

مُحَقَّاةُ الْمَحْتَاجِ

بِشْرَحِ الْمِتْهَاجِ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ

شَهَابُ الدِّينِ الْخَمَلَانِيُّ مَوْلَى شَيْخِ الْحَمِيْنِيِّ الْفَنَافِصِيِّ

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عَنْ يَدِهِ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِيُّ الدَّاعِي سِتَانِي

طبعة فريدة منقولة على أكثر من أربعين نسخة ومنزلة بحاشية «مقدرة الفقه كراكري
وتعليقات وتحريرات علماء الهندستان والإشارة إلى الموقوف الراغب بن الأسيغ
وتخرج الأملات والآثار والأخبار والأقوال وذكر أخطاء الأملات السار إليها في نسخ
وربط إشارات نسخة «الكبرى» بعضها ببعض

المجلد الثالث

تأب صلاة الخوف - فصل في الاعتكاف المنذور والمتابع

دار الضياء

للطباعة والنشر
بكرت

دار الضياء

للطباعة والنشر
بكرت

من كتب حاج جلال الدين بن موسى المروني
الباني الميراثي عرقته لوصا ولعل
الجميع الذي الى يوم الدين
آمين

تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ
بِشْرَحِ الْمُتَحَاجِّ

٣



جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

الطبعة الأولى
٢٠٢٠ م - ١٤٤١ هـ
دار الضيافة للنشر والتوزيع



DAR ALHAYAA
For Printing & Publishing

دار الضيافة

للنشر والتوزيع

ب. ١٣٤٦ مولد

الكويت - حيّ شارع البستان الغربي

ب. ١٣٤٦ مولد

البريد الإلكتروني: ٢٢٠١٤٠

هاتف: ٩٦٥٢٢٢٦٥٨١٥٠

فكس: ٩٦٥٢٢٢٦٥٨١٥٠

www.daralhayaa.net
info@daralhayaa.net

Dar_alhayaa2@yahoo.com
Alhdou2020@hotmail.com

الموزعون المعتمدون

١. دولة الكويت	دار الضيافة للنشر والتوزيع - حيّ	هاتف: ٩٦٥٢٢٢٦٥٨١٥٠	فكس: ٩٦٥٢٢٢٦٥٨١٥٠
٢. جمهورية مصر العربية	دار الضيافة للنشر والتوزيع - القاهرة	هاتف: ٢٧٣٦٤٨٠ - ٢٧٣٦٤٨١	فكس: ٢٧٣٦٤٨٠ - ٢٧٣٦٤٨١
٣. المملكة العربية السعودية	مكتبة الحرمين - الرياض دار الهدى لخدمات النشر والتوزيع - الرياض دار الفلاح للنشر والتوزيع - جدة مكتبة النسي - الدمام	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
٤. المملكة المغربية	دار الهدى للمطبوعات - الدار البيضاء	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
٥. الجمهورية التركية	مكتبة الإرشاد - إسطنبول	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
٦. جمهورية باكستان	مكتبة خيبر الاسلام	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
٧. الجمهورية اللبنانية	دار إحياء التراث العربي - بيروت	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
٨. الجمهورية العربية السورية	دار الفجر - دمشق - دمشق	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
٩. الجمهورية السودانية	مكتبة النهضة السودانية - الخرطوم	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
١٠. المملكة الأردنية الهاشمية	دار الرازي - عمان - عمان دار الهدى للنشر والتوزيع - عمان	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧ فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
١١. الجمهورية اليمنية	مكتبة تريم الجديدة - تريم	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧
١٢. دولة ليبيا	مكتبة الوحدة - طرابلس شارع عمرو بن عبد الله	هاتف: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧	فكس: ٣٣٤٩٣٣٦ - ٣٣٤٩٣٣٧

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاستعارة منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

تحفة المحتاج

بشرح المنهاج

من كتب حاج جلال الدين
بن موسى الحروي
وتحقّق له
والعمل

تأليف العلامة الفقيه

شهاب الدين محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عني به

أنور بن أبي بكر الشّيخي الداعستاني

طبعة فريدة متميزة مغالطة على أكثر من أربعين نسخة ومزينة بحاشية العلامة الفقيه محمد الكردي
وتعليقات وتفسيرات علماء دارالفتان والإشارة إلى التعريف الواقع بين الأسياخ
وتفريغ الأحاديث والآثار والأخبار والأقوال وذكر ألقاب الأعلام الواردة فيها في الشرح
وربط إحصاءات الخوفاً الكبيرة بعضها ببعض

المجلد الثالث

باب صلاة الخوف - فصل في الاعتكاف المنذور والمتابع

دار الضيافة

للنشر والتوزيع
الكويت

دار باب الإواب

للنشر والتوزيع
الكويت

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

هِيَ أَنْوَاعٌ :

(باب) كيفية (صلاة الخوف)

من حيث إنه يُخْتَمَلُ في الفرض فيه ما لا يُخْتَمَلُ في غيره^(١) ، كما يأتي^(٢) .
وتعبرهم بالفرض هنا . لأنه الأصل ، وإلا : فلو صَلَّوْا فيه عبداً مثلاً . . . جازَ فيه الكيفيات الآتية ؛ لما صَرَّحُوا به في الرابعة^(٣) ؛ من جواز نحو عيد وكسوف ، لا استسقاء ؛ لأنه لا يَقُوتُ ، وحيث^(٤) يُخْتَمَلُ استثناءه أيضاً من بقية الأنواع ، وَيُخْتَمَلُ العموم^(٥) ؛ لأنَّ الرابعة يُخْطِئُ لها ؛ لما فيها من كثرة المبطلات ما ليس في غيرها .

وأصلها : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء : ١٠٢] الآية مع ما يأتي^(٦) .
(هي أنواع) تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ نوعاً : بعضها في الأحاديث^(٧) وبعضها في

- (١) الضمير في (إنه) ، وكذا في (فيه) و (غيره) راجع إلى (الخوف) . هامش (ك) .
- (٢) أي : في المتن والشرح . (ش : ٢ / ٣) .
- (٣) أي : في كيفية الرابعة . هامش (ك) .
- (٤) قوله : (وحيث) أي : حين عدم القوت . وضمير (استثناء) يرجع إلى الاستسقاء . كروي .
- (٥) قوله : (ويحتمل العموم) معناه : ويحتمل عموم المجاز للاستسقاء وغيره في البقية . كروي . وقال ابن قاسم (٣ / ٣) : (أي : عموم بقية الأنواع له) .
- (٦) أي : من الأخبار مع خبر : « صَلَّوْا كَمَا زَأْتُمُونِي أَصْلِي » . واستمرت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على فعلها بعده . معني ونهاية . (ش : ٣ / ٣) يتصرف ، والحدث سبق تخريجه في (١٨ / ٢) .
- (٧) قوله : (بعضها في الأحاديث) : كذا في أكثر النسخ ، وفي بعض النسخ الصحيحة : (في الأحاديث) بإسقاط لفظة : (بعضها) ، وهذا هو الموافق لـ « النهاية » و « المعني » وغيرهما ؛ من وجود الستة عشر نوعاً : جميعها في الأحاديث ، وبعضها في القرآن . (ش : ٣ / ٣) . وفي (أ) و (ت) و (ج) و (خ) و (ص) و (ط) : (بعضها) غير موجود .

القرآن ، واختار الشافعي رضي الله عنه منها الثلاثة الآتية ؛ لأنها أقرب إلى بقية الصلوات وأقل تغييراً ، وذكر الرابع الآتي ؛ لمجيء القرآن به (١) .

تنبيه : هذا الاختيار مشكل ؛ لأن أحاديث ما عدا تلك الثلاثة .. لا غلظ في مخالفتها مع صحتها وإن كثرت تغييرها ، وكيف تكون هذه الكثرة التي صحح فيها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لها مقتضية للإبطال ؟ ولو جعلت مقتضية للمفضولية .. لاثبت ، وقد صح عنه ما تشدد به فخره من قوله رضي الله عنه : (إذا صح الحديث .. فهو مذهبي ، واضربوا بقولي الحائط) (٢) وهو وإن أراد :

(١) قال الرشدي (٣٥٨/٢) : (عبارة شرح المنهج) : هي أنواع أربعة ، ذكر الشافعي رابعها وجاء به القرآن ، واختار بقيتها من ستة عشر نوعاً مذكورة في الأخبار وبعضها في القرآن . انتهت ، ومثلها في التحفة . وقوله : ذكر الشافعي رابعها ، أي : أضافه في الذكر لما اختاره منا نزل عن فعله ﷺ في الأخبار ، أي : وإن لم يكن فعله . وقوله : وبعضها في القرآن ، يعني : صلاة ذات الرقاع المذكورة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَنْتَ لَهُمْ كَاشِفُ الْعَسَنَةِ ﴾ [النساء : ١٠٢] الآية . والظاهر : أن معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة : أنه قصر كلامه عليها وبين أحكامها ، ولم يتعرض للكلام على غيرها ، لا لبطالته عنه ، لأنه صح به الحديث ، بل لقلته ما فيها من المبطلات ولإغنائها عن الباقيات . ويجوز أن تكون أحاديثها لم تنقل للشافعي إذ ذاك من طرق صحيحة ، فكم من أحاديث لم تستقر صحتها إلا بعد عصر الشافعي ، والأحاديث إذ ذاك إنما كانت تنقل من أفواه الرواة ، لا من الكتب ، ومن ثم قال رضي الله عنه : (إذا صح الحديث .. فهو مذهبي) خشية أن تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب إليه ، والإمام أحمد وهو متأخر عن الشافعي يقول : (لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً) . انتهى ، مع أن الإمام أحمد صاحب اليأس الأطول في علم الحديث ، كما يعلم ذلك من له أدنى ممارسة بذلك العلم ، وبذلك يسقط قول بعضهم : (إن أحاديثها صحيحة لا عذر للشافعي فيها) ، ووجه سقوطه : أنه لا يلزم من صحتها في نفسها وصولها إليه بطرق صحيحة . ويحتمل : أنه اطلع فيها على قاذح ، فتأمل .

فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حدته كاف في دفع هذا التشيع على عالم قريش من ملاطبات الأرض علماً رضي الله تعالى عنه وقتاً به . مما فتح الله به على أضعف عباده ، فتأمل . (راجع : الأم ، (٤٣٩/٢ ، ٤٤٨ ، ٤٦٣) .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في « مناقب الشافعي وأدابه » (ص : ٥٠ - ٥١) . وللإمام السبكي رحمه الله تعالى في شرح هذا القول رسالة تحت عنوان : « معنى قول الإمام المظلي : إذا صح »

الأول : يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ ،

من غير معارضي ، لكن ما ذكر^(١) لا يصلح معارضاً ؛ كما يُعرف من قواعده في الأصول ، فتأملهُ .

(الأول :) صلاة عُسْقَان ، وحذف هذا^(٢) مع أنه النوع حقيقة لفهمه منا ذكر^(٣) ، وكذا في الباقي (يكون) أي : كون ، على حذف : تَشْمَعُ بِالْمَعْبُودِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، فاندفع ما هنا لشارح .

(العدو في) جهة (القبلة) ولا حائل بيننا وبينه ، وفيما كثرة بحيث تُقاوم كل فرقة من العدو ، كذا قالوه مُصْرِحِينَ بأنه شرط لجواز هذه الكيفية .

وهو مشكل^(٤) مع ما يُعلم من كلامهم الآتي^(٥) : أنه يكفي^(٦) جعلهم صفاً واحداً وحِزَاسَةً واحد منهم .

وقد يُجَاب بأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يفعلها إلا مع الكثرة ؛ لأنه كَانَ في ألف وأربع مئة وخالد بن الوليد رضي الله عنه في مثنين من المشركين في صحراء واسعة^(٧) .

الحديث فهو ملهبي ، فراجعهُ ، قد ذكرهُ فيه بالفاظ مختلفة .

(١) قوله : (لكن ما ذكر) وهو قوله : (وإن كثر تغييرها) . كردي .

(٢) أي : قوله : (صلاة عسقان) . (ش : ٣ / ٣) .

(٣) قوله : (لفهمه) أي : لفهم كونه النوع ، هذا جواب عما قيل : وفي جعل المصنف هذه الأحوال أنواعاً نظراً ، إنما أنواعها الصلاة المقعولة في هذه الأحوال . كردي .

(٤) أي : اشتراط مقاومة كل فرقة من العدو . (ش : ٤ / ٣) .

(٥) أي : في قول المصنف : (ولو حرس فيهما . . .) إلخ . (ش : ٤ / ٣) .

(٦) قوله : (أنه يكفي . . .) إلخ أي : هو الكلام الآتي ؛ يعني : يعلم منه : عدم هذا الاشتراط . كردي .

(٧) أخرجه ابن حبان (٢٨٧٦) ، والحاكم (٣٣٧ / ١) ، وأبو داود (١٢٣٦) ، عن أبي عياش الرُّزِّي رضي الله عنه ، وذكر العدد لم يرد في حديث أبي عياش ، وهو عندهم في الحديث ، ذكره الشارح تبعاً لمن رجع أن صلاة عسقان هذه كانت في الحديث على خلاف فيه ، والله أعلم .

فَيَرْتَّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَيْنِ وَيُصَلِّي بِهِمْ ، فَإِذَا سَجَدَ . . . سَجَدَ مَعَهُ صَفٌّ سَجْدَتَيْنِ وَحَرَسَ صَفٌّ ، فَإِذَا قَامُوا . . . سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلِحَقْوَهُ . . .

والغالب على هذه الأنواع : الإتيان والتعبد ، فاختص الجواز بما في معنى الوارد من غير نظر إلى أن حراسة واحد يدفع كيدهم ؛ لاحتمال أن يشهر فيهما العدو المصلين فيقال منهم لو قتلوا ، وأيضاً قيلت لهم ربما كانت حاملة العدو على الهجوم وهم في سجودهم ، بخلاف كثرتهم فجازت هذه الكيفية مع الكثرة . وأدنى مراتبها : أن يكون مجموعاً مثلهم ؛ بأن نكون مئة وهم مئة مثلاً ، فصدق حيثئذ أنا إذا فرقنا فرقتين . . . كافأت كل منهما العدو ، سواء أ جعلنا فرقة أم فرقتين . فقولهم : (بحيث . . .) إلى آخره ^(١) المراد منه ؛ كمن عجز : (بأن يكافي بعض منا العدو) . . . ما ذكر ^(٢) ، كما هو ظاهر .
لام مع القلة ^(٣) .

(يرتب الإمام القوم صفين) أو أكثر (ويصلي بهم) بأن يخبرم بالجميع إلى أن يعتدل بهم (فإذا سجد . . . سجد معه صف سجدتين وحرس صف ، فإذا قاموا . . . سجد من حرس ولحقوه) في القيام ؛ ليقرأ بالكل .
فإن لم يلحقوه فيه ؛ بأن سبقهم بأكثر من ثلاثة طويلة : السجدين والقيام ؛ بأن لم يفرغوا من سجديهم إلا وهو رافع . . . وألقوه في الركوع وأذركوه بشرطه ^(٤) . فإن لم يوافقوه فيه وجروا على ترتيب أنفسهم . . . بطلت صلاتهم بشرطه ^(٥) ؛ كما علم ذلك كله مما مر في المرحوم وغيره ^(٦) .

(١) مر في بداية شرح قول المتن : (القلة) .

(٢) قوله : (المراد منه : ما ذكر) وهو قوله : (أن يكون مجموعاً مثلهم) . كردي .

(٣) معطوف على (مع الكثرة) . شارح . (سم : ٥٤ / ٣) . وراجع « السهل النضاح في اختلاف الأشياخ » مسألة (٤٠٢) .

(٤) أي : بأن يطمئنا قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع . (ش : ٥ / ٣) .

(٥) قوله : (بشرطه) وهو العلم والتعمد . كردي .

(٦) في (٥٣١ / ٢) .

وَسَجْدَةً مَعَهُ فِي الثَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أَوَّلًا ، وَحَرَسَ الْآخَرُونَ ، فَإِذَا جَلَسَ . . . سَجَدَ مَنْ
حَرَسَ وَتَشَهَّدَ بِالصَّفَّيْنِ وَسَلَّم ، وَعَلَيْهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِعُتْقَانٍ ، . . .

نعم ؛ يَرْتَدُّ النَّظَرُ هُنَا فِيمَا ذَكَرْتُهُ^(١) فِي حَيَاتِنِ السَّجْدَتَيْنِ^(٢) عَلَيْهِمْ مَعَ كَوْنِهِمْ
بِأَمُورَيْنِ بِالتَّخَلُّفِ بَيْنَهُمَا ، مَعَ إِمْكَانٍ فَعَلِهِمْ لِهَاجَةِ الْإِمَامِ ؛ لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ^(٣) ،
بِخِلَافِ تِلْكَ النِّظَائِرِ^(٤) .

(وسجد معه في الثانية من حرس أولاً وحرس الآخرون ، فإذا جلس . . . سجد
من حرس وتشهد بالصفتين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعُتْقَانٍ) يَضُمُّ الْعَيْنِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِعَنْفِ السَّيُولِ فِيهِ ، رَوَاهَا مُسْلِمٌ^(٥) ، لَكِنْ
فِيهِ : أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ سَجَدَ مَعَهُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ، وَالثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ مَعَ تَقْدُمِ
الثَّانِي وَتَأْخِيرِ الْأَوَّلِ .

وَحَمَلُوهُ^(٦) : عَلَى الْأَفْضَلِ الصَّادِقِ بِهِ الْمَثْنُ ؛ كَعَكْسِهِ^(٧) ، وَذَلِكَ^(٨) بِشَرِطٍ :
أَلَّا تَكْثُرَ أَعْمَالُهُمْ فِي التَّقْدُمِ وَالتَّأْخِيرِ^(٩) . . .

(١) فِي (٢/٥٣١) .

(٢) قَوْلُهُ : (حَيَاتِنِ السَّجْدَتَيْنِ) أَيِ : سَجْدَتِي الْإِمَامِ . كُرْدِي .

(٣) قَوْلُهُ : (لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ) مَتَمَلِّقٌ بِ(التَّخَلُّفِ) . (ش : ٥/٣) .

(٤) أَيِ : الْمَرْحُومِ وَغَيْرِهِ ؛ مِنَ النَّاسِ وَلِأَنَّهُ الْمَرِيضُ وَيَطِيءُ الْحَرَكَةُ . (ش : ٥/٣) .

(٥) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٨٤٠) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٦) قَوْلُهُ : (وَحَمَلُوهُ) أَيِ : حَمَلُوا مَا فِيهِ مُسْلِمٌ عَلَى الْوَجْهِ الْأَفْضَلِ . كُرْدِي .

(٧) قَوْلُهُ : (كَعَكْسِهِ) أَيِ : مَعْنَاهُ : كَمَا يَصْدُقُ الْمَثْنُ عَلَى عَكْسِ الْأَفْضَلِ . وَهُوَ : عَدَمُ سَجْدَةِ
الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوَّلًا بَلِ الثَّانِي ، أَوْ عَدَمُ التَّقْدُمِ وَالتَّأْخِيرِ . حَاصِلُهُ : مَا فِيهِ شَرْحُ الرُّوْضِ ، وَهُوَ :
هَذِهِ الْعِبَارَةُ صَادِقَةٌ ؛ بِأَنَّهُ يَسْجُدُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ ، وَكُلُُّ مِنْهُمَا
يُمْكِنُ أَنْ يَحُولَ مَكَانَ الْآخَرِ ، وَيَعَكْسُ ذَلِكَ ، فَهِيَ أَرْبَعُ كَيْفِيَّاتٍ ، وَكُلُّهَا جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَكْثُرْ
أَعْمَالُهُمْ فِي التَّحْوِيلِ . انْتَهَى . كُرْدِي .

(٨) أَيِ : صَحَّةُ صَلَاةِ عِتْقَانٍ مَعَ التَّقْدُمِ وَالتَّأْخِيرِ . (ش : ٦/٣) .

(٩) قَوْلُهُ : (أَلَّا تَكْثُرَ أَعْمَالُهُمْ فِي التَّقْدُمِ وَالتَّأْخِيرِ) أَيِ : وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الصَّفِّ .

ولو خرس فيهما فرقنا صفَّ جار ، وكذا فرقة في الأصح
الثاني يكون في غيرها .

المطلوب^(١) في العكس أيضاً ، قياساً^(٢) على الوارد ؛ لأن الأول^(٣) أفضل .
محصن بالسجود أولاً مع الإمام الأفضل^(٤) أيضاً
واعترضه^(٥) للحارس هذا التحلُّف ؛ لعدم الحاجة إليها .

(ولو حرس فيهما) أي الركعتين (فرقنا صفَّ) على المساواة فرقة في
الأولى ، وفرقة في الثانية (جار) قطعاً ؛ لحصول المقصود وهو
الحراسة

(وكذا) يخوَّر أن نخرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحداً^(٦) (في الأصح ،
إذا لا محدود فيه

وفرصهم الركعتين باعتبار أنه الوارد ، وإلا . فتراند عليهما حكمهما
(الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القلبة ، أو فيها وثم سائر ،

الآخر خطوب ، ويأخر كل واحد من الصف الأول خطوبين ، ويعد كل واحد منهم بين
رجلين . كرمي .

(١) قوله (المطلوب) صفة الشرط ؛ أي شرط عدم كثرة الأفعال ، المطلوب في العكس كما
في الأصل - كرمي .

(٢) قوله (قياساً) معقول به (المطلوب) ؛ أي المطلوب لأجل القياس على الوارد
كرمي .

(٣) قوله (لأن الأول) أي متعلق بـ (الأفضل) ؛ أي حملوه على الأفضل ؛ لأن الصف
الأول أفضل . كرمي .

(٤) صفة للسجود أولاً... إلخ . (ش : ٦/٣) .

(٥) أي في صلاة عشاء (ش : ٦/٣) وفي (ب) (واعصروا) ، وفي (ب)
(واعصروا) .

(٦) راجع ' سهل صباح في اختلاف الأئمة ' مسألة (٤٠٢)

فَيُصَلِّي مَرَّتَيْنِ ، كُلُّ مَرَّةٍ بِمِرْقَةٍ ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَبْلِ نَحْلٍ

وَيَنْتَبِهُ هَذَا^(١) شَرْطًا لَجَوَارِ هَذِهِ الْكَبِيَةِ ، بَلْ لَدَيْهَا ، كَمَا فِي « الْمَجْمُوع » عَنْ الْأَصْحَابِ^(٢) .

(فَيُصَلِّي) الْإِمَامُ بَعْدَ جَعْلِهِ الْقَوْمَ مَرَّتَيْنِ . وَاحِدَةً يُوْجِهُ الْعَدُوَّ حِينَ صَلَاتِهِ بِالْأُولَى ، ثُمَّ تَذَهَبُ هَذِهِ لَوَجْهِهِ ، وَيَأْتِي الْأُخْرَى إِلَيْهِ (مَرَّتَيْنِ ، كُلُّ مَرَّةٍ بِمِرْقَةٍ ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَبْلِ نَحْلٍ) مُوَضَّعٌ مِنْ تَحْدِيدِ رَوَاهَا الشَّيْخَانِ^(٣) .

وَشَرْطُ نَدْبِ^(٤) هَذِهِ - كَمَا قَالَاهُ^(٥) ، لَا جَوَارَهَا ، حَلَاةً لِمَا رَغِمَ الْإِسْنَوِيُّ نَظْرًا إِلَى أَنَّهَا مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الشَّرُوطِ فِيهَا تَعْرِيزٌ بِالْمُسْلِمِينَ^(٦) ، لِأَنَّ هَذَا^(٧) مَلْحَظٌ أَحْرُ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالصَّلَاةِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا تَعْرِيزَ فِيهِ إِلَّا إِنْ أَكْرَهَهُمْ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ مَعَ عَلَيْهِ بَأْنُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ - كَثَرْنَا نَحْيُ تَعَاوُمَ كُلِّ مِرْقَةٍ مِمَّا الْعَدُوُّ ، أَيْ بِالْاِعْتِدَارِ السَّابِقِ^(٨) ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَخَوْفٌ هَجُومِهِمْ فِي الصَّلَاةِ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوهَا ، وَغَيْرُ بَعْضِهِمْ بِ(أَمْسٍ مَكْرَهُمْ)^(٩) وَلَا تَخَالُفٌ ، لِأَنَّ الْمِرْقَةَ : أَمْتُ^(١٠) لَوْ فَعَلُوا
وَالْإِمَامُ يَنْتَظِرُهُمْ^(١١)

(١) أي : أحد الأمرين . (ش : ٦/٣) .

(٢) المجموع (٣٥٣/٤) .

(٣) صحيح البخاري (٤١٣٦) ، صحيح مسلم (٨٤٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٤) قوله (شرط ندب) مبدا ، و(كثرتنا) حيرة (وخوف هجومهم) عطف عليه كردي

(٥) الشرح الكبير (٣٢٠/٢) ، روضة الطالبين (٥٥٦/١)

(٦) المهمات (٤١٢/٣) .

(٧) عنة لقوله (حلافاً) إلح ، والإشارة إلى التعبير في تعليل الإسوي (ش ٧/٣)

(٨) كأن مراده في جواب قوله الساس (وهو منكل) إلح (سم ٧/٣)

(٩) أي : يدل (خوف هجومهم) . كاتب . هاشم (ك) .

(١٠) وفي (ب) و(غ) : (لأن المراد منه)

(١١) قوله : (والإمام ينتظرهم) راجع إلى قوله : (ويأتي الأخرى إليه) وإنما أخره إلى هنا ليحسن =

[الثالث] أو يفت مرققة في وجهه ويصلي بمرقه ركعة ، فإذا قدم للشاة
فارقته وأنتت وذهت إلى وجهه ، وحاء الواقفون فافتدوا به فصلى بهم الشاة
فإذا جلس للشهد . قاموا .

معم ، إن أمكن أن يؤم الشاة واحد منها كان أفضل ؛ لتعلموا من اقتدائهم
بالمتمثل المحلل في صحتة في الجملة^(١) .

وصلاته صلى الله عليه وسلم بالمرقتين لأنهم لا ينمخون^(٢) بالصلاة جانب
غيره مع وجوده .

(أو) يتكون العدو في غيرها ، أو فيها وثم سائر ، وهذا هو النوع الثالث .
كما أعاده قوله الآتي : (الرابع) .

(يفت مرققة في وجهه^(٣)) أي : العدو وتخرس^(٤) (ويصلي مرققة ركعة
فإذا قام للشاة فارقته) بالية ، وإلا . تطلت صلاتها .

وعلم منه^(٥) أنه لا تس لهم بية المفارقة إلا بعد تمام الانتصاب ؛ لأنه قائم
أيضاً ، فيتكون انتصابهم في حال القدوة .

(وأنتت وذهت إلى وجهه ، وحاء الواقفون) في وجه العدو ، والإمام
يسطرهم (فافتدوا به ، فصلى بهم^(٦)) الركعة (الشاة ، فإذا جلس للشهد
قاموا)^(٧) فوراً من عبر بية ؛ لأنهم مقتدون به حكماً ؛

١ - اتصال قوله : (معم ... إلخ) به . (ش : ٧/٣) .

(١) قوله (في الجملة) معلى بطوبه (المحلل) إلخ وقال ع ش معلى بعبه
(ليسوا) إلخ امر عليه فلا في (سمس) (أ .) (ش : ٧/٣)

(٢) وم (ب) (لم يسمخوا)

(٣) وفي بعض النسخ : (بوجهه) .

(٤) وفي المطبوعات : (أي : العدو تخرس) .

(٥) أي : من قول المصنف : (فإذا قام للشاة .) إلخ . (ش : ٨/٣) .

(٦) وم (ب) و (ب) و (المطبوعات) (وصلى بهم) .

(٧) وفي لمطبعة المصرية زيادة (بدأ) من شرح

فَأَنشَرُوا نَدَبَهُمْ وَلَحَقُوا وَنَسَلَمَ بِهِمْ ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَدَتْ الرِّقَاعُ ، وَالْأَصْحُ . أَنَّهَا أَفْصَلُ مِنْ بَطْنِ بَحْلِ .

كما تأتي^(١) (فَأَنشَرُوا نَدَبَهُمْ وَلَحَقُوا وَنَسَلَمَ بِهِمْ ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَتْ الرِّقَاعُ) موضع من مجيد ، رواها الشيخان أيضاً^(٢)
وسُمِّيَتْ بذلك لتقطع جلود أقدامهم فيها ، فكانوا يلقون عليها الحرق ،
وقيل غير ذلك .

ويجوز فيها غير تلك الكيفية ولو مع الأفعال الكثيرة ؛ لصحة الخبر به^(٣) ؛
كما بيَّنه في « شرح العباد » .

(والأصح أنها) أي : هذه الكيفية (أفصل من بطن محل) وعُنفان ؛ لأنها
أحس وأعدل بين الطائفتين ، ولصحتها بالإجماع في الجملة .

وفارقت صلاة عُنفان : بحوارها في الأمر لعبر العرق الثانية ، ولها إن موت
المعرفة ، بحلاب الحلق العاشر الذي في عُنفان ، فإنه لا يجوز في الأمر ،
كذا قيل ، وفيه نظر ، فإن التخلُّف الذي في عُنفان يجوز في الأمر للعذر ؛
كالرحمة وعدية المفارقة ؛ فكانت أولى بالجوار من داب الرقاع بالسبب للمعرفة
الثانية ؛ لأن إمرادها لا يجوز في الأمر بحال
ثم رأيت ذلك^(٤) منقولاً عن الرافعي^(٥) .

(١) في شرح (وكذا تامة الثانية) إلخ ، (ش : ٨/٣) .

(٢) صحيح البخاري (١١٣١) ، صحيح مسلم (٨٤١) عن سهل بن أبي خنعة رضي الله عنهما

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ صلى بإحدى الطائفتين ، ولعديته الأخرى
مواحه العدو ، ثم انصرفوا فقاموا في مقام أصحابهم ، فعاء أولئك فصى بهم ركعة ثم سلم
عليهم ، ثم قام هؤلاء فصفوا ركعتهم ، وقام هؤلاء فصفوا ركعتهم أخرجه البخاري (١١٣٣)
ومسلم (٨٣٩) .

(٤) قوله (ثم رأيت ذلك) أي أولوية داب الرقاع عنهما كردي وفي (ع) (مهما) بدل
(مهما) .

(٥) الشرح الكبير (٣٢٠/٢) .

ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية ويشهد ، وفي قول : يؤخر للتحفة
إِنْ صَلَّى مغرباً : معرقة ركعتين ، وبسأية ركعة ، وهو أفضل من صلاة
في الأظهر ، ..

ورأيت له توجيهاً بوضحة^(١) بعض الإصحاح ، وهو أن فات الرقاق انه
بانقرا^(٢) ، لها فيها من الحرم^(٣) وأمس عذر العدو^(٤) ، إد وقوف الصائفة له
فاته من غير صلاة أقوى في مصارعة العدو ودفع كيده

(ويقرأ الإمام) بدأ (في انتظاره) العرقة (الثانية) في القيام (الفاتحة)
وسورة طويلة إلى أن يجيئوا إليه ، ثم يريد من تلك السورة قدر (الفاتحة) وس
قصيرة إن بقي منها قدرهما ، وإلا . من سورة أخرى ، لتخصل لهم د
(الفاتحة) وشيء من رمي السورة

(ويسجد) بدأ في انتظارها في الجلوس ، ويدعو إلى أن يخلعوا معه ويقرأ
من تشهدهم بكماله ، لأن الصلاة ليس فيها سكوت ، والقيام ليس محل ذكر^(٥)
(وفي قول) يشمل بالذكر ، و (يؤخر) قراءة (الفاتحة) والشهد بد
(للتحفة) وتعاد العرقة الأولى ، فإنه قرأها معهم ، ويسأل له تحف
الأولى ، ولهم تحف ما تغردون به

(فإن صلى مغرباً) بهذه الكيفية (هـ) يصلي (معرقة ركعتين ، وبسأية
ركعة . وهو أفضل من عكسه) الجائر أيضاً ، بل هو مكروه (في الأظهر) لأن

- (١) أي كون صلاة ذات الرقاق أفضل من صلاة صعد (ش ٩/٣)
- (٢) قوله (أنه بالمرأ) قال الله تعالى ﴿ وَنَسِيتُ طَائِفَةً أُنْكَرْتُ لِمُصَلِّيهِ ﴾ [الباء ١٠٢]
ودنت بغيره الطائفة الأولى قد صلت ، كروي
- (٣) قوله (من الحرم) أي القطع من غير اختلاف فيها ، بخلاف بطن المحل فإن في صحتها
اختلاف ، لأن فيها مع العرقة خلف العرقة كروي
- (٤) قوله (وأمس عذر العدو) يعني أن تلك الرقاق خارجة لثلاث ، بخلاف بطن المحل
وعصاف كروي .
- (٥) قوله (والقيام ليس محل) يرجع لعدم المس (ويقرأ) الخ (سم ١٠/٣)

وَيَنْتَظِرُ فِي تَشَهُدِهِ ، أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ .
 أَوْ رُباعِيَّةً فَيُكَبِّرُ رُكْعَتَيْنِ ، وَلَوْ صَلَّى كُلَّ مِرْقَةٍ رُكْعَةً صَحَّتْ صَلَاةُ
 لِجَمِيعٍ فِي الْأَطْيَرِ .

لِجَمِيعٍ لَا يَدَّ مِنْهُ فَالْمَسْئُورُ أَوَّلَى بِهِ ، وَلِلَّامِتَةِ مِنَ الطَّوِيلِ فِي عَكْسِهِ بَرْدَةٌ
 تَشَهُدٌ^(١) فِي أَوَّلَى الثَّانِيَةِ^(٢) .

(وَيَنْتَظِرُ) الثَّانِيَةِ إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلَى رُكْعَتَيْنِ (فِي) حُلُوسِ (تَشَهُدِهِ) الْأَوَّلِ
 (أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ ، وَهُوَ) أَيَّ أَنْتَظَرُهَا فِي الْقِيَامِ (أَفْضَلُ) مِنْهُ فِي التَّشَهُدِ (فِي
 الْأَصَحِّ) لِإِنِّهِ عَلَى الطَّوِيلِ ، بِحُلُوفِ تَشَهُدِ الْأَوَّلِ

وَيَقْرَأُ فِي أَنْتَظَرِهِ فِي الْقِيَامِ ، وَيَتَشَهُدُ فِي أَنْتَظَرِهِ إِنْ فَارَقَتْهُ الْأَوَّلَى مِنْهُ
 وَالْأَوَّلَى الْآيُفَارِقُوهُ إِلَّا بَعْدَهُ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ تَشَهُدِهِمْ

(أَوْ) صَلَّى بِهِمْ (رُباعِيَّةً) وَ (يُصَلِّي) كُلُّ (مِنَ الْعَرَفَتَيْنِ) رُكْعَتَيْنِ
 نِسْبَةً بَيْنَهُمَا ، وَالْأَفْضَلُ ، أَنْتَظَرُ لثَّانِيَةِ فِي قِيَامِ الثَّالِثَةِ هَذَا أَيْضاً .

(وَهُوَ) مَرْفُوعُهُمْ أَرْبَعُ مِرْقٍ فِي الرُّباعِيَّةِ ، وَثَلَاثٌ فِي الثَّلَاثِيَّةِ ، وَ (صَلَّى بِكُلِّ فُرْقَةٍ
 رُكْعَةً) وَفَارَقَتْهُ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ^(٤) ، وَصَلَّتْ لِمِيعَتِهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهَا وَهُوَ مَتَّعٌ
 مَرُوعًا ، ثُمَّ تَجِيءُ الرَّابِعَةُ فَيُصَلِّي بِهَا رُكْعَةً وَتَأْتِي بِالنَّاقِي وَهُوَ مَتَّعٌ لَهَا فِي
 التَّشَهُدِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهَا^(٥) (صَحَّتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَطْيَرِ) إِذَا لَا مَحْدُورَ

(١) لَعَلَّ الْمُرَادَ رِيَادَتَهُ بِسَبَبِ الثَّانِيَةِ ، لَا الْإِمَامَ (سَم ١٠/٣) وَعَارَهُ « مَعْنَى الْمُحْتَاج »

(٢) (٥٧٧/١) (وَلَأنَّهُ مَوْعِدٌ) لِرَادِّ فِي الطَّامَّةِ اثْنَانِ تَشَهُدًا عَمْرٍ مَحْصُوبٌ لَهَا ؛ لَوُقُوعِهِ فِي

رُكْعَتِهَا الْأَوَّلَى ، وَاللَّاتِقُ بِالْحَدِّ هُوَ الْحَمِيفُ ، دُونَ الطَّوِيلِ)

(٣) (فِي أَوَّلَى) أَيَّ رُكْعَةٍ (الثَّانِيَةِ) أَيَّ لَعَرَفَةٍ هَامِش (ك)

(٤) وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِ (قُلْ) وَ (بَعْدَهُ) يَرْجِعُ إِلَى (التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ) هَامِش (ك)

(٥) أَيَّ فِي لِرُباعِيَّةٍ ؛ أَيَّ وَمِنِ الْأَوَّلَى فِي الثَّلَاثَةِ (سَم ١٠/٣)

(٥) عَارَهُ « مَعْنَى الْمُحْتَاج » (٥٧٧/١) (وَهُوَ يَنْتَظِرُ مَرَاغَ الْأَوَّلَى فِي سَمِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمَرَاغَ

ثَّانِيَةِ فِي تَشَهُدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ ؛ كَمَا مَرَّ ، وَمَرَاغَ ثَّالِثَةِ فِي قِيَامِ لِرُباعِيَّةٍ ، وَمَرَاغَ

الرَّابِعَةِ فِي تَشَهُدِهِ الْأَخِيرِ لِسَلَامِهَا)

وَسَهْوُهُ كُلُّ عَرْفَةٍ مَحْمُولٍ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَابِتُ الثَّابِتَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا ثَابِتَ
لِلأَوَّلَى وَسَهْوُهُ فِي الْأَوَّلَى يُلْحَقُ الْجَمْعُ ، وَفِي الثَّابِتَةِ لَا يُلْحَقُ الْأَوَّلَى

فيه : لحواره في الأمر ولو لعبير حاحية ، وإسما أقصر صلى الله عليه وسلم عليه .
الانتظارين : لأنه الأصل .

(وسهو كل عرفة) إذا عرفتهم عرقين ، كما دل عليه كلامه ، وصحح
أصله () محمول في أولاهم (لاقتدائهم فيها حساً وحكماً) وكذا ثابت
في الأصح (لاقتدائهم فيها حكماً ، وإلا . لاقتدائهم لية القدوة إذا حدث
لشهادتهم (لا في الأولى) لا يرادهم فيها حساً وحكماً .

(وسهو) أي الإمام (في الأولى () يلحق الجميع (أما الأولى . فتعذر
فتشجذ عند تمام صلاتها ، وأما الثابتة . فلأنهم زبطوا صلاتهم بصلاة نافعة .
لما مر () أن من اقتدى بمن سها قبل اقتدائه به . يلحقه سهوه ، فيشجذون معه .
فإنهم يشجذون . شجذوا بعد سلامه

(و) سهوه (في الثابتة لا يلحق الأولين) لأنهم قارؤوه قبل السهو ، بل يلحق
الآخرين وإن كان في حال انتظاره لهم في التشهد الأخير .
وهذا كنهه وإن علم مما مر في (سجود السهو) () لكهم ذكره ها : لأنه ما
يخفى

ولو كان الحوف في بلد وتصرث صلاة الجمعة صلّوها على هيئة عند
وهو واضح ، وعلى هيئة داب الرقاع () ، لكن شروط خزائنها في شرح الإرشاد

(١) الحد ١ من ١٧٣

(١) قول النص (وسهو كل عرفة) إلح ، وقوله (وسهو في الأولى) إيج ويحس
بذلك لها في التلاوة والجمعة بها وبمعنى (ش ١١/٣)

(٣) قوله (لما مر) أي في (سجود السهو) كروي
(٤) في (٣٠٥/٢) .

(٥) قوله (وعلى هيئة داب الرقاع) وإن هذا
الانحصار فيها في غير الحوف مؤثر ، لكن -

وَتُسْرُ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلِ مَجْتِ

وَحَاصِلُهَا : أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُونَ سَمْعُوا الحِطْلَةَ ، لَكِنْ لَا يَصْرُ
الْمَعْنَى^(١) فِي لِرَكْعَةِ الثَّانِيَةِ^(٢)

(وَيَسْرُ) لِلْمَصْلِيِّ صَلَاةِ الْخَوْفِ (حَمْلُ السَّلَاحِ) الَّذِي لَا يَنْفَعُ صَحَّةَ
الصَّلَاةِ ، لَا يَحْوِي حَمْلَ ، وَبِصَّةٍ تَنْفَعُ السَّجُودَ ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ لِعَبَرِ عَدْرٍ^(٣)
وَكَحْمَلِهِ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ^(٤) وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ سَهَّلَ اخْدُةً كَسَهْلَوْلَهُ وَهُوَ
مَحْمُولُهُ

وَهُوَ هَذَا : مَا بَقِيَ : يَحْوِي سَبَبَ ، وَرُمَحَ ، وَسَكِينٍ ، وَقَوْسٍ ، وَثَنَابٍ^(٥) ،
لَا مَا يَذْفَعُ ، كَتَرَسٍ وَدَرَجٍ ، فَيُكَرُّهُ حَمْلُهُ ، كَتَرَكِ حَمْلِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَا عَدْرَ (فِي
هَذِهِ الْأَنْوَاعِ) الثَّلَاثَةِ (وَفِي قَوْلِ يَحِبُّ) لِقَظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى . ﴿ وَلْيَأْخُذُوا
أَنْفُسَهُمْ ﴾ [النَّازِعَاتِ : ١٠٢] ، وَحَمْلُهُ الْأَوَّلِ^(٦) عَلَى الدَّبِّ ، وَإِلَّا لَبَطَلَتْ الصَّلَاةُ
بِتَرْكِهِ ، وَلَا قَائِلَ بِهِ ، وَفِيهِ مَا فِيهِ^(٧)

لا يَأْخُذُ فِي الْحُرُوفِ ، لِلْمَحَاحَةِ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَا رَيْفَاقَ الْإِمَامِ مَجِيءَ ثَانِيَةٍ كَرْدِي
(١) قَوْلُهُ (لَكِنْ لَا يَصْرُ الْمَعْنَى) أَيِ لَا يَصْرُ حَدُوثُ بَعْضٍ فِي الْأَرْبَعِينَ لِمَا مَعْنَى فِي الرُّكْعَةِ
ثَانِيَةٍ ، لِلْمَحَاحَةِ مَعَ سَبْقِ ائْتِمَادِهَا قَدَّ الرُّكْعَتَيْنِ رَحْمَةً لَهُ وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ ائْتِمَادُ
الْثَانِيَةِ ، لِأَنَّ الْجَمْعَةَ وَاحِدَةً عَلَيْهِمْ وَإِذَا سَمِعَ مَوْتَهُمْ عَنِ الْوَحْدَةِ الْأَقْرَبِ نَعَمَ ، لِأَنَّ
نَعْيَ الْوَحْدَةِ لَا يَحْجُزُ عَلَى نَعْيِهِ ، فَكَيْفَ عَنِ غَيْرِهِ ، وَقَدْ يَمَازُ هَذَا يَعْصِي أَنَّهُ إِذَا احْتَسَرَ
بِدَاخِلٍ فِي رُكْعَةٍ ائْتَمَّ فِي الْأَمْرِ يَلْزَمُ ائْتِمَادُهُ ، وَيَحْتَاطُ بِأَنْ يَدَاخِلَ مَعْصِرًا بِأَحْيَاءٍ كَرْدِي
(٢) قَدْ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ نَهْيٌ ، أَيِ وَهِيَ الْأَوَّلَى بِمَعْرِفَةِ ثَانِيَةٍ ، فَعَبَهُ
تَصْرِيحًا بِأَنَّهُ لَا يَصْرُ بَعْضُ الْمَرْقَةِ الثَّانِيَةِ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ (سَمِ ١١/٣) وَرَاجِعٌ « فَتَعِ
الْمَوَاقِدِ » (٣١٨/١) .

(٣) قَوْلُهُ (لِعَبَرِ عَدْرٍ) مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ أَدَّى مِنْ مَطَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَرْدِي
(٤) أَيِ الْآيَةِ : مِنَ الْكِرَاحَةِ ، وَالْوُجُوبِ ، وَالْحَرَمَةِ . (شِ : ١٢/٣) .
(٥) الشُّكْلُ : الْبَلْبُ ، الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص : ٩٢١) .
(٦) قَوْلُهُ (وَحَمْلُهُ الْأَوَّلِ) أَيِ حَمْلِ الْأَصْحَاحِ ذَلِكَ الْعَدْرَ عَلَى الدَّبِّ كَرْدِي
(٧) أَيِ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ الطَّلَانِ ، وَبِمَا يَلْزَمُ لَوْ وَجِبَتْ صَحَّةُ الصَّلَاةِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَقَدْ
صَرَّحُوا هُنَا بِأَنَّهُ لَا سَطْلَ الصَّلَاةِ بِبِرْكَ حَمَمِهِ وَإِنْ قَدَّ بِوُجُوبِ حَمْلِهِ (سَمِ ١٢/٣) وَقَالَ =

الرابع : أن ينجح القتال

ولو خاف ضرراً يبيح التبعم بترك حمليه . وجب في الأنواع الثلاثة ، على الأوجه ولو نجساً وماتعاً للسجود .

والذي يتجده أنه يأتي في القضاء هنا^(١) ما يأتي في خذل السلاح المحرم في حال القتال وإن فرض أن هذا أندر .

ولو انتهى خوف الضرر^(٢) ، وتأذى غيره بحمله^(٣) كره ، أي إن حث الضرر^(٤) بأن احتمل عادة ، وإلا حرم^(٥) ، وبه يجمع بين إطلاق كراهه^(٦) وإطلاق حرمة .

(الرابع) من الأنواع بمحله^(٧) ، كما قاله الشارح^(٨) فسهاه على أن قوله (الرابع) واقع في محله وإن لم يذكر الثالث ، لأنه ذكره ضمناً ، كما مر^(٩) (أن يلحم القتال) بأن يخطب بعضهم بعضي ، ولم يتمكنوا من تركه .

في إيهامه المحتاج (٣٦٧ / ٢) (لأن الوجوب لأمر خارج)

(١) قوله (يأتي في القضاء هنا) أي في مكان خوف الضرر (ما يأتي إلح) ومقتضاه وجوب القضاء على المصنف . كروي .

(٢) قوله (خوف الضرر) إشارة إلى (لا يلحم) أي يلحم . إلح الحريم - إلح قوله (ضرر يبيح) إلح . كروي

(٣) قوله (وتأذى غيره بحمله) كرمح وسط الصنف كروي

(٤) قوله (إن حث الضرر) أي ينادي الصنف كروي وفي بعض النسخ (إن حث الضرر)

(٥) قوله (إلا حرم) أي نادى بعض مادي الغير كروي

(٦) قوله (كراهته) أي حمل ما ينادي به الغير ، يمسى . عند احتمال التأذي بكره الحمل . وعند تحققه يحرم كروي

(٧) قوله (محله) يمسى هذا محل الرابع ، لا الرابع الحقيقي كروي

(٨) راجع الكراهية يمسى (٣٦١ / ١) وفي بعض النسخ (كما قاله الشارح)

(٩) قوله (كما مر) أي وهو قوله (وهذا هو الوجه الثالث) كروي أي في شرح (أو نصف فرقة ... إلح) (ش : ١٢ / ٣) .

أَوْ يَشْنُدُ الْخَوْفُ قَبْضَلي كَيْفَ أَمَكْنُ رَاكِبًا وَمَشَى ، وَتَعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْقِلَّةِ ،

نَشِيهًا بِاخْتِلَاطِ لُحْمَةِ الثَّوبِ بِسَدَاهُ^(١) (أَوْ يَشْنُدُ الْخَوْفُ) بِبَلَا التَّحَامِ ؛ بَأَن لَمْ يَأْمُرُوا هُجُومَ الْعَدُوِّ لَوْ وَلَّوْا أَوْ ائْتَمَرُوا (بِصَلِّي) كُلُّ مَعَهُمْ (كَيْفَ أَمَكْنُ رَاكِبًا وَمَشَى) .

وَلَا تَجُورُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنِ الْوَقْتِ ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ - أَنَّ لَهُمْ مَعْلَمَ كَذَلِكَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَهُوَ بَطِيرٌ^(٢) مَا مَرَّ فِي صَلَاةٍ قَائِدِ الطُّهُورَيْنِ^(٣) وَنَحْوِهِ ، لَكِنْ صَرَّحَ ابْنُ الرَّفْعَةِ^(٤) بِاشْتِرَاطِ صَيِّقِهِ ، وَبَقْلِهِ الْأَذْرَعِيِّ عَنْ بَعْضِ شُرَاحِ الْمَحْتَصِرِ ، وَغَتَمَدُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَرَأَى - أَعْي - الْأَذْرَعِيُّ - أَنَّ ذَلِكَ مَرَادُهُمْ .

وَبِهِ مَا فِيهِ ؛ لِلتَّوَسُّعِ لَهُمْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ مَعَ عُسَّةٍ كَوْنِ لِتَأْخِيرِهَا مَسْنَبًا لِإِصَاعَةِ الصَّلَاةِ بِإِحْرَاجِهَا عَنِ وَقْتِهَا ، لِكَثْرَةِ اشْتِعَالِهِمْ بِمَا هُمْ فِيهِ مَعَ عُسْرِ مَعْرِفَتِهِمْ تَأْخِيرَ الْوَقْتِ حَتَّى يُؤَخَّرُوا إِلَيْهِ ، فَالْوَجْهُ مَا أَطْلَقُوهُ^(٥)

(وَيَعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْقِلَّةِ) لِحَاجَةِ الْقِتَالِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ جِئْتُمْ قَرَبًا لَا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [المرءة ٢٣٩] ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ^(٦) - مُتَقَلِّبِي الْعَصَا أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا^(٧)

قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَلَّمَ^(٨) .

(١) لُحْمَةُ الثَّوبِ مَا فِي عَرَصِهِ ، وَسَدَاهُ مَا فِي طَوْبِهِ - يَهْدِيهِ الْأَسْمَاءُ وَالنَّعَابُ (٤٢٤ / ٢)

(٢) فِي (ت) (وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ بَطِيرٌ) (إِلْح ، وَفِي عَامِسٍ (أ) بِشَارِهِ ، فِي هَذَا ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ : (وَطِيرُهُ) .

(٣) فِي (٧١٧ / ١) .

(٤) وَفِي بَعْضِ النُّسخ : (ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ) .

(٥) رَاجِعٌ ؛ أَيْ سَهْلُ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ ، مَا أَنَّهُ (٤٠٣)

(٦) قَوْلُهُ (قَالَ ابْنُ عُمَرَ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ كُرْدِي

(٧) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٤٥٣٥) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ (وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا) .

(٨) الْأَمُّ (٢١٧ / ٢) .

وَكَدَّ الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، لَا صِيَاغَ ، وَيُنْتَبِهُ السَّلَاحُ إِذَا دُمِيَ ،

وَيَجُوزُ اقْتِدَاءُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتُهُمْ ، كَالْمَأْمُومِينَ حَوْلَ الْكُفَّةِ .

نعم : يَجُوزُ التَّقَدُّمُ هَا عَلَى الْإِمَامِ ، بِالصَّرُورَةِ ، بَلِ الْجَمَاعَةُ لَهُمْ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْإِنْفِرَادُ هُوَ الْحَرَمَ . أَفْضَلُ

أَمَا لَوْ اخْتَرَفَ عَمَّا لَا لِحَاجَةَ الْفَسَادِ بَلِ لِحَوِّ جَمَاعٍ دَانَهُ وَطَلَّ الْعَصْلُ فَتَنْظِلُ صَلَاتُهُ .

(وكذا الأعمال الكثيرة) كصرايات متواليات ، وركعتين كثيرتين ، وركوب اختناقه أثناء الصلاة ، وحصل منه فعل كثير . يُقَدَّرُ فِيهَا ^(١) (الحاجة) إليه (في الأصح) كالمشي المذكور في الآية ^(٢) ، أما حيث لا حاجة فتَنْظِلُ نَصْعًا

(لا صياح) أو نطق بدوي . فلا يُقَدَّرُ فِيهِ ، لعدم الحاجة إليه ، بل السكوت أهيب .

ومرض الاحتياج إليه لحوتيه من خشية وقوع نحو مهلك به ، أو برحر الحبل ، أو ليُعرف أنه فلا المشهور بالشجاعة . يَأْذَرُ ^(٣)

(ويلتقي السلاح إذا دمي) أو تَجَسَّسَ بِمَا لَا يُغْنِي عَنْهُ وَلَمْ يَخْتَنِقْهُ ، فَوَرَأَ وَجوباً ^(٤) ، حذرًا من بطلان صلاته بإمساكه

وله جعله ^(٥) بقرائه تحت ركابه إن قلَّ رَمَضُ هَذَا الْجَعْلِ ^(٦) ، بأن كان قريباً من

(١) حر لمونه (الأعمال الكثيرة)

(٢) أي السابقه في (ص : ١٩) .

(٣) أي فلا يعلونه ع ش (ش ١٣/٣) تصرف

(٤) قوله (فوراً ووجوباً) إلح راجع للمس (ش ١٤/٣)

(٥) قوله (وله جعله) أي حمل سلاح بطنه أو الجس (بقرائه) أي عمله كردي

(٦) قوله (إن قلَّ) إلح ، يعني إلى أن يستقر السلاح في القرباء هو حمل ، لكن هذا امر من قبل معتز كردي وهي (ع) (حامل له)

فَإِنْ عَجَرَ أَمْسَكَ ، وَلَا قِصَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ عَجَرَ عَنْ رُكُوعٍ وَشُجُودٍ
أَزْمَا ، وَالشُّجُودُ أَحْقَضُ

وَلَهُ ذَا النُّوعِ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَرَبَةٍ مُبَاحِينَ ،

رمي الإنقاء ، ويُعْتَمَرُ له هذه اللحظة البسيطة ؛ لما في إلقائه من استعريض لإصاعة
الماب ، مع أنه يُعْتَمَرُ ها ما لا يُعْتَمَرُ في غيره ؛ ومن ثم لم تكن الأنواع الثلاثة كما
ها

(فَإِنْ عَجَرَ) عن إلقائه ؛ كأن احتاج لإمساكه وإن لم يُضْطَرَّ إليه ؛ كما أنهمة
كلام الروضة ؛ وأصلها ؛ (أَمْسَكَ) للحاجة (ولا قِصَاءَ فِي الْأَظْهَرِ) لأنه
عَدْرٌ يُمْرُ في حق الحفائل ، فأشبه الاستحاضة^(١)

والمعتمد في الشرحين ؛ وه الروضة ؛ وه المجموع ؛ عن الأصحاب
وحوته^(٢) ، واعتمده الإسوي^(٣) وغيره ، ومنعوا التعليل المذكور ، وقالوا بل
ذلك نادراً .

(فَإِنْ عَجَرَ عَنْ رُكُوعٍ وَشُجُودٍ) أو ما^(٤) بهما وحرماً ؛ للعدو (والسجود
أَحْقَضُ) حرٌّ بمعنى الأمر ؛ أي : لينقل سجوده أحض^(٥) ، وقيل مصونان
بتقدير (جَعَلَ) المذكور به أصله^(٦) .

(وَلَهُ) سراً وحضراً (ذَا النُّوعِ) أي : صلاة شدة الحروف ، من الأذرع
مفلأ عن غيره . وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى (فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَرَبَةٍ مُبَاحِينَ) كفتاب

(١) روضة الطالبين (١/٥٦٧-٥٦٨) ، الشرح الكبير (٢/٣٤٠)

(٢) أي القضاء هاتين (ك) وراجع روضة الطالبين (١/٥٦٧) ، و الشرح الكبير ،
(٢/٣٤٠) ، وه المجموع (٤/٣٧١) .

(٣) المهمات (٣/٤١٨-٤١٩)

(٤) قال ابن عمر رضي الله عنهما : قد كان خوف أكثر من ذلك فصل ركناً ، أو دائماً ترمى
إيماء . أخرجه مسلم (٨٣٩) .

(٥) وفي (أ) و(ح) ما زياده ، وهي (أي يلزمه ذلك)

(٦) المعبر (ص : ٧٤) .

وَهَرَبَ مِنْ حَرِيْقٍ ، وَتَنَبَّلَ ، وَتَشَعَّ ، وَغَرِيمٍ عِنْدَ الْإِعْسَارِ وَخَوْفٍ حَسَبِ ،
وَالْأَصَحُّ مَنَعَةً لِمُخْرِمٍ خَافَ

دي مالٍ وغيره^(١) لقاصدٍ أخذه ظلماً ، ولا يَتَعَدُّ إلْحَاقُ الاحتصاص به في ذلك ،
وَقِيَّةُ^(٢) عَادِلَةٍ لِنَاعِيَةٍ ، بخلاف عكسه^(٣) إِنْ حَكَمْنَا بِإِتِّمَامِهِمْ فِي الْحَالَةِ الْآتِيَةِ فِي
بَابِهِمْ^(٤) ، وَقَوْلُهُمْ لَيْسَ الْبِعَمَى اسْمٌ ذَمٌّ ، أَي : لَيْسَ مُصَفًى^(٥)

وكهرب^(٦) مسلم في قتالٍ كَقَارٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، لَا اثْنَيْنِ

(وهرب من حريق ، وسبل ، وسع) وحية ومحورها إذا لم يُنْكُثِ المصغ
ولا التحصن^(٧) شيء (و) هرب (عريم)^(٨) مِنْ دَائِهِ (عند الإعسار وخوف
حسه) إِنْ لَحِقَهُ ؛ لَعَنَهُ عَنْ بَيْتِ الْإِعْسَارِ مَعَ عَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِيهِ ، أَوْ لَكُنْ حَاكِمُ
ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَا يَقْبَلُ بَيْتَ الْإِعْسَارِ إِلَّا بَعْدَ حَبْسِهِ مَدَّةً فَبِمَا يَظْهَرُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ عَمْرٍ
وَاحِدٌ يَتَحَدَّثُ ذَلِكَ .

ولا إعادة هنا^(٩) .

(والأصح منه لمحرم) قصد عرفة في وقت العشاء^(١٠) ، (و) خاف (إِنْ

(١) عبارة معني الصحاح (٥٨٠ / ١) (كمال عادن ودفع عن نفسه أو غيره ، أو مال عنه أو
خزئمه ، أو مال غيره لو خزئمه) .

(٢) قوله (وقية) معطوف على قوله (دي ماب) هامش (ك)

(٣) راجع السهل الصحاح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٤٠٤)

(٤) هي (١٣٩ / ٩) .

(٥) قوله (أي ليس مصفاً) يعني لأنه لا إثم فيه كقوله وفي المطبوعة المصرية
(وليس مصفاً) .

(٦) قوله (وكهرب) عطوف على (كضاد دي ماب) مثال للهيريمه المباحة هامش (ك)

(٧) وفي (١) و (خ) - (ولا تحصن)

(٨) قوله (وهرب عريم) أي مذبذب ، وقد يصدق على الدرس أيضاً كقوله

(٩) أي إنما إذا صلى صلاة شدة الخوف في قتالٍ وعزيمة مباحية ، أو في هرب من نحو حريق
(ش : ١٥ / ٣)

(١٠) مثال لا قد ، بل لو لم يمكنه تحصل الوقوف ، لا ترك صلوات أيام وجب الترك ويأتي
(ش : ١٥ / ٣) .

فَوْتُ الْحَجِّ ،

صَلَاةً كَالْعَادَةِ (فَوْتُ الْحَجِّ) بَأَنْ لَمْ تُذَرِكْ عَرَفَةَ قَبْلَ نَحْرِ ، وَلَا يُخَوِّزُ لَهُ صَلَاةُ
بَيْدَةِ الْحَوَفِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَصَّلٌ لَا خَائِفٌ .

وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي كَذَلِكَ طَالَتْ عِدَّةُ إِلَّا إِنْ حَشِيَ كَرْهَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ
كَيْبًا ، أَوْ انْقِطَاعًا عَنْ رُفْقَتِهِ ؛ أَيْ وَخَشِيَ بِذَلِكَ ضَرَرًا^(١) ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ،
وَأَنْ مَنِ أُجْدِلَ مَالٌ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ^(٢) . لَا يُخَوِّزُ لَهُ إِذَا تَعَهُ أَنْ يَنْتَقِيَ فِيهَا وَيُصَلِّيَهَا
كَدَثِّ عَلَى الْأَوْجِهِ ، حَلَالًا لَجَمْعٍ ، بَلْ يَقْطَعُهَا وَيَتَتَعَهُ إِنْ شَاءَ^(٣) .

وَإِذَا امْتَنَعَ عَلَى الْمَحْرُومِ ذَلِكَ . لِرَمَاهُ . كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ - إِخْرَاجُ الْعِشَاءِ عَنْ
وَقْتِهَا ، وَتَحْصِيلُ^(٤) الْوُقُوفِ ؛ لِأَنَّ قِصَاءَ الْحَجِّ صَعِبٌ ، بِخِلَافِ قِصَاءِ الصَّلَاةِ ،
وَلِأَنَّهُ عَهْدٌ جَوَارٌ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا لِحَوِّ عَدْرِ السَّيْرِ وَتَحْهِيْرِ مَيْتٍ جَبَتْ تَعْيِزُهُ ،
فَهَذَا أَوَّلِي .

وَلَوْ كَانَ يُذَرِكُ مَعَهَا رُكْعَةً بَعْدَ تَحْصِيلِ الْوُقُوفِ وَخَتَ تَأْخِيرُهَا حَرَمًا
قَبْلَ . الْعِمْرَةُ الْمَسْدُورَةُ فِي وَقْتٍ مَعِينٍ كَالْحَجِّ^(٥) فِي هَذَا . انْتَهَى ، وَلَيْسَ فِي
مَحْنَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ يَمُوتُ بِمَوَاتِ عَرَفَةَ ، وَالْعِمْرَةُ لَا تَمُوتُ بِمَوَاتِ ذَلِكَ الْوَقْتِ
وَمِنْ . الْجَبَلِي . لَوْ صَاقَ الْوَقْتُ وَهُوَ بِأَرْضٍ مَعْصُومَةٍ . أَخْرَجَ مَا شَاءَ ؛
كَهَرَبٍ مِنْ حَرَبِيٍّ ، وَرَحْنَةٍ لِعَرَبِيٍّ بِأَنَّ الْمَنْعَ الشَّرْعِيَّ كَالْحَشِيِّ ، وَأَيْدُهُ تَتَصَرَّحُ
بِإِعْصَابِي بِهِ فِي شَبْرِ الْعَوْرَةِ . وَفِيهِ نَظَرٌ

(١) قَوْلُهُ (بَذَلْتُ) أَيْ انْكَرَزَ وَمَا عَصَفَ عَلَيْهِ (ش : ١٦/٣)

(٢) لَا يَخَافُ ذَلِكَ قَوْلُ . الْوُضُوءِ . (وَمِنْ دَعَى مِنْ بَعْدِهِ رَمَاهُ وَحَرَمَهُ وَبَعَسَ عَلَيْهِ) أَيْ فِي صَلَاةِ
شَدِّهِ لِحَوِّ ، وَدَثِّ لَأَنَّهُ فِيمَا ذَكَرَهُ مُخَصَّلٌ لَا خَائِفٌ ؛ لِحُرُوجِ الْمَالِ مِنْ يَدِهِ وَإِرَادَةِ عَوْدِهِ
إِلَيْهَا ، وَفِيمَا ذَكَرَهُ . لِرُوحِ . بِالْعَكْسِ ؛ أَيْ خَائِفٌ لَا مُخَصَّلٌ ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَاتِ حَاصِلَةٌ
فَتَهُ وَيَخْشَى قَوَاتِهَا ، فَتَأْمَلُ . (م : ١٦/٣) .

(٣) رَاجِعٌ . الْمَهْلُ الْمَصَاحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْخَاحِ ، مِثْلَهُ (٤٠٥)

(٤) وَمِنْ (أ) وَ (ح) (وَيَحْصُلُ) وَرَاجِعٌ . كِتَابُهُ إِلَيْهِ (٣١١/٢)

(٥) رَاجِعٌ . الْمَهْلُ الْمَصَاحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْخَاحِ ، مِثْلَهُ (٤٠٦)

وَلَوْ صَلَّوْا لِلسَّوَادِ طَوَّافَةً عَدُّوا قَسَا . قَصَّوْا

والذي يَنْجَحُهُ أنه لا تَحُوزُ له صلاتُها صلاة شدة الحروف^(١) ؛ لما تقرر في مسألة الحج^(٢) ، وأنه يُلزَمُه التَّركُ حتى يَخْرُجَ منها ؛ كما له تركُها لمُحَلِّصٍ ماله من أجد منه ، بل أولى

ومن ثم^(٣) صَرَّحَ بعضهم بأن من رأى حيواناً محترماً بَقِصْدِهِ ظالمٌ ؛ أي ولا يُحْسِنُ منه^(٤) قتالاً أو نحوه ، أو يَغْرُقُ ، لِيَرْمَهُ تَحْلِيصَهُ وتَأْخِيرُهَا ، أو إبطاءها إن كان فيها ، أو ماله^(٥) جاز ذلك ، وكثرة له تركه

(ولو صلوا) صلاة شدة الحروف كما في أصله ؛ وه الروضة ؛ مدار الإسلام أو الحرب (لسواد طووف) ولو بإحبار عدل (عدوا قسا) أن لا عدو ، أو أن يبه ويبيهم^(٦) ما ينسج وصوله إليهم ؛ كحديق ، أو أن يقرنهم ؛ أي عرفاً حصصاً يُنْكِنُهُم التَّحْقِصُ به ؛ أي من غير أن يُخَاصِرَهُمْ^(٧) به ؛ كما هو ظاهر ، أو أنه عدوٌ يجب قتاله^(٨) ؛ لكونه ضغفهم ، أو شكوا في شيء من ذلك (قَصَّوْا

(١) رجع ؛ المجلد السابع في اختلاف الأئمة ؛ مسألة (٤٠٧)

(٢) في (٨٠٧ / ١) .

(٣) قوله (ومن ثم) أي من أجل أولوية التَّركِ للمُحَلِّصِ (ش ١٧ / ٣)

(٤) أي : من الظالم . (ش : ١٧ / ٣) .

(٥) قوله : (أو ماله) عطف على (حيواناً) .

(٦) وفي المطبوعات (وت) و (غ) : (بينهم وبينه) .

(٧) أي العدو مع ش (ش ١٨ / ٣) وفي المطبوعة المصرية والوهبة (أن يحاصروهم)

(٨) قصيته أن العدو الذي يجب قتاله لا ينسج له صلاة شدة الحروف ، وفيه نظر ، فليراجع سم ، عذر الحلبي وهذا بعيد أن صلاة شدة الحروف لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم ، وكذا صلاة عصفان وصلاة داب الرقاق بالنسبة للفرقة الثانية ؛ لعدم جوازهما في الأمر فلتحرر (ش ١٨ / ٣) مع ما تقدم في صلاة عصفان أنه لا بد أن يقاوم كل صنف بها العدو ؛ إذ هو صريح في أنه يكتفى فيها بالمقاومة ، ولا تشترط الريادة على ذلك ، وما تقدم في صلاة داب الرقاق أن الكثرة بمعنى الريادة على المقاومة شرط لستها ، لا لصحتها ح ل حاشية الحريمي على فتح الوهاب (٥٤٣ / ١)

في الأظهر .

فصل

[في اللباس]

يُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ

في الأظهر (١) لعدم الخوف في نفس الأمر ، أو الشك فيه
 أما لو صَلَّوْا صَلَاةَ الْخَوْفِ (٢) ، بَوْنُ كَانَتْ كَطَرٍ مَحَلٍّ أَوْ دَاثَ الرِّقَاعِ بِالْكَيْفِيَّةِ
 سَائِقَةٍ فِي الْمَشْرِ . فَلَا قَضَاءَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُسْفِطُوا مَرْضَاً وَلَا عَثَرُوا رُكْعاً (٣) ، أَوْ
 صَلَاةَ عُثْمَانَ أَوْ دَاثَ الرِّقَاعِ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ (٤) . فَصَلُّوا ، وَفِي الْمَجْمُوعِ
 وَغَيْرِهِ . لَوْ بَانَ عَدُوٌّ ، لَكُنْ يَتُّهُ الصِّلْحُ أَوْ التَّجَارَةُ . فَلَا قَضَاءَ ؛ لِأَنَّهُ هَا
 لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ فِي مَأْتِلِهِ ؛ إِذْ لَا إِطْلَاعَ لَهُ عَلَى مَيْتِهِ (٥)

(فصل)

في اللباس

وَذَكَرَهُ هَا الْأَكْثَرُونَ اقْتِدَاءً بِالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦) ، وَكَانَ (٧) وَجْهٌ
 مَسَابِقُهُ . أَنَّ الْمُقَاتِلِينَ كَثِيراً مَا يَخْتَاجُونَ لِلْبِسِ الْحَرِيرَ وَالنَّجَسَ لِلْبُرْدِ وَالْقِتَالِ
 وَذَكَرَهُ جَمْعٌ فِي (الْعِيدِ) وَهُوَ مَسَابِقٌ أَيْضاً
 (بِحَرَمِ عَلَى الرَّجُلِ) وَالْحَشَى (اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ) وَلَوْ قَرَأَ (٨) ، أَوْ عَيْرَ

(١) المحرر (ص ٧٤) ، روضة الطالبين (١/٥٦٩-٥٧٠) .

(٢) أي : لسواد... إلخ . (سم : ١٨/٣) .

(٣) وفي بعض النسخ : (ولم يغيروا ركناً) .

(٤) مرآة أبي (ص : ٢١) .

(٥) المجموع (٤/٣٧٤) .

(٦) الأم (٢/٤٦٠) .

(٧) وفي بعض النسخ : (فكان) .

(٨) سبأني تفسيره . (ش : ١٨/٣) .

ففرش وغيره .

مسوح ، أحدًا متًا يأتي من استند إليهم حيط السحرة ولبقه الذواة^(١) (فرش) لحو
جلوسه ، أو قيامه ، لا مثبه عليه فيما يظهر ؛ لأنه لمعارفته له حالاً لا بعد
مسحاً له عرفاً (وعيره) من مائثر وحو الاستعمال ، إلا ما امتثلي متا يأتي
بعضه^(٢)

إجماعاً في اللس^(٣) ، وكانهم لم يفتدوا من حوّه إعاطة للكفر ،
لشوده ؛ كالوجه القائل بحل القر وهو ما يخرج من الدود حتا فيكمذ لونه^(٤)
ولا يفسد للربة

وللحبر الصحيح^(٥) أنه حرام على ذكور أمة صلى الله عليه وسلم^(٦)
وللهي عن لسه والمجلوس عليه ، رواة البخاري^(٧) ، ولأن فيه حوّه لا يبر
شهامة الرجال .

ويحل الجلوس على حرير فرش عليه ثوب أو غيره ولو رقيقاً أو مهنه^(٨)
ما لم ينس الحرير من حاله ، سواء اتحدت لدث^(٩) أم لا .

(١) الذواة المحيرة المعجم توسط (ص ٣٠٦) ولبقه الذواة هي ما جمع في وصفها
من موادها يمانها . تهذيب اللغة (٣٠٨/٩) .

(٢) في (ص : ٢٩) .

(٣) أي لس الرجل ، وما في لس العنق لحاظاً معي (ش ١٩/٣) .

(٤) كمذ لونه تغير وذهب صفوه المعجم الوسيط (ص ٧٩٨) .

(٥) قوله (وللحبر الصحيح) عطف على قوله (إجماعاً) ، وكذا قوله (وللهي) (ولأن)
مطروحة عليه . كروي .

(٦) أخرجه ابن حبان (٥٤٣٤) ، وأبو داود (٤٠٥٧) ، والبيهقي (٥١٤٧) ، ومن نحوه
(٣٥٩٥) ، وأحمد (٧٦١) عن عبيد بن ربيعة عن أبيه .

(٧) صحيح البخاري (٥٨٣٧) عن حذيفة رضي الله عنه ، وأخرجه مسلم بحواه عنه أيضاً
(٢٠٦٧) .

(٨) المهنل الرقيق الضعيف . المعجم الوسيط ، (ص : ٩٩٣) .

(٩) أي للمجلوس عليه . (ش ١٩/٣) .

وَمَحَلُّ حُرْمَةِ اتِّحَادِ الْحَرِيرِ^(١) بِلَا اسْتِعْمَالِ الَّذِي أَقْتَى بِهِ اسُّ عَيْدِ السَّلَامِ ؛
مَا إِذَا كَانَ عَلَى صُورَةٍ مُحَرَّمَةٍ^(٢) .

وَقَصِيَّةُ قَوْلِ الْأَقْرَهِيِّ : إِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْمُتَهَنِّلُ الْمَرْوُشُ عَلَى سَجِي لَأَنَّهُ
أَعْلَطُ ؛ لَوْجُوبِ اجْتِنَابِ قَلِيلِهِ أَيْضاً ، بِحِلَالِ الْحَرِيرِ . اِنْتَهَى . أَنَّ مَثْلَ الْحَرِيرِ
مِنْ حِلَالِهِ لَا يُؤْتَرُ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مِمَّا سَبَقَ قَدَرٌ لَا يُغْنِي عَرَفًا مُسْتَعْمِلًا لَهُ لِمَرِيدٍ
مِنْهُ

وَالْتَدَثُرُ^(٣) بِحَرِيرٍ اسْتَشْتَرَى ثَوْبٌ إِنْ خَبِطَ عَلَيْهِ فَبِمَا يَظْهَرُ .

وِظَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي حُرْمَةِ التَّدَثُّرِ بَعِيرِ الْمُسْتَشْتَرِ مِنْ مَا قُرُنَ مَعَهُ
وَمَا يُغْدُ ؛ كَأَنَّ كَانَ مُعْتَقًا بِسَقَبٍ وَهُوَ جَالِسٌ تَحْتَهُ ؛ كَالشَّحْدَةِ^(٤) وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ
صَدَّقَ عَلَيْهِ عَرَفًا^(٥) : أَنَّهُ جَالِسٌ تَحْتَ حَرِيرٍ .

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جُلُوسِ الْجُلُوسِ تَحْتَ سَقَبٍ دُخِبَ بِمَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ أَنَّ الْعَرَفَ
يُغْدُ مَا مُسْتَعْمِلًا لِلْحَرِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يُقْضَدُ بِوَقْفَةِ الْجَالِسِ تَحْتَهُ مِنْ نَحْوِ عَارِ
سَقَبٍ ، فَأُلْحِقَ بِالْمُسْتَعْمِلِ لَهُ فِي بَدَنِهِ ، وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ

(١) عارده ، أسى المطالب ؛ (١٩٠ / ١) (أما اتِّحَادُ الثَّوْبِ لِلْحَرِيرِ فَلَا لِسِي فَأَمَّا اسُّ عَيْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ حَرَامٌ) .

(٢) قوله (على صورة محرمة) أي : بأن سم يكن مهاداً به ، وهذا لا يحدد على صورة (لاهة) كردي

(٣) قوله - (والتدثر) مطلق على (الجلوس) . كردي .

(٤) الشَّحْدَةُ فِي الْحِلَّةِ لَتِي تَكُونُ عَلَى السَّرِيرِ ؛ أَيِ الْمَطَاءِ كَالْحِيَمَةِ ، وَهِيَ بِلَعْوٍ مَارِسَةٌ

(٥) هذا التصديق بالنسبة إلى حكم الجلوس تحته ، أما أصل تعليقها والشر بها - محرم مطعماً ؛ كما هو ظاهر ؛ لأنه من أفراد نزيه البوت ، ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة لفرق بين الرحان ونساء . أما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها حيث حرم بعده الأبي الذي أودعه فواضح أنه يفرق بينهما ، وأن محل الحُرْمَةِ بالنسبة إلى الرحان ، فتأمل (مصري ٢٨٥ / ١) .

وَيَجِلُّ لِلْمَرْأَةِ لُثْمُهُ ، وَالْأَصْحَحُ - نَحْرِيْمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنَّ لِلنَّوْلِيِّ إِنْ نَاسَهُ الصَّبِيَّ

(ويحل للمرأة لثمه)^(١) إجماعاً (والأصح - تحريم افتراشها)^(٢) إياه ، للشرع ، بحلف البسي فإنه يُرْتِشُها وعليه^(٣) . ينخرمُ تدثرها به بل أولى ، لأنه يَجُورُ للرجل افتراشه ، على وجهه ، دون التدثر به .

وينخرمُ على الكل سترُ سقف أو باب أو جدارٍ غير الكعبة - قيل ويلحق بها قمره صلى الله عليه وسلم^(٤) - به^(٥) ، أي - لغير حاجة فيما يظهر - أحداً من تعبيرهم بالتزيين^(٦) .

وقد يُشْكَلُ^(٧) بما يأتي في كيس الدراهم ونحوه^(٨) ، إلا أن يُفَرَّقَ بأن لحبلا . هنا أعظم منها^(٩) .

(و) الأصح . (أن لنولي) الأب وغيره (إناسه) كحلي الذهب وغيره (الصبي) ما لم يتلغ ، والمجنون ؛ إذ لا شهامة لهما تنافي تلك الحيوة . نعم ؛ لا حلاف في حوار ذلك يوم^(١٠) العيدين ؛ لأنه يوم ربيّة .

(١) للأحاديث السابعة وغيرها . وفي حديث علي رضي الله عنه السابق في رواية عبد بن ماجه (٣٥٩٥) ، وأحمد (١٩٨٢٤) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه « ويحلّ لإنانهم »

(٢) والثاني يحل . وسباني مرجعه نهاية ونفي (ش ٢٠ / ٣)

(٣) أي ؛ على الأصح المذكور . (ش ٢٠ / ٣) .

(٤) راجع ؛ المسهل النصاب في اختلاف الأشياخ ؛ ص ٤٠٨)

(٥) أي ؛ بالحرير ، والجار متعلق بـ (سرسقف) إلخ (ش ٢١ / ٣)

(٦) وفي (أ) و (ب) و (خ) ؛ (بالتزيين) .

(٧) أي ؛ حزمة ستر سقف . . إلخ . (ش ٢١ / ٣) .

(٨) في (ص) ؛ ٤٠ : (ش)

(٩) قوله (هـ) أي ؛ في ستر نحو الجدار ، وموله (ثم) أي ؛ في كيس الدراهم مم (ش ٢١ / ٣)

(١٠) وفي (أ) و (ب) و (ت) و (خ) ؛ (يؤني)

قُلْتُ لِأَصَحِّحَ حُلَّ افْتِرَاشِهَا ، وَهِيَ قَطْعُ الْعِرَاقِيِّينَ وَعِزُّهُمْ ، وَاللَّهُ أَغْنِيَهُمْ
وَيَجِلُّ بِدَرْجَلٍ لُبَّةٍ لِلصَّرُورَةِ تَحَرُّوْا وَيَزِيدُ مُهْلَكَتَيْنِ ، أَوْ مَخَافَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَحْذَرْ
عَبْرَةً .

(قُلْتُ الْأَصَحُّ حُلَّ افْتِرَاشِهَا) إِيَّاهُ (وَهِيَ قَطْعُ الْعِرَاقِيِّينَ وَعِزُّهُمْ ، وَاللَّهُ
أَغْنِيَهُمْ) لِمَعْنَى الْحَرِّ الصَّحِيحِ أَنَّهُ حُلٌّ لِأَبَائِهِمْ (١) .
وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَغْلُوَ لَأَسْتَهْ ، لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ اسْتِعْمَالًا لَهُ ،
وِطَافُهُ ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوْلِ نَفَائِهِ عَلَى مَا غَلَا عَلَيْهِ مِنْهَا وَعَدَمِهِ وَلَوْ لَمِيرِ حَاجَةٍ ،
رَبِّهِ مَا فِيهِ .

(وَحُلُّ لِلرَّجُلِ لِسَهْ) فَصْلًا عَنْ غَيْرِهِ مِنْ نَفْيَةِ أَنْوَاعِ الاسْتِعْمَالِ (لِلصَّرُورَةِ ،
تَحَرُّوْا وَيَزِيدُ مُهْلَكَتَيْنِ) أَوْ خَشْيَتِي مِنْهَا صَرَرًا يُبَيِّحُ النِّيمَ ، وَالْحَقُّ بِهِ جَمْعُ الْأَلَمِ
الشَّدِيدِ ، لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ مَحَوِّ الْحَرْبِ الْآتِي (٢)
(أَوْ مَخَافَةٍ) (٣) نَصَبُ مَتْنٍ وَالْمَدُّ ، وَبِمَتْنٍ مُسَكُونٍ ، وَهِيَ : الْعَتَّةُ (حَرْبٌ)
جَائِزٌ (وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) وَلَا أَمَكَّهُ طَلْتُ غَيْرَهُ بِقَوْمٍ مَقَامِهِ ؛ لِلصَّرُورَةِ
وَصَحَّحَ فِي الْكُمَايَةِ : قَوْلَ جَمْعٍ يَجُورُ الْقَاءُ وَغَيْرُهُ (٤) ، مِمَّا يَضْلَعُ لِلْقَدْرِ
رَأً وَجِدْ غَيْرُهُ ، إِرْهَابًا لَهُمْ (٥) ، كَتَحْلِيَةِ السَّيْفِ (٦)
وَهَذَا غَيْرُ الشَّادِّ الَّذِي مَرَّ (٧) : أَنَّهُ مُحَالَتٌ لِلْإِجْمَاعِ ، لِأَنَّ الظَّاهَرَ ، أَنَّ ذَلِكَ

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٥٩٥) عن علي رضي الله عنه ، وقد مر آنفاً .

(٢) في (ص ٣٠)

(٣) الظاهر أن التضييد بالمخافة ليس بشرط ، بل إذا احتاج - وفي الأصل (إذا احتاج) - إلى العنان
بإحصائه ولم يجد غيره - جاز له ليس - سم - (في : ٢٢ / ٣) .

(٤) قوله - (يَجُورُ الْقَاءُ) أي القاء من الحرير كقري القاء ثوب يلبس فوق الثياب ، أو
القميص ، وتُمنطق عليه - المعجم الوسط (ص ٧٣٩)

(٥) راجع السهل النضاح في اختلاف الأشياء ، مسألة (٤٠٩)

(٦) كناية إليه (٢٥٤ / ٤)

(٧) قوله (الذي مر) أي في شرح قول المصنف (يعرض وغيره) كقري

وللمحاجة : كحرب وحكمة ودفع فعل ،

يُكْمَى بِمَحْرَدِ الرِّعَاطَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِرْهَاقٌ وَلَا صَلَاحَةٌ لِلْعَمَلِ

، وللمحاجة : كستر العورة^(١١) ولو هي الحلوة ، و (كحرب^(١٢)) حكمة ،
رأى لس عره ، أي : نادياً لا يُختمل عادةً فيما يظهر ، ولم يشرح هذا مع
سليم ، لأنه رخصه فلو مع فيه أكثر

وكذا إن لم يؤده غيره لكنه يُرثها^(١٣) ، كما هو ظاهر : كالداوي ناسحت
بر يوقل : إن نحيبته لألمها كبراتها . . لم يُتعد^(١٤)

وكون الحكمة غير الحرب الذي أفاده العطف . صحيح ، وقوله بر
مجموعه ، وغيره ، كـ : الصحاح ، أنها هو^(١٥) . يُختمل على اتحد اسم
الصدة ، دون صورها^(١٦) وكيفيتها

(ودفع فعل) لا يُختمل أداة عادةً وإن لم يكثر حتى يصير كاللداية المتوقف عن
البراء - خلافاً لعصمهم - ولو في الحضر في الكل^(١٧) ، خلافاً لما أفتاه
الأذرع

وذلك : لحرر الصحيحين ، أنه صلى الله عليه وسلم أرحصن لعد الرحمة

(١١) أي : لو لم يجد غير الحرير ، وكذا ستر ما راد عليها عند الخروج للناس نهاية ومعبر
(ش : ٢٢/٣)

(١٢) أي : لو لم يوجد غيرها (أ) و (ب) و (ج) ، وفي (س) و (خ) حست من المس

(١٣) أي : حكمة سلامة حل من الحرب والحكمة (ش : ٢٢/٣)

(١٤) قوله (لم يوقل) أي : لم يوقل ، ويصح أن المراد : سقط له وقع (س :
٢٢/٣)

(١٥) المجموع (١٤٠/٣) ، الصحاح (ص : ٢٥١-٢٥٢) .

(١٦) أي : صورة ، مادة الحدة والحرب ، ويحصل صورة الحكمة مع صورة الحرب (ش :
٢٢/٣) .

(١٧) كذا في : الهدية ، المعنى ، ولعل المراد بذلك قول المصنف (المصروقة) إلح .
وقوله : (وللحاجة . .) إلح : كما هو صريح : شرح الفضل (ش : ٢٢/٣)

وللقالب : كذب لا يقوم عبثه مفاضة ، ويخترم المركب من إنريسم .

من عوف والربير في لس الحرير ، لحكه كاث بهما^(١) وفي عواي س
المثل^(٢) ورويه مسلم أن الأول^(٣) كان في السفر^(٤) لا تحصص^(٥)

ويؤخذ من قوله (للحاجة) أنه متى أخذ معاً عنه : من دواء أو
لس لم يختر له نفسه ، كالتداوي بالحاجة ، واعتمده جمع

ونارح فيه شارح بأن حسن الحرير مما أبلغ لعب ذلك : فكان أحت^(٦) ، ويؤخذ
بأن الضرورة المبيحة للحرير لا يتأتى مثلها في الحاجة حتى يُباح^(٧) لأجلها ،
وعدم إحسانها لعب التداوي إنما هو لعدم تأني^(٨) فيها ، لا لكونها أعط ، على أن
س بحس العين يخور لما خار له الحرير ، فهما مستويان فيها^(٩)

(وللقالب : كذب لا يقوم عبثه مفاضة) هي دفع السلاح : كحاجة دفع
القتل ، بل أولى .

قيل هذه معهومة من قوله (أو حاجة حرب) بالأولى أو داخله فيها
انتهى ، وليس كذلك ، فإن ثلث في خصوص الحاجة وعموم الحرير ، وهذه في
خصوص نوع مه وعموم القتل ، فلم يُعْض أحدهما عن الآخر
(وبحرم المركب من إنريسم)^(١٠) أي حرير بأي أنواعه كان وأصله

(١) صحيح البخاري (٥٨٣٩) ، صحيح مسلم (٢٠٧٦) عن أس بن مالك رضي الله عنه

(٢) صحيح البخاري (٢٩٢٠) ، وصحيح مسلم (٢٦/٢٠٧٦) عن أس بن مالك رضي الله عنه

(٣) أي : الإرخاص لحكة . (ش : ٢٣/٣) .

(٤) عن أس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ رخص بعد إرخاص من عوف والربير من العموم في

الخص الحرير في سفر من حكه كاث بهما وقدمه أعتاً

(٥) أي : الإرخاص بالسفر . (ش : ٢٣/٣) .

(٦) راجع : لسهل لصاح في اختلاف الأشيخ ، مائة (١١٠)

(٧) عبارة : النهاية (٢/٣٧٨) (حتى يح لأجلها) وفي المطبوعة : يمكنه (لا يباح)

(٨) قوله (لأجلها) أي : الضرورة وقوله (تأني) أي : العبر

(٩) أي : في الإباحة ، أو في الضرورة المبيحة (ش : ٢٣/٣)

(١٠) هو - بكر الهمة والراء وصحهما ، وبكر الهمة وفتح الراء - الحرير ، وهو مدرسي =

وغيره إن زاد وزن الإبريسم ، وتجعل عكسه ، وكذا إن استوت في الأصح

ما حل عن الدود^(١) بعد موته داخله (وغيره إن زاد وزن الإبريسم ، وحل عنه
تعلية بحكم الأكثر ولو ظناً ؛ كما في « الأنوار »^(٢) ، وصح عن ابن عباس
رصى الله عليهما (إنما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب خضم
- أي الحاصر - من الحرير ، وأما العلم - أي . تمتع العين واللام ، وهو
الطرار - وسدى الثوب . . فلا بأس)^(٣)

(وكذا إن استويا) ورأى ولو ظناً (في الأصح) إذ لا يسمى ثوب حرير
ولا عبرة باظهار مطعاً^(٤) ، خلافاً لجميع متقدمين^(٥)

ولو شك في الاستواء فالأصل الحل على الأوجه^(٦) خلافاً لبعض
« الأنوار »^(٧) وصريح كلام الإمام^(٨)

ويترك بين النظر للطن في الأولين^(٩) ، على ما فيه ، وعدم النظر إليه في

معرب يعني أي فيه ثلاث نعال شيخنا (ش : ٢٤ / ٣)

(١) أي حرير ، على حذف المضاد ، صميم (داحه) لهذا المحذوف (ش : ٢٤ / ٣)

(٢) الأثر لأعمال الأبرار (١٥٢ / ١) .

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٥٥) ، والبيهقي (٦١٥٦) ، وأحمد (١٩٠٤) وعندهم (فلا بأس
به) بزيادة (هـ) وسدى الثوب ما هي طوله من المخطوط كما مر في (ص : ١٩)

تهذيب الأسماء واللغات

(٤) عبارة : الهابة ، وعلم من قولنا (ورأى) أنه لا أثر لظهور الحرير في المركب مع فقه وره ،
أو مساواته لغيره ، خلافاً للفعال . (ش : ٢٤ / ٣) .

(٥) قوله (خلافاً لجميع) أي محذور ليس لأطالته المشهورة وإن كان ظاهرها أن الحرير هو
أكثر ، شيخنا . (ش : ٢٤ / ٣) .

(٦) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأشياخ : مسأله (٤١١)

(٧) الأنوار لأعمال الأبرار (١٥٢ / ١) ، وعبارته (وإذا شك حرم) وقال محشيه (قوله
« وإذا شك . . حرم » قال في « النخبة » ولو شك في الاستواء فالأصل الحل ، خلافاً

لبعض نسخ الأنوار ، أقول : الحل هو المعتد .

(٨) نهاية المطلب في رواية المذهب (٦٠٧ / ٢) .

(٩) قوله (في الأولين) يعني قوله (ويجعل عكسه) ، وقوله (وكذا إن استويا) .

وَتَجِدُ مَا طَرَزَ

معامله من أكثر ماله حرام ، بأن هناك قرينة شرعية دالة على نكث ، وهي الذ ،
فلم يؤثر النص^(١) معها ، بل ولا البين إذا^(٢) لم تُعرف عين الحرام ، بخلاف
ما هنا .

ويظهر مع اجتهاده مع تبرير سؤال حبرين^(٣) ولو قدلتي رواية عن
الأكثر^(٤)

وقصة المتن أن صورة العكس لا خلاف فيها ، أي يُخَذُّ به ، فلا يُكره
س^(٥) وإن قال الحويثي (المدهش تحريته) لمخالفته للحديث
الصحيح^(٦) ، بخلاف المستوي الأولي : احتسابه ، لقوة الخلاف فيه

(ويحل ما طرر) أو رُفِعَ تحرير حاله وهو - أغني - إظهار - ما يركب^(٧)
على الكُتَيْبِ مثلاً ، للتحرير المذكور^(٨) ، لكن المعتمد كما في « الروضة »
والمجموع وغيرهما : أنه يُشْتَرَطُ . أن يكون قدر أربع أصابع مصمومة^(٩) ،
أي ، مُغْتَبِلَةً ، لخبر مسلم . أنه ضلّى الله عليه وسلم به عن التحرير ، إلا موضع
إصبعين ، أو ثلاث ، أو أربع^(١٠)

(١) قوله (فلم يؤثر النص) أي ظن أن أكثر ماله حرام كروي

(٢) وفي (أ) و (ب) : (إذ) .

(٣) قوله (مع تبرير سؤال) إلخ مفهومه جواز الاجتهاد مع النص ، وعديه فما صابط التبرير
والنصريتين أن يحرو - بصري - (ش : ٢٤/٣) .

(٤) قوله (عن الأكثر) متعلق بسؤال حبرين (ش : ٢٤/٣) وفي (ب)
(الأكثرين) .

(٥) راجع « السهل ، الضاح في اختلاف الأشياح » مسألة (٤١٢)

(٦) أي : حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق .

(٧) قوله : (ما يركب) أي : يحاط - كروي -

(٨) أي : في شرح : (ويحل حكه) - (ش : ٢٥/٣) .

(٩) روضة بطالس (٥٧٣/١) ، المجموع (٣٨٠/٤)

(١٠) صحيح مسلم (١٥/٢٠٦٩) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قال الحلبي والحويطي (ويشتَرَطُ : ألا يريد مجموع الطرارين على أربع أصابع) ، وحالفهما صاحب الكافي ، فقال : (لو كان في طرفي العمدة عن كل واحد " أربع أصابع " اختل وجهي ، والأصح : الحوار ، لانصافهما ، وحكم الكثيرين حكم طرفي العمدة) انتهى
وعبارة " الروضة " و " المجموع " كالحرير : محتملة لكل من المتألفين " ،
لكنها إلى الثاني أقرب (٣) .

فالشرط ألا يريد المجموع على ثمانية أصابع وإن زاد على طرارين
وما اقتضا قول الكافي (لانصافهما) . أن علمي العمدة طرارين
مفصلان عنها بخلاف عليها ، وأنها حلالان ، كطراري الكثيرين . . غير بعيد
وأما اعتبار التعدد في التطير والترقيع مطلقاً " ، بشرط ألا يريد كل على
أربع ، ولا المجموع على وزن الثوب . بعيد " محال لكل من كلام هؤلاء ،
و " الروضة " و " المجموع " ، وكذا قول الحلبي وغيره : " يخور كل منها
وإن تعددا ما لم يرد وزن الحرير على غيره .

وأقنى ابن عبد السلام بأنه لا بأس باستعمال عمدة من طرفيها حرير .
شبر (٨) ، إلا أن (٩) بين كل قدر أربع أصابع منها فرق قلم (١٠) من كتاب .

(١) أي : من العلمين اللذين في الطرفين . (ش : ٢٥/٣) .

(٢) أي : عمدة الحلبي والحويطي ، ومثاله صاحب الكافي ، (ش : ٢٥/٣) .

(٣) روضة الطالبين (١/ ٥٧٣) ، المجموع (٤/ ٣٨٠) .

(٤) أي : زاد على اثنين أم لا ، وزاد المجموع منها على ثمانية أصابع أم لا (ش : ٢٥/٣) .

(٥) راجع " المسهل المصالح في اختلاف الأصابع " مساله (٤١٣) .

(٦) أي : بعيد . (ش : ٢٦/٣) .

(٧) أي : من الطراز والفرقة . (ش : ٢٦/٣) .

(٨) قوله : (قدر شبر) أي : كل منهما قدر شبر . كرمي .

(٩) وفي (ب) : (إلا أن يكون) .

(١٠) قوله : (فرق قلم) أي : مقداره . كرمي .

قُطِبَ^(١) قَالَ الْعَرَبِيُّ . وَهَذَا سَاءَ مَا عَلَى اعْتَادِ الْعَادَةِ فِيهِ . انْتَهَى

فَالْعَرَاءُ أَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ التَّطَرُّفِ ، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ بِالْأَرْبَعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّ لِعَادَةً كَانَتْ كَذَلِكَ ، فَإِذَا تَعَيَّرَتْ . اشْتَعَتْ ؛ لِمَا بَأْتِيَ^(٢)

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ^(٣) ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ الشَّدَى^(٤) حَرِيرٌ ، وَابَهُ أَقْلٌ وَرَبًّا مِنْ الشَّخْمَةِ^(٥) ، وَابَهُ لَحْمُهَا^(٦) بِحَرِيرٍ فِي طَرَفَيْهَا وَلَمْ يَرُدُّهُ وَرَدَ الشَّدَى ، فَإِذَا^(٧) كَانَ الْمَحْجُومُ بِحَرِيرٍ أَشْنَى التَّطَرُّفِ .

أَمَّا التَّطَرُّفُ بِالْإِبْرَةِ^(٨) . فَكَالسَّحِ^(٩) ، فَيُقَشَّرُ لِأَكْثَرِ وَرَبًّا مِنْهُ^(١٠) وَمِنْ طُرُزٍ فِيهِ ؛ كَمَا نَحْنُهُ السَّكِيُّ ، وَالْإِسْنَوِيُّ قَالَ : نَعَمْ قَدْ يَخْرُمُ^(١١) فِي بَعْضِ السَّوَاحِي نَكْوِهِ مِنْ لِبَاسِ السَّاءِ^(١٢) عِنْدَ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ التَّشْبِهِ . أَيْ : تَشْبِهُ السَّاءِ بِالرَّحَبِ وَعَكْسِهِ . وَهُوَ الْأَصَحُّ .

وَمَا أَقَادَهُ^(١٣) ؛ مِنْ أَنَّ الْعَصْرَةَ فِي لِبَاسٍ وَرَبِّي كُلُّ مِنَ السَّوْغِيِّ حَتَّى يَخْرُمَ التَّشْبِهُ

(١) التَّوْبَى سَوَّاهُ (ص ٨٥-٨٦)

(٢) أَيْ

(٣) قَوْلُهُ (صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ) أَيْ : إِفْتَاءُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، كَرْدِي .

(٤) وَهُوَ مَا يَحْدُ طَوَّلًا فِي النَّجْجِ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص : ٢٧١)

(٥) لَحْمُهُ الثَّوْبُ بِالْفَحْ مَاضٍ عَرَضًا ، وَبَعْضُ لُغَةِ الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (ص ٥٥١)

(٦) قَوْلُهُ : (لَحْمُهَا) أَيْ : الْعِمَامَةُ . كَرْدِي

(٧) قَوْلُهُ : (فَإِذَا) بِالتَّوِينِ ، (ش : ٢٦/٣) .

(٨) قَوْلُهُ (أَمَّا لِتَطَرُّفٍ بِالْإِبْرَةِ) أَيْ : الْفَرْشِيَّةُ كَرْدِي

(٩) أَيْ لَا كَالطَّرَافِ مَعْنَى وَبِهَابِهِ (ش : ٢٦/٣) تَصَرَّفَ

(١٠) قَوْلُهُ : (مِنْهُ) أَيْ : مِنَ الثَّوْبِ . كَرْدِي .

(١١) قَوْلُهُ : (قَدْ يَخْرُمُ) أَيْ : الْمَطْرُزُ بِالْإِبْرَةِ . كَرْدِي

(١٢) أَيْ : لِكُونِ الْحَرِيرِ فِيهِ . نَهَايَةُ . (ش : ٢٦/٣) .

(١٣) أَيْ : الْإِسْنَوِيُّ . نَهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (٢/٣٧٤) .

أو طرف مخرير قدر العادة ،

فيه (١) معروف (٢) كل ناحية . حسن .

وقول الأذرع (الظاهر أن التطير بالبرق ، كالطوار) . بعيدون عنه غيره

(أو طرف) أي شخف ظهره أو باطنه (مخرير قدر العادة) أي لأمته (٣) في كل ناحية ، لمخرير لصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كانت له حة مكفوفة (٤) المخرج والكفين باليد (٥)

وفارق ما مر في الطوار بأنه محل حاجة (٦) ، وقد يحتاج لأكثر من أربع أصابع ، بخلاف التطير ، فإنه مجرد ربة فميت بالوارد .

ويحوز لس الثوب المصروع بأي لون كان (٧) ، إلا المزعز فحكمه وإن لم ينق لونه ريح ، لأن الحرمة للونه لا لريحه ، لأنه لا حرمة فيه أصلاً ، إذ لا يتصور فيه تشبه ، لأن الساء لم يتميز بريح منه ، بخلاف اللون حكم الحرير فيما مر (٨) ، حتى لو ضيق به أكثر الثوب . . . حرّم .

(١) قوله : (به) أي : كل ، وقوله (فيه) : أي . لباس وزئ . هامش (ك)
(٢) غير (أن البرق) . هامش (ك)

(٣) أي . سوا . حاور أربع أصابع أم لا . نهاية المحتاج (٢ / ٣٨٠) . وفي بعض النسخ : (العالة في أمثاله)

(٤) قوله (حة مكفوفة) المكفوف الذي جعل له كفة ، أي سجد كردي والسجدة ما يركب على أطراف الثوب المعصم بوسط (من ٤٣٤)

(٥) صحيح مسلم (٢٠٦٩) من أسماء بيت أبي بكر رضي الله عنهما ، وليس فيه : (والكفين) . وقد أخرجه ذكره أبو داود (١٠٥٤) ، وابن ماجه (٣٥٩٢) صها رضي الله عنها .

(٦) قوله (ما مر في الطوار) أي : من اعتبار أربع أصابع . معني ، قوله : (بأنه) إلح ، أي التصريف (ش ٢٧ / ٣)

(٧) قوله (بأي لون كان) أي . غير المزعز والمصبر المعصومين من (المزعز) و (المصبر) ، سواء الأحمر والأصفر والأخضر وغيرها كردي (في (ص : ٢٧) .

وكذا المعصم^(١) على ما صحت به الأحاديث^(٢) ، والخاتمة السهني^(٣) وعمره ، ولم يأتوا بصريح شافعي على حله^(٤) ، تقديماً للعمل بوصيته^(٥) ، ولا يكون جمهور العلماء سلفاً وحيداً على حله ، لأحدث نصه بل نصريح به ، كحرر كان صلى الله عليه وسلم يضع ثيابه بالوعصر^(٦) ، قميصه ، ورداءه ، وعبدته^(٧)

قال الرزكشي عن البيهقي وللشافعي صريح بحرمته ، فيحمل على ما بعد السج ، والأول على ما قبله ، وبه تجتمع الأحاديث الدالة على حله ولدائه على

(١) خلافاً له النهاية ، والمغني ، (ش : ٢٧/٣) ، ودائع ، المنهل الضاح في اختلاف الأشياخ ، مسأله (٤١٤) .

(٢) منها ما أخرجه مسلم (٢٠٧٧) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم قال : رأي رسول الله ﷺ عن ثوبين معصرتين ، فقال : إن هذه من ثياب الكفار ، فلا يلبسها ، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٢٠٧٨) أن رسول الله ﷺ لبس عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والمعصم .

(٣) معرفة السنن والآثار (٥٧٥/١) .

(٤) قوله (من الشافعي على حله) أي من المعصم كروي

(٥) قوله (بوصيته) أي وصية الشافعي رضي الله عنه ، ربما بالعمل بالحديث الصحيح وإن كان محالاً لنصه ، كروي .

(٦) كذا في أصله بحقه رحمه الله تعالى ، وهو محل تأمل ، لأن كلاماً في المعصم ، لا بعد علم حكمه من ذلك بالأولى ، لأنما يقول هو كذلك ، إلا أنه لا يلزم قوله (بل نصريح به) فليتأمل ، (بهري : ٢٨٧/١) .

(٧) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٢٨٩) ، وابن أبي شيبة (٢٥٢٤٣) عن يحيى بن عبد الله بن ماث عن أبي شيبة ، قال شيخنا الشيخ محمد حرامة حفظه الله تعالى عند تحريج هذه الحديث في المصنف ، (إمام المصنف حسن ، لكنه معضل) ، ثم قال : وروى أحمد (٥٤٣٦) ، وأبو داود (٤٠٦٤) ، وإسائي (٥٠٨٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما مثله وأنهم منه ، بإسناد قوي ، والصحيح بالصيغة ثابت عنه ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البحاري (٥٨٥١) ، ومسلم (١١٨٧) أنه ينصرف والمراد بالصيغة صفة خرق ، والمخلوق ، طلب يصح من رعمران وغيره ، راجع فتح لاري (٢٩٢/١٠)

حرمته . انتهى ^(١) ، وثبت ^(٢) مخالفته لإطلاقهم الصريح في الحرمة بعدد .
وله ^(٣) وجبة ، وهو أن المصروع بالمعصية من لباس النساء المحصونين بهن ،
محرم بلتنته بهن ، كما أن المرعير كذلك

وإنما جرى الخلاف في المعصية ، دون المرعير ^(٤) ، لأن الحيلاء ولتنته
أكثر منهما في المعصية ويؤيده ^(٥) أن الرركشي لم يفرق فيه بين ما قبل السج
وبعد ، كما فرق في المعصية

واختلف في الوزب ^(٦) ، فألحقه جمع متقدمون بالرعرعان ، واقتضى : بأن
قصة كلام الأكثرين حله ، وفي شرح مسلم ، عن عياض والماري ص ٥٠
صلى الله عليه وسلم كان يضع ثيابه بالوزب حتى عماته ^(٧) وانعمده ^(٨) حتى
متأخرون .

(١) قوله . (انتهى) موجود في (ب) .

(٢) أي : ما قاله الرركشي من التعصير . (ش : ٢٧ / ٣)

(٣) أي : للإطلاق . (ش : ٢٧ / ٣)

(٤) في هامش (ب) في (كتاب العدد) في (فصل مكسر لعمدة) معصير ، ذو دعوى .

مرعير ذو معصية (ب) ، وهذا - كما - أن لحاج للردي عن القدي من نجاح بعدد .
نظمها من بلاد ، عرب طفت القدي من أحمد العلماء رحمهم الله تعالى . ولله محمد سطر
في ولاية هيد . هكذا وجد . وفيه أيضاً معصير عز بلوت ، مرعير من بلوت عربي

(٥) أي : لوق المذكور بين المرعير والمعصير (ش : ٢٧ / ٣)

(٦) الوزب . بـ اصغر يزرع بالنس ويصنع به ، وقيل صفت من الكركم المصباح المير
(ص : ٦٥٥) .

(٧) شرح صحيح مسلم (٣٣٤ / ٨) والحديث أخرجه أبو داود (٤٠٦٤) ، والبيهقي (٥٠٨٥)

عن أبيه سلم أن ابن عمر كان يصنع لحية بالصبرة حتى نسله ثيابه من الصبرة ، قيل
له : لم يصنع بالصبرة ؟ قال : إني رأيت رسول الله يصنع بها ولم يكن شيء أحب إليه منها
كان يصنع بها ثيابه كلها حتى عماته . وليس فيه ذكر الوزب ، وذكره ورد عند أبي داود
(٤٢١٠) ، والبيهقي (٥٢٤٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يلبس الثياب
استنبة ، ويصفر لحيته بالوزب ، والرعرعان ، وكان ابن عمر يفعل ذلك يأتي مرياً

(٨) أي : الحل . (ش : ٢٧ / ٣) .

ونفسية قول الشافعي : (يُنْهَى الرَّجُلُ حَلَالاً أَنْ يَتَرَعَّزَ ، فَإِنْ فَعَلَ أَمْرَاهُ
بِفُسْلِهِ) ^(١) . حرمة استعمال الزعفران في البدن ، وبها ^(٢) صَرَّحَ حَمَّعُ
مُتَاخِرُونَ ؛ بِحَدِيثِ الصَّحِيحِ : نَهَى أَنْ يَتَرَعَّزَ الرَّجُلُ ^(٣)

وَسَقَطَ لَدَيْهِ الْيَهُودِيُّ حَيْثُ قَالَ : وَرَدَّ عَنْ أَبِي عَمْرٍ - أَنَّهُ صَفَّرَ لِحْيَتَهُ
بِالرَّعْرَاءِ ^(٤) فَإِنْ صَحَّ اخْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَشَى ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي الرَّجُلِ
عَنِ الرَّعْرَاءِ مُطْلَعاً ^(٥) أَضْحَ ^(٦) . انْتَهَى ، فَهُوَ مُصْرَحٌ حَتَّى بِحَرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي
اللِّحْيَةِ .

لَكِنْ حَفَنَهُ حَمَّعٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَعَبِيرٍ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ كَأَنَّهُ يَصْنَعُ لِحْيَتَهُ بِالرَّعْرَاءِ وَالْوَرُوسِ ^(٧)

وَحَمَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْحَلَّ عَلَى سَحْرِ اللَّحْيَةِ ، وَالنَّهْيَ عَلَى مَا عَذَّاهُ مِنَ
الِدَبِّ ، وَبَعْضُهُمُ النَّهْيَ عَلَى الْمُخْرَمِ ، وَالْحَلَّ عَلَى غَيْرِهِ .

وَيُزَيِّدُ الْحَلَّ ^(٨) جَزْمٌ «التَّحْقِيقُ» بِكَرَاهَةِ التَّطَلُّي بِالْحُلُوقِ ^(٩) ، وَهُوَ طَبَقٌ
مِنْ رَعْرَاءٍ وَغَيْرِهِ ، فَلَوْ حَرَّمَ الرَّعْرَاءُ لَحَرَّمَ هَذَا ، أَوْ فَضَّلَ بَيْنَ كُوبِهِ ^(١٠) عَدَاً
أَوْ مَعْلُوباً ، عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحُلُوقِ هُوَ الرَّعْرَاءُ ، فَتَحْوِيلُهُ تَحْوِيلٌ

(١) الأم (٣/ ٢٨٤) .

(٢) أي بالحرمة (ش : ٢٧/٣) وفي المطبوعات (وبه صرح)

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٤٦) ، ومسلم (٢١٠١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

(٤) سبق تعريفه آنفاً .

(٥) أي : بدون تقييد بشيء . (ش : ٢٨/٣)

(٦) راجع شعب الإيمان (٥٩٨٥) .

(٧) مس أبي داود (٤٢١٠) ، وأخرجه السائي (٥٢٤٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٨) أي : لاستعمال الزعفران في البدن . (ش : ٢٨/٣) .

(٩) التحقيق (ج : ٥١) .

(١٠) أي : الزعفران . (ش : ٢٨/٣) .

بمرعمران ، إذا عرض بقاء لونه المقصود منه

ويؤخذ من قول البيهقي (غير) إلى آخره أنه لا يرذ على حرمه
المرعمر الأحاديث المصرحة بحل لبسه^(١) ، لأن الأحاديث الدالة على حرمة
أصح^(٢).

وحل أيضاً رز الحيا^(٣) ، وما جاء عن عمر^(٤) وغيره مما يصرح
بحرمة لعله رأي لهما ، وكيس نحو الدراهم وإن حمله ، وعطاء البعوضة^(٥) ،
وليقة لدوة^(٦) على الأوجه في الكل ، خلافاً لمن نازع في الثانية والثالثة^(٧)
فقد مر حل رأس الكور من فضة ، لا اتصاله ، فلا يُعد مستعملاً له^(٨) ، فكذا
هذا أيضاً بالأولى ، ومن هنا^(٩) أحد الإسوي أن ضابط الاستعمال المحرم ما
وفي إناؤ النقد : أن يكون في يده

وضريح في المجموع ، حل حيط السحرة^(١٠).

قد جمع ، نعم لا تحل الشراة التي برأسها^(١١) ، لما فيها من العيلاء.

(١) منها ما سجد أنا

(٢) راجع ،

(٣) الرز : شيء كالخز أو القرم يدخل في العروة المصمم الوسيط (ص ٣٩١)

(٤) وفي المطبوعة المصرية والوهية (اس عمر)

(٥) راجع : السهل الصاخ في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤١٥)

(٦) عز معناه في (ص : ٢٦) .

(٧) قوله (في الثانية) وهي الكيس ، قوله (والثالث) وهي العطاء (ش ٢٨/٣)

(٨) في (٣٤٥/١) .

(٩) أي : عن التعليل بالانفصال . (ش : ٢٨/٣) .

(١٠) قوله (حل حيط السحرة) ويلحق بذلك الحيط الذي يعقد عليه المعطقة ، وهي التي
يسمونها الحامصة ، ويسمى أن يلحق بذلك حيط الكيس وخط المفتاح وقال في شرح
البروص : ويحرم ما سجد بالنصب ، أو رز بأزراره ، أو حيط به ، لكثرة العيلاء فيه . كروي .
وراجع : المجموع (٣٨٠/٤) .

(١١) الشراة هي : طرف الحيط عند المساء بالمتكئة حاشية الجيرمي على الحطيط (٢٦٠/٢)

وَأَلْحَقَ بِهَا آخَرُونَ . الْبَدَ الَّذِي فِيهَا ، وَكَأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ . الْعَقْدَةُ الْكَبِيرَةُ الَّتِي مَوْقِفُهَا الشَّرْعِيُّ^(١) . وَخَافَتْ بَعْضُهُمْ فَقَالَ بِحُلٍّ ذَلِكَ . انْتَهَى^(٢)

وَلَيْتَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ كَانَتْ الْعَلَّةُ فِي خِيَطِ السَّبْحَةِ عَدَمَ الْحِيَلَاءِ ؛ كَمَا فِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ^(٣) . . . حُرْمًا^(٤) ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ الْحِيَلَاءِ ، أَوْ عَدَمَ مَبَاشَرَتِهِ بِالِاسْتِعْمَالِ ؛ كَالصُّورِ الَّتِي قَلْبُهُ . جَارًا ، وَهُوَ^(٥) الْأَوْجَهُ .

وَإِذَا فُرِقَ بَيْنُهُمَا وَبَيِّنَ كَيْسُ الدَّرَاهِمِ^(٦) ! وَإِنْ كَانَ يُخْمَلُ فِي الْعِمَامَةِ وَيُبَاشَرُ فِي أَحَدِهَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى اسْتِعْمَالًا لَهُ فِي الْمَدِّ ، وَالْمَحْرَمُ هُوَ الْاسْتِعْمَالُ فِيهِ ، لَا غَيْرُ^(٧) .

وَيُنْهَرُ - حَلَالًا لِكَثِيرِينَ - كِتَابَةُ الرَّجُلِ ، لَا الْمَرْأَةِ - فِطْعًا ، حَلَالًا لِمَنْ وَهَبَ فِيهِ - الصَّدَاقَ فِيهِ وَلَوْ لَامْرَأَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ حَالُ الْكِتَابَةِ هُوَ الْكَاتِبُ ، كَذَا أَقْنَى بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَيَقْلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^(٨) . وَتُورَغُ فِيهِ نَحْوُ مَا لَا يُجْدِي وَإِنْ حَالَفَ فِيهِ آخَرُونَ^(٩)

وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا^(١٠) وَخِيَاطَةِ وَنَقْشِ ثَوْبٍ حَرِيرٍ لَامْرَأَةٍ ؛ بِأَنَّ الْحِيَاظَةَ لَا اسْتِعْمَالَ

(١) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَحَاسِنُ الَّتِي يَحْمَلُ مِنْ حَتَاثَ سَبْحَةٍ لِيَعْدَمَ بِهَا عَنِ الْمَحَلِّ الَّذِي يَتَعَبَّدُ الْمُسْتَحُ عِنْدَ عَرُوضِ شَأْنٍ مِثْلًا . مَرْي (ش : ٢٩/٣)

(٢) أَيِ : قَوْلَ بَعْضِهِمْ . (ش : ٢٩/٣) .

(٣) الْمَجْمُوعُ (٢٨٠/٤) .

(٤) قَوْلُهُ (حُرْمًا) أَيِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَدِّ (ش : ٢٩/٣) وَرَاجِعٌ « الْمَهْلُ الْمَضْحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ » مَسْأَلَةُ (١١٦)

(٥) وَفِي (خ) : (جَلَزَوْهُ) .

(٦) رَجَعَ « الْمَهْلُ الْمَضْحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ » مَسْأَلَةُ (١١٦)

(٧) فَتَاوَى الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ ، (ص : ٢٧٢) .

(٨) قَوْلُهُ (وَتُورَغُ فِيهِ) إِيحَ ، وَقَوْلُهُ (وَإِنْ حَالَفَ فِيهِ) إِيحَ ، أَيِ فِي التَّحْرِيمِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ بِمَنْصَفٍ إِيحَ وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُ الْعَادَةِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ (ش : ٢٩/٣)

(٩) أَيِ ، كِتَابَةُ الرَّجُلِ فِي الْحَرِيرِ لَامْرَأَةٍ . (ش : ٢٩/٣) .

وَلَنْ تُسْأَلَ التَّوْبَةُ الْجَدِيدَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ،

فيه روح ، وكذا العيش ، بخلاف الكتابة فإنها تعد استعمالاً للمكسب فيه عروفاً ، وإن قصد حفظه لما كتب فيه ، فهو كالطرف له ، بخلاف العيش

معهم ، يُشْكِرُ عَلَى هَذَا^(١) ما مرَّ أن شرط الاستعمال المحترم أن يكون من نفع ، وكتب غير مستعمل له في يديه ، اللهم إلا أن تدعى أن العرف بقراءة مستعملاً لمكسب يده ، وفيه ما فيه^(٢)

وقوله ماوردني (يجل لس خلج الملوك) . يُخْتَلُ عَلَى من يخشى عنة ، ولا يذلل له الناس عمر حديفة أو سرافة رضي الله عنهم يسواري كسرى ونحوه^(٣) ، لأنه باب المعجزة ، فهو ضرورة أي ضرورة

وتأخذ بعضهم منه^(٤) ، ككلام الماوردي : حل لس الحرير إذا قل الرمس جده حيث نقي الخيلاء . . ليس في محله .

ويكره ولو لامرأة تزيين غير الكعبة ، كمشهد صالح بغير حرير ، ويخترمه .

و (يجل للآدمي) (لس الثوب النجس) أي المتنجس لما يأتي في جلده العينة^(٥) (في غير الصلاة ونحوها) كالطواب ، وحطبة الجمعة ، وسجدة التلاوة والشكر ، إن كان حافاً ومدنه كذلك ؛ لأن المسح من ذلك يشق^(٦) .

(١) أي بحريم كسب الصداق في الحرير ، أو قوله (بخلاف الكتابة فإنها تعد استعمالاً) (ش : ٣٠/٣) إلخ

(٢) أي لو قصد في العيش والحيطة أيضاً (ش : ٣٠/٣)

(٣) أي ليس غير أبيهم ، رضي الله عنهم ، فأخرج البيهقي (١٣١٦٤) عن الناعمي رضي الله عنه عن عبد واحد من أهل العلم ورواه (١٣١٦٧) عن الحسن رحمه الله تعالى وأما إلباسه إياهما حديفة رضي الله عنهما ، فلم أجده .

(٤) أي : من إلياس بن راضي الله عنه . هامش (ب) .

(٥) أي : عند قول المصنف (أي مرياً) (وكذا حله المست) وفي المطبوعات : (في حل حله) إلخ .

(٦) وفي بعض النسخ : (لأن مسح ذلك يشق)

لا حنك كلب وجبرير إلا لضرورة كفحاة قتال ، وكذا جلد العنق في الأصح

فما في محو الصلاة فيخرم إن كسث فرصاً ، وكذا إن كسث فعلاً واشتغراً به ، لكن لا حرمة إبطاله ، فإنه جائز ، بل لتبسيه بعبادة فاسدة وأما مع رطوبة فلا ؛ لأن المذهب : تحريم تحبب الدين^(١) من غير ضرورة

ومع حل نسبه يخرم المكث به في المسجد من غير حاجة إليه ؛ كما يحث الأذعري ، لأنه يحث تربية المسجد عن الحس .

(لا حنك كلب وحزير) ومرع أحدهما ، فلا يحل لسه ؛ لعلط مجاسته (إلا لضرورة ، كفحاة قتال) أو خوف محو برء ولم يجد غيره ؛ نظير ما مر في الحرير^(٢) .

وخرج ما لبسه استعماله في غيره ؛ كاسترائه فيحل قطعاً ؛ كما في الأمور^(٣) وإن قال الرركشي المذهب المنصوص : أنه لا يستغنى شيء منها

(وكذا جلد الميتة) غيرهما ؛ فيخرم لسه في حال الاحتياط^(٤) (في الأصح) لحاسة عينه ، مع ما عليه من التعبد باحتساب الحس لإقامة العبادة ويؤخذ منه^(٥) أنه يحل إلس جديده لصبي غير ممير ، ومجنون^(٦)

(١) ركد التوب على الصحيح . م . ر . (سم : ٣١/٣) .

(٢) في (ص : ٢٩)

(٣) فيه نظر ظاهر ، وهو وجه : منع ذلك ، على أن ما نسبه للأئمة لم يرد فيه ، ولعل انسح مختلفة . (سم : ٣١-٢٣/٣) . قال الدقني : عذره : الأئمة : محلفه لما فانه الشيخ ، فإنه حصصها بالنفس ، فاستعد ذلك . هامش (أ) . وعذره : الأئمة (١٥٤) : (لا يجوز استعمال جلد الكلب والحزير ومروعتهم في النفس ، لا لضرورة)

(٤) خرج حال الضرورة ، محو لسه ، (سم : ٣٢/٣) .

(٥) أي : من قوله : (مع ما عليه من التعبد) إلخ . (ش : ٣٢/٣) .

(٦) راجع : السهل الضاح في اختلاف الأنبياح : مسأله (١١٧)

ويحل الاستصحاب بالدهن النجس على المشهور .

ويحرم استعماله في غير الدس ؛ بطير الذي قتلته بل أولى ، والدنس^(١) حاد كل منهما بالآخر^(٢) على المعتد ؛ لاستوائهما تعليقاً ، وجلد الميتة لدائته

ويحرم إلقاء الحزير ؛ لوجوب قتله فوراً ، إلا لصورة ؛ كأن اضطرر لحمل متاع عليه ، والكلب إلا لسحر صبيد أو حبيب^(٣) ، خالاً لا متروكاً .

(ويحل) مع الكراهة (الاستصحاب بالدهن النجس) بعارض ، أو أصالة ؛ كودك الميتة^(٤) ، أي غير المعتدلة (على المشهور) للحزير الصحيح في العارة ثموت في السمي الدائب « استنضحوا به » - أو قال - « فاستنضحوا به »^(٥) ودخان^(٦) النجس ينفى عن قليله .

نعم ؛ يحرم دس في المسجد مطلقاً ؛ لحرمة إدخال النجاسة فيه لغير حاجة^(٧)

ومن قيد بـ (إن لوث) يحمل مفهومه على ما إذا اختلج للإسراج به فيه .

(١) من صاده يصدر إلى دعه ، ومرجع الصير (المكلف) المعلوم من المقام (ش ٣٢/٣)

(٢) أي لا يبرهما (ش ٣٢/٣)

(٣) أي : لسحر الوراثة . (ش : ٣٢/٣)

(٤) الودك ، الذسم ، أو دسم اللحم ودعه الذي يستخرج منه المعمم الوسيط (ص ١٠٢٢)

(٥) أخرجه الطحاوي في « شرح مسكن الآثار » (٥٣٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والبيهقي في « الكبير » (١٩٦٦٠) بلفظ « استنضحوا به » عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وبلغ « فاستنضحوا به » (١٩٦٥٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما « وراجع » البدر المير (٣٤٦/٣-٣٤٧)

(٦) وهي استبيعة المصرية والرومية (ودخان النجس)

(٧) قوله ؛ (لحرمة إدخال النجاسة فيه) إلخ ، فيه أن نفس الاستصحاب حاجة ؛ فالوجه : جواز الاستصحاب في المسجد شريطة أن التلوث منه ومن دخانه وإن قل . م ر هـ سم وع ش . (ش : ٣٣/٣) .

وكذا الدار المستأجرة أو المعاره إن أدى^(١) إلى تحييس شيء منها بما لا نفعي
عه ، أو بما ينقص قيمتها أو آخرتها فيما يظهر ، بخلاف قلل دحائها الذي
لا يؤثر نقصاً^(٢)

ويحوز اتحادها صابوياً^(٣) وسفينة المدواب

فائدة مهتة ؛ لأن أكثرها ليس في كتب الفقه ، وإنما هي منقطة من كتب
الأحاديث ؛ ولما كنت أطلت الكلام فيها^(٤) ، ثم رأيت أنها أخرجت الشرح عن
موضوعه ، فأقرضتها تأليف حافل^(٥) ، ثم لحضت منه ما لا يذمه باحصر
إشارة ؛ انكالا على ما بسط^(٦) ثم

اعلم . أنه لم يتحرز - كما قاله الحفاظ - في طول عمامته صلى الله عليه وسلم
وعرضها شيء

وما وقع للطريق في طولها أنه نحو سبعة أذرع ، ولغيره أنه نفل عن
عائشة أنها سبعة^(٧) في عرض ذراع ، وأنها كانت في السر بثبابة وفي الخصر
شذاء من صوف ، وأن غدبتها كانت في السر من غيرها ، وفي الخصر منها
فهي شيء استروحاً إليه^(٨) ، ولا أضل له

معم ؛ وقع خلاف في الرداء - قبل سنة أذرع في عرض ثلاثة أذرع ،

(١) وفي (أ) قوله (إن) غير موجود ، وفي (ت) (إد) بدل

(٢) ويحوز استعماله في ثوبه وبدنه ؛ كما صرحوا به ، ثم يظهر مما (ش ٣٣/٣) وعادة

النصري (٢٨٩/١) (أي للاستعمال ، لا للبيع ، كما في «المعنى»)

(٣) عبارة السبعة لمكة (منقطة من الأحاديث ؛ ولما كنت أطلت فيها)

(٤) وهو كونه ؛ في العمامة في ذر الطيسان والعدة والعمامة ؛ وقد طبع

(٥) وفي (أ) : (بسطة)

(٦) وفي (أ) : (أنها سبعة أذرع) .

(٧) قوله (استروحاً) أي أسرعاً إليه من غير تحقيق كروي

وقيل أربعة أذرع ونصف أو وثلاثين^(١) ، في عرض دراعين وشبر ، وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف .
وليس في الإزار إلا القول الثاني .

ويُسَنُّ لكل أحد ، بل يَتَأَكَّدُ عَلَى مَنْ يَفْتَدِي بِهِ ، تحصيل الهيئة والمبالغة في التجمل والنظافة ، والملبوس بساتر أنواعه ، لكن المتوسط نوعاً من ذلك بقصد التواضع لأفضل من الأرفع .

فإن قصد به إظهار العفة والشكر عليها ، احتمل تساويهما ، للتعارض ، وأصلية الأول^(٢) ، لأنه لا حُطُّ للنفس فيه بوجه ، وأصلية الثاني ، للحبر الحسن . " إِنْ اللَّهَ يُجِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ " ^(٣)

وينبغي عدم التوسع في المأكول والمشروب إلا لمرحى شرعي ، كإكرام ضيف ، والتوسع^(٤) على العيال ، وإثارة شهوتهم على شهوته من غير تكلف^(٥) ، كغرض ، لحرمة على فقير خيل المقرض حاله ، إلا إن كان له جهة ظاهرة يَشْرُفُ الوفاء منها إذا طُوبِتْ

(١) قوله (أو وشرا) (أو) لعطف مدحوله على (ونصف) ، و(الواو) لعطف مدحوله على (أربعة أذرع) (ش ٣٤/٣) وفي لمطبوعة المصرية (أو وشرا)

(٢) قوله (وأصلية الأول) عطف على (تساويهما) أي واحتمل أصلية الأول ، وهو (المتوسط) ، وقوله (وأصلية الثاني) أيضاً عطف عليه ، وهو (الأرفع) كردي ورواد الشرابي (٣٤/٣) وهو (الأرفع) بالمعنى المذكور

(٣) أخرجه الحاكم (١٣٥/٤) ، وإسنادي (٣٠٢٩) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأحمد (٨٢٢٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) كذا في أصله رحمه الله تعالى ، وفي نسخة اليد عمر البصري وسخ صحيحة أخرى (التوسع) . مصطفى الحموي . (ش ٣٤/٣) .

(٥) قوله (وإثارة شهوتهم إلح) كموله (والتوسع) عطف على (إكرام ضيف) ، وقوله (من غير تكلف) راجع لكل من الثلاث . (ش ٣٤/٣)

ووردَ «إِمْشُوا خُفَاءً»^(١) . وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم مشى حافية^(٢)

وقد يؤخذ منه . بدت الخفاء في بعض الأحوال بقصد التواضع ، حيث أمر مؤدياً ونسجاً ولو احتمالاً ، ويؤيده^(٣) . بدته لسحرٍ دحول مكة بهذه لشروط

ويجلى - كما في «المجموع» بلا كراهية - لسرٍّ محوٍ قميصي وفناء ، ونحو حقة - أي غير حارمة لمروءته ؛ لما يأتي في الطيلسان^(٤) - ولو غير مرزورة^(٥) ، إن لم تدعورته ؛ للاتباع^(٦) . انتهى

ومرَّ ما يُعَلَّمُ منه - أنه متى قصَّدَ لباسٍ أو نحوه نحو تكثير . كان فاسماً^(٧) ، أو تشبهاً بساءٍ أو عكسه في لباس^(٨) اختصَّ به المشي به . حرَّم ، بل فسق ؛

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٨٥) (٢٤٥، ٢٢) عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، وابن أبي شيبه (٢٦٨٤٩) عن ابن الأدرع رضي الله عنه . قال الهيثمي في «مجمع الرواة» (٨٦٧٧) (رواه الطبراني في «الكبير» وفيه عبد الله بن سعد بن أبي سعيد المقبري ، وهو ضعيف) .

(٢) أخرجه البراء في «مسند» (٣٥١٢) عن عمران بن حصين رضي الله عنه . قال الهيثمي في «مجمع الرواة» (٤٩٧٢) (رواه البراء ، ورجاله ثقات) .

(٣) أي بدت الخفاء (ش ٣٤/٣) وفي (ت) (يؤيد ذلك)

(٤) في (ص: ٦٤) .

(٥) ذكر الثوب ؛ أدخل أزراره في العرا . المعجم الوسيط (ص ٢٩١) . ومن معى (الرز) في (ص: ٤٠) .

(٦) عن مرة رضي الله عنه قال : أتيت رسول الله ﷺ فابعتُ وإن رز قميصه لمطلقاً . أخرجه ابن حبان (٥٤٥٢) ، وأبو داود (٤٠٨٢) ، وابن ماجه (٣٥٧٨) ، وأحمد (١٥٨٢١) . واللفظ للثالث . وكذا ابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٥٢٩٧) ، وراجع علي بن شجاع الشيخ محمد همام عليه . و«المجموع» (٣٩٧/٤) .

(٧) وفي (١) و(س) (أو نحوه تكرر) . كان فاسماً

(٨) وفي (ب) : (لباسه) .

للجنة في الحديث^(١)

ونُحْرُمُ على عِيٍّ لِسُنْ خَشِيٍّ لِيُغْطَى^(٢) ؛ لِمَا بَأْنِي^(٣) . أَنْ كُلَّ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئاً لَصِفَةٍ ظُنْتُ فِيهِ وَحَلّاً عَنْهَا بَاطِئاً . حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولَهُ وَلَمْ يَغْلِقْهُ^(٤) .

وَنُحْرُمُ بِحَوْضٍ حُلُوسٍ عَلَى جِلْدٍ سَبْعٍ - كَتَبِيرٍ وَقَهْدٍ - نَهْ شَعْرٌ وَإِنْ حُجِّلَ إِنْ
الْأَرْضِ^(٥) عَلَى الْأَوْجِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ الْمُتَكَثِّرِينَ

وَحَرَّمَ جَمْعَ لِسُنْ قَزْوٍ^(٦) السُّجَابِ^(٧) ، وَالصَّوَابِ حُلُّهَا ؛ كَجَوْحِ^(٨) وَجَبِيٍّ
اشْتَهَرَ عَمَلُهَا شَحْمَ خَرِيرٍ^(٩) ، بَلْ لَا يُعِيدُ عَنْهُ ذَلِكَ^(١٠) إِلَّا فِي مَرَدٍ^(١١) مَعِينٍ ،

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن رسول الله ﷺ المشبهين من الرجال بالنساء .
والمشبهات من النساء بالرجال أخرجه البخاري (٥٨٨٥)

(٢) راجع : المهنل الصباح في اختلاف الأنبياء : مسألة (٤١٨)

(٣) قوله (لِمَا بَأْنِي) أي : في آخر (الهبة) كردي وفي (أ) في (التولية)

(٤) وقد صفت للمشبهين وبتصنيفين بالعلم والصلاح أمير علي هامشي (ش)

(٥) قوله : (وإذ جعل ...) إلخ ؛ أي : شعره . (ش : ٣٥ / ٣) .

(٦) القزؤ جلود بعض الحيوانات ، كاذنية ولعالب المصمم الوسيط (ص ٦٨٦) ، وفي
المطبوعة المكية والمصرية : (لمرة) .

(٧) أي الذي يؤكل لحمة ، ولكن الغالب فيه عدم الدبح ؛ كقول قنفي هامشي (ك)

السُّجَابُ حيوان أكبر من الخرد ، له دث طويل كثيف الشعر يرفعه ضُعْدًا ، يضرب به المثل
في حفة الصدور ، ولونه أبيض رمادي المصمم الوسيط (ص ٤٥٣)

(٨) الخوخ سح صبيح من الصوف المصمم الوسيط (ص ١٤٥)

قال ابن الصلاح في : فتاويه (٢٢١) (مسألة خوخ) حكى أن الإفريح يعملون فيها شحم
لخبرير ، وقد اشتهر ذلك لا عن تحقيق مشاهدة هل يحكم بحماسها ، أو نجاسة ما يصبه في
حال رطوبتها في الطرقات وغيرها مع عموم الانبلاء ؟ أجاب رضي الله عنه : إذا لم يتحقق في
منس ما يبد منه النجاسة لم يحكم عليه بحكم النجاسة

(٩) في هامشي (ك) زيادة (وأبعثه) من نسخة ، وصححه

(١٠) أي : عدم الدبح . قنفي . هامشي (خ) و (ك) .

(١١) قوله (إلا في مَرَدٍ) كذا به (الواو) في بعض النسخ ، وفي بعضها به (الدال) وهي أفيد
وأنسب . (ش : ٣٥ / ٣) .

دون مطلق الحسب^(١)

ومروا لوشق^(٢) شعره محسّ وإن ذبح ، لأنه غير مأكول

ويُسْرُ بعضُ فرائضِ أحمل حدوث مؤيد عليه ؛ للأمر به^(٣) .

وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْسُ الْحَبْرَةَ - وهي ثوبٌ محطّطٌ - بل صح -
أنها أحث الثياب إليه^(٤) ، وقال في ثوبٍ حيطه أحمرٌ حله^(٥) وأغصه لغيره
: حَبِيبُ أَنْ أَنْظَرَ إِلَيْهَا فَتَقْتَنِي عَنْ صَلَاتِي^(٦) .

وبينهما تعارضٌ ، مع كونِ المقرّر عندنا : كراهةُ الصلاة في المحطّط ،
أو إليه ، أو عليه ، وقد بُحِّثَ بأنها أحيّةٌ حاضّةٌ غير الصلاة ، جمعاً بين
الحديثين .

والأصل في الفميص كونه من قطري ، وتنمي : أَنْ يُنْحَقَ بِهِ سَائِرُ أَوْعٍ
للناس ؛ كالعِمَامَةِ والطَّبَاسِ ، والرِّدَاءِ وَالْإِرَارِ ، وغيرها ، وَيَلْبَسُ الصُّوفُ ؛

(١) قوله (في رد معين) أي علم عمله بذلك بحصره ، وقوله (دون مطلق الحسب) أي
دون أمثال ذلك الفرد التي لم يعلم عملها بذلك ، فلا تحرم من أحد الصانع والمصح (من
٣٥/٣) .

(٢) لوشق حيوان من صصلة الفط ، وربة اللواحم من الثدييات ، وهو بين نطق والتم ، راب
كبير وعلى طرفي كل من أده خصلة من الشعر ، ودهن قصير المعجم بربط (من
١٠٣٥) .

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى بَرَاثِهِ فَلْيَقْصُ
بَرَاثَهُ بِذَاتِهِ إِرَارَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَفْرِي مَا خَلَعَهُ عَلَيْهِ . أخرجه البخاري (٦٣٢٠) وسقط
له ، ومسلم (٢٧١٤) ، وفي نسخ (بعض مرش)

(٤) أخرجه البخاري (٥٨١٣) ، ومسلم (٢٠٧٩) عن أسير بن مالك رضي الله عنه

(٥) قوله (جمعه) صفة ثابته لثوب أو حاله (من ٣٥/٣)

(٦) أخرجه إصاء المقدسي في المختارة : (٤٠٦/٩) (٢٨٢) ، والطبري في الأوسط :

(١٦٩٠) عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه قال الهيثمي في مجمع الرواة :

(٨٦٧٦) (ورخاله رجل الصبح ، خلا موسى بن طارق ، وهو ثقة)

لحديث في الأول^(١) ، وحديثين في الثاني^(٢) ، لكن ذلك^(٣) أقوى من هذين
وكونه^(٤) قصيراً ؛ بالأمتياز الكُفْب^(٥) ، وكونه إلى نصف الساق أفضل .
ونصير الكمين ؛ ما يكون إلى الرُشْع ؛ للانشاع^(٦) . فإن رآه على ذلك
ككل ما رآه على ما فُتِرَوه في غير ذلك بقصد الحيلاء . حرّم بل ليس

(١) عن عبد الله بن أبي رباح رحمه الله قال قلت لأبي عمر أنتهت منه بركعتي
رسول الله ﷺ ؟ قال (نعم) ، قلت فما كان عليه ؟ قال (فبعض من ظهر من
مخبرتي . ورواه ، وصيف) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٨ / ٢١) . قال عيسى
في صحيح الرواة (١٠٢٤٢) (فيه إسماعيل بن يحيى بن عبد الله السمرقاني) .
ضعيف .

وفي حديث آخر عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان له بعض من ظهر
تصير الكمين أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٧٥٧) ، وأورده الوصيفي في مختصر
أخبار السادة المهرة (٤٧١٦) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (كان لرسول الله
بعض من ظهر انظر نصير الكمين) قال رواه مسند ، وأحمد بن منيع ، وعبد بن
حميد ، ومدار أساندهم على مسلم بن حبان ، الأعمش ، وهو ضعيف .

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : من سرّ أن يجد حلاوة الإيمان ، فليكن
الطُوف ، أورده الديلمي في الفردوس بسأثور الخطيب (٥٦٧١) ، وابن عساق
الكامل (١٥٨ / ١) مسند . قال ابن الجوزي في الموضوعات (١٤٤٤) ، والشمس
في الأثر المصنوعة (٢٢٤ / ٢ - ٢٢٥) (هذا حديث موضوع) ، وقال ابن عساق
الكتاني في سريته التريمة (٢٧٣ ، ٢) ، والمشي في مذكرات الموضوعات (٦١) .
(الحديث حسن بشواهده)

ومن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : البشوا الطُوف ، وشترُوا ، وكثروا
أصحاب الطُوف تدخّلوا في منكوت الشقاوت ، أورده الديلمي في الفردوس بسأثور
الخطيب (٣٣٨) قال العراقي في تحريجه أحاديث الإجابة (٩٦٦) : (رواه أبو منصور
الديلمي في مسند الفردوس ، بسند ضعيف)

(٣) أي حديث القطر (ش : ٣٥ / ٣) وفي (س) (ذلك)

(٤) أي : القميص . (ش : ٣٥ / ٣) .

(٥) رابع : السهل الصالح في اختلاف الأشباح : ماله (٤١٩)

(٦) عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأصبغية رضي الله عنها قالت : كان كُمٌ يد رسول الله ﷺ إلى
الرسع أخرجه أبو داود (٤٠٢٧) والترمذي (١٨٦٤)

وإلا كُربة ، إلا لعدير ؛ كأن تميز العلماء بشعار يُخايفُ ذلك عليه ليُعرف
مُنال أو يُتمثل^(١) كلامه ، بل لو توقفت رالة مُحَرَّم أو فعلٌ واجبٌ على ذلك
وجب

وأطلقوا أن توسعة الأكمام بدعة ، ومحله ، في العاحضة
ويُحذَرُ بلا كراهة لسُ صيق الكُثيب حصرًا وسفرًا ؛ للاتاع^(٢) ، ورغم أن هذا
حاصلُ المعروف مَمُوع^(٣) .

بعم ؛ إن أريد ؛ أنه فيه سبة ، كما صرَّح به ابنُ عبد البر لم ينعُد
رُتسُ العمامة للصلاة ، ولقصد النجس ؛ للأحاديث الكثيرة فيها^(٤)

- (١) وفي (ب) : (أوليتمثل) ، وفي (أ) : (ويتمثل)
(٢) عن سميرة بن شعبة رضي الله عنه قال : انطلق لبي بزةً لحاجته ثم أبل فتدبه بها ، فزومًا
وعيه حبة شامة فمضمض واستشق وغسل وجهه فذهب بخرج يديه من كمه ، فكان صتيق .
فأخرج يديه من تحت بدنه فمسلهما ، ومسح برأسه ، وغلى حفيه (والبدن درج صمه
الكعبين أخرجه البخاري (٥٧٩٨) ، ومسلم (١١٥ / ٢٧٤)
(٣) (صفيه الكعبين) أي : بحيث أنه أراد أن يخرج درجته لثريقتي مهملتهما ، فصره به ،
فأخرجهما من قبلهما ، ومسلهما .
فقبل منه بدت اتحاد صيق «نكم» في لغير لا في لحصر ؛ لأن أكمام لصحابة كانت بطاحاً
واسعة انتهى ، وإذا يتم ذلك إن ثبث أنه تحرز ما يسهر ، ولأنه فحتمل أنه لها ليدأ بها
من البرد ، أو ليدان حل ما سجد الكفار ، أو لغير ذلك ، وما من من لصحابه من اتبع نكعبين
مسي على توهم أن (أكمام) جمع (كم) وليس كذلك ، بل جمع (كفة) ، وهي ما يجعل
على الرأس ؛ كالقلسوة ، وكان فائل ذلك لم يسمع قول الأئمة من المدح المذمومة اتساع
الكعبين أشرف الوسائل إلى فهم شعث (من ١٣٣) وراجع ؛ شرح ابن بطل على
صحيح البخاري (٩١ / ٩) ، وفتح الباري (١١ / ١٤٢) ، فهما خلاف ما في « أشرف
الوسائل » .

- (٤) منها ما أخرجه مسلم (١٣٥٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ دخل
مكة يوم الفتح وعيه عمامة سوداء ، وما أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٥٦ / ١٢) عن ابن
عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « عَلَيْكُمْ بِالْعَمَامَتِ ، فَإِنَّهَا بِيَمَاءِ الْمَلَائِكَةِ ،
وَأَرْحَوانها خَلَقَ ظُهُورَكُمْ » . ورواه البيهقي في « معجم الرواة » (٨٥٧١) (وفيه عيسى بن*)

واشداد ضعف كثير منها . بخبره كثرة طرقها . ودعم وضع كثير منها
تساعل : كما هو عادة ابن الجوزي هنا والحاكم في التصحيح ، إلا أن ابن
حديث : « اغتصموا » ترددوا جملها^(١) . حيث حكم ابن الجوزي يومئذ
والحاكم بصحته ، اسرواحاً منهما على عادتهما

وتفضل السنة بكونها على الرأس^(٢) ، أو نحو فلسوة تحنها
وفي حديث ما يدل على أصلية كثيرها ، لكنه شديد الضعف^(٣) ، وهو رخصه
لا يختص به ولا في مسائل الأعمال^(٤)
ويضيء عطف طولها وغرضها بما يدين بلباسها عادة^(٥) في زمانه ومكانه ، وإن
رأينا على ذلك . كربة ، وغلبة^(٦) يخلص إطلاقهم : كراهة كثيرها .
وتنفيد كيمتها^(٧) بعادته أيضاً : ومن ثم انحرفت مروءة فقيه بدس عن

- يوس ، قال المدارضي مجهول وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته يحيى بن عمار
صالح المصري شيخ الطبراني ، ومع ذلك فقد وثقه .
- (١) أخرجه الحاكم (١٩٣/٤) ، وابن الجوزي في الموضوعات (١٤٣٧) عن ابن عباس بن
عليه وهو في كشف الأستار (٢٩٤٥) ، وفي الكبير للطبراني (١٩١٢) ،
البيهقي (٨٥٦٢) ، رواه البراء والطبراني ، فيه عيب الله من أبي حمزة ، وهو موقوف
إسناد الطبراني عمراً بن تمام ، وضعفه أبو حاتم بعد حديث غير هذا ، وفيه رحالة ثقاب
- (٢) أي بلا فلسوة (ش : ٣٦/٣) وقوله (أو نحو فلسوة) (الح بالحر ضعف على
الرأس)
- (٣) ذكر السهرلي في الجامع الصغير (٥٧٢٥) (البصانة على الفلسوة فضل ما تناوشت
المشركين ، ينظر يوم القيامة بكل كوزة يثقلها على رأسه ثوراً . (الجوزي عن ذكره) .
ودمر لضعفه
- (٤) قوله (ولا في مسائل الأعمال) عطف على مقدر ، أي لا في غير المسائل ولا في
المسائل . (ش : ٣٦/٣) .
- (٥) أي : بحسب عادة أمثاله . (ش : ٣٦/٣)
- (٦) أي ما يريد على ثلاث (ش : ٣٦/٣)
- (٧) أي من حيث المثل واللون (ش : ٣٦/٣)

سوقاً لا تبيعُ به ، وعكسه ، وسأبني^(١) أن حزمها مكروه ، بل حرام على من
تحتل شهادة ؛ لأن فيه حبيد إطلاً لحق العير
وبو طردت عادة محلل بإرارها^(٢) من أصلها لم تحرم بها^(٣) المروءة ،
حلالاً لمصهم ، وتأني في الطيبين خلاف ذلك^(٤)

ويُترق بأن مدنها عام في أصل وصيها ، فلم يُنظر لعرب بخلافه ، بخلافه^(٥)
فإن أصل وضعه للرؤساء ؛ كما صرح به بعض العلماء المتقدمين .
وفي حديثين^(٦) ما يقتضي عدم مدنها من أصلها^(٧) ، لكن قال بعض
الحفاظ لا أصل لهما^(٨)

والأصل في لبونها : الشياص ، وصحة لبه صلى الله عليه وسلم لعمامة
سوداء ، ومرول^(٩) أكثر الملائكة يوم بدر بمعانهم صغير^(١٠) وقائع محتمة ، فلا

(١) أي : في (الشهادات) . (ش : ٣٦/٣)

(٢) أي : ترك العمامة . (ش : ٣٦/٣)

(٣) يعني : بلبس العمامة . (ش : ٣٦/٣)

(٤) أي : حرم مروءة لأنه قد طردت عادة محله تركه (ش : ٣٦/٣)

(٥) قوله (بخلافه) مر موقوف في المطبوعة المكية والمصرية

(٦) يؤكد بقوله (فإن أصل وضعه) إلح ، (وانوار) بمعنى (بل) (ش : ٣٦/٣)

(٧) فكان يعني تذكير الصير في قوله (عدم مدنها من أصلها) (ش : ٣٦/٣) أي
لرجوعه للطلان ، ولكن في (ب) إرجاعه إلى العمامة ، والله أعلم ، وهو صحيح أيضاً إن
عطف قوله (وفي حديثين) على قوله (وفي حديث) كاتب هـ مثل (ك)

(٨) في « الحاوي سفتوي » للسيوطي (٣٥٧ - ٣٥٩) عملاً من « شرح البحاري » لمجد الدين
الشيرازي حديثان ، هما « خالفوا اليهود ولا تصفوا ، فإن نضم العمامة من ربي أهل
الكتاب » و « أقود بالله من عمامة صماء » قال السيوطي لا أصل لهما

وفي قول الشرواني . (يعني تذكير الصير في قوله « عدم مدنها » إلح ، وقوله

(قوله : « وفي حديثين » يؤكد لقوله « فإن أصل وضعه » إلح) نظر ظاهر ، فبيته

(٩) أي : وصحة نزول إلح (ش : ٣٦/٣)

(١٠) عن حار رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء أخرجه مسم

(١٣٥٨) ومرول الملائكة يوم بدر بمعانهم صغر أخرجه الحاكم (٣٦١/٣) ، ولطري في «

سُمي عموم نحر مصحح^(١) الأمير بلس الباص ، أنه خير الألهان في الجوف والموت .

ولا رُس بلس الفلسفة اللطيفة بالرأس^(٢) ، والمرتبعة القصبة ، وعمره ، تحت بعمامه وبلا عمامة^(٣) ، لأن كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم^(٤) .

ويقول الراوي^(٥) (وبلا عمامة) قد سُمي بعض^(٦) ما اعتدته بعض النواحي^(٧) ، من برك العمامة من أصلها ، وتغير علمائهم بطلبه على نفسه .

(١) غير (١٩٥٩/٣) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، وأبو زر عن (٢٣٣٨) عن أسامة بن عمرو رضي الله عنه .

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : « التَّوَابِعُ لِبَيْتِكُمُ الْبَاصِ ، وَبَيْتُكُمْ خَيْرٌ بَيْتِكُمْ ، وَكُنُوا فِيهَا بِمَوَاقِعُ » أخرجه ابن حبان (٥٤٢٣) ، والحاكم (٣٥٤/١) .
ويزيد (٣٨٧٨) والترمذي (١٠١٥) ، وابن ماجه (١٤٧٢) .

(٣) قوله (بلا عمامة بالرأس) أي اللاصقة به ، (وبلا عمامة) أي لا شيء وبها كروي أو مستوية ، منه بعد صفة (بالفلسفة) (ش ٣٦/٣) وفي (المعجم توسط) (ص ٤٣٦) تنصير كل ما أكثر تنصيره بالحياطة (وفي (ح) (بلاصة) بدل (بلاصة) .

(٤) قوله (بلا عمامة) عطف على قوله (تحت العمامة) (ش ٣٦/٣) .
(٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ بلس فلسه بيضاء أخرجه الطبراني في (كبير) (١٣/٢٠٤) قال البيهقي في (معجم الرواة) (٨٥٧٣) (رواه الطبراني) .
(٦) عن عبد الله بن حريش ، وثقه ابن حبان وقال ربما أخطأ ، وصفه جمهور الأئمة ، وفيه رجال ثقات .

(٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (كان بلس الفلاس تحت العمامة ، وبغير العمامة وبلس العمامة بغير فلاس) (أورده السيوطي في « الجامع الصغير » (٧١٦٨) ، وغيره إلى الروياني وابن حبان ، ووزله بالضعف .

(٨) لعل مراده (ابن عباس رضي الله عنهما) (وبغير العمامة) الذي في الحاشية السابقة .
(٩) قوله (بعض البلس) (أ) و (ب) و (ج) .
(١٠) في المطبوعات (أهل النواحي) وعلى ما الشرح أمير علي الألفي مدلاً (كأهني داخستان) . هاشم (ش) .

بصاة لأصقفة بالرأسي .

لكن تسليم ذلك^(١) الأصل ما عيه ما عدا هؤلاء من الناس من ليس
لعمامة بعدسها ورعاية قدرها وكيفية السابقين^(٢)

ولا يُسنُّ تحبُّكُ العمامة صَدْنَا ، واختار بعض حفاظها ما عليه كثير من
العلماء أنه يُسنُّ ، وهو تخديق الرقبة^(٣) وما تحب الحك والمخية بعض
العمامة

وقد أحت في الأصل^(٤) عما استدل به أولئك^(٥) ، وأطروا به

وخذ في العدة^(٦) أحاديث كثيرة - منها صحيح ، ومنها حسن - نأخذ على
نعله صلى الله عليه وسلم لها لنفسه ولجماعة من أصحابه ، وعلى أمره بها^(٧) .
ولأجل هذا^(٨) تعين تأويل قول الشيخين وغيرهما . (ومن نغم فله فعل

(١) أي الباب (ش ٣٦/٣)

(٢) وبذلك أمر الإمام الشيخ شفيق - أعلى الله تعالى درجته ، ورعي له تعالى هـ - أباه ومريديه
ببس العمام ، فلوها على وفق أمره أمير علي هاشم (ش)

(٣) قوله (تخديق الرقبة) أي تبريدها كقدي حلق به الشيء وأحرق - شدار - لسان
عرب (٣٢٦/٢) وفي المطوعة بوهية (تخديق) والمصرية (تحريق)

(٤) كتاب مفرد آله ، كعامة هاشم (أ) .

(٥) أي بعض الحفاظ أو الكترو من العمامة (ش ٣٦/٣)

(٦) هي اسم لقطعة من العمامة تعبر في مظهر العمامة ، ويسمي أن يقوم مقامها بوجه جرد من
طرف العمامة من محلها ع ش أقول بل المراد بالعدة هـ ما يشمل إرساب طرف
العمامة كعامة المعني ود لاسي (ش ٣٦/٣)

(٧) منها ما أخرجه مسلم (١٣٥٩) عن عمرو بن حريث رضي الله عنهما قال كأي بظر إني
رسول الله ﷺ على المبر وعيه عمامة سوداء قد أرحى طرفها بين كتفيه وكذا ما أخرجه
أبو داود (٤٠٧٩) عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال عممي رسول الله ﷺ قد بها
بين يدي ومن حلقي وأما الحديث الذي فيه أمره بها فمزمن (ص ٥٢)

(٨) أي محيى بلك الأحاديث في العدة (ش ٣٦/٣)

الغديّة وتركها ، ولا كراهة في واحدٍ منهما ^(١) ، زاد المصنف (لأنه لم يصح في النهي عن ترك الغديّة شيء) ^(٢) انتهى . بأن الحرافة ^(٣) بدل له فعل الغديّة الجوازُ الشاملُ للندب .

وتركّه صلى الله عليه وسلم لها في بعض الأحيان إما بدّل على عدم حجبها ، أو عدم تأكّد نذيتها ^(٤) .

وقد استدّلوا بكونه صلى الله عليه وسلم أرسلها بين الكتفين تارة ، وإلى الحجاب الأيمن ^(٥) أخرى على أن كلّاً منهما سنة

ومما تصرّحُ بهم بأن أصلها سنة ، لأن السبّة في إرسالها إذا أُجِدّت من فمّه صلى الله عليه وسلم له فأولّى أن يُؤخّر سنةً أصلها من فعله لها ، وأمرها منكرراً

ثم إرسالها بين الكتفين أفضل منه على الأيسر ، لأن حديث الأول أصحّ وأما إرسال الصوفيّة لها عن الحجاب الأيسر ، لكونه جانت القلب فتدكّر

(١) قوله : (ومن ثم) مفعول قول النجاشي كروي ورجع اروضة الغدير (٥٧٥ / ١)

(٢) المجموع (٢٩٢ / ٤) .

(٣) قوله : (بأن الحرافة) متعلق بـ (تأويل) . كروي .

(٤) عن حاتم رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة ، وعليه عمامة سوداء أخرجه مسلم (١٣٥٨) أي من غير ذكر سدل فيها . وهو يدل على أنه لم يكن يسدل دائماً . راجع : أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل (ص : ١٧٢) .

(٥) عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ لا يؤتي والياً حتى يعتمه ويؤمّح لها عذّة من حجاب الأيمن نحو لادن أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٠ / ٨) . قال البيهقي في مجمع الرواة (٨٥٧٢) (وفي جميع من ثوبه ، وهو متروك) وأما إرسالها بين الكتفين . . . فمؤخّرة في (ص : ٥٥) .

(٦) راجع : المسهل للنجاح في اختلاف الأئمة (٤٢٠)

مربعه من سوى رته . فهو شيء استخسوة^(١١) ، والطرف بهم أنهم لم يتلهم في ذلك سنة فكانوا معذورين ، وأما بعد أن تلثمهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها

وكان حكمة نديها ما فيها من الحمل ، وتحسين الهيئة وأندى بعض مجتبي الحديث لجمعها بين الكتفين حكمة يتقن معتقده ساطل ، وحذرة^(١٢)

ورفع لصاحب القاموس^(١٣) ما رذوه عليه ، كقوله . (لم تدر في صنى الله عليه وسلم قط) والصواب أنه كان يتركها أحياناً ، وكقوله . (طويلة) فإن أراد أن فيها طولاً شيئاً حتى أزيلت بين الكتفين هو صح ، أو أراد من ذلك . . فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع ، وأكثر ما ورد ذراع ، وبينهما شبر^(١٤) انتهى

(١) من فيه حديث عبد الله بن ثور قال بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب إلى حير ، فعممه بعمامة سوداء ، ثم أرسنها من وراءه ، أو قال على كتفه اليسرى الحديث أخرجه الضياء المقدسي في «معجزة» (٩٧) والطبرسي في «كبير» و«التهذيب» في «مجمع الرواة» (رواه الطبرسي عن شعبة بكر بن سهل الدماطي) ، وقال المحقق (في لجره المفقود من «معجمه الكبير») ، وحسن الحديث

(٢) راجع «أشرف الوسائل إلى فهم الشرائع» (ص ١٧٢-١٧٣) ، وكذا «موائد معدية» (ص ١٠٢-١٠٨) هذا نظر في قول ابن حجر رحمه الله هذا

(٣) أي في بيان معدية (ش ٣٧/٣)

(٤) من ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ عمم عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأرسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ، ثم قال «هكذا يا ابن عوف فافهم ، فبأنه أقرت وأحسن» أخرجه الحاكم (٥٤٠/٤) ، والطبرسي في «الأوسط» (٤٦٧١) ، والتهذيب في «شعب الإيمان» (٥٨٤٠) قال التهذيب في «مجمع الرواة» (٨٥٦٨) (رواه الطبرسي في «الأوسط» و«مستدرك حسن») وفي «الأوسط» (٨٩٠١) عن عائشة مثله بسد ضعف وعن عاصم بن محمد عن أبيه قال رأيت ابن الزبير اعلم بعمامة سوداء قد أرحها من خلفه نحواً من ذراع أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٤٥٦)

ومر^(١) ما يُغْلَمُ منه حرمة إباحش طولها بقصد الحيلاء ، فإن لم يقصد

كره

ودكرهم الإباحش ، بل وانطوى ، بل هي^(٢) من أصلها نعتل لها من معلوم أن تلك الإباحش إنما هو قصد نحو الحيلاء ، فإذا وجد الصميم على معني هذا المرحس أتم وإن لم يفعلها على الأصح ؛ كما هو الأصح في كل معني صمم على فعلها

وفي حديث حمير : من ليس ثوباً ذا شهرة أغرض الله تعالى عنه وإن كان ثوباً^(٣) أي من لسه بقصد الشهرة المسلموه لقصد نحو الحيلاء ، لحر : من ليس ثوباً بإباحي به الناس لم ينظر الله إليه حتى يرفعه^(٤)

ولو حثي من إرسالها نحو حيلاء لم يؤمر بتركها ، خلاف لمن دعه ، بل يفعلها ويؤمر بمجاهده معه^(٥) في إزالة نحو الحيلاء منها ، فإن عجز لم يعز حثي حثو نحو رياء ؛ لأنه قهري عليه ، ولا يكف به^(٦) ، كسائر النواصير

(١) أي من قوله (عن رد عن ذلك كقولنا رد) ح (ش : ٣٧/٣)

(٢) أي العدة ، وكان الأولى (أي إباح) (ش : ٣٦/٣)

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٦٠٨) والبيهقي في الشعب (٥٨٢٠) عن أبي ذر رضي الله عنه ،

بدون قول : وإن كان ثوباً ، وفيه في نسخة شحات عن روى مسند بخارث (١٠٩٤) ،

عن أس بن مالك رضي الله عنه ، قال الترمذي في : محضر يخاف السوء المهره

(٤٧٢٥) ، وفي شاهد من حديث ابن عمر ، رواه أبو داود وسنني وابن ماجه

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٤/٢٣) عن أم سلمة رضي الله عنها ، وفيه : حتى

بشرعة قال البيهقي في : صحيح بروان (٨٦٧٦) (وفي نسخة الحالي بن زيد بن واقد ،

وهو صحيح)

(٥) وفي بعض النسخ : (بل يفعلها ، ويجاهد نفسه) ، وعدة الوهية : (بل يفعلها ، ويجاهد

نفسه) ، والمكة (بل يفعلها ، ويجاهد نفسه) ، والنصريه (بل يفعلها ، ويجاهد

نفسه)

(٦) أي : يترك ذلك الحاضر ، (ش : ٣٧/٣)

المهترئة ، غاية ما يُكَلَّفُ به أنه لا يشتُرُّ سَلَّ مع يَمِينِهِ بيها^(١) ، بل يشتغل بغيرها ، ثم لا يَصْرُفُهُ ما طرأ قَهْرٌ عليه بعد ذلك

وحشية يهابه الدنَّ صلاحاً أو عذماً خلاً عنه^(٢) بإرسالها^(٣) لا يُوجِبُ تركها أصلاً ، بل ينعينها ويؤمِّرُ بمعاينة يَمِينِهِ ؛ كما ذكر

وسُحِّتْ الرُّكُوعُ^(٤) أنه يَخْرُجُ على غير الصالح الترتيبي برتبه إن عَزَّ به غيره حتى يَنْصَحَ صلاحه بِنُعْطِيهِ^(٥) ، وهو طاهرٌ إن قصدَ هذا التعبير

وأما حرمة العبور فهو من القاعدة السابقة^(٦) أن كُلَّ مَنْ أُعْطِيَ شيئاً لصفته طُفِّتَ به لم يَخْرُجْه قبوله ولا يَخْلِكْهُ ، إلا إن كَانَ مَاطِئاً كذلك

وعليه^(٧) يُخْمَلُ قولُ ابن عبد السلام لعبر الصالح الترتيبي برتبه ما لم يَحِفْ منه ؛ أي على نفسه أو غيره ؛ بأن تحيلَ لها أو به صلاحها وتُتَسَّثَّ كذلك

واعتلَّمْ أنه كثيرُ كلامِ العِصَمَاءِ قدساً وحدثاً من الشافعية وغيرهم في اِطِّيلَانِ ، وقد لَحِضْتُ المِهمَّ منه في المَوَاقِفِ السابق ذكره^(٨) ، وأردتُ هذا أنْ أَلْخَصَ المِهمَّ من هذا المُلْخَصِ بأوحدٍ عبارة ، فَعُتِّتْ هو قِسْمَانِ

مَحْفَتٌ ، وهو ثَوْبٌ طَوِيلٌ عَرِيضٌ ، فَرِيثٌ من طول وعرض لردء - على ما مر^(٩) - مُرَبَّعٌ يُخْمَلُ على الرَّأْسِ فوقَ حِجْرِ عِمَامَةٍ ، وَيُعْطَى به أَكْثَرُ الوجهِ ؛ كما ناله جمعٌ مُحَقِّقُونَ ، وظاهرُ أنه لِيَابِ الأَكْمَلِ به ، ويُحَدِّثُ من نَعْطِيته

(١) أي : في تلك الوسائس . (ش : ٢٧/٣) .

(٢) أي : من الصلاح أو العلم . (ش : ٢٧/٣) .

(٣) قوله (يرسلها) متعلق بقوله (يهابه) (إيج : ش ٢٧/٣)

(٤) أي مثلاً (ش : ٢٧/٣)

(٥) أي في أوائل القاعدة . (ش : ٢٧/٣) .

(٦) أي على لبحث المذكور ، أو على قصد التعبير (ش : ٢٧/٣)

(٧) في (ص : ٢٥) .

(٨) قوله (على ما مر) أي في أوائل السلسلة كردي

اسم^(١) في الصلاة فإنه مكروه ، ثم نداء طرفه ، والأولى اليمن ، كما هو المعمود فيه من تحت الحك إلى أن يُحيط بطرفه جميعاً ، ثم يُنقى طرفه على الكتفين^(٢) .

وهذا أحسن ما يُقال في تعريفه^(٣) ، لا ما قيل فيه من بعضه غير جامع ، وبعضه غير مانع .

وبت في الأصل كمنين أحريش يُقرب من هذه ، وقد تُلحظ بها في تحصيل أصل الـ

ويُطلق^(٤) محذراً على الرءاء الذي هو حقيقة محتضراً بما تُحفل على الكتفين

ومنه^(٥) قول كثير من سلف . للمُحرم لمن طيلسان لم يَرُوه عليه

ومُقَوَّر^(٦) ، والمراد به ما عدا الأول ، يشمل المدور والمثلث الأنثى في

(الاستسقاء)^(٧) . والمرئع^(٨) والمسدول ، وهو^(٩) ما يَرُوحى طرفه من غير أن يَصُغَّهما ، أو أحدهما ولو بيده .

ومنه الطَّرْحَةُ التي كانت معادة لقاصي القصة الشافعي ، والمحتضنة به ، وفعلها أجلاء من مدّ مثاب من السيئ ، وهو عجيب جداً ، لأنها بدعة مكروهة

(١) ولي بعض النسخ : (من تعطية العم) .

(٢) أي : ويرحبان إلى جانب الصدر ، (ش : ٣٧ / ٣) .

(٣) أي : المحكك ، (ش : ٣٧ / ٣) .

(٤) أي : الطيلسان ، (ش : ٣٧ / ٣) .

(٥) أي : من ذلك الإطلاق ، (ش : ٣٧ / ٣) .

(٦) قوله (ومُقَوَّر) عطف على قوله (محك) أي قسم محك ، وقسم مقوَّر . كردي

(٧) في (ص : ١٢٧) .

(٨) قوله (والمرئع) في جعله مما عدا الأول ، مع ذكره في تعريفه السابق سَوَّغَتْ ، لا أن يكون (واو) (والمسدول) من مريدات اسحق (ش : ٣٧ / ٣)

(٩) أي المسدول ، وضمير (ومنه) راجع إليه (ش : ٣٧ / ٣) . تصرف .

مكروهة ، لكونها من شعار اليهود ، ولا فيها اسدال المكروه كقيمتها
بمذكورين في الأصل ، مع بيان كثرة المتكروه ، ووجه اسمه بذلك ، وبأن
ما أحسن به ، وأنه لا وجود له الآن

نعم ، يفترق بين شكك^١ ' حرفة المتكروه التي يجعلونها تحت عمائمهم وأحد
قنص الطرحة^(٢) .

والحاصل أن كل ما كان مشملاً على هذه اسدل ، فإن لم يكن طرفي نحو
ردائه من الحسنيين ، ولا يردعهما عن الكسبي ، ولا يفضهما بيده أو غيرها ،
مكروهة .

وإنما ما نزل عن أولئك^(٣) فعدتهم كانوا مكرهين عيبها ، كسب الخلع من
الحزير لصف ، لكن نفيه^(٤) ما يرداد^(٥) سمعت منه ، من^(٦) قول السبكي
(لولا أحسن على شعار الخصاص^(٧) لأعجب) ، وأعجب من هذا عد ولده لهذه
لنقطة في ترجمته .

(١) أي : القور ، هامش (١) .

(٢) قوله (واحد قسمي بخرجه) يحصل أنه خبر مبدأ محدود ، أي : وهي حد
وحيثه بحد ، أو معطوفه على قوله (يحد بها) ، يحصل به معطوف على قوله
(حرفة) ، أي : وعلى كل يرد عليه أنه جعل مصدر طرحة من الخصاص ، فما معنى جعل
أحد قسميها قريباً منه ١٩ (ش : ٣٨/٣) .

(٣) قوله (أولئك) بشاره إلى (أخلاء) ، وصبر (عديب) ، أي : الخدعة ، وصبر
(لأعجب) أيضاً جمع بها والنقطة ثالثة كردي أي : لا يحد بالسقوط ، ويعني بها
معه لكي لمذكوره (ش : ٣٨/٣) - (و) في ترجمته (معطوف على عد ولده) في بيان
أوصاف كردي

(٤) أي : يأتي بحواش بالأكبره قول السبكي المذكور الصريح في تقديره على إبطال بخرجه
(ش : ٣٨/٣)

(٥) وفي نسخة : شرابي (مما يرداد) ، وصححه لكلي بشاره

(٦) قوله (من) غير موجود في (ب) (و) (ص) (ح) (ط) والمطويات

ثم حكم القسم الأول^(١) : التذنب بانتمائي العلماء ؛ كما قاله غير واحد من أئمة
اشاعته والحنابلة وغيرهما ، بل تأكد للصلاة وحضور الجمعة والمسجد
ومجامع الناس .

فألوا وكل من صرخ أو أوهم كلامه كراهة الطيلسان . وإنما أراد قسمه
الناسي^(٢) بأنواعه المتفق على كراهة جميعها ، وأنها من شعار اليهود أو النصارى ؛
ولأجل ذلك كان الأصح أن إنكار أسس على قوم خصرُوا الجمعة
متطعسين^(٣) . إنما هو لكون طيلاستهم مقورة ؛ كطيالة اليهود ، وكدا طيلاست
اليهود السبعين ألفا الذين مع الدجال ، فهي مقورة أيضاً ؛ كما نصح به حديث
رواه أحمد^(٤)

وحاء في المحقق - الذي هو الأول المدوّن - أحاديث صحاح وغيرها ،
وأنار عن الصحابة والسلف الصالح ومن بعدهم بمعله وطله وانحط عليه
والإشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك^(٥) ، مما يُعلم به الردّ الشيعي على من
أوهم كلامه عدم نذوب الطيلسان إن أراد المحقق المذكور ، ولذا^(٦) أُنحِت عنه بابه
أراد ما عدا الأول .

(١) أي : الطيلسان المحقق . (ش : ٣٨/٣) .

(٢) وهو : المقور . (ش : ٣٨/٣) .

(٣) عن أبي عمران قال : مر أسس إلى ناس يوم الجمعة برأى طيالة ، فقال : كأنهم الساعة يهود
غير . أخرجه البخاري (٤٢٠٨) .

(٤) عن أسس بن مالك رضي الله عنه قال : سميت الله - عز وجل - يخرج الدجال من يهودية أصهان
مئة سنون ألفاً من اليهود غلبهم الشيطان . مسد أحمد (١٣٥٤٨) ، وأخرجه مسلم
(٢٩٤٤) . السحان جمع سح ، وهو العيلان الأخضر ، وقيل هو الطيلسان المقور
النهاية في غريب الحديث (ص ٤٥٥) .

(٥) سورة بعضها مما نسي

(٦) أي : ويكون الردّ مستعني إرادة السعك (ش : ٣٨/٣) .

معم + وقع في أكثر ذلك^(١) التعبير عن الطيلسان بالنفع ، وعن الطيلسان بالنفع .

ومن ثم قال في فتح الباري^(٢) في مجيئه صلى الله عليه وسلم إلى سبي أبي بكر متنعاً^(٣) (قوله « متنعاً » أي متطيلاً رأسه)^(٤) ، وهو أصل^(٥) في سبي الطيلسان

ومنه أيضاً^(٦) . (النفع : نعمة الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره)^(٧) أي مع التحييت ، وقد صرحوا بأن النفع الذي نخضع له النفع لحبيتي هو الرداء ، وهو^(٨) يُسمى طيلساناً كما أن الطيلسان قد يُسمى رداءً كما مر^(٩)

ومن ثم^(١٠) قال ابن الأثير الرداء يُسمى الآن الطيلسان ، فما على الرأس مع التحك الطيلسان الحقيقي ، ويُسمى : رداءً محازراً ، وما على الأكتاف هو : الرداء لحقيقي ، ويُسمى : طيلساناً محازراً

والأكمل جمعهما^(١١) في الصلاة

(١) أي : ما تقدم من الأحاديث والآثار (ش : ٣٨ / ٣)

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٠٥) عن عائشة رضي الله عنها

(٣) فتح الباري (٦٤٣ / ٧) وفيه (أي معطاً)

(٤) أي : ذلك الحديث ، (ش : ٣٨ / ٣)

(٥) أي : في فتح الباري ، (ش : ٣٨ / ٣) .

(٦) فتح الباري (٤٥٠ / ١١) .

(٧) أي : الرداء ، (ش : ٣٨ / ٣) .

(٨) أي : أي مقبولة (وعن الطيلسان بالنفع) (ش : ٣٨ / ٣) وسلك مذهب العديدة المنورة

عن الطيلسان والرداء ، فأحد منحة ووضعها على رأسه ، فدل هذا على أن الرداء هو الرداء ، ثم أخرجها منه

موضعها على الكتفين ودل هذا الرداء ، وقع هذا (١٣٢٠ هـ) وفيه ربه الحبيب عنه

صلاة وسلام أمير علي الأتباعي هاشمي (ش)

(٩) أي : من أصل اطراد تسمية الرداء بالطيلسان (ش : ٣٨ / ٣)

(١٠) أي : الطيلسان والرداء ، (ش : ٣٨ / ٣) .

وصح عن ابن مسعود - وله حكم معروف - (التصع من أخلاق الأبياء) وفي حديث إطلاق (أن التصع بالليل رية) (٢١). ويتعين حملُه على حال يأتى به ذلك ، لما يُصرَّح به كلامُ أئمتنا وغيرهم أنه سنةٌ لحجِّ الصلاة وهو يلا حيث لا رية ، وجاء أن عثمان رضي الله عنه حرج ليلاً متنعاً (٢٢) وفي آخر ما يقصى أن الشَّطْبَ لا يُسْرُ للمتكف في المسجد (٢٣) ، وليس مراداً ، بل هو للمتكف أكد ، لأن المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس ، وسببُ أن أطلق الخلوة الصغرى . ويأتي في (الشهادات) (٢٤) ما يُعلمُ به أن محلَّ سِنة الطلبي إذا لم نُحرِّم به مروءته ، وإلا ، كسب سوقي طيلسان فمعه كره له واختلَّت مروءته

ولا يُأبى (٢٥) بعضهم بده لحجِّ الصلاة ، لأنَّ لا يُنْقَلُ معه (٢٦) ، وإسما الذي

(١) قال الذهبي في «ميراث الأعدال» (٢٧٩/٦) في ترجمته معلى بن هلال (عزيم من سلام ، حدث معلى بن هلال عن أبي يعجب عن معاذ عن عبد الله قال «التصع من أخلاق الأبياء» وكان السبي بفتح « قال ابن عبيد كان المعلى يحدث بهذا الحديث عن أبي يعجب ، ما أخرجه أن بصري عنه) وذكر عن الحافظ أنه كان يصع الحديث ، وأنه معروف بالكذب في الحديث .

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٩٧/٨) عن وثبه بن الأسقع ، وقال : (وهذا الحديث عن معلى بهذا الإسناد لا أعلم رواه عن معلى غير يعيم بن حماد) تصويب

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٣٩٠) عن عبد الرحمن السلمي رضي الله عنه .

(٤) عن أس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « الْمُفْكِكُ يَتَوَدُّ الْمَرْيُوقَ ، قُبْحُ الْجَارَةِ ، وَإِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ قُبْحُ رَأْسِهِ حَتَّى يَرْجِعَ » أخرجه البيهقي في «مهديب الكمال» (٣٥٨/٢) وهو أيضاً في «سنن ابن ماجه» (١٧٧٧) مختصراً « الْمُفْكِكُ يَبْغِي الْجَارَةَ ، وَيَتَوَدُّ الْمَرْيُوقَ »

(٥) في (١٠/١٢٦).

(٦) أي : كراهة ذلك . (ش : ٣/٣٩)

(٧) أي : منع السوقي من الطيلسان . (ش : ٣/٣٩) .

يُنْخَصُّ مِنْهُ كَوْنُهُ بِكَيْفِيَّةٍ لَا تَلِيْقُ بِهِ ، كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ (طَبْلَسَانِ قَتِيلٌ) ،
هَذَا أَرَادَ السَّيِّدَ ، لَيْسَهُ بِكَيْفِيَّةٍ تَلِيْقُ بِهِ ، وَهَذَا ^(١) وَاصِحٌّ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ ، بَلْ
رَمَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا يُنْدَثُ لَهُ مَطْلَقٌ ^(٢)

وَقَدْ تَحَلَّلَ الْمَرْوَةُ بِرُكِّ الطَّبْلَسِ ، فَيَكْرَهُ مَرْكُهُ ، بَلْ يَحْرُمُ إِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا
لِلْهَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْعَبِيرِ ، فَيَحْرُمُ النَّسْتُ إِلَى مَا يُنْظَنُ ، وَتَوَقُّفُ الْإِمَامِ فِي كَوْنِ
بِرْكَ يَحْرُمُهَا ^(٣) بِالْعَوَا فِي رَدِّهِ

وَمِنْ حَدِيثٍ « لَا يَنْتَقِضُ إِلَّا مَنْ اسْتَكْمَلَ الْحِكْمَةَ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ » ^(٤) .

وَأَخَذَ الْعُلَمَاءُ بِمَا ذُكِرَ ^(٥) أَنَّهُ يَسْعَى أَنْ يَكُونَ لِلْعُلَمَاءِ شِعَارٌ مُحْتَصَرٌّ بِهِمْ ؛
لِيُعْرَفُوا فَيُسْأَلُوا ، وَلِيُشْتَمَلَ ^(٦) مَا أَمَرُوا بِهِ أَوْ نَهَوْا عَنْهُ ؛ كَمَا وَقَعَ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ
أَنَّهُمْ لَمْ يَسْأَلُوا قَوْلَهُ ^(٧) حَتَّى تَحَلَّلَ وَلَيْسَ شِعَارَ الْعُلَمَاءِ

فَبُيِّنَ ^(٨) وَإِنْ خَالَفَ الْوَارِدَ السَّابِقَ فِيهِ لِهَذَا الْقَصْدِ سِتَّةً أَثْنَيْ سِتَةٍ ^(٩) ، بَلْ
وَاجِبٌ إِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ إِزَالَةُ مَنَكِرٍ .

وَلِلطَّبْلَسَانِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ جَلِيلَةٌ ؛ فِيهَا إِصْلَاحُ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ ؛ كَالِاسْتِحْيَاءِ
مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَالْحَوَافِ مِنْهُ ؛ إِذَا تَعَطَّيْتُ الرَّأْسَ شَأْنَ الْحَائِبِ الْآتِي الَّذِي لَا مَاصِرَ لَهُ

(١) أَيِ كَوْنِهِ فِي حَقِّ السُّوْقِي مَا هُوَ بِكَيْفِيَّةٍ تَلِيْقُ بِهِ ، لَا مُطْلَقًا (ش : ٣٩/٣)

(٢) قَوْلُهُ (لَا يَنْدَثُ) أَيِ لِلْسُّوْقِي ، وَقَوْلُهُ (مُطْلَقًا) أَيِ أَصْلًا (ش : ٣٩/٣)

(٣) نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي هَوَايَةِ الْمُلْحَبِ (٤٠٩/٦) .

(٤) أَرَادَ الْإِسْلَامِي فِي « السِّيرَانِ » (٤٢٤/٦) مِنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ (وَبِهِ مَعْرُوسٌ

صَحِّحٌ ، وَهُوَ كَذَابٌ) وَهُوَ أَيْضًا فِي « الْكَامِلِ » لِابْنِ عَبْدِ (٣٣٨/٧)

(٥) أَيِ : مِنْ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَرِ . (ش : ٣٩/٣) .

(٦) وَفِي الْمَطْوَعَاتِ : (وَلِيُشْتَمَلَ) .

(٧) وَكَانَ مَحْرُومًا هَامِشًا (١) وَمِنْ (خ) (لَمْ يَسْأَلُوا)

(٨) أَيِ الطَّبْلَسَانِ ، وَيَحْتَمِلُ شِعَارَ الْعُلَمَاءِ (ش : ٣٩/٣)

(٩) قَوْلُهُ : (أَيِ سِتَّةً) غَيْرُ مُوجُودٍ فِي بَعْضِ النُّسخِ .

ولا مبد ، وكحنه عكر ؛ لكونه يُعطي كثيراً من الوجه أو أكثره ، مبدع عن صاحبه مباد كثره ، كطر معصية وما يُلحقه إلى نحو عبة ، ويجمع منه فيخسر قلبه مع ربه وينتهي شهوده وذكره ، ونفاد حوارجه عن المحاسن ونفاه عن الشهوات .

وهذا كله مما يثاب^(١) عليه العلماء والصوفية معاً .

ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يُلزمه ؛ لذلك^(٢) ، فيصير عليه من أنواع الجلالة ، وأنوار المهابة والاستعراق ، والشهود ما بهر^(٣) ويفهر

وبهذا يتضح قول الصوفية الطليان الحلوة الصغرى

(١) قوله : (يثاب) أي : يواظب . كردي .

(٢) أي : يلزمه أي : يُلزمه ، كما ذكر من تفويده (ش ٣ ٣٩)

(٣) يَهْرَ : علته . مختار الصحاح (ص : ٦٠) .

وعمل فرضه . . . وسرع جماعة .

وسرع الجماعة . . . على ما في غيرها . أي : المحسن . قال : لا ، إلا أن تطوع^(١١) .

رواه لأنها من شعائر الإسلام ، فعليه^(١٢) . فإما أهل مدبرتها ، قبل وثؤنذه . أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركها .

ويؤذ ناز هذا محدثه في المطر ، وأما السحر . فصح أنه صلى الله عليه وسلم تركه بمن ، وحيز فعه لها بها عربيت ضعيف^(١٣) .

وسرع ، أي : تسرع (جماعة) وهو أفضل ، إلا للحاج بمن^(١٤) ، فإن لأفضل له صلاة عيد الحبر فرادى^(١٥) ؛ لكثرة ما عليه من الأشغال في ذلك اليوم

(١١) أخرجه البخاري (٤٦) ومسلم (١١) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

(١٢) وجمع مسلمون عن أبيه بيت فرض عين . معني وبهاية . وقال شيخنا . وقال أبو حنيفة هي واجبة عينا . انتهى . (ش : ٣٩ / ٣) .

(١٣) أب . عن القول الثاني دون لأول . معني المحتاج (٥٨٧ / ١)

(١٤) وعبر عن ثوبه . يحمل على فعلها فرادى (بصري ٢٩٣ / ١)

قال حافظ ابن حجر (قوله : يروى أن أول عيد صلى فيه رسول الله ﷺ عيد المطر من السنة . ولم يزل يواظب على العيدين حتى فارق الدنيا ، ولم يصلها بمس ؛ لأنه كان مسافرا . كما لم يصل الجمعة . هذا لم أره في حديث ، لكن شهر في السير أن أول عيد شرع عيد المطر ، وأنه في السنة الثانية من الهجرة ، والظاهر كأنه مأخوذ من الاستبراء ، وقد صح أن عتبة لإسراييل في صحبته . بأنه ﷺ لم يصل العيد بمس بحديث جابر الطويل ، وفيه أنه ﷺ رمى حمرة العفة ثم أتى بسحر صحر ، ولم يذكر الصلاة ، وذكر المحب الطبري عن إمام الحرمين أنه قال : صلى بمس ، وكذا ذكره ابن حزم في حجة الوداع ، واستكثرت منه) . المحسن الحبر (١٨٩ / ٢) . قال ابن المنقذ : وراجعت الكتاب الممدد . يعني : شرح السبب . لمحب الدين بقرني . فلم أر ذلك فيه . (السير الصغير ٣١٩ / ٣)

(١٥) الذي يظهر أن أحد ما مني ، حري على تعاليف ، ليس فعلها للحاج فرادى وإن كان يعبر مني ، لحدوث أو غيرها . سمع عن المسح انتهى ع ش (ش : ٤١ / ٣)

(١٦) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعبود من جمع الجميع في ما صبح . أما لو فرض أن جمعا حرموا بمحل وأرادوا فعلها فالقول بأن الأولى لهم حينئذ فعلا .

وللمسرد وانعبد ، والفرقة والمسافر وقتها بين طلوع الشمس

قال في الأنوار : ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة ، وللإمام المصنف (١) .

(و) تُسْرُ (للمسرد) ولا خطبة له (٢) (والعد والمراة) ويأتي في حروح
لجزء الأمة لها جميع ما مر أو نل (الجماعة) (٣) في حروحهم لها
(والمسافر) (٤) كسائر المواضع . ويُسن للإمام المسافر أن يخطبهم
والخشي كالأنثى .

وما اقتضاه ظواهر الأخبار الصحيحة (٥) ، من حروح المرأة مطلقاً
مخصوصاً . خلافاً لكثيرين أخذوا بإطلاقه . بذلك الرمي الصالح (٦) ، كما أشدث
لذلك عائشة رضي الله عنها بقولها . لو علمت أني ضلّي الله عليه وسنم ما أخذت
إسائه بعده . ثمعنه المساحد : كما بُعِثَ ساء بهي ، سرائيل (٧)
(ووقتها بين) انتهاء ، وقيل تمام (طلوع الشمس) من اليوم الذي يُعْبَدُ فيه
للسر وإن كان ثاني شوال ، كما يأتي آخر الباب (٨) .

مرادى فعبد كل العد بعري ، ويذبح بعد عدم محي ، بعداه بها عه ٥٥ وعن سبب
ونحيف ، لا ملاً ولا قولاً ، مع بُعد عدم انقاص لأجساع المذكور لهم أصلاً (ش)
(٤٠/٣) .

(١) الأنوار لأعمال الأبرار (١/١٥٥)

(٢) أي ولا لجماعه الساء إلا أن يحطب لهم ذكر ، فلو قامت وحده منهن ووعظهن ولا
بأس . شيخنا . (ش : ٤٠/٣) .

(٣) في (٢٠١-٢٠٢)

(٤) أي : والصبي . (ش : ٤٠/٣) .

(٥) منها ما أخرجه البخاري (٩٠٠) ، ومسلم (٤٤٢) ، واللفظ به ، عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن سمع رسول الله ﷺ يقول : لا تُصَلُّوا يساءكم المُسَاجِدُ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا ، ومنها
ما أخرجه البخاري (٣٢٤) ، ومسلم (٨٩٠) عن أم عطية أميرة رسول الله ﷺ أن محرجهن
في بطرو لأصحبى المواقف والحيض ودوات الحدور

(٦) متعلق بقوله : (مخصوص) . (ش : ٤٠/٣) .

(٧) أخرجه البخاري (٨٦٩) ومسلم (٤٤٥) عن حفصة بنت عبد الرحمن رحمها الله تعالى

(٨) في (ص : ٩٣) .

ورواها ، وليس تأخيرها لترتفع كرمج

وهي ركنها ثخيرة بها . . .

(ورواها) ^(١) ولا ينظر لوقت الكراهة ؛ لأن هذه صلاة لها مس ، أي وقت محدود الطرفين ، فهي صاحبة الوقت ، وما هي كذلك لا تحتاج سب آخر ؛ كصلاة عصر وقت العروب ، وسنتها إذا أخرت عنها .

وتدفع قول ابن الرفعة لا يتم القول بدخول وقتها ما يطول إلا إذا قلنا أن الصلاة وقت فهي لا تحرم ويصح ، وإلا ^(٢) استحلت أن يكون بدخول وقتها وعدم صحتها ^(٣)

(وليس تأخيرها لرفع الشمس كرمج) المعدل ، وهو ^(٤) سعة الرمح في رأي العين ، خروجاً من خلاف من قال لا بدخل وقتها إلا بذلك ، وحسن ، ومن ثم ^(٥) كرهه فعنها قبل الارتفاع ، وذكر ^(٦) ، ويؤيده ^(٧) كرهه تركه على انضمامه مع أنه لم يرد فيه شيء ^(٨) ، عامة خلاف موجه

(وهي ركعتان) كغيره ، أي في شروطها ، وإجماعاً ^(٩) (يخرم بها)

(١) وكرواها ركعتان من ركعتين ، مع عدم شتمت نهاية أي وقتها فكانت قضاء ، ع ش . (ش : ٤٠ / ٣) .

(٢) أي : وإن قلنا بعدم الصحة ، (ش : ٤٠ / ٣) .

(٣) كفاية الشيه (٤٣٢ / ١ - ٤٣٣)

(٤) قوله : (وهي) أي : مقدار الرمح ، والثاني لرعاية الخبر . (ش : ٤٠ / ٣) ، ولي (ج) والمطبعة الوهمية أيضاً : (وهي) .

(٥) أي : للخروج من الخلاف القوي . (ش : ٤٠ / ٣)

(٦) جمع : لسميل لصاح في خلاف لأبيح ، ص ٢١١ (٤٢١)

(٧) أي : كراهة ما ذكر لمراعاة الخلاف (ش : ٤١ / ٣)

(٨) قد يقال حديث : غُسلُ الخُمَةِ واحدٌ على كُلِّ مُخْلِمٍ ، حيث كان على ظاهره . على ما ذهب إليه المعدل . ينصبي حرمه تركه واليه عنه (مصري ٢٩٣ / ١) والحديث من تخريج في (ص : ٦٧) .

(٩) دليل للمتن . (ش : ٤٠ / ٣) .

ثم يأتي بدعاء الافتتاح ، ثم مسع تكبيرات بقف من كل نفس ثمة فمعدله نهال
ونكتر ونمخذ ، ويخسر (سحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله
أبزر) ، ثم يعود ويقرأ ، ويكتر في الثانية

به صلاة عند العطر ، أو الحجر مقدماً^(١) ، كما مر أول (حمده الصلاة)^(٢)

(ثم يأتي بدعاء الافتتاح) كغيرها (ثم مسع تكبيرات) غير تكبيرة الإحرام بل
بإعادة ، للحجر الصحيح فيه^(٣) (بقف من كل نفس) من التكبيرات (كانه
معدلة) لا قصيرة ولا طويلة ، وصيغتها أبو عبيد : سورة الإحرام (بهال
ويكر ومعد) أي : **بُعْظُ** الله تعالى بالتسبيح والتحميد ، روى البيهقي بسند
جيد^(٤) عن ابن مسعود قولاً وفعلًا^(٥) .

(ويحسن) في ذلك أن يقول : (**سحان الله ، والحمد لله ، ولا إله**
إلا الله ، والله أكبر) لأنه لا نون بالحاي ، وهي (**وَالْبَيْتُ الصَّالِحُ**)^(٦) الكتب ١٤٦
في قول ابن عباس وجماعة^(٧) .

وتنق الجهر بالتكبير ، والإسراز بالذكر

(ثم يعود ، و) بعد العود (يقرأ) المأخوذة (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة

(١) قوله (مقدماً) أي سواء كان أداء أوقفه كروي وفي مسح (يحرم بها)

(٢) في (١٤ / ٢) .

(٣) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان النبي ﷺ يكتر في العبد في الأولى مسع تكبيرات ،
وفي الثانية خمس تكبيرات بل القراءة أخرجه المعاكم (٢٩٨ / ١) ، وأبو داود (١١٤٩) ،
والمصاحح (١٢٨٠) ، وإندار فطحي (ص : ٣٩٠) .

(٤) قوله : (بهال ومعد) الهبل : قوله : (لا إله إلا الله) ويحبر عنه بالهيله : كما قاله
بومري . والمعيد هو : المعظم ، وأشار بذلك إلى التسبيح والتحميد . كروي

(٥) وفي (ب) : (بسند حسن)

(٦) سب الكبر (٦٢٥٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه قال : (ويحمد ربك
وهلبي على النبي ﷺ ثم يدعو ويكبر) الحديث

(٧) أخرجه فطحي في « مسيره » (٢٢٨٨٧) عن سعيد بن جببر رحمه الله تعالى ، ورواه
(٢٢٨٨٨) عن عطاء رحمه الله تعالى ، كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً

حسناً قل قراءه ، ويزرع بدنه في الجمع .

يعيد (حملاً) بالصدور لسانه (قال) العود السلي على (اشتراء) محذوف
التصحيح فيه ^(١) أيضاً ^(٢) .

معهم ، رب كسر إمامه سناً ، أو نلانا منه ، بانه مدنا وإن لم يعمد الإمام
ويُفرق بينه وبين ما يأتي ^(٣) فيما لو كسر إمام الحماره حملاً ، بأن الكسرة
أركان ، ومن ثم حري في رباها خلاف في الإبطال ، بحلها
هذا ، والذي يتجده أنه لا ناسه إلا أن أتى بها يغتذره أحدهما ، وإلا
وجه لمتابعه حينئذ .

، ويزرع بدنه في الجمع ، أي في كل تكبيرة مفردة ذكر ، ونسب أن يصع بفاء
على اشتراء بين كل تكبيرة

وفي الكفاية عن العجلي ^(٤) : لا يُكَبِّرُ في المقصية ، لأنه حق للوقت ^(٥) ،
وإطلاقهم يُخالفه ، بل صريح قولهم (إن القصة يخفي الأداة) . . . يؤذنه ،
لكنهم في الجهر اعتبروا وقت القصة

ويُفرق بأنه ^(٦) صفة ، عاثر فيها اختلاف الوقت ، بخلاف التكبير .

بأن قلت يؤذنه ^(٧) ما يأتي أنه لا يُكَبِّرُ لمقصية أيام التشريق إذا قصاها

(١) أي من أنه يزرع كسر في العبد من الثابت حصاً على القراءة . نهاية ومعي (ش)

(٢/٣) ومي (أ) و (ب) و (س) و (ع) (بالصفة) مكان (بالصيغة)

(٢) مراناً تحريجه

(٣) قوله (ويزرع بدنه وبين ما يأتي) أي في أنه لا ينامه المأموم ثم ، بحلها ها . كروي .

(٤) بتحسين مة إلى عمل المجمل التي تحرها النون ، وبالكسر فالكون نسبة إلى عمل بين

بكر بين رائل ، والأول أشهر ، لما قبل أنه كان يأكل من عمل هذه . لب اللباب . انتهى ع

ش . (ش : ١٣/٣) .

(٥) كفاية أبيه (١ ، ١٦٢)

(٦) أي الجهر هامش (ك)

(٧) أي ما في كفاية (ش : ١٣/٣)

خارجها^(١).. قُلْتُ يُفْرَقُ بَيْنَ الْكَبِيرِ هَاهُنَا لِذَاتِ الصَّلَاةِ (هـ) فـ ، صَلَاةُ
نِيَّاتٍ^(٢)

أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ مَعْصَةً فِي أَمَامِ الشَّرِيقِ كَمَا عَمِلَ هَاهُنَا^(٣) لَمْ يَكُنْ
مَعْصِيَةً وَفِي أَدَاءِ الْعَمَلِ لَا يُكْتَرُ فِيهَا ، فَعَمِلَ أَنْ يَكُونَ نِيَّةً شَعْبًا لَمْ يَكُنْ هَاهُنَا
شَعْبًا صَلَاةِ الْعَمَلِ ، دُونَ غَيْرِهَا ، فَانْدَفَعَ قَوْلُهُ ، إِنْ حُجِّ الْمَوَاقِفُ

وَنُورِ أَمْدَى مَحْمُودٍ وَآلِي التَّكْبِيرَاتِ وَالرُّفْعِ^(٤) لِرُفْعِهِ مَعْرُوفَةً^(٥) ، كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ الْعَمَلَةَ بِاعْتِقَادِ^(٦) الْمَامُومِ^(٧) ، وَلَيْسَ كَمَا مَرَّ فِي مَحَدِّهِ الشُّكُّ^(٨) ،
لِأَنَّ الْمَامُومَ يَرَى مَطْلَقَ السُّجُودِ فِي الصَّلَاةِ^(٩) ، وَلَا يَرَى التَّوَالِي مَطْلَقَ مَا
اخْتِيارًا أَصْلًا .

نعم ، لَا يُدْخِلُ نَحْقَقَهُ لِلْمَوَالَاةِ ، لِانْصِبَاطِهَا بِالْعَرَفِ ، وَهُوَ مُصْطَفًى فِي مَنْ
دَلَّتْ .

وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَلَّا يَنْشَقِرُ الْعَصْرُ حَيْثُ يَنْفَصِلُ رُفْعُهُ عَنْ هَوْتِهِ حَتَّى

(١) أي: خارج أيام التشريق.

(٢) قوله (هـ) أي: في صلاة العبد ، وقوله (ثم) أي: في المَقْعَةِ الْمَذْكُورَةِ . أي: في
أيام التشريق . (ش: ٤٣/٣) .

(٣) الأولى: بِسَطْلَمَةِ (هـ) ، أَوْ تَأْخِيرِهَا عَنْ (مَعْصِيَةٍ) (ش: ٤٣/٣) .

(٤) قوله (وآلِي التَّكْبِيرَاتِ وَالرُّفْعِ) (الرُّفْعُ) مَصْرُوعٌ عَطْفٌ عَلَى (التَّكْبِيرَاتِ) أي: وَفِي
التَّكْبِيرَاتِ وَوَالِي الرُّفْعِ فِي الْيَدَيْنِ . كَرْدِي .

(٥) قوله (لِرُفْعِهِ مَعْرُوفَةً) لِأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ تَبْطُلُ عَنْ عَمَلِهِ بِتَوَالِي وَفَعَلَ الْيَدِ ، لِأَنَّ تَحْرِيكَ الْعَمَلِ
عَلَى التَّوَالِي مَطْلَقٌ عَنْهُ . كَرْدِي .

(٦) وفي (أ): (بِاعْتِقَادِ) .

(٧) راجع «المنهل النضاح في اختلاف الأَشْبَاح» مسألة (٤٢٢) .

(٨) في (٢/٣٢٣) .

(٩) أي: وَلِأَنَّ رِيَادَةَ السُّجُودِ جَهْلًا لَا تَنْصَرِفُ ، مُخْلَافًا لِأَعْمَالِ التَّكْبِيرِ ، مَطْلَقٌ وَلَوْ مَعَ جَهْلٍ ، كَمَا
تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ . (س: ٤٣/٣) ، بِتَنْصَرَفُ .

و رستم و فریدون و دُرَدیسا

نِسْمَان^(١) حركة واحدة ،

١- ركني : هاء المبعثرة الحاصلة (عوضا) فلا سقطت الصلاة به (١)
٢- ركني : ولا يسقط تركها ، بل هي كغيره من أركان الصلاة

وذكره برشته و سروده علیها : كما هي "الأم" (١٢) ، ويركز القمع عليها ، و

و هو مر - عز حانوم (١٣) بكبر الأولى أس به هي الثانية مع تكبيرها (١٤) . على
مر - عز عز و حيد ، وكانهم أخذوه من بطير السان (١٥) هي (الحصة
(السان) غنية عما هي (الأم) - واعنده اس الرفعة ومن بعده - انه تكا
رث ، ان يقتصر على بكبر ثانية (١٦) .

ونبذة ما يصرح به كلامهم أن الشروع في قراءة (العائنة) بعدها
 في مشروعيتها ، وما دلت مشروعيته لا يطلّب فعله في محله ولا غيره ،
 ونوبه إلى (فلا يندركها)^(٩) صريحه^(١٠) .

وهو يفرق بين هذا وظاهره المذكور ؛ لأن قراءة (الجمعة) ثم لم تفت
مروءتها ؛ كما يصرح به قولهم المقصود الأتخلو صلواته عليهما

[illegible]

(2014) 4:14

(٢) كان هذا التقييد لأن المأموم يتابع إمامه . (مسم ١٣ / ٢)

(2) (ج) ١٩٩٣/٩٩

(7) $\text{K}^{\frac{1}{2}} = \left(\frac{100}{\lambda} \right)^{-1} \cdot \left(\frac{100}{\lambda} \right)^{\frac{1}{2}}$

(٧) اي : عاميۃ الامم . (ش : ١١/٣) .

(أ) لكل صوابه (جلبها) أي: التكثير، (ش: ١٤/٣).

(46-20) (4)

(١٠) أي : في أدماغات مشروعية... إلخ ، (ش : ٤٤ / ٣) .

ولو اقتدى به فيها^(١) ، وكبر معه حمساً . أتى في ثابته بالحسن ؛ لئلا يُعتر
سبها بإنه بالسمع ، كذا فالوه ، وهو مشكّل بما مرّ . أنه لو تعمد قراءة
(لم يقس) في أوّل الجمعة . شرّ له قراءة (الجمعة) في ثابته^(٢) ، فلم
ينظر لتعبير سنة ثابته ها

وقد يُفرّق بأن ما يُذكره المأموم أوّل صلاته ، وإنما اقتصر على الحسن
فيها^(٣) رعاية للإمام ؛ فلم يأت في الأولى بما يُستثنى في الثانية ، وليس بطريق
لكن قصته . أن المعزّذ لو كثر في الأولى حمساً . كثرها في الثانية أيضاً
ولا يُشكّل شك^(٤) ؛ إذ ليس بطريقها ؛ لأنه هنا إنما أتى بالبعص وترك لبعض ،
ولم يأت في الأولى شيء من سورته أصلاً

وقصته^(٥) . أنه لو قرأ بعض (الجمعة) في الأولى . لم يأت ما قبله مع
(لم يقس) في الثانية ، وهو محتفل ، ويختل خلافة^(٦)

وعبه^(٧) يُفرّق بتمايز بعض عمّا في الثانية ثم^(٨) ، فجميع معه ، بخلافها
ثم رأيت في المجموع^(٩) أنار لاستشكال ما هنا بما مرّ في (الجمعة)

(١) قوله (ولو اقتدى به) أي بغير المأموم ، (فيها) أي في الثانية (ش ١١/٣)

(٢) في (٦٩٣/٢)

(٣) أي في الأولى ، ولو أظهرها وأصر فيها بعد في الأولى (ش ١١/٣)

(٤) أي : بما مرّ : أنه لو تعمد... إلخ . (ش : ١١/٣) .

(٥) أي : التعليل ، بأنه ما أتى إلخ حاله ش . وما مرّ إلى عدم لأحد بهده بقصة ،
فسحرر وسيراجع . سم على المسح ، وما مرّ من محرر لأحد بها حدث قال . وهو محصل
أهـ . (ش : ١١/٣) .

(٦) هذا لاحتمال هو له بوجه ، ونقشه كلامهم ثم بصري . ومزّاه عن ع ش ثم مرّ من به
أيضاً . (ش : ١١/٣) .

(٧) أي : على الاحتمال الثاني . (ش : ١١/٣) .

(٨) أي في (لو قرأ بعض الجمعة في الأولى) . إلخ عامش (ب)

(٩) المجموع (٢٢/٥) .

ولو سبها وشرع في القراءة فانت

و (المتأقن) (١) ، ولم يجب عنه .

ولو سب (أو تمتد تركها) كما علم بالأولى (وشرع) في التعمد لم
يقتض (أو) في القراءة ، ولو لعص البسطة ، أو شرع إمامه (٢) ولم ينشأ هو
(انت) لقوات محلها ، فلا يتأذركها (٣) .

ويُفرق بين ما هنا (١) ، وعدم فوات نحو الافتتاح (٤) شرع الإمام في
(افتتاح) بأنه شعار حمي لا يظهر به مخالفة ، محلاها إياه (٥) شعار طهر ،
لذات الجهر بها والرفع فيها ، كما مر (٦) ، ففي الإتيان بها أو بعضها بعد شروع
الإمام في (افتتاح) .. مخالفة له

ويؤيده (٨) : أنه لو اقتضى محاليف تركها . تنع ، أو دعاء الافتتاح . لم
ينع

(١) في (٦٩٣/٢) .

(٢) قوله (أو شرع إمامه) أي أو شرع إمام المصلي في لقائه ، (ولم ينشأ هو) أي لم يسم
المأموم أو الإمام الكبير ، فالصورة ثان أحدهما أن يرك المصلي الكبير سهواً أو
عملاً ، وشرع في القراءة ، والثانية أن يشرع الإمام في القراءة قبل أن يسم هو أو المأموم
التكبيرات ، وفيهما فوات التكبيرات ، كردي .

(٣) قوله (فلا يندركها) أي لم يعد إليها استرك في الصورة الأولى ، ولم يسم الإمام أو المأموم
في الصورة الثانية كردي وراجع : السهل الصالح في اختلاف لأشياء الصلاة (١٢٤) .

(٤) أي ما راد الشارح بصورة (أو شرع) الح (شر ١٥/٣) قال ابن عباس
(١٥/٣) (هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الإمام في أثناء الافتتاح حيث يأتي جميعه ،
وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتأذرك ما سمع ، على أن الافتتاح أكد بطيه في كل
صلاة) .

(٥) قوله (وعده فوات نحو الافتتاح) أي عدم مرونه على المأموم كردي

(٦) وفي (ب) والمطبوعة الوهية : (فإنها) .

(٧) أي : عند قوله : (ويس الجهر بالكبير) .

(٨) أي : ذلك الفرق ، (شر ١٥/٣) .

وفي القديم : يُكَبَّرُ مَا لَمْ يَرْكَعْ
ويُفْرَأُ بَعْدَ (الفاتحة) فِي الْأَوَّلَى (ق) ، وَفِي الثَّانِيَةِ (اقْرَأْ) بِكَمَالِهَا
حَهْرًا ، وَتُسَنُّ بَعْدُهَا

وَبِأَوَّلَى هـ^(١) بَعْدَ (الفاتحة) سُئِلَ إِعَادَتُهَا
وَكُنَانُهُمْ^(٢) إِمَّا لَمْ يُرَاعُوا الْقَوْلَ بِالطَّلَابِ بِتَكْرِيرِهَا إِمَّا لِأَنَّهُ مَحَلُّهُ فِيمَا لَيْسَ
بِعَذْرٍ ، وَإِمَّا لِصَعْفِهِ جَدًّا ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ .
(وفي القديم بِكْرَ مَا لَمْ يَرْكَعْ^(٣)) لِقَاءَ مَحَلِّهِ ، وَهُوَ الْفِيَامُ
(وَيُفْرَأُ بَعْدَ : الفاتحة ، فِي الْأَوَّلَى " ق " ، وَفِي الثَّانِيَةِ " اقْرَأْ ") وَهِيَ
يُقَالُ (سُورَةُ)^(٤) لَشِدْوِدِ مَنْ كَبَّرَهُ تَرْكُهَا (بِكَمَالِهَا)^(٥) وَإِنْ لَمْ يَرْصُ
الْمَامُومُونَ بِذَلِكَ ؛ لِاتِّعَاقِ ، رَوَاةِ مُسْلِمٍ^(٦) ، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ قَرَأَ بِـ (سَخِ)
(وَالْعَاشِيَةِ)^(٧)

فَكُلُّ مَسَّةٍ ، لَكِنْ لِأَوَّلِيَابِ أَفْضَلُ ، حَهْرًا ، إِجْمَاعًا
(وَيَسَّرَ مَعَهَا) إِجْمَاعًا ، فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا قُلُوبًا ، وَفَعُلَ بِمَعْصِ أَمْرَاءِ بَنِي أُمَيَّةٍ
لَهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْذَنُوا بِفَرْوَنِ عَقِبَ لَصَلَاةٍ عَنْ سَمَاعِ حَفْطِهِ ؛ لِكِرَاهَتِهِمْ لَهُ دَلِيلُ

(١) قَوْلُهُ (وَلَوْ أَوَّلَى هـ) أَيُّ بِالْمَرْكُوكِ أَوْ الشَّيْءِ مِنْ كِبَرَاتٍ ، وَالصَّغِيرِ فِي (إِعَادَتِهَا) بِرَمْعٍ
إِلَى (الْفَاتِحَةِ) ، وَكَذَا الَّذِي فِي (تَكْرِيرِهَا) ، كَرْدِي .

(٢) فِي (خ) وَ (س) : (كُنَانُهُمْ) .

(٣) قَوْلُهُ (بِكْرَ مَا لَمْ يَرْكَعْ) فَإِنْ رَكَعَ سَمَّيَهُ بِكْرَ مَا لَمْ يَرْكَعَ ، فَإِنْ عَادَ عَادَ عَادَةً
بِالْحَرِيمِ سَطَّكَ صَلَاتَهُ ، لِمَا فِيهِ مِنْ قَطْعِ الْفَرْصِ لِعَلِّ كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَلَمْ يَفْرَأْ) سُورَةً أَيُّ لَمْ يَفْعَلْ (سُورَةً ق) ، وَ (سُورَةُ اقْرَأْ) كَرْدِي

(٥) أَيُّ حَثَّ اتِّعَاقَ الْوَقْتِ ، وَلَا مَحْصُودًا ، عَشْرَ شُرُوحٍ (ش ٤٥/٣)

(٦) عَنْ أَبِي وَائِلٍ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قُرْبَانَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ الْعِيدِ ، فَقُلْتُ بِـ (اقْرَأْ) أَيْضًا ، وَ (قُلْ) وَالْفَرَاغَ بِمَحَبَّةٍ)
صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٨٩١) .

(٧) عَنْ الْعَمَّادِ بْنِ شَيْخٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْرَأُ فِي الْعَمِينَ ، وَفِي الْجُمُعَةِ
بـ (مَسْجِدِ) لَكَ لَأَعْلَى ، وَ (مَعْلُوكِ) أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشَةِ صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٨٧٨)

حُطَّتَانِ ، أَرْكَائُهُمَا كَهَيِّ فِي الْجُمُعَةِ ،

اللف الصالح في رده عليه^(١) (حطتان) قياساً على تكرُّرها في الجمعة ، ومنه
أن الخطبة لا تُسرُّ لمجرد^(٢)

(أركانها) وسُئِلَها (كهي في الجمعة) فتُحِبُّ الثلاثة الأولى في كل
مهما ، وقراءة آية في إحداهما ، والدعاء للمؤمنين في الثانية
وتُخْرِجُها (أركانها) شروطها ، فلا يَحِبُّها نحو قيام وحلوس بهما ،
وطهرٌ وسرٌّ ، بل يُسَرُّ

نعم ؛ لو كان في حال قراءة الآية جُأً . بَطَلَتْ خطبته ؛ لعدم الاعتداد بها منه
ما لم يَطْهَرْ ، ومعيذها

ولا يَذِي في أدائها سُئِلَها من كونها عربية ، لكن المنحة أن هذا شرط
لكمالها^(٣) لا لأصلها ، نالته لمن يعيها^(٤) ، كطهارة ، بل أولى^(٥) ؛ لأن
اعتناء الشارع بسحو الطهارة أعظم ، ألا ترى أن العاجر عن العربية يخطب بلهجة
لمثله ؛ كما مرَّ^(٦) ، وعن الطهورين^(٧) لا يخطب أصلاً ، فإذ لم يُشْرَطْ في
صحتها الطهر فأولى كونها عربية

(١) حديث فعل مروان بن الحنفية من صلاة لعمرو بن عبد الحميد عليه رضي الله عنه أخرجه
الحارثي (٩٥٦) ، ومسلم (٨٨٩) عن أبي سعيد بخاري رضي الله عنه

(٢) قوله (ومن أن خطبة لا يسر لمجرد) أي عند قول المصنف (لمجرد) كروي

(٣) راجع ؛ لمسهل الصالح في خلاف الأشباح ، مسألة (٤٢٥)

(٤) قوله (نالته لمن يعيها) بحمل تعينه بقوله (لكمالها) ، ويقول (لأصلها)

بصري أقول سياق كلام الشارع صريح في لاحضار الأول ؛ من يعلقه بقوله (لكمالها)
(ش ؛ ٤٦/٣) .

(٥) قوله (بل أولى) الأولونه يرجع إلى مفهوم الكمال ؛ يعني كون العربية ليست شرطاً للصحة

أولى من كون الطهارة كذلك ؛ كما يظهر مما يأتي كروي

(٦) أي : في (الجمعة) . (سم ؛ ٤٦/٣) .

(٧) أي : والعاجز عن الطهورين . . . إلخ . هامش (ك) .

وَيُعَلِّقُهُمْ فِي الْمَطَرِ لِنَفْثَةِ ، وَالْأَصْحَى الْأَصْحَى ، يَفْسُخُ الْأَوَّلَى مَنَعُ تَكْبِيرَاتٍ ،
وَتَنَبِيهِ سَمْعٍ وَلَا ،
وَيُنَدُّ أَنْتَلُ ،

ولا بد في ذلك^(١) أيضاً من سماع الحاضرين بها سماعي ، لكن يظهر
الاكتفاء بسماع واحد ، لأن الحظية تُسَرُّ لِلْأَثَرِ
ثم هي وإن كانت كحظية الجمعة في سببها ، إلا أنها تريد سبب أخرى تُفْلَمُ
من قوله :

(وَعَلَمَهُمْ) ندباً (في العطر النظرة) أي ركناً (و) في (لأصحي
لأصحية) أي أحكامها^(٢) الآية^(٣) التي مَعْمُ الحاحة إليها ؛ للاندفاع في بعض
ذلك ، روه الشيخان^(٤) ، ولم فيه من عظيم بمعهم
(يمنع لأولى تمنع تكبيرات ، ولكنه سماع ولا^(٥)) (إفراداً في الكل)^(٦)
وهي معدومة لها لا منها ، ولا يندفع المعبر بالاندفاع ؛ لأن شيء قد يفسخ
بعض مقدّماته ،

(ويبدأ العمل) كما قدمه أيضاً في (الجمعة)^(٧) ، ومرفوع به

(١) أي ، في أدلة منها . (ش : ٤٦/٣)

(٢) أي أحكام بمصره ولأصحيه (ش : ٤٦/٣) ومرفوع (و) (ب) (و) (س)
(أحكامهما) .

(٣) قوله (لأنه) ليس في المطبوع (و) (ع) (و) (ب)

(٤) عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحى بعد الصلاة فقال : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَتَمَّتْ مُشْكَاً فَقَدْ أَصَابَ الشُّكَّ ، وَمَنْ سَلَّ قُلَّ الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ قُلَّ الصَّلَاةَ وَلَا تُكْتَلَبُ » صحيح البخاري (٩٥٥) ، صحيح مسلم (١٩٦١)

(٥) قوله : (ولا) أي بلا فصل . كردي - أي . مبصر بفصل الطويل . (ش : ٤٦/٣)

(٦) قوله : (إفراداً في الكل) معناه واحداً واحداً ؛ كما في تركعش ، لا ثلاثاً ثلاثاً ، كما في
المرسلة . كردي - وزاد ابن ماسم (٤٦/٣) قال (معهم أن معنى الولا غير معنى
الإفراد) .

(٧) في (٦٩٥/٣) .

ثم^(١) وذكره هـ ، توطئة لقوله (ويدخل وقته مصف النمل) لأن أهل
الواد^(٢) يقصدونها^(٣) من حيث^(٤) : فوسع لهم ، وكما يدخل أذان الصبح بذلك
(ومع قول بالبحر) كالجمعة ، ومر المرق ثم^(٥)

(والنظر ^(٥)) والترين) والمشي وغيرهما سنة ^(٦) (كالجمعة) بل أولى ،
لأنه يوم ربه ، يأتيها جميع ما مرَّ ثم ^(٧) ، إلا في غير أبصر أربع من قبته ،
فإنه الأفضل لها ، وإلا في الترين بحو الطيب ، وإزالة نحو شعر وحفر مما مر
ثم ^(٨) ، فبه نُسِّ لها لكل أحد وإن لم يخصَّ ، كالغسل ، بخلافه هناك
نعم ، لا يُسنُّ إراقة ذلك في الأصحى لمريد التصحية ، كما بأي ^(٩)

(وعلیہا بالسجد افضل) لثروہ (وقیل) فعلیہا (بالصعراء) افضل ،
لانباغ' ، ورؤیایہ صلی اللہ علیہ وسلم إیما حرج إلیہا لصعر مسجودہ

(١) قوله (ومر عاصي فيه ثم) أي من العائده ، وهو قوله كروي حال الشروبي
(٢٧/٣) (أي من أنه إن عجز عن الماء بحمل سمه بدلاً عن العمل [الح]
(٣) أي أهل القرى الذين يسمعون نداء منابه ولي المأميرين ، السود من البلاد فراهه
انتهى - (في : ٢٧/٣) .

(٣) أي : صلاة المبدئين . هاشم (خ) .

(٤٤) قوله (ومر القوي) مع أي مناحير الصلاة هاهنا ، ويذهبها معي (ش)
(٤٥/٣).

(۵) وھی (ا) واسہ (ب) دوش (ع) (والطیب)

(٦٦) شعبة هذا الصبح أو نور المصطف (والطب) إتح مدأ ، وقوله (كالجمعه) حرره ، وحمله المحلى وه الهابه وه السمي معطوفاً على (اصل) ، وقوله (كالجمعه) متعلقاً به (الترتيب) . (في : ٤٧ / ٣) .

(v) $(\gamma, \gamma, \gamma, \gamma/2)$ في

(4-9/2) في (A)

(٩) أي : هي (الأصحية) . (ش : ١٧/٣) .

(١٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يحرق يوم العطر والأضيء =

ومحلّه ^(١) في غير المسجد الحرام ، أما هو . . فهو فيه أفضل قطعاً ؛ لمصده
رؤية الكعبة ، والحق كثيرون به بيت المقدس ، واعتصم المصنف بأن ظاهر
إطلاقهم أنه كغيره ^(٢) ، ونارعه الأخرى ^(٣) ، والحق به ابن الأستاذ مسجد
المدينة ^(٤) ، لأنه شاع ^(٥)
، لا بعد (راجع للوجهين ، فعلى الأول : إن صاق المسجد ^(٦) كرهت
به ، وعلى الثاني : إن كان نحو مطير . كرهت في الصحراء
ولو صاق المسجد ، وحصل نحو مطير . صلى الإمام فيه ، واستحب من
يُصلي بالنقبة في محل آخر ^(٧)
(ويستحب) بدأ إذا ذهب إلى الصحراء (من يصلي) في المسجد (بالضعفة) ^(٨)

الصلّى ، فأول شيء بدأ به الصلاة أخرجه البخاري (٩٥٦) ، ومسلم (٨٨٩)

(١) أي : الحلاف . (ش : ٤٨/٣)

(٢) المجموع (٦/٥) .

(٣) قال وهو . أي : إلحاق - الصادق - لتصل والجمعة المبركة انتهى ، وهذا هو الظاهر
معنى . (ش : ٤٨/٣) .

(٤) وهو لأوجه ، ومن لم يلحقه به . هناك قل اتساعه بهبه ومعنى (ش : ٤٨/٣)

(٥) قوله (لأنه شاع) بالنسبة للمفعول ، أي : جعل الآن معاً ، ومن لم يلحقه به . هناك قل
اتساعه . كرهني .

(٦) عذر ، النهاية . ولو ضاق المسجد ولا عذر . كره فعلها فيها ، لتشويش بالرحم ، وخرج
من الصحراء . اهـ . قال ع ش أي : بدأ (ش : ٤٨/٣)

(٧) سبه . أو تعدد المساجد ، ولم يكن فيها ما بيع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث
عدد ، للحاجة ، لكن من الأفضل جند معبد في مساجد البلد ؛ لشرف بمساجد ، أو في
الصحراء ؛ بدوام العدد في فعلها في البلد فيه نظر ، ولعل لأوجه الأول ؛ لشرف
المسجد ، ولا أثر للعدد مع الحاجة إليه ، فبأن . سم . أقول : قد يترجح بهذا ما مر بنا
عن : نهاية : حيث عثرنا (لمسجد) يصعب لجمع (ش : ٤٨/٣)

(٨) عن ثمة بن رهم أن علياً استحب أن يعود رضي الله عنه على الناس فخرج يوم عيد . أخرجه
عبد الحق لإشلي في الأحكام الكبرى (٣٩٤/٢) ، وسنن (١٥٦١) ، وابن أبي شبة
(٥٨٦٤) ، والشافعي في الأم (٤٠٨/٨) .

وَيُكْرَهُ النَّاسُ ، وَتَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتُ صَلَاتِهِ وَتُعْجَلُ فِي الْأَصْحَى

كَالرَّمْلِ وَالْأَضْطَبَاعِ .

(ويكره الناس) من المحر بداً ؛ لِيُحْضِرُوا مُصَلِّهَ الْمَرْبِ (١) وَاسْتَعْدَّ الصَّلَاةَ .
هَذَا إِنْ خَرَجُوا لِلصَّحْرَاءِ (٢) ، وَإِلَّا مِنْ الْمَكَّةِ عَنِ الْمَحَرِّ ؛ كَمَا نَحْنُ (٣)
وَمَحَلُّهُ (٤) : إِنْ لَمْ يَخْتِجْ لِرِيَادَةِ تَرْبِيٍّ وَنَحْوِهِ (٥) ، وَإِلَّا . . فَهَبْ وَأَتَى فُوراً .
(ويحضر الإمام وقت صلاته) بداً ؛ لِلانْتِاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ (٦)
(ويعجل) (٧) بداً الْخُرُوجِ (فِي الْأَصْحَى) وَيُؤَخَّرُ فِي الْمَطَرِ ، لِخَيْرِ
مُرْسَلٍ (٨) ، فِيهِ الْأَمْرُ (٩) بِهِمَا ، وَهُوَ حَقٌّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ .

= وَحُودُهُ كُرْدِي عَلَى مَا هُوَ (ش ٤٩/٣) قَالَ الْقُدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ
الْحُكْمَ هُوَ يَعْمُ الْحُكْمُ ؛ كَالرَّمْلِ فِي الْمَطَرِ هَامِش (ح)

(١) أَي : مِنَ الْإِمَامِ - نَهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (٣٩٥/٢)

(٢) وَفِي (ب) وَ (خ) : (إِلَى الصَّحْرَاءِ) .

(٣) كَانَ صَلَوَ فِي الْمَسْجِدِ مَكْتُوباً فِيهِ إِذْ صَلَّاهُ الصَّحْرَ ، فَمَا يَظْهَرُ ، قَالَ الْبُزْجَانِيُّ قَاصِي شَيْءٍ ،

وَهُوَ الْعَرَبِيُّ إِنَّهُ الظَّاهِرُ بِنَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ (٣٩٥/٣ - ٣٩٦)

(٤) أَي : مِنْ الْمَكَّةِ . (ش : ٤٩/٣) .

(٥) أَي : كَتَبُوا الْعَطْرَ ، وَفِي الْأَعْيَابِ ؛ لَوْ بَعَارَصَ سَكْبَرٌ وَبَعَارَصَ صَدَدُ الْعَطْرِ كَانَ يَرِيدُهُ

أَنْ يَكُونَ أَشْهُبُ كُرْدِي عَلَى مَا هُوَ (ش ٤٩/٣)

(٦) صَحِيحُ الْحَدِيثِ (٩٥٦) وَتَلَفُظُهُ ، وَمُسَمَّ (٨٨٩) عَنْ أَبِي سَعْدٍ يَحْدِثُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

كَانَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْمَطَرِ وَالْأَصْحَى إِلَى الْمَصَلَّى ، فَأُولَئِكَ يَدَأُ بِهِ

الصَّلَاةَ . . . الْحَدِيثُ ، وَقَدْ مَرَّ أَمَّا .

(٧) أَي : الْإِمَامُ . (ش : ٥٠/٣) .

(٨) عَنْ أَبِي خَرِيرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَرَمٍ ، وَهُوَ يَخْرُجُ

فَعَلَّ الْأَصْحَى ، وَأَخَّرَ الْعَطْرَ ، وَذَكَرَ النَّاسُ ؛ أَخْرَجَهُ السَّهْلِيُّ فِي « كَبِيرٍ » (٦٢١٨) ،

وَهُوَ (هَذَا مُرْسَلٌ وَقَدْ طُنِسَ فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ بِكَتَابِهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَرَمٍ ثُمَّ أَحَدٌ)

وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخُ فِي « مُسْنَدِهِ » (٣٢٣) قَالَ لِخَافِضِ بْنِ حَبَرٍ فِي « تَحْقِيقِ الْحَبَرِ »

(١٩٥-١٩٦) (وَهَذَا مُرْسَلٌ ، قَدْ وَصَّيْتُ بِأَيْضاً)

(٩) قَوْلُهُ (فِيهِ الْأَمْرُ) أَي : كَانَ فِي الْحَبَرِ الْمُرْسَلِ الْأَمْرُ بِهِمَا (وَهُوَ) أَي : الْحَبَرُ الْمُرْسَلُ (حُجَّةٌ

فِي مِثْلِ ذَلِكَ) يَعْنِي : فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ - كُرْدِي .

قُلْتُ : وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْمَطْرِ قُلُ الصَّلَاةِ ، وَتُفْسَدُ فِي الْأَصْحَى .

وَحُكْمُهُ ^(١) : اتِّسَاعُ وَقْفِ الْأَصْحَى ، وَوَقْفُ إِحْرَاجِ الْعِطْرَةِ فِي هَذَا ^(٢) : أَوْقَاتُ خُرُوجِهَا .

وَحَدُّ الْمَاورِدِ فِي ذَلِكَ فِي الْأَصْحَى : مَضَى سُدُسُ النَّهَارِ ^(٣) ، وَفِي الْمَطْرِ : مَضَى زُنْتُهُ .

وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ أَنَّهُ فِي الْأَصْحَى يُخْرَجُ عَقِبُ الْارْتِمَاعِ : كَرَمَحٍ ، وَفِي الْمَطْرِ يُؤَخَّرُ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا .

قُلْتُ : وَيَأْكُلُ (أَوْ يَشْرَبُ) فِي عِيدِ الْمَطْرِ قُلُ الصَّلَاةِ ^(٤) وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ ، وَمِثْلُهَا ^(٥) : الْمَسْجِدُ ، بَلْ أَوَّلَى ، وَعَلَيْهِ لَا تُحْرِمُ بِهِ الْمَرْوَةُ ، لَعَنْدِهِ .

وَيُسْنَى الشَّرْبُ ، وَكَوْنُهُ وَتَرًا ^(٦) ، وَأَلْحَقَ بِهِ الرِّيشُ

(وَبَسَمَتْ فِي الْأَصْحَى) بِلَاتِبَاعٍ ، صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ ^(٧) ، وَبَيَّنَّاهُ يَوْمَ الْعِيدِ عَمَّا قَبْلَهُ بِالْمَبَادِرَةِ بِالْأَكْلِ ^(٨) ، أَوْ تَأْخِيرِهِ ^(٩) ، أَيِ : مِنْ حَيْثُ

(١) أي : ما ذكر ، من التعميل في لأصحى ، وتأخير في لمطر (ش : ٥٠ / ٣)

(٢) قوله (فإن هذا) أي : ما من صلاة لمطر كرمح

(٣) وابتداءه من الفجر - ع ش : (ش : ٥٠ / ٣) .

(٤) لما أخرجه البخاري (٩٥٣) عن أس رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ لا يعبو يوم المطر حتى يأكل تمرات .

(٥) أي : مثل الطريق . هاشم (٤)

(٦) عن أس رضي الله عنه عن النبي ﷺ (ويأكلهن وتراً) أخرجه أحمد (١٢٤٦٢) والبخاري بعد حديث (٩٥٣) تعليقاً .

(٧) عن بريده الأسدي رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان لا يخرج يوم المطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم البحر حتى يجر . صحیح ابن حبان (٢٨١٢) ، وأخرجه ابن خزيمة (١٤٢٦) ، والحاكم (٢٩٤ / ١) ، وأحمد (٢٣٤٥٠) ، والنترمدي (٥٥٠)

(٨) أي : في عيد المطر . (ش : ٥٠ / ٣)

(٩) أي : في عيد الأصحى ، وكان الأولى العطش بلا الواو (ش : ٥٠ / ٣)

وبذهت ماشياً سكية ، ولا تكرر التعلُّ مثلها لعير الإمام ، والله أعلم

لأصل^(١) ، فلا ينظر لصائم الدهر ولا لمعطر رمضان ، كما هو ظاهر ، ولابد لمعطر يوم التحريم على شيء من أضحيتيه .

وتكره ترك ذلك^(٢) ، كما في « المجموع » عن « الأمام »^(٣)

(وبذهت ماشياً) إلا لعدير (سكية) كالجمعة ، وفي العود يتحيز بين المشي

والركوب

وذكر ابن الاستاذ : أن الأولى لأهل ثغر بقرب^(٤) عدوهم ركونهم دهاً وإتباعاً ، وإظهار السلاح .

(ولا يكره) في غير وقت الكراهة (التعلُّ فيها^(٥)) لعير الإمام ، والله أعلم ، رد لا محدود فيه ، أتى الإمام فيكره له التعلُّ قبلها وبعدها

ومن جاء والإمام بخطب في الصحراء . « سمع »^(٦) إن اتسع الوقت ؛ إذ

(١) قوله (من حيث الأصل) فيما قبل المعطر للصوم ، وفيما قبل الأصح الأكل كروى

(٢) أي لأكل في المعطر ، وإمساك في الأصح (ش ٥٠/٣)

(٣) وفي المطبوعة المصرية والمكية (و) (عن الإمام) وفي هامش (ك) وروى في

« لهابه » (من النص) ، وفي « النص » (من نص الأمام) (المجموع (٨٥)

(٤) أي وبالأولى للمحتظين بعدوهم في بلد مثلاً (ش ٥٠/٣)

(٥) خرج به بعداً ، وفيه تفصيل ؛ فإن كان يسمع الحفلة كره له ، كما مر ، وإلا فلا

بهية ومعني (ش ٥٠/٣)

(٦) قوله (سمع) أي الحفلة قال في « شرح بروز » فائدة قال نعمولي لم أر لأحد

من أصحاب كلاماً في التهمة بالعدو والأعوام والأشهر ، كما يفعله الناس ، لكن على الحافظ

السندي عن الحافظ المقدسي أنه أجاب عن ذلك ؛ بأن الناس لم يرأوا محتظين فيه ، وروى في

أراه أنه مباح لاسنة فيه ولا بدعة تنهى ، فأجاب شبحاً حافظ عصره الشهاب ابن حجر بعد

إطلاعه على ذلك بأنها مشروعة ، وأجيب له بأن لهما عقد بذلك ، وأما قوله (باب ما روي في

قول الناس بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنك) وساق ما ذكره من أخبار وأثار ضعيفة ، لكن

محرومها يحتج به في مثل ذلك ، ثم قال ويحج لعدم التهمة لما يحدث من بعة ، أو يدفع

من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية ، كروى .

فصل

تُذَكَّرُ النُّكَيْرُ بِمُرُوبِ الشَّمْسِ لِبَنِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَسَاحِدِ
وَالْأَسْوَاقِ بَرَفِ الصَّوْتِ ، وَالْأَطْهَرُ ، إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرِمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ، .

لَا نَحْيَةَ ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى الْعِيدَ ؛ لِحَصُولِ النَحْيَةِ فِي صَمِّهِ ، كَمَا
مَرَّةً^(١) .

وَبُكْرَةُ لَهُ تَعْمَلُ رَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ إِنْ سَمِعَ ، وَإِلَّا فَلَا

(فصل)

فِي تَوَاعِيْعٍ لِمَا سَبَقَ^(٢)

(يَذَكَّرُ النُّكَيْرُ بِمُرُوبِ الشَّمْسِ لِبَنِي الْعِيدِ) الشَّامِلِ لِعِيدِ الْمَطَرِ وَعِيدِ الْحَرِّ
(فِي الْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ ، وَالْمَسَاحِدِ وَالْأَسْوَاقِ بَرَفِ الصَّوْتِ) لَعِبَرِ امْرَأَةٍ وَحَتَّى
بِحَصْرَةِ غَيْرِ سَجْوٍ مُحَرَّمٍ ؛ يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿ وَلْتَعْلَمِيْنَ أَلَمَدَّةٌ ﴾ أَيِ عِدَّةِ الصَّوْمِ
﴿ وَلْيُذَكِّرُوا اللَّهَ ﴾ أَيِ عِدَّةِ إِكْمَالِهَا ﴿ عَلَيَّ مَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ (البقرة: ١٨٥) أَيِ
لِأَجْلِ هِدَايَتِهِ بِذِكْرِهِ ، وَفِيهِ^(٣) الْأَصْحَى .

وَيُسْنَى هَذَا التَّكْيِيرُ الْمُرْسَلُ وَالْمُطْلَقُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ بِصَلَاةٍ وَلَا بِغَيْرِهَا ،
وَيُسَرُّ تَأْخِيرُهُ عَنْ أَذْكَارِهَا^(٤) ، بِحَلَالِ الْمُقْبِدِ الْآتِي^(٥)

(وَالْأَطْهَرُ إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرِمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ) إِذِ التَّكْيِيرُ لِكُتُبِهِ شَعَارُ
الْوَقْتِ أَوَّلَى مَا يُشْغَلُ بِهِ

(١) فِي (٢/٣٧١)

(٢) قَوْلُهُ (فِي تَوَاعِيْعٍ) إِيَّاهُ ، أَيِ مِنَ التَّكْيِيرِ الْمُرْسَلِ وَالْمُقْبِدِ ، وَالشَّهَادَةِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ
(ش : ٥١/٣) .

(٣) أَيِ بَعْدِ الْمَطَرِ بِالنِّسْبَةِ الْمُرْسَلِ ، أَمَّا الْمُقْبِدُ فَتَبَيَّنَ بِالْمَقَامِ (ش : ٥١/٣)

(٤) قَوْلُهُ (وَسَرُّ تَأْخِيرِهِ) أَيِ تَأْخِيرِ التَّكْيِيرِ الْمُرْسَلِ عَنْ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ كَرْدِي

(٥) أَيْ

ولا يكثر الحاج ليلة الأضحي ، بل يلتي
ولا يسر ليلة المطر عقب الصلوات في الأصح
ونكثر الحاج من طهر الحر ،

أما من صلى مبرداً فالعبدة بإحرام نفسه
فائدة ورد في حديث في سنده مزوكان أنه صلى الله عليه وسلم كان يكثر
في عيد المطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلّي^(١)
(ولا يكثر الحاج ليلة الأصح) خلافاً للمقابلة (بل يلتي) أي لأن لشبهة
في شعاره الأليق به والمعتزم ليلتي إلى أن يشرع في الطواف
(ولا يسر ليلة المطر عقب الصلوات في الأصح) إذ لم يُقَلَّ^(٢) ، وقيل
يُنَحَّضُ ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْأَذْكَارِ »^(٣) ، وَأُضِلَّ عَيْرُهُ فِي الْإِنْصَادِ لَهُ ، وَأَنَّهُ
الْمَنْقُولُ الْمَنْصُوصُ^(٤) .

(ويكثر الحاج) الذي يمين وغيرها ؛ كما يأتي^(٥) (من طهر الحر) لأنها
أول صلاة تنقأ بعد تخلُّيه باعتار وقته الأفضل^(٦) ، وهو الضحى .

(١) أخرجه الحاكم (٢٩٧/١) ، وإندار عطفي (ص ٣٨٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال
الحاكم (عند حديث عريب الإسناد والتمس ، غير أن الشيخين لم يحكما بالوييد من محمد
الموتري ولا موسى بن عطاء السعدي . وهذا من تداولها أنه أهل الحديث ، وصحت به
الرواية عن عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة) اهـ وقال الذهبي (هما مزوكان) اهـ
والرواية سي عن ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه أيضاً الحاكم (٢٩٨/١) عن سعد بن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما وراجع « إسناده الصحيح » (٣٥٢/٣)

(٢) حاره ، نهاية المحتاج (٣٩٨/٢) (لأنه يكرر في ربه ٥٣ ، ولم يقل أنه كثر به عقب
الصلاة ، وإن حذف انصاف في « أذكاره » ، سوى بين المطر والأضحي)

(٣) الأذكار (ص : ٢٩٣) .

(٤) راجع « معجم المحتاج في اختلاف الأشاح » ص ١٢٦ (١٢٦)

(٥) في (١٩٢/٢) .

(٦) وخبر (وقته) راجع إلى (تحلقه) . هامش (٥) .

وَيَحْتُمُ بَصُوحِ أَحْرِ الشَّرِيقِ ، وَغَيْرُهُ كَهُوَ

وَقَصَبَتْهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَهُ^(١) عَلَى الصَّحِّ ، أَوْ آخَرَهُ عَنِ الظُّهْرِ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ^(٢) ، خِلَافاً لِمَنْ أَنَاطَهُ بِوُجُودِ التَّحَلُّلِ وَلَوْ قَبْلَ الصَّحْرِ ؛ إِذْ يَفْرُقُهُ تَأَخُّرُهُ تَأْخِيرُ^(٣) التَّحَلُّلِ عَنِ الظُّهْرِ وَإِنْ مَضَتْ أَيَّامُ الشَّرِيقِ ، وَهُوَ مَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى^(٤) قَبْلَ الظُّهْرِ بَعْدَ أَوْ فَرَصَةً^(٥) كَثَرَتْ^(٦) ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَيْرُهَا^(٧) تَأَخَّرَ لَهَا فِي ذَلِكَ ، فَلَمْ يَتَعَدَّمْ عَلَيْهَا .

(وَيَحْتُمُ بَصُوحِ أَحْرِ) أَيَّامُ (الشَّرِيقِ)^(٨) وَإِنْ مَرَّ قَتْلٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَا^(٩) أَصْلًا ؛ كَمَا اخْتَصَّاهُ بِطَلَاغِهِمْ

وَلَا يَتَأَيَّيْهِ قَوْلُهُمْ (لَأَنَّهُ أَحْرُ صَلَاةٍ يُصَلُّونَهَا بِمَعْنَى) لِأَنَّهُ دَاعِيَةٌ الْأَصْلَ لَهُمْ ؛ مِنَ الْغَاءِ بِهَا إِلَى الْغَيْرِ الثَّانِي ، وَتَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْمُحَقَّبِ^(١٠)

(وَغَيْرُهُ) أَيِ الْحَاحِ (كَهُوَ)^(١١) فِيمَا ذَكَرَ ، مِنَ التَّكْبِيرِ مِنَ ظَهْرِ الْحَرِّ إِلَى

(١) أَيِ : التَّحَلُّلِ . (سَم : ٥٢ / ٣)

(٢) لَمْ يَنْظُرَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّأَخُّرِ ، بَلِ الْمَتْنُ حَيْثُ : أَنَّهُ لَا يَكْبِرُ ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ لَمْ يَتَحَلَّلْ شَعَارُهُ الثَّلَاثِيَّةُ ، حَتَّى لَوْ آخَرَ عَنِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ فَلَا تَكْبِيرَ فِي حَقِّهِ . وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّكْبِيرِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ . (سَم : ٥٢ / ٣)

(٣) فِي (س) وَالْمَطْرُوعَةُ الْمَكَّةُ وَالْمِصْرِي (تَأْخِيرُ) ، وَفِي (ح) (تَأْخِيرُهُ بِأَخِيرِ التَّحَلُّلِ)

(٤) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِهِ (أَنَّهُ لَوْ دَعَمَهُ) (سَم : ٥٢ / ٣ - ٥٣)

(٥) وَفِي (أ) وَ (م) وَ (خ) وَ (غ) : (غُرْضًا أَوْ تَفْلَازًا) .

(٦) هَذَا مَتَجَهٌّ . (سَم : ٥٢ / ٣)

(٧) أَيِ : غَيْرِ الظُّهْرِ . (ش : ٥٢ / ٣)

(٨) مَعْتَمِدٌ عَلَى شَرْعِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيِ : مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَاقًا ، كَمَا يُوَحِّدُ مِنَ الْعِلَّةِ ، أَيِ : مِنْ قَوْلِهِمْ (لَأَنَّهُ أَحْرُ صَلَاةٍ) الْخ ، وَلَا يَمُنُّ لِمَعْلُومٍ أَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمِيرُهُ ، فَيُطْلَبُ مِنْهُ التَّكْبِيرُ الْمَطْرُوعُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلَى الْغُرُوبِ ، فَتَدْرُجُهُ أَمَّا (ش : ٥٢ / ٣)

(٩) أَيِ : بِمَعْنَى . (ش : ٥٢ / ٣)

(١٠) الْمُحَقَّبُ : مَوْضِعٌ عِنْدَ مَكَّةَ وَمَدِينَةٍ ، وَهُوَ إِلَى مَدِينَةِ مَكَّةَ الْمَدِينَةِ (٦٢ / ٥)

(١١) قَوْلُ الْمَنْ (كَهُوَ) صَحِيفٌ عَلَى شَرْعِ (ش : ٥٢ / ٣)

في الأظهر ، وفي قول من مغرب لثمة استخر ، وفي قول من ضح عرفة ،
ويحتمل بغضر آخر الشريق ، ولعمل على هذا

صح آخر أيام الشريق (في الأظهر) تبعاً له .

(وفي قول) يُكْتَرُ عَيْرُ الْحَجِّ (من مغرب ليلة الحر) كعيد العطا (وفي قول) يُكْتَرُ (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفة ^(١)) ، ويحتمل (على لموجب (بعصر) أي بالتكبير عفت فعل عصر (آخر) أيام ^(٢)) الشريق ، والعمل على هذا ^(٣) في الأعصار والأمصير ، للحرير لصحيح فيه على ما قدمه الحاكم ^(٤) ونسبه تلميذه الإمام البيهقي في « خلافته » ، لكنه صفه في غيرها ^(٥) ، وبسلبه ^(٦) هو حجة في ذلك ، ومن ثم خذره المصنف في « المجموع » وغيره ، وفي « الأدكار » . أنه الأصح ، وفي « الروضة » أنه الأظهر عند المحققين ^(٧)

ثم رأيت الذهبي في « تلخيص المستدرک » أشار إلى أنه شديد الضعيف ، وعارته (خبر وإي ، كنه موضوع ^(٨)) ، ثم بين ذلك ، ومز ^(٩) : أن ما هو

(١) راجع « السهل لصاح في اختلاف الأشياخ » مسألة (٤٢٧) .

(٢) قوله (آخر أيام الشريق) في (أ) و (غ) من الشرح ، وفي (ب) من المس ، وفي (ب) والطواعات قوله : (آخر) من الشرح ، والذي أثبتته من (ح) و (د) من (

(٣) اعتمد « المسجع » رد الهدية « رد المعنى » ، وراجع ش هذا هو المعتمد انتهى (ش) (٥٣ / ٣)

(٤) من علي وعبد راضي الله بهما أن النبي ﷺ كان يكثر من يوم عرفة صلاة العدة ، ويقطعها صلاة العصر آخر أيام الشريق المستدرک (٢٩٩ / ١)

(٥) أي في « معرفة المس والآثار » (١٩٤٨)

(٦) أي الضعف (ش) (٥٣ / ٣)

(٧) المجموع (٤٥ / ٥) ، الأدكار (ص ٢٩٣) ، روضة الطالبين (٥٨٨ / ١)

(٨) المستدرک مع التلخيص (٢٩٩ / ١)

(٩) قوله (ومز) أي - في آخر (الحوف) . كردي أي في أوائل العائدة المهمة . (ش) .

(٥٣ / ٣)

والأظهر أنه تكرر في هذه الأيام بعدته والرئاسة والتأله

كذلك ليس بحجة ولا في المضائل .

(والأظهر أنه تكرر في هذه الأيام للمائة) المفروضة أو النافلة ، فيها أو في غيرها ، والمذكورة (والرئاسة والرئاسة) تعميم بعد تخصيص^(١) ، سوء دلت السبب ككسوف واستسقاء ، وغيرها^(٢) ، كالصحن والعبد وبحورها وأبواب المصنفة

ومبدئ^(٣) شارح (المطلقة) ثم أورد عليه نحو ذات السبب والصحن ،

وليس محسب

وكذا صلاة الحسرة^(٤) ، لأنه شعار الوقت^(٥)

ومن ثم^(٦) لم يكرر انفراداً لاعتبارها^(٧) إذا مضاه حارجها ، كما فهمه قوله (في هذه الأيام) ، ولم يفت^(٨) بطول الزمن .

وبه فارق^(٩) قول الإحادة بطوله ، لأنها^(١٠) بالأدب ، وبالطول انقطعت بسببها

(١) أي ذكر الله بعد الرأفة تعميم بعد إلح (ع ش ٣٩٩/٢)

(٢) أي التعبد بهاته ومعنى وهو غير به شارح يسلم عن توهم استدراك قوله لأمي (ولله المصنفة) لأن بعضه عن (الصحن) (ش ٥٣/٣)

(٣) أي قول المصنف : (والنافلة) (ش ٥٣/٣)

(٤) أي فكر عنها سم (ش ٥٣/٣)

(٥) قوله (لأنه شعار...) إلح تعليل لما تقدم في المتن والشرح ، كما هو صريح صريح^(٦) "التهابة أو التعبد" ورواههم صبح شارح رجوعه لصلاة الحسرة صط (ش ٥٣/٣)

(٦) أي : من أجل أنه شعار الوقت . (ش ٥٤/٣) .

(٧) أي : هذه الأيام . (ش ٥٤/٣) .

(٨) قوله (ولم يفت) عطف على (لم يكرر) أي ومن ثم لم يفت بطول الزمن ، يعني أنه لو سي يكرر عطف الصلاة ويذكر أكثر وإن طار لفصل ، لأنه شعار للأيام ، لا تنمة للصلاة . كرمي .

(٩) وانه أي بأن الكبير شعار الوقت (درف) أي عدم قوته بطول الزمن (ش ٥٤/٣)

(١٠) أي لإحاده ، ولعل الأولى أن يقول ودرى قوت (إحاده بطوله بأنها) إلح (ش ٥٤/٣)

وصيغته المخبوءة (الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر لله أكبر ، والله الحمد) .

عنه ، وهذا للرخص ، فيشترط بعد الصلاة وإن طال ، فإن في « التبيان » ما دلت أيام لتشريق بأقبة^(١)

لا سجدة تلاوة^(٢) أو شكر على الأوجه ودق بالمحاملين واحسين : لأنها ليست بصلاة أصلاً ، بخلاف ما على الحارة^(٣) ، فإنه يُسمى صلاة ، لكن مقيدة وللعلاف^(٤) في تكبير يزفع به صوته ويخمله شعار الوقت ، أنه لو شغق عمره بالتكبير فلا مع

(وصيغته المخبوءة) أي العاصئة ؛ لاشتمالها على نحو ما صح في « مسلم » على الصفا^(٥) ، وريادتها^(٦) بأشياء أخذوا بعضها من فعل بعض لصحابة تارة ؛ كتابع التكبير ثلاثاً^(٧) ، ومن فعل بقية السلب أخرى^(٨) : (الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد) .

(١) تب (٦٥٨/٢)

(٢) عطف على (صلاة بخاره) (ش ٥٤/٣)

(٣) قوله (بخلاف ما على الحارة) أي الصلاة التي على الحارة كرودي

(٤) أي أشار إليه بقول المصنف (والأخير) (ش ٥٤/٣)

(٥) قوله : (صح في « مسلم » على الصفا) أي : صح في « مسلم » أنه صلى قاله على تصد

كرودي . والحديث في « صحيح مسلم » (١٢١٨) عن جابر عن عبد الله رضي الله عنهما ،

وجه هذا بالصفا ، روى عنه جابر بن عبد الله ، فاستعمل القلة ، لو أخذ به وكثره وقال : لا

إله إلا الله وخذ لا شريك له ، له الشئك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله

وخذ ، أنحر وخذ ، ومصر غنة ، وفهم الأخوات وخذ

(٦) الأخير الأسك : (وعلى أشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصلاة : كتاب ، إلخ ،

وبعضها من فعل بعض السلف) (ش ٥٤/٣)

(٧) راجع « لسن الكبير » لليهي (٦١٧/١ - ٦٢٠)

وُسُحُوتٌ أَنْ يَرِيدَ (كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لَهُ كَبِيرًا ، وَنُسُحُوتٌ لِلَّهِ تَكْرَهُهُ أَصْلًا)
 وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ قُلُ الرُّوَالِ مَرْوِيَّةُ الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ الْعَاصَةِ
 وَصَبَّ الْعِيدِ
 وَبِشَهِدُوا بَعْدَ الْعُرُوبِ لَمْ تَقْبَلِ الشَّهَادَةُ .

(وَبُشِيتُ) كَمَا فِي «الْأَمِّ» (١) (أَوْ يَرِيدُ) بَعْدَ الْكِبَرَةِ الثَّلَاثَةِ ، أَيْ
 وَمَا بَعْدَهَا - مِمَّا ذُكِرَ - إِنَّ أَتَى بِهِ : «اللَّهُ أَكْبَرُ» (كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لَهُ كَبِيرًا ،
 وَنُسُحُوتٌ لِلَّهِ تَكْرَهُهُ أَصْلًا) (٢) أَوَّلُ الشَّهْرِ وَآخِرُهُ ، وَالْحَرَاثُ جَمِيعُ الْأَرْوَاحِ
 (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَتَقَرَّرَ عَهْدُهُ ، وَهَرَمَ الْأَحْرَارُ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَاللَّهُ أَكْبَرُ) (٣) لِأَنَّهُ مَبْسُوتٌ ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بِحُجُوتِ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ
 (وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ) وَقُلُوا (قُلُ الرُّوَالِ) وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُ جَمْعَ النَّاسِ
 وَصَلَاةَ الْعِيدِ أَوْ رُكْعَةً مِنْهَا (مَرْوِيَّةُ الْهَلَالِ الثَّلَاثَةِ الْعَاصَةِ) أَفْطَرُهَا وَصَبَّ الْعِيدِ
 أَدَاءً لِقَاءَ وَقْتِهَا ، أَمَّا لَوْ شَهِدُوا وَقَبِلُوا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسَعُ دُونَ
 فَكَمَا لَوْ شَهِدُوا بَعْدَ الزَّوَالِ (٤) .

وُسُحُوتٌ لَعَلَّهَا لِلْمُتَفَرِّدِ ، وَمَنْ تَبَيَّنَ حُضُورُهُ مَعَهُ حَيْثُ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ
 رُكْعَةً ، ثُمَّ مَعَ النَّاسِ (٥)

(وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْعُرُوبِ لَمْ تَقْبَلِ (٦) الشَّهَادَةُ) مَالِسِيَّةُ لَعَلَّهَا

(١) الْأَمُّ (٢/٥٢٠) .

(٢) هَذَا نُسُحُوتٌ مَا فِي «الْأَمِّ» ١٠٩ مِنَ التَّكْوِينِ الْمُسَبَّحِ أَنْ يَرَادَ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَسْ رَاجِعٌ إِلَى «الْأَمِّ»
 (٢/٥٢٠) .

(٣) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي (ص : ٩١) .

(٤) أَيْ : الْآتِي فِي الْمَسْ أَنْفَاءً . (ش : ٣/٥٥)

(٥) عِبَارَةٌ أَسْمَى الْمَطْلَبِ (٢/٧١١) (ثُمَّ يَصْلِيهَا مَعَ النَّاسِ)

(٦) قَوْلُهُ : (وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْعُرُوبِ لَمْ تَقْبَلِ) لِأَنَّ شَوَالًا قَدْ دَخَلَ وَحُجُومُ ثَلَاثِينَ قَدْ نَقَضَ ، فَلَا

العيد^(١) ؛ إذ لا فائدة لها فيها إلا مع أدائها من العيد ، ولما في الحر
لصحيح^(٢) . « الْمُعْطَرُ يَوْمَ يُعْطَرُ النَّاسُ ، وَالْأَصْحَى يَوْمَ يُصْحَى النَّاسُ ، وَغَزَقَةُ
يَوْمَ يُعْرِفُ النَّاسُ »^(٣) . فَيُصَلِّي^(٤) مِنْ الْعِدَّةِ أَدَاءً ، بِلِ مَالِئَةٍ^(٥) لَعِيرَةٍ ، كَأَجَلٍ
وَطَلَاغٍ وَعَنْقِي غُنْفَتِ شَوَالٍ ، أَوْ الْمُعْطَرِ^(٦) ، أَوْ الْحَرِّ ، وَبَارِغٍ فِي ذَلِكَ^(٧) مِنْ

دائمه من شهادتهم إلا الجمع من صلاة العيد وارتد صوم ما مضى ، فلا يصح فيها ، كما في
الكبير ، والروضة ، وشرح الخوازي ، وفي « بروضة » و« أحدها » ما بعدمه أنه لو
سافر عدل بعيد من بلد إلى بلد متحد الموضع ، وشهد اليوم الثلاثين من صومهم أنه رأى الهلال
قبل صومهم يوم ، فالحكم كذلك . كرودي

(١) قوله (بالنسبة لصلاة العيد) وكذا بالنسبة بصوم وماتر العادات بمنطقة بالعيد ، كما
صرحوا به في نظيره الآتي في (الصوم) فإنهم جمعوا حسن العبادات هناك فصبأ للحموى ، فلا
وجه بجمع بعضها فصبأ منها من دون بعض ، لأن حسن العادات بما كان واحداً في قول
الشهادة ، فهي علمه كذلك . كرودي .

(٢) قوله (وما في الحر الصحيح) قالوا : وليس يوم المعطر أول شوال مطلقاً ، بل يوم معطر الناس
وإن كان يوم ثاني من شوال ، وكذا يوم الحر يوم يصحى الناس ، ويوم غزقة اليوم الذي يظهر
بهم أنه يوم غزقة ، سواء لتاسع والماتر ، وذلك لحر « المعطر » بحديث كرودي

(٣) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٩٩١٧) ، وإسناده في « لأم » (٤٨٤ / ٢) عن ابن جريح عن
عطاء مرسلاً ، وأخرجه أبو داود (٢٣٢٢) ، والترمذي (٧٠٦) وهذا « غريب حسن » ، وفي
مسند (١٦٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، إلا قوله « وَغَزَقَةُ يَوْمَ يُعْرِفُ النَّاسُ » أخرجه
أبو داود في « المراسيل » (١٤٩) ، والدارقطني (ص ٥٣٨) مرسلاً ، وراجع « البحر المحير »
(٣٥٨-٣٥٧ ، ٤)

(٤) في (ب) (فَيُصَلِّي) .

(٥) قوله (بِلِ مَالِئَةٍ) معطوف على قوله (بالنسبة لصلاة العيد) أي بِلِ مَالِئَةٍ لَعِيرَةٍ
الصلاة من الحقوق ؛ (كَأَجَلٍ) . الخ . كرودي .

(٦) قوله (أَوْ الْمُعْطَرِ) عطوف على (شَوَالٍ) ، وكذا (أَوْ الْحَرِّ) أي أَوْ عِلْفَتِ بَعِيدِ الْمُعْطَرِ أَوْ بَعِيدِ
الْأَصْحَى . كرودي .

(٧) (فَا) في : (ذَلِكَ) إشارة إلى قوله (بِلِ مَالِئَةٍ لَعِيرَةٍ) أي فإن بين الرقعة الوجه
حمله ؛ أي عدم قبول على العموم كرودي وعبارة الشرواني (٥٥ / ٣) (أي في
قول الشهادة بالنسبة لعيد الصلاة) . كرودي .

ومن يروى ويقرأ أو يقرأ في الصلاة ، وتندفع فصاؤها من شدة من
وصحرو ، ومن في قول : تصلى من العدا أداة .

الرفعة بما رذوة عليه^(١) .

(و) شهدوا ، وفعلوا (من الروايل والمروا) أظروا (وحيوا) وحيوا
صلاة ، أي أدائها ، بحروح وقفها بالروايل
وسا قرزت^(٢) به كلامه عليم : أن العبرة بوقت التعديل^(٣) ، لا بوقت
سجدة

(وسرع فصاؤها متى شاء) مريد (في الأظهر) كسائر الروايل ، وهو في
في يوم أولى ، ما لم يغتفر جمع الناس فتأخيرها للعد أولى ، هذا بالنسبة لصلاة
في يوم سس ، أما كل على حدته ، فالأفضل له تعجيل الفصاء مطعماً
وهذا^(٤) وإن علم من قوله في صلاة العلي . (ولوقات العمل المؤقت) تدب
فصاؤه في الأظهر (لكن ذكره هـ إيضاحاً وتقريراً على الموات الذي حكى مفايله
شبه (وقيل في قول)^(٥) لا تقوت بل (تصلى من العدا أداة) بكثرة لعبط
في لاهه ، فلا يقوت به هذا الشعار العظيم

(١) كناية الله (٤٣٧/٤)

(٢) شهدوا (أي شهدوا) أي شرح قول المصنف (ولو شهدوا يوم ثلاثين) (مع هامش
(ب)

(٣) أي لاهه مع عدم محكم شهادتهما بهايه ومعني (شر ٥٦/٣)

(٤) أي : قوله المصنف : (ويشرح فصاؤها) (إلخ .) (شر ٥٦/٣)

(٥) قوله : (وتقريراً) (إلخ عبارة : الهاية : وه المعني : (وبوطه لقوله : وقيل
إلخ . انتهى .) (شر ٥٦/٣)

باب صلاة الكسوف

هي سنة

باب صلاة الكسوف

كسوف الشمس ، وكسوف القمر ، ويقال كسوف الشمس ، وكسوف القمر ، وهو الأشهر الأصح ، وقيل عكسه ، وبؤجه شهره ذلك وكونه أفصح ، بأن معنى كسب ، كسب ، وكسب

وقد بين علماء الهيئة أن كسوف الشمس لا حقيقته له ، بل هو حادث في بصر ، لأن موزة مستمد من نورها ، فإذا حيل بينهما^(١) صار لا يرى ، ومعنى كسب في بصر ، وإنما يتحول بها وبينها حائل^(٢) ، فيمضى وصول صوب ، وكان هذا^(٣) هو سبب إثاره في الترجمة ، وأيضاً فأحدث كسوف الشمس كثير وأصح وأشهر^(٤) ، وبارعهم الأمدئي في ذلك بما رددته عليه في شرح كتاب

في سنة مؤكدة لكل من مر في (العبد) للأمر به فيها ، رد ، شيخان^(٥)

(١) وفي (أ) و(خ) : (وقد نص) .

(٢) قوله (سبب) أي بين الشمس والقمر بالأرض ، فربما قد يقع سبب ، ولا ينبغي له سبب كودي

(٣) قوله (بما وبينها حائل) حرم القمر ، كما بين في موضعه كودي

(٤) أي : إنكارهم لكسوف الشمس - ع ش - (ش : ٥٧/٣) .

(٥) منها : ما يأتي في الشرح والحاشية .

(٦) من المعيرة بن شعبة رضي الله عنه قال كسب الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ، فقال الناس كسب الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ : إن شخص =

ويُحْرَمُ بِهِ صَلَاةُ الْكُسُوفِ ، وَ

وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا ، وَهُوَ مَرَادُ الشَّامِعِي فِي مَوْضِعٍ (لَا يَخُورُ)^(١) لِأَنَّهُ لَمْ يَكْرَهُهُ لَدَى
يُوصَفُ بِعَدَمِ الْحَوَارِ ، إِذَا الْمُنَادِرُ مِنْهُ اسْتَوَاءُ الطَّرَفَيْنِ
وَبِمَا لَمْ يَجِبْ^(٢) لِحَرِّ قُلِّ عَلَيَّ عِبْرَتُهَا^(٣)

، فَحَرَمَ بِهِ صَلَاةُ الْكُسُوفِ (مَعَ تَعْيِينِ أَنَّهُ صَلَاةُ كُسُوفِ شَمْسٍ ، أَوْ قَمَرٍ ،
بِظَهْرِ مَا مَرَّ فِي أَنَّهُ لَا تُدْخِلُ فِيهِ صَلَاةُ عِيدِ الْمُطَرِّ ، أَوِ النَّحْرِ^(٤) .

وَهَذَا^(٥) وَإِنْ أَعْنَى عَنْهُ مَا فَدَّمَهُ أَوَّلُ (صِفَةِ الصَّلَاةِ) أَنَّ دَتَ السَّبِّ لَا تُدْخِلُ
مِنْ تَعْيِينِهَا^(٦) ، وَلِذَا اعْتَنَى عَنْ نَظَرِهِ فِي (الْعِيدِ) وَ (الْإِسْتِغْفَارِ) بَعْضُهُ مِنْ
ذَلِكَ ، لَكِنْ صَرَّحَ بِهِ هَا ، لِأَنَّهُ حَقٌّ ، لِدَرَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ
(وَ)^(٧) يَخُورُ لِمُرِيدِ هَذِهِ الصَّلَاةِ ثَلَاثُ كَيْفِيَّاتٍ .

إِحْدَاهَا^(٨) - وَهِيَ أَقْلُهَا ، وَمَحَلُّهَا : إِنْ تَوَافَا كَالْعَادَةِ^(٩) أَوْ أَطْلَقَ - . أَنْ
يُصَلِّيَهَا^(١٠) رَكَعَتَيْنِ ، كَسَةِ الصَّبْحِ^(١١)

وَالْقَمَرُ لَا يَكْسِفُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِعَبَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ قُصُوفًا ، وَادُّعُوا اللَّهَ ، وَصَلُّوا . صَحِيحٌ

السياري (١٠٤٣) ، صحيح مسلم (٢١٥) ، واللفظ للأول

(١) أي تركها هامش (ك) وراجع : (٥٣٤ / ٢)

(٢) أي : بالأمر المنظم . (ش : ٥٧ / ٣)

(٣) مر بحريجه . وهو في الصحيحين من حديث طلحة بن عبد الله رضي الله عنه

(٤) في (ص ٧٠-٧١)

(٥) قوله (وهذا) أي بيان الإحرام كقدي أي قول المصنف . (ويحرم به) . إلخ

(ش : ٥٧ / ٣) .

(٦) في (١٤ / ٢)

(٧) قوله : (و) ليس من المتن في (س) و (غ) .

(٨) قوله : (إحداها) مبتدأ . كقدي .

(٩) قوله : (كالعادة) معناه يرى أن يصلّيها كالعادة . كقدي

(١٠) قوله : (أن يصلّيها) غير المبتدأ . كقدي

(١١) راجع : المسهل للنصاح في اختلاف الأشباح : مسألة (٤٢٨) .

وأغرضه جمع ، بأنه^(١) ، بما يصح ، إذا تحابب إمامه ، أنه إذا كسوف^(٢) شمس والعصر فلا تعارض
وبه نظر^(٣) ، لأن سائر كلامهم^(٤) قديم بأنه لم يعمل تعدد عدد من
الروايات المسحاة التي يريد على سبيلها ، وحسبوا تعارض محقق ، وهذا تحفته
بتعين الأخذ بالأصح والأشهر^(٥) ، وهو ما تقرّر ، فتأمل
وصورة الربادية والنقص على المقابل^(٦) أن يكون من أهل الحسب ،
وينبغي حياؤه ذلك .

وعلى هذا^(٧) يُخملُ قولُ مَنْ قَالَ (محلُّ الكيفية الآتية لأقصى
وقت) ، ويُمكنُ حملُه على ما يأتي في الكسوف قبل^(٨) طلوع الشمس^(٩) ،
بأنه حينئذ صيغ ، فلا يكون هذه الكيفية فاصلة في حقه حينئذ
ولو صلاها مفردة أو جماعة ، ثم رأى جماعة يُصنّفونها . سرّ له إعادتها
معهم ؛ كما مرّ^(١٠) .

(١) أي : الجواب المذكور . (ش : ٥٨/٣) .

(٢) من (١) و(ب) و(ج) (ككسوف)

(٣) أي : في الاعتراض المذكور . (ش : ٥٨/٣) .

(٤) قوله : (لأن سائر كلامهم) أي : مجموعهم . كردي . أي : تتبع كلام المحدثين . (ش :
٥٨/٣) .

(٥) وفي (أ) و(ب) و(ج) : (بالأصح الأشهر) .

(٦) أي : مقابل الأصح . (ش : ٥٨/٣) .

(٧) ولا حاجة لتفسير ذلك في النص ؛ لأنه قد يكون عند الاستعلاء وهو مشاهد ، ولا يحتاج من
الحساب . (ع ش : ٤٠٦/٢) .

(٨) أي : التصوير . (سم : ٥٨/٣) .

(٩) وفي المطبوعة المصرية و(ج) : (قبل) .

(١٠) في (ص. ١٠٥) .

(١١) قوله : (كما مر) أي : في (الجماعة) . كردي .

وأكمل أن يقرأ في الإمام الأول بعد (الفاتحة) (القرة) ، وفي الثاني كسفتي اري منها ، وفي الثالث مئة وخمسين ، وفي الرابع مئة تقريباً ،

وواضح أن محله ، بل ومن أراذ صلاتها معهم ولم يكن صلاتها قبل ما دام نعيم الاحلالة قبل تحريره ، والآفتح^(١) ، لأنه انشا صلاة مع روال مسها^(٢)

ثالثتها (و) هي (الاكمل) على الإطلاق وإن لم يرض بها المأمومون ، لا لعذر ؛ كما إذا بدأ بالكسوف قبل العرص ؛ كما يأتي^(٣) (أن يقرأ في القيام الأول بعد (الفاتحة) وسوابقها ؛ من افتتاح وتعوذ (القرة) أو قدرها ، وهي أصل لمن أحسنها (وفي) القيام (الثاني) بعد التعوذ (الفاتحة) (كسفتي اية) معتدلة (مسها ، وفي) القيام (الثالث) بعد ذلك (مئة وخمسين) مسها (وفي) القيام (الرابع) بعد ذلك (مئة) مسها (تقريباً)^(٤) كذا نص عليه في أكثر كتبه^(٥)

وله نص آخر أنه يقرأ في ثاني (آل عمران) أو قدرها ، وفي الثالث (النساء) أو قدرها ، والرابع^(٦) (المائدة) أو قدرها^(٧) ، وليس باختلاف عدد المحققين ، بل هو للتقريب ، وهما^(٨) متفاريان ؛ كذا قال^(٩) .

(١) أي : ما ذكر من الإعادة والإنشاء . (ش : ٥٩ / ٣) .

(٢) وفي المطبوعة المكية : (لأنه إنشاء) .

(٣) لمي (ص : ١٠٧) .

(٤) من ابن عباس رضي الله عنهما قد غصت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فعلى

رسول الله ﷺ والناس معه ، فقام فقاماً عذولاً يقرأ من سورة (البقرة) ، ثم ركع الحديث

أخرجه البخاري (٥١٩٧) ، ومسلم (٩٠٢) ومن عائشة مثله أخرجه البخاري

(١٠٤٤) ، ومسلم (٩٠١) .

(٥) الأم (٢ / ٥٣٢-٥٣٣) .

(٦) وفي (ب) : (وفي الرابع) .

(٧) مختصر البوطي (ص : ١٩٥) .

(٨) أي : النضال - هامش (ك) .

(٩) المجموع (٥٣ / ٥) ، الشرح الكبير (٣٧٤ / ٢)

وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنْ (الْقُرْآنِ) ، وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ، وَالثَّلَاثِ سَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيباً ، وَلَا يَطْوِلُ السُّجُودَاتِ فِي الْأَصَحِّ

وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ طَوَّلُ الثَّانِي عَلَى الثَّلَاثِ ، وَفِي الثَّانِي عَكْسُ ، وَهَذَا هُوَ الْأَسْبَغُ ؛ فَإِنَّ الثَّانِي تَامِعٌ لِلأَوَّلِ ، وَالرَّابِعُ لِلثَّلَاثِ ، فَكَانَ الْأَوَّلُ أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِي ، وَالثَّلَاثُ أَطْوَلَ مِنْهُ مِنَ الرَّابِعِ .
وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُ الْأَوَّلِ ؛ بِأَنَّ الثَّانِي لَخَاتِمُ الْأَوَّلِ . . طَالَ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَهُوَ عَلَى الرَّابِعِ .

وَيُؤَيِّدُهُ^(١) مَا بَيَّنَّاهُ فِي الرُّكُوعِ ، فَيُمْكِنُ حَمْلُ التَّقْرِيبِ^(٢) عَلَى اتِّحَادٍ بَيْنَهُمَا ، لِتَعَادُلِ عِلَّتَيْهِمَا ؛ كَمَا عَلِمَتْ .

(وَسَبَّحَ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنْ) الْآيَاتِ الْمُعْتَدِلَةِ مِنْ (الْقُرْآنِ) ، وَفِي الثَّانِي قَدْرَ (ثَمَانِينَ ، وَ) فِي (الثَّلَاثِ) قَدْرَ (سَبْعِينَ) بِالسَّبَبِ أَرْزَلَهُ (وَ) فِي (الرَّابِعِ) قَدْرَ (خَمْسِينَ تَقْرِيباً) كَذَا نَصُّ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ أَيْضاً^(٣) ، وَلَهُ نَصٌّ نَحْوُ : أَنَّهُ يُسَبِّحُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِقَدْرِ قِرَاءَتِهِ^(٤) .

وَيَقُولُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ . . إِلَى آخِرِ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ .

(وَلَا يَطْوِلُ السُّجُودَاتِ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَا يَزِيدُ فِي الشَّهَادَةِ ، وَالْحُلُومِ بَيْنَ السُّجُودَتَيْنِ ، وَالْإِعْتِدَالِ الثَّانِي .

(١) أَيُّ : الْأَوَّلِ . (ش : ٥٩/٣) .

(٢) بُولَهُ (لِيُمْكِنَ حَمْلُ التَّقْرِيبِ) أَيُّ : الَّذِي فِي قَوْلِهِ (لَمْ يَلْهُوَ بِالتَّقْرِيبِ) فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ يَعَارِضُ الْإِنْسَانَ ، كَمَا سَبَقَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُحِيزٌ لِهَيْبَتِهِمَا كَرْدِي

(٣) الْأَمُّ (٥٣٢/٢ - ٥٣٣)

(٤) عَلَّ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَسَبِّحُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِقَدْرِ الْقِيَامِ الَّذِي قَبْلَهُ ؟ سَمَّ رَاعِيَهُ شَيْخًا (ش : ٥٩/٣) . وَرَاجِعٌ : مُحْتَضَرُ الْوَيْطِيِّ (١٩٤ - ١٩٥)

قلت الصحيح تطويلها نسب في الصحيحين ، ومن في
 « ثوريطي » أنه تطويلها نحو الركوع الذي قبلها ، والله أعلم
 ونسب جماعة ،

(قلت الصحيح تطويلها) وهو الأنصل ، لأنه (نسب في الصحيحين ،
 ومن في « ثوريطي ») على (١) (أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها) ، والله
 أعلم (فيكون السجود الأول) نحو الركوع الأول ، والثاني نحو الثاني
 (ونسب جماعة) وبالمسجد ، إلا لعدي ، وذلك للاتباع ، رواه الشيخان (٢)
 وإما لم ينسبها الحروخ للمصحاء ، لأنه (٣) « يغرضها لمعوت
 قيل (جماعة) بالرفع ، أي فيها (٤) ، ولا يصح منه حالاً ، لا لضعفه
 تفيد الدلالة بحالة الجماعة ، ونسب كذلك انتهى
 وفيه نظر ، بل النسب هو الظاهر ، وليس بحال ، بل تمييز محو (٥) عن
 نائب لفاعل ، ويصح جعله حالاً ، وذلك للإيهام متعب بقوله أولاً (هي سة)
 انما هو في سة للمصدر أيضاً

(١) صحيح البخاري (١٠٥١) ، وصحيح مسلم (٩١٠) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .
 وفيه (قال) عاتبة رضي الله عنها ما سجدت سجوداً قط كان أصولها (وقد مر
 بحريجه) ورجع محدثي السند أبى عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم في عدد
 الركوعات ، وقد مر براءه وأصبح وعمره من أحكام هذه الصلاة

(٢) قوله : (على) من المتن في (ب) و (خ) و (غ) .

(٣) مختصر الثوريطي (ص : ١٩٦)

(٤) قوله (فيكون السجود الأول) أي الأول من كل ركعة كردي

(٥) صحيح البخاري (١٠٤٦) وصحيح مسلم (٩٠١) عن عائشة رضي الله عنها ، وقد مر أنها

(٦) وفي (ب) و (خ) زيادة : (به) .

(٧) أي : في صلاة الكسوف . هامش (ك) .

(٨) قوله (بل تمييز محو) أي محو للإيهام وراجع له كردي وراجع من أول (صلاة
 الفعل) فيه زيادة بيان . هامش (ب) .

ويحجر به كسوف القمر لا الشمس ، ثم يحفل الإمام بحطس ، ثم يجمع من يخطئه ،

، ويحجر بقراءة كسوف القمر (إجماعاً ، لأنها لينة ، أو مسحقة بها) ،
سمن بل نسر ، للاتع ، صمغ الرمدتي وغيره (١)

ثم يحط (من غير تكبير) كما يحته ابن الأسد (الإمام) للاتع في
كسوف الشمس ، متفق عليه (٢) ، وقس به كسوف القمر

ونكره الحط في مسجد غير إذن الإمام (٣) ، حنة لسه ، ويؤخذ منه أن
محله : ف د غيبة استدائه ، أو كان لا يراها .

ويحط الإمام بحجر المسافرين ، لا إمامة لساء

بعم ، إن قامت واحدة فوعظتهن فلا بأس

وكذا في العيد (٥) ، كما هو ظاهر .

(حطين بآركتهما) وسهما السابقة (في الجمعة) قيات علي ، أن

شروطهما . . فنة هنا كالعيد .

بعم : نخضل السنة ها بحطة واحدة على ما في الكفاية ، عن الحسن (٦) ،
وتبعه جمع ، لكن ردة آخرون ، وهو المعتقد .

(١) من سيرة من جندب رضي الله عنه قد صلى بنا لبي في كسوف لا سمع له صوتاً من
الترمذي (٥٧٠) ، وأخرجه ابن حبان (٢٨٥١) ، والحاكم (٣٣٤/١) ، وداود (١١٨٤)
مطولاً ، والسنائي (١٤٩٥) ، وابن ماجه (١٢٦٤) .

(٢) عن عائشة رضي الله عنها في حديث طويل من ، وفيه (يحط السن ، محمد الله ، وأبي
عبد) صحيح البخاري (١٠٤٦) ، صحيح مسلم (٩٠١)

(٣) قوله : (بغير إذن الإمام) أي : إمام المسجد . كردي .

(٤) أي حنة بنته ، وقوله (لا يراها) أي لا يرى الإمام الحطة هاشم (ب)

(٥) قوله (وكذا في العيد) أي وكذا نكره الحطة في مسجد غير إذن الإمام في صلاة العيد .

كما في صلاة الاستسقاء كذلك . كردي .

(٦) كفاية النية (٥٠٢/٤) .

ويُحْتَبَرُ عَلَى سُورَةِ وَالْحَمْدِ

مِنْ أَدْرَكَ لِمَامٍ فِي رُكُوعٍ أَوَّلٍ ، أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، أَوْ فِي ثَانٍ ، أَوْ فِي سَادَةٍ
وَأَوْ فِي الْإِسْمِ .

وَيَحْتَبَرُ بِهَا النَّاسُ (عَلَى الْمَدِينَةِ وَالْحَمْدِ) عَامٌّ بَعْدَ الْحَاضِرِ ،
وَحُكْمُهُ بِمَرَادِهِ مَرِيدُ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ ^(١) .

وَنَحْزَمُهُمْ عَلَى الْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ ، لِلاتِّسَاعِ سَبِيلَ صَحِيحٍ فِي كَسْرِ
الشَّخْصِ ^(٢) ، وَفِي سَبْعِ الْبَاقِي .

وَيَذْكُرُ مَا يُدْرِكُ الْحَانَ ، مِنْ حَتِّ وَزَحْرِ ^(٣) ، وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ وَالِاسْتِعْذَارَ

وَمِنْ مَرَّتْ لِمَامٍ فِي رُكُوعٍ أَوَّلٍ (مِنْ الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ) .
رُكْعَةً كَعِبْرَتِهَا بِشَرْطِهِ السَّابِقِ ^(٤) (أَوْ) أَدْرَكَهُ (فِي) رُكُوعٍ ثَانٍ . وَفِي سَادَةٍ
مِنْ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ (فَلَا) يُذَرِّكُهَا (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ بَعْدَ رُكُوعِ
الْأَوَّلِ فِي حُكْمِ الْإِهْتِمَامِ .

وَيَسْتَبْشِرُ ^(٥) (الْعَاتِحَةُ) وَتُسَبِّحُ السُّورَةَ فِيهِ لِلاتِّسَاعِ ^(٦) مَحْدُودَةً لِلأَوَّلِ ،
سَمِعْتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ عَنْ عِبَرَتِهَا .

(١) عِبْرَةٌ : نَسِيَةٌ ، (٤٠٨/٢) (وَذَكَرَهُ فَعَلَ الْعَبِيرُ بَعْدَ التَّوْبَةِ مِنْ بَابِ الْعَامِّ بَعْدَ الْحَاضِرِ)
لَمَّا يَدْرِكُ الْإِهْتِمَامَ بِشَأْنِهِ .

(٢) أَوْ لَمْ يَلْتَقِ فَأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٥٤) عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا أَسْرَ
لَسِي بَعْدَ صَلَاتِهِ فِي كَسْرِ الشَّمْسِ وَالْأَمْرُ بِالصَّدَقَةِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضاً (١٠٤٤) ،
وَمُسْلِمٌ (٩٠١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِذَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آتَاكَ مِنْ
بَيَاتِ اللَّهِ ، لَا تَحْصِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ ، قَادُوا إِلَى اللَّهِ ، وَكَبِّرُوا ،
وَصَلُّوا ، وَصَلُّوا .

(٣) قَوْلُهُ (مِنْ حَتِّ) أَيِ حَتِّ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَزَحْرِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ ، كَرَدِي

(٤) قَوْلُهُ : (بِشَرْطِهِ السَّابِقِ) أَيِ السَّابِقِ فِي (لَجْمَاعَةٍ) ، كَرَدِي

(٥) فِي : الْمَسَاحِ : الْمَطْرُوعِ (أَوْ قِيَامِ ثَانٍ) بِدُونِ (فِي) .

(٦) جَوَابُ سُؤْلِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ . (ش : ٦١/٢) .

(٧) كَمَا مَرَّ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ .

وَتَقُوتُ صَلَاةَ الشَّمْسِ بِالْأَنْجِلَاءِ .

وهي مقابل الأظهرها تفصل لسانه صده

ويشها العمل ، لا الرئين السابق في (الخمة)^(١) كما بحث بعضهم ،
بحرف هواتها .

وتقوت صلاة (كسوف) الشمس (إذا لم يشرع فيها) بالانجلاء ، الحصة
بها ، لا بعضها ، ولا إذا شككتها فيه بحيلولة سحاب ، لأن الأصل عدمه .
ولا يطر في هذا الباب^(٢) لقول المسجيين مطلقاً^(٣) وإن كثروا ، لأنه حصص
وإن أطرد .

ويفرق بين هذا وجواز عمل المنحهم في الوقت والصوم بعليه ، بأن هذه
صلاة خارجة عن القياس ، فاختلط لها ، وبأنه يلزمه القضاء في الصوم وإن
صحت ، كما يأتي^(٤) ، فله حائر ، وهذه لا قضاء فيها ، كما مر^(٥) ، فلا حائر
بها ، وبأن دلالة عليه على ذلك^(٦) أقوى منها هنا وذلك^(٧) لغوات سبب

أن إذا زال أثناءها . فإنه يثبتها ، قبل ولا توصف بأداء ، ولا قضاء

نهي ، والوجه . صحة وصيها بالأداء وإن تعدد القضاء ، كرضي الجمار

ويوحد وجود الانجلاء قبل الشروع فيها . فالأوجه أنها إن كانت كسبة
الصحيح وقعت ملاً مطلقاً ، كما لو أحرزم بصرعي أو بعل قبل وقته جاهلاً به ، أو

(١) في (٧٠٦/٢) .

(٢) قوله (لا يطر في هذا الباب) : أي لا يترك ولا في الانجلاء . ولا في
حقه ولا غيره . كردي .

(٣) ظاهره ولو علت على ظه صدهم . ويشمر به فوه (ويهرق) إلخ ع شر
(ش : ٦٦/٣) .

(٤) في لزيم القضاء كلام يأتي في محله (سم : ٦٦/٣) .

(٥) قوله (كما مر) أي قبيل (الجماعة) كردي .

(٦) أي : الوقت والصوم . (ش : ٦٦/٣) .

(٧) أي : غواتها بالانجلاء . (بصرى : ٢٩٩/١) .

ومعروية كاسية ، والمعر بالانحلاء وطلوع الشمس ، لا المعر في الجديد ، ولا
معروية حاسية

كنهته انك مره باب معروية ، اذ لا يدل على هتتها يُمكن انصراؤها إليه

، ومعروية كاسية (روال سلطانه^(١)) والانتفاع بها

(و) نفوت صلاة خسوف (المعر) قبل الشروع فيها (بالانحلاء) لخمسة ،

كما مر في الشمس^(٢) (وطلوع الشمس)^(٣) لروال سلطانه^(٤) (لا) يطلون
(معمر) وهو حاسية ، فلا نفوت (في الجديد) لقاء ظلمة الليل والانتفاع
بصورته .

وله شروغ فيها إذا حست بعد المعر^(٥) وإن علم طلوع الشمس فيها ، لأنه
لا يؤخر .

(ولا) نفوت (معروية حاسية) ولو بعد المعر ، كما لو عاب تحت السحاب
كاسية^(٦) مع لقاء محل سلطانه والانتفاع به

قال ابن الأستاد هذا مشكل^(٧) وإن أشقوا عليه ، لأنه^(٨) قد تم سلطانه في
هذه الليلة . انتهى .

ويُحاث بأنهم نظرُوا لما من شابه ، لا بالنظر لليلة محصورة ، وإناطة
الأشياء بما من شأها كثير في كلامهم

(١) وهو النهار . هامش (ك)

(٢) في (ص: ١٠٥) .

(٣) أي ولو عاب شيئا (ش ٦٢/٣)

(٤) وهو الليل . هامش (ك)

(٥) وكذا فيما إذا كسب الشمس من المغرب ، وعلم عروبها فيها شوري أم بجيرمي
(ش: ٦٣/٣) .

(٦) وفي المطبوعة المصرية : (خاسية) .

(٧) أي من الأئمة (ولا نفوت معروية حاسية) (ش ٦٣/٣)

(٨) وفي (ب) : (بأنه)

و هو حكمة كسوف وحده أو كسوف جزئي أو كلي أو كلي أو جزئي .
 وهو كسوف وحده أو كلي أو جزئي . ثم كسوف الكسوف وحده أو كلي أو جزئي .

والأدلة على هذه الحجة بالاحتفاء ، لأن حجة من أن الله عز وجل لا يترك
 شيئاً عبثاً .

وهو جميع كسوف وحده أو كسوف جزئي أو كلي أو كلي أو جزئي .
 وغيره ، ر حلف فونه ، لأن فعله حسم ، فكان أهم ، وهي حكمة .
 به أنه يصحبها ثم الكسوف^(١) ثم يخطب له .

و إذا تحف فونه (فإظهار تقديم كسوف) لحرف فونه ، لا خلاف .
 فبر بعد (مائة) سورة (لإحلاص) (ثم) بعد صلاة كسوف
 حصص الجمعة (في صورتها) متعرضاً بكسوف^(٢) لينتهي بذلك ما سبق
 بحرف عن حطتين أخريتين بعد الجمعة .

ويحت أن ينوي حطة الجمعة فقط ، فإن نواهما بطلت ، لأنه شرك بين
 وبين ربي مفصود ، لأن حطة الجمعة لا تتضمن حطة الكسوف ، مبركة
 حرص والتحية ، وكذا إن نوى الكسوف وحده ، وهو ظاهر ، بيت حصة
 حكمة^(٣) ، أو أطلق ، لأن القرينة^(٤) تصرفها للحسوف

وتنوي الأذرعني : لا تصرف الخصة إليه إلا بقصده ، لأن حصته من
 سي على أنه لا يحتاج لحطة وإن لم يتعرض في حطة الجمعة له ، وسي صرح

(١) من ترجمه في (ص : ١٠٣) .

(٢) أي : وفي غيرها يصلي الرض ثم يفعل بالكسوف ما مر معني ومناه (ش : ٦٣/٣)

(٣) أي : معني ، أو حصه معني (ش : ٦٣/٣)

(٤) أي : عن التطويل الموحى لفصل نهاية (ش : ٦٣/٣)

(٥) قوله (فسألت حطة الجمعة) كان الأولى بتقديمه على قوله (وكذا) مع (ش : ٦٣/٣)

(٦) (٦٣/٣) ، في (أ) و (ب) : (حطة الجمعة) ،

(٧) أي : تقديم الكسوف على الحطة (ش : ٦٣/٣)

ثُمَّ يُصَلِّي الْخُفْعَةَ

وَيُؤْتِي خُفْعَةً أَوْ كُفُوفًا وَحَارَةً قُدِّمَتِ الْحَارَةُ

بِهِ عَزَاءً إِنْ مَرَّ لَمْ يَعْزِضْ فِيهَا لَمْ يَنْزِلْ لَهُ حُطَّةٌ أُخْرَى
(ثُمَّ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ) .

وَالْعِيدُ مَعَ الْكُسُوفِ كَالْعَرَضِ مَعَهُ مِمَّا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّ الْعِيدَ أَفْضَلُ مِنْهُ

نَعَمْ ، يَخُورُ مَا قَصَدَهُمَا^(١) بِالْحَطِّينِ ، وَاسْتَشْكَلَهُ فِي «الْمَحْمُودِ» ،
بِأَمَّا شَأْنٌ مَقْصُودَانِ فَلْيُصَرِّ الشَّرِيكَ بِهِمَا ؛ كَرَكَمَيْنِ بَوَى بِهِمَا سِتَّةَ لُصَحِي
وَسِتَّةَ لُصَحِي الْمَقْصُوبَةِ^(٢)

وَيُحَاتُ بِأَمَّا لَمَّا كَانَتْ نَاعَتِي لِلصَّلَاةِ . أَشْبَهَتَا عُثْلَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ ،
وَبَيَّنَا كَالصَّلَاتِي ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا ، ثُمَّ رَأَيْتُ السَّكْمَ
أَشَارَ لِدَلَالَتِهِ .

وَلَوْ أَحْمَعُ ، حُسُوفٌ وَوُثْرٌ . قُدِّمَ الْحُسُوفُ وَإِنْ خِيفَ مَوْتُ لَوْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ
أَفْضَلُ^(٣) ، وَتُمْكِنُ تَدَارُكُهُ بِالْقَصَاءِ ، أَوْ^(٤) (عِيدٌ) وَحَارَةً (أَوْ كُسُوفٌ
وَحَارَةً) قُدِّمَتِ الْحَارَةُ (حَوْفًا مِنْ تَعَثُّرِ الْمَيِّتِ ، ثُمَّ يُعْرَدُ طَائِعَةً تَشْيِيعُهَا^(٥) ،
وَيُشْعَرُ بِغِيَةِ الصَّلَوَاتِ

وَيُؤْتِي خُفْعَةً أَوْ كُفُوفًا وَحَارَةً قُدِّمَتِ الْحَارَةُ
وَحَصْرَتْ ، وَإِلَّا أَفْرَدَ لَهَا جَمَاعَةً يَنْتَظِرُونَهَا ، وَاسْتَعْلَ مَعَ السَّاقِينَ بِغَيْرِهَا

(١) أَيُ : الْعِيدُ وَالْكُسُوفُ ، (ش : ٦٣/٣) .

(٢) الْمَحْمُودُ (٦١/٥) .

(٣) أَيُ : لِمَشْرُوعِهِ الْجَمَاعَةُ فِي صَلَاتِهِ رِي أَيُ مَطْمَأَنٍّ عَ شِ إِهْ مَجْرَمِي (ش : ٦٤/٣) .

(٤) قَوْلُهُ : (أَوْ) مِنْ الْمَعْنَى فِي (أ) وَ(خ) .

(٥) أَيُ : لَا يَشْعُرُ الْإِمَامُ ، بَلْ يَشْعُرُ إِيَّاهُ مَعِي . (ش : ٦٤/٣) .

(٦) أَيُ : وَحَوْفًا (ش : ٦٤/٣) .

عن السبكي ^(١١) يعليهم نفسي وحبوب بدارها على الجمعة أو يوم الاثنين ،
 خلاف ما اتفق من تأخيرها عنها ، فسمي استحبها فيه

ونشأ ولي ابن عبد السلام خطبه جامع عمرو رضي الله عنه يومه ، فسمي
 عنها أولاً ، ويضي الحشاش وأهل الميت - أي الذين يأتونهم بجهنم بعد موتهم
 - سفوف الجمعة عنهم ، ليذهبوا بها انتهى ^(١٢)

وأما بقية ^(١٣) إن حشي تعيرها ، أو كان التأخير لا لكثرة المصلين ، لا
 وتأخير ^(١٤) سير وبه مصلحة للميت - فلا ينبغي منه ، وقد اتفق على
 تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر ، لكثرة المصلين حينئذ

قبل اجتماع العيد مع كسوف الشمس محال عادة ، لأنها لا تكسف إلا من
 ثامن أو التاسع والعشرين .

ورؤى بأنه لا استحالة في ذلك عند غير المتحمسين ، كيف وقد صح
 كسوف يوم موت إبراهيم ولي النبي صلى الله عليه وسلم ^(١٥) ١٩

وروى الربيع بن بكار والبيهقي عن الواقدي أنه مات يوم عشر شهر ربيع
 الأول ^(١٦) .

(١١) سمي حاشا تأخيرها عن الجمعة لحرص كثرة الجماعة (٦٤/٣)

(١٢) أي : كلام السبكي . (ش : ٦٤/٣) .

(١٣) عبارة : النهاية ، ويتحد أن محل حرمة التأخير إن حشي (ش : ٦٤/٣)

(١٤) ولأولى العوائق لما مر أعلاه من : النهاية ، (ولأخير :) (ل : ١٠٤/٣)

(٦٤/٣) .

(١٥) أخرجه البخاري (١٠٤٣) ومسلم (٩١٥) عن أنس عن شعبة رضي الله عنه وسبق ترجمته
 في (ص : ٩٥)

(١٦) أخرجه البيهقي في الكبير (٦٤٢٠) عن الواقدي عن أم مريم (٦٤٢١) . قال : البيهقي
 وكنت ذكره الربيع بن بكار ، فإن كان محفوظاً فهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سنة إحدى
 عشرة . وراجع : فتح الباري (٢٢٦/٣) لمزيد التفصيل

وكيف أيضاً يوم قتل الحسين رضي الله عنه ، وقد اشهر أنه كان يوم عاشوراء^(١) ، على أنه قد نُصِرَ موافقةً لعيد الثامن والعشرين ، بأن يشهد اثنان منفص رحب وباليه ، وهي في الحقيقة كواملٌ .

فمن لا يصلي لعير الكسوفين ؛ من نحو رلارل^(٢) وصواعق جماعة ، بل فزادي ركعتين ، لا كصلاة الكسوف على الأوجه ، مع التصريح والدعاء

• • •

(١) أخرجه الحاكم (١٧٧ / ٣) ، وإسني (٦٤٢٢) عن قتادة رحمه الله

(٢) وهي المطبوعات : (رلارل) .

باب صلاة الاستسقاء

هي سنة

باب صلاة الاستسقاء

هو لغة طلب الثمنا ، وشرعاً طلب السماء من الله تعالى عند الحاجة
بها ، وسقاة وأسقاء بمعنى .

والأصل فيها **يَعْلُو** صلى الله تعالى عليه وسلم لها^(١) . **وَالدَّاءُ** حمزة
بعده^(٢)

(هي سنة) مؤكدة لكل أحد : كالعيد بأنواعها^(٣) الثلاثة ، أدائها محبة
بدعاء ، وأوسطها : الدعاء خلف الصلاة^(٤) ولو بعلأ ، وفي نحو حقه لجمع

قال في الأنوار : وينحول فيها^(٥) لفظة عند الدعاء ، ويحول رده .

وافتراض بأنه من تفريده ، مع أنه صلى الله عليه وسلم استسقى بها .
بمعنى^(٦) ، وأيضاً استسقاء القعدة فيها مكروه ، بل مبطل على وجه

ثم رأيت بعضهم نقل عنه . أنه عتزل (يجوز) - وهو الذي رأيت في نسخة - أنه
من بل الذي يتجه : مدبه ، وحيد فلا غتراص إنما يتوجه^(٧) على - بي

(١) عن عبد الله بن يزيد المقرئ رضي الله عنه أن النبي ﷺ حرج إلى المصلى وسجى . فسار
عنه ، وطلب رداءه وحلى ركعتين أخرجه البخاري (١٠١٢) ، ومسلم (٨٩٤)

(٢) ومرا (ب) (وكذا الحمزة رضي الله عنهم بعده)

(٣) أي الاستسقاء ، والتأنيث باعتبار السنة (ش ٦٥ / ٣)

(٤) ومرا المطوعان (خلف الصدقات)

(٥) قوله (وسحول فيها) أي في حطبة الجمعة (ش ٦٦ / ٣)

(٦) لأن الأعمال الأبرار (١٦٦ / ١)

(٧) أخرجه البخاري (١٠١٤) ، ومسلم (٨٩٧) عن أس بن مالك رضي الله عنه

(ب) (منحه) ، وفي (ص) و (ص) (والمطوعات) (يتجه)

(٩) وهو قوله : بل [الذي] يتجه : مدبه . (ش ٦٦ / ١٠) .

عند الحاجة .

واكملها الاسماء بحطتين وركعتين على الكعبة الآتية ، شونها في
 « الصحيح » وعرفها^(١) ، وليس في القرآن ما ينسبها^(٢) ، إذ برئت^(٣) برؤ
 انظر عن الاسماء المأمورة فيه على لسان نوح وهو صلى الله عليه وسلم
 وعليها وسنم^(٤) المراد به الإيمان وحقيقته^(٥) لا يشي بدب الاستسقاء
 لا مضاعفة^(٦) اثبات^(٧) في الأحاديث^(٨) التي كدت أن تواتر ، على أن الأصح في
 الأصول أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا^(٩) ، ونسليمه محلله ما لم يرد في
 شرعنا ما يخالفه

(عند الحاجة) لسماء ، لفقد ، أو ملوحت ، أو قلته ، بحيث لا يكفي ، أو
 برادته أي بها مع ، وإن كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قبيحة^(١٠) ، وليس
 لميرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة .
 نعم ، إن كانوا فئة أو متدعة لم يُقبل لهم على ما شئت^(١١) ، لئلا يضر
 العامة حسن طريقهم

(١) أي في حديث عبد الله بن زيد السبي ، أخرجه ابن حبان (٢٨٦٦)

(٢) قوله : « وليس في القرآن ما ينسبها » أي : ينسب الكعبة إليه كروي

(٣) قوله (و برئت) مبتدأ ، خبره (لا ينسب) ، وضمير (فيه) يرجع إلى القرآن كروي

(٤) وهو قوله تعالى على لسان نوح : ﴿ فاقف استمعوا وأستمروا كأن أحد منكم يريد أن يخرج من داره ﴾

[نوح : ١١-١٢] ومحمد تعالى على لسان هود : ﴿ ومعه من تسقى فأسقواكم ثم نزلنا إليه نبينا

أنشأ لكم قنارا ﴾ [هود : ٥٢] .

(٥) قوله (المراد) صفة (الاستسقاء) ، وضمير (به) يرجع إليه ، و (الإيمان) معهود ما لم

يسمى به (المراد) ، و (جعلته) عطوف على (الإيمان) ، وضميره يرجع إليه كروي

(٦) قوله : (لا مضاعفة) أي : وقت انقطاع المطر . كروي .

(٧) قوله : (الثابت) صفة : (قدس) . كروي .

(٨) منها : ما سبق آنفاً

(٩) راجع « الدر الطالع » مع « حاشية الساني » (٥١٣ ، ٢)

(١٠) قوله : (وإن كان ...) إلخ غاية للتمسك . (ش : ٦٧ / ٣) .

(١١) راجع « السهل الصالح في اختلاف الأشياخ » مسألة (٢٢٩)

وَعَادُوا ثَلَاثًا وَثَلَاثًا إِنْ لَمْ تُسَمَّوْا

فَرُدُّوهُمُ إِلَى الصَّلَاةِ فَسَمُّوْا فِيهَا ائْتَمُّوا الشُّكْرَ وَالْإِغَاءَ ، وَبَعْدَهُ .

وَحَمَلُ شَرْحٍ مِنْ ذَلِكَ ^(١) الْحَاجَةُ إِلَى دَعَاءِ الشَّمْسِ ، وَتَوْجِيهُ الْمَاءِ بِهَا ، وَدَعَاءُ الْمَاءِ بِهَا ، لِمَعْنَى الْمَوْتِ وَالتَّحَرُّرِ ، فَكَانَ الْمَاءُ نَحْوَهَا مِنْ سَمَاءِ الْإِسْمَاءِ ، وَبَعْدَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مِنْ نَحْوِ الرَّالِ ^(٢) الَّذِي مِنْهُ ^(٣) أَنَّهُ يُصَالِي بِهِ دَعَاءُ ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ ، ثُمَّ زَانَتْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَرُدُّ الْأَوَّلَ ^(٤)

وَبَعْدَهُ (مَا يَوَاجِبُهَا) ثَلَاثًا وَثَلَاثًا (وَهَكَذَا) إِنْ لَمْ يَسْقُوا ، حَسْبُ حَقِّهِمْ ، بِمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِ : إِنْ لَمْ يَسْقُوا ، وَثَلَاثًا وَثَلَاثًا (وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْلِحِينَ فِي الدَّعَاءِ) ^(٥) وَإِنْ تَسَقَّطَ

ثُمَّ إِذَا ^(٦) أَرَادُوا إِعَادَتَهَا بِالصَّلَاةِ وَالْحَطِيَّةِ إِنْ لَمْ يَسْقُوا عَلَيْهِمْ ^(٧) لِحَدِّهِمْ مِنْ عَدِّ فِي حَرْجِهِمْ حَرَجَ بِهِمْ صِيَامًا ، وَإِنْ شَقَّ وَرَأَى التَّأْخِيرَ أَيَّامًا ، صَامَ بِهِمْ ثَلَاثًا ، حَرَجَ بِهِمْ فِي الرَّابِعِ صِيَامًا ، وَهَكَذَا

بِهِ (مَا يَمُرُّ بِالصَّلَاةِ) وَلَوْ لِلرِّيَادَةِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهَا (فَسَقُوا سَبَابًا حَسْبُ حَقِّهِمْ) عَلَى تَعْمِيلِ مَطْلُوبِهِمْ ، فَإِنَّ تَعَالَى (لَيْسَ شَكْرُكُمْ لِرَبِّكُمْ) .
بِهِ (١٧) (وَالدَّعَاءُ) يَطْلُبُ الرِّيَادَةَ إِنْ اخْتَأَجُوهَا .

(وَيَسْلُونَ) الصَّلَاةَ الْآتِيَةَ ، وَيُحْطِطُونَ أَيْضًا لِلْوَعْدِ ، وَيُؤْخَذُ بِهِ نَبَهُ

١ - مِنْ نَحْوِ الْحَاجَةِ الْمَقْصُودَةِ لِلْإِسْتِسْقَاءِ (ش : ٦٧/٣)

(١) فِي (غ) وَالْمَطْبُوعَاتِ : (الرَّالِ) .

(٢) قَوْلُهُ : (الَّذِي مِنْهُ) قَبِيلُ الْبَابِ - كَرْدِي .

(٣) أَيْ : مَا بَعَثَ الشَّارِحَ الْمُتَقَدِّمَ . (ش : ٦٧/٣) .

(٤) بِمَعْنَى الْقَضَائِي فِي الْمَسَدَةِ (١٠٦٩) ، وَفِي عَدِّي فِي « الْكَامِلِ » (٦٩٠/٨) عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٥) رَاجِعٌ إِلَى التَّلْحِيصِ الْحَبِيرِ (٢٢٦/٢) .

(٦) وَفِي (أ) (وَفِي (س) (أ)

(٧) قَوْلُهُ (إِنْ لَمْ يَسْقُوا عَلَيْهِمْ) بِإِلْحَافٍ أَيْ : بِمَنْ يَسْقِي عَنْهُمْ الْخُرُوجَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَدِّ كَرْدِي

على التصحيح

ويأمرهم الإمام بالصيام لأنه يوم أول ،

يؤدون صلاة الاستسقاء ، ولا شافه قولهم الاي (شكراً) (١) على التصحيح
شكراً ايضاً .

وبه يفرق بين هذا وما لو وقع الاستسقاء بعد اجتماعهم ، ووجهه أن النص
بالصلاة ثم رفع التحريم المقصود بالكسوف ، كما دلت عليه الأحاديث
بصحيحه (٢) ، وقد ران ، وهنا نجد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ، ومن
يفت ذلك .

أو بعدها (٣) لم نخرجوا الشكر ، ولا لدعاء

(ويأمرهم) أي الناس بدأ (الإمام) أو نائبه ، ويظهر أن ما لدصي
لعدم الولاية لا نحو والي الشوكة ، وأن البلاد التي لا إمام بها يُعتبر ذو شوكة
المطاع فيها ، ثم رأيت الأوار ، صرح به ، فقال : ويأمرهم الإمام أو لمطاع (٤)
(صيام ثلاثة أيام) متتالية (أولاً) أي : قبل يوم الخروج ، وصوم الرابع
الآتي ، ويصوم معهم ؛ لأن الصوم يُعين على رياضة النفس ، وحشوع لقلب
ويأمره بثلاثة ، أو الأربعة ينزلهم الصوم (٥) طاهراً وباطناً ؛ بدليل وجوب
تسبب به عليهم على المعتمد ؛ كما شمله قولهم : (يجبُ التمسك في الصوم
الواجب)

(١) أي : أيما . (ش : ٦٧/٣) .

(٢) منها ما سبق في (صلاة الكسوف) في (ص : ١٠٤) ، أخرجه البخاري (١٠٤٦) ،
ومسلم (٩٠١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) قوله (أو بعدها) معطوف على قول الش (قلها) (ص : ٦٨/٣)

(٤) الأوار لأعمال الأبرار (١٦٠/١) .

(٥) قوله (ينزلهم الصوم) ولا يجب هذا الصوم على الإمام ؛ لأنه إنما وجب على غيره بأمره بدلاً
للطاعة . كردي

ويظهر أنه لا بحث فصاها ؛ لموات المعس الذي فلت في الاداء . . .
 بوي به نحو فصاء : أتم ؛ لأنه لم يضمن امثالاً للأداء . . .
 رصاً ، كما مر

ومن ثم لو بوي هنا الأمرين . . . أتت أن لا إثم ؛ لوجود الامتثال ، ووقوع
 غيره معه لا يمتنع ، وأن الولي لا يلزمه أمر مولاه الصغير . . . إن أموره . . .
 من به نصر رمضان لسير أو مرض لا يلزمه الصوم وإن أمر به

ثم رأيت من تحت : أن المسافر لا يلزمه إن نصره (٣) ؛ لأن الأمر حسنة عند
 مطوب ؛ يكون العطر أفضل منه ، وفيه نظر لا سيقت تعليله ؛ إذ ظاهر كلامهم
 وحديث مأموره وإن كان مفصولاً ، بل ولو صاحاً على ما يأتي (٤) ، وإنه . . .
 بحري المسافر ؛ لأن مأموره عابثه . أن يكون كرمصن ، فإذا جاز الخروج به
 بغيره . فأولى مأموره .

وبحث الإسوي أن كل ما أمرهم به ، من نحو صدقة وعبي بحث ؛
 كالصوم (٥) .

ويظهر أن الوجوب إن سلم (٦) في الأموال . وإلا . . .
 حرم واضح ؛ لمقتضاها غالباً على النفوس ؛ ومن ثم حانقه الأقرع (٧) وغيره .

١١ راجع : المهل لصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٢٠)

١٢ راجع : المهل لصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٣٠)

١٣ راجع : المهل لصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٣١)

١٤ في . . .

(٥) المهمات (٤٤٩ / ٣)

١٦ قوله (إن سلم) شرط ، وحواشه (إنما يحدث به الموصرون) . كروي . وقال الشولاني

(٧١ / ٣) قوله : إنما يخاطب . . . إلخ حيز : أن الوجوب ؛

(٧) راجع : المهل لصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٣٢)

إنما لحاطت به الموسرون مما نوحى العلق^(۱) في الكفارة ، وما بفضل عن يوم
وسيلة في الصدقة

نعم ، يؤخذ ما سخته^(۲) . قولهم . تحت طاعة الإمام في أمره ، بهه ما
يحدث الشرع ، أي . بأن لم يأمر بمحرم وهو هنا لم يحالفه ، لأنه إنما أمر به
ممن يبه الشرع ، وقولهم^(۳) . يجب امتثال أمره في النسيب إن حوزناه ، أي
كما هو رأي صعب

نعم ، الذي يظهر أن ما أمر به مما ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امتثاله في
مذهبنا فقط ، بخلاف ما فيه ذلك ، يجب باطلاً أيضاً ، والعرق ظاهر ، وإن
الوجوب^(۴) في ذلك^(۵) على كل صالح له عية^(۶) لا كفاية ، إلا إن حصر أمره
بمصلحة فيختص بهم .

فعلیم أن قولهم (إن حوزناه) قيد لوجوب امتثاله ظاهراً ، وإلا^(۷) .
ولا^(۸) ، إلا إن حاز نشة ، كما هو ظاهر . فيجب ظاهراً فقط ، وكذا يقال في
كل أمر محرم عليه^(۹) ، بأن كان سماح فيه صرراً على المأمور به .
وإنما لم ينظر الإسوي للصرر فيما مرّ عنه ، لأنه مندوب^(۱۰) ، وهو لا ضرر

(۱) قوله (بما يوجب العلق) أي : عند الأمر بالعتق . كردي .

(۲) وسير (سخته) يرجع إلى الإسوي كردي .

(۳) قوله (وقولهم) إلح عطف على قوله (قولهم تحت) إلح (ش)
(۷۱ / ۳)

(۴) قوله (أن الرجم) إلح عطف على (أن ما أمر به) إلح (۷۱ / ۳)

(۵) أي : مما أمر به ، سواء كان فيه مصلحة عامة أو لا (ش) (۷۱ / ۳)

(۶) قوله (عبة) أي : كان عبة كردي .

(۷) قوله (ولا) أي : وإن لم يحوز كردي .

(۸) أي : لا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهراً ولا باطلاً (ش) (۷۱ / ۳)

(۹) قوله (محرم عليه) أي : على الإمام كردي .

(۱۰) قوله (فيما مرّ) أي : من وجوب المال ، قوله (لأنه مندوب) أي : ما مر عن الإسوي *

رسوله وتعرف إلى الله تعالى بوجوه البر ، والخروج من المطالم .

وهو بحث تحريم أمر الإمام به ؛ للمصلحة العامة ، بخلاف المباح

وبهذا يُقَلَّم أن الكلام فيما مر في المسافر ، وفي جماعة الأربعة ، وهو
المتسوي إنما هو من حيث الوجوب باطناً ، أما ظاهراً فلا شك فيه^(١) ، بل هو
أزلي قائماً ، فتأمل

ثم هل العبرة في المباح والمدبب المأمور به باعتقاد الأمر ، فإذا أمر بمباح
عده سنة عند المأمور . فيجوز امتثاله طاهراً فقط ، أو المأمور . . فيجب باطناً
بعضاً ، أو بالعكس . فيعكس^(٢) ذلك ؟ كل محتمل .

وطاهر إطلاقهم هنا . الثاني^(٣) ؛ لأنهم لم يفصلوا بين كون نحو عدم
المأمور به ممدوماً عند الأمر ، أو لا ، ويُؤيده ما مر^(٤) أن العبرة باعتقاد
المأمور لا بالإمام .

ولو غلب على كل عي قدرأ . فإذني يظهر : أن هذا من قسم المباح^(٥) ؛ لأن
تعيين ليس سنة ، وقد تقرر في الأمر بالمباح ؛ أنه إنما يجزئ امتثاله ظاهراً

نقط

(والتوبة) لوجوبها فوراً ؛ إجماعاً وإن لم يأمر بها (والشرع ليس به مدس
بوجوه البر . والخروج من المطالم) التي شرع تعالى ، أو للعباد : دماً ، أو

(ش ٧١ / ٣)

(ش ٧٢ / ٣)

(١) أي حيث يجب فيه برك مثاله ؛ كما هو ظاهر (ش ٧٢ / ٣)
(٢) قوله (أو بالعكس) معكس (أي . . الأمر بعكس ما ذكر ، بأن الأمر بالمباح عند المأمور به
عند الأمر فيعكس حكم الامتثال ، فإن كان العبرة باعتقاد المأمور بهجب ظاهراً ، أو
لامر فيجب باطناً أيضاً . كروي .

(٣) قوله (الثاني) وهو أن العبرة باعتقاد المأمور . كروي

(٤) قوله : (مامر) أي : في الجماعة . كروي

(٥) رجع المصنف النص في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (٤٢٣)

ويحرجون إلى الصحراء

عرصاً ، أو عدلاً ، وذكرها^(١١) ، لأنها أحسن أركان التوبة ؛ لأن ذلك أحسن لإجاده

وهو يكون مع العبث عمومة لذلك^(١٢) ، لحبر الحاكم واليهوتي^(١٣) ولا مع قوم الترك ، إلا حسن الله عنهم المطر^(١٤)

وفي حبر ضعيف بغير (اللاعين) في الآية بدوات الأرض تقول^(١٥) :
تسبح^(١٦) لغير خطاياهم^(١٧)

، ويحرجون ، حيث لا عذر (إلى الصحراء) للاتباع^(١٨) ، إلا في مكة وبها
تقدس^(١٩) على ما قبله الحفاف ، وأغمدته جمع مهم الأذرع^(٢٠) ، اقتداء بالحلف
والسب ؛ لشرف المحل وسقته المفرطة ، ولا يُنابيه إحصاء بحر الصبيان
والبهائم ؛ لأنها توفقت بأبواب المسجد ، وإلا إن قل^(٢١) المستشفون فالمسجد
مطلقاً لهم^(٢٢) أفضل ؛ كما صرح به الدارمي

(١١) أي الخروج من المطالم ، والتأنيب بأعمار المصاف إليه (ش ٧٢/٣)

(١٢) قوله (لديت) أي لترك ما ذكر في المس (ش ٧٢/٣)

(١٣) المسترك (١٢٦/٢) ، الس الكبير (٦٤٦٩) عن بريده رضي الله عنه وأعطيت ، إلا
حسن الله عنهم القطر

(١٤) قوله : (تقول) أي تقول بدوات الأرض (جمع) إلح كردي

(١٥) في (أ) : (يسبح) ، وفي (ب) : (تسبح) ، وفي (ت) : (يسبح الله)

(١٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ ﴿يَسْتَسْقِئُ اللَّهُ وَيَسْقِئُهُمُ اللَّهُ﴾

[البقرة ١٥٩] ، قال : دوات الأرض ، أخرجه ابن ماجة (٤٠٢١) بدون قوله

(تقول) مع القطر بخطابهم ، وبه أخرجه الطبري في تفسيره ، (٢٣٧٣) ، والأصهب في

في الحلة (٢٥٥/٣) ، واليهي في شمع الأيمان (٣٠٤٦) عن مجاهد عن قوله

رحمه الله

(١٧) سبق تحريجه في (ص ١١١) .

(١٨) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأتباع ، مسألة (٤٣٤)

(١٩) قوله (وإلا إن قل) عطفت على قوله (إلا في مكة) كردي

(٢٠) وفي (أ) و(ب) : (لهم مطلقاً) .

في الرابع صياها في ثياب بدلة وتحشع .

(في الرابع) من صامهم (صائم) للحد الصحيح ، ثلاثة لازد
وعونهم الصائم حتى يفطر ، والإتمام العادل ، والمظلوم^(١) .

وفارق بدت العطر بمرقة ولو لأهل عرفة ، كما شدة ثلاثهم ، لا .
، ينشئ معه الصوم ، وهنا بعكسه .

وفصيته أنه لو وقع هنا آخر النهار أنشئ بمرقة ، وهو محتعل ، وبحال
العرى^(٢) بأن الحاج ، لاحتياجه بعد العطر إلى ما عليه في ثيابه ، وبما
ساعت أحوج إلى الفطر من المستسقي ، فلا يقاسن به .

(في ثياب بدلة) تكسر مسكوب للمحمة ، أي عمل غير جديدة ،
جمع (أي) تدلي ، وحصول ، واستكابة^(٣) إلى الله تعالى في كلامهم ، ومشيهم ،
وحسبهم مع حصول القلب ، وامتلائه بالهيبة ، والخوف^(٤) من الله تعالى .

واحتمال عطف (تحشع) على (بدلة) مدعوع ، بأنه ليس ثياب تحشع
محصومة ، كذا قيل ، وفيه نظر ، بل ثياب التحشع عز ثياب الكبر ، سحر
والحلاء ، لسحر طولي أكمامها وأذيالها وإن كانت ثياب صلي ، قصص^(٥) عطفه
عن (بدلة) أيضاً ، خلافاً لمن نزع فيه .

وحين^(٦) إذا أمرؤا يطهار التحشع في مدوسهم ففي ديم من ثياب

في

١. حرجه من حرجه (١٩٠١) ، وابن حبان (٧٣٨٧) ، وسرمدي (٩١٥) عن من حرجه
رضي الله عنه .

(١) أي : وخوف عرفة . (ش : ٧٣/٣) .

(٢) جمع : المسهل الصباح في اختلاف لأشاح ، مساه (٤٣٥) .

(٣) قوله (واستكابة) هو الحصول وانكسار كروي .

(٤) وفي (أ) و(غ) : (بالخوف والهيبة) .

(٥) وفي (ب) و(س) : (قصص) .

(٦) أي : حين العطف على (بدلة) . (ش : ٧٣/٣) .

و لا تسب أهل الذمة المخضرون ،

و أهل ثررقون ، و تنصرون إلا بضعمائكم ^(١)

و هي حبي صعب ، و لولا شتات خشع ، و بهائم رثع ، و شيوخ زكع - أي
تبرئهم ، أو كثرة عدتهم - و أطفال رضع - لصبّ عليكم العذاب صباً ^(٢)
و قد استعمل في الأصح ، لأن الخشب قد أصاب أيضاً

و في البحر الصحيح أن بيتاً من الأسياء - قال جمع - هو سليمان صلى الله
عليه و عليه وسلم - خرج ينشقي ، فودا هو سملة ^(٣) رافعة بعض قوائمها إلى
سواء ، فقال ارجعوا فقد استحييت لكم من أهل شأن المنة ^(٤)
و نزل عا ^(٥)

و يعرف بين الأتهاب و الأولاد حتى بكثرت الصحيح و الرقة ، فيكون أقرب إلى
الاحياء ، و راع فيه جمع بما لا يتخدي

و لا سمع أهل الذمة ، أو العهد (المحصور) أي لا يسمي ذلك ، و يطهر
أن ماله ما لم يز الإمام المصلحة في ذلك ، على أنه يسر للإمام المسمع من
المكروه ، كما صرحوا به ، و سباني أنه يكره لهم المحصور ^(٦) ، إلا أن يُجاب
بأن المقام مقام دية و امتكافية ، فلا يُكسر حاطرهم حيث لا مصلحة ينبغي ذلك .

(١) صحيح البخاري (٢٨٩٦) عن سعد رضي الله عنه .

(٢) شرح البيهقي في الكبير (٦٤٦١) وصفه ، و أبو يعنى الموصلي في المسند (٦٦٠٢) . عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) قوله (و دود) روي أنها قال الله : إن خلق من حديد لا عيب عن روث ،
فلا يهلك بدور من دم كروي . قال ابن الملقن في السير (٤١٦ / ٣) (٥٥)
رواه العاصم أبو منصور في كتابه جامع الدعاء الصحيح ، و ابن عسك في كتابه ترجيح
أحاديث المحدثين عن أبي الصديق الناجي) . باختصار

(٤) أخرجه الحاكم (٢٢٥ / ١) ، و الدارقطني (ص ٤١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) قوله (نزل) أي تبعه ليهائم عا كروي
(٦) في (ص ١٢٢) .

ولا يخلطون بها

لأنهم^(١) مستررقون، وفصل الله واسع، وقد تعخل لهم الإحالة استدراجاً^(٢)

وهو برزق قول البحر: بخرم التأمين على دعاء الكافر: لأنه غير مقبول^(٣)
سهى، على أنه قد ثبت له بحسبى، فلا علم بعدم قبوله، إلا بعد تحقق موافقه
على كثره، ثم رأيت لأذرعني قال: بصلاته بعيداً، والوجه جوار التأمين، بل
بدية إذا دعا لله بالهداية، وما يصير مثلاً، ومنه إذا جعل ما يدعوه به: لأن
قد يدعوه بأنهم أي بل هو الظاهر من حاله^(٤)

ويكره لهم الحضور، ولنا إحصائهم.

(ولا يخلطون بها) أي يكره لنا - فيما يظهر - تمكيبهم من ذلك من حين
الخروج إلى العمود، كما هو ظاهر، وقول شيخنا (في مصلانا)^(٥) الظاهر
أنه مجرد^(٦) تصوير فقط، ثم رأيت الإسوي صرح بكرهه الإحلاط، لأنه قد
يُصيبتهم عذات، قال تعالى ﴿وَأَسْفَوْا نَسَبَ لَئِيْزَاتِكُنَّ لِيُظْهِرُوا مَا فِي بُطُونِكُنَّ﴾
(الأنعام: ٢٥).

ونص على أن خروجهم يكون غير يوم خروجها، واشتد كل بأنهم قد يُسْقَو
فيسر بعض العامة^(٧)، ورُدَّ بأن في خروجهم معاً مصادفة محققة، وهي
مصادفتهم لنا^(٨)، فقدمت على تلك التوقفة^(٩)، ولقول المالكية بالمصاحبة

(١) تعليل للش: (ش: ٧٥/٣)

(٢) قوله: (استدراجاً) أي: مكرأعبيهم، كردي.

(٣) راجع البحر المنصب (٣٠٥/٢)

(٤) راجع السهل الصالح في خلاف الأنسج: ماله (١٣٧)

(٥) فتح الوهاب (٥٧٠/١)

(٦) قوله: (مجرد) غير موجود في (ت) والمطبوعات.

(٧) قوله (يسر بعض العامة) يعني يسر عبيهم كردي

(٨) قوله: (وهي مصادفتهم) أي مصادفتهم بنا كردي

(٩) أي: مصادفة المصادفة والافتاد. (ش: ٧٦/٣).

وهي ركعتان ، كالعيد ، لكن قيل يقرأ في الثانية (إنا أرسلنا نوحاً) ، ولا يختص بوقت العيد في الأصح

المرسلة معوهم من الامفراد

وقد يجاب بأن مصادفة الصلة أشد من مصادفة المصاهاة ، وادعاء تحققها مبرور ، كيف ونحن نقتنعهم من الاحتياط بها ونصيرهم متفردين عما ، كاليهائم ، رأي مصادفه في ذلك ؟ فالأولى - عدم إفرادهم يوم ، بل المصاهاة به أشد (وهي ركعتان ، كالعيد) للحبر الماز^(١) ، فيكون في وقتها إن أريد الأصل ، ويكثر في الأولى سعة ، والثانية حصاً ، ويقرأ في الأولى (ق) أو (سج) وفي الثانية (اقرب) أو (العاشية) بكما هما جهراً .

(لكن) تجوز زيادتها على ركعتين ، بحلاف العيد^(٢) ، وأيضاً قبل يقرأ في الثانية (إنا أرسلنا نوحاً) لأنها لا تفتق بالحال ، إذ فيها (نسموهم)^(٣) ارجح [١٠] الآية .

(ولا تختص) صلاة الاستسقاء (بوقت العيد ، في الأصح) ولا بعيره ، بل بخور وبوقت الكراهية ، لأنها ذات سبب متقدم ، عداوت مع سببها ، وقضاء الحر أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في وقت العيد^(٤) محمود على أنه للأكمل^(٥) ، كما مر^(٥) .

(١) قوله (للحبر الماز) وهو الحبر الصحيح الذي جعل عنه دعوه (في كتابه) كروي كد في " الهدية " وكتب عنه غ ش ماصه قوله (بحلاف العيد) مثله في " ابن حجر " .
ويخط بعض بعض الصلاة أن هذا في بعض المساجد ، وأن سراج م ر وجمه الله صرت عليه في سجد ، وأن المعتد أنه لا تجوز الريادة على اركعتين كالعيد انتهى ، وهو قريب انتهى ، عبارة سجد قوله (ركعتان) أي به صلاة الاستسقاء ، ولا تجوز الريادة عليهم ، خلافاً لاس حجر ، وما يدل عن الرملي (أن له الريادة عليهما صرت عليه ، كما مره بعضهم ، فالمعتد المحول عليه أنه لا تجوز الريادة عليهما انتهى (ش ٧٦/٣)

(٢) سبق تخريجه في (ص : ١٢٠) .

(٣) وفي (أ) و (خ) : (الأكمل) .

(٥) قوله - (كما مر) وهو قوله (إن أريد الأصل) كروي

وَيَخْطُطُ كَالْعِيدِ ، نَكْرٌ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى تَذَلُّ الشَّكِيِّ ، وَيَدْعُو فِي الْحُضَةِ
الْأُولَى (اَللّهُمَّ اِنِّيبْ عِبْنًا مُعِيْبًا ، خِيْبًا مُرِيْبًا ، . . .)

(ويخط كـ) خطبة العيد في الأركان والسب ، دون الشروط^(١) ، ومنها
سنة ، كما مر في (الكسوف) و (العيد)^(٢) (لكن) يخوّر الاختصار هنا على
خطبة واحدة ، بناء على ما مر في (الكسوف)^(٣) ، و (يستغفر الله تعالى بدل
لشكر) أولها ، فيقول : (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ
إِلَيْهِ) نسفاً في الأولى ، وسعاً في الثانية ، لأنه الأليق لو عِدَّ اللَّهُ تَعَالَى^(٤) بارساب
المطر بعده في آية : ﴿ اَسْتَغْفِرُكُمْ ﴾ (نوح : ١٠) .

وَمِنْ ثَمَّ سُورَةُ إِكْتَارُ قِرَاءَتِهَا إِلَى قَوْلِهِ ﴿ تَهَيَّأْ ﴾ (نوح : ١٢) ، وَإِكْتَارُ الاستسقاء ،
وَحُمُّ كَلَامِهِ بِهِ ، وَقَبْلُ يَكْتُرُ كَالْعِيدِ ، وَاتَّصُرَ لَهُ بِأَنَّهُ فَصِيْلَةُ الْخَبَرِ^(٥) ، وَكَلَامُ
الْأَكْثَرِينَ

(ويدعو في الخطبة الأولى) جهراً يادعيت صلى الله عليه وسلم الواردة عنه ،
وهي كثيرة ، ومنها (اَللّهُمَّ اِنِّيبْ عِبْنًا مُعِيْبًا) مطراً (معباً) يضم
أَوَّيه (أي معبداً من الشدة)^(٦) (عِبَاً) بالمد ، والهمز^(٧) ، أي : لَا يُنْقَضُ
شيء^(٨) ، أو يُنْقَضُ الحيوان من غير ضرر (مريئاً) بفتح أوله ، وبالمد

(١) أي شروط لخطبة الجمعة ، أي كخطبة العيد في لزوم الإتيان بأركان خطبة
الجمعة ، وندب الإنسان إليها ، وعدم لزوم الإتيان بشروطها ، كما يبيده قول الشارح (لا يـ
سنة ، كما مر . . .) إلخ . (ش : ٧٧ / ٣) .

(٢) في (ص : ٧٨) ، (ص : ١٠٣) .

(٣) في (ص : ١٠٣) .

(٤) وفي بعض النسخ (يوعد الله تعالى)

(٥) سبق تحريره في (ص : ١٢٠) .

(٦) قوله (معبداً من الشدة) معلوماً بخلق منها كردي

(٧) في (أ) : (والهمزة)

(٨) قوله : (لا ينقض) أي : لا يكله . كردي .

مُرِيحاً غَدَقاً ، مُجَلِّلاً سَحَاباً ، طَمَعاً دَائِماً ، اللَّهُمَّ ، اسْقِنَا الْعِثْرَ وَلَا تَجْعَلْ مِنْ
نَفْسِطِينَ .

ونهر^(١) ، أي : محمود العاقبة ، فاللهي^(٢) : السامع ظاهراً ، والمري^(٣) : السامع
باطناً .

(« مريحاً ») بضم أوله ، وبالتحتية ، أي : آتياً بالربيع ، وهو الريادة^(٤) من
المراغة ، وهي الحصد ، بكسر أوله ، وتَجُورُ هنا مع (الميم) أي : دا
ربيع ، أي : نماء ، أو الموحدة من أَرْبَعِ البعير . أَكَلِ الربيع ، أو العوفة من
زَمَتِ الماشية . أَكَلْتُ مَا شَاءْتُ ، والمقصود واحد .

(« غدق ») أي : كثير الماء والحبر ، أو قَطَرُهُ كِبَارٌ (« مجللاً ») بكسر
اللام ، أي : سائراً للأقوي لعمومه ، أو بالأرض^(٥) بالسبب : كحُلِّ العرس

(« سحاً ») بمنح مشددة للمهملتين ، أي : شديدة الوقع بالأرضي من سحاح
حرى (« طشاً ») بمنح أوليه ، أي : يُطَنَّقُ الأرضَ حَتَّى يَغْتَمَّهَا (« دائماً ») إلى
انتهاء الحاجة إليه

(« اللهم ») اسقنا العيث ولا تجعل من استسطين^(٦) ، أي : الآيسين من
رحمتك اللهم ، إِنَّ بِالْعِبَادِ ، وَلِيْلَادٍ وَالْخَلْقِ مِنَ الْإِلَهِ ، أي : بالمذ والهمر
شدّة المحاجة والجهد ، أي : بمنح أوليه ، وقيل : صفه فنة الحبر ،
« وَالصَّلَاةِ » أي : الصبيح « مَا لَا تَشْكُو » أي : بالسوء « إِلَّا إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ ، أَنْتَ
لَا الرُّزْغَ ، وَأَدْرُ لَنَا الصَّرْعَ ، واسقنا من بَرَكَاتِ السَّمَاءِ ، أي : المطر ، وَأَنْتَ لَا
مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ ، أي : المرعى « اللَّهُمَّ ، ازْمَعْ عَنَّا الْخُفْزَ ، وَالْخَوْعَ ،
وَالْعُرْيَ ، وَانْخِيفْ عَنَّا مِنَ التَّلَاةِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ ،

(١) وهي (أ) (والهرة)

(٢) قوله (وهو الريادة) أي : الربيع الريادة ، والحصد كثير الكلام كرمي

(٣) وفي (أ) (وغ) : (الأرض) .

أغلاؤه أسفله وعكسه ، وتحويله رأساً مثله

أغلاؤه أسفله وعكسه ، لما صحح أنه صلى الله عليه وسلم هم بذلك ، معناه نقل حميضة^(١)

ويختل التحويل والتكبير معاً ، بأن يخلع الطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر ، والطرف الأسفل الذي على شقه الأيسر على عاتقه الأيمن^(٢)

أما المدور والمثلث فليس به إلا التحويل ، وكذا الطويل ، أي النافع في الطول ، لتعبر السكبي به ، وفي كتابي « در العمامة » تفصيل في تحويل الطيلسان ، فراجع

(ويحول) مع التكبير ، كما أفاده قوله . (مثله) فتاوى قول أصله : (ويختل)^(٣) خلافاً لما اعترضه على أنه في بعض النسخ غير معارٍ أصله^(٤) (الساس) أي : المذكور^(٥) وهم جلوس^(٦) مشد ، للاتباع^(٧) أيضاً .

(١) أخرجه ابن حزم (١٤١٥) ، وابن حبان (٢٨٦٧) ، والحاكم (٣٢٧/١) ، وأبو دار (١١٦٤) عن عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه والخميص ثوب حرأوصوف معص ، وقيل لا تستحق حميضة إلا أن تكون سوداء معلمة النهاية في غريب الحديث (ص ٢٨٨) .

(٢) كل من التحويل والتكبير على حدته لا يحصل إلا بقلب الظاهر إلى الباطن ، وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع ذلك أصلاً خلافاً لما وقع للإمام والمراعي ، فاحتجوا تحته صحيحاً ، به على ذلك المازني وغيره أسس المطاب (٢٢٧/٢)

(٣) المحرر (ص ٨٠) وعبارته (والساس يفعلون بأرديتهم كما فعل الإمام)

(٤) نسيه عمر بن محمد المحرر بقوله (يعمل) بدل (يحول) وهو أصح ، لما تقرر ، ويقع في بعض نسخ الكتاب كذلك ، لكن المذكور عن نسخة المصنف (يحول) محي المحتاج (٦٠٩/١)

(٥) فلا تحول الساء ولا الحاشي ، لئلا تنكشف عوارثهم ، شيخنا ونهاية . (ش : ٧٩/٣) .

(٦) عن عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه قال : ثم تحول إلى القلة ، وحول رفاة ، فقلبه ظهراً لظهر ، ويحول الساس معه أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣٢٧) ، وأحمد (١٦٧٢٨) .

فَقُتِلَ وَتُرِكَ مُحَوَّلًا حَتَّى يُسْرَعَ الثَّيَابُ ، وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْإِسْتِسْقَاءَ مَعْنَى
الْبُيُوتِ ، وَلَوْ حَطَبَ قُلُوبَ الصَّلَاةِ حَارَ ، وَنَسِيَ أَنْ يَتَرَّرَ لِأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ .

١ (ب) وَتُرِكَ (الرَّدَاءُ) (مُحَوَّلًا) مَكْنًى (حَتَّى يُسْرَعَ الثَّيَابُ) سَحَوْ
٢ (لَآلَهُ لَمْ يُنْقَلِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ رَدَاءِهِ قَبْلَ ذَلِكَ
(وَيُتْرَكُ) (وَلَا يُسْرَعُ) مَبْنًى لِلْمَفْعُولِ ، لِيُعْمَمَ ذَلِكَ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ

وَيُتْرَكُ الْإِمَامُ الْإِسْتِسْقَاءَ فَعَلَهُ الْبَاسُ (حَتَّى الْخُرُوجُ لِيُصْعِرَهُ ،
وَالْحَطْبَةُ) كَمَا فِي النَّبِيِّ ، لَا مَيْتَعًا مَعَ شِدَّةِ أَحْتِيَاجِهِمْ .

بَعْدَ : إِنْ حُشُوا مِنْ ذَلِكَ مَتْنًا . تَرْكُوهُ : كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَهَذَا (١) يُخَمِّصُ بَيْنَ
مَا رَفَعَ لِمَصْتَبٍ فِي ذَلِكَ مِمَّا ظَاهِرُهُ التَّنَادِي

وَلَوْ حَطَبَ قُلُوبَ الصَّلَاةِ حَارَ (كَمَا صَحَّ بِهِ الْحَبَرُ) (٢) ، لَكِنَّ حَلَالَ الْأَصْلِ
الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ تَأْخِيرِ الْحَطْبَةِ عَنِ الصَّلَاةِ (٣)

(وَيَسُنُّ أَنْ يَبْرَزَ) أَيُّ : يَظْهَرُ (لَا أَوَّلَ مَطَرِ السَّنَةِ) (٤) وَغَيْرِهِ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ
أَكْثَرُ

وَكُنَّا الْمُرَادَ بِأَوَّلِهِ : أَوَّلُ وَاقِعٍ مِنْهُ بَعْدَ طَوِيلِ الْعَهْدِ بَعْدِيهِ ، لِأَنَّهُ الْعَنْدَرُ مِنْ

(١) هَذَا فِي أَهْلِ السَّحَابِ الْحَطْبَةِ رِيَادَةً ، وَهِيَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَحَمَلَتْ مِنَ الْمَسِّ ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الرَّدَاءُ
ثَانِي فِي أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثِ : مَوَدَّ الرِّيَادَةِ هَذِهِ هِيَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا ، وَكَأَنَّهَا مِنْ بَعْضِ السَّاحِ ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢) أَيُّ : يَقُولُهُ (بَعْدَ . . .) (إِلَخَ) (ش : ٨٠ / ٣) .

(٣) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ ، وَفِيهِ ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى الْبَاسِ ظَهْرَهُ ، وَتَرَكَ رَدَاءَهُ وَهُوَ
وَقَعَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ أَهْلَ عَلَى الْبَاسِ وَبَرَزَ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٨ / ١) ،
وَأَبُو دَاوُدَ (١١٧٣) . وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ السَّابِقُ أَوَّلُ الْبَاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٤) مِمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٢٦٨) ، وَالسَّهْبِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٦٤٧٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بِسْمِي ، فَصَلَّى ثَلَاثَ رَكْعَتَيْنِ بِلَا أَوَّلٍ وَلَا بَعْدٍ ،
ثُمَّ حَطَبَ وَدَعَا اللَّهَ .

(٥) وَهُوَ مَا يَحْصُلُ بَعْدَ انْقِطَاعِ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ ، لَا يَقْدِرُ كَوْنُهُ فِي الْمَحْرَمِ أَوْ غَيْرِهِ (ش : ٨٠ / ٣) .

ويكشف غير عورته لئلا ، وأن يعمل أو يتوضأ في السيل ،

استعمل في الحر بانه حديث عهد برثه ، ومنه يتجنى أن اسرور نكل مطر سة ، كما
تقرر ، وأنه لا أول كل مطر أوسى منه لأحره

(ويكشف عمر عورته لئلا) لحر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم حشر
ثوبه^(١) حتى أصابه المطر ، وقد : إنه حديث عهد برثه^(٢) أي شكويه
وسريه

وصح (كان صلى الله عليه وسلم إذا مضى السماء حشر)
الحديث^(٣) .

(وأن يغسل أو يتوضأ) والأفضل أن يجمع ، ثم الغسل^(٤) ، ثم الوضوء
(في السيل) لحر مطع أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سأل الوادي قال
« اخْرُجُوا بِنَا إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ طَهُورًا ، فَتَطَهَّرْ بِهِ ، وَنُحَمِّدُ اللَّهَ عَلَيْهِ »^(٥)
قال الإمامون ولا تُشرع له بة إذا لم يُصادف^(٦) وقت وضوء ،
ولا غسل^(٧) . انتهى

ولو قل بوي سة الغسل في السيل لم يتغذ ، وأما الوضوء فهو

(١) قوله (حشر ثوبه) أي كشفه كردي

(٢) صحيح مسلم (٨٩٨) عن أسد بن مالك رضي الله عنه

(٣) أخرجه الحاكم (٢٨٥/٤) ، وأبو عوامة في « مسند » (٢٥٠٤) عن أسد بن مالك رضي
الله عنه وقال لحاكم (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) وقال الذهبي
(ثبت في « مسند ») أي هو حديث مسلم السابق عن أسد لكن بشيء من الاختلاف
في اللفظ .

(٤) قوله (ثم الغسل) يعني : لم يجمع فالأفضل الغسل كردي

(٥) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٦٥٣٠) ، والشافعي في « الأم » (٥٥٣/٢) عن يزيد بن الهاد
رحمه الله تعالى مرسلًا .

(٦) قوله (لم يُصادف) أي : لم يلاق . كردي

(٧) المهمات : (٤٥٥/٣) .

ويستحب عند الرعد والبرق .

كالوصوء للمحدث ، أو المصون لحوق قراءه ؛ فلا يُلْذ فيه من نية معتبرة^(١) ؛ متاخر^(٢) في يده^(٣)

ولا يكفي سنة الوصوء ؛ كما لا يكفي في كل وضوء سنون .

ولا يرد نية الحب إذا تخرّج حياثه^(٤) الوصوء المصون^(٥) ، ونية لعاس^(٦) بوصوء الميت^(٧) ؛ لأن هذين^(٨) غير مقصودين بل تابعان ، على أنه لو قيل^(٩) هنا^(١٠) لم يتعد .

(و) أن (يسبح عند الرعد) لما صح أن من الربير رضي الله عنهما كان يد سمعه برك الحديث ، وقال ﴿ وَيُسَبِّحُ الرُّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَكَةُ مِنْ حَقِّهِ ﴾^(١١) الرعد^(١٢)

(و) عند (البرق) لما بأي عن الماوردي ، ولأن تذكر عند الأمور المحزنة تؤنس عائلتها ، والبرق عند الموت ، والبرق أحسنه يؤق بها لحاب ، عنه اشاعري

(١) راجع المجلد التاسع في اختلاف الأئمة ، مساله (٤٣٨) .
(٢) في (١ / ٤٤٤) .

(٣) أي عن الحديث ، (ش : ٨١ / ٣) .

(٤) قوله (الوصوء) : أي مضمون (به الحب) (ش : ٨١ / ٣) .

(٥) عطف على : (به الحب) . (ش : ٨١ / ٣) .

(٦) قوله (ذلك) مضمون به لعاس ، والمشار به بوصوء المصون (ش : ٨١ / ٣) .

(٧) أي وصوء الحب المذكور ، بوصوء الحب ، ولا مضمون له لا يرد (ش : ٨١ / ٣) ، وعليه لعدم ورود . (ش : ٨١ / ٣) .

(٨) أي في نية الحب ، ونية الغسل للميت . (ش : ٨١ / ٣) .

(٩) أي : باشتراطية معتبرة معاصرة . (ش : ٨١ / ٣) .

(١٠) أخرجه مالك في (الموطأ) ، (١٩٣٠) ، وسيفي في (الكبير) (٦٥٤٤) عن عبد الله بن الربير رحمه الله تعالى .

ولا يثبَع نَصْرَةُ الرِّقِّ ، وَيَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ (اللَّهُمَّ : صَبِّاً رِجْعاً) ،

عن معاهد ، وقد (١) ما أشبه بظاهر القرآن (٢) .

قال الإسوي : المسموع هو صوته ، أو صوت موقفه على احتلافي به ،
وأطلق الرعد عليه مجازاً .

(ولا يثبَع نَصْرَةُ الرِّقِّ) أو المَطَرُ أو الرعد (٣) ، قال الحارثي (لأن
السلف الصالح كانوا يكثرهون الإشارة إلى الرعد ، والبرق ، ويقولون عند ذلك
لا إله إلا الله وحده لا شريك له سنوح قدوس ، فمختار الاقتداء بهم في
ذلك) (٤) .

(ويقول) بدأ بعد المطر . نبيه . صبا . بشديد اليباء ، أي مطراً ،
وقيل مطراً كثيراً (صبا) ، لا تنوع ، رواه البخاري (٥) ، وفي رواية : صَبّاً
هَبِيئاً (٦) وفي أخرى : صَبّاً - أي بمنح مسكون - عصفاء - نافعاً (٧) مرتين أو
ثلاثاً (٨) ، فثبت الجمع بين ذلك

(١) قوله (وقد) أي الشاعري صبي ما يدعى به (ما) محبة ، وصبر (أشبه) يرجع
إلى ما قال معاهد ، أي محبة من مشابهة ما دله سمع بعد بظاهر القرآن كروني

(٢) الأم (٥٥٧/٢ - ٥٥٨)

(٣) محل تأمل ، فإنه لا يقل (لثارة) (ش ٨٢/٣)

(٤) الحاوي الكبر (١١١/٣) وفي المنظومات (مختار الاقتداء بهم)

(٥) صحيح البخاري (١٠٣٢) عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) أخرجه ابن حبان (٩٩٣) ، وأبو داود (٥٠٩٩) ، والسنن في الكبرى (١٠٨٦٤) ،

وابن ماجه (٣٨٩٠) عن عائشة رضي الله عنها .

(٧) أخرجه ابن حبان (٩٩٤) ، والسنن في الكبرى (١٠٨٦٦) ، وابن ماجه (٣٨٨٩) عن
عائشة رضي الله عنها .

(٨) قوله (مرتين أو ثلاثاً) من كلام الشارح . وليس من الحديث . فكان المناسب أن يؤخره عن

قوله (صبي) (ش ٨٢/٣) بل قوله (مرتين أو ثلاثاً) في رواية ابن ماجه هو من

حسن الحديث برقم (٣٨٨٩) . وكذلك هو عند أبي شيبة في مصنفه (٢٩٨٣٣) عن
عائشة رضي الله عنها .

وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ ، وَبَعْدَهُ (مُطَرِّمًا بِمُضَلِّ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ) ، وَيُكْرَهُ (مُطَرِّمًا بِسُوءِ كَدِّهِ) .

(وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ) لِحَرِّ السَّيْهِي . أَنَّ الدُّعَاءَ يُنْشَأُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاقِعَ : بَعْدَ نَقْاطِ الصَّفَوفِ ، وَنَزُولِ الْغَيْثِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَرُؤْيَى الْكَلْبَةِ^(١)

(ر) يَقُولُ (بَعْدَهُ) أَيِ إِنْشَاءِ بَرَكَةٍ : (مُطَرِّمًا بِمُضَلِّ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ وَبِكْرِهِ) تَرْبِيَةً أَنْ يَقُولَ : (مُطَرِّمًا بِسُوءِ)^(٢) أَيِ رَفْعِ (كَدِّهِ)^(٣) أَيِ تَرْبِيَةً^(٤) مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَنْصَرَفَ إِلَى أَنَّ السُّوءَ وَقْتُ يُوَقَّعُ اللَّهُ فِيهِ السَّطْرَ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهُ لَيْتَهُ ، لَكِنَّهُ يُؤْهِمُ أَنْ يُرَادَ بِهِ : مَا فِي خَيْرِ الصَّاحِبِينَ ؛ وَمَنْ قَالَ مُطَرِّمًا بِسُوءِ كَدِّهِ . فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي ، مُؤْمِنٌ بِالْكَوَاكِبِ^(٥) أَيِ : بَانَ عَقْدُ أَنْ يُكْوَبَ^(٦) تَأْثِيرًا فِي الْإِبْجَادِ اسْتِقْلَالًا أَوْ شَرَكَةً ، فَهَذَا كَافِرٌ إِجْمَاعًا

نَعَمْ ؛ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : (مُطَرِّمًا بِسُوءِ لَعْنِهِ) ، ثُمَّ يَرَأَى

(١) السُّيُوفُ الْكَبِيرُ (٦٥٣٣) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَخْرَجَهُ الطَّرِيقِيُّ فِي الْبُكَرَةِ (١٤٠/٨) عَنْهُ أَيْضًا .

(٢) قَوْلُهُ (سُبُوءُ كَدِّهِ) قَالَ فِي « شَرْحِ لَرَوْضِ » وَاسْتَعْدَادًا عَنْ تَعْلِيلِ الْحَكَمِ بِالسُّوءِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي تَوْبِهِ كَدًّا ، لَمْ يَكْرَهُ ، وَهُوَ وَاضِحٌ ، كَرَدِي .

(٣) قَوْلُهُ نَصْرُ (سُبُوءُ كَدِّهِ) نَصْرُ تَوْبِهِ وَهُوَ تَحَرُّهُ ؛ أَيِ تَوْبِهِ الْجَمْعُ بِلَاغٍ عَنْ عَدَدِهِ بَعْرَتِهِ فِي أَمْرِهِ لَأَمْرٍ إِلَى الْأَنْوَاءِ ، وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْحَكَمِ بِالسُّوءِ (السُّوءِ) أَنَّهُ لَوْ قَالَ مُطَرِّمًا بِسُوءِ كَدِّهِ بَكَرَهُ (شَرْحُ : ٨٢/٣) .

(٤) التَّرْبِيَةُ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْجُودِ فِي صُورَةِ الثَّوْرِ ، وَكَلِمَةُ الْحَمِّ عِلْمٌ عَلَيْهِ الْمَجْمُوعُ بَوَسْطِ (مِنْ ٩٥) .

(٥) صَحِيحُ سَعْدِي (٨٢٦) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٧١) عَنْ وَهْبِ بْنِ حَالِدٍ الْحَمَّاسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةُ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ عَنْ بَنِي سَمَاءَ كَذِبٌ مِنْ بَعْدِهِ ، فَتَنَ أَنْصَرَفَ أَمْسٌ مِنَ النَّاسِ قَالَ : « قُلْ مَقْرُونٌ مَاذَا قَالَ رَجُلُكُمْ ؟ » قَالُوا : « قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ » .

(٦) الْأَصْحَابُ مِنْ جَنَابِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، فَأَنَا مِنْ نَالِ مُطَرِّمًا بِمُضَلِّ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُطَرِّمٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوَاكِبِ ؛ الْحَدِيثُ (٦) وَفِي مَعْضِ السَّحْرِ فِي الْمَوْضَعَيْنِ (الْكَوْكَبُ) بِالْإِمْرَادِ

وسك الزرع ، ولو نصرزوا بكثرة المطر فائتة أن يسألوا الله رفعه
(اللهم ، حوالا ولا عسا) ،

﴿ مَا يَفْعَلُ مَنْ يَنْسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ مُتَبَكِّهًا ﴾^(١) [سور ١٠] قبل فيشتشي عدا من
المتن^(٢) انتهى ، وفيه نظر ؛ لأن هذا لا إيهام فيه^(٣) السة ، فلا استسقاء

(و) يُكْرَهُ (سب الريح) للمعبر الصحيح ، الزرع من رَفَح الله نأني
بالرَّحْمَةِ ، ونَأْنِي بالعَذَاب ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَشْوْهَا ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ خَيْرَهَا ،
وَاسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا^(٤)

(ولو نصرزوا بكثرة المطر) بثبوت الكاف ؛ بأن خشي منه على نحو البيوت
(فائتة أن يسألوا الله) أي بحر حطة الجمعة ، والصوت ؛ لأنه يارئة كما
مر^(٥) ، وأعقاب الصلوات .

ومن رعم بدت قول هذا في حطة الاستسقاء . فقد أبعد ؛ لأن السة لم ترد
به ، ولا دخل حين^(٦) وقت الاحتياج إليه
وعبارة « الآم »^(٧) صريحة فيما قلناه ، وفي أنه لا يُسْتَأْذَنُ هُنا خروج ،
ولا صلاة ، ولا تحويل رداؤ .

(رعمه) فقولوا مبدأ ما رواه الشيعون (اللهم ، حواليا) بفتح للام
(ولا عسا) أي اخفئة في الأودية ، والمراعي التي لا يضرها ، لا لأسية ،

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » (٤٦٤) ملاء ، وأخرجه السهلي في « الكبير » (٦٥٢٦ - ٦٥٢٧)
عن عائشة أنه طعمه أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يقول : فذكره

(٢) قوله (قبل) : إنج رافة المعني (ش ٨٢ / ٣)

(٣) قوله (لا إيهام فيه) لأنه سم يسب إلى وقت اللحم ، بل إلى وقت الفتح كروي

(٤) أخرجه ابن حبان (٥٧٣٢) ، والحاكم (٢٨٥ / ٤) ، وأبو داود (٥٠٩٧) عن أبي هريرة
رضي الله عنه .

(٥) في (١١٠ / ٢) .

(٦) أي : حين حطة الاستسقاء . (ش : ٨٣ / ٣) .

(٧) الآم (٥٢٧ / ٢) .

و يَطْرُق ، و ثنائي بيان للمراد بالأول ، لشموله^(١) للطرق التي حواليتهم ، اللهم ،
 على الآكام ، و الظراب ، و تطوي الأودية ، و صابت الشجر ،^(٢)
 و الآكام بالمد جمع أنكم بصمتين ، جمع إكام ، ككتاب جمع أكم
 صحن جمع أكمة ، وهي : دون الجبل ، و فوق الرابية
 و الظراب بالفتح المثناة^(٣) ، و وهم من قال بالصاد الساقطة^(٤) ، جمع
 ضرب بفتح فكسر : الجبل الصغير .
 و أحدث (الواو) أن طلب المطر حواليت انقضاء مه بالذات و قدوة أد ،
 بها^(٥) معنى لتعليل ، أي : أحمله حولنا ؛ لنلا يكون عيب
 و فيه^(٦) نعليننا لأدب هذا الدعاء حيث لم يذغ برفعه مطلقاً ؛ لأنه قد شاع
 لاستمرره بالنسبة لعص الأودية و المراعي ، فثبت مع ضرره ، و بقاء بقاء
 و علامت بأنه ينبغي لمن وصلت إليه نعمة من ربه ألا يتسخط^(٧) بعارض
 و ربها ، بل يثن الله برفعه و انشاءها ، و بأن الدعاء برفع المصير لا يسمي استوكل
 و انعوض

(١) ثوبه (ثنائي) أي : ولا علما ، ثوبه (بالأول) أي : حواليت ، ثوبه (ثنائي) أي :
 الأول ، (ش : ٨٣ / ٣) ، في الأصل : (أي : وحواليها) ،

(٢) صحيح بخاري (١٠١٣) ، صحيح مسلم (٨٩٧) عن أس بن عائذ رضي الله عنه

(٣) قوله (بالفتح المثناة) يدل : أنه مثناة التي رعت ديبها ، و دب (بالفتح) مرفوعة ، وهو
 الثوب الذي رفع من آخرها ، و دب (بالفتح) عنها سقط من حواليت ، لأن رأسها و جذعها

و عرق بالذات - كما يعلم من هذه الصورة - ظاهر كروي

(٤) وفي (ب) و (ت) : (الساقطة) .

(٥) أي : الواو - هامش (ك) .

(٦) أي : في هذا الدعاء الواردة عنه عليه السلام ، (ش : ٨٣ / ٣) .

(٧) وفي المطبوعات : (يتسخط) .

وَلَا يُصَلَّى لِذَلِكَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

(ولا يصلى لذلك . والله أعلم) (إدلم يؤثر)^(١) غير الدعاء ، وقياس ما مرّ قبل
الباب : الصلاة لذلك فرادى^(٢) .

• • •

(١) قوله . (إدلم يؤثر) أي : لم يرد . كروي .
(٢) في (ص : ١١٠) .

بَاب

بترك الصلاة خاجداً وجوبها كبر ، أو كسلاً قل .

(باب) في حكم تارك الصلاة

(إن ترك) مكنت عالم ، أو جاهل لم يُعذر بحمله ؛ لكونه بين أظهرهما^(١) ، ولا يُخرجهُ^(٢) المحض الذي هو إيكاز ما سبق علمه ، لأن كونه بين أظهرهما بعث لا يحس عليه صيره في حكم العالم

(الصلاة) المكتوبة التي هي إحدى الخمس ؛ كما يُصرّح به قوله لاني (في وقت الضرورة) لأنه إما يكون ليهه لا غير ، أو فعلها^(٣) ، وأثر الترك لأجل القسم (خاجداً وجوبها) أو وجوب ركني مجموع عليه منها ، أو به خلاف رد ؛ أحداً ما يأتي^(٤) (كبر)^(٥) إجماعاً ؛ ككن مجموع عليه معلوم من تدبّر بالضرورة ؛ لأن ذلك مكذب نص^(٦)

(أو) تركها (كلاً) مع اعتداده وجوبها (قل) لانه ﴿ فارتدوا ﴾ .
وحرر : أمرت أن أقابل الناس^(٧) ، وإنهما^(٨) شرت في الكف عن

^(١) قوله (بين أظهرهما) أي بين أيديهما كروي

^(٢) قوله (ولا يُخرجهُ) أي لا يخرج جاهل عن حكم التعميم كروي

^(٣) قوله (أو فعلها) معصوف عن قول ليس (ترك الصلاة) (سم ٨٤ / ٣)

^(٤) أي : أنها في قوله : (ويقتل أيضاً ...) إلخ . (ض ٨٤ / ٣) .

^(٥) بالمحض صط ، لانه مع الترت ، وبما ذكره المصنف لأجل القسم يقتضي المقتض (٦١٢)

^(٦) أي : لله ورسوله معني (٨٤ / ٣)

^(٧) قوله (وحرر : أمرت أن أقابل الناس) (ورتبته) : حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة . كروي . والحديث أخرجه البخاري

(٢٥) ، (مستم ٢٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما

^(٨) أي : الآية والحبر . (ض : ٨٤ / ٣) .

القتل واستماتته الاسلام ، وإقامه الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، لكن الزكاة يُمكن
 للإمام^(١) أخذها ولو باستماتة متى استغفروا منها ودلّوها ، فكأن^(٢) فيها^(٣) على
 حقيقتها^(٤) ، بخلافها في الصلاة ، فإنها لا يُمكن فعلها باستماتة ، فكأن فيها
 بمعنى القتل

فعلهم وصوح الفرق بين الصلاة والزكاة ، وكذا الصوم ، فإنه إذا علم أنه يحسن
 طول النهار^(٥) ، فأحدى الحسن فيه ، ولا كذلك الصلاة ، فتعش القتل في
 حذرها .

وبحسبه بالحديد الأسي^(٦) نُس من إحسان الصلاة^(٧) في شيء ، فلم يُقل به

لا يُقال : لا قتل^(٨) بالحصار ، لأنه لم يُخرجها عن وقتها ، ولا بالحارِجة
 عنه ، لأنه لا قتل بالمصء وإن وَحَّت قوراً ، لأنَّ تقول^(٩) بل يُقتل بالحصار إذا أُمِرَ
 بها - أي من جهة الإمام أو نائبه^(١٠) ، دون غيره مما يظهر - في الوقت عند
 صيفه ، وتوَعَّد على إحراقها عنه ، فسمع حتى حرق وقتها ، لأنه حينئذ معاند
 للشرع عماداً بقضي مثله القتل ، فهو نُس لحصار^(١١) فقط ، ولا لعائنة فقط ،

(١) وفي المطبوعات (يسكن الإمام)

(٢) أي فكأن استماتة الواردة في بحر منية لسبح (٢١٩/٢)

(٣) أي : الزكاة - (ش : ٨٤/٣) .

(٤) والصير في (كس) و(حقيقتها) يرجعان إلى (استماتة) كردي

(٥) قوله (إذا علم أنه يحسن طول النهار - يواه) ، إذ علم الشخص أنه يحسن على ترك الصوم
 طول النهار ، سوى الصوم كردي

(٦) أي ، في المتن ، (ش : ٨٤/٣)

(٧) قوله (من إحسان استماتة) أي أمر به ، لفعله بترك (النفاء) وسكون (ائه) مصدر
 للتروع ، أي : من إحسان هذا النوع من القتل ، كردي .

(٨) قوله (لا يعدم لا قتل) أي لا قتل للإمام من حيث استماتة الحد كردي

(٩) ومنه انقاضي أي به ولاية ذلك ، كانهضي الكسر (ع ش : ٢٢٩/٢)

(١٠) قوله (فهو نُس لحصار) إلج ، أي القتل من حيث استماتة الحد ليس إلج ،

بالمحذوع الأمرين الأمر ، والإخراج مع التصميم
 وخرج (كسلاً) ما لو تركها بعد ولو فاسداً ، كما يأتي^(١) ، وحدث كصاد
 الطهورين ، لأنه مختلف في وجوبها عليه .
 ويُلحق به^(٢) كل تارك لصلاة يدرمه قصدها^(٣) وإن لم يدرمه^(٤) انفاً ، لأن
 إيجاب قصدها شبهة في تركها وإن صغفت .
 بخلاف ما لو قال من تَلَّمَّه الجماعة إجماعاً لا أصلها إلا ظهر فإن
 الأصح قتله ، والقول بأنها عرض كفاية شاذ لا يُعَوَّل عليه
 ويُقتل أيضاً بكل ركن^(٥) أو شرط لها أجمع على ركنه أو شرطه ؛
 بوضوح ، أو كان الخلاف فيه واهياً جداً ، دون إزاله المحاسبة^(٦)
 قال شارح وكذا ما اعتقد لترك شرطه^(٧) ، لأن تركها لها ، ولت رده
 بأنه ترك لها عدماً لا إجماعاً ، ألا ترى إلى ما مر في فقه الطهورين أنه لا يُقتل
 تركها وإن اعتقد وجوبها ، رعاية لمن لم يُوجِّهها ، فكذا هنا ، فالوجه^(٨)
 خلاف ما قال^(٩) .

ولا من قبل المهدر هو تركه بعد ، كما يأتي في (البع) كروي

(١) في (ص: ١٤١) .

(٢) أي بعد الطهورين تارك للصلاة (ش: ٨٥/٣)

(٣) أي : بعد فعلها . هاشم (ك) .

(٤) أي : تلك الصلاة . (ش: ٨٥/٣) .

(٥) أي : بتركها ، على حذف المضاف . (ش: ٨٥/٣) .

(٦) لأن مملوكة قولاً مشهوراً بأن إزالته سنة للصلاة لا واجبة . شرح الغياب ، ٢ - ٣

(٨٦ - ٨٥/٣)

(٧) كالشرط المجمع عليه شرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطه ، فيقتل به (ش: ٨٦/٣)

(٨) وفي (ت) : (والأوجه) .

(٩) أي : فلا يقتل وإن اعتقد شرعية المتروك لمختلف فيه (ش: ٨٦/٣) .

حداً والصحيح فأنه صلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة

وتنحى بعضهم . فله ترك تعلمها بأركانها ، وطاهره (١) أنه ترك يعلم كعبتها من أصلها ، وهو ظاهر ، لأنه ترك لها ، لاستحالة وجودها من حرمي ذلك ، بخلاف من علم كعبتها ، ولم يُميز الموضع من غيره ، لأنه يُسمع من عدم هذا الموضع (٢)

وإنما يُقبل بذلك (حداً) لا كمرأ ، لما في الخبر الصحيح أن تركها تحت التوبة إن شاء تعالى عذبه ، وإن شاء . أدخله الجنة (٣) ، والكافر ليس كذلك . فحبر مسلم « تَبَيَّنَ الْفَقْدُ وَالْكَفَرُ تَرْكُ الصَّلَاةِ » (٤) محمول على مستحل

(والصحيح . قلة صلاة فقط) لعموم الخبر السابق (٥) بشرط إخراجها عن وقت الضرورة (٦) أي الجمع ، فلا يُقبل بالطهر حتى تغرب الشمس ، ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ، ويُقبل بالنصبح بطلوع الشمس ، لأن الوقتين (٧) قد يتحدان ، فكان شبهة دارنة (٨) للقبل

(١) قوله (وطاهره) أي البحث (أنه) أي التارك المذكور (ش ٨٦/٣)

(٢) فضيه ر هذا في العامي ، إذ العام لا يسمع في ذلك ، كما يصر في محله ، ولعل هذا يد سم يكن فيه خلاف ولو واحداً ، فراجع سم قوله (إذ العالم) (إنح يرد ما مر في باب شرط الصلاة) من أن العامي أو العالم على الأوجه إذا اعتد أن ما في الصلاة بعضها فرض وبعضها شبهة . صحيح ما لم يقصد فرض معن التلبية (ش ٨٦/٣)

(٣) أخرجه ابن حبان (١٧٣٢) ، ومالك في «الموطأ» (٢٧٦) ، وأبو داود (١١٢٠) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه

(٤) صحيح مسلم (٨٢) عن حابر من عبد الله رضي الله عنهما

(٥) في (ص: ١٣٧)

(٦) هذا بالنسبة لصل ، وأم الأمر والتهديد . فشرط وقوعهما في الوقت الحتمي (ش ٨٦/٣)

(٧) قوله (لأن الوقتين) أي وفي الجمع للطهر ، والمغرب ، أعني وقت الطهر والعصر

بظهر ، ووقت المغرب ، والعشاء للمغرب ، وقد يتحدان ، وذلك حين الجمع كتردي

(٨) قوله : (دارنة) أي : دافعة . كتردي .

وَيُسْتَنَاءُ ثُمَّ يُضْرَبُ عَقْبُهُ ، وَفِيهِ يُسْحَرُ بِحَدِيدٍ

ومن ثم لو ذكر عدراً للتأخير لم يُقتل وإن كان فاسداً ، كما لو دل
سليته ، وإن طُنَّ كذبه

وطاهر أن المراد بوقت الضرورة في الجمعة صلو وقتها عن أهل مكب من
الجمعة وبصلاة ؛ لأن وقت العصر ليس وقتاً لها في حادثة ، بحلاف انقضاء
من قُلتَ يعني قبله عت سلام الإمام منها قُلتَ شبهة احتمال ليس
بهدف وبعادتها فيذكرها . أوضحت التأخير بداس منها بكن تقدير^(١) ، وهو
ما مر^(٢)

، وساب (فوراً بدأ) كما صححه في التحقيق^(٣) ، وقرق الوحي في
نريد ، ومنه الحاحد السابق بأن ترك استانه يؤخذ تحليله في لار إجماعاً ،
بحلاف هذا^(٤) .

ثم (دالم بث) **عصر** - **ع** - **سيف** ، ولا يجوز قبله بغير ذلك ؛ للأمر
بإحسان القليلة^(٥) .

وبما بعث التوبة ها ، بحلاف مائر الحدود ، لأن انقتل ليس على الإخراج
عن الوقت فقط ، بل مع لامتناع من انقضاء ، وبصلاته يروى ذلك^(٦)

(وفي) لا يُقتل ؛ لعدم الدليل الواضح على قتله ، بل (سحر) بحديدة

^(١) قوله (بكن تقدير) أي من تقدير المصادق صححه كردي

^(٢) قوله (وهو مبر) أي صبي ومهر الح كردي

^(٣) التحقيق (ص : ١٦٠) .

^(٤) أي : بحلاف تارك الصلاة ، فإن عقوبته أحف ؛ كونه يعمل حداً (ش : ٨٧/٣)

^(٥) عن سداد بن أبوس رضي الله عنه قال : ثار حطه من رسول الله : ع . إن الله كتب

الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأخسوا القنة . أخرجه مسلم (١٩٥٥) .

^(٦) أي : لساع (ش : ٨٨/٣)

حتى يصلي أو يموت ونعمل ، ونصلي عليه ، ونذعن في مقابر المسلمين ، ولا
نظعن قبرا

حتى يصلي أو يموت (ومرودة^(١))

(ويعمل ، ونصلي عليه ، ونذعن في مقابر المسلمين) لأنه مسلم (ولا
يطمس قبره) بل نتركه ؛ كقبة قبور أصحاب الكبار
وعلى يد الاستانة لا بضممة من قتله قبل النوبة مضممة^(٢) ، لكنه يأنم من
جهة الافئات على الإمام

• • •

(١) أي : قريبا .

(٢) قوله (مضممة) أي : سواء كان القتل في مدة الاستانة أو عليها كروي



كتاب الجنائز

كتاب الحائتر

تذكر ذكر الموت ،

(كتاب الحائتر)

مع الحميم جمع جارة ، به وبالكسر اسم للميت في الحش ، وقيل
 بالفتح بدت ، وبالكسر لنفس وهو فيه ، وقيل عكسه ، من جسر ستر
 قبل كان حش هذا أن يذكر بين (المرائض) و (الوصايا) لكن لما كان أهم
 ما يعمل بالميت الصلاة ذكر أثره

(بكسر) كل مكلف بدت مؤكداً ، وإلا فاصل ذكره سنة نص ،
 ولا يفهمه المس^(١) ، لأنه لا يلزم من بدت الأكثر بدت الأقل الحاشي عن الكثرة
 وان لم من الإتيان بالأكثر الإتيان بالأقل ، وكونه^(٢) سنة من حيث اندرجه^(٣)

وعلى هذا يُحمل قول شبحنا في « شرح الروض » (« يُسحب الإكثار من
 ذكر الموت » المستلزم ذلك لاستحباب ذكره^(٤) المصرح به في « لأصل »
 أيضاً^(٥) . انتهى

ذكر الموت) لأنه أذعن إلى امتثال الأمر ، واحتساب الصافي ، لتجبر

^(١) قوله (ولا يفهمه المس) أي لا يفهم من نفس أن أصل ذكر حبيب به ، مع به بدت
 كردي .

^(٢) غلط عن الإتيان بالأقل ، والصحيح بالأقل (ش ٨٩/٣)

^(٣) قوله (من حيث اندرجه به) لكن لا يلزم منه كونه به ، على المس لأنه (د) في

(وعلى هذا) إشارة إلى قوله : (لزوم من الإتيان ...) إلح - كردي .

^(٤) قوله (لاستحباب ذكره) أي مطلق ذكر ، المدرج في الأكثر كردي

^(٥) أسس المطالب (٢٤٢/٢) .

ويستعدّ نومه ورد المصالح ، والمريض كذا

اصحح « أكتبوا من ذكر هاديم » الثبات (١) أي بالمهمة مريد من أصلها ، وبالمهمة قاطعها ، لكن قال السهلي : الرواية بالمهمة « و » ما ذكر في كثير - أي من الأمل - إلا قسمة ، ولا قليل - أي من العمل - إلا كثره (٢) .

(وسعد) وجوباً بـ علم أن عليه حقاً ، وإلا فبدأ : كما هو ظاهر ، وعلى هذا يحصل قول شارح (بدأ) وقول آخر (وجوباً) (بالتوبة) بأن يُدبر إليه

(ورد المصالح) إلى أهل ، يعني : الخروج منها ؛ لسؤال رد الأعيان ، وحرقة ، لصلاء ، وقد صرح السكتي بأن تاركها ظلم لجميع المسلمين ، وقصاه دين لم ينأ عنه ، والسكين من استيفاء حد أو تعريض لا يقبل العمو ، أو يقبله ولم يغف عنه

وذلك لأنه قد يأتيه الموت بعد ، وعظمها (٣) ، اعتناء بشأنها ؛ لأنها أهم شروط التوبة .

(والمريض أكد) بذلك ، أي أشد مطالبة به من غيره ؛ لثقل معدمت الموت به

٢

- (١) ومي (أ) و (ب) و (ج) والمطروحة السكة والوحدة (هاديم)
- (٢) أخرجه ابن حبان (٢٩٩٢) ، وإسحاق (٣٢١/٤) ، وسرمدي (٢٤٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه
- (٣) أخرجه حديثاً واحداً مع حديث أبي هريرة رضي الله عنه الطبراني في الأوسط (٥٧٨٠) ، ومصنف في « مسند » (١٧١) ، والبيهقي في « الشعب » (١٠٠٧٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي في « مجمع الرواة » (١٨١٥٦) (رواه الطبراني في الأوسط « وإسناده حسن »)
- (٤) لعل لأولى : عطفه . أي الرد سم أي ليعني عن اكتساب التأنيث من المصنف إليه . (ش : ٩١/٣)

وَيُضْجَعُ الْمُخْتَصَرُ لِيَجْزِيَ الْأَيْمَنَ إِلَى الْفِتْلَةِ عَلَى الصَّحِاحِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ صَحِيفَ
مَكَابٍ وَتَخَوَّرَ . أَلْقَى عَلَى قَعَاءِ وَوَجْهَةٍ وَأَحْمَصَاءَ الْفِتْلَةِ
وَيُنْقَشُ الشَّهَادَةُ

(ووضَّح) بدأ (المحضَّر) وهو : من حصره الموت (لحيته الأسفل)
ولا يسر (إلى الفتلة على الصحيح) كما في اللحد ؛ ولأن النسب أشرف
لحيات ، قال في « المجموع » : والعمل على المقدس ^(١) ؛ أي لموافق
سذكره في قوله : (فان تعذر) أي : تغتبر ذلك (لصيق مكر وحموه) كناية
عن حسنه ^(٢) (لئنني على قعاء ووجهه وأحمصاء) يفتح الهمزة أشهر من صحتها ،
وكسرهما ، وهما : المحضَّر من الرجلين ، والمراد : جميع أسفلهما (بسنة)
لأنه الممكن ، ويُزْفَعُ رأسه ؛ لِيَتَوَجَّهَ وَجْهُهُ لِلْفِتْلَةِ

(وينش) بدأ المختصر ولو مميراً على الأوجه ؛ ليحصل له الثبوت الأني ،
وه فرق عدم تلقيه في القبر ؛ لأنه من السؤال ^(٣) (الشهادة) أي لا إله
إلا الله ، فقط ؛ لخبر مسلم « لَقُّوْا مَوْتَاكُمْ - أي : من حصره الموت - لا إله
إلا الله » ^(٤) مع الخبر الصحيح « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ
الْحَيَّة » ^(٥) أي مع العائزين ، وإلا . فكل مسلم ولو غاسقاً يَدْخُلُهَا ولو بعد
عذاب وإن طال ، خلافاً لكثير من فرق الصلوات ؛ كالمعتزلة ، والحوارح
وقول جمع . يُنْقَشُ . (محمد رسول الله) أيضاً ؛ لأن المقصد ^(٦) موته على
الإسلام ، ولا يُسْتَنَى مسلماً إلا بهما . . مردود بأنه مسلم وإبنا نضد حتم كلامه

(١) المجموع (١٠٥/٥) .

(٢) وفي (أ) و (ب) والطبوعة المكية (بحبه)

(٣) قوله (وه) أي : سميل (فارق ...) إلخ . حاصله كما في « المعني » وه نهاية ، أن
الدين في المصلحة ، وثم ثلاث يسر لست في مره ، وبني لا ينش (ش) ١٩٢/٣

(٤) صحيح مسلم (٩١٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٥) أخرجه الحاكم (٣٥١/١) ، وأبو داود (٣١١٦) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه

(٦) وفي (أ) : (المقصود) .

بلا إلحاح ،

« (لا إله إلا الله) ليحصل له ذلك الثواب »^(١) .

وبحث تلقيه : (الرقيق الأعلى) لأنه آخر ما نكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) . . . مردود بأن ذلك ليس لم يؤخذ في غيره ، وهو أن الله خير ، فأخاره^(٣)

أما الكافر فنقشهما قطعاً مع لفظ (أشهد) لوجوه أيضاً على ما سيأتي فيه^(٤) ؛ إذ لا يصير مسلماً إلا بهما

ويسمي كما قال الماوردي وغيره تقديم التلقي على الإصباح^(٥) السابق إن لم يكن فعلهما معاً ، لأن النقل فيه^(٦) انت ، ولعظيم فائدته ، ولئلا ينقص الرهوق إن اشتمل بالإصباح

ونسب أن يكون مرة فقط ، ولا إلحاح عليه ؛ لئلا يصحّر فيكلم بما لا ينبغي ؛ لهذه ما يُعاسي^(٧) حبيب ، والأل يعدل له (قل) بل يذكر الكلمة عدة^(٨) ؛ ليدكر فيذكرها ، فإن ذكرها^(٩) ، وإلا . سكت بيرا ، ثم يُعيدّها ، فيما يظهر ، وأن يُعده إذا نكلم ولو ذكر ؛ ليكون آخر كلامه الشهادة^(١٠) وليكن عبرتهم لحو عداوة أو إرث إن كان ثم غيره ، فإن خسر عدو ،

(١) ولاسر رباد (محمد رسول الله) الصاهر لأحار معني للمحاج (٥ / ٢)

(٢) أخرجه البخاري (١٤٦٣) ، ومسلم (٨٧ / ٢٤١١) عن عائشة رضي الله عنها

(٣) قوله (فأخاره) هذا يتو ، الزريق الأعلى ، كردي

(٤) في (٢٠٦ / ٩)

(٥) البخاري الكبير (١١٦ / ٣)

(٦) أي : التلقين . (ش : ٩٢ / ٣) .

(٧) قوله : (ما يقاسي) أي : ما يتكلف من المشقة كردي .

(٨) أو يقال . ذكر الله مبارك فذكر الله جمعا بهايه المحتاج (٤٣٦ / ٢) .

(٩) وفي (س) رباد لفظه : (فذلك) .

(١٠) راجع : السهل الصالح في احلال الأشاح ، مسألة (٤٣٩)

وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ (يس) .

وَوَرِثَ فَالْوَارِثُ : لَأَنَّهُ أَشَقَقُ : لِقَوْلِهِمْ لَوْ حَصَرَ وَرَثَهُ قَدَّمَ أَشَقَقَهُمْ

(ويقرأ) بدأ (عده) يس : للبحر الصحيح : اقرأوا على موتاكم يس : أي من حضره الموت : لأن الميت لا يقرأ عليه ، وأحد ابن لرفعته قصته^(١) ، وهو أوجه في المعنى : إذ لا صارف عن صدره ، وكون الميت لا يقرأ عليه مملوع ، لعدم إدراكه وجهه ، فهو ماله لسماع القرآن ، وحصول مركبه به كالحق ، وإذا صبح السلام عليه فانقضاء عليه أولى ، وقد صرخوا بأنه يندب للرأب ، والشئ فراءة شيء من القرآن

نعم ، يؤيد الأول^(٢) ما في خبر عريب : ما من قريض يقرأ عنده (يس) إلا مات ريثما ، وأدخل قبره ريثما^(٣)

والحكمة في (نتر) : اشتمالها على أحوال النامية ، وأحوالها ، ويعبر ليد ورواها ، ويعيم المحبة ، وعداب جهنم ، فتدكر بقراءتها ثلاث الأحوال السوحيبة

بشأن

قيل (و) الرعد : لأنها تسهل طلوع الروح^(٤) .

(١) أخرجه ابن حبان (٣٠٠٢) ، والحاكم (٥٦٥/١) ، وأبو داود (٣١٢١) ، والاسمي في

الكبرى (١١٠٢٤) ، وابن ماجه (١٤٤٨) عن معقل بن يسار رضي الله عنه

(٢) أخرجه معني الصحيح (٥/٢) (وابن أحمد من نسخة معاذ بن بحر) وراجع كفاية السامع في

شرح شبه (١١/٥) .

(٣) أي مرثته على من حضره الموت . هاشم (ج) .

(٤) أورده الديلمي في : نفرد من ماثور الخطاب (٦٠٩٣) عن عبد الله بن سمحان الحنفي ، وفي

نقطة : وحشر يوم القيامة ريثما : مكان : وأدخل : الحج : وأخرجه أبو بكر بن أبي في

بغلات (٦٩٦) وراجع الإصانة (١٢٩/٣) أخرجه صحيح حبي

(٥) قال ابن حجر في : المحققين الخبر (٢٤٦/٢) قوله : (سبح بعض ما بين من

سورة الرعد : سبي والمهم المذكور هو : أبو الشعثاء جابر بن زيد ، صاحب من

هاشم : أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب : الحائث : به ، ورواه في ذلك بحديث عن

نصيب

وَيُخَسِّنُ ظَنَّهُ بِرَنَةِ مُنْحَانِهِ وَتَعَالَى

وَيُخْرِغُ الْمَاءَ بَدَنًا ، مِلَّ وَحَوًّا فَيَعْلَمُ بِظَهْرِ أَنْ طَهَّرَتْ أَمْرَةً بِذَلِكَ عَلَى احتياجه
له ، كَأَن يَهْتَشِرُ^(١) إِذَا قُفِلَ بِهِ ، ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَطَشَ يَغْلِبُ حَيْثُ^(٢) ، لَشِدَّةِ اسْرِعَ ،
وَبَدَنُكَ بِأَتَى الشَّيْطَانُ - كَمَا وَرَدَ - بِمَاءٍ زَلَالٍ^(٣) ، وَقُولُ قُلِّ لَا يَبْنِي عِبْرِي حَتَّى
أَمْتَقِبُكَ^(٤)

قِيلَ وَيُخَرِّمُ حُضُورَ الْحَائِضِ عِنْدَهُ ، وَيَأْتِي فِي الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ
مَا بَرَّدَهُ^(٥)

(وَلِيَحْصُرَ) بَدَنًا الْمُحْتَضِرُ ، وَكَذَا الْمَرِيضُ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَالَةِ
الْإِحْتِضَارِ ، كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ »^(٦) (ظَنَّهُ بِرَنَةِ مُنْحَانِهِ وَتَعَالَى) أَيَّ يَصْرُفُ إِيَّاهُ
بِعَمَلِهِ ، وَيَرْحَمُهُ ، لِلْحَرِّ الصَّحاحِ ، أَمَّا عِنْدَ ظَنِّ عِنْدِي بِهِ^(٧) ، فَلَا يَطْنُ بِهِ إِلَّا
خَيْرًا^(٨)

وَصَحَّ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَوْتِهِ ثَلَاثٌ : « لَا يَمُوتُنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَقَدْ
يُخَسِّنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ »^(٩)

وَيُسَرُّ لَهُ عِنْدَهُ تَحْسِينُ ظَنِّهِ ، وَتَضَمُّنُهُ فِي رَحْمَةِ رَبِّهِ ، وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِي

(١) قَوْلُهُ : (كَأَن يَهْتَشِرُ) أَيَّ : يَفْرَحُ - كَرْدِي

(٢) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَطَشَ)

(٣) مَاءٌ زَلَالٌ ، أَيَّ عَذَبٌ مَحْنَارُ الصَّحاحِ (ص ١٩٧)

(٤) كَمَا هُوَ فِي كِتَابِهِ ، وَبِمَنْ يَهْتَشِرُ إِيَّاهُ مَكَانَ وَحُودِهِ فِي دَوَائِمِ إِلَهِ الْمَطْهَرَةِ

(٥) فِي (ص : ٢٨٣)

(٦) الْمَجْمُوعُ (٩٩/٥) .

(٧) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ رِيَادَةُ (مَوْلَى ظَنِّ بِهِ)

(٨) لَعَلَّ « أَمَّا عِنْدَ ظَنِّ عِنْدِي بِهِ » أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٧٤٠٥) ، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٥) عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ « إِذَا ظَنَّنَا خَيْرًا وَإِنْ ظَنَّنَا شَرًّا » . وَفِي أُخْرَى « فَلْيُظَنَّ بِهِ

مَا شَاءَ » وَفِي ثَلَاثَةٍ « فَلَا يَطْنُ بِهِ إِلَّا خَيْرًا » . وَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ عِنْدَ أَبِي حَبَابٍ (٦٤١)

و (٦٣٥) وَ (٦٣٦) ، وَأَحْمَدُ (٩١٩٩) وَ (١٧٢٥٣) وَغَيْرُهُمَا

(٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٧٧) ، وَابْنُ حَبَابٍ (٦٣٨) عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

رحونه داراؤا منه أمانة^(١١) اليأس والتمسوط ؛ لنلا يثوب على ذلك مبعث ، فهو
من الصبيحة الواحدة ، وإنما تأتي على وجوب استتاره ترك الصلاة ، فعلى مذهبها
ليس^(١٢) يثبت هذا ، إلا أن يفرق بأن تقصير ذلك أشد ، وبأن ما هنا يؤدي إلى
الكفر^(١٣) ، بخلاف ذلك^(١٤)

(فرد مات غصص^(١٥)) بدأ ؛ لحير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم بعد
دس سبعة لم شق بصره - بفتح الشين وصم الراء ؛ أي شخص بفتح أوله - ثم
قال : إن الروح إذا قبض تبعه البصر^(١٦) ولنا لا يفتح بصره فيسببه به النظر

(١) وفي (١) و(٢) و(غ) والمطوعة المكية : (أملات) .

(٢) في (ص: ١٤١) .

(٣) قوله (بإذني الله الكفر) بشاره إلى أن اليأس ليس بكفر ، خلافاً لمذهبهم ، وكذا لا من
العباد كبردي عند رسم اعلم به بغير عدد أن كلاً من يأس الرحمة ، وأمس الكفر من
الكافر من الكمال في حاشية جمع جوامع ؛ في عند الحصة أن اليأس من روح الله
كفر ، وأن لا من من كفر الله بمعنى كفو ، فإن أرادوا يأس لا تكار سعة رحمة الله بديوت ،
والأمن لا اعتماد أن لا كفر ، فكأن مذهبهم هو ؛ لأنه وإن يفران ، فإن أرادوا أن من استعظم
دونه واستبعد العفو عنه استبعاد يدخل في حد اليأس ، أو غلب عنه من بوجه ما دخل به في
حد الأمن . فالأقرب : أن كلاً منهما كبيرة لا كفر . انتهى

والأمن الذي هو استعظام تدب ، واستبعاد العفو على أنه من المحققين قد بعد في ترك سعة
الرحمة يقصير كفر ، بخلاف ترك الصلاة كلاً لا يؤدي إلى كفر ؛ لأن الاستعداد بشتى إلى أن
يغير الكفر سعة الرحمة ، وترك كلاً لا يقصير حجب وجوب ، فالتأني ليس (ص)
١٩٥/٢

(٤) وفي (ب) و(غ) : (ذلك) .

(٥) في بعض النسخ (غصص عباد)

(٦) أمر الله رضي الله عنها ذات دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق بصره ، فعدسه
ثم قال : إن الروح إذا قبض تبعه البصر ؛ فصح بأس من شبهه . هذا ، لا يذهب على
أنفسكم إلا بحير ، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون ؛ ثم قال : اللهم ، غير لأبي سبعة ،
ووقع دوحته في المهديين وأخلفه في عقبه في الغابرين ، وأخبرنا أنه يارث العالمين ، وفتح
له قبره ، ونزل فيه . صحح مسلم (٩٢٠)

وَشَدَّ لِحْيَاهُ بِعَصَايَةٍ ، وَلَيْسَتْ مَعَاصِلُهُ ، وَشَتْرَ جَمِيعَ يَدَيْهِ شَتْرًا

وَلَيْسَ حَسْبُكَ بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مَلَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١)

نَبِيَّهُ بِتَحْمِيلِ أَنْ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ (تَبَعَهُ النَّصْرُ) أَنَّ الْقُوَّةَ الدَّامِرَةَ نَذَعَتْ
عَقِبَ خُرُوجِ الرُّوحِ ، فَحِينَئِذٍ يَحْمِلُ الْعَيْنُ ، وَيَفْشَحُ مَطَرُهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَمْسُ
بِهِ عَمَتْ حُرُوحُهَا شَيْءٌ مِنْ حَارِّهَا الْعَرِيزِيِّ^(٢) فَيَنْخَضُ بِهِ بِاطْرَأً أَيْ يَذْهَبُ بِهَا ،
وَلَا تُغْدِي فِي هَذَا ، لِأَنَّ حَرَكَتَهُ حِينَئِذٍ قَرِيبَةٌ مِنْ حَرَكَتِ الْمَذْبُوحِ ، وَسَأْنِي^(٣) أَنَّهُ
يُخْتَكَمُ عَلَيْهِ مَعَ وَجُودِهَا^(٤) سَائِرَ أَحْكَامِ الْمَوْتَى بَعْدَهُ^(٥)

(وَشَدَّ لِحْيَاهُ بِعَصَايَةٍ) عَرَبِيَّةٌ بَعْثُهُمَا ، وَبَرِئُطُهَا فَوْقَ رَأْسِهِ ، لِكُلِّ تَدْخُلِ وَهُوَ
أَهْوَأُ (وَلَيْسَتْ) أَصَابَتُهُ (وَمَعَاصِلُهُ) عَمَتْ رَمُوزُ رُوحِهِ^(٦) ، بَأَنَّ يَرُدُّ سَاعِدَهُ
لِعَصَايَةٍ ، وَسَاقَهُ لِمَحْبِيهِ ، وَهُوَ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ يَرُدُّهَا ، لِيَنْهَلِ عَمَلُهُ لِبَقَاءِ الْحَرَارَةِ
حِينَئِذٍ^(٧) .

(وَشَتْرَ) بَعْدَ تَرْجَعِ شَأْنِهِ لِأَنَّهُ جَمَعَ يَدَيْهِ شَتْرًا (طَرَفَاهُ) هِيَ غَيْرُ الْمَحْرُومِ^(٨)

(١) قَالَ الْبُزْجِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (١١٠ : ٥) : « لَمْ يَحْبَسْ كَلَامًا فِيمَا بَعَثَ حَالِ رَحْمَتِهِ
أَمَّا ، وَبِحَسْبِ مَا رَوَاهُ سَهْمِي بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ « حَسْبِ الْكُتُبِ » (٦٦٨٣) هُوَ يَكْرَهُ
عَدْلَهُ الْعَرَبِيِّ الدَّهْلِيَّ لِحَبْلِ رَحْمَتِهِ مِنْ « دَعَايَ الْمَوْتِ » عَلَى « بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مَلَأَ
رَسُولُ اللَّهِ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٩٨٤)

(٢) قَوْلُهُ : (الْغَرِيزِيُّ) أَيِ : الْأَصْلِيُّ . كَرْدِي .

(٣) قَوْلُهُ (وَسَأْنِي) أَيِ : إِحْرَ (بَرِّهِ) كَرْدِي وَصَمِيرَ (بَعْدَهُ) يَرْجِعُ إِلَى (وَجُودِهَا)

(٤) قَوْلُهُ (عَلَيْهِ) أَيِ : مَحْيَا ، قَوْلُهُ (مَعَ وَجُودِهَا) فِي الْحَرَكَةِ (ش : ٩٥ / ٣)

(٥) وَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِهِ ، وَالْمَرَادُ بِبَعْدِهِ عَدَمُ وَجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَعْرَةِ (ش :
٩٥ / ٣)

(٦) وَلِي (ب) : (الرُّوحِ) .

(٧) أَيِ : حِينَ رَهَقَ الرُّوحُ وَعَمَتْ ، وَدَا بَسَتْ الْمَعَاصِلُ لَا تَحْتَمِلُ ، وَلَا فَلَاحَ يُمْكِنُ سَيْبُهُ
بَعْدَ ذَلِكَ . نِهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (٤٤٠ / ٣) .

(٨) أَمَّا الْمَحْرُومُ فَمُسْتَرْمَنٌ بِحَسْبِ كَيْفِيَّتِهِ مِنْ نِهَايَةِ وَمَعْنَى : أَيِ : وَهُوَ مَا عَدَارَاهُ عَشْرُ
أَيِ : فِي مَذْكُورٍ ، وَمَا عَدَّ الرُّوحَ فِي لَأْسِي (ش : ٩٦ / ٣)

حبيب ، ووضع على بطنه شيء ثقل ،

بحث رأسه ورجلته ؛ للاتباع^(١) ، واحتراماً له (حسب) ، لئلا يسرع إليه المسد

ورضع على بطنه (حبب الثوب ، أو فوقه لكنه فوقه أولى ، كما يبحث^(٢) غير واحد ، ورغم أحده من المتن غير صحيح ، لأن فيه^(٣) كـ الروضة ، عطفه^(٤) على (وضع الثوب)^(٥) (الواو)^(٦) (شيء ثقل) من حديد ، كسبب أو مرفوع باب الأذرع^(٧) ، والظاهر ، أن نحو السبب يوضع بطول الميت ، فإن فقد بطن رطك ، فما نيسر^(٨) ؛ لئلا يتعرج ، وأقله نحو عشرين درهماً ، والظاهر أن هذا الترتيب لكمال السنة لا لأصلها ؛ نظير ما مر في باب المسك وسبب إلى آخره عقت العمل من نحو الحيض^(٩) ، وأن تقديم لحديد ؛ بكونه أثنع في دفع التعرج لسر فيه

ويكره وضع المصحف ، قال الأذرع^(١٠) ، والمحرم محض انتهى وينتشر الحرم به إن مر بل أو قرُب مما فيه قدر^(١١) ، ولو طاهراً ، أو حُمِل

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت : شئني رسول الله ﷺ حين مات ثوب حبري أخرجه البخاري (١٢٤٢) ، ومسلم (٩٤٢) .

(٢) أي فوقه (لكنه فوقه أولى) ، واعتمده ، المصنف ، وقال إليه : سيده (ش) (٩٦/٣) .

(٣) أي : في المتن . (ش) : (٩٦/٣) .

(٤) قوله (عطفه على وضع الثوب) يعني (وضع) عطف على (سر) ، (الواو) ، وهو لا يدل على التعقيب ، بل للجمع ، سواء قدم في الوضع أم أخر كتردي وراجع الوضوء الطالبي (٦١١/١) .

(٥) يعني : على ستر اليد بثوب . (ش) : (٩٦/٣) .

(٦) أي : لا يلائم . (ش) : (٩٦/٣) .

(٧) قوله (منايسر) أي كالحرير (ش) : (٩٦/٣) .

(٨) في (٥٦٠/١) .

(٩) محل تأمل ، لما مر أن المصعب كراهة إدخال الحلاء ، لا حرمة معهم ؛ إن كان التقرب

ووضع على سرير ومخوه ، ومرتبة ثبته .

على كيفية تدفيع تعظيمه^(١)

والحق به الإسوي كتب الحديث ، والعلم المحترم

فإن قلت هذا الوضع إنما يأتى عند الاستلقاء ، لا عند كونه على جسده ، مع أن كلامهم صريح في وضعه هذا على جسده ، كالمحضر قلتُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَعَارُضُ هَاتَيْنِ الدَّوْنِ الوضْعُ عَلَى الْحَبِّ ، وَوَضْعُ الثَّمَلِ عَلَى الْبَطْنِ ، فَيُقَدِّمُ هَذَا^(٢) ، لِأَنَّهُ مُصْلِحَةُ الْمَيِّتِ بِهِ أَكْثَرُ .

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ ، لِإِمْكَانِ وَضْعِ الثَّمَلِ عَلَى بَطْنِهِ وَهُوَ عَلَى جَسَدِهِ نَشْءٌ عَلَيْهِ سَحْوٌ عَصَائِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ^(٣) ، وَأَنْ يَأْتِيَ الْأَدْرَعِيُّ إِلَى الْأَوَّلِ ، حَيْثُ دَلَّ الظَّاهِرُ هَاهُنَا إِعَادَتَهُ عَلَى قَدَرِهِ كَمَا مَرَّ ، لِقَوْلِهِمْ يُوَضَّعُ عَلَى بَطْنِهِ ثَقِيلٌ

(وَوَضْعُ) دَعَا (عَلَى سَرِيرٍ وَمَخْوَةٍ) سَلًا يُشَبِّهُ دَعَاةَ الْأَرْضِ مِنْ عِبَرِ مَرَاتِنِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ صَلَاحٌ لَا دَعَاةَ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ وَضْعُهُ عَلَيْهَا خِلَافَ الْأَوَّلِ (وَبَرَعَتْ) دَعَاةُ (شَاهِدٌ) الَّتِي مَاتَ فِيهَا ، سَلًا يَخْمِسُ الْحَسَدَ وَيَتَغَيَّرُ بِمَعْنَى ، بَحْثُ الْأَدْرَعِيِّ بَقَاءَ فَبَيَّنَّهَ بَدِي يُفَسِّلُ فِيهِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا ، إِذَا لَا مَعْنَى لِرَعِي ثُمَّ إِعَادَتُهُ ، لَكِنْ تَشْمَرُ لِحَقْوِهِ^(٤) ، لِسَلَا تَحْجُنْ ، وَيُؤَيِّدُهُ : تَقْيِيدُ ، الْوَسِيطُ ، الشَّابُّ بِالْمَدُونَةِ^(٥)

* عَنِ رَجُلٍ بَعَثَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَادِيَةَ أَنَّ مَعَاذَ الْعَدْرِ لَا يَعْدِيهِ (صَدْرِي ٣٠٩/١)

(١) رَاجِعُ : الْمَثَلُ صَحَّاحٌ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ ، مِثْلَهُ (٤٤٠)

(٢) أَيْ : وَضْعُ ثَقِيلٍ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مَسْلُوبٌ عَلَى مَعْنَى (غَرَّ ٩٦/٣)

(٣) رَاجِعُ : الْمَثَلُ صَحَّاحٌ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ ، مِثْلَهُ (٤٤١) .

(٤) الْحَقْوُ بِالْفَتْحِ : لَزَزٌ ، وَالْحَقْوُ أَيْضًا : الْحَصْرُ وَمَتَدُ الْإِرَارِ : مَعْدَارُ الصَّحَّاحِ (ص ١١٥)

(٥) الْوَسِيطُ (٣٤٧/١) .

وَوُضِعَ لِلْقَبْلَةِ كَمُخْتَصِرٍ ، وَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْقُ مَحَارِمَهُ ، وَيُنَادِرُ نَفْسَهُ إِذَا يُفْعَلُ
مَوْتُهُ
وَعُسْنُهُ ، وَكُفْمُهُ ، وَاصْلَاؤُهُ عَلَيْهِ .

وَسَيَاتِي^(١) أَنْ الشَّهِيدَ نَدَمُ شِمَامِهِ ، فَلَا تُتْرَعُ عَنْهُ^(٢)

، وَوُضِعَ^(٣) لِلْقَبْلَةِ كَمُخْتَصِرٍ (فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْإِيمَانِ إِلَى آخِرِهِ

(رُبُّهُ دِيكَ) أَيِ جَمِيعِ مَا مَرَّ بَدَنًا بِأَسْهَلِ مَمَكِرٍ (أَرْقُ مَحَارِمَهُ) بِهِ ، مَعَ
بِحَادِثِ الذِّكْرِ وَالْأَوْتِيَةِ ، وَمِثْلُهُ^(٤) أَحْذِرْ رُوحِي بِالْأَوَّلَى ، لَوْ قُورِ شِمَامُ

(وَيُنَادِرُ) يَفْتَحِ الدَّالِ (بِغُسْلِهِ إِذَا تَقَيَّسَ مَوْتُهُ) بَدَنًا ، إِنْ لَمْ يُخَشَّ مِنَ السَّاحِرِ ،
وَلَا... فَوْجِيَّةً ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَدَلَّ لِأَمْرِهِ حَتَّى تَبُذَّ عَلَيْهِ وَسْتَمَّ بِالْتَّعَجُّلِ
بِالْيَمِّ ، وَعِنْدَهُ مَانَةٌ ، لَا يَسْتَعِي لِحَقِيقَةِ مُؤْمِنٍ أَنْ تُخَشَّسَ ظَهْرَانِي أَهْلِيهِ^(٥) رُوِيَ
أَبُو دَاوُدَ^(٦)

وَمَنْ شُكَّ فِي مَوْتِهِ وَحُبَّ مَأْجِرِهِ إِلَى السَّمِيِّ شَعُرَ رِيحٍ أَوْ مَحْوٍ ، فَذَكَرَهُمْ
عَلَامَاتُ الْكُثْبَةِ لَهُ إِنَّمَا تُقْبَلُ حَيْثُ لَمْ يَخُشْ هَذَا شُكُّ ، خِلَافًا لِمَا يُؤَهِّمُهُ كَلَامُ
شَرِيحٍ ، وَقَدْ دَلَّ الْأَطْبَاءُ أَنَّ كَثِيرِينَ مِنْهُمْ يَمُوتُونَ بِالسَّكَنَةِ طَهْرًا يُدْفَنُونَ أَحْيَاءً ،
لأنَّهُمْ يَدْرَأُ الْمَوْتَ لِحَقِيقَتِي بِهِ إِلَّا عَلَى أَفَاصِلِ الْأَطْمَاءِ ، وَحِينَئِذٍ يَسْمَعُونَ فِيهَا
سَاحِرًا إِلَى الْبَيْتِ بِظُهُورِ نَحْوِ التَّعْيِيرِ

(وَغُسْلُهُ) أَيِ الْمُسْلِمِ عِبرَ الشَّهِيدِ (وَكُفْمُهُ . وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ) وَحِمْلُهُ ،

(١) فِي (ص: ٢٥٠)

(٢) قَالَ فِي (الْبَيْتِ) : عَادَ صَاحِبُهُ أَنْ يُرِيدَ دَفْنَهُ فَوَرَأَ... بِالْأَوَّلَى - عِبَارَتُهُمْ إِعَادَتُهَا - (ص)

(٣) (٩٧/٣) وَرَحِمَ السَّهْلَ صَاحِبِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ (ص: ٤٤٢)

(٤) وَلِي (م) وَ(ع) : (وَوَجْهَهُ) .

(٥) أَيِ : الْمَحْرَمِ - (ش: ٩٧/٣)

(٦) مِنْ أَبِي دَاوُدَ (٣١٥٩) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ وَاحِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَحَرَّجَهُ سَيِّمِي فِي «الْكَلْبِ»

(٦٦٩٤) عَنْهُ أَيْضًا .

ودفعه فمروص كعبه

وأقل العسل تعمم يديه بعد إرالة الحسن ، . .

وكان سب عدم ذكره له وإن ذكره غيره . أنه قد لا بحث بأن يخمر له عند محله .
ثم يخرّك بئرل فيه (ودفعه) وما ألحق به ، كإلعائه في البحر ، وساء دقّه عليه على
وجه الأرض بشرطيهما الآتي^(١) (مروص كعبته) إجماعاً على كل من علم بموته .
أو قصر ، لكونه بقربه ، ويثبت في عدم البحث عنه إلى تقصير ، ويأتي
الكفر^(٢) ، وكذا الشهيد فهو كغيره إلا في العسل والصلاة عليه

(وفي العسل) ولو لسحب جب (تعمم يديه) بالماء ؛ لأنه المروص في
الحق ، فالميت أولى ، وبه يُعلم : وحوث غسل ما يظهر من هرج الثيب عند
حلوسها على قدميها ؛ نظير ما مر في الحي^(٣) .

بقول بعضهم : (إنهم أعملوا ذلك) ليس في محله .

بعد إرالة الحسن (عنه إن كان ، ندباً ؛ إذ يكفي لهما غسلة واحدة إن رأت
عنه بلا تعبير ؛ كالحي

والفرق^(٤) بأن هذا خاتمة أمره ؛ فليختلط له أكثر برؤة تصرّيحهم الآتي بأنه
لو حرج بعد العسل بحسن من العرج ، أو أولوج فيه . . لم يثبت غسل ،
ولا وصوة ، بخلاف الحي ؛ فاعفروا فيه ما لم يعتفروا في الحي .

ولم يخنخ للاستندراك^(٥) ها ؛ للعلم به مما قدّمه في الطهارة أنه يكفي لهما
غسلة واحدة ، خلافاً للرافعي^(٦) .

(١) وفي (١) : (بشرطيهما الآتية) .

(٢) قوله (ويأتي الكافر) أي وسأني الكلام في الكافر والشهيد كرمي

(٣) في (١/٥٤٩)

(٤) أي : بين الحي والميت . (ش : ٩٩/٣) .

(٥) أي بأن يقول قلت الأصح أن الغسلة تكفي لهما ؛ كما قال في الطهارة (ش : ٩٩/٣)

(٦) الشرح الكبير (٢/٣٩٥)

ولا بحث في العتات في الأصح ، فيكمي عرفة أو عتات كافر
قلت الأصح لمصوص . وحث عتات العريق ، والله أعلم

فإن قلت : يزيد كون الاحتياط له^(١) أكثر أنه لو اجتمع مع حي^(٢) وكل يديه
مسن ، والماء لا يكمي إلا أحدهما . فقدم الميت قطعاً ، وما يأتي أنه يكتفي
في الأبواب الثلاثة وإن لم يوص الوتر^(٣) قلت مسوع ، أما الأول فلأن
الحي يكتفي برأيه حبه بعد ، بخلاف الميت ، فقدم لذلك ، وأما الثاني فلأن
الثلاثة حقه ، فلم يملك الوتر إيقاطها

، ولا يجب (لصحة العمل) به العتات في الأصح ، فيكمي عرفة ، أو عتات
كافر ، للحصول المقصود من عمله ، وهو الطهارة وإن لم ينو ، ويكتفي بذلك
بأن يعمل ، خروجاً من الخلاف ، وكميبتها أن ينوي نحو أداء العتات عنه ، أو
استباحة الصلاة عليه .

قلت الأصح^(٤) المصوص وحث غل العريق ، والله أعلم ، لأن
مأمورون بعمله ، فلا ينقطع عما بدأ به ، والكافر من حملة المكنتس
ومن ثم لو شوهدت الملائكة غسله لم يكف ، لأنهم يشاهدون حملة
المكنتس أي : بالفروع .

ولا يأتي قول جمع : أنهم مكنتون بالإيمان سيما^(٥) صلى الله عليه وسلم ،
سأ على أنه مرسل إليهم على المختار
وإنما كفى ذلك^(٦) في المذني ، للحصول المقصود منه ، وهو الستر ، أي : مع

(١) أي : الميت . هامش (ك) .

(٢) وفي (أ) و(ب) : (مع حي ميت) .

(٣) في (ص) : (١٨٣) .

(٤) من مصنف (قلت الأصح) في مسح عبده (الصحيح) فله حرره . بصري (٣١٠ / ١) .

(٥) وفي (ث) والمطوعة المصرية (بالإيمان به)

(٦) قوله (وما كفى ذلك) أي : كفى فعل الملائكة في الدفن كودي

والأكمل وضعه بموضع حال مشور

كونه ليس صورة عبادة ، بخلاف العسل^(١) ، فلا يقال المصنوع منه العبادة أيضاً ، بدليل عدم وجوب بيته .

ويرد الطر في الحر : لأنهم من المكلفين شرعاً في الحمله إحصاءً ضرورياً ، ثم رأيت ما ساد ذكره أول (محرمات الكاح)^(٢) أنه لا يستطع فعلهم^(٣)

ويكفي عمل المميز ، لأنه من جملة^(٤) ، كالعاسق كما يأتي^(٥)

(والأكمل وضعه بموضع حال) عن غير العاسق ، ومعينه (مشور) بأن يكون مستقلاً - يصح عليه في الأم^(٦) وإن حارب فيه جمع - ليس فيه نحو كونه يُطعن عليه ، لأن الحي يخرص على ذلك ، ولأنه قد يكون مدته ما يكره الإطلاق عليه .

نعم : لوليته الدخول عليه ، وإن لم يكن عاسلاً ولا معباً ، لحرصه على مصلحته ، كما فعل العنسان ، فإن الله الفصل واس أخيه عدياً كانا يُملانه صلى الله عليه وسلم ، وأمامة ياول الماء ، والعاسق يذخل عليهم ويخرج^(٧) ويؤخذ منه . أن الولي أقرت الورثة ، لكن شرط أن توجد فيه الشروط لأنية

(١) قوله (بخلاف العسل) يعني أنه عن صورة العبادة كقرد

(٢) في (٦٠٤/٧) .

(٣) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأئمة (٤٤٤)

(٤) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأئمة (٤٤٥)

(٥) في (ص : ٢٢٢) ، (ص : ٢٨٤) .

(٦) الأم (٥٨٨/٢)

(٧) أخرجه الحاكم (٣٦٢/١) ، ولبني في الس الكبير (٦٧٠٠) ، والرائر (٥١٩) عن

علي رضي الله عنه . وراجع : التخصيص الحبير (٢٤٧/٢ - ٢٤٨) فيه ذكر روايات من عمل النبي ﷺ ، ومن أفعاله ، ومن صحت الماء .

عَلَى لَوْحٍ ، وَتَعْمَلُ فِي فَمِيصِي بِعَاءٍ يَأْرِدُ .

فِي الْقَاسِلِ (١) فِيمَا يَظْهَرُ .

وَأَنْ يَكُونَ (عَلَى) نَحْوِ (لَوْحٍ) مَرْتَفِعٍ ، لِأَنَّهُ يُصْبِهِ رَشَاشٌ . وَرَأَيْتُهُ
عَلَى ، لِيَحْدَرُ الْحَسَاءُ عَنْهُ (وَ) الْأَكْمَلُ أَنَّهُ (يَعْمَلُ فِي فَمِيصِي) ، بَلْ
يَحْتَفِ (٢) ، لِمَا صَحَّ أَنَّهُمْ لَمَّا أَحْدَوْا فِي عَمَلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَّهِمْ
بَدَمٍ دَاخِلِ الْبَيْتِ لَا يَرْغَوْا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمِيصِي (٣)

وَادْعَاءُ الْحَصَوِيَّةِ بِحِجِّ لَدَلِي ، لِأَنَّهُ حَلَالٌ لِأَصْلِ ، وَلِأَنَّهُ أَسْرُ
نُتْمٌ ، أَسْعَ كَمَهْ (٤) ، وَبَلَا (٥) فَتَحْ (٦) دَحَارِصُهُ ، وَبَلْ تُقْدُ (٧) وَحَبْ مَزْ
مُورَةٍ

وَأَنْ يَكُونَ (عَمَاءُ) مَالِحٌ (٨) ، وَآ مَارِدٌ (٩) لِأَنَّهُ نَسْبُ الدُّنْ ، وَاسْمُ بُرْجِيهِ
نَعَمْ ، إِنْ أَخْبِيخَ لَهُ لِنَحْوِ شِدَّةِ بَرْدٍ أَوْ سَجٍّ فَلَا دَسَّ
وَيُسَمَّى إِبْدَازُ أَيْ لَمَاءٌ عَلَى رَشَاشِهِ ، كَمَا « بَاصِيهْ » (١٠) ، وَأَنْ يَحْسَبَ مَا
بَرَمَ (١١) لِلْحَلَالِ فِي نَجَاسَةِ الْمَيْتِ .
وَلَمْ يُرَاجَ بَطْنُهُ فِي إِدْحَانِهِ الْمَسْحَدِ ، لِأَنَّهُ مَادَّةٌ مَحْدَثَةٌ بَلْهُ الصَّحِيحَةِ ، كَمَا

(١) فِي (ص ١٧٣)

(٢) فِي (أ) (وَصَحِبَ) ، وَفِي (ع) (مَحْبَبَ) بَدُونِ حَرْفِ عَمَلٍ

(٣) أَخْرَجَهُ يَدْرُكُ (٣٥٤ ، ١) ، وَأَبْنُ مَاجَهَ (١٤٦٦) ، وَبُخَارِيُّ فِي (٦٠٩٥) عَنْ

بَدَمٍ مَحْبَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٦٢٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٤١) عَنْ

عَمَلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٤) قَوْلُهُ (سَمَاءٌ سَعِ كَمَهْ) أَيْ عَدَدُكَ وَاصِحٌ كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (فَرَا) أَيْ فَتَحَ (دَحَارِصُهُ) أَيْ حَبِيهِ ، بِمَعْنَى (سَمِعَ) دَقِيقٌ - دَقِيقٌ

بَعْدَ (وَبَلَا) فَتَحَ مَدْحَلًا ، وَادْخَلَ بَدَنَهُ لِيَعْمَلَ مِنْ مَحَبَّةٍ كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (بَلْ تُقْدُ) أَيْ : الْقَمِيصُ ، كَرْدِي .

(٧) أَيْ أَصْلُهُ ، فَلَا يَدْفَعُ مَرَجَ الْعَبَسِ بِالْمَلْحِ (غُشٌّ : ٢ / ٢٢٤)

(٨) الْمَحْرُورُ (ص ٨١)

وَنُخْلِسُهُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مَائِلًا إِلَى وِرَاءِهِ ، وَيَصْعُقُ بَعِيَهُ عَلَى كَتِفِهِ ، وَإِنْ هَمَّ فِي نَفْرَةٍ
فَعَادَ ، وَيُسَيِّدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْنِهِ الْيَمْنَى ، وَيُمَرُّ سَارَةً عَلَى بَطْنِهِ إِفْرَارًا بِلِمْعًا لِيُخْرِجَ
مَا فِيهِ ،

يُعَلِّمُ مَشَاتَاتِي^(١) .

(وَيَحْلِسُهُ) الغاسلُ يرفقُ (على المغتسل) المرتفع (مائلاً إلى وِرَاءِهِ)^(٢)
إحلاساً رفيقاً ، لَأَنَ اعْتَدَاهُ^(٣) قَدْ بَخِشَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ (وَيَصْعُقُ بَعِيَهُ عَلَى كَتِفِهِ .
وإِنْ هَمَّ فِي نَفْرَةٍ فَعَادَ) وهو مؤخرُ عبقه ؛ لئَلَّا يَنْخَامِلَ رَأْسُهُ (وَيُسَيِّدُ ظَهْرَهُ إِلَى
رُكْنِهِ الْيَمْنَى) لئَلَّا يَنْقُطَ .

(وَيُمَرُّ سَارَةً عَلَى بَطْنِهِ إِفْرَارًا بِلِمْعًا) أي : مكرراً المرة بعد المرة مع نوع
تخاملي ، لا مع شدته ؛ لَأَنَ احْتِرَامَ الْمَيِّتِ وَاجِبٌ ، قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ^(٤) (لِيُخْرِجَ
مَا فِيهِ) من المصلات ؛ خشيةً من خروجه بعد العمل
وَلَكِنَّ الْمَجْمُوعَةَ^(٥) فَاتِحَةُ الطَّيْبِ^(٦) مِنْ أَوَّلِ وَصْفِهِ^(٧) ، بَلْ مِنْ حِينَ مَوْتِهِ إِلَى
انْتِهَائِهِ

وَلِيَتَنَبَّهَ الْمُعِينُ بِكَثْرَةِ صَبِّ الْمَاءِ^(٨) إِذْ هَاباً لِعَيْنِ الْحَارِجِ وَرِيحِهِ مَا أَمْتَكَنَ

- (١) أي ياتي العنيت وتحريجه في المسائل لشوره
- (٢) قبلاً . لسهولة خروج ما في بطنه . نهاية المحتاج (٤٤٤ / ٢)
- (٣) لعل المراد به الحدوس بلا ميل ، ويحتمل أن المراد استعاذه (ش : ١٠١ / ٣) .
- (٤) الحلوي الكبير (١٢١ / ٣) .
- (٥) المغمورة بكسر الميم واحد المجامر ، وكذا المغمور بكسر الميم وصفها ، فبالكسر اسم
الشيء الذي يجعل فيه المغر ، وبالفهم الذي هي له المغر ، قلت : كأن صوابه الذي فيها
للجفر . مختار الصحاح (ص : ٨٩) .
- (٦) قوله (فاتحة الطيب) أي مشرقة الرائحة كردي
- (٧) أي : على المختل . (ش : ١٠١ / ٣) .
- (٨) أي : حين صب البطن . نهاية المحتاج (١٠١ / ٣) .

ثُمَّ تَضَعُهُ نَقَاءً وَيَغْسِلُ بِيَسَارِهِ وَعَلَيْهَا حِرْقَةٌ سَوَاءٌ ، ثُمَّ يُلْفُ أُخْرَى ، وَيَدْخُلُ
إِصْبَعَهُ مِمَّا وَتَرَهَا عَلَى أَسْنَانِهِ ،

« يَضَعُهُ لِقَمَاءً »^(١) وَيَغْسِلُ بِيَسَارِهِ وَعَلَيْهَا حِرْقَةٌ سَوَاءٌ ، قَدَمَهُ وَدُبُرَهُ
وَبِأُخْرَى ، كَمَا يَنْشَبِي الْحَيَّ ، وَالْأَوَّلَى حِرْقَةٌ لِكُلِّ سَوَاءٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ
وَالْعَرَالِيُّ^(٢) ، وَرُذِّبَ بَأَنَّ الصَّاعِدَةَ^(٣) عَنْ هَذَا الْمَحَلِّ أَوَّلَى^(٤)

وَلَفُّ الْحِرْقَةِ وَاحِدٌ ؛ لِحَرْمَةِ شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ بِلَا حَائِلٍ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدٍ
أَوْ جَمْعٍ^(٥) ، بخلاف نظير أحدهما ، وَسَيِّدُ بِلَا شَهْوَةٍ وَلَوْ لِلْعَوْرَةِ ، لِأَنَّهُ أَحَدٌ .

أَنَّهُ إِنَّمَا تَلَفُّ تِلْكَ ، وَيَغْسِلُ مَا أَصَابَتْ يَدَهُ بِمَاءٍ ، وَنَحْوِ أَشْيَاءٍ^(٦) ، (وَالْفُ) (وَالْفُ)
حِرْقَةٌ أُخْرَى (بِيَسَارِهِ أَبْصاً ، وَيَغْسِلُ مَا بَقِيَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ قَدَرِ طَاهِرٍ أَوْ مَحْسٍ ،
رَبِّبْ لَهَا فِي الْعَوْرَةِ ؛ كَمَا عُرِفَ

بَعْدَ أَنَّهُ يُسْرُ ؛ كَمَا فِي « الْمَحْمُوع » عَنْ أَشْأَعِي وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ يُعَدُّ
حَرَمًا بِطَبْعِهِ وَاحِدَةً لِلْمَوَاتِنِ ، وَأُخْرَى لِمَقِيَّةِ الدَّنِ^(٧)

ثُمَّ يُلْفُ حِرْقَةً طَبِيعَةً عَلَى إِصْبَعِهِ (وَيَدْخُلُ إِصْبَعَهُ) ثَلَاثٌ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ
السَّرَى ، حَلَالًا لِلْمَحُولِيِّ ؛ كَبَعْضِ سَحَابِ الْمَحْزَرِ (قَدَمَهُ ، وَيَسْرَهَا عَلَى
أَسْنَانِهِ) شَيْءٍ مِنَ الْمَاءِ ؛ كَسَوَاكِ الْحَيِّ ، وَلَا يَفْتَحُ أَسْنَانَهُ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ

^(١) فِي بَعْضِهِ مِنَ الْأَصْحَاحِ تَحْوِيرٌ ، حَقَّقَهُ أَنْ يَلْفُ عَلَى نَقَاءٍ (ع ش ٢/ ٤٤٤)

^(٢) بِهَذِهِ الْمَقْصِدِ فِي ذَوَابِهِ الْمَدْعَبِ (٨/ ٣) ، الْوَسِيطُ (١/ ٣٤٩)

^(٣) قَوْمُهُ (بِأَنَّ الصَّاعِدَةَ) أَيِ سُرْعَةِ الْإِسْقَالِ (ش ٣/ ١٠١)

^(٤) رَاجِعٌ إِلَى الْمَحَلِّ الْمَضَامِي فِي حَلَالِ الْأَشْيَاءِ مَسْأَلَهُ (٤٤٦)

^(٥) رَاجِعٌ إِلَى الْمَحَلِّ الْمَضَامِي فِي اسْتِحْلَالِ الْأَشْيَاءِ مَسْأَلَهُ (٤٤٩)

^(٦) الْأَسْنَانُ شَحْرٌ مِنَ الْفَصْلِ الْمَرَامِي يَتِي فِي الْأَرْضِ الرَّمْلِيَّةِ ، بِمَعْنَى هُوَ لَوْ دُمِعَتْ فِي غَسَلِ
النَّيِّبِ وَالْأَبْنِيِّ الْمَعْنَى الْوَسِيطِ (ص : ١٩) .

^(٧) الْمَحْمُوعُ (٥/ ١٣٠)

^(٨) أَنَّهُ بِمَنْ الْأَبْصَحُ أَسْنَانَهُ ، فَلَوْ خَالَفَ وَفَتَحَ ، لَأَنَّ عَدْلَ إِرَادَةِ ، أَوْ وَصَلَ الْمَاءَ لِحُجُومِهِ . حَرَمٌ .
وَلَا . فَلَا . نَعَمْ ؛ لَوْ تَجَسَّسَ قَدَمَهُ وَكَانَ يَلْزِمُهُ طَهْرُهُ لَوْ كَانَ حَتَّى ، وَبَوَّهَ عَلَى فَتْحِ أَسْنَانِهِ .

وتُربط من هي منحرفة من الأذى ، وإن شئت كالحق ، ثم يعمل رأسه ثم لجنته سدر
ونحوه

أله أو حروفه فمجردة

فقل يؤخذ من هذا^(١) أن الحبي يساك بالسري سهي ، وليس ذلك ،
نوصح لمرور ، فإن لم يصح هذا مباشرة الأذى من وراء الحرفه ، ولا كذلك
نعم ، قبائله^(٢) ، ثم يوفى بحصول السواك بالإصبع ، أو أراد أن حروفه على
إصبع الأصابع بها ، والأذى بعد منها لها^(٣) من كونه بالسري

، وسري الأصبعه السري أيضاً وعليها الحرفه ، والأولى الحصر ما هي
منحرفة مدح أوزة ونشته ، وكبرهما ، وصفتها ، وفتح ثم كسر ، وهي أشهر
(من الأذى^(٤)) مع شيء من الماء ، ويتعهد كل ما سده من أذى

و بعد ذلك كله (بوضعه) وضوء كاملاً^(٥) بمصغية واستنشق^(٦) ،
وعبرهما ، ويُميل فيهما^(٧) رأسه ، لئلا يدخل الماء جوفه ، ومن ثم لم يُدث
فيهما مباحة كالحبي ، ثم يعمل رأسه ، ثم لجنته سدر ونحوه (كالحطمي^(٨)) ،

بعد فحبه وب علم حتى الماء من جوفه (ع ش ٢ : ٤٤٥)

(١) أي : من استاك الميت بالسري . (ش : ١٠٢/٣) .

(٢) الضمير يرجع إلى (هذا) . هلمش (ك) .

(٣) قوله : « أذى بعد منها » أي : من الحرفه ، بأن كانت متحلله ، وقوله (لها) أي : من
الإصبع كرودي

(٤) من (أ) أذى

(٥) ثلاثاً ثلاثاً ، مقي المحتاج (٩/٢) .

(٦) لا يلحق بهما ما به ، أي : قول نصف (ويدخل إصبعه فيه) إلخ ، لأنه
تأنيده ، ما به في نصف بهبه (ش : ١٠٣/٣)

(٧) أي : المصغية والاستنشق . (ش : ١٠٣/٣)

(٨) الحطمي : باب من يعصبه الحرفه ، كثير الجمع ، يدق ورده يابساً ، ويجعل غسلاً للرأس
فيقيه . المعجم الوسيط (ص : ٢٤٥) .

ويسرحهما بمنشط واسع الأضراس برفق ، ويردّ الشفتين إليه
ويصل شفاه الأضراس ثم الأضراس ،

والصدر^(١) أو (ويسرحهما)^(٢) أي . شعورهما إن قلت^(٣) ، كما اقتضاه
كلام المجموع^(٤) ، لإزالة ما في أصوليهما^(٥) ، كما في الحي
وإدّ ارد لتسريح فالأولى أن يتقدم الرأس^(٦) ، كما نحت ، وأن يكون
منشط بصم أو كبر فكون ، ويصنعهما (واسع الأضراس برفق) لفن
الانتاف ، أو يتعدي .

(ويرد) بدأ (المنتف) أي . السافط مهما ، وكذا من شعر غيرهما إليه
في كنهه ، ليذفن معه إكراماً له .

ولا تنامي هدأ^(٧) ما يأتي^(٨) . أن يحق الشعر يوصل عليه ، ويغسل ،
ويسر ، ويذفن وحنوا في الكل ، لأن ما هنا^(٩) من حيث كونه معه ، وذاك من
حيث دانه

(ويصل) بعد ذلك كله (شفاه الأضراس ثم الأضراس) المصلين من عنده بعده

الصدر شعر السرة ، وحده صدره المجموع (من ٤٤٣)

^١ أو بعد غسلها جميعاً ، ويظهر أن هذا هو الأصل ، كما حصل منه ، كما يجب ، ومن
هكذا في اللحية ، حصل أصل الشفة . (ع ش : ٤٤٥ / ٢)

^٢ هو شد يسرحها معك ، كما هو ظاهر كلام المجموع (أو عبه ، أو حرق عليه حتى يهاب .
وهو المصنف عليه صحيح (٤٤٥ / ٢)

^٣ المصنف (١٣٦ / ٥)

^٤ في (ب) (و) (ج) (أصوب)

^٥ لا يمكن ، لا يزال الظاهر من رأسه إلى لحيته ، فيحتاج إلى غسلها ، كما يجب ، كما
من (٣٤٣)

^٦ قوله : قيل . (نقياً) . (سم : ١٠٣ / ٣) .

^٧ في شرح قوله المتن : (لو وجد عضو مسلم) .

^٨ قوله : (لأن ما هنا) . (إنع : يعني أن هذه الأضراس في المشق وجهه ، كما مر ، كما
كونه مع الميت متلوة . كردي .

ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شَعَةِ الْأَيْسَرِ فَيَغْسِلُ شَعَةَ الْأَيْمَنِ بِمَا يَلِي الْفَعَا وَالْظُّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ ، ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شَعَةِ الْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ ، فَهَذِهِ عَسَلَةٌ وَتُسَمَّى ثَامَةً وَثَلَاثَةً ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الْأُولَى بِسَدْرٍ أَوْ حَظِيٍّ ،

(ثُمَّ مُحَرَّفُهُ) بِالْمَشْدِيدِ (إِلَى شَعَةِ الْأَيْسَرِ) فَيَغْسِلُ شَعَةَ الْأَيْمَنِ بِمَا يَلِي الْفَعَا وَتُصَوَّرُ إِلَى الْقَدَمِ ، ثُمَّ مُحَرَّفُهُ إِلَى شَعَةِ الْأَيْمَنِ ، فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ (١٦) لِأَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدَاءَةِ بِالْعِيَامِ (١٧)

وَقَدْ أَمَرَ الشَّيْخَ الْمَدَائِدِي بِإِتْيَانِ الْوُجَةِ ، لِشَرَفِهَا

وَلَوْ غَسَلَ شَعَةَ الْأَيْمَنِ مِنْ مَقْدَمِهِ ، ثُمَّ مِنْ ظَهْرِهِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ مِنْ مَقْدَمِهِ ، ثُمَّ مِنْ ظَهْرِهِ . . . خَصَلَ أَصْلُ السَّيِّئَةِ . وَتَحَرَّمَ كَبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ (١٨) .

(فَهَذِهِ) الْأَعْمَالُ كُلُّهَا بِمَا يَنْظُرُ لِحَوِي السَّدْرِ ، إِنْ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْعَمَلِ (١٩) ، كَمَا هُوَ وَاصِحٌ ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ (٢٠) (عَسَلَةٌ ، وَتُسَمَّى) عَسَلَةٌ (ثَامَةً وَ) عَسَلَةٌ (ثَامَةً) (٢١) كَذَلِكَ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ مِّنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ ، ثَلَاثُ غَسَلَاتٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ (أَنْ يُسْتَعَانَ فِي) الْعَسَلَةِ (الْأُولَى) مِنْ كُلِّ مِّنْ الثَّلَاثِ (سَدْرٍ أَوْ حَظِيٍّ) بِكَبْرِ

(١) أي مما يلي فعا وظهرا من كتفه إلى القدم - مني المحتاج (١٠/٢)

(٢) من أم عطية رضي الله عنها قالت - قال رسول الله ﷺ في غسل ابنته - ابْدَأْ بِسَائِبِهَا وَتَوَاصِعِ الْوُضُوءِ بِهَا - أخرجه البخاري (١٢٥٥) ، ومسلم (٩٣٩) .

(٣) معلوم أنه محله - حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك ، وإلا - جاز ، بل وجب ، (ع ش ٤٤٦/٢) .

(٤) عبارة السمعاني - لما سيأتي أنه يمنع الاعتداد بها انتهى (ش : ١٠٤/٣)

(٥) أي مني لمصنف أنه كان الأولى له بأخير قوله (فهذه عسلة) عن قوله (ثم يغسل فعا) فراجح (إذ لا تكون محسوبة بآ بعد صبه - نهاية المحتاج (٤٤٦/٢))

(٦) أي فإن لم تحصل الطهارة - زيد حتى تحصل ، فإن حصلت شفع ، من الإتيان بواحدة - مني المحتاج (١٠/٢) .

ثُمَّ يَصُبُّ مَاءً قَرَّاحَ مِنْ قَرْقَةٍ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ رَوَالِ السِّدْرِ ،

الْحَاءُ فِي الْأَصْحَحِ ، لِإِرَالَةِ الْوَسْجِ ، ثُمَّ يُرْبِلُ ذَلِكَ بَعْسِيَّةً نَدِيَّةً

(ثُمَّ) بَعْدَ هَاتَيْنِ الْعَمَلَتَيْنِ فِي كُلِّ عَمَلٍ مِنَ الثَّلَاثِ (يَصُبُّ مَاءً قَرَّاحَ) يَنْفَعُ

الدَّاءَ ، أَيْ : حَاصِلُ (مِنْ مَرَّةٍ) مَاءً ثُمَّ قَابٍ ، كَمَا فِي سَجِّ ، وَبِقَابٍ ثُمَّ بَوْبٍ ،

كَمَا فِي أُخْرَى ، وَعَنْزُ فِي « الرُّوصَةِ » بِالثَّانِي (١) ، وَهُوَ حَاثُ الرَّأْسِ .

رَمَشُ لَمَرَقٍ فِي « الْفَامُوسِ » بِالطَّرِيقِ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ (٢)

وظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعَارِثَيْنِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الصَّبُّ مِنْ أَوَّلِ جَانِبِ أَرَأْسِ

الْمَسْرُومِ لِدَحُولِ شَيْءٍ مِنَ التَّرْقِي ، إِذَا الْمُرَادُ تِلْكَ الطَّرِيقُ الْمَحَلُّ الْأَيْضُ فِي

وَسَطِ الرَّأْسِ لِمَعْدَرِ عَنِ الشَّعْرِ فِي كُلِّ مِنَ الْحَاسِنِ

(إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ رَوَالِ السِّدْرِ) فَعَلِمَ أَنَّ مَحْمُوعَ مَا يَأْتِي بِهِ تَعُ غَسَلَاتٍ ، لَكِنَّهُ

مَحْتَرِجٌ فِي الْفَرَّاحِ بَيْنَ أَنْ يُعْرَقَهُ ، بَأَنْ يَجْعَلَهُ عَقِبَ شَيْءٍ السِّدْرِ فِي كُلِّ عَمَلَةٍ ، وَأَنْ

يُؤَالِيَهُ ، بَأَنْ يَمِيلَ السَّبُّ الَّتِي بِالسِّدْرِ ، ثُمَّ يُؤَالِي الثَّلَاثَ الْفَرَّاحَ الْمَحْصُلَ أَرَأَاهَا

لِعَرَضٍ (٣) ، وَشَبَّهَا وَثَالِثًا لِسَةِ التَّثْلِيثِ .

وَعَلَّ لِسَةً فِي صَبِّ الْفَرَّاحِ أَنْ يُخْلَسَ ثُمَّ يُصَبَّ عَلَيْهِ جَمِيعُهُ ، أَوْ يُفَعَّلُ فِيهِ

مَا مَرَّ فِي غَسَلِ السِّدْرِ ، مِنَ التِّيَامُنِ وَالتِّيَاسِيرِ وَالتَّحْرِيفِ السَّابِقِ ؟ لَمْ أَزِ فِي ذَلِكَ

بَصْرِيحاً ، وَلَوْ قِيلَ : تَخْصُلُ السِّتَةُ بِكُلِّ ، وَالْأَحِيرَةُ أَوَّلَى لَاشْتَعَةٍ ، فَإِنْ لَمْ

يَخْصُلَ الْإِنْقَاءُ بِثَلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ . زَادَ .

وَيُسَرُّ وَتُرَّ إِنْ حَصَلَ شَفَعٌ ، وَإِنْ حَصَلَ بَهْرٌ . لَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ ، كَمَا اقْتَضَاهُ

كِلَاهُمَا (١) ، وَقَدْ الْمَاورِدِيُّ : هِيَ أَدْنَى الْكَمَالِ ، وَاكْمَلُ مِنْهَا . حَمْسٌ ،

(١) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٦١٦/١) .

(٢) الْفَامُوسُ الْمَحْبُطُ (٣٩٧/٣)

(٣) الْأَوَّلَى (أَوَّلُهَا) لِيُؤَدِّيَ مَا بَعْدَهَا ، وَافَقَ أَعْلَمُ هَاشِمٍ (ك)

(٤) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٦١٦/١) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٤٠٠/٢) .

وَأَنْ يُحْمَلَ فِي كُلِّ عِلَّةٍ

فَسَبْعٌ ، وَالزِّيَادَةُ إِسْرَافٌ^(١) . انْتَهَى

وَلَا يَسْقُطُ الْمَرَضُ بِعِلَّةٍ تَعْتَرِ مَاؤُهَا بِالسَّدْرِ تَعْبِيرًا كَثِيرًا ، لِأَنَّهُ سَنَدُ الظُّهُورِيَّةِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٢) ، سِوَا الْمَحَالَّةِ لَهُ وَهِيَ الْأُولَى ، وَالْمَرْمَلَةُ لَهُ وَهِيَ الثَّانِيَّةُ مِنْ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ .

وَبِمَا قَرَّرْتُ^(٣) أَنَّ الْعَتْنَ يُقْلَمُ أَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ ، وَقَوْلِي (مِنْ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ)^(٤) هُوَ مَا اعْتَمَدَ جَمْعٌ ، وَضَرَحَ بِهِ حِزْأَمَ عَطِيَّةٍ^(٥)

وَقُصِّرَ الْمَرَضُ ، وَهُوَ الْروصَةُ^(٦) كَالْأَصْحَابِ عَلَى الْأُولَى إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ^(٧) يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لِبَابِ أَقْلٍ اِكْتِمَالٍ

وَقُصِّرَ الْمَرَضُ اسْتَوَاءَ السَّدْرِ وَالْعِظَمِيِّ بِإِرْعَاءِ قَوْلِ الْخَاوَرِذِيِّ : السَّدْرُ أَوَّلَى ؛ لِصَحِّهِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ أَمْسَكَ بِلَدُنْ^(٨) ، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْاِسْتَوَاءِ فِي أَصْلِ عَصِيَّةٍ

قَبْلَ وَاجْتِهَادِ الْروصَةِ^(٩) الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا عَرِثٌ

وَأَسْتَحْتُ الْمَرْمِيَّ إِعَادَةَ الْروصَةِ مَعَ كُلِّ عِلَّةٍ^(١٠)

(وَأَنْ يُحْمَلَ فِي كُلِّ عِلَّةٍ) مِنْ الثَّلَاثِ الَّتِي دَلَّمَاءُ الصَّرَفِ فِي غَيْرِ الْمَحْرَمِ

(١) الخاوري الكبير (١٢٢/٣) .

(٢) في (٢٧٢/١) .

(٣) قوله - (وما قررت) يريد به - قوله (في كل من هذه) إلح كردي

(٤) وفي بعض نسخ (في كل من الثلاث)

(٥) سبق تخريجه في (ص ١٦٤)

(٦) روضة الطالبين (٦١٦/١) .

(٧) قوله (على ما ذكرته) وهو قوله من كل من الثلاث كردي

(٨) الخاوري الكبير (١٢٢/٣) .

(٩) روضة الطالبين (٦١٦/١) .

(١٠) راجع إلى المجلد السابع في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٤٧)

هو حرج بقدره بحيث وجب إزالته فقط ، وقبل مع العسل ان خرج من
الرج ، ومن الوضوء

س كذا (محالط^(١) بحيث لا يُعَيَّرُهُ تَعَيُّراً حَرَجاً ، أو كثيراً^(٢) محاوراً^(٣) ،
أنه يوجب ، وذلك لأنه^(٤) يغوي البدن ، ويُفَرِّقُ الْهُدَى ، وَالْأَحْيَاءُ
وَيُكْرِهُ تَرْكُهُ ، وَيُنَبِّئُ مَعَاصِلَهُ بَعْدَ الْعَمَلِ ، كَأَنَّهُ ، ثُمَّ يُشْفِقُهُ مَضَعٌ بَعْدَ
بِزْءٍ كَفِّهِ ، وَيُسْرِعُ تَعَيُّرَهُ

ويأتي بعد وضوئه وغسله بذكر الوضوء بعده ، وكذا على الأعضاء على
الرج ، ويُشَقُّ : (أَجْعَلُهُ مِنَ التَّوَابِيسِ) ، أو (احْمَنِي وَإِيَّاهِ)

ولو خرج بعده أي العسل أي قبل الإدراج في الكعبين (محس) ولو
من المخرج (وجب^(٥) إزالته) بطبيعته له منه (فقط) لأن المرحض قد سقط بما
أجد ، وعليه لا بحث بحروج مائه الطاهر شيء

ونيل (بحث ذلك (مع العسل إن خرج من العرج) القليل أو الدبير^(٦))
(حصر لظهور ، وطهر الميت عمل كل يده

وقال (بحث مع ذلك (الوضوء) كالحج ، أت ما خرج من غير المخرج
بعد (ادراج في الكعبين) فلا بحث غير إزالته من يديه وكفيه قطعاً .

(١) وهو المص بالظيل ، شيخنا . (ش : ١٠٦/٣) .

معدود على قول السر (قليل كقوله) ، وبه يدل على ما (بحمل) في المس بعد غسل
الرج : (١٠٦/٣)

(٢) الوضوء المده سبحا (ش : ١٠٦/٣) وفي (ب) و(ب) (كثير محاور)
في (٣٧١)

(٣) الكافور . (ش : ١٠٢/٣) .

(٤) وفي (ب) و(خ) : (وجبت) .

(٥) وفي بعض النسخ : (أي العسل أو الدبير)

وَيُغَسِّلُ الرَّجُلَ الرَّجُلُ ، وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ ، وَتُعْتَلُ أُمَةٌ وَرَوْحَةٌ ،

(د) الأصل : أنه (يغسل الرجل) بالنصب وحلله ركبت ؛ لتعويبه بك تقديم المفعول على خلاف الأصل ، وهي الإشعار بأهمية ما الكلام فيه ، وهو الميت ولو أمرد^(١) ؛ لما يأتي في الحش^(٢) ، ولأنه من الجس (لرجل . والمرأة) كذلك^(٣) (المرأة) إلحاقاً لكل مجبه .

(وبمسل أمته)^(٤) ولو نحو أم وليد ومكانة ودمية ؛ كالروحة بل أولى^(٥) . ولا ارتفاع^(٦) الكتابة بالموت .

لا مروجة^(٧) ، ومعتدة ، ومنسرة ، ومشركة ، ومقصصة ، وكذا نحو وثية على الأوجو ؛ لحرمة تصغيره عليه ، وإن جاز له نظراً ما عدا ما بين سرّة وركبة غير المقصصة ؛ كما يأتي في (الكناح)^(٨)

وليس لها ولو مكانة ، وأم وليد أن يغسل مبتدأها ؛ لانتقالها للورثة أو عنها ، بخلاف الروجة ؛ لبقاء آثار الروحية^(٩) بعد الموت

(وروحته) غير الرجعية والمعتدة عن شبهة وإن حلّ بطرّها^(١٠) ؛ لتعلق الحق فيها بأحبي ولو دمية

(١) راجع : السهل الضاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٤٨)

(٢) أي : من نزل المصنف (وأولى الرجال) ؛ إيج (ش : ١٠٧/٣)

(٣) أي : بالنصب (ش : ١٠٧/٣)

(٤) أي : بجورده . نهاية المحتاج (٤٤٩/٩) .

(٥) لأنه مالك للرقبة والبضع جميعاً . معني المحتاج (١١/٢) .

(٦) عطفه على (كالزوجة) عبارة : النهاية ، والمضي ، والكتابة ترفع بالموت . انتهى وهي أحسن . (ش : ٣) .

(٧) قوله (لا مروجة) إلح في عطفه على ما قبله تأمل ، ولعل الهمة قبله سقط من القلم

عبارة : النهاية ؛ ما لم تكن مروجة إلح ، وهي : المضي ؛ نحوها (ش : ١٠٧/٣)

(٨) في (٣٩٨/٧)

(٩) أي : بتلليل التوارث . نهاية ومغني . (ش : ١٠٨/٣) .

(١٠) أي : المحمد يشبه لما عدا ما بين السرة والركبة . نهاية وسم (ش : ١٠٨/٣)

وهي روحها ، ويلقان حرقه ولا من

وهي أي غير من ذكرنا ولو دقيقة تفصيل (روحها) إجماعاً^(١) وإن انصب
روح ، بأن وصفت عطف موصوفه
ويعلم مما يأتي أن الكافر لا يغسل مسلماً أن الدمة بما يغسل روحها

وهي
(ولسان) أي السبذ وأحد الروحين (حرقه) بدأ (ولا من) من أحدهما
سبي^(٢) أن يضطر لشيء^(٣) من بدل الميت حمطاً لطهارة العسل ، إذ الميت
(سفن طهره) بذلك ، فإن خالف صبح العسل
لا يقال هذا^(٤) مكرراً مع ما مر ، من لفث احرقه الشامل لأحد الروحين ، لأن
هذا في لفث واحد^(٥) ، وهو شامل لهما ، كما مر^(٦) ، وهذا في لفث مندوب
ومر حاص بهما ، فلا تكرار .

أن داعيات لروحه هذا أحسن الناس من لروحها أن يغسلها أم لا ؟ فذهب الشافعي ومالك
في حوز ذلك ، وقال أبو حنيفة والثوري لا يجوز له غسلها رجوع^(٧) النوى بكراً
(١٢٩/٣)

١) لونه (ولا من) (روح) (من) (لا) ، (من أحدهما) متعلق به ، (يجي) خبر
(لا) كروي .
٢) لونه (لشيء) (لج) متعلق بـ (من) أو بصحبه المستتر في (يغسل) ولا يصح ما في
غير سارح من العقد ، ولذا عدت انتهاء^(٨) والمعني عنه نقلاً . ولا من واقع بينهما
من المبدأ أي لا يسمى ذلك اسمي ، قل ع من قول م ر (ي لا يسمى ذلك)
في لا يحسن ، فالس مكرره في غير لغورة ، أما فيها محرم (ش ١٠٨/٣)
(١) أي قول المصنف : (ويلقان حرقه) . (ش : ١٠٨/٣) .

(٢) وفي (أ) و(ب) و(س) و(غ) : (ذلك) .
٣) هذا أصح بالنسبة لحرقه الأولي التي يغسل لسوايس ، أما الحرقه الثانية فوضوح كونه بها
مدوناً لا واجباً ، ويمكن دفع التكرار بطريق آخر ، بأن يقال ما من ماله لأحد مندوب
ومر مائة نكده ، فلا تكرار (بصري ٣١٢/١)
٤) في (من) (١٦١)

وَمَنْ لَمْ يَخْضُرْ إِلَّا أَخِيَّ أَوْ أَخِيَّةً يَتِمُّ فِي الْأَصَحِّ

بمعن : الذي يوفى إن شاء هو تكبيرة هذا^(١) . مع من عشر^(٢) ثلثة تسبحة لكل غسل
لث حرقية على يده في مائة غسله . ومع ذلك^(٣) لا تكرار أيضاً ؛ لأن هذا
ما ينظر لكرامته المتبس ، وما هنا ما ينظر لاستيفاء الطهر به

(فإن لم يخضر إلا أخي) كبير واضح^(٤) والميت امرأة (أو أجنبية) كذلك
والميت رجل (بمعن) الميت (في الأصح) لتعذر العلي شرعاً ؛ تنويقه على
النظر أو المس المحرم^(٥) .

ويؤخذ منه^(٦) أنه لو كان في ثياب مائة ، ومحصرة بهر مثلاً ، وانكر
عنه به^(٧) يصل الماء لكل يده من غير مس ولا نظير . وحب ، وهو ظاهر ،
على أن الأذرع وغيرها أطالوا في الانصار للمسايل مدها ودبلاً

وقصة المتني ككلامهم أنه يسم وإن كان على يده حيث^(٨) ، ونوخة بعد
إزالته ؛ كما تقرّر .

ومحل توقف صحة السمع : أي في الصلاة الآتي في المسائل المثورة على

المسائل

(١) أي : ما هنا . (ش : ١٠٩/٣) .

(٢) أي : هناك . (ش : ١٠٩/٣) .

(٣) أي : بتعريفه من نكل عامل الح (ش : ١٠٩/٣) .

(٤) أي : قوله مات (بمن نكل عامل الح (ش : ١٠٩/٣) .

(٥) مفهومه أن الحش ولو كبراً ما لم يوجد إلا هو يصل الرجل والمرأة الأخيين . ولم
يصرح به ، وقد يوجه بالقباس على عكسه .

فرع قد يؤخذ من قوله السابق (إن الميت لا يتقص طهره بذلك) أنه لو بعدى الأجنبي

بمسيل الأحمه أو بالعكس أخر يصل وإن اتم الغسل (سم : ١٠٩/٣) .

(٦) في (ب) : واسطوخة الوضوء والمصرية (و ليس المحرم) .

(٧) أي : من السبل ما يوقف على النظر أو المس (ش : ١٠٩/٣) .

(٨) أي : أو صب ماء على يده (سم : ١٠٩/٣) .

(٩) راجع المسيل الصحيح في اختلاف الأئمة : مسألة (١٥٠) .

ودى الرجل به ، أولاهم بالصلاة ، وبها ، قرأتها ،

به الحسن إن أفككت ، كما مر^(١)

بصغير بأن لم تلغ حداً ينسهي ، والحسن ولو كثيراً لم يؤخذ له محرم
بمسئله برفق^(٢) ، أم الأول مواضع ، وأما الثاني فمفسرورة مع ضعف
السهو بالموت ، وتعمل من فوق ثوب ، ويختلط العسل بدياً في النظر
والمن^(٣)

ودى الرجل به (أي بالرجل في العسل) أولاهم بالصلاة (عليه ،
وساوي^(٤) لكن عالياً ، فلا يرد أن الأفقه ساء العسل أولى من الأقرب والأسن
والعسل ولو أحياناً أولى من غير فقير ولو قريباً عكس الصلاة على ما يأتي
بها^(٥) ، لأن قصد هنا إحسان العسل ، والأفقه ولعقبة أولى به ، وثم لدعاء ،
بحو لأسن والأقرب أرقى ، فدعاؤه أقرب للإحسان

والحاصل أنه يندم رجلاً عصية السب بالولاء ، فالوالي ، فدو الأرحام ،
ومر مدهم على الوالي حمل على ما إذا لم ينظم أمرت الس^(٦) ، فالرجل
الأحاب ، فالزوجة ، فالنساء المحارم .

(و) أولى النساء (بها) أي المرأة (قرأتها) المحارم ، كسب .

أي في (باب اسم) في شرح قول المصنف (وييسره به) في سب ، فوجه
ابصري : (٣١٢ / ١) .

(٢) يعني قصاره على العمل الواحد ، دون العلة الثانية والثالثة ، ودون لوصف (ع ش
(١٥١ / ٢)

(٣) يعني به ولس الأجبي . أي حيث حرم على المرأة تعيله وبالعكس ، بأنه قد يحصل
تعداد في جسي المذكورة أو الأمومة ، بخلافه ثم . معني المحتاج (١٢ / ٣)

(٤) أي في الفرع الآتي أيهم رجاء العصاة ، من السب ثم لولاء بهمه (ش (١١٠ / ٣)

(٥) أي قوله (إذا لم ينظم أمر بيت المال) بأن هذا الإمام ، أو بعض شرط لإمامه ، كان كان
حائزاً كروي . قوله : (أمر) غير موجود في المصرية والوهية .

وَيُقَدَّمُ عَلَى رُوحٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَوَّلَاهُمْ . دَاتٌ مَحْرُومَةٌ ،

وَعَبْرُهُنَّ^(١) ، كَسَبَ الْعَمُّ ، لِأَنَّهُنَّ أَشَقُّ

قِيلَ قَالِ الْيُوهَرِيُّ - الْفَرَاغَاتُ مِنْ كَلَامِ الْعَوَامِّ ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُنْجَمُ^(٢)
إِلَّا عَدَّ اخْتِلَافَ الْبُوعِ ، وَهُوَ مَقْفُودُهَا^(٣) أَنْتَهَى

وَيُخَابُ أَحَدًا مِنْ عِلَّتِهِ نَصَحَةُ هَذَا الْجَمْعِ ، لِأَنَّ الْفَرَاغَاتِ أَنْوَاعٌ مَحْرُومَةٌ دَاتٌ
رَحِمَ ، كَالَامِ ، وَمَحْرُومَةٌ دَاتٌ عَصُوبَةٌ ، كَالْأَحَبِّ ، وَعَبْرٌ مَحْرُومٌ ، كَسَبَ الْعَمُّ
(وَيُقَدَّمُ عَلَى رُوحٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْإِمَائَاتِ بِمِثْلِهِنَّ الْيَقُ (وَأَوَّلَاهُمْ دَاتٌ
مَحْرُومَةٌ) مِنْ حِجَةِ الرَّحِمِ وَلَوْ خَائِصًا ، وَهِيَ مِنْ لَوْ فُرِصَتِ رَحَلًا خَرُمَ عَلَيْهِ
مَكَائِدُهَا بِإِقْرَابَةٍ ، لِأَنَّهُنَّ أَشَقُّ

فَإِنْ اشْتَوَى ثَنَانٌ مَحْرُومَةٌ فَانْتَهَى فِي مَحَلِّ الْعَصُوبَةِ ، كَالْعِنَةِ مَعَ الْحَلَةِ
أَوَّلَى ، ثُمَّ دَاتٌ رَحِمَ عَبْرٌ مَحْرُومٌ ، كَسَبَ الْعَمُّ
وَتَقْدُّمُ الْقُرْبَى عَلَى الْقُرْبَى ، فَإِنْ اشْتَوَى ثَنَانٌ دَرَجَةً قَدَّمَ هَا بِمَا يُقَدَّمُ بِهِ فِي
الْصَّلَاةِ ، فَإِنْ اشْتَوَى^(٤) فِي ذَلِكَ أَفْرَعُ

وَلَا تَرْجِيحُ بَرِيَادَةُ إِحْدَاهُمَا بِمَحْرُومَةِ رَصَاعٍ ، إِذَا لَا مَدْحَلُ لَهُ هَا أَصْلًا ، قَالَهُ
الْإِسْوَئِيُّ^(٥) ، لَكِنْ خَافَهُ السُّلَيْمِيُّ ، فَبَحَثَ التَّرْجِيحَ بِذَلِكَ حَتَّى فِي بَيْتِ عَمٍّ بِعِيدَةٍ
دَابَ رَصَاعٌ^(٦) عَلَى سَبِّ عَمٍّ قَرِيبَةٍ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَبِمَحْرُومَةِ الْمَصَاهِرَةِ^(٧) ،
وَوُفْقَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى الْأَوَّلَى^(٨)

(١) حُطِبَ عَلَى الْمَحَارِمِ . (ش : ١١١/٣)

(٢) قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَجْمَعُ) أَيِ الْمَصْدَرِ الَّذِي يَلُوحُ لَا يَجْمَعُ إِلْحَ كَرْدِي

(٣) الصَّحَاحُ (ع : ٨٤٦) .

(٤) الظَّاهِرُ : التَّنَاقُضُ . (ش : ١١١/٣) .

(٥) الصَّحَابُ (٣/٤٦٥) .

(٦) أَيِ إِذَا كَانَتْ أُمَّتُهَا أَوْ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ مَثَلًا مَعْنَى الصَّحَابِ (٢/١٣) .

(٧) حُطِبَ عَلَى قَوْلِهِ : (بِذَلِكَ) . (ش : ١١١/٣)

(٨) يَعْنِي التَّرْجِيحَ بِمَحْرُومَةِ الرِّجَالِ ، كَمَا فِي « الْمَعْنَى » ، وَخُضِيَةِ كَلَامِ « الْهَابَةِ » - أَوْ الْعَوَاقِفَةِ -

لأحسنة ، ثم رجال المرأة ، كزبت صلاتهم
فمن إلا من العم وسخوة فكلا أخسني ، والله أعلم
وبعد عن علمهم الروح في الأصح

ثم ، ذات الولاء ، ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة ، ثم على ما هو عليه
ثم (لأحسنة) لأنها أوسع نظراً من بعدها ، ثم
كزبت صلاتهم (لأنهم أشفق)

ثم إلا من العم وسخوة ، وهو . كل قريب غير محرم (من أحسن)
ب. علم ، أي لا حق له في العمل ؛ إذ لا يحل له النظر ولا الحبو
وبعد عنهم (أي رجال المرأة (الروح في الأصح) لأنه بطر لا
يظروا

بهم ، تقدم الأجبية عليه .
وشرط المقدم في الكل^(١) . الحرية الكاملة ، والعقل ، والأ يكون كافراً في
سلم ، ولا قتلاً ، ولا عدواً ، ولا فاسقاً ، ولا صلياً وإن ميراً على الأوجه
تبه نصية كلاهما بل صريحة . وحوث الترتيب المذكور ؛ ومن ثم
في الروضة ، ونقله الراعي عن الحويص وغيره . للأقرب إشاراً الأبعد ، ب. تحد
حسب لميت ، والمؤص إلى ، وإلا . فلا^(٢) ، لكن أطل جمع ماخزون في
ب. ، وأنه المذهب^(٣)

ب. في الرشح بمرحبة المصاهرة ، فليراجع (ش ١١١/٣)
^(١) ب. شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ، ما ذكر ، وعبد . فلا يسع على كافر بعمل
المسلم ، ولا على القاتل وسخوة ذلك ، لكن يعني كراهة ذلك مع وجود من يجب له
الشروط . (ش : ١١١/٣ - ١١٢) .

^(٢) روضة الطالبين (١ / ٦٢٠) ، الشرح الكبير (٢ / ٢٠٧) .

^(٣) قوله (وأنه المذهب) الظاهر عطفه على (بده) (ش ١١٢/٣)

ونفس مفضلة في الأصح ، وأحديد أنه لا تكره في غير المحرم أحد طهره
 وشعر بطنه وعنه وشاربه
 قلت الأظهر كراهته ، والله أعلم

معم ، لو بعدر عمله إلا يحق له لتلبد رأسه وحب حلقه على الأوجه . وبعد
 وبعد عمل ما تحت طهره ، لا يضمنه

ولا بأس بالتحجير عند عمله ، كحلوس المحرم عند مسح
 ولا يديه على حائضه^(١) ومطبخه ، خلافاً للثقفي

(ويطلب المعدة) المحقة (في الأصح) لرول المعنى المحرم ينسب
 عنها ، من التسخين^(٢) وميلها للأرواح ، أو ميلهم إليها بالموت ، ومن ثم حذر
 بكفها في ثياب الرينة

(والحدود أنه لا تكره في غير محرم حد طهره وشعر بطنه وعنه وشاربه
 لأنه لم يرد فيه شيء ، بل نستحدث ، لما فيه من طهارة

قلت الأظهر كراهته ، والله أعلم ، لأنه محدث ، وقد صح ليهي عن
 محدثات الأمور التي لم يشهد الشرع باستحسانها

ورغم أنه تنظيم يعارضه أحرم آخر ، سميت ، ومن ثم حرم حبه وإن عصى
 آخره ، أو تعدر عمل ما تحت طهره ، كما قصده إصلاقيهم ، وعليه فيمنع عما
 يحبه^(٣)

(١) (رويعر عدد (ش ١١٢/٣)

(٢) يقع أنه ينسب المحرم الوسيط (ص ٦٧٥)

(٣) جمع أهل الصالح في اختلاف لأصحاب مسألة (٢٥١) وبعدد مسأله (١٥٢) ،
 وهي (لو عمل تحت كراهته لم يضمنه غيره من عدم جمع إصلاقي أهل الصالح

تصل

تُكْفَرُ بِمَا لَمْ تُسَلِّحْ حَيًّا ،

تصل

في كسر الميت وحمسه ويواسيها

، كسر الميت بعد غسله^(١) (سأله له حيا) فيخور حريقاً ومرفقاً عمر ،
والصبي والمحبوب مع الكراهة ، لا لرجل وحشي ، وبحث الأذرع حتى حنة ، دام
يحد غيره

وظاهر أن مراده بالحل ما يشمل الوحوش ؛ إذ لا حمى فيه حينئذ ،
وتقبل المعركة^(٢) إذا لمه شرطه^(٣) ، وكان عليه حالة الموت ، لكنه حاله^(٤)
في مواضع أخرى .

وتحت هو وغيره أنه يخرم الكمين في منخس بما لا يغني عنه وجد غيره^(٥)
وإن حل له في الحياة ، ويقدم^(٦) على نحو حريق لم يجد^(٧) غيره^(٨)

(١) ينبغي : بعد طهره ؛ يشمل التيمم . (ش : ١١٤/٣) .

(٢) قوله (وتقبل المعركة) أي : وبحث الأذرع أيضاً قبل المعركة ، وهو شهيد ،
بإختلاف غير الشهيد ؛ إذ ليس التعرير لحكمة ، أو حرب ، أو دفع فعل ، واستمر ، بل المبيع له
دفع أي موهبه ، فله لا يجوز بكفه فيه ، عملاً بمصوم النبي ، ولا يصح ، بل الذي أصبح له
من أحده ، ولم يخلفه مقتض ذلك ، بإختلاف الشهيد فإنه وإن انتهت حاجته بموهبه لكن ختمها
شيء حر ، هو محاب تكفيه في ثيابه التي مات فيها كودي

(٣) راجع : المسهل لصاح في إختلاف الأضياع ، (سأله ٢٥٣) .

(٤) قوله (لكنه حاله) أي : كسر حاله الأذرع للحل كودي

(٥) بإختلاف ما دلت بكسر ظاهره ، فيكسر في المسحس ، أي : بعد الصلاة عليه عارياً ؛ ولا نصح
مع السجاسة ، حاشية ابن قاسم على المرو البهية (٣/٢٤٠) .

(٦) قوله (ويقدم) أي : يقدم المسحس كودي

(٧) وفي (أ) و(غ) (يوجد)

(٨) راجع : المسهل لصاح في إختلاف الأضياع ، (سأله ٢٥١) .

رخص في هذا مع ما يأتي في المسائل المستورة أن شرط صحة الصلاة عليه
مهر كفاً ، ومع ما مر أيضاً^(٢٢) مما يُغنى عنه أن محلّه إن أمكن تنبيهه ،
وحسب^(٢٣) أن أمكن تطهير هذا^(٢٤) . نعم ، وإلا شومح به^(٢٥) .

ويكفي محدّة في ثوب ربيّة وإن حرّم لثياله في الحياء ، كما مر^(٢٦) .

وبخرم في حليّة واحد عورة^(٢٧) ، لأنه مزر به ، وكذا انطق والحشيش ، ولا لم
حدوث ، وح حدّة ، ثم حشيش ، ثم طين فيما يظهر

فرع : أفنى ابن الصلاح بحرميّة سر الحداة بحريز ، وكل ما لمصوذه^(٢٨)
بأدومرأة ، كما بخرم ستر سها بحريز ، وحاشه حلالاً لثيبي ، وحر
حريز وفي الفعل ، واعتمده جمع^(٢٩) ، مع أن لقياس هو الأول

والله ثوب (بشر العورة^(٣٠)) المستحقة بالذكورة والأبوته ، دون لري
الحرية ، ساء على الأصح الذي صرح به الرافعي أن لري برؤى بالثوب ،
قبلاً آثاره من تغسيله لأمه^(٣١) .

^(١) في (ص. ٢٩٤).

^(٢) قوله (ما مر) أي في شرح قوله (بسم في الأصح) كروي

^(٣) قوله (وحيد) أي : حين النظر . كروي .

^(٤) قوله (تطهير هذا) أي المسح كروي

^(٥) قوله (شومح به) أي بالحرير كروي

^(٦) مر

^(٧) مر ثوب وهو حريرة ع ش (ش ١١٤/٣)

^(٨) مر (اد) و (س) و (ع) (المستودع)

^(٩) وهو أوجه : به اصحح (٤٥٧/٢) راجع المسهل اصحح في حلال الأصح

^(١٠) (٤٥٥)

^(١١) أي عورة الصلاة . (ع ش : ٤٥٧/٣) .

^(١٢) فشرح الكبير (٤١٠/٢) .

وقول سرركشي لو زال ملكه لم يغسلها برودة أنه يغسل روحه مع راسه
عصمها عنه

ثم الاكتفاء بساتر العورة - هو ما ضححه المصنف في جميع كتابه
«الإيضاح»^(١) ونقله عن الأكثرين - كالحج ، ولأنه حق لله تعالى

وقد آخرون بحث ستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه المحرم .
لحق الله تعالى ، كما يأتي^(٢) عن «المجموع» ، ويصرح به قول «المهذب» ،
إن سائر العورة فقط لا يستى كلها^(٣) ، أي والواحد الكبير ، فوجب
الكل^(٤) ، للمخرج عن هذا الواحد الذي هو لحق الله تعالى ، وأطاح جميع
مناخرون في الانتصار له^(٥) .

وعلى الأول^(٦) يؤخذ من قول «المجموع» عن الماوردي وغيره . لو قال
العرماء يكفر سائرهما ، والورثة سابع^(٧) كفى في الساب اتفاقاً^(٨) . أن
البرند^(٩) على سائرهما من الساب حق مؤكداً لبيت لم ينقطع^(١٠) ، مقدم به^(١١)
على العرماء ، كالورثة ، فيأثمون^(١٢) بسعه وإن لم يكن واحداً في التكفير ، وهذا

(١) حاشية الإيضاح (ص : ١١٠)

(٢) أي في شرح ، ولاسد (الح : ٣ / ١١٥)

(٣) المهذب (١ / ١٢٥)

(٤) أي : كل البدن ، (ش : ٣ / ١١٥) .

(٥) أي : لما قاله آخرون ، (ش : ٣ / ١١٦)

(٦) وهو : أقل الكفر : ما يستر العورة - (ش : ٣ / ١١٦) .

(٧) أي : لجميع البدن - (ش : ٣ / ١١٦) .

(٨) المجموع (٥ / ١٥١) .

(٩) قوله (أن البرند على) إنج هو المأخوذ من قول «المجموع» كروي

(١٠) قوله (لم يسقطه) الصبر المستر فيه راجع إلى الميت ، والدار إلى الحق كروي

(١١) أي : حق الميت ، هامش (ب) .

(١٢) أي : العرماء والورثة ، (ش : ٣ / ١١٥) .

مشتى : لما نقرر من تأكيد أمره ^(١) بقوة الخلاف في وجوبه ، والأصل ^(٢) وقد
 جزم الماوردي بأن للعروة منع ما يضرب في المستحب ^(٣) ، وعلى ما نقرر ، من
 ركنه ونقطة ^(٤) به يُحمل قول بعض من اعتمد الأول ^(٥) إنه واجب ^(٦) لحن
 نسب ، أي لا للحرج من عهدة الكعبين الواجب على كل من قبله به ،
 ثم من خلاف في أن الواجب سائرهما أو السابع ،
 يعلم أنه بالانحراف يسقط حرج الكعبين لو حب عن لأمة ^(٧) ، وبشي حرج
 من حب بيت على الورثة أو العروة ^(٨) ،
 ومن كونه حقه ^(٩) يُحمل تصريح آخرى بأنه يستلزم بإبصاره بسداده ، كما
 يأتي

- (١) قوله : (وهذا مشتى) أي مشتى مما يأتي ، من أن للعروة منع ما يضرب للمستحب ،
 كردي
 (٢) في السابع .
 (٣) أي : ومن قبل ما ساءه بعده حسب ما على العروة من المص الأبي : لم يمنع ما يقدم من
 المحجوع ، عن الماوردي وغيره ، لأنه قد حرم . (شرح : ١١٦/٣)
 (٤) العموي الكبير (١٤٠/٣) .
 (٥) قوله : (وعدمه) عطف على (ركنه) كردي أي ركنه مدح ، عهدة البيت ، مدح
 (شرح : ١١٦/٣) .
 (٦) قوله : (اعتمد الأول) أي : ستر العروة ، كردي .
 (٧) قوله : (إنه واجب) مقول قول لبعض : أي قول البعض : أي : من حب عن لأمة —
 عروة واجب ، مع ما اعتمد الأول . يحمل على ركنه ، وعدمه محذور كردي
 (٨) قوله : (والأصل) أي : وإن لم يحمل . كردي .
 (٩) قوله : (وس) (و) (غ) : (على الأمانة)
 قوله : (وبشي حرج) : (لحن يعلم منه : أن ما زاد على ستر العروة واجب لحن الميت ، ينكر
 منع ما ساءه من العروة وورثته ، وثلاث ما ساءه بوارثته فقط ، كما يأتي بمصنفه كردي
 قوله : (ومن كونه حقه) عطف على (ركنه) أي وعلى ما نقرر من كونه حقه بحد
 بالغ كردي .
 (١٠) في شرح : (ولا تنفذ وصية ...) إلخ ، (شرح : ١١٦/٣) .

وقول الشافعي رضي الله عنه : إذا عطي من الميت عورته فقط سقط
العرض لكنه أحل بحقه صريح فيما قررته أنه واجب للميت ؛ كما أفاده قوله .
(لكنه أحل بحقه) ، لا للحرج^(١) من عهدة التكفين ؛ كما أفاده قوله (سقط
العرض) .

وفي « المجموع » عن المتولي القطع بالاكتفاء بستر العورة ، ثم انقطع بأن
الرائد لا ينقطع بإسقاطه ؛ لأنه واجب لحق الله تعالى^(٢) ، وفيه تناقض^(٣) لأن
يكون قوله (لحق الله تعالى) لينس من كلام المتولي ، فإنه لا تناقض به

وبما تقرّر^(٤) حلّم : أن قول شيخنا في « شرح الروص »^(٥) : نعل مراد
القائلين بوجوب الرائد أنه لحق الميت بالنسبة للعرماء ؛ أحداً من الأعداء
المذكور^(٦) لا لحق الله تعالى ، وإلا فهو تناقض يؤدّي بأن الحق أنه تناقض ..
وأن ذلك الحمل^(٧) لا يصح ؛ لأن الخلاف في وجوب ساترها أو انكشافها هو
بالنظر لحق الله تعالى ؛ كما تقرر في نوحيهما ، ومأتي عن « المجموع »^(٨)
الصريح به في أن الوصية بإسقاط الرائد لا تنفذ ؛ لأنه واجب لحق الله تعالى

(١) قوله (لا للحرج) الح عطف على قوله (للميت) (ش ١١٦/٣)

(٢) المجموع (١٥١/٥) .

(٣) أي : بدفع لأمر سلب كون الرائد حقاً لله تعالى ، وانقطع الثاني يشته ، وذلك مع التناقض
بأن المراد بالقطع الأول أن وجوب الساتر حق محض لله تعالى ، وبالقطع الثاني أن وجوب
الرائد لحق الميت مشروطاً بحقه تعالى ، كما يأتي (ش ١١٦/٣)

(٤) قوله (وبما تقرر) يريد به ما سبق في التمرّد الأول بقوله (من تأكد أمره) (الح
كردي

(٥) أسنى المطالب (٢٧٦/٢)

(٦) قوله (من الأعداء المذكور) إشارة إلى قوله (كمن في الساتر المتعدي) كتردي

(٧) قوله (وأن ذلك الحمل) أي : قول « شرح الروص » (لنعل) (الح كتردي

(٨) قوله (ومأتي عن « المجموع ») أي : يأتي مريباً (التصريح به) أي : يكونه حق الله تعالى
كردي .

وَلَا تُعَذِّبُوا نَفْسًا بِإِسْفَاطِهِ .

وَلَا يُنَاقِي ذَلِكَ ^(١) الْإِتِّفَاقُ الْمَذْكُورُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِيهِ لِحَقِّ الْإِدْمَنِ ، وَهُوَ
يُتَى عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ سَائِرُهَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالرَّائِدُ لِحَقِّ الْإِدْمَنِ ^(٢)
رَبَّنْهُمْ بِهِ بِالْأُولَى نَقَضُهُ بِالرَّائِدِ عَلَيْهِمْ ^(٣) عَلَى وَجْهِ الرَّائِدِ ^(٤) لِحَقِّ اللَّهِ ،
لِصِحِّ الْإِتِّفَاقِ

وَلَا تُدْخِلُ مِنْ سِتْرِ الشَّرِّ هَذَا ؛ كَالصَّلَاةِ

وَلَا تُدْخِلُ تَشْدِيدَ الْعَاءِ وَالْبَاءِ لِلْمَعْمُولِ ، وَيُجَوِّزُ عَكْسَهُ وَصَحِّهِ بِإِسْفَاطِهِ
بِإِثْبَاتِهِ لِعَوْدَةِ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى بِحِلَافِهَا بِمَا رَادَّ عَلَيْهِ ، حِلَافُ لِمَا
فِي الْمَحْمُوعِ ^(٥) عَنْ جَمْعٍ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْوَاجِبَ سِتْرُ
جَمْعِ الدَّلِيلِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى

فَقَوْلُهُ (لِحَقِّ اللَّهِ) صَرِيحٌ فِي الْمَاءِ عَلَى هَذَا الضَّعِيفِ ، لِمَا يَتَوَرَّعُ عَنْهُ فِي
تَكْرِيجِ عَنِ الْأَوَّلِ الَّذِي صَحَّحَهُ أَنَّ الرَّائِدَ حَقُّهُ بِضَعْفِهِ عَلَى الْوَرْدِ ؛ كَمَا صَرَّحَ
بِهِ فِي الْأَتِّفَاقِ الْإِسْلَامِيِّ ^(٦) ، وَمَا مَرَّ ^(٧) عَنْ اسْتِغْنَائِي

قَوْلُهُ (وَلَا يُنَاقِي ذَلِكَ) أَيْ لَا يَأْتِي كَوْنُهُ حَقًّا لَهُ (لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِيهِ) أَيْ جَمْعُ (وَهُوَ) يَرْجِعُ
إِلَى (الرَّائِدِ) ، وَ(فَهُوَ) يَرْجِعُ إِلَى (الْإِتِّفَاقِ) ، كَقَوْلِي
^(٨) قَوْلُهُ (وَالرَّائِدُ لِحَقِّ الْإِدْمَنِ) هَذَا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَاسْتِدْلَالُ بِهِ أَنَّ الْجَمْعَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ،
بِحَصْلِ الْإِتِّفَاقِ مَعَ الْإِحْلَافِ ، حَاصِلُ كَلَامِ السَّارِحِ مَا يَلِي قَوْلَ الْإِتِّفَاقِ وَجْهًا - وَجْهًا
بِإِثْبَاتِهِ الْخَرِيسَ ، وَحَاصِلُ كَلَامِ الشَّيْخِ بِالْعَكْسِ وَصَحِّهِ (وَهُوَ) يَرْجِعُ إِلَى (الْإِدْمَنِ)
كَقَوْلِي

^(٩) (وَصَحِّهِ عَلَيْهِمْ) يَرْجِعُ إِلَى عَوْدِهِ ، وَ(عَلَى) فِي (عَلَى وَجْهِ الْإِسْلَامِ) ، فَحَاصِلُ قَوْلِهِ
أَوْضَحُ مِنْ (أَيْ) أَنَّهُ لِمَا قَدَّمَ بِإِثْبَاتِهِ عَلَى نَفْسِهِ حَقُّهُ بِالْأُولَى عَلَى أَنَّهُ
حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى - كَقَوْلِي -

بِإِثْبَاتِهِ عَوْدَتِهِ وَجْهًا لِرَّائِدِ (ش) ١١٦/٣

مَحْمُود (١٥١)

(١١٨)

^(١٠) قَوْلُهُ (وَهُوَ) يَرْجِعُ إِلَى عَوْدِهِ (نَقَضَهُ) (ش) ١١٦/٣

والأفصل للرجل ثلاثة ، ويجوز رابع وخامس ، ولها : خمسة

بأن قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تنفذ بإسقاطه وإن قصد به حقه ، لأن إسقاطه له مكروه ، والوصية به لا تنفذ^(١) . قلت كونه وصية بإسقاطه مكروه مسموع ، كيف وفيه من المباحة بحقه للورثة أو العرفاء ، لا ينهي^(٢)

وه يتدفع ما يقال هو مبرر به^(٣) ، فكيف حار له إسقاطه على أن فيه^(٤) من انتحلي عن الدنيا ورسمها ما هو لائق بالحال

(والأفصل للرجل) أي الذكر (ثلاثة) نعم كل منها الدن عبر رأس محرم ، ووجه محرمية : اتباعاً لما فعل به صلى الله عليه وسلم^(٥) .

(ومجوز) بلا كراهة بكنه خلاف المستحب (رابع وخامس) مرصا للورثة المستحبين التصرف ، وكذا أكثر لكن مع الكراهة : كما أصفوه ، فإن في المجموع ولا ينفذ تحريمه : لأنه إصاعة ما لا أنه لم يقل به أحد^(٦) تنهى ، وفان الأذرع حرم ابن يونس بتحريم ، وهو قصبة أو صريح كلام كثيرين ، فهو الأصح^(٧) .

(و) الأفصل (لها) أي المرأة ، ومثلها الحيض (خمسة) لطلب ردة التريقها ، وتكره الزيادة عليها .

(١) راجع : المسهل الصالح في أحلاف لأشباح ، ص ٤٥٦ .

(٢) قوله (هو مبرر به) أي السر سمعوه فقد مر به ، أي بحمله داعي وصير (إسقاطه) يرجع إلى الزائد . كروي .

(٣) أي : في إسقاطه . هاشم (٤)

(٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت : كفى رسول الله يبيح في ثلاثة أبواب يعني ليس بها نص ولا عمارة . أخرجه البخاري (١٢٦٤) ، ومسلم (٩٤١) .

(٥) المجموع (١٥٠ / ٥)

(٦) راجع : المسهل الصالح في أحلاف لأشباح ، ص ٤٥٧ .

هذا كله^(١) حيث لا دين وكُنْ من ماله ، وولاً وحب الاقرباء على ثوب
 بكن البدن إن طلبه غريم معرق ، أو كُنْ من يدرة بفضله ولم يسرع
 بالثريد ، أو من بيت المال ، أو وقف الأكلان ، أو من مال يوسرين ، بفضله
 بدين

ولما حلف الورثة في الثلاثة ودويها أو أكثر ، أو بقوا على ثوب واحد ، أو
 كان لهم محجور عليه ، فالثلاثة^(٢) ، ونهم الريادة عليها ، لا إن كان فيهم
 محجور عنه

فإن الورثة والعزماء المستعروفين في سائر العدة والسدي فاسر البدن ، كما
 بره حقه بتقدم به عليهم^(٣) ؛ لتأكيد أمره بقوة خلاف في حويزه وإن أسقطه ،
 وبه عرق إجابتهم في منع سائر المستحبات .

وإن كان بإجدر العزماء والورثة عنى المساع ؛ كما نذر فليس مثله بقية
 الثلاثة بالسبة للعزماء بل للورثة^(٤)

فإذا انفردوا^(٥) على ثوب آخرهم المحاكم على الثلاثة ؛ لطير ما عروا بها
 حقه بانه لهم ، فتقدم عليهم ما لم ينقصها ، لا نكحها^(٦) وحده من حيث
 تكلمين .

(١) أي (انصر ونحوه في الرجل وغيره) (ش ١١٩٣)
 (٢) قوله (الثلاثة) أي كمن في الثلاثة برون ، لا بمحض من حب من تركته ؛ حيث
 لا يورث معرق ، ولا وصية بإسقاطها ، كردي
 (٣) في (ص: ١٧٨).

(٤) قوله (ليس مثله بعد ثلاثة) أي (حب) يعني بغير شريطة لها حق مأكلة للبيت
 باسمه معزم ، فله محرم عليهم فيها ، بل فيه حق مأكلة باسمه بغير محرم عليهم
 كردي .

(٥) (انصر في) (معنى) يرجع إلى (ثورته) ، وكذا في (ص: ١٧٨) كردي
 (٦) قوله (لا نكحها) (عطف على) (انصر) كردي

وفارق العرماء الورثة هنا^(١) بأن حقها في الثلاث^(٢) أصعب منه في السابع ،
فلم تنسج العرماء ، بل ساء كبراءة دمه ، ومنع الورثة ، لأنه لا معارض لحنه
وقول : المجموع ، . القول بوجوب الثلاث شاذ^(٣) . . . محيله^(٤) : القول
بوجوبها من حيث واحد الكمين ، وليس كلام فيه ، وإنما هو في وجوب من
حيث إنها حقها ولم يُقِطه ولا معارض له .

ومن ثم^(٥) قال السكيني والأدرعي : يُخبرهم الحاكم على الثلاث ويرى
فيهم محجور^(٦) ، قال الأدرعي : أو عانت ، وقول الأدرعي : الإحصاء بتدبير
على الوجه الشاذ أن الثلاث واحدة ، غم رده من تقرير في تقرير ذلك
الوجه^(٧) .

ومن ثم^(٨) لما اشتمل ذلك^(٩) على السكيني أجابه بما ذكرته أنها
وحدة لحن الميت ، لأنها لحنه ، كما يترك للمفلي دية ثوب بليق ،
قال : شاذ^(١٠) إنما هو إحصائها لحن الله تعالى ، فلا تسقط وإن أوصى
بإسقاطها ، انتهى

(١) أي حيث أجيبت العرماء في منع الرائد على السابع ، دون الورثة ، فاجبروا على الثلاثة .
(ش : ١١٩/٣)

(٢) وفي (أ) و (ب) و (ج) : (الثلاثة)

(٣) المجموع (١٤٨/٥)

(٤) وفي (ب) و (ب) و (ج) : (محله) .

(٥) أي لأجل كون مور المجموع محجوراً على ذلك (ش : ١١٩/٣)

(٦) وفي (ب) : (محجور عليه)

(٧) أي الساد (ش : ١١٩/٣)

(٨) أي لأجل رد قول الأدرعي المذكور بذلك المعير (ش : ١١٩/٣)

(٩) أي قول الأدرعي المذكور . (ش : ١١٩/٣) .

(١٠) بيان لما . (ش : ١١٩/٣) .

(١١) وفي (أ) و (ب) و (ج) : (والشاذ) .

فرع دل وارث أخته من مالي ، وقال آخر : من مالي أحب الأول من

من الأول من

ورث الأدرعي أن الحاكم يفسر الأصاح ، فثبت أن الأول من مالي ، أو ثبت لتركه ، أو قلها مع كثرة المال ، وهو وجه مدرك لا شك

أو قال وارث أخته من المصلحة ، وآخر من مالي أحب الأول من مالي ، والوجه ما نقله الأدرعي عن السرخسي أنه لا شك في ذلك ، وقد سار عنه

ومنه قول واحد : من مالي ، وآخر من بيت المال ، أو قال : من بيتي ملكه ، وآخر من بيتي مسئلة . أحب الثاني ؛ لأنه لا عار بها بوجه

ومن كتب منهما (أي : الذكر وغيره) (١) ثلاث (٢) فهي سبعة مائة في عمومها لجميع البدن ، ثم في عرصتها وطولها ، أي الأصل فيها ذلك فلا يباين ما يأتي أن الأولى أوسع ؛ لأن المراد إن أنفق منها ذلك ، ثم

راجع المسهل المصاح في اختلاف الأشباح ، ماله (٢٥٨) قال العلامة : من (١٢٠/٣) رحمه الله تعالى (قوله : وهو وجه مدرك لا شك) محض تأويل ، فثبت أن الأول من مالي ، ولا محذور فيه ، وكذا من بيتي من بيتي من بيتي من بيتي ، واعلمه الشارح وغيره ، بل وقع كثيرا للشارح أيضا في بيتي من بيتي من بيتي ، ويقرره حيث كان المعنى والفروع تفصيلا ، وما هناك من بيتي من بيتي من بيتي ، أو حديث كنه عن الشبه ، أو حديثها ، أو حديثه أو حديثه أو حديثه ، فالعاصل أن تقييد الأدرعي رحمه الله تعالى حلق من الاستعداد وحسن الاستعداد ، وهو الظاهر وإن أشعر إقراره « النهاية » و « المعنى » « المبرج » وسكتهم عن بيتي من بيتي باعتماد إطلاق الفرع .

(٢) أي : من الأنثى والحنث . (ش : ١٢٠/٣) .

(٣) ولها (١) و (٢) (ثلاث) .

(٤) أي : المساواة المذكورة . (ش : ١٢٠/٣) .

وإن كنت في حمزة ربه قميص وعمامة تخفف

وإن كنت في حمزة فإزار ، وحمراء ، وقميص ، وخمار ، وفي قول
ثلاث لقائف وإزار وخمار .
ويُسْرُ الأَبْصَرُ .

يأمر^(١) ، ليس فيها قميص ولا عمامة ليرحل ، ولا إزار وحمراء^(٢) بلده^(٣) .
لما قيل به صلى الله عليه وسلم^(٤) .

(وإن كنت في حمزة ربه قميص وعمامة) ليعبر محرم (نعتين) أي
الصفاء ، كما فعله ابن عمر رضي الله عنهما بولده^(٥) .

(وإن كنت في حمزة فإزار) على ما بين سترها وركبتها أولاً وحمراء
على رأسها ثانياً (وقميص) على سبب ثوب (ولنا قول) مساوية ، كما فعل
صلى الله عليه وسلم ببنته أم كلثوم^(٦) .

(وفي قول ثلاث لثوب) لأنه عموماً عن قميص ، بل لم يكن في كفة
صلى الله عليه وسلم (وإزار وخمار) .

(وس) ليعطى ، لأنه صلى الله عليه وسلم كُتِبَ فيه^(٧) ، (والأبصر^(٨))

(١) في (ص: ١٩٢)

(٢) وفي (أ) و(ب) : (ولا خمار) .

(٣) عن عمه رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كُتِبَ في ثلاث أثواب يديه من سحره من
فروث . ليس فيها قميص ولا عمامة أخرجه البخاري (١٢٦٤) . ومسنود (١٩٤١) .
واللفظ بالأول .

(٤) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٦٧٧١) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (١١٦٦٩) عن
نافع رحمه الله .

(٥) أخرجه أبو داود (٣١٥٧) ، وأحمد (٢٧٧٧٩) عن أبي بن كعب رضي الله عنه .

(٦) سبق تخريجه عن عائشة رضي الله عنها .

(٧) ونحوه أن يكون في كتفه غير أبيه . كجمل من عصفور فوق رأسه أو أسفل قدمه . شجب
(ش : ١٢١ / ٣) .

ومحلّه أفضل شركة ، من لم تكن .

منه ، ولبحر ، الصحيح ، التّسوا من ثيابكم النّياض . وكنّوا بها
بوتانكم^(١)

« ومعه » لأصل الذي يبحث منه ، كسائر مؤن المحبّر ، « حصل له »
« في يوم بعلون بعينها حق » كما يأتي أوّل (المرائض)^(٢) ، « لا شيء نط »
« أصبها »^(٣) في مروجيه بموسر لما سيذكره^(٤)
« ولقدّم من طلب المحبّر منها على من قبله من ماله »^(٥) ، كما مرّ^(٦)

ويراعى فيه^(٧) حاله سعة وصيف وأن كان نقداً على نفسه في حاله و« كان
منه دين على ما شغلّه إطلاعهم^(٨)

ويُترقّب به وبين نظيره في المجلس ، بأن ذلك من شأنه لحاقه بداره الذي رآه
منه لعله يترجّح عن مثل فعله^(٩) ، بخلاف البيت .

وبحبر المغض في ملكه وعلى سنده بسنة ابرق واحد به أن له بأن مناه .
بالأ ، فعلى ذي النوبة .

« من لم تكن » تركه^(١٠) ، ولا ما أضحى به . وهو « ش » ، كما آتاه سألّه .

(١) أخرجه ابن حبان (٥٤٢٣) ، والحاكم (٣٥٤ / ١) ، وأبو داود (٤٠٦١) ، والترمذي
(١٠١٥) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) في (٦٨٥ / ١) .

(٣) « بشر من هذا لأصل من روحها ما » ويد منه نفسها « جاءه حذاج » (٤٦١ / ٢)

(٤) في (١٨٨ - ١٩٠) .

(٥) (١) ربيعة : (للمنة) .

(٦) في (١) ربيعة : (ش : ١٢١) .

(٧) « من لم يحبر من شرك » (ش : ١٢١) ، وفي نسخة « حبره » ، « من
« من لم يحبر من شرك » (ش : ١٢١) ، وفي نسخة « حبره » ، « من

« من لم يحبر من شرك » (ش : ١٢١) ، وفي نسخة « حبره » ، « من

« من لم يحبر من شرك » (ش : ١٢١) ، وفي نسخة « حبره » ، « من

« من لم يحبر من شرك » (ش : ١٢١) ، وفي نسخة « حبره » ، « من

او كانت واشتغرتها دين ، او بقي ما لا يخفى (. . .) مؤنة التحمير كلها ، و
ما بقي منها (على من عليه منه) من قريب وميد (ولو لام ولد ، ومكانب)
كحال الحياة^(١)
نعم : يجب تحمير وليد كبير فقير^(٢) ، ولا يرد^(٣) ، لأنه الآن عاجز ، والعجز
يجب مؤنة ، فإن لم يكن له منق . وَخَتَ فِي وَقَبِ الْأَكْمَالِ ، ثُمَّ فِي يَبِ
المدل ، فإن لم يكن ، أو ظلم متولي سمعه . فعلى أعياء المسلمين
(وكذا الروح) عطف على حملة (محله - أصل التركة)^(٤) أي هو
كمحملة ، فيؤنه مؤن تجهير زوجته وحاديتها غير المملوكة له^(٥) ، وغير المكتر
على الأوجيد ، إذ ليس لها إلا الأحرار ، بخلاف من صحتها^(٦) سققتها ، وبأن^(٧)
حامل مه ، ورجعية^(٨) مطلقاً^(٩) وإن أنسرت^(١٠) وكان لها تركة ، كما أفيده عطفه
للمذكور

- (١) عبارة : الهابة ، والمهي . عبارة بحال الحياة في غير المكاتب ولا يساحها بموت
المكاتب . انتهى . (ش : ١٢٢ / ٣) .
- (٢) أي قادر على الكسب (مصري ٣١٦ / ١) على الولد أولاً ، مع أنه لا تحب تلكه^(١)
عليه ، فراجع ، والله أعلم . هامش (ك) .
- (٣) أي لا يرد هنا : أنه لا يجب على الوالد تجهير ولد كبير فقير قادر على الكسب ، كما لا يجب
إنعاده عليه حال الحياة .
- (٤) قوله (عطف على حملة) محله (أصل التركة) لأن (كذا) جملة ظرفية خبر مقدم ،
(والروح) مبتدأ ، أو الجملة عطف على الجملة كرودي
- (٥) قوله (المملوكة) من مؤن يجب بالأصالة ، لا بالسمية كرودي
- (٦) قوله (بخلاف من صحتها) أي بخلاف العادمة التي صحت روحه سققتها ، فإنه يجب
مؤنة تجهيرها . كرودي
- (٧) قوله (وبأن) عطف على (روحه) كرودي
- (٨) (ورجعه) أيضاً عطف عليها كرودي .
- (٩) أي : حاملته أولاً . (ش : ١٢٣ / ٣)
- (١٠) والفسر في (وإن أنسرت) راجع إلى الروجة كرودي

ودعوى عطفيه على (أصل) وحده ^(١) يلزمها ركنة المعنى ^(٢) والعاء قربة
 (١) محيرة عن الروح إلا بتكثيف ^(٣) ، كما لا يخفى ، أو أراد أصل
 (٢) العطف بالسبب للمعنى المقصود لا الصاعقة ^(٤) ، إذ أصل هو المحرر
 (٣) في الحقيقة بأنه المحل ، فالروح كذلك ^(٥) .

فإن قلت بل الصاعقة صحيحة ، وكذا حال ، أي ومحل الروح حال كونه
 في الأصل فيما تقرر : أنه إذا فقد يكون على نحو القرب ، وهذا اعتبار صحيح
 حاصل عن العطف المذكور .

قلت يلزمه ما ^(٦) إخراج الخلاف في كونه على من ذكر ^(٧) عند وجود
 روح ^(٨) وليس كذلك ، وعلى كل ^(٩) اندفع رغم إيهام المتن اشتراط فقرها ^(١٠) .

١. أي على الحر فقط ، لا على مجموع المدا والحر (ش ١٢٣/٣)
 ٢. أي مدلول الترك حيث وصل لكس الروح منه ، ولا جفاء في ركنه (ش ١٢٣/٣)

٣. قوله (لا يتكثف) لعله بأن يراد بالمحل المنفرد بالعطف أصل الة الذي هو نور من معن
 المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام ؛ فمعنى التركيب حيث : وأصل التركة الزوج مثله ،
 وقال الكروني أي ما ريل الجسم المنفرد ، ولتقدير روح المنفرد به في أنه محله أيضا
 انتهى ، ولا يخفى أنه لا يريل ركنة المعنى (ش ١٢٣/٣)

(٤) أي : العطف المذكور ، (ش : ١٢٣/٣) .

(٥) قوله . (لا الصاعقة) أي : بالسبب لتركيب كروني
 ١. قوله (إذ أصل) إلح توجيه بالعطف بالسبب للمعنى (ش ١٢٣/٣)

التركة محل الكس والروح مثله ، أي أصل التركة (ش ١٢٣/٣)
 قوله (لب برمه) إلح ؛ أي يلزم ألا يجري الخلاف في الزوج ؛ كما لا يجري في
 الأصل ، فإيراد لمصنف الخلاف في الروح يكون فاسداً ، وليس كذلك . كروني .
 قوله (على من ذكر) إلح ، ولا لقال على أصل التركة ، لأنه هو المعطوف عليه ،
 لا من عليه بقية البيت (ش ١٢٣/٣)

ولعل صوابه الموافق لما قدمه في السؤال حد الروح (ش : ١٢٣/٣) .

١. أي من احتمالي العطف ، (ش ١٢٤/٣) .
 أي : ما قيل : إن ظاهره يقتضي : أن وجوب الكفن على الزوج إنما هو حيث لم يكن للزوجة

ثم رأيت من السكني أحد مدث^(١)، وغيره مدث^(٢)، وفيه من لا يحسن
وحدث جمع أنه يكفي ملوس^(٣) فيه قوة، وفي بعضهم لا بد من حديد^(٤)
كما في الحياة، والذي يشع^(٥) إخراج^(٦) يثارت الحديد، بل يثارت^(٧)
المعقول على الحديد ثوندا^(٨) الأول

وهل بخبري دث^(٩) في الكس من حيث هو^(١٠)، أو يثرف^(١١) بالمدح
معاوضة، فوجب أن يكون كما في الحياة، وهي فيها^(١٢) إنما يحدث بها حديد^(١٣)
مخلاف كسوه عرب لا يحدث بها حديد^(١٤)، كما هو ظاهر^(١٥) ينظر في مد
محال، والأوجه^(١٦)، لا أن^(١٧)، كما يصرخ به فونهم^(١٨) إن من يرمه بكثرة^(١٩) عدم
لا يلزمه، لا ثوث واحد^(٢٠)، وإنما^(٢١) مدح لا تمليث^(٢٢)، وإيها لا تصير^(٢٣) دث على
لعمصر^(٢٤)، وإن العبرة محل الروح دوث^(٢٥)، بخلاف الحياة في كل
بل نقل عن أكثر الأصحاب^(٢٦)، وخبر^(٢٧) جمع^(٢٨) أن كسب لا يرم بروح
مطعما^(٢٩)، وحيد فلا فرق بها^(٣٠) وبين عدمها وما ذكر^(٣١)
وخرج (الروح) أنه^(٣٢)، ولا يرمه بحبيب^(٣٣)، قد رآه^(٣٤) من بعض^(٣٥)ها في
الحياة

(١) بركة، وهو خلاف ما في الرواية، صحتها، معني صحيح (١٢/٣)

(٢) أي: ما عطف على بركة (ومعناه من كس) (١٢/٣)

(٣) أي: الخلاف المذكور، (ش: ١٢/٣)

(٤) أي: سواء كان الكس للروحة أو غيرها، (١٢/٣)

(٥) أي: الروحة في الحياة، (١٢/٣)

(٦) أي: في روح حديد (أمره) من خلاف خلاف، وبمقتضاه بروحة (١٢/٣)

(٧) أي: عدم مدح، وبحديث خلاف في معنى كس، لازم على خبر (ش: ١٢/٣)

(٨) عطف على (المدح) بضم، (ش: ١٢/٣)

(٩) لزمه مقتضاها في الحياة أو لا، (ش: ١٢/٣)

(١٠) أي: الروحة، (ش: ١٢/٣)

(١١) أي: مدح، بخلاف في معنى كس (ش: ١٢/٣)

في الأصح (١) كالحاء (٢) : ومن ثم لم يلزمه تجهيز نحو باب ... معمر
معم ، ان أغمر . خُبرث من أصل تركها ، لا من خصوص نصه فيها .
كما انصه كلائهم

وقال بعضهم . بل من نصبه منها إن ورت : لأنه صدر مؤسره . . . لا
من أصل تركها مقدماً على الدين ، وهو متحة من حيث المعنى
و كُتب منها ، أو من غيرها . لم يبق ديب عليه ، المنفوخ عنه بأعبار مع
هـ ، وبه (٣) فارق الكهارة (٤) .

ويظهر ضبط المعمر من ليس عده أصل عقاب ليرك للمعمر ، ويحصل من
لا يرك لا عمة لمعمرين ، فإن لم يكن لها بركة وهو معمر ، ولم يحب بنتها
عده حنة . فعلى من عليه بنتها ، فأوقف ، فبنت المال ، والأعباء
ووعاء . أو امسح وهو مؤسره ، وكُتبت من مالها أو غيره . فإن كان مؤسره
حاكم بره (٥) . . . رجع عليه ، وإلا . . . فلا كما يتخذه الأدرعي

وعلى شفه كسي (٦) ينحصر قول الحلال لنفسه إنه لا يستتر في دمه . لأنه
مغ . بد الملك بعد الموت متعذر ، وبصيرت بورته لا بحث ، ليس
إمتاع أي : وما هو إمتاع لا يستتر في الدقة

وقياس نظائره أنه لو لم يوجد حاكم كفى المحخير (٧) شهادة على به حصر
من مال فيه ليرجع به .

(١) كما عليه مفتها في الحياة . (ش : ١٢٤ / ٣) .

(٢) أي : يكون التكمين إمتاعاً . (ش : ١٢٥ / ٣) .

(٣) حيث صدرت دأ على معمر هاشم (ك) .

(٤) في يستحسن التكمين مما ذكر . (ش : ١٢٥ / ٣) .

(٥) وهو التكمين معروداً احكامه (ش : ١٢٥ / ٣) .

وَيُسْطُ أَحْسَنُ الْمَنَاقِبِ وَأَوْسَعُهَا ، وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا ، وَكَذَا الثَّالثَةُ ، وَيُسْطُ عَمْرٍ
كُلُّ وَاحِدَةٍ حُوطٌ

وَلَوْ أَوْصَتْ بِأَنْ تُكْتَمَ مِنْ مَالِهَا وَهُوَ مُوسِرٌ كَانَتْ وَصِيَّةً لَوَارِثٍ ، (ب)
أَنْعَطَتِ الْوَاحِدَةُ

وَأَمَّا لَمْ يُكُنْ إِبْصَارُهُ^(١) بِفَضَاءٍ دِيهٍ مِنَ الثَّمَنِ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْفَرْ عَمْرٍ
مِنْهُمُ بِحُصْرِهِ شَيْئًا حَتَّى يَنْجَاحَ لِإِحَارَةِ الْبَاقِي

(وَسْطُ) أَوَّلًا بَدَأَ هـ ، وَمِنْ كُلِّ مَا بَعْدَهُ ، أَحْسَنُ سَبْعٍ وَوَسْطُ
تَقَارُوتٍ حَسًّا وَسَعَةً

وَيُظْهِرُ فِيمَا إِذَا تَعَارَضَ الْحَسُّ وَالسَّعَةُ تَقْدِيمُ السَّعَةِ ، وَهِيَ سَعَةُ سَعَةٍ ،
وَتَقَارُوتٍ حَسًّا قَدْ أَمَّ أَحْسَنَهَا

(وَالثَّانِيَةُ) وَهِيَ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَوَّلَى حَسًّا وَسَعَةً فَوَيْتُ (وَيْتُ الثَّانِيَةُ) هَوْنٌ
الثَّانِيَةُ ، كَمَا يَنْجَلِي الْحَيُّ أَحْسَنُ ثَابِتِهِ الْأَعْيُ وَمَا بَدَأَ

(وَيْدَرُ) بِالْمَعْمُومَةِ عَمْرٍ كُلُّ وَاحِدٍ - مَهْنٌ^(٢) ، بَلْ وَمَا رَادٌّ - قُلْ وَصَحَّ
الْأُخْرَى فَوْقَهَا (حُوطٌ) وَصَحَّ أَوَّلُهُ ، لِأَنَّهُ يَدْفَعُ سُرْعَةَ بِلَاغِهِ

وَيُسْتَنْتَكُ سَحَرُهُمْ أَوَّلًا بِالْعُودِ فِي عَمْرٍ مُحَرَّمٍ ثَلَاثًا ، لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ
بِهَا^(٣) ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَسْكِ^(٤) .

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ بَلْ هُوَ أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ أَطْبَقَ الطَّبَقَ ، وَقَدْ أَوْصَى عَمْرٍ -

(١) أَيُ : الشَّخْصُ . هَامِشٌ (١) .

(٢) أَيُ : الْمَنَاقِبُ . نِهَاجَةُ الْمُحْتَاجِ (٤٦٣/٢) .

(٣) قَوْلُهُ (مِنْ الْأَمْرِ بِهَا) أَيُ : السَّجِيرُ ، وَكَوْنُهُ سَعِيدٌ ، وَكَوْنُهُ ثَلَاثًا (ش : ١٢٦/٣) وَهُوَ
حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ أُجْزِئْتُمْ أَلَمَيْتُمْ فَأُخْزِئْتُمْ ثَلَاثًا
أَحْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١، ٥٣٥) ، وَنَسَبِيٌّ فِي : الْكَبِيرِ (١، ٦٧٨٤) ، وَاحْمَدُ (١، ١٢٧٦٢)

(٤) قَوْلُهُ (وَهُوَ أَوَّلَى) أَيُ : الْحُوطُ أَوَّلَى مِنَ الْمَسْكِ الْمَحْضِ كَرْدِي قَوْلُهُ (وَهُوَ أَوَّلَى)
أَيُ : الْعُودُ أَوَّلَى . (ش : ١٢٦/٣) .

وَنُصِّحُ نَبِيَّتُ مَوْقَهَا مُتَلَفِيًّا وَعَلَيْهِ حُرُوطٌ وَيُفَوِّرُ ، وَنُصِّدُ الْبُحْرَانُ

۱۔ نبیؐ و جہ : کما جاء سيد حسبي - اَنْ تُحِطُوا بِمَعْنَى كَلَامٍ عَرَبِيٍّ مِنْ فَمَنْ هُوَ حَسْبُكَ
سید اللہ صلی اللہ علیہ وسلم^(۱)

صلى الله عليه وسلم (١)

ویرجع الميت فوقها) مرفوعاً (مسنداً) على ظهره (أي عليه جـ د ر هـ)
 "موقع من الطيب يختص بالميت يشمل على نحو صدد" جـ د ر هـ

نطقه عليه بقوله . (وكذا) لإفادة تدبٍ وضعه صريحاً أيضاً^{١١} ولأنه

وسد الماء) بحرقه؛ كالخفاف^(٨) بعد دس فظي يسهما عليه حيوط حتى يسد
بجده ، ويبلغ في شدته حتى يضع الحارح ، ويكره دسه إلى داخل الحبة^(٩)

١ أخرجه الحاكم (٣٦١ / ١) ، والبيهقي في المسند الكبير (٦٧٨٨) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١١٤٦) عن أبي واثل رحمه الله تعالى

(۱) دبی (م) و (ک) : (ک) : (م) و (و)

(١٧) وفي (ج) و(د) و(هـ) :
 (١٨) الضئيل شجر حشيشة طيب الرائحة يظهر عليها بالذئك أو الإعراف ، وحشيشة - محبة
 حمر ومنه وحشير المصحف الوسيط (ص ٥٢٥)

الدورية والدور : ما ينفذ في العبيد ، وعلى المخرج من دور . . . على الخدم من مع
محرر المصحح الوسيط (ص ٣١٠) وهو ما نوع طبعه على حسب

١٥) الكافور : شجر من العسيلة الثمالية يتخذ منه مادة شفاة بلورية سبيل لورب أنس حاد
عند دمجها مع د وهو أصناف كثيرة سمعهم بوسط (ص ٧٩٢)

١٢٦٠ (١٢٦٠) (أو) بدل (الونو) (س) ١٢٦٠

[illegible]

كروني

خروج شیء مسببها کردی

وَيُخَعِّلُ عَلَى مَا قَدْ بَدَّه قُطْنٌ ، وَتَلَفٌ عَلَيْهِ الْفَنَاءُ وَتَشَدُّ ، فَإِذَا وَصَعَ فِي مِرَّةٍ
مِرْعَ الشَّدَادِ
وَلَا يُبَسُّ الْمُخْرَمُ بِذِكْرِ مُحِيطٍ ، وَلَا يُسَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُهُ الْمُخْرَمُ

بَلْ مِنَ الْأَنْوَاعِ طَاهِرٌ كَلَامٌ غَيْرُ الدَّارِمِيِّ ، تَحَرُّفُهُ ، لَمَّا فِيهِ مِنْ سَبَابٍ
حَرَمِهِ اسْمِي ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَعَلِّيٌّ ، فَلَا اسْمِيَّكَ
(وَيُجَعِّلُ عَلَى) كُلُّ مَنْعٍ مِنْ (مَا قَدْ بَدَّه) الْأَصْلِيَّةُ ، كَعَيْنٍ ، دُمْعَةٍ ، وَ...
وَمَنْحَرٍ ، وَالطَّارِفَةُ بِنَحْوِ جَوْحٍ ، وَعَلَى كُلِّ مَسْحَدٍ مِنْ مَسَاحِدِ السَّعَةِ سَبَابٌ
وَالْأَنْبِ (قُطْنٌ) حَلِيجٌ^(١) عَلَيْهِ حَنُوطٌ ، دُعَاءٌ لِلْهَوَامِّ ، وَإِكْرَامٌ لِلْمَسَاحِدِ^(٢)
(وَتَلَفٌ عَلَيْهِ الْفَنَاءُ) بِأَنَّهُ يُبَسُّ كُلُّ مِثْلٍ مِنْ طَرَفِ شَقِّهِ الْأَيْسَرِ عَنِ الْيَمَنِ ،
ثُمَّ مِنْ طَرَفِ شَقِّهِ الْيَمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ ، كَمَا يَفْعَلُ الْحَيُّ بِالْقَتْلِ ، وَيُجَعِّلُ مُصَلِّ
عَدْرَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ^(٣) (وَتَشَدُّ) فِي غَيْرِ الْمُحَرَّمِ شَدَادٌ ، وَيُعْرَضُ مُعْرَضٌ نَدْبِيٌّ حَرَاءً
وَصَدْرَهَا ، لِئَلَّا يُسَرَّ عَدْرُ الْحَرَكَةِ وَالْحَمَلِ^(٤)
(فَإِذَا وَصَعَ فِي مِرَّةٍ) مِرْعَ الشَّدَادِ (لِرَوَالٍ مُقْتَضِيَةٍ ، وَلِكِرَاهِهِ بَدْوُ شَيْءٍ^(٥)
مَعْقُودٍ مَعَهُ فِيهِ .

(وَلَا يُبَسُّ الْمُحَرَّمُ) قُلُوبُ التَّحْلِيلِ^(٦) الْأَوَّلِ (الدَّكْرُ مُحِيطٌ) قَالَ الْحَرَاثِيُّ
وَلَا تُشَدُّ عَلَيْهِ أَكْفَانُهُ ، (وَلَا يُسَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُهُ الْمُحَرَّمَةُ)^(٧) وَلَا كَتِفُهُ

(١) قَوْلُهُ (السَّعَةُ السَّعَةُ) أَيِ السَّعَةِ فِي (الصَّلَاةِ) كَرَدِي

(٢) حَلِيجُ الْعَطْرِ حَفْحَافٌ وَحَلَاخَةٌ حُلْصَةٌ مِنْ بَدَرِهِ ، هُوَ مَحْلُوحٌ وَحَلِيجٌ الْمَعْمُومُ التَّوَسُّطُ (ص)
(١٩١)

(٣) كَنَحْبِهِ ، وَالْأَنْبِ ، وَلِرُكْسٍ ، وَمِنْ أَوَّلِ الْكُمَيْسِ ، وَأَصَابِعُ الْأَيْمَنِ نِهَاجُ الْمُحَاجِ (٢) (١٦٤)

(٤) قَوْلُهُ (وَيُجَعِّلُ الْمَصَلَّ عَدْرَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ) أَيِ وَيَجْمَعُ الْفَاصِلَ عَدْرَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَيَكُونُ
الَّذِي عَدْرَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ . كَرَدِي .

(٥) وَهُوَ بَعْضُ النَّسْخِ (لِئَلَّا يُسَرَّ) .

(٦) وَهُوَ (١) : (قُلُوبُ التَّحْلِيلِ) .

(٧) أَيِ يَحْرَمُ ذَلِكَ ، إِيَّاهُ لِأَنَّهُ لِإِحْرَامٍ مَعْنَى الْمُحَاجِ (٢ / ١٨)

يقدر ، لما مز مع امتناع أن يقترب طيباً ، وأن يؤخذ شيء من بحر شعرة من
مصل

والحنى يكتشف وجهه أو رأسه ، لما يأتي في إحرامه

مع يعني ألا يغذ لحيته كفاً ، لأن سلم عن لحيته^(١) ، أو من ماله^(٢) ،
ومع هذا لا يحتاج أن يقال أو كان من أثر من تركه ، لأنه لا يكتفى بكونه من
بدن ، لأن حفت شفته ، فيدخل في الأول

ثم إذا عه . تعين^(٣) ، كما لو قال أفصل دبي من هذه المص

ونرجح البركتي حور إيدنه كنياب لشهد فيه نظراً ، ولتفرق طاهر^(٤)
و هو شوق كنه ولو بعد دمه - ويظهر أن بلاء مع هذه المست كسوفه مسا
بي^(٥) ، وطاهر^(٦) أحداً مما يأتي ، من هذه السن يمكن بحصول نصف دمه
سره بمراب^(٧) فلا تنهت^(٨) حرمة أن لصورة ها أن السرق أحد يكس ،
وه بظم مراب عليه ، أو طمه فسن لعرض حر فربي بلاء كس - لأن لم تقسم^(٩)
أثره أخذ وجوباً ، وكذا إن قسم عد المتولي ، وقال الماوردي :
بدا^(١٠) ، والمتحج الأول^(١١) ، وكذا لو كان المكفئ لعمى ، أو بب أحد

(١) قوله : (قيل الفصل) متعلق بقوله : (مر) - (ش : ١٢٧ / ٢)

(٢) من حسن عذاه ، وقد صح عنه عن بعض أصحابه معنى ، ش : ١٢١ / ٣

(٣) مع تفسير النجاس في اختلاف الأنبا (١٥٩)

(٤) دبر هذا مع أنه أمر بمرث ، بخلاف ما في نهاية النجاس (١٦٥)

(٥) انما

(٦) قوله (وطاهر) حر مقدم وجوباً ، وبذلك قوله (إن العاه) كروي

(٧) وهي المطبوعات : (في التراب) .

(٨) وهي (ب) و (ت) و (س) و (غ) (نهت)

(٩) قوله : (فإذا لم تقسم) جواب قوله : (ولو سرق) . كروي

(١٠) العلوي الكبير (١٣٩ / ٣) .

(١١) رجع في تفسير النجاس في خلاف الأنبا (٢٦٠)

وَحَمْلُ الْحَارَةِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ أَفْصَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ ، وَهُوَ الَّذِي
الْحَسَنَتَيْنِ الْمُعْدَمَتَيْنِ عَلَى عَدِيقِهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رُجُلَيْهِ
وَالْتَّرْبِيعُ أَنْ يَنْقُدَّ رِجْلَايَ وَيَسْأَخِرَ أَحْرَابُ .

ولو أَكَلُ الْمَيْتَ سَعًى مَثَلًا فهو ^(١) لثورثة إِلَّا أَنْ كَانَ مِنْ أَجْسِدٍ سَدِيدَةٍ ،
رَفَقَهُمْ بِإِدَاءِ الْوَاجِبِ عَنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ عَارِيَةٌ لَارِمَةٌ ^(٢)

(وَحَمْلُ الْحَارَةِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ أَفْصَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ) لَعَلَّ نَفْسَهُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَهُ ^(٣) ، وَوَرَدَ ^(٤) عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٥) .

هَذَا أَنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ ، وَإِلَّا فَالْأَفْصَلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، بَلْ
يُحْتَمَلُ تَارَةً كَذَا ، وَتَارَةً كَذَا .

(وَهُوَ) أَيُّ الْحَمْلِ بَيْنَهُمَا (أَوْ نَصَبِ الْحَسَنِ الْمُعْدَمَتَيْنِ وَحَمْلِ
الْعُمُودَيْنِ) عَلَى عَدِيقِهِ وَرَأْسِهِ بَيْنَهُمَا . وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رِجْلَايَ ، أَحَدُهُمَا مِنَ
الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ، وَالْآخَرُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَسْرَى ، لَا وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَوَشَّطَهُمَا ، لَمْ
يَنْطَرِظِ الطَّرِيقَ ، وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ خَرَجَ عَنِ الْحَمْلِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ ، وَوَجَّهَ
إِلَى تَنْكِيسِ رَأْسِ الْمَيْتِ .

(وَالتَّرْبِيعُ) أَنْ يَنْقُدَّ رِجْلَايَ وَيَسْأَخِرَ أَحْرَابُ (وَلَا دُعَاءُ فِي حَمْلِهَا) ^(٦) ، بَلْ

(١) قوله : (فهو) أي : الكفن (للورثة) . كروني .

(٢) قوله (لِأَنَّهُ حَيْثُ عَارِيَةٌ) فيكون لأصاحبه كروني

(٣) أخرجه الشافعي في الأم : (٦٠٣ / ٢) وأبيهني في : السالك الكبير (٦٩١٦) وما بعده

(٤) وفي (م) و (س) : (ووروده) .

(٥) أخرجه ابن سعد في : الطبقات (٤٣٩٦) ، والبيهقي في : معرفة السنن والآثار (٢١٠٥)

من الشافعي من بعض أصحاب النبي عن أبيه $\frac{1}{2}$ ، وراجع : الدرر النيرة (٤٥٥ / ٣) ،
وف التلخيص الخبير (٢٥٨ / ٢) .

(٦) خروجاً من الخلاف في أيها أفصل أسى وأيعاب (ش : ١٢٩ / ٣)

(٧) قوله (وَلَا دُعَاءُ فِي حَمْلِهَا) فلا سقطه المروءة كروني

في 'مكرمة' و'بر' ، ومن ثم فقله صلى الله عليه وسلم ، ثم الصحابة^(١) ، فمن بعدهم ، ذكره الشافعي رضي الله عنه^(٢) .
وسمي الجارية سنة مؤكدة^(٣) .

ونكحة لبياء ما لم يخش منه فتة ، وإلا . . . حرم ، كما هو قياس مظانره وصاقله .
الأ ينعذ عنها بعداً يقطع عرفاً نسبته إليها .

والمنشي (أصل من الركوب) للاتباع^(٤) ، بل نكحة بمعنى عذر^(٥) ، كصعب ، وهل محذور المنصب لها عذر قياساً على ما يأتي في رد المسع وعمره^(٦) ، أو يفرق ؟ كل محتمل ، وانفرق الوجه

بأن قلت . ينعكز عليه^(٧) ما مر أن فقد بعض لباسه اللانوي^(٨) عذر في الحمة . قلت يفرق بأن أهل العرف العدم ينعذون المنشي لها حتى من ذوي المناصب تواضعاً^(٩) ، وامتناعاً للفتة ، ولا تحرم به مروؤتهم بل تزيد ،

١ قوله (من هي) أي حمل الحارة ، والأبث باعتبار العبر وخصاف له كروي
٢ راجع : الدر المنير (٢٥٦/٣) وفي المصرية واللغة (من هو مكرمه)
(٣) الأ (٦٠٢/٢) .

٤ أي عذر حال ، وبلغت مكنهم إلى أن يدعى ، ويكره الإمام من قرب به ولم يرد الدعاء معها ، والأمر به منسوخ . راجع : المسجع القويم (ص : ٣٤٩) .
٥ من من عمر رضي الله عنهما قد رأيت رسول الله ﷺ وأبكر وعمر يشون أمام حماره أخرجه ابن حبان (٣٠٤٥) ، وأبو داود (٣١٧٩) ، وأبو يعقوب (١٠٢٨) ، وإسناني (١٩٤١) ، وابن ماجه (١٤٨٢) .

٦ ولا كرهه في ركوب في العود . نهاية المحتاج (٢٦٧/٢) .

٧ أي كاشعه (ش : ١٣٠/٣) .

٨ قوله (يعكز) أي يشكل عليه . كروي .

٩ وفي (أ) و (ب) (اللانوي) .

١٠ رواه مات الشيخ الإمام أذن حبر لشطبي الداعستاني في فتحة وبيان . مثبت إلى دفعه في وجوه ولم أركب ، مع أنهم يذكروا لي موكباً ، وكنت في ذلك باسم شيخ الإسلام . اللهم ! اجنبي من المتواضعين . أمين . وذلك سنة (١٣٣٨ هـ) . وكنت مثل هذا تحريضاً للأولاد على

أمامها بقربها أفصل ، ونسرع بها إن لم يحف بعثرة

ولا كذلك في حضورهم عند الناس معير لاسهم اللاتق بهم

وكون المشيع (أمامها) أفصل ؛ للاتباع^(١) ، ولأنهم شفعاء^(٢) ، والمائسي .

وتقر الأفاق على أن الراكب يكون خلفها مردوداً ، بل قبل الإسوي^(٣) .
لكن تنصر له الأذرع^(٤) بصحبة لحيته^(٥) ، وبأن في تقدمه إبداء للمشاير

وكونه (بقربها أفصل) للاتباع^(٦) ، وسد الشلالة^(٧) صحيح

وصافه أن يكون بحيث لو ألفت . راعا ، أي رؤية كانه

(ويسرع بها) تلباً ؛ لصحبة الأمر به^(٨) ، بأن يكون فوق المشي المعتاد ،
ودون الخشب^(٩) (إن لم يحف معيره) بالإسراع ، والآي^(١٠) به ، أي حو
استعز إن لم تحف . تحت^(١١)

التواضع . الحاج أمير علي . هاشم (غر)

(١) هو حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق آنفاً

(٢) عن الصغير بن أحمد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : المائسي أمام العدة والراكب

خلفها . والطفل يمشي عنه . أخرجه ابن حبان (٣٠٤٩) . ومعه (١٢٥٥)

وإسناده (٣١٨٠) . ومعه (١٠٥٢) . وفي (حسن صحيح)

(٣) كما هو في حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(٤) عن المشي ، وكون المشيع أمام العدة . وكونه معيرها هاشم (ب)

(٥) عن أبي حمزة . رضي الله عنه عن أبيه قال : أشرعوا بالعارة . فإن من صدق بعير

عديها . وإن بك سوى ذلك . شراً نصيبه من رفاكم . أخرجه ابن حبان (٣٠٤٩) . ومعه (٩١٤)

(٦) الخشب : شوب من العدة . محار الصحاح (ص ١٣٨)

(٧) وهي المطوالت . (ص)

فصل

(فصل)

في الصلاة عليه

فيل هي من حصائص هذه الأمة^(١) ، وفيه ما بيته في الشرح المعتمد ،
 ومن جملة : الحديث الذي رواه جماعة من طرق نقض حقه ،
 حكم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « كَانَ آدَمُ رَجُلًا أَشْعَرُ طَوِيلًا كَنَاحَهُ
 سَعُوفٌ ، فَلَمَّا خَصَرَهُ الْمَوْتُ . نَزَلَتِ الْمَلَائِكَةُ بِحُوطِهِ وَكَمَمَهُ مِنْ انْحَةِ . وَنَادَتْ
 بِأَنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَسَلُّوا بِالْعَاءِ وَالسَّيْرِ ثَلَاثًا . وَحَقُّوا فِي الْبَاقِ كَالْبُورِ ،
 وَكَمَمُوا فِي وَثَرِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَخَفَرُوا لَهُ لَحْدًا ، وَصَلُّوا عَلَيْهِ ، وَقَالُوا يُؤَلَّدُ هَذَا
 سَنَةً وَلَبَّيْ آدَمُ مِنْ بَعْدِهِ » ، وفي رواية : « أَنْتُمْ قَالُوا : يَا بَنِي آدَمَ ، هَذَا مُسْكَنٌ مِنْ
 بَنِيهِ ، فَكَذَّابُكُمْ فَأَفْعَلُوا »^(٢) .

وهذا يتبين أن العمل ، والتكبير ، والصلاة ، والدمس ، ونحوه ،
 حوط ، والكافور ، والوتر ، واللحذ ، من الشرائع القديمة . وفيه
 لا خصوصية لشرعاً شياً من ذلك ، فإن صح ما يدل على انحصوصه من
 حقه على أنه بالنسبة لحرر التكبير والكيفية

(١) قوله : (قيل . .) إلح اعلمه المعنى « وه الهديه » ، وأمره سم بحره ، أو « و »
 حصائص هذه الأمة ، كما قاله الدكهنسي المالكي في « شرح لرب » . « اهد » وإد الذي
 لا يابيه ما ورد ، من تغيب الملائكة آدم - عليه الصلاة والسلام - ومع لاه عليه ، وقوبهم
 « يا بني آدم هذه مستكم في موتاكم » لجوار حمل الأول على انحصوصه بالنظر لهذه الكيفية
 والثاني على أصل الفعل « اهد » أي وهو يحصل بالدعاء « غ ش » (ش ١٣١/٣)
 « رجع » السهل المضح في اختلاف الأناج « مساله (١٦١)

(٢) أخرجهما المحدثي في « المختار » (١٦٥١ - ١٦٥٢) ، والحاكم (٣١٢ ، ١) ١٣٤٥ ،
 وعد الزرائ في « مصنفه » (٦٠٨٦) عن أبي س كعب رضي الله عنه

لصلاته أركان

أحدها : البتة ، ووقتها كغيرها ،

غير أحد من بني إسرائيل ، وإنما امر الله أن يذبحه معه الذم

حياة آدم^(١) ، قيل : لما جاء للملح^(٢) .

وعدت لهم من بني إسرائيل شاة لا تقول عليه^(٣)

سنة من شرعت صلاة الحارة بمكة ، أو لم تشرع إلا ما بعده ، من
رب مصرحاً ، وصحرو حديث^(٤) أنه صلى الله عليه وسلم صلى على من
سرى من معزير من هذه المدينة^(٥) ، وكان مات قبل قدومه لها بشهر ، كما قاله
من يصدق وغيره^(٦) ، وما في الإصانة^(٧) عن الواقدي ، وأقره : أن الصلاة
عمر بن عبد العزيز^(٨) ، ثم تكل شرعت يوم موت حديجة ، وموتها بعد السوة بعشر سنين
على الأصح^(٩) . أنها لم تشرع^(١٠) بمكة ، بل بالمدينة .

فصل في الميت المحكوم بإسلامه غير الشهيد (أركان أحدها
من حديث السابق^(١١) (ووقتها) ها (ك) وقت بية (غيرها) بحث

(١) وهي (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(٢) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(٣) وهي المطروحات (من بني إسرائيل) .

(٤) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(٥) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(٦) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(٧) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(٨) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(٩) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(١٠) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

(١١) وهو (أ) و (ب) (كان في غيبة آدم) .

ويشترط فيه لغيره ، وفيل ، بشرط أنه عرض كونه
ولا بحث تعيين الميت ،

بدرسته تنكيره المحرم ، كما مرّ أول (صفة الصلاة) (١١)

(و) بحث فيه العرض ، لا يفيد كونه كفاية ، فحسب الحسنة
وبل لم يتعرض لغير الكفاية ، كما لا يشترط في الحسنة المعدل من
بعض

(وتن) بشرط أنه عرض كفاية) ليتميز عن عرض الغير ، ويدل به
بدرسته اختلاف معنى العرضية فيهما (١٢)

وإن الإضافة إلى الله تعالى ، وقياسه ، نذرت كونه مستقبلاً (١٣)

ولا يتصورها بآية أداء وصده ، ولا بآية عدد ، كما قبل ، وقد مر

، سماع من نذر بآية عدد التكبيرات ؟ لئلا يأتي أنها بمثابة الركعات

(ولا يجب تعيين الميت) ولا معرفته ، بل يكفي أدنى متر ، كـ

هذا ، أو : من صلى عليه الإمام .

وإن شاء جمع الغائب ، فلا بد من تعيينه بالقلب - أي باسمه ونسبه -

كردي . وسق تخريجه هناك .

(١١) في (٢٥/٢) .

(١٢) والمراد أن العرض المضاف للميت معناه عرض الكفاية ، والمضاف للحسن معناه
الحسن معناه العرض العيني ، فكان العرض موضوع لتعيين العرض ، وهو كونه
مستقبلاً أو لاحقاً ، فثبت على معناه لوصفي ، وهو كونه من جنس العرض ، وهو
غيرها . (عش : ٢٦٩/٢) .

(١٣) قوله : (وقياسه) أي : قياس من الإضافة (بآية كونه) أي : بآية كونه
بالميت . كردي .

(١٤) في (ص : ٢١٦) .

(١٥) أي : بأن أو أدنى ، لا باسمه ونسبه (ش : ١٣٣/٣)



فمن عن وأخطأ بطلت

من سئلواهم فاستدلوا بزيادة^(١) تصریح المعوي الذي حرم به الآية^(٢) ،
بأنه يكفي فيه^(٣) أن يقول (على من صلى عليه الإمام وإن لم يعرفه)^(٤)

ويؤيده كل يصرح به قول جميع ، واعتمده في المجموع^(٥) ،
المساحرين (لو صلى^(٦) على من مات اليوم في أقطار الأرض من مسج صلاة
عليه حار بل مدت) قال في المجموع^(٧) : (لأن معرفة أعيان الموفد
وعدددهم ليست شرطاً)^(٨)

ومن ثم عثر الرركشي بقوله وإن لم يعرف عدددهم ولا شخصه
ولا أسماءهم .

فالجواب أنه لا فرق بينه^(٩) وبين الحاضر .

وأفاد قولنا (مبر) أنه يكفي في الجمع فصلهم وإن لم يعرف عدددهم .
كما يأتي^(١٠) ، لا يعصهم^(١١) وإن صلى ثانياً على العصي الباقي ؛ لوجود (ب) المطلق في كل من العصي .

(إن عي) الميت (وأخطأ) كما إذا موى الصلاة على ريد فان عمر ،

بطلت (صلاته) أي لم تتعقد ؛ كما به أصليه^(١٢) ما لم يُقرأ عليه ، بصره
في الإمام^(١٣)

(١) قوله (يده) إلخ خير (واستاء جمع . .) إلخ . (ش : ١٢٣/٣) .

(٢) أي في البعد لعد (ش : ١٢٣/٣)

(٣) لأبواب لأعمال لأبواب (١٧٣/١) ، التهذيب (٢٣٥/٢)

(٤) في (ب) المطبوعات (بأنه لو صلى) ، وفي (ب) (أنه لو صلى)

(٥) المجموع (٢٢٥/٥) .

(٦) انضم في قوله (لا فرق بينه) يرجع إلى (الثالث) كردي

(٧) قوله (كما يأتي) يريد به (إحصاء) التي قرأها كردي

(٨) قوله (لا يعصهم) أي لا يكفي في الجمع فصلهم كردي

(٩) المحرر (ص : ٨١)

(١٠) في (٥٠٧/٢) .

روى حصر مؤتى . نواهم .

ثاني أربع تكبيرات ، دون خمس لم تنفل في الأصح

روى حصر مؤتى . نواهم (أي : الصلاة عليهم إجماعاً) . بحث ودر
عدهم وإن عرقه^(١)
رحكم بية العذوة هنا كما مر^(٢)

ولو صلى على عشرة ، فبأنوا أحد عشر لم تصح ، أو عكسه . مع . .
عن حري ومنه . صححت إن جهل ، والآ . . فلا ، لتلاجه .

ويؤخذ من قولهم : (نواهم) أنه لو خضرت حارة أثناء الصلاة . . .
في حيث ، فبعض سلايه تجب عليها صلاة أخرى^(٣) .

الثاني أربع تكبيرات (بتكبير الإحرام) إجماعاً (فإن خمس أو سدس
بلا عمداً ولم يقتض البطلان) لم تنفل (صلته (في الأصح) وإن . .
بكر الركبة ، خلافاً لجميع متأخرين .

وبك لثوته^(٤) في صحيح مسلم^(٥) ، ولأنه يكثر ، وزيادته ولو ركناً

(١) وفي (١) و (٢) : (عرقهم) .

(٢) قوله (ورحكم به لعذوة هنا كما مر) أي في (الجماعة) يجب على سائرهم به وأنه . .
الاعتناء ، أو الجماعة بالإمام كردي

(٣) قد بقيت صحة الصلاة ، وعدم تأثرها بذلك ، لكن قد يقال : إذا قصد مع عدم عدم
نفسها كان متلاعياً ، فالوجه البطلان بهما (سم ١٣٤/٣)

فيه (وبك) أي عدم البطلان (لثوته) أي الواصل على الأربع (شر ٣٤/٣)
من عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان يريد بكرك على حديثاً أربعاً ، وبكرك على حديثه
قوله (لثوته) فقال : كان رسول الله ﷺ يكرها . صحيح مسلم (٩٥٧)

وأنه حتى مات الحاشي فكر عليه أربعاً ، وسفر الأمر على هذا كردي أخرج هذه
الروية ابن عبد البر في الاستدكار (١١٢٤٣) عن سليمان بن أبي حشمة رضي الله عنه
راجع الهداية في تجميع أحاديث الهداية (١٤٠/١)

وبو حمس بمائة لم تسعة في الأصح ، بل تسلم ، أو تسعة تسلم معه

تسبب السلام تعبرها

برية (مروءة) (مروءة) بعد الأولى

لا يقرأ تكبير (مروءة) بقصد الركعة ، أما سجدوا فلا يقرأ بها ...

أنه لا تدخل السجود السجود فيها .

وبو حمس بمائة عمداً لم تسعة (مروءة) في الأصح ، لأن ...

مشروع عند من يعدونه ، لما انفرد من الإجماع ، وله عارق ما مر في باب ...

من تسبب ، وطره لسمعه ، وهو الأنصلي ، لتأكد المساعدة

سبب سلام (حال كونه ، أو وهو (ك) سلام (عبرها) يسبب ...

وحياة وبدن ، لأن (وبركانه) تسببها فقط على ما مر فيه^(١)

مع امرأة (الصاحفة) هديها ، فالوقوف بقدرها ، لما مر من

محدث^(٢) ، ورد في الحديث : أن ابن عباس قرأ بها هنا ، وقال (سبب ...

سبب أي طريفة مألوفة

ومحلها بعد الكبيرة (الأولى) وقبل الثانية ، لما صبح ...

من تسبب ... (السبب في الصلاة على الحارة أن يقرأ في الكبيرة ، ...

...^(٣)

(١) قوله (ومروءة) أي في (سجود السجود) ، كروي

(٢) قوله (محدث) أي من حديث حديث أن الساموم سابع الأمام في رده كروي

(٣) قوله (سبب) أي في سبب السلام من أركان الصلاة كروي ، ورجع السجود

الصالح في اختلاف الأشیاع ، مسلك (١٦٦)

(١٢/٢)

صحيح البخاري (١٢٣٥) من طلعت على عبد الله بن جوف وجهه الله تعالى

(١٦) قوله (سبب) أي في سبب السلام من أركان الصلاة كروي ، ورجع السجود

(٧٠١٠) من أبي أمامة رضي الله عنه .

ثُمَّ تُخْرَى (الْمُتَعَمِّدَةُ) بَعْدَ عَشْرِ الْأَوَّلَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَعَنِ تَعَمُّدِهَا فِيهَا لَوْ سَهَا وَكَثُرَ . لَمْ يُقَدَّرْ بِهِ شَيْءٌ ، مَعَ بَأْسِهِ ، لَمْ يَكُنْ بِهِ

فَسَدٌ . تَحْرَى : الْمُتَعَمِّدَةُ : بَعْدَ عَشْرِ الْأَوَّلَى ، وَقَوْلُهُ : ... مَعَهُ ،
وَأَصْلُهَا : بَعْدَهَا ، أَوْ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ^(١) . خَرَجَ فَخَرَجَ الْعُثَالُ ، فَلَا يُجَاعَلُ
بِهِ ، خِلَافًا لِمَنْ رَقَّمَ ^(٢) تَخَالَفَهُمَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .

أَمَّا غَيْرُ (الْمُتَعَمِّدَةِ) مِنْ الصَّلَاةِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَالِدَعَاءِ فِي الثَّلَاثَةِ . فَمَنْ
يَخُورُ حُلُّهُ مَحَلُّهُ عَنْهُ ^(٣) .

وَلَمَّا كَانَ فِي الْمَرْقِ عَشْرٌ . اخْتَارَ كَثِيرُونَ الْأَوَّلَ ^(٤) ، وَحَرَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ مَعَهُ
بِإِسْنَادِهِ ^(٥) ، وَتَقَرَّرَ لَهُ الْأَفْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ ^(٦) .

وَلَقَدْ تَفَرَّقَ بَأْنُ الْمُصَنِّفِ بِالصَّلَاةِ الشُّعَاعَةَ ، وَلِدَعَاءِ بَلَمِيتَ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى سِرِّ
مَنْ أَتَى عَلَيْهِ وَنَدَّمَ وَسِيلَةً لِقَبُولِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُرَّ الْحَمْدُ قَبْلَهَا ^(٧) ، كَمَا بَأْسِي
بِهِ مَحَلُّهُمَا الْوَاقِدَانِ فِيهِ عَنِ السَّنَنِ وَلِحَدِيثٍ : إِشْعَارًا بِدَعَاءِ ، بِحَدِيثٍ
بِإِسْنَادِهِ (فَلَمْ يَتَقَبَّلْ لَهَا مَحَلٌّ ، بَلْ يَخُورُ حَتَّى الْأَوَّلَى عِنْدَهَا ، وَعَصَابَتُهَا
حَدِيثُهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، إِشْعَارًا أَيْضًا بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ دَحِيلَةٌ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ ، وَمِنْ ثَمَّ -

رواه الطائفة (٦٢٩/١) ، الشرح الكبير (٤٣٥/٢)

(١) وهي بعض النسخ : (خِلَافًا لِمَنْ فَعَلَهُ) .

(٢) أي : مَحَلُّ الْغَيْرِ مِنَ الْغَيْرِ . (ش : ١٣٦/٣) .

أي : تَعَمُّدُ (الْمُتَعَمِّدَةِ) بَعْدَ الْكِبَرِ الْأَوَّلَى هَامِلٌ (ح)

قوله (وَحَرَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ) : تَبَيَّنَ (قَالَ فِي الشَّرْحِ الرَّوْحِيُّ) : وَبَعْدَ عَشْرِ الْأَوَّلَى

الْبَيِّنَاتُ ، وَفَقَالَ لِلْمَنْ وَالْجَمْعُ كَرْدِي وَرَاجِعٌ : النَّسَابُ فِي آدَابِ حَيْدِهِ حَرَمٌ (ح)

(١٤٦)

أَمَّا : لِمَنْ الصَّاحِبُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَأْنَاهُ (٤٦٣)

قوله (سُرَّ الْحَمْدُ قَبْلَهَا) أي : قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى السَّرِّ ، كَرْدِي

أي : لِمَنْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ (لِسَادِسَ) (ش : ١٣٦/٣)

أَلْحَمْسُ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا شَيْءٌ
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ لَا نَحْبَ .

تُسْرُ فِيهَا السُّورَةُ .

(الحامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأنه من السنة
كما رواه الحاكم عن جميع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وصححه^(١)
(بعد الآية) أي عفاها ، فلا تخزي في غيرها ؛ إنما تفرز من بينها .
بإطلاق (العاتية) في الأولى .

فرعهم ساء هذا^(٢) على تعبير (العاتية) في الأولى . يرد بها فذمه الله^(٣)
(والصحيح أن الصلاة على آل لا تحب) كغيرها بل أولى ؛ بسبب عن
التحبيب
نعم ؛ تسر .

وظاهر أن كميّة صلاة التشهد السابقة^(٤) أفضل لها أيضاً ، وأنه يثبت من
السلام للصلاة ، كما أنهم قولهم ثم إنما لم يختص إليه لتقدّمه في التشهد .
وهو لم يتقدم ؛ فليس خروجاً من الكراهية^(٥) .

- (١) أي الطريقة الشرعية ، وهي واحدة حاشية الترمذي على الصحيح الموقوم (٧٣١ / ٤)
(٢) عن سرحيل بن سعد رحمه الله تعالى قال (حصر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما صوم
يا على حراء بالأبواء وكثر ، ثم قرأ بآم القرآن) راجعاً صومه بها ، ثم صلى عمو
نسي^(٣) الحديث المستدرك (٣٥٩ / ١) وعن أبي أمامة بن سهل رضي الله عنه
أخبره رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في الصلاة على الحارث أن بكير الإمام ثم يصلي على
سبي^(٤) الحديث المستدرك (٣٦٠ / ١)
(٣) أي يجبها بعد ساء بهاء (ش ١٣٦ / ٣)
(٤) وهو قوله (وقد يفرق بأن قصد بالصلاة) إلخ
(٥) في (١٤٠ / ٢)
(٦) قوله (خروجاً من الكراهية) أي كراهة إفراد الصلاة عن السلام كتردي وراجع : الموهل

الصحيح في اختلاف الأشياخ مسألة (٤٦٤)

بعد الثالثة

السابع : انقيم على المذهب إن قدر .

وليس قوله (اخذه فرطاً .) إلى آخره ^(١) منعياً عن الدعاء له ^(٢) .
دعاء باللازم ، وهو لا يكفي ، لأنه إذا لم يكتب الدعاء له بالعموم ، أي مطلقاً
كناية محكوم بها على كل فرد فرد مطابقة . . فأولى هذا

(بعد الثالثة) أي عفاها ، فلا يُخْرِىءُ بعد غيرها حرماً ، فإن من
المجموع . وليس لتخصيصها بها دليل واضح ^(٣) . انتهى ، ومع ذلك
الأصحاب على نعتها ^(٤) دون الأولى (الفاتحة) ، فإن غيرها وكذا ليس نعم
الصلاة في الثانية ذلك ^(٥) .

(السابع : انقيم على المذهب إن قدر) لأنها فرض ، كالحنس ، فليس
ما مرَّ ثم في ميحِّ القِيَامِ ^(٦) .
والحاقها بالعمل في التيمم ^(٧) لا يلزم منه ذلك ^(٨) ، لأن القِيَامَ هو المقوم

(١) أي : الآتي في المتن في (ص : ٢١٣) .

(٢) راجع : السهل الصباح في اختلاف الأئمة ، مسألة (٢٦٥)

(٣) مجموع (١٩٢/٥) وقال ابن فوسم (١٣٧/٣) (يمكن أن يقال : من تخصيصه بـ . .
واضح ، وهو ما صح من خبر أبي أمامة . من أنه في صلاة الجهر أن يكرر . . .
به أم يقرأ . . . ثم يصلي على النبي . . . ثم يحسن الدعاء لميت وتُسَبِّحُ . . . وذلك
لأن الظاهر من أنه أراد بكل حمل ذكرها أن يكون بعد تكبيرة على تربية بني دكره
والحديث من تربيته في (ص : ٢٠٤) ، وهذا اللفظ أخرجه البيهقي في الكبير ^(١٠)
، شافعي في المسند (١٦٥٥) عن أبي أمامة من سهل عن رجل من أصحاب أبي .

(٤) قوله (على نعتها) أي : حين الثالثة للدعاء . بعد ذلك كروي

(٥) قوله : (في الثانية ذلك) أي : دليل واضح ، كروي

(٦) قوله : (في ميحِّ القِيَامِ) من وجوب الصيام ، ثم العمود . ثم الاصططاع ، ثم الاستسقاء
كروي

(٧) قوله : (بعد ما يعمل في التيمم) بأن على حاشي بيستم كروي

(٨) قوله : (ذلك ما) أي : الحاق الجهر بالعمل في عدم وجوب الصيام كروي

(٩) قوله : (هو المقوم) أي : المتحصل ، كروي .

وَيُسْرُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ ، وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ ، وَقِيلَ بِجَهْرٍ سَلَا ،
وَالْأَصَحُّ نَدْبُ التَّعَوُّدِ دُونَ الْإِفْتِحَاحِ ، وَيَقُولُ فِي الثَّلَاثَةِ : (اللَّهُمَّ هَذَا عِنْدَكَ
وَإِنْ عِنْدَيْكَ ...) إِلَى آخِرِهِ ،

صَوَرَتِهَا ، فِي عَدَمِهِ مَحْوُ لُصُورَتِهَا بِالْكَلْبَةِ

(وَيُسْرُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي) كُلٌّ مِنْ (التَّكْبِيرَاتِ) الْأَرْبَعِ حَذْوِ مَسْكِيهِ ، وَيَصْنَعُهَا
بِحَثِّ صَدْرِهِ ، وَيَأْتِي هُنَا فِي كَيْفِيَّةِ الرُّفْعِ وَالْوَضْعِ مَا مَرَّ^(١) .
وَيَجْهَرُ نَدْبًا بِالتَّكْبِيرَاتِ وَالسَّلَامِ ؛ أَيِ . الْإِمَامِ أَوِ الْمَلْعُ ، لَا غَيْرَهُمَا ، بِظَهْرِ
مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ^(٢) ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ) وَلَوْ لَيْلًا ؛ لَمَّا صَحَّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّهُ مِنَ السُّنَنِ^(٣) ،
وَعَلِمَ مِنْهُ نَدْبُ إِسْرَارِ التَّعَوُّدِ وَالِدُعَاءِ (وَقِيلَ . بِجَهْرٍ لَيْلًا) (الْعَانَةِ)
(وَالْأَصَحُّ . نَدْبُ التَّعَوُّدِ) لِأَنَّهُ سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ ؛ كَلْتَأْسِي (دُونَ الْإِفْتِحَاحِ)
رَالسُورَةِ إِلَّا عَلَى غَائِبِ أَوْ قَبْرِ^(٤) عَلَى مَا مَرَّ^(٥) ، وَدَلَّكَ لُظُوفُهُمَا فِي الْجُمْلَةِ .
(وَيَقُولُ) بَدَأَ حَيْثُ لَمْ يَخْشَ تَعَيُّرَ الْمَيِّتِ ، وَإِلَّا . وَجِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى
الْأَرْكَانِ (فِي الثَّلَاثَةِ : اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَاسْ عَبْدُكَ^(٦)) (إِلَى آخِرِهِ)
وَهُوَ ؛ كَمَا بَدَأَ أَصْلَهُ : « خَرَجَ مِنْ رُفُوحِ الدُّنْيَا وَشَفَعَتْهَا - أَيِ : بِمَنْحِ
أَزْلُمَا ، نَسِيمٍ وَبِيحَا وَتَسَاعِيهَا - وَمَحْبُوتُهُ وَأَحْبَاؤُهُ فِيهَا - أَيِ مَا يُحِبُّهُ ، وَمَنْ
يُحِبُّهُ ، وَهُوَ جُمْلَةُ حَالِيَةِ^(٧) لِبَيَانِ انْقِطَاعِهِ وَدُلُّهُ ، وَيَخُورُ حَرْفُهُ ، بَلْ هُوَ

(١) فِي (٢٤ / ٢) .

(٢) فِي (٢٣ / ٢) .

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ح) : ٢٠٨ .

(٤) رَاجِعْ : السَّهْلُ الضَّاحِ فِي أَحْلَافِ الْأَشْيَاحِ ؛ مَسْأَلَةُ (٤٦٦) .

(٥) قَوْلُهُ (عَلَى مَا مَرَّ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ (وَالسُّورَةِ) ، وَمَا مَرَّ هُوَ الَّذِي قِيلَ الْخُلَاصُ . كَرْدِي .

(٦) وَفِي (أ) وَ (ث) : (عَبْدُكَ) .

(٧) قَوْلُهُ : (وَهُوَ جُمْلَةُ حَالِيَةِ) أَيِ : قَوْلُهُ : (وَمَحْبُوتُهُ وَأَحْبَاؤُهُ فِيهَا) جُمْلَةُ حَالِيَةِ عَلَى أَدَا بَكُونِ

(وَمَحْبُوتُهُ وَأَحْبَاؤُهُ) مَرْفُوعَيْنِ . كَرْدِي .

المشهور" - إلى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لِأَقْبِهِ - أي : من حراء عمله ؛ إن حبراً
 فحبراً ، وإن شراً - فشرٌ - كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
 وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ - اختاخ إليه ؛ لِيَتَرَا مِنْ عَهْدَةِ الْحَرَمِ قَبْلَهُ ^(١) - اللَّهُمَّ ؛ إِنَّهُ
 تَرَى بِكَ ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ - أي : هو صيغتك ، وَأَنْتَ الْأَكْرَمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ،
 وَصِيغُ الْكِرَامِ لَا يُصَام ^(٢) - وَأَصْخَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ عَمِيٌّ عَنْ عَدَاةِ ،
 وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفْعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا - فَرِّدْ فِي إِخْسَاءِ ،
 وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا - فَاعْمِرْ لَهُ وَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ ^(٣) ، وَقِهِ قِتَّةَ الْقَبْرِ
 وَعَدَابَهُ ، وَأَبْصَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِهِ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْرُ مِنْ
 عَدَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ إِلَى جَنَّتِكَ ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ^(٤) .

وهذا النقطه الشافعي من مجموع أحاديث وردت ^(٥) ، واستنخسه الأصحاب

وفي الأثر يُبَيِّنُ الْعَبْدَ بِالْأَمْرِ ، وَيُؤَثِّرُ الصَّمَاتَ ، وَيُجَوِّزُ تَذَكُّرَهُ بِرَدِّهِ

(١) قوله (إن هو المشهور) أي المشهور قراءته بالحجر ؛ أي حرج من محووه واحياء
 ودهمه كردي

(٢) وهو قوله (لا يصام) أي لا يتصام (إح)

(٣) قوله (لا يصام) أي لا يتصام كردي

(٤) قوله (يا أرحم الراحمين) أي أعظم رحمت كردي

(٥) (ص ٨٥)

(٦) من الحافظ ابن حجر في «اللبص الحبر» (٢/٢٨٩) (الدعاء الذي ذكره الشافعي انقصه
 من عدة أحاديث ، قاله البيهقي ، ثم أوردتها وقال بعض العلماء اختلاف الأحاديث في ذلك
 محمود على أنه كان يدعو على من يدعو بدعاء وعلى آخر غيره ، والذي أمر به أصل
 الدعاء (وقال البيهقي في «الكبير» (٧/١٠٢) بعدما أورد الأحاديث في الدعاء في
 صلاة الجاهل (وليس في الدعاء شيء مؤثّر ، وفي بعض ما ذكرناه كفاية) ، وقال أبو عيسى
 لم يرد (١٠٤٦) قال محمد بن إسماعيل أصبح شيء في هذا الباب حديث عوف بن مالك
 وراجع معناه السنن والآثار (٣/١٧١ - ١٧٢) وهو صالح الأفكار (٤/٤٠٠) ويأتي بعض
 تلك الأحاديث هنا .

موت أو الشخص ، كعكسه بإرادته السمة^(١) .

ويتخذ من تأييد (به) في (مزول به) فإنه كفر لمن عرف معه وتعبد
وفي الحثي والمجهول يُعزَّر بما يشمل الذكر والأنثى ، كـ (مملوك) وما
لا يجتمع ذكر و إناث^(٢) . الأولى . تعليل الذكر ، لأنهم أشرف
وقوله (وابن عديث) - وفي مصر للشافعي (وابن عديث) ما لا بد^(٣) -
من أني في معروف الأب ، أما ولد الرما فيقول (و ابن أمث)

ربي مسلم ، دعاء طويل عنه صلى الله عليه وسلم ، وظاهر أنه أؤس ،
واللهم اغفر له وارحمه ، واغث عنه وعافه ، وأكرم ثقله ، ووسع
مدحه ، وأغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب
الأكبر من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً
خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر وفتنه ، ومن عذاب
الدار^(٤) .

وظاهر أن المراد بالإبدال في الأهل والزوجة ، بدل لأوصاف
العدوات ، لقوله تعالى ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُم ﴾ [الطور ٢١] ولحق الطيراني
وعيه أن ساء الجنة من ساء الدنيا أفضل من الحور العين^(٥) .
ثم رأيت شيخنا قل . وقوله : « وأبدله^(٦) زوجاً خيراً من زوجته » من

قوله (بإرادته السمة) أي . النفس كردي
(١) قوله (ذكر وإناث) الظاهر المراد الجنس ولو واحداً (بصري ١٠ / ٢٢٠) .
(٢) الأم (٦١٢ / ٢) (٦٤٦) .

(٣) صحيح مسلم (٩٦٣) عن عوف بن مالك رضي الله عنه .
(٤) المعجم الكبير (٢٥٢ / ٢٣) عن أم سلمة رضي الله عنها .
(٥) قوله (وأبدله) غير موجود في المطبوعة لوهية والمصري .

لا زوجة له يصدق^(١) بتقديرها له أن لو كانت له^(٢) ، وكذا في المروحة د
قبيل . إنها لزوجها في الدنيا . يُراد بإبدالها زوجاً خيراً من زوجها^(٣) ما يعم
إبدال الدوات^(٤) وإبدال الصفات^(٥) انتهى

وإرادة إبدال الذات مع فرض أنها لزوجها في الدنيا . فيه نظر^(٦) ، وكذا
قوله . (إذا قيل) كيف وقد صحَّ الخبر به ١٩ وهو : أن المرأة لآخر أرواحها
زوجة أم الدرداء لمعاوية لما حطتها بعد موت أبي الدرداء^(٧) .

ويؤخذ منه^(٨) . أنه فيمن مات وهي في عصمته ولم تتزوج بعده ، فإن لم تكن
في عصمة أحدهم عند موته . . احتمل القول^(٩) بأنها تُحير ، وأنها للثاني

ولو مات أحدهم وهي في عصمته . ثم تزوجت وطلقت ثم ماتت فهل هي
للأول أو للثاني ؟ ظاهر الحديث^(١٠) . أنها للثاني ، وقضية المترك : أنها

(١) قوله (يصدق) إلح خير (وقوله) بيع (ش ١٤٠/٣)
(٢) قوله (لو كانت له) (أن) معناه بمعنى : (أي) . كروي . قال الشرواني (١٤٠/٣)
(كلمة : أن ، ها منح (العمرة) وسكون (النون) معناه لتضمير المحرور في قوله
" بتقديرها ") إلح

(٣) قوله (بإبدالها زوجاً خيراً من زوجها) الأسب تذكر الصمير (ش ١٤١/٣)
(٤) وفي (أ) و (ب) و (ت) : (الذات) .

(٥) ها شيع في أسس المطالب (٣١٣/٢) (وصدق قوله فيه) وأبدله زوجاً خيراً من
روحها فيمن لا روح له ، وهي المرأة إذا قُتلت بأنها مع زوجها في الآخرة ، بأن يُراد في الأول
ما يعم العملي والتدبري ، وفي الثاني ما يعم إبدال الذات ، وإبدال الهية)
(٦) راجع " حاشية ابن عاسم على نسخة المحتاج " (١٤٠/٣) فيه إظهار عدم الظن في عبارة " أسس
المطالب " .

(٧) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣١٣٠) عن أبي الدرداء رضي الله عنه .
(٨) أي : من الخبر

(٩) في هامش (أ) نسخة (لم يبعد القول) .

(١٠) أي : في الصورة الثالثة ، وكذا في الثانية بالأولى . (ش : ١٤١/٣) .

وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ : (اللَّهُمَّ) اغْفِرْ لِحَيِّينَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَعَانِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكْرِنَا وَأُنثَانَا ، اللَّهُمَّ : مَنْ أَخْبِئْتُهُ مَاءً فَأَخْبِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَقَّيْتُهُ مَاءً . فَتَوَقَّهِ عَلَى الْإِيمَانِ) ، وَيَقُولُ فِي الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : (اللَّهُمَّ ، اجْعَلْهُ فَرْطاً لِأَنْوِيهِ)

لِلْأَزَلِ^(١) ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مِإِدَ مَاتِ الْآخِرِ وَهِيَ فِي عَصَمَتِهِ
وَمِنْ حَدِيثِ زَوَاهِ جَمْعٌ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ . الْمَرْأَةُ مِمَّا رُبَّمَا يَكُونُ لَهَا رُوحَانٌ فِي
الدُّنْيَا ، مَمُوتٌ وَيَمُوتَانِ وَيَذْخُلَانِ الْجَنَّةَ ، لِأَنَّهُمَا هِيَ ؟ قَالَ : « لِأَخْسَرِهِمَا خُلُقًا
كَانَ عِنْدَهَا فِي الدُّنْيَا »^(٢)

(وَبَقَدَّمَ عَلَيْهِ) نَدْبًا : (اللَّهُمَّ) اغْفِرْ لِحَيِّينَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَعَانِنَا ،
وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكْرِنَا وَأُنثَانَا ، اللَّهُمَّ : مَنْ أَخْبِئْتُهُ مَاءً فَأَخْبِهِ عَلَى
لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَقَّيْتُهُ مَاءً . فَتَوَقَّهِ عَلَى الْإِيمَانِ) (اللَّهُمَّ) لَا تَخْرِفْنَا أُخْرَةً
وَلَا تُبْعِدْنَا بَعْدَهُ . لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣)

(وَيَقُولُ فِي الطُّفْلِ) الَّذِي لَهُ أَبَوَانِ مُسْلِمَانِ (مَعَ هَذَا الثَّانِي) فِي التَّرْتِيبِ
الذِّكْرِيِّ^(٤) : (اللَّهُمَّ) اجْعَلْهُ فَرْطاً لِأَبَوَيْهِ) أَيَّ سَابِقًا مَهَيِّأً مَصَالِحَهُمَا^(٥) فِي
الْآخِرَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ »^(٦)

(١) لَمْ يَظْهَرِ بِوُجْهِهِ ، فَلَتَأَمَّلْ بِصُرِّي ، وَقَدْ يَدْرُسُ وَجْهَهُ دَوْمَ الْعَصَمَةِ فِي حَيَاةِ (أَوَّلِ دَوْنِ
الثَّانِي) . (ش : ١٤١ / ٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ الرَّارَ (٦٦٣١) ، وَالطَّرِيقِي فِي « الْكَبِيرِ » (٤١١) عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ
بُيْهَقِيِّ فِي « مَجْمَعِ الرُّوَاثِ » (١٢٧٢٠) (وَفِيهِ عَيْدُ بْنُ يَسْحَى ، وَهُوَ مَرْكُوكٌ ، وَهَدْرَجَةٌ
أَبُو حَاتِمٍ ، وَهُوَ أَسْوَأُ أَهْلِ الْإِسْنَادِ حَالًا) .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ (٣١٧٠) ، وَالْحَاكِمُ (٣٥٨ / ١) بِدَوْنِ : (اللَّهُمَّ) لَا تَخْرِفْنَا أُخْرَةً .
يَحْيَى ، وَبَدَّلَهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢١١) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٩٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٤) وَمِنْ (أ) وَ (ت) وَ (ث) وَ (ج) وَ (ح) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ف) وَ (ق) (فِي التَّرْتِيبِ
الْمَذْكُورِ) .

(٥) وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ : (لِمَصَالِحِهِمَا) .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٧٥) ، وَمُسْنَدُ (٢٢٩٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وسلفاً ودخراً ، وعطلة .

وسواء أمانات في حياتهما أم بعدهما أم يسهما ، خلافاً لشارح
والظاهر في ولد الرنا أنه يقول^(١) : لأنه ، وفي من أسلم تبعاً لأحد أصوله
أن يقول : لأصليه المسلم .

ويخرجهم لدعاء بأحروي الكافر ، وكذا من شك في إسلامه ولو من الدين
بخلاب من طر إسلامه ولو بقربة : كالدار ، هذا هو الذي يتبعه من اضطراب في
ذلك

(وسلفاً ودخراً) بالمعجمة ، شئ تقدمه لهما شيء ليس يكون أمهما
مذحراً إلى وقت حاجتهما له شعاعته لهما : كما صح^(٢)
(وعطلة) اسم المصدر الذي هو الوعط : أي واعطاً .

وفي ذكره كـ (اعتباراً) وقد مات أو أحدهما قبله نظر : إذ الوعط لتذكير
بالعراق : كالأعشار ، وهذا قد انقطع بالموت ، فإن أريد بهما عابتهما^(٣) من

(١) وفي المطبوعة الوهية والمصرية : (أن يقول)

(٢) راجع : سهل الفح في اختلاف الأشباح : مسأله (٤٦٧)

(٣) عن ابن رصي الله عنه : مات ابن لعثمان بن مظعون ، فحرر عليه حرراً شديداً ، فقال له
ابن رصي : يا عثمان ، أما ترعى بأن للجنة ثمانية أبواب وللنار سبعة أبواب ، لا شئني إلى
باب من أبواب الجنة إلا وجدت منك فائماً يفتد أيتها محمرتك يفتح لك عند ذلك ، قال
بلى ، فقال المسلمون : يا رسول الله ، ولنا لمي طرعا مثل ما لعثمان بن مظعون ؟ قال
نعم ، لكن صبر واختب ، ولكن لمن صبر واختب من أمتي ، أوردته الديلمي في
نقدوس سائر الخطب (٨٦٠٩) ، وذكره المهدي في كسر العمال (٦٦٢٦) وغيره
في أحكامهم في تاريخه . وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ما من منسفين
ينوت تسهما ثلاثة أولاد لم ينفوا الحث إلا أدخلهما الله بفضل رحمته إياهم الجنة ، قال
يقال لهم ادخلوا الجنة ، يقولون : حتى يدخل آباؤنا ، يقال : ادخلوا الجنة أنتم
وآباؤكم . أخرجه السامي (١٨٧٦) ، وأحمد (١٧٢٤٥)

(٤) قوله (فإن أريد بهما عابتهما) أي العلة العاقبة ، وهو ما تقدم في الصورة ، وتأخر في
الوجود ، كردي .

وَعَسَارٌ وَشُعْبَاءٌ ، وَثَقُلَ بِهِ مَوَازِينُهُمَا ، وَأَفْرَعُ الصَّبْرُ عَلَى قُلُوبِهِمَا) ، وَمِنْ
الرَّابِعَةِ (اَللَّهُمَّ ، لَا تَخْرِمْهُمَا آخِرَةً ، وَلَا تَقْشَرْهُمَا)

بمعنى المطلوب^(١) . . . اَنْجَحَ ذَلِكَ .

(وعساراً) يَعْتَبِرَانِ بِمَوْتِهِ وَفَقْدِهِ حَتَّى يَخْبِلَهُمَا ذَلِكَ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ
(وشعباء ، وثقل به) أي : بِثَوَابِ الصَّبْرِ عَلَى فَقْدِهِ ، أَوْ الرِّضَا بِهِ (موازينهما ،
وأفزع لصبر على قلوبهما) هَذَا لَا يَتَأْتِي^(٢) ، لَأَمَّا فِي حَقِّ

رَادِيهِ ، الرُّوحَةِ ، وَغَيْرِهَا ، وَلَا تَقْشَرُهُمَا بَعْدَهُ ، وَلَا تَخْرِمْهُمَا آخِرَةً ،^(٣)

وَأَيَّانَ هَذَا فِي الْمَبْتَنِ صَحِيحٌ ، ذِكْرُهُ يُكْسِي بِهَا عَنِ الْعَدَابِ

وَدَلَّتْ^(٤) لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِالْعَدَمِ لِأَتَوَيْهِ سَعَادَةٍ وَارْحَمَةٍ ، وَلَا يَصُرُّ صَفْءٌ
سِوَهُ ، لِأَنَّهُ فِي الْفَضَائِلِ^(٥) .

(و) يَقُولُ (فِي الرَّابِعَةِ) بَدَأَ : (اَللَّهُمَّ ، لَا تَخْرِمْهُمَا) بِصَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ
(آخِرَتِهِ ، وَلَا تَقْشَرْهُمَا) أي : بَارْتِكَابِ الْمَعَاصِي ؛ لِأَنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ صُنِيَ لَهُ
عَبْدٌ وَسَلِّمَ كَانَ يَدْعُوهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَارَةِ^(٦) ، وَفِي رَوَايَةٍ : (وَلَا تُصِلْكَ

(١) عبارة « بهايه المحساج » (٤٧٨/٣) (وانمراده وما بعده عديده ، وهو المعنى
بالمطلوب ، من الخير وثوابه) .

(٢) وفي (غ) والمطبوعات : (هذا لا يأتي) .

(٣) روضة الطالبين (٦٤٢/١) .

(٤) أي : الدعاء للوالدين . بهاية . (ش : ١٤٢/٣) .

(٥) عن النعمانية بن شعيب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (وَالشَّفْطُ يُحْلَى عَلَيْهِ ، وَتَدْعِي لِوَالِدَيْهِ
بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ) أخرجه لحاكم (٣٦٣/١) ، وأبو دارود (٣١٨٠) ، وإسمردي
(١٠٥٢) ، ورجع « سائر السير » (٤٦٣/٣ - ٤٦٤) ، وعن حماد بن مسعود عن أبي هريرة
رضي الله عنه أنه كان يصلي على المنفوس الذي لم يمض حبة قط ، ويقول : اللهم ! جمعه
سافراً وسليماً وأجرأ . أخرجه البيهقي في « نكير » (٦٨٧٦) ، والمحاري بعينه عن الحسن
(١٣٣٥) .

(٦) أخرجه ابن حبان (٣٠٧٣) ، (٢٤٢/٧) ، ومالك في « الموطأ » (٥٤٦) عن أبي هريرة
رضي الله عنه .

ولو نَحَلَّ الْمُتَعَدِّي بِلَا عُذْرٍ ، فَلَمْ يُكْتَرْ حَتَّى كَثُرَ إِمَامَةُ أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ

نَعْدُهُ (١) رَادِّ حَمْعٍ (وَأَعْمَرُ لَوْلَهُ) (٢)

وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُطَوِّلُ الدُّعَاءَ عَقِبَ الرَّابِعَةِ (٣) ، فَيُسَلِّتُ دُبَّ

فِيلٍ وَصَابِطَ التَّطْوِيلِ أَنْ يُلْحَقَهَا بِالثَّانَةِ ، لِأَنَّهَا أَحَدُ الْأَرْكَانِ ، أَنْتَهَى .
وَهُوَ نَحَلُّكُمْ عِزَّ مَرْصِيٍّ (٤) ، بَلْ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ إِلْحَاقَهَا بِالثَّانَةِ ، أَوْ تَطْوِيلُهَا عَلَيْهَا

(وَلَوْ نَحَلَّ الْمُتَعَدِّي بِلَا عُذْرٍ ، فَلَمْ يُكْتَرْ حَتَّى كَثُرَ إِمَامَةُ أُخْرَى) أَيِ شَرْعٍ فِيهَا (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّ الْمَتَابِعَةَ هَا لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِالتَّكْبِيرَاتِ ، فَكَانَ التَّحَلُّفُ بِتَكْبِيرَةٍ فَاجِشًا ؛ كَهَوِّ بَرَكَةٍ .

وَحَرَّحَ (مَا حَتَّى كَثُرَ) مَا لَوْ نَحَلَّ بِالرَّابِعَةِ حَتَّى سَلَّمَ ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ أَبِي نَيْعَلٍ أَيْضًا (٥) ، وَأَقْرَأَهُ الْإِسْوَئِيُّ (٦) وَغَيْرُهُ ؛ لِتَصْرِيحِ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ (٧)

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) هُوَ حَرَّحَ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْبُوحِ (١١٤٨٠) عَنْ أَبِي الدُّدَوِّاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفُورًا عَلَيْهِ مِنْ دُعَائِهِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيْتِ ، وَمِنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَايُ فِي الدُّعَاءِ (١٢٠١) عَنْ مُجَاهِدٍ مَطْوُوعًا .

(٣) عَنْ رَافِعِ بْنِ جَهْرٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى جَارِهِ ابْنِهِ ، فَكَثُرَ بِهِ أَرْبَعًا ، فَمَكَثَ سَاعَةً حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ شَكِرْتُ حَمًّا ، ثُمَّ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنِ شِمَالِهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَهُ مَا عِنْدَا ؟ قَالُوا إِنِّي لَا أَرِيدُكُمْ عَلَى مَا رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ أَوْ هَكَذَا يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَكَمٍ (٣٦٠ / ١) ، وَابْنُ مَدِينَةَ (١٥٠٣) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي التَّكْبِيرِ (٧٠٦٩) .

(٤) وَلِي (ج) وَ (س) ؛ (خَيْرُ مَرْصِيٍّ بِهِ) .

(٥) رَاجِعٌ إِلَى السَّهْلِ الْمَصْبُوحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَنْشَاحِ ، مَأْلَهُ (٤٦٨)

(٦) الْمَهْمَاتُ (٤٩٢ / ٣) .

(٧) وَهُوَ قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْمَتَابِعَةَ هَا) . إلخ . (ش : ١٤٣ / ٣) .

بأن الرابعة كركعة .

ودعوى « المهمات » : أن عدم وجوب ذكر فيها ينفي كونها كركعة^(١) مسرعة ، كيف والأولى لا يجب فيها ذكر على ما مر^(٢) ، وهي كركعة ، (عدلتهم الطلاق بالتحلف بها ، ولم ينوه^(٣) على الخلاف في ذكرها

إنه تحلف بعدد كسيان ، وطء نحو قراءة ، وعدم سماع تكبير ، وكذا جهل غيره فيما يظهر . فلا بطلان ، فيراجع نظم صلاة نفسه

فإن مرئي لكن هل له صابط^(٤) ؟ كما في الصلاة ؟ لم أراه شيئاً انتهى
يتظهر الجري على نظم نفسه مطلقاً^(٥) ؛ لما مر أن الكبيرة مسرعة الركعة ، وقد قنوه بعد التكبير^(٦) ها . إنه يخبري على نظم نفسه ، وبعد الركعة في الصلاة لا يخبري على نظم نفسه ؛ فافترقا ، وكأن وجهه : أنه لا محالة ها فاحشة في حربه على نظم نفسه مطلقاً^(٧) ، بخلافه ثم

ورفع لشرح أن السبي يُعتمَر له التأخر بواحدة لا بشئ^(٨) ، وذكره شيخ
في شرح مسجده ، وغيره مع التزوي منه ، فقال على ما قنصه كلامهم
انتهى

(١) المهمات (٤٩٢/٣) .

(٢) قوله (على ما مر) أي في قول المصنف (فت) . مع كردي

(٣) أي : لم ينوه بالطلاق . هامش (ب) .

(٤) قوله (هو هـ) أي للتحلف بعدد ، وقوله (صابط) أي كشروع (م) في سـ

(ش : ١٤٣/٣) .

(٥) أي ولو شرع لإمام في الرابعة (ش : ١٤٣/٣)

(٦) أي : بعد التحلف بتكبير واحدة فقط بغير . (ش : ١٤٣/٣) .

(٧) أي سواء تحلف بتكبيره أو أكثر (ش : ١٤٣/٣)

(٨) في (ب) و (م) : (تسني) ، وفي (ت) : (التسني) .

(٩) فتح المصاب مع حاشية البيهقي (٦١٨/١) .

وَيَكْتَرُ الْمَسْبُوقُ وَيُقْرَأُ (الْمَاتِحَةُ) وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي عَنَرِهَا ، وَلَوْ كَثُرَ الْإِمَامُ
أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي (الْمَاتِحَةِ) كَثْرَةً ، وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ .

وَالْوَحْدَةُ عَدَمُ الْبَطْلَانِ مَطْلَمًا ، لِأَنَّهُ لَوْ سَيَّ قَتَاخَرُ عَنْ إِمَامِهِ جَمِيعَ
الرُّكْعَاتِ لَمْ يَنْطَلِ صَلَاتُهُ ، فَهِيَ أُولَى^(١)

وَلَوْ تَقَدَّمَ عِنْدَا سَكْبَرَةٍ لَمْ يَنْطَلِ عَلَى مَا قَالَهُ شَارِحٌ ، وَحَرَى عَلَيْهِ شَيْخٌ
أَيْضًا

وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ^(٢) مَا مَرَّ^(٣) ، أَنَّ التَّقَدَّمَ أَفْحَشُ ؛ فَبِذَا صَرَّ التَّأَخَّرُ بِسَكْبَرَةٍ
وَتَقَدَّمَ بِهَا أُولَى ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُخَابَ بَأَنَّ التَّأَخَّرَ هَا أَفْحَشُ ؛ إِذْ عَدِيَّةُ التَّقَدَّمَ أَمْ
كَرِيَادَةُ تَكْبِيرَةٍ ، وَقَدْ مَرَّ^(٤) أَنَّ الرِّيَادَةَ لَا تَصْرُهَا وَإِنْ مَرَّتْهُمَا التَّكْبِيرَاتُ كَالرُّكْعَاتِ ،
بِحِلَافٍ التَّأَخَّرَ فَإِنَّ فِيهِ فُحْشًا طَاهِرًا^(٥) .

(وَيَكْرُ الْمَسْبُوقُ^(٦) وَيُقْرَأُ الْمَاتِحَةُ ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي تَكْبِيرَةٍ^(٧)
غَيْرِهَا) فِي الْأُولَى ؛ لِأَنَّ مَا أَذْرَكَ أَوَّلَ صَلَاتِهِ ؛ فَبِرَّاعِي تَرْتِيبٍ بَعِيدٍ

(وَلَوْ كَرَّ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْمَاتِحَةِ) كَرَّرَ مَعَهُ ، وَسَقَطَتِ
الْقِرَاءَةُ (بِطَرِيقٍ مَا مَرَّ فِي الْمَسْبُوقِ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ^(٨))

وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى تَعَثُّ (الْمَاتِحَةِ) عَقِبَ الْأُولَى ، كَذَا قِيلَ ، وَقَدْ يُقَالُ .

(١) راجع : المصباح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (١٦٩)

(٢) أي على عدم البطلان بالتقدم المذكور (ش : ١٤٤/٣)

(٣) قوله (ويشكل عنه ما مر) أي في (لصاحبه) كردي

(٤) قوله (وقد مر) أي في قول المصنف (ولو حُضِرَ) كردي

(٥) راجع : المصباح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٤٧٠)

(٦) أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته ، فَيُشْكَلُ مِنْ أَذْرَكَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ قُلُو

(الْمَاتِحَةِ) قِيلَ أَنَّ يَكْبُرُ الْإِمَامُ أُخْرَى ، لَا الْإِصْطِلَاحِي ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ رَمَاءً مَعَ

(الْمَاتِحَةِ) بِدَلِّ قَوْلِهِ (وَيُقْرَأُ الْمَاتِحَةُ ...) . (سم : ١٤٤/٣) .

(٧) قوله (في تكبيرة) أي : ذكر تكبيرة . كردي .

(٨) في (٢ : ٥٣٤)

وإن كثرتها وهو في (الفاتحة) . تركها وتابعة في الأصح
 وإذا سلم الإمام . تدارك المستوفى باقي التكبيرات بأدكارها ، وهي
 لا تُشترط الأدكار

من يأتي عن ما صححه المصنف أيضاً^(١) ، لأنها وإن لم تتعش لها هي معصية
 فيها^(٢) ، إلا أن يضر فيها عنها بتأخيرها إلى غيرها ، فحري السقوط ، نظر ذلك
 لأصل

بمع : قوله . (ونقرأ « الفاتحة ») إن أراد به الوجوب . لا يأتي إلا عن
 صحيح^(٣) ، فلعلمه ترك الشبهة عليه ؛ يعلم به مما مر^(٤)

(وإن كثرتها وهو في « الفاتحة » تركها ، وتابعة في الأصح) إن لم يكن
 شغل متعدي ، وإلا . قرأ بقدره ؛ نظير ما مر^(٥)

(وإذا سلم الإمام . تدارك المستوفى باقي التكبيرات بأدكارها) وجوب في
 واحد ، وبدأ في المتدوب

(وهي قول . لا تُشترط الأدكار) يأتي بها سقياً^(٦) ؛ لأن احدها يُرفع
 حينئذ ، وجوابه أنه يُسأ إفاؤها حتى يتم لمقيدون ، وأنه لا يضر رفعها ،
 وبشيء بها قبل إحرام المصنعي بعده وإن حوِّلت عن الفلة ما لم يرد ما بينهما

(١) أي : في قوله المار في (ص : ٢٠٥) : (قلت : تجزئ « الفاتحة » بعد غير الأولى ، والله
 أعلم) .

(٢) أي : لأنها محلها الأصلي . (ش : ١٢٥ / ٣) .

(٣) أي : إنها لا تجزئ بعد غير الأولى . (ش : ١٢٥ / ٣) .

(٤) في (ص : ٢٠٥)

(٥) في (٢ : ٥٣٤)

(٦) الشق بالتكبير مصدر نسو بكلام ؛ (د عطف بعضه على بعض) صحت تصحيح (ص

٤٤٢) وهو الإمام حوي في المجموع (١٩٧ / ٥) (وقوله « ساء تصح نسو »

أي : متابعات بغير ذكر بينهما)

وتُشَرِّطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ

على ثلاث منه ذراع ، أو يخلُ بينهما حائلٌ مُصَرَّ في غير المسحود^(١)
 (وشُرُوطُ الصَّلَاةِ) والقُدُوة ؛ أي : كلُّ ما مرَّ لهما من ثأني مجبته
 ها ، وظاهرُ . أنه يُكرهُ ، ويُسنُّ كلُّ ما مرَّ لهما^(٢) ، مثلاً ثأني مجبته ها أيضاً
 نعم ، يَحْتَثُّ بِمَعْصُومٍ : أنه يُسنُّ هنا النظرُ للجنابة ، وبمَعْصُومٍ : النظرُ لمحلِّ
 السجود لو فُرِصَ ، أحداً من بحثِ التلقيني ذلك في الأعمى ، والمصلِّي في
 ظلمة^(٣) ، وهذا^(٤) هو الأوجهُ .
 وذلك^(٥) لأنها صلاةٌ .

وتقدَّم طهر الميت^(٦) ، كما يأتي^(٧) .

وقولُ ابنِ جريرٍ كالشعبي . (تصحُّ بلا طهارة)^(٨) . ردُّ بأنه خارقٌ
 للإجماع ، وابنُ جريرٍ وإنْ عُدَّ مِنَ الشافعية لا يُعَدُّ تفرُّده وجهاً لهم ، كالمزني^(٩)
 ووقع للإسوي : أنه فهم من كلامِ الرافعي وجوبُ استقباله القبلة ؛ تريباً له
 مربة الإمام^(١٠) ؛ كما برَّأوه مرارته في مع التقدُّم عليه ، وردُّ بأنه تحيُّلٌ فاسدٌ ؛ إذ
 الميتُ غيرُ مُصلٍّ ، فكيف يُتَوَقَّمُ وجوبُ استقباله للقبلة^(١١) ، وكلامُ الرافعي لا يُفهمُه

(١) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأئمة ، مسألة (١٧١)

(٢) في (١٧٥-٢١١) ، (٤٤٥-٥٦١) .

(٣) فتاوى البلبيني (ص : ١٤٣-١٤٤) .

(٤) أي : من النظر لمحل السجود ، (ش : ١٤٦/٣) .

(٥) أي : اشتراط ما ذكر . (ش : ١٤٦/٣) .

(٦) قوله (وتقدَّم) إلح عطف على (شروط للصلاة) (ش : ١٤٦/٣)

(٧) أي : في المسائل المثورة . (ش : ١٤٦/٣) .

(٨) راجع : المجموع (١٧٧/٥) .

(٩) قال الشارح ابن حجر رحمه الله تعالى في باب الصلح (٣٣٥/٥) (إن ابن جرير صار صاحب

ملعب مستقل ؛ كالمزني حتى لا تعد تغريباته وجوهاً) .

(١٠) المهمات (٤٨٠/٣) .

(١١) وفي (أ) و (ت) و (خ) : (استقباله القبلة) .

لَا لِحَمَاعَةٍ ، وَيَسْقُطُ قَرْضُهَا بِوَاحِدٍ ،

وإنما المراد منه ^(١) . أن كون الحاضر في غير جهة أمام ^(٢) المصلي ابتداء ^(٣) مانع ^(٤)

(لا الجماعة) بالرفع ، فلا تَجِبُ بَلْ تُنْشَأُ ؛ لأنهم صلُّوا عليه صلى الله عليه وسلم مُرَادِي وَإِنْ كَانَ لِعَدْرِ عَدَمٍ لَا تَعْنِي عَلَى إِمَامٍ حَلِيقَةٍ بَعْدَ ^(٥) .

وَلَا يُبَايِهِ ^(٦) الْجَدِيدُ الْآتِي ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ ^(٧) الْوَلِيُّ . لَتَوَقَّعْنَا أَنَّهُ الْحَلِيقَةُ ؛ لِاخْتِصَاصِ الْإِمَامَةِ بِهِ ^(٨) إِذَا ذَاكَ ^(٩) .

(ويسقط قرضها بواحد) ولو صبيًا ، مع وجود رجل ^(١٠) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ فَكَمَا الْعَدُّ ؛ كَغَيْرِهَا ^(١١) ، وَكَوْنُ صَلَاةِ الصَّبِيِّ نَعْلًا لَا يُؤَثِّرُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) قوله (وإنما المراد منه) أي من كلام الرازي أن كون الحاضر أي نائب الحاضر كوردي .

(٢) قوله (أمام المصلي) مفتاح الهمزة أي فدائه كوردي

(٣) قوله (ابتداء) في ابتداء عقد الصلاة ، بخلاف لدوام ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يَحْتَمِلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ . كوردي .

(٤) قوله (مانع) مانع من عقد الصلاة ، أما إذا عُدَّتْ ثُمَّ رَفَعَتْ لَمْ يَضُرْ وَإِنْ حَوَّلَ مِنَ الْقِسْمَةِ كوردي

(٥) أخرجه ابن ماجة (١٦٢٨) ، ولبهقي في الكبير (٦٩٨٨) ، وأبو يعنى في مسنده (٢٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٦) قوله (ولا يباييه) أي قوله (لعذر عدم لاتفاق) إلخ (سن ١٤٧/٣)

(٧) وفي (أ) و (خ) : (أنه لو تقدّم) .

(٨) قوله (لاختصاص الإمامة به) أي بالحليف كوردي

(٩) قوله (إذا ذاك) أي في ذلك الزمان ، حاصله أن الإمامة في ذلك الزمان كانت مختصة

بالحليقة ، على قدم واحد . لتوَقَّعْنَا أَنَّهُ الْحَلِيقَةُ ، وَالْآنَ يُمْكِنُ كَذَلِكَ كوردي

(١٠) قوله (ولو صبيًا ، مع وجود رجل) إن قلت ما الفرق بين هذه الصورة ، والتي بعد تدريس ؟ قلت . إن المقصود بها وجود صلاته صحيحة من حسن لمخاطبين ؛ احتياطًا في أمر سميت ، وثقة بوجود صلاة من حوَّطَ بِهِ . كوردي

(١١) قوله (كغيرها) أي كما أن غير سجادة من سائر الصلوات لا يشترط فيها الجماعة وعدد ، كذلك الجنابة . كوردي .

وقيل : يجب اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل أربعة .
ولا يسقط بالسوء وهناك رجال .

قد يُجرى عن المريض ، كما لو بلغ بعدها في الوقت ، ولحصول المقصود ،
بصلاته مع رجاء القبول فيها أكثر .

ويُجرى الواحد أيضاً وإن لم يخطئ (الماتحة) وغيرها ، ووقف بقدرها وجر
مع وجود من يخطئها فيما يظهر ، لأن المقصود وجود صلاة صحيحة من جس
المحاطين وقد وُحِدَتْ .

ومر أو حرز (التيمم) حكم صلاة فاقد الطهورين ، ومن لا يُعْبِه نيته عن
القضاء بها ، فراجعه^(١) .

(وقيل يجب اثنان ، وقيل ثلاثة) لأنه صَلَّى الله عليه وسلم قال : صَلُّوا
عَلَى مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٢) ، وأقل الجمع : اثنان أو ثلاثة .

(وقيل أربعة) كما يجب - أي على هذا القول - أن يخطئ أربعة ، لأن
ما دونه إزراء بالميت .

ولا تجب الجماعة على كل وجه .

(ولا يسقط بالسوء) ومثلهن الخنثى (وهناك) أي . بمحل الصلاة
وما نُكِّت إليه ، كخارج السور العريب منه ؛ أحداً منها يأتي عن الروابي^(٣) (رجال) أو رجل ، ولا يُخطئ بها حسيد ، بل أو صبي ممیز على ما بَعَثَهُ
جمع .

(١) وهو الذهاب للميت . (ش : ١٤٧/٣) .

(٢) لمي (٧١٧/١ - ٧٢٤) .

(٣) أخرجه الدررطي (ص ٣٩٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما راجع : التلخيص الحبير (٥٧٨/٢) .

(٤) قوله (مما يأتي عن الروابي) أي : بأن قرياً . كروي . قال الشرواني (١٤٨/٣) :
(أي في شرح : ويصل على العائب . إلخ)

فإن وعده بفرمهم أمره فعلها ، بل وعبرته عليه . انتهى
 راجع ، وإنما لدي نتيجة أن محل البحث إذا أراد لصله ، لا
 انعرض عليهم^(١)

(في الأصح) لأن فيه استهانة به ، ولأن الرجال كمثل ، دعائهم أو
 الإجابة

أما إذا لم يكن غيرهم . فنلزمهم ، ونسقط فعلهم ، ونسقط من اجتماعه
 كد بحث المصنف^(٢) ، لكن نوع^(٣) بأن الجمهور على خلافه

وإنما يرميهم ، ولم نسقط فعلهم ، مع وجود الصبي المريد فعلها على ذلك
 البحث ، لأن دعاه أقرت للإجابة منهم ، وقد يحاطب الإنسان بشيء^(٤) .
 ونوقض صحته مع على شيء آخر^(٥)

وبت أن نقول أقرب^(٦) دعائه تأتي حتى في اجتماعه مع الرجال ، وله
 ينظروا إليه حينئذ ، وكونه من جسمهم لا جسمه لا أثر له ، على أنها^(٧) .
 نفسي أنه يندب لهم لا تمام به لا مع صحة صلاتهم^(٨)

(١) قوله (والا بوجه تعرض عليهم) أي وإن لم يقل إن معناه ذلك ، فكيف لا يستمع مع
 أن تعرض توجه عليهم كقولي وراجع . انتهى
 (١٧٢) .

(٢) المجموع (١٦٩/٥) .

(٣) وفي المطبوعة الوهية والمصرية : (فوزع فيه)

(٤) قوله (وقد يحاطب الإنسان) إلخ جواب سؤال ، والزال ظاهر وكذا قوله ، وكونه
 من جسمهم إلخ ، كقولي .

(٥) أي كعدم رادة نفسيها (ش : ١٢٨/٣)

(٦) وفي (ما) (أن يقول إن)

(٧) أي - أقرب دعاه الصبي للإجابة . (ش : ١٤٩/٣)

(٨) انظر من أين يرم على هذا البحث مع صحة صلاتهم^(٩) (ص : ١٤٩/٣) وفي هامش

ودعوى (أنه قد لحظت الإنسان .) إلى آخره تخصّص لتأمل ، وإن إطلاقها^(١) لا يشهد لما نحن فيه ، وإنما الذي يشهد له . أن نشأت أنهم في صورة ما أوجّبوا على واحد أو جمع شيئاً ، وسَمَوْا سقوطه عنه^(٢) بفعله إذا أراد غير المخاطب به التبرّع به .

فمن ثنت ذلك . أثبت ذلك البحث ، وإلا . كان مع عدم اتصاح^(٣) معناه^(٤) حرجاً عن القواعد على أنه محالٌ لمفهوم قول المتى وغيره (وهالك رجال) ولا يُقَرُّ^(٥) ، فتأمله

وفي المجموع : والرجل الأجنبي وإن كان عبداً أولى من المرأة القريبة ، والصبيان أولى من المرأة القريبة ، والصبيان أولى من النساء^(٦) انتهى

قيل . هذه العبارة^(٧) مشككة ؛ لاقتصاصها سقوطها بها^(٨) مع وجود البائع ، وزد بأن الصورة . أنهن أرذن الجماعة ومعهن بآل أو مميّر ، فتقديم أحدهما أولى من تقديم إحداهن . انتهى

(ك) أي فالأولى للشارح أن يقول بدل قوله : لا مع : إمع : لا مع سقوط الفرق بصلاتهن : والله أعلم . كاتب .

(١) وصير (إطلاقها) يرجع إلى (دعوى) كردي قال الشرواني (١٤٩/٣) (قوله : بأن إطلاقها : الباء بمعنى : اللام : متعلق به تحتاج . . إلخ ، والضمير للدعوى) . وفي السج لي عبداً (فإن إطلاقها)

(٢) والضمير في (سقوطه) يرجع إلى (شيئاً) وفي (عنه) يرجع إلى (واحد) كردي (٣) وفي (أ) و (ث) و (خ) : (مع عدم إيضاح) .

(٤) والضمير في (كان) وفي (معناه) يرجعان إلى (البحث) كردي

(٥) أي : ذلك البحث . (ش : ١٤٩/٣) .

(٦) المجموع (١٧٤/٥) .

(٧) قوله : (هذه العبارة) أي : عبارة (المجموع) كردي

(٨) وفي (أ) و (ب) و (خ) : (سقوطها بهن) .

وَيُصَلِّي عَلَى الْعَائِبِ عَنِ التَّيْدِ .

وعجبت ذلك الاستشكال^(١) بانتضابها^(٢) ما مر^(٣) مع أنها^(٤) صريحة في أن الكلام إنما هو في الأولوية بالإمامة لا غير ، وحديث فكان سمي لمراؤ ذلك ، لا ما ذكره^(٥) ، لأنه مؤهيم^(٦)

ولو اجتمع خشي وامرأة . . لم تنقُط بها عنه ؛ لاحتمال دكوره ، بخلاف عكسه^(٧)

(وبصلى على الغائب عن البلد) بأن يكون محل بعيد عن البلد بحيث لا يُسَكَّ إليها عرفاً ؛ أخذاً من قول الزركشي عن صاحب الرامي ، وأقره أن خارج السور القريب منه كداخله .

ويؤخذ من كلام السنوي . ضبط القرب بما يجب الطلث منه في التبنم^(٨) ، وهو نتيجة إن أريد به حد الغوث لا القرب .

ولا يشترط كونه في جهة القبلة

ودلك لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت السجاشي يوم موته ، وصلى عليه

(١) قوله : (ذلك الاستشكال) إشارة إلى قوله : (مشكلة) . كردي .

(٢) قوله (بانتضابها) متعلق بالإشكال ، والضمير يرجع إلى (العبارة) . كردي .

(٣) قوله (ما مر) هو قوله (سموطها .) ، مع ، والحاصل يجب قرب ذلك الغائب

(حدد العبارة مشكلة . .) إلح كردي

(٤) وصمير (مع أنها) راجع إلى (العبارة) . كردي

(٥) (ودا) هي (ذلك) إشارة إلى قوله (أن الكلام) ، و (وما ذكره) هو قوله : (بأن

الصوره) إلح ، حاصله سمي لمراؤ أن يذكر في الجواب عن الإشكال ما قلنا ، وهو :

(أن الكلام) إلح ، لا ما قدمه هو (بأن بصورة) إلح كردي

(٦) أي لصحة إمامة أحدهم مع وجود الآخر (ش ١٢٩/٣)

(٧) أي : يقطع الفرغ بعمل الحشى عن المرأة معى (ش ١٢٩/٣) وراجع : بميل

الضياخ في اختلاف الأشياخ مسألة (٤٧٣) .

(٨) في (٦٣٨-٦٣٩) .

هو و صحبه رواه الشيخان

وتدرك ذلك منه سمع ، و جاء أن سريره رفع له صلى الله عليه وسلم حتى
شده

وهو مرض صحبه لا يفي الاستدلال ؛ لأنها وإن كانت صلاة حاصر ، منه
وه صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لأصحابه
وله من مرض أن الميت غسل ؛ كما شمله إطلاقيهم
مع ، الأوجه أن له أن يمتلئ البيت به ، فيؤي الصلاة عليه إن غسل
ولا تسقط هذه النقص عن أهل محله ، كذا أظنوه ، وظاهره (٣) أنه لا فرق
بين من يصي ومن يقتصر عليه بترك الصلاة ، والأصل (٤) .

ويمكن به ذلك (٥) على أن المخاطب بذلك أهله أولاً أو الكل ، ومنه (٦) أن
الأرجح ثبتي ، وحسنه عدم السقوط ، مع عدم تقصيرهم ، ومع استواء كل
من عيب سوته في الخطاب تجهيره . فيه نظر ظاهر (٧)
أما من بالنسبة فلا يصلي عليه وإن كثرت ، وغدر نحو مرض أو حبس ؛
كما شمله إطلاقيهم (٨)

(١) صحيح بخاري (١٢٤٥) ، صحيح مسلم (٩٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه
(٢) د. ملا علي الحلي في مرقاة المفاتيح (١٢٢/٤) (منها ما ذكره الحافظ ابن حجر
عسكاري ، د. علي ، أسباب النزول ، بدو احدي بعير ، ساد عن ابن عباس رضي الله عنه قال
كتب النبي ﷺ عن سريره الجاشي حتى رآه وصلى عليه) .

(٣) أي : ظاهر إطلاقيهم . (ش : ١٥٠/٣) .

(٤) أي : والأصح ومن ... إلخ هامش (ب)

(٥) أي : السقوط وعلمه . (ش : ١٥٠/٣) .

(٦) قوله (ومنه) أي : من سريره المصعد (وأمن غسل معصمه) كروي

(٧) أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أنها تسقط فرض الكفاية ، إلا ما حكى عن ابن
المقار حاشية الرملي على أسنى المطالب (٣١٩/٢)

(٨) راجع : السهل الشاح في اختلاف الأنبياء ، مسألة (٤٧٤)

وتحت تقديمها على الذفر ، ونصيح بعده ، والأصح تخصيصه من
من قبل فرضها وقت الموت

وعند الحصول بشرط ، كما يأتي^(١) أن يجمعهما مكان^(٢) ، والأصح
فيه أو على قبره ، والأصح ما بينهما على ثلاث منه دواعي نظير ما مر في
الماور مع إماميه^(٣)

ويجب تقديمها (أي الصلاة) على الذفر (لأنه المعدل^(٤)) ، ومن
ثم كل من علم به ولم يغدز ، ونسقط الصلاة على القبر

، ونصح (الصلاة) بعده (أي الذفر) للإباحة^(٥) قبل شرطه ،
في من الميت^(٦) انتهى ، وفيه نظر ، لأن عجب القبر لا يمس ، كما
مقرر في محله .

(والأصح : تخصيص الصحة^(٧) بمن كان من أهل) أداء (فرضه وقت
الموت) بأن يكون حينئذ^(٨) مكنتاً مسلماً طاهراً ، لأنه يؤدي فرضه

(١) أي : في المسائل المثورة . (ش : ١٥٠/٣)

(٢) أي : عند التحريم فقط . (ش : ١٥٠/٣)

(٣) في (٤٨٩-٤٧٢/٢) .

(٤) عبارة : الحكم الوجاه ، (٥٦/٣) (لأنه مأثور عن رسول الله ﷺ ، وحديثه - صحيح -
بعده) .

(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن أسود - رجلاً أو امرأة - كان يقرأ بسجدة ، صاحب : حرم
الشيء بسجدة ، فذكره ذات يوم فقال : يا فلان فعل ذلك الإنسان ؟ . قال : لا .
يا رسول الله ، قال : أفلاً لا تتخوفين ؟ . فقال : لا ، كان كذا وكذا ففعله ، قال : فحرم
شأنه ، قال : فقلوب على قبره ، فأنى قبره فقلبي عليه . أخرجه البخاري (٣٣٧/٢) ، وصححه
(٩٥٦)

(٦) قوله (وقيل بشرط) إلح وقيل إلى ثلاثة أيام ، وقيل إلى شهر ، وقيل أبداً
كوفي .

(٧) قول المصنف (تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على القبر والماء ، كوفي

(٨) أي : حين الموت . (ش : ١٥١/٣) .

ولا يُضَلَّى على قبر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحال .

بخلاف من طرأ بكلفه بعد الموت ولو قبل الغسل ، كما اقتضاء كلامهما^(١) وإن
تورعوا

ومن ثم حرم بعضهم^(٢) بأن تكليفه عند الغسل ، بل قبل الدفن فهو عند
الموت .

ودلت^(٣) لأن غير المكلف منطوع ، وهذه الصلاة لا يُنطوع بها^(٤)

وقد يرد عليه صلاة النساء^(٥) مع وجود الرجال ، فإنها محض تطوع ، إلا أن
يُخات ما بين من أهل العرض بتقدير اعرادهن ، وذاك^(٦) لم يكن كذلك ، فكانت
صلاته محض تطوع مستداً .

ولا يُسأى هذا^(٧) لزومها لمن أسلم ، أو كُلف قبل الدفن وليس ثم غيره ، لأن
هذه حالة ضرورة ، فلا يُقاس بها غيرها

(ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) وغيره من الأنبياء
صلى الله عليهم وسلم (بحال) أي : على كل قول ؛ للتحير الصحيح - لعن الله

(١) الشرح الكبير (٤٤١-٤٤٥) ، روضة الطالبين (١ / ٦٤٦-٦٤٥)

(٢) المنتظم ، (سم : ١٥١ / ٣) .

(٣) راجع لما في المتن ، (ش : ١٥١ / ٣) .

(٤) قوله (وهذه الصلاة لا ينطوع بها) فإنه امر كشيء ، معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى ،

وذلك في المجموع ، معناه أنه لا يجوز لانتفاء بصورتها من غير حارة ، بخلاف الطهر بوضوء

بصورتها انتفاء بلا سبب قلنا والذي يعهم من قول الشارح أن معناه أنه لا يجوز أداء هذه

الصلاة لمن كان له محض تطوع بأن لم يوجه إليه العزيمة كتردي

(٥) قوله (صلاة النساء) أي صحة صلاتهن على المدفون كتردي

(٦) أي غير المكلف ، والمسلم ، والظاهر عند الموت (ش : ١٥١ / ٣) وفي (١) و (خ)

و (غ) : (وذلك) .

(٧) يحتمل أن المشار إليه ما في المتن من اعتبار حالة الموت ، ويحتمل أنه الجواب المذكور

أنما ، وهو الأقرب ، (ش : ١٥٢ / ٣) .

الْبُحُورَةِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ^(١) أَي صَلَاتِهِمْ إِلَيْهَا ، كَمَا
دُرِّه ، وَحِينَئِذٍ^(٢) فِي مَطَبَقَةِ بَيْنِ الدَّلِيلِ وَالْمَدْعَى نَظَرٌ طَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ تُقَالَ (٣)
خَرُفَتْ إِلَيْهِ فَعَلَيْهِ كَذَلِكَ ، وَفِيهِ مَا فِيهِ^(٤)

رَظَاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ عَيْسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَلَيْهِ تَحْوِيلُ لِمَنْ كَانَ
مِنْ أَمْرِ مَرَضِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ حِينَ مَوْتِهِ . . الصَّلَاةُ عَلَى قَبْرِهِ ، كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ بَعْضُهُمْ
السَّح^(٥) أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا حِينَ مَوْتِهِ^(٦) .

رَفُوعُ بَعْضِهِمْ فِي صَحَابِيٍّ خَصَرَ بَعْدَ دَفْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَحْوِيلُ
مَدْلَاهُ عَلَى قَبْرِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا حِينَ مَوْتِهِ . . يَرُدُّهُ عَنْهُمْ الْمَذْكُورَةُ^(٧) ، وَلَا
يُزِيلُ عَنْهُمْ^(٨) بِحُشْيَةِ الْاِئْتِنَانِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا غَشِيَّةَ فِيهِ .

وَسَدَّلَالُهُ^(٩) بِأَحَادِيثَ فِيهَا : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبْقَى فِي قَبْرِهِ شَيْءٌ
مِنْ مَحْنِهِ ، لِأَنَّ تِلْكَ لِأَحَادِيثَ كُلُّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ^(١٠) ، بَلِ الثَّابِتُ فِي الْأَحَادِيثِ كَثِيرَةٌ

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٠) ، ومسلم (٥٢٩) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) أي : حين إذا قيل : بصلاتهم إليها ، لا : عليها .

(٣) والحاصل أن دليل في الصلاة إنه : كما مرواه الحديث ، ومدعى هو الصلاة على

صلاة الجارية ، وفي بعض الصلاة عليه على الصلاة إليه نظر ، إذ في صلاة إليه التعظيم الذي

لا يوجد في صلاة عليه ، بذلك عليه أنه يصلى على الصفة وصبرهم من لا يلاحظ به

التعظيم ، وأما السمع من الصلاة إليه فهو خاص بالأب ، فالنظر في الاستدلال بالمرور

كان المنصب سمع : كما تقرر ، فليأمن حاشية الترمذي على الصحيح بغيره (٢٧٤)

(٤) قوله (تعظيمهم السمع) أي مع الصلاة على قبره ﷺ (بأنه) أي يصلي كروي

قوله (بأنه) هكذا هو في نسخ الكروي

(٥) راجع : سهل التصاخر في اختلاف الأشياء : مسألة (٤٧٥) .

(٦) أي في قوله (أنه لم يكن من أهلها) (إلخ . هامش (ب) . وراجع : السهل التصاخر

في اختلاف الأشياء : مسألة (٤٧٦)

(٧) أي بعض (ش ١٥٢ / ٣)

(٨) قوله (وسدلاله) أي سدلال البعض كروي

(٩) منها عن أس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : إن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بقية

بوي اختلاف ، وكثير القائلون بأنه لا حق له فيها . صغت . لأنه
 ثم رأيت في « الروضة » عتر بأنه لا بأس باسقاط ولي عاتق^(١) ، وظاهرة
 أنه لا فرق بين كونه أدل لمن يؤثم قتل عتقه ، وأن لا ، فكون طاهر في
 الدين^(٢)

(بسماتها) أي : الصلاة على الميت (من الولي) حيث لا حشبه فيه ،
 لأنه من حقوق الميت ، فكان وليه أولى بها .

والقديم - وبه قال الأئمة الثلاثة - : الأولي الولي ، إمام مسجد ،
 مولوي ، كقبة الصلوات ، وقد علمت وضوح الفرق^(٣) ، وأيضاً فدعاء الحبيب
 نيرت لإحابة ، لحربه وشعبته ، فكان لتقديمه هماً وحة مسوعة ، بحلله له^(٤)

ويؤخذ منه^(٥) بالأولي - أن القرين بحر أولي من السيد ، وهو ظاهر
 أما الآتي . فيقدم الذكر عيها ولو أجنبياً ، فإن لم يؤخذ لا الساء . فقدمت
 عرضي دكورتها ، كما بحث ، وظاهر تقديم لحش على غيرها في إمامتين
 ولو عدت الأقرب : أي ولا مانت له على ما يأتي^(٦) ولو عينة قريبة قدم
 لغيره

ويشرق بينه وبين نظيره في الكاح : بأن القاصي فيه كولي آخر ، ولا كدنت

(١) روضة الطالب (٦٤٧/١) وفي بعض النسخ (ولي عاتق)

(٢) أي : ذلك التميز . (ش : ١٥٢/٣) .

(٣) قوله (في الدين) أي الاحتضار الذي كردي من الشرواي (١٥٣/٣) ، أي في
 الدين

(٤) أي : من قومه (لأنها من حقوق الميت) ، مع (ش : ١٥٣/٣)

(٥) قوله (بحلله ثم) أي بحلله انوجه في فيه صلوات ، فإنها ليست بهذه مثله
 كردي .

(٦) أي : من الفرق الثاني . (ش : ١٥٣/٣) .

(٧) أي : في شرح : (على النص) . (ش : ١٥٣/٣) .

فَيَقْدُمُ الْآبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْإِنْسُ ، ثُمَّ ابْنَةُ ، ثُمَّ الْأَخُ وَالْأُظْهَرُ تَقْدِيمُ
الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ عَلَى الْأَخِ لِلْآبِ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَابٍ ، ثُمَّ الْعَصَةُ

ابْعِدْ ، وَهَذَا لَا حَقَّ لِلْوَالِيِّ مَعَ وَجُودِ أَحَدٍ مِنَ الْأَقَارِبِ ، فَاسْتَلَمْتُ لِلْأَبْعَدِ
وَبَعْدَهُ مِنَ الْأَقَارِبِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ؛ بَطَرًا لِمَعْرِدِ الشُّفْعَةِ ؛ إِذَا مِنْ كَانَ
أَشْفَقَ ، كَانَ دَعَاؤُهُ أَقْرَبَ لِلْإِجَابَةِ .

(يقدم الأب : ثم الجد) للآبِ (وإن علا ، ثم الابن ، ثم امه) وإن سفل
(ثم الأخ . والأظهر تقديم الأخ للأبوين على الأخ للآبِ) كالإرث ، والأُمُّ وإن
لم يكن لها دخلٌ هنا^(١) صالحة للترجيح^(٢) ؛ لأنَّ المدار على الأقربىة الموحدة
لأقربىة الدعاء^(٣) .

لَا يُقَالُ : هِيَ^(٤) حاصلةٌ مع كونِ الأقربِ مأموماً ؛ لأنَّ الإمامَ^(٥) ربما يجعله
عفاً يفرغُ وسعته به ؛ مِنْ الدعاءِ لقريبه بمجامع الخير ومهماتِه^(٦) ، وَمِنْ تَدْبِيرِ ذَلِكَ
وَتَأَمُّنِهِ . عَلِمَ أَنَّ الْأَقْرَبِيَّةَ يَزْدَادُ بِهَا انْكَسَارُ الْقَلْبِ الْمُقْتَضِي لزيادةِ الْحُشُوعِ
الْمُقْتَضِيَةِ لِلْكَمَالِ ، وَهُوَ فِي الْإِمَامِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْمَأْمُومِ
وَيُخْبِرُنِي ذَلِكَ^(٧) فِي مَحْوِ ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمِّ

(ثم) بعدهما (ابن الأخ لأبوين ، ثم لآبٍ ، ثم العصاة) من السب .
وَالْوَلَاءُ^(٨) ، فَالْإِسْلَاطَانُ إِنْ انْتَضَمَ بَيْتُ الْمَالِ^(٩) .

(١) [أي] في مائة الرجال معني المحتاج (٢٠/٢)

(٢) قوله (صالحة للترجيح) أي ترجيح الأخ من الأبوين على الأخ من الآب . كروني .

(٣) قوله (لأقربىة الدعاء) أي أقربىة إلى الإجابة كروني

(٤) قوله (هي) واجع إلى الأقربىة . كروني .

(٥) قوله : (لأن الإمام .) إلح عليه للمعنى لا للمسمى (مش ١٥٤/٢)

(٦) أي لأن الإمام ربما يجعل الدعاء عما يفرغ الأقرت وسعته إلح هامش (ب)

(٧) أي : الخلاف الذي في المتن . (مش ١٥٤/٣)

(٨) واجع : الشروقي (١٥٤/٣) فيه بيان لأحوال قوله : (فالولاء) بالجزء والرفع .

(٩) قوله : (إن انتظم بيت المال) بأن كان الإمام عادلاً ، وإلا . . فلا احتيل له هنا . كروني .

في ترتيب الإرث (هي غير انني عم أحدهما أخ لأم^(١)) كما يأتي^(٢)
 ثم (بعد عصية الولاء ، فالسلطان بغيره (دور الأرحام) الأقرب فالأقرب
 من ، فيقدم أبو الأم ، فالخال ، فالعم للأُم .
 مع ، لأخ للأم يُقدم على الخال ، ويتأخر عن أبي الأم ، ويؤخر^(٣) مائة وإن
 نزل وارث لكتة يُذلي بالأم فقط ، فيقدم عليه^(٤) من هو أقوى^(٥) في الإدلاء بها ،
 وهو أبو الأم .

وقدّم في الدخائر على الأخ للأم بيبي السب ، وله وجه ، لأن الإدلاء
 به أقوى من بالأخوة .

ويُشع ذلك^(٦) كله وإن أوصى بحلّاه ، لأنها حق الولي ؛ كإرث .
 ولا يبدى ما مر^(٧) أنها من حقوق الميت ؛ لأن الولي يخلّعه فيها قهراً عليه ،
 ثم ينكح^(٨) إسقاطها .

وما ورد منّا يُحالّعه^(٩) محمول على أن الولي أجاز الرصية ؛ كما هو

١ . في مقدمها الأخ (سم ١٥٤ / ٣)

٢ . أي في قوله (أن إذا كان أحدهما أخاً لأم) إيج

٣ . قوله (ويؤخر) أي ماخر لأخ لأم عن أبي الأم (ش ١٥٤ / ٣)

٤ . وهي (أ) وأخ (و) س (مقدم عنه)

٥ . وهي (ب) (من هو أقرب)

٦ . قوله (ربيع ذلك) أي ما ذكر من ترتيب التقديم . كردي .

٧ . قوله (ما مر) إشارة إلى قوله (لأنها من حقوق الميت) في شرح (من هو)
 كردي

٨ . التفسير في (عنه) ، وهي (لم يملك) يرجع إلى الميت كردي

٩ . قوله (مما يحالّعه) أي يحالّف عدم الإسعاد ؛ من أن أبا بكر ومن أن يصلي عنه غير
 يصلي ، وأن عمر ومن أن يصلي عليه صلبه يصلي ، وأن عائشة ومن أن يصلي عليها
 أنه مريد يصلي ، وأن ابن مسعود ومن أن يصلي عليه الربر يصلي كردي أن مبداء عمر
 على أبي بكر رضي الله عنهما فأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٥٣٤) عن

ولو اجتمعا في درجة ، ولأسر العدل أولى على النص

الأولى : أحرم المحاضر الميت

ولا مدخل للروح هنا ؛ أي حيث وجد من مر^(٢) ؛ كما بحث ، بحلاف
بحر الغسل والدفن .

(ولو اجتمعا) أي : اثنان (في درجة) كاسين ، أو أخوين ، أو ابني عم
وينس أحدهما أحاً لأم ، وكل أعل للإمامة (فالأسن) في الإسلام (العدل
أوس) من الأعمه وسجوه (على النص) بحلاف ما مر في نقيّة الصلوات^(٣) ؛ لأن
العرض هنا الدعاء ، ودعاء الأسن أقرب للإجابة .

أما إذا كان أحدهما^(٤) أحاً لأم . فيؤمّم وإن كان الآخر أسراً ، ولا يرد على
المشي ؛ لأنهما لم يستويا حيث ؛ لِمَا مر^(٥) . أن قراءة الأم مَرَجُحَةٌ
فإن استويا سنّاً . قَدّمَ الآخرُ بالإمامة بفقهِ وعيره ؛ مَخَافَ^(٦) ، فإن استويا في
الكل . . أقرع^(٧) .

سعد بن المسيب رحمه الله تعالى ولم أحد وصيته إياه بذلك وأما وصية عمر رضي الله عنه
فأخرجها ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤١٧٨) أيضاً عن أبي الحويرث عن عمر رضي الله
عنه وأما صلاة أبي هريرة على عائشة رضي الله عنها فأخرجها ابن سعد في الطبقات
الكبرى (١٠٩٦٥) أيضاً عن نافع رحمه الله تعالى ولم أحد وصيته إياه بذلك وأما وصية
أبي مسعود رضي الله عنه فأخرجها البيهقي في الكسر (٦٩٨٠)

- (١) أي : بعد وصيته بالإمامة عليه (ش) (١٥٥/٣)
- (٢) ولا فالروح مقدم على الأخاب نهاية المحتاج (٤٨٩/٣)
- (٣) في (٤٦٥ ٢)
- (٤) أي : أحد ابني عم . هامش (ك) .
- (٥) قوله (لما مر) أراد به قوله (صالحة للترويج) في شرح (على الأح للاب)
- (٦) كردي
- (٧) أنما .

(٧) قوله (أقرع) ولو تقدم غير من خرجت له المرحه جار قطعاً ، وفي نظيره في النكاح
حلاف ، والفرق أنه لو صلى الأجنبي صح وإن كان الولي حاضراً ، بحلافه في النكاح
كردي

وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ الْعَبْدُ عَلَى الْعَبْدِ الْقَرِيبِ
وَيُعْفُ عَبْدُ رَأْسِ الرَّجُلِ . . .

وَدَخَلَ فِي الْأَهْلِ : مَنْ لَا يَعْرِفُ غَيْرَ مُصْطَحِ الصَّلَاةِ ، فَلَقَدْ أُمِرَ إِلَّا مَعَ الْأَسْرِ
فِي الدَّرَجَةِ ، فَالْأَوْجَهُ تَقْدِيمُ الْمُقْبِيهِ عَلَى مَحْوِ الْأَسْرِ غَيْرِ الْعَقْبِ
وَالْأَحَقُّ الْإِمَانَةُ وَإِنْ عَابَ ، بِخِلَافِ الْمُسْتَوِينَ^(١) ، لَا يَدْخُلُ فِي الْإِمَانَةِ مَنْ ، صَا
لَا حُرَّ

وَحَرَجَ بِقَوْلِهِ . (وَكُلُّ أَهْلِ الْإِمَامَةِ) : غَيْرُ الْأَهْلِ ، مَحْوِ الْعَمَلِ
وَالْمُبْتَدِعِ ، وَالَّذِي يَتَّحُهُ : أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ نَائِلُهُ^(٢) ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ فِي إِمَامَةِ إِصْلَاهُ فِي
مَنْ مَحْوِ أَمْرِهِ نَائِلُهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِمَعْنَى فِي دَائِلِهَا ، بَلْ حَارِجٌ عَنْهَا وَهُوَ لِمَلَكَتِهِ ،
وَدَلٌّ غَيْرُ مَوْجُودٍ هَا

(وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ) الْبَالِغُ الْعَدْلُ (الْعَبْدُ عَلَى الْقَرِيبِ) وَلَوْ أَقْبَى وَنَسَبَ ، وَ
لَهَا ، كَعَمُ حُرٍّ عَلَى أَحٍ قُرْبٌ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ ، فَهُوَ بِالْإِمَامَةِ أَلْبَقُ ، وَدَعَاؤُهُ يَرِثُ
بِلَا جَبِيَّةِ .

أَنْ حُرٌّ صَبِيٌّ . . . فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ قُرْبٌ بَالِغٌ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ ، وَأَمَّا عَبْدٌ قُرْبٌ مُضْمٌ
عَلَى الْحُرِّ الْأَجَنِيِّ .

وَأَوْلَادُ بَهْدَا مَا فِيهِ أَصْلُهُ^(٣) . (الْأَوَّلَى) . أَنْ حُرٌّ فِي الْمُسْتَوِينَ دَرَجَةٍ
أَوْ^(٤)

(وَيُقَفُّ) مُدْبَأُ الْمُصْنِيِّ وَلَوْ عَلَى قَبْرِ الْمُسْتَقِلِّ^(٥) (عَبْدُ رَأْسِ الرَّجُلِ)

(١) قَوْلُهُ (الْمُسْتَوِينَ) كَذَا فِي (ب) وَلِطَبِيعَةِ الْمَكَّةِ وَالْمَدِينَةِ ، وَأَمَّا فِي السَّخِّ : حُرٌّ
(الْمُسْتَوِينَ)
(٢) أَنَّهُ يَنْبَغِي غَيْرُ الْأَهْلِ هَامِشٌ (ب)
(٣) الْمُحَرَّرُ (مِنْ ٨٦)
(٤) وَلِي بَعْضُ السَّخِّ : (فِي الْمُسْتَوِينَ) .
(٥) قَوْلُهُ : (الْمُسْتَقِلُّ) وَهُوَ الْإِمَامُ وَالْمُسْتَقِرُّ كَرْدِي

وعمرها

للاتباع ، حثه الترمذي^(١) (وعمرها)^(٢) أي المرأة ؛ للاتباع ، رواه الشيخان^(٣) ، ومثلها الحثي ، ومحاولة لسترها^(٤) ، أو إظهاراً للاعتناء به^(٥)

ولو حصر رجل وأنثى في ثابوت واحد . فهل يُراعى في الموقف الرجل ، لأنه أشرف ، أو هي ، لأنها أحق بالستر ، أو الأفضل لقرنه^(٦) للرحمة ، لأن الأشرف حقيقة ؟ كلُّ مُحْتَمَلٍ ، ولعلَّ الثاني^(٧) أقرب
أنا المأموم . . فَيَقِفُ حَيْثُ تَيَسَّرَ .

والأفضل . إفراد كلِّ حائِرة بِصلاةٍ أَمَعَ حَشِيَّةٍ بِحِوِّ تَعْيِيرٍ بِالتَّأْخِيرِ

(١) عن أبي عبد الله قال : صلب مع أس بن مالك على حائِرة رجلٍ فقام حبال رأسه ، ثم حذوا حذاء امرأة من عريش ، فقالوا : يا أبا حمزة صلِّ عليها ، فقام حبال وسط السرير ، فقامت المرأة من رباب . هكذا رأيت رسول الله ﷺ غام على الحائِرة فقامت معها ومن الرجل فقامت منة ؟ قال نعم ، فلما فرغ قال : احفظوا . سن الترمذي (١٠٥٥) ، وأخرجه أبو داود (٣١٩٤) ، والبيهقي في الكبير (٧٠٠٣) .

(٢) تنم في كفه وضع السجدة حين الصلاة عليه ، فالذي تقتضيه القواعد أن المرأة توضع على جنب الأيسر ، والرجل على جنب الأيمن ، وأما وضعهما على القفا مع كون رأسهما إلى جنب السجدة ورجليهما إلى جنب المشرق فهو وإن لم يرد في السنة لكن لما حُضِرَ وضعهما على جنبهما ، لأنه يُعْرَجُ إلى شيء يسد عليه من أمامه ومن خلفه ، لئلا يبتكت أو يلمس ، كما ذكره عن وضعه في القبر عدداً . تساهل الناس في وضعهما على القفا على الكعبة التي عليها العمل الآن ، وعلى كل حال الصلاة صحيحة . انتهى شرفاوي شرح المعروض (ص ١٧٢) .

(٣) عن سبعة من جناب رضي الله عنه قال : صلب خلف النبي ﷺ ، وصلى على أم كعب ماتت وهي نساء . فقام رسول الله ﷺ للصلاة عليها رسطها . صحيح البخاري (١٣٣٢) ، صحيح مسلم (٩٦٤) .

(٤) قوله (. . محاولة) إلح عطف على (للاتباع) (ش ١٥٦/٣)

(٥) أي : بالستر . (ش ١٥٦/٣) .

(٦) أي : أفضلهما . وفي (أ) (و) : (بقره) .

(٧) أي : مراعاة الأنثى .

وَيَجُوزُ عَلَى الْحَائِزِ صَلَاةٌ

(ويحوز على الحائز صلاة) واحدة برضا أوليائهم ، اتحدوا أم اختلفوا ^(١) ، كما صَنَعَ عن جمع من الصحابة في أم كلثوم بنت علي وولدها ، وقد قُدِّمَ عليها إلى جهة الإمام رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، أن هذا ^(٢) هو السنة ^(٣) .

وصلَّى ابنُ عمرَ علي سبع جوائز رجالٍ وساء ، وقدَّم إليه الرحان ^(٤) .

ولأن العرض منها الدعاء ، والجمع فيه مُمكنٌ

وبدا جَمَعُوا وَخَصَرُوا معاً - وَيُظْهَرُ أن العبرة في المعية وصداها بمحل الصلاة لا غير - واتحد النوع والمصل ^(٥) أقرع بين الأولياء إن تنازعوا فيما يَقَرُّ للإمام ، وإلا ^(٦) . قُدِّمَ مَنْ قُدِّمُوا .

ولا نَظَرَ لِمَا قِيلَ : الحق للميت فكيف سقط برضا غيره ؟ لأن العرض تساويهم في الحضور ، فليس لأحد منهم حق معين أسقطه الولي .

فإن اختلف النوع ^(٧) . قُدِّمَ إليه الرجل فالصبي فالعشي فالمرأة ، أو

(١) قوله (اتحدوا) أي اتحد الحائز بالذكورة والأنوثة ، (أم اختلفوا) أي ما كان بعضهم ذكراً وبعضهم إناثاً . كروي .

(٢) قوله : (أن هذا) أي : تقديم الولد عليها . كروي .

(٣) قوله (هو السنة) أي صح قول (أن هذا) إلخ فإن (هذا) فاعل (صح) بتدوير المصنف ، وتخصيل الحديث هكذا صح أن سعيد بن العاصي حملني علي ربه بن عمر بن الخطاب ، وأم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم ، جعله معاً يليه ، وجعلها معاً يلي نفسه ، وفي نحو ثمانية من الصحابة ، فقالوا هذه السنة كروي والحديث أخرجه أبو داود (٣١٩٣) ، والسنائي (١٩٧٧) ، والبيهقي في الكبير (٧٠٠١) عن عمر بن أبي عمار مولى العمارت بن نوفل رحمه الله تعالى .

(٤) أخرجه السنائي (١٩٧٨) ، والبيهقي في الكبير (٧٠٠٠) عن نافع رحمه الله تعالى .

(٥) قوله (اتحد النوع) عطف على (حصروا) ، و (المصل) عطف على (النوع) كروي .

(٦) قوله : (وإلا) أي : وإن لم يتنازعوا . كروي .

(٧) قوله (فإن اختلف النوع) أي قول (فالمرأة) قال في شرح الروض : ويحادي برأس الرجل وعجيرة المرأة ، وفارق ما ذكره الدرر . حيث يقدم الرجل في السنة ثم من .

الفضل .. قَدْ أَمَّ الْأَفْضَلُ بِمَا يُظَنُّ بِهِ قَرْنَهُ إِلَى الرَّحْمَةِ ؛ كَالْوَرَعِ وَالصَّلَاحِ ، لَا سِحْرَ
حَرِيَّةٍ ؛ لَا قِطَاعَ الرُّقِّ بِالمَوْتِ .

نعم ، بحث الأذرعِي ومن بعده بقديم الأب على الأمن ؛ كما في اللحد .
أما إذا تعاقبوا فَيُعْذَرُ الْأَسْقُ مَطْلَعاً^(١) إِنْ اتَّحَدَ الْوَرَعُ ، وَإِلَّا . نُحِيتُ امْرَأَةً
لِدُكْنٍ^(٢) ، وَحَسَنُ لِرَجُلٍ وَصِيٍّ ، لَا صَيٍّ لِمَالِعٍ .

وَبِوَحْصَةٍ حَتَّى مَعاً أَوْ مُرْتَبِينَ . صُفُّوا صَفًّا وَاحِداً عَنْ يَمِينِهِ رَأْسُ كُلِّ مِنْهُمْ
عِنْدَ رَجُلٍ الْآخِرِ^(٣) ؛ لِنَلَا يُتَفَضَّلُ شَيْءٌ عَلَى ذِكْرِ .

وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ حَتَّى إِنْ رَضِيَ الْأَوْلِيَاءُ بِوَاحِدٍ وَعَيَّشُوهُ . تَقَيَّنَ ، وَإِلَّا .. قَدْ أَمَّ
وَلِيُّ السَّابِقَةِ وَإِنْ كُنْتُ شَيْءٌ ، ثُمَّ يُقَرَّعُ ، فَإِنْ لَمْ يَرْضَوْا بِوَاحِدٍ . صَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ
عَلَى مِيتَةٍ^(٤) .

وَبِوَحْصَتِي عَلَى كُلِّ وَاحِدِهِ وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ . قَدْ أَمَّ مَنْ يُحَدِّثُ فَسَادَهُ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ
بِمَرْئَةٍ^(٥) إِنْ رَضُوا ، وَإِلَّا . أَقْرَعُ ، وَفَارَقَ مَا مَرَّ^(٦) بَأَنَّ ذَاكَ أَحَقُّ مِنْ هَذَا

بعده ، بأن قرب الإمام مطبوع ، وهو ممكن في الصلاة ، جعل بخلافه في المدن كردي

(١) أي وإن كان المناحر أفضل نهاية ومعنى (ش ١٥٨/٣)

(٢) قوله (نحيت امرأة) أي صرحت لكل واحد من الرجال والحائض والنسيان ؛ يعني
إن حجب امرأة أولاً وصفت بقرب الإمام ، ثم حجبوا بواحد منهم ووضع رأس جهة القبلة
صرفت هي إلى جهة الصلاة ، وهو إلى جهة الإمام كردي

(٣) قوله (رأس كل منهم) إلح حملة حاله ، فكان الأولى (ورأس) إلح
(بالرؤى) ، كما في المعنى (ش ١٥٨/٣)

(٤) وفي (ت) والطيرحات : (كل على مية) .

(٥) قوله (سافر) وهو قوله (كالورع والصلاح) كردي

(٦) قوله (فارق ما مر) يعني ما هنا وإن وافق ما مر في وصف القصد ، لكنه عرقه في القيد ؛
بأنه مفيد ما مر لا ثم كردي قال ابن قاسم (١٥٨/٣) (قوله «فارق ما مر»
أي في استغريب إلى الإمام ، أي حيث يقدم هناك بالمفضل وإن لم يرضوا ولا يصير الإجماع .
وهنا زعم يقدم به إذا رضوا ، وإلا أقرع)

وتحرم على الكافر

«وتحرم» لصلاة (علي) من شك في إسلامه^(١) ، دون من نطق بسلامه ولو
بقرينة ، كشهادة عدلي به وإن لم يشك^(٢) ، ومحلّه . إن لم يشهد عدل أحده
على كبره ، وإلا تعارضا ، وبقي أصل بقائه على كبره
وبهذا^(٣) يجمع بين من أطلق عند شهادة واحد بإسلامه الصلاة عليه ، ومن
اعتق عدمها

وبرّد لظن في الأرقاء الصغار معلوم سببهم مع الشك في إسلام مسيئهم
وقربه ، ومز^(٤) عن الأذرعي : أنه يسر أمرهم بحج الصلاة ، فهل يباح
حج الصلاة ما عليهم ، أو يفرق بأن ذلك فيه مصلحة لهم فالمهم لها بعد سبع ،
ولا كذلك ها ؟ كل محتمل ، والثاني أقرب^(٥)

وعلى (الكافر) بسائر أنواعه ، حرمة لدعائه له بالمعفرة ، قال ثقاتي :
«لَا صَلَّ عَلَى أَحَدٍ قَبْلَهُمْ قَدَّ أَبَدًا» ، والنوع [٨٤] الآية ، ومهم أطفال تكبر ،
بحرم الصلاة عليهم وإن كانوا من أهل الجنة ، سواء أوصفوا بالإسلام أم لا ،
(لهم مع ذلك^(٦)) يُعاملون في أحكام الدين من الإرث وغيره معاملة الكفار ،
«علاء من أحكام الدنيا ، خلافاً لقرن وهم فيه
يظهر حل الدعاء لهم^(٧) بالمعفرة ؛ لأنه من أحكام الآخرة ، بخلاف

١ قوله (من شك في إسلامه) أي بعد لعلم بكفره ، كما يدل عليه قوله لآبي (ومني من
يعنه على كبره) ، فلا يماضي ما يأتي ويكتسب مجهول الحال بدونه ، ولا بد من
قرينة كاللار . كردي .

٢ أي الإسلام شهادة العدل بالنسبة للإرث وبحج (ش ١٥٨/٣)

٣ أي - بقوله : (ومحلّه ...) إلخ . (ش : ١٥٩/٣) .

٤ قوله (ومز) أوائل الصلاة . كردي

٥ أي : فلا تجوز الصلاة عليهم . (ش : ١٥٨/٣)

٦ أي : كرهم من أهل الجنة . (ش : ١٥٩/٣)

٧ أي : الأطفال الكفار . هامش (أ) .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، وَالْأَصَحُّ : وَخُوبُ تَكْفِيرِ الدَّمِيِّ وَذَقَهُ .

صورة الصلاة

(ولا يجب) غلب (غسله) لأنه للكرامة ، وليس هو من أهلها

نعم ، يخوز ، لحر^(١) . أنه صلى الله عليه وسلم أمر عتياً بحمل ولده ،
وتكفيله^(٢) . لكنه ضعيف .

(والأصح) وخوب تكفير الدمي (وأنجب به المعاهد والمستامن (ودونه)
من ماله ، ثم من منقه^(٣) ، ثم من بيت المال ، ثم من مياسير المسلمين ، ووفاء
بدمته ، كما يجب إطعامه وكسوته إذا عجز .

وقيد في المجموع : الوجهين بما إذا لم يكن له مال ، وخصهما بما^(٤) ،
فقال في وحبوبهما على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهار ، ثم صرح
الرحوب ، وعمله بما ذكر^(٥) الدال على أنه لا يجب على الدمي من الحيثية التي
لأجلها لزم ذلك ، وهي الوفاء بدمته^(٦)

فلا ينبغي - كما هو واضح - وحبوبهما^(٧) عليهم من حيث إنهم مكلفون
بالتقوى .

(١) وفي (أ) و(ج) و(س) و(ع) المطبوعات (لحر مسلم) ، والذي أنشأ بإسقاط كلمة
(مسلم) من (ب) و(د) و(ت) و(ز) و(ح) و(ل) في « صحيح مسلم »
(٢) أخرجه أبو داود (٣٢١٤) ، والسنن (١٩٠) وأحمد (٧٧٠) عن علي رضي الله عنه في
الدمي ، وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسلاً (١١٩٧٠) في العمل . وراجع لراما
« التكميل الحبر » (٢٦٩/٢ - ٢٧٠) .

(٣) وفي (ب) و(ع) و(ط) المطبوعات . (ثم منقه) بدون (من)

(٤) أي : بالمسلمين . (ش : ١٥٩/٣) .

(٥) وهو الوفاء بدمته . (ش : ١٥٩/٣) .

(٦) المجموع (١١٩/٥)

(٧) قوله (وحبوبهما) كذا في (س) والمطبعة المكية والمعصرية ، وفي ابوهة (وحبوبها)

وَنَوَّ وَجَدَ عُضْوُ مُسْلِمٍ

وفيما إذا كان له مالٌ أو منفقُ المحاطت به^(١) الـ رثة أو العتق ، ثم من علم بموته ، نظير ما مرَّ في المسلم^(٢) .

ولا يُباني ما ضحَّخه ، من الوجوب قوله في موضع آخر : (قد ذكرنا أن للمسلم غسله ودفنه)^(٣) . لأن مراده مطلق الحوار الصادق بالحب باسمه للدين ، لأنه الذي قدَّمه فيه

ولا قوله في موضع آخر : (ويَجُوزُ غسله ، وبكفنه ، ودفنه) لأنه مسوقٌ فيما اختلفوا عليه ؛ بدليل تعقيبه لذلك بقوله (وأما وجوب التكفين .. ففيه خلاف ، وتفصيلٌ سبق وأصحاً في باب غسل الميت)^(٤)

وأشار بذلك لما ذكرته عنه أولاً^(٥) ، فتأمل ذلك ، ولا تغتر بحلله

أما الحربي .. فيَجُوزُ إعراء الكلاب على جيعته ، وكذا المرند والبرديف

(ولو وجد عضو مسلم) أو بحره ؛ كسفره أو ظفيره ، ووهم من صن عن المجموع^(٦) خلافة .

وقصته كلامهما . التوقف فيما في «العدة» أنه لا يُصلَّى على شعرة الواحدة^(٧) ، وأخذ به^(٨) غيرهما ،

(١) قول الشارح (المحاط به) إن أراد بالمال فواضح ، أو الفعل فيمكن مع قوله (نظير ما مرَّ في المسلم) (سم ١٦٠ / ٣) قال الشرواني (١٦٠ / ٣) (انوار سني) كلام الشرح كالصريح في الأول لأن قوله « ثم من علم بموته » موهم بـ (أراد الشارح)

(٢) في (ص: ١٨٧-١٨٨) .

(٣) المجموع (١٢٣ / ٥) .

(٤) المجموع (٢١٣ / ٥) .

(٥) أي في قوله (ثم ضحَّخ لوجوب) هامش (س) .

(٦) المجموع (٢٠٨ / ٥) .

(٧) لشرح الكبير (٤١٨ / ٢) ، روضة الطالبين (٦٣١ / ١) .

(٨) أي : بالتوقف . (س : ١٦٠ / ٣) .

علم مؤنه ضلّي عنه

مرجح أنه لا فرق^(١) ، ويؤيده ما يأتي أن الصلاة في الحقيقة إنما هي على الكل وإن كان بعد الموت^(٢)

(علم مؤنه) وأن هذا الموجه منه ، انفصل منه بعد الموت أو حركته حركة مدبوح ، ولم يعلم أنه غيب قبل الصلاة على الجملة^(٣) ، ويظهر أن المراد (علم) حقيقة العلم ، فلا تكفي الظن .

ويُفرق بينه وبين الإسلام^(٤) ، بأن الأصل الحياة ، فلا تستقل أحكامها عنه إلا بيقين ، وأيضاً فالموت هو الموجب لجميع ما بعده ، فوُحِدَ الاحتياط له ، بخلاف نحو الإسلام ، فإنه من حملة التوابع لأحكام الموت ، وأيضاً للإسلام يُكتفى فيه^(٥) بتعليق عليه في أصل الشبهة^(٦) ، بخلاف الموت .

(ضلّي عليه) وجوباً ، كما فعله الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما ألقى عليهم^(٧) سمكة طائر سرّ يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل ،

(١) قوله (مرجح أنه لا فرق) أي بين الواحد وغيره ، فيصلي عنه مطلقاً (بصري (٣٢٦/١)

(٢) راجع : السهر الصباح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٤٧٧)

(٣) قوله (من الصلاة على الجملة) يعني يعلم أنه قد صلب على لجمته ، ولم يعلم أنه قد صلب على الصلاة ، فتجب الصلاة بعد غسل العضو ، أم إذا صلب على قبل تلك الصلاة . فلا تجب . كردي .

(٤) قوله (ويُفرق بينه وبين الإسلام) بأن الإسلام يكفي فيه الظن بخلافه ؛ ولذا قيل ولو وجد مسلماً مجهولاً ، أو عصفوراً في بلاد الإسلام ، ضلّي عنه ، لأن العالِمَ بهذا الإسلام كردي . قال الشرحي (١٦٠/٣) (قوله « ومن الإسلام » أي حثّ وجب الصلاة على من ظن إسلامه) .

(٥) وفي (١) . (وأيضاً الإسلام يكفي فيه) .

(٦) قوله (بتعليق عليه) أي على الإسلام (في أصل الشبهة) بأن يقول . أصلي عليه إن كان مسلماً . كردي .

(٧) وفي بعض النسخ : (ألقى إليهم) .

وعرفوها بحاتبه (١)

والظاهر : أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استفاضة

ونبحث عمن ذلك قبل الصلاة عليه ، وستره بحرقه ، وموارنه وإن كان من
عبر سورة : إنما مر : أن ما زاد عليها بحيث ستره لحق الميت (٢) ، بخلاف ما لا
يضمن عليه ، كيد من جهل موته ، فإنه يسن ذلك فيها (٣) .

وتسن مواراة كل ما انفصل من حي ولو ما يقطع للخنايا .

وكالمسلم في ذلك (٤) مجهول الحال بدار ، لأن العائت فيه الإسلام ، وإن
كان منهم . فكاللفيط فيما يأتي فيه (٥) .

ونبحث نية الصلاة على الجملة (٦) ، فهو طفر بصاحب الجزء . . لم تحت
بعادتها عليه إن علم أنه غلب قبل الصلاة .

ونبحث الرركشي : تقييد نية الجملة بما إذا علم أنها قد عجلت ، ولأى
مصر وحده ، وفيه نظر ، بل الذي يتجعه : أنه يتوي الجملة وإن لم يغتم ذلك

(١) ذكره الشافعي في الأم (٦٠١ / ٢) ، بلاغاً ، وله في الكبر (٦٩٠٧) عن الشافعي
رسمي لله ، وراجع تلخيص الحبير (٢٢٩ / ٢)

(٢) في (ص : ١٧٨) .

(٣) قوله (فإنه يسن ذلك) ظاهره أن الإشارة إلى جمع ما ذكر ، من الفصل والسرور . .
لكن اختصر المعنى ، وهو الهدية ، على لأحيرين (ش : ١٦١ / ٣)

(٤) أي : في تجهيز الكل والجزء . (ش : ١٦١ / ٣) .

(٥) في (٦٢٨ / ٦) .

(٦) قوله (ونبحث نية الصلاة على الجملة) لأنها في الحقيقة صلاة على العائت ، كما صرح به
الإمام وغيره ، قال السكي : وهو الحق ، وإنما رددنا شرطية حضور العصور ، وعمله ، ونية
ما يشترط في صلاة الميت لحاضر ، ليكون العائت بيعاً للحاضر كرودي ، قال البيهقي
في حاشيته على فتح الوهاب (٦٣١ / ١) (فيقول بويت أصلي على حمة ما انفصل به
هذا الجزء) .

وَالسَّقَطُ إِنْ اسْتَهْلَ أَوْ بَكَى . كَكَبِيرٍ ، وَإِلَّا ؛ فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ ،
كَاخْتِلَاجٍ . . صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَطْهَرِ

مُعْتَدٌ بَيْتُهُ دَكْوُهُ قَدْ عَمِلَ ؛ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْعَائِلِ^(١)

ومى ، النكاحي . لو يُقِلُّ الرَّأْسُ عَنْ بَلَدِ الْحَقَّةِ . . صَلَّى عَلَى كُلِّ ، وَلَا تُكْفَى
الاصطلاح على أحدهما . وَيُظْهَرُ : سَاوُهُ عَلَى الضَّعِيفِ . أَنَّهُ تَحْتَ بَيْتِ الْحَرِّ فَقَطْ

(والسقط) تثليث أوله من السقوط (إن) عَلِمَتْ حَيَاتُهُ ؛ كَانَ (استهل) من
أهل . رَفَعَ صَوْتَهُ (أَوْ بَكَى) بَعْدَ انْقِصَالِهِ ، كَمَا قَبِلَ بِهِ بَعْضُهُمْ ، وَلَيْسَ فِي
مَحَنِهِ ؛ لِأَنَّهُ هَذَا^(٢) مُسْتَشْنَى مِنْ أَنَّهُ إِذَا انْقَضَى بَعْضُهُ . . لَا يُغْنَى حُكْمُ الْمَفْصَلِ
كَدْ . وَكَذَا حُرُوفُهُ حَيْثُ ، فَيُقْتَلُ حَارُهُ

ومى ، الروضة ، وغيرها . أَخْرَجَ رَأْسَهُ ، وَصَاحَ ، فَخَرَّهَ آخِرُ . . قِيلَ ؛ لَا
يَبْقَى^(٣) بِالصَّاحِ حَيَاتُهُ^(٤) .

وما عدا هذين^(٥) فحكمه فيه حكم المتصل .

(ككبير) للحبر الصحيح على كلام فيه . . إِذَا اسْتَهْلَ الضَّيِّقُ وَرَثَ
وَصَلَّى عَلَيْهِ^(٦) .

(وَإِلَّا) تَعَلَّمَ حَيَاتُهُ (فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ ؛ كَاخْتِلَاجٍ) اخْتِيَارِي^(٧) .
صَلَّى عَلَيْهِ) وَجُوباً (فِي الْأَطْهَرِ) لَاحْتِمَالِ الْحَيَاةِ بِظُهُورِ هَذِهِ الْقَرِيبَةِ عَلَيْهَا ،

(١) في (ص ٢٢٦) وراجع السهل الصالح في اختلاف الأشياح ، مسألة (٤٧٨)

(٢) أي من السهل . أو بكى قبل تمام انفصاله (ش ١٦٢/٣)

(٣) وفي المطبوعة المصرية (لأديف)

(٤) روم لطلال (٢١٦/٨)

(٥) أي ما عدا الناصح . وهو انقضاء (ش ١٦٢/٣)

(٦) أخرجه ابن حبان (٦٠٣٢) . والحاكم (٣٦٣/١) ، والترمذي (١٠٥٣) . وابن ماجه (١٥٠٨) عن حابر بن عبد الله رضي الله عنهما . وراجع التلخيص الحبير (٣٦٦/٢)

(٧) قوله (كاختلاج اختياري) بشرط أن يكون بعد انفصال كروي

وإن لم تظهر ، ولم تبلغ أربعة أشهر . . . ثم يضل عليه ، وكذا إن بلغها في
الظاهر .

ويضل ، ويكفر ، ويذفر قطعاً

(وإن لم تظهر) أماره الحية (ولم يبلغ أربعة أشهر) حد نوح الروح فيه
لم يصل عليه) أي . لم تجز الصلاة عليه ؛ لأنه حماد ؛ ومن ثم لم
يُضَلَّ^(١) .

(وكذا إن بلغها) وأكثر منها ؛ كما صرحوا به في قولهم : فإن بلغ أربعة أشهر
فصعداً^(٢) ولم تظهر أماره الحية فيه حرمت الصلاة عليه (في الظاهر)
لمعهم الخبر^(٣) .

وسوغ أو اب النوح لا يستلزم وجوده ، بل وجوده لا يستلزم الحياة ؛ أي
لكامة ، وكذا الموت لا يستلزمها ؛ بدليل ما قبل الأربعة

ومن ثم دل بعضهم : قد ينخصل الموت للتسعة مع تحلب نوح الروح فيه لأمر
إرادة الله تعالى انتهى

ولت أن تقول . سلماً النوح فيه هو^(٤) لا يُكتمى بوحوده قبل حروجه . وإذا
د جمع بأن استهلاله الصريح في نوح الروح فيه قبل تمام انصاله لا يُغنى
به ، فكيف به^(٥) وهو كله في الجواب ١٩

ومن ثم^(٦) تعيش أن الخلاف^(٧) في وجوده قبل تمام انصاله لا يأتي في

(١) قوله (ومن ثم لم يضل) أي لم يصب عنه كرهدي

(٢) راجع : معهل الصالح في اختلاف الأنواع ، مسألة (١٧٩)

(٣) أي مستقيم في شرح (ككبير) (ش ١٦٣/٣)

(٤) قوله (هو) أي إيج الأسيث (وهو) أي إيج (الوار) (ش ١٦٣/٣)

(٥) أي بوحوده النوح في السطح (ش ١٦٣/٣)

(٦) أي لأجل أن الاعتداد بنوح الروح فيه وهو كله في الجوف في غاية البعد (ش ١٦٣/٣)

(٧) أي : السابق في شرح : (أوبكى) . (ش ١٦٣/٣) .

وجودها في الخوف لو فرض العلم بها منه^(١) .

وافتاء بعضهم في مولود تسعة لم يظهر فيه شيء من أمارات الحياة بأنه يُصلّى عليه إنما يأتي على الضعيف المقابل

ورغم أن الدار بعد تمام أشهره لا يُسقط سقطاً . لا يُخدي^(٢) ، لأنه بتسليمه يتعين حمله على أنه لا يُسمّاه لعة ، إذ كلامهم هنا مصرّح - كما علمت - بأنه لا فرق في التخصيل^(٣) الذي قالوه بين دي التسعة وغيره

ثم رأيت عبارة اثنتي عشرة ، وهي : السقط الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه ، وهي محتبلة لأن يُريدوا قبل تمام حلقه ، بأن يكون قبل التصوير ، أو قبل دفع الروح فيه ، أو قبل تمام مدته ، وحيث^(٤) يُختل أن المراد بمدته : أقل مدة الحمل أو عائلها أو أكثرها ، وحيث فلا دلالة في عبارتهم هذه بوجه ، ثم رأيت شيخنا آتياً بما ذكرته^(٥)

ويُغسل ، ويُكفّن ، ويُدفن^(٦) قطعاً إن ظهرت فيه حلقة آدمي ، وإلا : سُرّ ستره بحرقه ودونه .

(١) قوله (منه) أي في الجوف (من) بمعنى (هي) (ش ١٦٣ / ٣)

(٢) قوله (ورغم أن الدار) إلح وهذا أقصى الرملي قال السقط هو الدار قبل تمام أشهر ، أي أقل مدة الحمل ، أما الدار بعد تمامه وهي ستة أشهر ولحظان فلا يسمى سقطاً ، فيجب ما بحث في الكبير ، من وجوب العمل والكفّن ، والدفن والعلاوة وإن برل مينا ، والتخصيل إنما هو في السقط . كودي ،

(٣) أي يظهر أمّاره الحياء وعدمه (ش ١٦٣ / ٣)

(٤) أي حين أحد الاحتمال الأخير (ش ١٦٣ / ٣)

(٥) أي من أنه لا فرق في التخصيل الذي قالوه إلح (ش ١٦٣ / ٣) وراجع إلى المطالب (٢٩٦ / ٢) .

(٦) قوله (ويغسل) إلح عطف على (لم يصل) في المعنى : أي ولكن يغسل ، ويكفّن ، ويدفن . كودي .

وَلَا يُعْسَلُ الشَّهِيدُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ،

وَفَارَقَتِ الصَّلَاةَ عِزَّهَا بَاتَهَا أَصِيْقُ مِنْهُ ؛ لَمَّا مَرَّ^(١) : أَنَّ الدَّمِيَّ يُعْسَلُ ، وَيُكْتَرُ ، وَيُدْفَنُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ

وَأَقْبَحَتْ تَسْوِيَةَ الْمَتْنِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ وَمَا دُونَهَا أَنَّهُ لَا عِزَّ بِهَا^(٢) ، بَلْ بِمَا مَرَّ ؛ مِنْ ظَهْوَرِ حَلْقِي الْأَدَمِيِّ وَغَيْرِهِ^(٣)

وَلَمْ يُبَيِّنْ^(٤) مَا بِهِ الْإِعْتَارُ^(٥) ؛ نَظَرًا لِلْعَالِبِ مِنْ ظَهْوَرِ الْحَلْقِ عِنْدَهَا وَعَدَمُهُ نِسْبًا .

(وَلَا يُعْسَلُ الشَّهِيدُ) فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَعْمُولٌ ؛ لِأَنَّهُ مُشْهُودٌ لَهُ بِالْحَيَّةِ ، أَوْ يُنْعَثُ لَهُ شَهْدٌ بِقَتْلِهِ ، وَهُوَ دَمُهُ ، أَوْ فَاعِلٌ ؛ لِأَنَّهُ رُوحُهُ نَشِهُدُ الْجَنَّةَ قَبْلَ عِيَرِهِ

(وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ) أَيِ : يَخْرُومُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُؤَذَّ الْعَمَلُ لِإِرَالَةِ دَمِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَيٌّ نَصْرُ الْعَرَابِ^(٦) ، وَإِنْقَاءَ لِأَثَرِ شَهَادَتِهِمْ ، وَتَعْظِيمًا لَهُمْ بِاسْتِعْنَائِهِمْ عَنْ دَعَا الْعِيَرِ وَظَهْوَرِهِ ؛ لِتَوْفُّمِ الْقَصَصِ فِيهِمْ^(٧)

وَبِهِ دَرَقُوا^(٨) عَسَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَقْطَعُ

(١) فِي (ص: ٢٤١) .

(٢) أَيِ : بِالْأَرْبَعَةِ . (ش: ١٦٣/٣) .

(٣) أَيِ : وَعَدَمُهُ . (ش: ١٦٣/٣) .

(٤) بَوْنَهُ (وَلَمْ يَبَيِّنْ) حَوَابِ مِنْ قَالَ : لَوْ كَانَ الْمُعْتَرِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ ظَهْوَرُ حَلْقِ الْأَدَمِيِّ فَلَمْ يَمَسَّ بِهِ ؟ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ : أَنَّ ذِكْرَ الْأَرْبَعَةِ فِي قَوْلِهِ ظَهْوَرُ الْحَلْقِ ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ حَصْوَهُ عَدَمُهُ كَرْدِي

(٥) وَهُوَ ظَهْوَرُ حَلْقِ الْأَدَمِيِّ وَعَدَمُهُ (ش: ١٦٣/٣)

(٦) وَهُوَ قَوْلُهُ بَعَالِي ﴿ وَلَا يَقُولُوا لِمَنْ يُعْسَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ ﴾ بَلْ أَمَاتَ وَكَانَ لَا مَسْرُوكَ ﴿ [سَمِعَهُ] ١٥٤

(٧) قَوْلُهُ (لِتَوْفُّمِ الْقَصَصِ فِيهِمْ) يَعْنِي : بِأَمْرِ بِعَسَلِهِ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ لِتَوْفُّمِهِمْ أَنَّهُ لِأَحَدٍ يَقْطَعُ

فِيهِمْ ، بِخِلَافِ الْأَسَاءِ ، فَمَنْ أَحَدًا لَا يَبْرَحُ بِمَعْنَى فِيهِمْ بِحَالٍ كَرْدِي

(٨) أَيِ : بِالْعَلِيلِ الْآخِرِ ، وَمَحَطُّ الْعَرَقِ تَقْيِيدُ الْمُعْظِمِ بِقَوْلِهِ (لِتَوْفُّمِ) [بِح] (ش: ١٦٤/٣)

وهو من مات في قتال الكفار سنة

بأنه غير محتاج لذلك^(١) ، وأن القصد به الشريعة ، وزيادة الرضى فقط ، ولم يفتخ لإظهار أسماء

ولأنه^(٢) صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ، ولم يصل عليهم ، كما شهدت به الأحاديث التي كادت أن تنواتر^(٣) ، وحيز : أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم عشرة عشرة^(٤) . صعب جداً

نعم ، صَحَّ أنه حَرَّحَ بعد ثمان سنين ، فصلى عليهم صلته على الميت^(٥) ولا دليل فيه ؛ لأن المحالف لا يرى^(٦) الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام ، فعين أن المراد أنه دعا لهم ، كما يدعى للميت .

(وهو من) أي : مسلم ولو قاتلني غير مكلف (مات في قتال الكفار) أو كافر واحد (به) أي القتال ، كان أضاه سلاح مسلم قتله خطأ ، أو عاد عليه^(٧) سهمه ، أو تردى بوفدة^(٨) ، أو زفسته فرسه ، أو قتله مسلم استعدائاً ، أو انكشف عنه الحرث وشك أمان سبها أو غيره ؟ لأن الظاهر : موته بسبب وخرجه بقوله (قتال) . قتلهم لأسير صراً^(٩) ، فليس شهيداً على الأصح .

- (١) أي : ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (ش : ١٦٤ / ٣) .
- (٢) لقوله (ولأنه) ، إلح عطف على قوله (لأنه حي) (إلح : ش : ١٦٤ / ٣) .
- (٣) منها ما أخرجه البخاري (١٣٤٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .
- (٤) أخرجه الحاكم (١٩٨ / ٣ - ١٩٧) ، وصححه الذهبي ، ولبهقي في الكبير (٦٧٧٨٦) .
- (٥) ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٩٤١) ، السهيمي (٦٨٨٦) (٣٠٨ / ٧) عن أبي حنيفة .
- (٦) البخاري رحمه الله تعالى وقد أعله الشافعي ، كما في : اللخص الحبير (٢٧٥ / ٢) .
- (٧) أخرجه البخاري (٤٠٤٣) ، ومسلم (٢٢٩٦) عن عمار بن عبد الله رضي الله عنه .
- (٨) لقوله (لأن للمحالف لا يرى) (إلح : يعني) عدداً لا يجوز الصلاة على الشهيد مطلقاً ، وعدداً للمحالف لا يجوز على الغير بعد ثلاثة أيام ، (معين) (إلح : كردي) .
- (٩) وفي (أ) (أو عاد إليه) .
- (٨) الوفدة ، الأرض المنخفضة المعجم الوسيط (ص : ١٠٥٩) .
- (٩) قوله : (قتلهم لأسير صراً) أي ، بعد انقضاء القتال ، كردي .

عَنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ ، أَوْ فِي قِتَالِ النُّعَاةِ . فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَطْهَرِ ، وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لِأَنَّهُ عَلَى الْقَذِّيبِ
وَلَوْ اسْتَشْهِدَ حَتَّى . فَالْأَصَحُّ . أَنَّهُ لَا يُعْتَلُّ ، . . .

بِخِلَافِ مَا لَوْ انْكَسَرُوا وَأَتَمَّغَنَاهُمْ لِاسْتِصْلَاحِهِمْ ، فَعَادَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَقَتْلَ وَاحِدٍ
نَ . فَإِنَّهُ شَهِيدٌ عَلَى الْأَوْجِهِ .

(فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ) أَيِ : الْقِتَالِ وَقَدْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ وَإِنْ قُتِلَ بِمَوْتِهِ
بِجَرَحٍ . (أَوْ) مَاتَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ (فِي قِتَالِ الْبُعَاةِ) مِنْ مُسْلِمٍ (مُعِيرٍ
شَهِيدٍ فِي الْأَطْهَرِ) فَيُعْتَلُّ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ . . . فَلِأَنَّهُ كَمَقْتُولٍ بِسَبَبٍ
أَخَرٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي . . . فَلِأَنَّهُ قَتِيلٌ مُسْلِمٌ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَتَلَهُ كَافِرٌ اسْتَقْبَلُوا بِهِ كَذَلِكَ
شَهِيداً

أَمَّا مَنْ حَرَكْتُهُ حَرَكَةً مَدْبُوحَةً عِنْدَ انْقِضَاءِ قِتَالِ الْكُفَّارِ . . . فَشَهِيدٌ حَرَمًا ، وَمَنْ هُوَ
مَرْفُوعُ الْحَيَاةِ حَيْثُ . . . فَغَيْرُ شَهِيدٍ جَزْمًا .

(وَكَذَا) لَا يَكُونُ شَهِيدًا إِذَا مَاتَ (فِي الْقِتَالِ) مَعَ الْكُفَّارِ (لَا سَبَبَ عَلَيْهِ
السَّبَبُ) بِأَنَّهُ مَاتَ فَجَاءَةً ، أَوْ بِمَرَضٍ ، أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ عَمْدًا^(١)

(وَلَوْ اسْتَشْهِدَ جِسْمٌ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ) عَنْ الْجَدِيدِ ، وَخُرُومُ غُدَّتِهِ ؛
لِأَنَّ الشَّهَادَةَ تُسْقِطُ غَسْلَ الْمَوْتِ ، فَكَذَا غَسْلُ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّ الْمَلَانِكَةَ غَسَلَتْ
حِفْظَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِاسْتِشْهَادِهِ يَوْمَ أُحُدٍ جِسْمًا ؛ لِخُرُوجِهِ عَقِبَ سَمَاعِهِ لِدَعْوَةِ

(١) لَمْ يَسْتَمِعْ بِهِ الْكُفَّارُ (ش ١٦٥/٣) قَدْ عَنِ الشَّيْخِ الرَّامِزِيِّ (١٩٨/٣) ، مَرَّ
فَقَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعَبَّاسِ » لَوْ دَخَلَ حَرْبِي بِلَادَ الْإِسْلَامِ لَقَاتِلْتُ مُدْمًا مَعَهُ . فَهُوَ شَهِيدٌ نَظْمًا
قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ . أَنَّهُ سَمِعَ عَلَى « مَهْجِ » (وَقَالَ أَيْضًا بَقْلًا عَنْ « الْحَادِمِ » ، وَغَيْرِهِ
وَلَوْ اسْمُ الْكُفَّارِ عَلَيْهِ مُسْلِمِينَ . فَمَقْتُولُونَ الْمُسْتَعْمَانُ بِهِمْ شَهِيدٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا قِتَالُ الْكُفَّارِ ، وَلَا يَمُرُّ
إِلَى غُصُونِ الْقَاتِلِ ، أَوْ اسْمُ الْبُعَاةِ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ . فَمَقْتُولُونَ مُسْتَعْمَانُ بِهِمْ شَهِيدٌ دُونَ مَقْتُولِي
الْبُعَاةِ)

وَتُرَالُ نَجَاسَةُ غَيْرِ الدَّمِ

وَيُكْفَرُ فِي ثِيَابِهِ الْمَلَطُخَةُ بِالدَّمِ .

وهو مع أهله إليها^(١) ، كما صَحَّ^(٢)

ولو وحده غسله . لم ينمط بعمل الملائكة ، كما مر^(٣)

(و) الأصح أنه (ترال) وحيواً (نجاسة غير الدم) الذي هو من أثر الشهادة وإن أدت إرائتها لإرائته ، كما أفاده ، أصله^(٤) لأنه لا فائدة لإرائتها ، إذ ليست أثر عادية .

تنبيه . هل للنجاسة الحاصلة من أثر الشهادة حكم دمه ، أو يُعْرَقُ بأن المشهود به بالمصل الدم فقط ، ولأن نجاسته أحق في كلامهم ؟ شبه تناف في ذلك ، لكنه إلى الثاني^(٥) أميل .

(ويكس) بدأ (في ثيابه) التي مات فيها (المملطخة بالدم) وغيرها ، لكن المصلحة أولى ، فانقيذ لدلت^(٦) وذلك ؛ للاشباع^(٧) والأوجه أنه لا يُجْزَأُ أَحَدُ الْوَرْتَةِ لثَرَعِهَا إِنْ لَاقَتْهُ رَعَايَةُ مَصْلَحَةٍ ، بطريق ما مر في الثلاث^(٨) .

(١) أي : الدعوى ، والجوار متعلق بالمخرج . (ش : ١٦٥ / ٣) .

(٢) أخرجه ابن حبان (٧٠٢٥) ، والحاكم (٢٠٤ / ٣) ، عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما وراجع التلخيص الخبير (٢٧٥ - ٢٧٦)

(٣) قوله (كما مر) في عمل الميراث كردي

(٤) المصنوع (ص : ٨٧) .

(٥) أي : الفرق ، (ش : ١٦٥ / ٣) .

(٦) أي : لبيان الأكمل معي ونهايه (ش : ١٦٥ / ٣) ينصرف

(٧) عن حبيب رضي الله عنه قال : زمني رجلٌ سهم في صدره - أو في حلقه - فمات ، فأقرخ في ثيابه كما هو ، قال : ومن مع رسول الله ﷺ أخرجه أبو داود (٣١٣٣) ، وأحمد في مسنده (١٥١٨٣)

(٨) قوله (بطريق ما مر في الثلاث) أي : ثلاث أبواب التكس كردي

فإن لم يكن ثوبه سابغاً . نعم

ورفع بدأ نحو درج وقزو^(١) ، وثوب حلي وخف ، ويظهر : أن محله^(٢) حيث كان منك ورصي به وارثه الرشيد ، وإلا . وجب نزعه .

، فإن لم يكن ثوبه سابغاً . نعم (الواجب وجوباً وعمراً مادياً^(٣))

عد حكم شهيد الدنيا فقط^(٤) ، وهو من قابل لحو حمة ، أو الواحد ، وهو من قابل لتكون كلمة الله هي العلي

أن شهيد الآخرة فقط ، كعريق ، ومطوون ، وحريق^(٥) ، وألحق به من ذات بصاقية ، وميت زمن طاعون ،

وقد يؤخذ منه^(٦) . أن حرمة الفرار من بلد الطاعون ، والدخول إليه محنة ، لم يعم ذلك الإقليم ، لكن الأوجه ما أضفوه^(٧) ، كما يشهد به تعين

١ الفرار جلود بعض الحيوانات ، كدببه والثعالب ، فنبغ ويؤخذ منها ملابس للثوب والمرية ، والجمع : فزله . المعجم الوسيط (ص : ٦٨٦)

٢ وصير (محله) يرجع إلى (بدأ) ، أي محل كون سرع مدوناً حيث (أبح) كروى
٣ قال في أسس المطالب (٢ : ٣٠٦) (يدب إن سرت بعوره ، وإلا . فوجوباً ...)
راجع

٤ قوله (هذا حكم) أبح أي ما ذكر من أنه لا يعمل ولا يصلي عليه . حكمه والحمية الرباء كروى

٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « الشهداء خيمه المطعون وسفوف والعرق وصاحب أهله والشهيد في سيل الله » أخرجه البخاري (٢٨٢٩) ومسلم (١٩٤)
وعنه جابر عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « الشهداء سبع سوى القتل في سيل الله » ورواه وصاحب ذات الحب شهيد وصاحب الحريق شهيد والمرأة مشوث بخنخ شهيد . أخرجه (٣١١١)
٦ (١٨٤٦) ، وابن عسك (٢٨٠٣) ، وأحمد (٢٤٢٥٠)

٧ من يطلاق أن الميت في رمس الطاعون شهيد مدون بغيره بعدم الفرار وعدم الدخول ، لكن لم يظهر في وجه الأحد . (ش : ١٦٦/٣) .

(٧) أي فيحرم كل من الفرار والدخول عم الطاعون ذلك الإقليم أو لا (ش : ١٦٦/٣)

الأزب^(١) بعدم العيام بالناقص وتجهيرهم ، والثاني^(٢) بأنه ربما أصابه فيسده

بدحو له

فإن قلت عابه أنه موع من العدوى ، وهي إنما تقتضي الكراهة فقط

قلت موع ، بل هذا بضيق عليه عرفاً : أنه من الإلقاء باليد إلى التهلكة

ومقتول ظلماً ، وميت عشقاً لمن يجعل نكاحها شرط العفة والكنم ، كما في

الحبر^(٣)

ولا يتعد في عاشق غيرهما^(٤) اضطراراً أنه شهيد أيضاً ، بل واحتياراً إذا عت

وكنم^(٥) ، كمن ركب بحراً المعصية ، لأن الجهة منفكة .

وميتة صنفاً

فهو كثيره^(٦) غسلاً ، وصلاة ، وغيرهما .

(١) أي : حرمة الفرار . (ش : ١٦٦/٣) .

(٢) أي : حرمة الدحول (ش : ١٦٦/٣) .

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ من عشق وكنم وعف فمات ميتاً شهيداً

شهيده أخرجه الخطيب العددي في تاريخ بغداد (٣٦٤/٥) ، وقد أنكر الأئمة هذا

تحديث ، ماله من عدي في الكامل (٣٩٦/٤) ، وراجع «التلخيص الحبير»

(٣٢٥/٢) ، والبر المنير (٥٤٦/٣) .

(٤) أي : كالمرد . نهاية وصفي . (ش : ١٦٦/٣) .

(٥) راجع «المهل الناح في اختلاف الأشاح» مسألة (٤٨٠) .

(٦) قوله (فهو كثيره) أي : شهيد الآخرة فقط كغير الشهيد ، في وجوب العمل والصلاة عليه وغيرهما . كردي .

فصل

أَوَّلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْعُ الرَّايِحَةُ وَالسَّعْ

(فصل)

ففي المدون وما يتبعه

أكل القُر (المحضّل للواجب) حصة نَمْع (بعد طمئنها) الراتحة) أن يسهل
يُؤدّي (١) (والسع) (٢) أَنْ يَنْبُتَهُ وَيَأْكُلَهُ ؛ لِأَنَّ حِكْمَةَ وَجوبِ الدَّمْعِ ؛ مِنْ عَدَمِ
إِهْلَاكِ حَرَمِيَّتِهِ بِإِسْتِثْنَائِهِ رِيحَهُ ، وَاسْتِقْدَارِ جِوْفِهِ ، وَأَكْلِ السَّعِ لَهُ لَا يَخْصُلُ إِلَّا
بِشَيْءٍ .

وَحَرَّحَ بِهِ (حَمَرَةً) : وَضَعَهُ بِوَجْهِ الْأَرْضِ ، وَشَرَّهَ كَثِيرًا سَحَابَ ثَوَابٍ أَوْ
مَدَارَةٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُخْزِيُّ عِنْدَ إِمَّاكِنِ الْحَمَرِ وَإِنْ مَعَ الرِّيحِ وَالْعُحَّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ

وَيُتَمَنَعُ ذِيكَ : مَا يَمْنَعُ أَحَدَهُمَا ؛ كَأَن اِعْتَادَتْ سَاعُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْحَدِّ عَنِ
مَوْتَاهُ ، فَيَجِبُ بَاءُ الْقَبْرِ حَيْثُ يَمْنَعُ وَصُولُهَا إِلَيْهِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْهَا
الْبَاءُ ؛ كِبَعْضِ الْوَاجِبِ . . وَجِبَ صَنْدُوقٌ ؛ كَمَا يُغْنِمُ مِمَّا يَأْتِي .

وَكُلَّمَا سَأَلْتَهُنَّ فِي كُفْرٍ لَّيْسَ لَكُمُ الْمَالَ عَلَىٰ حَقِّكُمْ يُدْرِكُ أَفْئِدَتَهُنَّ وَأَعْيُنَهُنَّ بِفِتْنَةٍ يَخَافُونَ ۖ فَاتِّخَذَتْ رَاحِلَةُ الْإِسْرَافِيلَ

وقد قَطَعَ ابنُ الصَّلاحِ والسَّيْهِي وغيرُهما حُرْمَةَ الدَّمَنِ فِيهَا مَعَ مَا فِيهَا ، مِنْ
اِتِّلَافِ الرِّجَالِ بِالسَّاءِ ، وَإِدْحَالِ مَيِّتٍ عَلَى مَيِّتٍ قَبْلَ بِلَاءِ الْأَوَّلِ ، وَمَعَهَا^١ .

ولشدت أن يوسع ويُعمق قاعدة وسطية

بوسع واضح ، وعدمه للرائحة مُشاهد .

قول الراعي العرض من ذكرهما^(١١) إن كَانَا متلارميش . بيان فائدة اللفظ .
والآ بيان وجوب رعايتهما ، فلا يكفي أحدهما^(١٢) . بتعين حملة^(١٣) على أن
يتلارم بينهما باعتبار العالب ، فالنظر إلى الجوارح ما ذكره أولاً ، وبالقدر
لعدمه^(١٤) ، لجوارح ما ذكره ثانياً^(١٥) ، فجرم شارح بالأول^(١٦) فيه تساهل

(ويبد أن يوسع) بأن يُرَادَ في طوله وعرضه^(١٧) (وبعث) باسمه ،
وقيل المعجمة : للحر الصحيح في قتلى أحد : اخبروا ، وأؤسفوا ،
وأغيقوا^(١٨) .

وأن يكون التعميق (قامة^(١٩)) لرجلٍ معدي (وسطية) بأن يقوم فيه ، ويتسط
يذه^(٢٠) مرتفعة ، وصَحَّح الراعي : أن ذلك ثلاثة أذرع ونصف ، والنصف
أنه أربعة ونصف^(٢١) ، ولا تعارض ؛ إذ الأول في ذراع العمل السابق بيانه أول

(١١) ولا ضميراً في (ذكرهما) يرجع إلى (الرائحة واسعة) في المس كروي

(٢) الشرح الكبير (٤٤٧/٢) .

(٣) ولا ضميراً في (حملة) يرجع إلى قول الراعي باعتبار التلارم ؛ أي بتعين حمل التلارم في
قوله : (على أن . . .) إلخ . كروي .

(٤) أي : لعدم التلارم على قلة . (ش : ١٦٧/٣) .

(٥) وفي (هـ) يرجع إلى التلارم ، وما ذكره أولاً هو قوله (بيان فائدة اللفظ) ، وثاب (بيان
وجوب . . .) إلخ . كروي .

(٦) أي التلارم (ش : ١٦٧/٣)

(٧) ويسمى أن يكون ذلك مقدار ما يسع من برل انصر ومن يده ، لا أريد من ذلك ؛ لأن فيه تحجير
على الناس . (ح ش : ٤/٣)

(٨) أحسنه أبو داود (٣٢١٥ ، ٣٢١٦) ، والترمذي (١٨١٠) ، والسنائي (٢٠١٧) عن
هشام بن عامر رضي الله عنه

(٩) وفي (ب) طر (قامة) بزيادة كلمة (قدر) في الشرح

(١٠) وفي بعض النسخ : (وسط يديه) .

(١١) لشرح الكبير (٤٤٧/٢) ، روضة الطالبين (٦٤٨/١)

يُتَّخَذُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِنْ صَلَّتِ الْأَرْضُ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْفَتَى . وَيُسَلُّ^(١)
بِإِذْنِ رَأْسِهِ بَرَقِي ،

مَهْرَةً^(٢) ، وَلِثَابِي فِي ذِرَاعِ الْيَدِ .

وَاللَّحْدُ (يَمْتَحُ أَوَّلُهُ وَضَعُهُ ، وَهُوَ . أَنْ يُخْتَرُ فِي أَسْفَلِ جَانِبِ الْقَبْرِ .
وَالْأَوَّلِيُّ كَوْنُهُ الْقَبْلِيُّ - قَدَرُ مَا يَسَعُ الْمَيِّتَ (أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ) سَمْعُ . . .
صَبَّ لَأَرْضٍ) لِحَرِّ مَسْلَمٍ أَنْ سَعَدَ مِنْ أَبِي وَقَاصٍ أَمْرٌ أَنْ يُحْمَلَ لَهُ حِدٌّ . . .
نَصَبَ عَلَيْهِ ابْنُ . . . كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) .

وَفِي حَرِّ ضَعِيفٍ : « اللَّحْدُ لَنَا ، وَالشَّقُّ لِبَعِيرِنَا »^(٤) .

أَمَّا فِي رَخْوَةٍ . . فَالشَّقُّ أَفْضَلُ ، حَشِيَّةُ الْأَنْهَارِ ، وَهُوَ : حَفْرَةٌ كَالْمِهْرَانِ
حَدَدٌ ، وَيُوضَعُ بَيْنَهُمَا الْمَيِّتُ . ثُمَّ تُنْفَقُ ، وَالْحَجَرُ أَوَّلِيُّ ، وَيُرْفَعُ قَلِيلًا
بِحِثِّ لَا يَمَسُّهُ .

وَيُسَلُّ أَنْ يُوَسَّعَ كُلُّ مَهْمَا ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَلِحَرِّ صَحِيحٍ^(٥) .

(وَبِوَضْعٍ) بَدَأَ (رَأْسُهُ) أَيِ . الْمَيِّتِ فِي الْعَرْضِ (عِنْدَ رِجْلِ الْفَتَى)
بِوَحْدَةٍ لَدَى سَبْكُونٍ عِنْدَ سَطْلِهِ رِجْلُ الْمَيِّتِ (وَيُسَلُّ مِنْ قَلْبِ رَأْسِهِ بَرَقِي) سَمْعُ
عَنْ صَحَابِيٍّ أَنَّهُ مِنَ السَّيِّئَةِ^(٥) . وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ

(١) فِي (٣١٩/١)

(٢) مَسْجُوعٌ مَسْلَمٌ (٩٦٦) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٨) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٦٦) ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٢٠٠٩) عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) عَنْ رِجْلِ مِنَ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَرَحْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَرٍّ ، وَهُوَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْقَبْرِ يَوْضَعُ الْحَاذِرَ ، أَوْضَعُ مِنْ قَبْلِ رِجْلِهِ ، أَوْضَعُ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٣٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٨١) ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٢٢٩٤٥)
(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢١١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧١٣٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَرْبُوعٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ .

وَيُذِجُهُ الْقَبْرِ الرَّحَالُ ، وَأَوْلَاهُمْ . الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ
قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً . فَأَوْلَاهُمْ الرُّوحُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(وسدحله) ولو أنشئ بدلاً^(١١) (القبر الرحال) لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر أن
طلعه أن يُرَلَّ في قبر بيته أم كلثوم ، لا رُقِيَّةَ^(١٢) وإن وقع^(١٣) في « المجموع »^(١٤)
وعبره ، لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند موتها كان سديراً^(١٥) ، ولأنهم أقرب
نعم ، يتولَّين حملها من المعتل إلى العشب ، وتسليمها لِمَنْ يَنْقُزُ^(١٦) ،
وحلُّ شذاذها فيه .

(وأولاهم) بالدفن^(١٧) (الأحق بالصلاة) عليه ، وقد مرَّ^(١٨) ، لكن من حيث
الدرجة والقرب دون الصفات ، إذ الأفضل هنا مقدَّم على الأسفل الأقرب ، عكس
الصلاة ، كما مرَّ في الغسل^(١٩) .

ولا خلاف أن الوالي لا حق له هنا ، قاله ابن الرفعة^(٢٠) ، ونأزعه الأذرع^(٢١) بأن
القياس . أنه أحق ، فله^(٢٢) التدبير أو التقدُّم .

(قلت : إلا أن تكون امرأة مزوجة فأولاهم الروح) وإن لم يكن له حق في
الصلاة^(٢٣) (والله أعلم) لأنه ينظر ما لا ينظرون

(١١) راجع « السهل الصباح » في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٨١)

(٢٢) أخرجه البخاري (١٣٤٢) عن أنس رضي الله عنه

(٢٣) قوله : (وإن وقع ...) إلخ ، أي : أنها رُقِيَتْ بهامة ومعنى (ش : ١٦٩/٣)

(٢٤) المجموع (٢٤٨/٥) .

(٢٥) راجع « السيرة النبوية » لابن هشام (ص : ٥٤٦) .

(٢٦) قوله (وتسليمها من بالمر) به موقف (ش : ١٦٩/٣)

(٢٧) أي : الإدخال في القبر . (ش : ١٦٩/٣) .

(٢٨) في (ص : ٢٣٥-٢٣٠) .

(٢٩) في (ص : ١٧١) .

(٣٠) كناية إليه (١٣٢/٥) .

(٣١) وفي (أ) و (خ) : (وله) .

(٣٢) أي : مع وجود الأقارب ومحوهم على ما تقدم ثم ، وعدم في العمل أن الروح أحق من

وقد يُشكّل عليه^(١) : تقديمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنا طلحة ، وهو أجسء معصول ، على عثمان رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ مع أَنَّهُ الروحُ الأفضل ، والعدو الذي أُشير إليه في الخبر على رأي - وهو : أَنَّهُ كَانَ وَطِيءَ شَرِيَّةٍ لَهُ تِلْكَ اللَّيْلَةُ دُونَ أَبِي طَلْحَةَ^(٢) - ظَاهِرُ كَلَامِ أَثْمَنِيَا : أَنَّهُمْ لَا يَغْتَبِرُونَهُ^(٣) ، لَكِنْ يُسَهِّلُ ذَلِكَ أَنَّهُ رَافِعَةُ حَالٍ^(٤) .

وَيُخْتَمَلُ أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمَرَّطِ الْحَزَنِ وَالْأَسَفِ لَمْ يَثِقْ مِنْ بَعْضِهِ بِحُكَامِ لَدُنِّهِ ، فَأَدِنَ ، أَوْ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَيْهِ آثارَ الْحَزَنِ عَنْ ذَلِكَ فَقَدَّمَ أَبَا طَلْحَةَ مِنْ غَيْرِ إِدْبِهِ ، وَخَصَّصَهُ لِكُورِهِ لَمْ يُفَارِقْ^(٥) تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَعَهُ ، يُؤْخَذُ مِنَ الْخَبَرِ^(٦) . أَنَّ لِأَجَابِ الْمُسْتَوِينَ فِي الصَّعَاتِ يُقَدِّمُ مِنْهُمْ مَنْ بَعْدَ عَهْدِهِ بِالْجَمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْعَدُ عَنْ مَذَكَّرٍ يَخْصُصُ لَهُ لَوْ فَاغَتْ الْمَرْأَةُ^(٧)

رجال الأقارب . (سم : ١٦٩/٣) .

(١) أي على قول المصنف (ماؤلاههم الروح) (ش : ١٦٩/٣)
(٢) عن أبي أسير رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لما مات ربه : لا يَدْخُلُ الْقَبْرَ رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الْقَبْرِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ عُثْمَانُ . أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤ : ٤٧) ، وَاحْمَدُ فِي « مَسْنَدِهِ » (١٣٦٠٢) .
وَبَرَّارُ فِي « مَسْنَدِهِ » (٦٩٧٢) . قَالَ الْحَافِظُ فِي « الْإِصَابَةِ » (٨٣/٨) : قَالَ أَبُو عَمْرٍو : هَذَا حَقٌّ مِنْ حَمَادٍ - أَحَدُ رَوَاتِهِ - بِمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَمِّ كَلْبَرِمْ . وَرَجَعَ النَّحْجُ السَّارِي . (٥٠٦/٣)

(٣) أي : الرطة مانعاً . (ش : ١٦٩/٣) .
(٤) قوله (يسهل ذلك) أي : يبرهن لا شك (أنها) أي : الواقعة في الخبر (واقعة حدث) كروني .

(٥) أي : لم يجمع (ش : ١٧٠/٣) وفي (أ) و (ح) (لم يفرق)
(٦) السابق عن أبي أسير رضي الله عنه .
(٧) ولا يورد أنهم قالوا في الجملة : إنه يسر أن يجمع لستها ، لِيَكُونَ أَمْعَدُ عَنْ الْعَمَلِ ، مِنْ مَنْ يَرَى مِنَ السَّاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَمُولُ الْعَرَضَ ثُمَّ كَثُرَ لَشَهْوَةُ ، وَهِيَ حَاصِلَةُ بِالْجَمَاعِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ ، وَالْعَرَضُ هُنَا أَنَّهُ يَكُونُ أَمْعَدُ مِنْ تَذَكُّرِ السَّاءِ ، وَتَعْدُّ بَعْدَ بَعْضِ أَقْوَى فِي عَدَمِ التَّذَكُّرِ (ع : ش : ٦/٣)

وبعده^(١) المحارم الأقرن فالأقرن ؛ كالصلاة

وظاهر كلامه بعدد الروح على المحرم الأقرن بل المقصود ، وهو محتمل ،
لكن محتمل في الثانية إن عرف ما قدم به^(٢)

وقتها^(٣) ، مسحوخ ، ممحوت ، محصى أحيي ، لصعب شهونهم ،
وسدريهم فيها رُسُو ، كذلك

وعصه غير محرم ؛ كاس عم ، ومُعْتِي ، وعصية تترسهم في الصلاة ، قدم
رجع كدبت^(٤) ، فصالح أحيي

فمن مستوى ثلث قرناً وعصيلة ، . أفرغ .

وفارق ما ذكر في قتها ما مر أن الأمة لا تغسل سبدها ؛ لانقطاع دمك^(٥) ،
بأن المنحط محتل ؛ إذ الرجال ثم بأخرون عن النساء ، وهنا^(٦) يتقدمون ولو
أجانب عليهم ، وقتها أولي من الأجانب ؛ كاس العم ؛ لأن لنا حلالاً أنه^(٧)
يغسلها ، وبحواس العم لا يغسلها قطعاً

وهذا الترتيب مستحب ؛ كما مر ، مع العرق فيه وبين الصل^(٨)

(١) قوله (وبعده) أي بعد الروح ، فالصبر يرجع إلى (الروح) في المتن كقوله

(٢) يعني أحكام الدم ، وهل المراد لأحكام الوجه فقط ، أو هي والبدنية ؟ يعني الثاني ؛

بعد حصص الميت ، والله أعلم (مصري ٣٢٠/١) قال الشرواني (١٧٠/٣)

(٣) قول السراح ؛ بل العصب ؛ كالصريح أو صريح في الأول ؛

(٤) قوله (عصها) وما بعده معطوفان على قوله (المحارم) من قوله (وبعده المحارم)
هامش (ب) .

(٥) قوله (كذلك) أي غير محرم ؛ كسبي حال وبني عمه (سم ١٧٠/٣)

(٥) في (ص: ١٦٨) .

(٦) قوله (ثم) أي في غسل المرأة . وقوله (رف) ؛ إلح ؛ أي في دم المرأة سم
(ش: ١٧٠/٣) .

(٧) قوله (أنه) ؛ إلح ؛ أي فيها (ش: ١٧٠/٣)

(٨) في (ص: ٢٥٦) .

وَيَكُونُونَ وَتَرًا ، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ عَلَى يَمِينِهِ لِلْقَلَّةِ ، وَتُسَدُّ وَخْفُهُ إِلَى

وَيَكُونُونَ (أي الدافسون) (وتراً) ، بدأ . واحداً ، ثلاثة ، واحداً ،
حسب الحاجة ؛ لِمَا صَحَّ . أَنَّ دَافِيَهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْعَمَاسِ
وَالْمَصِلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)

وَرِوَايَةُ أَنَّهُمْ كَانُوا خَمْسَةً بَرِيَادَةً شُقْرَانِ مَوْلَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَنُفْسُ بِنِ الْعَمَاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) . . . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ^(٣) عَدَّ فِيهَا مَنْ سَاعَدَهُمْ فِي عَمَلِ
وَمَدَّ لَهُ شَيْءٌ اخْتَاخُوا إِلَيْهِ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْحَفَاطِ صَحَّحَهَا ، وَنَفْسُ كَلَامِهِ
أَنَّهَا^(٤) الْأَفْضَلُ .

(ويوضع في اللحد) أو الشق (على يمينه) بدأ ؛ كِلَا صَطْحَاءِ عَدِ سَوَاءٍ ،
وَيُكْرَهُ عَلَى يَسَارِهِ (للقلَّة) وجوفاً ؛ لِثِقَلِ الْحَلْفِ لَهُ عَنِ السَّلَفِ ، وَهُوَ فِي
الْمَصْنُوعِ الْمَضْمُونِ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ وَحِوَاءً بِمَقْدَمِ دُبِهِ وَوَجْهِهِ^(٥) ، فَبَيَّنَتْ ذَلِكَ عِدَّةُ
أَدْلَاءٍ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا

فَإِنْ دُفِنَ مُسْتَدْبِرًا أَوْ مُسْتَلْفِيًا وَإِنْ كَانَتْ رِجْلَاهُ إِلَيْهَا عَلَى الْأَوْجَةِ حِزْمًا ،
وَبَشَرٌ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ؛ كَمَا يَأْتِي^(٦)

(ويسد) بدأ في هذا والأفعال المعطوفة عليه (وجهه) ورجلاه ، لِي

(١) أخرجه ابن حبان (٦٦٣٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦٢٨) ، والبيهقي في الكبير (٧١٢٥) عن ابن عباس رضي الله
عنهما وفي هذه الرواية العباس هو أوس بن حوثة رضي الله عنه ، وليس فيها ذكر العباس
رضي الله عنه قال ابن المصنف في الدر المنثور (٥٠٧-٥٠٨ / ٣) (فيه يجمع بين هذه
الروايات بأن كل واحد روى ما رأى ، أو من بعض أرواده أو الأمر ، وليس بينهما
آخره ، والله أعلم) .

(٣) أي الروي ، أو لسان مع به (عذ) للمفعول كانت هامش (ك)

(٤) وفي (١) و (خ) : (أنه الأفضل)

(٥) في (٢ / ٣٦-٣٧) .

(٦) في (ص : ٣٢٠) .

جداره ، وظهْرُه بِلِسَةٍ وَتَحْوِهَا ، وَيُسَدُّ فَتْحَ اللَّحْدِ بِلِسِنِ ، ...

حداره (أي : الفير ، ويتخافى بواقفه حتى يكون قريباً من هيئة الراكع ؛ لأنَّ يَسْكُتُ (و) يُسَدُّ (ظهره بلسة) طاهرة (وتحوها) لتضعه من الاستلقاء على قعاء

وَيُجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ مَحْوُ لِسَةٍ ، وَيُقْبَضُ بِخَدِّهِ^(١) الْاَيْمَنِ بَعْدَ تَحْيَةِ الْكَمْرِ عَنْهُ إِلَيْهِ^(٢) ، أَوْ إِلَى التَّرَابِ ؛ لِيَكُونَ بَهِيئَةً مَنْ هُوَ فِي غَايَةِ الدَّلِّ وَالْاِفْتِقَارِ .

وَصَحَّ . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ السُّوْمِ يَضَعُ حَذَاهُ الْاَيْمَنِ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى^(٣) .

فَيُخْتَمِلُ دَحْوْلَهَا^(٤) فِي مَحْوِ اللَّسَةِ ، وَيُخْتَمِلُ عَدْمَهُ ؛ لِأَنَّ الدَّلَّ قَبْلَ هُوَ مِنْ جِسِّ اللَّسَةِ^(٥) أَظْهَرُ .

وَلَوْ مَاتَ صَغِيرًا أَسْلَمَ دُفِنَ بِمَقَابِرِ الْكُفَّارِ ؛ لِإِجْرَاءِ أَحْكَامِهِمُ الدِّيُونِيَّةَ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٦) .

أَوْ كَافَرَةً بِطُلُهَا جَبِيًّا - يُفَحِّثُ فِيهِ الرُّوحُ - مَيِّتٌ مُسْلِمٌ^(٧) . دُفِنَتْ بَيْنَ مَقَابِرِ وَمَقَابِرِهِمْ ، وَجُعِلَ ظَهْرُهَا لِلْقُلَّةِ ؛ لِيَتَوَجَّهَ^(٨) ؛ لِأَنَّ وَجْهَهُ إِلَى ظَهْرِهَا .

(وَيُسَدُّ فَتْحَ) بِفَتْحٍ لِسْكَوٍ (اللحد بلس) ^(٩) بِأَنَّ يُشْنَى بِهِ ، ثُمَّ يُسَدُّ مَا بَيْنَهُ مِنْ

(١) قوله (ويقبض بخره) أي يمسح بخره كوردي

(٢) (إليه) أي : إلى محو اللسة ، أو كرم التراب كوردي الكرم كل ما اجمع وارتفع له رأس ؛ من تراب أو وعل أو حجارة أو قمع المعجم الوسيط (ص ٨٠٥)

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١٤) عن حذيفة رضي الله عنه

(٤) قوله (فيحمل دحولها) أي دحول البدعي محو اللسة ؛ يعني أن لفظ (محو) يشغل البدعي ، فيكون ذلك السوم في غاية الدل كوردي

(٥) قوله : (من جس اللسة) أي : التراب كوردي (في ص ٢٣٩) .

(٦) وفي (ب) و (ج) و (د) (من) (بصحت فيه الروح - من مسلم)

(٨) أي الجس للقبلة بهابه (ش ١٧١/٣) .

(٩) قوله (ويسد فتح اللحد) أي وجوباً قوله (بلس) أي مدناً (ع ش ٨/٣) .

ويحشون من دنا

الريح نحو كثير لين ، اتساعاً لِمَا فَعِلَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) ، ولأنه اسع في صيانة الميت عن البش ، وسمع التراب والهوام .
وكاليس في ذلك غيره ، وآثره لأنه المأثور ، كما تقرر .

وظاهر صنيع الميت : أن أصل سد اللحد مندوب ، كسابقه ولاحقه ، فتجوز إداره لتراب عليه من غير سد ، وبه صرح غير واحد .

لكن تحت غير واحد : وجوب السد ^(٢) ، كما عليه الإجماع المعلي من ربه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى الآن ، فتخزم تلك الإهانة ، بما فيها من الإراء ، وفتت الحرمة ، وإذا خرّموا ما دون ذلك ، ككبه على وجهه ، وحمله على هيئة مزرية . فهذا أولى . انتهى

ويجزي ما ذكر ^(٣) في تسقيف الشق

رهي « الجواهر » : لو انهدم لقبر ، تحيّر ابوي بين تركه وإصلاحه ، ونفيه ما إلى غيره . انتهى ، ووجهه : أنه يُغْتَفَرُ في الدوام ما لا يُغْتَفَرُ في غيره .

وأحق ما بهداه بهيار تراه عقب دفيه ، وواضح : أن الكلام حيث لم يحش عنه سنع ، أو يظهر منه ريح ، وإلا . وجبت إصلاحه قطعاً

(ويحشون من دنا) إلى القبر : بأن كان على شفيره ، كما نص عنه ^(٤) ، ووقع في « الكفاية » : أنه يُسَرُّ لكل من حضر ^(٥) ، وقد يُجْمَعُ بحمل الأرب على

(١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ ألجده وتعب عليه اللين نصياً ، ووقع فيه من الأرض نحواً من شبر . أخرجه ابن حبان (٦٦٣٥) ، والبيهقي في « الكبير » (٦٨١٧)

(٢) هو الصواب ، ويحمل الميت على ما إذا لم يترك على ترك لسد وصول التراب للميت على وجه يُعَدُّ رراء . سم ، أمول . هذا الحمل من الحمل على لمحال العادي (ش : ١٧٢/٣)

(٣) أي : في العتن والشرح . (ش : ١٧٢/٣) .

(٤) الأم (٦٢٨/٢) .

(٥) كفاية النية (١٤٣/٥) .

ثَلَاثَ حَبَابٍ تُرَابٍ ، ثُمَّ يُهَالُ بِالْمَسَاحِي ، وَتَرْفَعُ الْمَرْ شُورًا فَمَطٌ .

إِسْنَادُ (١) (ثَلَاثَ حَبَابٍ تُرَابٍ) مَدِينَةٍ جَمِيعًا مِنْ قَبْلِ رَأْسِ الْمَسَةِ ؛ لِاتِّدَاعٍ (٢) ، وَسَدِّهِ حَتَّى

وَبَقُولِهِ فِي الْأَوَّلَى . (مِنْهَا حَلْفَانَاكُمْ) ، وَفِي الثَّانِيَةِ : (وَفِيهَا لُعِيدُكُمْ) ، وَفِي الثَّلَاثَةِ : (وَمِنْهَا تُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى)

نَسَبُهُ بَيْنَ الْجَمْعِ بَيْنَ (يُخْتَوُ) وَ(حَبَابٍ) (٣) الْمُنَاسِبُ لِمَا (يُخْتَوُ) لَا لِمَا (يُخْتَوُ) أَنَّهُ سَمِعَ حَتَّى يُخْتَوُ حَتَّى وَحَتَّى ، وَحَتَّى يُخْتَوُ حَتَّى وَحَتَّى ، وَكَذَلِكَ أَصَحُّ

(ثُمَّ) بَعْدَ حَتَّى الْحَاصِرِينَ كَذَلِكَ ، وَيُظْهَرُ : بَدَلُ الْفَوْرَةِ ؛ كَمَا يُفْهَمُ ائْتِمَالُ لَا تَنِي (٤) حَلْفٌ مَا يُقْصِبُهُ (ثُمَّ) (يُهَالُ) أَيِ . يُزْدَمُ ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ (بِالْمَسَاحِي) مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لَتَكْمِيلِ الدَّهْرِ ؛ إِذْ هِيَ جَمْعُ مِسْخَاةٍ بِالْكَسْرِ (٥) ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ حَدِيدٍ ، بِحَلْفِ الْمَخْرَفَةِ

وَلَا يُرَادُ عَلَى تَرَابِهِ ؛ أَيِ . إِنْ كَمَاهُ ؛ لِأَنَّهُ يَغْطِيهِ شَحْصُهُ (وَيُرْفَعُ الْقَمَرُ) إِنْ لَمْ يُخْشَ شَيْءٌ مِنْ حَوْكَ كَافِرٍ أَوْ مُتَدَاعٍ أَوْ سَارِقٍ (شَبْرًا فَمَطٌ) تَقْرِيبًا (٦) ، لِتُفْرَفَ فَيُرَادَ وَيُخْتَرَمَ ، وَصَحَّ . أَنَّ قَبْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُفِعَ نَحْوَ شِبْرٍ (٧)

فَبِالْاِخْتِيَارِ فِي رَفْعِهِ شِبْرًا لِتُرَابٍ آخَرَ . وَبَدَلُ عَلَيْهِ ؛ كَمَا بُحِثَ

(١) وَفِي (ب) (عَلَى التَّأَكُّدِ)

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى حَتَاةٍ ، ثُمَّ أَتَى قَبْرَ الْمَيْتِ ، فَحَنَى عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٥) .

(٣) قَوْلُهُ (بَيْنَ «يُخْتَوُ» وَ«حَبَابٍ» أَيِ بَيْنَ الْوَارِي وَابْنَانِي كَرْدِي

(٤) وَهُوَ قَوْلُهُ الْأَسْبِي (لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لَتَكْمِيلِ الدَّهْرِ)

(٥) قَوْلُهُ (بَدَلُ) (إِلْحَ لَا يُظْهَرُ هَذَا التَّعْبِيلُ) (ش ١٧٢/٣)

(٦) أَيِ لِلْوَرَادَةِ عَلَيْهِ كَانَ مَكْرُوهًا (ع ش ٩/٣)

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ (٦٦٣٥) عَنْ حَابِرٍ مِنْ عَدَدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

الصحيح أن تطيحه أولى من تسييمه

ولا بد من اثنان في قتر

(والصحيح أن تطيحه أولى من تسييمه) لما صح عن القاسم بن محمد

عن عائشة رضي الله تعالى عنهم كنتم له عن قرء صلى الله عليه وسلم . . .
صاحبه فدا هي مسطحة مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء^(١)

ورواية البخاري أنه منس^(٢) . . . حملها البيهقي على أن تسمه حدث . .
سط حدره ، وأصلح ومن الوليد ، وقيل عمر بن عبد العزيز رضي الله
عنه^(٣) .

وكون تطيح^(٤) صار شعار الروافض لا يؤثر ، لأن السنة لا تترك لفعل أهل
البدعة لها^(٥) .

ولا بد من اثنان في قتر أي لحيد أو شق واحد من غير حاجر ماء بينهما ؛
يحدث ألا يجمع بينهما فيه^(٦)

يكره أن اتحدا نوعاً ، أو اختلفاً ولو احتمالاً ؛ كحائض إذا كان معها
محرم ، أو زوجة ، أو سيديّة ، وإلا . . . حرّم ، عالمي في كلامه لذكره مرة ،
والحرمة أخرى .

وما في المجموع ؛ من حرمة بين الأم وولدها^(٧) صعب

^(١) حرجه الحاكم (٣٦٩/١) ، وأبو داود (٣٢٢٠) عن عائشة رضي الله عنها

^(٢) صحيح البخاري (٢/١٣٩٠) عن سفيان بن عمار رحمه الله تعالى

^(٣) السنن الكبير للبيهقي (٢٨٥/٧) بعد (٦٨٤٣)

^(٤) قوله (وكون التطيح) إلخ رد دليل بمقابل (شر ١٧٣/٣)

^(٥) وفي (ب) و(غ) (يفعل أهل البدعة بها) .

^(٦) اسم المهن الصحاح في خلاف لأشباح ، ماله (٤٨٢)

^(٧) المجموع (٢٤٢/٥) .

إِلَّا لِبَصْرَةٍ

وَيُخْرَجُ أَيْضاً إِدْحَالُ مَيْتٍ عَلَى أَحَرٍّ وَإِنْ اتَّخَذَ مَوْعاً قَبْلَ بَلْيٍ جَمِيعَةٍ^(١) ، أَيْ
إِلَّا غَضِبَ الدَّبُّ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَلِي ، كَمَا مَرَّ^(٢) ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْسَنُ ، فَلَمَّا^(٣) لَمْ
يَسْتَشْوِ .

وَيُرْجَعُ فِيهِ^(٤) لِأَهْلِ الْخَبِيرَةِ بِالْأَرْضِ .

وَلَوْ وَجَدَ عَظْمَهُ^(٥) قَبْلَ كِمَالِ الْحَفْرِ . طَمَنَةٌ وَجُوباً مَا لَمْ يَخْتَنُ إِلَيْهِ ، أَوْ
بَعْدَهُ سَخَاءً^(٦) ، وَدَفَنَ الْآخَرَ^(٧) ، فَإِنْ صَاقَ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْ دَفْنَهُ إِلَّا عَلَيْهِ فَظَاهِرُ
قَوْلِهِمْ (نَعَاهُ) : حَرَمَةُ الدَّفْنِ هُنَا حَيْثُ لَا حَاجَةَ ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ ، لِأَنَّ الْإِيْدَاءَ
هُنَا أَشَدُّ .

(إِنْ لِبَصْرَةٍ) بِأَنْ كَثُرَ الْمَوْتَى وَعَشُرَ إِفْرَادُ كُلِّ مَيْتٍ بِقَبْرِ ، أَوْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا
كَمَنْ وَاحِدٌ ، فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا حَرَمَةَ حَيْثُ فِي دَفْنِ أَثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مطلقاً فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ،
لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّحْلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَيُقَدِّمُ
أَقْرَاهُمَا لِلْقَبْلَةِ^(٨) .

(١) أنهم حوار الش بعد بلّي جميعه ، ويستثنى قبر عالم مشهور ، أو ولي مشهور ، فيسح به
مطلقاً . م . د . (سم : ١٧٣ / ٣)

(٢) في (ص : ٢٢٧) .

(٣) في (أ) : (فكلما) ، وفي (ب) : (ولذا) .

(٤) أي : في البلى . (ش : ١٧٣ / ٣) .

(٥) في (ت) : (وجد عظمه) .

(٦) قوله : (نعه) أي : تنهى القبر من عظام ، بأن يجعلها في حاسب ، أو في موضع آخر
كردي صاره الشروقي (١٧٣ / ٣ - ١٧٤) . (أي : يحس العظم من القبر)

(٧) في هامش (ك) زياده بعد قوله (ودفن الآخر) وهي (معه ، ويطوّه عن النصف) كما في
« البراءة » وغيرها ، قال بعضهم وهذا انصاف يدل على أنه لا يحرم دفن اثنين في قبر « صح »
المعتمد من نسخة خرد الزوجي ، كذا في قرطاس . كاتب (

(٨) أخرجه البخاري (١٣٤٧) من حمار من عند الله رضي الله عنهما

وَيُقَدِّمُ أَفْضَلَهُمَا

وَلَا يُخَسِّنُ عَلَى الْقَبْرِ ، وَلَا يُوطَأُ ، .

وَيُخَسِّنُ بَيْنَهُمَا حَاحِرُ تَرَابٍ ، وَهَذَا الْحَجَرُ مَسْدُوبٌ^(١) ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْحَسَنُ عَلَى الْإِوَاحِ ، كَتَقْدِيمِ الْأَفْضَلِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ :

(يُقَدِّمُ) فِي دَوْبِهِمَا إِلَى الْقَبْلَةِ (أَفْضَلُهُمَا) بِمَا يُقَدِّمُ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ عَنِ الْإِخْوَانِ النَّوَاحِ^(٢) ، وَلَا . فَيُقَدِّمُ رَجُلٌ وَلَوْ مَفْصُولًا ، فَصَبِيٌّ ، فَحَسَنٌ ، فَامْرَأَةٌ

نَعَمْ ، يُقَدِّمُ أَصْلٌ عَلَى فُرْعَةٍ مِنْ جَنْبِهِ وَلَوْ أَفْضَلُ ؛ لِحَرَمَةِ الْأَنْوَاءِ أَوِ الْأُمُومَةِ ؛ مَحْذُومَةٍ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ ، فَيُقَدِّمُ أَسُّ عَلَى أُمِّهِ ؛ لِفَصِيلَةِ الذِّكُورَةِ

وَعِلْمٌ مِمَّا مَرَّ^(٣) ، أَنَّهُ لَوْ اسْتَوَى اثْنَانِ ، أَفْرَعُ ، وَأَنْتَهُمْ لَوْ تَرْتَبُوا لَمْ يَنْتَهِ^(٤) لَأَسُّ الْمَقْصُولُ إِلَّا مَا اسْتَشْبَى^(٥) .

(وَلَا يَحْلِسُ عَلَى الْقَبْرِ) الَّذِي لِمُسْلِمٍ وَبِوُجْهِهِ يُظْهَرُ ، وَلَا يَسْتَدِإِ بِهِ ، وَلَا يَتَكَا عَلَيْهِ^(٦) ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ : مُحَادِي الْمَيْتِ ، لَا مَا أَعْدَدَ تَحْوِيلُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرُ مُحَادٍ لَهُ ، لَا سِتِيْمًا فِي اللَّحْدِ ، وَيَخْتَلِ الْحَاقُّ مَا تَرْتَبُ بِهِ حَدَّانَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَرَفًا أَنَّهُ مُحَادٍ لَهُ

(وَلَا يُوطَأُ) احْتِرَامًا لَهُ إِلَّا لَصَرُورَةٍ ؛ كَأَنَّهُ لَمْ يَهْضُلْ لِقَبْرِ مَيْتِهِ ، وَكَذَلِكَ مَا يُرِيدُ رَدُّهُ وَلَوْ عِزٌّ قَرِيبٌ فِيمَا يُظْهَرُ ، أَوْ لَا يَتِمُّكَ مِنَ الْحَصْرِ إِلَّا بِهِ

(١) إِذْ لَمْ يَكُنْ مَسًّا ، وَإِلَّا وَجِبَ بِرَمَاوِي . حَاشِيَةِ الْجَبْرِ فِي عَلَى فَتْحِ الرَّهَابِ (٦١١/١)

(٢) أَيُّ : السَّابِقُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (الْحَبِيدُ) ابْنُ أَبِي أَرْسٍ بِإِمَامَتِهَا ، مُعَدَّمٌ لَأَنَّ : ج (ش : ١٧٤/٣) .

(٣) قَوْلُهُ (وَعِلْمٌ مِمَّا مَرَّ) أَيُّ فِي الْإِمَامَةِ كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (لَمْ يَنْتَهِ) أَيُّ : لَمْ يَصْرَفْ مِنْ حَيْثُ انْقِلَافِهِ كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (لَا مَا اسْتَشْبَى) أَيُّ : يَقُولُهُ : (نَعَمْ ، يُقَدِّمُ أَصْلٌ) رَجْعٌ كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (وَلَا يَتَكَا عَلَيْهِ) أَيُّ : يُظْهَرُ ، (وَلَا يَتَكَا عَلَيْهِ) أَيُّ : يَحْضَرُ ، هَهُمَا مُعْدَرَاوَانِ حَضَرِي . (ش : ١٧٥/٣) .

وَنَقَرْتُ رَأْسَهُ كَقَرْنِهِ مِنْ حَيَاةٍ
وَالْتَعَزَيْتُ سِتَّةً

وَأَنْتَهَى فِي هَذِهِ كُلِّهَا^(١) لِلْكَرَاهَةِ ، وَهَذَا كَثِيرُونَ لِلْحَرَمَةِ ، وَآخِرُ ، بَحْرُ
مَسْمُومٍ الْمَصْرُوحِ بِالْوَعِيدِ عَلَيْهِ^(٢) ، لَكِنْ أَوَّلُوهُ ، بَأَنَّ الْمُرَادَ الْقَعُودَ عَلَيْهِ لِقَصْدِ
الْحَاجَةِ .

(وَبَقَرْتُ) بِدَأْ (رَأْسَهُ) مِنْ فَرْعِهِ (كَقَرْنِهِ مِنْ) إِذَا رَأَاهُ (حَيًّا)^(٣) احْتَرَمَ
لَهُ ، وَاتَّزَمَ نَقِيرَ أَوْ مَا عَلَيْهِ ، مِنْ مَحْوِ تَابُوتٍ وَلَوْ قَرَّهَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَحْوٍ بِهِ ، وَتَقْيِيهِ بِدَعَا مَكْرُوهَةٍ فَبَيَّحَتْ^(٤)

(وَالتَّعَزَّى) بِالْمَيْتِ ، وَالْجَقَّ بِهِ مَصِيبَةُ مَحْوِ الْمَالِ ؛ لِشُمُولِ الْحَرَمِ الْآتِي^(٥)
لَهَا أَيْضًا (سِتَّةً)^(٦) لِكُلِّ مَنْ يَأْتِفُ عَلَيْهِ^(٧) ؛ كَقَرِيبٍ ، وَزَوْجٍ ، وَصَبْرٍ ،
وَصَدِيقٍ ، وَسَيِّدٍ ، وَمَوْلَى وَلَوْ صَغِيرًا .

- (١) وَفِي (ب) (فِي هَذَا كَلَهُ) ، وَفِي (ث) (فِي هَذِهِ) بِدَوْنِ (كُلِّهَا)
(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَأَنْ يَخْلُسَ أَحَدُكُمْ عَلَى خَمْرَةٍ تَتَفَرَّقُ
ثِيَابُهُ ، مُحَلِّصًا إِلَى جَنْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَخْلُسَ عَلَى قَبْرِ » صحيح مسلم (٩٧١)
(٣) قَوْلُهُ : (كَقَرْنِهِ مِنْ حَيًّا) نَعَمْ ؛ لَوْ كَانَ عَادَهُ مَعَهُ الْبَعْدُ وَقَدْ أَوْصَى بِالْقُرْبِ مِنْهُ قَرِيبٌ ، لَمْ
يَكُنْ يَزِيدُ لَهُ فِي الْحَيَاةِ قَالَهُ الْمُرْكُزِيُّ أَمَّا مَنْ كَانَ يُهَيِّئُ حَالِ حَيَاتِهِ ؛ لِكُونِهِ جِتَارًا ؛ كَالْوَلَاءِ
الطَّمَعِ فَلَا اعْتَرَاهُ كَرْدِي وَرَاجِعٌ « نَهَابَهُ الْمَصْحَاحُ » (١٢ / ٣) ، وَ« مَعِيَ الْمَحْتَاجُ »
(٤١ / ٢)

- (٤) نَعَمْ ؛ إِنْ قَصِدَ بِفِعْلِ أَصْرَحَهُمُ الشَّرْكُ لَمْ يَكُنْ بِكَرِهٍ ؛ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
بِهَذِهِ لِمَصْحَاحِ (٣٤ / ٣) قَالَ الشَّرَافِيُّ (١٧٦ / ٣) (وَلَوْ شِئْتُمْ) فَيَسْمِي لَمْ يُقْنِدِي بِهِ الْآ
يَعْمَلُ مَحْوً تَقْبِيلَ قُبُورِ الْأَوْبَاءِ فِي حَضْرَةِ الْهَلَاءِ الَّذِينَ لَا يَمِيرُونَ بَيْنَ التَّعْظِيمِ وَالْبِرِّ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ (وَرَاجِعٌ السَّهْلُ لِمَصْحَاحِ فِي أَحْلَافِ الْأَشْيَاحِ » مَسْأَلَةُ (٤٨٣)
(٥) فِي (ح) : (٢٦٧) .

- (٦) يَعْطِى الْهُوَاشِ الصَّحِيحَةَ وَتَسِ الْمَصَاحِفُ هَذَا أَيْضًا أَنْتَهَى ، وَهُوَ قَرِيبٌ ؛ لِأَنَّ فِيهَا جِبْرًا
لَأَهْلِ الْمَيْتِ ، وَكَسْرًا لِنُزْوَةِ الْحَرَمِ ، مِنْ هَذَا أَوَّلَى مِنَ الْمَصَاحِفِ فِي الْعِيدِ وَمَحْوِهِ (ع ش
(١٣ / ٣)

- (٧) وَلِي (أ) وَ (ب) : (تَأْتَفَتْ عَلَيْهِ) .

بَلَدٍ دُونِهِ ، وَتُعَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

بَعْدَ ، الشَّائِئَةُ لَا يُعْرَبُهَا إِلَّا نَحْوُ مُحَرَّمٍ ؛ أَيِ يُكْرَهُ^(١) ذَلِكَ ، كَسِدَانِهَا
بِاسْلَامٍ ، وَيُخْتَمِلُ الْحَرَمَةُ ، وَكَلَامُهُمْ إِلَيْهَا أَقْرَبُ ؛ لِأَنَّ فِي التَّعْبَةِ ، مِنْ
بُؤْسِهَا ، وَحُسْنِةِ الْفِتْنَةِ مَا لَيْسَ فِي مُحَرَّمِ الْإِسْلَامِ

مَنْ نَعَرْتَهَا لَهُ . فَلَا شَكَّ فِي حَرَمَتِهَا عَلَيْهَا ؛ كَسَلَامِهَا عَلَيْهِ

وَبِكَذَا لِحَرْبٍ صَعِيفٍ . " مَنْ عَزَى مُصَابًا . فَلَهُ بِمِثْلِ آخِرِهِ " ^(٢) وَفِي حَرْبٍ لَا
مَعْدَةَ ثُمَّ يَكُونُ حُلُّ الْكِرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(٣) .

وَنَحَتْ بَعْضُهُمْ . أَنَّهُ لَا يُسَرُّ لِأَهْلِ الْمَيْتِ تَعْزِيَةً بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، وَفِي بَطْنٍ
ظَاهِرٍ ؛ لِتَحَالُفِهِ لِلْمَعْنَى وَطَاهِرٍ كَلَامِهِمْ

وَالْأَصْلُ : كَوْنُهَا (قَبْلَ دُونِهِ) إِنْ رَأَى مِنْهُمْ شِدَّةَ جُزْعٍ ؛ لِيُصَبِّرَهُمْ ، وَلَا
يَعْدَهُ ؛ لِاشْتِعَالِهِمْ بِتَجْهِيرِهِ

(و) تَنْتَدُ (بَعْدَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) تَقْرِيبًا ؛ لِسُكُونِ الْحَرْبِ بَعْدَهَا عَاقِبًا ، وَمِنْ ثَمَّ
كُرِّمَتْ حِسْبَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا تُجَدِّدُهُ ، وَابْتِدَآؤُهَا مِنَ الدَّلِيلِ ؛ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » ^(٤) .
وَعَرَفَهُ جَمْعٌ بِأَنَّ الْمَقُولَ أَنَّهُ مِنَ الْمَوْتِ ^(٥) .

هَذَا إِنْ خَصَرَ الْمُعْرَى وَالْمُعْرَى وَعَلِيمٌ ، وَإِلَّا فَفِي الْقُدُومِ أَوْ بَلُوعِ نَحِيرٍ

وَكَعْتَابٍ نَحْوِ مَرِيضٍ أَوْ مَحْبُوسٍ .

وَيُكْرَهُ الْحُلُوسُ لَهَا ^(٦) .

^(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ) .

^(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٩٦) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٠٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

^(٣) مِمَّنْ بَيْنَ مَاجَةَ (١٦٠١) ، وَأَخْرَجَهُ لِيَهْدِي فِي « مَعْرِفَةِ السُّبُلِ وَالْأَنْبَاءِ » (٢١٨٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَشَيْخِ اللَّهِ عَنْهُمْ .

(٤) الْمَجْمُوعُ (٢٧٠ / ٥) .

(٥) وَهُوَ الْمَعْتَدُ . نَهَايَةُ وَمَعْنَى وَمَتَّحٍ . (ش : ١٧٦ / ٣) .

(٦) قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي « حَاشِيَةِ عَلَى الْمَسْجِدِ الْقُدِيمِ » (٧٩٥ / ١) (يَكْرَهُ لِأَهْلِ الْمَيْتِ الْحُلُوسُ لَهُ) .

وَيُعْرَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ،)

وهي (١) الأمر بالصبر ، والحمل عليه بوعده الآخر ، والتحذير من نور مانحرج ، والدعاء للميت المسلم بالمغفرة ، وللمصاب بجبر المصيبة .

(و) جيد (٢) يعرى المسلم بالمسلم (أي : يُقال في تعريته (أعظم الله أحرك) أي جعله عظيماً بزيادة الثواب والدرجات .

فاندفع ما خاف من جمع من كراهته ؛ لأنه دعاء بتكثير المصائب ، ووجه اندفاعه : أن إعظام الأجر غير منحصر في تكثير المصائب ؛ كما تقرّر ، قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَى اللَّهَ بِكُفْرٍ عَظِيمٍ سَيَبْغِيهِ وَيَقْطَعُ لَهُ أَجْرًا ﴾ [الطلاق ٥] على أن هذا هنا (٣) رواه الطبراني عنه صلى الله عليه وسلم لما عرى معاداً ناساً له (٤)

نسبه وقع للعز من عند السلام أن المصائب نفسها لا ثواب فيها ؛ لأنها ليست من الكسب ، بل هي الصبر عليها ، فإن لم يصبر كفرت الدب ؛ إذ لا يشترط في المكفر أن يكون كساً ، بل قد يكون غير كسب ؛ كالإلاه ، فالجرح

يمكن ناسبهم فيه ادس ؛ لأنه بدعة ، ولأنه يُحذّر الحزن ويكتف الصبر ، فان الرركشي والمكروه الحسوس لها اليوم أو اليومين ، بخلاف جنوس ساحة لإعلام وعلى هذا فالوقوف بها عند الصبر بعد الدعاء لا ناس به ؛ لأن فيه محمياً على فاصديه ومن معه من المستبين وقال لأدري الحق أن الحسوس لها على الوجه المتعارف في رمات مكروه أو حرام انتهى

(١) أي التعرية اصطلاحاً بهانه (ش ١٧٦/٣)

(٢) أي حين إذ ست التعرية ، أو حين إذ أرادها (ش ١٧٧/٣)

(٣) قوله (أو هذا) أي الدعاء المذكور (هـ) أي في التعرية (ش ١٧٧/٣)

(٤) من معاد من جبل رصي الله عنه أنه مات من به ، فكتب إليه رسول الله ﷺ يعريه به ، فكتب إليه : « ثم الله الرخمن الرخيم أله تغذ فأعظم الله لك الآخر ، وألهك المخر » الحديث . المعجم الكبير (١٠٩/٢٠) . وأخرجه المحاكم (٢٧٣/٣) . وقال : (غريب حسن ، إلا أن محتاج من عمرو لس من شرط هذا الكتاب) قال الذهبي (قلب فامن ومع محتج) المذكور مع التلخيص (٢٧٣/٣) وأخرجه الأصبهاني في « الحلية » (١ - ٢٢٤ - ٢٢٥) وقال (وكل هذه الروايات ضعيفة لا تثبت ، فإن وفاة ابن معاد كانت بعد وفاة النبي ﷺ بستين ، وإنما كتب إليه بعض الصحابة ، فوهم الراوي فيها إلى النبي ﷺ)

لَا يَنْتَعِ التَّكْفِيرَ ، بَلْ هُوَ مَصِيبَةٌ أُخْرَى ^(١) .

وَرَدَّ بِنَقْلِ الْإِسْوَ كَالرُّوْبَانِيِّ عَنْ « الْأَمِّ » فِي (بَابِ طَلَاغِ السَّكَرَانِ)
« يُصْرَحُ بِأَنَّ نَفْسَ الْمَعْصِيَةِ يُثَابِتُ عَلَيْهَا ، لِتَصْرِيحِهِ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَمُوتْ ،
وَالْمَرِيضُ الْمَعْلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ مَا جُورَ مُثَاتٌ مُكْفَرٌ عَنْهُ بِالْمَرَضِ ^(٢) » وَحَسْبُ
لَا أُخِرَ ، مَعَ انْتِغَاءِ الْعَقْلِ الْمُسْتَلْزِمِ لِانْتِغَاءِ الصَّرِ

وَيُؤَيِّدُهُ ^(٣) خِلَافًا لِمَنْ رَغِمَ أَنْ طَاهَرَ النُّصُوصِ مَعَ أَبِي عَبْدِ السَّلَامِ حِينَ
« الصَّحِيحَيْنِ » ^(٤) . « مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ ، وَلَا وَصَبٍ ^(٥) ، وَلَا هَمٍّ ،
وَلَا حُزْنٍ ، وَلَا أَدَى ، وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا ^(٦) » إِلَّا كَثُرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ
حَقَائِدِهَا ^(٧) مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ . « إِذَا فَرَضَ الْعَدُوُّ أَوْ سَافَرٌ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ
مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبِهَا مُقِيمًا » ^(٨)

فَبِهِ أَنَّهُ يَخْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ مِمَّا لَمْ يَفْعَلْهُ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ ^(٩) قُلْ سُبْحَانَ
الْمَرِيضِ ، فَضْلًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى .

(١) المواعد الكبرى (١٨٩/١ - ١٩٠) وفي بعض النسخ (بل هو مصيبة أخرى)

(٢) بحر المصائب (١٠٩/١٠ - ١١٠) ، الأم (٦٤٢/٦) .

(٣) (ويؤيده) مبتدأ ، وحسبه (خير...) إلخ . كبردي .

(٤) قوله (خير الصَّحِيحَيْنِ) ، إلخ فاعل (يؤيد) . (ش ١٧٧/٣)

(٥) النصبُ : الداء والبلاء ، والوصبُ : المرض .

(٦) وفي (أ) و(ب) : (يُشَاكُهَا فِي الْإِسْلَامِ) .

(٧) صحيح البخاري (٥٦٤١ ، ٥٦٤٢) ، صحيح مسلم (٢٥٧٣) عن أبي سعد بخاري

وأبي هريرة رضي الله عنهما

(٨) أخرجه البخاري (٢٩٩٦) عن أبي موسى رضي الله عنه وفي بعض النسخ (يعينه

صحيحاً) .

(٩) وفي (أ) : (صدقه) .

(١٠) وفي (أ) و(ت) و(ج) و(س) : (قبل تسببه) .

وحديث أفاد مجموع الحديثين . أن في المصيبة المرحس وغيره^(١) حراءين ؛ أي أحدهما لهما ، والآخر للصبر عليها ، وحديث اندفع ما مر^(٢) أنه لا ثواب إلا مع الكسب .

وحمل النص^(٣) على مريض صبر عند ابتداء مرضه ، ثم استمر صبره إلى روال عقله . . يروى أنه^(٤) سوى بين المريض والمجنون في الثواب .

ومثل ذلك لا يتصور في المجنون ، فالحمل المذكور غلط مشؤة العدة عما ذكره في المجنون ، ثم رأيت بعضهم قال عقب هذا الحمل : وفيه نظر ، وكأنه لمح ما ذكره^(٥)

والحاصل : أن من أصيب وضرب حصل له ثوابان غير التكبير للمصيبة ، وللصبر عليها ، ومه^(٦) . كناية مثل ما كان يعمل من الحبر ، وغير ذلك مما ورد في السنة^(٧) ، ويأتي في كتابي في العبادة^(٨) .

(١) وفي (١) و (ب) و (س) و (ع) والمطوعة الوهية (في المصيبة والمرحس وغيره) . وفي (خ) : (في المصيبة المرحس وغيرها) .

(٢) أي في قوله عن العز بن عبد السلام (لأنها ليست من الكسب) . هامش (ح) .

(٣) أي نص لتدعي المار

(٤) أي نص (ش : ١٧٧/٣)

(٥) قوله (لمح ما ذكره) أي : أشار إليه ، كردي .

(٦) أي : من الغير . (ش : ١٧٧/٣) .

(٧) ومنها عن عطاء بن أبي رباح رحمه الله تعالى عن قال لي بن عباس رضي الله عنهما ألا أربك امرأة من أهل الجنة ؟ قلت بلى ، قال هذه المرأة السوداء أتت النبي ﷺ ، قالت إني أضاع ، وإني أنكث ، فادع الله بي قال : إني شئت ضيرت ، ولك الجنة ، وإن شئت دعوت الله أن يعاقبك ، قالت أضرب ، فقلت إني أنكث فادع الله ألا أنكث ، فمد لها أحدهما البخاري (٥٦٥٢) ومسلم (٢٥٧٦) .

(٨) وهو : الإفادة لما جاء في المرض والعبادة .

وَأَحْسَنَ عَرَاءِكَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ) ، وَبِالْكَافِرِ (أَكْظَمَ اللَّهُ أَخْرَكَ وَصَرَكَ) ،

وَأَنْ مَنِ انْتَهَى ^(١) صَرْهً فَرَنْ كَانَ لَعْدِي ، كَجَوَابٍ . فَهُوَ كَذَلِكَ ، أَوْ لِحَوِّ حَرْجٍ . . . لَمْ يَخْصُلْ لَهُ مِنْ ذَنْبِكَ الثَّوَابَيْنِ شَيْءٌ ^(٢)

إِنْ قُلْتُ ^(٣) الْمَفْرُزُ فِي الْمَذْهَبِ وَإِنْ اخْتِيرَ حِلَافُهُ أَنْ مَنْ يَحْلِفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ لَعْدِي ، كَمَرْضِي لَا يَخْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا . قُلْتُ بِعَيْنِ حِمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْصُلُ لَهُ ثَوَابُ الْفِعْلِ مَكْمَلُهُ صَرُورَةُ التَّمَاوُتِ بَيْنَ الْفَاعِلِ حَقِيقَتُهُ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ عَلَى حَدِّ قِرَاءَةِ الْإِخْلَاصِ تَعْدِيلُ ثَلَاثِ الْقُرْآنِ ^(٤) ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ

وَلَا يَنْهَى لَابِنْ عَبْدِ السَّلَامِ فِي ^(٥) . ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (الجم ٣٩)
(أَنَّهُ عَامٌّ مَحْصُوصٌ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى ^(٦) أَنْ الْمَيْتَ يَصِلُ إِلَيْهِ دَعَاءُ الْغَيْرِ ، وَصَدَقَتْهُ ، يَكُنْ عَلَيْهِمَا ، وَغَيْرُهُ ^(٧) ، كَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ ^(٨) .

(وَأَحْسَنَ عَرَاءِكَ) بِالْمَدِّ ، أَيِ : جَعَلَ سُلُوكَكَ ، وَصَرَكَ حَسَبَ (وَعَرِ سَبَبُ) وَفُذِمَ الْمَعْرَى ، لِأَنَّهُ الْمَحَاطُطُ ، وَقِيلَ يُقَدَّمُ الْمَيْتُ : لِأَنَّهُ أَحْوَجُ
(و) يُعْرَى الْمُسْلِمُ (بِالْكَافِرِ) أَيِ يُذَنُّ لَهُ (أَكْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ) وَيُصَمُّ بِهِ . بِمَا (وَصَرَكَ) وَإِمَّا (وَجَرَ مَصِيَّتَكَ) أَوْ مَحَوَّهُ ، وَإِمَّا (وَأَحْلَفَ عَلَيْهِ)

١ . قَوْلُهُ (وَأَنْ مَنِ انْتَهَى) (إِنْجَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (أَنْ مَنِ أَصَبَ) (الجم ٣٩) .

٢ . سَكَتَ عَنِ النُّكْبَرِ ، فَنَظَرَهُ . حَصُورُهُ مَعَ الْحَرْجِ ، كَمَا تَقْدِمُ عَنِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

٣ . أَيِ مَعْرُضاً عَلَى قَوْلِ شَارِحِ (وَمِنْ كِتَابَةِ) (إِنْجَ) (شر ١٧٨/٣)

٤ . أَمْرُهُ مُسْلِمٌ (٨١١) عَنْ أَبِي إِسْرَافِيلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

٥ . وَمِنْ (ع) (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى)

٦ . قَوْلُهُ (عَامٌّ مَحْصُوصٌ) يَعْنِي مَحْصُوصٌ بِغَيْرِ مَنْ أَصَابَتْهُ الْمَصِيبَةُ سَبَبُ الْإِجْمَاعِ (عَنِ

أَنْ (إِنْجَ وَ) (عَلَى) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِجْمَاعِ كَرَدِي هَذَا الشَّرْهِي (١٧٨/٣) (وَمِنْ

الْكَرْدِي . يَعْنِي مَحْصُوصٌ بِغَيْرِ مَنْ أَصَابَتْهُ الْمَصِيبَةُ سَبَبُ الْإِجْمَاعِ . فِي نَظَرِ مَذَاهِبِ

٧ . وَالضَّمِيرُ فِي (بِغَيْرِهِ) يَرْجِعُ إِلَى الْإِجْمَاعِ (وَالْأَمْرُ) التَّسْلِي كَرَدِي

٨ . أَيِ : فِي (جَم : ٢٦٩)

وإنکافر بالمسلم . (عَمَرَ اللَّهُ لِمَبْنُوتِكَ ، وَأَحْسَنَ عَرَاءَكَ)

من یُخْلَفُ^(١) ، أو (وحلف عليك) في نحو أب^(٢) ؛ أي كان خليفة^(٣) عبيد^(٤)

ولا یذنبو للمبت سحر معصية ؛ لحرمة

(و) بُعِثَ (الكافر) إن اختبر ، لا كحربي ، فتخزّم تعزّمه على ما دلّ الإسوي ، والذي يَنْجُو الكراهة

بمع ، إن كان فيها توفيره حرّمته حتى لدمي ، وقد تُسَنُّ تعزيمته إن رُحِيَ إسلامه .

(بالمسلم عَمَرَ اللَّهُ لِمَبْنُوتِكَ ، وَأَحْسَنَ عَرَاءَكَ) وتُشَاحُّ تعزيمه كغير محترم حثه^(٥) ، بل قال الإسوي . يَنْجُو بدنها لمن سُنَّ عيادته ، فيقال له أَخْلَفَ^(٦) ، أو . حلف الله عليك^(٧) ، ولا نقص عددك ؛ أي : لتكثر الحرية^(٨) بهم للمسلمين في الدنيا ، والعداء لهم بهم في الآخرة . فليس فيه دعاء بدوام كمي ، بل قال شارح لا يُخْصَاخُ لهذا التأويل أصلاً ؛ أي . لأنه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر .

(١) قوله (ومن يحلف) يعني في موت الأولاد الذين كانوا أجداداً لمصاب كردي

(٢) قوله (في نحو أب) أي في موته كردي

(٣) في (١) : (خليفة)

(٤) قال أهل اللغة إذا احتمل حدوث مثل الميت أو غيره من الأموال يقال أخلف الله عليك .

بالمعنى لأن معناه ردة عليك مثل ما ذهب منك ، ولا حلف عليك ؛ أي كان الله خليفة

عليك من هذه معني المسحاح (٤٣ / ٣) ورجع السهل النصاح في اختلاف الأشباح مسألة (٤٨٤)

(٥) في المطبوعة المصرية : (لعتله)

(٦) قوله (يقال له أخلف) وهو في موت الأب كردي

(٧) قوله (أو حلف الله عليك) وهو في موت الأب كردي

(٨) وفي بعض النسخ : (لتكثر الجزية)

وَيُحْرَمُ الْكُفَاءُ عَلَيْهِ قَتْلُ الْمَوْتِ وَتَعْدُّهُ ، وَيُحْرَمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شِمَائِلِهِ ،

وظاهره أنه لا تُسَرُّ تعزية مسلم بمرئ أو حربى ، بخلاف نحو محارب ،
وزان محصين ، وتارك صلاة وإن قُتِلَ حَدًّا

(ويحوز الكفاء) هو بالقصر : الدمع ، وبالمد : رفع الصوت (عليه) أي
ببيت (قتل الموت) إجماعاً (وبعده) لِمَا ضَخَّ : أنه صلى الله عليه وسلم
دُعِيَ عِيَاهُ وهو جالس على قبر بنته ^(١) ، وزار قبر أمه ، فكى ، وأنكى من
حونه ^(٢) .

نعم ، هو اختياراً خلاف الأولى ، بل مكروهة ^(٣) ؛ كما في الأدكار ^(٤) عن
الشافعى والأصحاب ^(٥) ؛ للحبر الصحيح : فَإِذَا وَجِبَتْ . فَلَا تُبَكِّينَ نَاكِئَةً ،
فَوَ مَا الْوَحْشُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْمَوْتُ ^(٦) ،
وحكمته أنه أسف على ما فات .

وقضية كلام : الروضة : ندته قبل الموت ^(٧) ، وه صرّح لقاصي ، قال
بظهار أكرامة فراقه ، وعدم الرغبة في ماله ، وقضيته : اختصاصه بأورث ، قال
شرح والأولى : ألا يَكُونُ محصورة المحتصر

(ويحرم النذب بتعديد) الماء رائدة ؛ إذ حقيقة الدب : تعداد (شمائله)
نحو : وكهفائه ، وأحبلاته ؛ لِمَا فِي الحبر الحسن . أن من يُقَالُ فيه ذلك يُوكَلِّفُ

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) راجع : المهمل الصحاح في اختلاف الأشباح : مسألة (٤٨٥)

(٤) الأدكار (ص : ٢٥٨) .

(٥) أخرجه ابن حبان (٣١٨٩) ، والحاكم (٣٥١/١) ، وأبو داود (٣١١١) ، والشافعى

(١٨٤٦) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(٦) روضة بطالين (٦٦٣/١) وراجع : المهمل الصحاح في اختلاف الأشباح : مسألة

(٤٨٦)

وَالنَّوْخُ .

به ملكان ينهرايه ، وَيَقُولَانِ لَهُ : (أَهَكَذَا كُنْتَ)^(١)

وَاللَّهُمَّ الدِّعْ فِي الصَّدْرِ بِالْيَدِ مَقْبُوضَةً

وَأَشْرَطُ فِي « الْمَجْمُوع » لِلتَّحْرِيمِ اقْتِرَاءُ التَّعْدَادِ بِالسَّكَاةِ^(٢) ، وَغَيْرُهُ أَمْرٌ بِهِ
يَنْهَو (وَآكِدًا) ، وَإِلَّا دَحَلُ^(٣) الْعَادُخُ وَالْمَوْزُخُ^(٤) ، وَمَعَ ذَلِكَ الْمَحْرَمُ الدِّتْ
لَا سَكَاةً ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَحْرَمُ بِحَائِزٍ لَا يُضَيِّرُهُ حَرَامًا ، خِلَافًا لِلْحَمِيمِ

وَمَنْ ثَمَّ رَدُّ أَبُو ذُرَّةَ قَوْلَ مَنْ قَالَ : يَحْرُمُ الْبِكَاةُ عِنْدَ نَدْبٍ أَوْ نِيَاحَةٍ ، أَوْ شَقٍّ
حَبِيبٍ ، أَوْ شَرِّ شَعِيرٍ ، أَوْ صَرْبٍ حَدٍّ . بَأَنَّ السَّكَاةَ^(٥) حَائِزٌ مُطْلَعًا

وَعَدَهُ الْأُمُورُ مُحَرَّمَةٌ مُطْلَقًا^(٦) ، وَسَيَأْتِي فِي (الشَّهَادَاتِ)^(٧) فِي اجْتِمَاعِ آيَةٍ
مُحَرَّمَةٍ وَآيَةٍ مَسَاحَةٍ مَا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ

(و) يَحْرُمُ (الْمَوْزُخُ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ بَكَاةٍ ، وَهُوَ : رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنَّدْبِ ، بِمَا صَحَّ

فِي نَسَبِهِ : مِنْ التَّعْلِيلَاتِ الشَّدِيدَةِ^(٨) ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ كَبِيرَةً ، كَالَّذِي بَعْدَهُ^(٩)

(١) أخرجه البيهقي (١٠٢٤) ، وابن ماجه (١٥٩٤) ، وأحمد (٢٠٠٣٠) عن أبي موسى

الأشعري رضي الله عنه .

(٢) المجموع (٢٧٢/٥)

(٣) قوله (وَإِلَّا) أي وإن لم يشترط لاعتقائهم بما ذكر ، قوله (دَحَلُ) أي في نَدْبِ
الحرم . (ش : ١٧٩/٣) .

(٤) قوله : (دَحَلُ الْمَوْزُخِ) مع أن تعداد شمائل الأموات ليس بحرام ، والمَوْزُخُ : من
يذكر التوزيع . كروي .

(٥) قوله : (بَأَنَّ السَّكَاةَ) متعلق به (رَدُّ) . كروي .

(٦) تحرير الفتاوى (٤٤٥/١) .

(٧) في (٤١٣/١٠) .

(٨) عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « أَرْزَعُ بِي أَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ
الْحَامِلِيَةِ لَا يَزْنُونَ فِي الصَّخْرِ فِي الْأَخْتَابِ ، وَالطُّغْرُ فِي الْأَنْسَابِ ، وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِالْخُومِ ،

وَالْبَيْعَةُ » . وقال : « النَّائِبَةُ إِذَا لَمْ تَشُبْ قَبْلَ قَوْنِهَا » . نَقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا يَرْزَأُ مِنْ قَطْرَائِهِ .

ودرع من حرب ، أخرجه مسلم (٩٣٤)

(٩) راجع « السَّهْلُ الْفَضَّاحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ » مسأله (٤٨٧)

الخرع بصر صدره ونحوه
قلت هذه مسائل مشورة

بدر نقضاء دين الميت

(ر) يخرم (الخرع بصر صدره ^(١) ونحوه) كسقي ثوب ، وشاء قطع
شعر ، وتغيير لباس أو ري ، أو ترك لبس معتاد ؛ كما قاله ابن دقيق العيد ،
وعمره ، ولا تنظر بجهالة المتفقهة الذين يفعلونه ^(٢) .
قد الإمام . ويخرم الإفراط في رفع الصوت بالبكاء ، ومنه في الأذكار ،
عن الأصحاب ^(٣) .

مرع لا يُعدّث ميت شيء من ذلك ، وما ورد من تعديده ^(٤) محمول على
الجمهور على من أوصى به ^(٥) ، وقيل يُعدّث ما لم يمتعه ، لأن سكوتة نسج
برصه ، فيتأخذ بهي الأهل عن ذلك ، وخروجاً من هذا الخلاف ، فإن في حديث
صحيحة ^(٦) ما يشهد له بل للإطلاق ^(٧) .

(قلت هذه مسائل مشورة) أي : مُبددة ^(٨) بعضها من الفصل الأول .
وبعضها من الفصل الثاني .

وهكذا (يادر) بمنح (الدال) ندباً (بقضاء دين الميت) عن مؤلفه .

(١) وفي (أ) و (ب) و (ح) و (ع) (بصر صدره) بدون (الـ) .

(٢) وتغيير (يفعلونه) يرجع إلى ترك لبس كردي

(٣) نهاية المطلب (٧٣ / ٣) ، الأذكار (ص : ٢٥٦) .

(٤) عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ميتٌ يُعدّث في قبره ما لم يمتعه » . حرره

البحري (١٢٩٢) ، ومستم (٩٢٧)

(٥) راجع : المسهل الصالح في اختلاف لأشباح ، مسأله (١٨٨)

(٦) يشهد للإطلاق حديث عمر رضي الله عنه سابق

(٧) أي : وإن يمتعه هاتش (ب)

(٨) قوله : (مبددة) أي : متفرقة كردي

(٩) قبل الاشتغال تجهه . ففي لمعاج (١١ / ٢)

أمكن : مسارعة لعث نفسه عن حبسها بديها عن مقامها الكريم : كما صبح عنه
صلى الله عليه وسلم^(١) وإن قال جمع : محله^(٢) : فبمن لم يخلف وفاء ، أو
بمن عصى بالاستنادية .

وإن لم يكن^(٣) بالتركة جنس الدين : أي : أو كان ولم يسهل القضاء منه مورا
فيما يظهر : سأل بدأ الولي عزماءه أن يختالوا به عليه ، وحسب فترا دمه بمجيز
رصاصه مصيره في دمة الولي وإن لم يخللوه : كما يصرح به كلام الشافعي
والأصحاب .

بل صرح به كثير منهم ، وذلك^(٤) للحاجة والمصلحة وإن كان ذلك ليس على
قاعدة الحوالة ولا الصغار ، فإنه^(٥) في المجموع^(٦) .

قال الرزكشي^(٧) وغيره - أخذاً من الحديث الصحيح - أنه صلى الله عليه وسلم
انشع من الصلاة على مدين حتى قال أبو قتادة (عليّ ديه)^(٨) وفي رواية
صحيحة أنه لقاصص الديارين اللذين عليه جعل صلى الله عليه وسلم يقول
« فما عليّ ، والعتيت بهما بريء ؟ » قال (نعم) فصلى عليه^(٩) - إن

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « من المؤمن متعلقة ما كان عليه دين »
أخرجه ابن حبان (٣٠٦١) ، والحاكم (٢٦/٢) ، والترمذي (١١١٢) ، وأحمد
(٩٨١٠)

(٢) وصح (محله) يرجع إلى الجمع كروي

(٣) قوله (وإن لم يكن) مع معررفونه (إن أمكن) (ش ١٨١/٣)

(٤) أي البرء بذلك بهاب ومعي (ش ١٨١/٣)

(٥) أي مونه (وحسب مبرأده) (ش ١٨١/٣)

(٦) المجموع (١٠٩/٥)

(٧) قوله (قال الرزكشي) مقوله قوله (أن الأحبي كانوا) كروي

(٨) أخرجه البخاري (٢٢٨٩) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه

(٩) أخرجه الحاكم (٥٨/٢) ، والدارقطني (ص ٦٦٢) ، وأحمد (١٤٧٦٠) عن حابر
رضي الله عنه

الأحيي كالولي في ذلك، وأنه لا فرق في ذلك بين أن يخلف الميت تركته، والآ
ويستحي لمن فعل ذلك : أن يسأل الدائن تحليل الميت تحليلًا صحيحًا ؛ لئلا
يفس ، وليخرج من خلاف من رعم أن المشهور : أن ذلك التحمل ولصمان
لا يصح

قال جمع : وصورة ما قاله الشافعي والأصحاب من الحوالة أن يقول
لدائن . أسقط حقتك عنه ، أو أثرته وعلي عوصه^(١) ، فإذا فعل ذلك . . يرى
الميت ، ولزم الملتزم ما التزمه ؛ لأنه استدعاء مالي^(٢) تعرضي صحيح . انتهى
وقولهم (أن يقول .) إلى آخره مجرد تصوير ؛ لما مر عن
المجموع . أن مجرد تراصيهما بمصير الدين في دقة الولي يبري الميت^(٣) .
يلزمه وفاء من ماله وإن تلفت التركة .

وتبحث بعضهم . أن تعلقه بها^(٤) لا ينقطع بمجرد ذلك^(٥) ، بل يدوم رهنها^(٦)
بالدين إلى الوفاء ؛ لأن في ذلك مصلحة سميت أيضاً
ومؤنح فيه ، ويجأت بأن احتمال الأ يؤدي الولي يساعده ، ولا ينافيه^(٧)

(١) قوله (أسقط حقتك) كما في أصله رحمه الله تعالى نصحه الأمر في الإسقاط ، ونصحي في
الإبراء . وكان الأسب حريتهما على موال واحد قوله (أو أبرأه) يعني أن يبرأ
(أثرته) على صورة الأمر بمؤكد بالمولد ، لصد (أسقط) إلح (مصري
٢٣٣، ١) قال الشرواني (١٨١/٣) (أقول ورسم المسحة المصححة على أصل الشرح
مرراً ظاهر في أنه نصحه الأمر في عز تأكيد) وفي لمطبوحة الوهه (أو أبرأه)

(٢) أي : التزامه (ش ١٨١/٣)

(٣) في (ص ٢٧٦)

(٤) أي : على الدين بالتركة هاشم (ك)

(٥) أي : الرامسي (ش ١٨١/٣)

(٦) أي : التركة هاشم (ك)

(٧) قوله (يساعده) أي : بحث ، وكذا صمير (ولا ينافيه) (ش ١٨١/٣)

ووصيته

وَنُكْرُهُ نَمِي الْمَوْتُ لَصْرُ مَوْلَاهُ لَا لَفْتُهُ دِينِ

ما مر من الراءه معجزه التحمل^(١) ، لأن ذلك ليس قطعياً بل طينياً ، فافتحت مصدحة الحب والاحتياط له بقية الحجر في التركة حتى يؤدي ذلك الدين

(و) تعبد (وصيته) استحلاباً للرزق والدعاء له ، وبخث الأذرع^(٢) . وحبور العبادة عند التمكن ، وطلب المستحق ونحو ذلك ، وكذا في وصية بحر العقراء ، أو إذا أوصى بتعجيلها

(ويكره نمي الموت لصر مولى به) أي : بدنه أو ماله ، للهبي الصحيح عنه^(٣) (لا لفتة دين) أي : حرمها ، فلا يُكره بل يُسَرُّ كما أفتى به المصنف^(٤) اتباعاً لكثير ، وبخث الأذرع^(٥) بدت نميته بالشهادة في سبيل الله ، كما صرح عن عمر وغيره^(٦)

وفي المحصر : يُسَرُّ نميته ببند شريف ، أي مكة أو المدينة أو بيت المقدس^(٧) . ونمي أن يلحق بها محال الصالحين .

وبحث أن الدفن بالمدينة أفضل منه بمكة ، لعظم ما جاء به^(٨)

(١) أي : أنما

(٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : لا يتسبن أحدكم الموت من ضر أصابه ، فإن كان لا بد فاعلا فليقل اللهم : أخيري ما كانت الحياة خيراً لي ، ويولي إن كانت المدة خيراً لي . أخرجه البخاري (٥٦٧١) ، ومسلم (٢٦٨٠)

(٣) عبارة : النجم الوهاج (٩٢ / ٣) (قال المصنف في : الصاوي : التي له غير مشهورة . له في هذه الحالة يستحب)

(٤) عن عمر رضي الله عنه قال اللهم : أرزني شهادة بي سيدتي ، واجعل موتي في بلد رشوت أخرجه البخاري (١٨٩٠) . وفي الوهية : (الشهادة في سبيل الله)

(٥) المصنف (١٠٦ / ٥)

(٦) عن أبي سعيد مولى المهربي أنه جاء أب سعد لحدي رضي الله عنه لالبي الحرّة ، فاستشاره في العلاج من المدينة ، وشك إليه أسعده وكثرة عباله ، وأخبره أن لا صبر له على جهد المدينة ولأولها ، فقال له : ونحك . لا أمرك بذلك ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يهين

وَبَيِّنَ التَّدَاوِي ،

بها^(١) ، وكلام الأئمة نرده

تنبيه : تنافي مفهومًا كلامي^(٢) في محرز نمبه ، والذي يتجه أنه لا كراهه ، لأن عنتها أنه مع الصبر يُشعرُ بالترحم بالقضاء ، بخلافه مع عدمه ، بل هو حبيد دليل على الرضا ؛ لأن من شأن القوسِ الصرة عن الموت ، فمبه لا لصبر دليل على محبة الآخرة .

بن حديث : « مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ »^(٣) يدل على مدح تمبه محبة لقاء الله تعالى ؛ كنهو ببلد شريف بل أولى

(وبين التداوي)^(٤) للخير الصحيح « تَدَاوَوْا ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَصْغِ دَاءٌ إِلَّا وَصَحَ لَهُ دَوَاءٌ عِزَّ الْهَرَمِ »^(٥) وفي رواية صحيحة : « مَا أُنْزِلَ اللَّهُ دَاءٌ إِلَّا

أُخْرِجَ عَلَى لَوَانِهَا فَيَمُوتُ ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَيْعًا ، أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا » أخرجه مسلم (١٣٧٤) يوم الحرّة هو يوم مشهور في الإسلام أيام يريد من معاربه لما أسبغت المدينة عسكره من أهل لشام الذي يديهم لصال أهل المدينة من الصحابة والتابعين النباه في عريب الحديث (ص ١٩٧) اللأواء : الشدة وصحب المعنة لهابه في عريب الحديث (ص ٨١٠) وهو بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : « من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت بالمدينة ، فإنني أشفع لمن مات بها » أخرجه بن حبان (٣٧٤١) . والترمذي (٤٢٥٩) ، وابن ماجه (٣١١٢) .

(١) أي : في الدفن بالمدينة . هامش (١)

(٢) قوله (تنافي مفهومًا كلامي) إلح : لأن مفهوم قوله (ويكره لصبر) عدم الكراهه بغير الصبر ، ومفهوم قوله (لا تفتة دين) كراهته بغيرها ، ومحرز نمبه داخل في العبرين ؛ فليعلم أن يكون مكروهًا وبغير مكروه والبرم التصحر كروي

(٣) أخرجه ابن حنبل (٦٥٠٨) ، ومسلم (٢٦٨٦) عن أبي موسى رضي الله عنه

(٤) قوله (وبين التداوي) قالوا : ويحور الاعصاد على طب الكافر ووضعه ما لم يبرئت على ذلك ترك عبادة ، كروي .

(٥) أخرجه ابن حبان (٦٠٦١) ، والمقلبي في المختار (١٢٨٤) ، والحاكم (٣٩٩/٤) . أبو داود (٣٨٥٥) عن أسامة بن شريك رضي الله عنه .

وَيَكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ

أَمَرَ لَهُ بِشَعَاءٍ^(١)

فإن تركه تركاً فهو فصيحة ، قاله المصنف^(٢) ، واستثنى الأذرع
تفصيل غيره من أن يفوى تركه . فتركه أولى ، والأ... فعلة أولى
ثم اغترصه بأنه صلى الله عليه وسلم سيّد المتوكّلين وقد فعله^(٣) ، ونجّاه ما
تشرع^(٤) منه صلى الله عليه وسلم ، ثم رأيت بعضهم أجاب به^(٥) .
ونقل عياض الإجماع على عدم وجوبه ، واغترض بأن لنا وجهاً يوجبونه إذا
كان به جرح يخاف منه التلف .
وقد روي^(٦) وجوبه نحو إساعة ما غصّ به بخمر ، وربط محلّ القصد ، لنيف
تعبه^(٧) .

(ويكره إكراهه) أي المريض (عليه) أي التداوي ، وتناول الدواء ؛
لأنه يُشَرِّسُ عليه ، قال شارح وكذا على^(٨) تناول طعام ؛ للسهو الصحيح لا
تكرهوا مَرَضَاتِكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ^(٩) واعتد

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) المجموع (٩٦/٥)

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ احتجم ، وأعطى المحتجم أجرة ، واستعد
أخرجه البخاري (٥٦٩١) ، ومسلم (١٢٠٢) الشوط هو ما يُشغل من الدواء في
ألف النهاية في حريص الحديث (ص ٤٢٥) ، وعنه أيضاً احتجم النبي ﷺ في رأسه
وهو معوم من وجع كلابه . البخاري (٥٧٠١) .

(٤) قوله (بأنه سريح) أي إثبات حكم شرعي كروي

(٥) الذي يظهر أن التداوي أفضل ؛ لأنه ستة ﷺ فلا وملاً ، ودعوى أنه شريع محض تكلف
لا حاصل عليه . (بصري : ٣٣٤/١) .

(٦) أي : عدم وجوب التطوي . (ش : ١٨٣/٣)

(٧) وفي (أ) و(ب) و(ج) : (ينفخ بدمه)

(٨) قوله (على) غير موجود في (أ) و(ب)

(٩) أخرجه الحاكم (٣٥٠/١) وصححه ، والنرمدي (٢١٦٢) وقال هذا حديث حسن غريب .

وَيُحْذَرُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْبِيلُ وَجْهِهِ

وَلَا تَأْسُ بِالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، بِخِلَافِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ

في ذلك على تحسين الترمذي له ، وليس كما قال ، فقد ضعفه السيوطي وغيره ؛ كما في «المجموع»^(١)

(ويحذر لأهل الميت ونحوهم) كأصدقائه (تقبيل وجهه) إما صحیح - أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ وَجْهَ عِثْمَانَ بْنِ مِظْعَمٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ^(٢) ومن ثم دل في «السحر» أنه سنة^(٣) وقبلة السبكي نحو أبيه ، والأوجه حملُه على صالح ، فيُسَرُّ لكلِّ أحدٍ تقبيله تبرُّكاً به^(٤) .

وعلى ما في المتن من التقبيل لعبر من دُكر خلاف الأولى ؛ حملاً للحوار فيه على مستوى الطرفين ؛ كما هو ظاهر

(ولا تأس بالإعلام بموته) بل يُدَبُّ ؛ كما في «المجموع» بالداء ونحوه^(٥) (للصلاة) عليه (وغيرها) كالدعاء والترحم ؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعِيَ لِحَاشِي^(٦) يوم موته^(٧) .

(بخلاف نعي الجاهلية) وهو : الداء بذكر معاجزه ، فيكره ؛

* وابن ماجه (٣٤٤٤) وابيهقي في «الكبير» (١٩٦١١) وضعه ، عن عتبة بن عامر رضي الله عنه

(١) المجموع (٩٨/٥) ، وقال الحافظ في «مناجح الأفكار» (٢٤٢/٢ - ٢٣٨) (وهو حسن بشواهده) ثم ذكر الشواهد .

(٢) أخرجه الحاكم (٣٦١/١) ، وأبو داود (٣١٦٣) ، والترمذي (١٠١٠) عن عائشة رضي الله عنها

(٣) وعبارة «أسى المطالب» (٢٥٤/٢ - ٢٥٥) عند شرح قوله (ولأصدقائه تقبيل وجهه) (بل قال الروياني إن ذلك مستحب لهم ، وسنة السبكي حال سمي أن يكون ذلك بهم مستحباً ولغيرهم جائزاً) .

(٤) وراجع «السهل الصباح في اختلاف الأشياخ» مآله (٤٨٩)

(٥) المجموع (١٧٠/٥ - ١٧٦) .

(٦) قوله (نعي الحاشي) النعي خبر الموت ، يقال نعاه إذا حرم موته كروى

(٧) أخرجه البخاري (١٢٤٥) ، ومسلم (٩٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه

وَلَا يَنْظُرُ الْعَائِلُ مِنْ تَدْنِهِ إِلَّا يَقْدِرُ الْحَاجَةَ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ .

لِلْمُهَيِّ لَصَحِيحٍ عَمَّا^(١)

وَيُكْرَهُ تَرْتُّبُهُ بِذِكْرِ مُحَاسِبِهِ^(٢) فِي نَظْمٍ أَوْ شِئْرٍ ؛ لِلْمُهَيِّ عَمَّا^(٣) .

وَمَحَلُّهَا^(٤) حَيْثُ لَمْ يُرْحَضْ مَعَهَا اسْدُتُّ السَّائِقُ ، وَإِلَّا . . . حُرْمَتُ ، وَحَيْثُ حَمَلَتْ عَلَى تَحْدِيدِ خُرْبٍ ، أَوْ أَشْغَرَتْ بِتَبَرِّمٍ ، أَوْ قُعِلَتْ فِي مُحَامَعٍ قُصِدَتْ لَهَا . وَإِلَّا ، بَانَ كَاثٌ مَحَقٌّ فِي مَحْوٍ عَالِمٍ وَحَلَّتْ عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ . . . فَهِيَ بِالطَّاعَاتِ أَشْءُ (وَلَا يَنْظُرُ الْعَائِلُ) وَلَا يَمَسُّ مِنْ غَيْرِ حَرْفَةٍ شَيْئاً (مِنْ بَدْنِهِ) وَيُكْرَهُ ذَلِكَ^(٥) .

كَمَا فِي « الرُّوَصَةِ »^(٦) وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَا يَكْرَهُ أَطْلَاعَ أَحَدٍ عَلَيْهِ ، وَرَبَّمَا رَأَى مَا يُسِيءُ طَعْمَهُ ، وَصَنَعَ فِي « الْمَجْمُوعِ » . أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى^(٧) ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ^(٨) الْخِلَافُ فِي حُرْمَتِهِ

(إِلَّا يَقْدِرُ الْحَاجَةَ) كَمَعْرِفَةِ الْمَغْسُولِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا كَرَاهَةِ وَلَا خِلَافِ الْأَوَّلَى ؛ لَعَلِّهِ .

وَمَحَلُّ جَوَازِهِ ذَلِكَ إِنْ مَسَّ أَوْ نَظَرَ (مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ) وَإِلَّا . . . حُرْمَتُ اتِّفَاقٍ ، لِأَنَّ

(١) من حديثه من السمان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من انشأ أحرجه الترمذي

(١٠٥) ، وابن ماجه (١١٦٦) وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مَنْ حَمَلِ الْحَاجَةَ » أخرجه الترمذي (١٠٠٦)

(٢) قوله (ترتبه بذكر محاسبه) (الساء) رائدة ، إذ حقيقها ذكر محاسبه ؛ كما في اللب ، والفرق بينهما بما مر في اللب عن الشروط . كرودي .

(٣) عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من انشأ أحرجه الحاكم

(٢٦٠) ، وابن ماجه (١٥٩٢) ، والبيهقي في الكسر (٧٠٦٦) ، وأحمد

(١٩٤١٧)

(٤) أي : الكراهة . هاشم (٥)

(٥) أي : كل من النظر واللمس . (ش : ١٨٣ / ٣) .

(٦) روضة الطالبين (٦١٤ / ١) .

(٧) المجموع (١٢٦ / ٥)

(٨) أي : الكراهة (ش : ١٨٣ / ٣)

وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ... يُعْمَمُ ، وَيُغَسَّلُ الْجُسْتُ وَالْحَائِضُ الْمَيِّتُ بِلَا كَرَاهَةٍ ، ...

نظر أحد الروخين أو السيد بلا شهوة ، وإلا الصعير ؛ لما يأتي في الكاح
ونظر المتعبين لعبها مكروه إلا لضرورة .

وَأَمَّا تَعَطُّبُ وَجْهِهِ مِنْ أَوَّلِ غَسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَحْرُمُ كُنْهَ عَيْنِهِ ، كَمَا مَرَّ (١)
(ومن تعذر غسله) لعقد ماء ، أو لنحو حرق ، أو لدغ ولو غُسل (٢) ..
تهزى ، أو جيف على العاسل (٣) ، ولم يُفككه الحفظ (٤) (يسم) وجوباً ،
كسعي ، ويحافظ على جثته (٥) ، لتدفن بحالها

وليس من ذلك (٥) خشية تسارع المساد إليه (٦) ، لقروح فيه ، لأنه صائر
لسى ، ومَرَّ (٧) حكم ما لو وجد الماء بعد تيممه .

(ويغسل الحب والحائض) ومثلها النساء (الميت بلا كراهة) لأنهما
صهران ، وفيه تصعيف لما قاله المحاملي ؛ من حرمة حضورهما عند
المختصر ، وروحه (٨) بسعهما لملائكة الرحمة ؛ لما في الخبر الصحيح . أن
الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جث (٩) .

(١) في (ص : ١٦٤) .

٢ قوله (وبوعسل) : إلح حمله حايه (ش ١٨٤/٣)

٣ قوله (أو جف على العاسل) عطف على (تهزى) ؛ أي وبوعسل تهزى ميت ، أو
جيف على العاسل من سراية السم إليه . كردي .

(٤) قوله (وليحافظ) : إلح عطف على قوله (كسعي) (ش ١٨٤/٣)

(٥) أي من صعير (ش ١٨٤/٣)

٦ قوله (تسارع مساد) أي تسارعه بعد الدفن كردي

٧ قوله (ومَرَّ) أي في (السم) كردي

٨ قوله (وروحه) أي وجهه ما قاله المحاملي كردي

(٩) من عبي رضي الله عنه عن النبي ﷺ : أنه قال « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ، ولا كلب ،

ولا خبث » أخرجه ابن حبان (١٢١٥) ، والعمدسي في « المحاربة » (٧٥٦) ، والحاكم

(١٧١ ، ١) ، وأبو دارود (٢٢٧) ، والسنائي (٢٦١) فإن الخطابي في « معالم السنن »

(١٣٥ ، ١) (وقد قيل إنه لم يُرد بالحب هذه الذي أصابته جملة فأثر الأعسال إلى »

وَأَدَامَتَا . غُسْلًا غُسْلًا فَقَطْ

وَلْيَكْفِ الْعَاسِلُ أَيْمًا ، فَإِنْ رَأَى خَيْرًا

إِذْ لَوْ يُظَرُّ لَذَلِكَ^(١) . لَخُرِّمَ تَغْسِيلُهُمَا لَهُ أَيْضًا ، وَلَا قَائِلَ بِهِ .

وَنَوْهَهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُحْتَضِرِ وَالْمَيِّتِ لَا يُخْجِدِي^(٢) ، لِاحْتِيَاجِ كُلِّ إِلَى حَصْرِ

مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ

(وَإِدَامَتَا غُسْلًا غُسْلًا فَقَطْ) لِلْمَوْتِ ؛ لِانْقِطَاعِ مَا عَلَيْهِمَا بِهِ^(٣)

(وَلْيَكْفِ الْغَاسِلُ أَيْمًا) وَكَذَا مَعَهُ نَدْبًا فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ لَا يُوثَّقُ بِهِ فِي الْإِتْيَانِ

بِمَا طُلِبَ مِنْهُ .

نَعَمْ ؛ يُجْبَرُ غُسْلُ غَاسِقٍ ؛ كَالْكَافِرِ وَأَوَّلَى ، وَمَعَ ذَلِكَ^(٤) يَخْرُجُ عَلَى الْإِمَامِ

تَعْرِيفُ عَمَلِ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ^(٥) ؛ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي أَذَانِهِ^(٦) ، وَكَذَا لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ

مَا لَا يَدْرِي مِنْهُ فِيهِ .

وَيُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الْاجْتِهَادِ^(٧) . أَنَّهُ يَكْفِي قَوْلُ الْغَاسِقِ وَالْكَافِرِ . غَسَلْتُهُ ، لَا

عَمِلَ

(فَإِنْ رَأَى) الْغَاسِلُ أَوْ مُبَيَّنَّهُ (خَيْرًا) كَطَيْبِ رِيحٍ ، وَاسْتِشَارَةِ وَحْدٍ

(ذَكَرَهُ) نَدْبًا ؛ لِأَنَّهُ أَدْعَى لِكثَرَةِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ ، وَالِدَاعِجِينَ لَهُ

• أَوَّلَ حَضُورِ الْعَلَاةِ ، وَبُكَّةَ الَّذِي يَحْسَبُ فَلَا يَغْتَسِلُ وَيَتَهَاوَنُ بِهِ وَيَتَحَدَّثُ عَادَةً ، فَإِنْ السَّيِّئُ فَدَعَا

كَانَ يَطُوفُ عَلَى سَائِرَةِ فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ ، وَفِي هَذَا بَاحِرُ الْأَصْبَالِ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِ وَحْوَرِهِ (

(١) قَوْلُهُ (إِذْ لَوْ) (يُضَرُّ) (لَذَلِكَ) يُنَحُّ عَلَيْهِ لِلتَّصْمِيمِ ، وَ(ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالَهُ الْمُحَاوِلِيُّ كُرْدِي

وَمَنْ الشَّرْهِي (١٨٤ / ٣) (أَقُولُ) مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى مَعْنَاهَا بِمَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ (

(٢) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (مَا لَا يَجُوزُ) .

(٣) قَوْلُهُ (لِانْقِطَاعِ مَا عَلَيْهِمَا بِهِ) أَيُّ لَانْقِطَاعِ وَحُوبِ الْعَمَلِ الَّذِي عَلَيْهِمَا بِسَبَبِ الْمَوْتِ كُرْدِي

(٤) أَيُّ : الْإِجْرَاءُ . (ش : ١٨٤ / ٣) .

(٥) أَيُّ : إِلَى الْغَاسِقِ . هَامِش (ب) .

(٦) فِي (٨٧٠ / ١)

(٧) فِي (٣٤٢ / ١) .

أو غيره حَرَّمَ ذِكْرُهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ

وَلَوْ تَنَارَعَ أَحْوَانٍ أَوْ زَوْجَتَانِ . . أَقْرَعَ ، وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرْبِهِ الْكَافِرُ
وَيُكْرَهُ الْكُفْنُ الْمُعْصِفُ ،

(أو) رَأَى (غيره) كسواد وجه (حرم ذكره) لأنه عِيَّة ، وقد صَحَّ الأمر
بالتكف عن ذكر مساوي الموتى^(١) .

(بالمصلحة) فيهما ، فَيُسِرُّ الْخَيْرَ فِي سَحْوٍ مُتَجَاهِرٍ بِسُقٍ أَوْ بَدْعَةٍ ؛ لئَلَّا يُعْتَرَّ
، وَيُظْهَرُ الشَّرُّ فِيهِ ؛ لِيُتَرَجَّزَ عَنْ طَرِيقَتِهِ عَيْرُهُ ، بَلْ يُحَثَّ وَجُودُ الْكُتْمِ فِي
الْأَوَّلِ^(٢) ، وَهُوَ مُنْجَعَةٌ إِنْ تَرَثَّتْ عَلَيْهِ^(٣) ضُرُّ .

(ولو تنارع أحوان) أو غيرهما ؛ مِنْ كُلِّ الشَّيْءِ اسْتَوِيًّا قُرْبًا أَوْ سَحْوً وَلَا مُرْجَحَ
(أو زوجتان) وَلَا مُرْجَحَ أَيْضًا (أقرع) بينهما في المصل ، والصلاة ،
والدين ؛ قطعاً للنزاع .

وَقَصْبُهُ وَجُودُ الْإِفْرَاعِ ؛ أَيِ : عَلَى سَحْوٍ قَاصٍ^(٤) رُفِعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ ، وَهُوَ مُنْجَعَةٌ .

(والكافر أحق بقربه الكافر) فِي تَجْهِيرِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَلَيْكُ

(ويكره) عَلَى الْمَذْهَبِ نَقْلًا لَا وَصِيَّةً^(٥) ، كَمَا مَرَّ أَحْزَمُ الْبَاسِ^(٦) (الكفن
المعصفر) لِمَرْجُلٍ وَعَيْرِهِ ، وَيُكْرَهُ الْمَرْعُورُ لِلْمَرْأَةِ

(١) عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَدْكُرُوا مُحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ ، وَكَلُّوا عَنْ
مُسَاوِيَتِهِمْ . أخرجه ابن حبان (٣٠٢٠) ، والحاكم (٣٨٥/١) ، وأبو داود (١٩٠٠) ،
والترمذي (١٠٤٠) .

(٢) أَيِ : بِمَا دَرَأَى حَيْرًا فِي سَحْوٍ مُتَجَاهِرٍ بِسُقٍ أَوْ بَدْعَةٍ (ش ١٨٥/٣)

(٣) أَيِ : عَلَى الْإِظْهَارِ ، كَاتِبٌ رَ هَامِشٌ (ك) .

(٤) فِي (س) وَالْمَطْبُوعَاتِ (وجوب الإفراع على سحو قاص)

(٥) قَوْلُهُ (نَقْلًا لَا وَصِيَّةً) أَيِ الْحُكْمُ بِالْكَرَامَةِ سَبْتِي عَلَى مَا نَقَلَ عَنْ الشَّامِيِّ ؛ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى
حِلِّ الْمَعْصَرِ ، لَا عَلَى وَصِيَّتِهِ ، فَإِنَّهَا نَدَلَتْ عَلَى الْحَرَمَةِ - كَرْمِي - وَوَصِيَّتِهِ . هُوَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ : (إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ . . . فَهُوَ مُلْعَبِي) . وَانْظُرْ الشَّرَوَاتِي (١٨٥/٣) .

(٦) فِي (ص: ٣٧-٣٩) .

وَالْمَعَالَاةُ بِهِ . . .

وَيُخْرَمُ الْمَرْعُورُ كُلُّهُ ، وَكَذَا أَكْثَرُهُ ^(١) لَمْ يَخْرُمْ عَلَيْهِ الْحَرِيرُ ؛ قِيَاساً عَلَيْهِ .
وَاغْتَمَدَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ قَوْلَ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ : لَا تُكْرَهُ الْحَرِيرَةُ ^(٢)
وَهِيَ بِكَسْرِ فَتْحٍ ^(٣) . نَوْعٌ مُحِطٌّ مِنْ ثِيَابِ الْقَطْرِ ، وَمَحَلُّهُ ^(٤) . إِنْ سَمِيَ بِكَسْرٍ
يُقَصَّدُ لِلرِّبَةِ ؛ أَحَدًا مِنْ قَوْلِ « شَرَحَ مُسْلِمٌ » ، وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ ؛ بُكْرَةُ الْمَصُونِ
وَسُجُودُهُ مِنْ ثِيَابِ الرِّبَةِ ^(٥) . انْتَهَى

وظَاهِرُهُ أَوْ حَرِيرَتُهُ ^(٦) . أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَصْنُوعِ قَبْلَ السَّحِّ وَبَعْدَهُ . وَهُوَ
ظَاهِرٌ ، وَقَوْلُ الْقَاضِي يَخْرُمُ الثَّانِي ^(٧) . صَعِيفٌ وَإِنْ صَوَّاهُ الرُّرُكَشِيُّ
وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : يَخْرُمُ عَلَى الْحَيِّ لِسُنِّ الثَّانِي إِنْ ضَمَّ لِلرِّبَةِ ، وَهُوَ
صَعِيفٌ أَبْهَأُ ؛ كَمَا نَشَأَتْ بِمَا فِيهِ مِنْ « شَرَحِ الْعَابِ »

(و) بُكْرَةُ حَبْثٍ لَا دِينَ عَلَيْهِ مُسْتَعْرِقٌ ، وَلَا فِي وَرَثَتِهِ عَانَتْ أَوْ مُحْجُورٌ ،
وَالْأَخْرُومُ (الْمَعَالَاةُ بِهِ) بَارْتِمَاعٌ ثَمَرُهُ عَمَّا يَلِيقُ بِهِ ؛ لِلنَّبِيِّ الصَّحِيحِ عَنْهُ ،
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٨)

أَمَّا تَحْبِثُ بِيَاضِهِ وَنَظَائِفِهِ ، وَشُبُوحُهُ ^(٩) وَكَثَافَتُهُ . . فَسَبْغٌ ؛ لَخَبِيرِ مُسْلِمٍ ؛

(١) بَعْضُ مَنْ يَكُونُ الْمَرْعُورُ كَذَلِكَ إِنْ قُلِدَ بِحَرِيرِهِ (بَصْرِي ٣٣٥/١)

(٢) كَفَايَةُ الْيَدِ (٤٤-٤٣/٥) .

(٣) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (وَهُوَ بِكَسْرِ فَتْحٍ) .

(٤) أَيِ : عِلْمُ الْكُرَاعَةِ . (ش : ١٨٥/٣) .

(٥) شَرَحَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ (١٢/٤) .

(٦) قَوْلُهُ (وَظَاهِرُهُ) : بِحِ ، أَيِ : نَوْعٌ « شَرَحَ مُسْلِمٌ » (ش : ١٨٥/٣)

(٧) أَيِ : الْمَصْنُوعُ بَعْدَ النَّسْجِ . (ش : ١٨٥/٣) .

(٨) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : (لَا تُعَانِ لِي فِي كَعَمٍ) ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا
تُعَالُوا فِي الْكَعَمِ ، فَإِنَّهُ يُنْتَلَبُ سَلْبًا شَرِيعًا . سَمِعَ أَبِي دَاوُدَ (٣١٥٤)

(٩) قَوْلُهُ (وَشُبُوحُهُ) أَيِ : كَوْنُهُ سَامِعًا كَرْدِي عَمَارَةً عَلَى الشِّيرَامَلِيِّ (٢١/٣) (أَيِ :
كَوْنُهُ سَابِلًا) .

قَالَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ . فَلْيَحْسِنْ كَقَمَّةُ (١)

وروى ابن عدي خبر . «حَسُّوا أَكْثَانَ مَوَاتِكُمْ ، فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَدُونَ فِي قُبُورِهِمْ» (٢)

وقيل . المراد بتحسينها : كونها من حل

والمعقول (اللبس) (أولى من الحديد) لأنه للصديد ، والحي أحق بالجديد ، كما قاله الصديق كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ (٣)

وغرض بأن المذهب نقلاً ودليلاً : أولوية الحديد ، ومن ثم كفى فيه صلى الله عليه وسلم (٤) والظاهر أنه يتفهم (٥)

وظاهر كلامهم إخراج اللبس وإن لم تثق فيه قوة أصلاً ، ومرفوض فيه (٦)

(١) صحيح مسلم (٩٤٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٦٢/٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، في ترجمته بسند حسن ، وأخرجه ابن خوري في «الموسوعات» (١٧٨٧) ، وبعده شرحه في «اللال» (٣٦٦/٢) وابن عراق في «تريه الشريعة» (٣٧٣/٣) ، والحدث حسن صحيح به طرق كثيرة وشواهد ، ثم ذكرها .

(٣) عن عائشة رضي الله عنها عن أبي بكر رضي الله عنه قال : «حَسُّوا نَوْبِي هَذَا ، وَبَدُّوا عَيْبِي نَوْبِي» فكسوا فيها ، قلت : إن مدح حق ، قال : «إِنَّ نَوْبِي أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَدْحِ» أخرجه شعاري (١٣٨٧) «المُهَلَّة» ، صحيح والصديد الذي يدوب ، قبل من الجسد البهاية في غريب الحديث (ص : ٨٧٥) .

(٤) قد يجاب بأنه لم يفسر اللبس - وفي الأصل - اللبس - الصالح نحو الشرع والكتافة ، حملاً على اللبس (سم ١٨٥/٣ - ١٨٦) حديث تكفين بسبب في ثوب جديد أخرجه البيهقي في «الكبير» (٦٧٥٥) ، وأحمد في «مسنده» (٢٥٥٠٩) عن عائشة رضي الله عنها قال : «كَتَفْنَا فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ سَحُونَةَ جَدِيدٍ» وأصل الحديث في «صحيح البخاري» (١٣٨٧) ، وليس فيه لفظ (جديد) .

(٥) أي : إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (ش ١٨٦/٣)

(٦) أي : مرفوض - في التكفين . (ش : ١٨٦/٣) .

وَالصَّبِيُّ كِبَالِغٌ فِي تَكْمِيهِ بِأَثْوَابِ

وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ ،

(والصبي كبالغ في تكميه بأثواب) والصبي كبالغة في ذلك أبصاً ، وقد مر^(١)
وأشار به (أثواب) إلى أنه مثله عدداً لا صفة ؛ لحل الحرير للصبي ، دون
البالغ .

(والحنوط) أي . ذرؤه السابق (مستحب) فلا يَتَّقِدُ بِقَدْرِ^(٢) ، ولا يُفْعَلُ لَا
برضا العرماء ، لكن في « المجموع » عن « الأم » : أنه من رأس التركة ، ثم من
من عليه مؤنته ، وأنه ليس لعريم ولا وارث معه^(٣) ، وجزم به في « الأنوار »^(٤)
وظاهر ذلك^(٥) . أنه مَرَّعٌ حتى على الدب ، ويؤخه بتقدير تسليمه بأنه
يُسَامَحُ به غالباً مع مريد المصلحة فيه للميت ولا يُسَامِحُهُ^(٦) قول « الأم » بعد ذلك
سطرين (ولو لم يكن حوط ولا كافور في شيء من ذلك^(٧) رَجَوْتُ أَنْ
يُخْرِىءَ)^(٨) لأن هذا^(٩) في الإجراء الصافي للوجوب ، والأول في أنه مع نده
لا يَفْتَقِرُ لِرِضَا وارث ولا عريم .

ولا يَخْرِىءُ^(١٠) خلاف الحوط في الكافور عند جمع ، ولا في السر

(١) في (ص : ٢٤٤-٢٤٥)

(٢) قوله (فلا يَتَّقِدُ بِقَدْرِ) أي لا يعبى للحوط قدر ، والصغير يرجع للحوط ، فمقدر

ما يليق بحال الميت ؛ كما يأتي . كروي

(٣) المجموع (١٥٦/٥)

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (١٦٨/١)

(٥) أي ما في « المجموع » عن « الأم » (ش : ١٨٦/٣)

(٦) أي : ما مر عن « المجموع » . (ش : ١٨٦/٣)

(٧) أي : من الأكفان والاقصال . (ش : ١٨٦/٣) .

(٨) الأم (٦٤٣/٢) .

(٩) أي : ما في « الأم » آخر ، والجاء متعلق بعلوم الساقة . (ش : ١٨٦/٣) .

(١٠) لمي (ب) و (ع) والمطبوعة المصرية (ولا يخرىء)

وقيل واحب

ولا يَحْمِلُ الْحِمَارَ إِلَّا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى ، وَيَحْرَمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةِ
مُرَرَّةٍ ، وَهَيْئَةِ نَحَافٍ مِنْهَا سَقُوطُهَا

رَبِيعٌ عَدُّ الْكُلِّ

وَأَمَّا اسُّ الصَّلَاحِ بَأَنَّ نَاطِرَ بَيْتِ الْمَالِ وَوَقْفَ الْأَكْمَانِ لَا يُغْطَى قَطْعًا
وَلَا حِوْطًا ؛ أَيِ إِلَّا إِنْ أَطْرَدَ ذَلِكَ فِي رَمِيِ الْوَاقِفِ وَعَلِمَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
كَثْرَتُهُ ؛ كَمَا يَأْتِي (١) .

(وقيل واحب) يَكُونُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، ثُمَّ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مَوْتُهُ ، وَيَتَّبِعُهُ
مَا يَبْقَى بِهِ عَرَفًا لِلْإِجْمَاعِ الْفَعْلِيِّ عَلَيْهِ ، وَيُرَدُّ بَأَنَّ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ الرُّجُوتَ ،
وَلَا يَلْزِمُ مِنْ وَجُوبِ الْكِسْوَةِ وَجُوبُ الطَّيِّبِ ؛ كَمَا فِي الْمُفْلَسِ (٢)

(ولا يحمل الجبازة إلا الرجال وإن كانت) خَشَى أَوْ (أُنْثَى) لَصَعْبِ النِّسَاءِ
عَنْهُ ، فَيُكْرَهُ لَهَا ؛ كَالْخَنَازِي .

وَيُحْمَلُ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ أَوْ مَحْمِلٍ ، وَأَيُّ شَيْءٍ حُمِلَ عَلَيْهِ . . . أَخْرَأَ ، قَالَ
فِي : الْمَجْمُوعِ (٣) .

(ويحرم حملها على هيئة مررية) كَحَمْلِهَا فِي نَحْوِ قُعَّةٍ ، أَوْ غِرَازَةٍ (٤) ،
وَكَحْمَلِ كَبِيرٍ عَلَى نَحْوِ بَدٍ أَوْ كَتَفٍ (٥)

(وهينة يخاف منها سقوطها) لِأَنَّهُ تَعْرِيصٌ لِإِهَابِهِ مَا لَمْ يُخَشَّ تَعْيِيرُهُ قُلُوبَ نَهِيئَةٍ

(١) قوله : (كما يأتي) أي : في (الوقف) . كردي .

(٢) أي : حال حياته ، فترادف الكسوة وجوباً دون الطيب (ش ١٨٦/٣)

(٣) المجموع (٢٢٨-٢٢٩/٥) .

(٤) القُعَّة : ما يتخذ من خوصي كهيتة ، مفرعة يضع فيه المرأة ليطس ويحوى المصاح المير (ص)

(٥) (٥١١) . الغِرَازَةُ : وعاء من الخيش ويحوى يوضع فيه القمح ويحوى الممحم الوسيط (ص)

(٦٤٨)

(٦) يسمى وكذا صغير على نحو كتف (سم ١٨٦/٣) قال الشرواني (١٨٦/٣)

(يسمى أن يراد بالكبير هنا الكبير بالجبنة ، فحو ابن عمر سبى حكمه حكم البالغ ، فراجع)

وَبَدَتْ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا كَنَانُوتٌ

ذلك ، فلا بأس بحمله على الأيدي والرقاب ، كذا قالوه
وَيَتَجَعَّ أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الظَّنِّ تَعَيَّرَهُ قُلْ ذَلِكَ ، وَإِلَّا وَجِبَ
حمله كذلك^(١)

ولا بأس في الطفل بحمله على الأيدي مطلقاً^(٢)

(وبَدَتْ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا كَنَانُوتٌ) يعني : قَتَّةٌ مَعْطَاةٌ ، لِإِسْهَابِ أُمِّ الْمُزْمِسِ
رَيْبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَكَانَتْ قَدْ رَأَتْهُ بِحَبْشَةٍ لَمَّا هَاجَرَتْ^(٣)

قَدْ فِي « الْمَجْمُوعِ » : قِيلَ : هِيَ أَوَّلُ مَنْ حُجِلَتْ كَذَلِكَ .

وَرَوَى الْيَهُدِيُّ أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوْصَتْ أَنْ يُتَّحَدَّ لَهَا ذَلِكَ ، فَعَلُّوهُ^(٤) .

فإن صحَّ هذا فهو قول ريب بسبب كثرة

ورغم أن ذلك أول ما اتَّحَدَّ فِي جَنَازَةِ رَيْبَ بَتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِأَمْرِ^(٥) .. باطل^(٦) ، انتهى مُلَخَّصاً .

وبصرف صحفة ذلك^(٧) قد يُقَالُ هُوَ لَا يُدْهِمِي مَا قِيلَ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ
رَيْبٌ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَوَّلَ مَنْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ الَّتِي^(٨) رَأَتْهُ بِالْحَبْشَةِ ، وَفَاطِمَةُ الظَّاهِرُ

(١) أي : على الأيدي والرقاب . (ش : ١٨٦/٣)

(٢) أي : دعت حاجة لذلك أم لا . ع . ش . (ش : ١٨٦/٣)

(٣) أخرجه الحاكم (٢٤٤) عن محمد بن إبراهيم التيمي رحمه الله تعالى

(٤) السنن الكبير (٧٠٦١) عن أم جعفر رضي الله عنها .

(٥) قوله : (أول ما اتَّخَذَ) مبتدأ ، و (ما) مصدرية . وقوله : (في جنازة ...) إلح خبره .

والجملة خبر (أن) ، وقوله : (بامرئ) متعلق بـ (اتَّحَدَّ) . (ش : ١٨٦/٣)

(٦) المجموع (٢٢٩/٥) .

(٧) أي : ما رواه اليهودي . (ش : ١٨٦/٣)

(٨) وفي المطبوعة الوحية والمصرية : (ذلك الذي) .

وَلَا تُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا
وَلَا تَأْسُ بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ حَنَارَةَ قَرِيْبِهِ الْكَافِرِ

أَنهَا ' إِنَّمَا عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ رِيسٍ ، فَاسْتَشْخَسْتُهُ ، وَأَمَرْتُ بِهِ

(وَلَا يَكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا) أَي ' الْحَنَارَةُ ' لِمَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) ، بِخِلَافِهِ فِي الدَّهَابِ لِعَبْرِ عَدْرِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٢) .

(وَلَا تَأْسُ بِاتِّبَاعِ) بِالتَّشْدِيدِ (الْمُسْلِمِ حَنَارَةَ قَرِيْبِهِ الْكَافِرِ) فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ ، خِلَافًا لِمُروِيَانِي ^(٣) ؛ لِحَبْرِ أَبِي دَاوُدَ وَعَبِيْرِهِ بِسَيِّدِ حَسَنِ ، وَوَقَعَ فِي ' الْمَجْمُوعِ ' بِإِسَادِ صَعِيْبٍ ^(٤) . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ ^(٥) عَلَيْهِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنْ يُؤَارِيَ أَنَا طَابَ ^(٦) .

قَالَ لِإِسْوَيْيٍّ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُلْزِمُهُ تَجْهِيرُهُ كَمَوْثِهِ فِي حَيَاتِهِ وَيُرِيدُ بَأَنَّهُ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُهُ ، وَبِعَرَصِهِ فَلَا يُلْزِمُهُ ^(٨) تَوَلَّيْتُ ذَلِكَ بَعْضَهُ ، فَكَانَ ^(٩) .

(١) قَوْلُهُ (وَدَعَا) مُتَدَا ، وَحَمْدُهُ (لِمَعْلِهِ) (إِنْجَاحُ حَبْرِهِ) (ش : ١٨٧/٣)
(٢) عَنْ حَدِيثٍ مِنْ مَعْرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبِي لَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ مِنْ مَعْرُورِيٍّ ، فَزَكَّاهُ حِينَ أَصْرَفَ مِنْ حَبْرِهِ أَنْ يَدْخُلَ وَحَسْبُ مَعْنَى حَوْلَهُ صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٩٦٥) مَرَّ مِنْ مَعْرُورِيٍّ لَا سِرَاحَ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرَهُ . النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (ص : ٥٩٧) .

(٣) فِي (ص : ١٩٧) .

(٤) بِحَرِّ الْمَلْعَبِ (٥٧٣/٢) .

(٥) الْمَجْمُوعُ (٢٣٧/٥) .

(٦) قَوْلُهُ (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (إِنْجَاحُ حَدِّثٍ مِنْ خَبَرِ أَبِي دَاوُدَ) (ش : ١٨٧/٣)

(٧) مِنْ أَبِي دَاوُدَ (٣٢١٤) ، وَأَحْرَجَهُ إِسْنَادِي (١٩٠) ، وَأَحْمَدُ (٧٧٠) عَنْ عَمِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٨) أَي ' فِي الْحَرِّ عَلَى مَطْلُوقِ الْعَرَبَةِ ' نِهَآيَةُ وَمَعْنَى . (ش : ١٨٧/٣) .

(٩) قَوْلُهُ (وَبِعَرَصَهُ) أَي : لَمَّحَ لِرُومِ تَجْهِيزِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ بِمَعْرُوضِهِ . قَوْلُهُ (فَلَا يُلْزِمُهُ . . .) (إِنْجَاحُ) أَي ' إِذَا كَانَ مُتِمَّكَأً مِنْ اسْتِحْلَافِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَلٍ مِنْهُ نِهَآيَةُ . (ش : ١٨٧/٣) .

(١٠) وَمِي (ب) وَ (ج) وَ (س) وَ (ع) (وَكَانَ)

وَيُكْرَهُ اسْقَاطُ فِي الْحَبَاةِ وَإِتْسَاعُهَا بِنَارٍ

الدليل في توليه له سعيه .

ويجوز له رياره قبره أيضاً

وكالقريب روح ومالك ، قال شارح ، وحار ، واغترض بأن الأوجه تقيده ،
برجاء إسلام ؛ أي لحوق قربه^(١) ، أو خشية فتنة^(٢) .

وأفهم المتن . حرمة اتساع المسلم جماره كغيره غير نحو قريب ، وله صرح
الشاشي .

(ويكره اللفظ) وهو . رفع الصوت ولو بالذكر والقراءة (في) العشي مع
(الحارة) لأن الصحابة رضي الله عنهم كبرهوه . حيثئذ رواه البيهقي^(٣)

وكثرة الحسن وغيره . (استعبروا لأجلكم)^(٤) ومن ثم قال ابن عمر
لقائله (لا غفر الله لك)^(٥)

بل شككت متعكراً في الموت وما يتعلّق به وماء الدنيا ، داكراً بلسانه سرّاً
لا جهراً ؛ لأنه بدعة قبيحة .

(وإتساعها) بإسكان الاء (بنار) بمجتمعة أو غيرها إجماعاً ؛ لأنه تفاؤل^(٦)

(١) قوله (أي لحوق قربه) أي قريب الجار ، واللام متعلق به (إسلام) (ش ١٨٧/٣)

وفي (أ) (أي لقربه) ، وفي (ع) (أي لحوق قربه)

(٢) راجع ، السهل الصالح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٤٩٠)

(٣) المسالك (٧٢٦٢) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١٣١٣) عن يس بن عباد
رحمه الله تعالى .

(٤) [أي] قول السادي مع الجماره (استعبروا الله له) نهاية المحتاج (٢٣/٣) والأثر
أخرجه البيهقي في الكبير (٧٢٦٣) ، وابن أبي شيبة (١١٣٠٩) عن الحسن البصري
رحمه الله تعالى

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١٣٠٤) عن قول سعيد بن جبير رحمه الله تعالى ومن
أجله من قول ابن عمر رضي الله عنهما .

(٦) وفي (ب) : (لأنه بدعة قبيحة ، وتفاؤل) .

وَلَوْ اخْتَلَطَ مُسْلِمُونَ بِكُفَّارٍ . وَحَبَّ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ ، فَإِنْ شَاءَ .
مَنْ عَلَى الْجَمِيعِ يَقْضِي الْمُسْلِمَ ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ .

نَيْحٌ : وَمَنْ تَمَّ قَبْلَ بَحْرَمَتِهِ ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْقَبْرِ .

مَنْ ، لَوْ قَرِئَ عَنْهَا الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَا بِأَسْنٍ بِهِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ
مِنْ سَجْدَةٍ عِنْدَ الْغَسْلِ .

(وَلَوْ اخْتَلَطَ) مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ : كَانَ أَشْهَ (مُسْلِمُونَ) أَوْ
سَمٌ (كُفَّارٍ) ، أَوْ شَهِيدٌ أَوْ سَقَطٌ لَمْ تَطْهَرْ فِيهِ أَمَارَةُ حَيَاةٍ بَعِيرَةٍ ، وَتَعْدِلُ بِمِيزِ
بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ (وَجِبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ) وَتَكْفِيهِمْ ، وَدَفْنُهُمْ مِنْ بَيْتِ
لَمَالٍ ، فَالْأَعْيَاءُ حَيْثُ لَا تَرْكَةُ ، وَإِلَّا . أَخْرِجَ مِنْ تَرْكَةِ كُلِّ تَجْهِيٍّ وَاحِدٍ بِالْفَرْعَةِ
لَمَّا بَطَّحُوا .

وَيُتَعَمَّرُ - كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ - تَعَدُّوتُ مَوَاقِفَ تَجْهِيْزِهِمْ لِلْمَصْرُورَةِ

(وَالصَّلَاةُ) عَلَيْهِمْ : إِنْ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِتْيَانُ بِالْوَاجِبِ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَقَوْلُ
لِاسْوِيَّ هَذَا ^(١) تَرَدَّدُ بَيْنَ وَاحِدٍ وَحَرَامٍ : فَلْيَقْدِّمِ الْحَرَامَ عَلَى الْقَاعِدَةِ ^(٢) يُرَدُّ
بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَرَامًا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِعَيْبِهِ ، وَأَمَّا مَعَ الْجَهْلِ . . . فَلَا ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ
لَا يَرُدُّ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا : لِأَنَّهُ يَحْضُرُهَا بِالْمُسْلِمِ وَعَبِيرٌ بِحَوْلِ الشَّهِيدِ فِي بَيْتِهِ ، وَلَا فِي
مَنْ الْكَافِرِ ^(٣) : لِإِبَاحَتِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخًا أَشَارَ لِذَلِكَ ^(٤)

(فَإِنْ شَاءَ) صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ (صَلَاةً وَاحِدَةً) يَقْضِي الْمُسْلِمَ (وَعَبِيرٌ بِحَوْلِ
الشَّهِيدِ) وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ (وَلَيْسَ هِيَ صَلَاةٌ عَلَى كَافِرٍ حَقِيقَةً ، وَلَكِنَّهُ

(١) أَيِ : بِتَجْهِيْزِ الْكُلِّ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ . (ش : ١٨٨ / ٣) .

(٢) أَيِ قَاعِدَةٍ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَانِعُ وَاسْتَقْتَضَى يَقْدِّمُ الْمَانِعَ ، وَيَحْتَمِلُ قَاعِدَةً إِنْ دَرَاهُ الْمَعْنَى

مَقْدَمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ . (ش : ١٨٨ / ٣) .

(٣) قَوْلُهُ : (وَلَا فِي غَسْلِ الْكَافِرِ) مَعْطُوبٌ عَلَى (فِي الصَّلَاةِ) هَامِشٌ (ح)

(٤) أَمْسَى الْمَطَالِبِ (٢ / ٢٩٦) .

أو على واحد فواحد ماوياً الصلاة عليه إن كان مسلماً ، ويقول : (اللهم اغفر له)
 (إن كان مسلماً)

ويشترط لصحة الصلاة : تقدم غسله - وتكره قتل نفسه - .

حرمة ، ويقول هاهي الأولى (١) اللهم اغفر للمسلم منهم

(أو على واحد (٢) فواحد ماوياً الصلاة عليه إن كان مسلماً) أو غير محرر

شهيد

ويُقدَّرُ في ردِّ الية : للضرورة ، واعتبر ص ما أنه لا ضرورة : لإمكان الكعب
 الأرس ، ويخاف ما أنه قد نشأ متأخراً من عيب إلى فراع عيب الناقص ، بل قد
 يتغير إن أدى التأخير إلى تغير ، وكذا تتغير الأولى لو تم غسل الجميع ، وكان
 الإفراد يؤدي إلى تغير المتأخر

(ويقول) في الكيفية الأولى اللهم اغفر للمسلمين منهم : كما مر ، وفي
 الثانية (اللهم اغفر له إن كان مسلماً) ولا يقول في احتياط نحو شهيد
 غيره اللهم اغفر له إن كان غير شهيد ، بل يُطلق
 ويُدفن في الأولى (٣) بين مقابرنا ومقابر الكفار .

(ويشترط) اتفاقاً (لصحة الصلاة) تقدم غسله (أو تيممه شرطه : لأنه
 المقول ، وتربطاً للصلاة عليه مرة صلاة ، ومن ثم اشترط طهارة كفه أي
 إلى فراع الصلاة عليه

(وتكره قبل تكفيه) (٤) واستشكل

(١) أي في الصورة الأولى من الصور المتقدمة ، وهي صورة احتياط المسلمين بكفار ، بخلاف
 بقية الصور ، كاحتياط الشهيد بغيره (مصري ١/ ٣٣٧)

(٢) وفي (ب) : (أو على كل واحد) .

(٣) أي في الصورة الأولى ، وهي صورة احتياط المسلمين بكفار ، هامش (ك)

(٤) أي فلا تحرم ويؤيدون بتر العود ، والأولى المبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا حيف
 من يأخرها إلى عدم التكفين خروج بحس منه : كدم أو نحوه (ع ش ٢٥/٣) .

فبومات يهضم ونحوه وتغذّر إخراجاً وعُسله... لم يصلّ عنه
ويشترط ألا يتقدم على الحارة المحاصرة ، ولا القصر على المذهب فهما
وتحور صلاة عليه في المسجد ، . . .

الفرق مع أن كلاً من المعين موجود فيه ، وقد يُحاب بأنه أحق ؛ بدليل لشي
بمصل دونه ، وأن من ضلّ بلا طهر... يُعبد ، وعارياً لا يُعبد ، ثم أيت
نبحاً أجاب بذلك^(٢)

(بومات يهضم ونحوه) كوقوعه في عمق أو بحر (و) قد (تغذّر إخراجاً ،
م) (رسله) وبممه (لم يصلّ عليه) لفوات الشرط ، واعترضه الأدرعي
وعبره ، وأصلوا بما منه بل أمته^(٣) أن الشرط إنما يُفسر عند القدرة بصحة صلاة
هذه الطهورين بل وجوبها ، ويُرد بأن ذلك إنما هو لحرمة الوقت الذي حدّ لشارع
طريقه ، ولا كذلك هنا .

(ويشترط) لصحة الصلاة (ألا يتقدم على الحارة المحاصرة ، ولا) عس
(نشر على المذهب فيهما) اتباعاً للأولين ، وكالإمام^(٤) ، أمّا العائنة فلا يؤثر
في كونها وراة المصلي ؛ كما مر^(٥) .

(ونجور الصلاة عليه) بل تُسنّ (في المسجد) لحرمة مسلم أنه صلى الله

(١) قوله (واستشكل الفرق) أي بين غسل وانتكس ، بأن جعل أحدهما شرطاً لصحة صلاة
دونه الآخر ، مع أن كلاً من المعين المذكورين في غسل ، من كونه مفعولاً ، وسريراً لصلاة
عنه مثولة صلاته... موجود في التكمين أيضاً ، كردي .

(٢) أسى المطب (٣١٧ / ٢)

(٣) قوله (بل أمه) أي أمته كردي ، قال الشرواني (١٨٩ / ٢) : (قوله : « بما منه »
أي بأدنية بعضها ، قوله « بل أمته » أي : أقواها ، عطف على قوله « منه » وإفراد خبر
باعتبار لفظ « ما ») .

(٤) صره : نهاية المحتاج (٢٥ / ٣) (أحد : بما جرى عليه السلف الصالح ، ولأن العيب
كإمام)

(٥) في (ص : ٢٢٥) .

عليه وسلم صلى على النبي ببراءة - أي . هو لَقْتُ أَمَهُمَا ، ومعناه : كَمَلَانُ
 أَيْضاً نَقَاءُ الْعَرَصِ مِنَ الدَّنَسِ وَالْعَيْبِ - سُهْلٌ وَأَجْبَهُ فِي الْمَسْجِدِ^(١)
 وَرَعْمُ أَمَهُمَا كَمَا خَارِجُهُ لَا يُنْتَفَتُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حِلَافُ الظَّاهِرِ الْمُسَادِرِ ، وَلَمْ
 تَقْرُرْ فِي الْأَصُولِ . أَنَّ الظَّرْفَ بَعْدَ فَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ فِي الْفِعْلِ الْحَسِيِّ ؛ كَالصَّلَاةِ
 هُنَا يَكُونُ لَهَا ، بِحِلَافِهِ بَعْدَ غَيْرِ الْحَسِيِّ يَكُونُ لِلْفَاعِلِ فَقَطْ .
 وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا فِي : (إِنْ قَتَلْتَ زَيْدًا فِي الْمَسْجِدِ . فَأَبَتْ طَائِفٌ) ،
 لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِمَا فِيهِ ، بِحِلَافِهِ فِي : (إِنْ قَدَفْتَهُ فِيهِ) ، يُشْتَرَطُ وَجُودُ الْقَدْوِ
 فَقَطْ فِيهِ .

هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الرَّكَشِيُّ فِي « بَحْرِهِ » وَقَالَ : إِنَّهُ نَعِيسٌ . . . بَعْدَ قَوْلِهِ^(٢)
 مَعْنُومٌ ظَرْفُ الْمَكَانِ حِجَّةٌ عِنْدَ الشَّاهِعِيِّ ، وَقَوْلُهُ : مُقْتَضَى كَلَامِ الْحَاقِّ . أَنَّهُ
 لَا يُشْتَرَطُ وَجُودُ الْفَاعِلِ وَالْمَعْمُولِ فِي الظَّرْفِ^(٣) . انْتَهَى
 وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ : مَا قَالَهُ فِي الْقَاعِدَةِ لَهُ وَجْهٌ وَجِبَةٌ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ الْمَكَانِيَّ مِنْ
 الْحَسِيَّاتِ ، فَإِذَا حُجِّلَ ظَرْفًا لِفِعْلِ حَسِيٍّ مُتَعَدٍّ . لَرِمَ كَوْنُ الْفَاعِلِ وَالْمَعْمُولِ فِيهِ ؛
 لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ^(٤) لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِوُجُودِهِمَا ، بِحِلَافِ الْفِعْلِ الْمَعْنَوِيِّ ، فَإِنَّهُ
 أَجْسَدُ مِنَ الظَّرْفِ الْحَسِيِّ ، فَكُنْتُمُنِي بِمَا هُوَ لَازِمٌ لَهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ^(٥) ، وَهُوَ الْفَاعِلُ
 فَقَطْ .

وَأَمَّا مَا قَالَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ . فَهُوَ لَا يَتِمُّشَى عَلَى مَرَجِّعِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا .
 أَنَّهُ فِي الْقَتْلِ يُشْتَرَطُ وَجُودُ الْمَقْتُولِ فِيهِ لَا الْقَاتِلِ ، وَفِي الْقَدْفِ بِعَكْسِهِ ، وَوَجْهُهُ

(١) صحيح مسلم (٩٧٣) عن عائشة رضي الله عنها

(٢) قوله (بعد قوله) (إلح متعلق به ذكر) (ش : ١٩٠ / ٣)

(٣) البحر المحیط (١٧٦ / ٥)

(٤) أي الحسي كردي . والكردي هنا بضم الكاف

(٥) أي لازماً أو متعدياً (ش : ١٩٠ / ٣) .

بأن ذكر المسجد قرية ، على أن القصد به : الزجر عن إسهالك حرمة ، وإستهالكها
بخصر بوجود المقتول فيه ؛ لاستلزام وقوع^(١) معصية القتل فيه ، وبوجود
مداد ؛ لأن القذف يخلص مع غيبة المقدوف^(٢)

بأن قلت هل لما ذكره^(٣) وجه ؟ قلت : يمكن أن يوجه بأن القتل لما استلزم
ببأ وجود أثر حي حال صدوره من الفاعل ، وحال وصوله للمقتول قرب ممره
الحي في أنه لا بد من وجودهما فيه ، بخلاف القذف ، فإنه لا يستلزم ذلك
باعتبار ؛ من صدقه مع غيبة المقدوف ، فاشترط كون الفاعل فيه فقط

وخرج بما تقرّر (أن ذكر المسجد قرية .) إلى آخره ما لو أئذله
بالدار ، كـ إن قتلته ، أو قذفته في الدار ، ولا يثبت له

ومقتضى القاعدة بقاء على أن القتل منزل منزلة الحي أنه يشترط به
وجودهما فيها ، وفي القذف وجود القاذف فقط ، لكن المحرر في هذه^(٤) أنه
لا بد من وجودهما فيها في صورتين

ويوجه بأن هذه القاعدة لما لم تطرّد . وجب تحريمه على القاعدة المطردة ،
وهي أن القيد المتأخر يزجج لجميع ما قبله ، فتأمل ذلك كله فإنه مهم
وحيز . من صلى على جارة في المسجد . فلا شيء له^(٥) صعب

(١) وفي (ب) : (لاستلزامه وقوع) .

(٢) الشرح الكبير (١٤٣/٩) ، روضة الطالبين (١٦٦/٦) .

(٣) أي عن الأصحاب ؛ من اشترط وجودهما في المكان لأول ، والفاعل بعد في الثاني
(ش : ١٩٠/٣) .

(٤) أي : في صورة الإبطال بالدار . (ش : ١٩٠/٣) .

(٥) أخرجه أبو داود (٣١٩١) ، وابن ماجه (١٥١٧) ، والبيهقي في الكبير (٧١٢١) .
وأحمد في مسنده (١٠٠٠١) ، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٤٢٩) عن أبي هريرة
رضي الله عنه .

وَيْسُ جَعَلَ صُفُوفَهُمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ .

وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ : « فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ » ^(١)

وَوَدَّ صَلَّى عُمَرُ وَالصَّحَابَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِيهِ ^(٢) ، وَأَوْصَى عُمَرُ بِالْعَمَلَةِ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَفَقَدَهَا الصَّحَابَةُ ^(٣) ، وَكُلُّ مَنْ هَدَيْنَ فِي مَعْنَى الْإِجْمَاعِ بِهَمٍّ ، إِنْ حُفَّ تَلْوِيثُ الْمَسْجِدِ مِنْهُ . . . حَرَّمَ .

(وَيَسُ) حَيْثُ كَانُوا سِتَّةً فَأَكْثَرُ (جَعَلَ صُفُوفَهُمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ) لِمَحَرِّ الصَّحَابِ « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةً صُفُوفٍ . فَقَدْ أَوْجَبَ » ^(١) أَيِ عُمَرُ لَهُ ، كَمَا فِي رَوَايَةٍ ^(٥) .

وَالْمَقْصُودُ ^(٦) . مَعَ الْفَقْرِ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَا الرِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، وَمِنْ ثَمَّ قَدْ (فَأَكْثَرُ) .

وَفِي مُسْلِمٍ : « قَامَ مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَتْلُمُونَ مِثْلَهُ كُلُّهُمْ بِتَشْمُوتِهِ . . . إِلَّا شَقُّوا فِيهِ » ^(٧) وَفِيهِ أَيْضاً مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَرْبَعِينَ ^(٨)

(١) قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » (٤٤ / ٢) (الَّذِي فِي النُّسخِ الْمَشْهُورَةِ الْمَحْفُوقَةِ الْمَسْرُوعَةِ مِنْ « سِتْرِ أَبِي دَاوُدَ » « وَمَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ . . . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ») ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي طَبْعَةِ الْمَكْتُوبَةِ مِنْ أَبِي دَاوُدَ .

(٢) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « مَا صَلَّى عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ أَخْرَجَهُ عَنِ الرَّاي فِي « الْمَصْبُوحِ » (٦٥٧٦) ، وَاسْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْمَصْبُوحِ » (٦٠٩٢) وَفِي (ص ٢٣٣) أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى عَلَيْهِ .

(٣) عَنْ بَنِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ « صَلَّى عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَسْجِدِ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي « الْمَوْحُطِ » (٥٥٢) ، وَاسْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْمَصْبُوحِ » (١٢٠٩٤)

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٦٢ / ١) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٦٦) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٤٩) عَنْ مَالِكٍ بْنِ خُزَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي « مُسْنَدِهِ » (١٦٩٩٥) عَنْ مَالِكٍ بْنِ خُزَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٦) فِي (١) (وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ)

(٧) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٩٤٧) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٨) عَنْ بَنِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « قَامَ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَتْلُمُ مِثْلَهُ »

إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ . صَلَّى ، وَمَنْ صَلَّى . . لَا يُعَدُّ عَلَى الصَّحِيحِ

وبحث الركعتي وفاقاً لبعضهم أن الصفوف الثلاثة في مرتبة واحدة في مصيبة ، وهو ظاهر إلا في حق من جاء وقد اضططت الثلاثة ، فالأفضل له ، كما هو ظاهر أن يتحرى الأول^(١) ، لأنّ إنما سؤنا بين الثلاثة ، لئلا يتركوها بتقدمهم^(٢) كنهم للأول ، وهذا مستفهم^(٣)

وبل لم يخص إلا سنة بالإمام . وَقَفَ وَاحِدٌ مَعَهُ ، وَثَانِي صَفّاً ، وَثَانِي صَفّاً . (إذا صلى عليه فحضر من لم يصل . صلى) بدأ ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على قور جماعة^(٤) ، ومعلوم أنهم إنما دُفِنُوا بعد الصلاة عليهم ، ومن هذا أحد جمع أنه يُسَرُّ تأخيرها عنه إلى بعد الدفن ، وتقع قرصاً ، بغيره^(٥) ، وثبات ثوابه وإن سقط الحرح بالأوليس ؛ لبقاء الخطاب به بدأ وقد يكون ابتداء الشيء سنة ، وإذا وَقَعَ . وَقَعَ واجباً ؛ كحج فريضة تأخروا عشر رفع إحرارهم الإحياء الآتي^(٦)

(ومن صلى) بُدِئَ لَهُ أَنَّهُ (لا يعيد على الصحيح) وإن صلى مفرداً ، لأن صلاة الجارية لا يُسَمَّلُ بها

يقوم على جوارته أزمعون رجلاً ، لا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئاً . إِلَّا شَفَعْنَاهُمْ لَدَيْهِ . صحيح مسلم (٩٤٨)

(١) أي بعد الثلاثة ؛ كما تقدم عن ؛ لهدية ؛ ويحصل أن المراد الأول من الثلاثة (س) (١٩١/٣)

(٢) وفي (س) والمطبعة الزهية والمصرية ؛ (بتقدمهم) .

(٣) جمع ؛ السهل الصالح في اختلاف الأشاح ؛ مسأله (٤٩١)

(٤) منها ما أخرجه البخاري (١٣٣٧) ، ومسلم (٩٥٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

أي ؛ يتوي القرص . هامش (ب) .

(٦) قوله (الإحياء الآتي) أي في أنسر كردي . والمراد بالإحياء ؛ إحياء الكعبة بالطواف .

هامش (ك) .

وَلَا تُؤَخَّرُ لِرِيَادَةِ الْمُصَلِّينَ .

وَقَاتِلْ نَفْسَهُ كَثِيرَةً فِي الْعُسَلِ وَالصَّلَاةِ .

ومر في (التيمم) حكم ما إذا وُجِدَ الماءُ بعدها ، مع حكم صلاة نحو ردد
الطهورتين^(١) .

وإذا أعاد . وَقَعَتْ لَهُ نَعْلًا ، فَيَجُوزُ لَهُ الْحُرُوحُ مِنْهَا .

(ولا تؤخر) أي لا يُؤَدَّبُ لَهُ التَّأخِيرُ^(٢) (لريادة المصلين) أي كثرتهم
وإن بارع فيه السبكي ، وإحذر^(٣) - وتبَّعهُ الْأَدْرَعِيُّ وَالرُّرَكْشِيُّ وَغَيْرُهُمَا - أنه إذا لم
يُخَشَّ تَعْيَرَهُ . يَنْعَى أَنْتَظَرُ مِثْلَهُ أَوْ أَرْبَعِينَ رُجُيَ حُصُورُهُمْ قَرِيبًا ؛ لِلْحَدِيثِ^(٤)
أَوْ لِحِمَاةِ^(٥) أَحْرَبٍ لَمْ يَنْحَقُوا .

وذلك^(٦) لِلْأَمْرِ السَّابِقِ^(٧) بِالْإِسْرَاعِ بِهَا .

نعم ؛ تُؤَخَّرُ لِحُصُورِ الْوَلِيِّ إِنْ لَمْ يُخَشَّ تَعْيَرَهُ ، وَعَثَرَ فِي « الرُّوَصَةِ » بِإِلَاسِ
بِذَلِكَ^(٨) ، وَقَضِيَّتُهُ : أَنَّ التَّأخِيرَ لَهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَيَنْعَى سَأْوُهُ عَلَى مَا مَرَّ^(٩)
أَوَّلَ : (فَرَعُ : الْجَدِيدُ) .

(وقَاتِلْ نَفْسَهُ كَثِيرَةً فِي الْعُسَلِ وَالصَّلَاةِ) وَغَيْرُهُمَا ؛ لِحَبْرِ « الصَّلَاةِ وَاحِدَةٌ »

(١) في (١/٦٩٥، ٧١٧) .

(٢) وفي (ب) والمطبوعات : (لا يندب التأخير) .

(٣) أي (أ) و(ج) (وإحذره) ، وفي الوهبية قوله (وإحذر) ذكر بعد (وغيرهما)

(٤) أي المتقدم في شرح (ويس جعل صغوفهم) إلح (ش ١٩٢/٣) .

(٥) قوله (أو لِحِمَاةِ أَحْرَبٍ) عطف على قول الحسن (لريادة المصلين) (ش ١٩٢/٣) .

(٦) أي . عدم التأخير لريادة المصلين . هامش (ب) .

(٧) في (ص : ١٩٨)

(٨) روضة الطالبين (١/٦٤٧)

(٩) أي من الخلاف في وجوب التيمم في لصلاة على العيث (ش ١٩٢/٣)

وَيُتَوَى الْإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةً حَاصِرٍ أَوْ عَكْسٍ . جَار
وَيَذْفَرُ بِالْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ،

عَنِ كُلِّ مُسْلِمٍ ^(١) وَمُسْلِمَةٍ ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكِبَائِرَ ^(٢) ،
وَهُوَ مُرْسَلٌ اغْتَصَدَ بِقَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَحَرُّ مُسْلِمٍ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّ عَلَى الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ ^(٣)
أَنَابَ عَنْهُ مِنْ حَبَانٍ بَأَنَّهُ مَنْسُوحٌ ، وَالْجُمْهُورُ بَأَنَّهُ لِلزَّجْرِ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِ ^(٤)

(وَلَوْ تَوَى الْإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ وَالْمَأْمُومُ صَلَاةً حَاصِرًا أَوْ عَكْسًا جَار ، كَمَا يُرَى
صَحِيحًا ظَهَرَ حَلْفُ مَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، وَبِهِ عِلْمٌ بِالْأَوَّلَى جَوَارُ احْتِلَافِهِمَا فِي
حَاصِرَتَيْ أَوْ عَائِنَتَيْنِ .

(وَالَّذِي بِالْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ) لِكثَرَةِ الدُّعَاءِ لَهُ بِتَكْرِيرِ الرَّائِزِ وَالْمَارِزِ

وَدَفْنُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِجْرَةِ عَائِشَةَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُمْ
يُذْفَرُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ ^(٥)

وَبِنَاءُ لِقَعَالِ تَكَرُّهِ الدَّفْنِ بِالنَّبِيِّ ضَعِيفٌ

- (١) بَوَلَدَ (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) رَجَعَ مُتَعَلِّقًا بِالصَّلَاةِ لَا بِالدَّاعِيَةِ (ش ١٩٢/٣)
(٢) خَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٣٣) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٩٨) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٦٩١٣)
عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَصَفَّقَهُ لِنُوَيْ فِي إِخْلَاصَةِ الْأَحْكَامِ (٢ ٦٩٢ - ٦٩٥)
لَا مَطْعَمَ لَهُ ، لِأَنَّهُ مَكْحُولٌ لَا يَدْرِكُ أَبَاحَ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٩٧٨) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
(٤) عَدَدُ الْأَعْيَانِ الْمُحْتَاجَةِ (٥٢/٣) : (وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ : مِنْ أَنَّهُ يُذْفَرُ لَمْ يُصَلِّ عَلَى الَّذِي قَتَلَ
نَفْسَهُ فَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى الزَّجْرِ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِ ، وَصَلَّتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ)
(٥) أَمَّا دَفْنُهُ فِي حِجْرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . فَأَخْرَجَ الْحَاوِي (١٣٨٩) ، وَمُسْنَدُ (٢٢٤٣)
عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَأَمَّا أَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ
(١٠٢٩) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَقَالَ : (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) وَضَعَفَهُ التَّوَدِيُّ فِي
إِخْلَاصَةِ الْأَحْكَامِ (١٠١٠/٢) .

ويُكره المبيت بها

ويُبدت ستر القبر بثوب وإن كان

ويبحث الأذرعى . بدت غير المقبرة : لحو شهية بأرضها^(١) ، أو مدوخة ، أو نداوة ، أو لحو متدعة أو مسقة فسقا طاهراً بها .

وندت^(٢) دس الشهيد بمحلّه ، أي : ولو بقرب مكة^(٣) وحوها ممّا يأتي^(٤) ، لأن قتلى أخذ بقلوا للمدينة ، فأمر صلى الله عليه وسلم برؤهم لمصاحفهم ، فردوا إليها صحّحه الترمذي^(٥) .

وتخرّم نقله للمقبرة إن أدى لامجاره ، بل يظهر . أنه لو حشي انحداره من حمله من محل موته^(٦) وجت دونه به إن أمكن ولو ملكه^(٧)

(ويكره المبيت بها) لعير عذير : كما هو ظاهر : لِمَا فيه من الوحشة نعم : لو قيل بدبه حيث تنقن انتهاء الوحشة ، وحمله ذلك^(٨) على دوام تدكر الموت واليلى المستلزم للإعراض عما سوى الله تعالى لم يتعد : أحداً من الخير الآتي : **إِنَّهَا تَذَكُّرُ الْآخِرَةِ** .

(ويبدت ستر القبر بثوب) مثلاً عند إدخال الميت فيه (وإن كان) الميت

(١) أي : شهية غصب . (ش : ١٩٣ / ٣) .

(٢) قوله (وبدت) إلح عطف على (بدت غير المقبرة) (ش : ١٩٣ / ٣)

(٣) قوله (ولو بقرب مكة) أي : بدت دونه بمحلّه وإن كان في بقائه منه قرب مكة : بأن ينقل من محلّه إلى جانب مكة ، وحصل له قرب إبيها . كردي

(٤) لمي (ص : ٣١٨) .

(٥) سنن الترمذي (١٨١٤) ، وأخرجه ابن حبان (٣١٨٣) ، وأبو داود (٣١٦٥) عن حارس عبد الله رضي الله عنهما .

(٦) وفي المطبوعات : (من محل موته) .

(٧) لعل المناسب : (ملك غيره) . (ش : ١٩٣ / ٣) .

(٨) قوله : (وحمله ذلك) حمل فعل ، والصغير المتصل بمفعوله يرجع إلى الثالث ، وذلك فدعنه يرجع إلى الميت ، والحمله عطف على حملة (تيقن) ، (وسم يعد) جواب (بو) ، (والخبر الآتي) هو الذي يأتي بعد قول المصنف (وزيارة القبور للرجال) كردي

رُحْلًا ، وَأَنْ يَقُولَ : (بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
وَلَا يَهْرُسُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلَا مِحْدَةٌ

(رُحْلًا) ثَلَاثًا يَكْشِفُ : وَمِنْ ثَمَّ كَانَ لِحَشِي وَامْرَأَةٍ آكِدٌ : احْتِيَاظًا

(وَأَنْ يَقُولَ) الَّذِي يُذَجِّلُهُ : (بِسْمِ اللَّهِ) أَيِ : أَذْجَلُكَ (وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيِ : أَذْجَلُكَ : لِلاتِّبَاعِ بِسَبِيلِ صَحِيحٍ ، وَفِي رَوَايَةٍ « سُنَّةٌ »
بَيْنَ « مِلَّةٍ » ، وَفِي أُخْرَى : رِيَادَةٌ . « وَاللَّهُ » (١)

(وَلَا يَهْرُسُ تَحْتَهُ شَيْءٌ ، وَلَا) يُوضَعُ تَحْتَ رَأْسِهِ (مِحْدَةٌ) يَكْسِرُ انْحِمَ ،
أَيِ يُكْرَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ إِصَاعَةِ الْمَالِ : أَيِ . لَكِنَّهُ لَوْ عَرِضَ قَدْ
بُهِتَ (٢) ، فَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْعَلَةِ وَالْمَعْلَلِ : لِأَنَّ مَحَلَّ حُرْمَةِ إِصَاعَةِ الْمَالِ حَيْثُ
لَا غَرَضَ أَصْلًا .

فَبَلَّ نَعِيرُهُ فِيهِ رَكَّةٌ : لِأَنَّ الْمِحْدَةَ عِزٌّ مَعْرُوشَةٌ ، مِنْ أَخْرَجَتْ مِنَ الْفَرْشِ
تَمَّ بَقِيَ لَهَا عَامِلٌ يَرْفَعُهَا . انْتَهَى ، وَهُوَ عَجِيبٌ ، وَكَأَنَّ قَائِلَهُ عَدَلَ عَنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

وَرَجَّحْتُ (٣) الْخَوَاجِيبَ وَالْقُيُوثَ (٤)

عَطَفَ لِعُيُوثٍ لِعَطْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ الْمُتَعَدِّ إِصْمَارًا لِعَدَمِهِ الْمُنَاسِبِ (٥) ، وَهُوَ

(١) أخرجه ابن حبان (٣١٠٩) ، والمقدمي في المختار (٢٢٧ ، ٢٢٩) ، والحاكم

(٢٦٦، ١) ، أبو داود (٣٢١٣) والنسائي (١٠٦٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٣) قوله (أَيِ لَكِنَّهُ لَوْ عَرِضَ قَدْ يُقْصَدُ) يعني أَنَّ الْوَصْفَ وَإِنْ كَانَ فِي إِصَاعَةِ مَالٍ وَهُوَ

مَحْرَمٌ ، لَكِنَّهُ لَوْ عَرِضَ وَهُوَ فَاسِدٌ وَهُوَ رَاحَةٌ يَمَسُّ قَدْ يَكُونُ مَقْصُودًا ، فَلَمْ يَسَّحْ مَرَّةً مَحْرَمَةً

بَلْ كَانَ مَكْرُوهًا كَرَدِي

(٤) قوله (وَرَجَّحْتُ) أَيِ مَوَّضَعٌ كَرَدِي

(٥) وشطرا الأول إذا ما العانيات ترون يوماً

(٦) قوله (عَطَفَ الْعُيُوثَ) إلح ماضٍ بدن من (قول الشاعر) ، ويحصل به معنى الحافض ،

أَيِ يَعْطِفُ إلح ، وقوله (المتعذر) صفة أي عطف الميول ، وقوله (إصمار) (

إلح مفعول له للعطف ، أو حان من فعله المحذوف (ش ١٩٤/٣)

وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ نَدِيَّةٍ أَوْ رِخْوَةٍ .

وَيُحْرَقُ الدُّفَنُ لَيْلًا ،

(كَحُلِّي) فكَدَاهَا ؛ كَمَا قَدَرْتُهُ

(وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ) إجماعاً ؛ لِأَنَّهُ بَدْعٌ (إِلَّا) لِعَذْرِ ؛ كَكُونِ الدُّفَنِ (فِي)
أَرْضٍ نَدِيَّةٍ (سَحْبِيفِ التَّحْنِيَةِ) (أَوْ رِخْوَةٍ) بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِهِ ، أَوْ يَدِ مَسَاحٍ سَخِرَ
أَرْضَهُ وَإِنْ أَخْرَجْتِ

أَوْ تَهْرَيْ^(١) لَيْتَ لَا يَضْبِطُهُ إِلَّا التَّابُوتُ ، أَوْ كَانَ امْرَأَةً لَا مَحْرَمَ لَهَا
وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَصْلُحَةِ ، بَلْ لَا يَنْعَدُ وَجُوهُهُ فِي مَسْأَلَةِ السَّاعِ إِنْ غَلَّتْ وَجُودُهَا ،
وَمَسْأَلَةِ التَّهْرِي .

وَيُنْعَدُ وَصِيَّتُهُ مِنَ الثَّلَاثِ بِمَا نَدَتْ ، فَإِنْ لَمْ يُوصَ . فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ
رَضُوا ، وَلَا تَنْعَدُ بِمَا كُرِهَ^(٢) .

(وَيُحْرَقُ الدُّفَنُ لَيْلًا) بِلَا كِرَاهِيَةٍ ، خِلَافاً لِلْحَنَسِيِّ وَحَدِّهِ^(٣) ، مَعَ أَنَّهُ اسْتَدْرَأَ
بِخَبَرِ فِي الْمَسْلُومِ ، لَا يَدُلُّ لَهُ^(٤) .

وَدَلَّ لَنَا صَحَّحٌ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُ^(٥) .

وَكَذَا الْحَلَفَاءُ بَعْدَهُ الرَّاشِدُونَ^(٦) .

(١) قوله : (أَوْ تَهْرِي) أي : الميت . كَرَدِي .

(٢) أي : فيما إذا كان لغيره حظ . (ش : ١٩٤ / ٣) .

(٣) أي : الحسن بنصري ، فإنه كرهه . راجع : المجموع (٢٦٤ / ٥) .

(٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يحدث أن النبي ﷺ حطت يوماً ، فذكر رجلاً من أصحابه

قبض فكمين في كمين غير طائل وقبر ليلاً فزجر النبي ﷺ أن يُفَرَّ الرَّجُلُ بِالْيَدَيْنِ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ .

إِلَّا أَنْ يَصْطَوْ إِسَانٌ إِلَى ذَلِكَ ، وَمَنْ أَلْسِنَ ﷺ : إِذَا كَفَرْنَا أَخَذَكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَمَهُ .

صحيح مسلم (٩٤٣) . وأحاديثنا عن هذا الحديث أن النبي كان يترك الصلاة ، ولم يه عن

محدد الدفن بالنسب . إجماع . راجع : شرح صحيح مسلم : للووي (١٤ / ٤) .

(٥) أخرجه الحاكم (٣٦٨ / ١) ، وأبو داود (٣١٦٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٦) منهم علي رضي الله عنه ، دفن زوجته فاطمة رضي الله عنها ليلاً . أخرجه البخاري =

وَرَوَتْ كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَتَحَرَّهٗ ،

(روقت كراهة الصلاة) إجماعاً ، وكالصلاة^(١) دلت السبب الآتي^(٢) (رد لم يحرم) لأن سببه وهو الموت متقدّم أو مقرر^(٣)

أما إذا تحرّاه في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يخوّر ، كما يأتي^(٤) ،
بحر مُسلم عن عُثْمَانَ بن عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَ سَاعَاتٍ يَهْدِي رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةٍ فِيهِنَّ ، وَأَنْ يَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتًا
وَذَكَرَ وَقْتَ الْاِسْتِثْنَاءِ ، وَالطَّلُوعِ ، وَالْعُرُوبِ^(٥)

قال في « المجموع » عقبه عن جميع : أنهم أحاثوا عنه بأن الإجماع دلت على
ترك العمل بظاهره في الدفن ، وعن آخرين أنهم أحاثوا بأن الهي إن هو عن
بحرِي هذه الأوقات للدم ، فهذا هو المكروه ، وهو مراد الحديث ، قال وهذا
أحسن من الأول^(٦) .

بحلّاه من حيث الفعل^(٧) ، وهو^(٨) ما بعد صلاة الصبح إلى الطلوع ،
والعصر إلى العروب ، فلا يَحْرُمُ فيه وإن تحرّى ، كما قاله الإسوي وغيره .

« (٤٢٤١) ، ومسلم (١٧٥٩) عن عائشة رضي الله عنها .

(١) قوله (رك الصلاة) أي وكما لا تكرر الصلاة ذات السبب المتقدم أو المتأخر كردي

(٢) قوله (لآتي) إشارة إلى قوله (متقدم أو متأخر) يذهب بعد المس كردي ودد شرابي

(٣) قوله (١٩٥/٣) (لآتي أي أي في نفسه)

(٤) قوله (متقدم) أي باعتبار الانتهاء ، (أو مقارن) أي : باعتبار الاستمرار . (ش .

(١٩٥/٣) .

(٥) يعني : بالمعنى الآتي من « المجموع » . (ش : ١٩٥/٣) .

(٦) أخرجه مسلم (٨٣١) عن عثمة بن عامر أن النبي رضي الله عنه

(٧) المجموع (٢٦٥/٥) .

(٨) قوله (بحلّاه من حيث الفعل) عدل لقوله (الوقت المكروه من حيث الزمن) أي :

بحلاف الوقت المكروه من حيث الفعل فإنه لا يحرم فيه كردي

(٩) أي : وقت الكراهة من حيث الفعل . (ش : ١٩٥/٣) .

واستدلوا له بالحرف^(١) وكلام الأصحاب .
 لكن نورد في أن المعتمد . أنه لا فرق^(٢) . وعليه^(٣) وليس من التحري
 أسأخِر بقصد زيادة المصلين ؛ كما هو ظاهر ، حلال لما يقتضيه كلام بعضهم ،
 لتعليقهم^(٤) بطلان في التحري ؛ بأن فيه مراعاة الشرع ، وهذا^(٥) لا مراعاة به
 بوجه وإن لم يُدْت ؛ كما مر^(٦)
 نبيه ظاهر كلامهم بل صريحه أنه لا فرق فيما ذكرناه هنا^(٧) بين حرم مكة
 وغيره ، ويشكل عليه ما مر^(٨) ؛ من الفرق بينهما في الصلاة .
 ومما يؤيد اتحاد المحلّين^(٩) المعتمد المذكور أنه لا فرق بين الأوقات
 الرمائية والمعنية كقولهم^(١٠) ؛ وأن الأصحاب^(١١) هنا أطلقوا الكراهة عند التحري
 واختلفوا ثم هل يُكره أو يحرّم ؟ والمعتمد . الحرمة ، قال جمع قبياسه
 الحرمة هنا . فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة ها وإن تحرى ؛ كقول
 ثم^(١٢) .

(١) أي سارناً ، ومهمومه (ش ١٩٥/٣)

(٢) قوله (لا فرق) أي لا فرق بين الرمائي والمعني في الحرمة عند التحري كروي

(٣) أي على النوع المذكور (ش ١٩٥/٣) بصرف

(٤) قوله (لتعليقهم...) إلخ معقول (ليس) إلخ (ش ١٩٥/٣)

(٥) أي : التأخير إلى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (ش ١٩٥/٣)

(٦) قوله (كما مر) أي عند قوله (ولا تؤخر زيادة المصلين) كروي

(٧) قوله (مما ذكرناه) إلخ ؛ أي من الكراهة والحرمة مع التحري (ها) أي هي

الدين (ش ١٩٥/٣)

(٨) أي : في (الصلاة) . (ش ١٩٥/٣)

(٩) قوله (اتحاد المحلّين) أي ما مرّ ثم في جميع الأحكام . كروي .

(١٠) قوله : (كبر) أي : كما لا فرق ثم . كروي .

(١١) قوله (وأن الأصحاب) عطف على (المعتمد) ؛ أي يؤيد ، لان اتحاد المعتمد وكون

الأصحاب... إلخ . كروي

(١٢) أي : كالاستثناء في الصلاة . (ش ١٩٥/٣)

وفراقهما^(١) ما مرَّ عن الإسوي وغيره ؛ من قصر المحرم عند التحري على
أوقات الرماية ، بخلافه ثم^(٢) .

وما قالوه ها أنه عند عدم التحري لا كراهة ، بخلافه ثم^(٣) .

وبث أن تقول^(٤) . ما هـ من حيز دي السب المتقدم أو المقدر ؛ كما
نمّر^(٥) ، وما هو كذلك لا حرمة أو كراهة^(٦) به ثم إلا عند التحري ، فكده ؛
بمن ثم انتهى السب عند عدم التحري ؛ نظراً للسب بقسمة^(٧) ها وثم

وبهذا^(٨) يتجّه ترجيح المعتمد المذكور أنه لا فرق بين الوقت الفعلي
وبرمسي ؛ لأن لمدار على التحري ، وهو عام في الوقتين ثم فكدها

ويُفرّق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة^(٩) ؛ بأن الصلاة لها
تعبث فيه عليها في غيره بالمصاعمة الآنية^(١٠) التي لا تؤخذ أصلاً في غيره
ناسب أن يؤسّع فيه لمزيداتها وإن تحراها فيه ؛ ولم يؤمّر^(١١) بتأخيرها إلى

(١) قوله (وفراقهما) عطف على (اتحاد مجلس) يعني ما يلازم افتراقهما إنما هو في
صورتين إحداهما ما مر في التبع عن الإسوي ، والثاني - كد في الأصل - ما دونه
إلح ، وبكهما مردودان ؛ كما يظهر من قوله (وبث) إلح ، فبأنهما سعدان في
جميع الأحكام ؛ ففري الإشكال ، ثم أحاط بموته (ويعرف) إلح) كودي

(٢) أي التحريم في صلاة ، فيعم برماية والمعية (ش ١٩٥/٣)

(٣) أي بخلاف الجمع في الصلاة ، فيعم التحري وعدمه (ش ١٩٥/٣)

(٤) أي : ردّاً لتأييد الافتراق بما ذكر . (ش : ١٩٥/٣) .

(٥) أي في قوله (لأن سببه وهو الموت متعمد أو مقدر) هامش (ك)

(٦) وفي (أ) و (ت) و (خ) و (س) : (ولا كراهة) .

(٧) وفي (ت) و (خ) : (بقسميه) .

(٨) أي : بعدم افتراق المعطين فيما ذكر . (ش : ١٩٥/٣) .

(٩) أي حيث يكره الدفن مع التحري فيه ، بخلاف صلاة (ش - ١٩٥/٣ - ١٩٦) .

(١٠) قوله (لابه) أي في الاعكاف كودي

(١١) قوله (ولم يؤمر) إلح عطف على قوله (ناسب) إلح - (ش ١٩٦/٣)

وغيرهما أفضل .

خارجه^(١) ، حياره لتلك المضاعفة التي لا توجد^(٢) في غيرها

وابناً والتحرري الممنوع للمراعاة الشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع صلى الله عليه وسلم : « لَا تَمْسُقُوا أَخْذًا طَافَ وَصَلَّى آيَةً سَاعَةً شَاءَ »^(٣)

ولا كذلك الدفن في الأمرين^(٤) ، فإنه ليس^(٥) من شأن الميت أن يخرج به من الحرم ، فلا يُختل فوات شيء ، وأيضاً^(٦) فتحرري الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخير إلى خروج الوقت المكروه فيه مراعاة ظاهرة ، فتأمل ذلك فإنه مهم .

والحاصل : أن من شأن المصلي كونه تارة في الحرم وتارة خارجه ، فممنوع له اعتناء الحرم ، ولم يتصور منه مراعاة ، والدفع ليس من شأنه ذلك ، فتصورت المراعاة فيه .

(وعبرهما) أي الليل ووقت الكراهة ، وهو ما بقي من النهار (أفضل) لبدنهما ؛ أي فاصل عليهما ؛ لأنه مدوت بحلافيهما .

نعم ؛ إن حُثي من التأخير إلى الوقت المدوب غير . حرّم ، أو ريده على الإسراع المطلوب . يذب تركه فيما يظهر .

(١) في نسخة الشرواني : (١٩٦/٣) (إلى خارجها) وباء عليه قال (أي خارج حرم مكة ، ولنايث باعتبار المصاف إليه ، وكذا ضمير في غيرها) وفي نسخة : عند انقضاء الأركبتي إصلاحه إلى (خارجها) ثم كتب عليه ما نصه (لعل الضمير راجع إلى الأوقات المكروهة انتهى ، ولعله أصوب مما فعله الشرواني والحاك يعقوب كاتب هامش (ك) (٢) في (ب) : (لا توجد أصلاً) .

(٣) أخرجه ابن حريصه (٢٧٤٧) ، وابن حبان (١٥٥٣) ، والحاكم (٤٤٨/١) ، وأبو داود (١٨٩٤) ، والبرمدي (٨٨٣) عن جابر بن مطعم رضي الله عنه

(٤) أي موت المضاعفة بالتأخير ، وعدم تصور المراعاة بالتحرري (ش : ١٩٦/٣)

(٥) قوله (لا) إلخ علة لانتفاء الأمر الأول . (ش : ١٩٦/٣) .

(٦) قوله (وأيضاً) إلخ علة لانتفاء الأمر الثاني ، (ش : ١٩٦/٣) .

وَيُكْرَهُ تَجْصِصُ الْقَرْ ، وَالْبَاءُ وَالْكَتَاةُ عَلَيْهِ .

(ويكره تجصيص القبر) أي : تسيّسه بالجصّ ، وهو الجبس ، وقيل : الجير ، والمراد هنا . هما أو أحدهما ، لا نظييه^(١) (والباء) عليه^(٢) في حريمه وخارجه .

نعم : إن خُشي بئس ، أو حفر سُبُع ، أو هدم سبيل . لم يكره الباء رجحاص ، بل قد يجبان ؛ نظير ما مرّ^(٣) .

وسننم من هدم ما بالمسئلة حرمة الباء فيها ؛ إذ الأصل أنه لا يهدم إلا ما حرّم وضعه ، فلا اعتراض عليه ، خلافاً لمن وهم فيه .

(والكتاة عليه) للهي الصحيح عن الثلاثة^(٤) ، سواء كتاة اسمه وغيره ، في لوح عند رأسه أو في غيره .

نعم ، بحث الأدرعي حرمة كتاة القرآن ؛ لتعريضه للاستهان بالدوس ، والجيس بصديد الموتى عند تكرار الدهس ، ووقوع المطر ، وندب^(٥) كتاة اسمه بمجرد التعريف به على طول السنين ، لا سيما لقور الأسياء ولصالحين ، لأنه طريق للإعلام المستحب .

ولما روى الحاكم الهبي^(٦) . قال : ليس العمل عليه ، فإن أثمة المسلمين

(١) أي لا يكره نظيه ؛ لأنه ليس للربة بهاء (ش ١٩٦/٣)

(٢) قوله (واء عليه) أي ويكره الباء على القبر في حريم القبر ، وهو ما عرفت من جد ، كما مر ، وخارج بحريم ، هذا في المسئلة وما ألحق بها لما يشير إليه الشارح ، وإن فيها سائي كردي

(٣) قوله (نظير ما مرّ) أي : في أول فصل : (أقل القبر حرة) كردي

(٤) وهو التجصص ، والباء ، والكتاة (ش ١٩٧/٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال : نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر ، وأن يُنجد عليه ، وأن يُبنى عليه أخرجه مسلم (٩٧٠) ورواه الحاكم (٣٧٠/١) ، والترمذي (١٠٧٤) (وإن يكن عليها) قوله (عليه) أي : على القبور .

(٥) عطف على (حرمة كتاة القرآن) . (ش ١٩٧/٣)

(٦) هو الحديث السابق عن جابر رضي الله عنه نحوه (وإن يكن عليها)

من المشرق إلى المغرب مكنوث على قبورهم ، فهو عملٌ أخذ به الحلفُ عن السلف^(١) .

ويزد^(٢) يمنع هذه الكليّة ، وقرصها فالسأ على قبورهم أكثر من الكتابة عليها في المقابر المستنبة ؛ كما هو مشاهدٌ ، لا سيما بالحرمتين ومصر ، وبحوها^(٣) . وقد علّموا باللهي عنه^(٤) ، فكذا هي^(٥) .

فإن قلت هو إجماعٌ فعلي^(٦) ، وهو حجة ؛ كما صرّحوا به . قلت ممنوعٌ ، بل هو أكثرى فقط ؛ إذ لم يُخفَ ذلك حتى عن العلماء الذين يرون منه^(٧) ، وعرض كونه إجماعاً فعلياً محلّ حجيّه ؛ كما هو ظاهرٌ . إنما هو عند صلاح الأزمية ، بحيث يُنفذُ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد تعطل ذلك من منذ أزمية

فرعٌ يُسرّ وضع جريدة حصره على القر ؛ للاتاع ، وسدّه صحيح^(٨) . ولأنه يُحفظُ عنه مركة تسيحها ؛ إذ هو أكمل من تسيح اليابسة ؛ لما في تلك من

(١) المشترك (٣٧٠/١)

(٢) أي نور الحاكم (إن الله المصير) إلخ (ش ١٩٧/٣)

(٣) وفي (أ) و(ب) ؛ (بحوها) .

(٤) هو أيضاً في الحديث السابق عن جابر رضي الله عنه بقوله (وأن يسي عنه)

(٥) قوله (فكذا هي) أي فلا يكون انتدابهم على الكتابة حجة لديها (ش ١٩٧/٣)

(٦) وفي المطبوعة لوهب والمصرية (هذا إجماع فعلي)

(٧) لعل العناصير ؛ إما (لا يرون) إلخ مبرادة (لا) ، أو إسقاط لفظه (حتى) (ش ١٩٧/٣)

(٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه مرّ بمصرين بعدن قدان ، إنيهما لثعلبان ، وما يُعذبان في كبر ، إنما أحلفهما فكان لا يستر من البول ، وأما الآخر فكان تشبى بالثبّة ، ثم أحد حريده رطه ، فشفا مصير ، ثم عرر في كل غير واحدة ، فقالوا يا رسول الله ؛ لم صنعت هذا ؟ قال ؛ لعل أن يحفظ عنهما ما لم يسأ . أخرجه البحاري (١٣٦١) ، ومسلم (٢٩٢) ، ورواه وضع اساري (٤٢٥/١-٤٢٦)

وَلَوْ بَيَّنَّ فِي مَقَرِّهِ مُسْتَلَّةٌ . هُدمَ .

برج حياة ، وقيلَ بها ما اغتيدَ من طرح الرياحِ وسحوه .

رَبَّنْهُمْ أَحَدُ ذَلِكَ كَمَا بُحِثَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ حَقِّ الْمَيْتِ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا حَرَمَةَ فِي أَحَدٍ يَأْسِي أَنْغَرِضَ عَنْهُ ؛ لِفَوَاتِ حَقِّ الْمَيْتِ بَيْتُهُ ، وَبَدَأَ قَبْدُوا يَدَبُ الْوَصِيعِ بِالْحَصْرَةِ ، وَأَعْرَضُوا عَنِ الْيَأْسِيِّ بِالْكَلِيَّةِ ؛ نَظَرًا لَتَقْيِيدِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَخْصِيمَتِهِ بِالْأَخْضَرِ بِمَا لَمْ يَبَيَّنْ ^(١) .

(ولو سي) نفسُ القبرِ لعبيرِ حاحيةٍ مَقَرٌّ ^(٢) ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، أَوْ حَوْزٌ مُحِيطٌ ، أَوْ قِفَّةٌ عَلَيْهِ ، حَلَاةٌ لَيْسَ رَعِمَ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّانِي

وَهَلْ مِنَ الْبَسَاءِ مَا اغْتِيدَ مِنْ جَعَلِ أَرْبَعَةَ أَحْجَارٍ مَرْتَعَةً مُحِيطَةً بِمَقَرٍّ مَعَ لَصِقِ رَأْسِ كُلِّ مِمَّا بِرَأْسِ الْآخِرِ بَجْصٌ مُحْكَمٌ ، أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى سَاءً عَرَفًا ؟ وَالَّذِي يَنْجُو الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ السَّامِعَةَ ^(٣) مِنَ التَّأْيِيدِ مَوْجُودَةٌ هَا

(في مقبرة مسلمة) وهي ما اغتادَ أَهْلُ السُّلْدِ الدَّمِ فِيهَا غُرَفَ أَصْلُهَا وَمُسْتَلُّهَا أَمْ لَا ، وَمِثْلُهَا بِالْأَوَّلَى مَوْقُوفَةٌ ، بَلْ هَذِهِ أَوَّلَى ؛ لِحَرَمَةِ السَّاءِ فِيهَا قِطْعًا ، قَالَهُ (السنوي) ^(٤) ، وَاعْتَرِضَ بَأَنَّ الْمَوْقُوفَةَ هِيَ الْمُسْتَلَّةُ وَعَكْسُهُ ، وَيُرْوَدُ أَنَّ تَعْرِيفَهَا يُدْخِلُ مَوَاتًا ^(٥) اغتادُوا الدَّمِ فِيهِ ، فَهَذَا يُسَمَّى مُسْتَلًّا لَا مَوْقُوفًا ، فَصَحَّ مَا ذَكَرَهُ ^(٦)

(هدم) وَحَوْزًا ؛ لِحَرَمَتِهِ كَمَا فِي « الْمَجْمُوع » ^(٧) ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ .

(١) قوله : (بما لم يبين) متعلق بـ (لتقييده) ، هامش (س)

(٢) قوله (مما سر) بعد قول لمصنف (والساء) كردي

(٣) في أي محل ١٩ نعم ، سألني الإشارة إليها - لعله يريد - مع أن بساء يأنه - بعد أسطر -

(سم : ١٩٨ / ٣)

(٤) المهمات (٥٠٣ / ٣) .

(٥) قوله (يدخل موات) قال في شرح الرُّوحِ : « ويرتبط إلحاق الموات بالمسئلة ؛ لأنَّ فيه

تضييقاً على المسلمين بما لا مصلحة فيه » كردي ،

(٦) وفي (أ) و (ح) : (ما ذكره) ، وفي (غ) : (ما ذكر) .

(٧) المجموع (٢٦٠ / ٥) .

وَيُنَادِي أَنْ يَرُشَ الْقَتْرُ بَمَاءٍ ٥

مع أن الساء ينادي بعد إسمحاق الميت ، فيخرم الناس تلك البقعة ^(١)

وقد أفنى جمع يهدم كل ما يرافقه مصر ^(٢) من الأبنية حتى قبة إمامنا الشافعي رضي الله عنه التي بناها بعض الملوك ^(٣)

وسمي أن لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة ، فيتعين الرفع للإمام ، أحد من كلام ابن الرفعة في (الصبح) : ولا يجوز درع شيء من المسئلة وإن يقرن من بها ^(٤) ، لأنه لا يجوز الانتعاض بها غير الدفن ، فيقلع

وقول المتولي يجوز بعد البنى . محمول على المملوكة

(ويبدأ أن يرش القبر بماء) ما لم يترن مطر يكفي ، للاتعاض ^(٥) ، وللأمر به ^(٦) ، وحفظ للتراب ، وتداولاً بشريد المصنوع

- (١) حبه الكبيكي هكذا (فيخرم الناس تلك البقعة) ، وهي (أ) (ملك المسعة)
- (٢) القراه حطه بالسطاط من مصر كانت لسي غرض بن سيف بن وائل بن المعافر ، وهي يوم مصره أهل مصر ، وبها أبيه حنبله ، ومكان واسعة ، وسوق فائمه ، ومشاهد بمصانعي معجم البلدان (٣١٧/٤) .
- (٣) وهو مردود ، لأن فيه إماماً كانت قبل الوقت دار ابن عبد الحكم (ع ش ٣٥/٣) وراجع
- (٤) السهل الصباح في أحلام الأندلس : ماؤه (٤٩٢)
- (٥) وهي (أ) و(ب) : (وإن يقرن من بها)
- (٦) عن أبي رافع رضي الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ سعداً ورش على قبره ما أخرجته من ماله (١٥٥١) قال السدي في شرح سنن ابن ماجه : (وهي الرواة) في إسناده من علي ضعيف ، ومحمد بن عبد الله متفق على ضعفه (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ رش على قبره إبراهيم أخرجته الطبراني في الأوسط (٦١٤٦) ، وفيه أيضاً عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً أن لسي ﷺ رش على قبر إبراهيم ابنه ، ووضع عنه حصاة أخرجته الشافعي في الأم (٦١٩/٢) ، والبيهقي في الكبير (٦٨٢١) وفيه أيضاً (٦٨٢٤) عن حاتم وغيره مرسلاً أن بلال بن رباح رش على قبر النبي ﷺ وراجع التمهيد الكبير (٣٠٦/٢) .
- (٧) عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه أن لسي ﷺ قام على قبر عثمان بن مظعون بعد دفنه وأمر يرش الماء أخرجته البراء (٣٨٢٢) ، وذكره البيهقي في معجم الرواة (٤٢٩٨) وقال =

وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَى ، وَيُوضَعُ عِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ ، ..

وَمِنْ ثَمَّ يُدَبُّ كَوْنُ الْمَاءِ طَهُوراً وَبَارِداً ، وَيُكْرَهُ بِالنَّجَسِ أَوْ يَنْخَرُمُ^(١) ، قَالَ^(٢) الْأَذْرَعِيُّ .

وَيُكْرَهُ طَلْبُهُ بِخَلْقٍ ، وَرُشُّهُ بِمَاءٍ وَرِدٍ ، قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ .. لَمْ يَتَّعَدْ . وَيُرَدُّ بِأَنْ فِيهِ عَرْضٌ طَيِّبٌ ، وَحَسَنَ رِيحِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَ السَّكَنِيُّ أَنَّهُ إِذَا قَعَدَ بِسِيرِهِ حُضُورَ الْمَلَائِكَةِ ؛ لَكُونَهَا تُحِبُّ الرِّيحَ الطَّيِّبَةَ .. لَمْ يُكْرَهُ .

(ر) أَنْ (يَوْضَعُ عَلَيْهِ حَصَى) صَدْرُ (و) أَنْ (يَوْضَعُ عِنْدَ رَأْسِهِ) وَلَوْ أَتَى (حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ)^(٣) لِلاتِّبَاعِ ، زَوَّاهُ فِي الْأَوَّلِ الشَّافِعِيُّ فِي قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ^(٤) ، وَثَانِي أَبُو دَاوُدَ بِسَيْدِ جَبَدٍ فِي قَبْرِ عَثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ^(٥) .

وَفِيهِ التَّعْيِيرُ بِـ (صَخْرَةٍ) وَقَضِيَّتُهُ : نَدَبُ عِظَمِ الْحَجَرِ ، وَمِثْلُهُ نَحْوُهُ ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ الْقَصْدَ بِذَلِكَ مَعْرِفَةُ قَبْرِ الْمَيِّتِ عَلَى الدَّوَامِ ، وَلَا يَنْتُثُ كَذَلِكَ إِلَّا الْعَظِيمُ .

قِيلَ : وَتُوضَعُ أُخْرَى عِنْدَ رِجْلِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْإِتِّسَاعِ^(٦) .

(رَوَاهُ الْبَرْقُ ، وَرِجَالُهُ مُوْتَقُونَ إِلَّا أَنَّ شَيْخَ الْبِرَارِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَعْرِفْهُ)

(١) رَجَعَ : السَّهْلُ الصَّاحِ فِي خِلَافِ الْأَشْيَا ، مِثَالُهُ (١٩٣)

(٢) أَيُّ قَوْلِهِ : (تَلَبَّ ...) إِلَى هَا ، (ش : ١٩٩ / ٣) .

(٣) كَذَا عَمْرُو (ص) وَالْمَطْوُوعَةُ الْمُعْصَرَةُ ، وَفِي سَائِرِ النُّسخ (و) أَنْ يَوْضَعُ عَلَيْهِ حَصَى ؛

صَدْرُ (و) أَنْ يَوْضَعُ عِنْدَ رَأْسِهِ ؛ وَلَوْ أَتَى (حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ) لِلاتِّبَاعِ (وَا يَوْضَعُ) سَبِي

حَمَلٌ مِنَ الْمَسِّ فِي بَعْضِ النُّسخ

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ أَمْعاً .

(٥) سَمِيَ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٠٦) ، وَأَخْرَجَهُ الْيَهُمِيُّ (٦٨٢٥) عَنْ الْمَطْلَبِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

بَعَثَ عَنْ صَاحِبِي رِصِي اللَّهِ عَنْ أَبِي السَّيِّدِ : أَنْعَلْتُ بِهَا قَبْرَ أَخِي ، وَأَذِنَ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ

أَقْلَبِي ، قَالَ الْبُزْجِيُّ فِي « خِلَاصَةِ الْأَحْكَامِ » (١١١٠ / ٢) (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ)

وَهُوَ مُنْعَلٌ لِسِ مَرْسَلٍ ؛ لِأَنَّ الْمَطْلَبَ يَنْبَغِي فِي كَلَامِهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بِهِ صَاحِبِي حَضَرَ الْقِصَّةَ .

(وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عَدُولٌ) .

(٦) رَاجِعٌ : السَّهْلُ الصَّاحِ فِي خِلَافِ الْأَشْيَا ، مِثَالُهُ (١٩١)

وخمف الأفار في موضع ، وريارة القبور للرجال ،

(و) نذت (جمع الأفار) وبحوهم ، كالروحة والممالك والعتق . بل والأصدقاء فيما يظهر (في موضع) للاتباع ^(١) ، ولأنه أسهل على الزائر ^(٢) . وأرواح لأرواحهم .

ويرثون كترتيبهم السابق في القبر فيما يظهر ^(٣)

(و) نذت (ريادة القبور) التي للمسلمين (للرجال) إجماعاً ، وكانت محظورة لقرب عهدهم بجاهلية ، فرتما حملتهم على ما لا ينبغي ، ثم لما استقرت الأمور ، نسحت ، وأمروا بها بقوله صلى الله عليه وسلم : « كُتِّبَ تَهْنِئَتُكُمْ عَنْ رِيَاةِ الْقُبُورِ فَرُوزُهَا ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ » ^(٤)

ثم من كان يسر له ريادته حياً ، لسحو صداقة ، واصح ، وعبره بفصد ريادته تذكراً للموت ، والترحم عليه

وقول بعضهم تكرير الذهب بعد الدفن للقراءة على القبر ليس سهياً مصروعاً ، إدنس ، كما نص عليه قراءة ما تيسر على القبر والدعاء له ، فالدعة إنما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء ، على أن

(١) وهو حديث المطلب بن عبد الله التميمي لسبق آتياً ، وبه ، وأذن من إليه من مات من أهلي .

(٢) وفي (١) : (أسهل على الزائر) .

(٣) (ص : ٢٢٢)

(٤) أخرجه مسلم (٩٧٧) إلا قوله « فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ » فأخرجه أبو داود (٣٢٣٥) ، وأحمد (٢٣٤٧١) عن ثريدة رضي الله عنه

(٥) قال الشافعي رضي الله عنه في « لأم » (٦٤٥ / ٢) (وأحت لو قرىء عند القبر ، ودعي للميت ، وليس في ذلك دعاء مؤثراً) . وهذا ما لا شافعي رحمه الله . ويسحب أن يقرأ عنه شيء من القرآن وإن حتموا القرآن كله . كان حساً . ربح الصالحين (ص ٣٤١) وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الفضل عن أبيه أنه قال : « إذا دخلتمومي فبري مصحوبي في المجد ، وقبلوا باسم الله وعلى من رسول الله ﷺ ، وسوا علي التراب ساً ، وقرأوا عند راسي أول (البقرة) وحاشمتها ، فإنني رأيت ابن عمر يشعث ذلك . أخرجه البيهقي في الكبير » (٧١٤٩) .

وَنُكْرُهُ بِلَسَاءٍ ،

من تلك الاحتجاجات ما هو من البدع الحسنة ؛ كما لا يحصى
وَيُسَرُّ الوضوءُ لها .

أما قنور الكمار . . فلا تُسَرُّ زيارتها ، بل قيل : تخزن ، وتتعبن ترحلته في
غير نحو قريب ؛ قياساً على ما مر في اشاع جاراته^(١)

(ونكره) للخشائي و(للساء) مطلقاً^(٢) حثية الفتنه ، ورفع أصواتهن بالكاء .
نعم ، تُسَرُّ لهن زيارته صَلَّى الله عليه وسلَّم

دل بعضهم ؛ وكذا سائر الأسياء ، والعلماء ، والأولياء

قال الأذرعي : إن صحح فأقاربها أولى بالصلة من الصالحين انتهى ،
وظاهره ؛ أنه لا يترتب عليه^(٣) ، لكن ارتضاء غير واحد ، بل حرثوا به

والحق في ذلك ؛ أن يُفصل بين أن تذهب لمشهد ؛ كذهابها للمسجد فيشرط
ما مر ثم ؛ من كونها محوراً ليست مربية بطيب ، ولا حلي ، ولا ثوب
ربية ؛ كما في الجماعه بل أولى ، وأن تذهب^(٤) في نحو هودج مما يشر شخصها
عن الأحاب ، فيُسَرُّ لها ولو شاة ؛ إذ لا حثية فتنه ها

ويُفرق بين نحو العلماء والأقارب ؛ بأن القصد إظهار تعظيم نحو العلماء بإحياء
مشهدهم ، وأيضاً هرواًزهم يعود عليهم منهم مدد أحرؤي ، ولا يُنكره إلا
لمحرومون^(٥) ، بخلاف الأقارب ، فاندفع قول الأذرعي (إن صح) إلى
آخره

(١) في (ص : ٢٩١) .

٢ أي ولو محوراً تذهب في نحو اليهودج (ش : ٢٠٠/٣)

٣ أي وظاهر مسيح الأذرعي أنه لا يرعى بقول بعضهم (وكذا) (بح : ش : ٢٠١/٣) .

(٤) عطف على قوله : (أن تذهب لمشهد) . هامش (١) .

(٥) وهي (ب) وللمطوعات (لا يكره إلا المحرومون)

وقيل تخزّم ، وقيل تساج ، وتُسَلَّمُ الرَّاثِرُ
 (وقيل محرم) للحر الصحيح «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ»^(١)

ومحلّ صعبه حيث لم يرث على خروجهنّ فنة ، وإلا فلا شئ في
 التحريم ، وتحمل عنه الحديث

(وقيل تساج) إذا لم تحضّ محذورا ، لأنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة
 مقبرة ولم يُكَيِّزْ عليها^(٢)

(ويسمى الرائر) مدنا على أهل المقبرة عموماً ثم خصوصاً ؛ لحر مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم قال : «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ
 لَآجِفُونَ»^(٣)

وهي رواية صعبة : «اللَّهُمَّ ؛ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَقْضِا بَعْدَهُمْ»^(٤)

ولا استاءة^(٥) للشرك ، أو للدهن شئت البقرة ، أو للموت على الإسلام ،
 وقيل : يقول (عليكم السلام) بحبر . أنه تحية الموتى ، قاله لمسلم عنه
 به^(٦) .

وتُرْفَةُ هذا الخبر^(٧) ، ومعنى ذلك : أنه تحية موتى القلوب ؛ لكراهته ، أو أن

(١) أخرجه بن حبان (٣١٧٨) ، والترمذي (١٠٧٧) ، وابن ماجة (١٥٧٦) ، والبيهقي (٧٣٨٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨٣) ، ومسلم (٩٢٦) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

(٣) صحيح مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) أخرجه أبو داود (٣٢٣٧) وابن ماجة (١٥٤٦) ، وأحمد (٢٥٠٦٣) عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) قوله . (والاستاءة) أي لفظ (إن شاء الله) . محرم

(٦) عن أبي جريئير النهدي قال : أتيت النبي ﷺ فقلت : عليك السلام يا رسول الله ، قال : لا تقل : عليك السلام ، قل : عليك السَّلَامُ تحية الموتى ، أخرجه أبو داود (٥٢٠٩) ، والترمذي (٢٩١٩)

(٧) أي : خير مسلم للملائكة . (ش : ٢/٢٠٢) .

وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو

وَيَحْرُمُ نَقْلُ الْمَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ

العرب^(١) كانوا يفتادونه في السلام على الموتى .

(ويقرا) ما تيسر^(٢) (ويدعو) له عقب القراءة بعد توشحه للقبلة ؛ لأنه عقبها
أرضي للإحابة ، ويكون الميت كحاصر ترضى له الرحمة والبركة
بل تصل له القراءة هنا^(٣) ، وفيما إذا دعا له عقبها ولو بعيدا^(٤) ؛ كما يأتي في
(الوصية)^(٥) .

(ويحرم نقل الميت) قبل الدفن ، ويتأتى حكم ما بعده^(٦) (إلى بلد آخر) وإن
أرضى به ، لأن فيه هتكاً لحرمته ، وصح أمره صلى الله عليه وسلم لهم بدفن قلمي
أحد في مصاجعهم لما أرادوا نقلهم^(٧)
ولا يأتيه ما مر^(٨) ؛ لاحتمال أنهم نقلوه بعد^(٩) ، فأمرهم بردهم إليها .

(١) (الوار) في (وأن العرب) حالية كردي وهي (أ) و(ح) (وأن العرب) (٢)
قوله (ويقرا) ما تيسر قال محمد بن قدامة أخبرني بشر بن إسماعيل عن
عبد الرحمن بن العلاء عن أبيه أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بآية (سورة)
رحمتها ، وقال : سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يوصي بذلك ابنه ، وقال محمد بن أحمد
المروردي - في هامش (س) (المروردي) - سمعت أحمد يقول إذا دخلتم مزار
فاقرأوا بآية (سورة الكتاب) و(المروردي) و(قرن هو الله أحد) واجعلوا ثواب ذلك لأهل
المزار ؛ فإنه يصل إليهم والمقصود من زيارة القبور للرائر الاعتناء ، وللمرور الاستماع
بدعائه ، فلا ينبغي أن يعمل الرائر من الدعاء لنفسه وتلميذ كردي وراجع : سمي
(٣/٥١٨) لابن قدامة ، و(الأذكار) (ص ٢٨٣)

(٣) أي : وإن لم يهد ثواب ذلك إليه . إيعاب (ش ٢٠٢/٣)

(٤) عليه لمعطوف فقط (ش ٢٠٢/٣)

(٥) في (١٣٣/٧)

(٦) أي : في مسألة نبشه . مفتي . (ش ٢٠٢/٣)

(٧) أخرجه أبو داود (٣١٦٥) ، والترمذي (١٨١٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٨) قوله (ما مر) أي : في شرح (والدفن في المقبرة أفضل) كردي

(٩) أي : بعد أمره ﷺ . هامش (ك) .

- وقيل بـ يكره - إلا أن يكون قرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نصر عنه

وقصبة قوله . (إلى بلد آخر) . أنه لا يخرم نقله لبرية ونحوها^(١) .
وإظهار أنه غير مراد ، وأن كل ما لا ينسب للبلد الموت يخرم النقل إليه ، ثم
رأيت غير واحد جزئوا بحرمة نقله إلى محل أبعد من مقبرة محل موته
(وقيل بـ يكره) إدام نرد دليل لتحريمه .

(إلا أن يكون قرب مكة) أي حرمتها ، وكذا القبة^(٢) (أو المدينة ، أو
بيت المقدس ، نص عليه) الشافعي رضي الله عنه وإن تورع في ثبوته عنه ، أو
فرية بـ صحبه ، على ما بحثه المحقق الطبري ، قال جمع وعديه فيكون أولى
بـ دونه مع أقاربه في بلده ، أي : لأن امتناعه بالصالحين أقوى منه بأقاربه
فلا يخرم^(٣) ولا يكره ، بل يندب لفصلها ، ومحلّه حيث لم يخش تعثره ،
وبعد عمله^(٤) وتكمية والصلاة عليه ، وإلا . خرم : لأن المرض تعلق بأهل
محل موته ، فلا تنقطع حل النقل .

ويُنقل أبصاً لضرورة ، كأن تعذر إجماع فريه ببلاد كهر^(٥) أو بدعه ، وخشي
منهم تبشه وإذاؤه .

وقصبة ذلك . أنه لو كان نحو السبل يعم مقبرة البلد ويُفسدّها حر لهم
سئل إلى ما ليس كذلك

وبحث بعضهم حواراه لأحد هذه الثلاثة^(٦) بعد دفنه إذا أوصى به ، ووافقه

(١) ولي (س) و(خ) : (لبرية ونحوها) .

(٢) قوله (وكذا القبة) أي ما يأتي ، وهو (المدينة ، وبيت المقدس) ، وما في شرح

بـ (فرية بـ صحبه) يعني المراد بها حرمتها كبردي

(٣) قوله (فلا يخرم) إلح راجع للنص (ش ٢٠٣/٣)

(٤) قوله (وبعد عمله) إلح عطف على قوله (حيث) إلح (ش ٢٠٣/٣)

(٥) وفي (أ) و(خ) : (ببلاد كهر)

(٦) ولي (ت) و(غ) والمطبوعات : (لأحد الثلاثة) .

وَبَشْتُهُ نَعْدُ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لَصْرُورَتِهِ ، بَأْنْ ذَمَّنْ بِلَا غَسَلٍ ، أَوْ فِي
رَضِي أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ ،

عَرَاهُ بَدَلٌ بَلْ هُوَ قُلُوبُ التَّعْيِيرِ وَاجِبٌ ، وَفِيهِمَا بَطَرٌ .

وَعَنْ كُلِّ فَلَاحَتِهِ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ ، أَنَّ يَوْسُفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ
وَسَمِعَهُ يَقْرَأُ بَعْدَ مَسِيرٍ كَثِيرٍ مِنْ مِصْرَ إِلَى حَوَارِ جَدَّةِ الْحَبِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ
وَرَضِيخٌ مَا جَاءَ . أَنَّ السَّاقِلَ لَهُ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَغَلِيَّةُ وَاسْمُهُ " " ، لَمْ
يَسِرْ مِنْ شَرَعًا ، وَمَجْرَدُ حِكَايَتِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ لَا يَجْعَلُهُ مِنْ
شَرِيعَةٍ " .

وَبَشْتُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ (وَقُلُوبُ بَلَى جَمِيعِ أَجْرَاءِ الْمَيِّتِ الظَّاهِرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَرَمِ تَنْتَبِهُ
لِأَرْضٍ ، لِنَقْلِ) وَلَوْ لِحَرَمِ مَكَّةَ (وَغَيْرِهِ) كَتَكْمِينٍ وَصَلَاةٍ عَلَيْهِ (حَرَامٌ) إِلَّا فِي
فَتْكَ الْحَرَمِيَّةِ .

(إِلَّا لَصْرُورَةٍ) فَيَحْتُ (بَأْنْ) أَيِ كَانُ (دَفْنٌ بِلَا غَسَلٍ) أَوْ تَيْتَمُ شَرَعَهُ .
وَبَعَثَرُ بَشْتٍ ، أَوْ تَقَطُّعٍ عَلَى الْأَوْجَدِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لَمْ يَخْفُفْ شَيْءٌ " " وَتَنْتَبِهُ
أَوْ فِي أَرْضٍ ، أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ (وَإِنْ تَعْيِيرٌ وَإِنْ غَرَمَ الْوَرِثَةُ مِثْلَهُ أَوْ قِيَمَتُهُ
مَالٌ يُنَاسِجُ الْمَالُكَ ") .

بَعْدُ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ غَيْرُ ذَلِكَ الثَّوْبِ أَوْ الْأَرْضِ " " ، لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ
مَالِهِ قَهْرًا " .

" (١) عَنْ (ح) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْهُمَا وَسَلَّمَ)

" مُصَحَّحُ ابْنِ حَبَّانٍ (٧٢٢) ، وَأُخْرِجَهُ بِحَاكَمٍ (٢٠٤٢) عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ

" نَوَافِلُ (لَمْ يَخْلُفْهُ شَيْءٌ) أَيِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَهُ (لَا تَنْتَبِهُ) أَيِ يَجِبُ بَشْتُهُ بِدَرْكَائِهِ
الْوَلَجِيهِ كَوَدِي

" (١) مُصَحَّحُ الْمُسَوِّدِ الْمَصَابِيحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلُهُ (١٩٥)
(أَيِ) [فَلَا يَجُوزُ النِّشْ . مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٥٩/٢) .

" (٢) أَيِ " وَغَطَّى مِثْلَهُ ، أَيِ الثَّوْبِ مِنْ تَرْتِيقِ الْمَيِّتِ إِنْ كَانَتْ ، وَإِلَّا . فَمِنْ مَحَقِّقِهِ إِنْ كَانَ .

أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ ، أَوْ دُونَ لَعِبْرِ الْقِتْلَةِ ، لَا لِلتَّكْمِينِ فِي الْأَصَحِّ .

وَلَيْسَ الْحَرِيرُ كَالْمَعْصُوبِ ؛ لِإِبَاءِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمَسَامَحَةِ
وَدَوْنِهِ فِي مَسْجِدٍ كَهُو فِي الْمَعْصُوبِ ، فَيُنْتَشُ وَيُخْرَجُ مُطْلَقاً عَلَى الْأَوْجِهِ .
(أَوْ وَقَعَ فِيهِ) أي : القبر (مال) ولو من التركة وإن قلَّ وتغيَّر الميت ما لم
يُتَمَيِّعْ مَالَهُ أَيْضاً ، وَتَقْيِيدُ « الْمَهْدَبِ » بِطَلَبِهِ رَدُّهُ فِي « شَرْحِهِ » (١) بَأَنَّهُمْ لَمْ
يُؤَاقِفُوهُ عَلَيْهِ (٢) .

وَفَارَقَ تَقْيِيدَهُمْ نَيْشَهُ ، وَشَقَّ جُوفَهُ لِإِحْرَاجِ مَا ابْتَلَعَهُ لِغَيْرِهِ بِالطَّلَبِ ، فَجَعَلَهُ
يَجِبُ وَإِنْ عَرِمَ الْوَرِثَةُ مِثْلَهُ أَوْ قِيَمَتُهُ مِنَ التَّرَكَةِ ، أَوْ مِنْ مَالِهِمْ (٣) عَلَى الْمُعْتَمَدِ (٤) .
بَأَنَّ الْهَيْكَلِ (٥) وَالْإِبْدَاءَ وَالْعَارَ فِي هَذَا أَشَدُّ وَأَفْحَشُ ، وَأَيْضاً فَكَثِيرٌ مِنْ دَوِي
الْمَرْوَاتِ يَنْتَشِشُهُ (٦) ، فَيُتَمَيِّعُ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ .

أَمَّا إِذَا اشْتَلَعَ مَالٌ نَفْسِهِ . فَلَا يُنْتَشُ قَبْرُهُ لِإِحْرَاجِهِ ؛ أَي . إِلَّا بَعْدَ بِلَالِهِ ؛ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ .

(أَوْ دُونَ لَعِبْرِ الْقِتْلَةِ) وَإِنْ كَانَ رَجُلًا إِلَى الْإِذَا عَلَى الْأَوْجِهِ ، خِلَافاً لِلْمَتَوَلَّى ؛
كَأَمْرٍ (٧) ، فَيَجِبُ لِيُؤَخَّجَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَنْتَعِزْ ؛ اسْتِدْرَاكاً لِلرَّاحِبِ

(لَا لِلتَّكْمِينِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ عَرَضُ السَّرِّ ، وَقَدْ حَصَلَ بِالتَّرَابِ

أَوْ دَفِنَتْ وَبَطْنُهَا جَسَدٌ تَزَخَّى حَيَاتُهُ ، وَيَجِبُ شَقُّ جُوفِهَا لِإِحْرَاجِهِ قَبْلَ دَوِي

• وَالْأَوَّلُ نَفْسُ الْمَالِ ، فَمَا سِوَا الْمَلِكِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مِنْهُمْ ع ش (ش . ٢٠٤ / ٣) .

(١) الْمَجْمُوع (٢٦٢ / ٥) .

(٢) رَجَعَ الْمُهَلُّ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَصْحَاحِ ، مَسْأَلُهُ (٤٩٦)

(٣) وَلِي (١) : (أَوْ مِنْ مَالِهِ)

(٤) رَجَعَ الْمُهَلُّ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلُهُ (٤٩٧)

(٥) قُرْبَهُ (بَأَنَّ الْهَيْكَلِ) مَعْلُوقٌ بِقَوْلِهِ (وَفَارَقَ) هَامِش (١)

(٦) وَلِي (١) : (يَنْتَشِشُهُ) .

(٧) فِي (ص ٢٥٩) .

ومعه . فإن لم تُرَخ حياته أخر دفنها حتى يموت^(١)

وما قيل : به يوضع على بطيها شيء ليُموت . علط فاحش فيخدر

أو عُقُ الطلاق أو الذر أو العتق مصعة فيه . فيُسْر^(٢) للعلم بها ، أو بعده^(٣) ، أو ليشهد^(٤) على صورته من لم يعرف اسمه ونسبه إذا عطفت برأفة^(٥) ، أو لينحقه القائف بأحد متارعين فيه ، أو لتعرف ذكوره أو أنثاه عند نزع الورثة فيه ، أو نحو شلل^(٦) عضو عند تارعه مع جاب فيه أو ينحقه^(٧) سبل ، أو مداوة فيُسْر^(٨) جواراً ليُنقل

ويظهر في الكل : التقييد بما لم يتغير تعيراً يمنع الغرض الحاصل على به ، وأنه يُكتفى^(٩) في التغير بالظن ؛ نظراً للعادة المطردة بمحلله ، أو لئلا كان فيه من نحو فروح متا تسرع^(١٠) إلى التعير

وبو انمحق الميت وصار تراكماً . جاز شفه والدهن فيه ، بل تخزم عمارته ،

(١) أي : ولو تغيرت ؛ لئلا يدفن الحمل حياً (ع ش ٤٠/٣)

(٢) قوله (س) (إيج ظاهره وحبواً (ش ٢٠٥/٣)

(٣) قوله (أو بعده) كذا في أصله رحمه الله تعالى . وكان الظاهر أو بعدهما ، والله أعلم (بهرى : ٢٤٣/١) . وفي بعض النسخ : (بعضهما) .

(٤) قوله (أو ليشهد) (إيج لا يظهر عطفه على قوله (بعدم) (إيج ؛ لعدم نفعه على ما فيه . ولا على قول المصنف (بالضرورة) لأنه ليس معياراً لها ، بل هو أفرادها ؛ كما هو مقتضى صريح غيره ، لا أن يختار الأول . ويقطع الظاهر عن تعريض (ش ٢٠٥/٣)

(٥) رجع ؛ لمسهل التصاح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (٢٩٩)

(٦) قوله (أو نحو شلل) حملة الكسبي معطوفاً على قوله (ذكوره) ، وعبره على قوله (أو ليشهد) .

(٧) قوله (أو يلحقه) (إيج لا يظهر وجه عطفه على ما فيه (ش ٢٠٦/٣) وفي

(ب) : (أو لئلا يلحقه) .

(٨) قوله (فيُسْر) (إيج متبرع على قوله (أو يلحقه) (إيج (ش ٢٠٦/٣)

(٩) عطف على التقييد . (ش : ٢٠٦/٣) .

(١٠) في (س) (والمطبوعة المكية والمصرية) (من نحو فروح تسرع) .

وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يُسْأَلُونَ لَهُ النَّشِيتَ .

ونسوبة براه في مسئلة ، لتحجيره على الناس ، قَالَ بعضهم إِلَّا فِي صَحَابِي وَمَشْهُورِ الْوِلَايَةِ فَلَا يَحُورُ وَإِنْ ائْتَحَقَّ .

وَيُؤَيِّدُهُ : نصر بهما محوار الوصية بعمارة قور الصلحاء - أي في غير المسئلة^(١) على ما يأتي في (الوصية)^(٢) - لِمَا فِيهِ مِنْ إِحْيَاءِ الرِّبَاةِ وَالشَّرْكَ

وَأَجَلٌ مِنْ تَحْرِيمِهِمُ الشُّنَّ إِلَّا لِمَا ذُكِرَ : أَنَّهُ لَوْ نُسِنَ قَبْرُ مَيْتٍ بِمَسْئَلَةٍ ، وَدُفِنَ عَلَيْهِ أَحَرُّ قُلٍّ بِلَانِهِ ثُمَّ طُفِئَ . لَمْ يَجُزِ الشُّنَّ لِإِحْرَاجِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حَيْثُ هُنَا لِحَرَمَةِ الْمَتَرِ مَعًا

(وَيَسْنُ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يُسْأَلُونَ لَهُ النَّشِيتَ) وَيَسْتَعْمَرُونَ لَهُ ؛ لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ^(٣) ، وَأَمَرَ بِهِ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَدْزَ مَا تَنَحَّرُ حُرُورٌ وَيَهْرَقُ لَحْمُهَا ، وَقَالَ : (حَتَّى أَسْتَأْذِنَ بِكُمْ وَأُعْطَمَ مَاذَا أَرَأَيْتُمْ بِهِ رَسُلَ رَبِّي)^(٤) .

وَيُسْتَحْتُ تَلْقِيْرُ بَالِغٍ عَافِلٍ^(٥) ، أَوْ مَجْهُولٍ سَبَقَ لَهُ تَكْلِيْفٌ وَهُوَ

(١) قال ابن قاسم (٢٠٦/٣) (يقول الشارح : أي في غير المسئلة ، فيه نظر نعم ، يعني أن يفتت جوار البناء ، بأن يكون فيما يمتنع الش فيه)

(٢) في (١١/٧)

(٣) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ إذا فرغ من دين الميت وقف عليه بعد أن استغفروا لأجبتكم ، وسألوا له بالنشيت ، فإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ ، أخرجه الحاكم (٣٧٠/١) ، وأبو داود (٣٢٢١)

(٤) قوله (وأمر به عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه) أي . قال عمرو (إذا دفنوا فاجتمعوا حول قبري فز ما تنحرو حُرور ، وبسم لحمها ، حتى أسألكم) والضمير في (قال) راجع إلى (عمرو) كردي والحديث أخرجه مسلم (١٢١)

(٥) قوله (تلقي ببالغ عافل) فلا يلقي طفل ولو مراهماً وبحو : كمجول لم يتقدمه تكليف ، لأنها لا يقفان في مرهما ، وأما أنه ﷺ لعن إبراهيم . . فقريب . كردي . قال محمد الصالح الشامي في سبل الهدى والرشاد (٢٥/١١) (اشتهر على الألسنة أنه ﷺ لعن إبراهيم بعد الدعاء ، وهذا شيء لم يوجد في كتب الحديث ، وإنما ذكره المتولي في نسخة^٢)

لَحِيرَانُ أَهْلُهُ تَهِيئَةُ طَعَامٍ يُشَبِّعُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ ،

بِهَذَا ، كَمَا قُضِيَ رُطْلَانُهُمْ بَعْدَ نَعَامِ الدَّعَى ، لَحِيرَانُ (١) ، وَصَحْفُهُ غَضَدُ
يَوْمِهِمْ أَنَّهُ مِنَ الْعَصَائِلِ (٢) ، فَتُدْفَعُ قُوَّةُ سِمْسِ السَّلَامِ إِيَّاهُ (٣) ،

بِرَجْعِ إِبْنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ قَبْلَ إِهَالَةِ التُّرْبِ ، مَرْدُودٌ بِمَا فِي حَبْرٍ ، أَصْحَابُ
بَادٍ أَنْصَرَفُوا ، أَنَا مَلَكَانِ (٤) ، فَتَاحِيرُهُ بَعْدَ تَمَامِهِ أَفْرَثَ لِي سَبْطُهُمَا

(٥) نَسْ (لَحِيرَانُ أَهْلُهُ) وَلَوْ كَانُوا (٦) بِعَبْرِ بِلْدِهِ ، بِدِ الْعَبْرَةِ سَلْدِهِمْ ،
بِأَدْرِيَةِ الْأَعَادِ وَلَوْ سَلْدِ آخَرٍ (تَهْيِئَةُ طَعَامٍ بِشَبِّعِهِمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتِهِمْ) بِحَدِّ

وَأَيْدِيهِ ، بِلُغْظٍ رَوَى أَنَّ السَّيِّدَ الْإِسْلَامِيَّ لَمَّا دَخَلَ بِرَهْمِيمَ هَاهُنَا (فِي هَذِهِ السَّجَّةِ) ، دَخَلَ
بِهِ ، وَالْإِسْلَامُ دِينِي ، فَضَلَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَ بَلْفَمَةٍ فَمِنْ بَلْفَمَتِنَا ، فَانْزِلْ عَنِّي ، وَبِجِبَةِ
الْإِسْلَامِ ، وَهَذَا مَا يَقُولُ الْإِسْلَامِيُّ فِي الْحَبْرِ ، بِدَثْبِ وَفِي الْأَيْسَرَةِ [إِبْرَاهِيمُ : ٢٧] الْآيَةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ
الْمُصَلِّي بِحَرِّهِ عَنِ الْأَسَدِ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ فَوْرَتِهِ مِنْ كِتَابِهِ الْمَسْمُومِ ، الْعَدَمِي ، وَهُوَ : أَعَدَّ لَهَا
بَرِي مَكْرَ حَدِّ ، بَلَّ لَا أَصْلَ لَهُ ، وَهَذَا لِشَارِحِ فِي الْعَنَافِ الْعَقِيَّةِ (٢٠١/١) ، وَ
بِجِبَةِ ، وَرَجَعَ الْعَنَافِيُّ لِلْعَنَافِيِّ (٢١٤/٢) لِسُيُوطِي
رَجَعَ الْمُهَلِّ الصَّاحِبُ فِي إِحْلَافِ الْأَشَاحِ ، مَسَانِدُ (٥١٠)

عَنِ سَعْدِ بْنِ عَدَاةٍ الْأَوْدِيِّ هَذَا ، شَهِدْتُ أَنَّ أَمَامَهُ وَهُوَ فِي سِرِّهِ ، هَذَا ، إِذْ كَانَ مَعَ
فَاعْتَمَرُوا بِي كَمَا أَمَرَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَصْنَعَ بِحُجُوبٍ ، أَمَرَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَذَا ، وَدَعَا
أَحَدَ مِنْ إِخْوَانِكُمْ ، فَسَوَّيْتُُمُ التُّرَابَ عَلَى قَبْرِهِ ، فَنَبَّيْتُكُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ثُمَّ يَقُولُ : يَا فُلَانُ
بِنِ فُلَانَةٍ ، بِأَنَّهُ بِنَسَمَةٍ وَلَا يَجِيبُ ، ثُمَّ يَقُولُ : يَا فُلَانُ بِنِ فُلَانَةٍ ، فَإِنَّا نَشْتَرِي بِعَدَا ، ثُمَّ يَقُولُ
يَا فُلَانُ بِنِ فُلَانَةٍ ، فَإِنَّا يَقُولُ : أَرَضْنَا رَحِمَكَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ لَا نَشْتَرُونَ ، فَيَقْبَلُ أَدَّكُمْ مَا حَرَجَ
عَبْدُ مِنَ الدِّيَا شَهَادَةً أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّكَ رَضَيْتَ بِاللَّهِ رَأً
وَبِالْإِسْلَامِ دِيناً وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيّاً وَبِالْقُرْآنِ كِتَاباً ، فَإِنْ مُنْكَرًا وَبِكِبْرًا يَأْخُذُ وَبِحَدِّ يَنْهَاهَا بِدِ صَاحِبِهِ
وَيَقُولُ : انْظُرْ يَا مَا تَقْنَعُ عَدُوَّ مَنْ قَدْ لَقِيَ حُجَّتَهُ ، فَيَكُونُ اللَّهُ تَجْعِلُهُ ذُوْمَهُمَا ، هَذَا رَجَعَ
بِأَرْسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ ؟ قَالَ : فَيَنْبِئُهُ إِلَى حَوَالِهِ ، يَا فُلَانُ بِنِ حَوَالِهِ ، هَذَا حَرَجُهُ
الْعَدَمِي فِي الْمَصْحُومِ الْكَبِيرِ (٢٠٩/٨)

(٢) رَجَعَ سَمْعُ الْحَبْرِ (٢/٣١٠-٣١١)

(٣) الْعَنَافِيُّ الْمَوْصِلِيُّ (ح: ٩٩) .

(٤) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٣٢٨) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢٨٧٠) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَضَعِي اللَّهُ عَلَيْهِ .

(٥) أَيُّ : أَهْلُ الْمَيْتِ ، مَعْنَى : (ش: ٢/٢٠٧)

وَيُلْجَأُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ ، وَيَحْرَمُ نَهْيُهُ لِلْمَائِحَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

الصحيح « اصْتَقُوا لَالِ جَعْفَرٍ طَعَاماً ، فَقَدْ حَاةَ هُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ » (١)
 (ويلجأ عليهم في الأكل) ندأ ؛ لأنهم قد يتركونه حياة ، أو لمعط جزع ،
 ولا بأس بالنفس إن علم أنهم يتركونه .
 (ويحرم نهيبته للمائحات) أو للمائحة واحدة ، وأريد بها هنا : ما يشمل السادة
 وسحوها (والله أعلم) لأنه إغناء على معصية
 وما اعتيد من جعل أهل البيت طعاماً ليدعوا الناس عليه . بدعة مكروهة ،
 كإجاسهم لذلك ؛ لما صنع عن جرير : كَمَا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ ،
 وَصِبْقَهُمُ الطَّعَامَ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ الْبِيَاحَةِ (٢)
 ووجه عده من البياحة : ما فيه من شدة الاهتمام بأمر الحُزْبِ .
 ومن ثم كُره اجتماع أهل البيت ليُقَصَّدُوا بالعزاء ، قال الأئمة - بل يسمى أن
 ينصرفوا في حوائجهم ، فمن صَادَقَهُمْ . . عَرَّاهُمْ .
 وأخذ جمع من هذا (٣) ، ومن بطلان الوصية بالمكروه بطلانها بإطعام المعزين
 لكراهيته ؛ لأنه متضمن للجلوس للتعزية وريادة ، وبه صرح في « الأنوار » (٤) .
 نعم ؛ إن فعل لأهل البيت مع العلم بأنهم يُطْعَمُونَ مَنْ حَصَرَهُمْ . لم يُكره ،
 وفيه نظر (٥) .

(١) أخرجه الحاكم (٣٧٢/١) ، وأبو داود (٣١٣٢) ، والترمذي (١٠١٩) ، وابن ماجه (١٤٧٢) عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه .

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦١٢) ، وأحمد (٧٠٢٤) عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه .

(٣) أي من كراهة اجتماع أهل البيت إلح ؛ أحداً من قوله الآتي (لأنه متضمن إلح) .
 ويحتمل من كراهة ما اعتيد إلح (ش ٢٠٧/٣) .

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٣/٢) .

(٥) قوله : (وفيه نظر) أي . في مأحود الجمع نظر . كردي قال الشرواني (٢٠٨/٣) .
 (ويحتمل أن مرجع الصغير قوله : نعم ؛ إن فعل . . إلح) .

ودعوى ذلك التصقير ممنوعة ؛ ومن ثم خالف ذلك بعضهم ، فأفتى بصحة الوصية بإطعام المعزّين ، وأنه يُقَدَّر من الثلث ، ودلَّع فقهاء عن الأئمة وعيه^(١) : فالنقيض باليوم والليلة^(٢) في كلامهم لعلة للأصل .

فيس^(٣) فعله لهم ، أظعموا من خضرهم من المعزّين أم لا ، ما دأبوا محتجين ومشغولين ، لا لشدة الاهتمام بأمر لحري .

ثم محلّ الخلاف ؛ كما هو واضح في غير ما اغتيد الآن أن أهل الميت يعمل لهم مثل ما عملوه لغيرهم^(٤) ، فإن هذا حينئذٍ يخري فيه الحلاف الآتي^(٥) في سقوط ، فمن عليه شيء لهم بفعله وجوباً أو ندباً ، وحينئذٍ لا يتأثّر ما كراهته ولا يحلّ فعل ما لسانحت أو المعزّين على لأوّل^(٦) من التركة ، إلا إذا لم

(١) أي لائتاء المذكور ، هنا ظاهر صيغه ، لكن لا يظهر جند وجه تعريض ما بعده على لائتاء المذكور ، ويحتمل أن مرجع الصمير قوله (نعم ، ب فعل) ، ومع ، وهو الأقرب معنى (ش : ٢٠٨ / ٣) .

(٢) قوله (فالتقيد باليوم) هو التقيد الذي مرّ في المس كروني

(٣) قوله (ليس) تعريض على المس ، مع ملاحظة فتوى البعض ؛ أي إذا كانت هذه الطعام من مطعناً ، سواء في اليوم الأول وغيره ، وسواء أظعموا معزّين أو لا . من معنه من الجيران والأقارب البعيدة لأهل الميت ، أظعموا . . . إلخ . كروني .

(٤) قوله (ما عملوه لغيرهم) أي يعمل غير أهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل أهل الميت له في مصبه ، على قصد أن ذلك الغير يعمل لهم مثله في مصيبتهم ، فيكون كائدين عليه كروني

(٥) قوله (الآتي) أي في فصل الأقارب والمطعنين من المناع وغيره في الأرباح لصاحب النسخ ، وفيه خلاف ؛ قد بعضهم قروص ، وقال الآخرون هبة كروني

(٦) لقوله (على الأول) وهو مأخوذ بجمع كروني قال الشرواني بعد نقله كلام (٢٠٨ / ٣) (قال الكروني ، ويظهر أن المراد بالأول الاعتبار السابق ؛ من جعل أهل الميت طعاماً . . . إلخ ، فهو احتراز عما اعتيد الآن أن أهل الميت يعمل لهم) إلخ ، وأد على ما قاله الكروني . . . فهو احتراز عما مرّ بقوله ؛ « وفيه نظر » ودعوى ذلك المتضمن مسوعة ، ومن ثم . . . إلخ .

يكن عليه دين وليس في الورثة محجور ولا عات ، وإلا أشعوا ، وصموا
والدخ على القبر قال بعضهم من صبح العاهلية أسهى ، والظاهر
كراهته ، لأنه بدعة ، فلا تصح الوصية به أصلاً .
قائدة (١) ورد أن من مات يوم الجمعة أو ليلتها ، أمن من عذاب القبر
وفسته (٢) ، وأجده أنه لا يُنال

وإنما يتنج ذلك إن صبح عنه صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي ، وإدائه
لا يُقال من قل الراي ، ومن ثم قال شيخنا يُنال من مات برمصان أو ليلة
الجمعة ، لعموم الأدلة الصحيحة (٣)

• • •

(١) وفي (١) (مرع)

(٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : « ما من مُسلم يموت يوم
الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وفاة الله الجنة القبر » أخرجه الترمذي (١٠٩٧) ، وأحمد
(٦٦٩٣) ، وقال هذا حديث عرب ، وليس إسناده متصل

(٣) فادى زكريا الأنصاري (ص ٨٦) ومن الأدلة في عذاب القبر قوله تعالى ﴿ وَخِىَ بِئَالِ
مَرْغُوبٍ سَوْءَ الْعَذَابِ ﴾ كَذَرٍ يَمْشُونَ عَلَيْهَا عَذْوًا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ
الْعَذَابِ [غافر : ٤٥-٤٦] مضافها البخاري في « صححه » في باب ما جاء في عذاب القبر
ومن الأحاديث ما أخرجه البخاري (١٣٧٣) ، ومسلم (٥٨٦) عن عائشة رضي الله عنها
أن اليهودية دخل عليها ، فذكرت عذاب القبر ، فالت لها أعادك الله من عذاب القبر ،
فسألت عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب القبر ، فقال « نعم عذاب القبر » قالت عائشة رضي الله
عنها فما رأيت رسول الله ﷺ بعد صلى صلاة إلا يعود من عذاب القبر قال الحافظ في « مع
الباري » (قوله) قال « نعم عذاب القبر » كذا للأكثر ، راد في روايه الحموي والمسمي
« حق » وفي هامش طبعه المكر . (راد عذاب القبر حق)

كتاب الزكاة



كِتَابُ الزَّكَاةِ

(كتاب الزكاة)

هِيَ نِعْمَةٌ التَّطَهِيرُ وَالْإِصْلَاحُ ، وَالسَّعَاءُ وَالْمَدْحُ ، وَشُرْعًا نِعْمَةٌ تَخْرُجُ
عَنْ مَالٍ أَوْ بَدَلٍ عَلَى الرَّجُلِ الْآتِي ، مُشْتَقِي بِدَلِّكَ لَوْجُودِ بَدَلِ الْمَعَانِي كُنْهًا وَه
وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِهَا : الْكُنْهَاتُ ، نَحْوُ ﴿ وَهَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [مائدة : ١١٣] ،
وَلَا ظَهَرَ أَنَّهَا مَجْمُوعَةٌ ^(١) ، لَا عَامَّةٌ وَلَا مُطْلَقَةٌ

وَيُشْكِرُ عَلَيْهَا ^(٢) آيَةُ الْبَيْعِ ^(٣) ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ فِيهَا مِنْ أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ : بِهَا عَامَّةٌ
مَحْصُورَةٌ ، مَعَ اسْتِثْنَاءِ كُلِّ مِنَ الْآبَتَيْنِ لَفْظًا ؛ إِذْ كُلُّ مَعْرُوفٍ مُشْتَقٌّ ، وَاسْتِثْنَاءُ
بَدَلٍ ^(٤) ، فَتَرْجِيحُ عَمُومِ نَلْكَ وَإِجْمَاعُ هَذِهِ دَقِيقٌ ^(٥)

وَهُوَ يُفَرِّقُ بَيْنَ حَلِّ الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ مَطْوَئُ الْآيَةِ مُوَافِقٌ لِأَصْلِ الْحَلِّ ^(٦) مُتَّصِفٌ
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مِنْ نِعْمَةٍ مُتَمَخِّصَةٍ ، فَمَا خَرَجَتْ الشَّرْعُ حَارِجًا عَنِ الْأَصْلِ ، وَمَا
يُخْرِجُهُ مُوَافِقٌ لَهُ فَعَمِلْنَا بِهِ .

كِتَابُ الزَّكَاةِ قَوْلُهُ (أَنَّهَا مَجْمُوعَةٌ) وَقِيلَ : عَامَّةٌ حَتَّى يَسْتَدِلَّ بِهَا فِي كُلِّ مَحْصُورٍ وَه
بِحَرَجٍ بِدَلِّ ، وَقِيلَ : مُطْلَقَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ ، وَإِثْبَادُهُ مَحْصُورٌ مِنْ
الْعَامِّ نَظَرًا بِشَرْطِ جَمْعِ مَا يَصْلُحُ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالْمُطْلَقُ نَظَرًا لَمْ يَكُنْ حَقْدًا مِنْ
حَيْثُ فِي كَلِمَاتِهِ الْعَرَبُ حَبِيرٌ مِنَ الْحَمَارِ كَرْدِي قَالَ الشَّرَافُ (٢٠٨ / ٣) ، هُوَ
مَجْمُوعَةٌ أَيْ لَا يَدُلُّ عَلَى الْقَدْرِ الْمَحْرُوجِ ، وَلَا الْمَحْرُوجِ مِنْهُ ، وَلَا الْمَحْرُوجُ لَهُ ، وَهَذَا
السُّبُطُ

(١) أَيْ : الزَّكَاةُ ، يَعْنِي عَلَى تَرْجِيحِ أَنَّهَا مَجْمُوعَةٌ . (ش : ٢٠٨ / ٣)

(٢) هِيَ نِعْمَةٌ تَخْرُجُ عَنْ مَالٍ ﴿ وَأَحْلَافَةُ الْبَيْعِ ﴾ [الْبَقَرَةُ : ٢٧٥]

(٣) أَيْ : (ب) (وَاسْتِثْنَاءُ) وَقَالَ الشَّرَافُ (٢٠٨ / ٣) (الْأَنْبَاءُ الْأَحْمَرُ) فَرَدَّ وَاسْتِثْنَاءُ
الْوَاوِ وَالْأَلِفِ .

(٤) أَيْ : غَيْرُ ظَاهِرٍ . (ش : ٢٠٩ / ٣)

(٥) أَيْ : قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ . (ش : ٢٠٩ / ٣) .

ومع هذين^(١) يتعذر القول بالإحمال ؛ لأنه الذي لم تنصح دلالة على شيء معيّن ، والحلّ قد علّمت دلالة من غير إيهام فيها ، فوجب كونه من باب العلم المعمول به قبل ورود المحضّر ؛ لاتصاح دلالة على معناه

وأما إيهات الركاة^(٢) الذي هو منطوق اللفظ . . فهو خارج عن الأصل ، لنصّه أحد مال العير قهراً عليه ، وهذا لا يُمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله ، فصدق عليه حدّ المجمل

ويذكر لذلك فيهما^(٣) أحاديث ابن عباس ؛ لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غشي بأحاديث لبوعات الفاسدة الزنا وغيره فأكثر منها ؛ لأنه يُحتاج لبيانها ؛ لكروبه على خلاف الأصل ، لا يبيد البوعات^(٤) بصحبة ؛ اكتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الركاة عكس ذلك ، فاعشى ببيان ما تجب فيه ؛ لأنه خارج عن الأصل يُحتاج إلى بيانه ، لا بيان ما لا تجب فيه ؛ اكتفاء بأصل عدم الوجوب .

ومن ثم طوّلت من ادّعى الركاة في نحو حبل ورفيق بالدليل والسنة^(٥) ، والإجماع^(٦) ، بل هو معدوم من الدين بالضرورة ، فمن أنكر

(١) أي الموافقة لأصل الحل مطلقاً ، والموافقة لأصل الحل بشرط المنفعة (ش ٢٠٩/٣)

(٢) عدل قوله (بالحلّ السع) إلح ، فكان الأنس وجوب الركاة (ش ٢٠٩/٣)

(٣) قوله (لذلك فيهما) يعني الموافقة حل البيع للأصل ، وحروح يعاتب الركاة عن الأصل (ش : ٢٠٩/٣) .

(٤) قوله (لا يبيد البوعات) معطوف على (بأحاديث) كردي وفي (أ) و(ت) و(ع) (لا يبيد البوعات)

(٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترس عليهم خمس صواب في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترس عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . أخرجه البخاري (١٣٩٥) ، ومسلم (١٩)

(٦) قوله (والسنة) عطف على (الكتاب) وكذا : (والإجماع) . كردي .

أصلها كَقَرَّ ، وكذا بعضُ جريئاتها الضرورية

وَفُرِضَتْ زَكَاةُ الْمَالِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ بَعْدَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .

وَوَحِّبَتْ فِي ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَالِ : الْقُدَّيْنِ ، وَالْأَعْمَامِ ، وَالْفُقَرَاءِ ،
وَالْمَرِيضِينَ ، وَالْعَبِيدَ ، لثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ يَأْتِي بَيَانُهُمْ فِي (قِسْمِ
الصَّدَقَاتِ) (١) .

(١) في (٣٠٣/٧)

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

إِنَّمَا تَجِبُ فِي النَّعَمِ ، وَهِيَ : الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّعَمُ .

(باب زكاة الحيوان)

أي : بعصه . وتبدأ به وبالإبل منه اقتداءً بكتاب الصديق زهير الله عنه ^(١) ،
ولأنه أكثر أموال العرب .

نبيه : أنذل شيخنا (الحيوان) بـ (الماشية) ثم ذكر ما يصرح بأنه أعم من
النعم ^(٢) ، وليس بصحيح حكماً وإدلاً ، فالذي في «القاموس» أنها الإبل
والنعم ^(٣) ، وفي «النهاية» أنها الإبل والبقر والنعم ^(٤) ، فهي أحصل من نعم
أو مساوية له .

ومنه ^(٥) قول المتن الآتي : (إن اتحد نوع الماشية) ^(٦) ، وقوله : (ولوجوب
زكاة الماشية شرطان ...) ^(٧) إلى آخره .

(إنما تحب) منه (في النعم) وجمعه : أنعام ، وجمعه : أناعيم ^(٨) ، يُذكر
ويؤنث ، سُميت بذلك لكثرة إنعام الله فيها .

(وهي الإبل والبقر) الأهنية (والغنم) وتقيدها ^(٩) بـ (الأهلية) أيضاً غير

(١) أي : الآتي في (ص : ٣٣٦) .

(٢) مع الوهاب (٥ / ٢)

(٣) القاموس المحيط (٥٦٦ / ٤) .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (ص : ٨٥٨)

(٥) أي : من إطلاقها مساوية له . (ش : ٢١٠ / ٣)

(٦) في (ص : ٣٥٥) .

(٧) في (ص : ٣٦٩) قوله الآتي : (منه) جعل في نسخ من النسخ

(٨) قوله (وجمعه : أناعيم) كذا في أصله بخطه رحمه الله بعد أن كان (أناعم) بدون (ياء)

(٩) مصرع عليه ، فليحذر (مصري : ١ / ٣٤٤) وفي المطبوعة المكية والمصرية (أنعم)

(٩) باب زكاة الحيوان قوله (وتقيدها) أي تقييد نعم لإخراج القضاء غير محتاج إليه .

لا الحيل والرفيق والمتولد من غم وظاء .

ولا شيء في الإمل حتى نطلع حصاً ،

محتاج إليه ، لأن الطاء إنما تسمى شاة الر لا غم ؛ كما اقتضت كلامهم في (الوصية) ، وبفرض أنها تشاء فهو لم يشتهر أصلاً ، فلا يحتاج للاحتراز^(١) .

(لا الحيل والرفيق^(٢)) وعبرهما لعبر نحارة ؛ لخبر الشيخين^(٣) : ليس على المسلم في غيبه ولا قريبه صدقة^(٤) .

(والمتولد من) ما نجت فيه وما لا نجت فيه ؛ كالمولد بين بقر أهلي وبقر وحشي ، وبين (غم وظاء) بالمد جمع طي ، ويأتي بيانه آخر (صحح^(٥)) لأنه لا يسمى بقرأ ولا عما ، وإنما لرم المحرم جراؤه تعليل عليه

أما متولد مما نجت فيهما ؛ كإمل وبقر أهلي . . فتجت فيه ركاة ، ونفسر بأحدهما^(٦) على الأوجه ؛ لأنه المتبقر ، لكن بالنسبة للعدد^(٧) لا للس ؛ كأربعين^(٨) متولدة بين صاين ومعر فتعتبر بالأكثر^(٩) ، كما بيته في شرح الإرشاد^(١٠) .

(ولا شيء في الإمل حتى نطلع حصاً) لحبرهما : ليس فيما دون خمس ذؤد

• جواب لمن قال : لم فيه البقر دون الغم ؟ كروي .

(١) قوله (لا يحتاج للاحتراز) يعني بخلاف الأمر لو لم نحتاج للاحتراز عنها كروي

(٢) وفي (ب) : (ولا الرفيق) .

(٣) صحيح البخاري (١٤٦٤) ، صحيح مسلم (٩٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) في (٢٨٢ / ٤) .

(٥) قوله (لأنه) أي لأن المولد لا يسمى إلح كروي .

(٦) قوله (ونفسر بأحدهما) يعني بركاة البقر فإنه الأحق المتيقن كروي

(٧) أي كأنه في هذا المثال . (ش : ٢١٠ / ٣) .

(٨) قوله (كأربعين) أي كما يعتبر الس في أربعين إلح كروي

(٩) قوله (فتعتبر بالأكثر) أي الأكثر س كروي

(١٠) فتح الجواد (٣٧٦ / ١) .

فيها شاة ، وفي عشر : شاتان ، وخمسة عشر : ثلاث ، وعشرين : أربع ،
 وخمسة وعشرين : بنت مخاض ، وست وثلاثون : بنت لبون ، وست
 وأربعين : حقة ، وإحدى وستين : جدعة ، وست وسبعين : بنت لبون ،
 وإحدى وتسعين : حقتان ، ومئة وإحدى وعشرين : ثلاث بات لبون ، ثم في
 كل أربعين بنت لبون ، وكل خمسين حقة

من الإبل صدقة^(١) (ففيها . شاة ، وفي عشر : شاتان ، و) في (خمس
 عشرة : ثلاث) من الشياه (و) في (عشرين : أربع) من الشياه (و) في
 (خمس وعشرين : بنت مخاض) وستأتي أن في الذكور ذكراً ، وفي الصغار
 صغيرة^(٢) ، فلا ترد عليه ، وكذا الباقي .

(و) في (ست وثلاثين : بنت لبون ، و) في (ست وأربعين : حقة)
 ويخري عنها بنت لبون (و) في (إحدى وستين : جدعة) ويخري عنها
 حقتان ، أو بنت لبون ، لإجرائهما عرفاً راداً (و) في (ست وسبعين : بنت لبون ،
 وإحدى وتسعين : حقتان ، و) في (مئة وإحدى وعشرين : ثلاث بات لبون)
 باب نقصت الواحدة أو بعضها . . لم يجز سوى الحقتين

(ثم) إن رآدت على ذلك . . تعيّر الواجب بزيادة تسع ، ثم بزيادة عشر
 عشر ، فحينئذ (في كل أربعين : بنت لبون ، و) في (كل خمسين : حقة)^(٣)
 بحر البحاري عن كتاب أبي بكر لأبي رصي الله عنهما ثلث وجهه إلى المحررين

(١) قوله (خمس دود) في شرح المصاحح : الأحسن أن يكون دود بمعنى : العدد ،
 فيكون معناه ليس فيما دون خمس عدد من الإبل صدقة كردي صحيح بحري
 (١٤١٥) ، صحيح مسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد بخاري رضي الله عنه

(٢) في (ص : ٣٦١ - ٣٦٢) .
 (٣) قوله (ثم في كل أربعين : بنت لبون ، وفي كل خمسين : حقة) فأصاب الإبل أحد عشر ،
 أربعة منها يجب فيها غير الجنس ، ويغير القروض فيها بزيادة العدد ، وأربعة منها يجب فيها
 الجنس ، ويغير بغيرها بزيادة السن لا غير ، وثلاثة يجب فيها الجنس ، ويسمى القرص
 فيها بزيادة العدد كردي

على الزكاة بذلك^(١) ، لكن فيه^(٢) ما يُشكّل على قواعدها ، وقد ذكرت الجواب عنه في شرح المشكاة^(٣) .

وعُلِمَ مما تقدّر^(٤) أن في مئة وثلاثين سنتي لبونٍ وحقة ، وفي مئة وأربعين حمير وست لبون ، وفي مئة وخمسين ثلاث حقاقي ، وللواحدة الرثبة على اعشرين^(٥) قسط من الواجب .

ولو تلمت واحدة بعد الحول وقبل التمكن ، سقط جزء من مئة وإحدى وعشرين^(٦) جزءاً من ثلاث سائر لبون .

وم بين النصب مما ذكر عموم لا يتعلّق به الواجب ، ولا ينقص نفسه ، ولو كان معه تسع إبل . فالشاة في خمس منها فقط ، ولو تلب أربع لم ينقص منها شيء .

(١) صحيح بخاري (١٤٥٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له ، بكتاب لما وُخّيه إلى البحرين (بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتي أمر الله بها رسوله ، خمس منها من المسلمين على وجهها فبئسها ، ومن مثل قومها فلا يعط .

في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة ، إذا بلغت حملاً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بست محاص أثنى ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بست لبون أثنى ، فإذا بلغت ستاً وأربعين بس مئتين ففيها حقة طرؤفة الحمل ، فإذا بلغت واحدة وسب إلى خمس وسبعين ففيها جدعة ، فإذا بلغت - يعني مائة وسبعين - إلى تسعين ففيها ست لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومئة ففيها حقان طرؤفاً الحمل ، فإذا بلغت على عشرين ومئة فهي كل أربعين بست لبون ، وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن شاء رثها ، فإذا بلغت حملاً من الإبل ففيها شاة .

(٢) أي في ذلك الكتاب . (ش : ٢١١/٣) .

(٣) فتح (١) في شرح المشكاة (٢٢٠/٦ - ٢٣٢) .

(٤) وهو قوله : (ثم إن زكّيت على ذلك تعبر الوجه) إلخ (ش : ٢١١/٣) .

(٥) أي في مئة وإحدى وعشرين (ش : ٢١١/٣) .

(٦) وفي (س) والمنطوقات (واحد وعشرين) .

وَنُسْتُ الْمَخَاصِ لَهَا سِتَّةٌ ، وَالدُّبُونُ سِتَانٌ ، وَالْحِقَّةُ ثَلَاثٌ ،
وَالْجِدْعَةُ أَرْبَعٌ

مرع : ملك ست إبل ثلاثة أحوال ولم يتركها . لزمت ثلاث شياه ؛ لأنه إذا
أخرج في كل سنة شاة . كان الباقي نصيباً ، قاله الشيخ أبو حامد . قد
المرتب وإنما يصح إن كانت قيمة كل من الست تساوي قيمة شاة في الحول
ثاني ، وقيمة شاتين في الحول الثالث^(١) .

واعتبر بأن الصوت إسقاط (كل)^(٢) والتعير شاة في الثالث أيضاً ، وكذا
من عسى ضعيف : أن الوقص تعلق به الركاة^(٣) ، خلافاً لمن عطف به ، كما
بيّن في شرح العباب قيل (قسم الصدقات) بما يُعلم منه : أن روح شاة
في الحول الأول فقط ، فانظره فإنه مهم .

(وست المحاص لها ستة) كاملة ، لأن أمها أن بها أن تحمل ثاباً وتصير
محصاً ؛ أي ، حاملاً

(والدون ستان) كاملتان ؛ لأن أمها أن لها أن تد ثاباً وتصير لها ست
(والحقه : ثلاث) كاملة ؛ لأنها استحققت أن تُركت ، ويُحمل عليها ،
وينظرها المحل ، ويُقال للدكر حق ؛ لأنه استحق أن يطرق
(والجدعة أربع) كاملة ؛ لأنها تُخدع مقدم أسنانها ، أي تُسقطها

(١) البيان (١٧٧/٣)

(٢) أي ، رسالها بلطف (واحدة) يقال (إن كنت قيمة واحدة من الست تساوي) ربع كذا ،
يظهر أنه المراد . (سم : ٢١٢/٣) .

(٣) قوله (أن الوقص) إلح وما بين الصابين يسمى وقصاً لا شيء فيه ، وأكثر ما يتصور من
الأوقاص في الإبل تسعة وعشرون ما بين إحدى وتسعين ومئة وحدي وعشرين ، وفي البقر
تسع عشرة ما بين أربعين ومئة ، وفي الغنم مئة وثمان وسبعون ما بين مئتين وواحدة وأربع
مئة . كروي .

والشاة الواحدة جذعة صاب لها سنة ، وقبل ستة أشهر ، أو ثبته معبر لها
سنان ، وقبل سنة والأصح أنه محير بينهما ، ولا يتعين عالت عم البدن .

وظاهر كلامهم : أنه لا عبرة هنا بالإجداع قبل تمام الأربع ، وحينئذ يشكر
ما يأتي في جذعة الصان

وقد يفرق بأن القصص ثم بلوغها ، وهو ينحصر بأحد أمرين الإجداع ،
وسوء السنة ، وهذا غاية كمالها ، وهو لا يتم إلا بتمام الأربع ، كما هو
نعت

وهذا تحرر أسان الركاة ، وهو نهاية الحس ذراً وسلاً وقوة ، واعتبر في
الجميع الأيونية : لما فيها من رفق الذر والسلي

(والشاة الواحدة) فيما دون خمس وعشرين من الإبل : (جذعة صاب لها
سنة) كاملة وإن لم تُخدغ ، أو أخذت وإن لم تبلغ سنة (وقبل ستة أشهر . أو
ثبته معبر لها سنان) كاملتان (وقبل . سنة) وقيدت الشاة هنا بالجذعة أو الشية ،
حملاً للمطابق على المقيّد في الأصحّة

(والأصح أنه محير بينهما) أي : الجذعة والشية (ولا يتعين عالت عم
البدن) أي : بلبد المال ، بل يُجرى أي غم فيه ؛ لصدق الاسم ، ولا بخور
العدول عنه هنا ، وبما يأتي في ركاة العم^(٢) إلا لمثله ، أو حير منه قيمة

وحينئذ قد يمتنع^(٣) التحير المذكور ، ويتعين^(٤) الصان فيما لو كانت عم

(١) قوله (وظاهر كلامهم) إلح : لأن ظاهر كلامهم هنا في الأسان المذكورة في العم أنه
للتحديد ، ويدرك ما يأتي في (السلم) أن الس المصروح عنه للتقريب ، بأن العالت في
السلم أنه إما يكون في غير موحود ، فلو كلفاه التحديد لتعسر ، والركاة تجب في من
استجبه هو عالت ، فهو عارف سنة ، فلا يشي إيجاب ذلك عليه كردي .
(٢) في (ص ٣٥٧ - ٣٥٨)

(٣) أي : كأن يكون المثل أحد النوعين ، والآخر دونه انتهى (سم ٢١٣/٣)
(٤) قوله (ويتعين . . .) إلح عطف تفسير . (ش : ٢١٣/٣) .

وَأَنَّهُ يُخْرَى الدَّكْرُ ، وَكَذَا يُعْبَرُ الرُّكَاةُ عَنْ دُونَ حَمْسٍ وَعَشْرِينَ

لِئَلَّا كُنْهَا صَائِنَةً^(١) ، وَهِيَ أَعْلَى قِيَمَةٍ مِنَ الْمَعْرِ

وَيُشْرَطُ - كَمَا صَحَّحَتْهُ فِي « الْمَجْمُوع »^(٢) - خِلَافًا لِمَا قَدْ يَقْتَضِي تَصْحِيحُهُ كَلَامُ
« لِرُوحَةٍ » وَ« أَصْلُهَا »^(٣) - صَحَّةُ الشَّاةِ وَكَمَالُهَا وَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ مَرِيضَةً أَوْ مَعِيَةً ؛
لِأَنَّ الْوَاحِدَ هَا فِي الدِّمَةِ فَلَمْ يُغْتَبَرْ فِيهِ صِفَةُ الْمَحْرَجِ عَنْهُ ، خِلَافَهُ بِمَا يَأْتِي بَعْدَ
نَقْصِ^(٤) ، فَإِنْ لَمْ يَجُزْ صَحِيحَةٌ فَتَرَقَّ قِيَمَتُهَا دَرَاهِمٌ ؛ كَمَا أَنَّ بَعْدَ سِتِّ الْمَحَاصِنِ مِثْلًا
فَسَمَّ يَجُزُّهَا ، وَلَا ابْنَ لَوِيٍّ ، وَلَا نَالِشِيٍّ - فَيَعْرُقُ قِيَمَتُهَا لِلصَّرُورَةِ

(ر) الْأَصْحَحُ : (أَنَّهُ يُخْرَى الدَّكْرُ) وَلَوْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، وَهُوَ حَدَّثَ صَاحِبَ أَوْ ثَمِيٍّ
مَعْرُوفًا بِالْأَصْحَابَةِ لَصَدَّقَ اسْمُ الشَّاةِ عَلَيْهِ ؛ بِدَنَائِهَا لِلْمَوْحِدَةِ ؛ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي
(لِرُوحَةٍ)^(٥) ، وَلِأَنَّهَا مِنْ عِبَرِ الْجَنَسِ

وَبِهِ فَازَقَ^(٦) مَعَ إِحْرَاجِ الدَّكْرِ عَنْ الْإِبْرَاهِيمِ فِي الْعَمِّ ، وَالْمَعْرُوفُ بِأَنَّهُ هَا بَعْدُ وَثَمَّ
أَصْلُ - لَا يَتَأَنَّى عَلَى الْأَصْحَحِ^(٧) . أَنَّهُ أَصْلُ^(٨) أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُرَادَ الْبَدَلِيَّةُ مِنْ حَيْثُ
لَقِيَ^(٩) ؛ إِذْ هِيَ لَا تَنَاقِي الْأَصَالَةَ مِنْ حَيْثُ الْإِجْرَاءُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِقِيَمَةِ الْإِبِلِ

(وَكَذَا يُعْبَرُ الرُّكَاةُ) أَيُّ : مَا يَجُزُّ فِيهَا ، وَهُوَ سِتُّ مَحَاصِنٍ مِمَّا مَوْقِفٌ ، ثُمَّ
بَدَلُهَا ؛ كَمَا بَيَّنَّاهُ لَوِيٍّ عِنْدَ فَقْدِهَا^(٩) ، الْأَصْحَحُ أَنَّهُ يُخْرَى (عَنْ دُونَ خَمْسٍ
وَعَشْرِينَ) وَإِنْ نَقَصَ عَنْ قِيَمَةِ الشَّاةِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْأَصْحَحِ . أَنَّهُ الْأَصْلُ ؛ أَيُّ :

(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخ : (ضَائِنَةٌ) .

(٢) الْمَجْمُوع (٣٥٠ / ٥) .

(٣) رُوحَةُ الْعَدْلِيِّ (١١ / ٢) ، لُشْرَحُ الْكَبِيرِ (١٧٨ / ٢) .

(٤) فِي (هـ : ٣٥٥) وَمِمَّا يَمْدَحُهَا .

(٥) فِي (٧٧ - ٧٦ / ٧) .

(٦) أَيُّ : بِأَنَّهَا مِنْ خَيْرِ الْجَنَسِ هُنَا . (ش : ٢١٤ / ٣) .

(٧) وَفِي (أ) وَ(ب) وَ(غ) : (لَا يَتَأَنَّى فِي الْأَصْحَحِ) .

(٨) وَفِي (أ) وَ(ب) وَ(ت) وَ(ع) (الْأَصْحَحُ أَنَّهُ هَا أَصْلُ) .

(٩) رَاجِعٌ « السَّهْلُ الصَّاحِ » فِي اخْتِلَافِ الْأَنْبِيَاءِ ، سَأَلَةٌ (٥٠١) .

فإن عدم بنت المحاصر . فأنشئ لثوب . . .

القبض ، وإن كانت الشاة هي الأصل ، أي : المخصوص عليه . فالواجب
أحدهما لا يعبه ، وهذا يجمع بين الخلاف في ذلك^(١)
والإحراق^(٢) عنها فعن دونهما أولى .

ولو أخرجه عن حمس مثلاً . وقع كله فرضاً ؛ لتعلق تجزيه ، بخلاف نحو
مسح كل رأس في الوصو .

فإن قلت : بل يُمكن تجزيه ستة قيمة الشاة إلى قيمته ؛ بدليل ما رُخِص
الركشي في إحراق بنت الثوب عن بنت محاصر^(٣) : أنه لا يقع فرضاً إلا ما يقبض
حمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين ؛ بدليل أحد الجواب في مقابلة الثاني

قلت : مسوع ؛ لأن الواجب ثم^(٤) الشاة أصالة ، وهي من غير الحس مع
تجزيه ؛ لأن القيمة تحمين ، وهما^(٥) من الحس ، ففيه زيادة محسوسة معروفة
بالإحراق من غير نظير لقيمة ، فأمكن فيه التجري

وخرج من (عبر الزكاة) : أن المحاصر ، وما دون بنت المحاصر

(ب) عدم (من عنده حمس وعشرون) بنت المحاصر (بأن نعتد إحراقها
وقت إرادة الإحراق^(٦) ولو لحرقه في مؤخره مطلقاً ، أو بحال لا يقدر عب ، أو
عصب عجز عن تحليله ؛ أي : بأن كان فيه كلمة لها وقع عرفاً فيما يظهر
(فإن لو) أو حتى ولد لو يخرجها عنها وإن كان أقل قيمة منها .

(١) قوله (س) الخلاف في ذلك (أي في الأصل) فإن بعضهم قال الأصل هي الشاة ، و...
بعضهم : الأصل هو البعير ، فمما كان الأصل في كل معنى أرفع الخلاف كتردي

(٢) عطف على قوله : (بأن على الأصح) إلخ (ش ٢١٥/٣)
(٣) وفي (ع) (س) ثوب عن بنت محاصر

(٤) أي في إحراق بعير الزكاة عن دون حمس وعشرين (ش ٢١٥/٣)
(٥) أي في إحراق بنت الثوب عن بنت محاصر (ش ٢١٥/٣)

(٦) راجع : المسهل المصالح في خلاف الأشباح ، مسألة (٥٠٢)

ولا يكلف شرائها وإن قدر عليها ، بحلاب الكفارة ؛ لبناء الزكاة على المحض
ولا يُخزى الخشى من أولاد المحاص قطعاً ؛ لعدم تحقق الأنوثة ، كذا
قيل ، وفيه نظر^(١) ؛ لحريان حلاب قوي بإحزاء ابن المحاص فلا قطع^(٢)
وله إخراج ست اللبون مع وجود ابن اللبون ، لكن إن لم يظن حراً
ولو فقد الكل ؛ فإن شاء اشترى ست محاص أو ابن لهن ، أمّا إذا لم
يقدم^(٣) ست المحاص ؛ بأن وجدته ولو قل^(٤) الإخراج^(٥) معش إحداها
ربو مدبرة ، بحلاب ما لو وجدها وارثه بين تمام الحول والأداء^(٦) ولا يسن
على المتمد^(٧) ، والفرق ظاهر .

وتحت السنوي : أنها لو تلبت بعد التمكن من إخراجها ، انشع ابن
اللبون ؛ لتقصيره^(٨) .

إن قلت : يتأبى ما تحته أيضاً أن العبرة في التعذر بوقت الأداء المعترع
بما تقرّر^(٩) (إرادة الإخراج) قلت : يتعين^(١٠) أن مراده بوقت التمكن ما
وقت إرادته الإخراج مع التمكن ، ثم مع ذلك^(١١) أخر حتى يبعث

(١) أي : في قوله : (قطعاً) . (ش : ٢١٦/٣) .

(٢) أي : من الخشى ولد المحاص أو من ابن محاص (ش : ٢١٦/٣)

(٣) وفي (س) : (إذا لم يقدم) .

(٤) وفي (ت) و (س) والمطوعات : (ولو قيل) .

(٥) قوله (ولو قل لإخراج) أي : إخراج ابن لبون كروي

(٦) قوله (بين تمام الحول والأداء) أي : بعد تمام الحول في ملك المورث ، ومن زاد
كروي .

(٧) راجع : المسهل الضاح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٥٠٢) .

(٨) راجع : المسهل الضاح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٥٠٢) .

(٩) قوله (فيما تقرّر) أولاده قوله (وقت إرادة الإخراج) كروي

(١٠) قوله (يتعين حصه) أي : حصل بحسب الإسوي كروي كد في الكروسي

(١١) أي : مع التمكن وقت الإزالة . (ش : ٢١٦/٣) .

فإن قلت يرم عليه^(١) أنه يرمه الفاء على ملك الإرادة^(٢) بالأ بعدل^(٣) .
بتأخر إخراجها^(٤) قلت ليس ذلك^(٥) سعيد ، لأن هذا التعيين حينئذ^(٦) فيه
خطأ من المسحوقين ، وعدوله عنه بقوله المذكور^(٧) تقصير أي تقصير^(٨)

ومر^(٩) أنه إذا لم يحذفها ولا اس لويد . فزق فيمتها ، ومحله إن لم يكن
بعبه من محري^(١٠) ، وأمكن الصعود إليه مع الحيران ، والأ وحسب على
من بحثه شرح ، وأئده غيره بأن ابن اللبون بدل ، وقد أرموه تحصيله ، وكذا
هنا . انتهى

وفي كل من البحث والتأييد^(١١) نظر ظاهر ، أما البحث فلأنه محدد
بمقول في الكفاية^(١٢) ، وحرى عليه الإسوي والركشي وغيرهم أنه

- (١) والتصير في قوله (يرم عليه) يرجع إلى المراد كردي
(٢) قوله (يرمه لفاء على تلك الإرادة) لأنه لو لم يكن على تلك الإرادة يكون معصراً
والتقصير آثم ، فطروم اليقاء لدفع الإثم . كردي .
(٣) قوله (بالأ بعدل) أي لا يعدل في إرادته كردي
(٤) وتصير (إخراجها) يرجع إلى (ما) ، و (عنها) إلى (ما) محاصر كردي
(٥) قوله (ليس ذلك) إشارة إلى قوله (أنه يرمه الفاء) كردي
(٦) قوله (حينئذ) يرجع إلى قوله (أن مراده) إلح والتصير في (فيه) ، وفي (عنه)
يرجع إلى هذا اليقاء . كردي .

- (٧) قوله (بعده المذكور) إشارة إلى قوله (لما تأخر إخراجها) كردي وهذا الشرط
(٨/٣) (٢١٦) قوله (لأن هذا التعيين) أي تعيين إخراج ست المحاصر حينئذ حينئذ
بعد التمكن بالمعنى المذكور ، ويحتمل أن المراد بقوله (هذا التعيين) الفاء على ملك
الإرادة ، ويشوله (حينئذ) حين كون المراد ما ذكر قوله (فيه) أي . في هذا النص .
وكذا مصير (عنه) قوله (بقوله المذكور) هو قوله (مع التمكن) هذا ما ظهر في
حل هذا المقام .

- (٩) قوله (تقصير أي تقصير) أي تقصير عظم ، وتصير آثماً كردي
(١٠) قوله (ومر) هو قبل قول المصنف (وأنه يحريء الذكر) إلح كردي
(١١) قوله (وفي كل من البحث والتأييد) أي بحث الشارح ، وتأنيده . كردي
(١٢) كفاية إليه (٢٩٠ / ٥)

والعمية كمنذومة

ولا تكلف كريمة لكن تمنع من الثوب في الأصح

ويؤخذ الحق عن بنت محاصي ، لا لثوب في الأصح

مختار بين إخراج القيمة والصعود ، أو النزول بشرطه ؛ كما حُرِّثَتْ في شرح
البيان^(١)

ويخبري ذلك في سائر أساليب الركاة ، فهذا فقد الواجب خبر الدافع من
إخراج قيمته والصعود ، أو النزول بشرطه

وأما التأييد . فلو صرح الفرق بين البدل والأصل ، فكيف يمان أحدهما
لآخر حتى يقال إذا ألزم بتحصيل البدل فكذلك بتحصيل أصل آخر^(٢)

(والعمية كمنذومة) فيخرج من اللون مع وجودها (ولا يكلف ، بنت
محاصي (كريمة) أي : دفعها وإبله مهاريل ، بخلاف ما إذا كُنَّ كلهن كونه كما
يأتي^(٣) ، بلحبر الصحيح . « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ »^(٤)

(لكن تمنع) الكريمة إذا كانت عنده (ابن لبون) وحقاً (في الأصح) لو حرد
بنت محاصي محرقة بماله ، فلبنة شراء بنت محاصي ، أو دفع الكريمة

(ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها ؛ لأنه أولى من ابن لبون (لا)
عن بنت (لون) عند عديمها ، فلا يؤخذ (في الأصح) .

وفارق إجراء ابن اللبون عن بنت المخاض ؛ بأن فيه مع ورود النص^(٥) رتبة

^(١) المهمات (٥٣٣ / ٣) قوله (أو النزول) ليس في المصرية

^(٢) البدل هو ابن اللون ، وأصل آخر هو من المحرى . كاتب هامش (ك)

^(٣) أي : في بعض الأساليب في شرح (وخيار) (ش ٢١٧ / ٣)

^(٤) أخرجه البخاري (١٤٥٨) ، ومسلم (١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما

^(٥) أي : في إجراء ابن اللبون عن بنت المحاصي (ش ٢١٧ / ٣) وأصله هو حديث طويل

أخرجه البخاري (١٤٤٨) ، وأبو داود (١٥٦٧) عن ابن عباس رضي الله عنه في حديث كتاب

أبي بكر رضي الله عنه ، وفيه (فإن لم يكن عنده بنت محاصي على وجهها ، وعنده ابن =

وبو يعو فرضان كمضي معبر فالمذهب لا تتعين أربع حقائق ، بل فن ،
و خمس بات لوون .

مر عليه نوحث بآخرة بمصل فوه ورود الماء والشجر ، والامساع من معة

وسه وث من الحوز وسب اللون لا يوحث هذا الاحتصاص^(١)

ولو نعو فرضان (في إبله) كمضي معبر (فرضها خمس بات لوون ، أه
ربع حدي . لأنها خمس أربعيات ، وأربع حميات (فالمذهب) أه
لا تتعين أربع حقائق ، بل (الواحد) هن ، أو خمس بات لوون (حث
ر عه لبا يتي^(٢) ، لأن كلاً بضيق عليه أنه واجب

و ، بخور جرح حقيقي ، وستي لوون ونصف وإن كان أعط ، للتشخيص ،
ونصبته^(٣) . جراه ثلاث مع حقيقي ، وأربع^(٤) مع حقة مثلاً إذا كان^(٥) مع
وحد فرضي عده هو الأعط ، وهو كذلك ، لكن يشكك عليه^(٦) أن من خير
يس شين لا بخور له تعبضهما ؛ كما في كفارة البهي .

وفد يفرق من التحيز ثم بالص^(٧) ، مع أن كل حصة مقصودة لذاته ، بل

١- لوون ، فوه يميل منه ، وليس معه شيء .

فوه (احتصاص) أي التميز بقوه ورود الماء إنع . بل تلك القوة فيها موجودة
جميعاً وإن كان متفاوتاً ، كودي .

٢- أي في ذلك نصف (وإن وجدتهما) بلح (ش ٢١٧/٣)

٣- أي نصف خمس عده حوا بالتشخيص (ش ٢١٧/٣)

٤- وهي (ب) و (خ) و (س) : (أو أربع) .

٥- قوله (إذا كان) (بلح متعلق بالإجراء ، والصغير المسر راجع لإجراء كل من ثلاث بات

س مع خمس ، أربع بات لوون مع حقة (ش ٢١٧/٣)

٦- أي على إجراء ما ذكر ، (ش : ٢١٧/٣) .

٧- هو قول تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْعَمَلِ الَّذِي أَنْتُمْ بِنَفْسِكُمْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ أَنْتُمْ أُولَئِكَ

غُرَّةٌ مَسْخُورَةٌ مِنَ الْأَمْطِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحَلِّلُوا مَا كُنْتُمْ لَهَا رُكْبَةً وَلَئِنْ لَمْ تُحَلِّلُوا مَا كُنْتُمْ لَهَا رُكْبَةً لَيُسْخَرَنَّ مِنْكُمْ

عَنْ وَاحِدٍ بَعَالِهِ أَحَدُهُمَا . . أَحَدٌ ، وَإِلَّا . . فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ .

وَلَا كَذَلِكَ هَذَا ، وَيُؤَيِّدُهُ : تَعَيَّنَ الْأَعْطَ هَذَا لَا نَحْمُ

(بِإِنْ وَاحِدٍ بَعَالِهِ أَحَدُهُمَا) كَامِلًا (أَحَدٌ) إِنْ لَمْ تَحْصُلِ إِلَّا أَحَدُ الْأَعْطَ .
وَلَا يَرْمِي تَحْصِيلُهُ وَإِنْ سَهَّلَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَلَا يَخُورُ هَذَا بِرَأْيٍ وَلَا مَعْنَى ،
بِإِدْمِ الْغُرُورَةِ إِلَيْهِ .

(وَإِلَّا) يُوجَدُ بَعَالِهِ أَحَدُهُمَا كَامِلًا ؛ بَأَنَ فَقَدْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ ، أَوْ مَعْصُ كُلِّ ، أَوْ
مَعْصُ أَحَدُهُمَا ، أَوْ وَاحِدًا أَوْ أَحَدُهُمَا لَا بِصِفَةِ الْإِجْرَاءِ ، أَوْ بِصِفَةِ الْكُرْمِ (أَوْ
تَحْصِيلِ مَا شَاءَ) مَسْأَلَةٍ ؛ أَيْ . كُلُّهُ أَوْ تَمَامُهُ ، بِشَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَقْدٌ .
مَنْقُوعٌ تَحْصِيلُ الْأَعْطَ .

وَيُقْتَضَى مِمَّا بَيَّنَّا^(١) . أَنَّ لَهُ أَنْ يَضْعُدَ أَوْ يَبْرُكَ مَعَ الْجِرَانِ ، فَلَهُ فِي ثَلَاثِ
أَحْوَالِ الْحَمْسَةِ^(٢) . أَنْ يَخْفَلَ الْحَقَاقُ أَصْلًا وَيَضْعُدَ لِأَرْبَعِ جِدَاعٍ ، فَيُخْرِجُ
وَيَأْخُذُ أَرْبَعَ جِرَانَاتٍ . وَأَنْ يَخْفَلَ سَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيَبْرُكَ لِحَمْسِ سَاتِ
مَخَاصِي ، فَيُخْرِجُهَا مَعَ حَمْسِ جِرَانَاتٍ

لَعَلَّمُ أَنَّ لَهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ مَعْصُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ ؛ كَثَلَاثِ حَقَاقٍ وَأَرْبَعِ سَاتِ سَوِيٍّ
أَنْ يَخْفَلَ الْحَقَاقُ أَصْلًا فَيَذْفُقُهَا ، أَوْ مَعْصَاهَا وَالْقَافِي مِنْ سَاتِ اللَّبُونِ مَعَ الْحَبِيرِ
لِكُلِّ ، وَثَلَاثِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَذْفُقُهَا ، أَوْ مَعْصَاهَا وَالْقَافِي مِنْ لِحَقَاقٍ وَيَأْخُذُ لِحَمْسِ
مَخَاصِي

وَفِيمَا إِذَا وَجَدَ مَعْصُ أَحَدُهُمَا ؛ كَحَقَقَةٍ أَنْ يَخْفَلَ أَصْلًا فَيَذْفُقُهَا مَعَ ثَلَاثِ
جِدَاعٍ . وَيَأْخُذُ ثَلَاثَ جِرَانَاتٍ ، أَوْ سَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَذْفُقُ حَمْسَ سَاتِ مَعَ حَمْسِ
مَخَاصِي جِرَانَاتٍ .

سَيَبِيهِ قَصِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ مَعْصُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَخُورُ لَهُ جَعْلُ الْحَقَاقِ أَصْلًا ،

(١) مِنْ مِثْلِ (٢٥١)

(٢) أَيْ الْمَذْكُورَةُ مَعْرُوفَةٌ (بَأَنَ فَقَدْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ) (إِلْحَاقُ) (شُرْ) (٢١٨/٣)

وقيل: يجب الأعط للمقرء .

وورد في أربع باب سور مع أربع حركات ، لا جعل باب السور أصلاً ، وبذلك
حسب جود ، ورتب خمس حركات ، لأنه وجد حين الواجب هنا فأنشأ أحد
بحر ، تدوير ، وهو منحة في الثانية^(٢) ، وأما الأولى^(٣) فصحبها بغير

ولا يستلزم كلامهم بقصي ما ذكر فيها ، لأن أحد الواجب المحرر فيها
لا يصح بدسه عن الآخر ، بل إذا وجد هو أو بعضه . . . وإنما يقع عن بدسه ، ثم
تكرر من غيره

ومما ذكر^(٤) له أربع مئة : له إخراج أربع حركات وخمس باب سور ، إذ
لا ينقص ، لأن كل مثني أصل برأسها

ولا تشكك عليه ما يأتي من تعبي الأعط^(٥) ، لحمل هذا على ما إذا اشتوتنا في
لأعصية ، أو كان في اجتماع الحركات وبنايت السور أعطية ، ويأتي^(٦) أن
لا تنحصر في زيادة القيمة

وقيل: يجب الأعط للمقرء أي الأصناف ، وعلمت المقرء منهم
كثرتهم وشهرتهم ؛ لأن استواءهما^(٧) في القدرة عليهما كفو في وجودهما
الآتي^(٨) ، ويؤيد بوضوح الفرق^(٩) .

١١ من شيخ الإسلام في الأسس ، وكلامه منحة في المسائل ، خلافاً للشارح رحمه الله
عالي ، لا يصح كلامهم (بصري ٢٤٧/١) وراجع أسس المطالب (٢/ ٣٧٩-٣٨٠).

٢ هو ذلك الأصل باب السور ، إلخ ، هامش (خ) .

٣ هو قوله (لحم الحدي) إلخ ، هامش (خ) .

٤ نص على ذلك (فيما إذا قلدهما ...) إلخ (ش : ٢١٨/٣) .

٥ في قوله (بالصحيح) (بالصحيح) (بالصحيح) .

٦ أي في شرح (بالصحيح) إلخ (ش : ٢١٩/٣) .

٧ أي (الحسين) هامش (ك) .

٨ أي في قوله (المتن : (وإن وجههما) . هامش (خ) .

٩ أي (هو أن في تكليف الأعط مع عدمه مشقة على المالك ، ولا مشقة في دفعه حيث كان =

وإن وجدتهما فالصحيح . تعين الأعط . . .

وبين له فيما ذكر^(١) أن يضعه أو يتركه لدرجتي^(٢) ، كأن يحمل ست المئود أصلاً ويضعه لحمس جذاع ويأخذ عشر حبات ، أو الحداق أصلاً وست لأربع من محاصر وتذفع ثمان حبات ، لكثرة الجيران مع إمكان تملكه ، ومن ثم ورى في الأول^(٣) لحمس حبات جار

(وإن وجدتهما) بماله يعبر صفة الإحراء فكالعدم ، كما مر^(٤) ، أو نصفه حال الإحراق ، ولا ينظر لحال الوجوب ، كما عليم منا مر فيما إذا وجد بست من محاصر قبل^(٥) الإخراج^(٦) .

نعم ، لا ينبغي أن يأتي هنا مطير بحث الإسوي الساس^(٧) ، من أنه لو قصر حتى نك لأعط لم يخرجه غيره .

فالصحيح . تعين الأعط (أي الأصح مهما إن كان من غير الكرام^(٨)) إذ هي كالمعدومة ، كما بحث السبكي ، وكلام المجموع ، ظاهر فيه^(٩) ، بأن كان^(١٠) أصلح لهم لزيادة قيمة ، أو احتياجهم لنحو قدر ، أو حرث ، أو حمل .

موجوداً . (ع ش ٥٠ / ٣)

(١) أي : من الأحوال الخمسة . (ش : ٢١٩ / ٣) .

(٢) وفي (ب) و (ت) و (خ) و (س) : (أو يترك الدرجين) .

(٣) من التصود لحمس جذع (س : ٢١٩ / ٣)

(٤) في (ص : ٣٤٥) .

(٥) وفي (ب) و (ت) و (خ) : (قيل) .

(٦) في (س : ٣٤١) .

(٧) في (ص : ٣٤١) .

(٨) وفي (خ) : (من غير الكرام) .

(٩) المجموع (٣٦٤ / ٥)

(١٠) قوله (بأن كان) : إلح تصوير للأصح أو للأعط . والمال واحد (ش : ٢١٩ / ٣)

ولا تجزئ غيره إن دلّس أو قصر الساعي ، وإلا فيجزي .
والأصح وأخوثة قدر التفاوت .

والمسألة (١١) في تحصيله ، وإنما يُخَيَّرُ فيما يأتي في الجبران (١٢) ، وفي التصحيح والتدوير ، والأعطي الأولى (١٣) إن تصرف لنفسه (١٤) ، لأن الحرّان ثم في أدومه فخير دفعه ، كالكفارة ، وأحد الفرضين هنا معلق بالعين فزويت مصاحفة مسجدة ، وإمكان تحصيل الفرض هنا [فوجب] بعبه ، والاستعانة عن السراة وتصحيحه ، بخلافه ثم

ولا تجزئ غيره (أي : الأعطي (إن دلّس) المالك) بأن أحسن الأعط
أو قصر الساعي (ولو في الاجتهاد في أيهما أعط ، فيؤدّ عبه إن واحد ،
ولا يفتنة (وإلا) يُدَلِّسُ ذلك ، ولا قصر هذا (فيجزي) عن الركاة ،
لأن رده مُشْتَرِكٌ

(والأصح) بناءً على الإجراء ما لم يفتقد الساعي حلّ أخذ غير الأعط ،
ويُتَوَصَّحُ (١٥) بإمام له ذلك : لإجراء غير الأعطي حينئذ (وجوب قدر التفاوت)
به وبين الأعطي إذا كانت (١٦) الأعطية بزيادة القيمة ؛ لأنه (١٨) لم يذفع الفرض
بكماله . فإذا كانت قيمة أحد الفرضين أربع مئة ، والآخر أربع مئة وخمسون .

(١١) تمير لنس (ش ٢١٩/٣)

(١٢) في (ص ٣٥٠)

(١٣) وهي (خ) و(س) : (والأعطي ليهما أولى) .

(١٤) قوله (إنما يخيّر فيما يأتي) إلح ردّ الدليل المقابل ، حاصل دليله كما أن المالك مجزئ

بما يأتي ، ولكن الأولى له إعطاء الأعطي إن تصرف لنفسه ، كذلك هو ما مجزئ ، ولكن

الأولى له إعطاء الأعطي إن تصرف لنفسه ، وحاصل الجواب : مع القياس والفرق كروي

(١٥) وهي (أ) ، (ب) و(ج) : (أو يتوص)

(١٦) قوله (لإجراء غير الأعطي حينئذ) أي حين الاعتقاد والتعويض ، وهذا متفق عليه كروي

(١٧) وهي (أ) ، (ب) و(ج) و(د) : (إن كانت)

(١٨) قوله (لأنه) إلح تعليل للأصح ، (ش ٢٣٠/٣)

ويُخَوَّرُ إخراجَهُ دَرَاهِمَ ، وَقِيلَ : يَتَعَيَّنُ نَحْصِيلُ شَقْصٍ بِهِ
وَمِنْ تَرْتِيبَةٍ يَنْتُجُ مَخَاصِي فَعَدَمُهَا وَعِنْدَهُ سِتُّ لُثُونٍ دَفْعُهَا وَاحِدٌ شَاتِينَ أَوْ
عَشْرِينَ دَرَاهِمًا

وَأُخْرِجَ لِأَوَّلِ رَجَعَ عَلَيْهِ بِحَمْسِينَ^(١)

(وَيُخَوَّرُ إِجْرَاجُهُ) دِينَارٌ ، أَوْ (دَرَاهِمُ) مِنْ نَقْدِ الْمَلِكِ وَإِنْ أُمِنَتْهُ شَيْءٌ فَامِنْ ،
إِنْ مَقَّدَ لِحَبْرٍ لَا غَيْرَ وَهُوَ حَاصِلٌ بِهَا ، وَهَذَا أَظْهَرَ مِنْ : حَوَّاهُ أَحَدٌ مِنْ غُلَّيْنِهَا ،
لِأَنَّ كُنْهَا مَدْحُولَةٌ ، كَمَا يَظْهَرُ بِتَأْقِيلِهَا

وَيُخَوَّرُ أَنْ يُخْرِجَ بِقَدْرِهِ^(٢) حَرَاءً مِنَ الْأَغْطِ لَا مِنَ الْمَأْجُودِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلُ
حَدَوِ أَرْبَعِ مِثْقَةٍ ، وَبِأَنَّ اللَّبُونَ أَرْبَعُ مِثْقَةٍ وَحَمْسِينَ ، وَأَحَدُ الْحَقَائِصِ وَالْحَبْرِ
بِحِمَّةٍ أَتْسَاعِ سِتِّ لَبُونٍ ، لَا يَصُفُّ حَقِيَّةً ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ حَمْسُونَ ، وَقِسْمَةُ كِلَا
سِتِّ سَوِيَّةٌ تَسْعُونَ .

(وَقِيلَ) بِتَعْيِينِ تَحْصِيلِ شَقْصٍ بِهِ^(٣) مِنَ الْأَغْطِ .

وَمِنْ تَرْتِيبَةٍ مَخَاصِي فَعَدَمُهَا (وَأَنَّ لَبُونَ فِي مَالِهِ^(٤)) ، وَأَنَّكَ تَحْصِيئُهَا
وَعَدَّ سِتَّ لَبُونٍ . دَفْعُهَا (إِنْ شَاءَ) (وَأَحَدُ شَاتِينَ) بِصَعَةِ الْإِجْرَاءِ ، إِلَّا إِنْ
يُرْصَى^(٥) وَلَوْ يَذْكُرُ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ (أَوْ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا) إِسْلَامِيَّةٌ تُقَرَّرُ ؛ أَيْ
لِصَّةٍ خَاصَّةٍ ، وَهِيَ الْمَرَادُ بِالْدَرَاهِمِ حَيْثُ أُطْلِقَ

نَعَمْ ؛ لَوْ لَمْ يَجْزِهَا وَعَلَّتِ الْمَعْشُوشَةُ . . جَارَ - مَاءٌ عَلَى الْأَصْحَى ، مِنْ حَوَارٍ
تَعْدَلُ بِهَا - إِخْرَاجُ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الثُّقَرَةِ قَدْرَ الْوَاجِبِ .

(١) أَيْ : رَجَعَ السَّاحِي عَلَى الْمَالِكِ بِخَمْسِينَ .

(٢) أَيْ : بِقَدْرِ التَّفَاوُتِ . هَامِشُ (أ) .

(٣) أَيْ : بِقَدْرِ التَّفَاوُتِ ، لِعَدَمِ حَوَارِ الْعَدُولِ فِي الرِّكَاءِ لِعَبْرِ الْحَسِّ بِهِ بِهَذَا الْمَحَاجِ (٥١ / ٣)

(٤) وَهِيَ (ب) (بِمَالِهِ)

(٥) قَوْلُهُ (لَا أَنْ يَرْصَى) أَيْ : يَرْضَى الْمَالِكُ بِعَبْرِ صَعَةِ الْإِجْرَاءِ كَرْدِي قَوْلُهُ (يَرْصَى) كَرْدِ
هَذَا الْكُرْدِي .

أو يستأجر ورده . دفع بنت مخاض مع شائش أو عشرين درهما ، أو حقة
وحد من عشرين درهما .

أما إذا أخذ ابن لبون . فلا يجوز بنت لبون ، إلا إذا لم يطلب^(١١) حمارا ،
كما مر^(١٢) .

(أو) رمة است لبون فعدها . دفع بنت مخاض مع شائش (عده
بنت لبون في جميع ما مر فيها^(١٣)) (أو عشرين درهما ، أو) دفع (حقة
واحد شين أو عشرين درهما) كما رواه المحاربي عن كتاب أبي بكر رضي الله
عنه^(١٤) .

وكذا من رمة بنت لبون^(١٥) مرلته . له الصعود لأعنى منه بالو غير
سرك ، وأخذ حمارا ، والروى لأشعل منه إن كان سن ركاة ودفع الحمار
وخرج (عدها) . ما إذا وجدها فيمنع الزول . وكذا الصعود إن حبس
حمارا . ونحو سمع والكريم هما كمعدوم^(١٦) ؛ نظير ما مر^(١٧) .

وبنت بنت المخاض الكريمة ابن اللبون كما مر^(١٨) ؛ لأن الذكر لا مدخل
فيه من نفس^(١٩) ، فكان الانتقال إليه أعظم من الصعود والروى

(١١) وفي (أ) و (ج) : (إلا إن لم يطلبه) .

(١٢) في شرح (أ) عده بنت المخاض (بنت لبون) (ش ٢٢٠/٣)

(١٣) في (أ) ٣٣٩ . وفي (ج) بعد قوله (في جميع ما مر فيها) زيادة ، وفي (ب) جمع .
للسامعي دفع ذكر رضي البائع به .

(١٤) صحيح المحاربي (١٤٥٣) .

(١٥) في (أ) . (ج) عطف على الهاء . أي من (عده) . (ش ٢٢١/٢)

(١٦) أي عدها . (ب) يمنع الصعود والروى (بسم ٢٢١/٣)

(١٧) في (أ) : (نعمن الأعط) . (ش ٢٢١/٣) .

(١٨) في (أ) : (ولو اتفق فرضان) . (ش ٢٢١/٣) .

(١٩) أي لا يجب معها ذكر . وأما أحدها عده بنت المخاض فهو مدخل عنها لا عرض (أ) غ
(ش ٥٣/٣) .

والحيز في الشاتين والذراهم لداهما ، وفي الصعود والارول للمالك في
الاصح لان يكون إله معينة

والحيز في السابن والذراهم) وأحدهما هو مسمى الحيوان الواحد
رأبها / مالك كن أو ماعياً ، لكن ملة " رعاية مصلحة " بعدد حد
رو ، كما يرم وكيلاً وولياً رعاية مصلحة المالك

و / حيزاً في الصعود والارول للمالك في الاصح) لأبها شىء
عنه حتى لا تكلف شراء ، فاست حيرة ولو مع الجمع سهم ، كما د لمة
ب برب فرب عن إحداهما لسب المعاص مع إعطاء حيز ، ومعد عن لحي
معد مع أحده ، لكن إن وافقه الساعي ، وإلا أحب ، هذا ، حنة
الركشي .

والذي يتجه السع مطلقاً " ، لأن الواحد واحد ، فبما أن بضعة وإن أن
بر ، وأما لجمع . فحارج عن القياس من غير حاجة إليه
وحلل الحلاب " . إن دفع غير الأعط ، وإلا برم الساعي فرب لأعط
جرباً .

لا تكون إله معينة) مريض أو غيره " ، فلا تخور له الصعود لمعيب مع
سب لحرر إلا إن رأى الساعي مصلحة : لأن الحران لتفاوت بين السبي
وهو لوى لتفاوت بين المعيبين ، فقد تزيد قيمة الجران المأجود على المعيب
المريض : ومن ثم لو عدل تسليم مع طلب الجران . جار ، وله لرو لمعيب
مع دفع جراب : لتبرعه بزيادة

١ ج الساعي (ش ٢٢١/٣)

٢ ج الساعي أولاً (ش ٢٢١/٣)

(٣) أي - الذي في المتن . (ش : ٢٢١/٣) .

(٤) قوله : (مريض أو غيره) والمعيب هنا : ما أثر في البيع ، لأن الركة يدخلها التلوم عند التقسيط
لأنه الأصحية . كردي .

وله صفوؤ درخس وأخذ خرايبه ، ونزل درختي مع خزانين يشترط تعدد
 درجوه في الأصح
 ولا يجوز أخذ خراب مع نسيه بدل جدعة على أحسن الوجهين
 وبالأصح عند الجمهور ، الحواز ، والله أعلم .

وَلَا تُخْرَى شَاةٌ وَعَشْرَةٌ دَرَاهِمَ ، وَيُجْرَى شَاتَانٍ وَعَشْرُونَ لِحْرَانَيْنِ
وَلَا الْبَقَرُ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ ، فَفِيهَا نَبِيْعٌ اِسْرَسُو ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيْعٌ ،
وَكُلُّ اَرْبَعِينَ مُبِيْعَةٌ لَهَا مَسْنَانٌ .

البحران لاخراج ما فوقها^(١) ، لأن الشارع اعتبر الشاة في الجملة ، كما في
الاصحية ، اما اذا لم يطلب جبراناً ، فيجوز جزماً

(ولا تحرى شاة وعشرة دراهم) هن جبران واحد ، لأن الحديث^(٢) انقص
الحبيرة بين الشاتين والعشرين ، فلم تحرى حصنة ثالثة ، كما لا يجوز في كفارة
محبرة اطعام خمسة وكسوة خمسة .

نعم ، ان كان الآخذ المالك ورخصي بالتفريق جاز ، لأن الحق له^(٣)
(ويحرى شاتان وعشرون لحرانين) لأن كلا مستقل ، فأجبر الآخر على
القول .

(ولا) شيء هي^(٤) (البقر حتى تبلغ ثلاثين ، ففيها تبع) وهو (اسنة)
كلمة ، لأنه يشع أنه في المسرح وتحرى تبعه بالأولى (ثم في كل ثلاثين تبع .
(في (كل أربعين سنة) واستغنى^(٥) بهذا عما يوجد في بعض السح^(٦) .
(في أربعين سنة) .

وهي ما (لها مسنان) كاملتان ، لتكامل أسديها ، وتحرى تبعان
بالأولى .

(١) أي : فوق الشاة . هامش (ب) .

(٢) مرقوم به في (ص : ٣٥٠) .

(٣) قوله (لأن الحر له) فله إسقاطه بالكلمة كودي

(٤) قوله (شيء هي) حسب من المتن في (ح) و (س) و (ع) وه الهاج المطوع

(٥) وفي (أ) و (ب) و (ح) و (ع) (استغنى) بدون (واو) قبله

(٦) قوله (عما يوجد في بعض السح) أي قبل قوله (ثم في كل ثلاثين) يعني هي بعض
السح هكذا وهي أربعين سنة ، ثم في كل ثلاثين تبع ، وفي كل أربعين سنة . كودي

ولا رسم حتى تلغ أربعين ، فشاة جذعة ضأن أو نبتة مغير ، وفي مئة وإحدى وعشرين شاة ، ومنتين وواحدة ثلاث ، وأربع مئة أربع ، ثمة في كل شاة

وبحث في رسم 'سما تسعا' (١٢) الظاهر ، أنه وهم ؛ لأن المخرج عنه حيث ر في رسم بحث فيه الزكاة لا يُعتبر فيه (١٣) موافقة سنة للمخرج ، وسبب في رد شكك إخراج الصغيرة ما يُصرح بذلك (١٤) وذلك (١٥) للخبر الصحيح بذلك (١٦) .

وعلمه من المشي أن المرص بعد الأربعين لا يُعتبر إلا بزيادة عشرين ، ثم بعد زيادته كل عشرة ، ففي مئة وعشرين ثلاث مسات ، أو أربعة أنبئة ، وبأبي به تقصير ما مر في المتن (١٧) ، إلا أنه لا حرج من هذا القسم ؛ لعدم وروده ولا شيء في (١٨) القسم حتى تلغ أربعين ، فشاة جذعة ضأن أو نبتة مغير ، وفي مئة وإحدى وعشرين شاتان ، و (في) منتين وواحدة ثلاث (من الشاة) وفي أربع مئة أربع ، ثم في كل مئة شاة (كما في كتاب الصديقي رضي الله عنه ، ورواه البخاري (١٩) .

(١) وفي (من) والمطبوعات : (في كل أربعين) .

(٢) لأ - سير ، والثاني اسم (أن) (سم ٢٢٢/٣)

(٣) قوله : فيه غير موجود في (ب) والمطبوعات

(٤) في (ص : ٣٦١) .

(٥) جمع عامي المس (ش ٢٢٢/٣)

(٦) من معاد من حل رضي الله عنه قال يعني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن أحد من امر من كان المس منه ، ومن كل ثلاثين ببعاً أو نبيعه أخرجه ابن حبان (٤٨٨٦) ، والحاكم (٣٩٨/١) ، وأبو داود (١٥٧٦) .

(٧) في (مس ٣٤٤)

(٨) قوله : شيء في (حسب من المس في (ح)

(٩) من أخرجه في (ص : ٣٣٦) .

فصل في تحديد نوع الماشية أحد الموضعين منه ،

فيه كثر ما تصور من الوقوف في الإبل سبعة وعشرون مائة من إحدى
وسبعين ومئة وإحدى وعشرين ، وفي البقر تسع عشرة مائة من إحدى وسبعين
ومئة ومائة وتسعون مائة من مئتين وواحدة ، أربع مئة

(فصل)

في بيان كيفية الإحراج لما مر وبعض شروط الركاة

(١) انحد نوع الماشية (كأن كنت إبله كلها أرحية أو مهيبة ^(١) ، أو غنمه كلها
حريم أو عيراناً ، أو غنمه كلها صائناً أو معراً (. أحد الموضعين منه) وهذا هو
الأصل .

بمع ، إن اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا يفتى ^(٢) وحسب بعضها ،
كالحقاق ^(٣) ، وبنات اللبون فيما مر ^(٤) .

ولا يضر لإمكان العرق بأن الواحد ثم أصلاً لا هنا ، لأن ملحظ القياس
لا يفتى على المالك في الصائتين ، فلا يفتى هذا ^(٥) العرق الآتي في حمس

(١) فصل : قوله : (أرحية أو مهيبة) . الأرحية : نسبة إلى أرحب - هذا الرأه (و) المعاد
عنه . و (الباء) الموحدة - وهي قبله من معدن والمهيبة : - يفتح (الميم) - نسبة إلى

ميرة بن حيدان أبو قبيلة ، كردي .
(٢) قوله (ولا يفتى) أي لا شيء فيه من أسباب العسر ، وأسباب التفتت في الركاة خاصة
المرض ، والعيب ، والذكورة ، والصغر ، وردة النوع ، بأن كان عنده من أسبابه نوعان
احتمالاً ودي . كردي .

(٣) قوله (كالحقاق) الكاف للتشبيه ، كما يجب ألا يفتى هناك يجب هنا أيضاً كردي

(٤) في (ص : ٣٤٣)
(٥) قوله (فلا يفتى هذا) أي لا يفتى في عدم العرق عما العرق الآتي كردي

هو أحد عن صاحب معراً أو عكسه جار في الأصح بشرط رعاية القيمة .

وعشر من معاً

وفارق اختلاف الصفة هنا اختلاف النوع^(١) ، بأنه^(٢) أشد

من قلت ، كما في الأعط هنا ما يأتي^(٣) أنه لا يؤخذ الحار قلت ينجم
حمل هذا على ما إذا كانت كلها حياراً ، لكن تعدد وجه الحيرة فيها ، أو كلها
غير حيار ، بأن لم يؤخذ فيها وصف الخيار الآتي^(٤) .

وقد مر^(٥) أن الأعطية^(٦) لا تنحصر في زيادة القيمة ، وذلك^(٧) على ما
أمره بعضها بوصف الحيار دون باقيها ، فهو الذي لا يؤخذ

، هو أحد الساعي ، أو أخرج هو بنفسه (عن ضان معراً ، أو عكسه) أو
عن حواميس عراً ، أو عكسه (جاز في الأصح) لاتحاد الجسر ؛ ولهذا
يكتسب صفت أحدهما بالآخر (بشرط رعاية القيمة) بأن تساوي قيمة المحرّج من
غير سوي تعدد^(٨) أو اتخذ قيمة الواجب من النوع الذي هو الأصل ؛ كأن تسوي
قيمة نبتة سمز وجذعة الضان ، وتبيع العراب وتبيع الجواميس .

ودعوى أن الحواميس دائماً تنقص عن قيمة العراب . . ممنوعة .

١ . قوله (وفارق اختلاف الصفة) أي حيث وجب معه الأعط قوله (اختلاف النوع)

أي لا حيث لم يجب معه الأعط . (ش ٢٢٣ / ٣)

٢ . وعبر في (بأنه) يرجع إلى (اختلاف النوع) كردي

٣ . أي عن صاحب معراً أو عكسه (ولو كان البعض أرباً) إجماع (ش ٢٢٣ / ٣)

٤ . في (ص: ٣٥٩) .

٥ . أي في شرح (تعين الأعط) (ش ٢٢٣ / ٣)

٦ . وفي بعض النسخ : (أن النقطة) .

٧ . قوله (وذلك) أي وحمل ما يأتي (ش ٢٢٣ / ٣) وفي (أ) و (ب) و (ع)

(د)

(٨) أي : المحرّج . (ش ٢٢٤ / ٣) .

وإن اختلف كصائب ومغير . ففي قول يؤخذ من الأكثر ، فإن اشوبيا
والأظهر أنه يخرج ما شاء مقتصطاً عليهما بالقيمة ،

ولو تساوت قيمتا الأرحية والمهرية . أخوات إحداهما عن الآخر قطعاً
عن مقل

وكان الفرق^(١) . أن التمايز بين الضائب والمهر والعراب والجواميس أظهر .
محرى بهما الخلاف ، تزيلاً لهذا التمايز من رتبة اختلاف الجنس ، بخلاف
أرحية ومهرية

من قلت . ما وجه تفريع^(٢) : (فلو)^(٣) على ما قبله المقتضي لعدم الإجراء
مصف^(٤) قلت : وجهه : التطرؤ إلى أن قوله . (منه) إنما ذكر لكونه الأصل ، كما
تقرر^(٥) ، لا لانحصار الأجزاء فيه^(٥) .

وإن اختلف النوع (كصائب ومغير) وكأرحية ومهرية ، وجواميس وعراب
ففي قول يؤخذ من الأكثر (وإن كان الأخط خلافة) تعليلاً للمعالي (وإن
اشوبيا) لا أعط (هو الذي يؤخذ) أي . لأنه لا مرجح غيره ، وقيل بتحيز
المالك .

(والأظهر أنه) أي . المالك (يخرج ما شاء) من الوعي (مقتصطاً عليهما
بقيمة ، رعاية للمجانبيين

١ قوله (وكان الفرق) أي بين لأرحية ومهرية ، وبين نحو المهر والضان من أن في أحدهما
خلافاً دون الآخر . كقدي .

(٢) وفي بعض النسخ : (ما وجه تفريعه) .

(٣) يجوز كون (الفاء) في (فلو) لمحرد العطف ، فلا يتوجه عنه سؤال (سم : ٢٢٤ / ٣) .

١ أي حيث ذكر قوله . (وهذا هو الأصل) عقب قوله بمصنف (أحد العرفين) (ش :
٢٢٤ / ٣) .

(٥) حاصله : أن التفريع باعتبار ما أراده المصنف من المفرع عليه ، وربما جعل التفريع قرينة
لإدانة . (سم : ٢٢٤ / ٣) .

فإذا كان ثلاثون عمراً وعشراً نعلات. أحد عمراً أو نعلتة بقيمة ثلاثة أرباع عمر ورثع نعلتة ولا تؤخذ مربعة ولا معية إلا من مثلها .

(فإذا كان أي واحد (ثلاثون عمراً) وهي أنش المعر (وعشر نعلات)
 أحد عمراً ' أو نعلتة بقيمة ثلاثة أرباع عمر (محرقة (ورثع نعلتة)
 محرقة ، وفي عكسه ثلاثة أرباع نعلتة ورثع عتق .
 والحرة للمالك ، كما أفاده المس^(٢) ، لا للساعي ، فمعنى قوله : (أخذ)
 أي أخذ ما اختاره المالك ، وكذا يقال في الإبل والبقر .
 ولو كانت قيمة غير محرقة ديناراً ، ونعلتة محرقة دينارين لزم في المثل
 الأول عمر أو نعلتة قيمتها دينار ورثع ، وفن على ذلك
 مع ، بوحدة اختلاف الصفة في كل نوع . . أخرج من أي نوع شاء ، لكن من
 أحده ، أي مع اعتبار القيمة ها ، كما هو ظاهر^(٣) .
 ولا تؤخذ مربعة ولا معية (مما يؤد^(٤) به المبيع^(٥) ، عطف عام على
 خاص . سمي عن ذلك ، رواه البخاري^(٦) (إلا من مثلها)^(٧) أي المرص أو
 المعينات ؛ لأن المتحققين شركاؤه .

١ (في المس ، ص ٢٢٤) ، وكذا في المساح ، المطبوع

(٢) أي صدق (يخرج ما شاء) (شر ٢٢٤ / ٣)

(٣) لا خلاف النوع ، غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيهما ، وذلك إن لم يؤكد
 اعتبار القيمة . ما يراه . (سم ٢٢٤ / ٣) .

(٤) في (مس) المطبوعات (ما يرد)

(٥) كل ما يفتقر العين أو القيمة بمقتضى بيعت عرض صحيح إذا علق في جس المبيع عنه
 الحاشي المذنب على المبيع الموقوف (٢٢٤ / ٢)

(٦) صحيح البخاري (١٤٥٥) عن أس رضي الله عنه ، وفيه (ولا يخرج في الصدقة هرة ،
 إلا ذات عوار ولا يس ، إلا ما شاء المصدق)

(٧) في (مس) (ما شاء) (ما شاء) (إلا من مثلها)

ولا ذكر، لا إذا وجت ،

وبو كان لبعض أردأ من بعض . . أخرج الوسط في العيب ، ولا يلزمه العيب ، جمعاً بين الحقيين

هو ملك حملاً وعشرين معيراً معينة فيها ست مخاص من الأجود وأخرى
تغيث هذه (١) ، لأنها الوسط ، وإنما لم تحب الأولى - كالأعقد في
بعض وسات اللون - لأن كلاً ثم أصل مصوص عليه ولا حيف ، بحلافه هنا

ويؤخذ أن لبوب حش عن ابن لبوب ذكر ، مع أن الحوثة عيب في الجميع
وبو انقسمت ماشيته لسليمة ومعية . . أجدت سيدة بالقسط ، ففي أربعين
شاة نصفها سليم ونصفها معيب ، وفيمة كل سليمة ديناران وكل معية دينار تؤخذ
سنة بقيمة نصف سليمة ونصف معية مثا ذكر ، وذلك دينار ونصف .

ولو كانت السفينة لسليمة ومعية ستاً وسعين مثلاً فيها ست لبوب
صحيحة . أحد صحيح (٢) بالقسط مع مريضة كذا عثروا به (٣) ، وظاهره : أن
المریضة لا يُعْتَرَفُ فيها قسط ، وعليه فوجهه : أن القيمة تضبط مع اختلاف مراتب
الصحة ، لا مع اختلاف مراتب العيب

أو صحيحتان (٤) . أجدتا مع رعاية القيمة ؛ بأن تكون نسبة قيمتهما إلى قيمة
الجميع كسنتهما إلى الجميع .

(ولا ذكر) لأن الصر ورَدَ بالإناث (٥) (إلا إذا وحب) كابن لبوب ، أو جق في
حمس وعشرين إبلاً عند فقد ست المحاص ، وكجدة أو ثني فيما دونها ، وكبيع
في ثلاثين بقرة

(١) أي : الأخرى ، هامش (١) .

(٢) وفي بعض النسخ (أحد صحيحه)

(٣) أي قدروا صحيح بقولهم بالقسط ، دون المريضة (سم : ٢٢٥ / ٣) .

(٤) عطف على قوله (ست لبوب صحيحه) (ش : ٢٢٥ / ٣)

(٥) هو الحديث السابق تخريجه في (ص : ٢٣٦) .

وَكذلك لمؤسستين ذكوراً في الأصح ،

و (كذا) يُؤْخَذُ الذَّكَرُ فِيمَا (لَوْ مَحْصَتْ) مَاشِيَتُهُ^(١) عِزُّ الْعِصْمِ (مَكْرُورًا)
وَوَاحِدٌ فِي الْأَصْلِ^(٢) أَتَى (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا تَوْحَدُ مَعِيَّةً مِنْ مِثْلِهَا
بِمِمْ ، نَحْتٌ فِي إِنْ ثَوْبٍ أَحَدٌ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ أَوْ يَكُونُ أَكْثَرَ قِيَعَةٍ مِنْهُ فِي
خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ، لِأَنَّهُ يُسَوَّى بَيْنَ الثُّبِّ ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْقَوِيمِ وَالسَّيَةِ
مِنْ كَانَتْ قِيَعَةُ إِمَّاخُودٍ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ خَمْسِينَ ، كَانَتْ قِيَعَةُ إِمَّاخُودٍ فِي
سِتٍّ وَثَلَاثِينَ أَتَى وَسِعِينَ مِثْلَهُ رِيَادَةُ الْجَمَلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْجَمْعَةِ الْأُولَى^(٣) ،
وَهِيَ خُتْبٌ وَخُتْمٌ خُمِي .

أما العلم فكذلك^(١) على وجه ، والأصح : إجزاء الذكر عنها قطعا^(٢) ،

وَحَرَجَ مَا تَمَحَّصَتْ : مَا لَوْ انْقَسَمَتْ إِلَى ذَكَورٍ وَإُنَاثٍ . فَلَا يُؤْخَذُ عَنْهَا إِلَّا
الْإِنَاثُ ، كَالْمَحْصَةِ إِنَاثًا ، لَكِنَّ الْأُنْثَى الْمَأْخُوذَةَ فِي الْمَحْتَلِطَةِ تَكُونُ دُونَ الْمَأْخُوذَةِ
فِي الْمَتَمَحَّصَةِ : لِرُجُوبِ رَعَايَةِ نَظِيرِ التَّقْسِيطِ السَّابِقِ فِيهَا^(٦٦) ، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ^(٦٧)
وَحْنُهَا^(٦٨) وَلَيْسَ عَنْدهُ إِلَّا أَنْثَى وَاحِدَةٌ . جَازَ إِحْرَاجُ ذِكْرِ مَعَهَا وَإِبْرَادُ هَذِهِ^(٦٩) .

(١) وهي (أ) و(ب) و(ج) و(د) : (عاشية).

(٢٦) قوله (في الأصل) لعله أراد به على ما انفصاه إطلاق الحديث (ش ٢٢٦/٣)

(٣) عبارة ١ بهبه المحتاج (٥٨/٣) هكذا (بسمه ريادة الت والتالين عى الخمس
وخرين)

(٥١) السيد خليل داغر في الحلاف المتعمد (ش: ٢٢٦/٣).

(د) ای جٹ محبت دکوراً (عش ۵۸/۳)

٦١. قوله (استأنف فيها) أي في الرعيّة كردي . الوجه في بيان التقييد ها أن يقال لو
كان في الخمس والعشرين خمسة عشر أنثى وعشرة ذكور . . . وجب أنثى مجرّدة تساوي ثلاثة
أحسان قيمة أنثى وحشّي قيمة ذكر مجرّي . (مسم : ٢٢٦/٣) .

(١١) اعمى (ج) (واحد بعدد)

(۸۱) والفم في (واجبها) يرجع إلى المحلظة كروي (۹)

(٩) الإشارة أحمد لعمود (لأنه تعدد واحبها) إلح. ع. ش. (ش : ٢٢٧/٣)

وفي صغار . صغيرة في الحديد ،

في لمن نظر إلى أنها لم تتمخص ، وأخرها^(١) إخراج ذكر . غير صحيح ،
لأن هذه حالة ضرورة^(٢) نظير ما مر في السليم والمعيب^(٣)

وفي الصغار إذا كانت الأمهات عنها ، ونسب حولها على حالها ، كما
في^(٤) ، أو ملك أربعين من صغار المعز ، ومضى عليها حول ، ودفع
شكك ذلك ، بأن شرط الركاة الحول ، وبعده تنفع حد الإجراء الصغيرة في
للجديد ، بقول الصديق رضي الله عنه . (والله لو مغوي عفا ذنبا بذهاب أبي
رسول الله صلى الله عليه وسلم . لقائتكم على معها)^(٥)

والعاق صغيرة المعز ما لم تُجنغ

ويختهد الساعي في غير الغنم^(٦) ، وليختزر^(٧) من التسوية بين ما قل وكثر .
فيحد في ست وثلاثين فصلاً فصلاً^(٨) فوق المأخوذ في خمس وعشرين .
وفي ست وأربعين فصلاً فصلاً فوق المأخوذ في ست وثلاثين وهكذا
والكلام فيما إذا اتخذ الجنس ، ففي خمسة أبيرة صغار تجب جذعة أو ثنية ،
لأنها لما كانت من غير الجنس . . لم تختلف باختلافه .
ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار . . وجئت كبيرة بالقسط ، فإن لم توجد به^(٩)

(١) في (أ) و(خ) : (وإجراء)

(٢) قوله (حالة ضرورة) لأنه لم يجد أشي آخر كردي

(٣) قوله - (نظير ما مر) أي : قبل (ولا ذكر) . كردي .

(٤) في (ص) : (٣٧١) .

(٥) أخرجه البخاري (١٤٥٦) ، ومسلم (٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) أي : أما الغنم فقد اختلف واجب أصنافها بالعدد (ش : ٢٢٧ / ٣)

(٧) وفي (ب) و(خ) : (وليختزر)

(٨) الفصل ولد الباه ، لأنه يعقل عن أمه . لمصباح المعبر (ص : ٤٧٤) .

(٩) أي : بالقسط . ع ش . (ش : ٢٢٧ / ٣) .

وَأَكُولَةً ، وَخَائِلٌ ، وَجِيَارٌ . . .

فَالْقِيَمَةُ : كَمَا مَرَّ (١) ، وَكَذَا يُقَالُ لِمَا سَبَقَ (٢) .

وَلَا يُؤْخَذُ بِرُسْيٍ / أَيِ : حَدِيثَةٍ عَهْدِ بِنْتِجَاجٍ ، فَاقَةً كَانَتْ أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً وَإِنْ حَرَرَتْ مَرَّةً فِي أَصْلَاقِهَا عَلَى الثَّلَاثَةِ

سُتِبَ بِرُكَّاتٍ لَا يَبْدُو لَهَا وَلَدُهَا ، وَيُسْتَمَرُّ لَهَا هَذَا الْأَسْمُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مَرَّةً وَرَبْعًا ، أَوْ إِلَى شَهْرَيْنِ ، قَوْلًا لِأَهْلِ اللُّغَةِ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعَمَلُ يَكُونُ يُسَمَّى حَدِيثَهُ عَرَفًا ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِنَظَرِ الْعَمَلِ .

(وَكُونُهُ) مَبْعُوحٌ مُصَمَّمٌ : أَيِ . مُسَمَّمَةٌ لِلْأَكْلِ (وَحَامِلٌ) وَالْحَقُّ فِيهَا فِي الْبَكْدِيَّةِ عَنْ الْأَصْحَابِ الَّتِي طَرَفُهَا الْمَحَلُّ بَعْلِيَّةٌ حَمَلِ الْهَائِمِ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، مَحَلَّاتِ الْأَدْمِيَّاتِ (٣)

وَمِنْهَا تَحْرِيٌّ فِي الْأَصْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودُهَا : الدَّحْمُ وَلَحْمُهَا رَدِيٌّ ، وَهِيَ مَصْرُوعَةٌ لَا تَسْتَعِجُ وَهِيَ بِالْحَامِلِ أَكْثَرُ ؛ لِرِيَادَةِ نَمِيحِهَا عَالِيًا ، وَالْحَمْلُ إِنَّمَا يَكُونُ عِيَانِي الْأَدْمِيَّاتِ .

(وَخِيَارٌ) هَائِمٌ بَعْدَ خَاصٍّ كَذَا قِيلَ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّجِعٍ ، بَلْ هُوَ مُعَدِّقٌ ، وَالْمُرَادُ : وَخِيَارٌ بِوَصْفِ آخَرٍ غَيْرٍ مَا ذُكِرَ ، وَحِينَئِذٍ يَتَّجِعُ صَبْطُهُ ؛ بَلْ تَرِيدُ بَعْدَ مَصْبُوحٍ بِوَصْفِ آخَرٍ غَيْرٍ مَا ذُكِرَ عَلَى قِيَمَةٍ كُلِّ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ ، وَأَنَّهُ لَا عَرَفَ فِي بَدْوٍ لِأَحَدٍ مِمَّنْ يَطَّاعَ ، وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ وَصِفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْخِيَارِ الَّتِي ذُكِرُوا لَا تَعْنِي مَعْدِيَّةً قِيَمَةً وَلَا عَدْمَهَا ، اعْتِبَارًا بِالْمُظَنَّةِ

وَبَدَلِ الْحَرِّ : إِنَّكَ وَكَزَائِمَ أَمْوَالِهِمْ (٥)

(١) قوله (كَمَا مَرَّ) أي في شرح قوله (وَلَا يَتَعَيَّنُ عَالِمُ عَمِ الْبِلَدِ) كُرْدِي

(٢) قوله (كَمَا مَرَّ) أي مِمَّا إِذَا أُخْرِجَ مُقْتَضًى بِالْقِيَمَةِ إِذَا سَمِيَ بِحَدِّ أَحَدِ الْقِيَمَةِ كُرْدِي

(٣) قوله (وَخِيَارٌ) أي عَرَفَ

(٤) قوله (وَخِيَارٌ) أي عَرَفَ وَبَدَلِ الْمَعَارِفَةِ (ش ٢٢٧-٢٢٨)

(٥) أخرجه البخاري (١٤٥٨) ومسلم (١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقد مرَّ تَحْرِيجهُ فِي

لا يرص المالك

ولو اشرك أهل شركاة في ماشية ركنًا كرجل ،

بعم ، إن كانت ماشيته كلها حراماً . أحد المباحين منها : كما مر . ولا الحوامل ، لأن الحامل حيوانان .

لا يرص المالك في الجميع (١) ، لأنه محسن بالريادة

ولو اشرك أهل الركة (أي : اثنا من أهلها ، كما يفيد قوله : (ركنًا) ركنان (أهل) على الأنس صحيح ، لأنه اسم حس ، وهذا مثال (٢) في حس واحد وبين اختلف النوع من (ماشية) نصاب أو أهل ولأحدهما (٣) نصت شعر رب (٤) أو شراء (زكاة كرجل) كحلطة الحوار الآنية (٥) بل أولى

وقد يفهم من قوله : (ركنًا) . أنه ليس لأحدهما الانفراد بالإخراج فلا بد من آخر ، وليس مراداً بل له ذلك والانفراد بالية عنه على المنقول المعتمد ، فيزجج بدل ما أخرجه عنه ، لإدب الشارع في ذلك ، ولأن الحلطة تجعل العالي مالا واحداً ، فتنبه على الدفع المبرى الموح للرجوع وبهذا فارتقت (٦) نظائرها (٧) .

من (٢٤٣) وفي بعض النسخ (وبنائك) (٨) الحديث

قوله (كما مر) في شرح قوله (ولا يكف كرمه) كرمي

(٩) ويسمى أن محله في الزئى إذا استنص الولد عنها ، ولا فلا ، لعمره بتبرير حسنة (ع ش : ٥٩/٣)

في (أ) (ج) (ع) (وهذا مثال) . وفي (ب) (وهو مثال)

(١٠) قوله (لأحدهما) إلح قبل لقوله (أو أقل) (مصري ٣٥١/١)

(١١) قوله (بشعر إرث) متعلق به (اشرك) ، كرمي .

(١٢) في (ص : ٣٦٤) .

(١٣) قوله (وبعد) أي بالنسب الثاني ، قوله (فروع) أي زكاة الحلطة (ش

(٢٢٨/٣)

(١٤) قوله (وبعد ، فارتقت نظائرها) ونظير الحلطة كل حي يحتاج إلى به أدى عنه غيره بغير إده =

وكذا لو خلطاً مجاورة

ومثل الرزكني أن محل الرجوع حيث لم يأت الأجر إن أدى من
المشرك ، وفيه نظر ، بل ظاهر كلامهم والخير^(١١) أنه لا فرق^(١٢) ، ثم رأيت أن
الأستاذ رجع ذلك^(١٣)

ثم قد يميزهما الاشتراك تحميماً ، كتماين بهما سواء ، وتقيلاً ، كإبعين
تلك ، وتقيلاً على أحدهما وتحميماً على الآخر ، كشتين لأحدهما تلك ،
وكان اشرك في عشرين مضافةً ولأحدهما ثلاثون انفراد بها ، فيلزمه أربعة
أحدهم شاة ، وآخر خمس شاة ، وقد لا يميز شيئاً ، كمتين سواء
ويأتي ذلك^(١٤) في حلقة الجوار^(١٥) .

أما أنه لم يكن لأحدهما نصيب^(١٦) . فلا زكاة وإن بَلَغَ مجموع المائتين ، كما
نفرد كل منهما تسعة عشر واشركاً في شتين ، أو خلطاً ثمانية وثلاثين ومبرراً
شتين دائماً

(زكاة لو خلطاً) أي : أهل الزكاة^(١٧) (مجاورة) بأن كان مال كل معيناً في

منه ، لا يستند ، بخلاف زكاة الخلطة ، لأنها تحمل المائتين كمال واحد كردي قال الشيخ
أبي علي لأبي في الدعائي (ومن هنا يعلم عساد ما يعمل به جهة القضية : من يخرجه
زكاة المائتين يغير إقنهم ، فأمل)

وآخر هو جزء من حديث أس في كتاب أبي بكر رضي الله عنه له ، وفيه (وما كان من
حظي فإنهما يراجعان بهما بالسوية) أخرجه البحاري (١٤٥١)

٢. قوله (لا فرق) أي لا فرق في الرجوع بغير إذن ، بين أن يخرج من المال المشترك وأن
يخرج عن غيره كردي وراجع " السهل الصالح في أحلاف الأشياء " مسألة (٥٠٣)

(٣) في عدم الفرق (ش : ٢٢٨/٣) .

(٤) أي : ذكر من الأقسام . (ش : ٢٢٨/٣) .

(٥) أي :

(٦) قوله : (أما ، لم يكن) أي في صورة الشركة في أصل النصاب كردي

(٧) أي (ب) و (خ) و (س) : (أهل الزكاة) .

عنه ، فيركباني كرجل ؛ إجماعاً^(١١) ، ولحبر البحاري^(١٢) في كتاب الصدق رضي الله عنه (لا يجمع بين مفترقي ، ولا يفرق بين مجتمع حلبة الصدقة^(١٣) .

وخرج به (أهل الزكاة) ما لو كان أخذ المالك موقوعاً ، أو لدمي ، أو ركنب ، أو لبنت المال ، فيغتر الآحر^(١٤) إن بلغ بصائباً ، زكاه ، وإلا فلا .

(شرط) دوام الحلطة سنة في الحولي ، فهو ملت كل أربعين سنة أول المحرم ، وحلطانها أول صفر . ثم يثبت في الحول الأول ، فإذا جاء المحرم أخرج كل سنة ، ويثبت في الحول الثاني وما بعده .

وبقائها^(١٥) في غير الحولي وقت الوجوب ؛ كبدو صلاح الثمر واشتداد حب ، ونضوا عليه^(١٦) مع اشتراطها قبله وبعده أيضاً بدليل اتحاد نحو المنفج وخبرين^(١٧) ؛ لأنه الأصل^(١٨) ، ولأنهما غير مطردين ؛ إذ لو وردت^(١٩) جمع نحل

(١) ابن الإجماع مع خلاف أبي حنيفة وحدث في بعض الصور^{١٤} ولعمه لذلك صرح نعلم عن (حنيفة) كذا في الحميدية ، تأمل ، ويحتمل أن يريد إجماع أهل مدعه أمير علي عمن (ش)

(٢) وفي (ب) (و) (ح) (و) (ع) (فيركباني كرجل ، وبحر البحاري)
(٣) قوله (حلبة لصدقة) أي حلبة أن نقل صدقة أو نكث ؛ بأن يجمع الساعي والمالك ، فكيف يسردين ؛ لتؤخذ منهما زكاة الواحد ، ويفرق بين الحلطة بينهما لتؤخذ منها زكاة المسردين كردي والحديث في صحيح لبحاري (١٢٥٠) عن أبي رصي الله عنه

(٤) أي نصيب من هو من أهل الزكاة (ش ٢٢٩/٣)
(٥) قوله (وبقائها) عطف على (دوام) أي ويشترط بقاء الحلطة وقت الوجوب ، ونصائر جمع إلى (وقت الوجوب) كردي

(٦) أي على اشتراط بقاء الحلطة وقت الوجوب (ش ٢٢٩/٣)
(٧) الخبرين السند الذي يدرس في الطعام ، والموضع الذي يجمع فيه الثمار انصاح السير (ع ٩٦)

(٨) قوله (لأنه) معلق بـ (نصوا) والصغير يرجع إلى (وقت الوجوب) كردي
(٩) علة للعلم الثابت (ش ٢٢٩/٣)

٢٢٦ الأتزر في المشرع ، والمشرع ، والعراج ، وموضع الخلب ،

لزمهم زكاة الحلطة ؛ لاشتراكهم في حصة الوحوب
مشرع ويستو بعد الرهو
والحاصل أن ما لا يُغتر له حول تُغتر الحلطة فيه عند الوحوب ؛ كالرهو
في المشرع ، كد في ، الحادي ، وعروعه^(١) ، ومرادهم حنطة الشيوخ ، أما حنطة
المحاررة فلا يذ منها من أول الزرع إلى وقت الإخراج^(٢) ؛ مدليل اشتراطهم
الاتحاد في نحو الماء والخرب

و (الأتمير) مائنة أحدهما عن مائنة الآخر (في المشرع) أي محل
يشرب ، ولا في الدلو والآنية التي تُشرب فيها ، ولا فيما تجتمع فيه قبل السقي ،
وما سُقي به يشرب غيرها ؛ بالأتمير إحداهما بمحل لا ترد فيه الأخرى ،
لأن يشترط في محل واحد متادكر دائماً ، وكذا في جميع ما يأتي^(٣) .

فإن ما يُغتر الاتحاد فيه لا يُشترط اتحاده بالذات ، بل ألا يختص أحد
بما يذ به وبمعد^(٤) ، إلا المحل عند اختلاف النوع ؛ كما يأتي^(٥)

(والمسرح) الشامل للمرعى وطريقه ؛ أي : فيما تجتمع فيه لساق
سرعى ، وبما تُزعى فيه ، والطريق إليه ؛ لأنها^(٦) مُسرحة في الكل
(والعراج) بضم الميم ، أي : ماؤها ليلاً

(وموضع الخلب) بفتح اللام مصدر ، وحكي سكونها ، وقد يُضنق على
النس ، وهو - أعني - محل الخلب - المخلب بفتح الميم ، أما بكسره

(١) الحادي الصغير (ص : ٢١٦) ، إخلاص النواي (١/ ٢٢٦) .

(٢) وفي (أ) (واخ) (و) (س) (واخ) : (إلى وقت إخراجهم) .

(٣) أي أنما .

(٤) قوله : (والمعد) الصغير المستر فيه يرجع إلى (ما) كردي

(٥) أي أنما في الشرح . (ش : ٢٣٠/٣)

(٦) عند المسية . هامش (ك) .

وكذا لرعي والفحل في الأصح ، لا يئة الخلقة في الأصح

براء الذي نخلت فيه ، ولا يشترط اتحاده ، كالحال^(١)

(وكذا الراعي والمحل) لكن إن اتحد النوع^(٢) ، وإلا لم يفسد اختلافه بضرورة حيث (في الأصح) وإن اشعير ، أو ملكه أحدهما^(٣) (لا ية الخلقة في الأصح) لأن المقتضي لتأثير الخلقة هو حقة المؤنة باتحادها ، وهو موجود وإن لم تنو .

ويشكل عليه^(٤) السوم ، فإن هذا التعليل موجود فيه وإن لم ينو ، ومع ذلك لا ية من قصده ، إلا أن يفرق بأن الخلقة ليست موجهة بإطلاقها بخلاف السوم ، فإنه موجه على خلاف الأصل ، فوجب قصده^(٥) ، ومن ثم لم يشترط قصده لاعتلاف ، لأنه لما لم يوجب كان موافقاً للأصل

ويصير لافتراق في واحد مما ذكر أو يأتي^(٦) زمناً طويلاً ، كثلثة أيام مطعماً ، أو برأ تعقد أحدهما له ، أو بتقريبه للتمزق

قوله (ولا يشترط اتحاده) أي اتحاد الإناء ، كما لا يشترط اتحاد الخالب ، وكذا لا يشترط اتحاد الجز وألة الجز . كروي .

والمراد بالاتحاد أن يكون لفحل أو لفحوت مرسلةً فيها تنو على كل من ماشيتين ، بحيث لا يفتن ماسة كل بفحل عن ماشية الآخر وإن كانت منكاً لأحدهما أو معارة له أو لهما ، لا . حيث نوع ، كصاير ومعير فلا يصير خلافاً حراماً ، بضرورة . نهاية المحتاج (٦١/٣)

^(٢) قوله (وإن اشعير ، أو ملكه أحدهما) يعني سواء كان الفحل مشتركاً بهما ، أو مشتركاً لأحدهما ، أو مستعاراً له . كروي .

^(٣) أي على عدم شرط ية الخلقة ، ويحتمل أن مرجع لصير التعليل المذكور (ش) (٢٣٠/٣)

^(٤) وحاصله أن السوم له مذحل تام في الإيجاب ، ولذا يلزم من انتفاءه عدم الوجوب ، بخلاف الخلقة فإنه لا يلزم من وجودها الوجوب ، ولا يفتن ماسة ، وبالمجمل في هذا الفرق حقه بصير . بلهم إلا أن يكون (بإطلاقها) متعلقاً به (بمس) ، ويراد بالإطلاق موافقة الأصل بطريقة ما يملكه . (ش) (٢٣٠/٣) .

^(٥) وهي (ب) و(خ) و(س) و(غ) : (ويأتي) .

والأصغر : ما نثر خلطة الشعر والبرع والنفذ وعرض التجارة بشرط ألا يتغير
الطور ، والحرس ، والدكان ، والحارس ، ومكان الحفظ ونحوها

وتحرى أيضاً أحد الساعي الواجب من مالي أحدهما ، فيزجج على شريكه
محصلة من بعده ، لأن الخلطة صيرت المالين كالعمال الواحد ؛ ومن ثم أحدهما
بغير حرج من الآخر ، ويصدق فيها^(١) ، لأنه عارم .

والأصغر : ما نثر خلطة الشعر والبرع والنفذ وعرض التجارة (مشتركاً أو
مجاورة) لعموم خبر : (ولا يفرق بين مجتمع ؛ حصة الصدقة)^(٢)
ويجوز غفلة المؤنة بالخلطة هنا أيضاً .

شرط الأصغر : في خلطة الجوار (الطاور) هو بالمهملة : حافظ الحجر
وشجر ، وخكي إعمائها ، وقيل : الأول : حافظ الكرم ، والثاني : الحافظ
مطلقاً .

وحرس : والدكان ، والحارس (ذكره بعد (الطاور) من ذكر الأعم بعد
أحسن على غير الأخير^(٣)) (ومكان الحفظ ونحوها) كما تشرئ به ، وحراث ،
ومنعته . وحداد حبل ، وميران ، ومكيال ، ووراي ، وكتال ، وحقل ، فله
في المجموع^(٤) .

ونقط ، وملقح ، ونقاد ، ومباد ومطالب بالأثمان ؛ لأن المالين إنما يصير
كالعمال الواحد بذلك .

وانشكك الثنبي الحرين - وهو بجيم مفتوحة : موضع تعقيب الثمار

(١) أي الشريك في القيمة . سم . (من : ٢٣١ / ٣) .

(٢) من مخرجه (من : ٣٦٥) .

(٣) قوله : (على غير الأخير) أي الحافظ مطلقاً كقولي

(٤) المجموع (١٠٩) .

رَبُّ جُوبِ رِكَاءِ الماشية

وبالحب الحَبِّ ، وقيل : محلُّ حَمَف الرِّيب ، فمَثْنُهُ " البندُ للحطَّة ،
والبرندُ للشَّرب " ، وأدَّ الحَلْطَةُ إِنَّمَا نَكُونُ قُلُ الوَحُوب ، والحريين معه ، فلا معنى
لاعتدال الأشرار فيه .

وَيُخَافُ بَأْسَ الْإِحْرَاقِ لَمَّا تَوَقَّفَ عَلَى التَّحْقِيقِ كَمَا نَعْرِفُ بِغَدِّ تَوَقُّفِ
 لَارِيقٍ بِإِحْلَافِهِ عَلَيْهِ^(٢) ، فَأُصْخِرُ وَجْهَ عَدُوِّهِمْ لَهُ ، عَلَى أَنْ يَقُولَهُ (إِنَّمَا)
 إِلَى آخِرِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَمَّا^(٣) .

وصورة خلطة المحاورة في ذلك^(٥١) : أن يكون لكل صنف حمل^(٥٢) أو ذرع في حبل واحد ، وكيس دراهم في صندوق واحد ، أو أمتعة تجارة في دكان واحد ومز^(٥٣) ما يُعلم منه أنه ليس المراد ما ينجث اتعاده كونه واحداً بالذات ، بل أن يظهر تميز أحد المائس به وإن تعدد

(وَلَوْ جُوبَ رِكَازِ الْمَاشِيَةِ) النَّبِيُّ هِيَ الْعَمُّ ؛ كَمَا عُرِفَ مَقَالِدَهُ (٧).

ومر على ما فيه - أنه^(٨) الوصف اللعوي أيضاً ، فلا اعتراض عليه
والإضافة هنا بمعنى (هي) نحو : ﴿ بَلَى مَكْرٌ أَتَى ﴾ [ما ٣٣] أي : البركة

(١١) أي : مثل الجبرين في الاستشكال . (ش : ٢٣٦ / ٣)

(٢١) قوله (عنه) متعلق بـ (يوقف) (الحج، والأولى) أم يقول بعد الإرداق بالحطه
مؤداه (ش: ٢٣٢/٣).

(٣) قوله (مَرَأَتَا) وهو قوله + (إلى وقت الإحراج) قيل (الآبَتِير) كردي

(١٤) أي ما تقدم في المتن . (ش : ٢/ ٢٣٢) .

^١ وهي (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) + (صفت محيل)

(٦) أي في شرح (الاتعمير في المشرع) (ش ٢٣٢/٣)

(٧) قوله (مما قدمه) أي قدمه المصنف في أول الباب كردي

(٨) قوله (أيه، أي إطلاو الماشة على السم كردي ومي (أ) و(ب) و(ج) و(ع))
 (على ما فيه ، وقرو).

شرطان

مُصْرِي الحَوْل فِي مَلِكِهِ ، لَكِنْ مَا نَجَّحَ مِنْ نَصَابٍ .

فِيهَا : كَمَا رَدَّ أَصْلُهُ (١) ، وَبَصَحَ كَوْنُهَا سَمْعِي (اللام)

(شرطان) عِزُّ مَا مَرَّ وَبَاقِي (٢) ؛ مِنْ النِّصَابِ ، وَكَمَالِ الْمَلِكِ (٣) ، وَاسْلَامِ

الْمَالِكِ وَحَرِيَّتِهِ .

أَحَدُهُمَا (مُصْرِي الحَوْل) كُلُّهُ وَهِيَ (فِي مَلِكِهِ) لَخَرُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَا يَلِي
حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (٤)وَهُوَ ضَعِيفٌ بَلْ صَحِيحٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، عَلَى أَنَّهُ اعْتَصَدَ بِأَثَرِ صَحِيحَةٍ عَنْ
كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، بَلْ أَخْتَمَ النَّاسُ وَالْفُقَهَاءُ عَلَيْهِ وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٥) .

سَمِّي حَوْلًا ؛ لِأَنَّهُ حَالَ - أَيِ دَهَبٍ - وَأَتَى عِزُّهُ .

(لَكِنْ مَا نَجَّحَ) مَالِيَاءَ لِلْمَعْمُولِ لَا غَيْرُ (مِنْ نَصَابٍ) قَبْلَ تِمَامِ حَوْرِهِ وَلَوْ

(١) المحرر (ص ٩٣)

(٢) في (ص : ٥١٩ - ٥٢٠)

٣ قوله (مِنْ النِّصَابِ) بَيِّنٌ لِمَا مَرَّ ، وَقَوْلُهُ (وَكَمَالِ الْمَلِكِ) إِنْجِيَابٌ لِمَا بَاقِي (شُرْ

(٣٣٢ ٣)

(٤) حَرْجَةُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٧٣) عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالتِّرْمِذِيِّ (٦٣٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا ، وَابْنِ مَاجَةَ (١٧٩٢) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا(٥) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَسْنَدِ الْكَبِيرِ (٢٩/٨) « وَالْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَثَرِ الصَّحِيحَةِ فَهُوَ عَنْ
أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَعَدَدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ » ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ (٧٣٩٣) قَالَ « لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَحَدٍ
مِنَ الْمَالِ رَدَّ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٧٣٩٤ ، ٧٣٩٥ ، ٧٣٩٦ ، ٧٣٩٧) .وَمِمَّنْ خَالَفَ فِي شُرْطَانِ الْحَوْلِ مِنَ الصَّحَابَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَعْمُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، كَمَا
ذَكَرَهُ الْمَوْرُودِيُّ فِي الْمَعْلُومَاتِ الْكُبْرَى (٢٠/٤) .

يركي بحوله ،

سحطيه (يركي بحوله) أي النصاب ، إلفاً مرّاً عن أبي بكر^(١) ، ووافقه عمر^(٢) وعبيد رضى الله عنهم^(٣) ، ولم يُعرف لهم محامد ، ولأن المعنى في اشراط بحول حصول السماء ، والتأخّر بماء عظيم فتبع الأصل في حوله وإن مات^(٤)

هذا كان عدّه مئة فولدت إحدى وعشرين قبيل الحول^(٥) . وحسب شتان ، أو عشرين لم يُعدّ ؛ كما في « الروضة » و« المجموع »^(٦) لأنها لم تلغ بالنتاح . بحث فيه شيء زائد على ما قلناه .

واغترص بأنه قد يُعبد فيما إذا ملك أربعين فولدت عشرين ، ثم مات من لأمهات عشرون .

ويؤدّ بأن كلامهما في خصوص ذلك المثال^(٧) ، فلا يردّ عليهما هذا^(٨) .
قيل يردّ الأول على المتن ؛ لأن العشرين يصدق عليها أنها نتجت من

(١) قوله (ما مرّ عن أبي بكر) أي بعد قوله (هي الحديد) كروي وعول أبي بكر رضي الله عنه مؤخره (ص : ٣٧٠) .

(٢) عن سعد بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث مُصدّق ، فكان يُعَدّ على سائر النخل ، فقالوا : أعدّ عب بالسنن ، ولا تأخذ منه شيئاً ! فبث قدم على عمر من لأمهات ذكره ذلك ، فقال عمر (نعم تُعَدّ عليهم بالسنة يحسبها الرعي ، ولا يأخذها ، ولا تأخذ الأكلة ، ولا الرعي ، ولا لأمهات ، ولا فعل رعي ، وبأحد بحدّة ، والسنة ، وذلك عدل بين عداء الصم وحياره) أخرجه مالك في « الموطأ » (٦٦٤) ، والبيهقي في « السنن الكبير » (٧٣٧٨) وأما أثر علي رضي الله عنه أنه قال (أعدّ عليهم بالصغار والكدر) قال ابن المنبر في « الدرر المنيرة » (٤٢/٤) (وهو غريب لا يحصرني من حرجه ، وذكره صاحب « المهذب » بلفظ أعدّ الصغار مع الكبار ، ولم يعمد النووي في « شرحه » ولا لمنبري في تحريجه ، وأوردته الماوردي في « حواره » مرفوعاً) .

(٣) أي : الأصل - (سم : ٢٣٢/٣) .

(٤) وفي المطبوعة المصرية : (قبل الحول) .

(٥) روضة الطاليس (٤٢/٢) ، المجموع (٣٢٩/٥) .

(٦) أي : ولادة العنة عشرين فقط (ش : ٢٣٣/٣) .

(٧) أي : ولادة أربعين عشرين . (ش : ٢٣٣/٣) .

نصاب ، ومع ذلك لا تُركى بحوله ، ويُركى بأنه عَلِمَ من كلامه أن الاتهام لو لم
تُدعِ النصاب الذي لا يَجِبُ فيها شيءٌ رائدٌ على الأربعين ، فالساجُّ أَوْلَى ،
فإيراد مثل ذلك عليه تساهلٌ

أو أربعون^(١) شاةً قَوْلَدَتْ أربعين ومائتَ قُلْ الحولِ قَتَحْتُ شاةً .

واشتُكِلَ الإسنويُّ هذا^(٢) بأنه يفتضي أن السوم لا يَجِبُ في جميع النصاب^(٣)

وأجِبَ بمرص ذلك فيما إذا كان الساجُّ قُلْ آخر الحولِ بحولٍ يوعين مما لا يُؤثر
العرف فيها ، وفيه نظرٌ ؛ لمساواة لكلامهم^(٤) ، وبأن السحلة المعدة بالنس
لا تُعدُّ معلومة عرفاً ولا شرعاً ؛ أي . لأن النس كالكلاب ؛ لأنه ناشيء عنه ، وبأن
النس^(٥) الذي تُشرَّه السحلة لا يُعدُّ مؤنة عرفاً ؛ لأنه يستخلف إذا حُت ؛
كالماء .

وأجِبَ بغير ذلك أيضاً مما فيه نظرٌ

وأحسن من ذلك كله : أن يُحَاجَبَ بأن الساجُّ لَمَّا أُعْطِيَ حكم انتهته في
الحول فأولى في السوم ، فمحَلُّ اشتراطهما^(٦) في غير هذا الساجِّ الذي
لا تُصَوِّرُ إسمائه ، ثُمَّ رَأَيْتُ شيخاً أشارَ لذلك^(٧) ، ويأتي عن الموليِّ^(٨)

(١) قوله (أو أربعون) عطف على (مئة) في قوله (فإن كان عدده مئة) كروي

(٢) أي قوله (يكن ما سج من نصاب) إيج ، وكذا الإشارة في قوله (بمرص ذلك) (ش : ٢٣٣/٣) .

(٣) المهمات (٥٥٢/٣) .

(٤) أي السائل لما إذا كان الساجُّ في نصف الحول (ش : ٢٣٣/٣)

(٥) قوله (وبأن السحلة) ، وقوله (وبأن النس) معطوفان على قوله (بمرص ذلك) (ش : ٢٣٣/٣)

(٦) أي الحول والسوم . (ش : ٢٣٣/٣)

(٧) أسنى المطالب (٤٠١/٢) .

(٨) قوله (ويأتي عن المولي) أي قل قوله (من علمت) كروي

وَلَا يُصَمُّ الْمَمْلُوكُ بِشِرَاءٍ وَغَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ .

مُحَابَبٌ ذَلِكَ مَعَ رَدِّهِ

وَخَرَجَ بِهِ (تَج) . مَا مُلِكَ بِنَحْوِ شِرَاءٍ ؛ كَمَا بَأْتِي ^(١) ، وَيَقُولُ : (مِنْ مَصَابٍ) . مَا تُنَجَّ مِنْ دُونِهِ ؛ كَعَشْرِينَ نَجَّتْ عَشْرِينَ ، مَحُولُهَا مِنْ حِينَ تَمَامِ الْمَصَابِ ، وَيَقُولُ : (بِمَحُولِهِ) . مَا حَدَّثَ مَعْدَ الْحَوْلِ ، أَوْ مَعَ أَحَرِهِ ، وَلَا يُصَمُّ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ بَلْ لِلثَّانِي ^(٢) .

وَيُشْتَرَطُ . اتِّحَادُ سَبَبِ مِلْكِ الْأَمْثَالِ وَالْتِمَاجِ ، فَلَوْ أَوْصَى بِهِ لِشَخْصٍ . . . لَمْ يَصُمْ بِحَوْلِ الْوَارِثِ ، وَكَذَا لَوْ أَوْصَى الْمَوْصَى لَهُ بِالْحَمْلِ بِهِ قَبْلَ انْقِصَالِهِ لِمَالِكِ الْأَمْثَالِ ثُمَّ مَاتَ ثُمَّ نَجَّتْ . . . لَمْ يُزَكَّ بِحَوْلِ الْأَصْلِ .

وَانْقِصَالُ كُلِّ التِمَاجِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَإِلَّا . . . فَلَا زَكَاةَ .

وَاتِّحَادُ لَجَسٍ ، فَلَوْ خَمَلَتِ الْفَرَسُ بِإِبِلٍ إِنْ تَضَوَّرَ . . . فَلَا غَصْمَ .

(وَلَا يَصُمْ الْمَمْلُوكُ بِشِرَاءٍ وَغَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ) ^(٣) لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ لَهُ حَوْلٌ ، وَالتَّخَرُّجُ إِنَّمَا خَرَجَ عَنْهُ ^(٤) ؛ لِلنَّصِّ عَلَيْهِ ^(٥) .

وَخَرَجَ بِهِ (فِي الْحَوْلِ) . الْمَصَابُ فَيَصُمْ فِيهِ ؛ لِمَلُوعِهِ بِهِ احْتِمَالُ الْمَوَاسِفِ ، إِذَا اشْتَرَى عُزَّةَ الْمُحَرَّمِ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً وَعَشْرَةَ أَحْرَى أَوَّلَ رَجَبٍ . فعليه في الثلاثين نَجَّ عَدِ مُحَرَّمٍ ، وَلِلْعَشْرَةِ زَنْجٌ مَسَّةٌ عِنْدَ رَجَبٍ ، ثُمَّ عَلَيْهِ مَعْدُ ذَلِكَ فِي بَاقِي الْأَحْوَالِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مَسَّةٍ عِنْدَ مُحَرَّمٍ ، وَزَنْجُهَا عَدِ رَجَبٍ وَهَكَذَا

وَمِنْ ثُمَّ لَوْ طَرَأَتِ الْحَلِطَةُ عَلَى الْإِنْعِرَادِ . لَرِمَ لِمَسَّةِ الْأَوَّلَى زَكَاةُ الْإِنْعِرَادِ ، لِمَا بَعْدَهَا زَكَاةُ الْحَلِطَةِ

^(١) أي في المترادف (ش ٢٣٣/٣)

^(٢) راجع السهل لصاح في اختلاف الأشباح : مسألة (٥٠٤)

^(٣) وهي مقطوعة الوهية والمصريه (أو غيره في الحول)

^(٤) أي اشتراط الحول (ش ٢٣٤/٣)

^(٥) أي للأحدث السابقة في (ص : ٢٧٠-٢٧١) .

فَلَوْ ادَّعَى السَّاحِبُ بَعْدَ الْخَوَلِ صُدَّقَ ، فَإِنْ أَتَاهُمْ . حُلْفَ وَلَوْ رَأَى مِنْهُ فِي الْخَوَلِ قَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ . اسْتَأْذَنَ

(فلو ادعى) المالك (السَّاحِبُ بَعْدَ الْخَوَلِ) أو نحو السَّاحِبِ أَشَاءَهُ ، أو غير ذلك من مِثْلَاتِ الرِّكَاةِ ، وَحَالَهُ السَّاعِي ، وَاحْتَمَلَ قَوْلُ كُلِّ (صدق) لِمَالِكٍ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ : عَدَمُ الْوَحْوَبِ ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ رَمِيٍّ (فَإِنْ أَتَاهُمْ) مِنَ السَّاعِي مِثْلًا (.. حُلْفَ) نَدْبًا ، فَإِنْ أَتَى .. تَرَكَهُ ، وَلَا يُحْلَفُ سَاعٍ وَلَا مُسْتَحِقٌّ .

(ولو) مات المالك في الحول .. انْقَطَعَ ، فَيَسْتَأْذِنُ الْوَارِثُ مِنْ رَفِيقِ الْمَوْتِ .

نعم ؛ السائمة لا يستأذن حولها منه ^(١) ، بل من وقت قصده هو لإسامتها بعد عليه بالموت .

ومثل ذلك ما لو كان مالٌ مورثه عراض تجارة . فلا ينعقد حوله حتى يتصرف فيه بية التجارة .

وأما إفتاء الشافعي بالاكتماء هنا ^(٢) ، وفي السائمة بقصده المورث ^(٣) فهو محالٌ لكلام الأصحاب ، فأخذوا وإن وافقه الأذرعني في بعضه ^(٤)

أو (رَأَى مِنْهُ فِي الْخَوَلِ قَعَادَ ، أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ) مِبَادَلَةٌ صَحِيحَةٌ فِي غَيْرِ نَحْوِ فِرْصِ النَقْدِ (اسْتَأْذَنَ) لِأَنَّهُ مَالٌ حَدِيدٌ ؛ فَاحْتَاجَ لِحَوْلٍ ثَانٍ

وَأَتَى بِهِ (الْعَدَا) وَ(مِثْلٍ) لِيُفْهِمَ اسْتِثْنَاءَ عَدَدِ طَوْلِ الرَّمِيِّ وَاحْتِلَافِ النَّوعِ بِالْأُولَى .

(١) أي : مَرُوفَتِ الْمَوْتِ (ش : ٢٣٤ / ٣)

(٢) أي : فِي عَرْضِ التَّجَارَةِ . (ش : ٢٣٤ / ٣)

(٣) فتاوى الشافعي (ص ٢٢٨)

(٤) أي : فِي السَّائِمَةِ ؛ كَمَا يَأْتِي . (ش : ٢٣٤ / ٣)

وَنُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ^(١) إِنْ قَصَدَ بِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَفِي «الْوَحِيدِ» يَخْتَرِمُ^(٢) رَدِّي «الْإِحْيَاءُ» . وَلَا تَبْرَأُ بِهِ الدَّمَةُ بَاطِنًا ، وَأَنَّ هَذَا مِنَ الْفَقْهِ الضَّارِ^(٣) وَقَدْ أَسْرَعَ الصَّلَاحُ : يَأْتِي بِقَصْدِهِ لَا بِمَعْنَاهِ

وَشَمَلَ الْمُتَرَبِّعَ بِعَصْرِ الْمَقْدِ الْبَدِي لِتَجَارَةِ سَعْيٍ ، كَمَا يَفْعَلُهُ الصَّيَّارَةُ^(٤) ، وَهُوَ كَدُّهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ عَمْدُهُ نَصَابٌ سَائِمَةً لِتَجَارَةٍ ، مُدَاوِلَةً بِمَنْبَلِهَا . . فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ أَيْضًا

وَبِوَأَفْرَصَ نَصَابٍ نَقْدٍ فِي الْحَوْلِ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْمَلِكَ لَمْ يَرِنْ بِمَكْلَةٍ ، لِثَبُوتِ بَدَلِهِ فِي دَمَةِ الْمُفْتَرِضِ ، وَالَّذِينَ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَمَا يَأْتِي^(٥)

(و) الشَّرْطُ الثَّانِي (كُونُهَا سَائِمَةً) بِفَعْلٍ ، لِمَالِكٍ أَوْ وَكِيلِهِ ، أَوْ وَلِيِّهِ أَوْ الْحَاكِمِ لَعِبَتِ مَثَلًا ، لِمَا يَأْتِي^(٦) أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي سَائِمَةٍ نَفْسِهَا^(٧) وَالسَّائِمَةُ : الرَّاعِيَّةُ فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ^(٨) .

وَدُنْتُ^(٩) لِلتَّقْيِيدِ بِالسُّوْمِ فِي الْأَحَادِيثِ فِي الْإِبِلِ وَالْعَمَمِ^(١٠) ، وَأَلْحَقْتُ بِهِمَا

(١) أَيِ إِرَائِهِ مِلْكَ النَّصَابِ ، أَوْ بِمَعْنَاهُ أَنْهُ يَحُولُ بِمَعْنَاهُ أَوْ يَمِيرُ (س : ٢٣٥/٣)

(٢) رَحِمَهُ (ص : ٩٦) وَجَارَتُهُ (وَمِنْ مَعْنَى بَيْعِ مَالِهِ فِي أَحْرَارِ الْحَوْلِ) صَحَّحَ سَعْدُ وَأَتَمَّ (

(٣) إِحْيَاءُ عِلُومِ الدِّينِ (٧١/١) .

(٤) قَوْلُهُ (كَمَا يَفْعَلُهُ الصَّيَّارَةُ) وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ شَرِيحٍ : يَشْرُو النَّصَابَ بِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ كَرْدِي

(٥) فِي (ص : ٤٥١) .

(٦) قَوْلُهُ (لِمَا يَأْتِي) (إِلَخَ عِلَّةٌ لِلتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ (يَفْعَلُ الْمَالِكُ)) (إِلَخَ : (ش : ٢٣٥/٣) - (٢٣٦) .

(٧) فِي (ص : ٣٧٨)

(٨) وَفِي (ب) وَ (ح) (إِرَائَتُهُ فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ)

(٩) أَيِ الشَّرْطِ كُونُهَا سَائِمَةً (ش : ٢٣٦/٣)

(١٠) أَيْ الْإِبِلَ . فَمِنْ مَعَارِفِهِ بِنِ حَبْدَةٍ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا » (الْحَدِيثُ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَبَةَ (٢٢٦٦) ، وَصَحَّحَهُ =

السر، ففهم أنه لا ركاء في معلوفة؛ لأن مؤنتها لما لم تنوّر لم تختل

الأمومة

أما المملوك، فإن قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كلمة في مقابلة مائها فهي
سائمة، وإلا فهي معلوفة على ما رخصه السكّي، واغتمد الحلال الشقيبي أنه
يؤزر مضعاً^(١)، والإسوي وغيره إفتاء الفصالح بأنها لو زعت ما اشترأ في محله
سائمة، وإلا فمعلوفة^(٢)

قد يقال ولو رعاها ورقاً سائر سائمة، وإن قدّمه لها، فمعلوفة؛
أي من يكتن^(٣) من حبش الحرم فلا يقطع به السوم؛ لأنه لا يثبت، وإن
ثبت لأحد برغ اختصاص هذا علقها به فقد علقها بغير مملوك؛ فلم يقطع
السوم^(٤)، فله من العمد^(٥)، وفيه ما فيه؛ لأن الحداز على الكفة وعدمها
لا على ميث المعلوف.

والحاصل أن الذي يتجه من ذلك أن ملك العلف أو مؤنة تقديم المباح به
إن عدّه أهل العرف نهباً^(٦) في مقابلة نهبها أو سائها، فهي ماقية على سويها،
والأ... فلا^(٧).

(١) (٣٩٦-٣٩٨)، وأودود (١٥٧٥) وما العسم من أس رضي الله عنه (وهي
مدد العسم في سائنها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومنق شاة) الحديث أخرجه
البحري (١٤٥)، وهو جزء من كتاب أبي بكر رضي الله عنه.

(٢) أي: وإن قلت، (ش: ٢٣٦/٣).

(٣) المهمات (٣/٥٥٥-٥٥٦)، وراجع: المسهل الصالح في اختلاف الأشيخ، مسألة (٥٠٥)
(٣) أي: ما قدّمه، (ش: ٢٣٦/٣)

(٤) وهي (أ) و(س): (فلم يقطع به السوم)

(٥) أنظر: النهاية، وانصبر راجع لقوله (أي: ما لم يكن) إلح (ش: ٢٣٦/٣)

(٦) قوله (أنها)، أي: شيئاً حقيراً، كرودي.

(٧) راجع: المسهل الصالح في اختلاف الأشيخ، مسألة (٥٠٦).

بأن قلت . يُشكّل على هذا^(١) ما يأتي في العلف^(٢) ؛ من النظر إلى الصرير
الثير ، وفي الشرب^(٣) بالماء المشتري ؛ من سماعه وجوب كمال العشر مطلقاً
قلت : يُفرّق بأن ما هنا فيه النظر للمعلوب ، وذاك فيه النظر لرمه ؛ فيطّ كل
مداًبته ، على أن المدرك^(٤) فيهما واحد في الحقيقة ؛ كما يُعلم مما يأتي^(٥) ،
بأن^(٦) شربة الماء لا يُسقط الوجوت من أصله ؛ فلم يُنظر فيه لتأثير غيره ،
مخلاف لعل هنا .

ويظهر : إتيان ذلك^(٧) أيضاً فيما لو استأخر من بزغاتها بأجرة . فيفرّق بين
كرة الأجرة وقلتها^(٨) ، ولا أثر لشرب النتاج لبن أمه ؛ لأنه ناشئة عن الكلأ
البح مع كونه تابعاً ؛ ولذا^(٩) لم يُفرّد بحول .

وفور الإسوي عن المتولي . لا يُصم لأنه حتى يُسم بقية حولها^(١٠) .
اعترض بأنه يلزم منه أنه لا يُركى ما دام صغيراً ؛ لأنه لا يجتري^(١١) بالسوم عن
لبن أمه ، وهو باطل .

وخرج بإسامة من ذكر . سائمة ورنها وتم حولها ، ولم يُعلم فلا ركاة فيها ،

(١) أي الحاصل المذكور (ش : ٢٣٧/٣) .

(٢) أي أنماغي اللبن . (ش : ٢٣٧/٣) .

(٣) قوله : (وفي الشرب) أي : سقي النبات ، كردي .

(٤) قوله : (أن المدرك) أي : العلة . كردي .

(٥) أي أنما

(٦) وفي (أ) و(ح) و(س) و(ع) (وبأن)

(٧) قوله : (إتيان ذلك) أي المذكور ؛ من الكلمة وعدمها كردي .

(٨) قوله : (بسر كرة الأجرة) بأن بعد كلمة تستعط الركاة (وقلتها) بأن لم تعد كلمة فهي لا تخرج

المواشي من حكم السائمة . كردي .

(٩) أي ولكون النتاج تابعة للأمهات (ش : ٢٣٧/٣)

(١٠) السائمة (٥٥٢/٣) .

(١١) عن هاشم (أ) : (أي : لا يكسب) .

٣٧٨
 فإن عُلقت مُعظم الحول فلا زكاة ، وإلا
 بدونه بلا ضرر بين . وجبت ، وإلا . فلا
 ولو كانت بنفسها

حلالاً فتمت بحقه لأدري ، وما لو أسامها عاصت ، أو مشتر شراء فاسداً
 ، فإن عُلقت معظم الحول (للاً وبهارة)^(١) (فلا زكاة) فيها ، لكثرة مؤنتها
 حبيب ، وإلا (تُعَلِّقُ معظمه) ، كأن كانت تُسَام بهارة وتُعَلِّقُ للاً
 (والأصح) أنها (إن عُلقت قدراً تعيش بدونه بلا ضرر بين) إنما لقلّة الرمن ،
 كيوم أو يومين ، فقد قدراً (إنها تُضَرُّ عن العلف اليومي لا الثلاثة ، وإنما
 لا سعتها بالرعي فلا يتميز)^(٢) حكمها بالعلف حيث : كما جَرَم به الروبي^(٣)
 وجبت أركانها ، لحقة مؤنتها

(وإلا) تعيش أصلاً ، أو مع ضرر بين بدونه (فلا) زكاة لظهور المؤنة ،
 سواء كان ذلك انقضاء يدي عُلقت فيه متوالياً أم غير متوالٍ : كما اقتضاه إطلاقهم ،
 وهو ظاهر ، لما تقرر^(٤) أن امدار على قلة المؤنة وكثرتها .
 ومحل ما ذكر^(٥) : حيث لم يُفَضد بالعلف قطع السوم ، وإلا . نقطع به
 مطلقاً^(٦) .

(ولو سامت) الماشية (بنفسها) . فلا زكاة : بناء على الأصح : أنه يُشترط
 قصد السوم .

- (١) وهي مطبوعة التومية والمصرية (ليلاً أو بهارة) .
- (٢) قوله (بلا يعبر) إلح جواب (إن عُلقت) . إلح ، وكأن حق هذا المرجح أن يريد
 (ولو) العلف قبل (وجبت) الآتي في المتن . (ش : ٢٣٧/٣) .
- (٣) بحر المسحوب (٨٨/٣) .
- (٤) أي : في قوله : (لأن امدار على الكلفة وعدمها) هامش (ح) .
- (٥) أي : قول النصف (والأصح) إن عُلقت . إلح . (ش : ٢٣٧/٣) .
- (٦) أي : وإن قل أو كان قدراً تعيش بدونه بلا ضرر بين بشرى الكريم (ص ٤٩٠) .

أو غشيت الشائمة ، أو كانت عوامل في حزن وتضخ وسخوه فلا ركاة في لأصح
وإذا وردت ماء أحدث ركاتها عنده .

(أو اعتملت الشائمة) بنفسها القدر المؤثر فلا ركاة أيضا لحصول العدمه ،
وقصد لعنف غير شرط ؛ لرجوعه إلى الأصل ، وهو عدم الوجوب
(أو كانت عوامل) للعالم ولو في محرم ، أو بأحره ، أو لعالم^(١) (في
حزن وبصح) وهو : محل الماء^(٢) المعد للشراب (وسخوه) كحمل (فلا
ركاة في لأصح) لأنها معدة لاستعمال مباح ، فأشبهت ثياب الدن ، وبصح
ليس في البحر العوامل شيء^(٣) . وفي رواية : " ليس على العوامل شيء^(٤) " .
ومن كويها عوامل بفاس بر من عليها فيما مر^(٥) .

ويفرق بين عدم وجوب الركاة في المستعملة^(٦) في محرم ، ووجوبها في حلي
محرم بأنها^(٧) متأصلة في النقد ؛ ومن ثم لم يفتح نقصد ولا فعل فلم تنقض
به لأقوي ، والمحرم لا قوة فيه ، بحلاها في الحيوان .

ومن ثم اختلخت إلى إسمية وقصد فتأثرت بأذني مؤثر ، ومنه الاستعمال
محرم

(وإذا وردت ماء أحدث ركاتها عنده) بدأ ؛ للأمر به ، رواه أحمد^(٨) .

^١ لعل وجه الإتيان به دفع توهم وجوب ركاتها إذا استعمالها عاصها ، لأنه لا مؤثر بها على مالك كالسائمة ؛ فلتجب ركاتها . (ش : ٢٣٨/٣) .

^(١) وفي (خ) : (متحمل الماء) .

^(٢) أخرجه بدارقطني (ص ٨) ، والبيهقي في الكبير (٧٤٦٧) عن علي رضي الله عنه

؛ أخرجه من حريمة (٢٢٧٠) ، وأبو داود (١٥٧٢) عن علي رضي الله عنه

^(٣) في (ص : ٣٧٨)

^(٤) وفي (أ) ، (ع) ، (ح) (في المستعمل)

^(٥) الركاة (ش : ٢٣٨/٣) وسط (ن) (في حلي محرم)

^(٦) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ قال : " تؤخذ صدقات المسلمين على "

(ولا) ترد الماء لحر استعائها بالكل (فعد بيوت أهلها) وأمنهم ، ويكتفون الرد إليها ؛ لأنه أصط .

ويظهر فيما لا ترد ماء ، ولا مستقر لأهلها لدوام انتجاعهم معها^(٢) تكليف الساعي الشخة إليهم ، لأن كلفه أهون من كلمة تكليفهم ردها إلى محل آخر

ثم رأيت المتولي قال : اللارم للملك التمكين من أخذ الزكاة دون حملها إلى الإمام ، ثم استشكله بأن : «وَأَوْزَارُ الزَّكَاةِ» (البقرة : ٢٣) يقتضي وجوب الحمل إليه حتى لو كان بغيراً جموحاً . فزعم العقل ، وعليه حمل قول أبي بكر رضي الله عنه (لو منعوني عقلاً أغطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم) . لقائلهم عليه^(٣) . انتهى

ولقاضي^(٤) قال : يلزمه التسليم بالعقل ثم يشترده . واعتمده في «الكفاية» فقال : مؤنة إيصالها إلى الساعي أو المستحق على المؤدي ، فيلزمه العقل في الجموح ، وعليه حمل أصحابنا ما ذكر عن أبي بكر رضي الله عنه^(٥) . انتهى
ووافقه قول «المجموع» عن صاحب «البيان» وأقره : ومؤنة إحصار الماشية إلى الساعي على المالك ؛ لأنها للتمكين من الاستيفاء^(٦)

١- بينهم . مسند أحمد (٦٨٤٥) ، وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٣٧٨) ، والبيهقي في «الكبير» (٧٤٣٦) .

(١) أي حين اعتياد الماشية ورود الماء (ش ٢٣٨/٣) .

(٢) اتسع القوم إذا ذهبوا لطلب الكلأ في موضعه . المصباح المير (ص : ٥٩٤) .

(٣) مزحرجه في (ص : ٣٦١) .

(٤) قوله : (والقاضي) أي : رأيت القاضي ، وهو عطف على (المتولي) . كردي .

(٥) كفاية سيه (٥٤/٦) .

(٦) المجموع (١٧٥/٦) .

وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي عَدِّهَا إِنْ كَانَ ثَقَّةً ، وَإِلَّا . فَتَعَدُّ عِنْدَ مُصِيقٍ

وَلَيْتَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ قُلْنَا : مُوجِبُ الدَّفْعِ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ سَائِهِ وَحَسْبُ الْمَوْنَةُ عَلَى الْمَالِكِ ، أَوْ بَعْدِيهِ ؛ فَإِنْ أُرْسِلَ سَاعِيًّا وَجِبَ تَمَكُّبُهُ مِنَ الْقَبْضِ وَلَوْ سَحَوَّ عَدْلُ الْجَمُوعِ ، ثُمَّ يُؤْخَذُ بِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ ، لَا حَمْلُهَا^(١) إِلَى مَحَلِّهِ إِنْ بَعْدَ ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةً لَا تُطَاقُ .

وَبِهَذَا التَّمْصِيلِ^(٢) يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ : التَّمْتَةِ ، وَغَيْرِهِ^(٣)

وَتَعْيِيلُ : الْمَجْمُوعِ ؛ يُشِيرُ لِمَا ذَكَرْتَهُ^(٤) فَأَمَلُهُ ، وَفِيهِ عَنِ الْأَصْحَابِ يَذَرُهُ^(٥) بَعْدَ السَّعَاةِ لِأَخْلِيهَا^(٦) ؛ أَيُّ : مِمَّنْ لَا يُعْلَمُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يُؤْذُونَهَا بِأَعْسِهِمْ

(وَيَصَدَّقُ الْمَالِكُ) أَوْ نَحْوُ وَكَيْلِهِ (فِي عَدِّهَا إِنْ كَانَ ثَقَّةً) وَلِلدَّاعِي عَدُّهَا (وَإِلَّا) يَكُنْ ثَقَّةً ، أَوْ قَالَ : لَا أَعْرِفُ عَدِّهَا (. فَتَعَدُّ) أَيُّ : وَجُوبًا ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَالْأَوَّلَى . كَوْنُ الْعَدِّ (عِنْدَ مُصِيقٍ) تَمَرُّهُ وَاحِدَةً مُوَاحِدَةً ، وَبَيِّدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحَدِ وَأَنْتَحَرَجَ فَصَبَتْ يُشِيرُ بِهِ إِلَيْهَا ، وَيَصْعُقُ عَلَى ظَهْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ وَأَعَدُّ عَنِ الْعَلَطِ . فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الْخَطَأَ بِمَا يَخْتَلِفُ الْوَاجِبُ بِهِ . أُعِيدَ الْعَدُّ رُبَّنَّ لِأَحَدِ الرُّكَاةِ الدَّعَاءَ لِمُعْطِيهَا ؛ تَرْغِيًّا وَتَطْيِيبًا لِقَبِهِ^(٧) ، وَقِيلَ : يَحْتَجُّ

(١) قَوْلُهُ (لَا حَمْلُهَا) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (تَمَكُّبُهُ) هَامِشٌ (ح)

(٢) أَيُّ : قَوْلُهُ : (إِنْ قُلْنَا . . .) إلخ . (ش : ٢٣٩ / ٣) .

(٣) قَوْلُهُ (يَجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ : التَّمْتَةِ) أَيُّ بِحَمْلِهِ عَلَى الشَّقِّ لِأَوَّلِ مَعْنَى ، وَقَوْلُهُ (وَغَيْرِهِ) أَيُّ كَالْفَاصِي بِحَمْلِهِ عَلَى الثَّانِي مِنْهُ . (ش : ٢٣٩ / ٣)

(٤) قَوْلُهُ (وَتَعْيِيلُ : الْمَجْمُوعِ) أَيُّ : قَوْلُهُ . (لِأَنَّهُ لَا تَمَكُّبَ) إلخ . وَقَوْلُهُ (لِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيُّ قَوْلُهُ (أَوْ بَعْدِيهِ ؛ فَإِنْ أُرْسِلَ) إلخ . (ش : ٢٣٩ / ٣)

(٥) قَوْلُهُ (وَفِيهِ) أَيُّ : قَوْلُهُ (يَذَرُهُ) أَيُّ الْإِمَامِ (ش : ٢٣٩ / ٣)

(٦) الْمَجْمُوعُ (١٥١ / ٦)

(٧) يَعْنِي أَجْرَكَ اللَّهُ عَمَّا أُعْطِيَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهْرًا ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أُقْبِتَ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ دَعَاءُ مَغْنَى الْمَحْتَاجِ (٨٠ / ٢) .

وَتُكْرَهُ لِعَبْرٍ سَيٍّ أَوْ مَلِكٍ إِفْرَادُ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ سَيٍّ^(١) أَوْ مَلِكٍ ، وَقِيلَ
يُخْرَمُ

وَالسَّلَامُ ، كَالصَّلَاةِ فَيُكْرَهُ إِفْرَادُ عَدُوِّهِ ، أَيْ إِلَّا فِي الْمَكَاسِتِ ، أَحَدًا
مِمَّا بَأْتِيَ فِي (السَّيْرِ)^(٢) لِأَنَّهَا مَرَّةٌ مَرَّةٌ الْمَحَاطَةُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَجْمُوعِ
صَرَحَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ وَمَا بَقِيَ مِنْهُ عَيْنَةٌ فِي الْمُرَاسَلَاتِ مَرَّةً مَرَّةً مَا يَفِغُ مِنْهُ
حَقْدًا

وَسُرٌّ لِمُعْطَى بَحْوٍ صَدْفَةٍ أَوْ كِفَارَةٍ أَوْ بَذَرٍ ، (رَبَّنَا تَقْتُلْ مَا إِنْكَ أَنْتَ أَسْمَعُ
لَعِينُ)

وَيُسْتَأْذَنُ التَّرَضُّعُ وَالْتِرْحُمُ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ وَلَوْ غَيْرَ صَحَابِيٍّ ، خِلَافًا لِمَنْ حَصَرَ
التَّرَضُّعَ بِالصَّحَابَةِ .

(١) قوله (على غير سبي) ويستثنى من غير السبي لقمان ومريم على الأشهر من أنهما لم يسن
عليهما الأدب ولا بكرة إفراد الصلاة والسلام عليهما ؛ لأنهما يرتفعان عن حال من يعاديه
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ؛ لِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَرَقَتِهِمَا كَرْدِي
(٢) في (١٦٩) وما بعدها
(٣) المجموع (١٥٦/٦) .

بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

مَحْتَصِنٌ بِالْقَوْتِ ، وَهُوَ مِنَ الثَّمَرِ الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ ، وَمِنْ أَنْتِ الْحِطَّةِ
وَالشَّعِيرِ وَالْأَرْزِ وَالْعُدْسِ وَسَائِرِ الْمُنْتِ أَخْصَرًا

(بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ)

يُذِي النَّبَاتِ ، وَهُوَ إِمَّا شَجَرٌ ، وَهُوَ عَلَى الْأَشْهَرِ مَا لَهُ سَاقٌ ، وَهُوَ بَحْمٌ ،
رَهُ : مَا لَا سَاقَ لَهُ ، كَالرَّوْعِ .

وَأَصْلُهُ فِي الْكِتَابِ ^(١) ، وَالسَّهْ ^(٢) ، وَالْإِجْمَاعُ .

(مَحْتَصِنٌ بِالْقَوْتِ) وَهُوَ : مَا يَقُومُ بِهِ الْبَدَنُ عَدْلًا ، لِأَنَّ الْاِفْتِنَاتِ صَرُورَتِي
مَحْدَةٍ ، فَأَزْحَبَ الشَّارِعُ مِنْ شَيْئًا لَأَرْبَابِ لَصُرُورَاتِ ، مَحْلَابِ مَا يُؤْكَلُ تَعْمًا وَ
تَأْذِمًا مَثَلًا ، كَمَا يَأْتِي ^(٣) .

رَهُوَ مِنَ الثَّمَرِ الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ (إجماعاً) وَمِنْ الْحَبِّ الْحِطَّةُ وَالشَّعِيرُ
وَالْأَرْزُ (مَتَّحٌ ، قَصْمٌ ، مُشَدِّدٌ فِي أَشْهَرِ النَّبَاتِ

(وَالْعُدْسِ وَسَائِرِ الْمُنْتِ احْتِيَارًا) وَلَوْ بَدْرًا ، كَمَحْتَصِنٍ ، وَالْأَرْزُ ،
وَالْعُدْسُ ، وَالْأَرْزُ ، وَالْأَرْزُ وَهُوَ بَوْعٌ مِمَّا ، وَاللُّوبِيَا وَهُوَ الدَّجْرُ ،
وَالْحَنْبُ ، وَالْحَنْبُ وَهُوَ بَوْعٌ مِمَّا ^(٤) .

^(١) وَهُوَ قَوْلُهُ عَالِي « وَمَا تَوَاحَقُّهُ يَوْمَ حَصَكَيْتِهِ » [الأنعام ١٤١] ، وَقَوْلُهُ « أَيْبِقُوا مِنْ طَيْسَرٍ مَا
حَصَكَيْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ » [السجدة ٢٦٧] ، وَهُوَ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ فِيهَا أَرْجَحَتْ
الْأَرْضَ خَيْرَهَا . مِمَّا الْمَحْتَاجُ (٨١ / ٢) .

^(٢) سَهٌ : مَا أَرْجَحَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٩٩) رَأْسٌ مَاجِهٌ (١٨١٤) عَنْ مَعَاذِ بْنِ حَبِشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمِينِ فَقَالَ : « خُذِ الْخَبْ مِنْ الْخَبِّ » الْحَدِيثُ

^(٣) فِي (ص : ٢٨٧) .

^(٤) الْمَحْتَصِنُ : نَبَاتٌ رَوَاعِي عَشْبِي حَتَّى حَتَّى مِنَ الْقَرْيَاتِ الْفَرَّاشِيَّةِ . الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص :
١٩٨) .

وظاهر أن الدفنة^(١) قال في «القاموس» : وهي^(٢) : حث كالجاوز^(٣) .
كدلت^(٤) ، لأنها ممكة ومواجيها مقتاة اختياراً ، بل قد تؤثر كثيراً على بعض
ما ذكر

للحبر الصحيح : « فيما سقت السقاء والسيل ، والبعل^(٥) . العشر^(٦) ، وفيما
سقي بالنضح نصف العشر^(٧) .
وإنما يكون ذلك في النمر والحطة والحبوب ، فأما السقاء ، والبطيخ ،
والزمان ، والقصب - أي . بالمعجمة ، وهو الرطبة بفتح فسكون - فعموم عفا
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٨) .

البيلى بكسرتين منذدة اللام حث كالزمن أو أقل منه ، لغة مصرية تاح العروس
(٢٩/١٤)

الانلاء باب عشي حولي من العصلة القرية ، تؤكل قروبه مطبوخة ، وكذلت بدوره
المعجم الوسيط (ص ٦٦)
الأنحر : نبات عشي من النجيلة حث صغير أملس كحب السمسم ، يت برتياً ومرروعا
المعجم الوسيط (ص : ٢٧٦) .

الموتيا لغة راعية حولية من العصلة القرية المعجم الوسيط (ص : ٨٤٤)
الغفان حس من نبات عشية من العصلة القرية ، بعضها تؤكل بدوره ، وبعضها يزرع
لأزهاره . المعجم الوسيط (ص : ١٢٨)
الماثر جنس نباتات من القرنيات الفراشية ، له حب أخضر مدور أصغر من الحنظل ،
المعجم الوسيط (ص : ٨٩١)

(١) في (أ) فقط : (الدفنة) .

(٢) وفي (ب) . (وهي بالضم) .

(٣) القاموس المحيط (٢١٤/٢) الجاوز حث يشه الدرة ، وهو أصغر منها ، وقيل
من الذعر المصباح العبر (ص ٩٧) . وفي المكية . (كالجوارش) دالين ، وهي
الروية (كالجوارش) وكلاهما خطأ ، والله تعالى أعلم .

(٤) قوله (كذلت) حبر (أن) (ش : ٢٤٠/٣) .

(٥) بالجر عطفت على (ما) من قوله : (فيما) . (ع ش : ٧٠/٣٠) .

(٦) أخرجه الحاكم (٤٠١/١) ، والدارقطني (ص : ٤٣٣) ، والبيهقي في «الكبير» (٧٥٥١) =

وقيل بما فيه غيره^(١) بجامع الاقتيات وصلاحيّة الادحار فيما تجب فيه ،
وعندهما فيما لا تجب فيه ، سواء أزرع ذلك قصداً ، أم ست اتفاقاً ، كما في
المجموع ، حكياً فيه الاتفاق^(٢)

وهو يُقْلَمُ : ضعف قول شيخنا في متن « تحرير » و « شرح » تبعاً لأصله
رأى يزرعه مالكه أو نائبه ، فلا زكاة فيما أزرع بنفسه ، أو زرعه غيره بغير إدارته ؛
كغيره في سوم النعم^(٣) . انتهى

وهي « الروصية » وأصلها « ما حاصله : أن ما تنثر من حبّ مملوك بحري
ريح ، أو طير . رُكِّي^(٤) . وجوزى عليه شرائع « التسيب » وغيرهم ، فقالوا .
ما ست من ررع مملوك بنفسه . . رُكِّي .

وعليه^(٥) يفرق بين هذا والماشية ؛ بأن لها نوع اختيار فاختيع لصارب عنه ،
وهو قصد إسمائها ، بخلافه هنا .

وايضاً فبات القوت بنفسه مادر فالحق بالعالق . ولا كذلك في سوم
الماشية ، فاختيع لقصد تخصيص^(٦) .

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه

قوله (إذا يكون ذلك في الثمر) مطرح من الراوي نصير لمراد من الحديث (ع ش

٧٠/٣) وفي كتب الحديث (يكون ذلك في الثمر) بالهاء المشددة

(١) باب زكاة النبات قوله (وقيل بما ورد) يعني ورد أن النبي ﷺ أخذ الزكاة في بعض

ما سب فيه الزكاة ، فليس به الباقي بجامع الاقتيات والادحار ، وورد أنه ﷺ عما في بعض

ما لا تجب فيه ، فليس به الباقي بجامع علمهما كروي في (أ) و (س) (بما ورد)

(٢) المجموع (٤٤٦/٥) .

(٣) تحفة الطلاب (٣٦٩/١) .

(٤) وفي (ع) و (ح) (ما تنثر من حبّ مملوك بنفسه . رُكِّي) وراجع « روضة الطالبين »

(١٠٤/٢) ، و « الشرح الكبير » (٧٠/٣)

(٥) أي « على المعتمد في النبات » من عدم اشتراط قصد الزرع فيه (ش : ٢٤٠/٣) .

(٦) وفي (أ) و (خ) و (غ) : (لقصد تخصيص) .

ويظهر أن يلحق بالمملوك ما حملة سيل إلى أرضه منا يفرص عنه ، فس
وتصد تملكه بعد انت أو قبله ، وكذا يقدر مما حملة سيل من دار الحرب فس
بدرأ^(١)

وبه يخص إطلاعهم^(٢) أنه لا ركاة فيه ؛ كحلي صاح^(٣) ، وشمير موقوفه على
غير معين ، كسجيد أو فقراء ، إذ لا مالت لها معين ، بخلاف المعين ، كزولاد
رب مدلة ، ذكرته في المجموع^(٤) .

وأنتي بعضهم في موقوف على إمام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه ركاته ،
كالمعين ، وبه نظر ظاهر ، بل الوجه ؛ خلافه ؛ لأن المقصود بذلك لجهة
دون شخص معين ؛ كما يدل عليه كلامهم في (لوقف)

وبعضهم بأن الموقوف المصروف لأقرباء الواقف فيما بأنني^(٥) كالوقف على
معني^(٦) ، وبه نظر ، بل الوجه ؛ خلافه أيضاً ؛ لأن الواقف لم يقصد لهم ، وإنما
النصرف إليهم حكم الشرع

ومن ثم^(٧) لا ركاة فيما جعل بدرأ أو أصحية أو صدقة قبل وحبها ولو بدرأ
معنى نصية حصلت قبله ؛ ك . إن شفا الله مريضه^(٨) . فعلى أن أتصدق بتمر

(١) قوله (ببدرأ) أي إن بيت بأرض واحد وقصد تملكه بعد الست أو قبله . وحب
الركاة . ولا فلا كروي

(٢) قوله (وبه يخص) أي بهذا الفصل يخص إطلاعهم إلع ؛ يعني إطلاعهم محصور
على ما لم يقصد تملكه . كروي .

(٣) في صحراء . هاشم (د) .

(٤) المجموع (٤٥٦/٥-٤٥٧) .

(٥) ولعله أن صورة أقرباء الواقف أنه وقف على غيرهم وفقاً منقطع الآخر . ومنقطع الموقوف
عليهم ، وانتقل الحد إلى أقرب رحم الواقف . (ع ش : ٧١/٣) .

(٦) قوله (كالوقف على معين) أقول هو متجه ، فليتأمل (بصري ٣٥٦/١)

(٧) قوله (ومن ثم) إلع لا يظهر تفريعه على ما قبله (ش ٢٤١/٣)

(٨) وفي (ب) والمطبوعات (كأن شفي مريضه)

بحلي^(١) ، فشيء قل بدو صلاحه ، فإن بدا^(٢) قبل الشتاء ، فإن قنا إن الدر
ندعوا منع التصرف قبل وجود المعلق عليه . لم نحت ، ولا . وحيث .
ومأني حرر ذلك في (الدر)^(٣)

نسبه في « المجموع » . أن علة الأرض لموقوفة على معنى تركي
نقط^(٤) وينبغي حملها على ما ثبت فيها من بذر مباح بملكة الموقوف عليه^(٥) ،
بغلاف المملوك لغيره فإنه لمالكه ، فعليه زكاته سواء أبت في أرض موقوفة أو
مملوكة .

وقد قلنا إن درع نحو المعصوبة يركب مالك الدر

وزن الثمر^(٦) المباح^(٧) ، وما حملته السيل من دار الحرب لا يركب ؛ لأنه
لا مالك له معين .

وخارج به (المقتات) . غيره مما يؤكل تدابيراً أو نادماً أو ثغماً ، كالقُرْظِمْ
والثُرْمِي ، وحب الفجل والسَّمِيسِ^(٨) .

(١) وفي (ح) (و) (ع) (ش) (بحلي) وفي لمصريه (بشر بحلي)

٢ . أي صلاح الثمر المذكور (ش ٢٤١/٣)

(٣) في (١٣٦/١٠) .

(٤) المجموع (١٥٦/٥ - ١٥٧) .

(٥) وفي مطبوعة المكية (تمسكه الموقوف عليه)

(٦) قوله (وزن الثمر) إلح يظهر أنه معطوف على (أن علة الأرض ..) إلخ . (ش ٢٤١/٣)

(٧) أي كاسحل المباح في الصحراء (ش ٢٤١/٣)

(٨) القُرْظِمْ نبات راعي صبي من الفصيلة المركبة ، يعمل دهره نالاً ومبوئاً للطعام ،

ويسخرج منه صاع أحمر المعجم الوسيط (ص ٧٢٧)

الثرْمِس شجرة لها حب مقلطح مر ، يؤكل بعد نقعه ، المعجم الوسيط (ص : ٨٤) .

الفجل : نبات عشبي حولي ، أو ثنائي الحول المعجم الوسيط (ص : ٦٧٥) .

السَّمِيس نبات حولي راعي دهن ، ودهن برده زيت لشُجْر . المعجم الوسيط (ص : ٤٤٨) .

وب (اختياراً) . ما يُفْتَتُ اضطراراً ؛ كحب الحنظل ، والخلّة ، والناسور وهو . الأشنان^(١) .

وضنّة^(٢) جمع . نكل ما لا يثبت الآدميون ؛ لأن من لارم عدم استئناسهم له عدم اقتيانتهم به اختياراً ؛ أي . ولا عكس ؛ إذ الخلّة تُسَنَّبُ اختياراً ولا تُفْتَتُ كذلك^(٣) .

وعلى رارع أرض فيها حراج وأجرة^(٤) : الزكاة^(٥) ، ولا يُسَقَطُها وجوبها ؛ لاختلاف النجوة ، والخسر الباهي لاجتماعهما ضعيف إجماعاً بل باطل^(٦) . ولا يؤذيهما من حبها إلا بعد إخراج زكاة الكل

وفي المجموع : لو آجز الخراجية . فالخراج على المالك^(٧)

ولا يجزّل لمؤجر أرض أخذ أجرتها من حبها قبل أداء زكاته ، فإن فعل . لم

(١) الحنظل بيت معمرش نمرته في حجم الرقاقة ولونها ، فيها لب شديد لمرارة المعجم بوسط (ص ٢٠٢)

الخلّة سات عشبي من فصيلة القربيات ، يؤكل ويعالج به المعجم لوسط (ص ١٩١)

الأشنان شجر من الفصيلة الرمراية ، يلب في الأرض الرملية ، يستعمل هو أو رماده في صن النياب والأبندي . المعجم الوسيط (ص : ١٩) .

(٢) أي : قبط غير العفقات . هامش (أ) .

(٣) أي : اختياراً . (سم : ٢٤٢/٣) .

(٤) قوله (وأجرة) (الواو) بمعنى (أو) التي لسمع الحلو (ش ٢٤٢/٣)

(٥) وفي بعض النسخ : (الزكاة معهما) .

(٦) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : لا يجتمع على المئتم خراج وفئرا أخرجه البيهقي في الكبير (٧٥٧٣) ، وقال (فهذا حديث باطل وضعه

ورفعه) ، واس عدي في الكامل (٤٠٩/٨) وأخرجه ابن أبي شبة في المصنف من قوله الشمي (١٠٧١١) ، وعكرمة (١٠٧١٢) .

(٧) المجموع (٤٥٧/٥) .

فَبَيِّنْتُ قَدْرَ الزَّكَاةِ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَشْرُ مَا بِيَدِهِ أَوْ بَصْعَةً ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى وَكَوْنًا . لَمْ يُخْرَجْ زَكَاتُهُ .

وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِيهِ ، كَالْقَاضِي بِشَرْطِهِ الْآتِي آخِرَ الْبَابِ ^(١) الْحَرَجُ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ عَنِ الْعَشْرِ . . . فَهُوَ كَأَخْذِ الْقِيَمَةِ بِالْاجْتِهَادِ أَوْ التَّقْيِيدِ ، وَالْأَصَحُّ : إِجْزَاؤُهُ ، أَوْ ضَمًّا . لَمْ يُخْرَجْ عَنْهَا وَإِنْ تَوَاقَا الْمَالُكَ وَعَلِمَ الْإِمَامُ بِذَلِكَ

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَخْتَمِلُ الْإِجْزَاءُ . . يُرَدُّ بَأَنَّ الْمُرْصَنَ أَنَّهُ قَاصِدُ الظُّلْمِ ، وَهَذَا صَارَفٌ عَنْهَا .

وَقَوْلُهُمْ : يَجُوزُ دَفْعُهَا لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ ^(٢) أَنَّهَا زَكَاةٌ ، لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بَيْنَ الْمَالِكِ . مَحَلُّهُ عِنْدَ عَدَمِ الصَّارِفِ مِنَ الْآخِذِ ، أَمَّا مَعَهُ ، كَانَ قَصْدُ الْآخِذِ جِهَةً أُخْرَى . . وَلَا .

وَيُؤَيِّدُهُ ^(٣) : قَوْلُ بَعْضِهِمْ . يُخْمَلُ الْإِجْزَاءُ ^(٤) عَلَى مَا إِذَا رَضِيَ الْآخِذُ عَنْ ضَمِّهِ مِنَ الظُّلْمِ بِالزَّكَاةِ ^(٥) ، وَعَدَمُهُ ^(٦) عَلَى قَاصِدِ الظُّلْمِ الَّذِي لَمْ يُعَوَّلْ عَلَى بَيِّنَةِ الدَّفْعِ .

وَبِهَذَا يَعْلَمُ ^(٧) : أَنَّ الْمَكْنَ لَا يُجْرَى عَنْ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّ أَخْذَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهَا بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ لَا مُعْطَفًا ، حَلَالًا لِمَنْ وَهَبَ فِيهِ ، كَمَا سَطَّحْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ « الرُّوَاغِرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ » ^(٨) وَفِي غَيْرِهِ .

(١) فِي (ص : ٤١٩) .

(٢) فِي (أ) وَ(ب) وَ(خ) : (لَمَنْ لَا يَعْلَمُ) .

(٣) أَيُّ تَقْيِيدِ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورَ بِعَدَمِ الصَّارِفِ مِنَ الْآخِذِ (ش ٢٤٢/٣) .

(٤) أَيُّ إِحْرَاجِ الْحَرَجِ الْمَأْخُودِ ظُلْمًا عَنْ الزَّكَاةِ (ش ٢٤٢/٣) .

(٥) قَوْلُهُ (بِالزَّكَاةِ) مُتَعَلِّقٌ بِ(رَضِيَ) (ش ٢٤٢/٣-٢٤٣) .

(٦) قَوْلُهُ (وَعَدَمُهُ) (إِلْحَ عَطَفَ عَلَى (الْإِجْزَاءِ) (ش ٢٤٣/٣) .

(٧) أَيُّ بِقَوْلِهِ (وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ) (ش ٢٤٢/٣) .

(٨) الرُّوَاغِرُ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ (١/٤١٣) .

وسميتني بذلك مرید^(۱۶)

وسباني لذلك قوله
 نسبة أحد الزركشي من كلامهم : أن أرض مصر^(٢) ليست حراجية ، ثم من
 عن بعض الحنفية ، أنه أنكر إسماء حنفي بعدم وجوب ركانها لكونها حراجية ، بأن
 شرط^(٣) الحراجية ، أن من عليه الحراج يملكها^(٤) ملكاً تاماً ، وهي ليست كذلك
 فتحرك الركاه ، أي حتى على قواعد الحنفية^(٥) .

وأُجِبَ^(٦) بأنه سئ ذلك على ما أجمع عليه الحنفية ، أنها فُتِحَتْ عَرَّةٌ ، وأَنَّ
عمر رضي الله سبحانه وتعالى عنه وَضَعَ على رؤوس أهلها الجرية ، وأَرْضَهُ
الخروج^(٧) .

وقد أجمع المسلمون على أن الحراج بعد توطيئه : أي على أرض بيت
الهدى لا ينقض بالإسلام

ويأتي قبل الأمايب ما يتردّ جرهم بفتحها عوة^(٨)

وَصَرَخَ اثْنَانِ بَانَ السَّوَاخِي الَّذِي يُؤْخَذُ الْحَرَاحُ مِنْ أَرْضِهَا^(٩) وَلَا يُعْتَمَدُ أَصْلُهُ
يُخْتَكَمُ بِحَوَارِ أَحَدِهِ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ حَقٌّ ، وَبِمَلِكِ أَهْلِهَا لَهَا ، فَلَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهَا
بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي يَدِ الْمَلِكِ .

(١) أي في آخر فصل أداء البركة (ش ٢١٣/٣) هي (ص ٥٥٤) وما بعدها

(٢) قوله (أَنْ أَرْضَ مِصْرَ) (أرض مفعول (أحد) (ش ٢٤٣/٣))

(۳) قوله (بأن) (إصح معلول من أنكر) (ش ۲۴۳/۳) وهي (أ) و(ب) و(ج) و(ع) (مما شرط).

(۴) وہی (ا) و (ب) و (ج) و (د) (لم یمنکھا)

(2) أي من عدم الرؤية في الأرض الحراجية (ش ٢٤٣/٣)

(٦) أي عن طرف الحضي (ش ٢٤٣/٣)

(٧) راجع الطيفات لابن سعد (٣/٣٦٢)، و: نصب الرتبة (٤/٣١٦)

$$(\mathfrak{p}^2, 4)_{\mathfrak{p}} \quad (A)$$

(٩) وفي (ث) والمطبوعة الوهمية : (أراضيها) .

وحينئذ فالوجه أن أرض مصر من ذلك^(١) ، لأنه لما كثر الخلاف في فتحها
أمر عبوة أو صلح في جميعها أو بعضها ؛ كما يأتي بسطه قبل الأمان ؟ ضارث
مشكوكاً في حل أحده^(٢) منها ، وقد تقرر أن ما هي كذلك يُحمل على الحل ،
واسدع الأحاد المذكور^(٣) .

نسبة آخر . قدّم مخالف شافعي^(٤) ، أو بعبارة مثلاً ما لا يعتمد تعلّق الرّكاه به
على خلاف عقيدة الشافعي^(٥) . فهل له أحده اعتباراً باعتماد المخالف ؛ كما
عبّروه في الحكم باستعمال ماء وصوته^(٦) الحالي عن البية

ومرفقوا بيه وبين ما مرّ في اعتبار اعتقاد المفتدي^(٧) بأن سب هذا^(٨) رابطة
لا تدعو ، ولا رابطة ثم^(٩) حتى يُغتبر لأجلها اعتقاد الشافعي ، وهذا^(١٠) بعب
موجودة هنا .

وابصاراً^(١١) مرّ أنه يخرّم على شافعي لعب الشطرنج مع حمي ، لأن فيه بعة
عن معصية بالنسبة لاعتقاد الحمي ؛ إذ لا يتم اللعب المحرّم عبذه إلا بعبعة

(١) أي من تلك الواحي (ش ٢٤٣/٣)

(٢) أي «بحراج» (ش ٢٤٢/٣)

(٣) أي أحد الزركشي . (ش : ٢٤٣/٣) .

(٤) قوله (قدّم مخالف شافعي) أي أحصره المخالف طعناً بآكده كردي

(٥) قوله (عقيدة شافعي) يعني أن الشافعي يعتمد تعلّق الرّكاه به دون المخالف كردي

(٦) قوله (باستعمال ماء) أي يكونه مستعملاً كردي

(٧) في (٤٤٨/٢)

(٨) أي اعتبار اعتقاد المفتدي دون الإمام (ش ٢٤٣/٣)

(٩) قوله (ولا رابطة ثم) أي في استعمال الماء ، كردي .

(١٠) أي عدم الرابط ، وقال الكردي أي المرفق المذكور انتهى (ش : ٢٤٣/٣)

قوله (وهذا) إلخ إشارة إلى قوله . (ومرفقوا) أي هذا المرفق موحود مع

كردي .

(١١) نطف على قوله ؛ (كما اعتبروه . .) إلخ . (ش : ٢٤٣/٣) .

لشاعبي له^(١)

وثاني^(٢) أن الشاعبي لا يُكرّر على محاليف فعل ما يحلّ عنده ويخبر عن
الشاعبي ، لأن يُقرّ من اجتهاد أو قلّد من يصحّ تقليده على فعله اتفاقاً^(٣)

أز لا^(٤) اعتباراً بعقيدة بعينه ؟ ويُجاب عن الأول^(٥) : بأن اعتبار الاستعانة
المؤدّي للترك احتياطاً مع أنه لا مخالفة من الإمامية به بوجوده . لا يُقاس به^(٦) لفعل
المؤدّي للوقوع في ورطة تحرّم إماماً لسوء أكل ما تعلّق به الرى ؛ قبل
إخراجها .

وهن الثاني والثالث^(٧) ، بأننا وإن لمّا تقرّر المحاليف ، لكن يُلزمنا الإكراه
عليه في فعله ما يرى هو تحريمه ، فحرمة إعادته له بالأولى .

وهذا هو الذي يتّجه ترجيحُه^(٨) ، خلافاً لمن مال إلى الأول

وعادة السكّي في فتاويه ، صريحة فيما ذكرته ، وحاصلها أن من تصرف
فاسداً اختلفت^(٩) المذاهب فيه ، فأراد قضاء دين به^(١٠) لمن يُفسدُه^(١١) فيه

(١) أي للشعبي

(٢) وقوله (وثاني) إلح عطف على قوله (مر) إلح (ش ٢٤٣/٣)

(٣) قوله (اتفاقاً) معلق بقوله : (تقرّر...) إلح . (ش : ٢٤٣/٣) .

(٤) قوله (أز لا) عطف على (أحد) كردي أي أز ليس للشعبي أحد ذلك ؟ (ش ٢٤٣/٣)

(٥) أي من العباس على اعتبار عقيدة المحاليف في استعمال الماء . (ش ٢٤٣/٣)

(٦) قوله (لا يُقاس) إلح خبر (أن) (ش ٢٤٣/٣) .

(٧) أي راجع عن القياس بعدمز ، والقياس بما يأتي (ش ٢٤٣/٣) .

(٨) قوله (وهذا هو الذي) إلح إشارة إلى قوله : (أز لا) أي عدم لأحد هو الذي
إلح كردي .

(٩) رمي (أ) (أ) (ح) (اختلف) .

(١٠) أي بما وقع نحو من في ذلك التصرف (ش ٢٤٤/٣) .

(١١) قوله (لمن يفسد) إلح أي : لمن يعتقد أنه فاسد . كردي .

وفي القديم : تجب في الرثيون ، والرغقران ، والورس ، والقرطم ،
والعسل

خلاف ، والأصح أن من يضحخه^(١) إن كان قوله مما ينقص^(٢) لم يحل^(٣) له ، وكذا إن لم ينقص^(٤) وقبلنا : المصيب واحد - أي . وهو الأصح - ما لم ينقص به حكم ، لأنه^(٥) فيما باطن الأمر فيه كظاهره بقدر ظاهره وبعده^(٦) ، كما يأتي بطله في (القصاص)^(٧) ، ونظر فيه بما لا يلاقيه

(وفي القديم تجب في الرثيون ، والرغقران ، والورس) منع فكون
بث أصغر باليمن يضاع به ولو دون نصاب^(٨) ، لقلة حاصلهما عاليا (والقرطم)
يكسر أزه وذلك وصمهما حث الضمير (والعسل) من السحل : كذا قيد
شارح ، وأضفة غيره ، ولعل الأول لكون القديم لا يؤخذ في غسل غيره
ودلك لأنار وردت^(٩) فيما عدا الرغقران عن الصحابة ، لكنها صعبة^(١٠)

(١) قوله . (من يضحخه) من المداهب . كردي .

(٢) أي : لكونه مخالفاً للنص مثلاً . (ش : ٢٤٤ / ٣) .

(٣) والعسر في (له) يرجع إلى (من) كردي أي لم ينفذ . (ش : ٢٤٤ / ٣)

(٤) أي : لكونه مخالفاً للنص الحمي مثلاً . (ش : ٢٤٤ / ٣)

(٥) أي : حكم القاضي . (ش : ٢٤٤ / ٣) .

(٦) فتاوى السكي (ص : ٤٩٣) .

(٧) في (٢٧٦ / ١٠) .

(٨) قوله (ولو دون نصاب) يعني لا يشترط في الرغقران والورس النصاب كردي

(٩) قوله (وردت) غير موجود في (ب) والمطبوعات

(١٠) أما الرثيون ففيه قول عمر رضي الله عنه (فيه العشر إذا بلغ حصة أوسق حقه ، وعصره واحد فشر رينه) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٧٥٣٠) عن عطاء الخراساني رحمه الله تعالى . وقال (حديث عمر في هذا الباب منقطع ، وروايه ليس بقوي ، وأصح ما روي فيه قول ابن شهاب الزهري) وقول الزهري . (مقت السات في زكاة الرثيون أن تؤخذ من عصر ربه حصة بعصره) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٧٥٢٩) عن الأوراعي رحمه الله تعالى

والورس قال البيهقي : (قال الشافعي رحمه الله أخبرني هشام بن يوسف أن أهل حنابل أخرجوا كتاباً من أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قطعة آدم إيهام بأمرهم بأن يؤدوا عشر =

وبصانه خمسة أوشق ، وهي : ألفت وجبت مئة رطل بغدادية ،
وبدمشقي ثلاث مئة وستة وأربعون رطلاً وثلاثان
قلت الأصح ثلاث مئة واثان وأربعون .

(وبصانه خمسة أوشق) من . ووشق : خضع أو حمل ، لحر الشحني
اليس فيمادون خمسة أوشق صدقة ^(١) .
(وهي ألف وست مئة رطل بغدادية) لأن الوشق . ستون صاعاً إجماعاً ،
مجمعة الأوشق ثلاث مئة صاع ، والصاع أربعة أمداد ، والمد : رطل وثلاث
وقد رث بالعدادي ، لأنه الرطل الشرعي ^(٢) .

(وبدمشقي ثلاث مئة وستة وأربعون رطلاً وثلاثان) لأن رطل دمشقي ست
مئة درهم ، ورطل بغداد عبد الرامعي مئة وثلاثون درهماً ^(٣)
(قلت الأصح) أنها بالرطل الدمشقي (ثلاث مئة) رطل (واثان وأربعون)

نورس قال الشامي ولا أدري أثبت هذا ؟ وهو يغفل به باليس ، فإن كان ثاباً فشر
تبعاً وكثيره

قال الشيخ لم يشك في هذا إساد تقوم بمثله حجة ، والأصل أن لا يحوب (الس الكبير
(١٥٢/٨) .

والفرطم قال ابن حجر في « التلخيص الحبير » (٣٧١/٢) (حديث روي أن أبا بكر كان
بأحد الركاة من حب العصر ، وهو الفرطم ، ولم أجده أصلاً)

والعمل عن أبي ستاره الشعبي قال قلت يا رسول الله : إن لي محلاً ، فإن ، إذ
الغش ، قلت يا رسول الله : أخبها لي فحمدنا لي أخرجه ابن ماجه (١٨٢٣) ،

والبيهقي في « الكبير » (٧٥٣٢) ، وقال (وهذا أصح ما روي في وجوب الغش ، وهو
منقطع وقال البخاري ليس في ركاة الغسل شيء يصح) الس الكبير (٧٥٣٢)

وأما الرعتران فالحق بالنورس : كما في « انجم ابوهاج » (١٦٧/٣)

(١) صحيح البخاري (١٤٨٤) ، صحيح مسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٢) أي الذي وقع التدبير به في رسم الصحابة ، واستقر عنه الأمر . (ع ش ٧٢/٣)

(٣) الشرح الكبير (٥٠/٣)

رَبْعَةُ أَسْبَاحٍ ، لِأَنَّ الْأَصَحَّ : أَنَّ رِطْلَ بَعْدَادَ . مِثَّةً وَثَمَانِيَةً وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةَ
أَسْبَاحَ دِرْهَمٍ ، وَقِيلَ : بِلَا أَسْبَاحٍ ، وَقِيلَ ثَلَاثُونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَيُغْتَرُ تَمْرًا أَوْ رِيًّا إِنْ تَمَثَّرَ أَوْ تَرْتَبَ .

رَبْعَةُ (وستة أسباع) من رطلٍ (لأن الأصح أن رطل بعداد مئة وثمانية
وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، وقيل بلا أسباع ، وقيل بثلاثين . والله
أعلم) .

وتقدير الأوسق بذلك تحديدٌ على الأصح ، والاعتبار بالكيل قال الروياني
عن الأصحاب : بمكيال أهل المدينة ؛ أي : للبحر الأدنى أول (زكاة النقد)^(١)
وَيَمَّا قُدِّرَ بِالْوِزْنِ اسْتَظْهَرَ^(٢) ، والمعتبر فيه من كل نوع الوسط^(٣)

وهو^(٤) بِالْإِزْدَتْ^(٥) المصري : سِتَّةُ أَرْدَتْ إِلَّا سُدُسَ إِرْدَتْ ؛ كَمَا حُرِّرَ
سَكَنِي ؛ بَاءٌ عَلَى أَنَّ الصَّاعَ قَدَحِيٌّ بِالْمِصْرِيِّ إِلَّا شَقِي مُدٌّ^(٦)

(ويعتبر) الرطب والعنق ؛ أي : بلوغه خمسة أوسق حال كونه^(٧) (تَمْرًا أَوْ
رِيًّا . تَمَرٌ أَوْ تَرْتَبٌ) لِحَبْرِ مُسْلِمٍ « لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَنْتَعِ
خَفَّةً أَوْسَقِي »^(٨) .

(١) بحر المذهب (٩٩/٣) . والبحر في (ص : ٤٣٠) .

(٢) أي : طلباً لظهور امتناع الواجب ، وهذا قريب من قولهم : خطاباً حاشه الحبر في
فتح الوهاب (٢٨/٢) .

(٣) قوه (والمعتبر فيه) أي في الوزن من كل نوع من أنواع الموزون (الوسط) بين ثقله
والخفة ، مثلاً : نوع الحطة بعضه في غاية لثقله وبعضه في غاية الخفة وبعضه متوسط .
والمعتبر في الوزن هو المتوسط ، وكذا نوع الشعير وغيره كرومي

(٤) أي : لصاب هاشم (ك)

(٥) الإردث : مكيال يسع أربعة وعشرين صاعاً أو ست وثلاثين (ص : ١٣)

(٦) راجع : المهل الصالح في اختلاف الأشباح : مسألة (٥٠٧)

(٧) وفي المطبوعة الوهية والمصرية : (حالة كونه) ،

(٨) صحيح مسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

وربلاً . فربضاً وعباً ،

(وإلا) ينثر ولا يترث (ف) يوسق (رطباً وعباً) ويخرج منه ، (إن) هذا أكمل أحواله

ويصم غير المتحجب للمتحجب في إكمال النصب ؛ لأن اتحاد الجنس وما ينجف رديئاً كما لا ينجف ، وكذا ما يطول زمن جفافه ، كمية كما يحسن الرافعي (١) .

وه قطع ما لا ينجف ، أي - وما ألحق به (٢) ، كما هو ظاهر وإن لم يضر ، لأن لا ينع في يديه ، وكذا ما صر أصله لحوي عطش ، قال بعضهم أو جف عليه قبل أوانه (٣) ، وتخرج منه وإن كان رطباً للضرورة . ومن ثم لو قطعة من غير ضرورة . لزومه تمر جاف أو القيمة على ما يأتي آخر الباب (٤) .

وعلى كل مهماً (٥) له النصف في المقطوع ؛ لأن الزكاة لم تنعق بعبه ، كما فير ، وفيه نظر ، لما يعلم مما يأتي قيل (الصيام) في شاة وحية في حصة أعرية أن المستحقين شركاء بقدر قيمتها ، فيتناول البيع في الكل ؛ لعدم العلم بما عدا قدر الزكاة (٦) .

وللساعي قصه على النخل (٧) ثم يقسمه بالحرص ، وبعد قطعه مشاعاً (٨) ثم

(١) الشرح الكبير (٦٠/٣) .

(٢) أي مما ينجف رديئاً ، وما يطول زمن جفافه (ش ٢٤٦/٣) .

(٣) قوله (قبل أوانه) متعلق بقطع ، وكذا الصمير راجع إليه (ش ٢٤٦/٣) .

(٤) في (ص : ٤٢٤) .

(٥) أي : لزوم التمر أو القيمة . (ش : ٢٤٦/٣) .

(٦) في (ص : ٥٨١) .

(٧) قوله (وللساعي قصه على النخل) أي : قص ما لا ينجف ، بخلاف ما ينجف ، كما يأتي في التنبيه الآتي . كردي .

(٨) قوله (وبعد قطعه مشاعاً) أي : وللساعي قصه مشاعاً بعد القطع كردي .

نقمة : بناء على الأصح . أن فسة المثليات إقراراً

وه بعد قصه بعه لمصلحة المستحقين ولو للمالك . وتفرقة ثمة إن لم
ذكر تحيقه وتشره بعد القطع ، وإلا . لرمه على الأوجه : لیسلمه نمرأ

وتحت بعضهم^(١) : أن للمالك الاستقلال بالقسمه ، وبؤيئته إطلاق حول
استمة : عن جمع . تجور القسمه بين المالك والمقراء كلاً أو ورماً ولا رماً ؛
إن للمالك أن يدفع لهم أكثر من نصيبهم ، فيستظهر^(٢) بحيث يعلم أن معهم
زيادة .

ويؤم على هذه الطريقة^(٣) تجوز القسمه على الحل ، بأن يسلم إليهم حياً
بأنهم أن ثمرتها أكثر من العشر . انتهى

وتجب على المعتمد^(٤) استئذان العامل : لأنهم^(٥) شركاؤه ، فاحتج لإذن
منهم .

من قطع بغير إذنه وقد سهئت مراجعته . غرر

ومباني أن القاضي يستبعد بولاية القضاء ولاية الركة ما لم يؤل لها غيره^(٦) ،
لحينه هو قائم مقام العامل في جميع ما ذكر .

(١) قوله (وبحث بعضهم) إلح والمعتمد خلال هذا بحث كودي

(٢) أي : يحتاط . هامش (أ) .

(٣) قوله (هذه الطريقة) إشارة إلى قوله (لأن للمالك أن يدفع لهم) إلح كودي

(٤) قوله : (ويجب . .) إلح : أي : وما إذا احتج للمطع بما لا يحقه وما ألحق به ع ش

وسم قال الكودي هذا مقادس لبحث الحضر انتهى ، أقول : بل هو راجع إلى قوله (وه

طبع ما لا يحق) إلح : كما هو صريح صبح ، الهديه ، وه المعني : (ش

٣ : ٢٤٧)

(٥) أي المستحقين . (سم : ٢٤٧/٣) .

(٦) في (٣١٥/٧) .

وَأُحِثُّ مُصَفًّى مِنْ شَيْءٍ ، وَمَا أَذْخَرُ فِي قَشْرِهِ ، كَالْأَرْزِ وَالْعَلْسِ

فِيهِ ، مَا أَفْهَمُهُ مَا ذُكِرَ^(١) ، مِنْ صَخَّةٍ قَبْضِ السَّاعِي لِلرُّطْبِ نَبَسٍ إِطْلَاقٍ
مُرَاداً ، بَلْ مَا يُحِثُّ لَا يَنْصَحُ قَبْضُهُ لَهُ ، فَيَلْمُهُ رَذُوهَ إِنْ بَقِيَ وَيَدُلُّهُ إِنْ تَلَفَ ، مِنْ
أَحْرَةٍ عِنْدَهُ حَتَّى حِفَّتْ ، وَمَسَاوِي قَذَرِ الرُّكَاةِ . أَجْزَأُ ، فَإِنْ رَادَ . رَدُّ الرَّائِدِ ، أَوْ
بَعْضٍ . أَحَدُ مَا بَقِيَ

هَذَا مَا يُقَالُ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ ، ثُمَّ مَا لَا إِلَى قَوْلِ ابْنِ كَيْجٍ لَا يُجْزَى بِحَدِّهِ
لِفَسَادِ الْقَبْضِ مِنْ أَصْلِهِ^(٢) . انْتَهَى

وَهَذَا^(٣) هُوَ الْقِيَاسُ ، وَإِنْ اخْتَارَ فِي « الْمَجْمُوعِ » الْأَوَّلُ^(٤)

وَقَدْ يُوجَّهُ^(٥) ، بَأَنَّ الرُّكَاةَ لَمَّا خَرَجَتْ عَنْ قِيَاسِ الْمَعَامِلَاتِ سُمِّحَ فِيهَا
بِإِحْرَاقِ مَا رُجِدَ شَرْطُ إِحْرَاقِهِ وَلَوْ بَعْدَ قَبْضِ السَّاعِي لَهُ فَاِمْدًا^(٦) .

و (يُغْتَسَرُ) (الْحَبُّ) أَي . بِلَوْعِهِ بَصَاباً حَالَ كَوْنِهِ (مُصَفًّى مِنْ) (سَحْوٍ) (شَيْءٍ)
وَقَشِيرٍ لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُدَحْرُ مَعَهُ ، وَيُظْهَرُ اعْتِمَادُ قَلِيلٍ فِيهِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْكَبِيرِ .

(وَمَا) مُنْتَدِئاً^(٧) ، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ (يُغْتَسَرُ)^(٨) (أَذْخَرُ فِي قَشْرِهِ) لِيَدِي
لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ (كَالْأَرْزِ) وَلَوْ فِي قَشْرِهِ الْحُمْرَاءُ^(٩) (وَالْعَلْسُ) بِمَنْحِ أَوْبِهِ ،

(١) أَي كَوْنُهُ (وَلِسَعِي) إِلْح (ش ٢٤٧/٣) .

(٢) السَّحْوُ الْكَبِيرُ (٧٨/٣) ، وَرَحْمَةُ الطَّائِسِ (١١٠/٢)

(٣) قَوْلُهُ (وَهَذَا) أَي . قَوْلُ ابْنِ كَيْجٍ هُوَ الْقِيَاسُ وَ (الْأَوَّلُ) قَوْلُهُ (أَجْزَأُ) . كُرْدِي

(٤) الْمَجْمُوعُ (٤٢٨/٥)

(٥) قَوْلُهُ : (وَقَدْ يُوجَّهُ) أَي : يُوجَّهُ الْأَوَّلُ . كُرْدِي .

(٦) رَاجِعٌ « الْمَهْلُ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ » مَسَالَهُ (٥١١)

(٧) قَوْلُهُ « وَمَا مُنْتَدِئاً » ، وَالْحَبْرُ (عَشْرَةُ أَوْسُقٍ) كُرْدِي .

(٨) قَوْلُهُ (أَوْ مَعْطُوفٌ) إِلْحَ فَيَدُلُّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حَالُ ، وَالتَّقْدِيرُ وَيَعْبُرُ مَا أَذْخَرُ فِي قَشْرِهِ

مَنْشُوراً ، بِمَنْسَبِ مَا عَطِفَ عَلَيْهِ كُرْدِي

(٩) قَوْلُهُ : (وَلَوْ فِي قَشْرِهِ الْحُمْرَاءُ) أَي . اللَّاصِقَةُ بِالْحَبِّ ، يَعْنِي : بَصَابُهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ وَكَانَ

فِي قَشْرِهِ الْحُمْرَاءُ فَطَرُ وَقَوْلُهُمْ (إِنَّمَا لَا يُؤَثِّرُ ، وَتُؤْكَلُ مَعَهُ) صَخَّةُ الْمَصْفُوفِ فِي

ولا يُذخَرُ في قشره غيرهما ، فكأن التشبيه حينئذٍ لإياديه عدم «محصر الأفراد»
الدهنية لا الحارحية ، فلا اعتراض عليه

(د) نصائه (عشرة أوسق) تحديداً ، اعتباراً بقشره^(١) الذي أذخَرَهُ فيه
اصحُّ له وأتمى . بالنصف^(٢) ، لأنَّ خالصه بحيه منه خمسة أوسق غالباً

وقول أبي حامد : (قد يَجِيءُ من الأرز الثالثُ فيفسرُ) صفةٌ هي
المجموع^(٣) وإن كان ظاهراً كلام الرافعي اعتماده ، واعتمده أيضاً ابن البرقي
وعيره^(٤) .

وكذا صفت أيضاً نقل الماوردي عن أكثر أصحابنا عدم تأثير قشرة الأرز
بحمره حتى إذا تلغ بها حمسة أوسق وجئت ركاته^(٥) ، واعتمده^(٦)
الأذرعى .

وخرج به (لا يؤكل معه) : الدرة فيدخل قشره في الحساب ، لأنه يُؤكَلُ
معه ، وسحبته عنه دارة ، كتشوير الحطة

ولا تدخل قشرة البقلة السطلى في الحساب ، نصائه عشرة على ما اعتمده^(٧) .
لكن استغربه في « المجموع » ثم رجع الدحول^(٨) ، واعتمده الأذرعى وعيره

* « المجموع » كما يأتي كردي . وراجع « المسهل الضاح في اختلاف الأشباح » مسأله (٥٠٨)

(١) وفي (س) والمطبوعات : (اعتباراً لقشره)

(٢) وقوله : (بالنصف) متعلق به (اعتباراً) . كردي .

(٣) المجموع (٤٤٨ / ٥) .

(٤) الشرح الكبير (٦١ / ٣) ، كناية النيه (٣٧١ / ٥) .

(٥) المجموع (٤٤٨ / ٥)

(٦) أي ما نصه الماوردي (ش ٢٤٨ / ٣) . وراجع « المسهل الضاح في اختلاف الأشباح »

مسألة (٥٠٩) .

(٧) الشرح الكبير (٦٠ / ٣) ، روضة الطالبين (٩٧ / ٢) .

(٨) المجموع (٤٤٧ / ٥)

ولا يكمل حنّ نحس ، ويضمّ النوع إلى النوع ، ويخرج من كل بقسطه ،
من غير أن يخرج الوسط ، ويضمّ العلس . . .

ولا يكمل حنّ نحس (إجماعاً في النمر والرس ، وقياساً في نحو البر
والشعير .

(ويضم النوع إلى النوع) كتمر مقلّي ونزّي^(١) ، ونرّ مصري وشامي ،

لأنحد الاسم

ومرّ أن الذخّن نوع من الدرة^(٢) ، وهو صريع في أنه يضمّ إليها ، كـ
مُشكّر ، لاختلافهما صورة ولوناً وطعماً وطعماً ، ومع الاختلاف في هذه الأربعة
تتعدّد نوعيه اتفاقاً ، أحداً من الخلاف الأني في الثلث^(٣) ، فليُضمّن كلانهم
على نوع من لدرة يساوي الذخّن في أكثر تلك الأوصاف .
ومرّ أيضاً : أن العاشّ نوع من الخُلجان^(٤) فيضمّ إليه .

(ويخرج من كل بقسطه) لأنه لا مشقة فيه ، بخلاف المواشي المتنوعة ، كما
مرّ^(٥) (بأن عسر) انضبط ، لكثرة الأنواع (. أخرج الوسط) لا أعلاها
ولا أدناها ، رعاية للجائنين ، فإن تكلف وأخرج من كل بقسطه فهو أفصل
(ويضمّ العلس) وهو قوتٌ نحو^(٦) أهل صعاء في كل إمام حنّان فأكثر^(٧)

(١) المعقل الملجأ ، وهو سقي الرجل ، ومعقل من يسار من الصحابة رضي الله عنهم ، يُسمّى إلى
به بالسرور ، والربط المقلّي أيضاً مختار الصحاح (ص ٣٠٩)

الرمي نوع جند من التمر ، مدوّر أحمر مشرب بصغرة المعجم الوسيط (ص ٥٢)

(٢) في (ص : ٢٨٣)

(٣) في (ص : ٤١١) .

(٤) في (ص : ٢٨٣) .

(٥) في (ص : ٣٥٦) .

(٦) قوله (نحو) غير ما جرد في (ب) و (ح)

(٧) وفي المطبوعة نوعه والمكة (حنّان وأكثر)

بِإِثْنَيْ عَشَرَ ، لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، وَالسُّلْتُ جِسْرٌ مُسْتَقِيلٌ ، وَقِيلَ شَعِيرٌ ، وَقِيلَ حَنْطَةٌ .

وَلَا يُصَمُّ ثَمَرُ عَامٍ وَرَزْعُهُ إِلَى آخَرِ

وَيُصَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى تَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ

(إلى الحنطة : لأنه نوع منها) عُبِّرَ بِهَذَا ^(١) هَامَعَ قَوْلُهُ قَبْلَهُ (السَّوْعُ إِلَى السَّوْعِ) لِئَنَّهُ أَنْ مَالَ الْعَارِئِينَ وَالْمَقْصُودُ مَهُمَا وَاحِدٌ ^(٢)

(والسلت) بضم فسكون (جسر مستقل) فلا يُصَمُّ إِلَى غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ اكْتَسَبَ مِنْ تَرْكَبٍ لَشَيْئَيْنِ ^(٣) الْآتِيَيْنِ طَعْمًا انْفِرَادًا بِهِ فَصَارَ أَصْلًا مُسْتَقِلًّا بِرَأْسِهِ (وقيل شعير) بضم لاء : لأنه بارد مثله (وقيل حنطة) لأنه مثلها لونا وملامسة

تنبه يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْبَرَّ يَخْتَلِطُ بِالشَّعِيرِ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الشَّعِيرَ إِنْ قُلَّ مَحِثٌ لَوْ مُثِّرٌ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي النِّقْصِ . لَمْ يُعْتَرِ ، فَلَا يُغْرَى إِخْرَاجُ شَعِيرٍ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ ، وَإِلَّا ^(٤) . لَمْ يُكْمَلْ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ، فَمَا كُنْصَ صَاحِبُهُ أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ

(وَلَا يُصَمُّ ثَمَرُ عَامٍ وَرَزْعُهُ إِلَى) ثَمَرِ وَرَزْعِ عَامٍ (آخَرِ) فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ وَلَوْ تَرَصَّ الْأَلَاغُ ثَمَرِ الْعَامِ الثَّانِي قَبْلَ حُدُودِ الْأَوَّلِ إِجْمَاعًا

(وَيُصَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى مَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ) لِاخْتِلَافِ بَوَاحِشِهِ أَوْ مَحَلِّهِ : لِجَرِيدِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ أَنَّ إِدْرَاكَ الثَّمَارِ وَلَوْ فِي السَّحْلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَكُونُ فِي رَمَزٍ وَاحِدٍ بِطَالَةِ لَرَمِي التَّكْوِينِ

(١) أَيِ الْعَلَمَةِ بِقَوْنِهِ (لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا) أَيِ مَعَ الْعَمَمِ سَامِيَةً كَرْدِي هَامَش (١) وَالْكَرْدِي هَامِشُ الْكَافِ .

(٢) إِذَا مَنَعَ هَذَا كَوْنُ الْمَصْمُومِ إِلَيْهِ حِسِّ الْمَصْمُومِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْمُومَ وَالْمَصْمُومَ إِلَيْهِ نَوْعًا جَسَدِيًّا وَاحِدًا . (حَم : ٢٤٩/٣) .

(٣) وَمِنْ (أ) وَ (ت) وَ (ج) وَ (ط) (الشَّهِي)

(٤) أَيِ : بَلَى كَثَرُ مَحِثٍ لَوْ مِير . . . أَثَرٌ فِي النِّقْصِ . (ش : ٢٤٩/٣)

وَقِيلَ إِنَّ أَطْلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جَذَادِ الْأَوَّلِ لَمْ يُضْمَ

ولو اعتُبر التساوي في الإدراك . تَعَدَّزَ وجوبُ الركاة ، فاعتُشر وقوع القطع في
 العام الواحد^(١) ، إجماعاً على ما حُكي^(٢) ، وهو^(٣) أربعة أشهر على ما في
 الكفاية ، عن الأصحاب لحريان العادة بأن ما بين إطلاع الحلة إلى بدو صلاحها
 ومشي إدراكها ذلك^(٤) ، لكن رُدَّ بأن المعتمد اثنا عشر شهراً ، بغير ما يسي
 (وقيل إن أطلع الثاني بعد جذاد الأول) بفتح الجيم وكسر هـ . وإعجم
 الدال وإبدالها ، أي قطعها (لم يضم) لحدوثه بعد انصرام الأول ، فأنشأ
 ثم العام الثاني .

ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الأول . ضُمَّ إليه جرماً

قِيلَ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ^(٥) . أَنَّهُ لَوْ تَصَوَّرَ حُلُّ أَوْ كَرَمٌ يَخْبُلُ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ
 ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلِ الْحَمَلَانِ كَثْمَرَةٌ عَدَمِيْنِ إِنْ كَانَ كُلُّ
 بَعْدَ جَذَادِ الْآخَرِ ، أَوْ وَقْتُ نَهَائِهِ^(٦) .

وَبُرْدٌ يُرَادُّهُ - وَإِنْ صَحَّ مَا قَالَهُ مِنَ الْحُكْمِ - بَأَنَّ كَلَامَهُ جَرَى عَلَى الْمَعَانِ

(١) قوله (فاعصر وقوع القطع في العام الواحد) وإن لم يقع الاطلاع فيه ، لأن لقطع هو المقصود
 وعنده يستقر الوجوب كروي

(٢) فالعصر في اتحاد العام بوقوع القطع فيه (سم ٢٥٠ / ٣) وراجع المسهل الصحيح في
 خلاف الأتج مسألة (٥١٠)

(٣) قوله (وهو) رجع إلى العام الواحد ، يعني المراد من العام الواحد (أربعة أشهر عن
 ما في الكفاية ، لكن رُدَّ ما في الكفاية بأن المعتمد أن العام هذا اثنا عشر شهراً ، بغير
 ما يأتي في الزرعين . كروي .

(٤) كفاية النية (٣٧٣ / ٥) .

(٥) قوله : (وقضية كلامه) هو قوله : (ويضم ثم العام) الخ كروي

(٦) أي بأن ينصل الحمل الثاني عن الحمل الأول ، وأما ما يجرى منافعاً ، بحيث يتأخر بروز
 الثاني عن بروز الأول بغير يومين أو ثلاث ، ثم يتلاحق به في الكر فكأنه حمل واحد (ع
 ٧٤ / ٣)

(٧) وفي بعض النسخ : (وقت نهائيه) .

وَرَزَعَا الْقَامَ يُضَمَّانِ ، وَالْأَطْهَرُ . غَيْتَارُ وَقُوعِ حَصَادَيْهِمَا فِي سَنَةٍ

المعاد ، فلا تُردُّ عليه هذه الصورة ، النادرة وإن نقل ثقات كثرة في مشارق الحشة ، وهذا^(١) اعترض من غَيْرِ بالاستحالة

وقد يقال^(٢) : **إِنْ أُرِيدَ أَنْ الْعُرْجُونَ^(٣) بَعْدَ جَدَادٍ نَعْرَهُ يَخْلُفُ نَعْرًا آخَرَ .** فهو المعدل عادة ؛ لأننا لم نَسْمَعْ بمثله ، أو أنه يُخْرُجُ بِجَنْبِ تِلْكَ الْمَرَاجِيحِ عَرَاجِينَ أُخْرَى قَبْلَ جَدَادِ تِلْكَ أَوْ بَعْدَهُ . فهو موجودٌ مشاهدٌ في بعض الواحي

(ورزعا العام^(٤) يضمنان) وإن استُخِفَّ من أصل^(٥) ، أو اخْتَصِمَا رَزَعًا وَحَدًّا ؛ كَالدَّرَةِ يُزْرَعُ ربيعاً وصيفاً وخريفاً .

وَقَارَقَ مَا مَرَّ^(٦) أَنْ حَمَلِي الْعَنْبِ وَالنَّخْلِ لَا يُضَمَّانِ ؛ بَأَنَّهُ هَدَيْنِ يُرَادَانِ سَوَامٍ ، فَكَانَ^(٧) كُلُّ حَمَلٍ كَثْمَةً عَامٍ ، بِحَلَالِ الرِّيعِ لَا يُرَادُ لِلتَّائِيدِ فَكَانَ ذَلِكَ كَزَرْعٍ وَاحِدٍ تَعَجَّلَ إِدْرَاكُ بَعْضِهِ .

(والأظهر - اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) بأن يَكُونُ بَيْنَ حَصَادِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي دُونَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً .

ولا عبرة ببَدْءِ الرِّيعِ^(٨) ؛ لِأَنَّ الْحَصَادَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَعَدَّهُ يَسْتَبْرَأُ الرَّجُوبُ .

(١) أي : النقل . (ش : ٢٥٠ / ٣) .

(٢) أي : جمعاً بين القولين . (ش : ٢٥٠ / ٣) .

(٣) المرجون بحمل النمر المعجم الوسط (ص ٥٩٢)

(٤) وفي (ب) و(ج) و(د) : (وزعها عام) .

(٥) قوله (وإن استحلنا من أصل) كدرة سنة مرة ثانية في عام يضم إلى الأصل كرمي

(٦) لعل نفرق باعتبار قوله (وإن استحلنا) (إيج ، لا بعدد روعي العام مطع ، إد لس

ذلك نظير حملي ما ذكر . (سم : ٢٥٠ / ٣) .

(٧) وفي (أ) و(ب) و(ج) و(د) : (وكان)

(٨) قوله (ولا عبرة ببَدْءِ الرِّيعِ) يعني سواء وقع ببَدْءِ الرِّيعِ في سنة أو لا كرمي

وَوَاحِبٌ مَا شَرِبَ بِالْمَطَرِ أَوْ عُرُوْقِهِ لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ الْعُشْرُ، وَمَا
يُسْقَى بِنَضِجٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ :

وَنَارِخُ الْإِسْنَوِيِّ فِي ذَلِكَ ^(١)، وَأَطَالَ مَا لَا يُخْدِي ^(٢).

وَيُنْجِي عَنْهُ ^(٣)، وَعَنِ الْحَدَادِ فِي الثَّمَرِ زَمْنُ امْتِكَانِهِمَا ^(٤) عَلَى الْأَوْجِ

وَيُصَدِّقُ الْمَالِكُ أَنَّهُ زَرْعٌ عَامِينَ، وَيُخَلِّفُ بَدَأَ إِنْ أَنَّهُمْ

(وَوَاحِبٌ مَا شَرِبَ بِالْمَطَرِ) أَوْ الْمَاءِ الْمَنْصَبُ إِلَيْهِ مِنْ نَهْرٍ أَوْ جَبَلٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ

الْبَحْرِ أَوْ الرِّدِّ (أَوْ) شَرِبَ (عُرُوْقِهِ) ^(٥)، وَيَصِيغُ جَزْءَهُ : أَيِ . أَوْ شَرِبَ بِعُرُوْقِهِ

(لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ) وَيُسَمَّى ^(٦) الْمَعْلَ (مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ - الْعُشْرُ) .

(و) وَاجِبٌ (مَا سَقَى) مِنْ نَهْرٍ أَوْ نَهْرٍ (بِنَضِجٍ) سَحَابٍ بَعِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ، وَيُسَمَّى

الدَّكْرُ نَضِجًا، وَالْأَشْيُ نَضِجَةً، وَكُلُّ مَهْمَا سَابِقَةٍ ^(٧) (أَوْ دُولَابٍ) نَصَبٌ أَوْ

وَقَدْ يُنْتَجِ، وَهُوَ : مَا يُدِيرُهُ الْحَيَوَانُ، أَوْ نَاعُورَةٌ يُدِيرُهَا الْمَاءُ نَفْسِهِ، أَوْ يَدِيرُ ^(٨)

(أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ) شَرَاءً صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا، أَوْ عَصَةً أَوْ اسْتَأْخَرَةً : لَوْحٍ

صَدِيدٍ ^(٩)، أَوْ وَهَبَ لَهُ لِعَظْمِ الْمَتَةِ : مِنْ مَاءٍ أَوْ ثَلَجٍ أَوْ بَرَدٍ ^(١٠)، (مَا) بِ

(١) قوله (في حديث) أي في إحصاء الحصاد كرودي

(٢) المهمات (٦١٥/٣)

(٣) قوله (ويكفي عنه) أي عن إحصاء في الزرع كرودي

(٤) قوله (ومن إمتكانهما) معناه حصولهما بالقوة لا بالفعل كرودي

(٥) قوله (به) أياء ف كالباء في المن بمعنى (من)، أَوْ لِلْمَسِيَةِ : كَمَا مَعْنَاهُ نَهْرٌ

(ويصح جزؤه) إصح قال الكرودي [قوله (أَوْ شَرِبَ عُرُوْقَهُ) به] الباء ف

للتعدي، أي اشرب - وفي الأصل اشربه - الماء عُرُوْقَهُ، على أن يكون (الماء) مفعول

(اشرب)، (و) عُرُوْقَهُ (وعله) أي، وفيه ما لا يحصى (ش ٢٥١/٣)

(٦) أي : ما شرب بعُرُوْقِهِ . هامش (ك) .

(٧) وفي (ث) : (وكل منهما سابقة) .

(٨) قوله : (أو بدلو) معطوف على من المصنف (ينصح) . (ش ٢٥١/٣)

(٩) أي عَصَاهُ، راجع لجميع ما تقدم، ويحتمل رجوعه لما عدا الشراء الصحيح (ش ٢٥١/٣)

(١٠) قوله (من ماء) : إلح بيان له (ما) في قوله (بما اشتراه) كرودي

منه بمشترى فاسداً^(١١) للقرار^(١٢) ، أو مع الماء ، أو للماء وحده ، أو بمصوب
مذرة^(١٣) به نصف العشر مطلقاً^(١٤) ، لأنه مصبوع عليه ، وكذا إذا به حبه البعير^(١٥)
نفسه وحده في كل درعه^(١٦) وإن فرضت صخته ، بخلاف شرائه مطلقاً^(١٧) ، أو مع
قرار^(١٨) وفرضت صخته ، فإن ما سقي به أولاً فيه النصف للمؤنة ، بخلاف المستقي
به بعد فإد به العشر ، لأن الثمن إنما يقابل الأول دون ما بعده ، فلا مؤنة في
مقابلته^(١٩) . انتهى

وم مضى في الصحيح^(٢٠) . فيه نظراً طاهر ، والذي يتجده . وحوث النصف
به مطلقاً . كما هو ظاهر كلامهم . أنه حيث ملك مؤنة . لم يلزمه سوى النصف
في سبه شراء وما بعدها^(٢١) ، ولا سئل أن الثمن مقابل لأول ماء فقط ، بل كان
م حصل منه

قال^(٢٢) : وإذا لم يملك محل النبع . لم يملك الماء ، فبحث العشر
مطلقاً^(٢٣) . انتهى

١١ مؤنة (بمشترى فاسداً) كذا في أصله بخطه رحمه الله ، فهو صفة مضمون مطلق ؛ ج : شراء
مسد (مصري ١ / ٣٦٠) .

١٢ قوله (بقرار) أي : الاشراف للقرار ، أي : محل الماء وحده . كردي .

١٣ قوله (مصبوعاً) أي : في السعة الأولى وما بعدها . كردي .

١٤ أي : بعد يحتاج إليه كل ربع بخصوصه من وقت درعه إلى وقت إدراكه (ش ٢٥٢ / ٣)

١٥ قوله (حبه البعير) يعني : في كل درعة . كردي . قال الشرواني (٢٥٢ / ٣) (مؤنة)

١٦ بخلاف شرائه ، أي : الماء وحده ، مطلقاً ، أي : بدون لتوقيت بمدة ، كسنة

(٦) فتاوى الملقيني (ص : ٢٢٥ - ٢٢٧) .

١٧ قوله (ما يملكه في الصحيح) وهو قوله (فإن سقي به أولاً) إلخ . كردي

١٨ قوله (في سبه شراء) إلخ تفسير بمؤنة (مطلقاً) (ش ٢٥٢ / ٣)

١٩ قوله (قال) أي : قال الملقيني (وإذا لم .) إلخ . كردي

(١٠) فتاوى الملقيني (٢٢٥ - ٢٢٧)

وَالْقَوَاتُ كَالْمَطَرِ عَلَى الصَّحِيحِ .

وقصبتها^(١) . وحوت العشر في تلك العيون مطلقاً^(٢) ، لأنها خارج من حياض غير مملوكة ، وأصل مسعها الذي تنحدر منه الماء عز مملوك بل ، لا معد ، ف
وبت أن تقول^(٣) هذا^(٤) وإن كان هو القياس ، إلا أن قولهم : لو وجدنا
نهرأ سمي أرضين لجماعة ولم نعرف أنه حُر أو انحرق نفسه حكم به بعماله
مهر^(٥) في ملك ماء تلك العيون .

ومن ثم أجمع أهل الحجاز قديماً وحديثاً على أن مباحها مملوكة لأهلها ،
لكي من الأدرعى^(٦) - كما يأتي^(٧) - . (محل قولهم^(٨) ما خيل أصبه ملك
بدري أبدي عليه . . إن كان مسع من مملوك لهم ، بخلاف ما مسع بموات ، أو
يخرج من نهر عام ؛ كدجلة ، فإنه باق على إحته) انتهى
وعليه^(٩) فيحت في أودية مكة العشر ؛ لأن ماء عيونها مباح ؛ لأن جميع
مسابغ في موات قطعاً .

(والقوات) وكذا السواقي^(١٠) المحصورة من النهر العظيم (كالمنظر على
الصحيح) فهي المسقى بها العشر ؛ لأنه لا كلفة في مقابلة الماء بنفسه ، بل في

- (١) والصيرفي (وقصبتها) يرجع إلى القول . كردي .
- (٢) أي من الفصل الذي تصبه الحاصل بذكر (ش : ٢٥٢ / ٣)
- (٣) قوله (وبت) إلخ مناقضة لفظة قول البلقيني . كردي
- (٤) ج : « مصبه المذكورة . (ش : ٢٥٢ / ٣) .
- (٥) قوله : (ظاهر . . .) إلخ غير (أن) . (ش : ٢٥٢ / ٣) .
- (٦) قوله (لكن قال الأدرعى) مع للمصبة المذكورة ؛ فبت المطبوع ، وهو : وحوت العشر
في أودية مكة . كردي .
- (٧) قوله (كما يأتي) أي في (إحياء السواقي) كردي
- (٨) قوله (محل قولهم) مستند ، والخبر (إن كان) إلخ كردي
- (٩) أي : ما قاله الأدرعى . (ش : ٢٥٢ / ٣) .
- (١٠) المساقية القناة تسمى الأرض والزرع . المعجم الوسيط (ص : ٢٣٧) .

وما سقى بهما سواء . ثلاثة أرناعه ، فإن غلب أحدُهما . ففي قولٍ بغيره
هو ، والأظهر يُقسطُ باعتار عيش الرزق وسمانه ،

عمارة لأرض أو المص أو النهر ، وإحيائها أو نهيتها لأن يخري الماء فيها بطبيعته
إلى الزرع ، بخلاف المسقى بحو الناصح ، فإن الكلمة في مقابلة الماء نفسه
، وامي (ما سقى بهما) أي : الوعين (سواء) أو جهل حاله ، كما يأتي
ثلاثة أرناعه) أي : العشر ، رعاية للجائنين^(٢) (فإن غلب أحدُهما . ففي
قول منير هو) ترجيحاً للغلبة (والأظهر) أنه (يقسط) كما هو قياس .
من كان ثلثه سحر مطر وثلثه بحو نصح . وجب خمسة أسداس العشر : ثلث
لعشر مثليين ، وثلث نصف العشر لثلث^(٣) .

وتُعثر العنة على الضعيف ، والتفسيط على الأظهر (باعتار عيش الرزق)^(٤)
أو شمر (وسمانه) لأنه المقصود بالسقي ، واعتبرت مدته من غير نظر إلى مجرد
الأنع^(٥) ، فتعبره بالساعة المراد به مدته^(٦) وجذ أو لا .

(١) أي ما يقوله (وقد لو جهل المقدار) إلخ (ش ٢٥٣/٣)
(٢) ويانه أن الرجاء على أسواء السقي ، كما هو المفروض بحسب نصف العشر .

وبحسب حو النصح نصف نصفه ، وهو ربع الكل ، فاجمع في مسألة تقسم العشر عيها
أربع : نصف والربع ، وبين مخرجيهما اثنين وأربعة تداحل ، فالحال من أكثرها وهو
النصف واحد . فالمجموع ثلاثة فلهذا ثلاثة أرباع العشر ، كما قال المصنف ، والله تعالى
اعلم . أمّا قول حادام المتروكة الكدالية (١٣٣٤ هـ) . هامش (ب) .
(٣) قوله (ثلث العشر) و (ثلث نصف العشر) الإضافة فيهما بيانية ، يعني : ثلثان من العشر ،
وثلث نصف من العشر ، مثلاً : العشر ثلاثة أسداس إذن منها ثلثا العشر ونصف ، وواحد من
ثلث نصف العشر كردي

(٤) قوله (باعتار عيش الرزق) يعني : والمعتبر في التفسير مع السقيات باعتبار المدة ولو كان
السمي الآخر أكثر عدداً ، لأنه المقصود بالسقي ، ويعبر عن هذا بعيش الرزق وسمانه . كردي
(٥) قوله (من غير نظر إلى مجرد الأنع) لأنه كثيراً ما يقع أن سقية واحدة تكون أنعم من سقيات
كردي (وفي بعض النسخ (إلى مجرد الأنع)

(٦) أي الساع (ش ٢٥٣/٣)

(وقبل بعدد السقيات) الواقعة بقول الحراء^(١) ، فإذا كان من نادره إلى إدراكه ثمانية أشهر ، واحتاج^(٢) في ستة أشهر ومن الشتاء والسبع إلى سبعمس صباح فيحب على المعتمد ثلاثة أرباع العشر ورتع نصف العشر من احتاج في أربعة أشهر لسقية بمطر وأربعة لسقين صباح . حب ثلاثة أرباع لعشر

وكذا لو جهل المقدار من نفع كل باعتبار المدة أخذاً بالأسواء^(٣) ، لتأ يلزم التحكم .

ولو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه . . فلو اجت بقص من العشر ويريد على صده ، يؤخذ البقي إلى أن يعرف الحال .

ولا فرق في كل ما ذكر بين أن يقصد السقي بماء^(٤) فيعرض حلاله ، والآن يقسم المسقي بنحو مطر إلى المسقي بنحو نصيح في إكمال النصاب وإن خف الواجب .

وبهذا^(٥) المستلزم لاختلاف الأرض غالباً يعلم . أن من له أراضي في محله

(١) ويسمى الاكتفاء في ذلك بإخبار واحد ، أخذاً من الاكتفاء منهم به في العارض أدنى ، فوجه (ع ش ٧٧/٣)

(٢) وفي المطبوعة الروحية والمكية : (فاحتاج) .

(٣) أي الثلاث سقيات ، فالضمير مفعول مطلق عددي (ش ٢٥٣/٣)

(٤) قوله (أخذاً بالأسواء) إلح ، وفي بعض النسخ بالأسواء (ش ٢٥٣/٣) وفي (س) (وات) والمطبوعات : (بالاستواء) .

(٥) قوله (أن يقصد السقي بماء) أي بواحد من المائين ، وهما ماء المطر ونصح (معرض) أي يحدث ، والحاصل سواء في جميع ما ذكر استأ لرفع على قصد السقي بهما أم أشاء فاصداً السقي بأحدهما ، ثم حدث السقي بالآخر كودي

(٦) أي بقوله (ويضم السقي) إلح (ش ٢٥٣/٣)

معرفة ولم يحصل النصاب إلا من مجموعها لزمه زكاته
ويظهر أنه لو حصل له من ريع دون النصاب . . . حل له التصرف فيه وإن كان
حصونه من ريع ، أو سيرزعه ويشجده حصاده مع الأول ، فإذا سم النصاب
يعد من نحو البيع في قدر الزكاة ، وينزعه الإخراج عنه وإن تلف وتعذر رده . . .
من شروط الزكاة فيه .

ويصدق المالك في كونه مسقياً بماذا ، ويختلف بدأً إن أنهم
(ونحب) الزكاة فيما قرأ^(١) (بدو صلاح الثمر) ولو في العصر ، وبأي
صاته في (البيع)^(٢) ، لأنه حينئذ ثمره كاملة ، وقبله بلع أو حصر^(٣)
(واشتداد الحب) ولو في العصور أيضاً ، لأنه حينئذ قوت ، وقبله نقل
قد أصله (فلو اشترى أو ورث نحيلاً مثمرة وبدأ صلاحه عند
الزكاة عليه ، لا على من انتقل المالك عنه)^(٤) لأن السبب إنما وجد في ملكه
وحده^(٥) فللعلم به من حيث تعليقه^(٦) الوجوب بما ذكره .
ولا يشترط تمام صلاح والاشتداد .

ومؤنة نحو الجداد والتجفيف ، والحصاد والتصمية ، وسائر المؤن من حله
ماله ، وكثير يخرجون ذلك من الثمر أو الحث ثم يركبون الباقي ، وهو خطأ

(١) أي من الثمر والزرع . (ش : ٢٥٤/٣) .

(٢) (ص : ٣٨٣) وما بعدها

(٣) البلع يتعصب من الثمر ، لأن أول الثمر طبع ، ثم حلال ، ثم بيع ، ثم يزرع ، ثم رطب ، ثم
ثم . مختار الصحاح (ص ٥٨) الحصر أول الحب مختار الصحاح (ص
١١٠) .

(٤) المحرر (ص : ٩٥)

(٥) أي حلف المنهاج ، قول أصله : لمذكور . (ش : ٢٥٤/٣)

(٦) قوله (من حيث تعليقه) أي : تعليق المصنف (الوجوب بما ذكره) وهو بدو صلاح
كردي .

عظيم ، ومع وجوبها بما ذكر لا بحث الإخراج إلا بعد التسمية والجماع فيما
يبحث ، بل لا تخير قائلهما

نعم ؛ يأتي في المعدي تفصيل في شرح قوله (فيهما)^(١١) ، يعني محبة
كدهما ، فتنة له .

فالمراد بالوجوب بذلك^(١٢) ، انعقده سبباً لوجوب الإخراج إذا صدر من ربه
ربياً أو حباً مصقياً ، معلّم أن ما اغتنيته من إعطاء الملاك الدين تلتزمهم الزكاة
بمفرء سائل أو رطاً عند الحصاد أو الجداد حرام وإن موّاه به الزكاة ، ولا بخور
به حسنه منها إلا إن صُنّي أو جفّ وحدّوا إقباضه ؛ كما هو ظاهر

ثم رأيت مجلباً صرح بذلك مع زيادة ، فقال ما حاصله إن فرص أن الأحد
من أهل الزكاة ، فقد أحد قل محته ، وهو تمام لتسمية ، وأحد بعدها^(١٣) من
غير بقاصي المالك له ، أو من غير يتيه لا يبيحه ، قال وهذه أمور^(١٤) لا ندر
من رعيه جميعها ، وقد نواظراً الناس على أحد ذلك مع ما فيه من الفساد ، وكثير
من متعبدين بزكاة أحل ما وجد ، وسببه بهذا العلم وراءة الطهور انتهى
واغترص^(١٥) بما رواه البيهقي . أن أبا الدرداء أمر أم الدرداء أنها إذا اختارت
سنت السائل^(١٦) .

فإن على أن هذه^(١٧) عادة مستمرة من ربه صلى الله عليه وسلم ، وأنه لا عرق

(١١) (ص ٤٥٥)

(١٢) أي سبب الإصلاح والاشتماد (ش ٢٥٥/٣) .

(١٣) أي بعد تسمية المسحق (ش ٢٥٥/٣)

(١٤) أي إنسان المالك ، وبه بعد التسمية ، (ش ٢٥٥/٣) .

(١٥) أي ما قال المجلي ، (ش ٢٥٥/٣) .

(١٦) السن الكبير (١٢٢٣٠) عن أم الدرداء رضي الله عنها .

(١٧) أي : النقاط السائل ، والتأنيث لرعاية الخبر ، (ش ٢٥٥/٣) .

فيه من الركعتين وعمره ؛ توسعة في هذا الأمر .

وإد حري خلاف في مدتها أن المالك ترك له نخلات ولا حرمس يأخذها .
وكتب بصيغ مثل هذا الذي اغتيد من غير تكبير في الأعصار والأمصار السهي
وفيه ما فيه ، فالصوائ ما قاله مجلي .

ويذكرهم^(٢٧) إخراج ركعة ما أعطوه كما لو أتلوه [ومن ثم مر^(٢٨) أن فطري
برط^(٢٩) الذي يجف كونه وإن بقي ؛ فبلمة بدله^(٣٠) .

ولا يخرج على ما مر^(٣١) عن العراقيين وغيرهم ؛ لأنه يعتذر في الساعي ما لا
يعتذر في غيره .

وتورغ بما ذكر من الحرمة بإطلاقهم بدب إتمام المقراء يوم الحد
والحصار ؛ حروحا من خلاف من أوجه ؛ لورود السهي عن الجداد ليلا^(٣٢)
ومن ثم كره ، فأفهم هذا الإطلاق أنه لا فرق بين ما تعلقت به الركعة وغيره
ويحدث بأن الركعتين لما ذكر حواز التقاط السائل بعد الحصار قال ويخلص

(١) أي : كلام المعترض . (ش : ٢٥٥/٣) .

(٢) قوله (ويذكرهم) إتح عطف على قوله (حرام) . (ش : ٢٥٥/٣)

(٣) قوله : (مر) أي : في بيان الوسق . كردي .

(٤) قوله (أن يصح ليط) أي . قبل الكمال كردي

(٥) ما بين مضموم زياده من (١) و(ح) و(س) و(ع) . وكتب على هذين المصنوعين
نصيه (قول السهي) قوله فيلمه بدله . إتح ليس موجود في نسخ الشرح السهي
بألفها

(٦) قوله (على ما مر) في شرح (ولا) موسق رطباً وعباً) كردي ومن الشرواي
(٣١/٢٥٥) قوله (على ما مر) أي . في التبيه الذي قيل قول المصنف ؛ ونحو
المصنف من تينه () .

(٧) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن الجداد بالليل والحصاد
بالليل ما حصر أراه من أهل المساكن أخرجه السهي في (٧٥٨٥)

على ما لا ركة فيه ، أو عليم أنه ركي ، أو ردت أجره جمعه على ما ينصل
منه^(١) ، هكذا يقال هنا .

وأما قول شيخنا الطاهر . العموم^(٢) ، وأن هذا المبرر مع^(٣) .
في طاهر المعنى . ومن ثم حرم به في موضع آخر . لكن الأوفق بكلامهم ما
قدّمنا أولاً^(٤) ، ومن لزوم إخراج ركاته بإطلاقهم المذكور^(٥) في الحث مع أنه
لا يركي إلا مصفى ، ولا حرص فيه .

وبئر^(٦) تنعش الحمل في مثل هذا على ما لا ركة فيه ، وقد صرحوا بأن من
صدق بالمال الركوي بعد حوله . . تلزمه ركاته ، ولم يفرقوا بين قليله وكثيره ،
معيّن حمل الركشي ؛ ليجتمع به أطراف كلامهم .

ولا ينافي ذلك^(٧) ما ذكرناه في مع حرص بحل البصرة ؛ لأنه صعب ؛ كما
يأتي^(٨) .

(١) قوله (أو ردت) إلخ محل تأمل بصري ، أي فإن مقتضاه أن من شروط وجوب
إخراج زكاة ألا تزيد المؤنة على الحاصل من نشر أو سحب ، فراجع (سر ٢٥٥/٣) .

(٢) أي عموم جوار اصناف السائل بعد الحصاد ، ولا يحتمل على ما ذكره الركشي . سر
٢٥٦/٣ .

(٣) أسنى المطالب (٦٠٤/٥) .

(٤) وهو قوله (فعلم .) إلخ . ويحتمل ما نقله عن المحقق ، والثبات واحد (سر
٢٥٦/٣) .

(٥) قوله (ومن لزوم إخراج) إلخ غلط على قوله (من الحرية) سم أي ' وورد
فيذكر من لزوم إلخ بإطلاقهم مدب إتمام الفقر . يوم الحصاد (سر ٢٥٦/٣)

(٦) قوله (ويرد) راجع إلى (قول شيخنا) . (وحمل الركشي) هو قوله (ويحمل على
' إلخ كردي وقال الشروني (٢٥٦/٣) (قوله ' ويرد أي (إخراج)

(٧) أي : حمل للركشي . (سر : ٢٥٦/٣) .

(٨) في (ص : ٤١٥) .

وبأنني ردّ قول الإمام والعراقي المصع الكشي من التصرف خلاف الإجماع، وصحفت ترك شيء من الرطب للمالك^(١) وأحاديث الباقورة^(٢) وأمر الشافعي^(٣) بشراء القول الرطب^(٤) محمود على ما لا زكاة فيه، إذ الوقائع^(٥) المعلنة تنفط بالاحتمال. وكما لم ينظر الشيخان وغيرهما في بيع هذا^(٦) في فشره إلى الأعمى عليه بأنه^(٧) خلاف الإجماع المعلي وكلام الأكثرين، وعليه^(٨) الأئمة الثلاثة^(٩) كذلك^(١٠) لا ينظر فيما نحن فيه^(١١) إلى خلاف ما صرح به كلامهم وإن اقتصروا سحر ذلك^(١٢)، إذ المذهب مقل^(١٣)

(١) في (ص ٤١٨)

(٢) والباقورة للمجل لأدراك من كل شيء. والقول بحث كالحصن واسفلاء عبد الله السام

كردي

ومن أحاديثها ما أخرجه مسلم (١٣٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال كان السمر رار أو الثمر حادوا به إلى النبي ﷺ فإذا أحده رسول لله ﷺ قال : اللهم بارك لنا في مديت وفي ثمارنا ، وفي ثمننا ، وفي صاعنا بركة مع بركة . ثم يعطيه أصغر من يحميه من الوداد وأخرجه أيضاً ابن حبان (٣٧٤٧) ، والترمذي (٣٧٥٧) في (باب ما يلبس . وأي الباقورة من الثمر) .

(٣) أي : لأن على حوار التصرف في التركوي قبل إخراج زكاته (ش ٢٥٦/٣)

(٤) راجع إليه المطب (١٥٤/٥) ، وأسس المطالب (٢٦٤/٤)

(٥) وفي (ب) : (لأن الوقائع) .

(٦) أي : القول الرطب . (ش : ٢٥٦/٣) .

(٧) أي : المصع . (ش : ٢٥٦/٣) .

(٨) أي : جواز البيع . (ش : ٢٥٦/٣) .

(٩) الشرح الكبير (٢٥٢/٤) ، روضة الطالبين (٢١٥/٣)

(١٠) قوله : (كذلك) تأكيد لقوله . (وكما) إلح (ش ٢٥٦/٣)

(١١) وهو مع ما اعتمد من إعطاء الملاك . إلح (ش ٢٥٦/٣)

(١٢) أي : أنه خلاف الإجماع المعلي إلح (ش ٢٥٦/٣)

(١٣) قوله (إد المذهب) إلح متعلق بقوله : (لا ينظر...) إلح ، وعدة لعدم النظر

وَيَنْسُ خَرْصُ الشَّعْرِ إِذَا بَذَا صِلَاحُهُ عَلَى مَالِكِهِ ،

وَإِذَا رَأَيْتَ الْمُشَقَّةَ فِي التَّرَامِهِ^(١) هَاهَا . فَلَا عَيْبَ عَلَى الْمُحْلِفِ بِعَلَى مَذْهَبِ
أَحْمَدَ : كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ^(٢) ، فَإِنَّهُ يُجْبَرُ لِنَصْرِفِ^(٣) قُلُوبَ الْحَرَمِ وَالصَّغِيرِ ، وَأَنْ
يَأْكُلَ هُوَ وَعِيَالُهُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَلَا يُخَسَّبُ عَلَيْهِ ، وَكَذَا مَا يُنْهَدِيهِ مِنْ هَذَا^(٤) فِي
أَوَائِهِ .

(وَيَسُ حَرْصُ الشَّعْرِ) الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الرُّكُوعُ وَإِنْ كَانَ مِنْ مَحِيلِ الْعَدِّ ،
وَمَا أَطَالَ بِهِ الْمَأْوَرِدِيُّ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ ، وَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَفْتَنُونَ مَتَى
مَتَرًا ، فَيُخْرِجُونَ أَكْثَرَ مَتَا عَلَيْهِمْ^(٥)
وَأَلْحَقَ بِهِمْ^(٦) مَنْ هُوَ مِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ^(٧) رَدُّوهُ بِأَنَّهُ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ تَعْرِضُ
بِهَا^(٨) .

(إِذَا بَذَا صِلَاحُهُ) أَوْ صِلَاحُ بَعْضِهِ (عَلَى مَالِكِهِ) لِلأَمْرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ^(٩)

- ١ (ش : ٢٥٦/٣) . وَلِي (ب) : (لَأَنَّ الْمَذْهَبَ نَقَلَ) .
٢ قَوْلُهُ (فِي التَّرَامِهِ) أَيِ التَّرَامِ مَسْعُوعَةٍ كَرْدِي
٣ قَوْلُهُ (كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ) وَبِهِ قَوْلُ الْإِمَامِ وَنَحْوَانِي كَمَا بَيَّنَّا . وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَكْفِي هَذَا عَيْبُ
الْإِحْدَقِ : كَمَا مَرَّ أَوَّلُ (بَابِ الْبَيِّنَاتِ) ، كَرْدِي .
٤ وَالْمَصْرُوحُ بِهِ فِي كِتَابِ الْحَاسِنَةِ أَنَّ شَرْطَهُ الْأَيْدِي أَرْبَعٌ أَوْ ثَلَاثٌ (ش : ٢٥٦/٣)
٥ قَوْلُهُ (مِنْ هَذَا) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي (ب) وَ (ب) وَ (ج)
٦ الْقَوْلِيُّ الْكَبِيرُ (١٤٠/٤) .
٧ قَوْلُهُ (وَالْحَقُّ بِهِمْ) أَيِ وَالْحَقُّ بِسَبْكِ غَيْرِهِمْ بِهِمْ ، فَهَذَا وَعَلَى هَذَا سَمِعْتُ أَدْعُوهُ مِنْ
شَخْصٍ أَوْ مَلَدَ مَا عَرَفَ مِنْ أَهْلِ الصَّرَةِ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُهُمْ
٨ وَ (د) فِي (ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْإِحْرَاحِ فِي (يَخْرِجُونَ) كَرْدِي
٩ وَلِي (أ) وَ (ب) وَ (خ) وَ (ح) : (يَفْرَدُ بِهَا)
١٠ عَنْ عَنَابِ بْنِ أَسَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرِصَ الْعَبْدُ كَمَا تُخْرِصُ الْحِلُّ
أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرِيسَةَ (٢٣١٦) ، وَابْنُ حَبِيبٍ (٢٢٧٨) ، وَابْنُ حَكَمٍ (٥٩٥/٣) ، وَابْنُ دُرَيْدٍ
(١٦١٣) وَاللُّغْزُ لِلْأَخِيرِ وَرَاجِعٌ « السَّلْبُ الصَّغِيرُ » (٣٧٥/٢) ٣٧٩ ، عَلَيْهِ سَلَامٌ أَنَّهُ
مُرْسَلٌ ، وَأَنَّهُ اعْتَصَمَ بِقَوْلِ الْأُئِمَّةِ .

والمشهور إدخال جميعه في الحرص ،

ومن ثم قيل بوجوبه ، وبجته^(١) بعضهم على الأول إذا علم الإنسان أن
مصرف لمالك بالبيع وغيره قبل الجفاف

والحرص . التحمين ، فهو هنا . حرر ما يجيء من الرطب والعنب ثم
رئيس ، بأن يرى ما على كل شجرة ثم إن شاء - وهو الأولى - قدر عقب رطبه كل
ما عيبه رطبا ثم حقا ، وإن شاء قدر الجميع رطبا ثم جافا بشرط اتحاد النوع^(٢)
وخرج (الثمر) المراد به الرطب والعنب : الحب ؛ لتعذر الحرر فيه^(٣) .

لكن بحث بعضهم . أن للمالك إذا اشتدت الضرورة لشيء منه أحد
وينخشه ، واستدل بما لا يتأتى على قواعدنا ، وهو ضعيف^(٤) وإن قيل عن الأئمة
ثلاثة ما قيل : إنه يوافق .

وبعد مدقّ الصلاح) قبله لتعذر خرصه ، ولعدم تعلّق حق الغراء به

(والمشهور إدخال جميعه في الحرص) لعموم الأدلة الموجبة لغرض الكل
أو بعضه من غير استثناء شيء لأكله وأكل عياله ونحوهم^(٥) .

لكن يشهد للاستثناء حرر صحيح به^(٦) ، وخملوه - كالشافعي رضي الله عنه -

(١) قوله (وجته) أي بحث الوجوب بعضهم (على الأول) أي على الأصح
بالمسألة يعني قال البعض إن كان الأصح أنه يسن ، ولكن (إذا علم الإنسان)
يعني وجبا على الأصح أيضا ، كردي .

(٢) قوله (بشرط) إلح راجع لقوله : (وإن شاء) إلح (ش ٢٥٧/٣)

(٣) أي [الاستئذان] ، ولأنه لا يؤكل عاليا رطبا ، بخلاف الثمرة . بهاء المحتج (٨٠/٣)
وم (ب) (و) (ح) (و) (ع) (لتعذر الحرر فيه)

(٤) به تأمل ، فإن شدة الضرورة تبيح الحرام المحص فضلا عن المشترك بالاشتراك الغير الحبيبي
مع أنه إخراج ركة ، فراجع . (ش ٢٥٧/٣)

(٥) منها ما سبق تحريجه في (ص ٤١٥)

(٦) عن سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا خرصتم فخذوا ثلثا
الثلث ، فإن لم تأخذوا الثلث . فخذوا الثلث . أخرجه ابن حريصة (٢٣١٩) ، وابن حبان

وأنه يكفي حارصاً ،

أظهر قريته - على أنه يترك له من الركاة شيء ليصرفه بنفسه في أقدمه وحرامه^(١) وفي تضعيف المتن^(٢) قدرك هذا المقابل نظر ، مع شهادة الحديث ونقد ما ربه ، ومن ثم قال الأذاعي ليس عه جوات شارب ، وهو مذهب الحنابلة واختاره^(٣) بعضهم إذا دعت حاجة المالك إليه ، ولم يجد حارصاً يثق به ، روى أن يخرج بعد الجداد عما يأكله ، واستشهد له بتناوله صلى الله عليه وسلم الباكرة قبل بعث الخارصين^(٤) .

ومر الجواب^(٥) عن هذا الاستشهاد .

(وأنه يكفي خارصاً) واحد ، لأنه يجهز ويكمل بقول نفسه . فهو كالحاكم ولو اختلف حارصان . توقفاً حتى تعرف الأمر منهما أو من غيرهما . ولو فقد حارص من جهة الساعي . حكم المالك عدلين يخرصان عبه رخصته ، كما يأتي^(٦) ، ولا يكفي واحد ، احتياطاً لحق الفقهاء ، ولأن تحكيمها على خلاف الأصل^(٧) ، وفقاً للمالك ، فنختب بعضهم

(٣٢٨٠) ، والحاكم (٤٠٢/١) ، وأبو داود (١٦٠٥) .

١ - ابن لوفعه في كتابه ليبي (٣٩٣/٥) (قال في : لام - (١١٤/٤) - ما ربه - أي الحديث - أنه يدع لرب الحائط وأهله من الشر قدر ما يأكلون ، ولا يحرمه ليؤدي ركاته وروى في بعض كتبه تأويله يدع ثلث الركاة أو ربعها عند رب المال ليؤدي تفرغها بنفسه على فقراء أقربائه وجيرانه) .

٢ - ي - بعينه (المشهور) لا في الأظهر (ش : ٢٥٧/٣)

٣ - قوله (وأخباره) الضمير يرجع إلى المقابل بالعمى لأعم ، وهو ما يدخل جمعه في الحرص ، سواء حرص ولم يدخل الجميع ، أو لم يحرص أصلاً كرودي وفي الشراعي (٢٥٨/٣ : وهو لا يدخل جميعه) . يتصرفه .

(٤) شترتخرجه في (ص : ٤١٤) .

(٥) قوله (ومر الجواب) وهو . أن الوقائع المعلية سقط بالاحتمال كرودي

(٦) في (ص : ٤١٩) .

(٧) أي لأن الأصل فيه . أن يكون من المتحاصمين ، وهنا من المالك فقط . (ش : ٢٥٨/٣) .

وشروطه العدالة ، وكذا الحرقة والذكورة في الأصح

فإذا حرص ولا يظهر - أن حق الفقراء ينقطع من عين أشعر ، وبصير في دمه
الملك الثمر والرئيس

إحراه واحد يُرذئ ذلك

وتحكيمهما مع لتضمين الآتي المفيد للتصرف رذات الرفعة والاستدلال
بمعلي كرماته . ينقد التصرف في الرطب قبل الجفاف فيما عدا ذلك زكاة
بالإجماع ، وبأنه لئلا يسأل من الرطب^(١) ، وحمل ما فلاه أخرون على
ما بعد الخرصي والتضمين .

، وشروطه (العدم بالحرص ، ويظهر . الاكتفاء فيه حيث لا شاهد به
بالاستدانة ، و (العدالة) وتأتي شروطها^(٢) ، وحيث أُنقِط . أريد بها عدالة
الشهادة

لكن لأجل حكاية الخلاف صرح بعض ما أخرج بها^(٣) ، فدل وقد
نحرة ولذكورة في الأصح (لأنه ولاية ، وليس من لم تكمل فيه شروط عدان
الشهادة أهلاً لها .

(فإذا حرص) وضمن (فالأظهر : أن حق الفقراء) أي المستحقين
ومزحكة عليهم^(٤) (ينقطع من عين الثمر) بالمثلثة (وبصير في دمه الملك
الثمر ، بالمشاء (والريب) إن لم يتلقا بعير تقصير منه ، فإن تلقا بعير تقصير به

(١) كتابه (٥ / ٤١٠) ، بهايه المطلب (٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣) ، والوسط (١ / ٣٩٥)

(٢) في (١٠ / ٤٠٦) .

(٣) خلا قال : ما دخل فيها (سم ٣ / ٢٥٨)

(٤) قوله (ومز) أي : في شرح قوله (ويجب الأعط للفقراء) كردي

(٥) قول المتن (وبصير في دمه الملك) معطوف على (أن حق) ، إلح ، لا على
(ينقطع) ، إلح وإن كان هو المتبادر ؛ لعدم الرائط إلا أن يجعل الثمر والريب حالين متاويين

بأسكرة (بصري ١ / ٢٦٣) وقال الشرواني (٣ / ٢٥٨) (ويجوز أن يحصل
الثمر " إلح خبراً له بصير " ، والظرف حالاً منه مقدماً عنه)

ليُخرجها بعد جفائه ، ونشترط : التصريح بنصه وقول المالك على المذهب

من سكر من الأداء فلا صمان عليه (ليخرجها بعد جفائه) أي كل مهمل ، لأن الحرص مع التصمين يسع له التصرف في الجمع ، وذلك يذلل على انقطاع جفائه .

(ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من اساعي ، أو بحرص المحكم في الحرص (بنصه) أي حق المقرء لحوق المالك ؛ كصنك بيا بكدا ، أو : خذ بكدا (وقول المالك) أو وليه أو وكيله بالتصمين عن المذهب) لأن الانتقال من العيب إلى الدقة يشدعي رضاءهما

ويأتي قريباً ما يُعلم منه : جوار تصمين الساعي أحد شريكين قدر حقه من كرك^(١) ، كما يجوز له أن يضم ركاة حصّة المسلم شريكه اليهودي ؛ كما يأتي^(٢) .

ونبحث أحداً من هذا^(٣) ، ومن أنه يجوز له إحراؤها من غيره^(٤) ، أنه لو صم^(٥) حصته ، أو أخرجها ثم اقتسما حلّ له التصرف في ماله وإن لم يخرج شريكه حصته ؛ سواء على أن القسمة إقرار^(٦) ، قال غيره^(٧) أو بيع ، وقد اقتسما عند الحذف للصيرورة ؛ إذ لا يكلف بغيره^(٨) مع صحّة القسمة وتسمية الركاة لمال . انتهى

(١) أي ولو بغير إذن شريكه ؛ كما يأتي (ش : ٢٥٨/٣)

(٢) أي : في آخر الباب . (ش : ٢٥٩/٣) . في (ص : ٤٢٦) .

(٣) أي من جوار تصمين الساعي أحد شريكين قدر حقه إيج (ش : ٢٥٨/٣)

(٤) أي غير ما تعلّق به الركاة (ش : ٢٥٨/٣)

(٥) لعله ساء لدخل من الثلاثي ؛ يعني لو قبل تصمين الساعي حصته له (ش : ٢٥٩/٣)

(٦) قوله (قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطفاً على قوله (إقرار) (ش : ٢٥٩/٣)

(٧) يعني : بما يتعلق بحصّة شريكه . (ش : ٢٥٩/٣) .

وبه نظر^(١) ، إذ كلاً منهم كالصريح في امتناع استقلال المالك^(٢) بالقسمة التي
في بيع بعد تعلق حق الركة ، فليخلف ذلك^(٣) على ما إذا انقطع حقهم من عبثه
بصحيح صحيح

ثم رُبَّت معهم أطلق بطلان القسمة ، وأن إحراج أحدهما قلها أو مدها
حصته يشع في المال كله^(٤) ، فينقل في حصّة الشريك ؛ لعدم إده ، ولم
يُخس للخرج إلا الربع إن تناصفاً ، وحينئذ لا يجوز له التصرف في شيء من
أشياء ، لأنه تعلق الركة بخصته ، ونظيره ما^(٥) لو باع شريك عدلين بغير إذن
شريكه . ينقل في نصف كل لا في كل أحدهما . انتهى

وهذا كله مبني على صحيح ؛ لما مرّ أن المنقول المعتمد . أن الحصة
أي : شيوفاً أو جواراً في الحيوان والمعتبر وغيرهما ؛ كما صرّحوا به .
نحمل المالك كالمال الواحد ، فيجوز لأحد الشريكين الإخراج من ماله وبغير
إذن شريكه^(٦) ؛ اكتماء بإذن الشارع ، ويرجع على الشريك بخصته ما لم يبر
لشريع

وحيث قد امتى أخرج أحد شريكين^(٧) أو حليطين . جاز له التصرف في قدر
حقه ؛ كما لو ضمّن قدر الركة تضميناً صحيحاً

(١) أي : لما قاله المير . (ش : ٢٥٩/٣) .

(٢) وفي (أ) و (ت) : (استقلال المالك) .

(٣) أي : لما قاله المير . (ش : ٢٥٩/٣) .

(٤) على هامش (ك) : (شع في المال) ، وأخرى : (تشع للمال) .

(٥) وفي (أ) و (ت) : (ونظيره ما) .

(٦) أي : لما قاله المير . (ش : ٢٥٩/٣) .

(٧) قوله (يجوز لأحد الشريكين) . (الح

مردى ومنه يؤخذ . أن من أحدهما نقي عن به الآخر

(٨) وفي (ب) و (ع) : (أحد الشريكين)

ولا يُحاث ساع طلب قسمة ما يُحَفُّ أو غيره قبل القطع ، بأن تُفرد^(١١) يرى :
بحرص في حلة أو أكثر إن قلنا : القسمة بيع^(١٢) ، وإلا^(١٣) ... أحب ، وكذا بعد
نصع وقبل الجفاف .

وعلى السع يقبض الساعي الواجب من المقطوع مشاعاً^(١٤) بمبصر الكل ، وبه
برأ المالك ويملكه المستحقون بقبض نائهم ، ثم يبيعه أو يبيعه هو والمالك
ويتقاسم الثمن ، ويلزمه فعل الأخط^(١٥)

وبس له أخذ قيمة الواجب مع بقاء الثمرة ؛ أي : إلا باجتهاد^(١٦) أو تقليد
صحيح ؛ كما عُلِمَ مما مرَّ في الحلطية ، فإن أتلَّه المالك ، أو تيمت عبده بعد
قبضه . لزمه قيمة الواجب رطباً وقت التلب ، ذكره في المجموع ،

قال : وفارق هذا^(١٧) ما مرَّ^(١٨) في مسألة العراقيين ؛ بأنه ثم يلزمه إيقاضه إلى
الجذب حتى يذفع الجاف ، فإذا قطع قبله . فقد تعدى قلمه الحذف ، وهذا
لا يفتد عليه ؛ لأن العرص أنه خاف العطش ، فلم يلزمه الثمر^(١٩) ، بل له القطع
ودفع الرطب ، فلم يلزمه غيره^(٢٠) ، وفيه غموض فتأمل

(١١) قوله (بأن تفرد) وإنما متر القسمة هنا بقوله (بأن تفرد) لأنها ليست حصة ، بل

المراد بها تعيين شيء للزكاة ؛ ليتصرف المالك في الباقي توثقاً كردي

(٢٢) أي : لا متاع بيع الرطب بالرطب . إجماع . (ش : ٢٥٩/٣) .

٣١ أي : بأن قلنا أنها إفراز . (ش : ٢٥٩/٣) .

(١٤) قوله (من المقطوع مشاعاً) وإنما قال (من المقطوع) لأن غير المقطوع الذي يجب

لا يتصور فيه القبض ؛ كما مر ، وأما الذي لا يجب فهو كالمقطوع ؛ كما مر أيضاً كردي

(د) أي : من البيع أو التعريق أو التجفيف (ش : ٢٥٩/٣) وفي المصرية (ويمنع)

(١٦) وفي (ت) و (ح) و (س) و (ع) : (إلا بالاجتهاد)

(١٧) أي : لزوم قيمة الواجب رطباً هنا . (ش : ٢٥٩/٣) .

(١٨) قوله (ما مر) هو في التنبيه بعد قوله (فيسبق رطباً وعباً) كردي

(١٩) وفي المطبوعة المصرية : (فلم يلزمه الثمر)

(٢٠) المجموع (٤٣٤/٥) .

وَلَوْ ادَّعَى هَلَاكَ الْمَحْرُوصِ بِسَبِّ حَتْمٍ كَسَرَقَةٍ أَوْ ظَاهِرِ غَرَفٍ صَدَقَ بِيَمِينِهِ ، فَإِنْ
لَمْ يُعْرِفِ الظَّاهِرُ طُولَ سَبِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، ثُمَّ يُصَدَّقُ بِسَعَةِ فِي الْهَلَاكِ بِهِ
وَلَوْ ادَّعَى خَيْفَ الْحَارِصِ .

غَيْرَ حَقِيقَةٍ^(١) ؛ لِأَنَّ الْمَغْلَبَ فِيهَا جَاءَ التَّوَثُّقُ بِمَحْرَمِ الصَّرْفِ مُطْلَقًا^(٢) .

وَبِهَذَا يُعْلَمُ : ضَعْفُ إِتْنَاءِ غَيْرِ وَاحِدٍ بِأَنَّ لِلْمَالِكِ قِلَاصَ الصَّمِيمِ الْأَكْلَ إِذَا هُوَ
أَنَّهُ يُخْرِجُ الْجَائِثَ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْتَحْقِّينَ شَدَعَ فِي كُلِّ ثَعْرَةٍ ، فَكَيْفَ يُجْزَأُ أَكْثَرُ بَيْتِ
عُرْمٍ بَدَلَهُ .

(وَلَوْ ادَّعَى) الْمَالِكُ (هَلَاكَ الْمَحْرُوصِ) أَوْ بَعْضُهُ^(٣) (بِسَبِّ حَتْمٍ كَسَرَقَةٍ ،
حَتْمُهَا مِنَ الْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَتِ أَنَّ الْمَسْرُوقَ يُخْفَى وَلَا يُظْهَرُ ، فَلَا اعْتِرَاضَ
عَلَيْهِ ، حَلَالًا لِمَنْ رَعِمَهُ (أَوْ ظَاهِرِ) كَحَرِيقِ (غَرَفٍ) دُونَ عَمُومِهِ أَوْ مَعَهُ وَلَكِنْ
أَنَّهُمْ فِي هَلَاكِ الثَّمَرِ بِهِ (صَدَقَ بِيَمِينِهِ) فِي دَعْوَاهُ مَا ذَكَرَ ، وَالْيَمِينُ هِيَ وَفِي
مَائِرِ مَا يَأْتِي مُسْتَحَبَّةٌ^(٤) .

(فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الظَّاهِرُ) بِأَنَّ غُرْفَ عَدَمِهِ أَوْ لَمْ يُعْرِفْ شَيْئًا (طُولَ بَيْتِ)
بَوَاقِيهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لسهولة إقامتها (ثُمَّ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي الْهَلَاكِ بِهِ) أَيِ
بِسَبِّ اسْبَبٍ ؛ لِاحْتِمَالِ سَلَامَةِ مَالِهِ بِحَصُوصِهِ

وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى دَعْوَى الْهَلَاكِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّصٍ لِسَبِّ . قُلْ قَوْلُهُ ، وَيُحْتَفُّ
بَلْبًا إِنْ أَتَاهُمْ .

(وَلَوْ ادَّعَى خَيْفَ الْحَارِصِ) عَلَيْهِ بِإِحْبَارِهِ بِزِيَادَةِ عَمْدًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا . لَمْ

(١) أَيِ : الشَّرَكَةُ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحْقِّينَ .

(٢) ظَاهِرُهُ : وَإِنْ كَانَ التَّصَرُّفُ جَمَاعَةً قَرَأَ الرُّكُوعَ شَائِعًا (سَمِ ٢٦٠ / ٣) وَرَاجِعًا إِلَى الْمَعْنَى

الْمَخْصِيَةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ ، مِثْلُهَا (٥١٢)

(٣) وَفِي (ب) : (كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ) .

(٤) قَالَ الْعَلَامَةُ التَّرْمِذِيُّ (وَالْيَمِينُ هِيَ وَفِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الرُّكُوعِ مَحْجُوزَةٌ) حَاشِيَةُ التَّرْمِذِيِّ عَلَى

الْمَنْهَجِ الْقَوِيمِ (١٥٨ / ٥) .

٤٢٤ لم يقبل ، أو لم يقبل . قبل في الأصح
أو علقه بما يشهد

سمع دعواه ، لا نسبة ، كدعوى الجور على الحاكم (أو علقه بما سعد ، وقوله
عادة) من عالم بالحرص ، كالربع (. لم يقبل) للعلم ببطلان دعواه .
مع ، لحظ عنه القدر الممكن الذي لو اقتصر عليه . قبل .

(أو محتمل) يمنع الميم ، وبين قدره ، كواحد في مثله ، وكسب أو علقه
على ما قاله الشافعي ، واستبعد في السدس ، وقد مثله الراعي نصف الفرس
(. قبل) وخلف بلبا إن أنهم (في الأصح) لأن صدقه ممكن
مد كله (١) إن تلف المخروص ، وإلا . أعيد كي له .

فرع - علم مما مر (٢) : أنه إذا تلف الشعر الذي يجف بعد الحرس والصبي
والقول . لزمه ركائه جاعاً ، أو قتل ذلك لا لحوف ضرر أصله (٣)
مثله (٤) : لأنه مثلي على تناقص فيه

وترويح : الروضة (٥) ، ها القيمة (٦) هو منصوص الشافعي (٧) والأكثرين .
وجهه ما وإن كان خلاف القياس رعاية مصلحة المستحقين : لحشية صد
الرطب قل وصوله إليهم : كما راعوا ضد ذلك حيث الرموة - فيما إذا أتت

(١) قوله (عادة) غير موجود في (ب) و (ت) و (ج) و (د)

(٢) الشرح الكبير (٨٥ / ٣)

(٣) أي قوله (أو بمحتمل وبين قدره .) إسنها صريح وبهاية ومعنى
(٢٦١ / ٣) .

(٤) قوله (علم مما مر) لعل من قول المصنف (فإذا حرص . فالأظهر أن حق الضرر
القول (ولو ادعى) إلخ ، وما ذكره الشارح في شرحه (ش ٢٦١ / ٣)

(٥) قوله (لا لحوف ضرر أصله) أي . لأن ما لحوف ضرر الأصل علم حكمه مما مر كروي

(٦) أي : عشر الرطب أو نصفه . (ش : ٢٦١ / ٣) .

(٧) روضة الطالبين (١١٣ / ٢)

(٨) أي : فيه عشر الرطب إن شقي بلامزة . إيعاب وأسى . (ش ٢٦١ / ٣)

(٩) الأم (٨٢ / ٣) وراجع : المسهل المصاح في اختلاف الأشباح : مسألة (٥١٣) .

نصاب العاشية - غير الحيوان الواجب وإن^(١) كان مضمناً ، رعاية للحس ما أمكن ، بخلاف ما لو أتت أجني^(٢) . لا يترمة إلا الصمة

معرفة بين المالك وغيره ، وأيد ذلك^(٣) جمع بقولهم - حيوان عن بحث الرامي وجوب التمر الجاف ؛ لأنه^(٤) واجبه وقد قوته^(٥) - لا يقول^(٦) . واجبه الحاف ، لا إذا حفت أو صمته بالحرص وسلطاناً عليه ولا فرق في لزوم القيمة بين ما تنثر^(٧) وغيره

ولو تلف كله بعد ذلك^(٨) قبل إمكان الأداء فلا تقصير لم يترمة شيء ، أو بعضه . ركني الباقي

دل الدارمي ، ولو ألفت المال بعدهما أجني^(٩) لزم المالك الركة إن صر بحاسي ، وإلا . فلا ، أو قبل التضمين . فلا شيء عليه ، ويطلب بعض^(١٠) . انتهى

وعيه إن غرم القيمة وقتل ؛ هي الواجب يدفعها المالك للمستحقين ، ولا يترمة شراء واجب الركة بها ، كما هو ظاهر كلام « الروضة » وأصلها^(١١) وغيرهما .

(١) (الرو) للمحال (ش ٢٦٢/٣)

(٢) قوته (بخلاف ما لو أتت) أي أتت نصاب لعاشية أجني كردي

(٣) قوته (وأيد ذلك) أي أيد ترجيح قوت الروضة الجمع كردي

(٤) قوته (لأنه) من كلام الرامي ، على قوته (وجوب التمر الجاف) كردي

(٥) الشرح الكبير (٣/٨٦-٨٧) .

(٦) قوته (لا يقول) إلح مقول قول الجمع كردي

(٧) وفي (أ) والمطبعة المصرية والروية (بتنثر)

(٨) أي الحرص والتضمين والقبول ، وكذا قبل ذلك معلوم بالأولى (ش ٢٦٢/٣)

(٩) أي : المتلف بعد التضمين أو قبله . (ش ٢٦٢/٣) .

(١٠) روضة الطالبين (٢/١١٦-١١٧) ، شرح الكبير (٣/٨٧)

وإذا تقرر انتم ، فقال له المالك اذ عني مما عليك لم يصح ، وما فيه من بعد له نص والمقصود ، إلا إذا قلنا فيمن قال لمدسه اشتر لي ذلك ، عسك ان يصح ويبرأ ، لأن الاتحاد وقع صمماً لا قصداً
وبني في رابع^(١) شروط السع ، وآخر (الوكالة)^(٢) ما هي ذلك^(٣) .

وفي المجموع ، عن الإمام عن صاحب التقرّب : لأحد الشريكين في رطب خرّضه على صاحبه ، والرائحة بحضته تمر^(٤) ، فيزومه^(٥) ويصرف في جميع

واعتز عدم رضا بقية الشركاء وهم المستحقون ؛ لما يأتي أن شركتهم غير حفيّة ؛ لباء الركة على الرفي^(٦) ، ولا يأتي هنا خلاف القسمة ؛ لأن معزّد نصيب دت لا ينزلها

ويؤيد ما قاله^(٧) . قولهم أجر (المساقاة) : لو خاف المالك على الثمر العمل ، أو عكسه . فله^(٨) خرّضه عليه ، ونصيبه^(٩) إياه بتمر

قال جمع متقدّمون . وللساعي أن يضمّن يهودياً شريكاً مسلم زكاته^(١٠) ، لأن

١ . في (ب) و (ت) و (ث) و (ح) و (ص) و (ط) و (المطوعات) (رابع) بدون (في) (٢) في (٢٦٧/٤)

(٣) أي من السؤال والجواب . (ش : ٢٦٢/٣) .

(٤) المجموع (٤٤٠/٥ - ٤٤١)

٥ أي يرم الثمر على المحرّض عليه (ش : ٢٦٢/٣٠) .

(٦) في (ص) ٥٧٦

(٧) أي : صاحب التقرّب . (ش : ٢٦٢/٣) .

(٨) أي للمالك في الأصل ، والعمل في العكس (ش : ٢٦٢/٣)

(٩) وفي (أ) و (ب) و (ت) و (ح) . (و يصحّه) .

(١٠) وفي (ب) و (ت) و (ب) و (ع) (ركاه) .

ابن رواحه رضي الله عنه صوّى يهود حبير ركاة العامين^(١) ، لأنهم شركائهم في
السر ، وابن رواحة من العامين ، فتصبيه لهم ظاهر في أنهم ملكوا ذلك بدله
من التمر المستقر في دمتهم^(٢) ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم سداهم شطر
وخرج ، وهم لا يدرئهم ركاة^(٣) .

قال الشنكي : وزعم أنه يُعتَمَر في معاملة الكفار ما لا يُعتَمَر في غيرها
لا يَرْتَضِيهِ دُولِب^(٤) .

• • •

(١) أخرجه ابن حبان (٥١٩٩) ، والبيهقي في الكبير (١١٧٣٦) ، (١٨٤٣١) عن ابن عمر
رضي الله عنهما ، وانظر ما أخرجه بن حريمة (٢٣١٥) ، وأبو داود (١٦٠٦) عن عائشة
رضي الله عنها ، وراحم «اللمحصر الحبير» (٣٨٠/٢) ويشهد له أيضاً الحديث لأمي أمأ
(٢) قوله (تصبيه) أي يضمين ابن رواحه (لهم) أي لليهود (ظاهر في أنهم) أي يهود
(ملكوا ذلك) أي التمر (بدله) أي بدل السر (من التمر) بيان لمدن (في دمتهم) أي
دنة اليهود ، كتردي .

(٣) أخرجه أبو داود (٣٤١٠) ، وابن ماجة (١٨٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما .
(٤) أي هنا ، والآ قد اعترضوا في معاملة الكفار ما لم يعترضوا في غيرها في مواضع (م)

باب زكاة النقد

نصاب الفضة : مئتا درهم ، والذهب عشرون مثقالاً

(باب زكاة النقد)

أي الذهب والفضة ، وهو ضد العرض والدين ، فيشمل غير المصروب
نصاً ، خلافاً لمن زعم اختصاصه بالمصروب ، كذا قلنا غير واحد
ويدي هي : القموس : النقد : الوارن^(١) من الدراهم^(٢) وهو صريح في
أن وضعه للمعوي المصروب من الفضة لا غير ، وحيد فلا وجه^(٣) للاختلاف
مذكور ، لأنه إن أريد النقد في هذا ليد شمل الكل^(٤) اتفاقاً ، أو الوصف
المعوي ، فهو ما ذكر .

والأصل فيه الكتاب^(٥) ، والسنن^(٦) ، والإجماع

نصاب الفضة مئتا درهم ، و (نصاب الذهب عشرون مثقالاً)
إجماعاً تحديداً ، فلو نقص في ميراث وثم في آخر فلا زكاة ؛ للشك

باب زكاة النقد قوله (لورن) أي صاحب الورن كروني

(١) القموس المحيط (٦٤٢ / ١) .

٣ قوله (وحيد فلا وجه) إلخ ، أي حين يد كذا نقد معين عرّف عام ، ومعوي
خاص (فلا وجه) إلخ . كروني .

٤ قوله (شمل الكل) يعني حتى الدين من النقد ، ولا يعني مذكر في (باب من ترومه
زكاة) الآية ، لأنه لم يبين هناك قدر نصابه (سم ٢٦٣ / ٣ - ٢٦٤)

٥ ومع موه تعالى ﴿ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْأَنْفُسَ وَالْفُتُوحَ وَالْأَنْفُسَ وَالْأَنْفُسَ وَالْأَنْفُسَ ﴾ (سم ٢٦٣ / ٣ - ٢٦٤)
السم [موه ٣٤] راجع : لحم لوهاج (١٨٦ / ٣)

٦ منها ما أخرجه مسلم (٩٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ما من
صاحب ذهب ولا فضة لا يؤتي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار ،
فأحمى عليها في نار جهنم ، فيكوى بها جنبه وظهوره الحديث ومنها الأحاديث
الآية في الشرح

بورون مكة .

ولا يُعد في ذلك^(١) مع التحديد ؛ لاختلاف حقة الموارس باختلاف حدود

صاحبها^(٢)

بورون مكة ، للحجر الصحيح . « المِكْنَالُ مِكْنَالُ الْمَدِينَةِ ، وَلُورُونُ وَرَنُ

مَكَّة »^(٣)

والمِثْقَالُ - ولم يتغير^(٤) جاهلية ولا إسلاماً - . ثَنَانٌ وَسَمْعُونُ حَتَّةٌ شَعِيرٌ
مَتَوَسِّطَةٌ لَمْ تُقَسَّرْ ، وَقُصِعَ مِنْ طَرَفَيْهَا مَا دَقَّ وَطَالَ

وَالدَّرْهَمُ اخْتَفَ وَرَنُهُ جَاهِلِيَّةً وَإِسْلَاماً ثُمَّ اسْتَقَرَّ عَلَى أَنَّهُ سِتَّةُ دَوَانِقٍ ،
وَالدَّنَقُ ثَمَانُ حَبَاتٍ وَخُمْسًا حَتَّةً ، فَالدَّرْهَمُ : خَمْسُونَ حَتَّةً وَخُمْسًا حَتَّةً

وَالْمِثْقَالُ دَرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسَاعٍ دَرْهَمٌ ، فَقُلِبَ أَنَّهُ مَتَّى رِيْدٌ عَلَى الدَّرْهَمِ ثَلَاثَةُ
أَسَاعٍ كَانَ مِثْقَالًا ، وَمَتَّى بُقْصٌ مِنَ الْمِثْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ . كَانَ دَرْهَمًا ،
فَكُلُّ^(٥) عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سَعَةٌ مَنَاقِيلَ ، وَكُلُّ عَشْرَةِ مَنَاقِيلَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ دَرْهَمًا
وَسُلْعَانِ .

قَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ : وَدَرْهَمُ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورُ الْيَوْمَ . سِتَّةُ عَشَرَ قِيرَاطًا
وَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ قِيرَاطٍ بِقِرَارِيطِ الْوَقْتِ ، وَقِيلَ : أَرْبَعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَالْمِثْقَالُ
أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا عَلَى الْأَوَّلِ ، وَعِشْرُونَ عَلَى الثَّانِي .

قَالَ شَيْخُنا وَنَصَابُ الذَّهَبِ بِالْأَشْرَفِيِّ : حَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَسُلْعَانِ وَتُسْعُ^(٦)

انتهى

(١) أي في نفسه في ميزان ، وتعامه في آخر . (سم : ٣ / ٢٦٤) .

(٢) وهي (أ) و (ب) (صاعها) .

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٤٠) ، والنسائي (٢٥٢٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٤) وهي بعض السبع (لم يتغير) بدون (الواو)

(٥) وهي (أ) و (ب) : (وكل) .

(٦) فتح الوهاب مع حاشية البجيرمي (٣٨ / ٢) .

وركانتهما : رُفْعُ عَشْرٍ

وَلَا شَيْءَ فِي الْمَعْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصَةُ نَصَابٍ

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرَادَهُ بِالْأَشْرَفِيِّ : الْقَائِمَاتِيَّ أَوْ الْإِسْمَاتِيَّ^(١)

وَبِهِ يُفْلَمُ النَّصَابُ بِدَوَابِيرِ الْمَعَامِلَةِ الْحَادِثَةِ الْإِلَاحِ ، عَلَى أَنَّهُ حَدَثٌ أَيْضًا تَعْبِيرٌ فِي الْمَثَلِ لَا يُؤَافِقُ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ ، فَلَيْسَتْ لَهُ ، وَلِيَحْتَمِلَ الظَّاهِرُ فِيمَا يُؤَافِقُ كَلَامَ الْأُتَمَةِ قَبْلَ التَّعْبِيرِ

(وَرَكَاتُهُمَا رُفْعُ عَشْرٍ) لِحَبْرَيْنِ صَحِيحَيْنِ بِذَلِكَ^(٢) ، وَيَحْتُمِلُ فِيمَا رَأَى نَحْوَهُ : إِذْ لَا وَقْفَ هَا .

وَقَدْ رُقِيَ الْمَاشِيَةُ بِصُرٍّ سَوِيٍّ^(٣) الْمَشَارِكَةُ لَوْ وَجَبَ جَرٌّ ، وَإِنَّمَا تَكَرَّرَ الْوَاحِدُ هَذَا تَكَرَّرَ السَّيْنِ ، مُخْلَافَةً^(٤) فِي التَّعْبِيرِ وَالْحَقِّ ، لَا يَحْتُمِلُ فِيهِ نَابِيًا حَيْثُ لَمْ يَتَوَهَّجْ نَجْرَةٌ ، لِأَنَّ الْقَدْرَ نَامٍ فِي نَحْوِهِ ، وَمُنْتَهَى لِّلِاسْتِمَاعِ وَالشَّرَاءِ بِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ ، بِخِلَافِ ذَلِكَ

(وَلَا شَيْءَ فِي الْمَعْشُوشِ) أَيِ الْمَحْدُودِ مِنْ ذَهَبٍ سَحَرٍ قَصَّةٍ ، وَمِنْ قَصَّةٍ سَحَرٍ بِحَاسٍ (حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصَةَ نَصَابٍ) لِحَبْرِ الشَّيْخَيْنِ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُفْسِي

(١) قَائِمَاتِي أَبُو الصَّرَّاحِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلْطَانِ أَمِيرُ الْأَشْرَفِ بِحَرْكَةِ الظَّاهِرِيِّ سَهْبِيٍّ أَمِيرِ الظَّاهِرِ حَقِيقٍ ، مَبْلَدُهُ فِي سَهْبِ سِتِّ وَعَشْرِينَ وَنِصْفًا مِثَّةً ، وَفَاتَهُ سَنَةُ إِحْدَى وَتِسْعَ مِثَّةٍ الْبَطْرِ الْكَوَاكِبِ السَّائِرَةِ (١ / ٢٩٧ - ٣٠٠) .

بِرَسَائِي أَدِمَاتِي الظَّاهِرِيِّ أَبُو الصَّرَّاحِ السُّلْطَانِ أَمِيرُ الْأَشْرَفِ ، صَاحِبُ مَعْرِفَةِ حَرْكَةِ الْأَصْلِ مَبْلَدُهُ (٧٦٦ هـ) ، وَوَفَاتَهُ (٨٤١ هـ) بِهَرْدِ الْأَعْلَامِ (٢ / ٤٨)

(٢) أَوَّلُهُمَا عَنْ أَبِي رَضِي اللَّهِ عَنْهُ فِي كِتَابِ كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ (وَفِي الرُّفْعِ رُفْعُ الْعَشْرِ) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (١٤٥٤) وَهُوَ حَرَجٌ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ وَالرُّفْعُ بِمَعْنَى وَاسِعِهِ الْمَصْرُوفَةِ الْبَهَاءِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (ص : ٣٧٠) . وَثَانِيَهُمَا : عَنْ أَبِي رَضِي اللَّهِ عَنْهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : « إِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوْلُ صَبَّهَا صَفًّا دِينَارًا » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٧٣) وَفِي رَكَاتِهِمَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ هَذِهِ

(٣) لَفْظَةُ (سَوِيٍّ) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي (ب) وَ(غ) .

(٤) أَيِ : الْوَلَجِبِ . (ش : ٣ / ٢٦٥) .

أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةً^(١)

فَإِذَا دُلِّعَ حَالِصُ الْمَعْشُوشِ نَصَاباً ، أَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَالِصٌ يُكْمَلُهُ . . أَخْرَجَ مِنْهُ
الْوَرَقَ حَالِصاً ، أَوْ مِنَ الْمَعْشُوشِ^(٢) مَا يُعْلَمُ أَنَّ فِيهِ قَدْرَ الْوَاحِدِ ، وَنَصَاباً
اِمْتَدَّتْ فِي وَدَرِ الْعَشْرِ

وَلَوْ كَانَ لِمَحْجُورٍ . تَغْيِيرُ الْأَوَّلِ إِنْ نَقَضَتْ مَوْئِدَةُ السَّنَةِ الْمَحْتَاجَ إِسْرَافاً

اِعْتَرَفَ .

وَيُسَمَّى بِمَا إِذَا رَأَتْ مَوْئِدَةُ السَّكِّ عَلَى قِيَمَةِ الْعَشْرِ وَلَمْ يَرْضَ الْمُسْتَحْفِيزُ
بِحُكْمِهَا أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ إِخْرَاجَ الثَّانِي ؛ لِإِصْرَارِهِمْ حَيْثُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَمِعَ بِرُذُورِ
رَضُو

وَعَنِ هَذَا التَّصْبِيلِ يُخْمَلُ قَوْلُ جَمْعٍ ؛ كَالْقُمُولِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ . لَوْ أَخْرَجَ حَمَةً
عَشْرَ مَعْشُوشَةٍ عَنْ مَتْنِ حَالِصَةٍ^(٣) . فَيُظْهَرُ . الْقَطْعُ بِإِحْرَافٍ مَا بَيْنَهَا مِنَ الْحَالِصِ
عَنِ قِسْمِهِ ، وَيُخْرِجُ الْبَاقِي مِنَ الْحَالِصِ ، وَقَوْلُ آخِرِينَ^(٤) : لَا يُخْرِجُ ؛ بِمَا بِهِ
مِنْ تَكْيِيدِ الْمُسْتَحْفِيزِ مَوْئِدَةَ إِحْلَاصِهِ

بِأَنَّ سَوِيَّ^(٥) فِي « الْمَجْمُوعِ » فِي إِخْرَاجِهِ^(٦) عَنْ الْخَالِصِ بَيِّنَةٌ^(٧) وَبِ
الرَّدِيِّ ، وَإِنَّ لَهُ الْإِسْتِرْدَادَ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِثْهُ عَنِ الرُّكَاةِ إِلَّا إِذَا اسْتَهْلَكَ ، فَيُخْرِجُ

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٩٤) .

(٢) قوله (أو من المعشوش) (إصح عطف على قوله (قدر الواحد) (إصح (ش : ٢٦٥/٣) .

(٣) قوله (حالصة) الأولى الشبه . (ش : ٢٦٧/٣) .

(٤) قوله (وقول آخريين) عطف على قوله (قوله جمع) هامش (أ) .

(٥) قوله (بل سوي) عطف على قوله . (ويسمي) (إصح . (ش : ٢٦٧/٣) .

(٦) أي : المالك . (ش : ٢٦٧/٣) .

(٧) أي : المعشوش . (ش : ٢٦٧/٣) .

(٨) قوله (وإل) (إصح عطف تفسير على قوله . (إحراج . (إصح . (ش : ٢٦٧/٣) .

وَلَوْ اِخْتَلَطَ اِنَاءُهُمَا وَجْهَلْ

لعدوب ، ثم قال : ولو أخرج من منيش حاصصين خمسة عشر معناه شاة فقد
سقاة لا يُخبرته وأن له اسردادهما^(١) انتهى

ومحل الاسترداد إن يش عند الدفع أنه عن ذلك المال^(٢)

وعلى عدم الإجزاء^(٣) : لو خلص المعشوش في يد الساعي أو المسحق
أحرأ ، كما في تراب المعدن ، بحلاب سحلة كبريت في يده^(٤) ، لأنها من جنس
صفة لإحراء يوم الأحد ، والتراب والمعشوش هما بصفة لكنه محتفظ بغيره

وبكره للإمام صرث المعشوش ، ولغيره صرث الحاصص إلا باده^(٥) ، وما لا
يروح لا تلبس ، كأكثر أنواع الكيمياء الموجودة الآن . يتوهم إنهم بدوا به ، كما
في الإحياء ، وشدة فيه^(٦) .

ولا بكره إمساك معشوش موافق لنقد السيد .

ولا يكمل أحد التقديري بالآخر ، ويكمل كل نوع من جنس باخر منه ، ثم
يأخذ من كل إن سهل ، وإلا . . . فمن الوسط .

وبخريه جيد وصحيح عن رديء ومكسور بل هو أفضل ، لا عكسها ،
بشرطهما إن يش

(ولو اختلط إناء مهما) أي : التقديري ، بأن أديا وصيغ مهما ، وجهل

(١) لمجموع (٩/٦)

(٢) أي الخاص الجيد (ش : ٢٦٧/٣) .

(٣) أي عدم إحراء المعشوش عن المعشوش لذي هو فون الآخرين ، وحسنه اشرح على ما
رادت مؤنة السك . إلخ ، ويحمل أنه راجع أيضاً إلى عدم إحراء المعشوش عن الخاص
بشي ذكره عن المجموع وأقره ، وهو الأقرب . (ش : ٢٦٧/٣) .

(٤) أي يد الساعي أو المسحق (ش : ٢٦٧/٣) بنصرف

(٥) رجع : المهل الصالح في اختلاف الأشباح ، مساله (٥١٤)

(٦) إحياء علوم الدين (٢٨٨/٣ - ٢٩١) .

أكثرهما زكي الأكثر ذهباً وفضة ، أو مثير

أكثرهما (كان كاد ورثه المأ واحدتهما ست مئة والآخر أربع مئة ، ونجهل حينئذ)
(.. زكي الأكثر ذهباً وفضة) احتياطاً إن كان لغير محجور ، وبإلا .. يعني الميراث
التي ، فتركت ست مئة ذهباً ، وست مئة فضة ، وحسب ينراً يقيماً ، ولا ينفى
ركبة كله ذهباً ؛ لأنه لا يُجزى عن الفضة ؛ كعكسه .

أر مير (بينهما بالنار ، وينخصل^(١) عند تساوي أجزائه^(٢)) يستأذي حر ..
توسد^(٣) ، بأن يصنع فيه المأ ذهباً ويُعلم ارتفاعه ، ثم المأ فضة ويُعلمه وهو أزيد
ارتفاعاً من الأول ، ثم يصنع المختلط ، فإلى أيهما كان ارتفاعه أقرب فهو
لأكثر

وبأن يهدي مختلط خجل ورثه بالكلية ؛ لأن علامته بين علامتي الحالص .
وإن اشتركت نبتة إليهما ؛ كان يكون ارتفاع الفضة أصبغاً ، والذهب ثلثي بصع .
والمختلط خمسة أسداس أصبغ . فهو نصيب ، وإن رآذ على علامة لذهب
شعيرتين ، ونقص عن علامة العصاة بشعيرة . فثلاثه فضة وثلاثة ذهب
وبأن يصنع^(٤) فيه ست مئة فضة وأربع مئة ذهباً ويُعلم ارتفاعهما ، ثم يفسر ثم
يصع احسنه ويلحق بما وصل إليه .

وإنما لم يخفوا الماء معياراً في الرثا ؛ لأنه أضيئ ، ولذا جعلوه معياراً في
السلم .

وليس له الاعتماد على غلبة ظنه من غير تمييز ؛ لتعلق حق الغير به ، فتم نقل
ظنه به

(١) أي عين لأكثر ، وهو السب مئة (ش ٢٦٧/٣)

(٢) أي : التمييز بالنار . (ش : ٢٦٩/٣) .

(٣) قوله (تساوي أجزائه) أي تساوي أجزاء الإناء في الخلط كردي

(٤) قوله (أو بالماء) عطف على (بالنار) . (ش ٢٦٩/٣٠) .

(٥) وقوله (بأن يصنع فيه ست مئة) عطف على قوله . (بأن يصنع فيه المأ) هامش (ك) .

وَيُرَكَّى الْمُحَرَّمُ مِنْ حُلِيِّ وَغَيْرِهِ لَا الْمُبَاحُ فِي الْأَظْهَرِ .

ومؤنة لسك على المالك .

وبوفدة آلة لسك ، أو اختاج فيه لرمي طويل . أخر على ركعة الأكثر من كل منهما ، ولا يُعَدُّ في التأخير إلى السكس ؛ لأن لركعة مورية ، كذا معناه^(١) الرافعي عن الإمام ، وتوقف^(٢) فيه فقال ولا بعد أن يُخَلَّ السك ، أو ما في معناه من شروط الإمكان^(٣) .

(ويركى المحرم) من النفل (من حلي وغيره) بالجزء^(٤) ، إجماعاً وكذا المكروه ؛ كصفة فضة كبيرة لحاجة ، وصغيرة لريبة (لا المباح في الأظهر) لأنه بعد استعمال مباح ، فأشبهه أمانة الدار

ولأحاديث المفتضية لوجوب الركعة ، وحرمة الاستعمال حتى على سائر^(٥) حملها البيهقي وغيره على أن الحلي كان محرماً أول الإسلام على

(١) أي قوله (وبوفدة) إجماع بهبه (ش ٢٧٠ / ٣)

(٢) أي : الرافعي . (ش : ٢٧٠ / ٣) .

(٣) الشرح الكبير (٩٣ / ٣)

(٤) قوله (بالجزء) أي عطفاً على (حلي) لا بالرمع عطفاً على (محرم) لأنه لا ياسب عيد المحرم حيث بالحلي تفصيله ، لأن يقره . (من محرم) إجماع ، ولأن غير حله يشمل أيضاً غير المكروه وغير المباح ، وليس مراداً . (سم ٢٧١ / ٣)

(٥) من الأحاديث المفتضية لوجوب الركعة في الحلي ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي سحاً من ورق فقال : « ما هذا يا عائشة ؟ » فقبت صمغهن أنريتن لك فيهن يا رسول الله ، فقال : « أتؤذين ركعاتهن ؟ » فقلت : لا ، أو ما شاء الله من ذلك . قال : « هي خضتك من النار » أخرجه الحاكم (٣٨ / ١) ، وأبو داود (١٥٦٥) ، والدارقطني (ص ٤٤٠) ، والبيهقي في الكبير (٧٦٢٢) والشَّخَب هو حيط يُنْظَم به حرر ، ويلبسه الصيالي والجواري . النهاية في غريب الحديث (ص ٤١٦) ومن لأحاديث المفتضية لحرمة استعمال الحلي حتى على النساء ما جاء عن أسماء بنت بريد رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أيما امرأة تقلدت نقلاً من ذهب لئدما الله عز وجل يثقلها من النار يوم القيامة » أخرجه أبو داود (٤٢٣٨) ، وساني (٥١٣٩) ، والبيهقي في الكبير (٧٦٣٠)

استدل على أنها في أمر إراد خاصية ، فيختل أن ذلك لإسراف فيها ، بل هو الظاهر من سياق بعض الأحاديث^(١) .

وبومات مؤثرته عن خلي مساح ، فمضى عليه حول أو أكثر ولم يقدمه .
ركبته على ما في البحر^(٢) لأنه لم ينو إمساكه لاستعمال مساح .

ورقدان المواقف لما يأتي في اتخاذ سوار بلا قصد . . عدم وجوبها

ويجاب بما يأتي أن تم صارفاً قوتياً ، هو الصوغ المقتضي للاستعمال على .
ولا صرف هنا أصلاً ، ولا نظرية مؤثرته ، لأنها انقطعت بالموت

وبو حلت الكعة مثلاً بنقد . حرّم : كتعليق مخلق^(٣) فيها يتحصل منه شيء فلا ركاة فيه قطعاً ؛ لعدم المالك المعين مع حرمة استعماله ونارح الأدرعي في صحة وقفه مع حرمة استعماله ، ويجاب بأن القصد منه لا وصفه ، فصح وقفه ؛ نظراً لذلك^(٤)

وبه يُقلم أن المراد وقف عليه على نحو مسجد احتاح إليها^(٥) ، لا لتفريسه

به

(١) السالكين (٢٠٤/٨)

(٢) بها ما سبق تحريجه ، وما في معناه راجع إلى السالكين (٢٠٤/٨-٢٠٦)

(٣) بحر المذهب (١٤١/٣) .

(٤) قوله (كتعليق محلي) مثال أي تعليق فصيل محلي بها كردي

(٥) قوله (بأن القصد منه) أي من الوقف عليها (عنه) أي غير المحلي (لا وصفه) أي وصف الاستعمال (فصح وقفه) أي وقف المحلي ؛ كونه ونحوه (نظراً لذلك) أي قصد العس كردي

(٦) وقوله : (احتاح إليها) أي احتاح المسجد إلى غير المحلي نحو إحارنها له ؛ لتحصيل مصالحه كردي

ومن المَحْرُوم : الإِنَاء ، والسَّوَارُ ، وَالْمَحْلَحَالُ لِنَسِ الرَّجُلِ ، فَلَوْ اتَّخَذَ سَوَارًا يَلَا قَصْدًا أَوْ قَصْدًا إِحَارَتَهُ لَمْ يَلَهُ اسْتِغْفَالُهُ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ ،

أما وقعه على تحليته به^(١) ، فباطل^(٢) ، لأنه لا يُصَوِّرُ حِلَّهُ^(٣)

، ومن (التقى الذهب أو الفضة) المحرم (الإِنَاء) كميل ولو لامرأة إلا لِحَلَاءٍ عَيْنٍ يَوْقَعُ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَ هُنَا لِمَصْرُورَةِ التَّفْسِيمِ وَبَيَانِ الزَّكَاةِ فِيهِ فَلَا تَكْرَارَ (والسوار) بكسر السين أكثر من صحتها (والمحلحال) بفتح الحاء ، وسائر حيني بساء (للنس الرجل) بَأَنَّ قَصْدَ ذَلِكَ تَأْخُذُهُمَا ، فهُمَا مُحْرَمَانِ بِانْقِصَادِ الْمَلِكِ الْأَوَّلِيِّ .

وَدُونَ لِأَنَّ فِيهِ خِوَانَةٌ لَا تَلِيْقُ بِشَهَامَةِ الرَّجُلِ ، سَحْلَافٌ اتَّخَذَهُمَا لِلنَّسِ مَرَأَةً أَوْ صَبِيًّا .

وَنَحْنُ كَرَجُلٍ فِي حِلِّيِّ السَّاءِ ، وَكَامْرَأَةٍ فِي حِلِّيِّ الرِّجَالِ ، أَحَدًا بِالْأَسْوَأِ^(٤) ، فَلَوْ اتَّخَذَ (الرَّجُلُ) (سَوَارًا يَلَا قَصْدًا) لِلنَّسِ أَوْ غَيْرِهِ (أَوْ قَصْدًا إِحَارَتَهُ لَمْ يَلَهُ حِلُّهُ^(٥)) (لَهُ اسْتِعْمَالُهُ) بِلَا كَرَاهِيَةٍ (فَلَا زَكَاةَ) فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) ، لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِيِّ^(٦) بِالصَّبَاغَةِ يَطْلُ تَهَيُّؤُهُ لِلْإِحْرَاجِ الْمَلْحَقُ لَهُ بِالنَّامِيَّاتِ^(٧) ، إِذَا الْقَصْدُ

- (١) وقوله (على تحليته به) أي بالمحلى ، كقيدل ومحوه ، للربيع كروبي
(٢) قوله (باطل) قال في شرح لروص : كقولك على يروين المسعد ومثله ، (أنه بصدقه مال ، ويعلم مما ذكر أن وقف الأثواب استغفاله على ما جدد بقصد استعماله فيها ، ومن .
وبقصد العين صحيح ، كروبي .
(٣) روي (أ) (حها) ، والصغير يرجع إلى (التحلية)
(٤) أي : الأحوط . مقني . (ش : ٢٧٢ / ٣) .
(٥) وفي (ب) و (ت) و (م) و (ص) و (ض) و (ط) و (ظ) قوله (يحل) غير موجود .
وفي (ث) و (ج) و (ح) و (ج) و (ط) قوله (يحل) حسب من الشرح ، وفي ()
و (ب) و (ج) و (ف) حسب من المتن .
(٦) في قوله : (بلا قصد) . (ج ش : ٩٠ / ٣) .
(٧) قوله (الملحق له بالناميات) لأن الركاة إنما تجب في المال النامي ، والتقيد غير مهم في بساء ، وبيت الحق بالناميات لكونه مهيناً للإحراج ، أي المعاملة كروبي

وَكَدَّ لَوْ أَتَكَرَّ الْخُلِيُّ وَقَصَّدَ إِصْلَاحَهُ .

بها ، لا استعمال عاباً مع إصائها إليه عاباً ، فلا ترد المسائل ، وفي الثانية (١) .
شئ ما مر في المواشي العوامل (٢)

وقصبة كلامهم أنه لا فرق بين أن ينوي بذلك (٣) التجارة والا ، وحسد
يشكل عنه ما يأتي فيمن استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة (٤) ، إلا أن يفرق
بما يأتي أن التجارة في النقد صعبة بدرة (٥) ، فلم تؤثر قصدها مع وجه دسور
الخبير احائر المسامي لها (٦)

وخرج بقوله : (لا قصد) ما إذا قصد اتحاده كسراً ، غير أني وإن سم يفرق
الاتحاد في غير الإناء .

ولو قصد مباحاً ثم غيرة لمحررم أو عكسه تغير الحكم
ولو قصد إعارته لمن له استعماله . لم يحب جرماً .

(وكذا لو اتكر الخلي) الماخ فعمله (٧) (وقصد إصلاحه) . فلا ركة به
في الأصح وإن دام أحوالاً ؛ لدوام صورة الخلي مع قصد إصلاحه ، هذا إن توقف
استعماله على الإصلاح بحول إتمام (٨) ، ولم يفتح لصوع جديد ، فإن لم يتوقف

(١) أي بالعبارة (ش ٢٧٣/٣)

(٢) في قوله (أو قصد) إلح (ع ش ٩٠/٣) .

(٣) في (ص ٣٧٩)

(٤) أي الإجارة (ش ٢٧٣/٣)

(٥) في (ص ٤٧١)

(٦) في (ص ٤٦٩)

(٧) أي التجارة (ش ٢٧٣/٣)

(٨) قوله (فعله) إلح وكذا لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر وقصد إصلاحه
لا كده فيه أبداً ، لأن القصد يثبت أنه كان مرصداً له ، فلم يعلم انكساره ولم يقصد إصلاحه حتى
مضى عام رحمت ركانه ، فإن قصد بعده إصلاحه فالظاهر أنه لا وجوب في المسعر
كردي

(٩) لأختم الشيء بالشيء - الصقة به - مختار الصحاح وعليه فاللحام أنه يلصق به بعض ما أنكر

وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حُلِّيُ الذَّهَبِ

عنه فلا أثر للكسر قطعاً

واب اختار لصوغ جديد ، ومصى حول بعد علمه بكسره ، ركن قطعاً ،
واعقد الحول من حين الكسر

وخرج به (قصد إصلاحه) ما إذا قصد كسره ، أو جعله نحو سِر ، فيركي
قصد

وكذا إن لم يقصد شيئاً ، كما في « أصل الروصه » و « الشرح الصغير »^(١) لأن
لأن عبرة تعدد للاستعمال ، وضح في « الكبير » في موضع عدم وجوبها^(٢) ،
وصورة الإسوي^(٣) .

ويعتبر فيما صنعته محرمة وره دون قيمته الرائدة بسبب الضمة ؛ لأنها
مستحقة الإزالة فلا احترام لها ، وفيما صنعته مباحة . كلاهما^(٤) ، لتعلق الركاة
بغير الغير المحرمة ، فوجب اعتبارها بهيتها الموجودة حيث

(ويحرم على الرجل) والخش (حلي الذهب) ولو في آلة الحرب ،
لحبر الصحيح^(٥) ، إلا إن صدى بحيث لا ينير ، كما نقله في « المجموع » ، لا

من الحلي ببعض الآخر ، والله أعلم أمير علي هاشم (ش)

(١) روضة الطالبين (١٢٣ / ٢) .

(٢) الشرح الكبير (٩٧ / ٣)

(٣) المهمات (٦٣٢ - ٦٣٣) .

(٤) قوله (ويعتبر فيما صنعته محرمة) كلاهما والحلي الذي لا يحل لأحد (ربما صنعته مباحة)

كنحلي الذي يحل لبعض الناس (كلاهما) ولو كان به بناء وره من درهم وستة ثلاث مث
اعتبر وره لا قيمته ، فيخرج حصة من غيره أو يكسره ويخرج ربع عشره مثلاً ولو كان له
حلي مناج كذلك فيعتبر قيمته ، فيخرج ربع عشره مثلاً ثم يسعه الساعي بغير حسه ، ويترك
نصفه على المستحقين ، أو يخرج حصة مصوعه فيمسا سعة ونصف ويظهر أنه يجوز
إخراج سعة ونصف نقداً ، ولا يجوز كسره للأداء منه ؛ لصرر الجائس كركدي

(٥) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال « حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ
عَلَى ذَكَوْرٍ أُنْثَى وَأَجْلٌ لِإِنَائِهِمْ » أخرجه الرمذي (١٨١٧) ، وابن أبي عمير (٥٢٦٥) وفي =

٤٤٠
الْأَلْفُ وَالْأَلْفَةُ وَالشَّيْءُ لَا الْإِصْبَعُ ، وَيُحْرَمُ مِنَ الْحَاثِمِ عَلَى الصَّحِيحِ

عَرِجَ وَأَمْرُهُمْ

وَيُؤْخَذُ بِرِوَالِ الْحَبْلَاءِ عَنْ حَسْبِ ، بِطَيْرِ مَا مَرَّ فِي إِبَاءِ نَقْدِ صَدِيٍّ أَوْ غُشِيٍّ (١)
(أَلْفُ الْإِصْبَعِ) مَنْ رَأَى أَلْفَهُ وَإِنْ أَفْكَسَ مِنْ مَضِيٍّ ، لِأَنَّهُ لَا يَفْشَأُ عَالِمًا ،
وَلَا يُفْشَدُ الْمَسْتُ ، وَلَمَّا صَحَّ . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِهِ مِنْ حَعْلَةٍ نَصِ
فَأَسَّ عَمَهُ (٢)

، وَالأَمْلَةُ (ثَلَاثُ أَوَّلِهِ وَثَالِثِيهِ ، فَهِيَ نَسْعٌ ، أَفْصَحُهَا وَأَشْهَرُهَا فَتَحَ ثُمَّ نَسْعٌ
(وَالِيسَ) وَإِنْ نَعَّدَ . فَأَزَلَى شُدُّهَا بِهِ عِنْدَ تَحَرُّكِهَا . وَذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى الْإِصْبَعِ
وَكُلُّ مَا حَارَلَ بِهِ دَهَبٌ . فَهُوَ بِالْمَضِيِّ أَخْوَرُ

(لَا الْإِصْبَعُ) أَوْ الْبِذْلُ وَأَكْثَرُ مِنَ الْأَمْلَةِ مِنْ إِصْبَعٍ ، فَلَا يَجُورُ مِنْ دَهَبٍ وَكَذَا
نَصَبُ (٣) ، لِأَنَّهُ لَا تَقْلُ ، فَتَمَحَضُ لِلرِّيَّةِ بِحَلَالِ الْأَمْلَةِ
وَاحِدُهُ الْأَذْرَعِيُّ . أَنْ مَا تَحْتَهَا لَوْ كَانَ أَشْلً . . امْتَحَنَتْ .
وَيُؤْخَذُ بِهِ . أَنَّ الرَّائِدَةَ إِنْ غَمِلَتْ . حَلَّتْ ، وَإِلَّا . فَلَا فِإِطْلَاقِ الْبُرْكَسِيِّ
الْبَعِ فِيهَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ

وَبَحْثُ الْعَرَبِيِّ . إِنْ حَاقَ الْأَمْلَةُ سَعْلَى بِالْإِصْبَعِ ، لِأَنَّهُ لَا تَتَحَرَّكُ .

(وَبَحْرَمُ مِنَ الْحَاثِمِ) مِنْ دَهَبٍ ، وَهُوَ : مَا يُسْتَمَسَّكَ بِهِ فَضْهُ (عَلَى
الصَّحِيحِ) لِعَمُومِ أدَلَّةِ التَّحْرِيمِ (٤) ، وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الصَّبَةِ وَلِتَطْرِيدِ

(١) (وَالِيسَ) (وَالِخَ) (وَالِيسَ) : (الصَّحِيحُ بِهِ) .

(٢) المجموع (٢٨٣/٤) .

(٣) فِي (٣٤٥/١) .

(٤) أَخْرَجَ ابْنُ حِبَرٍ (٥٤٦٢) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٣٢) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٦٨) عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسَدٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) فِي (أ) (وَالِيسَ) : (وَكَذَا مِنْ لُفْظَةٍ) .

(٥) مِنْهَا : مَا سَبَقَ تَخْرِيجَهُ فِي (ص : ٤٣٩) .

وَيَجِلُّ لَهُ مِنَ الْفِصَّةِ الْخَاتَمُ ،

بالحري^(١) بأن الخاتم ألزم للشخص من الإباء ، واستعماله أذوم

(ويحل له) أي : الرجل (من الفضة الخاتم) إجماعاً بل يُسَنُّ ولو في اليسار
بكته في اليمين أفضل ، لأنه الأكثر في الأحاديث^(٢) .

وكونه^(٣) صابراً شعاراً للروافض لا أثر له^(٤)

ويجوز بفحص منه أو من غيره ودونه^(٥) .

وبه يُعَلَّمُ : حلُّ الحلقة ؛ إذ غايتها أنها خاتم بلا فحص

ويتردد النظر في قطعة فضة يُنْقَشُ عليها ثم تُتَّخَذُ لِيُخْتَمَ بها هل تجلُّ ؛ لأنها
لا تُسَمَّى إباءً فلا يخرم اتحادها ، أو تخرم ؛ لأنها تُسَمَّى إباءً ؛ لخبر الختم^(٦) ؟

ومرأ آخر الأوابي أن ما كان على هيئة الإباء حرم ، سواء كان يُستعمل في الدين
أم لا ، وما لم يكن كذلك ؛ فإن كان لاستعمال متعلق^(٧) بالدين . حرم ،
والأ... فلا^(٨) ، وحيث لا لأوجه : الحل لها .

(١) في (١/٣٥٢) و(ص: ٣٦) .

(٢) منها ما أخرجه ابن حبان (٥٥٠٦) ، وأبو داود (٤٢٢٦) ، والسنائي (٥٢٠٣) عن علي
رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يلبس خاتمه في يده

(٣) أي : اللبس في اليمين . معني (ش : ٢٧٦/٣) .

(٤) قوله (لا أثر له) أي : لأن المسألة لا تترك بموافقة بعض أهل البدعة لـ فيها . يعاب (ش
(٢٧٦/٣)

(٥) قوله (ودونه) عطف على قوله (بعض) هامش (ح)

(٦) عن أس بن مالك رضي الله عنه قال : أراد رسول الله ﷺ أن يكتب إلى روم ، قال : هو
إيهم لا يقرؤون كتاباً إلا محتوماً ، قال : فأنشد رسول الله ﷺ خاتماً من فضة ، كأنه ينظر إلى
نواصيه في يد رسول الله ﷺ ، نقشه : محمد رسول الله ﷺ أخرجه البحاري (٧١٦٢) ، ومسلم
(٢٠٩٢) .

(٧) وفي المطبوعات : (لاستعمال يتعلق) .

(٨) في (١/٣٤٦) .

ونسر جعل فضة مقابلتي كفه ؛ للاتساع^(١)
 ولا تكرر لشيء للمرأة^(٢) و (أل) هي الحاتم للحسن ، مضدق شيء من
 نروضة ، وه أصلها ، لو اتحد الرجل حوائيم كثيرة ؛ ليلبس الواحد منها بعد
 الواحد حار^(٣)

وظاهره حوار الاتحاد لأليس^(٤) ، واعتمدة المبحث الطبري
 بك صوت الإسوي حوار اتحاد حائمين وأكثر ليلبسها كلها معاً ، وشبهه
 بدرمي وغيره^(٥)

ومع تضاد لاني أن يتحد في كل يد زوجاً وقضيتته . حل روح بيد وبرد
 أخرى ، وبه صرح الحوار ذمي .

والذي يتحد اعتماد كلام « الروضة » الطاهر في حرمة التعدد^(٦) مطلقاً ،
 لأن الأصل في القصة التحريم على الرجل ، إلا ما صرح الإذن فيه ، ولم يصح في
 الأكثر من الواحد .

ثم رآيت المبحث علل بذلك ، وهو ظاهر جلي على أن التعدد صار شعاراً
 لمحنى النساء^(٧) ، فبحرهم من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره

(١) عن من غير رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اتحد حائماً من ذهب - أو فضة - وجعل به
 مقابلتي كفه أخرجه الحارثي (٥٨٦٦) ، ومسلم (٢٠٩١)

(٢) قوله (لـ) أي حاتم لقصة ، قوله (لـ) أي الحليلة المروحة إيعاب
 (ش : ٢٧٦/٣) .

(٣) روضة الطالبي (١٢٥/٢) ، لشرح الكبير (١٠١/٣)

(٤) راجع « المسائل النجاشية » في اختلاف الأشباح ، مسألة (٥١٥)

(٥) المسائل (١٢٨-١٣٩) .

(٦) أي : ليلسا . (سم : ٢٧٦/٣) .

(٧) أي : يد أو يدين (ش : ٢٧٦/٣) .

(٨) امرأة حمراء ، وقوم وسوء خلق وحماق . الصحاح (ص ٢٦٣) وفي

وَحَكِي وَجْهًا فِي حُورِهِ^(١) فِي عَرِّ الْخَصْرِ ، وَفَضْلُ كَلَامِهِمْ الْحَمْدُ ، ثُمَّ رَأَتْ نَعْتُونِي صَرَّحَ بِالْكَرَاهَةِ ، وَسَقَطَ إِلَيْهَا فِي الشَّرْحِ مُسْلِمٌ^(٢) ، وَالْأَوَّلُ^(٣) .

وَرَعَهُ أَنَّهُ^(٤) مِنْ حَصُولَاتِ السَّاءِ مَمْرُغٍ

وَالْكَلَامُ^(٥) فِي الرَّحْلِ ، فَقَدْ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي (الْوَدْعَةِ) بِحُلِّ ذَلِكَ بِمَرَّةٍ^(٦)

وَرَدَا حُورًا أَيْ فَاكْثَرُ دَعَا . وَجَبَتْ فِيهَا الرُّكْعَةُ لِكِرَاهَتِهَا ، كَمَا قَالَ بَعْضُ بَعْدُ ، قَدْ عَيَّرَهُ وَمَحَلُّ جَوَازِ التَّعْلِيدِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُعَدَّ إِسْرَافًا ، وَرَأَى حُورَةً مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْرَافُ .

وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ مَا اقْتَصَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ ، مِنْ وَجُوبِ بَعْضِهِ عَنْ شَرْحِ^(٧) ، نَسَبِي عَنْ اتِّحَادِهِ مُثْقَلًا ، وَسَدَّهُ حَسْرًا وَإِنْ صَغِفَتْ الْمَصْصَفُ^(٨) وَغَيْرُهُ ، وَلَمْ يَسْأَلُوا^(٩) تَصْحِيحَ بَعْضِ حَتَّانٍ لَهُ^(١٠) ، وَخَانَفَةُ

المطبوعات : (للحمقاء) وكانه خطأ .

١ قوله (وحكي وجهه في حور) أي جوار الحانم كرمي

٢ شرح صحيح مسلم (٢٩٨ / ٨) .

(٣) أي : الكراهة . (ش : ٢٧٦ / ٣) .

(٤) أي : التثنية في غير المختصر . (ش : ٢٧٦ / ٣ - ٢٧٧) .

٥ ب في بعض النسخ اتحاداً وليس في وقت واحد ومعناه ، قوله (محل ذلك) أي بعد

الحانم ، وكونه في غير المختصر . (ش : ٢٧٧ / ٣) .

(٦) الشرح الكبير (٣١٢ / ٧) .

(٧) كناية إليه (٢٦٥ / ٤) .

(٨) رمي (أ) ، (ح) ، (ع) (وإن صغفته النووي)

(٩) قوله (ولم يسألوا) أي : المصنف وغيره كرمي

(١٠) عن بريده رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي ﷺ وعليه حانم من حديد ، فقال : مالي أعبد من أرى عليك حلية أقل الثأر ، فطرحه ، ثم جاء وعليه حانم من شجر ، فقال : مالي أعبد من

وَجِنَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ - كَالسَّيْفِ وَالرَّمْحِ وَالْمِطْقَةِ
 كتبت الزكاة باسم زكاة الفقه

غيره^(١) ، فَأَتَانَا طُورُهُ بِالْعَرَفِ^(٢) ، وَبَقِلُهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْحَوَارِزِمِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَعَمَهُ غَالِبُهُ^(٣) ، نَعْرِفُ أَمْثَالَ اللَّائِسِ فِيهَا بِظَهَرٍ .

(و) بِحُلِّ^(٤) مِنْ الْعَصَةِ (حَلِيَّة) أَيْ - نَحْلِيَّةُ (آلَاتِ الْحَرْبِ) لِلْمُجَاهِدِ ، الْمُرْعَدِ لِلْجِهَادِ ؛ كَالْمُرْتَقِي (كَالسَّيْفِ^(٥)) وَالرَّمْحِ وَالْمِطْقَةِ (بِكُسْرِ الْمِيمِ) ، وَهِيَ : مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ ، وَأَطْرَافُ السَّهَامِ ، وَالْدَرَعُ ، وَلِخُودِهِ^(٦) ، وَالتَّرْسُ ، وَالْخَفْءُ ، وَسَكِّينَ الْحَرْبِ دُونَ سَكِّينِ الْمِهْنَةِ ، وَالْمِثْلَمَةِ^(٧) .
 لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِرْهَابًا لِلْكَفَّارِ .

وَلَا يَجُوزُ بِذَهَبٍ ؛ لِرِيَادَةِ الْإِسْرَافِ وَالْخِيَلَاءِ

وَحَبْرٌ أَنْ سَيَفَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ كَانَ عَلَيْهِ دَهَبٌ وَفَقْتُ يَخْتَمِلُ أَنَّهُ تَعْوِيَّةٌ يَسِيرٌ بِعَبْرِ فَعَلِهِ^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَدِّهِ لَهُ ، وَوَقَاتِلُ

• رِيحُ الْأَضْمَامِ ، هَذَا بِأَرْسُولِ اللَّهِ ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ اتَّحَدَهُ ؟ قَالَ : مِنْ وَرَقِي وَلَا شَيْءَ يَنْحَلَا . أَخْرَجَهُ أَبُو حَازِمٍ (٥٤٨٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٢٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٨٨) ، وَقَالَ (وَهَدِ حَدِيثٌ عَرَبِيٌّ) ، وَالسَّائِي (٥١٩٥) قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » (٤ / ٤٩٥) (دُرِّي) : سَادَهُ رَجُلٌ صَعِيفٌ ، وَرَمَرَ السُّيُوطِي فِي « الْحَامِيعِ الصَّمِيرِ » (١٠٥) لِحَبِّهِ

- (١) قَوْلُهُ (وَحَالَهُ) أَيْ : حَالَفَ الْأَنْزَعِي (غَيْرُهُ) كُرْدِي
- (٢) أَيْ : عَرَفَ تِلْكَ الْبَلَدَ ، وَعَادَةً أَمْثَالَهُ فِيهَا ، فَمَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ إِسْرَافًا ، كَمَا قَانُوهُ فِي حَنْجَلِ سَرَاةٍ ، هَذَا هُوَ الْمَعْنَى مَعْنَى وَبِهَآئِهِ (ش : ٢٧٧ / ٣)
- (٣) أَيْ : فِي زَنْتِهِ . نَهَآئِهِ . (ش : ٢٧٧ / ٣) .
- (٤) أَيْ : لِلرَّجُلِ ، مَعْنَى . (ش : ٢٧٧ / ٣) .
- (٥) قَوْلُهُ (كَالسَّيْفِ) وَعِلَاقُهُ كَهَرٍ - كُرْدِي .
- (٦) الْخُودَةُ الْمَعْقُودَةُ بِجَمْعٍ عَلَى الرَّأْسِ الْمَحْمُومِ الْوَسِيطِ (ص : ٢٦١) ، وَفِي (ب) : (الْحَوْنَةُ) ، وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ (س) وَ (ح) : (الْحَوْنَةُ) !
- (٧) قَوْلُهُ (دُونَ سَكِّينِ الْمِهْنَةِ ، وَالْمِثْلَمَةِ) قَالَ فِي « الرُّوْحَانَةِ » وَالْمَذْهَبُ حَرَمَتُهَا عَلَى السَّاءِ كُرْدِي الْمِثْلَمَةُ وَعَاءُ الْأَقْلَامِ - مُحْتَارُ الصَّحَاحِ (ص : ٣٧٥)
- (٨) أَيْ : أَمْرُهُ (ش : ٢٧٨ / ٣) .

لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ ، كَالسَّرَجِ وَاللَّحَامِ فِي الْأَصَحِّ

الْأَحْوَالِ الْعَمَلِيَّةُ تَسْقُطُ بِمِثْلِ هَذَا ، عَلَى أَنْ نَحْسِنَ التَّرْمِيزَ لَهُ مَعَارِضٍ تَضْعِيفُ
بِالنَّظَرِ^(١)

وَالنَّحْلَةُ : فَعَلٌ عَيْنِ التَّقْدِيرِ فِي مَحَالٍّ مُتَفَرِّقَةٍ مَعَ الْإِحْكَامِ حَتَّى يَصِيرَ كَالْحَجَرِ
مِثْلًا^(٢) .

وَالْمَكْنَى فَصْلُهَا مَعَ عَدَمِ ذَهَابِ شَيْءٍ مِنْ عِيْنِهَا عَارَفَتْ التَّمْوِيهَ السَّابِقَ أَوْ
الْكِتَابَ أَنَّهُ حَرَامٌ^(٣) ، لَكِنْ قَصِيَّةٌ كَلَامُ بَعْضِهِمْ : جَوَارُ التَّمْوِيهِ هِيَ ، حَصَلَ مِنْهُ
شَيْءٌ أَوْ لَا عَلَى خِلَافٍ مَا مَرَّ فِي الْآيَةِ^(٤)

وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ هُنَا حَاجَةً لِلرِّيْثَةِ بِاعْتِبَارِ مَا مِنْ شَأْنِهِ ، بِحَلَالِهِ ثُمَّ

(لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ ، كَالسَّرَجِ وَاللَّحَامِ) وَكُلُّ مَا عَلَى الدَّائِيَةِ : كَرْتِهَا^(٥) (فِي
الْأَصَحِّ) كَالْآيَةِ ، أَمَّا غَيْرُ نَحْوِ مُجَاهِدٍ فَلَا يَجُزُّ لَهُ نَحْلَةٌ مَا ذُكِرَ : كَمَا ارْتَضَاهُ
جَمْعُ تَبَعًا لِلرُّوْيَانِيِّ^(٦) ، لَكِنْ قَصِيَّةٌ كَلَامُ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ^(٧)

وَيُوجَّهُ بِأَنَّهَا تُسَمَّى آلَةً حَرْبٍ وَإِنْ كَانَتْ عَدَمُ مَنْ لَا يُخَارِثُ ، وَلِأَنَّ إِعْطَاةَ
لِكَفَارٍ وَلَوْ مِنْ بَدَارِنَا حَاصِلَةٌ مُطْلَقًا

(١) أخرجه الترمذي (١٧٨٥) من ترميزه من مائتة رخصي الله عنه ، قال الشعبي في « الحيران »

(٤٥٦/٣) بعد ذكر هذا الحديث (قال الترمذي : حسن عريب ، وقال المحقق

أبو الحسن بن القطان : هو عندي ضعيف لا حسن ، وصدق أبو الحسن)

(٢) قوله (فعل عين التقدير في محال) ولا يلزم من هذا التعريف حلق استعند قط : كما

نوقم : لأنه لما حل الأثر فأحدهما بالطريق الأولى أفراداً واجتماعاً كرودي

(٣) أي : في (الأواني) ، (ش : ٢٧٨/٣) .

(٤) في (٣٤٩/١) .

(٥) البقرة الهيئة والشارة والنبه ، والبز والبرقة السلاح يدخل فيه الفرع والمقعر وسعد لسان

العرب (٣٠٦/١) .

(٦) بحر المتعجب (١٣٨/٣)

(٧) عبارة : نهاية المحتاج : (٩٣-٩٤) (وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحب آل الحرب

بين المعاهد وغيره ، وهو كذلك : إذ هو يسيل من أن يجاهد)

وبس للمرأة حلة آلة الحرب ، ولها لنس أنواع حلتي الذهب والفضة .

وبه يفرق بين هذا وحرمة النساء كلب الصيد على من لم يضلعه^(١)
(وليس للمرأة) ولا للحشي (حلة آلة الحرب) مطلقاً ، لأن فيه شبهة
بالرجال ، وهو حرام كملكه ، وجواز قتالها سلاح الرجل لما فيه من المصلحة
معهم ، إن كان محلي لم يخز لها استعماله إلا عند الضرورة ، بأن يعين
القتال عليها ولم تجز غيره ، فعلم أنه لا يجز استعمال المحلي إلا لمن حلت
تحليله ، كذا قيل .

وقياس ما مر في الآية الموهبة^(٢) - أن ما لا يتحصل من تحيته شيء
نعرض على إسنار بخور استعماله^(٣) مطلقاً

ويؤخذ من تعليل ما ذكر^(٤) بالتشبيه بالرجال أن الصبي أو المجنون بحر
تعلية آلة الحرب وإن ألحق بها^(٥) في الحل

ويؤجبه^(٦) بأن فيه^(٧) شبهة من الوغيب : إذ لا شهامة له ، فأشبهه أساء وهو من
حس الرجال ، فكان القيام . جواز حلتي الفريقين له .

(ولها) ولصبي والمجنون (لس أنواع حلتي الذهب والفضة)
كسوق ، وحاتم ، وسوار ، وحلحال ، ونعل ، ودراهم ودينير موعزة : أي
لها عرتي تخلف في الفلادة قطعاً ، أو منقوبة على الأصح في المجموع^(٨)

(١) أي المطروحات (فيه كلب) ، وفي الوغيب والمصرية (لصيد على من)

(٢) في (٣٤٨/١).

(٣) أي عذراء (ش : ٢٧٨/٣) . وفي المطروحات (من تحيته شيء على إسنار)

(٤) أي : في المتن - (ش : ٢٧٨/٣) .

(٥) قوله (إن ألحق بها) أي من ذكر : من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (ش : ٢٧٨/٣)

(٦) أي : ذلك المأخوذ . (ش : ٢٧٩/٣) .

(٧) قوله : (بأن فيه) أي كل من الصبي والمجنون (ش : ٢٧٩/٣) .

(٨) المجموع (٣٨٤، ٤) وراجع : المسهل النصاب في اختلاف الأشياع : مسألة (٥١٦)

محرورها في اسم الحلي

وبه رد الإسوي وغيره ما في الروصه وعمرها من المحريم ، بل عم
 الإسوي أنه علق ، نكته علق فيه^(١) ، وما يؤيد علقه قوله بحث ركاتها ،
 بدد مدتها ، لأنها لم تخرج بالثب عليها^(٢) انتهى

والوجه أنه لا ركاة فيها ، لما نقرر أنه من حملة الحني ، لأن قيل تكرهها -
 وهو القياس - لقوة الخلاف في تحريمها ، لكن صرح الإسوي بدلا عن الروياني
 وأقره بعدها

وحسب فهو قائل بوجوب ركاتها مع عدم حرمتها ولا كراهتها ، وهو كلام
 لا يغفل ، كما قاله الرزكشي^(٣) .

وقول الأذعري : النعل أولى بالمنع من حلحال وزنه مثقالا . . مردود ،
 ويؤجبه^(٤) بأن الكلام في نعل لا يُعد مثله سرفا في حبه ، وبه دارى لحلحال

ركح^(٥) ، كما صرح به في المجموع^(٦)

يسمي أن ما وقع في حله لها خلاف قوي بكرة لها لبسه^(٧) ، لأنهم
 يرون الخلاف في الوحوب أو المحريم مرة النهي^(٨) ، كما في حل الجمعة ،

(١) أي ما في المجموع (٢٧٩/٣)

(٢) قوله (نكته) أي نكته الإسوي عند في علقه ، ونصير في علقه (و) هو (يرحمان

أي الإسوي ، وانضمير في (بعدها) يرجع إلى الكراهة كروي

(٣) المصنف (٦٣٦-٦٣٧)

(٤) الدبج في توضيح المساج (٣٢٤/١)

(٥) أي الرد (٢٧٩/٣) .

(٦) هو (وكناج) علق على قوله (كطون) هاشم (م)

(٧) المجموع (٣٨٤) وفي الوهية (كما صوبه)

(٨) وفي المطبوعات (بكرة لبسه لها)

(٩) قوله (اسره السهي) أي السهي عن الفعل في الثانية ، وعن الترك في الأولى كروي

وَكَذَا لَيْسَ مَا نَسَحَ بِهِمَا فِي الْأَصَحِّ
وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرْفِ ؛ كَحُلِّحَالٍ وَزَنَةِ مِثْقَالٍ دِينَارٍ ،

وَمَا تُكْرَهُ هَاتِجَتُ زَكَاتِهِ .

واعتناء عظماء الفرس لبسته لا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِنَّ

نعم ؛ لا يَتَعَدُّ فِي مَاحِيَةِ اعْتِنَاءِ الرِّجَالِ فِيهَا لِبَسَهُ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهِنَّ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ (١) : إِنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ ، فَلَا يَنْظَرُ لاعتِنَائِهِمْ لَهُ وَلَا لَعَدَمِهِ ؛ كَمَا هُوَ شَأْنُ سَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ .

(وكذا) لها (ليس ما نسح بهما) أي : الذهب والفضة (في الأصح) لعموم الأدلة (٢) .

(والأصح تحريم المبالغة في السرف) في كل ما أبيع بمِثْقَالٍ مَرَّةً (كحُلِّحَالٍ وَزَنِهِ) أي : مجموع فردتيه لا إحداهما فقط ، خلافاً لِمَنْ وَهَمَ بِهِ (مِثْقَالٍ دِينَارٍ) أي : مثقال ، وَمَنْ عَثَرَ بِمِثْقَالٍ أَرَادَ كُلَّ مُرَدَّةٍ مِنْهُ عَلَى حِيَالِهَا ، لَكِنَّهُ يُؤَيِّمُ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى الْمُثَنِّي وَإِنْ تَفَاوَتْ وَرَنُ الْمُرَدَّتَيْنِ

وَلَا يَكْفِي بَقَعُ الْمُثَنِّيَيْنِ عَنِ الْمُثَنِّي ؛ كَمَا يُفْهَمُ مِنَ التَّعْلِيلِ الْآتِي (٣)

وحيث وجد السرف الآتي (٤) وَجَبَتْ زَكَاةُ جَمِيعِهِ لَا قَدْرَ السَّرْفِ فَقَطْ

ولم يرتض الأدرعي التقييد بالمتثنى بل اعتنر العادة ، فقد تريد وقد تنقص

ونبحث غيره - أن السرف في حُلِّحَالِ الْفُصَّةِ أَنْ يَتَلْعَ الْعَيُّ مِثْقَالٍ وَهُوَ بَعِيدٌ ،

(١) قوله (إلا أن يقال إنه محرم) هذا واضح إذا كان معتاد الرجال لس الناح من النسي
أما لو كان معتادهم لسه من غيرهما فقد يقال في لبسها له تشبه وإن جعلته منها (مصرى
٣٦٩/١) وقال الشرواني (٢٧٩/٣) (وهذا مجرد بحث في الدليل ، وإلا فقد مرضى
النهاية) والنعس : اعتماد الحل مطلقاً .

(٢) منها ما سبق تحريمه في (ص : ٤٣٩)

(٣) في (ص : ٤٤٩)

(٤) أي : في قوله : (أما الزكاة فتجب بأدنى سرف) . (ص : ٢٨٠/٣) .

وكذا إسرائُهُ في آلة الحرب ، وَخَوَارُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ بِمَعْنَى ، وكذا .

سُيِّبَ الْاِكْتِمَاءُ فِيهِ بِمَعْنَى مَثَالٍ كَالذَّهَبِ ؛ كَمَا يُضَرَّحُ بِهِ التَّحْلِيلُ الْآتِي ^(١) الْمَأْخُودُ مِنْهُ ؛ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْوَزْنِ دُونَ النَّفَاسَةِ .

وَدَلَّتْ ^(٢) لَانْتِغَاءِ الرِّبَةِ عَنْهُ الْمَجُوزَةُ لِهَرِ التَّحْلِيِ كُلِّ بِغَيْرِ الطَّيْعِ مِنْهُ ، كَمَا قَالُوا ، وَبِهِ يُعْلَمُ . ضَائِبُ السَّرْفِ ، وَاعْتَرَفَ فِي «الرُّوصَةِ» كَمَا اُشْرَحَ فِي «مَطْلَقِ السَّرْفِ» وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْمَالَةِ ؛ كَالْمَتَرِ ^(٣)

وَيُجْمَعُ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالسَّرْفِ : ظَهْرُهُ ، فَيَسَاوِي قَيْدَ الْمَالَةِ فِيهِ الْمَذْكُورَةُ فِي «مَتْنِي» ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ ؛ مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ السَّرْفَ الظَّاهِرَ ، لَا مُطْلَقَ السَّرْفِ ^(٤) .

ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِحُلِّ لِسِهِ وَحَرَمِهِ ، أَمَّا الرُّكَاةُ ، فَتَجِبُ بِأَدْنَى سَرَفٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَخْرُمْ . . كُرَّةً ، وَمَرَّ وَجُوبُهَا فِي الْمَكْرُوهِ ^(٥)

(وكذا) يَخْرُمْ (إسراؤه) أي : الرجل (في آلة الحرب) لِمَا فِيهِ مِنْ رِيَادَةِ «حِيلَاءٍ» ، وَبِهَذَا ^(٦) يَظْهَرُ . وَجْهُ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِالْمَالَةِ هُنَا ؛ إِذِ الْأَصْلُ - حُلُّ الْفِعْلِ ، وَعَدَمُ الْخِيلَاءِ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرَأَةِ دُونَ الرَّجُلِ ؛ فَاعْتَمِرَ لَهَا قَلِيلُ السَّرَفِ بِخِلَافِهِ

(وجوار تحلية المصحف) يغني : ما فيه قرآن ولو للشرك فيما يَظْهَرُ ، وَعِلَاقِهِ وَبِإِنْ ائْتَصَلَ عَنْهُ (مفضة) للرجال والنساء ؛ إِكْرَامًا لَهُ (وكذا) يَخْوَرُ تَحْلِيَةُ

(١) أي : معاً

(٢) قوله (ودلت) : إلح راجع لما في المتن ، وتعليل به (ش : ٢٨٠/٣)

(٣) روضة الطالبين (٢/١٢٥) ، الشرح الكبير (٣/١١١)

(٤) المجموع (٤/٣٨٤) .

(٥) قوله : (ومر وجوبها) أي : قريباً بقوله : (وما كره هنا . . تجب زكاته) . كَرْدِي . وَقَالَ

الشَّوَرَانِيُّ (٣/٢٨٠) (قوله «ومر» إلح : أي : في شرح : «ولها ليس أنواع حلي

اللعب» إلح) وراجع «المهمل النعاج في اختلاف الأشباح» مسألة (٥١٧) .

(٦) أي : التحليل . (ش : ٢٨١/٣) .

للمرأة بذهب
وشروط ركاة النقد التحول

ما ذكر (للمرأة بذهب) كتخليتها به^(١) مع إكرامه

أما بذهب الكتب . فلا يحوز تحليتها مطلقاً^(٢) قطعاً

نية . يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية الماز الفرق^(٣) بينها وبين التتمويه

المويه ما بذهب أو فضة مطلقاً^(٤) ، إنما فيه من إضاعة المال

فإن قلت . الملة . الإكرام ، وهو حاصل بكل^(٥) . قلت . لكنه في التحلية

مختلفة محصور . بخلافه في التتمويه ، إنما فيه من إضاعة المال وإن حصل منه شيء

فإن قلت . يؤيد الإطلاق^(٦) قول العراقي . من كتب القرآن بالذهب فقد

أحس ، ولا ركاة عليه^(٧) . قلت . يفرق بأنه يُعْتَصَرُ في إكرام حروف القرآن ولا

يُعْتَصَرُ في حروفه وحلده ، على أنه لا يتأتى إكرامها إلا بذلك^(٨) ، فكان مصطفاً

فيه به ، بخلافه في غيرها^(٩) يُفَكِّرُ الإكرام فيه بالتحلية ، فلم نخش لبتمويه به

رأساً .

(وشروط ركاة النقد التحول) كما في المواشي .

(١) وفي المطبوعة الوهبة والمصرية (كتخليتها به)

(٢) أي سواء في ذلك كتب الأحاديث وغيرها مبدية ومعنى أي وسواء كتب للرجل أو المرأة ، بالفضة أو الذهب . (ص : ٢٨١/٣) .

(٣) قوله (الماز الفرق) أو الفرق (فاعل) (الماز) كودي

(٤) قوله (مطلقاً) أي حصل منه شيء أو لا كودي وقال الشرواني (٢٨١/٣) ، أي وسواء كتب للرجل أو للمرأة (وراجع "المسائل الناصح في اختلاف الأنس" مسألة (٥١٨))

(٥) قوله : (وهو حاصل بكل) أي بكل واحد من التحلية والتتمويه كودي

(٦) قوله (يؤيد الإطلاق) أي إطلاق الجوار ، سواء التحلية والتتمويه كودي

(٧) فتاوى الإمام العراقي (ص ١٠٣)

(٨) قوله (بذلك) إشارة إلى (كتب القرآن) كودي

(٩) وصير (غيرها) يرجع إلى (حروف القرآن) وضمير (فيه) يرجع إلى المر كودي

وَلَا رَكَاةَ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ؛ كَاللُّؤْلُؤِ

نعم ؛ لو ملك نقداً بصابة ستة أشهر ، ثم أفرصه لأحر لم يقطع الحول ؛ كما مر^(١) .

إذا^(٢) كَانَ مَوْسِرًا أَوْ عَادَ إِلَيْهِ . رَكَاةٌ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأَشْهُرِ الثَّانِيَةِ ؛ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ ، وَجَعَلَهُ أَصْلًا مُقْبِياً عَلَيْهِ ، وَذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ أَثْنَاءَ تَعْلِيلِهِ^(٣) ، وَاعْتَمَدَ الشُّنْقَبِيُّ وَغَيْرُهُ

وَبِوَحْشَى حَيَوَانًا مُنْقَدٍ . حَرْمٌ وَلِرِمَّتُهُ زَكَاةٌ

(وَلَا رَكَاةَ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ؛ كَاللُّؤْلُؤِ) وَالسَّوَابِغُ ؛ لِعَدَمِ وَرُودِهِ فِي دَبِّ ، وَلِأَنَّهَا مَعْدَةٌ لِلِاسْتِعْمَالِ ؛ كَالْمَاشِيَةِ الْعَامِلَةِ

(١) قوله (كما مر) أي . في شرح قوله (ولو زال ملكه) فعاد (كروي - في (ص ٣٧٥) .

(٢) وفي بعض النسخ : (فإنه إذا) .

(٣) الشرح الكبير (١٠٨ / ٣) .



بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرُّكَازِ وَالتَّجَارَةِ

مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ بَيْضَةً مِنْ مَعْدِنٍ.

(باب زكاة المعدن)

هو - يفتح فسكون فكسر - مكان الجواهر المحلوقة فيه ، ويُطلق عليها
بعضها ؛ كفضة وحديد وسحاس ، وهو المراد في الترجمة

من غَدَدٍ (ضَرَبَتْ) : أَقَامَ ، وَمِنْهُ ﴿ حَتَّىٰ عَسَىٰ ﴾ [طه ١٧٦]

(والركاز) هو - ما دُفِنَ بالأرض - من رَكَزَ - غَزَرَ أو خَفِيَ - وَمِنْهُ : ﴿ أَوْ
تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾ [سج ١٩٨] أي صوتاً خفياً

(والتجارة) وهي - نقلُ المالِ بالتصريفِ فيه ؛ لطلبِ النماءِ

(من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضةً من معدن) من أرضٍ مباحةٍ
أو مملوكةٍ له ، كذا اقتصروا عليه .

وقصبتها : أنه لو كان من أرضٍ موقوفةٍ عليه أو على جهةٍ عامةٍ ، أو من أرضٍ
بحرٍ مسجدٍ ورباطٍ لا تجب زكاته ، ولا يملكه الموقوف عليه ، ولا يحوز
بمسجدٍ

ولَيْدِي يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ : أَنَّهُ إِنْ أُمْكِنَ حَدُوثُهُ فِي الْأَرْضِ وَقَالَ أَهْلُ الْحَبَرَةِ إِنَّهُ
خَدَتْ بَعْدَ الْوَقْفَةِ أَوْ الْمَسْجِدِيَّةِ . . مَلِكُهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ؛ كَزَيْنِعِ الْوَقْفِ^(١) ، وَبَحْوِ
الْمَسْجِدِ^(٢) ، وَلَيْزِمَ مَالِكُهُ الْمَعْنَى^(٣) زَكَاتُهُ ، أَوْ قَلْبُهَا . فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

(١) الزَّيْنِعُ : بَرَادَةُ وَالْمَاءُ الْمَصْبُوحُ الْمُرُ (ص ٢٤٨)

(٢) لَوْهُ (بحر المسجد) عَطَبٌ عَلَى قَوْلِهِ (الموقوف عليه) فِي (ملكه الموقوف عليه)

هَامِش (ب) .

(٣) بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ : قَوْلُهُ (مَالِكُهُ الْمَعْنَى) بَيَّنَّ وَقَفَ عَلَى مَعْنَى ، لَا إِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةِ عَامَةٍ ،
وَبَحْوِ مَسْجِدٍ . كَرَمِي .

لزمه ربع عشرة ، وفي قول : الخمس ، وفي قول : إن حصل بتعب فربع
العشر ، وإلا فخمسة

عن الوقف ، وإن تردّدوا فكذلك

ويؤيد ما تقدّم من أنه قد يحدث قولهم إنما لم يبحث جرح الرداء
لعمدة الماصية وإن واحدة في ملكه ، لأنه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك
الأرض ، لاحتمال كون الموجود مما يخلق شيئاً .

والأصل : عدم وجوب الزكاة ، وحديث : « إن الذهب والمضة مخلوقان في
الأرض يوم خلق الله السماوات والأرض »^(١) ضعيف .

على أن المراد جُهما ، لا بالسنة لمحلّ بعبه

(لزمه ربع عشرة)^(٢) للخبر الصحيح به^(٣) .

وخارج به (ذهباً وفضة)^(٤) . غيرهما ، فلا زكاة فيه

(وفي قول الخمس) قياساً على الركاز الآتي : بجامع الإحصاء في الأرض

(وفي قول إن حصل بتعب) أي : طحس^(٥) ومعالجته ببار (فرع العشر ،
والأ... فحمه) .

(١) أخرجه البيهقي في الكبير (٧٧١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وضعفه وراجع له السير (١١٥/٤)

(٢) أي : سواء كان مدينياً أو لا ، بناءً على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ، وبما أخرجه من
مسند العرب كاد عبيدة محضه بهامة (ش ٢٨٣/٣)

(٣) عبارته : معنى المحتج (١٠١/٢) (لعموم الأدلة السابقة : كحرس وفي الزكاة ربع
العشر) (ومما يحريجه في (ص ٤٣١) وفيه أيضاً عن بلال بن الحارث رضي الله عنه
أن النبي ﷺ أخذ من لمعادن القلبيّة الصدقة أخرجه الحاكم (٤٠٤/١)

القلبيّة مسوّهة إلى فل ، وهي باقية من ساحل البحر ، بينها وبين المدة خمسة أيام النهاية
في عرب الحديث (ص ٧١٦)

(٤) وهو قول المس (ذهباً أو فضة)

(٥) وفي المطبوعات (أي : كطحس)

ويُشترط النصاب لا الحول على المذهب فيهما

ويُجَابُ بأن من شأن المعدن التبع ، والركار عدمه ، فأبطلنا^(١) كلاً معطته
(وبشترط النصاب) استخرجه واحداً أو جمعاً ، لعدم الأدية السابقة^(٢) ،
ولأن ما دونه لا يخلو المواصلة ، بخلافه (لا الحول) لأنه إنما اعتُبر لأجل
يكمل الماء ، والمستخرج من المعدن بماء كنه ، فأشبه الشعر والبرق
(على المذهب فيهما) وحبر الحول السابق^(٣) محصور بغير المعدن^(٤) ،
لأنه يُشترط من الصر معنى يُخصَّصه^(٥) .

ووقت وجوبه . حصول السيل بيده ، ووقت الإخراج بعد الحاصل
والثقة^(٦)

ولو تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج . سقط فسطه ، ووجب قسطه
بثقي^(٧)

ومؤنة ذلك على المالك ، كما مرَّ نظيره ثم^(٨) ، فلا يُخرجه إخراجاً
فلهما^(٩) ، ويضمُّه قابضه ، ويُصدَّق في قدره وقيمه إن تلف ، لأنه عدم

(١) قوله (فأبطلنا) أي علف كردي

(٢) مرَّ تحريره في (ص : ٣٩٤) .

(٣) مرَّ تحريره في (ص : ٤٣١) .

(٤) قوله (بغير المعدن) الباء داخل على المفعول عنه ، فهو بمعنى (عن) ، من
(٢٨٣ / ٣)

(٥) قوله (معنى يخصه) أي كتكامل الماء في (ص : ٢٨٣ / ٣)

(٦) قوله (والثقة) أي : من التراب والحجر ، كردي .

(٧) أي : وإن نقص من النصاب ، كردي ، والكردي هنا بضم الكاف .

(٨) قوله : (كما مرَّ نظيره ثم) أي في معنى الحبوب كردي

(٩) قوله (فلهما) أي قبل استحصال الثقب كردي وقال من غاصم : (٢٨٤ / ٣) .

(ظاهره) وإن علم أن ما فيه من الحاصل بقدر بواحد ورعي المسحق ، ويحتمل (آخره)

جيد ، كما مرَّ نظيره في إخراج المستوش ، من لايجه عرق بينهما ، وفي (ص)

والمطبوغات : (إخراجها قبلها) .

وَيُصَمُّ نَعَصُهُ إِلَى بَعْضٍ إِنْ تَنَاعَى الْعَمَلُ ،

ولو فِئْرَةُ الْإِحْدُ فَكَانَ قَدَرُ الْوَاجِبِ . . أَخْرَآهُ^(١) ، أَي : إِنْ نَوَى^(٢) بِهِ الرِّكَازَ حِينَئِذٍ^(٣) ، وَكَذَا عِنْدَ الْإِخْرَاجِ فَقَطُّ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لَوْجُودِ قَدْرِ الرِّكَازِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا مَسَدُ الْقَصْرِ لاحتِلاطِهِ بِهِ ، وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ قَبِضَ سَحْلَةً فَكَبُرَتْ فِي يَدِهِ وَتَقَوُّمُ ثَوَاتٍ فَصِيَّةٍ بِذَهَبٍ ، وَعَكْسُهُ^(٤) .

فَنَبِيَّةٌ : ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا صَحَابَانَ قَانِضِهِ : أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْإِسْتِرْدَادُ .

وعليه يَتَرَقَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا بَأْتِي^(٥) فِي التَّعْجِيلِ بَأَنَّ الْمُخْرَجَ ثُمَّ مَجْرِيٌّ فِي دَانِهِ وَتَبَيَّنَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ لِسَبِّ خَارِجٍ عَنْهَا . . غَيْرُ مَانِعٍ لَصَحَّةِ قَبْضِهِ ، فَاشْتَرَطَ فِي الرُّجُوعِ^(٦) بِهِ شَرْطُهُ^(٧) ، بِخِلَافِهِ^(٨) هُنَا فَإِنَّهُ عَيْرٌ مَجْرِيٌّ فِي ذَاتِهِ ؛ فَصَدَّ الْقَصْرُ مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يُخْتَجْ لَشَرْطِهِ .

(وَيُصَمُّ بَعْضُهُ^(٩) إِلَى بَعْضٍ إِنْ) اتَّخَذَ الْمُعْدِنُ ، لَا إِنْ تَعَدَّدَ وَإِنْ تَقَارَتْ ، وَكَذَا الرِّكَازُ ، وَ(تَنَاعَى الْعَمَلُ) كَمَا يُصَمُّ الْمُتَلَاخِقُ مِنَ الشُّمَارِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاؤُهُ

(١) قوله السابق (فلا يجري إخراجه . .) إلخ ؛ أَي . ما دام كذلك لا مطعماً (سم ٢٨٤/٣)

(٢) قوله : (إِنْ نَوَى) أَي : نَوَى المالك المخرج . كردي .

(٣) أَي بعد التمييز (ش ٢٨٤/٣)

(٤) أَي : فِيمَا إِذَا نَفَسَ فِي يَدِهِ قَبْلَ التَّمْيِيزِ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّرَابِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمَعْدِنِ الْمَخْرُجِ نَهَابُهُ وَمَعْنَى . (ش : ٢٨٥/٣) .

(٥) رَفِي (ت) وَالْمَطْبُوعَاتُ : (لَمْ يَشْرَطْ) .

(٦) فِي (ص ٥٥٧)

(٧) قَدْ يُقَالُ مَا لَا يَجْرِي فِي دَانِهِ أَقْرَبَ إِلَى التَّبَرُّعِ مِمَّا يَجْرِي فِي دَانِهِ ؛ فَلِيَحْتَاجَ لِلشَّرْطِ لِدَوْلَى (سم ٢٨٤/٣ - ٢٨٥)

(٨) وَضَمِيرُ (هـ) رَاجِعٌ إِلَى (الْمَخْرُجِ) ، وَضَمِيرُ (شَرْطُهُ) إِلَى (الْإِسْتِرْدَادِ) . هَامِشُ (ع)

(٩) وَضَمِيرُ (بِخِلَافِهِ) رَاجِعٌ إِلَى (الْمَخْرُجِ) . هَامِشُ (ع)

(١٠) أَي بَعْدِيهِ . (ش : ٢٨٥/٣) .

ولا يشترط اتصال السبل على الحديد ، وإذا قطع العمل بغدير ضم ، وإلا فلا يصم الأول إلى الثاني

ويصم الثاني إلى الأول كما يصم إلى ما ملكه معتر انفسا

لأول ملكه وإن أنفد أولاً فاولاً

(ولا يشترط) في الصم (اتصال السبل على الحديد) لأنه لا يخلص عاتب إلا متصرف

(وإذا قطع العمل بغدير) كإصلاح آلة ، وهرب أحير ، ومرص ، وسير ، أي . لعبر نحو نزهة فيما يظهر ، أحداً يمت يأتي في (الاعكاف)^(١) ثم عاد إليه (ضم) وإن طال الرمس عرفاً ، لأنه عاكف على العمل متى زال العلز (وإلا) ينفع بغدير^(٢) (فلا) صم^(٣) وإن قصر الرمس عرفاً ، لأنه بعراض

ومعنى علم الصم . أنه لا (يصم الأول إلى الثاني) في إكمال النصاب^(٤) . بحلاب ما يملكه^(٥) يعبر ذلك فإنه يصم إليه ، نظير ما يأتي^(٦) .

(ويصم الثاني إلى الأول^(٧)) كما يصمه إلى ما ملكه (من حبه أو عرص تحارة تقوم بحبه ولو (بغير المعدن)^(٨) كإرث وإن عات بشرط عدمه

١١ في (ص ٧٤٠)

١٢ أي بأن قطعه بلا حبر بهبه ومعنى (ش ٢٨٥/٣)

١٣ وفي (ب) و(غ) : (فلا يصم) .

١٤ قوله (إكمال النصاب) أي . نصاب لأول كردي وفي (١) (في إكمال النصاب)

١٥ أي بأن كان في ملكه عدد حصون لأول تمام النصاب (سم ٢٨٦/٣)

١٦ ومسير (به) يرجع إلى الأول ، و(إليه) يرجع إلى (ما) و(ما يأتي) هو قول المصنف

(كما يصمه ...) إلخ . كردي .

(٧) إن كان باقياً . نهاية المحتاج (٩٧/٣) فان علي لشرامسي (٩٧/٣) أي إن نصاب

قل إخراج باقي النصاب فلا ركة ، ولا يشكل هذا مع قوله^١ ولا يشترط بدء

لأول^٢ إلخ ، لأن ما مرّ حيث تتابع العمل ، وما صاحبه قطعه بلا علز .

(٨) قوله (ولو بغير المعدن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب (سم ٢٨٦/٣)

في إكمال النصاب
وفي الرُّكاز الخمس يُصرفُ مضافُ الرُّكابة على المشهور ، وشرطه
النصاب ، والقَد

معناه (في إكمال النصاب)

فإن كُتِل به النصاب . رُكِّي الثاني ، فلو استخرج بالأول حمسين ثم استخرج
تمام النصاب^(١) . لم يضمَّ الحَمِسينَ لِمَا بعدها فلا رُكابة فيها ، ويضمُّ المئة
والحمسين لما قبلها فيُركَّبها ؛ لعدم الحول
ثم إذا أخرج حقَّ المعدن من غيرهما ، ومضى حولٌ من حين كمال المئتين
بمئة رُكائهما

ولو كان الأول عاباً . ضمَّ الثاني إليه قطعاً .

(وفي الرُّكاز) أي : المركوز إذا استخرجته أهلُ الرُّكابة (الحمس) كما في
الحبر المنقح عليه^(٢) ، ولعدم المؤنة فيه
وبه فارق ربع العشر في المعدن .

والتفاوت بكثرة المؤنة وقلتها معهود في المعشرات .

(بصرف) كالمعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لأنه حقٌّ واجب
المستعاد من الأرض ؛ كالحبِّ والشمر ، وبه اندفع قياسه بالقيء
(وشرطه النصاب^(٣) ، والقَد) الذهبُ أو الفضة^(٤) ولو غير مصروب

(١) أي بقائه عند وقت الحصول عاب وروص (ش ٢٨٦/٣)

(٢) أي : مئة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير عدد إيعاب (ش ٢٨٦/٣)

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « وفي الرُّكاز الخمس » صح
الحديث (١٤٩٩) ، صحيح مسلم (١٧١٠)

(٤) أي : واتحاد المكان المستخرج منه ، كما تقدم (ع ش ٩٨/٣)

(٥) قوله (أو الفضة) الأولى (الواو) (ش ٢٨٦/٣)

على المذهب ، لا الحول ، وهو الموجود الجاهلي ،

(على المذهب) كالصغير ، فيأتيها ما مرّ ثم في السكبي ما عده^(١) (لا الحول) إجماعاً ، وكان سبب عدم جريان خلاف المعدل ها ، الحصول ها دعة ، فم يُنابيه الحول ، وذاك بالتدريج وهو قد يُنابيه الحول^(٢)

(وهو) أي الركار (الموجود) بدني لا على وجه الأرض ، أو على وجهها وغيبم أن نحو سبيل أظهره ، فإن شكك أو كان طهراً ، فلنقطة (الجاهلي)^(٣) أي : دعي الجاهلية ، وهم من قبل الإسلام ، أي بعثته صلى الله عليه وسلم .

وعادة : أصله . (على صرب الجاهلية) ، و الروضة : (دس الجاهلية)^(٤) .

ورُجحت^(٥) بأن الحكم موطن بدعهم ، إذ لا يلزم من كونه بصريهم كونه دس في ريبهم : لا احتمال أن مسلماً وحده ثم دعة ، كذا قاله^(٦) وأجيب بأن الأصل والظاهر . عدم أحده ثم دعه ، ولو نظر لذلك لم يوجد ركار أصلاً .

قال السكبي . والحق أنه لا يشترط العلم بكونه من دعيهم ، لتعديله بل يُكتفى بعلامة تدل عليه : من صرب أو غيره

(١) في (ص ٤٥٧)

(٢) قوله (قدسسه الحول) فلذا أحري في الخلاف كردي

(٣) في مواب مطلقاً ، سواء أكان بدار الإسلام أم بدار الحرب إذ كانوا يدعون عنه ، وسواء أعباه

الواحد أم أقطعه أم لا نهاية المحتاج (٩٨/٣)

(٤) المحرر (ص ٩٨) ، روضة الطالبين (١٤٧/٢)

(٥) قوله (ورجحت) أي : الروضة ، كردي وقال الشرواني (٢٨٧/٣) (أي عبارة الروضة)

(٦) روضه بطالين (١٤٨-١٤٩/٢) ، الشرح الكبير (١٣٨-١٣٩/٣)

إِنْ وَجِدَ إِسْلَامِيٌّ عُلْمَ مَالِكِهِ . . . فَلَهُ ، وَإِلَّا . . . فَلَقَطَةٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ
أَصْرَتَيْهِ هُوَ
وَأَيْمًا بِمَالِكِهِ الْوَاحِدُ وَتَلْرُمَةُ الرُّكَاةِ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ . . .

وَبِوُجْدِ دَفِينٍ جَاهِلِيٍّ مَلِكٍ مِنْ عَاصِرِ الْإِسْلَامِ^(١) وَعَانِدِهِ . . . فَهُوَ فِيهِ^(٢)
(فَإِنْ وَجِدَ إِسْلَامِيٌّ) كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ قِرَاءٌ أَوْ اسْمُ مَلِكٍ إِسْلَامِيٍّ^(٣) (عَم)
مَالِكِهِ (مَعِيهِ) فَلَهُ (فَيَجِبُ رَقْدُهُ إِلَيْهِ
(وَإِلَّا) يُعْلَمُ مَالِكُهُ كَذَلِكَ^(٤) (فَلَقَطَةٌ) فَيُعْطَى أَحْكَامُهَا : مِنْ تَعْرِيفٍ
وغيره : هَذَا^(٥) إِنْ وَجِدَ بِنَحْوِ مَوَاتٍ^(٦) ، أَمَّا إِذَا وَجِدَ بِمَمْلُوكٍ بَدَارٍ^(٧) فَهُوَ
لِمَالِكِهِ ، وَيُخْفَظُ لَهُ حَتَّى يُؤَيَّسَ مِنْهُ ، فَإِنْ أُبَيَّسَ مِنْهُ . . . فَهُوَ لِسَبِّ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ
عَبْدُهُ صَرَبُ الْإِسْلَامِ ، لِأَنَّهُ^(٨) مَالٌ ضَائِعٌ .
(وَكَذَا) يَكُونُ لَقَطَةٌ بَقِيْدُهُ^(٩) (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الضَّرِيْعِ هُوَ) كَثَرُ وَحُلِيِّ
وَمَا يُصْرَفُ مِثْلُهُ جَاهِلِيَّةً وَإِسْلَامًا ؛ تَعْلِيْقًا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ^(١٠) .
(وَيَمَّا بِمَالِكِهِ) أَيِ الْجَاهِلِيِّ (الْوَاحِدِ) لَهُ (وَتَلْرُمَةُ الرُّكَاةِ) فِيهِ (إِذَا وَجِدَ
فِي مَوَاتٍ) وَلَوْ بَدَارَهُمْ وَإِنْ دَثُرَا عَنْهُ ، وَمِثْلُهُ خَرَاتٌ أَوْ قِلَاعٌ أَوْ قُبُورٌ حَامِيَةٌ

- (١) قوله : (من عاصر الإسلام) أي بلمعته الدعوى ، ويؤخذ منه أن دفين من أدرك الإسلام ولم
ينله الدعوة ركاز ، كرمي .
- (٢) لعل محله ما لم تعد له ذمة وله وارث ، وإلا فوارثه إن لم يكن هو موحوداً ، وما لم يكن
موحوداً ، ويوجد قهراً عليه أو نحو سرفه ، وإلا فهو عبيته (سم ٢٨٧/٣)
- (٣) لو أريد به الإسلام - أي في كلام المتكلم - الموحود في زمن الإسلام مثل ملك
الكنار ، والظاهر أن الحكم صحيح ، فأنه . (سم ٢٨٧/٣) .
- (٤) أي : بعينه . (ش : ٢٨٨/٣) .
- (٥) أي قول المصنف (وإلا فلقطة) (ش : ٢٨٨/٣) .
- (٦) أي : كمسجد ، وشارع . (ش : ٢٨٨/٣) .
- (٧) وفي (أ) و (خ) و (غ) : (فهو) بدل (لأنه) .
- (٨) وهو عدم العلم بمالكه ، ووجوده بنحو موات (ش : ٢٨٨/٣) .
- (٩) أي : لأن الأصل في كل حادث أن يفتقر بأقرب زمن . بصري . (ش : ٢٨٨/٣) .

أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاءَ

فَإِنْ وَجَدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ . فَلِقْطَةً عَلَى الْمَذْهَبِ .

(أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاءَ) أَوْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ وَالْبَيْدُ لَهُ ؛ نَظِيرُ مَا يَأْتِي عَنْ « الْمَجْمُوعِ » بِمَا فِيهِ ^(١)

فَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى نَحْوِ مَسْجِدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ عَامَّةٍ . صُرِفَ لِحَقِيقَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَرْجَحِ .

وَيُؤَيِّدُهُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ لَتَبْعِيَّةٍ لِلْأَرْضِ بَرَكَّ مَرَّةً زَوَالِهَا ؛ لِعَدَمِ الْمَعَارِضِ لِيَدِهِ عَلَيْهِ .

(بَلَى وَجَدَ فِي) أَرْضٍ عَنِيْمَةٍ . فَعِيْمَةٌ ، أَوْ مِيْمَةٌ . فَمِيْمَةٌ ، أَوْ مِي (مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ) وَلَمْ يُعْنَمْ مَالُكَهَ (فَلِقْطَةً عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ يَدَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ وَقَدْ جُهِلَ مَالُكَهَ .

وَنَحْنُ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ مَسْأَلَةَ مَلِكِهِ طَرِيقًا يَكُونُ ^(٢) لَهُ ، وَأَنْ مَسْأَلَةَ (مَالٍ) طَرِيقًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ يَكُونُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، وَأَنَّ الْمَسْجِدَ يُؤْخِذُ أَنَّهُ يُبْنَى فِي مَوَاتٍ فَهُوَ رِكَازٌ ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْمَسْجِدُ حَكْمَهُ قَالَ ^(٣) وَصُورَةُ الْمَتْنِ مَا إِذَا جُهِلَ حَالُهُ ^(٤)

وَتَعَلَّخْتُ مِنْهُ ^(٥) الْعَرَبِيُّ بِأَنَّ الْمَسْجِدَ وَالشَّارِعَ ضَرَامِي يَدِ الْمُسْلِمِينَ ، وَاحْتَصُوا بِهِمْ ، وَبُرْزُ ^(٦) بِأَنَّ احْتِصَانَهُمَا أَمْرٌ حَكْمِيٌّ هَدْرِيٌّ ، فَلَمْ يَقْتَصِرْ يَدُ لَهُمْ عَلَى لَدَيْهِمْ ، فَلَمْ يَنْقُضْهُ بِحَالِهِ .

(١) فِي (ص ٤٦٣)

(٢) أَيِ : الْمَوْجُودِ . هَامِش (ك) .

(٣) الصَّحِيحُ فِي (بَلَى) رَاجِعٌ إِلَى الْأَذْرَعِيِّ . هَامِش (ب)

(٤) قَوْلُهُ (إِذَا جُهِلَ حَالُهُ) أَيِ حَالِ الْمَسْجِدِ كَرْدِي

(٥) أَيِ مِنَ الْأَذْرَعِيِّ هَامِش (س)

(٦) أَيِ : مَا قَالَهُ الْعَرَبِيُّ . (ش : ٢٨٩/٣) .

ولا نعلم الواف^(١) ملكه ؛ لأنه يكتفى في مصيره مسجداً بيه^(٢) ، ورواه
كردت لا يخرج لمدير دحوله بملكه

وبأنه يبرمه^(٣) أن من وجد بملكه لا يكون له ، بل لمن استقل منه إليه ،
ولا يثبت به

وروى^(٤) بأن هذه^(٥) ليست نظيرة مسائلنا ؛ لأن فيها تعاوّر أملك ، ومسائل
ليس فيها إلا طرؤ مسجدية أو شارية ، وقد عليم أنها^(٦) لا تقتضي ملكاً ولا يد
حسية فلم يخرج ما قبلها عن حكمه

وقوله^(٧) : (لا قائل به) ، يراد قول الأدرعي ، وتبعوه بل بقية شارح عن
الأصحاب : أن من ملك مكاناً من غيره بحدو شراء ، يكون له^(٨) ظاهر اليد ،
ولا يجزئ له أحده باطلاً ، بل يلزمه عرضه على من ملكه منه ، ثم من نفسه ،
وهكذا . . إلى المحيي

وتأتي هذا^(٩) في واقف بحدو مسجد ملك أرضه بحدو شراء ، فليد له^(١٠) ثم
لورثته ظاهراً ، كالمشتري

(١) قوله (ولا يثبت الواف) إلخ ، أي واقف المسجد الذي بني في مواف كردي
(٢) من غير احتياج إلى تملكه ووقفه هامش (ك)

(٣) قوله (وبأنه) عطف على (بأن المسجد) ، وقوله (يلزمه) يرجع إلى الأدرعي كردي
(٤) أي قول المعري (أنه يلزمه) إلخ ، (ش ٢٨٩/٣)

(٥) أي مسألة (من وجد في ملكه) ، وكذا الضمير في قوله (لأن فيها) (ش ٢٨٩/٣)

(٦) الضمير في (أنها) يرجع إلى المسجدية ، وكذا ما في (قبلها) ، وضمير (حكمه) يرجع إلى
(ما) ، كردي

(٧) أي : المعري ، (ش ٢٨٩/٣)

(٨) قوله (يكون له) أي الركار الموجود في ذلك المكان يكون له كردي
(٩) أي قول الأدرعي (أن من ملك مكاناً) إلخ (ش ٢٨٩/٣)

(١٠) أي الواف (ش ٢٨٩/٣)

أو هي ملك شخصي . فله إن ادعاه ، وإلا فمن ملك منه ، وهكذا حتى ينتهي إلى المُنْخِي .

(أو) وحده (هي ملك شخص) أو وقف عنه والد له ^(١) ، على ما في «المجموع» عن السعوي ^(٢) مُشيراً إلى السري منه بما أتت به ^(٣) في «شرح لعب» ، مع بيان أن عبري سفي إليه ، وأنه محمول على الظاهر فقط أو بالظن إن كان وارث الواف مستغرقاً لتركته (. فله إن ادعاه) أو لم ينفه عنه عن ما صوّته الإسوي ^(٤) لكنه مردود ، بلا يمين ^(٥) ، كأمنعة الدار وقد للإسوي . لا بُدّ منها إن ادعاه الواجد ، وهو ظاهر

(وإلا) بذعه ^(٦) (ف) هو (لمن ملك منه) ^(٧) ثم لمن قبله (وهكذا) يجري كما تقرر (حتى ينتهي) الأمر (إلى المحيي) للأرض ، أو من أقطعه ^(٨) لسطر يثاها ، بأن ملكة رقبها وإن لم يعمرها وانقول تنوّل ملكه على إحيائها عطف

أو من أصابها ^(٩) من غيبة عامرة أو عمرها فتكون له ^(١٠) أو لوأرثه وإن لم

(١) قوله (ولد له) أي الوقف في يد الشخص كودي

(٢) المجموع (٧٧/٦) .

(٣) وقوله (ما) متعلق بـ (مشيراً) ، وصير (أيده) يرجع إلى (ما) ، والمستر في (بـ) كـ ، يرجع إلى الشخص كودي وهي بعض السح (أيده) بدل (أيده)

(٤) إجماع (٦٥٦/٣) وهي سح (فله شخص إن ادعاه)

(٥) وقوله (بلا يمين) متعلق بـ (منه) أي فله بلا يمين إن ادعاه كودي

(٦) ما سكب عنه أو نواه مهابة المحتاج (٩٩/٣)

(٧) ويسوم ورثته مقامه بعد موته ، فإن نواه بعضهم سقط حقه ، وسبب ذلك ما ذكره معي المحتاج (١٠٤/٣) .

(٨) قوله (أو من أقطعه) أي خص له كودي وقوله (أو من أقطعه) عطف على قول المتن : (إلى المحيي) . هامش (أ)

(٩) وقوله (أو من أصابها) عطف على قوله (أو من أقطعه) هامش (أ)

(١٠) قوله (فتكون له) أي للمحيي ، أو لوأرثت أصابها المحيي وإن لم يدع للمحيي أو لوأرثت =

ولو سارعة نافع ومشتري ، أو مكتر ومكتر ، ومعتبر ومشتري ، صدق ذو اليد

بميه

مدعيه بل إن شاء ؛ كما يصرح به كلام الدارمي ؛ لأنه ملكة بالإحياء أو بغيره ،
معاً للأرض ، ولم ير ملكة عنه سبها ؛ لأنه مدعون مدفون ، فيخرج منه
الذي لومة يوم ملكه ، وركاة باقيه للسين الماضية ؛ كضال وجده .

من قال بعض الورثة ليس لمورثي . . . شئت نصيبه ما ذكر^(١) ، فإن آيس من
ملكه . تعلق به الإمام ، أو من هو في يده .

ولا يفي هذا ما مر في نظيره . أنه لبيت المال^(٢) ؛ لأن ما لبيت المال للإمام
ومن دخل تحت يده . صرته^(٣) . ينس له حق فيه ؛ كالفقراء .

(ولو سارعه) أي . الركار الموجود^(٤) . ملك (نافع ومشتري ، أو مكتر
ومكتر . ومعتبر) وفي نسخة (أو)^(٥) . (الواو) بمعناها ، وكأن سب يشرح
الإشارة إلى معانيد المستعير ليد المستأجر (ومشتري) بأن ادعى كل منهما أنه
له ، وأنه الذي دفعه ، أو قال النافع . ملكته بالإحياء (صدق ذو اليد) وهو
مشتري ومكتر ومشتري ؛ لأن يده سخط اليد السابقة (بميه) كفية الأمتة

١ . الركار كردي وعلى هامش (ك) نسخة (يكون) أي الموجود

(١) قوله (ملك بعبه ما ذكر) أي . قال بعض ورثة من نفى لملكه . هو مورث . راء

بعضهم . سلم بصل المدعي إليه ، وشك بالباقي ما ذكر كردي

(٢) في (ص: ٤٦٥)

(٣) قوله (صرته) مبتدا ، وحره (للإمام) ، وقوله (من) عطاف على (للإمام) ، وصير

(دخل) راجع إلى (ما) كما يرجع إليه ضمير (صرته) و (فيه) ، وضمير (يده) راجع إلى

(من) ، والجملة الأمية من متدا (صرته) وحره (للإمام) خبر (أن) . هامش (ب)

(٤) ليس المراد بالركارها . دون المحامدية ابقي على دفعهم ، وإلا . لم يتصور سارعه المشتري

وبحده ، ولا قوله الآتي (ما لم يمكن دفعه قبل نحو (عارة) ، ولا قوله (لا مال إل

دته) إني . بل المراد . دون المحامدية في الأصل لا باعتبار الحال ، وهذا ظاهر وإل

على بعض الصفحة . (سم : ٢٩١/٣) .

(٥) أي . في قوله : (ومعتبر) . ع ش . (ش : ٢٩١/٣) .

هنا^(١) إن احتمل صدقته^(٢) ولو على بقية ، وإلا ؛ بأن لم يتمكن دونه في مدة يده لم يصدق ، وكان^(٣) تدارعها قبل عود العيب ، وإلا ؛ فممكن أن سكنت ، أو قال دونه بعد العود إلى وأمكن^(٤) ، لا إن قال دونه قبل نحو الإعارة ؛ لأنه^(٥) سلم له حصول الدين في يده ، فسحبت اليد لسفقه^(٦) .

ولو ادّعاء اثبات وقد وجد بملك غيرهما^(٧) . فليمن صدقة المالك .
تسبة لا يمكن^(٨) ذمّي من أحد معدّي وركاز من دارما ؛ لأنه دحيل فيه نعم ؛ ما أخذه قبل الإزعاج^(٩) يملكه كحطبها .

(١) أي : تصديق ذي اليد . (ش : ٢٩١/٣) .

(٢) أي : بأن أمكن دونه منه في من ومن يده . أمسى وبهاية (ش : ٢٩١/٣) .

(٣) قوله : (وكان) صطف على قوله : (احتمل) ، كردي .

(٤) أي : بأن معي رمي من حين الرد يمكن دونه به . يعاب ويظهر أن قول شارح (وأمكن) راجع لقوله (سكنت) أيضاً (ش : ٢٩١/٣) .

(٥) وصير (لأنه) يرجع إلى المالك كردي .

(٦) قوله (مسح) أي : مسح بيده اليد السابعة ، ولهذا توارعاً قبل الرجوع . كان نحو قوله كردي . وقال الشرواني (٢٩١/٣) . (أي : يد المشرى أو المسحور أو المسحور أمسى) .

(٧) أي : ولم يذعه . حباب . (ش : ٢٩١/٣) .

(٨) قوله : (لا يمكن) أي : يمنع . كردي .

(٩) قوله : (قبل الإزعاج) معناه : قبل المسح كردي .

فصل

(فصل)

في زكاة التجارة

قال ابن المنذر وقد أجمع على وجوبها عامة أهل العلم . أي أكثرهم

وصح حزم : وفي التز صَدَقَتُهُ^(٢) وهو : الثبات المعدة للبيع والسلاح

وركة العين لا تجب في هذين^(٣) : فتغيّر حملُهُ^(٤) على زكاة التجارة

رزوي أبو داود مرفوعاً الأمر بإخراج الصدقة مما يُعَدُّ للبيع^(٥)

وبذلك^(٦) يُغْلَمُ أن بقي الوجوب في العبد والفرس في الحر السبي

محمول على ما لم يُعَدَّ منهما للبيع .

(١) الإجماع . (ص : ٢٥) .

(٢) أخرجه الحاكم (٣٨٨/١) ، وأبو داود (ص ٤٣٧) ، والبيهقي في الكبير (٧٦٧٣) ،

عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال الحافظ فائدة قال من دفع العبد الذي ربه في سجن

المسترك في هذا الحديث : التز : يضم الموحدة وياءه المهملة : سبي ، وذر رضي

رواه ابن أبي ليلى طريقه صحيحة . التذخير الحبير (٣٩١/٢) .

ص : السوي في تهذيب الأسماء واللغات (ص ٣٤) (هو يفتح لاء وياءه) . وفي

وإن كان ظاهراً لا يحتاج إلى العبد . فإنه يكدّه : لاسي يلقي أن مصر الكتب صحه

ما التز : يضم الاء وباءه . وراجع : ابن أبي عمير (١٠٣/٤) (١٠٥) .

(٣) أي في الثياب والسلاح بالإجماع . ع ش . (ش : ٢٩٢/٣) .

(٤) أي الحر (ش : ٢٩٢/٣) .

(٥) من أبي داود (١٥٦٢) عن سفيان بن جندب رضي الله عنه ، وأخرجه أبو داود (٢٥٩) .

والسهي في الكبير (٧٦٧٢) قال في المجموع (٤١/٦) (وفي أسناد حماد

لا يعرف حالهم ، ولكن لم يصفه أبو داود ، وما لم يصفه فهو حسن عنده) .

(٦) أي : خير أبي داود . (ش : ٢٩٢/٣) .

(٧) أي : في أوائل ركة الحبير (ش : ٢٩٢/٣) .

شَرْطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ . الْحَوْلُ وَالنِّصَابُ مُعْتَرَا بَاحِرِ الْحَوْلِ ، وَفِي قَوْلٍ بَطْرَفِهِ ، وَفِي قَوْلٍ بِجَمْعِهِ

فَعَلَى الْأَظْهَرِ ، لَوْ رُدَّ إِلَى النِّقْدِ فِي حِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النِّصَابِ ، وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيَتَدَيَّ حَوْلُهَا مِنْ شِرَائِهَا

(شَرْطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْحَوْلُ وَالنِّصَابُ) كَعِيرِهَا

بَعَم ، النِّصَابُ هُنَا إِنَّمَا يَكُونُ (مُعْتَرَا بَاحِرِ الْحَوْلِ) أَيِ بِهِ ، لِأَنَّهُ حَاجَةٌ بِوُجُوبِ دُونَ مَا قَبْلَهُ ، لِكثَرَةِ اضْطِرَابِ الْقِيَمِ (وَفِي قَوْلٍ بَطْرَفِهِ) قِيَاساً بِالْأَوَّلِ بِالْآخِرِ (وَفِي قَوْلٍ بِجَمْعِهِ) كَالْمَوَاشِيِّ .

(فَعَلَى) الْأَوَّلِ ^(١) (الْأَظْهَرُ) وَكَذَا عَلَى الثَّانِي بِالْأَوَّلِيِّ ، فَحَدِّدَهُ بِذَلِكَ ، أَوْ لِأَنَّهُ بَيِّنٌ مِنْ عَرِصِهِ (لَوْ رُدَّ) مَالُ التِّجَارَةِ (إِلَى النِّقْدِ) الَّذِي يَقُومُ بِهِ آخِرُ الْحَوْلِ بِأَنْ يَبِيعَ بِهِ مِثْلًا ^(٢) (فِي خِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النِّصَابِ) أَيِ ، وَلَمْ يَكُنْ مَمْلُوكَهُ نَقْدٌ مِنْ جِيبِهِ يُكْمَلُهُ ، أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي ^(٣) إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ ^(٤) (وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيَتَدَيَّ حَوْلُهَا مِنْ) وَقْتَ (شِرَائِهَا) لِتَحَقُّقِ نَقْصِ النِّصَابِ حَتَّى بِالتَّصْيِصِ ، بِخِلَافِهِ فَلَهُ ، لِأَنَّهُ مَطْبُورٌ

أَمَّا لَوْ لَمْ يُرَدَّ إِلَى النِّقْدِ ، كَانَ بَازِلَ عَرِصِهَا عَرِصًا آخَرَ ، أَوْ رُدَّ لِنَقْدٍ لَا يَقُومُ بِهِ ، كَانَ بَاعَهُ بِدِرَاهِمٍ وَالحَالُ يَفْتَصِي التَّقْوِيمَ بِدَسَائِرٍ أَوْ لِنَقْدٍ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ وَلَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا أَوْ وَهُوَ نِصَابٌ . . فَلَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى حَكِيمِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ حِمْلَةِ التِّجَارَةِ

(١) وهو اعتبار آخر الحول ، نهاية . (ش ٢٩٢ / ٣)

(٢) قوله (بأن يبيع به مثلاً) شامل للبيع بعينه ، وفي الدقة (سم : ٢٩٢ / ٣) . وفي (ب)

(و) ع (بأن يبيع به)

(٣) قوله (مما يأتي) أي قبل السنة لاسي كروني وقال شرواني (٢٩٣ / ٣) (أي في

شرح : فلا يصح أنه يبدأ حول : إلح بقوله : ومحل الخلاف : إلح)

(٤) تقدم عن رسم ولبصري اعتماد عدم الفرق (ش ٢٩٣ / ٣)

وَلَوْ نَمَّ الْحَوْلُ وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ . فَأَلْأَصَحُّ : أَنَّهُ يَسْتَدِيءُ الْحَوْلُ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ

وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة^(١) التي ذكرها شارح - وفيها ما فيها من تأمل كلاتهم الصريح في أن قول المتري . (واشترى به سلعة) تمثيل لا تفيد - أنه لو ملك قبل إجر الحول نقداً آخر يكمله . زكاه

ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمَقُولَ الْمُعْتَمَدَ . حِلَالٌ مَا ذَكَرَهُ^(٢) ، وَهُوَ . أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ إِذَا لَمْ يَمُكَّ تَمَامَهُ^(٣) ؛ لِتَحَقُّقِ النِّقْصِ عَنِ النَّصَابِ بِالتَّنْصِيفِ

(ولو تم الحول) الذي لمال التجارة (وقيمة العرض دون النصاب والأصح أنه يستدئ الحول ويبطل الأول) فلا تجب زكاة حتى يتم حوله نأ وهو نصاب .

ومحل الخلاف إذا لم يكن^(٤) له من جنس ما يقوّم به ما يكمل نصاباً ، وإلا ؛ كَانَ مَلَكَ مِثْلَ دَرْهَمٍ ، فَأَشْتَرَى بِنَصْفِهَا عَرَضَ تِجَارَةٍ ، وَبَقِيَ بِنَصْفِ عَدِهِ ، وَبَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ آخَرَ الْحَوْلِ مِثْلَهُ وَخَمْسِينَ . صُمَّ لِمَا عَدَهُ ، وَلِرُمَةِ زَكَاةِ الْكُلِّ^(٥) آخِرَهُ قَطْعاً .

خلاف ما لو اشترى بالمتة^(٦) ، وَمَلَكَ الْخَمْسِينَ^(٧) مَعْدُ^(٨) ، فَإِنَّ الْخَمْسِينَ

- (١) قوله (وفائدة عدم) إلح مبتداً ، خبره (أنه لو ملك) كردي
- (٢) وضمير في (ما ذكره) يرجع إلى (شارح) كردي
- (٣) قوله (إذا لم يملك تمامه) أي لم يملكه حين التنصيف كردي
- (٤) أي من أول الحول معني (ش ٢٩٤ / ٣)
- (٥) أي المتيقن ، لتتمام النصاب إيعاب (ش ٢٩٤ / ٣) .
- (٦) أي عرضاً بلغت قيمته آخر الحول مثله وخمسين ، ولو بلغت متين فيجب زكاتها لحولها ، والخمسين لحولها (سم ٢٩٤ / ٣) وفي هامش (ك) صحيح قوله : (لحولها) إلى (لحولها)
- (٧) وفي (ب) (و) (ت) (و) (ص) (و) (غ) . (خمسين) .
- (٨) قوله (وملك خمسين معد) أي . بعد الاشراء ، وقبل تمام حوله كردي وقال شرواني

وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقِيَةِ بِبَيْتِهَا .

إِن تَصُمَّ فِي النِّصَابِ دُونَ الْحَوْلِ ، فَمَدَانُ حَوْلٍ لِحَمْسِينَ رُغْمِ الْمُتَيْنِ^(١)
نِسْبَةً لَا زَكَاةَ عَلَى صَيرِ فِي مَادَنٍ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ^(٢) فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ بِنَا فِي يَدِهِ مِنْ
الْبَقِيَّةِ غَيْرِهِ مِنْ جَسِيهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ فِي الْبَقِيَّةِ صَعِيقَةٌ بَدْرِيَّةٌ^(٣) بِالنِّسْبَةِ
بَيْنَهُمَا ، وَالزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ^(٤) زَكَاةُ حَيْثُ قَعَلْتِ^(٥) ، وَآثَرُهَا^(٦) انْقِطَاعُ الْحَوْلِ ،
بِحِلَالِ الْعَرُوضِ .

وَكَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى وَارِثٍ مَاتَ مَوْرَثُهُ عَنْ عَرُوضٍ تَجَارَةٍ حَتَّى يَصْرِفَ فِيهَا
بَيْتِهَا ، فَحِينَئِذٍ يَسْتَأْيِفُ حَوْلَهَا

(وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ) كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ غَلَبَ ، وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ عَلَى
الْأَوْجِبِ^(٧) (لِلْقِيَةِ^(٨) بِبَيْتِهَا) أَيِ الْقِيَةِ ، فَتَقْطَعُ الْحَوْلُ بِمَحْرُودِ نِسْبَتِهَا^(٩) .

(٢٩٤ / ٣) : (أَيِ : بِمَدَانَتِهِ أَشْهُرٌ مِثْلًا ، إِيضَابٌ) .

، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مِنْ دَرَاهِمٍ فَاشْتَرَى بِهَا عَرَضَ تِجَارَةٍ أَوْ الْمَعْرُوفَ ، ثُمَّ اسْتَعَادَ مِنْهُ أَوَّلَ صَفَرٍ فَاشْتَرَى
بِهَا عَرَضًا ، ثُمَّ اسْتَعَادَ مِنْهُ أَوَّلَ شَهْرِ رَجَبٍ فَاشْتَرَى بِهَا عَرَضًا ، فَلَا سَمَّ حَوْلٍ أَلَا فِي رَجَبٍ
عَرَضًا بِصَافٍ وَكَأَنَّهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، لِوَدَا سَمَّ حَوْلٍ كَتَابٍ وَيَنْفَعُ مَعَ الْأَوَّلِ بِصَافٍ
رَكَاعَتَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، لِوَدَا سَمَّ حَوْلٍ الثَّلَاثَةِ وَبِجَمِيعِ بَصَافٍ زَكَاةً ، وَإِلَّا فَلَا سَمَّ كَلَامٍ
« الْمَجْمُوعُ » مُلْخَصًا ، إِيضَابٌ . (ش : ٢٩٤ / ٣) .

(٢) أَوَّلُ الْمَعْرُوفِ مِنَ الزَّكَاةِ . نِهَاجَةٌ . (ش : ٢٩٤ / ٣) .

(٣) قَوْلُهُ (لِأَنَّ التَّجَارَةَ فِي الْمَدِينِ) أَمْرٌ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَدَّ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْمَعْرُوفِ ،
فَلَا زَكَاةَ عَلَى سَاحِرٍ يَتَجَرَّ فِي يَدَيْهِ وَنَفْسُهُ يَغِيرُ الْمَعْرُوفِينَ وَإِنْ سَمَّ يَصْرِفُ فِي الْمَدِينِ
وَأَنَّهُ اعْلَمْ قَوْلُهُ (مَادَنٍ) مَحَلٌّ تَأْتِي بِصُرِي (٣٧٣ ، ١) وَهَذَا الْمَعْرُوفُ (٢٩٤ / ٣)
(وَيَدْلَعُ التَّوَلُّفُ قَوْلَ الْمُتَّارِ : « بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِمَا ») .

(٤) أَيِ « بِالنِّسْبَةِ وَالْإِجْمَاعِ » . نِهَاجَةٌ . (ش : ٢٩٤ / ٣) .

(٥) أَيِ زَكَاةِ الْعَيْنِ عَلَى زَكَاةِ التَّجَارَةِ فِي الْمَدِينِ (ش : ٢٩٤ / ٣)

(٦) أَيِ فِي زَكَاةِ الْمَدِينِ ، فَكَانَ الظَّاهِرُ التَّجَرُّعُ ، وَبِحَسَبِ أَنَّ الصَّيرَ لَزَكَاةِ الْعَيْنِ (وَنَوَافِ)
لِلصَّيرِ . (ش : ٢٩٤ / ٣) .

(٧) رَاجِعٌ « الْمَهْلُ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ » مِثْلَهُ (٥١٩)

(٨) بِكُفْرِ الْقَافِ وَخُسْفَانِهَا ، وَمَعْنَى الْقِيَةِ : أَنْ يَبْذُرَ حِسَّهُ لِلاتِّعَاجِ بِهِ ، مِثْلُهَا (ش : ٢٩٥ / ٣)

(٩) أَيِ : وَلَوْ كَثُرَ جَدًّا بِحَيْثُ تَقْضَى الْعَادَةُ بِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَحْسُنُ لِلاتِّعَاجِ بِهِ ، وَيَهْتَفِقُ فِي هَذِهِ الْقِيَةِ .

وإما بصير العرص للتحارة إذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضة ...

بمختلف عرص القبة لا يصير للتحارة نية التحارة ؛ لأن القبة الحسن
بلا تخرج ، والله محصلة له ، والتجارة التخليط^(١) بقصد الإرجاع ، والله
لا تحضنه ، على أن الاقتناء هو الأصل ، فيكفي أدنى صارف إليه ؛ كما أن
المسافر بصير مقبلاً بالنية عند جميع ، والحقيم لا يصير مسافراً بها اتفاقاً .

نية لو نوى القبة لاستعمال المحرم ؛ كلبس الحرير فهل تؤثر هذه
نية ؟ وبالموتلي فيه وجهان ، أصلهما . أن من عزم على معصية وأصر هل
يأثم أو لا ؟^(٢) انتهى

والظاهر أن مراده بـ (أصر) صمم ؛ لأن التصميم هو الذي اختلف في أنه
هل يوجب الإثم أو لا ؟ والذي عليه المحققون أنه يوجب^(٣) ، ومع ذلك الذي
يتبع ترجيحاً . أنه لا أثر لنية هنا^(٤) وإن أثرت ثم^(٥) .

ويترق بأن سب الركاة - وهو انتحارة - قد وقع ، فلا بد من رافع له ونية
لمحرمة لا تضر ذلك^(٦) ، وإنما أثم بها لمعنى آخر لا يوجد هنا ، وهو التعليط
والركون عن الركوب^(٧) إلى المعصية ، على أن قضية التعليط عليه بنية المحرم عدم
الانقطاع هنا فأتخذنا ، فتأمل .

(وإذا بصير العرص للتحارة إذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضة) محبة

١- وفيه شبهة التبرع على خلاف ما ذهبنا . (ع ش : ١٠٢/٣) .

(١) أي بالبيع ومعه . ع ش . (ش : ٢٩٥/٣) .

(٢) قوله (هل يأثم أو لا ؟) وعلى الإثم أثرت ، وعلى عدمه لا كروي

(٣) أي أن الصمم يوجب الإثم هامش (ب) .

(٤) أي في نية القبة . هامش (ب) .

(٥) قوله (وإن أثرت ثم) أي في العزم على معصية كروي وراجع السهل الصاع في
مختلف الأشياء مسألة (٥٢٠) .

(٦) أي لم يرفع . هامش (ب) .

(٧) والركون هو : الميل . كروي

وهي ما تشد بفساد هوضه (كشراء) بعرض أو نقد أو دين حال أو مؤجل ،
وكإجارة^(١) لنفسه أو ماله ، ومنه^(٢) أن يشتجر المبيع ، ويؤجرها بقصد
الحارة ، فبما إذا اشترى أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فمضى حول ولم
يؤجرها فترمة ركاة التجارة ، فيقومها بأجرة المثل حولاً ، ويخرج ركاه تلك
الأجرة وإن لم تحصل له ، لأنه حال الحول على مال للتجارة^(٣) عنده .
والمال ينقسم إلى عس ومنفعة

وإن أجزأها ، فإن كانت الأجرة نقد عياً أو دناً ، حالاً أو مؤجلاً ، بأن
فيه ما مر ويأتي^(٤) ، أو عرصاً^(٥) ، فإن اشتدك أو بوى فيه فلا ركاه فيه ،
وإن بوى الحارة فيه استمرت زكاة لحارة ، وهكذا في كل عام
وكأقراص ، كما شمله كلامهم ، لكن قال جمع متقدمون لا يصير للتجارة
وإن افترت به البينة ، لأن مقصوده ، أي الأصلي الإرفاق لا التجارة
وكشراء بحو دباع^(٦) أو صنع ، ليعمل به لباس بالعوض وإن لم يملك عنه
حولاً ، لا لامتعة^(٧) نفسه ، ولا بحو صابون^(٨) وملح اشتراء ليفس أو يفتح به

(١) قوله (وكإجارة) عطف على (كشراء) وكذا ما يأتي ، من قوله (وكأقراص) ، و
(كشراء بحو دباع) ، كردي

(٢) أي : من التملك بمعلومة . (ش : ٢٩٦/٣)

(٣) وفي بعض النسخ : (على مال التجارة) .

(٤) قوله (ما مر) راجع إلى (عياً) ، و(يأتي) إلى (دناً) يعني في صورة كون النقد عياً
بأنه ما مر من أحكام بعد العس ، وفي صورة كون النقد دناً يأتي به ما يأتي من أحكام دين
العس ، وهما ظاهران . كردي .

(٥) وقوله : (أو عرصاً) عطف على قوله (نقداً) . هامش (ب)

(٦) أي : كشراء شحم ، ليتحن به الجلود . حباب . (ش : ٢٩٧/٣) .

(٧) قوله (لا لامتعة) عطف على (لباس) (ش : ٢٩٧/٣)

(٨) قوله (ولا بحو صابون) إيج لا يظهر عطفه على ما قبله ، وكان يعني أن يقول ولا
شراء بحو صابون وملح ، فيعمل إيج (ش : ٢٩٧/٣)

وكذا المهر، وعرض المخلع في الأصح، لا بالهبة والاختطاب والاسترداد بعيب

لباس، فلا يصير مال تجارية^(١)، فلا ركة فيه وإن بقي عنه حولا، لأنه يسقط
ولا يقع مسئلتهم أي من شأنه ذلك

وبعد هذا الاقتران لا يحتاج لسنها في بعض المعاملات

ويظهر أن يغير في الاقتران هنا باللمط أو العمل الممدد ما يأتي في كتابه
الطلاق^(٢).

(وكذا) المعاوضة غير المحصنة، وهي التي لا تغش بفساد المصالح،
ومها المال المصلح عليه عن دم، وال مهر، وهو من المخلع، كان زوج
أنت^(٣)، أو جامع زوجته معرض بوى به التجارة، لصديق المعاوضة بدلت كنه
(في الأصح) ولهذا ثبتت النعمة فيما ملك به^(٤)

(لا) فيما ملكت (بالهبة) المحصنة، بأن لم يشترط فيه ثواب معلوم،
والأ، فهي بيع.

(والاختطاب) والاصطياد والإرث وإن بوى الوارث أو غيره مقرر ذكر حال
ملكه التجارة بما ملكه، لأن التملك متجماً لا يعد تجارة

وإفتاء الشافعي بأنه يورث مال تجارة فلا يحتاج لنية الوارث... اختيار له جاز
على اختياره، أصعب أيضاً. أن^(٥) الوارث لا يشترط قصده للسوم؛ اكتفاء بقوله
مورثه^(٦).

(والاسترداد) أو الرد (بعيب) كما لو ناع عرض قبية بما وجد به عيب ردة

(١) وفي (ب) و(خ): (التجارة)

(٢) في (١٢/٨) وما بعدها

(٣) وفي (أ) (كان زوج رجل أنت)

(٤) أي مصلح أو يكسح أو مخلع (ش ٢٩٧/٣)

(٥) وفي (أ) (من أن)

(٦) فتاوى الشافعي (ص ٢٢٨)

وَإِذَا مَلَكَهٗ بِتَقْدِ نَصَابٍ فَعَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ مَلَكَ التَّقْدُ ، أَوْ ذَوْنَهُ أَوْ بَعْرَضٍ قَبِيَّةٍ فَمِنْ الشَّرَاءِ ، وَقِيلَ : إِنْ مَلَكَهُ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ سَى عَلَى حَوْلِهَا

وَسِتْرُ عَرْضِهِ ، أَوْ فَرْدٌ عَلَيْهِ بَعْبٍ لِقَصْدٍ بِهِ التَّجَارَةُ ، أَوْ اشْتَرَى بَعْرَضٍ قَبِيَّةٍ شَيْئاً وَبُوَ عَرْضٌ تِجَارَةً ، أَوْ بَعْرَضٌ تِجَارَةً عَرْضٌ قَبِيَّةٌ فَرْدٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ . . . فَلَا يَصِيرُ مَالُ تِجَارَةٍ ، لَانْقِضَاءِ الْمَعَاوِضَةِ .

وَمِثْلُهُ الرُّدُّ بِنَحْوِ إِقَالَةٍ أَوْ تَحَالُفٍ .

(وَإِذَا مَلَكَهٗ) أي : مَالُ التَّجَارَةِ (سَقْد) أي : بَعْبٍ دَهَبٍ أَوْ نَصِيَّةٍ وَلَوْ عِبْرٍ مَصْرُوبٍ (نَصَابٍ) أَوْ ذَوْنَهُ وَبِمِلْكِهِ بَاقِيَهُ ، كَأَن اشْتَرَاهُ بَعْبٍ عَشْرِينَ دِينَاراً أَوْ مِثْنِي دِرْهَمٍ ، أَوْ بَعْبٍ عَشْرَةٍ وَمِلْكِهِ عَشْرَةُ أُخْرَى (فَعَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ مَلَكَ) ذَلِكَ (التَّقْدُ) يُشْنَى حَوْلُ التَّجَارَةِ عَلَى حَوْلِهِ ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ وَجِبِهِ ، كَمَا يُشْنَى حَوْلُ الذَّيْنِ عَلَى حَوْلِ الْعَبْرِ ، وَبِالْعَكْسِ مِنَ التَّقْدِ .

بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِتَقْدٍ فِي الدَّقِيقَةِ ثُمَّ تَقَدَّ مَا عِنْدَهُ ^(١) فِيهِ ، ذَوْنَهُ لَا يُشْنَى عَلَيْهِ ^(٢) ؛ لِأَن صَرْفَهُ ^(٣) إِلَى هَذِهِ الْحَقَّةِ لَمْ يَنْتَقِئْ ، بِخِلَافِهِ ^(٤) يَمَّا إِذَا اشْتَرَى بِعَبِّهِ مِثْنَيْنِ ^(٥) اتَّخَذَ حَوْلَهُ مِنَ الشَّرَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ . (أَوْ) مَلَكَهُ بَعْبٍ تَقْدٍ (ذَوْنَهُ) أَيِ . النَّصَابِ وَلَيْسَ فِي مِلْكِهِ بَاقِيَهُ (أَوْ بَعْرَضٍ قَبِيَّةٍ) أَيِ كَحُلِيِّ مَبَاحٍ (وَ) حَوْلُهُ (مِنَ الشَّرَاءِ) لِأَن مَا مَلَكَهُ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ^(٦) حَوْلٌ حَتَّى يُشْنَى عَلَيْهِ

(وَقِيلَ) إِنْ مَلَكَهُ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ سَى عَلَى حَوْلِهَا (لِأَنَّهُمَا مَالُ رِكَازٍ جَارٍ فِي الْحَوْلِ ، كَالْتَقْدِ ، وَالصَّحِيحُ الْمَعُ) لِاخْتِلَافِ الرِّكَازَيْنِ قَدْرًا وَمُتَعَلِّقًا .

(١) قَوْلُهُ (ثُمَّ تَقَدَّ مَا عِنْدَهُ) أَيِ : أُعْطِيَ حَالًا لِنَصَابٍ لَدِي عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ كَرْدِي

(٢) وَقَوْلُهُ (لَا يُشْنَى عَلَيْهِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَنْطَلِعُ حَوْلُ مَا عِنْدَهُ كَرْدِي

(٣) أَيِ : مَا عِنْدَهُ . هَامِش (ك) ،

(٤) قَوْلُهُ (بِخِلَافِهِ) أَيِ : بِخِلَافِ صَرْفِهِ يَمَّا إِذَا اشْتَرَى مَعَهُ ، فَإِنَّ صَرْفَهُ إِلَى ثَلَاثِ الْحَقَّةِ

مِثْنَيْنِ ، وَهُوَ صَوْرَةُ الْمُتَقَدِّمِ . كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ : (مِثْنَيْنِ) . . . (الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ) كَرْدِي

(٦) وَخَمِير (ه) وَ (لَه) رَاجِعَانِ إِلَى (مَا) هَامِش (ك)

(ويصنع الريح ، الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرضي^(١) ،
تسمى أو غيرها ، كارتفاع السوق) إلى الأصل في الحول إن لم تنفس ،
يكون ما يقوم به ، فساداً على التجار مع الأقهار ، ولعسر المحاسبة على
تأريده مع اضطراب الأسواق في كل لحظة ارتفاعاً وانخفاضاً

ولو اشترى في المحرّم عرساً بمئتي فساوي قبل آخر الحول ثلاث منه ، أو
نصف فيه به وهي مثلاً لا يقوم به ركني الجميع عند تمام الحول ، لأن ربح
يمنع^(٢) غير متبيّر

(لا إن نصّر^(٣) أي صار نصّاً ذهباً أو فضةً من جسد رأس المال ،
النصف ، وأمسك^(٤) إلى آخر الحول ، أو اشترى به عرساً قبل تمامه . فلا يصنع^(٥)
إلى الأصل ، بل يُرْكَبُ الأصل بحوله ويُفَرَّدُ لربح بحول (في الأطهر)

ومثله ، أصله . بأن يشتري عرساً بمئتي درهم ويبيعه بعد ستة أشهر ثلاث
منه ويُسَكِّها إلى تمام الحول ، أو يشتري^(٥) بها عرساً يُساوي ثلاث منه آخر
الحول فيخرج آخره زكاةً مئتين ، فإذا قصت ستة أشهر أخرى . أخرج من
المئة^(٦) ، لأن الربح متبيّرٌ وغنيرٌ بنصفه .

(١) قوله (في نفس العرضي) لا يحسن ما فيه من التسامح ، فإن المصنوع زيادة القيمة ، إلا
أن جعل (ب) مئة ، فلا تسامح . (بصري ١ / ٣٧٤) .

(٢) قوله (كاس) أي مستر كردي

(٣) أي لكل معنى (شر ٣ / ٢٩٩)

(٤) قوله (أو فقه من جسد رأس المال) قد يقال لو قال (مثلاً يقوم به) لكان أولى لأن
جسد رأس المال قد يكون عرساً إلا أن يقال . مراده بجسد رأس المال ما يقوم به
(بصري ١ / ٣٧٤) وقال الشرواني (٣ / ٢٩٩) بعده (وقد يرد عليه أن المراد لا بدع
الإيراد) .

(٥) قوله (أو يشتري بها) إلح عطف على (أمسكها) . إلح . (شر ٣ / ٢٩٩)

(٦) المحرر (ص ٩٩)

والأصْح . أنَّ ولد العَرَض وثمرة مال تجارة ، وَأَنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْل
وَوَاحِدُهَا رُبْعُ عَشْرَ الْقِيَمَةِ ،

ولكونه غير حرٍّ من الأصل فارق التَّجَّار مع الأمهات ، وهذا رد العاصم
لساح لا الريح

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ بَصَّ^(١) بِعِيرٍ حَسْبِي الْمَالِ . . فَيَكُنَّ عَرَضٌ بِعَرَضٍ فَيَصْغُرُ الرِّيحُ
بِالْأَصْلِ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ دُونَ نِصَابٍ ثُمَّ بَصَّ نِصَابًا وَأَمْسَكَ لِمَالِهِمْ حَوْلَ
بُشْرَاءٍ .

وَأَنَّهُ لَوْ بَصَّ^(٢) مَعَا يُقَوِّمُ بِهِ بَعْدَ حَوْلٍ طَهْوَرِ الرِّيحِ أَوْ مَعَهُ رُكْبَتِي حَوْلِ أَصْنَه
لِلْحَوْبِ الْأَوَّلِ ، وَاسْتُؤْذِنَ لَهُ حَوْلٌ مِنْ بَصْرِيَّةٍ

(وَالْأَصْح أَنَّ وَلَدَ الْعَرَضِ) مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ السَّائِمَةِ^(٣) ؛ كَحَيِّهِ وَجَوْرِ
وَبَعِيَّةٍ (وَثَمَرِهِ) وَمِثْلُهُ^(٤) هِيَ صَوْتٌ وَعَصْرٌ شَجَرٍ وَوَرَقُهُ وَبَحْوُهَا (مَالُ تِجَارَةٍ)
لَا تَهْمَا جَزَاءً مِنَ الْأُمِّ وَالشَّجَرِ^(٥) (وَأَنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ) تَعْنِي لَهُ ؛ كَتَّاجِ
السَّائِمَةِ

(وَوَاحِدُهَا) أَيِ التَّجَارَةِ ؛ أَيِ مَالِهَا (رُبْعُ عَشْرَ الْقِيَمَةِ) اتِّفَاقٌ فِي رُبْعِ
عَشْرٍ ؛ كَالْقَدِّ ؛ لِأَنَّ عَرُوضَهَا تُقَوِّمُ بِهِ ، وَهِيَ الْحَدِيدُ . هِيَ كَوْنُهُ مِنَ الْقِيَمَةِ ؛
لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ هَذِهِ الرُّكَاةُ ، فَلَا يَجُوزُ جَرَّاحُهُ مِنْ عَيْنِ الْعَرَضِ

(١) قوله (فعلم أنه لو بصَّ) محذوف قوله (من حس رأس المال) (ش : ٢٩٩/٣)

(٢) قوله (وأنه لو بصَّ) معطوف على (لو بصَّ) وضمير (له) يرجع إلى (الريح) كقوله
وقال الشروقي (٢٩٩/٣) : (أي : للريح) . كقوله ،

(٣) كأن وجه هذا التضييد أن قوله لاني (ولو كان العرض سائمة) يدل على أن كلامه السابق
في غير السائمة ، مع أنه كان يمكن استعيمها ، لأنه لم ينزح في ما يأتي لوله السائمة .
طباطبائي ، (سم : ٢٩٩/٣) .

(٤) أي الثمر . (ش : ٢٩٩/٣) .

(٥) ولي (أ) و (خ) و (م) و (غ) ؛ (والشجرة) .

فإن ملك ينفذ . قوم به إن ملكت يصاب .

وعلم يثا مر^(١) . أنها إنما تغتزر بأجر الحول . فإن أخر الإخراج بعد انقضاء
وبعصب القيمة . ضمن ما نقص . لتقصيره . بخلافه قبله . وإن ردت وهو قبل
المحكر أو بعد الإللاب . فلا يغتزر^(٢)

وتظهر : الإكتماء بتقويم المالك الثقة العرف . وللساعي تصديقه . نظير
ما مر في عد الماشية^(٣)

(فإن ملك) العرص (بنقد) ولو غير نقد البلد . وفي الذمة وإن كان غير
مضروب^(٤) أو معشوشاً . (قوم به) أي : يعين المضروب الحاصل^(٥) .
والأ^(٦) . في مضروب أو حالي من جسيه (إن ملك يصاب)^(٧) وإن أنقضه

(١) أي من أذن العمل (ش ٣٠٠/٣)

(٢) راجع : استعمل التصالح في اختلافه الأشياخ : مسألة (٥٢١) .

(٣) أي : وقد يعرف بأن تمتع العذ متعين بعد الخطأ فيه . بخلاف التقويم فإنه يرجع لاجتهاد
مقوم وهو مظن للخطأ فإسمة فيه أقوى : ومن ثم لم يكتب بحرصة للشر . بل يوثق
بحرص من جهة الإمام . حكمه عديل بحرصة له : كما مر (ع ش ١٠٦/٣)

(٤) حاصله مع قوله (أي يعين المضروب) أنه إذا ملك بنقد غير مضروب . قوم بالمعصر
من حصة . وهذا ما أثار إليه بقوله الأتي (غير المضروب) فيما مر انتهى (سم
٣٠٠/٣ - ٣٠١) عبارة الكردي على : بأفضل (٢٧٥/٢) (فإن كان مضروباً ولو
معشوشاً . قومه يعين المضروب الحاصل . وإن كان غير مضروب . قومه بالمضروب من
جسه) .

(٥) قوله (أي يعين المضروب الحاصل) يعني : إن ملك بالمضروب الحاصل . فهو راجع من
قوله : (ولو غير نقد البلد . وفي الذمة) . كردي .

(٦) قوله (والأ) إلح : أي : وإن لم يملك بالمضروب الحاصل فهو راجع إلى قوله (وإن
كان غير) إلح : كردي . وفان الشرواني (٣٠١/٣) . (ولو حذف قوله " وإن
كان " إلح ثم قال " أي يعين ذلك النقد إن كان مضروباً خالصاً . ولا
بمضروب " إلح : كان أحصر مع السلامة عن الرككة)

(٧) قوله (إن ملك يصاب) وإن ملكه بصبابين من التقديس : كأن اشتراه بمحتي درهم وعشرين
ديراً . قومه أحدهما بالآخر لمعرفة التقييد يوم الملك . فإن كانت قيمة المحتين عشرين
ديراً . قومه أخر الحول بهما بصفين : لأنه قد تبين أن نصف العروص مشترى بالدرهم ونصفه

وكذا دونه في الأصح ، أو يعرض فيعالب نقد البلد ،

المطوب^(١) ، وحيتد فإن نلغ به نصائباً . ركة ، وإلا فلا^(٢) وإن سلعة سقيد
أخر ، لأن الحول^(٣) مبي على حوله ، فهو أقرت إليه من نقد البلد .

، وكذا إذا ملك^(٤) سقيد (دونه) أي . الصائب (في الأصح) لأنه أصله
ولو منك^(٥) من جسيه ما يكملهُ قوّم بذلك الحسن ، ولا بخرب فيه هذا
لحلاف ، لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول ، إذا سداؤه من حين ملك
العد

(أو) ملكة سقيد وحهل أو نسي ، أو (بمرض) لعنية ، أو نحو نكاح أو حلع
(د) يقوّم (بغالب نقد البلد)^(٦) إذ هو الأصل في التقويم ، فإن نلغ به

بالداسير ، أو كانت قيمتها عشرة من داسير . فوم آخر الحول ثلثه بالفراهم وثلاثه بالداسير ،
لأنه قد يس ان ثلثه مشري بالفراهم وثلثه بالداسير . وكذا يقوم أحدهما بالآخر لو كان أحدهما
أو كلاهما دون الصائب ويركبان إن كمل ، أي . بعضهما في الأحوال كلها نصائب في آخر الحول ،
ولا بأن سم يبلما نصائب فلا يرتكبان وإن بينهما المجموع لو فوم بأحدهما ، إذ لا يصح
أحدهما إلى الآخر وإن بلغ أحدهما نصائباً . ركي وحده . كد في سرح الروح . كردي
وفي المطبوعة الوهية والمصرية : (إن ملكه)

(١) قوله (ورأى أطله) . يخ حقه أن يقدم على قول المصنف (فوم) كد في . انتهى به
رد المسمى . (ش : ٣٠١/٣)

(٢) قوله (ولا فلا) . يخ فلو اشترى حراً بعشرين ديناراً وماحه ستي فوهم ومعد
الحارة مشيرة وحال الحول والمشايد بده وفيه المشي دور العشرين ديناراً لم يجب
ركانها ، لأن المتش لم يبلما بما قومه به نصائباً . كردي

(٣) قوله (لأن الحول) . يخ عده بما في المتش عبارة غيره . (لأن أصل ما منه) فكان
أولى من غيره) انتهى . وهي أولى . (ش : ٣٠١/٣) .

(٤) وفي المطبوعات : (إذا ملكه)

(٥) قوله (ولو ملك) أي . ولو كان في ملكه كردي

(٦) أي . منذ حولان الحول ، كما قاله الماوردي وهو الأصح . نهاية المحتاج : (١٠٦/٣) .
وقال علي الشيباني (١٠٦/٣) . (والصبر بالبلد سبي به المال وقت حولان الحول
لا الذي به المالك ذلك نوعاً . وعبرة سم على بهجه) فوم . من نقد البلد . أي
بند الإخراج ، كما قاله الماوردي وحرم به في العباب . أي . ويلد الإخراج هي بلد المال .

فإن غلب فقدان وبلغ بأحدهما مصاباً . . قَوْمٌ بِهِ ، فإن نلغ مهما قَوْمٌ بالأضع
بعضه ، وقيل ينحيز المالك

مصداق ركاه ، وإلا فلا . وإن نلغ بعيره : فإن لم تكن مهما فقد لنعائيه
بعضه مندرجاً . اعترى فقد أقرب بلاد إيهما^(١)

(فإن غلب) في البلد (فقدان) على التساوي أو كان الأقرب في صورة
المذكورة بلدين اختلفت بقدومه فيهما يظهر (وبلغ) ما من الجارة (بأحدهما) فقد
(مصاباً قوم) ما من الجارة كله إذا مئذ بعير بقيد ، وما قاس غير استبداد ، فلت
بغير وعرضي : كما تأتي^(٢) (به) لدويعه مصاباً بقيد غالب بقياً

وبه^(٣) فارق ما مر^(٤) فيما لو تم النصا بأحد مبرائين أو بقيد لا يقوّم به ، على
أن المبرر أصط من التقويم ، فأثر التعديت فيها لا فيه^(٥)

(فإن نلغ) به (مهما) أي بكل مهما (قوم بالأضع للفقراء)
يعني المستحقين : نظير ما مر^(٦) ، مع ذكر حكمه إثار الفقراء بالذكر
كاجتماع الحقائق وبنات اللون .

(وقيل ينحيز المالك^(٧)) فيقوم بأيهما شاء : كمعطي الحران^(٨) .

كما هو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة .

(١) أي : بلد الإخراج . لعاب . (ش : ٣٠١/٣) .

(٢) في (من : ٤٧٩)

(٣) أي : بالتعليل . (ش : ٣٠١/٣)

(٤) أي : من عدم وجوب الزكاة . (ش : ٣٠١/٣) .

(٥) أي : في الموازين لا في التقويم هاشم (س)

(٦) ضعف (ع ش : ١٠٦/٣) وراجع الحواشي المدنية على شرح المفرد الحضرمية
(٢٧٦/٢)

(٧) قوله (نظير ما مر) أي . في شرح قوله (وقيل يجب الأضع للفقراء) كودي

(٨) معتمد . (ع ش : ١٠٦/٣) وراجع الحواشي المدنية على شرح المقدمة الحضرمية
(٢٧٦/٢)

(٩) كتحيزه بين شائي الجيران ودراهمه بهابه ومعني (ش : ٣٠٢/٣)

وإن ملك نقد وعرض قوم ما قبل نقده ، والباقي بالغالب

وصححه في أصل الروضة ، واقتضاه كلام المجموع وغيره ، واعتمده
الإسوي وغيره

ويؤيده ما يأتي في (العطرة) في اقرب لا غالب فيها : أنه يتخير ولا يتعين
البيع

وعنه (٣) . فمأرق اجتماع ما ذكر (١) بأن تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها
بالنقد ، فلو صح ما أكثر

(وإن ملك نقد وعرض) كمائتي درهم وعرض فنية (قوم ما قبل النقد
هـ . و) قوم (الباقي بالغالب) من نقد البد وإن كان دون نصاب (٢) ، أو من أحد
الدينين إذا بلغه به فقط ، كما مر (٦) ، لأن كلاً منهما لو انفرد كان حكمه
دلت

ويجري دلت (٧) في اختلاف الصفة أيضاً : كأن اشترى نصاب دنانير بعضها
صحيح وبعضها مكشّر وتعاون فيقوم ما يخص كلاً به (٨) ، لكن إن بيع
مجموعهما نصاباً . ركني : لاتحاد جسمهما

(١) الشرح الكبير (١١٨ / ٣) ، روضة الطالبين (١٣٦ / ٢) ، المجموع (٥٧ / ٦) ، نصاب
(٦٤٦ / ٣) .

(٢) في (ص ٥١٢) .

(٣) أي : على تخيير المالك هنا . (ش : ٣٠٢ / ٣)

(٤) قوله (اجتماع ما ذكر) وهو قوله (كاجتماع الحقوق) إلح كروي

(٥) قوله (وإن كان دون نصاب) كان المناسب ذكره عقب قول لمصنف (الباقي) (ش
٣٠٢ / ٣)

(٦) أي في شرح (فإن علب نقدان وبلغ بأحدهما) إلح (ش : ٣٠٢ / ٣)

(٧) أي : التقيط . روض . (ش : ٣٠٢ / ٣) .

(٨) أي : يقوم ما يخص الصحيح بالصحيح ، وما يخص المكشّر بالمكشّر روض (ش
٣٠٢ / ٣) .

وتحت فطرة عيد التجارة مع زكاتها .
ولو كان العرص سائمة ؛ فإن كمل نصاها إحدى الركاتين فقط . ونجبت
أزبائها مراكاة العين في الحديد

وتفرق بين التزيم بالمكشّر ها دون غير المضروب فيما مر^(١) ؛ بأن كسر
لا يأتي التزيم به ، بخلاف غيره .

وتحت فطرة عيد التجارة مع زكاتها (لاخلاف السب ، وهو المال
والبدن^(٢)) لم يتداخل كالتبعة والجزاء في الصيد^(٣) .

(ولو كان العرص سائمة) أو ثمرأ أو حيا^(٤) ، قال ابن النقيب . أو اشترى
دائير للتجارة محطّة مثلاً^(٥) (فإن كمل) بثلاث الميم (نصاب إحدى الركاتين
فقط) كتسع وثلاثين من الغنم قيمتها مئتان ، وكأربعين منها قيمتها دون المئتين
(وجبت) زكاة ما كمل نصابه ؛ لوجود سببها من غير معارض .

(أو) كمل (نصابها)^(٦) واتفق^(٧) وقت الوجوب أو اختلف (فركاة
العين) هي الواجبة (هي الجديد) لقوتها ؛ للإجماع عليها ، بخلاف ركة
التجارة .

وإذا أخرج ركاة العين في الثمر والحب . . لم تسقط زكاة التجارة في بنة

- (١) قوله (فيما مر) أي في قوله (من ملك العرص بنقد) كردي
(٢) فيه نظر ، تأمل شوبري ووجه النظر أن البدن ليس بألركاة العطر ، وإنما سببها إبداله
حره من رمضان وحره من شوال شيحا انتهى بجبرمي . وقد يجاب بأن البدن سبب إهاب
ووبعدها ، ما يأتي أنها طهارة للصائم . (ش : ٣٠٢/٣) .
(٣) أي المملوك إذا قتله المحرم . نهاية . (ش : ٣٠٢/٣) .
(٤) ولو قال المصنف (ولو كان العرص مقاب يجب الركاة في عينه) . لكان أعم واستعمل
تقديره . معني (ش : ٣٠٢/٣-٣٠٣) وفي المصرية (أو تمر)
(٥) السراج على نكت المساه (١١٢/٢)
(٦) كأربعين شاه قيمتها مئتا درهم . مغني المحتاج (١٠٩/٣) .
(٧) قوله : (واتفق) إلخ الأولى : حذف (الواو) . (ش : ٣٠٣/٣)

فَعْنَى هَذَا . لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التَّجَارَةِ ، بِأَنْ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَصَافَ سَائِمَةٍ . فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا ، ثُمَّ يَفْضَحُ حَوْلًا لِرَى الْعَيْنِ أَدَاً ، وَإِذَا قُلْنَا : عَامِلُ الْقِرَاضِ لَا يَمْلِكُ الرِّيحَ بِالظُّهْرِ . فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حُسْنَتْ مِنَ الرِّيحِ فِي . . .

عَرُوصِهَا ، مِنْ مَحْوِ الْحَدِغِ وَالْأَرْضِ وَتَبَيَّنَ الْحَبُّ إِنْ بَلَغَتْ بَصَافاً ، إِنْ لَا تُصَمُّ لِيَمِينِهِ الشَّعِيرُ وَالْحَبُّ .

(فعلى هذا) وهو تقديم زكاة العين (لو سبق حول التجارة ، بأن) أي كأن (اشترى بمالها بعد ستة أشهر) من حولها (بصاف سائمة) ولم يقصده به القية ، أو اشترى معلومة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر

وَلَا يُتَصَوَّرُ سَبْقُ حَوْلِ الْعَيْنِ فِي السَّائِمَةِ ؛ لِأَنَّهُ ^(١) يَنْقَطِعُ بِالْمَادَّةِ ، بَلْ فِي الشَّعِيرِ وَالْحَبِّ ، بِأَنْ يَتَذَوَّ الصَّلَاحُ وَيَقَعَ الْإِسْتِدَادُ قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِ التَّجَارَةِ وَحُكْمُ هَذِهِ - كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ^(٢) - : أَنَّهُ يُخْرَجُ زَكَاةُ الْعَيْنِ ، ثُمَّ زَكَاةُ التَّجَارَةِ ^(٣) أَجَزَ حَوْلِهَا .

(فالأصح وجوب زكاة التجارة لتتمام حولها) لكأن يخط بعض حولها ، ولأن الموجب قد وجد ولا معارص له (ثم) من انقضاء حولها (يمتنع حولاً لزكاة العين أدناً) أي هي سائر الأحوال ، وما نصى من السوم في بقية الحول الأذن غير معتبر

(وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الريح بالظهور) بل بالقسمة ، وهو الأصح (فعلى المالك زكاة الجميع) ربحاً ورأس مالٍ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ (فإن أخرجها) من عنده . فواضح ^(٤) ، أَوْ (من مال القراض حسب من الريح في

(١) أي . السوم . (ش : ٣٠٤/٣)

(٢) أي انما يقوله (وإذا أخرج) (ش : ٣٠٤/٣)

(٣) قوله (ثم زكاة التجارة) أي في قيمة العروض . لا لعين ، كما مر كردي

(٤) أي ولا رجوع له على العمل (ع ش : ١٠٨/٣)

الأصح : وإن قلنا بملكك بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح .
والمدعى : أنه يلزم العامل زكاة حصته

الأصح : كنوب المالك من نحو أجره دلايل ، وفطرة عبد تجاري ، وعداء جنابة
(ور قضا) بالصغير . أنه (يملك) الربح المشروط له (بالظهور) لزم
المدعى زكاة رأس المال وحصته من الربح (لأنه مملك لهما
(والمدعى) على هذا الصغير . (أنه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح .
نسبته من التوصل إليه متى شاء بالقسمة ، فهو كدين حال على ماله ،
وعليه ' عداء حول حصته من الظهور

أي : على ذلك الصغير . (ش : ٣ / ٣٠٤) .

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

(باب زكاة الفطر)

سُئِلَتْ بِهِ : لِأَنَّ وَحْوَهَا بِدُخُولِهِ ، كَذَا قِيلَ ، وَإِنَّمَا يَتَأَنَّى عَلَى ضَعِيفٍ^(١) ،
رَأَى الْإِصَابَةَ بَيَانَةً^(٢) ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ : أَنَّهَا بِمَعْنَى (اللام) ، فَصَوَابُ
الْعِبَارَةِ^(٣) أَصِيبَتْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَرَّ مِنْ مَوْجِبِهَا لِمَرْكَبِ الْآنِي^(٤) ،
وَيُقَالُ : زَكَاةُ الْفِطْرِ^(٥) بِكسْرِ الْفَاءِ ، وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ نَصُّهَا^(٦) ،
عَرَبَتْ ؛ لِأَنَّهَا تُخْرِجُ عَنِ الْفِطْرِ ؛ أَيِ الْخَلْقَةِ ، إِذْ هِيَ طَهْرَةٌ لِسَدِّ ؛ كَمَا
بَانِي^(٧) ، وَتُظَنُّ عَلَى الْمُخْرِجِ أَيْضاً .
وَهِيَ مَوْلُودَةٌ^(٨) لَا عَرَبِيَّةٌ وَلَا مُعَرَّبَةٌ^(٩) ، بَلْ هِيَ اصْطِلَاحٌ لِعَقْدِهِ ، فَتَكُونُ
حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً ؛ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » عَنْ « الْحَدَّادِيِّ »^(١٠) .
وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي « الْقَامُوسِ » : أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ^(١١) . . . فَعَيْرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

(١) باب زكاة الفطر قوله (على ضعيف) للأصح أن الموحى هو مع غيره ؛ كما باني
كردي .

(٢) قوله (وأن الإصاحة) إنح عطف على قوله (صميف) (ش ٣٠٥/٣)

(٣) قوله (مصواب العبارة) أي عبارة القليل كردي

(٤) قوله (المركب الآني) أي بعد . (ليلة العيد) كردي

(٥) ويقال صدقة الفطر نهاية المحتاج (١١٠/٣)

(٦) كفاية النبي (٣/٦) .

(٧) في (ص : ٤٨٩) .

(٨) قوله (ويطلق) أي افطرة على المخرج (أيضاً) أي كما تطلق على الخلقة (وهي)

الفطرة إذا أطلقت على المخرج (مولودة) أي اصطلاحية كردي

(٩) هو لفظ عبر عربي استعمله العرب في معناه الأصلي بتغير ما (ع ش ١٠٩/٣)

(١٠) المجموع (٨٥/٦) .

(١١) القاموس المحط (١٥٧/٢) . وفي (ب) والمطبوعات : (من أنها عربية)

استخرج يوم العيد لم يقلم إلا من الشارع ، فأهل اللغة يجهلون فكيف يستلزم^(١)

ومطر هذا . أغني حلقه الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية - ما وقع له في تفسيره (المرير) بأنه صرحت دون الحد^(٢) ، وبأني في ما به التسمية عليه ، مع بيان أنه وقع له من هذا الحديث شيء كثير^(٣) ، وكله غلط يجب التنبه له وفرصت : كرمضان ثاني سبي الهجرة ، ونقل ابن المدي الإجماع على وجوبها^(٤) ، ومخالفة ابن اللباب فيه غلط صريح : كما في « الروضة »^(٥) .
ول ربيع ركعة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تختار نقص الصوم ، كما يختار السجود نقص الصلاة^(٥)

وتؤخذ الخبر الصحيح : أنها طهارة للصائمين من اللغو والرفث^(٦) والخبر الحسن العربي : « شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بركاة الفطر »^(٧)

تحت بأول ليلة العيد (أي يدراك هذا الجزء ، مع إدراك آخر جزء من

- (١) القاموس المحيط (١٢٥/٢) .
- (٢) في (٣٦٠/٩) .
- (٣) الإجماع (ص : ٢٤) .
- (٤) روضة الطالبين (١٥٣/٢) .
- (٥) أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٨٢/١٠) .
- (٦) أخرجه الحاكم (٤٠٩/١) ، وأبو داود (١٦٠٩) ، وابن ماجه (١٨٢٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما .
- (٧) ذكره المنذري في « الرعيب والترهيب » (١٦١٢) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه ، قال : (رواه أبو حفص بن شاهين في « مسائل رمضان » وقال : حديث عربي جهل الأسناد) وذكره السيوطي في « الجامع الصغير » (٢٢٨٧) وذكر له بالصعب ، وذكره أيضاً الديلمي في « الفردوس مبين المخططات » (٩٠١) .

في الأظهر ، فتخرج عمن مات بعد الغروب

رمضان ، كما يُبيدُ قوله : (فتخرج . .) إلى آخره ، وقوله فيما بعد (له تمثيلُ الفطرة من أولِ رمضان)

(في الأظهر) لإضافتها في حيز الشيعين إلى الفطر من رمضان وهو : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة المطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل حرٍّ أو عبدٍ ، ذكرٍ أو أنثى ، من المسلمين)^(١)

وبأول الليل^(٢) خرج : وقت الصوم ، ودخل . وقت الفطر

و (على) فيه^(٣) على بابها ، خلافاً لمن أولها بـ (عن) لأن الأصح أن الرجوت يلاقي المؤدى عنه أولاً حتى القر ، كما يأتي^(٤) .

ولما تقرّر^(٥) أنها طهرة للصائم ، فكانت عند تمام صومه .

وأفهم المتن : أنه لو أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات بمخرج ، أو بآخه بـه وجب الإخراج على الوارث أو المشتري

وإذا قلنا بالأظهر (فتخرج عن مات) أو طلق أو أعتق أو بيع (بعد الغروب) ولو قبل التمكّن : ممن يؤدى عنه^(٦) ، وكانت حياته مستقرة^(٧) عنده ؛ لوجود السبب في حياته .

(١) صحيح البخاري (١٥٠٣) ، صحيح مسلم (٩٨٤) من ابن عمر رضي الله عنهما
(٢) قوله (وبأول الليل) جواب سؤال معتز ، كان مثلاً يقول لا يدل كلام لمصنف عن أن المخرج مرتب ، فأجاب بأن قوله (أول ليله) يدل على المرتب كروي .

(٣) والضمير في (فيه) يرجع إلى الخبر . كروي .

(٤) في (٤٨٩) .

(٥) قوله (وما تقرّر) عطف على (لإضافتها) كروي

(٦) وقوله (ممن يؤدى عنه) يدل (من) في (عمن مات) كروي

(٧) مفهومه أنه لو لم تكن كذلك ؛ بأن وصل إلى حركة منسوخ . لا تخرج عنه ، وهو واضح . ن كان ذلك سجدة ، وإلا ففيه نظر ؛ لأنه ما دام حياً . حكمه كالصحيح حتى يقتل فأنه (ع ش : ١١٠ / ٣) .

دون من ولد

وليس إلا تؤخر عن صلاته .

وامتناع العرب^(١) كموته

وإنما سقطت ركعة المال بتأخير قبل التمكن ، للتعلق بعينه ، وهما الركعة مسقطه
وتدعى بشرط المعنى ؛ ومن ثم^(٢) لو تلف ماله هنا قبل التمكن . سقطت ؛ كما في
مسئله^(٣) .

(دون من ولد) أي تم انفصاله^(٤) ، وتحدد^(٥) ؛ من روجه وفر إسلام
وعنى^(٦) بعد الغروب^(٧) ؛ لعدم إدراكه الموجب

ولو شئت في الحدوث قبل الغروب أو بعده . . فلا وجوب ؛ كما هو ظاهر ؛
مسئله

(وليس أن) تخرج يوم العيد لا قبله^(٨) ، وأن يكون إحراقها قبل صلاة ،
وهو قبل الخروج إليها من بيته أفضل ؛ للأمر الصحيح به^(٩) .
وأن (لا تؤخر عن صلاته) بل يُكره ذلك^(١٠) ؛ للحلاف القوي في الحرمة

(١) قوله (وامتناع العرب) يريد به القريب الذي يؤدي عنه كركي

(٢) قوله (ومن ثم) راجع إلى قوله (بشرط المعنى) هامش (أ)

(٣) قوله (مسئله) راجع إلى قوله (ركعة المال) هامش (من)

(٤) أي خرج بعضه قبل الغروب (سم ٣٠٨/٣)

(٥) أي حدث بنهاية (ش ٣٠٨/٣) وقوله (تحدد) عطف على قوله (ولد)
هامش (أ)

(٦) قوله (وإسلام وعنى) فيه حراة ؛ إذ التقدير دون من يجتد ؛ من إسلام وعنى (سم
٣٠٨/٣)

(٧) أي (مع شمسها) (ش ٣٠٨/٣)

(٨) قوله (لا قبله) شامل لسنه ، ومباني ما فيه (سم ٣٠٨/٣)

(٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أمر بركعة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة
أخرجه البخاري (١٥٠٩) ، ومسلم (٩٨٦)

(١٠) أي تأخيرها عن الصلاة إلى آخر يوم العيد معني ونهاية وشيخها (ش ٣٠٨/٣)

حيث ، وقد صرّحوا بأن الخلاف في الوجوب يقتضي كراهة الترك ، وهو^(١) في
حرمة يقتضي كراهة العمل .

وبما قررته^(٢) - أن الكلام في مقامين نذب الإخراج قبل الصلاة ، وإلا
خلاف الأصل ، ونذب عدم التأخير عنها ، والأول معكروه ، وأن كلام
النس^(٣) ، بما هو في الثاني - يندفع الاعتراض عليه بأنه يؤهم نذب إخراجها مع
الصلاة .

ووجه اندفاعه ما تقرّر^(٤) . أن إخراجها معها من جملة المدب وإن كان
الأفضل إخراجها قبلها .

فما أوقفه^(٥) صحيح من حيث مطلق النبية من غير نظر إلى خصوص
الأصلية التي توقفتها المعترض وإن تبعه شيخنا ، فجري على أن إخراجها معها
غير مدب^(٦) .

والحق الخوارزمي : كشيخه المغوي ليلة العيد بيومه^(٧) ، ووجه^(٨) بأن الفقهاء

(١) أي : الخلاف . (ش : ٣٠٨/٣) .

(٢) قوله (وبما قرره) إلح متعلق بقوله (يذهب) إلح كردي (ش

٣٠٨/٣) . والكردي هنا بضم الكاف .

(٣) قوله (وأن كلام النس) عطف على قوله (وأن الكلام) أي وبما قرره - وهو أن
الكلام ، أي البحث في مقامين الأول نذب لإخراج إلح ، والثاني نذب عدم
التأخير إلح ، وأن كلام النس ، بما هو في الثاني - يندفع الاعتراض عليه ، أي على النس
بأنه ... إلح . كردي .

(٤) قوله : (ما تقرّر) أي : يفهم مما تقرّر ، كردي .

(٥) أي النس ، من أن إخراجها مع صلاة مدب (ش : ٣٠٨/٣)

(٦) فتح الوهاب مع حاشية الجبري (٦١/٢) .

(٧) التهذيب (١٢٠/٣) .

(٨) قوله (وجه) قد يقتضي أصالة الإخراج ببلد أي من الإخراج نهراً (ش

٣٠٩-٣٠٨/٣)

وَيُحْرَمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ

يُحْتَبَرُ بِهَا بَعْدُهُمْ ، فَلَا يَتَأَخَّرُ أَكْلُهُمْ عَنْ عِبَرِهِمْ

قال الأسوي : وإنما ذلك ^(١) بالصلاة للعالم ؛ من فعلها أول النهار ، وهو أخرت عنه من إخراجها أوله ؛ ليُشَيِّعَ الوقت للعقراء .

مع ؛ يُسَنُّ تَأْخِيرُهَا عَنْهَا ^(٢) لانتظار قريب أو جار ما لم يُخْرِجَ الوقت ^(٣) .
(ويحرم تأخيرها عن يومه) فلا عذر ؛ كغيبه مال أو مستحق ^(٤) ، لغيب
المنع المقصود ، وهو إعاضتهم عن الطلب في يوم السرور .

ويجب القصاء فوراً ؛ لمصائبه بالتأخير ، ومنه يُؤْخَذُ : أنه لو لم يَنْفَعِ به لغير
سبب لا يُلْزَمُ العور ، وهو ظاهر ؛ كظائره .

نبه : ظاهر قولهم هنا : (كغيبه مال) . أن غيبته مطلقاً ^(٥) لا يمنع
وجوبها ، وفيه نظر ؛ كإثبات بعضهم أنها تمنعه مطلقاً ؛ أخذ منامي
المجموع : أن ركاة المطر إذا عَجَزَ عنها وقت الوجوب . لا تثبت في
الدقة ^(٦) ، إذا دعاه أن العينة من جملة العجز هو محل النزاع .

والذي يَنْجُو في ذلك : تفصيل يجتمع به أطراف كلامهم ، وهو أن عينة إن

(١) قوله (وإنما ذلك) أي إخراج الفطرة . كردي وقال الشرواني (٣/٣٠٩) . (أي)
فريهم : بمن الإخراج قبل الصلاة .

(٢) قوله : (تأخيرها عنها) أي تأخير الفطرة عن الصلاة . كردي

(٣) وسبب في ركاة المال : تأخير لانتظار نحو قريب وجار أفضل ، فيأتي مثله ما لم يوجبه
عن يوم الفطر نهاية المحتاج (٣/١١١) وقال علي الشراملي (٣/١١١-١١٢)

(٤) وقيل ما يأتي أنه لو أخرها لحرص من هذه ثم تلف المال . استقرت في ذلك ؛
بأنه . ثم تأخير مشروط بسلامة العاقبة)

(٥) يعني أن يكون المراد أنهم في محل يحرم نقل الركاة إليه . حلي . حاشية البجيرمي على فتح
بواب (٢/٦١)

(٦) أي : سواء كان لمرحلتين أو دونهما . (ع ش : ٣/١١٢) .
المجموع (٦/٨٨)

ولا يفطره على كافر إلا في غنمه وقريبه، ثمسلم في الأصح،

كانت لدون مرحلتين . . لرمته ؛ لأنه حينئذ كالحاصر ، لكن لا يذمة الاقترافين
منه ، الناحيز إلى حصول المال ، وعلى هذا يعمل قولهم (كعبه مال)

أو لمرحلتين ^(١) ؛ فإن قلنا بما رُححه جمع متاخرون أنه سبع أحد الزكاة ؛
وأنه عتي كان كالقسم الأول ^(٢) ، أو بما عليه الشرحان أنه كالمعدوم
سأخذها ^(٣) . ثم تلمز الفطرة ؛ لأنه وقت وجوبها فقير معدم ، ولا يفطر لغيره
على الاقتراف ؛ لمشتبه كما صرحوا به .

(ولا فطرة) ابتداء ولا تحملاً (على كافر) أصلي ^(٤) إجماعاً ، وللحصر ^(٥) .
ولأنها طهرة وليس من أهلها .

نعم ؛ يعاقب عليها في الآخرة ؛ كغيرها .

(إلا في غنمه) أي : قبه ومستولذته ^(٦) (وقريبه) وخدام زوجته (المسلم)
كل من ذكر ، وزوجته المسلمة ^(٧) دونه وقت الغروب ^(٨) (في الأصح) تلمزه ؛
كسنة . ولأن الأصح أن الفطرة تجب ابتداء على المؤدى عنه ، ثم ينحسرها
لمؤدى .

(١) قوله (أول مرحلتين) إلح عطف على قوله (دون مرحلتين) (ش ٣٠٩/٣)

(٢) أي ترمه لفطر مع جوار الناحيز إلى حصول المال (ش ٣٠٩/٣)

(٣) شرح الكفر (٣٧٧/٧) ، روضه الطائيس (١٧٠/٢ ، ١٧١) فلاء ملاء عن أبي
البحري (ص : ٢٦٣) .

(٤) قوله : (أصلي) سيذكر محترزه . (ش : ٣٠٩/٣) .

(٥) قوله (وللحصر) أي : ولحديث لما ربه (الأظهر) كروي

(٦) قوله : (مستولذته) الأولى ؛ ولو مستولذة . (ش ٣٠٩/٣) .

(٧) غنمه ؛ بمعنى المحاج ؛ (١١٢/٢) (كزوجته الذمية إذا أسلمت وعرب الشمس وهو
متحلف في العدة) .

(٨) وفي (ت) : (وزوجته المسلمة وقت الغروب وإن تحلف)

وعلى التحمل فهو^(١) كالحالة^(٢) ، ومن ثم لو أغسر روح الحرمة الموسرة لم
يرتد الإخراج^(٣) ، كما يأتي^(٤) .
وإذا أخرج التحمل عنه معبر إدين التحمل ، نظراً لكونها ظهيرة له .
ولا يزيد في هذا الصمان ، خلافاً لمن رآه
وأما الحواش^(٥) بكونه^(٦) نوى ففيه نظر ظاهر ، لأن إجراء بيته^(٧) هو محل
لإخراج^(٨) انتهى

وجرم في السب ، بأنها تصح من الكافر^(٩) بغير بيته ، وبقلادة في الروضة
وأصبا عن الإمام^(١٠) ، لعدم صحة بيته وعدم صانر إلى أن التحمل عنه
يؤي ، لكن في المجموع^(١١) عنه^(١٢) . يكفي إخراج بيته ، لأنه السكت
لإخراج^(١٣) انتهى

(١) قوله (وعلى التحمل فهو) أي التحمل ، (كالحالة) أي وجوبه على المؤذي بغير
الحالة لا بطريق الصمان ، كردي .

(٢) قوله (لم يلزمها الإخراج) يعني لو كان كالصمان لزمها الإخراج كردي

(٣) قوله (كما يأتي) يريد به قول المصنف (قلت .) إلح كردي

(٤) قوله (وأما الحواش) أي الجواب عن القول بالحواش لتأييد القول بالصمان كردي .
الشرواني (٣/٣١٠) أي عن استدلال القائلين بكونه بطريق الصمان بالإخراج
المذكور .

(٥) وصبر (بكونه) يرجع إلى الكافر ، والحاصل القائل بالصمان يؤيد قوله بإخراج

التحمل عنه ويكون الكافر بوى ، فلهذا الشارح ، فتقدير الكلام أما هذا فلا تأيد

وأن ذلك صعب نظر ، لأن (أنا) لا يدل على من عديد لفظاً أو تقديرأ . كردي وقال شرواني

(٦) (٣/٣١٠) أي بأنه اعترض عدم الإدراك لكون التحمل عنه قد بوى نهاية
(٧) أي : التحمل عنه ، (ش : ٣/٣١٠) .

(٨) أي : عن مسلم بكونه مؤيد (ش : ٣/٣١٠)

(٩) روضة الطالبين (٢/١٥٩) ، الشرح الكبير (٣/١٥٦)

(١٠) أي عن الإمام (ش : ٣/٣١٠)

(١١) المجموع (٦/٨٧)

وَلَا رَقِيقٍ - وَفِي الْمَكَاتِبِ وَجْهٌ ، وَمَنْ نَعَضَهُ حُرٌّ . يَلْزَمُهُ قِسْطُهُ . . .

وظاهره وجوبها^(١) ، ويُعْتَدُّ بآه عَدَّتْ فِيهَا الْمَالِيَّةُ وَالْمَوَاسَاةُ^(٢) فَكَانَتْ كَالْكَفَّارَةِ .

أَمَّا الْمَرْتَدُّ وَمَمْنُونُهُ . . . فَهِيَ مَوْقُوفَةٌ : إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ . وَخَسَتْ ، وَإِلَّا . .

ولا

(وَلَا) فِطْرَةٌ عَلَى (رَقِيقٍ) لَا عَنْ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَكَاتِبِ لَا يَمْلِكُ ، وَهُوَ^(٣) مِلْكُهُ صَعِيفٌ لَا يَخْتَصِمُ الْمَوَاسَاةُ ، وَلَا اسْتِفْلَالُهُ تَرْكٌ مَعَ السَّيِّدِ مِثْلَهُ أَحْيَى فَلَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ^(٤) .

(وَفِي الْمَكَاتِبِ) كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ (وَجْهٌ) أَنَّهَا تَلْزَمُهُ فِي كَسْبِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَمْنُونِهِ ، وَوَجْهٌ : أَنَّهَا تَلْزَمُ سَيِّدَهُ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِلْكُهُ ، أَمَّا الْمَكَاتِبُ كِتَابَةٌ فَاسَدَةٌ . فَتَلْزَمُ سَيِّدَهُ جَرْمًا .

(وَمَنْ بَعَضَهُ حُرٌّ . . يَلْزَمُهُ) مِنَ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ (قِسْطُهُ) يَقْدَرُ مَا فِيهِ مِنَ الْحَرِيَّةِ ، وَبَاقِيهَا عَنْهُ^(٥) عَلَى مَالِهِ الْبَاقِي ؛ كَالنَّفَقَةِ .

هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مَهَابَةً ، وَإِلَّا . لَرِمَتْ^(٦) مَنْ وَقَعَ رَمُّ الْوُحُوبِ فِي نَوْتِهِ ؛ شَاءَ عَنْ الْأَصْحَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَإِنْ اغْتَرَضَا : أَنَّ الْمُؤَدَّ الدَّارَةَ تَدْخُلُ فِي الْمَهَابَةِ^(٧) .

(١) قوله (وظاهره وجوبها) أي وجوب لية ؛ لتسير لا لعماده كردي وقال علي الشرامسي (٣١٠ / ٣) قوله . : وظاهره وجوبها ؛ معتمد ؛ أي : وجوب الية على الكافر ، وهي لتسير لا للتزوم .

(٢) قوله (عَدَّتْ فِيهَا الْمَالِيَّةُ) أي على العباد ، و (الْمَوَاسَاةُ) الإعطاء كردي وقوله (عَدَّتْ فِيهَا) أي الفطرة (ش : ٣١٠ / ٣) .

(٣) أي المكاتب (ش : ٣١٠ / ٣)

(٤) قوله (لم تلزمه) أي السيد (فطرته) أي المكاتب (ش : ٣١٠ / ٣)

(٥) أي : عن الميقتض . (ش : ٣١١ / ٣) .

(٦) قوله . (وإلا . لرمت) أي لرمت جميع الفطرة كردي

(٧) الشرح الكبير (٣ / ١٥٢ - ١٥٣) ، روضة العديين (٢ / ١٥٧)

ولا تُفسر من تمّ فصل عن قوته وقوت من في تقبّيه ليلة العيد ويومه شيء مفسر

وكذا شريك في قرن ، وولدان في أبٍ تهاياً فيه ، وإلا على كل قدر حصته .

والكلام في نفس المبعص : كما تقرّر (١) ، أمّا مملوكه وقريبه فيدرمه كل ركبته مطعماً (٢) ، كما هو ظاهر (٣) .

(ولا) فطرة على (معسر) وقت الوحوب إجماعاً وإن أيسر بعد

وقول البعري : لو أغتر الأث وقت الوحوب ثم أيسر قبل إحراج لابس لزمّت الأث (١) . مبنية على ضعيف (٥) .

وهو ما خلاص سائر الأبواب (٦) (فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفسه) من آدمي وحيواني .

راستعمال (من) فيمن لا يغفل تعلية بل واستقلالاً . . شائع بل حقيقة عند بعض المحققين ، فلا اعتراض عليه ، خلافاً لِمَنْ زعمه .

(ليلة العيد ويومه شيء . . فمعسر) ومن فصل عنه شيء . . فهو يسر : لأن لقوت لا بدّ منه .

(١) أي قوله (من نفسه) . (ش : ٣ / ٣١١) .

(٢) قوله (يدرمه) أي يدرم الممّص كل زكاته ، أي : فطرة كل واحد من المملوك والقريب (مطعماً) أي سواء كان مهياً أو لم يكن كردي

(٣) راجع المصهل الصباح في اختلاف الأشياء ، مسألة (٥٢٢)

(٤) الهدية (٣ / ١٢٤)

(٥) وهو أن الوحوب على المؤذي بطريق الصمان لا الحوالة ، والله أعلم هامش (ك)

(٦) قوله (وهو) أي المعسر ف بخلاف المعسر في سائر الأبواب ، وهذا فطرته المصنف بقوله (من لم . .) إلخ . كردي . وقال ابن قاسم (٣ / ٣١٢) (وهو) أي المعسر مستداً ، خبره بخلافه .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ قَاصِلًا عَنْ مَسْكِيٍّ وَحَادِمٍ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ

وَيُسْرُ لِمَنْ طَرَأَ يَسَارُهُ أُنَاءَ لَيْلَةِ الْعَبْدِ بَلْ قَبْلَ غُرُوبِهِ يَوْمِهِ - فَبِمَا يَظْهَرُ -
إِخْرَاجُهَا^(١).

وَأَنَّهُمُ الْمُتَنُّ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْكَسْتُ لَهَا ؛ أَيُ : إِنْ لَمْ تَعْبُرْ فِي ذَمَّتْ ؛ لِتَعْدِيهِ .
رَبُّهُ أَرْجُوهُ سَقِيَّةَ الْقَرِيبِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَسْكِيِّ

(وَيُشْتَرَطُ) فِي الْإِبْتِدَاءِ^(٢) (كَوْنُهُ) أَيُ الْعَاصِلُ عَمَّا ذَكَرَ (قَاصِلًا عَنْ) دِينٍ
رَلُو مُؤْجَلًا عَلَى تَدَاقُصٍ فِيهِ .

وَيُقَدَّرُ مَا يَأْتِي فِي زَكَاةِ الْمَالِ : أَنَّ الدِّينَ لَا تَعْمَلُهَا تَعْلُفُهَا بَعِيْنُهُ فَلَمْ يَصْلُحْ
نَدَسٌ مَدْعًا لَهَا ؛ لِقَوْتِهَا^(٣) ، بِحِلَافٍ هَذِهِ ؛ إِذِ الْمَطْرُوءَةُ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ ، وَالذُّبْنُ
يَنْقُصِي حِسَّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَلَا شَكُّ أَنَّ رِعَايَةَ الْمُحَلِّصِ عَنِ الْحَبْسِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى
رِعَايَةِ الْمَطْهَرِ^(٤) .

وَعَنْ دَسْتِ ثَوْبٍ لَا تَقِي بِهِ وَبِمُؤْتِيهِ^(٥) ، وَعَنْ لَا تَقِي^(٦) بِهِ وَبِهِمْ مِنْ سَحْوِ
مَسْكِيٍّ (الْكَافِ) وَكَسْرِهَا (وَحَادِمٍ بِحَتَّاجٍ إِلَيْهِ)^(٧) أَيُ كُلُّ مَهْمَا ؛

(١) قَوْلُهُ (إِخْرَاجُهَا) هَلْ يَمَعُ حَيْثُ وَاحِدُهُ سَمٌ ، وَفُلٌ عَاشِرٌ عَنِ الْعَبْدِ ؛ أَنَّهُ يَمَعُ وَاحِدُهُ ،
لَكِنَّ جَارَةَ الْعَبْدِ لَا تَعْدُ ؛ كَمَا يَظْهَرُ بِالْمَرَاةَةِ (ش : ٣١٢ / ٣)

(٢) سَيَذْكُرُ صَحْرَتَهُ ، (ش : ٣١٣ / ٣) .

(٣) فِي (ص : ٥٣٢) .

(٤) رَاجِعٌ إِلَى الْمَهْلِ الصَّاحِ فِي خِلَافِ الْأَشْيَاحِ ؛ مَالُهُ (٥٢٣)

(٥) أَيُ مَصْبًى وَمَرْوَةً ، قَدْرًا وَمَرْعًا ، رَمَانًا وَمَكْنًى ؛ كَمَا هُوَ وَاصِحٌ بِعَبَابِ (ش :
٣١٣ / ٣) قَوْلُ الْكُرْدِيِّ فِي « الْحَوَاشِي الْمُدَّة عَلَى الْمَصْحَحِ الْمَوْجِبِ » (٢٨١ / ٣) (وَبِهِمْ
مَعَهُ وَمِنْ عِبَرِهِ مَقَابِلَتُهُ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَحْرُجُ رَأْسًا عَمَّا حَرَبَ بِهِ عَادَهُ أَشْأَلُهُ مِنْ
سَجَلٍ بِهِ يَوْمَ الْعَبْدِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ) .

(٦) قَوْلُهُ (وَعَنْ دَسْتِ ثَوْبٍ) ، (وَعَنْ لَا تَقِي) هَذَا مَعْلُوفَانِ عَلَى (عَنْ دِينٍ) كُرْدِيٍّ وَقَالَ
الشُّرَيْبِيُّ (٣١٣ / ٣) (قَوْلُهُ « وَعَنْ لَا تَقِي بِهِ » ، إِنْ مَعَهُ مَا فَلَهُ شَيْءٌ تَكَرَّرَ رَلُو
فَالِ ؛ « وَعَنْ لَا تَقِي بِهِ وَبِمُؤْتِيهِ مِنْ دَسْتِ ثَوْبٍ وَتَحْوِ مَسْكِيٍّ » إِنْ « لَسَلِمَ مِنْهُ »)

(٧) يَمَعُ ؛ إِنْ أَمَكَ لَا تَمَعًا عَنْ الْمَسْكِيِّ ؛ لِأَعْيَادِهِ السَّكِيِّ بِالْأَحْرَةِ ، أَوْ لِسُرِّ مَسْكِيٍّ مَبَاحِ سَحْوِ =

في الأصح ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقة ، لكن لا يلزم المسلم فطرة عند الغريب والروحة الكفار ،

لسكنه أو لخدمته ولو لمنصبه أو صحابته أو خدمة منونه ، لا لعمده في أرض وماشيته (في الأصح) كما في الكفارة بجماع أن كلاً مطهر .
 أما ما ثبت الفطرة^(١) في ذمته فيبتاع فيها كل ما يبتاع في الدين ، من نحو مسكن وخادم ، لتعديه بتأخيرها غالباً .

وبه يفرق بين هذا وحالة الابتداء ، ويتدفع استشكال الأذرع لذلك وخرج به (لا تق) غيره ، فإذا أمكنه إيدأه ثلاثي وإحراج التعاوت لزمه وإن ألقه^(٢) .

(ومن لزمه فطرته) أي كل مسلم - لعمراً في الكافر^(٣) - لزمه فطرة نفسه ، لباره (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بقرابة أو ملك أو روحية لم يفترون بها مفسد نفقة ، كمنور إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤذيه عنهم ؛ لحبر مسم^(٤) ، ليس على المسلم في عبده ولا فريسه صدقة إلا صدقة الفطر^(٥) .
 (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والروحة الكفار) وإن لزمه نفقتهم ؛ لعمارة^(٦) .

مدينة فلا يعد أن يأتي ما نظير ما سيجي . في (الحق) إيعاب أي من أنه يلزم صرف النقد الذي معه للحق . (ش : ٣ / ٣١٣) .

(١) محترق (في الابتداء) . (مسم : ٣ / ٣١٣) .

(٢) أي عند التلاق معتمد ع شر (ش : ٣ / ٣١٣) .

(٣) قوله (حاصر) أي في قوله (ولا فطرة على كافر) . كردي

(٤) أي في الرقيق ، والناقي بالقياس عليه بجماع وجوب النفقة بهابة معني (ش : ٣ / ٣١٤)

(٥) صحيح مسم (٩٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، إلا قوله : « إلا صدقة الفطر » وبه عنه

(٦) ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر (٩٨٢ / ١٠) . أي النما

وَلَا تُعَدُّ فِطْرَةُ رَوْحَتِهِ ، وَلَا الْإِثْنُ فِطْرَةً زَوْجَةً أَسَى ، وَلِغَيِّ الْإِثْنِ وَجْهٌ .

وَيُظْهِرُ فِي قَوْلِ سَيِّدِي وَلَمْ يُعَلِّمْ إِسْلَامَ سَابِيهِ : أَنَّهُ لَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ فِي حَالِ صُغُرِهِ ، وَكَدَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ ، عَمَلًا بِالْأَصْلِ ، بِحِلَافٍ مِنْ فِي دَارِنَا وَشُكُّكَ فِي إِسْلَامِهِ ، عَمَلًا بِأَنَّ الْعَالَمَ فِيمَنْ بَدَارِنَا الْإِسْلَامَ

(وَلَا أَمَدَ فِطْرَةَ رَوْحَتِهِ) وَلَوْ حُرَّةٌ وَإِنْ لَرِمَتْهُ بِفَقْهٍ فِي حَوَاسِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَمَدًا بِفِطْرَةٍ نَعِيهِ بِعَبْرَةٍ أُولَى ، وَمَرَّ وَحَوُّهَا عَلَى الْمَغْصَصِ ^(١)

وَوَجْهٌ دَحُولُهُ - أَغْيَى - الْعَبْدُ - فِي الْقَاعِدَةِ ^(٢) أَنْ الْأَصْحَ أَنْ الْوَحْوتَ يُلَاقِي ، ثُمَّ يَتَحَمَّلُهُ السَّيِّدُ عَلَيْهِ ، فَيَصْدُقُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَرِمَتْهُ فِطْرَةُ نَعِيهِ لَا مَمْلُوكَةٍ

(وَلَا الْإِثْنُ فِطْرَةً زَوْجَةً أَبِيهِ) وَشُرَيْتِهِ وَلَوْ مَسْتَوْلِدَةٌ وَإِنْ لَرِمَتْهُ بِفَقْهٍ ، لِأَنَّهَا ^(٣) لَازِمَةٌ لِلْأَبِ مَعَ الْإِعْسَارِ فَيَتَحَمَّلُهَا ^(٤) عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ فَقْدَهُ يُسْطَظُّ عَلَى لَمَسِهِ بِخِتَاجٍ لِإِعْصَافِهِ ثَانِيًا ، بِحِلَافِ الْفِطْرَةِ بَيْنَهُمَا ^(٥)

(وَفِي الْإِثْنِ وَجْهٌ) أَنَّهَا تَدْرُمُهُ ، كَالنَّفَقَةِ ، وَاتَّقَصَّرَ لَهُ الْأَذْرَعُ .

وَمَنْ تَجِبَتْ بِفَقْهٍ دُونَ فِطْرَتِهِ أَيْضًا ^(٦) مُطْلَقًا ^(٧) عَبْدُ بَيْتِ الْمَالِ وَالْمَسْجِدِ ^(٨) ، وَمُعْتَرِفٌ عَلَى جِهَةٍ أَوْ مَعِيٍّ ، وَمَنْ عَلَى مِيَاهِمِ الْمُسْلِمِينَ بِفَقْهٍ ^(٩) .

(١) فِي (ص: ٤٩١) .

(٢) قَوْلُهُ (وَجْهٌ دَحُولُهُ فِي الْقَاعِدَةِ) يَعْنِي دَحُولُهُ فِي الْقَاعِدَةِ ، وَدَّ اشْتِي ، وَتَعَادَلَهُ فِي

قَوْلِهِ ، (وَمَنْ لَزِمَهُ) ، (إلخ) ، كَرْدِي .

(٣) أَي : بِفَقْهٍ زَوْجَةُ الْأَبِ ، (سَم : ٣١٤ / ٣) .

(٤) فِي (ب) وَ(ب) وَ(س) وَالْمَطْرَعَاب (فَيَتَحَمَّلُهَا) ، وَمِنْ (ع) وَ(ح) (فَيَحْمِلُهَا)

(٥) أَي : فِي الْعَلَنِيِّ ، (سَم : ٣١٤ / ٣) .

(٦) أَي : مِثْلَ مَا ذَكَرَ فِي السَّنَنِ ، (سَم : ٣١٤ / ٣) .

(٧) قَوْلُهُ (مُطْلَقًا) أَي : سَوَاءٌ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا كَرْدِي وَمَالِ الشَّرَوَانِي (٣١٤ / ٣)

(وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ : لَا عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ) .

(٨) قَوْلُهُ : (وَالْمَسْجِدُ) أَي : عِيدُ الْمَسْجِدِ ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْعَبْدُ مُلْكًا لِلْمَسْجِدِ أَوْ وَقَعًا عَلَيْهِ .

كَرْدِي

(٩) قَوْلُهُ : (وَمَنْ عَلَى مِيَاهِمِ الْمُسْلِمِينَ بِفَقْهٍ) يَعْنِي : الْحَرَّ الْفَقِيرَ الَّذِي بِفَقْهٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

ومثل بحث هذه^(١) على واحد ، وتلك^(٢) على آخر . فقل شرط عمله^(٣)
مع عامل قراصي أو مساقاة ، ومن أجره فته وشرط نفقته على المستاجر ، ومن
حج بأربعة ، فطرة الأول والثاني على السيد ، والثالث على نفسه ، كما هو
ظاهر

وهي الحرة ، عبدة الحادية للروحة بعير استجار تلزمها - بناء على ما حرم -
في « المجموع » وثمة القولين وغيره ، أنه لا يلزمه^(٤) فطرتها^(٥) ، خلافاً
لرافعي^(٦) ، كالمثولي - فطرة نفسها^(٧) مع أن نفقتها على روح محدودتها ،
اعتبارها^(٨) ، أو لا^(٩) ، لأنها تابعة للروحة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وإن
كانت عبدة والروح معبر ؟ كل محتمل ، والثاني : أقروا إلى كلامهم في
(انفق) أن لها حكمها^(١٠) إلا في مسائل استثنوا ، ليست هذه منها

أما المستاجرة . فعليها فطرة نفسها ، كما هو ظاهر ، لأن نفقتها عليها ،
والواجب لها إنما هو الأجرة لا غير ، فهي كأجير لعير الزوجة .

لا تمت عليهم فطرته كردي

(١) أي الفطرة أمير علي هامش (ش)

(٢) أي العمة أمير علي هامش (ش)

(٣) وفي المطبوعة المصرية (من شرط عمله) .

(٤) أي روح المحدومة (ش ٣١٥/٣)

(٥) المجموع (٩٥-٩٦/٦) . وفي المطبوعة الوهية والمصرية : (لا تلزمه فطرتها)

(٦) الشرح الكبير (١٥١/٣) .

(٧) قوله (فطرتها) فاعل (تلزمها) كردي

(٨) والنسب في (اعتبارها) يرجع إلى (نفسها) ، يعني لأجل اعتبار نفسها مستقلة ، لا تابع
للزوجة . كردي .

(٩) وقوله (أو لا) عطف على (تلزمها) كردي

(١٠) أي أن لحادته حكم محدودتها هامش (١)

وبو أعسر الروح أو كان عنداً ، فالأظهر أنه يلزم زوجته النحر ، فطرتها ، وكذا سيد الأمة

وعكس ذلك^(١) مكاتب كتابه فاسدة ، ومسائل المسافاة^(٢) ، وإدريس ، وزجره ، مذكورة^(٣) يلزم السيد العطرة لا النقة ، وكذا زوجة^(٤) جيل بينها وبين زوجها ، فسرمة فطرتها لا يفتقنها

، وبو أعسر الروح (وقت الوجوب) أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته النحر فطرتها (إذا كانت موسرة بها) وكذا سيد الأمة (بناء على الأصح السابق) الروح بلاقبي المؤدى عنه ابتداء ، ثم يحقن المؤدى^(٥) ، فإذا لم يصح بالتحصيل ، استمر الروح على المؤدى عنه واشتق وإن أنسر بمؤدى عنه^(٦)

وبدأنا بالأصح^(٧) ، فقبل^(٨) هو^(٩) كالصديق ، وأنصر له الإسوي^(١٠) ، والأصح في المجموع^(١١) أنه كالحالة^(١٢) .

ومن ثم لو أعسر روح الحرة الموسرة لم يلزمها الإخراج ، كما سنعينه^(١٣) ، لتحول الحق إلى دمة المتحصيل ، فهو كإعسار المحال عليه

(١) (د) من قوله (وعكس ذلك) إشارة إلى ما ذكر في نفس وهو (لكن لا يبره)
(ج) نفس ما ذكر في أنه يجب النقة دون العطرة ، وعكسه وهو المكاتب وما بعده في أنه يجب العطرة دون النقة ، كردي .

(٢) وقوله (مسائل المسافاة) إلح عطف على (مكاتب) كردي

(٣) وقوله (مذكورة) إشارة إلى قوله (فن شرط) إلح كردي

(٤) وقوله (وكذا زوجة) أيضاً عطف على (مكاتب) كردي

(٥) في (ص: ٤٨٩) .

(٦) أي : بعد وقت الوجوب . (ش : ٣١٦/٣)

(٧) أي : السابق : (أن الوجوب ...) إلح ، (ش : ٣١٦/٣) .

(٨) أي : التحصيل . (ش : ٣١٦/٣) .

(٩) التمهيد (١٠-١١) ، المجموع (١٠٠-١٠١)

(١٠) أي : قوله (هل الأصح) إلح كردي (ش : ٣١٦/٣) والكردي ما نصم الكاف

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ . لَا تَلْزَمُ الْحُرَّةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ولو كان^(١) المؤدّي عنه سلباً والمؤدّي بآخر وحت من قوت بلد المؤدّي عن
ومستحقّه ، لأنه لا تصحّ الحوالة على غير الجسّ وإن صحّ صمّانه
ولا يلزم المؤدّي^(٢) بنية الإخراج عن المؤدّي عنه ؛ بناءً على الحوالة ، بل بنية
إخراج ما لزمه منها^(٣) في الجملة

قال شارح : ومن فوائد الخلاف : جواز الإخراج بغير إذن على الصمد ، وبه
على الحوالة ، ومراعاة^(٤) . إخراج المستحقّ عنه ؛ لأنه على الصمد محدث
بالحواب فلم يفتخ لإذن ، بخلافه على الحوالة ، لكن مرّة^(٥) . أنه لا يخفى عليه
ولو عيها^(٦)

(قلت : الأصح المنصوص لا تلزم الحرة) العيز الشافعية ولو عية^(٧) .
لكن نسّ لها ؛ خروجاً من الخلاف (والله أعلم) وتلزم سيّد الأمة .

والعرف . أن الحرة مسلمة للروح تسليمًا كاملاً ، والأمة في تسليم اليّد
وقبضه ، ومن ثمّ^(٨) حلّ له استحداثها والسهر بها ، وإنما وجب مع ذلك فطرته
على الروح المؤمّر إذا سلّمت له ليلاً ونهاراً ؛ لأنّ يساره لا يُنقِطُ نحّل السيّد

(١) قوله (ولو كان) إلح عطف على قوله (لو أعسر) إلح (ش : ٣١٦/٣)

(٢) قوله (ولا يلزم المؤدّي) إلح ، التعبير بعدم لزوم إذن عن الحوار (م : ٣١٦/٣) .

(٣) أي : من زكاة الفطر . (ش : ٣١٦/٣) .

(٤) أي : شارح . هامش (١) .

(٥) قوله (لكن مرّة) أي : في شرح قوله (ولا فطره عن كمر) كردي

(٦) أي : الحالة (ش : ٣١٦/٣)

(٧) هناك في (م) ، وأما سائر السج الحظية والمطبوعة فهيها (ولو عية) وقال
الشراشي (٣١٦/٣) قوله : عتيقه كذا في السج ، وكان الظاهر « ولو عية » كما في
« الفتح » و« شرح بافضل » .

(٨) قوله : (ومن ثمّ) راجع إلى قوله (تسليم السيّد وقبضه) هامش (١)

وَلَوْ انْقَطَعَ خَرُّ الْعَتِدِ . قَالَتْ مُدَّهَبٌ : وَجُوبُ إِحْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْخَبَابِ ،
وَقِيلَ إِذَا عَادَ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا شَيْءَ .

بِقِصَصِ تَحْتُلُّهُ عَنْهُ ^(١) ، وَالْمَعِيرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّحْتُلِّ فَافْتُرِقَا ^(٢)

وَمَا ذَكَرَ فِي رُوحَةِ الْعَبْدِ الْحُرَّةِ هُوَ مَا فِي « الْمَجْمُوعِ » ، لَكِنَّ الَّذِي فِي مَوْضِعِ
تَحْرِمِهِ : كَذَلِكَ الرُّوصَةِ « وَأَصْلُهَا » . أَنَهَا تَلَرَّمُهَا ، لِأَنَّهُ ^(٣) لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّحْتُلِّ
بِرُوحِهِ ، بِخِلَافِ الْحُرِّ الْمَعِيرِ ^(٤) ، وَفِي « الْمَجْمُوعِ » : لَيْسَ لِلْمُؤَدِّي عَنْهُ مِثَالَةٌ
مُؤَدِّي بِإِحْرَاجِهَا ^(٥) ، وَفَوَى الْإِسْوَى وَلِأَدْرَعِي مِثَالَتَهُ ^(٦) وَلَوْ حَسَتْ

وَلَوْ غَابَ . . قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : فَلِلزَّوْجَةِ اقْتِرَاضُ مِثَالَتِهَا ، لِلصَّرُورَةِ
لَا يَطْرُقُهَا ، لِأَنَّهُ الْمِثَالُ بِهَا ^(٧) ، وَكَذَا بَعْضُهُ لِمَحْتَاجٍ

(وَلَوْ انْقَطَعَ خَرُّ الْعَتِدِ ^(٨)) أَيِ . الْقَسْرِ مَعَ تَوَاصُلِ الرِّفَاقِ (فَالْمُدَّهَبُ
وَجُوبُ إِحْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ) لِيَنَ الْعَبْدُ وَيَوْمَهُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ نِفَاءُ حَيَاتِهِ

(وَقِيلَ) : لَا يَحْتَثُّ إِلَّا (إِذَا عَادَ) كَرَكَةِ الْمَالِ الْعَائِبِ ، وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَيْنَ
سَاحِرٍ يَتِمَّ حَرَّتُهُ ^(٩) لِلسَّمَاءِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ هَا (وَفِي قَوْلٍ لَا شَيْءَ) بِحُثِّ
مِثَالَتِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدَّمَةِ

نَعَمْ ، يَلَرَّمُهُ إِذَا عَادَ الْإِحْرَاجُ لِمَا مَضَى ، كَذَا قِيلَ : تَعْرِيبًا عَلَى الثَّالِثِ ، وَفِيهِ

(١) أَيِ : تَحْتُلُّ الزَّوْجَ عَنْ السَّيِّدِ . (ش : ٣١٧/٣)

(٢) أَيِ : سَيِّدُ الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ . (ش : ٣١٧/٣) .

(٣) أَيِ : الرُّوجُ الْعَبْدِ . (ش : ٣١٧/٣)

(٤) الْمَجْمُوعُ (١٠٢/٦) ، رُوصَةُ الْعَدْلِيِّ (١٥٨/٢) ، الشَّرْحُ نَكِيرٌ (١٥٥/٣)

(٥) الْمَجْمُوعُ (١٠١/٦)

(٦) وَفِي (ت) : (وَقَوْلُ الْإِسْوَى وَالْأَدْرَعِي : لَهُ مِثَالَتُهُ) .

(٧) سَحَرُ الْمَلْعَبِ (٢٠٦-٢٠٥/٣) قَوْلُهُ (بِهَا) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي بَعْضِ السَّحَرِ

(٨) فِي (م) وَالْمِطْرُوعَةُ الْوَهْمِيَّةُ وَالْمَعْصَرِيَّةُ (حَرِيرٌ) بَدَلُ (حَرُّ الْعَتِدِ)

(٩) أَيِ فِي رَكْعَةِ الْمَالِ

نظر : لأنه يلزم عليه اتحاده^(١) مع الثاني ، إلا أن يقال طاهر كلامهم بل صريحه أنها على الثاني وحيث ، وإنما جاز له التأخير إلى عودته رفقاً به ، لاحتمال موته ، فعليه لو أخرجها عنه في عيته أخراً لو عاد .

وأما على الثالث فلا يخاطب بالوجوب أصلاً ما دام عائياً ، فلا يخفى^(٢) الإخراج حينئذ ، فإن عاد . خوطب بالوجوب الآن للحال ولما مضى ، وحيث دلفرق بين القولين طاهر .

ومحل الخلاف : إن لم تنته مدة عيته إلى ما يُحكم بعده بموت المفقود . ولا . لم تحت اتفاقاً^(٣) ، وكأن وجه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بحلوه في بنية لأحكام . أنه محض حق الله تعالى^(٤) ، فسومخ فيه أكثر من غيره^(٥) . واشتكل وحوثها حالاً بأنها تحت لفقراء ببلد العيد^(٦) ، وذلك متعذر^(٧) .

وتردد الإسوتي وغيره بين استثنائها ، وإخراجها في آخر بلد عهد وصونه^(٨) . لأن الأصل . بقاؤه فيها^(٩) ، وإعطائها^(١٠) للقاصي : لأن له قلبه وتفرقتها ، أي . ما لم يفوض قصها لغيره^(١١) .

(١) أي الثالث (ش ٣/٣١٧)

(٢) قوله (فلا يخفى) (إيج وهو ثمرة الخلاف . (ش : ٣/٣١٧) .

(٣) أي . ومحل عدم الوجوب ما لم يثبت وجوده كما هو ظاهر . (سم : ٣/٣١٧) .

(٤) وفي المطبوعة المكية : (محض حق لله تعالى) .

(٥) راجع السهل النضاح في اختلاف الأشاح ، مسألة (٥٢٤) .

(٦) أي : ومن غالب قوت بلده . (ش : ٣/٣١٧) .

(٧) لأنه لا يعرف موضعه . نهاية . (ش : ٣/٣١٧) .

(٨) المهمات (١٥/٤) .

(٩) التفسير في قوله (إنه) و (فيها) راجع إلى قوله (بلد) وكلمة (بلد) يذكر ويؤث

(١٠) وقوله (وأعطائها) عطف على قوله (استثنائها) . هامش (أ)

(١١) قوله (ما لم يفوض) إلخ ، وإلا . قلنس فوض إلى كركدي وقال ابن سم

(٣/٣١٧) قوله (ما لم يفوض قصها لغيره) أي بأن فوضه الإمام لغيره

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ مِنْ أَيْسَرِ بَعْضِ صَاعٍ . يَلْزَمُهُ ، ...

وَعَنِ الْعَزِيزِيِّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَأَنْطَلِ الْأَخِيرُ ؛ بَأَنَّ شَرْطَهُ : أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ فِي مَحَلِّ
وِلَايَتِهِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْهُ ، وَيُرَدُّ تَحَقُّقُ كَوْنِهِ فِي وِلَايَتِهِ ، وَالْأَصْلُ : عَدَمُ حُرُوجِهِ مِنْهَا ،
إِدْالْكَالَامُ فِي قَاضٍ كَذَلِكَ ^(١) .

وَحِينَئِذٍ فَالَّذِي يَنْجُو فِي ذَلِكَ : أَنَّهُ يَذْفَعُ الْبُرْءَ لِلْقَاضِي لِيُخْرِجَهُ مِنْ أَيْنِ مَحَالِّ
وِلَايَتِهِ شَاءَ ، وَنَعْنِ الْبُرْءَ لِإِجْرَائِهِ هُنَا عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ؛ لِمَا بَأَنِّي أَنَّهُ يُخْرِجُهُ عَنْ
غَيْرِهِ ، وَغَيْرُهُ لَا يُجْزِي عَنْهُ ^(٢) .

بِإِنْ تَحَقَّقَ حُرُوجُهُ عَنْ مَحَلِّ وِلَايَةِ الْقَاضِي ، فَإِنْ تَحَقَّقَ حُرُوجُهُ عَنْ
مَحَلِّ وِلَايَتِهِ أَيْضاً ؛ بَأَنَّ تَعَدُّدَ الْمُتَعَلِّقُونَ وَلَمْ يَنْقُذْ فِي كُلِّ قَطْرِ إِلَّا أَمِيرُ أَسْمَعَلِ
بِهِ . فَالَّذِي يَظْهَرُ : أَنَّهُ يَنْعَثُ الْإِسْتِثْنَاءُ ؛ لِلصَّرُورَةِ حِينَئِذٍ ^(٣)

أَنْ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ حُرَّهُ . فَيُخْرِجُ عَنْهُ فِي بَيْدِهِ ^(٤) .

وَبِهَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ ^(٥) يَظْهَرُ . لَمَرَقَ بَيْنَ مَنْقَطِعِ الْحَبْرِ وَغَيْرِهِ ، حَلَالاً لِمَنْ رَعِمَ
عَدَمَ الْمَرَقِ .

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ مِنْ أَيْسَرِ بَعْضِ صَاعٍ يَلْزَمُهُ) إِنْخِرَاجُهُ عَنْ وَاحِدٍ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ
مَبْرُورٌ .

وَفَارَقَ بَعْضَ الرِّقَةِ فِي الْكُفَّارَةِ ؛ بَأَنَّ لَهَا بَدَلًا ؛ أَيُّ : فِي الْجُمْلَةِ ، وَانْتَعَصَ
هَذَا مَعَهُ .

(١) أَيُّ : كَانَ الْعَبْدُ فِي مَحَلِّ وِلَايَتِهِ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ حُرُوجُهُ عَنْهُ (ش : ٣١٨/٣)

(٢) (ص : ٤٠٩) ،

(٣) لَمْ يَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَاضٍ وَلَا إِمَامٌ ، كَمَا فِي هَذَا لِرِوَايَةِ (١٣٥٤ هـ) فَتَحْتِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، أَوْ تَقْلِيدِ
أَحَدِ ثَلَاثِينَ الْمُصَنِّفِينَ ، كَمَا فِي الثَّلَاثِ : أَمِيرِ عَلِيٍّ هَامِش (ش)

(٤) أَيُّ : الْعَبْدُ . (ع ش : ١١٩/٣) .

(٥) لَعَلَّهُ : قَوْلُهُ : (وَتَرَدَّدَ الْإِسْنَوِيُّ ، ...) إلخ . (ش : ٣١٨/٣) .

وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ تَقْصُصَ الصَّعْبَيْنِ . . . قَدَّمَ نَفْسَهُ . . .

(و) الأصح (أنه لو وجد بعض) صاع أو (الصيعان قدم نفسه) بحسب الشيخين « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ يَمْنُ تَعُولُ » . وحسب مسلم « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَا فَلَكَ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِلَّيْ قَرَانِكَ » (١)

وظاهر قوله (قدم نفسه) . وحوث ذلك ، وبه صرح الأصحاب وأحمد . جمع (٢) متأخرون أنه لو وجد كل الصيعان . . . لزمه تقديم نفسه أيضاً ، لأن في تأخيرها عرراً باحتمال تلف ماله قبل إحراجه عنها (٣)

وخاف بعضهم فأقضى بأنه لا يجب ، وهو الأوجه مذكراً ، ولا نظر لذلك العرر ، لأن الأصل : بقاء ماله .

وعلى الأول (١) فالذي يظهر الاعتداد بالمحرج وإن أنتم (٥) .

ويُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي (الْحَجِّ) : أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْمَتَأَخَّرَ وَقَعَ عَرْرٌ

(١) قال في « الدرر المنيرة » (١٢٧ / ٢) (قوله ﷺ : اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ يَمْنُ تَعُولُ » عدة الحديث بكثرة على أنه جماعات من أصحابنا : كالإمام والعراقي وصاحب « المهدى » وغيرهم ، ولم أره كذلك في حديث واحد ، نعم : في « صحيح مسلم » [٩٩٧] من حديث جابر رضي الله عنه في قصة مع المدير « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَا فَلَكَ » (في الصحيحين « [البخاري (١٤٢٦) ، ومسلم (١٠٤٢)] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال رسول الله ﷺ : « أَنْفَعُ الصَّلَاةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى ، وَالْيَدُ الْمَمْلُوءَةُ خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ الْفُتْلَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ » . وراجع « التلخيص للحير » (٤٠٠ / ٢) .

(٢) وقد يورد عليهم أن نصته دليلهم أن من لا يلزمه إلا فطرة نفسه يدرمه المبادرة بإحراجها ، ويحرم ما ذكر من العرر في الأخير ، مع أن كلامهم مصرح بأن الوجوب موثع بيوم الصدق نعم : إن علم أو ظن التلف إن لم يبادر بالإحراج . أنه وجوب المبادرة وتقديم نفسه سم (ش : ٣١٨ / ٣) .

(٣) وفي المصنف من المصنف (في إحراجه عنها) فهو خطأ

(٤) أي : « جرى عليه الجمع » (ش : ٣١٨ / ٣)

(٥) أي : بخلاف ما لو وجد بعض الصعاب وحالف الترتيب . فإن النتيجة : عدم الاعتداد مع لزوم . ونتج : الاستدراك وإن لم يشترطه ولا علم القايض : لتفاد التخص من أصله . م . د . (سم : ٣١٨ - ٣١٩) .

ثُمَّ رُوْحَتُهُ ، ثُمَّ وَلَدُهُ الصَّغِيرُ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ لَأَمُّ ، ثُمَّ الْكَبِيرُ

المتقدم قهراً عليه^(١) ؛ بأنهم توسّعوا في بنة الحج مما لم يوسعوا به في غيره ؛
شدة تشبّه^(٢) ولروحه ، ألا ترى أن من يؤدّي في غير أشهره انعد عمره ، ومن
يؤدّي بعض حجة أو عمره ، انعد كماله .

(ثم) إن فصل عنه شيء . . . قدّم (زوجته) لأن يقفها أكذب ؛ لأنها معروفة
لا تنقطع بمضي الزمان (ثم ولده الصغير) لأنه أصغر^(٣) ، ومنته مصومته فجمع
عليها ، (ثم الأب) وإن غداً ولو من جهة لأم ؛ لشرفه (ثم الأم) كذلك^(٤) ؛
لولادتها .

وقدّمَتْ عليه في النعقة ؛ لأنها لسدّ الخلة^(٥) وهي أخوخ ، والعطره بالتطهير
والأب أحقّ به ؛ لشرفه بشرفه^(٦) .

ومقتضى^(٧) الإسنوي تقديم تولد الصغير عليهما وهما أشرف منه^(٨) ، فإن
عسى اعتبارهم الحاجة في السابق ، ويُجَابُ بأن السطر للشرف إنما يظهر وحده عند
اتحاد الجس ؛ كالأصالة ، وحينئذ فلا يردّ ذكره ، فأثله

(ثم الكبير) العاجز عن الكسب^(٩) ، ثم الأرقه ؛ لشرف الحر ، وعلاوة

(١) أي على المتقدم

(٢) قوله (تشبه) أي : تعلقه . كروي .

(٣) لأنه أصغر من يأتي بهاية المحتاج (١٢٠/٣) وهو على الشرايطي (١٢٠/٣) (أي : الأب وما بعده) .

(٤) أي : وإن علت ولو من جهة الأم . (ش : ٣١٦/٣) .

(٥) قوله : (سدّ الخلة) أي : الحاجة . كروي .

(٦) أي : والأب أحقّ بالتطهير ؛ لشرف الابن بشرفه ؛ أي : الأب . هامش (أ) ، وقال في بهاية
المحتاج (١٢٠/٣) (وأما العطره) مطهرة ، وشرف الأب أولى بهما ، فإنه مشروب إليه
وشرف بشرفه ، ولأن الركاة عماده مدينة وهي لرجال أكذب ، يخلط النعقة .

(٧) أي : الفرق المذكور بين بابي (النعمة) و(العطرة) . (ش : ٣١٦/٣) .

(٨) المهمات (٢٩/٤) .

(٩) وهو رمنّ أو محزون ، فإن لم يكن كذلك فلا يصحّ عدم وحوث ثلقته ، وسيأتي =

وهي صاع ، وهو ست مئة درهم وثلاثة وتسعون درهماً وثلاث
قلت لأصح ست مئة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم . لأن
سوى ركاة الشات . والله أعلم

لأربعة ، والمئة صدي الروال
ولو استوى جمع في درجه . تحيز وإن تميز بعضهم بمصائر فيما يظهر ، لأن
الأصل بها لتطير وهم مستوون فيه ، بل الناقص أخوج إليه .
(وهي أي العطرة عن كل رأس (صاع) .

وحكمته : أن نحو الفقير لا يجد من يستعمله يوم العيد وثلاثة أيام بعده
عبداً ، وهو (٢١) يحمل (٢٢) نحو ثلاثة أرطال ماء ، فيحييه منه نحو ثمانية أرطال كل
يوم رطلين .

(وهو) أربعة أمداد ، والماء رطل وثلاث ، وخمستها ثناء على أن رطل
بعداد مئة وثمانون درهماً (ست مئة درهم وثلاثة وتسعون درهماً وثلاث) من
درهم .

(قلت الأصح) أنه (ست مئة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع
درهم ، لما سبق في ركاة البات) أن رطل بعداد : مئة وثمانية وعشرون درهماً
وأربعة أسباع درهم (والله أعلم) .

ومر أيضاً أن الأصل : الكيل ، وإنما قُدر بالوزن استظهاراً (٢٣) ، والأصل
بالمداً على الكيل .

معنى المحتاج (١١٦/٢)

- (١) لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم معنى المحتاج (١١٧/٣)
(٢) أي الصاع الذي هو خمسة أرطال وثلاث مائة (من ٣٢٠/٣)
(٣) قوله : (وهو يحمل) أي يحمل عند جعله حراً ثلاثة (الح كروي
(٤) من ٣٤٥)

وهو ^(١) - بأنكيل المصري - قدحان إلا شُبغني مد ، وقال ابن عبد السلام يُقْبَرُ بالعَدَس ^(٢) .

بكل ما وُصِفَ منه خمسة أُرطالٍ وثلاثاً . . . فهو صاع ، وحسب : (المد رطلان) ^(٣) . صعيّف على أنه وَاِرْدٌ في صاعِ الماء ، فلا حجة فيه لو صحّ وقد قال مايلك : أَخْرَجَ لَنَا نافعٌ صاعاً وقال : هَذَا صاعٌ أَعطانيه ابنُ عمرَ وقدَ هَذَا صاعٌ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، فعَبَّرْتُه ^(٤) فإذا هو بالعراقي خمسة أُرطالٍ وثلاث ^(٥) .

وبنا مَارَعَةُ فيه أَبُو يوسفَ بينَ يَدَيِ الرشيدِ لَمَّا خَجَّ . استَدْعَى ^(٦) بصيغانِ أَهْلِ المدينةِ وكلّهم قال . إنه وَرِثَةُ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ وَإِنَّهُ كَانَ يُخْرِجُ بِهِ زَكَاةَ النَّظَرِ إِلَى رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، فَوُرِّثَتْ ^(٧) فَكَانَتْ كَذَلِكَ ^(٨)

- (١) عبارة : الحجم الواحد (٢٣٣ / ٣) (والصاع قدحان)
- (٢) قوله (يقبر بالعَدَس) أي يعتبر التحميص للصاع بالعَدَس ، ثم يكن به سائر الحبوب كرومي
- (٣) هو مأخوذ من حديث أخرجه الدارقطني (ص ٨٠) عن أس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين ، ويمسح بالصاع ثم يدية أُرطال . وقال يعزده موسى بن بكر ، وهو ضعف الحديث وصححه البيهقي وقال (والصحيح عن أس بن مالك رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ويمسح بالصاع إلى خمسة أمداد [٩٢٥] ثم قد أخرت أسماء بنت أبي بكر أنهم كانوا يحرقون زكاة العطر بالصاع الذي يفتنون به [٧٧٩٠] قال ذلك على مخالفة صاع لركاة واقبوت صاع العمل فلا معنى لترك الأحاديث الصحيحة في قدر الصاع المعتد لركاة العطر بمثل هذا) السن الكبير (٣٠٠ / ٨) وحديث أس (كان يوضأ بالمد) الحديث أخرجه أيضاً البحاري (٢٠١) . ومسلم (٣٢٦)
- (٤) وعاب المكييل والمواري عبدراً ، ولا تقل غير مختار الصحاح (٣٢٠)
- (٥) أخرج نحوه لهقي في : الكبير (٧٧٩٧) وانظر ما عليه
- (٦) قوله (لم حج) أي الرشيد ، قوله (استدعى) جواب (لما مَارَعَةُ) (مع ، والضمير للرشيد . (ش : ٣ / ٣٢٠) .
- (٧) أي الصيغان التي أحضرها أهل المدينة . (ش : ٣ / ٣٢٠) .
- (٨) أي خمسة أُرطالٍ وثلاث (ش : ٣ / ٣٢٠) والنقص أخرجه البيهقي في : الكبير =

وَجَنَّتْ : الْقَوْتُ الْمُعَشَّرُ ، وَكَذَا الْأَقِطُ فِي الْأَطْهَرِ .

وقصة اعتبارهم له بالوزن مع الكيل . أنه تحديد ، وهو المشهور ، وجرى عليه في " رؤوس المسائل " (١) ، لكن استشكل في " الروضة " صفة بالأرطاب . بأنه تختلف قدره ورأى باختلاف الحبوب ، ثم صوب قول الدرهم الاعتماد على الكيل بالصاع البوي دون الوري ، قال : فإن فقد أخرج منه يفسر أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا التقدير بالوزن تقريباً (٢) . انتهى

(وحده) أي الصاع الواجب (القوت المعشر) أي . الواجب فيه العشر أو نصفه ، ومتر يأنه (٣) .

(وكذا الأقط) (٤) فتح فكري على الأشهر ، ويخبر سكون القاف مع تثنية المهملة ، وهو ليس يحمف (في الأطهر) لصحة الحديث فيه من غير مصدرين (٥) ومحلله . إن لم يرغب ربه ، ولم يفسد الملح جوهره ، ولا يفسد ظهوره (٦) . نعم ، لا يخبث (٧) فيخرج قدراً يكون محض الأقط منه صاعاً ، ويغفر بكل

ويخبره ليس به ربه ، والصاع منه يغفر بما يجيء منه صاع أقط على ما قاله

(٧٧٩٥ ، ٧٧٩٤) عن الحسين بن الوليد رحمه الله تعالى

(١) رؤوس المسائل (ص : ١١٧ - ١١٨) .

(٢) روضة الطالبين (١٦٣ / ٢) .

(٣) في (ص : ٣٨٣)

(٤) قوله (وكذا الأقط) وعلى ابن الرفعة إخوانه بأنه معناه متولد مما تحب فيه الركاة ، وهو النعم ، فكانت كالحب ، وقصة التعليل أن المتحد من لبس الطب والضمع والأدسي لا يجرى طعاماً كردي

(٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كما تخرج ركاة الفطرة صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شمع ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب أخرجه البخاري (١٥٠٦) ، ومسلم (٩٨٥)

(٦) قوله : (ولا يفسد ظهوره) أي . ظهور الملح من غير إفساد كردي .

(٧) أي : الملح ، هامش (ب) .

وتجث من قوت نلديه ،

الحراسيئون ؛ لآلة^(١) الوارذ ، وجس^(٢) بشرطي الأقط^(٣) ، ونعشر بالور
وفارق الأقط بأن من شأنه أن يكال ، ويُعد الكيل فيه صائطاً ، بخلاف
جس^(٤) .

ولا فرق في هذه المذكورات^(٥) بين أهل البادية والحاضرة ، إذا كانت بهم
قوتاً^(٦) ، لا لحم ، ومصل^(٧) ، ومحيص^(٨) ، وسمن وإن كانت قوت لبد ،
لانتهاء الاقتيات بها عادة .

(وتجب من) غالب (قوت ملده) يعني : محل المؤذى عنه في غالب
السنة ؛ لأن نفوس المستحقين إنما تشوف لذلك^(٩)

(أو) في خبر : صاعاً من طعام - أي بر - أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً
من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من ربيب^(١٠) ، لبيان بعض الأنواع^(١١)

(١) أي : الأقط ، (ش : ٣٢١ / ٣) .

(٢) وقوله (جس) عطف على قوله (لس) هامش (ك)

(٣) وهو : عدم سرح الزبد ، وعدم إفساد الملح جوهره ودنه ، وقد يدل أحد ما مر عن شرح
باصطلاح في الأقط أنه بشرط أن أيضاً عدم بيعه بسلع به (ش : ٣٢١ / ٣)

(٤) أي الأقط والنس والحس ، وقيل : تجرى لأهل الدرة دون الحاضرة ، حكاه في
المعجم ، وضغفه ، عني . (ش : ٣٢١ / ٣) .

(٥) قوله (إذا كانت لهم قوتاً) يعني : إخراج كل من الثلاثة ، أي الأقط والنس وجس من مو
قوته ، سواء كان من أهل البادية أو الحاضرة كردي

(٦) قوله (ومصل) وهو ماء الأقط ، والكشك مثل الحمص في عدم الإحراء ، وهو ماء
شعير كردي

(٧) قوله (لا لحم) عطف على قوله (جس) هامش (ب) وقال الشرواني (٣٢١ / ٣)
(قوله) لا لحم ، ومصل ، ومحيص أي : ولا شيء آخر مما يعبر بالأحاس سابعة في

سمن وشرح : كل حبث المعروف الذي يقتاتونه في بعض بلاد الجاوى باتحاد الحبر منه
(٨) قوله (إيمان شوف) أي : شائق . كردي

(٩) سبق تخريجه في (ص : ٥٠٦) .

(١٠) قوله (لبيان بعض الأنواع) يعني : أن لفظة (أو) في الحديث للتفويج لا للتخيير ؛ كما

وقبل قوته .

انتي يُخرجُ منها .

ولا ينظر لوقت الوجوب ، خلافاً لدعرائي ومن تبعه^(١) .
ويُفرق بين هذا^(٢) واعتبار آجر الحول في التجارة ؛ بأن القيمة مصطرة غالب
أكثر من القوت ، فلم يكن ثم^(٣) غالب يضبطها ، فاعتبرت وقت الوجوب ،
تعد اعتبار ما قبله ، بخلافه ها ، ووقت الشراء^(٤) في بلد بها غالب ، بل
المعذر ثم^(٥) . على ما يتأدّر لعهم العاقلين لا غير ، وهو^(٦) (كما يتأدّر لذلك
ومن لا قوت لهم محروء . يُخرجون من قوت أقرب محل إليهم ، ومن
اشترى محلاً واختلفاً واجباً . . .^(٧) .

ولو كان الغالب مختلطاً ؛ كبر شعير اعتبر أكثرهما ، وإلا . . .
ولا يُخرج^(٨) من المختلط إلا إن كان فيه قدر الصاع من الواجب
(وقبل) من غالب (قوته) كما يُعتبر نوع ماله في زكاة المال ، ويردّه
ما مر^(٩) في تعليل الأول انقار بينهما^(١٠) .

قال به المقابل . كردي .

(١) الوسيط (١١٣ / ١) .

(٢) أي : اعتبار غالب السنة هنا . (ش : ٣٢١ / ٣) .

(٣) أي : في التجارة .

(٤) قوله (وقت الشراء) عطف على (آخر الحول) أي : واعتبار وقت الشراء في المشري .

من غير بيان نوع الثمن . كردي

(٥) أي : في التجارة

(٦) قوله (وهو) أي : غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء . وقوله (لذلك) أي : لهم

العاقلين . (ش : ٣٢١ / ٣) .

(٧) أي : والأفضل الأعلى معي (ش : ٣٢١ / ٣)

(٨) قوله (ولا يخرج) (إن رجع بعد قبل) (وإلا) (بلح أيضاً) (ش : ٣٢٢ / ٣) .

(٩) أي : بقوله (لأن نفوس المستحقين . . .) (بلح .) (ش : ٣٢٢ / ٣) .

(١٠) أي : بين زكاة الفطر ، وزكاة المال . (ش : ٣٢٢ / ٣) .

وقد يَنْخَبِرُ تَبْنُ الْأَقْوَاتِ ، وَيُجْرَى الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسُ ، وَلَا غَيْرُ بَرِيَادَةِ الْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبَرِيَادَةِ الْأَقْبَاتِ فِي الْأَصَحِّ ،

(وقبل تنحير بين) جميع (الأقوات) وبه قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ ، لَعَاهِرِ (١)

(ويجرى) على الأولَيْنِ (الأعلى) الذي لا يُلْمُزُهُ (عن الأدنى) الذي هو عَابٌ قَوْتُ مُحَلُّهُ .

وَفَارَقَ عَدَمَ إِجْزَاءِ الذَّهَبِ عَنِ الْعَصَةِ تَعْلُقُ الرُّكَاةُ ثُمَّ مَا لَيْسَ : مَتَعِبٌ لِمَوَاسَاةٍ مَهَا (٢) ، وَانْفِطَرَاةُ طَهْرَةٍ لِلْمَدِّ ، فَطَرِ لِمَا هُوَ عِدَاؤُهُ وَقَوَامُهُ (٣) ، وَالْأَقْوَاتُ مُتَسَاوِيَةٌ فِي هَذِهِ الْمَرْضَى (٤) ، وَتَعْيِينُ بَعْضِهَا إِنَّمَا هُوَ رَفْعٌ ، فَإِذَا عُدِلَ إِلَى الْأَعْلَى كَانَ أَدْنَى فِي غَرَضِ هَذِهِ الرُّكَاةِ .

وَيُؤْخَذُ (٥) مِنْهُ : أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِجْرَاحُ الْأَعْلَى ، فَأَبَى الْمُسْتَحَقُّ إِلَّا قَبُولَ الرُّوحِ أَحَبَّ الْمَالِكُ ، وَفِيهِ مَظَرٌ ، بَلْ يَسْمَعِي إِحَادَةَ الْمُسْتَحَقِّ حِينَئِذٍ ، لِأَنَّ الْأَعْلَى إِنَّمَا أَجْرًا رَفْعًا ، فَإِذَا أُنْبِئَ إِلَّا الْوَاحِدَ لَهُ . فَيَسْمَعِي إِحَادَتَهُ : كَمَا لَوْ أَبَى الدَّائِنُ غَيْرَ جَسَدٍ دِيْنَهُ وَلَوْ أَعْلَى وَإِنْ أُمُكِّنَ الْعَرَقُ .

(ولا عكس) أي : لَا يُجْرَى الْأَدْنَى الَّذِي لَيْسَ عَابٌ قَوْتُ مُحَلُّهُ عَنِ الْأَعْلَى الَّذِي هُوَ قَوْتُ مُحَلُّهُ .

(ولا اعتبار) في كون شيء منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة في وجه) لأنَّ لأريد قيمة أرفق بهم (وبزيادة الاقتببات في الأصح) لَأَنَّهُ الْأَلْيَقُ بِالْمَرْضَى مِنْ هَذِهِ

(١) قوله (لعاهر لحبر) مراده أن يعطه (أو) في الحديث السابق للتحير كوردي

(٢) قوله (متعبت للمواساة بها) أي الإعطاء بها كوردي

(٣) وهي (ب) (لما به عداؤه وقوامه) .

(٤) أي في أصله ، فلا ينافيه قوله الأدنى (فإذا عدل إلى الأعلى) إلح سم (ش)

(٣٢٢/٣)

(٥) وهي (غ) : (وقد يؤخذ) .

فأثير خير من التمر والأرز ، والأصح . أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمْرَ خَيْرٌ مِنَ الرِّبِّسِ

الركاء : كما غنم مقارن (١)

(فالرَّحِيرُ من التمر والأرز) والشَّعِيرُ والزبيب وسائر ما يُخْرَى (والأصح أن الشعير خير من التمر) والزبيب : لأنه أبلغ في الاقتيات (وأن التمر خير من الرِّبِّسِ) لذلك ، والشَّعِيرُ والتمر والزبيب خيرٌ من الأرز : كما نُحِثُ ، وفيه نظرٌ ظاهرٌ ، لكثرة ظاهر كلامهم ، وكأنه لعدم كثرة إلف الصدر الأول له ، فعلم أن الأعلى الرُّبُّ والشَّعِيرُ فالتمر والزبيب فالأرز .

وبنزداد الطر في بقة الحبوب : كالدُّرَّةِ ، والدُّخَنِ (٢) ، والفلول ، والحمص ، والعنسي ، والماش (٣) .

ويظهر أن الدرة تقسمها في مرتبة الشعير ، وأن بقة الحبوب : الحمص ، والماش ، والعدس ، والفول ، والباقية بعد الأرز ، وأن الأقط فالس والحبس . بعد الحبوب كلها .

وما نصوا (٤) على أنه خير لا يَحْتَلِفُ باختلاف البلاد ، وقيل يَحْتَلِفُ ، وأصبر له بعضهم

ولا يُخْرَى تمرٌ مروعٌ التوى : كما قاله جمعٌ ، بخلاف الكيس (٥) . فُجْرَحُ

(١) أي غنم قوله (والعطرة طهرة مبدن ، مظهر) إلخ (ش ٣/٢٢٢)
 (٢) اللُّخْرُ : باب فُخْشٍ من الحبيبات ، حبه صغير أبيض كحب السم ، يت بركة ومروعة المعجم الوسيط (ص ٢٧٦)
 (٣) والماش : حب معروف مدور أصغر من الحمص ، أسمر اللون يميل إلى الخضرة ، يكون بالشام والهند ، يزرع ورعاً . تاج العروس (١٧-١٨/٢٠١)
 (٤) أي : أصحابنا وأئمتنا . (ش ٣/٢٢٢) .
 (٥) الكيس : كاسر ضرب من التمر ، وهو ثمر لحلة التي يقال لها أم جزدان ، وإنما يقال « الكسر إذا جم ، فإذا كان رطباً . . فهو أم جزدان . تاج العروس (١٥-١٦/٢٢١) .

وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ ، وَعَنْ قَرِيْبِهِ أَعْلَى مِنْهُ
وَلَا يُنْقَضُ الصَّاعُ

مه ما يأتي صاعاً^(١) قل كبيره

(وله أن يخرج عن نفسه من قوت) يُلْزَمُهُ الإخراج منه (وعن) مُؤَنَّهُ نحو
(قريبه^(٢) أعلى منه) وعكسه ؛ لأنه ليس فيه تبعض الصاع .

(ولا بعض الصاع) عن واحد من جنس^(٣) وإن كان أحدهما أعلى من
الواحد وإن تعدد المؤدي ؛ كشركتين في قر^(٤) ؛ لأن العبرة ببلده لكون^(٥)
الوجوب^(٦) يُلَاقِيهِ ابتداءً .

وددت لظاهر المحبر^(٧) ، وكما لا يخور في الكفارة المحيرة أن يُطعم خمسة ،
ويكسو خمسة

أما من نوعي حسبي - فيخور^(٨) ، وقول من أبي هريرة لا يخور ربعة من
كعب ، وتوقف الأذرع في نوعي متاعدين .

(١) قوله (ما يأتي صاعاً) أي انقدر الذي يأتي صاعاً كردي

(٢) أي كروحه وحده نهاية ومعني (ش : ٣٢٣/٣)

(٣) سيذكر محترهما - (ش : ٣٢٣/٣) .

(٤) قوله (كشركتين في قر) لو أخرج أحدهما من الأعلى - فبعد أن يلزم الآخر مواضعه ؛ لأنه
يلزم بعض الصاع ؛ لأن إخراج غير الواحد بعيد ، وإخراج إخراج نصف صاع من واحد يلزم منه
تبعض الصاع الذي أطلعوا امتاعه ، فلا يبعد أن الحكم بما أخرج الآخر من الأعلى ، واما
رجوع الأول إلى إخراج الواجب مع هذا الآخر ، فينتج أن ما أخرج من الأعلى لم يقع
الموقع ، فلنأمل الوجه وجوب رجوع الأول إلى الواجب حيث امتنع الثاني من الإخراج
من الأعلى ؛ لأن الواجب هو الأصل في الوجوب ، فبأنق (سم : ٣٢٣/٣)

(٥) وفي المطبوعة المصرية : (لكن) .

(٦) وفي (أ) و(غ) و(ح) (الواحد)

(٧) من تحريجه في (ص : ٥٠٦) .

(٨) أي حيث كانا من العالب بهابه ومعني (ش : ٣٢٣/٣) . وعبرة ابن قاسم (٣٢٣/٣) .
(٣٢٤) قصته : جواز تبعضه من الذرة والخبز ؛ بناء على أنه نوع منها ؛ كما انتفاء كونه
نفساً منها ؛ كما دل عليه كلام الشارح .

ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها... تَحَيَّرَ ، وَالْأَفْضَلُ : أَشْرَفَتْهُ
ولو كان عدّة بلد آخر... فالأصح : أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوَّةِ بَلَدِ الْعَبْدِ .
قُتِلَ الْوَاحِدُ الْحَبِيبُ السَّلِيمُ ،

وأما عن غير واحد ، كَانَ مَلِكٌ وَاحِدٌ نَصَفَنِي فَيُسَبِّحُ فَأُخْرِجُ^(١) نَصَفَ صَاعٍ بِحَبِّ
لِإِخْرَاجِ مَه^(٢) عَنْ نَصَبٍ ، وَنَصَفَ صَاعٍ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ عَنِ النِّصْفِ الثَّانِي وَإِنْ
اِخْتَلَفَ الْحَبُّ^(٣) فَيُجْزَى ، لِتَعْدِيدِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ ، فَلَا مَحْذُورَ حِينَئِذٍ .
ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها... تَخِيرُ (يَتَخَيَّرُ) بَيْنَهَا ، فَيُخْرِجُ مَا شَاءَ مِنْهَا
(وَالْأَفْضَلُ : أَشْرَفَتْهَا) أَي : أَعْلَاهَا^(٤) ؛ كَالْكَمَارَةِ الْمُخَيَّرَةِ .

(ولو كان عبده^(٥) بلد آخر فالأصح : أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوَّةِ بَلَدِ الْعَبْدِ)
لِلأَصَحِّ السَّابِقِ : أَنَّهَا تَلَزِمُ الْمُؤَدَّى عَنْهُ ، ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا الْمُؤَدِّي^(٦) .

قُتِلَ الْوَاحِدُ (الَّذِي لَا يُخْرِجُ غَيْرُهُ إِذَا وَجَدَ الْحَبُّ^(٧)) : (الْحَبُّ السَّلِيمُ)
أَي : مِنْ عَيْبِ يُسَافِي صِلَاحِيَّةَ الْأَذْخَارِ وَالْإِقْتِيَابِ ؛ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوَاعِدِ الْبَابِ .
وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي^(٨) . أَنَّ الْعَيْبَ فِي كُلِّ بَابٍ مُعْتَبَرٌ بِمَا يُسَافِي مَقْصُودَ ذَلِكَ
الْبَابِ .

(١) الأولى : إِطْلَالُ (الْمَقَاءِ) بِطِ الْوَاحِدِ (ش ٣٢٤ / ٣)

(٢) قوله (حَبِّ الْإِخْرَاجِ مَه) حَقُّ التَّعْيِيرِ (مَقَا يَجِبُ) (إلح ، ولو قال (م)
(ح) كَانَ أَحْصَرُ وَأَسْمَى (ش ٣٢٤ / ٣)

(٣) قوله (وَإِنْ اِخْتَلَفَ) (إلح عَايَةً ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْ (مَحْذُورِ) (ش ٣٢٤ / ٣)

(٤) قوله (أَي : أَعْلَاهَا) أَي : فِي لَاقِئَاتِ إِبْعَابٍ وَمَعْنَى . (ش ٣٢٤ / ٣)

(٥) جَاءَ فِي مَوْضِعِهِ (ش ٣٢٤ / ٣)

(٦) قوله (الْأَصَحُّ السَّابِقُ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (وَلَا فَطْرَةَ عَلَى كَامِرٍ) . كَرْدِي

(٧) قوله (إِذَا وَجَدَ الْحَبُّ) حَقُّ الْمَقَامِ (إِذَا تَعَيَّنَ الْحَبُّ) كَمَا فِي « الْهِدَايَةِ » وَ« الْمَعْنَى » (ش ٣٢٤ / ٣)

(٨) يَسَعُّ فِي مَقَالِهَا

فلا تُجْرَى قيمة ومعيب^(١)، ومنه^(٢) مسوس^(٣) وملول^(٤) أي : إلا إن جف
وعذ لصلاحيّة الادّخار والاقتيات ؛ كما علم ممّا ذكرناه^(٥) ، وقدمت تعبير طعمته أو
لونه أو ريحه وإن كان^(٦) هو قوت اللد ، لكن قال القاضي بخور حينئذ^(٧)
وقيدته من الرفعة بما إذا كان المخرج يأتي منه صاع^(٨) ، وبهما^(٩) نظر ، لانه مع
ذلك^(١٠) يُسمى معيباً .

والذي يوافق كلامهم : أنّه يلزمه إخراج السليم من غالب قوت أقرب المحال
إليهم ، وقد صرّحوا بأن ما لا يُجْرَى لا فرق بين أن يقتاتوه ، والأ

ولا نظر إلى ما هو من جنس ما يُقتات وغيره ؛ كالمحيط ؛ لأن قيام مبيع
الإجراء به صيرته كأنه من غير الجنس .

ودقيق وسويق^(١١) وإن اقتاتوه ولم يكن له سواء

ورواية : (أو صاعاً من دقيق) . لم تثبت^(١٢)

(ولو أخرج) الأث أو الجذ (من ماله فطرة) أو زكاة مال من هو تحت ولايته

(١) قوله (ومنه) أي من المعيب (مسوس) وما عطف عليه ، وهو (ملول)
(قديم) . كردي .

(٢) الثوس دوديق في الصوف والياب والطعام ناج العروس (١٥-١٦/٧٩)

(٣) أي في قوته (الحب السليم) أي من حب ينمي صلاحية الادّخار (مع

(٤) أي لمسوس أو المعيب (ش ٣/٣٢٤)

(٥) حين ادّكان المسوس قوت بلادهم (ش ٣/٣٢٤)

(٦) كفاية اليه (٦/٥٢) .

(٧) أي بولي القاضي ومن الرفعة هاشم (أ)

(٨) أي بلوغ دقيق المسوس لو أخرج منه قدر دقيق صاع مسلم إيعاب (ش ٣/٣٢٤)

(٩) قوله (ودقيق وسويق) مطروقان على (قيمة) كردي

(١٠) أخرجه أبو داود (١٦١٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وقال أبو داود ، (حد

حديث يحيى ، زاد شعبان : أو صاعاً من دقيق ، قال حماد ، فأنكروا عليه ، فتركه شعبان . قال

أبو داود : فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة .

ولده الصغير العتي خاز كأخيه أدن

من ، ولده الصغير ، أو المحبوب أو السعيه (العتي جار) ورجع عليه إن يوت
الرجوع (كأخي أدن) لآخر أن يُخرجها عنه فمعل ، فإنها تُجرئة إن يوت الأدن أو
المخرج بعد تدريس اليه إليه (١) ، أخذاً مما يأتي (٢)

أما الوصي أو القيم . فلا يجوز له ذلك (٣) ، كآب لا ولاية له (٤) على
الأوجه ، لأن إن استأذن الحاكم ، فإن فقد قال الأدرعى ملكل - أي من
أوصي والقيم - إخراجها من عبده .

ويُخرى إذا وهما لدينه من غير إذن قاصي .

ويُترق بأنه لا يتوقف على بية على ما يأتي قيل (الشركة) (٥) خلاف مركبة
توقف عليها ، فاشترط كون المخرج يستقل بتملك المخرج عنه ، لأنه إذا سُئل
بذلك فابته أولى ، وورق القاصي بعير ذلك مما لا مدخل له في الفرق ، كما
يُعمم ضامته .

(١) أي : إلى المخرج . هامش (ك) .

(٢) أي من (فصل أدن الركاة) في (ص ٥١٩)

(٣) أي : الإخراج - وفي الأصل : الأخير - عنه من ماله بعبارة أي من ماله معه ، سواء بوي
يرجع أم لا ع ل (من ٣٢٥/٣)

(٤) قوله : (كآب لا ولاية له) بأن كان فاسقاً ومحوه قال الدميري : (تنمة مثل أرمي
الدارقي عن الصوفة المعيمين في الرباط هل عليهم فطرة ؟ فقال إن كان لوقف على معنى
رجح . لأنهم ملكوا العلة أولاً واحداً ، وكذا إذا وقف على المعيمين بالرباط إذا حدث عنه
ملكوه . ومن حدث بعدهم لا يشاركهم وإن كان وقفه على الصوفية مطلقاً ، فمن دخل الرباط
فمن عروب الشمس على عزم المقام لرمته الفطرة في المعلوم الحاصل للرباط هذا كما إذا
وقف عليهم مطلقاً ، فإن شرط لكل واحد قوته كل يوم . فلا ركاة عليهم قد وهكذا حكم
نستفهم في المدارس : فإن حريتهم مقدرة بالشهر ، فإذا أهل شوال والوقف علة لرمهم
العدد وإن لم يكونوا قبضوا ، لأنه ثبت ملكهم على قدر المشاهدة من جملة العلة وإن
أعطى مستحق فطرته إلى غير من يلزمه الفطرة ، فدفعها العتير إليه عن فطرته حاز لدافع
الأون أحدها كردي

(٥) الذي يأتي ثم . أنه لا بد من قصد الأداء عن جهة الدين ، ففي الفرق نظر . (سم ٣٢٥/٣)

بحلاف الكبير ، ولو اشترك مؤسّر ومفسّر في عند لرم الغمسر نصف صاع ،
ولو أيسرا واختلف واحدهما أخرج كلّ واحد نصف صاع من واحده في
الأصح والله أعلم

(محلاف) الولد (الكبير) الرشيد ، فلا يخوّر أن يخرج عنه بعد أدبه ، لأن
الأب لا يستعمل بتعليكه ، محلاف نحو الصغير فكانه مأكّة مطبوخة ثم حدها عنه
(ولو اشترك مؤسّر ومفسّر في عند) أو أمه نصف منلا ١ لم المومر
نصف صاع (ولا يلزم المعير شيء)

(ولو أيسرا) أي : الشريكان (واختلف واحدهما) باختلاف قوت محسبهما
بأنه على الضعيف . أن العرة سلتيهما ٢ كما أدته كلام ٣ المجموع ٤ وغيره ٥ ،
ربعله أغفنه ٦ ، وفي ٧ الروضة ٨ للعلم به مقادير : أن العرة بعبء
تعب ٩ (أخرج كل واحد نصف صاع من واحده في الأصح ، والله أعلم ولا
تعيّن للصاع حينئذ ؛ لأن كلاً أخرج جميع ما لبرته من حسي واحد ، أما على
الأصح . أن العرة ببلد المؤدّي عنه . فيخرج كلّ من قوت محل الرفيق

وأول بعضهم المتن : ليوافق المعتمد المذكور بأن الضمير في (واحده) يفرد
للمعد ، وهو قاسد معنى ولطف ١٠ كما لا يخفى

وأولى منه تأويل الاستوي له بحمله على ما إذا كان وقت الروح محل
لا قوت فيه ، واستوي محل سيّذيه ١١ الذي فيه قوت ١٢ إليه ١٣ ؛ لما مرّ في
هذا بأقرب محل قوت إليه ١٤ ، فهما واجب كلّ منهما هو واحده ، فيخرج كلّ

(١) المجموع (١١٤/٦-١١٥)

(٢) قوله (ولعله) أي المصنف (أعله) أي ترك لسه على ذلك بناء (هذا) أي في

١ المساج ٢ . (ش : ٣/٣٢٦) .

(٣) روضة الطالبين (١٦٦/٢) .

(٤) أي : العبد .

(٥) في (ص ٥٠٨) .

حصه من واحد منه
ور (١) وحش أكثر نزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يُغدل إلى

تعلقهم

وظاهر (١) نعتن إحراج كل من قوت بليه ، وليس كذلك ، بل كل محيّر
إحراج (٢) من أي البلدتين شاء .

وأما الحواث بأن العرص هنا فيما إذا كانا (٤) ببلدتين ، وصورة ، فذمة إن
العبرة بقوت بلي البلد إذا كان سلب واحد ، ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتبار
بها ، والفرق تعلق الركاة بمحلّين هن لا ثم ، وتعلقها بمحلّين بقنص حوا
مفها ، كما لو ملك عشرين شاء سلب عشرين ببلد . يجوز إحراج الشاة واحد
السدي ، فكذلك هنا يشغط تعلق فقراء أحد البلدتين بذمة المالكن ، بحل
ما إذا كانا سلب واحد فهو بعيد جداً (٥) ، إذ الفرق المذكور مجرد حيل لا يعول
عليه

ويُفرّق بين ما ها ومسألة الشياه ؛ بأن الركاة ها (٦) متعلقة بالعين المنفسه
لسدين ، فلفقراء كل (٧) تعلق بها وشركة فيها ، لكن لما عسر التشقيص وشاءت
المشركة . جاز تحصيل الواجب بفقراء أحدهما ، وثم (٨) ليست متعلقة

(١) أي (الاسوي هاشم) (خ)

(٢) أي ماويل الاسوي (ش ٣/٣٢٦)

(٣) قوله (بين الإحراج) الأولى (في الإحراج) (ش : ٣/٣٢٧)

(٤) أي السيد (ش ٣/٣٢٧)

(٥) قوله (هو بعيد) (إلح حوا) (وأما الجواب) (إلح . (ش ٣/٣٢٧)

(٦) أي في مسألة الشياه (ش ٣/٣٢٧)

(٧) أي كل البلدين

(٨) قوله (ونتم) (إلح عطف على قوله (ها) ، والمشار إليه مسألة اشراك الموسري
(ش ٣/٣٢٧)

ولذلكين المقتضين إلا على الضعيف . أما المحققان فانه من أولا ، فعلى هذا 'بتحجج' : القياس على مسألة الشياه .

وأما على المعتمد . أنها لرميت العدد أولا فهو محلل واجب لا يحذفه ولا يجمع فيه وبين مسألة الشياه بوجه ، فالقياس عليها حسب الشبهة من جمع بصيف ، فهو فاسد ، كما لا يخفى على متأمل

* * *

بَابُ مَنْ تَلْزَمُهُ الرِّكَاءُ ، وَمَا تَجِبُ فِيهِ

شَرْطُ وَجُوبِ رِكَاءِ الْمَالِ : الْإِسْلَامُ ،

(بَابُ مَنْ تَلْزَمُهُ الرِّكَاءُ)

أي : شروطه^(١) (وما تجب) الرِّكَاءُ (فيه) أي : أحواله^(٢) التي يُشتمُّ بها أنه قد يَنْصَفُ^(٣) بما يُؤثِّرُ في السقوط ، وبما لا يُؤثِّرُ فيه^(٤) ؛ كالعصب وحاصل الترجمة . بَابُ شروطِ الرِّكَاءِ ومواضعها وختمه بمصلتين آخرتين ؛ لمناصبتيهما له

(شرط وجوب^(٥) رِكَاءِ المال) بأنواعه السابق تعصُّلها (الإسلام) لقبُ الصديقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتابه : (هذه فريضة الصدقة التي فرضَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المسلمين) . رَوَاهُ البخاري^(٦)

فلا تجبُ على كافرٍ أصلي^(٧) وجوبٌ مطالبةٍ في الدنيا ، بل وجوبٌ عقابٍ عليها في الآخرة ؛ بطيْرَ ما مرَّ في الصلاة^(٨) ، وينقطعُ عنه بإسلامه ما مضى^(٩) .

- (١) أي : شروط مَنْ تَلْزَمُهُ الرِّكَاءُ هامش (ك)
- (٢) وضمير (أحواله) و(أنه) يرجعان إلي (ما) هامش (ك)
- (٣) باب من تَلْزَمُهُ الرِّكَاءُ قوله (أنه قد ينصف) أي : أن ما تجب فيه الرِّكَاءُ قد ينصف بوصف يؤثِّرُ في السقوط ؛ كدين الدائنة ومحوه ، فشرط رِكَاءِ ألا ينصف المال بمثل ذلك انوصف ، وبما لا يؤثِّرُ فيه ؛ كالعصب كردي
- (٤) أي : في السقوط . هامش (ك)
- (٥) قوله : (وجوب) لم يحجب من البحث في المطبوعة المكية والمصرية
- (٦) صحيح البخاري (١٤٥٤) عن أنس رضي الله عنه .
- (٧) سيأتي حكم المرتد . (ش : ٣ / ٢٢٧) .
- (٨) في (١ / ٨٢٥) .
- (٩) أي : عقاب ما مضى ، أو ذلت ما مضى ؛ لأنها تتعلق بذمته وإن قلنا : إنه لا يطالب بها في الدنيا ، والله أعلم (مصري - ١ / ٢٥٣) . وقال الشرواني (٣ / ٢٢٧) : (ويحتمل أن -

والحرية ، وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه ،

ترجيهاً فيه^(١) .

وخرج به (المال) . ركة العطي : إنما مر أنها تلزم الكافر عن مؤمنه^(٢)
وعلم مما تقرّر^(٣) . أن هذا^(٤) شرطاً لوجوب الإخراج ، لا لأصل العطف
ولا يؤثر فيه^(٥) أن الشرط الآخر (و) هو : (الحرية) الكاملة^(٦) لأصل
المعطى ؛ لأن مدار العطف على اشتراكهما^(٧) في الشرطية لا غير ، وهما كذلك
وإن اختلف المراد بهما^(٨) ، فلا اعتراض عليه .

ولا زكاة على من فيه رقب^(٩) وإن قل ؛ لعدم ملكه أو ضعفه ؛ كما مر^(١٠) .
(وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (إن أبقينا ملكه) لا إن أرقناه ،
وهما^(١١) ضعيفان .

المراد طلب ما مضي ، والمراد بسقوط طلبه . عدم مطالت بتداركه

(١) وفي بعض النسخ (ترجيهاً له فيه)

(٢) في (ص ٥١٩)

(٣) أي في قوله (وجوب مطالعة في الدنيا . .) إلخ . ح ش . (ش : ٣٢٨/٣) .

(٤) أي الإسلام (ش : ٣٢٨/٣)

(٥) قوله (ولا يؤثر فيه) أي . لا يؤثر في كون هذا شرطاً لوجوب الإخراج . جواب سؤال ما
يقال المعطوف شرط لأصل الوجوب علماً لم يكن المعطوف عليه كذلك ؟ فأجاب بأن هذا

العطف لا يؤثر ؛ لأن مدار العطف إلخ كردي

(٦) وسأني الوجوب على المستغن (سم ٣٢٨/٣)

(٧) أي : الحرية والإسلام . هامش (ك) .

(٨) قوله . (وإن اختلف المراد بهما) أي في كون أحدهما شرطاً لوجوب الإخراج ، والآخر
شرطاً لأصل الوجوب . كردي وفي (أ) و (خ) و (س) (بهما) قوله (بها) أي
الشرطية

(٩) قوله : (فلا زكاة على من فيه رقب) أي . لا زكاة على رقيق ؛ لأن لا يرد المستغن كردي

(١٠) قوله (كما مر) أي في النظرة . كردي في (ص ٤٩١)

(١١) أي إبقاء الملك ولذاته . هامش (أ) .

والأصح : أنه موقوف ، فتوقفت هي أيضاً ؛ كمطرة نفسه وقته^(١) ، وألحق
بهما^(٢) : بعضه وروجه^(٣)

من أسلم . . أخرج لما مضى من الأحوال في الردة ؛ لنشيط بقاء ملكه ،
ويُخزى إخراجها في رديته ، ويُعترفُ بعدم اليقين^(٤) على ما مر في العطرة ، وإلا
كان رواله من حين الردة^(٥) ، فلم يتعلق به ركاة

وحينئذٍ لم يكن أخرج في رديته . . فهل يُرجع على آحادها من لا حق له في
النهي مطلقاً^(٦) ؛ لأنه كان لا حق له فيما أحده ، أو إن عدم الحال ؛ نظير
ما يأتي في التمجيل^(٧) ؟ كل محتمل ، والأول^(٨) أقرب

ويُفرق بأن المحرّج ثم^(٩) له ولاية الإخراج في الجملة ، فأنظر^(١٠) عند الأحد
المعدور بعدم العلم ، ولا كذلك هذا^(١١) ؛ لأنه بان أن لا ولاية له أصلاً

(١) أي المسلم ، وكذا المرتد إذا عاد إلى الإسلام أيضاً ، كما تقدم سم (ش ٣٢٨/٣)

(٢) أي : بالمرتد وقته . (ش : ٣٢٨/٣) .

(٣) قوله (بعضه وروجه) أي المسلمان ، وكذا المرتدان إذا عادوا إلى الإسلام أيضاً (ش : ٣٢٨/٣) .

(٤) أي : نية التوقّف (ش ٣٢٨/٣)

(٥) قوله (ولاً كان رواله من حين الردة) ولا يحصى أنه إنما يسر رواله بموعد مرتد ، فلا يأتي

قوله (فهل يرجع) فلعل المراد هل يرجع من له ولاية نفس الشيء ؟ فليتأمل (سم : ٣٢٨/٣ - ٣٢٩) وقال الشرواني (٣٢٨/٣ - ٣٢٩) (أي وقته يرجع) سواء
المفعول .

(٦) أي علم أحد الحال أو لم يعلم (ش ٣٢٩/٣)

(٧) في (ص : ٥٦٢) وما بعدها

(٨) أي : الرجوع مطلقاً . (ش : ٣٢٩/٣) .

(٩) أي : في الركاة المعجلة . (ش : ٣٢٩/٣) .

(١٠) أي : الإخراج . (ش : ٣٢٩/٣) .

(١١) أي : المحرّج في ارتداده المتصل بالموت (ش ٣٢٩/٣)

دُونُ الْمَكَاتِبِ

أَمَّا إِذَا وَحِشَ ، ثُمَّ ارْتَدَّ ، فَتُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ مَظْلَقًا^(١) .

وَيُظْهِرُ^(٢) أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَخْرَجَ فِي رَذْنِهِ الْمُتَّصِلَةَ بِمَوْتِهِ لَمْ تُحْزَنَ ، لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّهُ
حَالَةُ الْإِحْرَاجِ غَيْرُ مَالِكٍ ، فَلَا وَلايَةَ لَهُ عَلَى التَّعْرِيقِ ، وَيَخْتَمَلُ الْإِجْرَاءُ ، كَمَا هُوَ
لِصَاهِرٍ فِيمَا لَوْ أَخْرَجَ دِيُونَهُ حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ أَدَاءِ الدِّينِ أَوْسَعُ ، لِأَنَّهُ
لَا يَسْتَدْعِي وَلايَةَ ، لِإِجْرَائِهِ مِنَ الْأَجْسِي ، وَلَا كَذَلِكَ الزَّكَاةُ .

(دُونُ الْمَكَاتِبِ)^(٣) لَضَعْفِ بَلْكَهِ عَنْ اِحْتِمَالِ الْمَوَاصِقِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَنْوِ
بَعْدَهُ قَرِيبَهُ ، وَلَمْ يَرِثْ وَلَمْ يُورَثْ .

وَضُرُوحُهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَتَوَقَّعُ^(٤) مِنْ أَنْ لَهُ مِلْكًا وَجَوُّهَا عَلَيْهِ ، وَالْحَرِيَّةُ قَدْ يُرَادُ
بِهَا^(٥) اقْتِرَابُ مَهَا ، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ^(٦) .

وَيُسْتَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ . أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا ، تِمَامُ الْمَلِكِ ، فَلَا زَكَاةَ فِي دِيْنِهِ عَنِ
مَكَاتِبِهِ ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ^(٧) .

وَكُرْهُ^(٨) لِمَعْشَرٍ حُرٍّ إِلَى آخِرِهِ ، فَلَا زَكَاةَ فِي مَالِ مَسْجِدٍ يَقْدِرُ أَوْ

(١) أي سبباً ، أسلم أُرْقِلَ مَعِي وَبِهَآيَةِ (س ٣٢٩/٣)

(٢) أي : فِيمَا إِذَا وَجِبَتْ ثُمَّ ارْتَدَّ . (ش : ٣٢٩/٣) .

(٣) أي : كِتَابَةُ مَحْصَعِهِ ، أَمَّا الْمَكَاتِبُ كِتَابَةُ غَاسِدِهِ . فَحَبَّ اِرْكَاءُ عَلَى سَبْتِهِ ، لِأَنَّ مَالَهُ لَمْ يَخْرُجْ
عَنِ مِلْكِهِ . (ع ش : ١٢٦/٣) .

(٤) أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَوَقَّعُ أَنْ الْمَرَادُ الْحَرِيَّةُ وَمَا فِي حُكْمِهَا ، مِنَ الْأَسْتِعْلَالِ الْمَصْطَحِ لِلْمِلْثِ (س
٣٢٩/٣)

(٥) قَوْلُهُ (وَالْحَرِيَّةُ قَدْ يُرَادُ بِهَا) إِنْ حَوَّاهُ مِنْ قَالِ كَيْفَ يَتَوَقَّعُ الْوُجُوبَ مَعَ شَرْطِ الْحَرِيَّةِ ؟
فَذَكَرَ الْمَكَاتِبَ مُسْتَدْرَكًا كَرْدِي

(٦) أي : بَلَّغَ هَذَا قَدْ عَلِمَ مِنْ شَرْطِ الْحَرِيَّةِ ، فَلَمْ يَنْدَعْ الْحَاحَةَ إِلَى ذِكْرِهِ (ش ٣٢٩/٣)

(٧) أي : يَقُولُ (أَوْ غَيْرَ لِأَرْمَ ، كَمَا لِكِتَابَةِ ، فَلَا زَكَاةَ) (س ٣٢٩/٣)

(٨) قَوْلُهُ (كُرْهُ) أَي : كَوْنُ الْمَلِكِ لِمَعْشَرٍ (إِنْخ . كَرْدِي . لِهَوِّ عَطْفٍ عَلَى (تِمَامِ الْمَلِكِ) .
هَامِش (ح)

وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ،

غيره^(١) ، ولا في موقوف مطلقاً^(٢) ، ولا في نتاجه ونفعه إن كان على جهة أو محور رابط أو قطرية ، بحلاليه على معنى^(٣) ؛ كما مر^(٤) .
ونقش وجوده^(٥) ، فلا يُركن موقوف^(٥) لجنب وإن نالت حياته ، لأنه في حال بوقف لم يكن موثقاً به .

ومن ثم بحث الإسنوي : أنه لو انفصل مبتأ . . . ثم بحث على بقية الورثة ، لصعب مدكهم .

(وتجب في مال الصبي والمجنون) والمحجور عليه بسعيه ، والولي مخاطب بإجرائها منه وجوباً إن اعتقد الوجوب ، سواء العامي وغيره^(٦) .
وزعم أن العامي لا مذهب له . . . ممنوع^(٧) ، بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك^(٨) إنما كان قبل تدوين المذاهب واستقرارها ، ولا علة باعتقاد الولي^(٩) ، ولا باعتقاد أبيه غير الولي فيما يظهر

(١) وفي (غ) . (مقداً أو غيره) ، وفي (خ) سقط هكذا (مقداً وغيره) ، وفي (ب) (بقية وغيره) .

(٢) قوله (مطلقاً) معناه على معنى وغيره كردي

(٣) قوله (كما مر) أي في النسخ الأول في (باب زكاة البات) كردي في (ص ٣٨٧)

(٤) (صدير (وجوده) يرجع على الملك كردي قوله (ونقش وجوده) عطف على قوله (تمام الملك) أيضاً . هامش (خ) .

(٥) قوله (فلا يركن موقوف) أي لا زكاة في المال الذي كان موقوفاً بحمل يورث ، أو وصية ، فإن الملك فيه غير مبني كردي

(٦) راجع المنهل النضاح في اختلاف الأشياخ ، ص ٥٢٥

(٧) أي بدء على مقاس الأصح في معناه ، وإنما على الأصح الآتي في (النكاح) و (آداب القضاء) من أن معناه لا مذهب ، أي معتن بدمه البقاء عنه غير مصرح ، وغير وارد على ما هنا فنذكر قديمي . هامش (أ) .

(٨) قوله (وذاك) أي قول . (لا مذهب له) إنما إلح كردي

(٩) أي : مذهبه . هامش (ك) .

ودلك^(١) الحبر : انتقوا في أموال البكائي : لا تأكلها الصدقة^(٢) ،

وفي رواية : الزكاة^(٣) ،

وهو مرسلٌ اغتصَدَ بقول حمزة من الصحابة^(٤) ، وبوروده متصلاً من طريق
صعبة^(٥) .

والقياس^(٦) على مُعْشَرِهِ ، وفطرة بذية المواقف عليهما الخصم^(٧) . . أوضح
حجة عليه

قال ابن عبد السلام : (ولا يُغَدَّرُ^(٨) وصي - أي : يَرَى وجوبها ، وهو مثال -
لهاء الإمام^(٩) عن إخراجها ، فإن خافه . أخرجها سرّاً^(١٠)) . انتهى

(١) أي : وجوب الزكاة في مال الصبي إلخ (ش : ٣٣١/٣)

(٢) أخرجه الشافعي في : الأم ، (٦٩/٣) مرسلًا ، والبيهقي في : الكبير ، (٧٤١٣) .
وهذا المعرفة : (٢٢٥٩) عن يوسف بن ماعك رحمه الله ، وقال : (وهذا مرسل)

(٣) أخرجها الشافعي في : الأم ، (٧٣/٣) عن يوسف بن ماعك رحمه الله

(٤) منها ما أخرجه الدارقطني (ص : ٤٤٤) ، والبيهقي في : الكبير ، (٧٤١٥) عن عمرو بن
الحطاب رضي الله عنه أنه قال : (انتقوا أموال البكائي : لا تأكلها الصدقة) قال البيهقي
(هذا إسناد صحيح ، وله شواهد عن عمرو رضي الله عنه) ثم ذكر الشواهد

(٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ خطب لئس فقال : (ألا من وبى
يئسًا له قال ، فليُخْزَ فيه ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) أخرجه الترمذي (٦٤٦)
والدارقطني (ص : ٤٤٤) راجع : الس الكبير ، (٧٤١٤) ، و : الدر الصغير ، (٣٩٤) .

(٦) وقوله : (والقياس) مبنيًا ، حره (أوضح حجة) ، وصير (عليه) يرجع إلى الخصم
كردي .

(٧) أي : ولم يصح في إسقاط الزكاة ، ولا في ما أخر إخراجها إلى استلوع شيء ، قال الإمام أحمد
لا أعرف عن الصحابة شيئاً صحيحاً أنها لا تجب ممي . (ش : ٣٣١/٣)

(٨) أي : في ترك الإخراج . سم . (ش : ٣٣١/٣) .

(٩) قوله : (بهاء الإمام) صفة لقوله (وصي) هاشم (ح)

(١٠) المتأخر الموصلة (٤٨-٤٧) .

وهو ظاهر في إمام أو نائبه يرى وجوبها

أما إذا لم يَرَ^(١) ، ونهاه عبيسي وجوب امتثاله حينئذ ؛ لأنه لم يتعد به
بالسنة لا اعتقاده ، إلا إذا قلنا ، ليس له حمل الناس على مذهبه ؛ لتعديده حينئذ

وكأن هذا^(٢) هو ملحوظ ابن عبد السلام ، ومع ذلك ينبغي تقييده^(٣) بما إذا لم
يؤت على أنه يُعزَّم ما أخرجه ولو سراً

رائى انفصال بأن الاحتياط للولي الحمي أن يؤخرها ؛ لكمالها ؛ فيخرجه بها
ولا يخرجها^(٤) ، فيعزَّمه الحاكم^(٥) . انتهى .

والاحتياط المذكور بمعنى الوجوب ، أو بالسنة لصحتها وإحصاءه بها إذا
كَمُلَ^(٦) .

ونبغي للشافعي أن يختاط باستحكام شافعي في إخراجها حتى لا يُزَقَّ لحمي
فيعزَّمه ، ويأتي قيل (الصلح) ما له تعلق بذلك^(٧)

(١) أي : كالحنفى . إمام . (ش : ٣ / ٢٢١) .

(٢) أي (ليس للإمام حمل الناس على مذهبه) (ش : ٣ / ٢٢١)

(٣) أي : ما قاله ابن عبد السلام ، من وجوب الإخراج مع إسمي عنه جهراً أو سراً (ش :
٣ / ٢٢١) .

(٤) أي : من أخرج عامداً عما أتى به من عدم الإجراء تسبقه ويعزَّمه ؛ لأنه
تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ، ولو أخرج حيث لم يقص ، كان جهل التحريم ثم قلد من
يوجب الركاة ويصالح إخراجها عبيسي الاعتداد بإخراجها السابق م . انتهى حاشية ابن
قاسم على العروة البهية (٣ / ٤١٦) .

(٥) قد يقال هذا لا يقتضي الوجوب ؛ لأن له أن يرضى بالغرامة سم أي عبيسي أن يراى
موجوب الامتنان عدم لزوم الإخراج . (ش : ٣ / ٢٢١ ، ٢٢٢)

(٦) مدفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط ، مع أن اعتقاده عدم وجوب ركاة ، وامتناع الإخراج
عليه ؛ بد العرة - كما علم - باعتقاد الولي ، واعتقاده أن لا وجوب (سم : ٣ / ٢٢١ -

٢٢٢) . يتصرف

(٧) في (٥ / ٢٢٦) .

وكذا من ملك بعضه الحر نصيباً في الأصح ، وفي المقتضب والصال والمختار
في الأظهر ،

ولو أخرها المعتقد للوجوب^(١) . أليم ، ولزم المولى - ولو حديثاً فيما
يظهر^(٢) - إخراجها إذا كمل ، ويسامح بعشها^(٣) إن تساوى حرية العصب ، أي
محتاج إليه والتعليص ، كما قد السبكي ، ومز ما فيه^(٤)

(وكذا) نجت على (من ملك ببعضه الحر نصيباً في الأصح) لتماز ملكه ،
ومن ثم كثر ، كالموسر .

(و) نجت (في المقتضب) والمسروق^(٥) (والصال) ومنه الواقع في
بحر ، والمدفون المسي محله (والمحجود) العين ، وسبأتي الدين (في
الأظهر) لوجود النصاب في الحول .

(١) لو كان ما حيز المعتد للوجوب بحول أو بغيره الحمي فهو يكون علواً في التأخير^٥ به
نظر سم أقول قول لشارح المتقدم (ومع ذلك يسمى تقيده بما إذا لم يعلب)
صريح في أن ذلك علو . (ش : ٣ / ٣٣٢)

(٢) فيه نظر ، بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتداده في إخراج ما مضى قبل الكمال ،
فإن كان حديثاً لم يلزمه إخراجها وإن كان يعتقد الولي لوجوب ، أو شافعي لزمه وإن كان
يعتقد الولي عدم الوجوب ، لأنه بالكمال انقطع إرضاه باعتداده الولي ونظر لاعتداده به م
ر . انتهى . (سم : ٣ / ٣٣٢) .

وقال علي الشيرازي (١٢٩ / ٣) (فان الريادي ولو أخرها معتد الوجوب أليم ولزم
المحجور عليه بعد كماله إخراجها ولو حبيطاً ، إذ العبرة باعتداده الولي انتهى ، وهو محجور
لما في سم على « مهج » بـ (م ر) ، وعبارته وانظر لو احتلت عقده المحجور والي
بأن كان الصبي شافعيّاً والولي حبيطاً أو بالعكس ، وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعدم
الصبي ، وفي وجوب الإخراج وعدمه بعقيدة الولي لكن حيث لزم الصبي أمّا صبي حمي
فلا يسمى لولي الشافعي أن يحرق زكاته ، إذ لا زكاة عليه ، فلتأمل)

(٣) أي بعض الزكاة من أموال المولى (ش : ٣ / ٣٣٢) منصرف

(٤) قوله (ومنه ما فيه) أي في أوائل (باب زكاة الصد) ، وهو يعني إخراج الحال من
المشوش ، كودي .

(٥) أي إذا لم يقدر على برعهما نهاية ومعنى وهذا تقيده لمحل الخلاف (ش : ٣ / ٣٣٢)

الإخراج^(١) شرطه القدرة عليه^(٢) ، وهي موحودة

ويشكّل على ذلك^(٣) قولهم . للثمن المقصود قبل قبض المشتري بجميع حكم الأجرة . فلا يلزمه إخراج ركانه ما لم يشتتر ملكه عليه ؛ لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر ، وإنما يلزمه إخراج زكاة رأس مال السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه ؛ لاستقرار ملكه عليه بقضيه ؛ بدليل أن تعذر المسلم فيه لا يوجب فصاح العقد

وقد يفرق^(٤) بأن المشتري متمكن من الاستقرار ؛ كما تقرّر^(٥) ؛ لأن له - حيث وقى الثمن - الاستقلال بأحد المبيع ، بخلاف البائع ، ليس متمكناً من ذلك ؛ لأن قبض المبيع ليس إليه^(٦) ؛ لتعلقه بفعل المشتري ، فلم يكف به^(٧) فإن قلّت . يمكنه أن يضعه بين يديه^(٨) . قلّت . قد لا يجده ، وقد يخشى أحد عاصب أو سارق له قبل تمكّن المشتري من قبضه ، فطرنا لما من شأب وأيضاً فالثمن غير مقصود العيس ؛ كما يعلم مما يأتي في محث الاستدال^(٩) ، فاشترط فيه الاستقرار كالأجرة ؛ لتمام مشابهته له ؛ بخلاف

(١) أي وبأن لزوم الإخراج ... إلخ . (ش : ٣ / ٢٢٢) .

(٢) أي : على الصراف . (ش : ٣ / ٢٢٢) .

(٣) أي : على ما في السنن من وجوب زكاة المشتري قبل قبضه . (ش : ٣ / ٢٢٢) .

(٤) أي : بين المبيع قبل قبضه ، و ثمن قبل قبض المبيع . (ش : ٣ / ٢٢٤) .

(٥) أي : في يده (لتمكّنه من قبضه) . إلخ . (ش : ٣ / ٢٢٤) .

(٦) قوله (لأن قبض المبيع ليس إليه) إلخ قد يقال : وقبض الثمن ليس إلى المشتري ؛ لحققة بفعل البائع ، والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في حديث البائع أيضاً ؛ فلينأثّل . (مس : ٣ / ٢٢٤) .

(٧) أي : لم يكف البائع بإفصاح المبيع (ش : ٣ / ٢٢٤) .

(٨) قوله : (يمكنه أن يضعه) إلخ ؛ أي : يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (ش : ٣ / ٢٢٤) .

(٩) في (٢٢١ / ٤) وما بعدها .

وَنَجَتْ فِي الْحَالِ عَنِ الْعَائِبِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ ،

الجميع ، فإن عَيْتَهُ مقصودة . فكفى الممكن^(١) من قصصها ، ويأتي في إصداق المعنى ما يُؤيد ذلك^(٢)

(ونجى في) العائب ولا ينجى دفعها في (الحال عن العائب) إلا (إن قدر عليه) باب سهل الوصول إليه ، ونصى ومن ينجى الوصول إليه فيه ؛ لأنه كمال في صدوقه .

ويجى الإخراج عنه^(٣) في يديه ، فإن كان سائراً^(٤) . لم يجب الإخراج عنه حتى يصل للمالكه أو وكيله ؛ كما اغتمداه^(٥) ، فقولهما في (قسم الصدقات) : (إن كان^(٦) بيادية صرف إلى فقراء أقرب البلاد إليه)^(٧) . . . محمول على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافراً معه .

وقصبة قوله : (في الحال) . وجوب إخراجها فوراً ، وهو ظاهر إن كان المال محللاً لا مستحق به وبلد المالك أقرب البلاد إليه^(٨) ، أو أذن له^(٩) الإمام في النقل ، وأما في غير ذلك فيظهر أنه يلزمه^(١٠) التوكيل فوراً لمن يخرجها

(١) أي تمكن المشري (ش ٣٣٤ / ٣)

(٢) في (٧٧٥ / ٧) .

(٣) قوله (ويجب الإخراج عنه) أي عن العائب في البلد الذي كان العائب فيه كردي

(٤) قوله (من كان سائراً) يعني ما ذكره المصنف محله إذا كان المال مسافراً في بلد ، فإن كان سائراً إلح كردي وقال الشيرازي (٣٣٤ / ٣) (قوله سائراً أي إلى مالكة . رشيد) .

(٥) روضة الطالبين (٥٢ / ٢) ، الشرح الكبير (٥٤٣ / ٢)

(٦) أي : المال . (ش : ٣٣٤ / ٣) .

(٧) الشرح الكبير (٤١٤ / ٧) ، روضة الطالبين (١٩٥ - ١٩٦ / ٢)

(٨) أي : إلى المحل أو المال . هامش (ك) .

(٩) وقوله (أو أذن له) عطف على قوله (إن كان المال) هامش (أ)

(١٠) أي أن مالك (يلزمه) أي على المالك . وقوله (لمن يخرجها) متعلق بـ (التوكيل)

هامش (خ) .

وَالْأَلَّ . وَكَمْفُصُوبٍ .

وَلَدُنْزُ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً ، أَوْ غَيْرَ لَأَرِمَ كَمَالٍ كِتَابَةً . فَلَا زَكَاةَ . . .

سَلَبَ الْمَالِ ، وَلَا تَتَكَلَّفُ عَلَى أَحَدٍ الْقَاضِي أَوْ السَّاعِي لَهَا مِنَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَنُ عَلَى الْقَاضِي إِحْرَاجُ زَكَاةِ الْعَاشِينَ عَلَى مَا يَأْتِي ^(١) وَهُوَ ^(٢) رَدُّ الْعَرِيِّ قَوْلَ الْأَدْرَعِيِّ إِنَّهُ ^(٣) يَأْخُذُهَا .

(وَإِلَّا) يَقْبِزُ عَلَيْهِ ؛ لِتَعَذُّرِ السَّفِيرِ إِلَيْهِ لِحَوِّ حَوْفٍ ، أَوْ انْقِطَاعِ حَرِهِ ، أَوْ لِدُخْلٍ فِي سَلَامَتِهِ (وَكَمْفُصُوبٍ) فَإِنْ عَادَ . لِرُبْمَةِ الْإِحْرَاجِ لِمَا مَضَى ، وَالْأَلَّ فَلَا .

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ - أَنَّ الْعَرَّةَ فِيهِ ^(٤) ، وَفِي حَوِّ الْعَاشِ بِمُسْتَحَقِّ حَوِّ الرُّجُوبِ ، لَا التَّمَكُّنِ .

(وَالَّذِينَ إِنْ كَانَ) مَعْتَرِئاً ، أَوْ (مَاشِيَةً) لَا لِتَحَارَةِ ؛ كَأَنَّ أَفْرَصَةَ أَرْبَعِينَ شَاةً ، أَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِيهَا ^(٥) ، وَمَضَى عَلَيْهِ ^(٦) حَوْلٌ قَلَّ فَصَهُ (أَوْ) كَانَ (غَيْرَ لَارِمٍ) كَمَالٍ كِتَابَةً . فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ هَلَّتْهَا فِي الْمَعْتَرِئِ : الرَّهْنُ فِي مِلْكِهِ ، وَهِيَ يُوجِزُ ، وَفِي الْمَاشِيَةِ . السُّوْمُ . وَلَا سُوْمَ فِيمَا فِي الدَّمَةِ ، بِخِلَافِ النِّقْدِ ، فَإِنَّ الْعَلَّةَ فِيهِ النِّقْدِيَّةُ ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ ، وَلِأَنَّ الْجَائِزَ يَقْدَرُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ عَلَى إِسْقَاطِهِ مَتَى شَاءَ ^(٧) .

وَفَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ فِي مَوَاضِعَ أَنَّ الْأَيْلَ لِلرُّومِ حَكْمُهُ حَكْمُ اللَّارِمِ

(١) قوله (على ما يأتي) أي آخر الفصل الآتي كردي في (ص ٥٥٦)

(٢) أي : بالامتناع . هامش (أ) .

(٣) أي : القاضي . هامش (أ) .

(٤) أي : في المنصوب . (وشيخي : ١٣٠ / ٣) .

(٥) أي : في الأربعين . هامش (أ) .

(٦) أي : على النقيض . هامش (ك) .

(٧) قوله (لأن الجائز) إلخ ، أي : تدبّر الذي كان غير لارم بعدد على إسقاطه من الذي كان تحت الدين عليه كردي

أو عرصاً أو نقداً . فكذا في القديم ، وفي الحديد .
 إن كان حالاً وتعدّر أحده لإعسار وغيره . . . فكمقصوب ، وإن تيسر وجبت
 تركبته في الحال أو مؤخلاً فأنمذت أنه كمقصوب . . .

وخرج به (مال كتابي) : إحالة المكاتب سيده بالجوم ، فيحث فيه ؛ لأنه
 لازم
 (أو عرصاً) للتجارة (أو نقداً . فكذا في القديم) لا تحث فيه ؛ لأنه غير
 مبيكه .

(وفي الحديد إن كان حالاً) ابتداء أو انتهاء (وتعدّر أحده لإعسار وغيره)
 كمنطلي ، أو عيبة ، أو جحود ولا بينة (فكمقصوب) فلا يحث الإخراج إلا إن
 قبضه ، أم تعلّق به ^(١) وهو في الذمة . فإني حتى يتعلّق به حق المستحقين ، فلا
 يصح الإبراء من قدرها منه ^(٢) .

(وإن تيسر) بأن كان على مؤقر مليء بادل ، أو جاحيد وده يثبته ، أو يغمته
 القاصي (وجبت تركبته في الحال) وإن لم يقبضه ؛ لأنه قادر على قبضه ،
 فهو كما بيده .

وقبضه كلام جمع . أن من القدرة ما لو تيسر له الطمؤ بقدره من غير ضرر ،
 وهو متبعة وإن قيل . إن المتبادر من كلاهما خلافه ^(٣)

(أو مؤخلاً) ثبات على مليء حاصر (. فالمذهب أنه كمقصوب) فلا
 يحث الدفع إلا بعد قبضه ^(٤) .

(١) أي : بالدين . هامش (ك)

(٢) وضمير (منه) أيضاً راجع إلى الدين .

(٣) روضة الطالبين (٢ / ٥١ - ٥٢) ، الشرح الكبير (٢ / ٥٤٠ - ٥٤١) ورجع : المهمل الصحاح
 في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٥٢٦) .

(٤) أي : أو حلوله وسهولة أخذه . (ش : ٣ / ٣٣٦) .

وَقِيلَ نَجِبْ دَفْعَهَا قَبْلَ قَبْضِهِ .

وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ

(و قتل بحب دفعها قبل قبضه) كغائب ينهل إحصاءه ، ويرد قبضه بقوله (ينهل إحصاءه) فإنه المارق بيه^(١) وبين المؤجل .
وقوله (قبل قبضه) هو ما ذكره ، ورغم الإسوي أن الصواب . (قبل حلوله)

وَمَيَّانِي تَعْلُقُ الزَّكَاةَ بِعَيْنِ الْمَالِ ، فَعَلَيْهِ يُمْلِكُ الْمُسْتَحَقُّونَ مِنَ الدَّيْنِ مَا وَجِبَ لَهُمْ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَذْعِي الْمَالِكُ بِالْكَلِّ وَيَخْلِفُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ وَلَايَةُ الْقَبْضِ^(٢) وَمِنْ ثَمَّ لَا يَخْلِفُ^(٣) أَنَّهُ لَهُ مَثَلًا ، بَلْ أَنَّهُ يَسْتَجِبُ قَبْضَهُ ، قَالَ الشَّكِيُّ ، وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الْأَنْدَرُمِي : تَخْتَصُّ الشَّرِكَةُ^(٤) بِالْأَعْيَانِ^(٥) .
وَنَحَثُ الشَّكِّيَّ أَيْضًا : أَنَّهُ يَسْجِي لِلْحَاكِمِ إِذَا غَلَبَ عَلَى طَبْعِهِ أَنَّ الدَّائِنَ لَا يُؤْذِي الزَّكَاةَ مِمَّا بَقِيَ^(٦) ، وَلَا أَذَاهَا قَبْلُ . . . أَنْ يَتَرَعَّ^(٧) قَدْرُهَا ، وَيُعْرِفَهُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ

وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ دَيْبِهِ عَلَى مَعْبَرٍ^(٨) مِنْ زَكَاتِهِ إِلَّا إِنْ قَبْضَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ يَوَازِيهِ أَوْ مَعَ الْأَدَاءِ إِلَيْهِ ، أَوْ يُعْطِيهِ مِنْ زَكَاتِهِ ، ثُمَّ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ عَنْ دَيْبِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ (وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ) الَّذِي فِي ذِمَّةٍ مِنْ يَدِهِ مَصَاتٍ أَكْثَرُ مَوْجَلًا أَوْ حَالًا لِلَّهِ بَعْدَ

(١) أي الغائب (ش : ٣٣٦/٣)

(٢) أي من الدين هامش (ك)

(٣) قوله (لا يحلف) أي لا يحلف أن الكل . كردي وقال ابن قاسم (٣٣٦/٣)
(أي : ولا يذعي أنه له) .

(٤) أي : شركة المستحقين . (ش : ٣٣٦/٣) .

(٥) قوله (بالأعيان) مراده : لا بالديون كردي

(٦) وفي بعض النسخ : (مما قبضه) .

(٧) قوله (أن يترع) إلخ فاعل (يسعي) . (ش : ٣٣٦/٣) .

(٨) أي من يستحق الزكاة . (ش : ٣٣٦/٣) .

وَحُوتَهَا فِي أَطْهَرِ الْأَقْوَالِ ، وَالثَّالِثُ يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَهُوَ النَّقْدُ وَالْعَرَضُ .

أو لَادِمِي (وَحُوتَهَا) عَلَيْهِ (فِي أَطْهَرِ الْأَقْوَالِ) لِإِطْلَاقِ الصَّوْصِ الْمَوْجِةِ لَهَا ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ لِنَصَابٍ نَافِذٍ التَّصَرُّفِ فِيهِ .

وَلَوْ زَادَ الْمَالُ عَلَى الدِّينِ بِنَصَابٍ . . وَخَنَتْ زَكَاتُهُ قِطْعاً ؛ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ مَا يُؤْتِيهِ غَيْرَ مَا بِيَدِهِ

وَالثَّانِي : يَمْنَعُ مُطْلَقاً^(١) .

(وَالثَّالِثُ : يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَهُوَ النَّقْدُ) الْمَصْرُوثُ وَغَيْرُهُ ، وَمِنْهُ^(٢) . الرِّكَازُ (وَالْعَرَضُ) وَرِكَاتُ الْعَطْرِ ، وَخَذَفُهَا ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي رِكَاتِ الْمَالِ لَا الدِّينِ .

وَلَمَّا تَكَلَّمُوا^(٣) عَلَى مَا يَشْمَلُهَا^(٤) وَلَوْ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ^(٥) . أَنَّ لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ نَصَبَهُ زَكَاتُ الْمَالِ الْبَاطِنِ . ذَكَرُوا^(٦) ، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ^(٧) ، حَلَالاً لِمَا وَقَعَ لِلْإِسْنَوِيِّ .

دُونَ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ : الْمَوَاشِي ، وَالرُّرُوعُ ، وَالشَّامِرُ ، وَالْمَعَادِنُ .

وَلَا تَرُدُّ هَذِهِ^(٨) عَلَى قَوْلِهِ . (النَّقْدُ) لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى نَقْداً إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيصِ مِنْ

(١) أَيِ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ وَالْمَالِ الظَّاهِرِ (ش : ٣٣٧ / ٣)

(٢) أَيِ : مِنَ النَّقْدِ . (ش : ٣٣٧ / ٣) .

(٣) قَوْلُهُ (وَلَمَّا تَكَلَّمُوا) أَيِ تَكَلَّمُوا فِي بَحْثِ أَدَاءِ الرِّكَاتِ عَلَى مَا يَشْمَلُ لَعَطْرَةَ كَرْدِي

(٤) أَيِ رِكَاتِ الْعَطْرِ قَالَ سَمِ كَيْفَ يَشْمَلُهَا هَذَا مَعَ قَوْلِهِمْ فِيهِ (رِكَاتُ الْمَالِ الْبَاطِنِ) ؟ ائْتَوْنِي

أَقُولُ : أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى دَعْوَةِ قَوْلِهِ (وَلَوْ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ) . (ش : ٣٣٧ / ٣) .

(٥) وَقَوْلُهُ : (هُوَ) رَاجِعٌ إِلَى التَّكَلُّمِ ، وَمَا بَعْدَهُ بَيَانٌ لِلتَّكَلُّمِ . كَرْدِي . وَقَالَ الشُّرُونَانِيُّ

(٣٣٧ / ٣) (قَوْلُهُ : هُوَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا يَشْمَلُهَا

(٦) قَوْلُهُ : (ذَكَرُوا) أَيِ : ذَكَرُوا لَعَطْرَةَ فِي نَصْرِ الْبَاطِنِ ثُمَّ ، لِأَنَّهُمَا ثُمَّ ، لَا هِيَ كَرْدِي

(٧) أَيِ : عَلَى الْمُصَنَّفِ . (ش : ٣٣٧ / ٣) .

(٨) أَيِ : الْمَعَادِنُ . (ش : ٣٣٧ / ٣) .

فَعْنَى الْأَوَّلِ : لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِذَيْنِ ، فَحَالَ الْحَوْلُ فِي الْحَجْرِ . فَكَمْفُصُوبٍ

التراب ونحوه ؛ لأنه يشوبه ^(١) ، بخلاف الباطن .

(فعلى الأول) الأظهر : (لو حجر عليه لدين ، فحال الحول في الحجر فكمفصوب) لأن الحَجْرَ لَمَّا مَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ . كَانَ حَائِلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ ، بَرَزَ عَادِلُهُ الْمَالُ بِإِرَاءٍ أَوْ نَحْوِ ^(٢) . أَخْرَجَ لِمَا مَضَى ، وَإِلَّا فَلَا

هذا إن لم يُعَيَّنِ الْقَاصِي لِكُلِّ غَرِيمٍ عِيَاً وَيُمْكِّنُهُ مِنْ أَحَدِهَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّقْيِيطُ ، فَإِنْ فَعَلَ وَلَمْ يَتَّقِ الْأَحَدُ حَتَّى خَالَ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ قَطْعاً ^(٣) ، لَصَعَبَ الْمَالِكُ حِينَئِذٍ ^(٤) .

وَقِيْدَةُ السَّكِيِّ ^(٥) وَالْإِسْوِثِيُّ مِمَّا إِذَا كَانَ مَا غَبَّه لِكُلِّ مِنْ جَنْسٍ دِيهِ ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يُنَكِّهُ مِنْ غَيْرِ جِبِهِ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ تَعْوِضٍ ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَإِنْ اغْتَرَصَ الْأَذْرَعِيُّ

تَنْبِيْهُ مَفْتَضَى مَا ذُكِرَ ^(٦) . أَنَّهُ لَا زَكَاةَ ^(٧) وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ ، وَيُسَامِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْأَجْرَةِ : أَنَّهُ يَنْتَبِهُ الْاسْتِقْرَارُ نَسِيبِ الْوَجُوبِ ^(٨) .

وَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الْمَانِعَ ثُمَّ ^(٩) عَدَمُ الْاسْتِقْرَارِ الْمَفْتَضِي لِلصَّعْبِ وَقَدْ تَأَنَّى رَوَاهُ .

(١) قوله (لأنه) إلح علة لم يعهده قوله (دون الظاهر) أي يمسح في المال الظاهر ؛ لأنه إلح . (ش : ٣ / ٣٣٧) .

(٢) أي : كقضاء العير ديه . (ش : ٣ / ٣٣٧) .

(٣) قوله (فلا زكاة قطعاً) أي لا عليهم ؛ لعدم ملكهم ، ولا على المالك ؛ لصعب ملكه وكوهم أحق . كردي .

(٤) راجع : المسهل الصَّاح في اختلاف الأنشاع : ٥٢٧)

(٥) أي عدم لزوم الزكاة في المال المقسط المذكور (ش : ٣ / ٣٣٧)

(٦) أي قوله (هذا إذا لم يعش القاصي) إلح (ش : ٣ / ٣٣٧) .

(٧) قوله (أنه لا زكاة) أي على المالك . كردي .

(٨) في (ص : ٥٢٨)

(٩) أي في الأجرة (ش : ٣ / ٣٣٨) .

ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه . قُدِّمَتْ ، وفي قول . الدين ، وفي قول يشوبان .

والمانع من تعلُّق حقهم به المقتضي للصعب أيضاً ، وبعدم أحدهم له بعد الحول لا يرفع ذلك التعلُّق من أصله ، وإنما يمرتفع استمراره ، فالصعب موقوف إلى آخر الحول أخذوا أو تركوا ، فتأمل .

(ولو اجتمع زكاة) أو حج أو كفارة أو مدر (ودين آدمي في تركه) وصفت
عنها (قدمت) الزكاة أو نحوها مما دُكر وإن سبق تعلُّق غيرها عليها^(١) ،
لحبر الصحيح : « قَدِّمُ الله أَخْصَأَهُ بِالنِّقْصَاءِ »^(٢) ولأنها تُصرف للآدمي ، وفيها
حق آدمي مع حق الله تعالى

نعم : الجزية والدين يشوبان لأنها وإن كانت حقاً لله تعالى فيها معنى
الأخرة .

(وفي قول : الدين) لأن حقَّ الآدمي مبني على المصابقة ، وكما يُقدَّم القود
على قتل نحو الزدة .

ورُدَّ بأن حدود الله تعالى مساهة على الذمة^(٣) ما أمكن ، والزكاة فيها حق آدمي
أيضاً ، كما تقرَّر^(٤) .

(وفي قول يشوبان) فيوزع المال عليهما ؛ لأن حقَّ الله تعالى يُصرف
للآدمي ، فهو المحتضع به .

ولو اجتمعت الزكاة ونحو كفارة^(٥) . قُدِّمَتْ الزكاة إن تعلَّقت بالعين ؛ بأن

(١) وإن تعلَّى الدين بالعين قبل الموت كالمرهون . نهاية ومعي . (ش : ٣ / ٢٣٨) . وراجع
إلى سهل الصباح في اختلاف الأشباح « مسألة (٥٢٨)

(٢) أخرجه البحارني (١٩٥٣) ، ومسلم (١١٤٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٣) قوله . (على الذمة) أي : الدفع . كردي .

(٤) أي : إنما في قوله : (ولأنها تُصرف ...) إلخ . (ش : ٣ / ٢٣٨)

(٥) أي : من حقوق الله تعالى . (ش : ٣ / ٢٣٨) .

وَالْعِيْمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْعَامِيُّونَ تَمَلُّكَهَا ، وَمَضَى تَعْدَهُ حَوْلٌ ،
وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ رَكَوِيٌّ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ بِضَائاً ، أَوْ بَلَّغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي
مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْحُلُطَةِ وَجَبَتْ رِكَائُهَا ، وَإِلَّا .

بَقِيَ النَّصَابُ ^(١) ، وَإِلَّا ؛ بَأَن تَلَفَ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّبِ . اسْتَوَتْ مَعِ غَيْرِهَا ،
فَيُوزَعُ عَلَيْهِمَا

وَحَرَجَ بِهِ (تَرْكَةً) . احْتِمَاعُ ذَلِكَ عَلَى حَقِّ ضَاقِ مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُخْمَرْ عَلَيْهِ
فُذِمَتْ بَرَكَاةُ حَرَمًا ^(٢) ، وَإِلَّا فُذِمَ حَقُّ الْآدَمِيِّ جَرَمًا مَا لَمْ تَعْتَقْ هِيَ بِالْعَبَسِ ؛
فَتُقَدَّمُ مَطْلَقًا ^(٣) .

(وَالْعِيْمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ) بَعْدَ الْحِبَارَةِ وَانْفِصَاءِ الْحَرْبِ (إِنْ اخْتَارَ الْعَامِيُّونَ)
الْمُسْلِمُونَ ، سِوَاهُ أَكْثَرُوا كُلِّ الْجَيْشِ أَوْ بَعْضِهِ ؛ كَأَن عَرَلَ الْإِمَامُ لِمَدَائِمِهِمْ طَائِفَةً
مِنَ الْعِيْمَةِ (تَمَلُّكُهَا ، وَمَضَى بَعْدَهُ) أَي . اخْتِيَارُ ^(١) التَّمَلُّكِ (حَوْلٌ ، وَالْجَمِيعُ
صِنْفٌ رَكَوِيٌّ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ بِضَائاً ، أَوْ بَلَّغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ
ثُبُوتِ الْحُلُطَةِ) بَأَن تُوَحَّدَ شُرُوطُهَا السَّائِقَةُ ، وَيَكُونُ ^(٥) مَدْرَعُ النَّصَابِ بِدُونِ
الْحَمْسِ (وَجَبَتْ رِكَائُهَا) كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ

(وَإِلَّا) تُوجَدُ هَذِهِ ^(٦) كُلُّهَا ؛ بَأَن لَمْ يَخْتَرُوا تَمَلُّكَهَا ، أَوْ لَمْ يَمْضِ حَوْلٌ ، أَوْ

(١) أَي كَلَهُ أَوْ بَعْضَهُ بِنَهْيِهِ وَمَضَى (ش ٣٣٨ / ٣)

(٢) أَي عَسَى دِينُ الْآدَمِيِّ ، وَلَوْ احْتِمَاعُ الزَّكَاةِ ، وَحَقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَضَاقَ لِمَالِهَا
فَسَطَتْ إِنْ أَمَكِرَ ؛ كَمَا فَعَلَ بِهِ مَهْدِي لَوِ احْتِمَاعَتْ فِي الزَّكَاةِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ (ع ش ١٣٣ / ٣)

(٣) أَي : سِوَاهُ أَحَبَرُ عَلَيْهِ أَمْ لَا . (رَشِيدِي : ١٣٣ / ٣) .

(٤) وَفِي (ب) : (أَي : بَعْدَ اخْتِيَارِ) .

(٥) قَوْلُهُ : (بَأَن تُوَحَّدَ شُرُوطُهَا السَّائِقَةُ) قَدْ يُقَالُ الشَّرُوطُ إِنَّمَا هِيَ فِي حُلُطَةِ الْمَجَاوِرِ ، لَا فِي

حُلُطَةِ الشَّيْءِ ؛ كَمَا هَا فَالْاِتِّفَاقُ أَن يَكُونُ قَوْلُهُ (فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْحُلُطَةِ) لِيَأْنِ مَدْرَعُ الْمَجْمُوعِ

بِضَائاً بِغَيْرِ نَحْمَسٍ ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الْإِسْبَوِيُّ فِي شَرْحِ ذَلِكَ كَلَاماً فِيهِ إِشَارَةٌ قَوِيَّةٌ نَحْنُ فَلَمَّا سَمِعْنَا

وَبَشِّرَ إِيَّيْ مَا قَالَهُ أَيْضاً ، فَتَنَصَّرَ « الْمَعْنَى » وَ« النَّهْيُ » عَنِ الْمَعْلُوفِ فِي تَصْوِيرِ الشَّارِحِ ؛ كَمَا

مَرَّ قَوْلُهُ (وَيَكُونُ) ، أَلَحَّ عَطَفَ عَلَى (تَوْجُدِ) (ش ٣٣٩ / ٣)

(٦) قَوْلُهُ (وَإِلَّا تَوْجُدُ هَذِهِ) أَلَحَّ ؛ أَي وَإِنْ انْتَهَى شَرْطُ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ الَّتِي مَعْنَى =

فلا

ولو أصدقها بصاب سائمة معيناً لزمها زكاتها إذا تم حول من الإصداق

مضى وهي أصاف ، أو صفت غير ركوي ، أو ركوي ولم يتبع نصاباً ، أو تلغه بالحمس (. فلا) زكاة فيها ؛ لعدم الملك أو صعيه في الأولى^(١) ؛ بسبيل أنه يشق بالإعراس ، وعدم الحول في الثانية^(٢) ، وعدم علم كل مهم بما يصيبه وكم نصيبه^(٣) في الثالثة^(٤) .

وظاهر كلامهم فيها : أنه لا فرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على بصاب ، وألاً ، وليس بعيد وإن استبعد الأذرع ؛ لأنه لا يعلم مقدار ما يستقر له .

وعدم المال الركوي في الرابعة^(٥) ، وعدم بلوغه نصاباً في الخامسة^(٦) ، وعدم ثبوت الخلطة في السادسة^(٧) ؛ لأنها لا تثبت مع أهل الحمس ؛ إذا لا زكاة به^(٨) ، لأنه لغير معين

(ولو أصدقها بصاب سائمة معيناً) أو بعضه^(٩) ، ووُجدت خلطة معتبرة (لزمها زكاتها إذا) قصدت سومه ، و (تم حول من الإصداق) وإن لم يقع رطه ولا قبض ؛ لأنها ملكته بالعقد ملكاً تاماً ، أما غير السائمة . . فلا فرق فيه بين

(ش : ٣٣٩/٣) .

(١) أي في صورة انقضاء الشرط الأول (ش : ٣٣٩/٣) وهو قوله (بأن لم يحدوا بملكها) . هامش (س) .

(٢) وهي قوله : (أو لم يمض حول) . هامش (ش) .

(٣) وفي المطبوعة المصرية : (يصيه) .

(٤) وهي قوله : (أو مضى وهي أصاف) . هامش (س) .

(٥) وهي قوله : (أو صفت غير ركوي) . هامش (س) .

(٦) وهي قوله : (أو ركوي ولم يبلغ نصاباً) . هامش (س) .

(٧) وهي قوله : (أو يلقه بالخمسة) . هامش (س) .

(٨) أي : في الخمس . (ش : ٣٣٩/٣) .

(٩) قوله (أو بعضه) . إلخ عطفت على (بصاب) . إلخ ، والصبر به (ش : ٣٣٩/٣) .

وَلَوْ أَكْرَى دَاراً أَرْتَعَ سَبِينَ شَعَابِينَ دِينَاراً وَقَتَصَهَا فَأَلْظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَرَمُّ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ ،

المعنيين وغيره .

نعم ، المعشَرُ كالسائمة ؛ كما عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ ^(١) ، فَإِذَا أَصْدَقَهَا شَعْرًا أَوْ رِعًا مَعِينًا ، فَإِنْ وَقَعَ الرَّهْوُ فِي يَدَيْهَا ، لَبَرَمَتْهَا زَكَاةً وَأَمَّا السَّائِمَةُ الَّتِي فِي الدَّمَةِ . . . فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِانْتِصَاءِ السُّومِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٢) ، وَكَأَنَّ السَّائِمَةَ ^(٣) يُصَاحُّ لِيَدِ اشْتِرَاطِ تَعْيِينِهَا ، لَا لِغَنِيِّ الْوُحُوبِ عَنْ غَيْرِ السَّائِمَةِ وَكَأَنَّ أَصْدَاقِي فِي ذَلِكَ الْحَلْعُ وَلِصْلَحِ عَنْ دَمٍ ، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ سَحْنًا . وَكَدَّ مَالُ الْجَعَانَةِ ^(٤) أَيِ مَعْدِ مِرَاعِ الْعَمَلِ ؛ بِمَا مَرَّ أَنَّهَا لَا تَحِبُّ فِي دِينِ جَانِئٍ ^(٥) (وَلَوْ أَكْرَى دَاراً) يَمْنُكَ مَسْعَتُهَا (أَرْبَعُ سَبِينَ شَعَابِينَ دِينَاراً) مَعِينَةٌ أَوْ فِي الدَّمَةِ (وَقَبَضَهَا) . . . لَمْ يَسْتَقِرَّ مَالُهَا إِلَّا عَلَى كَرِّ حَرِّهِ مَضَى مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الرَّمْلِ وَكَدَّرَ الْقَصَصَ هَا لِتَصْوِيرِ الْاسْتِقْرَارِ بَعْدَهُ بِمَضَى مَا يُقَابَلُهُ ، لَكِنْ هُلِمَ بِمَا مَرَّ ^(٦) أَنَّ الْعِدَّةَ عَلَى أَحَدٍ لَدَيْهِ كَقَبْضِهِ ، فَيُخْرِجُ ذَلِكَ هَا . وَحَيْثُ (فَأَلْظَهَرَ) أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ (دُونَ مَا سَمَّيْنَاهُ) لِصَعْبِ مَالِهِ ؛ لِتَعَرُّضِهِ لِسُقُوطِ بَاهِدَامٍ أَوْ سَحْوَةٍ وَفَارَقَتْ ^(٧) الصَّدَقَ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَحِبُّ فِي مُقَابَلَةِ الْمَنَافِعِ ، وَهُوَ ^(٨) لَا يَتَعَيَّرُ أَنْ

(١) قوله (من كلامه السابق) وهو (الدين إن كان ماشية) كردي

(٢) وقوله : (كما مرَّ) أيضاً مرَّ في ذلك الموضع . كردي .

(٣) قوله (مذكر السائمة) إنَّه متفرع على قوله (أمَّا عبر السائمة) (إنَّه) (ش) (٣ / ٣٤٠) .

(٤) كفاية النية (٥ / ٢١٥) .

(٥) قوله (لا تجب في دين جائر) وقيل العمل هو دين جائر كردي (في (ص ٥٣٠)

(٦) (في (ص ٥٣١)

(٧) أي : الأجرة . (ش ٣ / ٣٤٠)

(٨) وقوله : (وهو) (راجع إلى الصدق . كردي .

فَيُخْرَجُ عِنْدَ نِصْفِ الشَّئِ الْأَوَّلَى زَكَاةُ عِشْرِينَ ، وَلِنِصْفِ الثَّانِيَةِ زَكَاةُ عِشْرِينَ لِسَةِ
عِشْرِينَ سِتِينَ ، وَلِنِصْفِ الثَّالِثَةِ زَكَاةُ أَرْبَعِينَ لِسَةِ وَعِشْرِينَ لثَلَاثِ سِتِينَ ، وَلِنِصْفِ
الرَّابِعَةِ زَكَاةُ سِتِينَ لِسَةِ وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ ،

يَكُونُ فِي مَقَامِهَا ، لِاسْتِقْرَارِهِ بِالمَوْتِ قَبْلَ الوَطَاءِ .

وَتَشْطِيرُهُ سَحْوٍ طَلَاقٍ قَبْلَهُ ^(١) إِنَّمَا شَأْنُهُ بِتَصْرِفِ الرُّوحِ الْمَعِيدِ لِمَلِكٍ جَدِيدٍ ،
وَبِنِصْفِ لِمَلِكِهِ مِنَ الْأَصْلِ ، كَمَا يَأْتِي فِيهِ ^(٢) .

وَأِدَّ لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرَجَ إِلَّا زَكَاةُ مَا اسْتَقَرَّ وَقَدْ تَسَاوَتْ أَحْرَةُ السَّيْرِ ، وَأَرَادَ
الْإِحْرَاجَ مِنْ عَيْبِ الْمَقْصُوضِ ، وَبَقِيََتْ بِمِلْكِهِ إِلَى نِصْفِ الْمَدَّةِ (فَيُخْرَجُ عِنْدَ نِصْفِ
سِتَةِ الْأَوَّلَى زَكَاةُ عِشْرِينَ) وَهِيَ نِصْفُ دِينَارٍ ، لِأَنَّهَا الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا مِلْكُهُ
الْآنَ .

(وَلِنِصْفِ) لِسَةِ (الثَّانِيَةِ زَكَاةُ عِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي رُكَّتْهَا (لِسَةُ) وَهِيَ نِصْفُ
دِينَارٍ (وَعِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ الْآنَ (لِسَتَيْنِ) وَهِيَ دِينَارٌ .

(وَلِنِصْفِ الثَّالِثَةِ زَكَاةُ أَرْبَعِينَ) وَهِيَ الَّتِي رُكَّتْهَا (لِسَةُ) وَهِيَ دِينَارٌ (وَعِشْرِينَ
ثَلَاثِ سِتِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَيْهَا الْآنَ ، وَهِيَ دِينَارٌ وَنِصْفُ

(وَلِنِصْفِ الرَّابِعَةِ زَكَاةُ سِتِينَ) وَهِيَ الَّتِي رُكَّتْهَا (لِسَةُ) وَهِيَ دِينَارٌ وَنِصْفُ
(وَعِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ الْآنَ (لِأَرْبَعِ) وَهِيَ دِينَارَانِ

أَمَّا إِذَا تَقَاوَسَتْ فَيَرِيدُ الْقَلْبُ الْمُسْتَقَرُّ فِي نِصْفِهَا ، وَيَنْقُصُ فِي نِصْفِهَا .

وَأَمَّا إِذَا أَدَّى مِنْ عَيْبِ الْمَقْصُوضِ . فَلَا تَجِبُ ^(٣) فِي كُلِّ عِشْرِينَ ^(١) إِلَّا

(١) أَيِ شَطْرِ الْعِدَاقِ بِسَحْوِ طَلَاقٍ قَبْلَ الوَطَاءِ هَامِشُ (ح) وَقَالَ لَشْرُوسِي (٣ / ٣٤٠) .
(قَوْلُهُ : « بِسَحْوِ طَلَاقٍ » أَيِ : كَالْفَسْخِ) .

(٢) فِي (٧ / ٨٢٤) وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) قَوْلُهُ (فَلَا يَجِبُ) أَيِ نِصْفِ الدِّينَارِ (ش ٣ / ٣٤١) وَفِي (ت) وَالْمَطْرُوعَةُ الْمَكِّيَّةُ .
(فَلَا يَجِبُ) بِالنَّاءِ

(٤) قَوْلُهُ (فَلَا يَجِبُ فِي كُلِّ عِشْرِينَ) أَيِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عِشْرُونَ ، بِدَعْيَاهَا بَعْدَ الْأَوَّلَى يَجِبُ فِيهِ ، =

السنة الأولى فقط^(١) .

ثم التفرقة بين الإخراج من العين والغير مشكلة بقول «المجموع» عن الشافعي والأصحاب في طرد خلطة الشيوع ردّاً على من زعم أنه بالإخراج من العير يتبين عدم تعلّق الركاة بالعين . (الإخراج من العير^(٢) لا يقع تعلّق الواجب بالعين ، بل الملك زال ثم رجع)^(٣)

وكان هذا^(٤) هو ملحوظ كون القموليّ - ثمّا نقل قول البعويّ - (لو كانت أجرة الأربع سبعين ديناراً . لزمه نكلٌ حولٍ نصف دينارٍ إن أخرج من عيرها)^(٥) - قال^(٦) : (واعتبر من عليه^(٧) بأنه ينبغي أن يكون مفرّجاً على الصعيف أنها متعلّقة بالذمة ، فعلى تعلّقها بالعين ينبغي ألاّ تحبث^(٨) في السنة الثانية وإن أخرج من عيرها ؛ لاستحقاق المستحقين جزءاً منها) . انتهى

ويؤايق قول البعويّ قول ابن الرفعة وعيره : محلّ قولهم : لو لم يترك أربعين عملاً أحوالاً ولم ترد . لزمه شاةٌ للحول الأول فقط إن لم يخرج من عيرها ، وإلاّ . وجبت في السنة الثانية بلا خلاف^(٩) انتهى

- لا من حيث إنه عشرون ، لأنه نقص منه قدر ركاة كردي

(١) وفي بعض النسخ : (إلاّ السنة الأولى) .

(٢) قوله (الإخراج من العير) هو قول «المجموع» ، كردي

(٣) قوله (بل الملك) أي ملك المالك عن قدر الركاة (قال) أي : بتمام الحول (ثم رجع)

أي بالإخراج من غير انصاف (ش : ٣٤١/٣) وراجع «المجموع» (٣٣٢/٥ - ٣٣٤)

(٤) أي : قوله «المجموع» . (ش : ٣٤١/٣) .

(٥) التهذيب (٧٦/٣) .

(٦) وقوله (قال) إلخ هو قول القموليّ ، وجواب كردي وفي هامش (ك) أن (قال) غير (كون) .

(٧) أي : على قول البغويّ . (ش : ٣٤١/٣) .

(٨) قوله - (ألاّ يجب) أي نصف الدينار (ش : ٣٤١/٣)

(٩) كناية النية (٢٣٦/٥)

وَنَظَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١) لِمَا مَرَّ عَنْ «المجموع»^(٢) ، فَقَالَ هَذَا^(٣)
(لا فرق بين إخراجها من العبي والعير ؛ لأن الإخراج من العير لا يمنع تعلُّق الزكاة
بالعير ، وإنما يَشْتَرُ بِه أَنْ الْمَلِكُ غَادَ بِعَذْرَائِهِ) . انْتَهَى

وَالْحَوَاتِ الَّذِي يَخْتَمِعُ بِهِ كَلَامُ الْبُعُوثِيِّ وَابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ ، وَبِهِمُ الْحَلَالُ
بِهِ^(٤) ، وَأَخَذَ الشَّرَاحُ مِنْهُ^(٥) حَمْلَ الْمَسْئَلَةِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ^(٦) أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهَا ،
وَكَلَامُ «المجموع»^(٧) الْمَقْبُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ . . أَنَّهُ يَنْتَعِشُ^(٨) حَمْلُ
الْأَوَّلِ وَمَا وَاقَفَهُ^(٩) عَلَى مَا إِذَا أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهَا مُعْجَلًا بِشَرْطِهِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مَقَامًا
لِرِمَّةٍ لِرَكَّةٍ فِيهِ وَكَانَ مِنْ حَسَبِ الْأَجَرَةِ .

وَدَلَّتْ^(١٠) لِأَنَّ كَلَامًا مِنْ هَذَيْنِ يَمْنَعُ تَعَلُّقَ الْوَاجِبِ بِالْعَبِيِّ ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ^(١١)
فَظَاهِرٌ ؛ لِسَبْقِ مِلْكِهِمْ لِلْمُعْجَلِ عَلَى آجِرِ الْحَوْلِ الْمُفْتَضِلِ لِلتَّعَلُّقِ بِالْعَبِيِّ ، وَأَمَّا
الثَّانِي^(١٢) . فَلأنه إِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ مَا هُوَ مِنْ حَسَبِ الْأَجَرَةِ فَلَا يَتَّعَلَّقُ^(١٣)

(١) قوله (ونظر بعض المتأخرين) أي هي قول ابن الرفعة وغيره كردي

(٢) مر تخرجه في (ص : ٥٤٠) .

(٣) أي : في مسألة المتن . (ش : ٣٤١ / ٣) .

(٤) أي في وجوب الفرق بين الإخراجين (ش : ٣٤١ / ٣)

(٥) أي من كلام لبُعُوثِي إلخ (ش : ٣٤١ / ٣) وقوله (أحد الشراح) عطف على

قوله : (الخلاف فيه) . هامش (أ) .

(٦) أي قيل قول المتس : (ليخرج . . .) إلخ . (ش : ٣٤١ / ٣) .

(٧) قوله (وكلام «المجموع») إلخ عطف على (كلام البُعُوثِي) (إلخ (ش : ٣٤١ / ٣)

(٣٤١ / ٣)

(٨) قوله (أنه ينتعش) خبر قوله (والحوات . .) إلخ . (ش : ٣٤١ / ٣)

(٩) قوله (لأول) هو كلام البُعُوثِي ، و (ما واقفه) هو كلام ابن الرفعة والمتس كردي .

(١٠) أي : تعيش ما ذكر (ش : ٣٤١ / ٣)

(١١) وقوله : (أمّا الأول) راجع إلى (معجلاً) كردي .

(١٢) قوله (وأمّا الثاني) راجع إلى (متالزمة الزكاة) . كردي .

(١٣) أي : الواجب . (ش : ٣٤١ / ٣) .

بالأحرار وحدها ، بل بمجموع المال والرائد^(١) على نصاب ، فلا يقتص
بالتعلق عن النصاب

وإنما قلنا بشرطه ؛ لقول : الحواهر ، وه الخدم ، عن والد الروياني
عقل في الحول الأول ركة فوق قسطه^(٢) لم يخبر ؛ لأن الحول لم ينعقد في
الرائد^(٣) ، أو عقل ركة دون قسط الأول^(٤) ؛ كعشرين^(٥) وقسطه خمسة
وعشرون

فإن كان بعد مصبي أربعة أحماس الحول .. جاز ، أو قبله . لم يخبر ؛ لأن
من لا ينعقد^(٦) أن ما^(٧) منك نصاب لا يخبر^(٨) في غير ركة التحارة التعميل ؛
كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنه يجهل قدرها ، فانت نصاباً فإن
لا يخبر^(٩) ؛ لعدم حرمه بالية انتهى

(١) وفي (ص) و(ط) والمطوعة الزهية والعصرية (بمجموع لمال الرائد)

(٢) أي : المجموع . (ش : ٣٤١/٣) .

(٣) قوله (فوق قسطه) أي فوق ركة قسط ذلك الحول كردي

(٤) قوله (في الرائد) مخرج من لا لم يخبر (و) لم ينعقد يعني لم يخبر في الثاني ، لأن حوله
لم ينعقد ، وأما قسطه فلا مخرج من جواره ؛ كما يأتي كردي

(٥) قوله (دون قسط الأول) أي دون ركة قسط الحول الأول كردي في (أ) و(ع) (قسطه)

(٦) قوله (كعشرين) مثال للدون ؛ أي كما لو أخرج ركة عشرين ، وقسط الحول الأول خمسة
وعشرون ، كردي .

(٧) قوله (لأن من لا يعلم) إلخ ؛ يعني يحتمل اصحاب الإجارة فيقسط ما عد منه

ما مضى من الحول ، وقسط ما مضى دون النصاب ، لا يقال فهو كان قسط الحول الأول

عشرين ؛ كما في مثال المس لا يجوز التعميل لذلك ؛ لأنما يقوى المراد بالتعميل في ما

الشي قبل تمام الحول ، فقوله (بشرطه) إشارة إلى هذا ؛ لوافق تقييد لمس بالنصاب
كردي .

(٨) قوله : (ما) غير موجود في (ت) و(ع) .

(٩) وقوله : (لا يخبره ...) إلخ غير (أن) .

والثاني يُخرج لتدعيم الأولى زكاة الثماني

فصل

تجبت الزكاة على الفور إذا تمكن ،

وسنأتي قُبَل الصوم - فيما إذا كُتبت أحرة السبيل الأربع منه - ما يتغيّر استحضاره هنا^(١) .

(و) يقول (الثاني يخرج لتدعيم) السبيل (الأولى زكاة الثماني) لأنه ملكه منكاً تماماً ، ومن ثمّ جاز وطؤها لو كانت أمة ، ولا أثر لاحتمال سقوطها ، كالصداق ، ومزّ العرق بينهما^(٢) .

(فصل)

في أداء الزكاة

وافتراض^(٣) بأنه غير داخل في الباب ، ومزّ رذّه^(٤) بأنه مناسبت له ، فصَحّ إدخاله فيه ؛ إذ الأداء مترتّب على الوجوب ، وكذا يُقدّل في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي : أدائها (على الفور) بعد الحول ؛ لحاجة المستحقين إليها (إذا تمكن) وإلاّ كن كالكليف بالمحال ، فإنّ آخر أتم ، وضمين إلّ تلف ؛ كما يأتي^(٥) .

(١) في (ص: ٥٧١) .

(٢) قوله (ومزّ العرق بهما) أي في شرح (فالأظهر) إلّج كودي في (ص ٥٣٨)

(٣) عبارة (معنى المحتاج) (١٢٨/٢ - ١٢٩) (كان الأولى أن يترجم له باب ، وكذا يلمص

لدي بعده ، فربّهما غير داخلين في التوبة ، فلا يحسن لتعبير الفصل ؛ ولهذا عطف في

« لروضة » لهد الفصل والذي بعده ثلاثة أبواب « بدأ في أداء الزكاة » ، « بدأ في

تعميقها » ، « بدأ في تأخيرها » وقال الشرواني (٣/ ٣٤٢ - ٣٤٣) (وعلم بذلك عدم

ملافة جواب الشرح للاعتراض إلّا أن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصخّة ؛ كما يعيده قوله

« فصَحّ » إلّج ، ولم يقل : « فحسن . . . إلّج » .

(٤) فصل في أداء الزكاة : قوله . (ومزّ رذّه) أي . في أوّل الباب كودي في (ص ٥١٩)

(٥) في (ص: ٥٤٤) .

وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْأَصَابِ

نعم ؛ إن أُنْخِرَ لانتظار قريب ، أو حار ، أو أحوح ، أو أصلح ، أو لطلب الأفضل من تفرقة منه^(١) ، أو تفرقة الإمام^(٢) ، أو للثروي^(٣) عند الشك في استحقاق الحاصر^(٤) ، ولم يَشْتَدَّ صررُ الحاصرين . . لم يَأْتُمْ ، لكنه بضمه ين تَلَفَتْ .

ومر^(٥) أن العطرة تَجِبُ عاماً ، وتَنَوَّعَتْ إلى آخر يوم العيد^(٦) .

(وذلك) أي التمكن (بحضور المال) مع نحو التصفية للمعسر والمعدن ؛ كما عَلِمَ من مر^(٧) ، ولا يَنْظَرُ لقدرته على الإخراج من محل آخر ؛ لأنه مُشْتَرِكٌ ومع عدم الاشتغال بهم ديني أو ديوبي ؛ كأكل وحمام ، أو بمضي مدة^(٨) بعد الحول يَنْتَشِرُ فيها الوصول لغائب .

(والأصاف) أو نائبيهم ؛ كالساعي ، أو بعضهم^(٩) ، فهو مُشْتَرِكٌ بالنسبة لحصته ، حتى لو تَلَفَتْ . صَبَّهَا .

(١) أي بأن كان الإمام الحاصر حائراً ، والمال باعاً ، ولم يحضر المستحقون ، فوَجِبَ لحضورهم . سم . (ش : ٣ / ٣٤٣) .

(٢) أي بأن كان المال ظاهراً مطلقاً ، أو باعاً والإمام حادود وعاب الإمام ، أو لا يذهب ، بوجوه ، الحضوره ، أو حضور الساعي ما دام يرجوه . (ش : ٣ / ٣٤٣)

(٣) قوله (أو للثروي) أي لتكر كروي

(٤) وفي بعض النسخ : (في استحقاق الحاصرين) .

(٥) أي مر في (ص : ٤٨٤) في أول (باب زكاة لعطر) أن العطرة تجب بأول العيد ، أي بإفراك هذا الجزء ، مع إفراك آخر جزء من رمضان .

(٦) وفي (ث) و (ج) و (ط) و (ق) هنا زيادة ، وهي : (وأن المعدن والمعدن يَشَأْخَرَانِ من الوجوب إلى التصفية ونحوها ، ولا يُقَالُ إنه عاجز ؛ لأن له إخراج غالص من محل آخر) .

(٧) في (ص : ٤١١) ، (ص : ٤٥٥) .

(٨) قوله (أو بمضي مدة) إلخ عطف على (بحضور المال) (ش : ٣ / ٣٤٤)

(٩) أي ويكفي في المكر حضور ثلاثة من كل صنف وجد (ع ش : ٣ / ١٣٥)

وَلَهُ أَنْ يُؤْذِيَ نَفْسَهُ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَكَذَا الظَّاهِرُ عَلَى الْجَدِيدِ ، . . .

(واه) أي : للمالك الرشيد أو ولي غيره^(١) (أن يؤذي نفسه زكاة المال الباطن)^(٢) وليس للإمام أن يطلّب إجماعاً على ما في « المجموع »^(٣) .

نعم ؛ يلزمه إذا علم أو طنّ أن المالك لا يزكّي أن يقول له ما يأتي^(٤)

(وكذا الظاهر) ومزّ بيانهما آتياً^(٥) (على الجديد) وانتصر لتقديم الموجب لأدائها إليه^(٦) فيه ؛ لأنه لا يقصد إحماؤه ، بل فرق بينه مع وجوده لم يَحْسَبَ . بظاهر^(٧) ﴿ حَذِّمْنَ أَمْوَالَهُنَّ صَدَقَةً ﴾ [التوبة ١٠٣] .

ويَحْتَاطُ بأن الوجوب^(٨) بتقدير الأحذ بظاهره^(٩) لعارص هو عدم إلهم له^(١٠) ، ونفرتهم عنه ؛ لعدم استقرار الشريعة وقد رآ ذلك كله

(١) أي من الصبي والمجنون والسفيه ، وكان الأولى (الواو) بدل (أو) (ش ٣٤٤/٣) .

(٢) قوله (زكاة المال الباطن) فأنرا هو النقدان وعروض التجارة ، ويريد عليهما في « الروضة » وأصلها « الركاز وزكاة الفطر » كردي .

(٣) المجموع (١٤٧/٦) .

(٤) أي آتياً شرح (والصرف إلى الإمام) (ش ٣٤٤/٣)

(٥) قوله (ومزّ بيانهما) أي بقول لشي (وهو النقد والمرص) مع قول الشارح (وهو المواشي) إلح كردي وقال الشرواني (٣٤٤/٣) . (وهو أن المال الباطن النقد ، وعروض التجارة ، والركاز ، وزكاة الفطر والمال الظاهر المواشي ، والردوع ، والثمار ، والمعادن) .

(٦) قوله (لأدائها إليه) أي إلى الإمام (فيه) أي في الظاهر كردي وقال الشرواني (٣٤٤/٣) (أي أداء الزكاة إلى الإمام أو نائبه في المال الظاهر) .

(٧) قوله (بظاهر) إلح متعلق بقوله (وانتصر) إلح (ش ٣٤٤/٣)

(٨) أي : وجوب الأداء للإمام . (ش : ٣٤٤/٣) .

(٩) أي ظاهر (حذ) إلح ، والجاء متعلق بالأحد ، وقوله (لعارص) إلح خير (أن) . (ش : ٣٤٤/٣) .

(١٠) قوله (عدم إلهم) أي . ولَبِ المؤمنين في أوائل الإسلام (هـ) أي لأداء الزكاة (ش ٣٤٤/٣) .

وَأَظْهَرَ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَانِئاً
وَتَحْتَ النِّتَّةِ ، فَيَبْزِي (هَذَا فَرَضُ رَكَاةٍ مَالِي) ، أَوْ (فَرَضُ صَدَقَةٍ مَالِي) ،
وَنَحْوَهُمَا ، وَلَا يَكْفِي (فَرَضُ مَالِي) ،

ومثلها في ذلك ^(١) بدر موري ، أو كفارة كذلك ^(٢)

(والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) لأنه أغرف للمستحقين وأقدر على
تعرفة والاستيعاب ، وقبضه مبريء يقيناً ، بخلاف من يفرق بنفسه ؛ لأنه قد
يُنْطَى غير مستحق (إلا أن يكون جانئاً) في الركاة ، فالأفضل أن يفرق بنفسه
مطلقاً ^(٣) ، لكن في المجموع : « بدت دفع ^(٤) ركاة الطاهر إليه ولو جانئاً ^(٥) »

(ونحب البية) في الركاة ؛ لحبر : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ^(٦) (يبوي
عده فرض ركاة مالي ، أو فرض صدقة مالي ، ونحوهما) ك : هدا ركاة مالي
انعمروضة ، أو : الصدقة المبروضة ، أو : الواحة

ولعل هذا ^(٧) في الركاة لبيان الأفضل ؛ إذ لو اقتصر على نية الركاة ك : هذا
ركاة كفي ؛ لأنها لا تكون إلا فرضاً ؛ كرمضان ، بحلاب الصدقة وانظهر
مثلاً ^(٨) ، لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَعَادَةَ نَفْلٌ ^(٩) .

(ولا يكفي) هذا (فرض مالي) لصدقة بالكفارة ، والذرية ، وغيرهما ،

(١) قوله (ومثلها) أي الركاة (في ذلك) أي في مرسوم ما ذكر للإمام (ش ٣/٣٤٥)

(٢) أي تورية ، و (أو) بمعنى (الواو) (ش ٣/٣٤٥)

(٣) أي في المصنف الظاهر والباطن (ش ٣/٣٤٥)

(٤) لفظ (دفع) غير موجود في (أ) و (ت) .

(٥) المجموع (٦/١٤٧-١٤٨) .

(٦) سبق تخريجه في (١/٤٤٢) .

(٧) أي : التقييد بالفرض والوجوب . (ش ٣/٣٤٦) .

(٨) أي أو غيرها من الصلوات الخمس (ش ٣/٣٤٦)

(٩) في (٢/٤٣٦) .

وَكَذَا الصَّدَقَةُ فِي الْأَصَحِّ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ ، وَلَوْ عَيْنٌ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ .

قِيلَ . هَذَا ^(١) ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ الزَّكَاةِ . انْتَهَى ، وَيُرَادُ بِإِنْ الْقَرَأَنُ الْحَارِجِيَّةَ لَا تُخَصَّصُ الْيَتَى ، فَلَا عِبْرَةَ مَكُوبٍ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ لَا ؛ نَظَرًا ^(٢) لَصَدَقِ مَنُوبِهِ بِالْمَرَادِ وَغَيْرِهِ .

(وَكَذَا الصَّدَقَةُ) فَلَا يَكْفِي . هَذَا صَدَقَةُ مَالِي (فِي الْأَصَحِّ) لَصَدَقَتِ بِصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ، وَبَغَيْرِ الْمَالِ ؛ كَالْتَحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ ^(٣) .

(وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ) الْمَخْرُجُ عَنْهُ فِي الْيَتَى ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَمْسُونَ دِينَارًا وَأَرْبَعُونَ شَاةً ، فَأَخْرَجَ ^(٤) شَاةً نَاقِيًا الزَّكَاةَ وَلَمْ يُعَيِّنْ . أَجْزَأُ ^(٥) وَإِنْ رَدَّدَ هَذِهِ أَوْ تِلْكَ ، فَلَوْ تَلَفَ أَحَدُهُمَا ، أَوْ تَانَ تَلَعًا . . . جَعَلَهَا عَنِ السَّاقِي .

(وَلَوْ عَيْنٌ . لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ) وَإِنْ تَانَ الْمَعِيْنُ تَالِعًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرُدْ ذَلِكَ الْغَيْرُ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَوَى إِنْ كَانَ تَالِعًا مَعْنَى غَيْرِهِ فَتَانَ تَالِعًا . . وَقَعَّ عَنْ غَيْرِهِ .

وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَتْنِي دَرَاهِمٍ حَاصِرَةٍ وَمَتْنِي عَائِدَةٍ ؛ أَيِ . عَنِ الْمَجْدِسِ لَا الْبَلَدِ ، إِلَّا إِنْ حَوَّرْنَا الْقَوْلَ ^(٦)

(١) أَيِ عَدَمِ كَهَيَاةِ مَا ذَكَرَ . (ش : ٣٤٦/٣) .

(٢) قَوْلُهُ (نَظَرًا . .) إلخ ، هَلْ لَعَلِمَ الْعِبْرَةَ بِمَا ذَكَرَ ، (ش : ٣٤٦/٣) .

(٣) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ السَّيِّدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « يُضَيِّحُ عَلَى كُلِّ شَلَاتِي مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةً ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَبُخْرِيٌّ مِنْ ذَلِكَ زَكَاةً يَزَكِّيهِمَا مِنَ الْفُحْشَى » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٢٠)

(٤) وَفِي (أ) : (إِذَا أَخْرَجَ نَاقِيًا الزَّكَاةَ) .

(٥) قَوْلُهُ (أَجْزَأُ) عِبَارَةٌ الْإِسْوِي جَارٍ وَمَعْنَاهُ لَمَّا شَاءَ انْتَهَتْ سَمٌّ ، أَيِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَقَعُ بِشَوْنِ تَعْيِينِ أَحَدُهُمَا . (ش : ٣٤٦/٣) .

(٦) أَيِ أَوْ دَعَمَهَا إِلَى مَحْوِ الْإِمَامِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (بَصْرِي ٣٨٨/١) وَقَالَ الشَّرَوَانِيُّ (٢٤٧/٣) (وَتَقَدَّمَ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ أَنَّ إِدْرَاجَ الْإِمَامِ لَهُ فِي الْقَوْلِ كَالِدَعَمِ إِلَيْهِ)

ويُلزم الوليُّ النية إذا أخرج زكاة الصبيِّ والمجنون

ولو أدّى عن مالٍ مورثه مرضٍ موته ، وإرثه له ، ووجوب الزكاة فيه ^(١) ، ومن كسب لم يُجبرته ؛ للتردد في النية مع أن الأصل عدم الوجوب عند الإخراج وأخذ منه بعضهم : أن من شك في زكاة في دينه ، فأخرج عنها إن كانت ، وإلا فعجل عن زكاة تجارته مثلاً . لم يُجبرته عما في دينه ما له الحال أو لا ، ولا عن تجارته ؛ لتردده في النية .

وله الاسترداد إن علم القاضُ الحال ، وإلا . فلا ، كما يُعلم من يأتي ^(٢) . ونفسه ما مرَّ في وصوه الاحتياط ^(٣) أن من شك أن في دينه زكاة ، فأخرجها . . أجرائه . إن لم يبين ^(٤) الحال - عما في دينه ؛ للضرورة ، وبه يُرد قول ذلك البعض . (بأن الحال أو لا) .

ولو أخرج أكثر مما عليه نية المرض والنعل من غير تعيين ^(٥) لم يجزى ^(٦) ، أو العرض فقط . . صنع ، ووقع الرائد تطوعاً .

(ويلزم الوليُّ النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسبب ؛ لأنه قدّم دينه ، وله تمويصُ النية للسمي ؛ لأنه من أهلها ، فإن دفع الوليُّ بلا نية . لم يقع الموضع ، وصمّن ما دفعه . قدّ الإسئوي . والمعنى عليه قد يؤلّي غيره عليه ؛ كما هو مذكور في (باب الحجر) ^(٧) ، وحسب يتوي عنه الوليُّ أيضاً

(١) قوله (لو أدّى عن مال مورثه) إجماع ، أي بوقال هذه زكاة مالي إن كان مورثي قد مات ، فإن موته نهاية ومعي (ش ٣/٢٤٧)

(٢) في (ح : ٥٦٧) .

(٣) في (١/١٣٢) .

(٤) وفي (ب) (بينر)

(٥) قوله (من غير تعيين) إجماع ، أي بخلاف ما يؤولى أن يصع مثلاً عن العرض والسامي

عمل ، فيصنع ويقع المتصف عن العرض . (ش ٣/٣١٨)

(٦) وفي (أ) و (ح) : (لم يجز) .

(٧) في (٥/٢٨١) وما بعدها .

وَتَكْمِي بَيْتَهُ ، ثُمَّ تَوَكَّلَ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْوَكِيلِ فِي الْأَصْح ، . . .

(وتكمي بَيْتَهُ الموكِّل عند الصرف إلى الوكيل) عن بَيْتِ الْوَكِيلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْمُسْتَحْقِّ (فِي الْأَصْح) لَوْحُودُ الشَّيْءِ مِنَ الْمُحَاطَبِ بِالزَّكَاةِ مُقَارِنَةً لَعَمَلِهِ (١) ، إِذِ الْمَالُ لَهُ .

وَبِهِ فَارَقَ (٢) بَيْتَ الْحَقِّ مِنَ السَّائِبِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشَرُ لِلْعِبَادَةِ ، وَلِذَلِكَ (٣) يُؤْمَرُ الْمُوَكَّلُ عِنْدَ تَمَرُّقَةِ الْوَكِيلِ ، جَارِ قَطْعاً .

وَنَجُوزُ بَيْتُهُ أَيْضاً عِنْدَ عَرْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ وَبَعْدَهُ إِلَى التَّمَرُّقَةِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمِنْ شَم (٤) لَوْ قَدْ لَعَبِرَهُ ، تَصَدَّقَ بِهَذَا (٥) ، ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ تَصَدُّقِهِ . . . أَخْرَاجُهَا وَأَقْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ التَّوَكُّلَ الْمَطْلُوقَ (٦) فِي إِخْرَاجِهَا يَسْتَتِرُّمُ الْوَكِيلَ فِي شَيْئٍ (٧) ، وَفِيهِ (٨) نَظَرٌ ، بَلِ الَّذِي يَنْتَجِعُ أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ تَعْرِيفِهِ لِلْوَكِيلِ

وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لَوْ قَالَ لِلْمُوَدِّيِ أَعْطِنِي فَلَا مَا لِي حَارَ وَكَانَ دَلَالٌ وَكَلَامُهُ (٩) ، وَفِيهِ كَلَامٌ مَسْرُوطٌ يَأْتِي فِي (الْوَكَاةِ) (١٠)

(١) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل الماده (٣٤٨/٣)

(٢) أي بقوله (مقارنه لعمله) : إلج (٣٤٨/٣)

(٣) أي أن المال للموكل (٣٤٨/٣)

(٤) أي من أجل حوار بَيْتِ بَعْدَ الْعَرْلِ وَمِنَ التَّمَرُّقَةِ (٣٤٨/٣)

(٥) أي : تَطَوُّعاً - نَهَايَةً وَمُضِي . (٣٤٨/٣)

(٦) أي : عِبْدُ الْمَعْبَدِ الْمُتَعَرِّضِينَ فِي الْبَيْتِ ، بِأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ وَكَشَّتْ فِي إِخْرَاجِ زَكَاةٍ مِنْ مَالِي وَإِعْدَ + لِلْمُسْتَحْقِّ ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْبَيْتِ ، بِعَمَلِهِ الطَّائِسِ (١١٢٩/٢)

(٧) أي الزكاة ، وعليه فلا يحتاج لبَيْتِ الْمُوَكَّلِ ، بَلْ يَكْمِي بَيْتَ الْوَكِيلِ ، بِعَمَلِهِ الطَّائِسِ (١١٢٩/٢)

(٨) أي في إفتاء بعضهم ؛ من أن التوكيل يستلزم بَيْتَهُ إِعْدَهُ الطَّائِسِ (١١٢٩/٢)

(٩) فِي (أ) (ب) (ج) (د) (هـ) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن) (هـ)

(١٠) فِي (٢٩٨/٥) .

وَيُخَوَّرُ تَعْوِضُ^(١) النَّيَّةِ لِلوَكِيلِ الْأَمِينِ ، لَا كَاهِرٍ ، وَصِيٍّ عَيْرٍ^(٢) مَمْنُونٍ ،
وَمِنْ

وَلَوْ أَقْرَزَ قَدْرَهَا بَيْنَهَا ، لَمْ يَتَعَيَّرْ لَهَا إِلَّا بِقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ لَهَا بِوَدْنِ الْعَالَتِ ،
سَوَاءً^(٣) زَكَاةُ الْعَالِ وَالْبَدَنِ^(٤) .

وَأَمَّا تَعَيُّتِ الشَّاءِ الْمَعْبُوءَةِ لِلتَّصَحُّفِ ، لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْعَفْرَاءِ نَهْمٌ^(٥) فِي عَيْرِهَا^(٦) ،
وَلَا حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ شَائِعٌ فِي الْعَالِ ، لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ بِقَدْرِهَا ، فَلَمْ يَنْفَطِحْ حَقُّهُمْ ، إِلَّا
بِقَبْضِ مَعْتَبِرٍ

وَبِهِ^(٧) يُرَدُّ جَرْمُ بَعْضِهِمْ بَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَزَ قَدْرَهَا بَيْنَهَا كَفَى أَحَدُ الْمُسْتَحَقِّ لَهَا مِنْ
عَيْرِ أَنْ يَذْعَمَهَا إِلَهُ الْعَالَتِ .

وَمِمَّا يَرُدُّهُ^(٨) أَيْضاً قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ لِأَحَرٍ أَقْبِضْ دِينَي مِنْ فُلَانٍ وَهُوَ لَيْثُ
رَكَّةٍ لَمْ تَكُنْ حَتَّى يَنْتَوِي هُوَ^(٩) مَعْدَقَبْضِهِ ، ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ فِي أَحَدِهَا .

(١) وَفِي (أ) وَ(ت) وَ(س) : (تَعْوِضُهُ) .

(٢) قَالَ شُرَوَانِي (٣٤٩/٣) (رَأَيْتُ فِي بَعْضِ الْهَوَائِشِ الْمَعْرُوءَةِ مَا نَهَمَ قَوْلُهُ " وَصِيٍّ عَيْرٍ " مِمَّا هَكَذَا فِي بَعْضِ نَسَخٍ وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمٌ ، وَاعْرِضْ عَلَيْهِ بِمُحَالَفَةِ سَمَاءٍ فِي " شَرْحِ الْعِبَابِ " وَغَيْرِهِ ، وَلَدِي فِي النَّسَخِ بِمَعْنَاهُ " وَصِيٍّ مَمْنُونٍ " أَيْ لِأَنَّ الْعَصِيَّ عَيْرٌ أَهْلُ بِلْتَمُزِيفِ رُبُو مَمْنُونٍ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ . نَهَى ، شَيْخُنَا أَحْمَدُ . ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نَسَخَةِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ نَعْنَى " وَصِيٍّ مَمْنُونٍ " وَصَرَّحَ عَلَى قَوْلِهِ " عَيْرٌ " أَنْهِيَ (نَهَى ، وَفِي (ب) (وَصِيٍّ مَمْنُونٍ) بِلُونٍ (غَيْرٍ) .

(٣) وَفِي (ب) (سَوَاءٌ كَانَ) وَفِي (غ) (سَوَاءٌ كَانَتْ)

(٤) رَجَعَ " السَّهْلُ الْفَضَحُ فِي خْتَلَاكِ الْأَشْيَاخِ " مَسْأَلَةُ (٥٢٩)

(٥) أَيْ : فِي التَّضَحُّفِ . هَامِش (خ) .

(٦) أَيْ : فِي غَيْرِ الشَّاءِ الْمَعْبُوءَةِ . هَامِش (خ) .

(٧) أَيْ : بِقَوْلِهِ : (إِلَّا بِقَبْضِ مَعْتَبِرٍ) . هَامِش (أ) .

(٨) أَيْ : يُرَدُّ جَرْمُ بَعْضِهِمْ أَيْضاً . هَامِش (ب) .

(٩) أَيْ : لِمَالَتِ (مَعْدَقَبْضِهِ) أَيْ الْآخِرِ (ش ٣٥٠/٣)

فَقُولُهُمْ : (ثم ...) إلى آخره صريح في أنه لا يكفي استبداده^(١) بقبضها ، وَيُؤَيِّدُهُ بِأَنَّهُ لِلْمَالِكِ بَعْدَ التَّيَّةِ وَالْعَزْلِ أَنْ يُنْطَلِقَ مِنْ شَاءَ وَيَخْرُجَ مِنْ شَاءَ وَتَجْوِيزُ اسْتِدَادِ الْمُسْتَحِقِّ يَقْطَعُ هَذِهِ الْوَلَايَةَ ، فَأَمْتَعَ^(٢)

وَمِنْ ثَمَّ^(٣) لَوْ انْتَحَصَرَ الْمُسْتَحِقُّونَ انْحِصَاراً يُقْتَصِي مِلْكَهُمْ لَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ - كَمَا يَأْتِي فِي (قِسْمِ الصَّدَقَاتِ)^(٤) - اِحْتِمَالٌ أَنْ يُقَالَ : إِنْ مِلْكُهُمْ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْمَعْيَرِ لَهَا^(٥) ، وَحِينَئِذٍ يَنْقَطِعُ حَقُّ الْمَالِكِ مِنْهُ ، وَيَجُوزُ لَهُمُ الْاسْتِدَادُ بِقَبْضِهِ ، وَاحْتِمَالٌ أَنْ يُقَالَ : هُمْ كَعِبَرِهِمْ فِي أَنْ حَقَّهُمْ إِنَّمَا هُوَ^(٦) مُتَعَلِّقٌ^(٧) بِعَيْنِ الْمَالِ مُشَاعاً فِيهِ عَنِ مَا يَأْتِي^(٨) ، وَذَلِكَ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا بِفَضْلِ صَحِيحٍ

فَإِنْ قُلْتُ^(٩) : لِمَ لَمْ تَنْقَطِعْ وَلَايَةُ الْمَالِكِ بِمِلْكِهِمْ^(١٠) ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ مِلْكَهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي عُمُومِ الْمَالِ مُشَاعاً ، كَمَا تَقَرَّرَ ، لَا فِي حُصُوصِ هَذَا الْمَعْيَرِ ، فَجَارَ لِلْمَالِكِ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَالْإِحْرَاجُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ فِي أَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَينِ لَوْ عَيَّنَ لَشَرِيكَهِ قَدْرَ حَقِّهِ مِنَ الْمَشْتَرَكِ^(١١) أَوْ غَيْرِهِ . لَمْ يَتَّعَيْنْ بِمَجْرَدِ الْإِفْرَاقِ وَالْتِمَيزِ ، فَتَأَمَّلْهُ .

(١) قوله (لا يكفي استبداده) أي استغلال المستحق كرهدي

(٢) قوله (فامتع) أي اسع تجويز لاستبداد كرهدي

(٣) أي من أجل أن للمالك ثلث الولاية (ش ٣٥٠ / ٣)

(٤) في (٣٤٨ / ٧) .

(٥) أي بالقدر الذي أمره المالك للزكاة منها (ش ٣٥٠ / ٣)

(٦) قوله : (إنما هو) غير موجود في (١) و (غ)

(٧) وفي (غ) : (يتعلق) بدل (متعلق) .

(٨) أي : آنفاً .

(٩) قوله (فإن قلت) إلخ مصرع على الاحتمال الثاني (ش ٣٥٠ / ٣)

(١٠) أي : المحصورين - (ش : ٣٥٠ / ٣) .

(١١) وفي (ب) (حقه في المشترك) بدل (حقه من المشترك)

والأفضل . أن يتوَيَّ الوكيل عند التفريق أيضاً .

وَيُؤَدِّعُ إِلَى السُّلْطَانِ كَفَتِ النِّيَّةُ عِنْدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّ لَمْ يَخْرُ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ تَوَيَّ السُّلْطَانُ
وَالْأَصَحُّ . أَنَّهُ يَلْزَمُ السُّلْطَانَ النِّيَّةُ

وَيَأْتِي أَوَّلُ (لدعوى) أَنَّهُ لَا طَعْرَ فِي الرُّكْعَةِ^(١)

وَلَوْ وَكَّلَ فِي خِرَاجِ فِطْرَتِهِ أَوْ التَّصْحِيحِ عَنْهُ . انْتَهَلَ مَخْرُوجَ وَفْتِهِمَا عَلَى مَدْعَى لَارْرُقٍ ، وَقَالَ . إِنَّهُ مَقْنَصَى الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ

(والأفضل . أن يتوَيَّ الوكيل عند التفريق أيضاً) خروجاً من مقابل الأصح

المذكور .

(ولو دفع إلى السلطان) أو نائبه ؛ كالمساعي (كفت النية عنده) أي
عند الدفع إليه وإن لم يتوَيَّ السلطان عند الصرف ؛ لَأَنَّهُ نَائِبُ الْمُسْتَحْقِّينَ وَلِدَفْعِهِ إِلَيْهِ
كَدَفْعِهِ إِلَيْهِمْ ؛ وَلِهَذَا أَخْرَأَتْ وَإِنْ تَلَمَّعَتْ عَنْده ، بحلاف الوكيل

والأفضل للإمام . أن يتوَيَّ عند الصرقة أيضاً

(فإن لم يتوَيَّ) المالك عند الدفع للسلطان أو نائبه (لم يخر على الصحيح
وإن تَوَيَّ السلطان) من غير إذْنٍ لَهُ فِي النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّهُ نَائِبُهُمْ ، وَالْمُقَابِلُ قَوِيٌّ
جِدًّا^(٢) . فَقَدْ بَصُرَ عَلَيْهِ فِي « الْأَمِّ »^(٣) ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرُونَ ، لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ صَحِيحٌ
مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ^(٤) .

(والأصح . أَنَّهُ يَلْزَمُ السُّلْطَانَ النِّيَّةُ)

(١) في (٥٤٧/١٠) .

(٢) قوله (والمقابل قوي) إلخ فلو عتبر به (الأصح) كما في « النروضة » كان أَوْسَى

مسي . (ش : ٣٥١/٣) .

(٣) الأم (٥٧/٣)

(٤) قوله (فلا اعتراض) لو أراد بعدم صحة تعبير المصنف به (الصحيح) . فظاهر ، أو بعدم
حسنه . فلا . (ش : ٣٥١/٣) .

إذا أخذ زكاة الممتنع ، وأن يشته تكفي

عند الأحيد^(١) (إذا أخذ زكاة الممتنع) من أدائها بيانه عنه ؛ ساء على الاكتفاء بها
من المذكور في قوله^(٢) (و) الأصح (أن يشته) أي السلطان (تكفي) عن
نية الممتنع باطلاً ؛ لأنه لما قهره ، قام غيره مقامه في التفرقة ، فكذلك في وجوب
النية ، وفي الاكتفاء بها كولي المحجور .

نعم ؛ لو بوى^(٣) عند الأحيد منه قهراً . كفى^(٤) ، ونرى باطلاً وظاهراً
وتسميته ممتنعاً باعتبار ما كان ؛ لزوال امتناعه بنيه^(٥) .

أما ظاهراً بمعنى أنه لا يطألت بها ثاباً . فيكفي جرماً

نسبياً . أفتى شارح الإرشاد ؛ الكمال الرزاد فيمن يغطي الإمام أو نائبه
المكس نية الزكاة ، فقد^(٦) لا يخرى ذلك أبداً ولا يترأ عن الزكاة ، بل هي
واجبة بحالها ؛ لأن الإمام إنما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد لشور ،
وقمع انقطاع والمتلصص عنهم وعن أموالهم

وقد أوقع جمع من يئس إلى الفقهاء - وهم باسم الجهل أحو - أهل
الركوات^(٧) ، ورخصوا لهم في ذلك^(٨) ، فصلوا وأصلوا انتهى

(١) راجع ؛ السهل الفح في احلاف الأشبح ، ص ٥٣٠

(٢) قوله (المذكور في قوله) إلح اشاره إلى أنه كان الأسب تقديم المسألة الثانية على
الأولى ، عبارة الضي : (ولو قدم المصنف المسألة الثانية على الأولى ، كان أولى ؛ لأن
الوجهين في الفروم مبنيان على الوجهين في الاكتفاء) . انتهى . (ش : ٣٥١ / ٣) .

(٣) أي : الممتنع . (سم : ٣٥١ / ٣) .

(٤) قوله (عند الأحيد منه) إلح وكذا لو بوى بعد أحد السلطان ومن صرعه للمتحقق ، أو
بعد أحدهم حيث مضى بعد بيه ما يمكن فيه العوض (ع ش : ١٤٠ / ٣)

(٥) أي : لزوال امتناع المالك بنيه . هامش (أ)

(٦) قوله (حال) إلح عطف على قوله (أفتى) إلح عطف متصل على مجمل
(ش : ٣٥١ / ٣) .

(٧) وفي المطبوعات : (أهل الزكاة) .

(٨) قوله (ذلك) سارع فيه قوله (أوقع) وقوله (رخصوا) والإشارة لنية الزكاة من المكس =

ومر ذلك^(١) بزيادة ، وقصّل غيره بعد ذكر مقدّمة أشار إليها السنكي ، وهي أن
قصر الإمام للركاة هل هو بمحصن الولاية ؛ إذ لا يتوقّف على توكيل لمستحقين
له ، أو بحاية بين الولاية المحصنة والوكالة ، فله^(٢) نظرٌ عليهم ، دون نظر وليّ
البنيم ، وفوق نظر الوكيل ؟ أي : والظاهر : الثاني^(٣) .

فقال^(٤) : إن لم يُعلّم^(٥) الإمام سيّة الركاة . . فالمتّجه عدمُ لإجراء ، لأنّه
عاصِبٌ ؛ أي : في ظنّه ، فهو^(٦) صارفٌ لعمله عن كونه فبصاً بركاة ؛ فاشتدّ
رفوعه زكاة .

وعدمُ اشتراطِ عدم المدفوع إليه بجهة الركاة إنّما هو إذ كان^(٧) مستحقّاً ،
للوج الحقّ محلّه^(٨) .

وأما الإمام فلا بدّ في الإجراء من علمه بجهة ما له عليه ولاية^(٩) ، وإلاّ .
لكان المالك هو الجانيّ المقصّر .

وإن أغنّته بها . اختلّ عدمُ الإجراء أيضاً ، واختلّ لإجراء ، وهو
ظاهرٌ انتهى مُخصّصاً

وعند ادّعاء لزمّة عن الركاة بذلك (ش ٣٥١/٣)

(١) قوله (ومرر ذلك) في (باب ركاة السات) كردي في (ص ٣٨٩)

(٢) أي : الإمام ، هامش (خ)

(٣) أي : قوله (أو بحاية بين الولاية المحصنة والوكالة) هامش (ح)

(٤) قوله (عاصِبٌ) إيج عطف على قوله (فصل غيره) إيج (عطف مقصلي على مجمل

(ش : ٣٥١/٣) .

(٥) أي : من يعطي الإمام المكس . (ش : ٣٥١/٣) .

(٦) قوله (أي : في ظنّه) أي : المخطي قوله (فهو) إيج : أي : قصد لإمام

العصب (ش ٣٥١/٣)

(٧) أي : المدفوع إليه . (ش : ٣٥٢/٣) .

(٨) أي : محل الحق هامش (ح) وراجع : المسؤل لصاح في اختلاف الأشاخ : مسأله (٥٣١)

(٩) أي : بجهة لشيء الذي للإمام عليه ولاية هامش (أ)

وإنما^(١) يتَّحَهُ ما استظهره إن أخذها الإمام باسم الزكاة ، لا بقصد به
العصب ؛ لأنه بقصده هذا صارفٌ لعلِّه عن أن يكون قصص زكاة .
وشروط وقوعها زكاة ألا تضرب القاصر^(٢) فعله لغيرها ؛ لأنه حيث يدب نفسه
عن جهة أخرى ، فيستحيل وقوعها في هذه الحالة زكاة
ووقع للإنسوي وغيره أن للقاصي - أي : إن لم يقوَّض هي^(٣) لغيره ، والأمر
يكن له نظر فيها - إحراجها عن غائب^(٤) ، ورؤا بأنها إنما نحت بالتمكُّن وتمكُّن
العائب مشكوك فيه ؛ ومن ثمَّ جرَّم جمع يمنع إحراجها لها .
قيل . والأول^(٥) ظاهر ، ويكون تمكُّن القاصي كتمكُّن المالك ، ويتمكُّن
حمل الكسبي على من علم عدم تمكُّنه ، ولم ينص رمن يتمكُّن فيه بعد انتهى
ورؤا بأن للقاصي بقدها ، فيختلُّ أنه^(٦) استأذن قاصياً آخر فيه^(٧) ، كما
بأنه^(٨)

ورغم أن تمكُّنه^(٩) كتمكُّن المالك ليس في محله ؛ لأن الوحوب إنما يتعمُّ
بتمكُّن المالك لا غير وببأنه عنه^(١٠) إنما هي بعد الوحوب عليه ، وحيث

(١) وفي المطبوعات (وإنما لم يجه) بزيادة (الذي)

(٢) أي : الإمام أو غائبه ، بخلاف المستحق فلا يضر صرعه ، كما تقدَّم (ش ٣٥٢ / ٣)

(٣) أي : الزكاة وأمرها من طرف الإمام . (ش ٣٥٢ / ٣) .

(٤) أي عن ماله (ش ٣٥٢ / ٣) وراجع : لمهمات (٥٧٨ / ٣)

(٥) قوله (والأول) هو ما وقع للإنسوي ، و(الثاني) ما رآه ذلك كردي

(٦) وغير (أنه) راجع إلى (الغائب) . كردي .

(٧) أي في كل زكاة ماله العائب (ش ٣٥٢ / ٣)

(٨) في (ص ٥٥٧)

(٩) أي القاصي (ش ٣٥٣ / ٣)

(١٠) أي ماله القاصي عن العائب (ش ٣٥٣ / ٣)

(١١) أي حين أن الوحوب إنما يتعمُّ (ش ٣٥٣ / ٣)

فصل

لَا يَصِحُّ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ ،

ولا فائدة للحمل المذكور ؛ لأن الملاحظ^(١) اشك في الوجوب ، ومن دام عانا
الاشك موجوداً .

وبهذا^(٢) يدفع اعتماد جمع الأول ، وتوجيه^(٣) بعضهم به بأن الأصل عدم لصح^(٤)
روحه اندفاعه : أن هذا الأصل لا يكفي في ذلك^(٥) ؛ لأن البينة عن العائك
على خلاف الأصل ، فلا بد من تحقق سببها^(٦) ، ولم يوجد مع احتمال أنه استأذن
نصباً آخر في نقلها أو إحراجها ، أو قلّد من يره^(٧) .

(فصل)

في التعجيل وتوابعه^(٨)

(لا يصح تعجيل الزكاة)^(٩) العبيّة (على ملك النصاب) كما إذا ملك مئة .

(١) أي : ملحوظ ودما وقع للإسنوي . (ش : ٣٥٣ / ٣) .

(٢) أي : نحوه (لأن الملاحظ) إلح (ش : ٣٥٣ / ٣)

(٣) قوله (وتوجيه بعضهم) إلح عطف عن قوله (عماد جمع) إلح (ش : ٣٥٣ / ٣) . في (أ) : (الترجيح) .

(٤) أي : عن الوجوب . (ش : ٣٥٣ / ٣) .

(٥) أي : في جوار إحراج انقاضي ابركة عن لعائك (ش : ٣٥٣ / ٣)

(٦) وهو : الوجوب . (ش : ٣٥٣ / ٣)

(٧) قوله (أو إحراجها) أي : في غير محل المال ، ولعل (أو) بمعنى (بل) ، قوله (من يره)
يراه (أي : الغل) . (ش : ٣٥٣ / ٣) .

(٨) قوله (في التعجيل) أي : في بيان جواره وعدمه ، وقد منع الإمام مالك رضي الله عنه
صحته ، وسعه من الصدر ومن حريجة من التنا وقوله (وتوابعه) أي : من حكم
الاسترداد ، ومن حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت لاسترداد ، ومن أنه لا يصح عاذه بها ،
ومن أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة ، بجيرمي (ش : ٣٥٣ / ٣)

(٩) أي : في مال حولي نهابه ومعني (ش : ٣٥٣ / ٣)

مأذى خمسة ؛ لتكُون ركاة إذا تَمَّ متبئ^(١) ، وخَالَ الحَوْل ؛ لعدم مس
الوجوب^(٢) ، فأشبه تقديم أداء كراهة يمين عليها .

أما غير العيبة ؛ كان اشترى بتجارة عرساً قيمته مئة ، فعَظَلَ عن متبئ أو
أربع مئة مثلاً وخَالَ الحَوْل وهو يُساويهما^(٣) . فيُجزَّئُهُ ؛ لِإِذَا مَرَّ أَنْ النِّصَابَ فِي
ركاة التجارة معتبرٌ بآجر الحَوْل^(٤) .

وكأنهم اغْتَضَرُوا له تردد النية^(٥) ؛ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ الرِّيَادَةِ ؛ لضرورة
التعجيل^(٦) ، وَالْأَصْلُ^(٧) . . . لَمْ يَجْزْ تَعْجِيلُ أَصْلًا^(٨) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي مَا خَالَهُ^(٩) عَد
آجر الحَوْل . وبهذا^(١٠) ، يُلْغَى مَا يَشْكِي هَا

ولو مَلَكَ مئة وعشرين شاةً ، فعَظَلَ عنها شاتين ؛ أَي : وَقَدْ مَيَّرَ ، بِمَا يَأْسِي
عَنِ الشُّكِيِّ^(١١) ، ثُمَّ أُنْجَحَ بَعْضُهَا سَحْلَةً قَبْلَ الْحَوْلِ . لَمْ تُخْرِجْهُ الْمَعْجَلَةُ عَنْ

(١) قوله (تَمَّ) أي : إِذَا سَمَّ قَوْلُهُ (مَتَّبِئٌ) حَبْرٌ (تَمَّ) عَلَى نَهْجِهِ مَعْنَى بَصُرُهُ
(ش ٣٥٣/٣)

(٢) وهو المال الزكوي ، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (١٣٢/٢) .

(٣) يَتَأَثَّلُ فِي إِزْجَاعِ الصَّغِيرِ بِصَغِيرٍ وَبِمَكْنٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ الصَّغِيرَ لِلنِّصَابَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى سَبِيلِ
التَّرْوِيعِ ؛ أَي : يَسَاوِي هَذِهِ الْمَتَّبِئِينَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَنِصَابِ أَرْبَعِ مِائَةٍ فِي الثَّانِيَةِ (ش
٣٥٣/٣)

(٤) فِي (ص ٤٦٧)

(٥) أَي : التَّرَدُّدُ فِي النِّيَّةِ . (ع ش : ١٤٠/٣) .

(٦) قَوْلُهُ (إِذَا الْأَصْلُ) ، بِإِلْحَاقِهِ تَرَدُّدًا ، وَقَوْلُهُ (لِضَرُورَةِ التَّعْجِيلِ) عَلَيْهِ بِلَاغَتُهُ
(رَشِيدِي ١٤٠/٣)

(٧) قَوْلُهُ (وَالْأَصْلُ) ، بِإِلْحَاقِهِ لَمْ يَعْصَرُوا التَّرَدُّدُ فِي النِّيَّةِ (ش ٣٥٣/٣)

(٨) أَي : لَا فِي النِّيَّةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا . لَا قَبْلَ النِّصَابِ وَلَا بَعْدَهُ (ش ٣٥٣/٣)

(٩) أَي : الْمَالُ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةِ . (ش : ٣٥٣/٣) .

(١٠) قَوْلُهُ (وَبِهَذَا) أَي : يَقُولُهُ (وَكَأَنَّهُمْ اغْتَضَرُوا) (ش ٣٥٣/٣)

(١١) فِي (ص : ٥٦٠) .

ويحور قبل الحول ، وَلَا تُعَجَّلُ لِغَائِنٍ فِي الْأَصَحَّ .

النصاب الذي كمل الآن ؛ كما في « الروضة »^(١) وغيرها عن أكثرين
وقيل تُجْزَى ؛ لأن السَّاحَ آجر الحول كالموجود أَوْزَن .

ولظهور وجهه ، وكونه قياس ما قبله^(٢) جَرَمَ به « الحاوي »^(٣) ومن تبعه ،
لكن يُؤَيِّقُ الْأَوَّلَ^(٤) قول « الروضة » و« المجموع » . لو عَجَّلَ شاة عن أربعين .
ثُمَّ فَتَكَ الْأَمَهَاتُ . . لم يُجْزَى الْمُعَجَّلُ عَنِ السَّاحِلِ^(٥)

(ويحور) التمهيل للمالك دون نحو الولي (قل) تمام (الحول) وبعد
العقد ؛ بأن يَمْلِكَ النصاب^(٦) في غير التجارة ، وتوجد بينها^(٧) مقارنة لأَوَّلِ
تصرف^(٨)

وذلك لِمَا صَحَّ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِلْعَاسِي فِي قَبْلِ الْحَوْلِ^(٩)
ولوجوبها سببتي : الحول والنصاب ، فحار تقديمها على أحدهما ؛ كتقديم
كفارة اليمين على الحنث .

(ولا تمحل لعاميين) أو أكثر (في الأصح) وإن نَارَعَ بِهِ الْإِسْوَئِيُّ وَأَطَالَ ؛
لَأَن رَأَى لِسِيَّةَ الثَّابِتَةِ لَمْ يَنْقَضْ حَوْلُهَا ، فَكَانَ كَالْتَمَحِيلِ قَبْلَ كَمَالِ النَّصَابِ

(١) روضة الطالبين (٧١ / ٢) .

(٢) هو قوله (كأن اشترى لسجارة .) إلخ (ش ٣٥٤ / ٣٠)

(٣) الحاوي الصغير (ص : ٢٢١) .

(٤) راجع إلى قوله . (لم تجزى المعتلة عن النصاب) إلخ هامش (خ) .

(٥) المجموع (١٢٧ / ٦) ، روضة الطالبين (٧٠ / ٢)

(٦) فصل قوله (بأن يملك النصاب) بيان لانقضاء الحول ؛ يعني انعقاده في غير التجارة ؛

بأن يملك النصاب ، وفيها ؛ بأن توجد بينها إيج كروي

(٧) أي : نية التجارة . (ش : ٣٥٣ / ٣) .

(٨) هي (أ) و (ب) و (ح) (تصرف فيها)

(٩) أخرجه من حريصة (٢٣٣٠) ، والمقدسي في « المختار » (٤١١) ، والحاكم (٣٣٢ / ٣) .

وأبو داود (١٦٢٤) ، والترمذي (٦٨٥) وابن ماجه (١٧٩٥) عن علي بن أبي طالب

رضي الله عنه .

وَلَهُ تَفْجِيلُ الْمَطَرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ ،

ورواية . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسَلَّمَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةَ عَامَتَيْنِ ^(١) مَرَّةً
أَوْ مَقْطَعَةً ، مَعَ احْتِمَالِهَا أَنَّهُ تَسَلَّمَ مِنْهُ صَدَقَةَ عَامَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، أَوْ صَدَقَةَ مَائَتَيْنِ نَكْرًا
وَاحِدًا حَوْلَ مَعْرَدٍ .

وإِذَا عَجَلَ لِعَامَتَيْنِ أَخْرَأَهُ مَا يَقَعُ عَنِ الْأَوَّلِ .
وقد روي ^(٢) السُّنْكَيُّ بِمَا إِذَا مَيَّزَ وَاجِبَ كُلِّ سَنَةٍ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْمَحْرُومَ شَأْنُ مَعْنَى ،
لَا مَشَاعَةَ وَلَا مَبْهَمَةً .

(وَلَهُ تَفْجِيلُ الْمَطَرَةِ مِنْ أَوَّلِ) شهر (رمضان) للاتفاق على جوارحه بيومين ،
فَتُجَيِّقُ بِهِمَا النِّقْطَةُ ؛ إِنْ لَا فَارِقَ ، وَلَوْ جَوَّيْهَا بِسَنَتَيْنِ الصَّوْمِ وَالْمَطَرِ وَقَدْ وَجَدَ
أَحَدُهُمَا

بِإِنْ قُلْتُ يُبَاقِيهِ ^(٤) أَنْ الْمَوْجِبَ ^(٥) أَجْرُ حَرِّهِ مِنَ الصَّوْمِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٦) ،
لَا أَوَّلَهُ ، خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ مَا ذَكَرَ ^(٧) . قُلْتُ . لَا يُبَاقِيهِ ؛ لِأَنَّ أَجْرَ الْجَرِّ إِنَّمَا
أُسَدَّ إِلَيْهِ الْوُحُوتُ ؛ لِتَحَقُّقِ وَجُودِ الْكُلِّ بِهِ ، وَهَذَا لَا يُبَاقِي أَنْ أَوَّلَهُ أَوَّلُ ذَلِكَ
الـ

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى الْأَجْرِ بِالسَّنَةِ لِتَحَقُّقِ الْوُجُوبِ بِهِ ^(٨) ، وَإِلَى الْأَوَّلِ

(١) أخرجه البيهقي في الكبير (٧٤٤٢) عن عبيد رضي الله عنه ، وفي معناه ما أخرجه
البحاري (١٤٦٨) ، ومسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وأطره شرح صحيح
مسلم (٦٠٥٩/٧) .

(٢) أي : الإجزاء . هامش (١)

(٣) جمع : السهل الصباح في اختلاف لأشباح ، مساه (٥٣٢)

(٤) أي : يباقي حوله (ولوجوبها) ، إلخ هامش (ح)

(٥) أي : السبب الأول . (٣٥٤/٣) .

(٦) أي : من (المطر) . (ش : ٣٥٤/٣) في (ص : ٤٨٤)

(٧) أي : قوله : (الصوم) . (ش : ٣٥٤/٣) .

(٨) أي : سبب الأول للوجوب . (ش : ٣٥٥/٣) .

وَالصَّحِيحُ . مَنَعَهُ قَتْلُهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ رَكَاةِ الشَّعْرِ قَتْلَ نُدُوِّ صَلَاحِهِ ، وَلَا الْحَبَّ قَتْلَ اشْتِدَادِهِ ، وَيَجُوزُ تَعَذُّهُمَا .

وَشَرْطُ إِخْرَاءِ الْمُعْجَلِ . بَقَاءُ الْمَالِكِ أَهْلًا لِنَوْحُوبٍ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ ،

بِالسَّبَبِ الْكُوفِيِّ أَوَّلُ السَّبَبِ ^(١) بِالسَّبَبِ لِلتَّعْجِيلِ ^(٢) الَّذِي لَا تَوْجُدُ حَقِيقَتُهُ إِلَّا بِالتَّعْذِيمِ عَلَى السَّبَبِ كُلِّهِ ^(٣)

(وَالصَّحِيحُ . مَنَعَهُ قَبْلَهُ) ^(٤) لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ عَلَى السَّبَبِ مَعًا

(و) الصَّحِيحُ . (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ رَكَاةِ الشَّعْرِ قَتْلَ بَدْوِ صَلَاحِهِ ، وَلَا الْحَبَّ قَتْلَ اشْتِدَادِهِ) لِأَنَّ وَحَوْنَهَا بِسَبَبٍ وَاحِدٍ هُوَ الدُّوُّ وَالْإِشْتِدَادُ ، فَانْتَفَعَتْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ ، وَقَبْلَ الظُّهُورِ يَنْشَعُ قَطْعًا

(وَيَجُوزُ) التَّعْجِيلُ (بَعْدَهُمَا) وَلَوْ قَتَلَ الْحَمَامَ وَالتَّصْفِيَةَ ، لِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ قَتْلِهَا تَحْمِيًّا ، ثُمَّ إِنَّ نَدُوَّ نَقْصٍ . كَمَلَّةً ، أَوْ رِيَادَةً . فَهِيَ تَرْغُ

(وَشَرْطُ إِجْرَاءِ الْمُعْجَلِ) أَيِ وَقُوعِهِ رَكَاةً (بَقَاءُ الْمَالِكِ أَهْلًا لِنَوْحُوبٍ) عَلَيْهِ ، وَبَقَاءُ الْمَالِكِ (إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ) فَلَوْ عَمَتْ ، أَوْ تَلَفَ الْمَالُ ، أَوْ بَيْعَ وَبَيْسَ مَرَّةً تَحَارُفًا . لَمْ يَنْشَعِ الْمُعْجَلُ رَكَاةً ، وَلَا يَنْصُرُ نَفْعُ الْمُعْجَلِ

قِيلَ : لَا يَنْدُرُ مِنَ أَهْلِيَّةِ الْوُجُوبِ الثَّانِيَةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْحَرِيَّةِ لَوْحُوثُ الْمَرَادِ ^(٥) ، فَالتَّعْذِيمُ بِالْأَهْلِيَّةِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ . انْتَهَى ، وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ، لِأَنَّ لِمَرَصِنَ هِيَ تَعْجِيلٌ

(١) أَيِ أَوَّلِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ رَمَضَانُ (ش : ٣٥٥ / ٣)

(٢) قَوْلُهُ (بِالسَّبَبِ لِلتَّعْجِيلِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَطْرُقُ (عَلَى السَّبَبِ) كَرَدِي وَهَذَا الشَّرْطُ فِي بَعْدِ قَتْلِ مَوْلَى الْكُرْدِي (٣٥٥ / ٣) (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِظَرْفٍ إِلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لِكُوفِهِ . لِحَقِّ قَطْعِ ، وَأَنَّ الْمَرَادَ بِالتَّعْجِيلِ الْمَذْكُورِ لِلتَّعْجِيلِ الْمَمْسُوعِ الَّذِي هُوَ التَّعْذِيمُ عَلَى جَمِيعِ آخِرِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ)

(٣) قَوْلُهُ (بِالتَّعْذِيمِ عَلَى السَّبَبِ كُلِّهِ) أَيِ التَّعْذِيمِ عَلَى مَجْمُوعِ السَّبَبِ وَإِنْ بَاقِيَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ أَجْرَائِهِ . كَرَدِي .

(٤) أَيِ : مَعَ التَّعْجِيلِ قَبْلَ رَمَضَانَ . نِهَاجُهُ وَمَعْنَى . (ش : ٣٥٥ / ٣) .

(٥) قَوْلُهُ (الْوُجُوبِ الْمَرَادِ) أَيِ فِي وَجُوبِ الرُّكَاةِ عَلَيْهِ كَرَدِي

وَكَوْنُ الْقَائِضِ فِي آجِرِ الْحَوْلِ مُسْتَحَقًّا ،

جائز وهو مستلزم أن المراد بأهلية الوحوب هنا : دوام شروطه ^(١) ، ومنها : عدم ردة متصدية بالموت إلى آجر الحول

نعم ، يُشْتَرَطُ مع بقاء ذلك ، ألا يَتَغَيَّرَ الواحِتُ ^(٢) ، وإلا : كأن عخل بت محاصي عن خمسين وعشرين ، فتوالذت ، وتلعت ستاً وثلاثين قبل الحول لم تُخْرِىَ تلك وإن صارت ست لوب ، بل يَسْتَرِدُّهَا وَيُعِيدُهَا ، أو يُعْطِي ^(٣) غيرها قيل ولا تَرُدُّ هذه ^(٤) على المتن ، لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط انتهى

واحد منه حمل المتن على ما إذا لم يَتَغَيَّرَ الواجب ، لأنه الغالب ، وهذه تعير فيها ، فلم ترد ، لذلك

(وكون القاض في آخر الحول) ^(٥) المراد به ما وفيما مر ^(٦) وقت الوحوب اشتمل لحوب بدو الصلاح ^(٧) وأثره ، لأن الحول أعلت من غيره (مستحقاً) ^(٨) فلو

(١) أي الوحوب (ش ٣٥٦/٣)

(٢) أي صفته بهذه (ش ٣٥٦/٣)

(٣) قوله (أو يعطي) (إع عطفاً على (يسردّها) (ش ٣٥٦/٣)

(٤) قوله (قبل ولا ترد منه) (إع حاصله ليس معنى قول المصنف (وشرط حره) (إع أنه كلما رُحِدَ المعاء وجد لإجراء حتى يرد عليه ذلك ، لأن وجود الشرط هو المعاء - لا يستلزم وجود المشروط - وهو الإجراء - بل معناه أنه شرط له ، ويمكنه شرط آخر ، كردي .

(٥) قوله (في آخر الحول) أو عند دخول شوال كردي

(٦) أي ابتداءً . (ش ٣٥٦/٣)

(٧) قوله (لحوب بدو الصلاح) وهو وقت لتعجيل بعبه ، فالتعجيل باعتبار آخر الحره من وقت الوجوب . كردي . وقال الشرواني (٣٥٦/٣ - ٣٥٧) (قوله : الشامل لحوب بدو الصلاح) ينصي جوار التعجيل من بدو الصلاح ، مع أنه قد تقدّم متع ديك ، أي فكان المناسب أن يقول : (لحوب الجفاف) .

(٨) أي وإن حرج عن الاستحقاق في أثناءه (ع ش ١٤٣/٣)

وقيل إن حرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يُجرئه ،

رأى استحقاقه^(١) : كأن كان المال ، أو الآخذ آخر الحول^(٢) بعير يلبه ، أو مات ، أو ازمد حيسد^(٣) . . . لم يُجرىء المعجل ، لخروجه عن الأهلية عند لوجوب .

(وقيل إن حرج) المايص (عن الاستحقاق في أثناء الحول) بحوردة ، وعدد في آجره^(٤) (لم يجرئه^(٥)) أي : المعجل المالت : كما لو لم يكن عند لأحد مستحقاً ، ثم استحق آجره ، والأصح : الإجراء ، اكتفاء لأهنة فيما ذكر^(٦)

وفارقت تلك^(٧) بأنه لا تعدني هاحال الأحيد ، بحلله ثم وقضية المتني وغيره : اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب ، فلو شك في حياته ، أو احتياجه حيسد^(٨) لم يُجرىء ، واعتمده جمع متأخرون^(٩) وفرصه^(١٠) بعضهم فيما إذا علقت عيشه وقت الوجوب ، وشك في حياته ،

(١) أي قل آخر الحول . نهاية . (ش : ٣٥٧/٣)

(٢) قوله (أو الآخذ آخر الحول) أي وعند دخول شوال كردي وراجع : السهل الضاح في اختلاف الأشياخ : مسألة (٥٣٣) .

(٣) أي : في آخر الحول . (ش : ٣٥٧/٣) .

(٤) قوله : (بتحوردة . . .) إلخ ، أي : كأن غاب المستحق عن بلد المال ، وعاد إليه في آخره . يهاب . (ش : ٣٥٧/٣) .

(٥) وفي المطبوعات (وت) : (لم يجرئه) .

(٦) قوله (فيما ذكر) أي في طرفي الأداء أو الوجوب كردي

(٧) قوله (وفارقت تلك) أي فارقت الصورة ، المذكورة في المس ، وهي ما لو حرج عن الاستحقاق في أثناء الحول وعاد كردي وقال لشرواني (٣٥٧/٣) (قوله : وفارقت)

أي الصورة المقتة ، وهي : ما لو زال الاستحقاق في أثناء الحول ثم عاد ، وقوله (تلك) أي الصورة المقيس عليها ، وهي ما لو لم يستحق عند الأحد ثم استحق آخر الحول

(٨) أي : أو احتياجه عند الوجوب . (ش : ٣٥٧/٣) .

(٩) راجع : السهل الضاح في اختلاف الأشياخ : مسألة (٥٣٤)

(١٠) أي الخلاف المشار إليه بقوله (واعتمده جمع متأخرون) (ش : ٣٥٧/٣)

ولا يضر عنه بالزكاة .

وَحَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ هَذَا^(١) وَقَوْلٍ بَعْضِ شَرَّاحِ : الْوَسِيطِ . إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِجْدُ بِلَدِ الْمَالِ عِنْدَ الْوُجُوبِ لَمْ يُخْرِئْهُ ؛ لِمَعِ النُّقْلِ بِحَمَلِ عَدَمِ الْإِجْرَاءِ عَلَى مَنْ عَلِمَ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ بِغَيْبِهِ عَنِ بِلَدِ الْمَالِ وَقَدْ الْوُجُوبِ

وَرَعْمُ أَنَّ حَصْرَهُ بِبِلَدِ الْمَالِ وَقَدْ لَقِيَ شُرْطَ مُرَّةٍ حَصْرِهِ وَقَدْ الْوُجُوبِ . نَعِيدُ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

وَيَحْمِلُ الْإِجْرَاءُ^(٢) عَلَى غَيْبِهِ عَنِ مَحَلِّ الصَّرْفِ ، وَجَهْلِ حَالِهِ ؛ مِنَ الْفَقْرِ ، وَالْحَصْرِ ، وَصَدَّ هُمَا .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَعْتَمَدَ الْمَوَافِقَ لِلْمَقُولِ أَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ تَحَقُّقِ قِيَامِ مَانِعٍ بِهِ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، وَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلشُّكِّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ ، وَهِيَ إِذَا مَاتَ الْمَدْعُوعُ لَهُ مَثَلًا^(٣) بَلَرَّمُ الْمَالِكِ الدَّفْعُ ثَابِتًا لِلْمُسْتَحَقِّينَ ؛ لِمَحْرُوجِ الْقَانَصِ عَنِ الْأَمْنِيَّةِ حَالَةَ الْوُجُوبِ .

(وَلَا يَضُرُّ عَنْهُ بِالزَّكَاةِ) الْمَعْجُزَةُ ؛ لِنَحْوِ كَثَرَةِ أَوْ تَوَالِدِ وَلَوْ بِهَا مَعَ غَيْرِهَا^(٤) ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ إِعْثَاؤُهُ ، أَمَّا عَنْهُ بِغَيْرِهَا وَحْدَهُ . . . فَيَضُرُّ^(٥)

وَقَبْلَهُ^(٦) الْأَفْزَعِيُّ كَالسَّيْكِيِّ : بِمَا إِذَا بَقِيَثْ أَوْ تَلَفَتْ وَلَمْ يُؤَدَّ تَعْرِيمُهُ^(٧) إِلَى فَرِهِ ، وَإِلَّا . . . لَمْ يَشْتَرُذْ مِنْهُ ؛ لِثَلَا يَتَعَوَّذُ لِحَالَةِ يَسْتَحِقُّهَا

(١) قوله (بين هذا) أي المذكور ، من ترجيح الإجراء وإثباته كرودي وقال الشرواني

(٣٥٨ / ٣) (أي ما ذكر من ترجيح الروياني وإثباته المحاطي)

(٢) قوله (ويحمل الإجراء) عطف على قوله (بحمل عدم الإجراء) كرودي

(٣) قوله (فيما إذا مات) إلخ لعلّه عطف على قوله (لا يَدَّ) إلخ ، ويحمل أنه

معطوف على قوله (اشتراط تحقق أمنته) إلخ (ش ٣٥٨ / ٣)

(٤) قوله (ولو بها مع غيرها) أي لا حاجة إلى لعمته (بها) (ش ٣٥٨ / ٣)

(٥) أي : في أجزاء المعجل .

(٦) أي : قولهم - (وأما غناه بغيره) إلخ (ش ٣٥٨ / ٣)

(٧) أي : اتالف . (ش ٣٥٨ / ٣)

وَإِذَا لَمْ يَقْعِ الْمُعَجَّلُ زَكَاةً . اسْتَرَدَّ إِنْ كَانَ شَرْطُ الاسْتِرْدَادِ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ

وَنَظَرَ فِيهِ الْعَرِيُّ بِأَنَّهُ دِيرٌ فِي دَقَّتِهِ ، وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ أُنْفَقَ
وَلَوْ اسْتَعْنَى بِزَكَاةٍ أُخْرَى مُعَجَّلَةً أَوْ غَيْرَ مُعَجَّلَةٍ . . . صَرٌّ ، كَمَا اعْتَمَدَ
الْأَذْرَعِيُّ

وَصُورَتُهَا^(١) : إِنْ تَنَفَّسَ الْمُعَجَّلُ ، ثُمَّ يَخْصُلُ لَهُ زَكَاةٌ يَسْتَدْرِكُ مِنْهَا مَالُ
الْمُعَجَّلِ^(٢) ، ثُمَّ يَبْقَى مِنْهَا مَا يُعْيِيهِ ، أَوْ تَقَى^(٣) وَيَكُونُ حَالُهُ قَبْضَهُمَا^(٤) مُحْتَاجًا
لَهُمَا ، ثُمَّ يَتَغَيَّرُ حَالُهُ عَذَّ الْحَوْلِ ، فَصَارَ يَكْفِيهِ أَحَدُهُمَا وَمَا بِيَدِهِ .

وَرَجَّحَ السَّبْكَيُّ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُ مُعَجَّلَيْنِ ، أَنَّ الثَّابِتَ أَوْلَى بِالِاسْتِرْجَاعِ
وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا^(٥) وَاحِدَةً . فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلُ ، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ لَا يَصْرُ
عَرَضُ الْمَانِعِ بَعْدَ قَبْضِهَا^(٦)

(وَإِذَا لَمْ يَقْعِ الْمُعَجَّلُ زَكَاةً^(٧) اسْتَرَدَّ^(٨) إِنْ كَانَ شَرْطُ الاسْتِرْدَادِ إِنْ عَرَضَ
مَانِعٌ) كَمَا إِذَا عَجَّلَ أَجْرَةَ دِيرٍ ، ثُمَّ انْهَدَمَتْ فِي الْعِدَّةِ أَمَّا قَبْلَ الْمَانِعِ^(٩) فَلَا
يَسْتَرَدُّ مُطْلَقًا^(١٠) ، كَمَا تَرَى تَعَجُّلَ دِيرٍ مُؤَخَّلٍ .

(١) أَي مَالَهُ الْاسْتِمَاءَ بِزَكَاةٍ أُخْرَى (ش : ٣٥٨/٣)

(٢) بِسَدِّهَا بِدَلِّ الْمَعَجَّلِ أَي بِذَبْطِهَا بِذَلِكَ الْمَعْتَدِ كَرَدِي

(٣) قَوْلُهُ (أَوْ تَقَى) إِحْصَاءٌ عَلَى مَوْنِهِ (أَنْ تَتَلَفَ) (إِبْح : هَامِشِي (٤))

(٤) وَمِنْ (أ) وَ (ب) وَ (س) وَالْمَطْبُوعَةُ الْمَكَّةُ (قَبْضُهَا)

(٥) قَوْلُهُ (وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا) أَي إِحْدَى بَرَكَائِنِ (وَاحِدَةً) أَي غَيْرَ مُعَجَّلَةٍ كَرَدِي

(٦) أَي : الزَّكَاةُ الْوَاحِدَةُ بِهَا يَهَيَّأُ وَمَعْنَى (ش : ٣٥٩/٣)

(٧) عَرَضَ مَانِعٌ وَجِبَتْ ثَانِيًا ، كَمَا مَرَّ بِهِيَ اسْتِحْجَاجُ (١٤٤/٣)

(٨) أَي : الْمَالُ ، بِهَيَّأُ وَمَعْنَى (ش : ٣٥٩/٣) .

(٩) قَوْلُهُ (أَمَّا قَبْلَ الْمَانِعِ) (إِبْح : نَظَرٌ بِمَا عَدِيَهُ ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْبَصَرِيَّ مَا يَصِفُهُ يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ

الْمَعْتَدِ (إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ) يَدْعُوهُ (اسْتَرَدَّ) ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ (وَأَمَّا لَوْ شَرَطَهُ)

(إِبْح : يَنْتَضِي أَنَّهُ مَدَّ لِقَوْلِهِ (إِنْ كَانَ) (إِبْح : وَهَذَا يُقَالُ هُوَ قَبْلُ فِيهِمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

أَنْتَهَى . (ش : ٣٥٩/٣) .

(١٠) شَرْطُ الاسْتِرْدَادِ لَا . (ش : ٣٥٩/٣) .

وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ - (هَبْ زَكَانِي الْمُعْجَلَةَ فَقَطْ) اسْتَرَدَّ ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعْجِيلِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ الْقَائِصُ لَمْ يَسْتَرَدْ ،

وَأَمَّا لَوْ شَرَطَهُ مِنْ غَيْرِ مَا بَعْدَ . فَلَا يَسْتَرَدْ ، بَلْ نَظَرَ شَارِحٌ^(١) فِي صَحْةِ الْقَبْصِ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ .

(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَذِهِ زَكَانِي الْمُعْجَلَةَ ، فَقَطْ) أَيَّ وَلَمْ يَرِدْ عَلَى ذَلِكَ (اسْتَرَدَّ) لِأَنَّهُ غَيَّرَ الْجِهَةَ ، وَإِذَا بَطُلَتْ . رَجَعَ إِلَى لَاحِقَةٍ فِيهِ دُكْرٌ وَكَوْنُ الْعَائِبِ عَدَمَ الْإِسْتِرْدَادِ^(٢) لَا يُؤْثَرُ ، إِلَّا لَوْ لَمْ يُصْرِّحْ بِأَنَّهُ رَكَاةٌ مُعْجَلَةٌ أَمَّا مَعَهُ^(٣) . فَكَأَنَّهُ أَدَّاهُ هَذَا التَّبَرُّعَ بِالتَّعْجِيلِ يَوْصَفُ^(٤) كَوْنَهُ رَكَاةً ، وَإِذَا انْتَقَى الْوَصْفُ . انْتَقَى التَّبَرُّعُ .

وَبِهَذَا فَارْتَقَى قَوْلُهُ . هَذِهِ عَنِ مَالِي الْعَائِبِ ، فَإِنْ تَالَعَا . يَقَعُ صَدَقَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَشْعِرًا بِاسْتِرْدَادٍ .

وَعَدَمُ الْقَبْصِ بِالتَّعْجِيلِ كَأَيِّ فِي الرَّجُوعِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ^(٥) ، كَمَا أَمَدَّ قَوْلُهُ (وَ) الْأَصَحُّ . (أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعْجِيلِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ الْقَائِصُ لَمْ يَسْتَرَدْ) الدَّاعِ ، لِتَصْرِيفِهِ بَعْدَ الْإِعْلَامِ عِنْدَ الْأَحَدِ ، وَلَا فَرْقَ فِيهِ دُكْرٌ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَالِكِ .

وَلَا أَثَرَ لِلْعِلْمِ بِالتَّعْجِيلِ بَعْدَ الْقَبْصِ عَلَى أَحَدِ اِحْتِمَالَيْنِ . الْأَوَّلُ حَلَالُهُ إِنْ

- (١) وهو الإسوي ، لكن الظاهر الصحة معي (ش : ٣ / ٣٦٠)
(٢) قوله (وكون العائِبِ عدم الاسترداد) عنه للمقابل ، فإنه كان لا يسترْدُ ؛ لأن العادة جارية بأن المدعوع إلى العقر لا يسترْدُ ، مردها قوله (لا يؤثر) إجماع كروى قوله (وكون العائِبِ ...) إلخ رَدُّ لَدَلِيلِ الْمُقَابِلِ . (ش : ٣ / ٣٦٠) .
(٣) أي : التصريح بأنه رَكَاةٌ مُعْجَلَةٌ . هامش (ك) .
(٤) قوله (بالتعجيل) متعلق بـ (التبرع) ، وقوله (يوصف) (إلخ متعلق بقوله (أنماط ...) إلخ . (ش : ٣ / ٣٦٠)
(٥) أي : التعجيل . (ش : ٣ / ٣٦٠)

وَأَنَّهُمَا لَوْ اِخْتَلَفَا فِي مُشْتِىِ الْاِسْتِرْدَادِ

كان ' قبل نصرته فيه

تنبيه هل بخري هذا التصيين في غير الركاة مما هو بطورها ، بان كان ،
سبباً^(١) ، فمحل عن أحدهما ، كأن ذبح منمنع عقب فراع عمرته ، ثم دمه
للمستحقين ، فإن أنه يمشي لا يلزمه دم^(٢) ، فيقال إن شرط^(٣) ، أو قال دمه
المعطل ، أو عيتم القابض بالتعجيل . رَجَعَ ، وإلّا . فلا .

أو يختص هذا^(٤) بالركاة ويُفَرَّقُ بآنها^(٥) في أصلها مواساة ، فزق بمخرج
معتلاً لها توسيع طرق الرجوع له ، بحلاب نحو الدم والكفارة ، فإنه في أصله
بدل جبايه ، فصيق عليه بعدم رجوعه في تعجيله مطلقاً ؟ كل محتفل
وورصيم ذلك في الركاة - ولم تتعرضوا لغيرها - يُجِبُّ لِلثَّانِي ، وَالْمَدْرَسَةُ يَمُنُّ
لِلْأَوَّلِ ، فَتَأْتَلُهُ .

(و) الأصح - (أنهما لو اختلفا في مشت الاسترداد) وهو ذكر التعجيل ، و
عنه التماس به على ما فيهما من خلاف ، أو شرط الاسترداد ولا خلاف فيه ، كـ
اقتضاء صيغ المس

وكان الشارح أشار لذلك بقوله - (وشرط الاسترداد على مقابلة الأصح)
أي : فعلى الأصح من باب أولى .

(١) أي : العلم . هامش (ك) .

(٢) السببها الداع من العمرة ، والإحرام بالمتع كاتب هامش (ك) .

(٣) أي : فإن عاد إلى السجدة وأحرم بالتحج منه ، ولا يحن في هذا العام (ش ٣٦٠/٣) .

(٤) أي : الاسترداد إن فرض مانع ، (ش ٣٦٠/٣) .

(٥) أي : التصل (ش ٥٦٠/٣) وقوله (أو يحسن) إلح عطف على قوله

(بخري . . . إلح . هامش (خ))

(٦) قوله : (بأنها) أي : الركاة . هامش (أ) . وفي (ب) : (بأنه) .

(٧) كـ (ب) (١٢٢/١) .

صَدَقَ الْقَائِضُ بِيَمِينِهِ .

وَمَنْ ثَنَى وَالْمُعْجَلُ تَأَلَّفَ . . وَجَبَ صَمَانُهُ ، وَالْأَصَحُّ : اِغْتِبَارُ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَيْصِ ، وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ نَاقِصاً . . فَلَا أَرَشَ ،

(صدق القايض) ووارثه لا الدافع ، حلاماً لما وقع في المجموع^(١) ، بل عُدَّ من سبق القلم (بيعته) لأن الأصل : عدمه^(٢) ، ولاتمايقهما^(٣) على ملك القايض ، والأصل : استمراره .

وبما لو اختلفا في علم القايض . يتخلف على نفي علمه بالتعجيل .
(ومنى ثن) الاسترداد (والمعجل) باقي . . ثَغِيرَ رُءُءَ بَعِيهِ ، كما لو فُسِّخَ الْبَيْعُ وَلَمْ يَنْقُضْ بَعِيهِ ، وَلَا يُجَابُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ إِلَى إِبْدَالِهِ وَلَوْ نَاقِصاً مَهْ
أو (تألف . وجب صمانه) بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم^(٤) ، لأنه نصه لمرحى نفسه ، وَلَا يَجِبُ هُنَا الْمَثَلُ الصَّوْرِيُّ مطلقاً^(٥) على الأصح .
وقولهم : ملك المعجل ملك القرض^(٦) . معناه أنه مشابه له في كونه ملكه بلا بدلٍ أو لا .

(والأصح) في المتقوم : (اعتبار قيمته يوم القرض) لأن ما رَدَّ عليها يومئذٍ حصل في ملك القايض ، علم نصمته (و) الأصح : (أنه) أي . المالك (لو وجد) أي المسترد (ناقصاً) نقص صفة : كمرحى ، وسقوط يد (فلا أرش) له ؛

(١) المجموع (/ ١٣٢) .

(٢) أي : الثبت . (ش : ٣ / ٣٦١) .

(٣) وفي المطبعة المكية والمصرية : (ولاتمايقهم)

(٤) قوله (بالمثل في المثل) أي كالدراهم ، (والقيمة في المتقوم) أي كعصم نهاية

(ش : ٣ / ٣٦١) .

(٥) قوله (ولا يجب [هنا] المثل الصوري مطلقاً) أي سواء كان حيواناً أو غيره ، ومقابل

الأصح يقول بضم الحيوان بالمثل الصوري كردي وقال علي الشيرازي (٣ / ١٤٥)

(قوله : مطلقاً ، أي مثلاً أو متقوماً) وفي المطبوعات (لثمن الصوري)

(٦) وصبط (ك) (ملك المعجل ملك القرض)

وأنه لا يسترد زيادة منفصلة

لأنه حدث في ملك القاصي ؛ كإرجاع في حبه ، فرأى الموهوت ناقصاً

أما نقص جزء متميز ؛ كتلف أحد شائش فيضمن بدله قطعاً

(و) الأصح : (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) كولي ، وكسب ، وولي ولو

بصرع ، وصوب وإن لم يخر ؛ لحصولها في ملكه

والرجوع إنما يزفع العقد من حبه ؛ ومن ثم لو بان^(١) غير مستحق ،

كفر^(٢) . رجع عليه بها^(٣) ، وأرشد النقص مطلقاً^(٤) ؛ لتبني عدم ملكه ،

ولساد قبضه وإن صار عند الحول مستحقاً

وكذا يضمنهما^(٥) لو وجد سب الرجوع قبلهما^(٦) أو معهما

أما المتصلة كالسمن^(٧) . فشع الأصل .

ثم حتم البات بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل غير مترجم بها^٨

معصلي - وإن كان^(٩) في أصله^(١٠) - اختصاراً أو إنكلاً^(١١) على وصوح

المراد ، على أن الحق أن لها تعلماً واصحاً بالتعجيل ؛ إذ التأخير صده

(١) أي : القبيض . (سم : ٣ / ٣٦٢)

(٢) أي : وهي وكافر . إيعاب . (ش : ٣ / ٣٦٢) .

(٣) أي : بالزيادة المنفصلة . (ش : ٣ / ٣٦٢) .

(٤) أي : سواء كان النقص عباً أو صفة ، ويحتمل أنه راجع لموله (بها) أيضاً (ش : ٣ / ٣٦٢) .

(٥) أي : الزيادة المنفصلة والأرض . هامش (ك) .

(٦) أي : الزيادة والأرض . (ش : ٣ / ٣٦٢) .

(٧) أي : والتعليم معي ، وانكير إيعاب (ش : ٣ / ٣٦٢)

(٨) أي : أفرادها (فصل) . معني . (ش : ٣ / ٣٦٥) .

(٩) أي : أفرادها (فصل) . معني . (ش : ٣ / ٣٦٢) .

(١٠) المحذور (ص : ١٠٧) .

(١١) راجع لقوله (غير مترجم لها) إلخ ع ش (ش : ٣ / ٣٦٢) وفي (أ) و (ب) (و) بدل (أو) .

وَتَأْخِيرُ الرِّكَاتِ تَعْدُ التَّمَكُّنَ يُوجِبُ الضَّمَانَ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ ،

وذكر الضدين في سياق واحد مع تقديم ما هو المقصود منهما . غير معيب ، بل حسن ، لما فيه من رعاية النصد الذي هو من أظهر أنواع البدع .
وأما مسائل التعلي (١) . فلها مناسبة بالتعجيل أيضاً ؛ إشارة (٢) إلى أنهم وإن كانوا شركاء له (٣) قطع تعلّقهم بالدمع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال ؛ لأنهم غير شركة حقيقية ، فتأمل . يظهر لك (٤) حسن صيغته ، ويندفع (٥)
ما اعترضه به الإسوي وغيره (٦)

(وتأخير) المالك إحراح (الركاة بعد التمكن) بما مرّ (يوجب الضمان)
أي : إحراح قدر الركاة لمستحقّه (وإن تلف المال) لتقصيره بحبس الحق عن
مستحقّه .

واختلفوا هل التمكن شرط للوجوب ؛ كالصوم ، والصلاة ، والحج ؟
والأصح أنه شرط للصعب لا للوجوب ؛ إذ لو تأخر الإمكان مدة . فتدأ
لحرب الثاني من تمام الأول لا من الإمكان ؛ أي بالنسبة لما لم يملكه
المستحقون ؛ أحداً من قولهم في مسألة مدار السابقة (٧) إذا أوحرت أربع سنين

(١) وهي قوله (تتعلّق بالمال بمعنى الشركة) هامش (١)

(٢) قوله (إشارة) إلح بيان للمناسبة ، كأنه قد فيها مناسبة بالتعجيل ، وبذلك المناسبة هي
لإشارة إلح ، فهو يدل على المناسبة ، أو حيز مبدأ محذوف ، خلافاً لما وقع في حاشية
الشيخ ع ش ؛ من كونه علة لدخول عدم صحته ؛ كما لا يخفى . وشدي ، ويحور كونه علة
للمناسبة ، فكأنه قال : فلذكرها هنا للإشارة إلى . . . إلخ . (ش : ٣٦٢/٣) .

(٣) أي للمالك . (ش : ٣٦٢/٣) وهي (م) و (ت) و (ج) والمطبوعة المصرية
(شركاء له) بقول الهاء

(٤) قوله (يظهر لك) إلح جواب الأمر (ش : ٣٦٢/٣)

(٥) قوله (ويندفع) في تاويل المصدر عطفاً على قوله (حسن .) إلخ ، ويحصل أنه بالجزم
عطفاً على (يظهر) إلخ عطفاً مسبب على سبب ، (ش : ٣٦٢/٣) .

(٦) راجع اعتراض الإسوي في حاشية ابن قاسم (٣٦٢/٣ - ٣٦٣)

(٧) في (ص : ٥٣٨) .

بمئة وقد أدى من غيرها . فأوّل الحول الثاني في ربع المئة بكماله من حين أداء الزكاة ، لا من أوّل السنة ، لأنه بقي على ملكهم إلى حين الأداء . ثم رأيتُ الإسويّ قال : إذا قُتِلَ . الفقراء شركاء المالك . فقياسه أن يكون أوّل الثاني^(١) من الدفع إذا كان نصاباً فقط ، وهو صريح فيما ذكرته^(٢) . ولو خذت^(٣) تناح بعد الحول وقبل الإمكان ضمّ للأصل في الثاني دون الأوّل^(٤) .

ويُفرّق بين ما هنا وبحول الصلاة ؛ بأنّ هـ حكمين متمايزين . الصمد والوجوب ، وكلّ يترتّب عليه أحكام تخصّصه ، وأمّا ثمّ^(٥) . . . فليس إلا الوجوب ، والقول به^(٦) مع عدم التمكن متعذّر ، فتعيّن أنه شرط للوجوب . قيل قوله : (وإن ..)^(٧) غير جيّد ؛ لاقتصائه اشتراكاً فيها وما بعدها^(٨) في الحكم^(٩) ، وأنّ ما قبلها أولى به ، وليس كذلك ؛ إذ اختلف هو محلّ الضمان .

(١) أي : الحول . هامش (خ)

(٢) في قوله (أي بالسنة بما لم يسكه مستعملون) هامش (ك)

(٣) قوله (ولو حدث) إيج عطف على قوله (لو تأخر الإمكان) إيج (ش) ٣/٣٦٣

(٤) أي في الحول الثاني دون الحول الأوّل هامش (أ) وفي (ب) وهامش (ك) نسخة (في الحول الثاني) بزيادة (الحول) .

(٥) أي : في نحو الصلاة . (ش : ٣/٥٦٣) .

(٦) قوله (والقول به) أي بالوجوب في نحو الصلاة ، وصير (أنه) يرجع إلى التمكن كردي .

(٧) وفي (ع) (إن تلف المال . غير جيّد) ، وفي المطبوعات (وإن كان غير جيّد) ، وما في المطبوعات خطأ .

(٨) قوله (اشتراك ما قبلها) أي : المقدر ، وهو عدم التلف ، قوله (وما بعدها) أي المذكور ، وهو التلف . (ش : ٣/٣٦٤) .

(٩) قوله (في الحكم) الحكم هـ هو لضمان كردي

وَبَوَّ تَلَفَ قَتْلَ التَّمَكُّنِ . فَلَا ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ . فَلَا ظَهْرُ . أَنَّهُ يَغْرُمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ

وَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١) فالواجبُ الأداء ، وَيَدْخُلُ مَعَ ذَلِكَ فِي صَعَابِهِ حَتَّى يَغْرُمَ بَوَّ تَلَفَ الْمَالِ . انْتَهَى

وَيُرَدُّ بِمَا قَرَّرْتُهُ : أَنَّ صَعَابَهُ وَتَأْخِيرُ إِحْرَاجِهَا بَعْدَ التَّمَكُّنِ يُوجِبُ الْإِخْرَاجَ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ ، وَهَذَا صَحِيحٌ لَا عَارَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ التَّلَفِ وَمَا بَعْدَهُ مُشْتَرِكٌ فِي رَجَوِّ الْإِخْرَاجِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْلَى بِالْوَجُوبِ مِنْ بَعْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ سَقَطَ ، فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ مَعَ التَّلَفِ . . فَأَوْلَى مَعَ الْبَقَاءِ .

(وَلَوْ تَلَفَ) الْمَالُ (قَبْلَ التَّمَكُّنِ) بَلَا تَعْرِيطُ ، سَوَاءٌ أَكُنْ تَلَفَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَمْ قَبْلَهُ ؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَ هُنَا ، وَقَيْدُ فِي الْإِتْلَافِ بـ (بَعْدَ الْحَوْلِ) (فَلَا) يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ ^(٢) ؛ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ مَعَ أَنَّ التَّمَكُّنَ شَرْطٌ فِي الصَّابِ

(وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ) أَيِ الصَّابِ بَعْدَ الْحَوْلِ . وَكَأَنَّهُ اسْتَمْنَى عَنْ ذِكْرِهِ ^(٣) هُنَا بِذِكْرِهِ فِيمَا بَعْدَ ^(٤) . وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ بَلَا تَعْرِيطُ (فَلَا ظَهْرُ) أَنَّهُ يَغْرُمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ (إِذَا تَلَفَ) وَاحِدٌ مِنْ خَمْسَةِ أَعْرَافٍ وَجَبَتْ أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ شَاةٍ

أَمْ لَوْ تَلَفَ وَاحِدٌ عَلَيْهِ ^(٥) ؛ كَأَرْبَعَةٍ مِنْ نَسْعَةٍ . فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ تَجِبُ شَاةٌ أَيْضاً ^(٦) ؛ سَاءَ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ لِلصَّابِ ^(٧) ، وَأَنَّ الْوَقْصَ عَقْوٌ ، عَلَى أَنَّ الْعَتَرَ قَدْ يَصْذُقُ هَهُنَا ^(٨) ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ قِسْطُ الْحَمِصَةِ الْبَاقِيَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا وَاحِدُهَا

(١) الْأَنْسَبُ : وَأَمَّا مَا قَبْلَهُ . (ش : ٣٦٤ / ٣) .

(٢) الْأَوَّلَى فَلَا ضَمَّانَ ، كَمَا فِي «الْهَيْكَةِ» وَ«الْمَعْنَى» (ش : ٣٦٤ / ٢)

(٣) بِمَعْنَى قَوْلِهِ (بَعْدَ الْحَوْلِ) (وَشَدِيدِي ١٤٦ / ٣)

(٤) فِي (ص : ٥٧٤) .

(٥) أَيِ : عَلَى الصَّابِ . (ش : ٣٦٤ / ٣) .

(٦) قَوْلُهُ (أَيْضاً) الْأَوَّلَى إِسْمَاعِيلُ (ش : ٣٦٤ / ٣)

(٧) قَوْلُهُ (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ عَلَى أَنَّ التَّمَكُّنَ شَرْطٌ (إلخ كَرْدِي

(٨) قَوْلُهُ (وَقَدْ يَصْذُقُ) (إلخ ، أَيِ بِإِرْجَاعِ ضَمِيرِ بَعْضِهِ إِلَى الْعَدَمِ ، قَوْلُهُ (يَهْدِي) هِي -

وإن أنلفه بغد الحول وقيل التمكن . . . لم تسقط الزكاة .

وهي تتعلق بالمال تعلق شركة

(وإن أنلفه) أي : المالك ولو نحو صبي ، ومجنون ، كما هو ظاهر ، أو
فصر في دفع متلب عنه ؛ كأن وصّعه في غير حرره (بعد الحول وقيل التمكن
لم تسقط الزكاة) لتعديبه .

ولو أنلفه أجبي يضمن^(١) . . . لزمه بدل قدر الزكاة ؛ من قيمة المتقوم ، ومن
المشئي للمستحقين ؛ بناء على الأصح ؛ أنهم شركاء في العبي ، وتأتي دلت في
زكاة الفطر ، فيستقر^(٢) في دمنه بإتلافه^(٣) المال قبل التمكن وبعمده ، وكذا تنم
بعد التمكن لا قبله ؛ كما في المجموع^(٤)

(وهي تتعلق بالمال) الذي تحت في عيه^(٥) (تعلق شركة) بقدرها ؛ لأنها
تحت بصفة الماي ؛ جودة ورداءة ، وتؤخذ من عيه قهراً عند الامتناع ؛ كما يقسم
المال المشترك قهراً عند الامتناع^(٦) من القسمة .

وإن جار^(٧) الإخراج من غيره على خلاف قاعدة الشركات ؛ رفقاً
بالمالك ، وتوسعة عليه ؛ لكونها حيث مواساة

فعلى هذا^(٨) إن كان الواجب من غير الجبس ؛ كشافة في حمس إل . . . ملث

• قوله : (لو تلف والله عليه . . .) إلح . (ش : ٣ / ٣٦٤) .

(١) قوله : (يضمن) احتراف عن الحرقي . (ش : ٣ / ٣٦٤) .

(٢) قوله (يستقر) الظاهر التأنيث (ش : ٣ / ٣٦٥) .

(٣) قوله (في دمنه) أي من يلزمه زكاة الفطر من عبده أو غيره ، قوله (بإتلافه) أي بعد
دخول وقت الوجوب . سم . (ش : ٣ / ٣٦٥) .

(٤) المجموع (٥ / ٢٢٩ ، ٣٣٢) .

(٥) قوله : (الذي تجب في عيه) سيأتي محترزه في التنبيه . (ش : ٣ / ٣٦٥) .

(٦) أي امتناع بعض الشركاء بهايه ومعنى (ش : ٣ / ٣٦٥) .

(٧) قوله (وإن جار) إلح جواب سؤال ظاهر البيان (ش : ٣ / ٣٦٥) .

(٨) أي : أن تعلقها تعلق شركة . (ش : ٣ / ٣٦٥) .

يستحقون منها بقدر قيمة الشاة ، وإن كان من الحسب ؛ كشاة من أربعين فهل الواجب شاة ؛ أي . ربع عشر كل ، أم شاة منها مهمة ؟ وجهان الأصح لأزل ، وعلى الثاني^(١) تعريض وإشكال ليس هذا محل بسطه .

وانصار بعضهم له^(٢) ، وأنه مقتضى كلامهما^(٣) . مردود وإن أطر وتنجح^(٤) بأنه لم ير من جلا عار المسألة ، وأنها أنجلت باعتماده له ، كيف وهو - أغبي . الثاني - لا يتعقل إلا في شياؤ مثلا استوث قنمها كلها^(٥) ، وهذا نادر جدا ، فليت شعري ما الذي يقوله معتمده في غير ذلك الذي^(٦) هو الأعم لأعلت ؟

فإن قال . يعينها^(٧) مراعى القيمة . قلنا يلزم عدم انبهاهما ؛ لأن المساوية ذلك قد تكون واحدة منها فقط ، بل قد لا تؤخذ منها^(٨)

ثم رأيت جمعا قلوا . يلزم قائله^(٩) بطلان البيع في الكل ؛ لانبها الباطل من كل واحد ، وسيغنم تصريرهم بصحته فيما عدا قدرها

ورغم أن السانع قادر على تمييزها فإنه موقوف إليه لا يمتنع الجهل بالمبيع

(١) وهو الإنباه . (ش : ٣ / ٣٦٥) .

(٢) أي : الثاني . هامش (ك) .

(٣) الشرح الكبير (٣ / ٤١-٤٢) ، روضة الصابيين (٢ / ٨٥)

(٤) قوله (وتنجح) أي : يصح ، وصحير (نه) يرجع إلى (الثاني) كردي

(٥) وقوله (كلها) تأكيد لها . وصحير (معتمده) يرجع إلى الثاني ، و (د) هي (ذلك) إشارة

إلى (اسوت) كردي . وقال الشرواني (٣ / ٣٦٥) قوله " في غير ذلك " أي : في المتفاوتة قيمتها

(٦) وقوله (الذي) صفة لا غير . كردي . وقال الشرواني (٣ / ٣٦٥) (قوله

" الذي " إيج صفة لتعير بزيادة الجنس من الموصول)

(٧) قوله (يعينها) أي : يعينها المالك . كردي

(٨) أي : لا يخرج الركاة من نفس الأربع التي هي ملكها . (ش : ٣ / ٣٦٥)

(٩) والضمير في (قائله) يرجع إلى (الثاني) . كردي .

عَدَّ البَيْعَ الَّذِي هُوَ عَشَأُ الطَّلَافِ فِي الْكُلِّ ، وَأَنْ ثَوَّتَ ^(١) الشَّرَكَ بِمَهْمَةٍ تَتَعَيَّنُ ^(٢) بتعيينه أو بالساعي أقرت إلى عدم الضرر بالشروع ^(٣) ، وسوء المشاركة ^(٤) مصوغ ^(٥) لو لم يترتب عليه ذلك الفساد ^(٦) ، فكيف وقد عُلِمَتْ ^(٧) تَرْتَبُهُ عَلَيْهِ ^(٨) نعم ؛ إِنْ قُلْنَا : إِنْ لَهُ ^(٩) تعيين واحدة قبل البيع . . لم يرد ذلك ، إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا عَدَّ تَسَاوِي الْكُلِّ ، فَيَعُودُ الْفَسَادُ السَّابِقُ ^(١٠) وعلى الأول ^(١١) للمالك تعيين واحدة مع نية إخراجها منها ^(١٢) أو من غيرها قطعاً ؛ رفقاً به ، ولأنَّ الشَّرَكَ عِبْرٌ حَقِيقِيَّةٌ ، لكنها مع ذلك المَغْلَبُ فيها جَاءَتْ التَّوَثُّقُ .

قَالَ الْإِسْوَئِيُّ : وَهْمَا ^(١٣) مَحْصُورَانِ بِالْمَاشِيَةِ ^(١٤) ، أَمَا مَحْوُ النُّقُودِ

- (١) وقوله (وأن ثوت) عطف على (البائع) . كردي .
- (٢) قوله (تتعين) صيغة (مبهم) ، والضمير في (تعيينه) يرجع إلى المالك كردي
- (٣) قوله (أقرت) هو خبر (أن) ، وقوله (بالشروع) متعلق بـ (الضرر) (ش ٣٦٥ / ٣)
- (٤) قوله (وسوء المشاركة) عطف تسمير لـ (الشروع) (ش ٣٦٥ / ٣)
- (٥) قوله (مصوغ) خبر لـ (وهم) المحذوف على قوله (وأن ثوت) (إلح : لأن خبر (وهم) المذكور لا يمتنع) . كردي .
- (٦) قوله (ذلك الفساد) وهو قوله (كيف) (إلح كردي وقال الشرواني (٣٦٥ / ٣) قوله : « ذلك الفساد » أي : بطلان البيع في الكل) .
- (٧) قوله (فكيف) أي لا يمتنع ، قوله (وقد عُلِمَتْ) أي مقامزاً نعتاً عن الجمع (ش ٣٦٥ / ٣ - ٣٦٦)
- (٨) أي : الإيهام . (ش : ٣٦٥ / ٣) .
- (٩) والضمير في (إن له) يرجع إلى المالك (رد) في (لم يرد ذلك) إشارة إلى بطلان بيع في الكل . كردي
- (١٠) وهو قوله : « وهذا نادر جداً ، فليست شعري » (إلح (ش ٣٦٦ / ٣)
- (١١) أي على أن الواجب شائع هامش (أ)
- (١٢) من الأشياء الأربعين . (ش : ٣٦٦ / ٣) .
- (١٣) والضمير المتشبه في قوله : (وهما) يرجع إلى الوجهين كردي
- (١٤) وهي بعض السح (بمحو الماشية)

وفي قول : تَعَلَّقَ رَهْنٌ ،

والجواب : فواجبها شائع اتفاقاً على ما صرح به جمع^(١) ، لكن ظاهر كلام المجموع^(٢) ، ونقله ابن الرفعة عن الجمهور : أنه لا فرق^(٣) .
ومر أنها تَعَلَّقَ بالدين تعلق شركة أيضاً^(٤)

(وفي قول : تعلق رهن) أي . المملوك ذلك ، وهذا هو مرادهم على كل قول^(٥) ، فلا يُشكّل تعريضهم على بعضها^(٦) ما قد يُخالِفُ قضيتَه^(٧) ؛ كقولهم على الأول : تجوز ضمانها بالإذن مع اختصاص الصالح بالدين اللازم ، فلم يُطعوا النظر عن الدقة .

وسباني في (الحوالة) جواز إحالة المالك للساعي بها ، وعكسه بما فيه^(٨) .
وجوزوا الإخراج من أوسط أنواع الحث أو التبر ؛ كما مر^(٩) للمشقة ولو كانت^(١٠) حقيقة . لأوجزوها من كل نوع . وللوارث الإخراج من غير التركة المنعقدة بعينها زكاة .

وعلى الرهن^(١١) : فيكون الواجب في دمة المالك والصلب مرهون به ؛ لأنه

(١) المهمات (٦٠٥/٣) .

(٢) المجموع (٣٢٣/٥ ، ٣٢٩-٤٣٠) .

(٣) أي : والخلاف جار في الكل . (ش : ٣٦٦/٣) .

(٤) أي كالصين نهاية (ش : ٣٦٦/٣) في (ص : ٥٧٤)

(٥) قوله (وهذا) أي المملوك (هو مرادهم على كل قول) يعني من مال (تعلق شركة) مراده المملوك فيه ذلك ، وكذا اسامي ، ولا ينافي ذلك ما مر آنفاً أن المملوك فيها جازئ سرق لأن كل مملوك فيها باعتبار آخر ؛ كما يظهر بدناقل كردي

(٦) أي . الأقوال . (ش : ٣٦٦/٣) .

(٧) وصغير (قضيتَه) يرجع إلى (بعض) . كردي .

(٨) أي مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (ش : ٣٦٦/٣) في (٣٩٣/٥)

(٩) في (ص : ٣٩٥) .

(١٠) أي : الشركة . (ش : ٣٦٦/٣) .

(١١) قوله (وعلى الرهن) عطف (على الأول) كردي وقال الشروبي (٣٦٦/٣) =

وفي قول : بالدمية ، فلو ناعه قتل إخراجها فلا يظهر : بطلانها في قدرها ،

لو امتنع من الأداء ولم يوجد الواجب في ماله . ناع الإمام بعضه ، واشترى واجبه ؛ كما يتناع المرهون في الدين

(وفي قول بالدمية) ولا تعلق لها بالعين ؛ كالمطيرة .

وفي قول : تتمتع بالعين تعلق الأرض بركة الحابي ؛ لأنها تنقسط بهلاك الصاب ؛ أي : فللتمكيز ؛ كما ينقسط لأرض يموت العبد

(ولو ناعه) أي : الجميع الذي تعلقت به (قبل إخراجها . . . فلا يظهر) بناء على الأصح أن تعلّقها تعلق شركة (بطلانها في قدرها) لأن بيع ملك المير من غير مسوغ له^(١) باطل ، فيردّه المشتري على الناع ؛ لأن له^(٢) ولاية إخراجها ، ولأن له الإخراج من غيره

وبحث أنه يردّه ينقطع تسلط الساعي على ما بقي بيد المشتري ، وبؤيدة^(٣) ما مرّ أن الشركة غير حقيقية^(٤) ، فمن قبض الناع لقدرها مرّة اختياره الإخراج منه^(٥) أو من غيره ، وبعد اختياره ذلك ليس للساعي معارضته فيه^(٦)

قيل : وبذلك البحث يتأيد أنه لا مصلحة على المشتري بعد إقراره قدرها^(٧) ، وأن ما نخّته السكّي^(٨) محلّه إذا ناع^(٩) قبل الإقرار

(والأصوب أنه استأجر يبي أو عطف على قول الناع ؛ وفي قول : تعلق وهو)

(١) كإذن نفقه للمع هاشم (١)

(٢) أي لناع هاشم (١)

(٣) أي : البحث . (ش : ٣٦٧/٣) .

(٤) قوله (وبؤيدة ما مر) أي قيل قوله (وفي قول : تعلق وهو) كردي

(٥) أي : من المال الزكوي . (ش : ٣٦٧/٣)

(٦) أي : معارضة المشتري فيما بقي يده ، هاشم (١) .

(٧) أي : كشاء في مسألة الأربعين (ش : ٣٦٧/٣)

(٨) قوله (ما نخّته السكّي) أي : لأنني قريباً كردي وقال الشرواني (٣٦٧/٣) (قوله

« وأن ما » إلح عطف على قوله « أنه لا مطع » إلح)

(٩) قوله (إذا ناع) لأولى ، إذ أعطى الأجرة (ش : ٣٦٧/٣)

وفيه نظر^(١) ؛ لما تقرّر أن الذي قطع تسلط الساعي إنما هو قص من له ولاية الإخراج^(٢) لقدرها المرسل مرة ما ذكر^(٣) ، ومجرّد إقرار المشتري ليس كذلك ، فالأوجه : أنه لا ينقطع به^(٤) تسلط الساعي

ودلت - أعني - ما تحته السبكي - هو ما ملخصه : أنجز أرضاً للزرع ، وأحد آخرتها من حبه قبل إخراج زكاته ، فهو كما لو ابتاعه . فله مقراء مطالبته^(٥) ، إذ للساعي أخذها من المشتري على كل قول^(٦) ، ويرجع^(٧) بما أخذ منه على الزارع إن أبصر .

وطريق براءته ، أي : المؤجر من قدر الزكاة الذي قبضه : أن يشأذن الزارع في إخراجها ، أو تعلم الإمام ، أو الساعي ؛ لتأخذها منه فإن تعذّر^(٨) . فيسعي إيصالها للمستحقين . ولم أر من ذكره ، وتبيي إشاعته^(٩) .

ثم يتردّد المطر في أنه يأخذ^(١٠) عشر ما قبضه فقط ، أو عشر جمع الزرع إذا تعذّر الوصول للباقي من المالك . انتهى

(١) أي : فيما قيل . (ش : ٣٦٧/٣) .

(٢) قوله (مرة الإخراج) إلخ ، أي : المالك ابتاع (ش : ٣٦٧/٣)

(٣) قوله (المرسل) صفة القص ، قوله (مرة ما ذكر) أي : اختيار ابتاع لإخراج منه

إلخ . (ش : ٣٦٧/٣) .

(٤) أي : بمجرّد الإقرار . (ش : ٣٦٧/٣) .

(٥) أي : المؤجر . (ش : ٣٦٧/٣) .

(٦) أي : من أقوال التعلق . (ش : ٣٦٧/٣) .

(٧) أي : المؤجر . (ش : ٣٦٧/٣) .

(٨) أي : وصول من ذكر ؛ من الزارع ، والإمام ، والساعي (ش : ٣٦٧/٣)

(٩) قوله (من ذكره) أي : ذلك الطريق ، وكذا ضمير (إشاعته) (ش : ٣٦٧/٣)

(١٠) أي : من المؤجر (ش : ٣٦٧/٣) وفي المطبوعات (يؤخذ) .

المالك قذرهما منه . يَحِلُّ أَكْلُهُ وَشِرَاؤُهُ^(١) . سِوَاهُ أَثْمَانُهُ نَسَبُهَا أَمْ لَا . انْتَهَى ، وَلِيهِ نَظَرٌ^(٢) .

(وَصَحَّتْ فِي الْبَاقِي) فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِي تَعْرِيقِ الصَّفَقَةِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ^(٣) اشْتَرَطَ الْعَلَمُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ ، وَالْأَوَّلُ . فَقَصَبَةُ كَلَامِ الرَّامِعِ الْبَطْلَانُ فِي الْكُلِّ^(٤) .

وَبِهِ يُعْلَمُ : الْبَطْلَانُ فِي الْكُلِّ فِي نَحْوِ خَمْسَةِ أَمْثَلٍ فِيهَا شَاءَ ؛ لِخَا مَرَّ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا ، وَذَلِكَ لَا تُحْكِنُ مَعْرِفَتُهُ حَتَّى يَخْتَصِرَ الْبَطْلَانُ بِمَا عَدَّاهُ ؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ تَخْمِيرٌ .

وظَاهِرُ الْمَتْنِ : أَنَّ هَذَا^(٥) يَتَفَرَّغُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ السَّافِقَيْنِ^(٦) الْإِشَاعَةِ وَالْإِنْهَامِ ، لَكِنْ بَحَثُ السَّيْكِيِّ أَنَا إِنْ^(٧) قُلْنَا : الْوَاجِبُ مِثْلُ . صَحَّ فِي غَيْرِ قَدْرِ الرِّكَائَةِ ؛ كَمَا لَوْ نَوَّعَ عَبْدًا لَهُ مِصْفُهُ ، أَوْ مِثْلَهُمْ^(٨) . بَطَرُ فِي الْكُلِّ ؛ كَمَا مَرَّ ؛ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ غَيْرُ مَعْيِنٍ ، وَنَارَعَهُ الْغُرِّيُّ .

(١) وَلِأَنَّهُ وَلَايَةُ الْإِحْرَاجِ مِنْ عِيَرِهِ (ش ٣ / ٣٦٧)

(٢) قَوْلُهُ (مَن) أَيِ مَتَا تَحَقَّقَ إِنْجِ . وَكَدَّ صَمِيرُ (أَكْلُهُ وَشِرَاؤُهُ) (ع ٣ / ٣٦٧) .

(٣) أَيِ يَظْهَرُ وَجْهَهُ مِنْ قَوْلِهِ الْآيِ فَيَلِ التَّسْبِيحَ (وَإِنْ أَبَدَهُ) عَلَى الرِّكَائَةِ (إِنْجِ ٣ / ٣٦٧-٣٦٨) .

(٤) قَوْلُهُ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْحُكْمَ هُنَا حُكْمُ تَعْرِيقِ الصَّفَقَةِ (اشْتَرَطَ الْعَلَمُ) أَيِ إِمْكَانُ الْعَلَمِ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ وَبِهِ يَتَبَيَّنُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي (يَتَكَيَّنُ مَعْرِفَتُهُ) . كَرْدِي .

(٥) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٤٤-٤٥ / ٣) .

(٦) أَيِ : قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : (قُلْنَا بِأَعْلَى) (إِنْجِ ٣ / ٣٦٨) .

(٧) قَوْلُهُ : (السَّافِقَيْنِ) أَيِ : فِي شَرْحِ قَوْلِهِ : (تَعْنِي شُرَكَاءَ) ، وَقَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ) هُوَ فِي ذَلِكَ الشَّرْحِ أَيْضًا . كَرْدِي .

(٨) وَفِي (أ) وَ (ب) : (إِذَا) بَدَلُ (إِنْ) .

(٩) قَوْلُهُ : (أَوْ مِثْلَهُمْ) حُطِّفَ عَلَى (مِثْلِهِمْ) . (ش ٣ / ٣٦٨) .

وَبُحِثَ الْبَطْلَانُ فِي الْكُلِّ حَتَّى عَلَى الْإِشَاعَةِ^(١) ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ شَفِيفُ الشَّاةِ عَلَى الْفَقِيرِ ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ .

وَيُحَابَى بِأَن هَذَا الْارْوَمَ مَعْتَمَرٌ ؛ لِأَنَّهُ قَصَبَةُ الْقَوْلِ تَعْلُقُ الْعَيْنَ الَّذِي فِيهِ عَيْنُ الرِّفْقِ بِالْمُسْتَحْقِّينَ ، فَهَمْ يُتَالِ لِأَجْلِ ذَلِكَ بِهِدًا^(٢) ، وَقَدْ اعْتَمَرُوا التَّجَرُّيَّ ، وَلَقَبَهُ فِي مَسَائِلِ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ؛ لِلصَّرُورَةِ ، فَكَدَاهَا

أَمَّا لَوْ نَاقَ اسْعَصَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَّقِ قَدْرَهَا . فَكَيْفَ الْكُلُّ ، وَإِنْ أُنْقَاءَ مَعْلَى الشَّرَكَةِ فِي صَحَةِ الْبَيْعِ ، وَحَمَانِ أَقْبَسُهُمَا وَأَصْحَبُهُمَا - حَلَالًا لَمْ يَرَعْ فِيهِ - لِبَطْلَانِ ؛ أَيِ فِي قَدْرَهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمْ شَانِعٌ ، فَإِنِّي قَدَرْتُ نَاقَهُ . كَرَّ حَقُّهُ وَحَقُّهُمْ .

نَعَمْ ؛ إِنْ قُلْ نَعْنَتْ هَذَا إِلَّا قَدْرَهَا ضَحَّ فِيهَا عَدَاهَا^(٣) ؛ أَيِ . قَطْعًا ، ثُمَّ الْأَوْجَهُ شَرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَتَابِعِينَ لِقَدْرَهَا^(٤) ؛ مِنْ نَحْوِ عَشْرِ ، أَوْ نَصْفِهِ ، أَوْ رُبُعِهِ^(٥)

تَنْبِيْهُ لَا يُتَوَهَّمُ عَلَى تَعَلُّقِ الشَّرَكَةِ تَعْدِي النِّعْلُ لِحَوِّ لَيْسَ وَتَنَاحٍ حَدَثَ بَعْدَ الْوُحُوبِ وَقَدْ الْإِحْرَاجَ ؛ لِمَا مَرَّ^(٦) أَنَّهَُا عَيْرٌ حَقِيقِيَّةٌ ؛ وَمِنْ ثُمَّ اقْتَصَى كَلَامُهُ ائْتِنَّةً ؛ الْإِتِّفَاقُ عَلَى ذَلِكَ^(٧) ، وَاعْتَمَدُوهُ ، بَلْ كَادَ بَعْضُهُمْ يَنْقُلُ فِيهِ الْإِجْمَاعَ

(١) وَفِي نَسْخِ ضَبْطِ هَكَذَا : (وَبُحِثَ الْبَطْلَانُ ...) إلخ .

(٢) قَوْلُهُ (لِأَجْلِ ذَلِكَ) أَيِ الْارْوَمِ (بِهِدًا) أَيِ الْارْوَمِ نَشْمَعُ (ش : ٣٦٨/٣)

(٣) أَيِ : مَا عَقَدَ قَدْرَ الزَّكَاةِ . (ش : ٣٦٩/٣)

(٤) قَوْلُهُ (مَعْرِفَةِ الْمَتَابِعِينَ لِقَدْرَهَا) أَيِ فِي صُورَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ كُرْدِي وَمِي (ح) وَ(س) (يَلْدَرَهَا) بِدَلْ (لِقَدْرَهَا)

(٥) أَيِ . رُبْعِ الْعَشْرِ فِي النُّقُودِ . (ش : ٣٦٩/٣) .

(٦) قَوْلُهُ : (لِمَا مَرَّ) أَيِ : قِيلَ قَوْلُهُ : (تَعْلُقُ وَعَيْنُ) . كُرْدِي .

(٧) أَيِ : عِلْمُ التَّعْدِي (ش : ٣٦٩/٣) .

هذا كله^(١) في ركاة الأعيان ، إلا في الثمر بعد الحوص والتصميم ، إلتاماً من صحة تصرف مالك فيه حينئذ^(٢)

أما ركاة التجارة . . فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب ، لكن بعير محابة ، لأن^(٣) متعلق هذه الركاة القيمة ، وهي لا تقوت بالبيع

وكذا لو وهب^(٤) ، أو أعتق قتلها وهو غير موبى ، فإن ناعه بمحابة . نظر البيع فيما قيمته قدر الركاة من المحابة وإن أقرز قدرها .

وأنتى لجلال التلقين وغيره بأنه لا يكف عذ تمام الحول بيع عروص التجارة بدون قيمتها . أي : بما لا يتعاضد به ، كما هو ظاهر . ليخرجها عنها ، لما فيه من الخيف عليه ، بل له التأخير إلى أن تساوي قيمتها ، فيبيع ويخرج منها حينئذ

فإن لجرحي وغيره . ولكل من الشريكتين إحراج ركاة المشترك بعير دون الآخر .

وقصته بل صريحه . أن نية أحدهما نفي عن نية الآخر ، ولا يؤاويه قول الرمي (كل حق يخاف لبي لا يتوب فيه أحد إلا يادي) ، لأن محله^(٥) في غير الحليطين ، لإذن الشرع فيه .

والقول بتخصيصه بالإحراج من المشترك مردود ، بأنه محال لظاهر

(١) أي ما ذكر من حكم البيع سم أي قبل إحراج الركاة (ش ٣٦٩/٣)

(٢) في (٤١٩) .

(٣) قوله (لأن) إلح علة لما قبل (لكن) إلح (ش ٣٦٩/٣)

(٤) قوله (وكذا لو وهب) إلح أي وكذا لا يصح لو وهب من التجارة بعد الوجوب ، أو

أعضها بعد الوجوب . كودي .

(٥) قوله (لأن محله) إلح علة لعدم المسافة ، وقوله (لإذن الشرع) إلح علة للملة

(ش ٣٧٠/٣)

كلامهم والحبر ، لأن الخلطة تجعل مآلتيها كمال واحد^(١)
وقضية قولهم : (لإذن الشرع فيه) - أنه يرجع على شريكه .
ومر في الخلطة و (زكاة السات) ما له تعلق بذلك^(٢) .

• • •

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٦٤) .

(٢) في (ص : ٣٦٨) .



كتاب الصيام

كِتَابُ الصَّيَامِ

(كتاب الصيام)

هو لغة . الإمساك ، وشرعاً . الإمساك لآتي بشروطه الآتية
وأركانه : النية ، والإمساك حقاً يأتي ، إذا جمع : والصائم ، وهو ^(١) مبني
على عد المصلي والمتوضئ مثلاً ركناً ، ويختل عدم الساء ، والمروق كما
قرئ ^(٢)

ومرض رمضان في شعبان نبي سبي الهجرة .
ويستصحب ويكمل ، وتوابعهما واحد ، كما لا يخفى
ومحله - كما هو ظاهر - في الفصل المترتب على رمضان من غير نظر لآيانه .
أما ما يترتب على يوم الثلاثين من ثوب واجبه ومدويه عند سُجُورِهِ
ونظيره . . فهو زيادة يُفوق ^(٣) بها الناقص .
وكان حكمة ^(٤) أنه صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة ^(٥)

(١) أي : عد الصائم ركناً هنا . (ش : ٣ / ٣٧٠) .

(٢) كتاب الصيام قوله (كما مر) أي في (صفة الصلاة) كروي وقال الشروبي
(٣ / ٣٧٠) (أي في صفة الصلاة) من أن ما منه لا وجود لها في الخارج وإنما تنعكس
بتعقل الفاعل ، فحاصل ركناً لتكون تابعة له ، بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً ، فلم يحتاج
للنظر لفاعلها) .

(٣) أي : الكامل . (ش : ٣ / ٣٧٠) .

(٤) وفي (أ) و (غ) : (حكمة) .

(٥) كما وقع له هنا ، ووقع له في محبتين آخرين إلا ستان ، وجرى عليه المنطوق في سنة ٢ ،
قال شيخ الشويري ، وجرى عليه أيضاً بدميري ، وقال بعضهم صام أربعة نكفاً وحمة
كاملاً . غ ش بخلاف ، وجرى شيخنا على ما قدمه الشارح هنا (ش : ٣ / ٣٧٠)

يَحِبُّ صَوْمَ رَمَضَانَ

وَالْقِيَّةُ نَاقِصَةٌ رِيَادَةٌ^(١) تَطْمِئِنُّ^(٢) بِمَوْسِمِهِمْ عَلَى مَسَاوَاةِ الْبَاقِي لِلْكَامِلِ بِمَا قَدَّمَ^(٣).

(يحب صوم رمضان) إجماعاً ، وهو معلوم من الدين بالضرورة^(٤)

من الرمض ، وهو . شدة الحر ؛ لأن وضع اسمه على مسماء وافق ذلك^(٥) . وكذا في بقية الشهور ، كما قالوه ، وهو إنما يأتي على الصعيف . أن الدعاء اصطلاحية .

أما على أنها توقيفية^(٦) ، أي . أن الواضح لها هو الله تعالى ، وعلمها جيد .
لآدم عند قول الملائكة ﴿ لَا عِلْمَ لَنَا ﴾ [البقرة : ٣٢] . فلا يأتي ذلك

(١) قوله (ريادة) خبر كأن ، يعني : ناقص ريادة ، كما للكمال ريادة ، لكن من حيث ، لأن

ريادة الكامل من حيث موافقه على ناقص ، وريادة الناقص من حيث انضمام القوس على

مساواته للكمال في الثواب المترتب على رمضان من حيث الشهر كردي

(٢) قوله (ريادة تطمئن) كذا في أصله بخطه ، وفيه خطأ حمل الصفة عن العائد ، إلا أن يفر

(تطمئن) بصفة المصدر (بصري) أقول المعنى هذا على الإضافة لا بوصف ورد

تكتفب التكراري في تصحيحها بما لا حاصل له . والجملة تقع مضافاً إليها مؤوَّلاً بالمصدر بلا

سالك ، فلا ضرورة إلى قرأته مصدراً .

بمع ، المصدر أولى ؛ ولما عثر به شح فقال : ولعل الحكمة في ذلك تطمئن بموسم من

يصومه ناقصاً من أمته إنج (ش : ٣٧٠/٣ - ٣٧١) وفي هامش (أ) (ب)

ريادة أن تطمئن (كان أولى) وفي المطبوعة المكية والمصرية (و) (ريادة تطمئن)

(٣) أي من الثواب المترتب على أصل صوم رمضان من غير نظر لأيناه (ش : ٣٧١/٣)

(٤) من جحد وجوبه كثر ، ما لم يكن قريب عهد بالإسلام أو بشأ بعيداً عن العلماء ومن بر

صومه غير حاجد من غير حذر ؛ كمرض وسفر ؛ حبس ومع الطعام والشراب بهراً ؛ فيحصل

صورة الصوم بذلك نهاية ومعنى ، راد : الإيعاب . ولأنه ربما حمل ذلك على أن يويه

فيحصل له حيث حققته انتهى . (ش : ٣٧١/٣) .

(٥) قوله (وافق ذلك) لأن العرب لم أرادت أن تصح أسماء الشهور وافق شهر رمضان شدة

الحر مستواه بذلك ؛ كما سقي الربيعان ؛ لموافقتهما من الربيع كردي

(٦) أي : وهو المعتمد . (ع ش : ١٤٩/٣) .

وهو أفضل الأشهر حتى من عشر ذي الحجة ؛ للحبر الصحيح ؛ رمضان
شهر الشهور^(١)

وحث أبي زرعة تفصيل يوم عيد العطر إذا كان يوم الجمعة على أيام رمضان
التي ليست يوم الجمعة^(٢) . . فيه نظر وإن أُبطل في الاستدلال له^(٣)

وتفصيل بعض أصحابنا يوم الجمعة على يوم عرفة الذي ليس يوم الجمعة
شأن وإن وافق مذهب أحمد رضي الله عنه ، فلا دليل به
نعم ؛ يوم عرفة أفضل أيام السنة ؛ كما صرحوا به

بمرص شموله لأيام رمضان - كما هو الظاهر - يُجاء بأن سبئية^(٤) رمضان
مخصوصة بغير يوم عرفة ؛ لِمَا صَحَّ فيه مما يقتضي ذلك^(٥) .

وبمرص عدم شموله يُجاء بأن سبئية رمضان من حيث الشهر ، وسبئية يوم
عرفة من حيث الأيام ، فلا تناقض بينهما

وإنما لم نقل بذلك فيما ذكر ؛ من يومي العيد والجمعة^(٦) ؛ لأنه لم يصح

(١) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣٣٦٤) ، والبرق كما في « كتب الآثار » (٩٦٠) .
وأورده الديلمي في « الفردوس بمأثور الخطاب » (٣٤٧٨) عن أبي محمد الحنبري رضي الله
عنه قال العمري في « المداوي » (١٦٨ / ٤) (قال في « الكبر » رمر نصف سنة
وليس كما قال ، فقد قال الهيثمي فيه يزيد بن عبد الملك سولي صفوه قلت يرويه وثقه
ابن سعد ، وخرج له ابن حبان في « صحيحه » مقروناً ، ولحديث شوهده وأصول تدبر على
ما حكم به المصنف) .

(٢) تنويع العراقي (ص ١٧٥ - ١٧٦) .

(٣) أي : لأبي زرعة . (ش : ٣ / ٣٧١) .

(٤) قوله (بأن سبئية) أي : سبئية رمضان كردي كذا في الأصل

(٥) منها حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « ما من يوم أكثر من أن يُغني الله
فيه عبداً من النار من يوم عرفة ، وإنه يندو ثم ينهاي بهم الملائكة ، فتقول ما أراد هؤلاء »
أخرجه مسلم (١٣٤٨)

(٦) قوله - (من يومي العيد والجمعة) كأنه أراد يوم العيد المصادف ليوم الجمعة على ما مر عن -

بإكمال شعبان ثلاثين ،

فيهما نظير ما صحَّح في يوم عرفة حتى يُخرجنا من ذلك العموم^(١) .

ويأتي في صوم التطوع في عشر الحجة وعشر رمضان^(٢) الأخير^(٣) ما له تعلُّق بذلك^(٤) .

وأفهم المتن : أنه لا يُكره قول : (رمضان) بدوي (شهر) مطلقاً^(٥) . وهو كذلك ؛ للأخبار الكثيرة فيه^(٦) .

واشْتَدَّ من كرهه لما لَيْسَ بِمُسْتَدٍّ ، وهو الخبر الضعيف^(٧) . أنه من أسماء الله تعالى^(٨)

(بإكمال شعبان ثلاثين) يوماً وهو واضح . قَالَ الدارمي : ومن رَأَى هلال شعبان ولم يَثْبُتْ^(٩) . ثَبَّتَ رمضانَ بإسكماله ثلاثين من رؤيته ، نكح بالسهة لنفسه فقط^(١٠) .

أبي رزعة ، ومطوق يوم الجمعة على ما مرَّ من بعض الأصحاب (ش : ٣٧١ / ٣)

(١) قوله (من ذلك العموم) أي : عموم تفصيل رمضان على غيره كروي

(٢) قوله (في عشر الحجة) عبارة هناك (في سبع الحجة) وهي الأصوب ، قوله (وعشر

رمضان) عطف على (صوم) (إلح والوار) بمعنى (مع) (ش : ٣٧١ / ٣)

(٣) وفي (ب) (: الأخير)

(٤) أي : تفصيل رمضان (ش : ٣٧١ / ٣) . لمي (ص : ٧٠٧ - ٧٠٨) .

(٥) أي : مع قرينة إرادة الشهر وبدونها (ش : ٣٧١ / ٣)

(٦) منها ما أخرجه البخاري (١٩٠١) ، ومسلم (٧٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . أُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ دَنِيَّةٍ »

(٧) قوله (وهو الخبر الضعيف) واستد أيضاً إلى ورود النبي عن ذلك ، وأحيب بأنه لم يصح

كما بينته الحفاظ (سم : ٣٧٢ / ٣) .

(٨) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٧٩٨١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه

(٩) عند الحاكم . هامش (ش) .

(١٠) قوله (: لسهه فقط) يعني : ولم يعتد صدقة . سم وبصري ويأتي في شرح (وشرط

الواحد . . .) إلح ما يعيده ، (ش : ٣٧٢ / ٣) .

أَوْ رُؤْيَا الْهِلَالِ

(أو رؤية الهلال) بعد العروب - لا بواسطة^(١) بحو مرة^(٢) ؛ كما هو ظاهر -
ليلة الاثنين منه^(٣) ، بخلاف ما إذا لم يُرَ وإذ أُضيق العيم ؛ لحبر البخاري^(٤) الذي
لا يقبل تأويلًا ، ولا مطعنًا في سنده يُعْتَدُّ به ، خلافاً لمن رعمهما^(٥) . صوموا
برؤيته وأطروا لرؤيته ، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَتِمُّوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ^(٦) . ومن
ثم لم تجز مراعاة خلافٍ موجه

وكهذه^(٧) الخبر المتواتر برؤيته ولو من كمار ؛ لإحدى العلم الضروري
وظن^(٨) دخوله بالاجتهاد ؛ كما يأتي^(٩) ، أو بالأمانة الظاهرة الدلالة^(١٠) التي
لا تحلف عادة ؛ كرؤية القديلة المعلقة بالمسار .
ومحالة جمع في هذه غير صحيحة ؛ لأنها أقوى من الاجتهاد المصرح به
بوجوب العمل به .

لا قول منجم ، وهو : مَنْ يَغْتَعِدُ النِّجْمَ ، وَحَاسِبٌ ، وَهُوَ مَنْ يَغْتَعِدُ مَسَارَ
القمر وتقدير سيره . ولا يجوز لأحد تقليدَهما .

(١) قوله (لا بواسطة) الأولى (بلا واسطة) (ش ٣٧٢ / ٣)

(٢) قد يوقف به ؛ لأنها رؤية ولو بتوسط آلة . (بصري : ٢٩٦ / ١)

(٣) أي : من شعبان . (ش : ٣٧٢ / ٣) .

(٤) قوله (لحبر البخاري) إصح تعليل لقول المتن (أو رؤية الهلال) . (ش : ٣٧٢ / ٣)

(٥) أي : وجود الظن في سنده ، وقوله منته لتأويل (ش ٣٧٢ / ٣)

(٦) صحيح البخاري (١٩٠٩) وأخرجه مسلم (١٠٨١) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٧) قوله (وكهذه) إشارة إلى (استكمال) و (رؤية) كردي

(٨) وقوله (وظن) عطف على (الحبر) ، وكذا (لا قول منجم) عطف عليه . كردي قال
الشرواني (٣٧٢ / ٣) - قوله (لا قوم محرم) بالحر عطفاً على (الاجتهاد) ، وهو أعم

(٩) أي : لا يظهر عطف قوله (ولا برؤية النبي) إصح لكان أولى

(١٠) أي : في المتن في أول آخر فصل النية . (ش : ٣٧٢ / ٣) .

(١١) وهي المطبوعات و (خ) و (س) (الظاهرة الدالة)

وثبوت رؤيته

نعم ، لهما العمل بعلمهما ، ولكن لا يُعْزَرُ نهما^(١) من رمضان ، كما صححه
في المجموع^(٢) وإن أطلّ جمع في رده
ولا برؤية النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) في الصوم قاتلاً^(٤) ، عدأ من رمضان ،
لعد ضبط الرائي ، لا للشك في الرؤية
وفيه وجه بالوجوب ، ككل ما يأثُرُه ولم يُحالِفْ ما انتظر في شرعه ، لكنه
شاذٌّ فقد حكى عياضٌ وغيره الإجماع على الأول .
ولا برؤية الهلال في رمضان^(٥) وغيره قبل الغروب ، سواء ما قيل الروال
وما بعده بالنسبة للماضي والمستقبل وإن حصل غيم وكان^(٦) مرتباً قدرأ
لولا^(٧) . . لزني قطعاً^(٨) ، حلاماً للإسوي^(٩) ، لأن الشارع إنما أدّاه الحكم
بالرؤية بعد الغروب ، ولما يَأْنِي أن المدار عليها لا على الوجود^(١٠) .
(وثبوت رؤيته) في حق من لم يره . يَخْصُلُ بحكم القاصي بها^(١١) بعلمه .

(١) راجع السهل الصالح في اختلاف الأشاج ، ماله (٥٣٥)

(٢) المجموع (٢٨١/٦ - ٢٨٢) .

(٣) وثبوت (ولا برؤية النبي ﷺ) عطف على (لا قول المصنف) ، وكذا قوله (ولا برؤية)
عطف عليه . كرهه .(٤) قوله (قاتلاً) إلح ، أي معراً بأن عدأ إلح (ش : ٣٧٤/٣) ، وفي (ب)
(وإن عدأ من رمضان) .

(٥) أي : في ثلاثي رمضان بهابه . (ش : ٣٧٤/٣)

(٦) أي : الهلال . هامش (ط) .

(٧) أي : الغيم . (ش : ٣٧٤/٣)

(٨) أي : بعد الغروب . إيمان . (ش : ٣٧٤/٣) .

(٩) المهتات (٤٩/٤ - ٥٠) .

(١٠) أي : أنما .

(١١) الأولى : التدكير . (ش : ٣٧٥/٣) .

بَعْدَ

على ما فيه من تقيد^(١) ، ورد^(٢) ، وتقييد^(٣) يَشْنَاهَا في « شرح العتب » ، وكذا بحكم محكم ، لكن^(٤) بالنسبة لمن رَضِيَ بحكمه فقط على الأوجه .

(ب) شهادة (عدل) ولو مع إطلاق غيم ؛ أي . لا يُجِبُّ الرؤية عادة ؛ كما هو ظاهر بلفظ . أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ ، خلافاً لمن دَرَعَ فيه ، أو أنه هل ، أو نحوهم ، بين يَدَيَّ قاضي وإن لم تَقْدَمْ دعوى ؛ لأنها شهادة جسيمة

ولا بُدَّ من نحو قوله : ثَبَّتَ عَيْدِي ، أو . حَكَمْتُ بِشهادته ، لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم ؛ لأنه إنما يَكُونُ على معيَّن مقصود ؛ ومن ثم^(٥) لو ترتب عليه حُرْمَةُ آدَمِيٍّ ادَّعَاهُ . كَانَ حَكماً حَقِيقِيّاً .

لا بلفظ . إِنْ عَدَا ، أو . اللَّيْلَةَ مِنْ رَمَضَانَ ، لكن أطلق غير واحد قبوله^(٦) وعلى الأول^(٧) لا يُقْبَلُ وإن عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَرَى الْوُجُوبَ إِلَّا مَانَرِيَّةً ، أو كان موافقاً لمذهب الحاكم على المعتقد ؛ لأنه لا يَخْلُو عن إيهام ، ولعمارة الصيغة بعدم التعرض للرؤية

وذلك^(٨) للحبر الصحيح : أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَاهُ ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ^(٩)

(١) أي : احتراص . (ش : ٣ / ٢٧٥) .

(٢) أي : لهذا الظن . (ش : ٣ / ٢٧٥) .

(٣) أي : بالأ يكون القاضي حلياً ، ولا احتمال أنه أراد العتاب (ش : ٣ / ٢٧٥)

(٤) روي (أ) . (لكنه)

(٥) أي : من أجل أنه إنما يكون . إلح (ش : ٣ / ٢٧٦)

(٦) رجع : المهل النصاح في اختلاف الأشياخ : مسألة (٥٣٧) .

(٧) أي : من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة ، وما يفيد الرؤية . (ش : ٣ / ٢٧٦) .

(٨) الإشارة ترجع إلى قول المتي : (وثبت رؤيته) . هامش (خ) .

(٩) أخرجه ابن حبان (٣٤٤٧) ، والحاكم (٤٢٣ / ١) ، وأبو داود (٢٣٤٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وفي قول : عدلان

وضَحَ ايضاً . أن امرأين شَهِدَ به عند النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرةً أخرى ،
مَقَالَ « يَا بَلَاءُ أَدَدُ فِي النَّاسِ ، فَلْيَصُومُوا »^(١) .

ولا يَجُوزُ لمن لم يَرَهُ الشهادة برويته أو بما يُعَيِّدُهَا ؛ ككونه خَلٍّ وإن استنصَحَ
عده ذلك ، بل وإن أَخْبَرَهُ بها عددُ التواتر ، وَعَلِمَ به ضرورة ؛ لأنه لا يَكْفِي
قوله . أَشْهَدُ أَنَّ عِدًّا من رمضان ؛ كما تَقَرَّرُ^(٢) ، بل لا بد من التصريح بأنه رَأَاهُ ،
أو بما يَتَأَدَّرُ منه ذلك^(٣) ، وهذا لم يَرَهُ ، ولا دَكَّرَ ما يُعَيِّدُ أَنَّهُ رَأَاهُ^(٤) .

والذي يَتَّبِعُهُ . أن الشاهد لا يُكَلِّفُ ذكر صفة الهلال ولا محله

نعم ؛ إن دَكَّرَ محله مثلاً ونان الليلة الثانية بحلاليه ؛ فإن أَمَكَرَ عدة
الاستفْهَالِ لم يُؤَثِّرْ ، وإلا . عَلِمَ كذبه ، فيجبُ قضاءً بدلي ما أَفْطَرُوهُ برويته .

وبو تعارضاً في محله مثلاً . عَمِلَ باتفاقهما على أصل الرؤية ؛ كما لو
شَهِدَتْ بِنْتُ كَعْبٍ مَيْتٌ ، وأخرى بإسلاميه . فإتفقا لا يَتَعَارَضَانِ بالنسبة لبحر
الصلاة عليه ؛ بطرأ الحق الله تعالى

(وفي قول) لا يَنْتُ إِلاَّ إِنْ شَهِدَ بِهَا (عدلان) وَاسْتَصْرَ لَهُ جَمَاعَةٌ ، وَأَطَابُوا
بِمَا رَدَّدَتْهُ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ »^(٥) ، وَرَجُوعُ الشَّافِعِيِّ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ قَبْلَ أَنْ

(١) أخرجه ابن حبان (٣٤٤٦) ، والمفدي في المختاره (٩) ، والحاكم (١/٤٢٤) ،
وأبو داود (٢٣٤٠) ، والترمذي (٦٩٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) في أي محل تَقَرَّرَ ذلك مع لفظ (أشهد) ١٢ سم وعد يقين في قوله (يلفظ أشهد بي
رأيت الهلال) مع قوله (لا يلفظ) إن عدَّ (بح المعيد اشترط انجمع بين لفظ لشهادة
وما يعيد الرؤية ، ثم في قوله (بمصاد الصحة) المعيد لعدم كفاية تلك الصيغة ولو مع ذكر
(أشهد) . (ش : ٣٧٧/٣)

(٣) قوله (أو بما) عطف على قوله (بأنه) هامش (ك)

(٤) قوله (ولا ذكر ما يعيد أنه رآه) لا موقع له هنا ، ولو كان فلا يجوز له ذكر ما يعيد
إليه . نص . (ش : ٣٧٧/٣)

(٥) فتح الجواد (١/٤٢٨-٤٢٩) .

يُثْبِتُ^(١) عِدَّةَ الْحَرِّ^(٢) ، فَلَمَّا ثَبَّتَ^(٣) قَدَّمَ : عملاً بوصيِّه بذلك ، على أنه عُلِّقَ الْقَوْلُ بِهِ^(٤) عَلَى ثَبُوتِهِ .

وَمَحَلُّ ثَبُوتِهِ^(٥) بَعْدِلِ . إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّوْمِ وَتَوَابِعِهِ ؛ كَالْتِرَاقِ وَالِاعْتِكَابِ دُونَ سَحْوِ طَلَاقٍ^(٦) ، وَأَجَلِ عُلُقٍ بِهِ^(٧) .

نَعَمْ ؛ إِنْ تَعَلَّقَ بِالرَّائِي . غَوِيلٌ بِهِ ، وَكَذَا إِنْ تَأَخَّرَ التَّعْلِيْقُ عَنْ ثَبُوتِهِ بَعْدِلِ .
قِيلَ : صَوَابُ الْعِبَارَةِ : (وَثَبَّتَ)^(٨) ؛ كَمَا : بِأَصْلِهِ^(٩) ، وَلَا يُأْنِي بِالْمُسْتَدْرَأِ الْمُشْعِرِ بِالْحَصْرِ . انْتَهَى .

وَبُحَاثٌ : بَأَنَّ الْحَصْرَ هَذَا الْمَعْلُومَ مِمَّا هُوَ مَقْرَرٌ فِي ؛ شَرْحِ الْإِرْشَادِ ، أَوَّلِ (الطَّهَارَةِ) . لَا مَحْذُورَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ^(١٠) لَيْسَ إِلَّا لِكُتُوبِهِ مَحَلُّ الْحَلَالِ ، مَعَ

(١) قَوْلُهُ : (قَبْلَ أَنْ يَثْبُتَ) الْأَوَّلَى لِمَا لَمْ يَثْبُتْ (ش : ٣٧٧/٣) وَرَجَعَ : لَامٌ ؛
(٢٣٢/٣) ، وَدَ مَحْضَرِ الْعَرَبِيِّ ؛ (ص : ٨٦)

(٢) سَبَقَ تَعْرِيفُهُ فِي (ص : ٥٩٣) .

(٣) أَيِ : بَعْدَهُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ . (ش : ٣٧٧/٣)

(٤) قَوْلُهُ : (عُلِقَ الْقَوْلُ بِهِ) أَيِ : بِالسَّحْرِ (عَلَى ثَبُوتِهِ) أَيِ : ثَبُوتِ السَّحْرِ فَإِنَّ هَذَا إِنْ لَبِثَ الْغَيْرَ . . . فَهُوَ قَوْلِي . كَرْدِي .

(٥) قَوْلُهُ : (وَمَحَلُّ ثَبُوتِهِ) الْأَوَّلَى : التَّائِيثُ . (ش : ٣٧٧/٣) .

(٦) قَوْلُهُ : (دُونَ سَحْوِ طَلَاقٍ) وَلَوْ قِيلَ : هَلْ تَثْبِتُ ضِمًّا ؛ كَمَا ثَبِتَ سُؤَالُ ثَبُوتِ رَمَضَانَ بِوَاحِدٍ ؟ لَأَخْرَجَ إِيَّاهُ الْمَرْقُ ، وَفَرَّقَ بَأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَثْبُتُ ضِمًّا إِذَا كَانَ التَّائِيثُ مِنْ جِنْسِ الْمُتَجَرِّعِ ؛ كَالصَّوْمِ وَالْفَطْرِ فَإِنَّهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ ، بِخِلَافِ مَا هِيَ عَيْنُ التَّائِيثِ مِنَ الْعَمَالِ أَوْ الْآيِلِ إِلَيْهِ وَالْمَوْعُ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، وَبِالْجُمْلَةِ إِذَا ثَبِتَ رَمَضَانُ بِوَاحِدٍ . احْصَى بِالصَّوْمِ وَتَوَابِعِهِ ؛ مِنْ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ وَالِاعْتِكَافِ ، وَالْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ الْمُعْتَقِينَ بِدُخُولِ رَمَضَانَ كَرْدِي وَفِي هَامِشِ (ح) هَكَذَا .
(قَوْلُهُ : « لَا نَحْوِ طَلَاقٍ » بِدَلِّ « دُونَ نَحْوِ طَلَاقٍ ») .

(٧) أَيِ : بِدُخُولِ رَمَضَانَ . هَامِشُ (ك) .

(٨) قَوْلُهُ : (صَوَابُ الْعِبَارَةِ) أَيِ : (وَثَبَّتَ) بِدَلِّ قَوْلِهِ : (وَثَبُوتُ رُؤْيَاهُ) . كَرْدِي .

(٩) الْمَحْجُورُ (ص : ١٠٨) .

(١٠) أَيِ : الْعَدْلُ . هَامِشُ (ك) .

وشرط الواحد : صفة العدول في الأصح ، لا عند وامرأة

علم ما سواه منه من باب أولى .
 وبشيء ثبوته بالعدل ولو في أثباته وإن قيل : في كلام الرركشي ما يثبت
 وعلى الأول^(١) فمن فوائده^(٢) وجوب قضاء اليوم الأول^(٣) الذي بد أنه من رمضان .

(وشرط الواحد : صفة العدول) في الشهادة (في الأصح)

(لا عند وامرأة) لأنه^(٤) من باب الشهادة لا الرواية .

نعم ، يُكتفى بالمستور ؛ كما صحّحه في المجموع^(٥) .

ولا يُنابيه كونه^(٦) شهادة لا رواية ، خلافاً لمن رآه ؛ لأنهم سأمحوا في
 ذلك ؛ كما سأمحوا في العدي ؛ احتياطاً .

وهو . من ظاهره التقوى ولم يُعدّل عند فاض^(٧) .

وتقبل شهادة عدلين على شهادته ، ولا أثر لتردد يتقى بعد الحكم بشهادته ،
 للاستناد إلى ظن معتد .

نعم ؛ إن علم فادحاً . عمل به باطلاً لا ظاهراً ؛ لتعرضه للعقوبة

وتلزم العاسق ومن لا يُقبل العمل بروية نفسه ، وكذا من اعتقد صدقه في

(١) يعني قوله (وبشيء ثبوته) هاتين (١)

(٢) أي : الثبوت في أثناء رمضان . (ش : ٣٧٩/٣) .

(٣) قوله (لأول) الأولى إسقاطه (ش : ٣٧٩/٣)

(٤) أي الثبوت بالواحد . معني ومهايه (ش : ٣٧٩/٣٠)

(٥) المجموع (٢٧٩/٦) .

(٦) قوله (ولا ينابيه) أي الاكتفاء بالمستور (كونه) أي الثبوت بالواحد (ش : ٣٧٩/٣)

(٧) وفسره الشارح م . في (الكاح) بأنه الذي لم يعرف له معصية وإن لم يعلم له تقوى ظاهراً (ش : ٣٧٩/٣) .

وإذا صُحُنَا بِعَدَلٍ وَلَمْ نَرِ الْهِلَالَ تَعَدَّ ثَلَاثِينَ . أَفْطَرْنَا فِي الْأَصْحَرِ وَإِنْ كَانَتْ
السَّمَاءُ مُضْجِجَةً .

إجباره برؤية نفسه ، أو شبوته في بلد متحدي مطلقه ، سواء أول رمضان وآخره ؛
على المعتمد

والمعتمد أيضاً : أن له ، بل عليه اعتماد العلامات بسحول شواي إذا حصل له
عتقاد جارم مصدقها ؛ كما يثبت في شرح الإرشاد الكبير

قيل : قوله : (صفة العدول) بعد قوله (يعدل^(١)) فيه ركة ، فإن العدل .
من فيه صفة العدول وزعمه^(٢) أن المرأة والعبد غير عدلين . . ممنوع . انتهى ،
وليس في محله .

فإن العدل له إطلاقان : عدل رواية وعدل شهادة ، وعدل الشهادة له
إطلاقان : عدل في كل شهادة ، وعدل بالنسبة لبعض الشهادات دون بعض ؛
كالمرأة .

ولما كان قوله : (يعدل) محتملاً لكل مهمل^(٣) عطف بما يثبت لمرده
وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة .

ونفي عدالة الشهادة عن العبد واضح ، وعن المرأة باعتبار ما تقر أنها
لا تغطي حكم العدول في كل شهادة ، فأنصح أنه لا عار على عارته

(وإذا صُحُنَا بِعَدَلٍ) ولو مستور العدالة (ولم ير الهلال بعد ثلاثين) يوماً
(. أفطَرْنَا) وجوباً (في الأصح وإن كانت السماء مضججة) لإكمال العدد ؛
كما لو صُحُنَا بِعَدَلَيْنِ

(١) وفي (س) (يعدل فيه ركعة) بدل (يعدل فيه ركة)
(٢) قال الشرواني (٣٧٩/٣) (قوله : وزعمه أي (الضيف) وفي (أ) و(ب) و(خ)
(و(غ) : (وزعم) .
(٣) أي : الشهادة والرواية .

وَإِذَا رُئِيَ بِلَدٍ . لَرِمَ حُكْمُهُ الْبِلَدَ الْقَرِيبَ

والشيء قد يثبت ضمناً بطريق لا يثبت فيها مقصوداً^(١) ؛ كالنسب والإرث لا يثبت بالنساء ، ويثبتان ضمناً ؛ للولادة الثابتة بهن .

ولا يقتل رجوع العدل بعد الشروع في الصوم ؛ كما رجحة الأقرع^(٢) ؛ لأن الشروع فيه كالحكم ، ومنه يؤخذ أن العدلين لا يقتل رجوعهما حيثما أيضاً

وقد يؤخذ من قوله (بعدل) وما ألحق به^(٣) من المستور . أنه لو صام يوم من اعتقد صدقه^(٤) . لا يفطر بعد ثلاثين ولا رؤية^(٥) ، وهو متجه^(٦) ؛ لأنما إنما صومناه احتياطاً ، فلا يطرأ احتياطاً أيضاً

ومازق العدل بأنه حجة شرعية ، ولرم العمل بآثارها ، بخلاف اعتقاد الصديق .

(وإِذَا رُئِيَ بِلَدٍ لَرِمَ حُكْمُهُ الْبِلَدَ الْقَرِيبَ)^(٧) قطعاً^(٨) ؛ لأنهما كسدي واحد تنبيه قضية قوله (لَرِمَ . . .) إلى آخره ؛ أنه بمجرد رؤيته ببلد يلزم كل قرينة منه الصوم أو الفطر^(٩) .

لكن من الواضح أنه إذا لم يثبت بالبلد الذي أضيفت رؤيته فيها لا يثبت في

(١) قوله (والشيء قد يثبت) إلح رد مقابل لأصح انقضاء بأنه لا يفطر ؛ لأن الفطر يؤدي إلى

ثبوت شوال بقول واحد ، وهو مجمع نهاية ، (ش : ٣ / ٣٧٩ - ٣٨٠) . وقال البصري

(٣٩٨ / ١) قوله « لا يثبت فيها » كذا في أصله رحمه الله تعالى ، والأنسب بها (

(٢) قوله (وما ألحق به) هو عن حذف (أي) للعصرية (ش : ٣ / ٣٨٠)

(٣) أي : من نحو الماشي . سم . (ش : ٣ / ٣٨٠) .

(٤) التلوحة حالية . عبد الله . هامش (ش) .

(٥) راجع : المصهل الضاح في اختلاف الأنبياء ، ص ٥٣٨ .

(٦) أي كعدد الكوفة نهاية ومعنى (ش : ٣ / ٣٨٠) .

(٧) قوله (قطعاً) إلح ، أي لروماً قطعاً بلا خلاف . (ش : ٣ / ٣٨٠) .

(٨) قوله (الصوم) أي في أول الشهر (أو الفطر) أي في آخره (ش : ٣ / ٣٨٠)

القريبة منه إلا بالنسبة لمن صدَّق المخبر ، وأنه إن ثبت^(١) فيها ثبت في
القريبة ، لكن لا بد من طريق يعلم بها أهل القرية ذلك

فإن كان ثبت بنحو حكم^(٢) . فلا بد من اثنين يشهدان عند حاكم القرية^(٣)
بالحكم ، ولا يكفي واحد وإن كان المحكوم به يكفي فيه الواحد ، لأن المقصود
إثباته الحكم^(٤) بالصوم لا الصوم .

أو بنحو استعاضة^(٥) . فلا بد من اثنين أيضاً لذلك^(٦) ، فإن لم يكن بالبلد من
يسمع الشهادة ، أو امتنع . لم يثبت عندهم إلا بالنسبة لمن صدَّق المخبر بأن أهل
تلك البلدة ثبت عندهم ذلك .

فعلِمَ أنه لو وُجدت شروط الشهادة على الشهادة^(٧) اثبت على شهادته
إبرائي ولو واحداً . كفى^(٨) إن كان ثم من^(٩) يسمعها ، وإلا فكما مر^(١٠)
ثم رأيت في « المجموع » وغيره : تكفي الشهادة هنا من اثنين على شهادة

- (١) قوله (وأنه إن ثبت) إلح عطف على (أنه إذا سمع يثبت . . .) إلح . (ش : ٣٨٠ / ٣)
- (٢) قال الشرواني (٣٨٠ / ٣) قوله « بنحو حكم » أي كقوله ثبت عدي أن عد من رمضان في (أ) و (ت) و (ج) و (د) (بحكم) بدل (بنحو حكم)
- (٣) أي أو عند محكم فيها لكن بالنسبة لمن رضي بحكمه عطف : كما مر (ش : ٣٨٠ / ٣)
- (٤) قوله (إثباته) نائب فاعل (المقصود) ، وقوله (الحكم) إلح خبر (أن) (ش : ٣٨٠ / ٣)
- (٥) قوله (أو بنحو استعاضة) إلح عطف على قوله (بنحو حكم) إلح هامش (ب) .
- (٦) أي لأن المقصود إثباته إلح (ش : ٣٨١ / ٣)
- (٧) وفي (أ) و (ت) : (فيشهد) .
- (٨) أي شهادته لاثنين ، فكان الظاهر التأنيث (ش : ٣٨١ / ٣)
- (٩) (ثم) أي من البلد (من) أي الحاكم هاتين (أ)
- (١٠) قال الشرواني (٣٨١ / ٣) قوله « فكما مر » أي فلا تكفي إلا بالنسبة لمن صدق سحر ولو واحداً) وفي (أ) و (ت) و (ج) و (د) (فلا : كما مر)

دُونِ الْبَعِيدِ فِي الْأَصَحِّ .

وَالْبَعِيدُ : مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَقِيلَ : بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ .

قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَاحِدٌ^(١) . انْتَهَى . وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ اجْرَاءً

(دُونِ الْبَعِيدِ^(٢) فِي الْأَصَحِّ) لِحَبِيرِ مُسْلِمٍ عَنْ كَرِيبٍ : اسْتَهْلَ عَلَيَّ رَمَضَانَ وَإِنَّا بِالشَّامِ ، فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، فَرَأَى النَّاسُ ، فَصَامَ مَعَاوِيَةَ ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَتَامٍ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : لَكُنَّا رَأَيْنَاهُ سَبْعَ السَّبْعِ ، فَلَا تَرَأَى نَصُومُ حَتَّى نَكْمَلَ ثَلَاثِينَ ، فَقُلْتُ : أَلَا تَكْتُمِي بِرُؤْيَا مَعَاوِيَةَ ، فَقَالَ : لَا ، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

(وَالْبَعِيدُ : مَسَافَةُ الْقَصْرِ^(٤)) لِأَنَّ الشَّرْعَ أَبَاطَ بِهَا كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ .

واعتبارُ المطالعِ يُخَوِّجُ إِلَى تَحْكِيمِ الْمُجْتَمِعِينَ^(٥) ، وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ تَأْبَهُ

(وَقِيلَ : بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ^(٦) ، قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ^(٧)

الْهَلَالَ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَلِأَنَّ الْمَظَاهِرَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ

(١) المجموع (٦/٢٨٠) .

(٢) أي كالحجاء والعراق . نهاية ومعني (ش ٣/٢٨١)

(٣) صحيح مسلم (١٠٨٧) ، وأخرجه الترمذي أيضاً (٧٠٢)

(٤) قول المتن (والبعد : مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم : نهاية ومعني

(ش : ٣/٢٨١) .

(٥) قوله (إلى تحكيم المجتعيين) أي الأحاد بقولهم حاشية البجيرمي على فتح الوهاب

(٨٦/٣) .

(٦) قوله (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع ، لا بمسافة القصر

حلافاً للرافعي شرح المصنف (ش ٣/٢٨١)

(٧) وفي (ب) : (لأن أمر الهلال) .

والعروض^(١) ، فَكَانَ اعْتَارُهَا^(٢) أَوْلَى ، وَتَحْكِيمُ الْمُحْجَمِينَ إِنَّمَا يَضُرُّ فِي الْأَصُولِ
دُونَ التَّوَالِيحِ ؛ كَمَا هُنَا .

وَالْمَرَادُ بِاخْتِلَافِهَا : أَنْ يَتَنَاعَدَ الْمُحَلَّلَانِ مَحِثُ لَوْزِيٍّ فِي أَحَدِهِمَا لَمْ يُزْمِ
الْآخَرَ عَالِماً ، قَالَهُ فِي « الْأَنْوَارِ »^(٣) .

وَقَالَ التَّاجُ التَّبْرِيزِيُّ وَتَبَعُوهُ : لَا يُنْكَرُ اخْتِلَافُهَا فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ
فَرْسَخاً ، وَكَأَنَّ مُسْتَدَّهُ : الْأَسْتَفْرَاءُ .

وَهـ - إِنْ صَحَّ - يَذْفَعُ قَوْلُ الرَّامِعِيِّ عَنِ الْإِمَامِ . يُتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهَا فِي دُونَ مَسَافَةِ
الْقَصْرِ^(٤) .

وَالشَّكُّ فِي اخْتِلَافِهَا كَتَحَقُّقِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، وَمَحَلُّهُ^(٥) : إِنْ لَمْ
يَبَيِّنْ آخِراً اتِّفَاقُهَا ، وَإِلَّا . . . وَجَتِ الْفَضَاءُ ؛ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ .

وَبَيِّنَةُ السَّكَنِ وَتَبَعُهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الرُّبُوعَةِ فِي الْبَلَدِ الشَّرْقِيِّ
رُؤْيَاهُ فِي الْبَلَدِ الْغَرْبِيِّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ^(٦) ؛ إِنْ اللَّيْلُ يَدْخُلُ فِي الْبَلَدِ الشَّرْقِيِّ قَبْلُ ،
وَعَلَى ذَلِكَ حُجْلٌ حَدِيثُ كَرِيبٍ^(٧) ، فَإِنَّ الشَّامَ غَرْبِيَّةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَدِينَةِ .

(١) قَوْلُهُ (وَالْعُرُوضُ) أَعْلَمُ أَنَّ عَرْضَ الْبَلَدِ فِي اسْطِلَاحِ أَهْلِ الْهَيْئَةِ صِبَاةٌ مِنْ بَعْدِ الْبَدَنِ مِنْ خَطِّ
الْإِسْتِواءِ إِلَى جَانِبِ الْجَنُوبِ أَوْ الشَّمَالِ ، وَطُولُ الْبَلَدِ صِبَاةٌ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ مَبْدَأِ الْعَصَاةِ فِي غَرْبِ
إِلَى جَانِبِ الشَّرْقِ ، وَمَسَارِلُ الْقَمَرِ تَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا ، فَالْإِتِّصَالُ عَلَى الْعُرُوضِ لَيْسَ عَلَى
مَا يَسْعَى ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : ذَكَرَ الْمَطَالِعُ إِشَارَةً إِلَى الْأَطْوَالِ ، وَخَطَّ الْإِسْتِواءِ مَعْرُوضٌ عَلَى الْأَرْضِ
بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فِي أَقْصَا الْهَيْئَةِ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ : (اعْتَارُهَا) الظَّاهِرُ : التَّذْكِيرُ . (ش : ٣ / ٢٨١)

(٣) الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ (١ / ٢٢٨) .

(٤) شَرْحُ الْكَبِيرِ (٣ / ١٨٠) ، وَرَاجِعُ « الْمَهَلِ النَّصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاح » مَسْأَلَةُ (٥٣٩)

(٥) أَيْ عَدَمُ الْوُجُوبِ مَعَ الشَّكِّ فِي الْاِخْتِلَافِ (ش : ٣ / ٢٨٢) .

(٦) الْمَهْمَاتُ (٤ / ٥٢ - ٥٣) وَرَاجِعُ « الْمَهَلِ النَّصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاح » مَسْأَلَةُ (٥٤٠)

(٧) مَبْنِي تَخْرِيجُهُ فِي (ش : ٦٠٠) .

وقصيته^(١) . أنه مني رُئي في شرقي لرم كل عربي بالنسبة إليه العمل سنة
الرؤية وإن اختلفت المطالع ، وفيه مائة لظاهر كلامهم
ويؤجّه كلامهم بأن اللارم إنما هو الوجود لا الرؤية ؛ إذ قد يقع فيها
مع^(٢) ، والمدار عليها لا على الوجود .

ووقع تردّد لهؤلاء^(٣) وغيرهم فيما لو دلّ الحساب على كذب الشاهد
الرؤية والذي يتجّه منه . أن الحساب إن اتفق أهله على أن مقدمته فصلة ،
وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر . رُدت الشهادة ، وإلا فلا

وهذا^(٤) أولى من إطلاق السكّي إزاء الشهادة إذا دَنّ الحساب انقضي على
استحالة الرؤية ، وإطلاق غيره قولها ، وأطال كل لما قاله بما في بعضه صرّ
للمتأمل^(٥) .

تبيّه . أثبت محال^(٦) الهلال مع اختلاف المطالع . لرمّ العمل بمقتضى
إثباته ؛ لأنه صار من رمضان حتى على قواعدنا ؛ أحداً من قول « المجموع »
محلّ الخلاف في قول الواحد ما لم يتخكّم شهادة الواحد حاكم يراة ، وإلا
ونجت الصوم ولم ينقص الحكم إجماعاً^(٧)

(١) أي ما قاله السكّي ومن تبعه . (ش : ٣٨٢/٣) .

(٢) قوله (إد قد يمع) إيج قد يقال الاستقراء لمشاهدة لرم الرؤية في العربي للرؤية في
الشرقي كاف في حصول العلم بها وإن مع صانع أرصتي حتى ؛ كبير بحار بصري (ش :
٣٨٢/٣)

(٣) قوله (لهؤلاء) إشارة إلى السكّي وتابعيه كرمي

(٤) أي : الذي يتجّه .

(٥) راجع « المهمل الصالح في اختلاف الأنساح » مسألة (٥٣٦)

(٦) أي : كالصقي . (ش : ٣٨٣/٣) .

(٧) المجموع (٢٨٦/٦) وفي بعض النسخ (حكمه إجماعاً)

وَإِذَا لَمْ تُوجِبْ عَلَى التَّيِّدِ الْآخِرِ ، فَسَافَرَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِ الرُّؤْيَةِ ، فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُؤَيِّمُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا .

وَمِنْ مَقْنَضَى إِبْنِ أَبِي هَاشِمٍ (١) : أَنَّهُ يَجِبُ قِصَاءُ مَا أَفْطَرَاهُ عَمَلًا (٢) مُعْطَلًا ، وَأَنْ يَقْضَاهُ فَوْرِيًّا ؛ بِمَاءٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى ، وَأَقْرَبُهُ الْعَصْفُ (٣) وَالْإِسْوِثُ وَغَيْرُهُمَا . أَنَّهُ إِذَا تَنَتَّ أَنْشَاءَ يَوْمِ الشَّكِّ - أَيِ - ثَلَاثِي شَعْبَانَ وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذْ بِرُؤْيَتِهِ - أَنَّهُ (٤) مِنْ رَمَضَانَ ، لَزِمَهُ (٥) قِصَاؤُهُ فَوْرًا ؛ كَمَا يَأْتِي .

(وَإِذَا لَمْ يُوجِبِ) الصَّوْمَ (عَلَى) أَهْلِ (الْبَلَدِ الْآخِرِ) لِاحْتِلَالِ مَقَالَعِهِمَا (فَسَافَرَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِ الرُّؤْيَةِ) إِنْسَانٌ (فَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ يُؤَاقِفُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا (وَإِنْ أُنْتَمَّ ثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّهُ بِالِاتِّقَالِ إِلَيْهِمْ صَارَ مِثْلَهُمْ .

وَأَنْتَضَرَ الْأَدْرَعِيَّ لِلْمُقَابِلِ (٦) ؛ بِأَنَّهُ تَكْلِيفُهُ صَوْمَ أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ بِلَا تَوْقِيفٍ (٧) لَا مَعْنَى لَهُ ، وَبِأَنَّهُ مَا رُوِيَ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ كَرِيمًا بِذَلِكَ (٨) لَمْ يَصْحَ (٩) ، وَتَسْلِيمُهُ فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَمَرَهُ بِهِ لثَلَاثِينَ بِالنَّظَرِ ؛ أَنْتَهَى

وَمَا قَالَهُ فِي الثَّانِي (١٠) سَهْلٌ ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ (١١) فَهَيْسَ كَمَا قَالَ ، لِأَنَّهُ إِذَا مَرَّرَ

(١) أَيِ : الْمُخَالَفِ . هَاشِمٍ (ب) .

(٢) قَوْلُهُ (عَمَلًا) : (إِنْجِ مَتَعَلِّقٌ بِمَا أَفْطَرَاهُ) (ش : ٣٨٣ / ٣)

(٣) دَوْصَةُ الطَّالِبِيِّ (٢١٣ / ٢ - ٢١٤)

(٤) أَيِ : يَوْمِ الشَّكِّ . هَاشِمٍ (ب) .

(٥) وَلَوْ (ب) وَ (ت) وَ (س) : (لَزِمَ) .

(٦) أَيِ : الْقَائِلُ بِوُجُوبِ الْإِفْطَارِ . (ش : ٣٨٣ / ٣) .

(٧) أَيِ : بِلَا تَنْصَرُّ مِنَ الشَّرْعِ . (ش : ٣٨٣ / ٣) .

(٨) أَيِ : الصَّوْمِ . (ش : ٣٨٣ / ٣) .

(٩) قَالَ لِحَاضِطٍ فِي « التَّلْحِيصِ الْحَبِيرِ » (١٠٧ / ٢) (قَوْلُهُ وَيُرْوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا أَمَرَ كَرِيمًا أَنْ يَقْتَدِيَ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ « أَوَّلًا تَكْتَفِي بِرُؤْيَتِهِ مَعَاوِيَةَ

وَصِبَاوَهُ » قَالَ « لَا » وَقَالَ ابْنُ الْمُلَيْسِ فِي « الْبَدْرِ الْمُبِيرِ » (١٣٩ / ٤) (وَهَذَا غَرِيبٌ)

(١٠) أَيِ : أَنَّ مَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَمَرَ (ش : ٣٨٣ / ٣)

(١١) أَيِ : أَنْ تَكْلِفَهُ صَوْمَ أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ (ش : ٣٨٣ / ٣)

وَمَنْ سَافَرَ مِنَ الْبَلَدِ الْآخِرِ إِلَى بَلَدٍ الرُّؤْيَةِ عِنْدَ مَعَهُمْ وَقَصَى يَوْمًا .
وَمَنْ أَصْبَحَ مُعِيدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ

اعتبار المطالع . كَانَ لَهُ مَعْنَى أَيِّ مَعْنَى ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .
وَأَنَّهُمْ قَوْلُهُ . (آخِرًا) . أَنَّهُ لَوْ وَصَلَ تِلْكَ الْبَلَدَ فِي يَوْمِهِ ^(١) . . . لَمْ يُفْطَرْ . وَهُوَ
وَجِيءَ ؛ كَمَا قَدْ نَتَّهَ بِمَا فِيهِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ : (وَيُنَادِرُ بِالْعَائِتِ) ^(٢)
أَمَّا إِذَا أَوْجَسَّاهُ لِاتِّفَاقِ مَطَالِعِهِمَا . فَيَلْتَرَمُ أَهْلَ الْمَحَلِّ الْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهِ الْفَطْرُ .
وَيَقْصُونَ يَوْمًا إِذَا نَشَأَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ^(٣) ، وَإِلَّا . لَرَمَنَ الْعَطْرُ ؛ كَمَا لَوْ رَأَى هِلَالٌ
شَوَالٍ وَحَلَّةً .

(وَمَنْ سَافَرَ مِنَ الْبَلَدِ الْآخِرِ) الَّذِي لَمْ يُرَ فِيهِ (إِلَى بَلَدِ الرُّؤْيَةِ عِنْدَ) أَيِ
أَفْطَرَ (مَعَهُمْ) وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقْصُمْ إِلَّا ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ صَارَ
مِثْلَهُمْ ^(١) .

(وَقَصَى يَوْمًا) إِذَا عَيَّدَ مَعَهُمْ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ صَوْمِهِ ؛ كَمَا
بَدَأَ أَصْلُهُ ^(٢) ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ لَا يَكُونُ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا عَيَّدَ مَعَهُمْ يَوْمَ
الثَّلَاثِينَ فَإِنَّهُ لَا قِصَاءَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ .

(وَمَنْ أَصْبَحَ مُعِيدًا) ^(٣) فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ (عَنْ بَلَدِهِ ؛ بَأَن تَحَافَظَ

(١) أَيِ الْمُحْتَضَرِ مِنْهُ ، وَهُوَ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ (ش ٣ / ٣٨٣)

(٢) فِي (١ / ٨١٦)

(٣) قَوْلُهُ (إِذَا نَشَأَ ذَلِكَ عَنْهُمْ) وَالثَبُوتُ يَحْصُلُ إِمَّا بِقَوْلِهِ إِذَا كَانَ عَدْلًا ، أَوْ بِطَرِيقِ آخَرَ كَرَدِّي

(١) فِي (ص : ٦٠٣) .

(٥) الْحَزَرُ (ص : ١٠٨) .

(٦) قَوْلُهُ (وَمَنْ أَصْبَحَ مُعِيدًا) إِنْ قَالَ بَرَاهِمِي فِي « الْمَرْبِ » وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ نِسْبَةُ

يُمْكِنُ تَصْوِيرَهَا عَلَى وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ الْيَوْمَ الْثَلَاثِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ

لَكِنْ أَهْلُ الْبَلَدِ الْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهَا لَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ .

وَالثَّانِي أَنَّهُ يَكُونُ الْيَوْمَ التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ الْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُمْ أَمَدَاءُ صَوْمِهِمْ

يَوْمَ

أَهْلَهَا صِيَامٌ فَلَا صَحْحَ . أَنَّهُ يُغْفِرُكَ نَقِيَّةَ الْيَوْمِ .

فصل

النِّيةُ شَرْطٌ لِلصُّوْمِ ،

في المَطْلَعِ ^(١) (أهلها صيام) وَصُورَتُهَا لِتُعَابِرَ مَسْأَلَةَ الْأَصْحِ الْأَوَّلَى ^(٢) أَنَّهُ لَمْ
رَضَلْ إِلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ يُعَيِّدَ ، وَهِيَ ^(٣) بَعْدَ أَنْ عَيِّدَ ، وَيَدُلُّ لِدَلَّتْ أَنَّهُ عَشْرٌ لَمْ يَصْدَمْ ،
وَهِيَ بِأَمْسِكَ ^(٤) وَوَقَعَ لِعَصِيهِمْ تَصْوِيرُهُ بِعَبْرٍ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ نَظَرٌ ١ - وَالْأَصْحِ
أَنَّهُ بَعَثَتْ نَقِيَّةَ الْيَوْمِ (لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ صَارَ مِثْلَهُمْ .

(فصل)

في النِّيةِ وَنَوَابِغِهَا

(النِّيةُ شَرْطٌ لِلصُّوْمِ) أَيِ . لَا يَدْخُلُ فِيهَا لَصَحَّتْ ١ كَمَا رَدَّ أَصْلُهُ ^(٥) ١ إِذْ هِيَ

رِمَاكَ نَقِيَّةَ الْيَوْمِ فِي الصُّورِينِ وَاجِبٌ إِنْ لَمْ يَحْمِ الْحُكْمُ ١ بَأَنَ تَكُونَا مُحَلِّمِي نَظْمِغَ ، وَإِنْ
عَقَمْنَا الْحُكْمَ بِأَنَ يَكُونُ مُتَحَدِّي الْمَطْلَعِ ١ فَأَمَّا الْبَلَدَةُ الْمُتَضَلُّ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ يَوْمُهُ فِي آثَاءِ
يَوْمٍ أَنَّهُ يَوْمٌ مُعَيِّدٌ ١ فَهُوَ شَيْءٌ بِمَا إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى رَأْيِهِ الْهَلَالَ يَوْمَ الثَّلَاثِي ، وَدَسُو بِهِ
فِي (صَلَاةِ الْعِيدِ) .

وَرَدَ اتَّفَقَ هَذَا السَّرُّ لِعَدْلِيْنِ وَقَدْ رَأَى الْهَلَالَ بِعَصِيْهِمَا ، وَشَهِدَا فِي الْبَلَدَةِ بِمُضَلِّ إِلَيْهَا ١ هَذَا
عَنِ الشَّهَادَةِ بِرُؤْيَا الْهَلَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِي فِي التَّصْوِيرِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ سَبَقَ التَّعْصِيلُ أَيْضاً فِي
(صَلَاةِ الْعِيدِ) ١ وَأَمَّا فِي التَّصْوِيرِ الثَّانِي ١ فَإِنَّ عَقَمْنَا الْحُكْمَ جَمِيعَ الْبِلَادِ ١ لَمْ يَبْدَأْ أَنْ يَكُونَ
لِلْإِصْعَاءِ إِلَى كَلَامِهِمَا عَلَى ذَلِكَ التَّعْصِيلِ أَيْضاً ، فَإِنْ قَبِلُوا ١ بَضُوا يَوْمًا ، وَإِنْ لَمْ يَحْمِ
الْحُكْمَ ١ لَمْ يَلْتَمِزُوا إِلَى قَوْلِهِمَا ١ انْتَهَى .

وَيَعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ (فَإِنْ قَبِلُوا) ١ لِحَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْبَلُوا ١ بِأَنَ وَقَعَتْ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْمَرُوبِ ١ لَمْ
يَقْبَلُوا ، كَرَدِي .

(١) وفي (أ) و(ت) و(ج) والمطبوعة الوحيية (المطالع)

(٢) وهي قول المتن : (فالأصح : أنه يوافقهم في الصوم أجمعاً) . طبع (أ) .

(٣) أي : في مسألة الأصح الثاني .

(٤) نعله حكاية بالميم ، ولا ١ فلم يعبر ثم بل صام ، ولا ما بل أمست (سم ٣ / ٣٨٥)

(٥) المحرر (ص : ١٠٩) .

وَيُشْرَطُ لِمَرْضِهِ الثَّيِّبُ

رَكْنٌ دَاخِلَةٌ فِي مَا هِيَ : لِأَمَرٍ فِي الْوُضُوءِ وَغَيْرِهِ ^(١)

وَمَحَلُّهَا : الْقَلْبُ ، وَلَا تَكْمِي بِاللِّسَانِ وَحْدَهُ

وَلَا يُشْرَطُ التَّلَفُّطُ بِهَا قَطْعاً مَهْمَا ^(٢) ، كَذَا قَالَ شَارِحٌ ، وَيُنَاقِضُهُ مَا حَكَاهُ عَنْهُ

أَنْ مَوَجِبٌ التَّلَفُّطُ ^(٣) بِأَلِيَّةٍ يَطْرُقُهَا ^(٤) فِي كُلِّ عِبَادَةٍ وَجِثَ لَهَا بَيَّةٌ

وَيَصِحُّ تَعْقِبُهَا بِهِ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) إِنْ قَصَدَ التَّشْرُكَ ^(٥) ، لَا التَّعْلِيقَ ^(٦) ، وَلَا

أَطْلَقَ

وَلَا يُجْرَى عَنْهَا التَّسْخَرُ وَإِنْ قَصَدَ مِنَ التَّضَوِّيِّ عَلَى الصَّوْمِ ، وَلَا الْإِمْتِنَاعُ مِنَ

تَأْوِيلِ مَفْطَرٍ حَوْفِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَخْطُرْ بِأَلَةِ الصَّوْمِ بِالصَّغَاتِ الَّتِي يَجِبُ التَّعَرُّضُ بِهَا

فِي الْبَيَّةِ : لِأَنَّ ذَلِكَ ^(٧) يَنْتَلِزِمُ قَصْدُهُ غَالِباً ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ يَنْدِغُ

مَا لِلْأَذْرَعِيِّ

(وَيُشْرَطُ لِمَرْضِهِ) كَرَمْضَانَ أَدَاءَ وَقِصَاءَ ، وَكَمَارَةً ^(٨) وَمُدَوِّرَ وَصَوْمِ امْتِنَاعٍ ،

أَمَرَ بِهِ الْإِمَامُ (الثَّيِّبُ) ^(٩) أَيِ : إِيقَاعُ الْبَيَّةِ لَيْلاً ، أَيِ . فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ

(١) أَيِ لِحَرِّ : إِشْعَالُ الْأَهْمَالِ بِالْيَكِيَّاتِ ، نَهَاهُ وَمَعْنَى (ش : ٣٨٦/٣)

(٢) وَغَيْرِ (فِيهِمَا) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ (لَا تَكْمِي) (إلخ ، وَاسِ قَوْلُهُ (وَلَا يُشْرَطُ) (إلخ ، هَامِش (ح) .

(٣) فَصْل : قَوْلُهُ : (أَنْ مَوَجِبُ التَّلَفُّطِ) أَيِ : مِنْ أَوْجِيهِ . كُرْدِي .

(٤) أَيِ وَجُوبِ التَّلَفُّطِ بِالْبَيَّةِ (ش : ٣٨٦/٣)

(٥) أَيِ : وَحْدَهُ . (ش : ٣٨٦/٣) .

(٦) أَيِ : وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِتْيَانُ بِهِ أَوَّلًا ، لِأَنَّ الْإِتْيَانُ بِهِ بَعْدَ الْبَيَّةِ يُبْطِلُهَا ، إِذَا قَصَدَ تَعْقِبُهَا بِهِ وَحُدُودَ إِبْطَالِهَا ، وَهِيَ تَقْبَلُ الْإِبْطَالَ ، بِخِلَافِ مَحْوِ الطَّلَاقِ ، لِأَنَّهُ بَعْدَ وَجُودِهِ لَا يُمْكِنُ إِبْطَالُهُ . (مَسْم : ٣٨٦/٣) .

(٧) قَوْلُهُ (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ الْحُصُورَ بِأَلِيَّةٍ كُرْدِي .

(٨) قَوْلُهُ (أَدَاءَ وَقِصَاءَ) مُتَعَلِّقٌ بِ(رَمَضَانَ) ، وَقَوْلُهُ (وَكَمَارَةً) (إلخ عَطَفَ عَلَى (رَمَضَانَ) مَسْم . (ش : ٣٨٧/٣) .

(٩) أَيِ حَلَالًا لِأَنَّهُ حَبِيبَةٌ إِيْعَابُ . (ش : ٣٨٧/٣)

وطلوع الفجر ولو في صوم العمير وإن كان ملاً ، لأنه على صورة الفرض ،
كصلاته المكتوبة

وذلك للخبر الصحيح : « مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ . فَلَا صِيَّامَ لَهُ » (١) .

والأصل في الصيام : حملُه على نفي الحقيقة لا الكمال إلا لدليل
ويُشترط التبيُّت لكل يوم ، لأنه عادة مستقبلة .

واحتنقوا في أحد هذا (٢) من قوله الآتي : (صوم غد) ، والحق أنه لا يُؤخذ
منه ، خلافاً للسبكي ومن تبعه ؛ لأن ذلك (٣) في الكمال ، ولقائل بالاكتمال في
ليلة عن بقية الشهر (٤) . . عنده (٥) أن الكمال ذلك ، وهذا (٦) أولى من توجيه
الإسوي لعدم الأخذ بأنه إنما ذكره (٧) في رمضان خاصة ؛ ومن ثم (٨) رُدَّ لعدم
الفرق بين رمضان وغيره .

(١) أخرجه ابن حريمة (١٩٢٣) ، وأبو داود (٢١٥٤) ، والترمذي (٧٣٩) ، والنسائي (٢٣٣١) ، وابن ماجه (١٧٠٠) ، والدارقطني (١٨٤٥) عن حفصة بنت عمر رضي الله
صهما .

(٢) أي : اشتراط التبيُّت لكل يوم . (ش : ٣ / ٢٨٧) .

(٣) أي قول المصنف لأنني إلح (ش : ٣ / ٢٨٧)

(٤) هو الإمام مالك ، ولا يذم تقليده في ذلك ؛ كما في فتح الجواد وغيره ، ويصن من سي
النية في رمضان حتى طلع الفجر أن يويه أول النهار ؛ لأنه يحرقه عند أبي حنيفة ، قال في
الإيعاب ؛ هو ظاهر إن قلده ، وإلا فهو متلبس بعبادة فاسدة في عقيدته وهو حرم
الحواشي المدينة على شرح المقدمة الحضرمية (٣٢٤ / ٢) وصير (عنه) راجع إلى
(القائل) . هامش (ك) .

(٥) قوله (عنه) خبر مقدم للمصدر المأخوذ مما بعده ، والجملة خبر (ويقائل) إلح ، وهو
قال الكمال عنه ذلك كان أحصر وأظهر (ش : ٣ / ٢٨٧)

(٦) أي قوله (لأن ذلك) إلح (ش : ٣ / ٢٨٧)

(٧) أي المصنف القول لأنني (ش : ٣ / ٢٨٧)

(٨) أي لأجل عدم حسن توجيه الإسوي (ش : ٣ / ٢٨٧)

وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ النُّصْفُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يَصُرُّ الْأَكْلُ وَالْحَمَاقُ

ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده ؟ لم يصح ؛ لأن الأصل عدم وقوعها ليلاً ؛ إذ الأصل في كل حادث : تقديره بأقرب زمن ، بخلاف ما لو بود ثم شك هل طلع الفجر أو لا ؟ لأن الأصل عدم طلوعه ؛ للأصل المذكور أيضاً ولو شك نهراً في النية أو التبييت ؛ فإن ذكر بعد مضي أكثره .. صح ؛ كما في المجموع^(١) .

قَالَ الْأَدْرَعِيُّ : (وكذا لو تذكر بعد الغروب فيما يظهر) . انتهى ، وهو ضعيف^(٢) .

فَقَوْلُ^(٣) : الْأَنْوَارِ : (إن تذكر قبل أكثره .. صح ، وإلا .. فلا)^(٤) ضعيف^(٥) .
(والصحيح^(٦) أنه لا يشترط) نصحة النية (النصف الآخر^(٧) من الليل) أي : وقوعها فيه ؛ لإطلاق التبييت في الخير الشامل لجميع أجزاء الليل^(٨) .
(و) الصحيح . (أنه لا يضر الأكل والجماع) وكل مَطْعٍ^(٩) إلا الردة ؛

(١) المجموع (٣٠٥/٦) .

(٢) قوله (وهو ضعيف) غير موجود في المطبوعة الوهية والمصرية

(٣) وفي (أ) و (ب) و (ت) (كقول : الأنوار) ، وفي (ح) و (ع) . (نقول)

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٣٠ / ١) .

(٥) قوله (ضعيف) غير موجود في المطبوعة المكية وبمض السخ قال الشرواني

(٣٨٨ / ٣) قوله : « ولا .. فلا » حرم به في « شرح ما فصل » ، وكتب عليه تكملي

ما يصح كذلك « الأسى » ، وفي « النحة » و « الإمداد » و « فتح الجواد » عن الأدرعي ،

وأفروه أن التذكر بعد الغروب كهُوَ في النهار . وفي النحة التي كت ابن القيم حاشيته على

« النحة » من « النحة » أن بحث الأدرعي ضعف ، محرومة انتهى ؛ أي : فإن نسخ

« النحة » من « النحة » راجع « السهل الصباح » في خلاف الأشباح « مسألة (٥٢١)

(٦) وفي (ت) : (والأصح) .

(٧) وفي (ب) و (ت) و (خ) : (الأخير) .

(٨) سبق تخريجه في (ع : ٦٠٧) .

(٩) أي : وكذا الجموع ، والنقاس شرح م (سم ٣٨٨ / ٣)

تَعَذُّهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ ثُمَّ تَبَّهَ .
وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِبَيْتِهِ قَتْلَ الرُّوَالِ ،

لأنها تُزِيلُ التَّاهُلَ لِلْعِبَادَةِ بِكُلِّ وَجْهِ (بعدها)^(١) لأنه تعالى أباح الأكل إلى طلوع
المحرم^(٢) .

(و) الصحيح : (أنه لا يجب التجديد إذا نام ثم نسه) لأن اليوم لا يُبْهِمُ
الصوم ، ولو استمرَّ للمجرم . لم يَصُرْ قطعاً .
معم ؛ لو قَطَعَ الْبَيْتَ قَبْلَهُ^(٣) احتجَّ لتجديدها قطعاً ، لأنه أنى بمسامحه
مهما ، بخلاف نحو الأكل .

وإنما لم يُؤَثِّرْ قطعها نهائياً على المعتمد ، لأنها وُجِدَتْ فِي وَقْتِهَا مِنْ عِبَرِ
معارض ، فاستَحَالَ رَفْعُهَا ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِمْسَاكَ بِالْبَيْتِ الْمَتَقَدِّمَةِ وَقَدْ وَجَدَ
وَه^(٤) فَارَقَ بَطْلَانُ سَحْرِ الصَّلَاةِ بَيْتَ قَطْعِهَا^(٥) .

(ويصح النفل ببَيْتِهِ^(٦) قبل الروال) لمحرم الصحيح أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمًا ، فَقَالَ : « هَلْ جِئْتُكُمْ مِنْ هَذَا ؟ » .
قَالَتْ : لَا ، قَالَ^(٧) : « فَلِئَنِّي إِذَا أَحْصَوْتُ^(٨) »

(١) أي التَّاء وَقَبْلَ الْمُحَرَّمِ مَعِيَ الْمَحْتَجَّ (١٤٩/٢) .

(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَشَرِبُوا حَتَّى يَبْلُغَ الْخَمَطُ الْآيِينَ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة ١٨٧]

(٣) أي المحرم (ش ٣٨٩/٣)

(٤) أي معاني قوله : (وإنما لم يؤثر ...) إلخ .

(٥) قوله (بطلان سحر الصلاة) أي كإلصاقه (ش ٣٨٩/٣)

(٦) وفي (أ) و (ب) و (س) : (بَيْتُهُ) .

(٧) وفي (أ) و (ب) و (س) و (غ) : (فَقَالَ) .

(٨) أخرجه الدارقطني (ص ٤٩٩) وقال (وهذا إسناد صحيح) قال ابن الملق في « إبدار

المسير » (١٤٣/٤) (وهذه الرواية مطابقة لما أورده الراجعي ؛ لأجل لفظة « العداة » فيها ،

وهي موضع الشاهد) . والمحدث يلفظ « هَلْ جِئْتُكُمْ شَيْءٌ ؟ » أخرجه مسلم (١١٥٤)

وغيره .

وَكَذَا نَعْدَهُ فِي قَوْلٍ ، وَالصَّحِيحُ . اشْتِرَاطُ حُصُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ

وَالْعَدَاءُ بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَبِالْمُهْمَلَةِ وَالْعُدُّ اسْمٌ لِمَا يُؤْكَلُ قَبْلَ الرُّوَالِ

(وَكَذَا نَعْدُهُ فِي قَوْلٍ) تَسْوِيَةٌ بَيْنَ أَحْرَاءِ النَّهَارِ ، وَرَدُّ بِحُلُولِ مُعْظَمِ الْعَدَّةِ

عَلَيْهَا

وَتُعْطَى الْيَتَةُ عَلَى مَا مَضَى ^(١) ، فَيَكُونُ صَائِعًا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْكَرُ تَعْيِضُهُ .

(وَالصَّحِيحُ اشْتِرَاطُ حُصُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ) ^(٢) بَأَن يَخْتَوِيَ مِنَ الْعَجْرِ عَنْ كُلِّ مُفْطِرٍ ^(٣) ، وَإِلَّا . لَمْ يَخْضُلْ مَقْصُودُ الصَّوْمِ ^(٤) وَالْمُقَابِلُ مَسِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ . أَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا يَخْضُلُ مِنْ حَيْثُ الْيَتَةُ ، فَيَكُونُ مَا قَبْلَهُ بِمِثَالَةِ جَرِّهِ مِنَ الدَّلِيلِ ، فَلَا يَنْصَرُّ تَعَاظِي مُفْطِرٍ فِيهِ .

وَأَشَارَ الْمَصْنُفُ إِلَى فُسَادِهِ ^(٥) ، وَأَنَّ رَوَايَةَ ^(٦) الْمُتَوَلَّى لَهُ ^(٧) عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ ^(٨) ، وَمِنْ ثَمَّ رَدُّ عَلَيْهِ عَيْرٌ وَاحِدٌ بَلْ

(١) أَي : عَلَى الْقَوْلَيْنِ . (ش : ٣٨٩/٣) .

(٢) أَي : فِي الْبَقْلِ الرُّوَالِ أَوْ مَعْدَهُ . مَعْنَى لِمَحْتَاجٍ (١٥٠/٢)

(٣) وَمَنْعٌ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَبِهِ يَعْلَمُ مَا فِي صَيغِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ . بَصْرِي (١٠٠)

(٤) قَوْلُهُ (مَقْصُودُ الصَّوْمِ) وَهُوَ خَلْقُ النَّفْسِ عَنِ الْمَوَاسِقِ فِي الْيَوْمِ بِالْكَلْيَةِ . مَعْنَى (ش : ٣٨٩/٣) .

(٥) قَوْلُهُ (وَأَشَارَ الْمَصْنُفُ إِلَى فُسَادِهِ) أَي : فُسَادُ الْمَقَالِ بِقَوْلِهِ (وَالصَّحِيحُ) وَالْمَصِيرُ فِي (رَدِّ عَلَيْهِ) وَمِنْ (تَعَرُّدِهِ) يَرْجِعَانِ إِلَى الْمُتَوَلَّى كَرْدِي

(٦) أَي : وَإِلَى أَنَّهُ ... إلخ . (ش : ٣٨٩/٣) .

(٧) أَي : لِلْمُقَابِلِ . (ش : ٣٨٩/٣)

(٨) عِبَارَةُ السَّوْيِ فِي « الْمَحْمُوعِ » (٢٩٨/٦) (رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُتَوَلَّى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ تَصْحَاحِهِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأَبِي بَدْرَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَمَا أَظْهَرَ صَحِيحَتَهُ عَنْهُمْ) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْمَصْنُوعِ » عَنْ أَبِي بَدْرَةَ (٩١٩٩) ، (٩٢٠٢) ، وَأَبِي طَلْحَةَ (٩٢٠٠) مَا يَزِيدُ الصَّحِيحَ ، أَي : أَنَّهُمَا كَانَا يَتَوَلَّيَانِ الصَّوْمَ بِالنَّهَارِ إِذَا سَمِعَا نَجْدَ مَا يَأْكُلَانِ . وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي « التَّكْبِيرِ » عَنْ أَبِي طَلْحَةَ (٧٩٩٤) ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ (٧٩٩٥) =

وَيَجِبُ التَّعْيِينُ فِي الْقَرْضِ ،

دلت من تمرده

وَيُسْتَتَى عَلَى الْأَوَّلِ^(١) مَا لَوْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَبْرِ صَوْماً فَمُضْمَصٌ وَلَمْ يُبَالِغْ فَمُسَقِ
الْمَاءِ إِلَى جَوْهِهِ ، ثُمَّ نَوَى صَوْمَ تَطَوُّعٍ . . صَبَحَ ، سَوَاءً أَقَلَّ يُفِطِرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا

(وَيَجِبُ التَّعْيِينُ فِي الْمَرَضِ) بَأَن يَنْوِي كُلَّ لَيْلَةٍ أَنَّهُ صَائِمٌ عِدَاءً عَنِ رَمَضَانَ أَوْ
لِكُمَارَةٍ وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ سَبِيحًا ، فَإِنْ عَيَّنَّ وَأَخْطَأَ . لَمْ يُجْزِئْهُ ، أَوْ الدَّرَجَةِ ، لِأَنَّهُ
عَادَةٌ مُصَافَةً إِلَى وَقْتٍ ، فَوَجِبَ التَّعْيِينُ ؛ كَالْمَكْتُوبَةِ

بَعَم ؛ لَوْ تَيَقَّنَ أَنَّ عَلَيْهِ صَوْمَ يَوْمٍ ، وَشَكَّ أَهْوَقَصَاءً أَوْ بَدْرًا أَوْ كُمَارَةً . آخَرَاهُ
بِتَّةِ الصَّوْمِ لَوَاجِبٍ وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا ؛ لِلْمُضْمَرَةِ ، وَلَمْ يَلْزِمَهُ الْكُلُّ ؛ كَمَنْ شَكَّ^(٢)
فِي وَحْدَةٍ مِنَ الْخَمْسِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ^(٣) : بَقَاءُ وَجُوبِ كُلِّ مَنَاهَا ، وَهِيَ الْأَصْلُ
بِرَأْيِ الدِّمَةِ .

وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَتْ الثَّلَاثَةُ^(٤) عَلَيْهِ عَادَى اثْنَيْنِ وَشَكَّ فِي الثَّالِثِ ، لَزِمَهُ الْكُلُّ^(٥) .
أَمَّا النُّعْلُ . فَيَصِحُّ نِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ

بَعَم ؛ يَخْتَفِي فِي « الْمَجْمُوعِ » . اشْتَرَاطُ التَّعْيِينِ فِي الرَّاثِبِ ؛ كَعَرَفَةٍ
وَمَا يَسْتَعْمَلُهَا^(٦) مَقَامًا يَأْتِي^(٧) ؛ كَرَوَاتِبِ الصَّلَاةِ^(٨) ، فَلَا يَخْصُلُ عِبَرُهَا

* رَأَى الْمُرَدَّةَ (٧٩٩٦) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَيْضًا مَا يَزِيدُ الصَّحِيحَ ، وَالْأَعْلَمُ

(١) أَيِ عَلَى الصَّحِيحِ

(٢) قَوْلُهُ (كَمَنْ شَكَّ) . (إِلَيْهِ رَاجِعٌ لِلْمَصْنُوعِ) . (ش : ٣٩٠ / ٣) .

(٣) قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْأَصْلَ) (إِلَيْهِ) أَيِ يَمُوسُ سَيِّ وَاحِدًا مِنَ الْحَمَلِ . بِهَيْبَةٍ وَمَعْنَى (ش)

(٣٩٠ / ٣)

(٤) قَوْلُهُ : (لَوْ كَانَتْ الثَّلَاثَةُ) أَيِ : النُّعْلُ ، وَالْكُمَارَةُ ، وَالْقَصَاةُ . كَرَدِي

(٥) رَاجِعٌ إِلَى الْعَنْهَلِ النَّضَاجِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ . مَسْأَلُهُ (٥٤٢)

(٦) وَفِي (أ) وَ (ب) : (مَعَهَا) بِدَلٍّ (بِتَجْمَعُهَا) .

(٧) فِي (هـ) : (٧١٥ - ٧١٤) .

(٨) قَوْلُهُ (كَرَوَاتِبِ الصَّلَاةِ) أَيِ كَمَا يَشْتَرِطُ التَّعْيِينُ فِي رَوَاتِبِ الصَّلَاةِ . كَرَدِي وَرَاجِعٌ

وَكَمَالُهُ فِي رَمَضَانَ . أَنْ يَنْوِي صَوْمَ غَدٍ

معها^(١) وإن نوي^(٢) ، بل مقتضى القياس ، أن يبتهما^(٣) مُبْطِلَةٌ ؛ كما لو نوى
الظهر وستة ، أو ستة الظهر وستة العصر
وَأَلْحَقَ بِهِ^(٤) الإِسْتَوْثِي مَا لَهُ سَبَبٌ ؛ كَصَوْمِ الْإِسْتِسْقَاءِ إِذَا لَمْ يَأْتُرْ بِهِ الْإِمَامُ ،
كَصَلَاتِهِ^(٥)

وهما^(٦) واضحا إن كَانَ الصَّوْمُ فِي كُلِّ ذَلِكَ مَقْصُودًا لِدَايَةِ .
أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ وَجُودَ صَوْمٍ فِيهَا ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ فَيَكُونُ
التَّعْيِينُ شَرْطًا لِلْكَمَالِ وَحَصُولِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا بِحَصْرِهَا ، لَا لِأَصْلِ الصَّحَةِ ؛
نَظِيرًا مَا مَرَّ فِي تَحْيَةِ الْمَسْجِدِ^(٧) .

(وَكَمَالُهُ) أَي : التَّعْيِينُ ، وَغَارَةُ « الرُّوحِيَّةِ » : وَكَمَالُ النَّبِيِّ^(٨) (فِي
رَمَضَانَ أَوْ يَنْوِي صَوْمَ غَدٍ) هَذَا^(٩) وَاجِبٌ لَا يَدُّ مِنْهُ ، وَيَكْفِي عَنْ عَمُومِ
يَشْفُلُهُ ؛ كَنَيْةِ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ^(١٠) صَوْمَ رَمَضَانَ ، فَيَصِحُّ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ

المجموع : (٣٠١ / ٦) .

(١) قوله (فلا يحصل غيرها معها) لعلَّ حقَّ المقام فلا يحصل مع غيرها (ش . ٣٩٠ / ٣)

(٢) قوله : (وإن نوى) أي : غيرها معها ، (ش : ٣٩٠ / ٣) .

(٣) وفي (أ) و (ت) و (خ) : (يبتها) .

(٤) قوله (وألحق به) أي : يبحث « المجموع » كروي وقال الشرواني (٣٩٠ / ٣)

(٥) قوله : « وألحق به » أي : بالراتب .

(٦) المهمات (٥٦ / ٤) .

(٧) وقوله (وهما) يرجع إلى البحث والإلحاق ، (لا لأصل الصَّحَةِ) بل أصل الصَّحَةِ يحصل

بغير التعيين ، وموقع فرض فيها ؛ كالتحية . كروي .

(٨) في (٣٧١ / ٢)

(٩) روضة الطالبين (٢١٤ / ٢) .

(١٠) أي : تعرض للفد . مضي . (ش : ٣٩١ / ٣) .

(١٠) قوله (كَنَيْةِ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ) إلح بالإضافة وتركها ، وقوله (صَوْمَ رَمَضَانَ) مفعوله

(ش : ٣٩١ / ٣)

عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى .

وَفِي الْآدَاءِ وَالْفَرْضِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ

وَأَمَّا قَوْلُ شَارِحٍ : يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ لَمَطُ (الْعِدِّ) اشتهر في تفسير التميمي ، وهو في الحقيقة ليس من حذوه ، وإنما وقع ^(١) من نظيرهم إلى التيسير ^(٢) . أنه لا تجب نية الغد ^(٣) ، فإن أراد ^(٤) . ما قلناه ، أي : لا تجب نية بخصوصه ، بل تكفي عنه نية الشهر كله . . فصحيح ، أو أنه لا يجب هو ولا ما يقوم مقامه . فهو فاسد على أن أصل هذا الأحيد من ذلك مسوع ^(٥) ، فتأمل .

(عن آداء فرض رمضان) بالجر ، لإصاحته لنا بهذه ^(٦) (هذه السنة لله تعالى) لصحة نيته اتفاقاً حيثئذ ، ولتتميز عن أضدادها ، كالقضاء ، والنفل ، وبحر النذر ، وسنة أخرى .

ولم يكف عنها ^(٧) الآداء ، لأنه قد يراد به مطلق الفعل

واختيج لإضافة رمضان إلى ما بعده ، لأن قطعه عنها يضيق هذه السنة محتملاً لكونه طرفاً لـ (نويت) ، فلا يبقى له معنى ^(٨) ، فتأمل فإنه ربما يخفى .

(وفي الآداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) لكن الأصح في المجموع ، نقلاً عن الأكثرين : أنه لا تجب بنية الفرضية ها ،

(١) أي : ذلك المشتهر . (ش : ٣٩١/٣) .

(٢) الشرح الكبير (٣/ ١٨٤)

(٣) قوله (أنه لا تجب بنية الغد) نائب فاعل (يؤخذ) (ش : ٣٩١/٣)

(٤) أي : ذلك الشارح من قوله المذكور (ش : ٣٩١/٣)

(٥) قوله (على أن أصل هذا الأخذ من ذلك مسوع) يجوز كونه شرطاً لا شرطاً كروي

(٦) وفي العطوريات : (لإضافة رمضان لما بعده)

(٧) قوله (ولم يكف عنها) أي : عن هذه السنة كروي

(٨) أي : صحيح . (سم : ٣٩١/٣) .

والصحيح : أنه لا يشترط تعيين السنة

لأن صوم رمضان من المال لا يقع^(١) إلا فرصاً ، والطهر قد تكون معادة^(٢) ورذة^(٣) السنكي بوجوب بية المرصية فيها^(٤) ، ويرد بأن وجوبها فيها على ما مر . ليس المراد به حقيقتها ، بل لتتم محاكاتها للأولى ؛ كما مر^(٥) ، ودلت مفقودها^(٦) .

وعلى ما في « المجموع » ، لو نوى^(٧) ولم يتعرض للمرصية ، ثم تنع قل المجري . لم يلزمه التعرض لها .

(والصحيح : أنه لا يشترط تعيين السنة) لأن تعيين اليوم - وهو العد - يعني عنه ، واعتز به الإسوي بأن التعرض للعد يفيد ما يصومه ، وللسنة يفيد ما يصومه ؛ إذ من نوى صوم العد من هذه السنة عن فرص رمضان . يصح^(٨) أن يعد له - صبتك هذا اليوم عن فرص هذه السنة ، أو عن فرص سنة أخرى^(٩) ويخاطب بأنه يلزمه ذلك^(١٠) في الأداء أيضاً ، وبأن المتبادر من ذلك^(١١) وقوعه

(١) وفي (١) و(خ) : (لا يكون)

(٢) المجموع (٦٩٩/٦) .

(٣) أي الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (ش : ٣٩١/٣)

(٤) أي : المعادة . (ش : ٣٩١/٣) .

(٥) في (٤٣٢/٢)

(٦) قوله (ذلك) أي المحاكاة (مفقودها) أي في الصوم ، ولا يحسن أن هذه المحاكاة مستفكة لا مدخل لها في الرذة . (ش : ٣٩١/٣ - ٣٩٢) .

(٧) أي : الصبي صوم رمضان . (ش : ٣٩٢/٣) .

(٨) وفي (١) و(خ) : (فيصح) .

(٩) المهمات (٥٥/٤) .

(١٠) قوله (يلزمه ذلك) أي الاستعانة عن السنة ، يعني كما أن (العد) يعني عنه كذلك (الأداء) أيضاً يعني عنه ؛ كما عُلل بهما المصنف ، فإذا دفع أحدهما ثبت الآخر ، الاستعانة حاصل بكل حال . كردي .

(١١) وقوله : (من ذلك) إشارة إلى الفد . كردي .

وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ : صَوْمٌ عِدَّةُ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ . نَمْ يَقَعُ عَنْهُ

عن هذه السببة لا غير ، فاكْتَفَوْا بهذا التبادُر^(١) الظاهر جداً ، كما لا يخفى
وعطيرته بنية فرض الظهور المتبادر منها الأداء ، فلم يُوجِبْهُ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ
له : يَنْتُزِعُ الْفَرْضَ هَلْ هِيَ عَنْ أَدَاءٍ أَوْ قَصَاءٍ ؟

فَإِنْ قُلْتُ : سَقَّ^(٢) أَنْ الْقَرَائِنَ الْحَارِجِيَّةَ لَا تُحْصِنُ الْيَتَةَ . قُلْتُ لَمْ يُفْعَلْ
هَذَا بِفَرِيَةٍ حَارِجِيَّةٍ ، بَلْ بِالْمَتَبَادِرِ مِنَ الْمَنَوِيِّ لَا غَيْرِ .

وَنَحْتَ الْأَذْرَعِيِّ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْأَدَاءِ ، كَقَصَاءِ رَمَضَانَ قَلْبَهُ لَرَمَهُ
النَّعْرُصُ لِلْأَدَاءِ وَتَعْيِينُ السَّبَبِ ، وَهُوَ مَسِيٌّ عَلَى الصَّعِيبِ الَّذِي اخْتَارَهُ^(٣) فِي عَطِيرِهِ
مِنْ لَصَلَةٍ : أَنَّهُ تَجِبَتْ نِيَّةُ الْأَدَاءِ حَيْثُ .

(وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمٌ غَدًا) بَعْلًا إِنْ كَانَ مِنْهُ^(٤) ، وَإِلَّا فَفِي
رَمَضَانَ . صَحَّ لَهُ بَعْلًا^(٥) : لِأَنَّ الْأَصْلَ : بِقَاوُضِهِ مَا لَمْ يَبَيِّنْ مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَا يَصَحُّ
أَصْلًا ، لِأَنَّ رَمَضَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ .

أَوْ صَوْمٌ عِدَّةُ (عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ) وَإِنْ رَأَى
بَعْدَهُ^(٦) . وَإِلَّا فَأَمَّا مَتَطَوِّعٌ ، أَوْ حَذَفَ (إِنْ) وَمَا بَعْدَهَا^(٧) ، لِعَدَمِ الْجَرَمِ

(١) وهي المطبوعة الوعبة والمصرية (المتبادر)

(٢) قوله (سَقَّ) أي : مِثْلُ (فِي) (الصَّلَاةِ) وَ (الْوُضُوءِ) . كَرْدِي

(٣) أي : اخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ . هَامِش (ك) .

(٤) أي : وَلَمْ يَكُنْ نِيَّةً أَمْلَةً بِهَايَةِ وَمَعْنَى (ش) ٣٩٣/٣

(٥) قوله (صَحَّ لَهُ بَعْلًا) هَذَا لِسِ عَلَى إِسْلَاقِهِ ، بَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مِثْلُ يَحُلُّ لَهُ صَوْمُهُ ، بَلْ
يَوْمَانِ وَزَدَهُ ، لَمَّا مَيَّانِي أَنَّهُ يَحْرَمُ صَوْمُ يَوْمِ الْاِشْتِاقِ ، قَوْلُهُ (فَلَا يَصَحُّ) أَي : وَإِنْ كَانَ مِنْ
رَمَضَانَ . . . فَلَا يَصَحُّ فَرْضًا كَانَ أَوْ مَانِلَةً . كَرْدِي .

(٦) أي : بَعْدَ (إِنْ كَانَ مِنْهُ) . (ش) ٣٩٣/٣ .

(٧) قوله : (أَوْ حَذَفَ) إِنْ . . . (لَمْ يَكُنْ) عَلَى عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَكَلَّةٌ . عِبَارَةٌ : الْبَهِايَةُ ، وَ (الْمَعْنَى)
وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ لَمْ يَأْتِ (إِنْ) اِدِّالَهُ عَلَى التَّرَدُّدِ . فَلَا يَصَحُّ أَيْضًا ، وَالْجَرَمُ فِيهِ حَدِيثٌ عَنِ .

إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْهُ يَقُولُ مَنْ يَتَّقُ بِهِ مِنْ عِنْدِ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيَّانِ رُشْدَاءَ

بِالنِّتَةِ^(١) ؛ إِذَا الْأَصْلُ بَقَاءُ شَعَائِنَ . وَجَرَّمَهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ^(٢) . حَدِيثٌ نَحْوِ
لَا عِزَّةَ لَهُ

(إِلَّا إِذَا) قَامَتْ عِنْدَهُ قَرِيبَةٌ تُعَلِّبُ عَلَى ظَنِّهِ كَوْنَهُ مِنْهُ ؛ كَمَا مَرَّ فِي نَحْوِ إِيقَادِ
الْقَنَادِيلِ^(٣) .

وَلَا يَصْرُ - كَمَا قَدْ نَهَى عَنْهُمْ - إِذَا نَهَا عَنْهُ الْبَيْتُ ؛ لِإِشَاعَةِ أَنَّ الْهَلَالَ لَمْ يُرْ^(٤) إِذَا
بَانَ عَنْهُ أَنَّهُ رُئِيَ ؛ لِأَنَّ الْعِزَّةَ يَنْظُرُ كَوْنَهُ مِنْهُ عِنْدَ الْبَيْتِ وَقَدْ وَجَدَ
وَكَانَ (اعْتَقَدَ)^(٥) أَيِ . طَرَأَ (كَوْنَهُ مِنْهُ يَقُولُ مَنْ يَتَّقُ بِهِ مِنْ عِبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ) وَبِ
كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ رَشِيدٍ .

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَإِعَادَةُ الْإِسْرِيِّ (رُشْدَاءَ) إِلَى هَذَيْنِ عُلُطَ .

(أَوْ صَبِيَّانِ رُشْدَاءَ) أَيِ لَمْ يُجْرَثْ عَلَيْهِمُ الْكُذْبُ ، أَوْ صَبِيٍّ مُبِينٍ
كَذَلِكَ^(٦) ؛ كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» فِي مَوْضِعَيْنِ^(٧) ، وَاعْتَمَدَهُ السَّيَكِّيُّ وَغَيْرُهُ
وَقَوْلُ الْإِسْرِيِّ : الْمَعْتَمَدُ اشْتِرَاطُ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَيْهِ^(٨) . رَدُّهُ
الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى خِلَافِهِ .

- رَمَى الْأَصْلُ بِهِ - إِلْحَ قَوْلُهُ (إِنْ «وَمَا بَعْدَهَا» الْأُولَى إِنْ كَانَ مِنْهُ ، وَأُولَى
مِنْهَا : التَّعْلِيقُ . (ش : ٣٩٣/٣) .

(١) قَوْلُهُ (بِعَدَمِ الْجَرَمِ) إِلْحَ : أَيِ مَعَ (إِنْ «وَمَا بَعْدَهَا» الْأُولَى) (ش : ٣٩٣/٣)

(٢) قَالَ الشُّرَاوِسِيُّ (٣٩٣/٣) قَوْلُهُ «وَجَرَّمَهُ» إِلْحَ : أَيِ مَعَ حَدِيثِهِ (وَمِنْ الْمَطْبُوعَةِ
الْمَصْرِيَّةِ (عَنْ غَيْرِ أَصْلٍ)

(٣) فِي (ص : ٥٩١)

(٤) أَيِ «وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ بِإِزَالَتِهَا» أَوْ لَمْ يَرْتَدِّ بِسَبِيلِهَا (س : ٣٩٣/٣)

(٥) قَوْلُهُ (وَكَانَ اعْتَقَدَ) إِلْحَ عُلُطَ عَلَى قَوْلِ (كَأَمَرُ) (ش : ٣٩٣/٣)

(٦) أَيِ . لَمْ يَجُزِّبْ عَلَيْهِمُ الْكُذْبُ . هَامِشٌ (ك)

(٧) الْمَجْمُوعُ (٢٧٩/٦ ، ٣٠١) .

(٨) الْمَهْمَلَتُ (٦١/٤) .

وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي^(١) : أَنَّهُ يُقْتَلُ قَوْلُهُ فِي سَحْوِ إِصْصَالِ هَدْيَةٍ وَلَوْ أَمَةً ، وَحُجَلُ الْوُطْءِ اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ ، وَهُوَ هَذَا كَافٍ كَهَوِّ فِي أَوْقَاتِ الْعَادَاتِ^(٢) .
وَمَعَ ظَنٍّ ذَلِكَ^(٣) لَا يَذْأَلُ الْيَأْنِي بِمَا يُشْعُرُ بِالْتَرَدِّ ، وَإِلَّا ؛ كَ . أَصُومُ عَنْ رَمَضَانَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ . . . فَتَطْرُقُ . لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ^(٤) .

لَكِنَّ الَّذِي رَجَّحَهُ السَّبْكِيُّ وَالْإِسْتَوِيُّ مَا اقْتَصَدَهُ كَلَامُ « الْمَجْمُوع » فِي مَوْضِعِ مِنَ الصَّحِيحَةِ^(٥) ؛ لِأَنَّ التَّرَدُّدَ حَاصِلٌ فِي الْقَلْبِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ^(٦) ، وَنَصَّدَهُ لِلصَّوْمِ^(٧) إِنَّمَا هُوَ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْهُ ، فَهُوَ كَالْتَّرَدِّ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ وَالَّذِي يَنْتَجُهُ . أَنَّهُ لَا نَرَاغَ فِي الْمَعْنَى ، وَأَنَّهُ مَنِ رَأَى بِذِكْرِ ذَلِكَ ظَنَّهُ^(٨) لَمْ يَصِحَّ ، وَإِلَّا . . . صَحَّ .
وَعَلَيْهِ^(٩) يُحْتَمَلُ الْكَلَامَانِ^(١٠) .

(١) فِي (٥٠٢/٥) .

(٢) انظر من هو مخالف لما صحَّحوه في أبواب الصلاة . أَنَّهُ لَا يَصِلُ حَبْرُ الصَّبِيِّ فِيمَا طَرَفَهُ الشَّاهِدَةُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ بِهِ الظَّنُّ ؟ سَمِ ، وَتَقَدَّمَ عَنْ مِثْلِهِ ، وَلَمَّا مَحَلَّ ذَلِكَ رَدَّ لَمْ يَنْصَدِ صَدَقَهُ ؛ أَحَدًا مِمَّا مَرَّ عَنْ « الْهَدْيَةِ » وَ « الْمَعْنَى » ، بَلْ كِلَاهُمَا كَكَلَامِ شَارِحِ صَرِيحٍ فِي أَنَّ مَا يَفِيدُ الظَّنَّ مِنْ حَبْرِ سَحْوِ الصَّبِيِّ الرَّشِيدِ يَفْتَلُ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ ، فَمَا صَحَّحُوهُ يَحْتَمِلُ عَلَى مَا يَدَّ لَمْ يَظُنَّ الصَّدَقُ (ش ٣/٣٩٤)

(٣) قَوْلُهُ (وَمَعَ ظَنٍّ ذَلِكَ) أَيُّ ظَنٍّ كَوْنِهِ مِنْهُ كَرَدِي

(٤) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢١٦/٣ - ٢١٧) .

(٥) الْمَهْمَلَاتُ (٦٢/٤) ، الْمَجْمُوعُ (٣٠١/٦)

(٦) أَيُّ مَا يَشْعُرُ بِالْتَّرَدِّ . نَهَايَةُ وَمَعْنَى (ش ٣/٣٩٤)

(٧) قَوْلُهُ (وَنَصَّدَهُ لِلصَّوْمِ) إِلْحَ عَطَفَ عَلَى اسْمِ (أَنْ) وَحَرَفَ (ش ٣/٣٩٤)

(٨) (وَذَا) فِي قَوْلِهِ : (يَذْكُرُ ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) (ش ٣/٣٩٤) (وَالأولى . أَيُّ مَا يَشْعُرُ بِالْتَّرَدِّ) الشَّرَوَاتِي بَعْدَ هَذَا (٣/٣٩٤) : (والأولى . أَيُّ مَا يَشْعُرُ بِالْتَّرَدِّ)

(٩) أَيُّ التَّنْصِيلِ الْمَذْكُورِ (ش ٣/٣٩٤)

(١٠) أَيُّ كَلَامِ « الرُّوضَةِ » ، وَكَلَامِ « الْمَجْمُوعِ » هَامِشُ (١)

ولا يأتي هذا^(١) ما يأتي^(٢) : أن بكلام عديد من هؤلاء^(٣) يتحقق^(٤) يوم أسد^(٥) الذي يحرم صومه ؛ لأن الكلام هنا في صحة النية^(٦) اعتماداً على خبرهم .
ثم^(٧) إن كان قبل المجر أنه من رمضان . . لم يخنخ لإعادتها ، وإلا . كان يوم شك ، فلا يحور له صومه .
وعليه^(٨) فظاهر . أن قوله^(٩) : (قبل الفجر) تصوير ، وأن معنى ما أودعه المتن^(١٠) : من وقوعه عنه . إجراء نيته لو كان منه ولو بعد الفجر ، وأن حكمه بأنه يوم شك إنما هو باعتبار الطاهر . فإذا بان خلافه^(١١) مع وقوع النية صحيحة . وجب وقوعه عن رمضان .
وفارق هذا ما مر^(١٢) : من وجوب الصوم على معتقد صدق محريمه ؛ لأن

(١) قوله (ولا يأتي هذا) أي ما ذكر في المتن كردي . عبارة الشرواني (٣٩٤ / ٣)
(أي : ما ذكر في المتن من الاستثناء) .

(٢) أي : في أصل شروط الصوم من حيث الماهل . (ش : ٣٩٤ / ٣) .

(٣) أي : السابقة في المتن . (ش : ٣٩٤ / ٣) .

(٤) ولي (ب) . (يتحقق كونه)

(٥) قوله (لأن الكلام هنا في صحة النية) مع قطع النظر عن صحة الصوم وعدمها كردي

(٦) قوله (ثم) أي بعد صحة نية كردي

(٧) أي على الجواب المذكور عن رجم النامي بين ما هنا ؛ من الصحة ، وما يأتي ؛ من لا مسح والحرمة ، وعلى الشارح في « الإيعاد » هذا الجواب عن السكي وغيره وأقره (ش : ٣٩٥ / ٣)

(٨) قوله (فظاهر أن قوله) إلح كذا في : أصله ؛ يحطه رحمه الله تعالى ، فكان المراد (قول بدال) وإن لم يتقدم مرجع مخصوص بصري والظاهر أن مرجع الصمير الشارح على سبيل التجريد . (ش : ٣٩٥ / ٣) .

وقال في : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١٢٨ / ٣) (تأمل هذا التجريد)
إخلاص الحطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك لا المحاطب منه)

(٩) أي : الاستثناء المتقدم . (ش : ٣٩٥ / ٣)

(١٠) أي : خلاف الحكم المذكور ، أو خلاف الظاهر (ش : ٣٩٥ / ٣)

(١١) قوله (وفارق هذا) أي : ما في المتن هنا ؛ من صحة النية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) =

وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ غَدٍ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ . . . أَجْرَاهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ .

وَلَوْ اشْتَبَهَ . . . صَامَ شَهْرًا بِالْاجْتِهَادِ ، فَإِنْ وَافَقَ مَا تَعَدَّ رَمَضَانَ . . . أَجْرَاهُ . . .

ذلك^(١) في الاعتقاد الجارم ، وهذا في الطهر^(٢) ، كما تقرر^(٣) ، وشتان ما بينهما

(ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان . . . أجره إن كان منه) لأن الأصل : بقاءه ، وحذف من أصله^(٤) ، أنه لا أثر لتردد ينفي بعد حكم الحاكم ولو بعدل^(٥) ؛ لأنه واضح .

(ولو اشتبه) رمضان على نحو أسير أو محوسب (صام شهراً بالاجتهاد) كما يجتهد للصلاة في نحو القسلة والوقت ، فلو صام بالاجتهاد ، لم يجزئه وإن بان رمضان ؛ لتردده .

ولو تخير . . . لم يلزمه شيء ؛ لعدم نيقر دخول الوقت ، وبه عازق ما مر في القصة

ولو لم يعرف الليل من النهار . لزمه التحري والصوم ، ولا قصاء إذا لم ينته به شيء^(٦) .

(فإن) بأن له الحال ، وأنه وافق^(٧) رمضان . أجره ، وزعم أداه وإن كان نرى به القصاء ، أو (وافق ما بعد رمضان) أجره (وعابته أنه أوقع^(٨) القصاء

* أي في المتر في أول الباب (ش ٣٩٥/٣)

(١) وفي (أ) و (غ) - (ذلك) بدل (فلك) .

(٢) أي في تفسير (اعتقد) بقوله : (أي : ظن) . (ش : ٣٩٥/٣) .

(٣) قوله (وحذف) أي : المسحاح (من أصله) أي : من كلام المحرر (ش : ٣٩٥/٣) .

(٤) المحرر (ص : ١٠٩) .

(٥) قوله (إذا لم ينته) إلح ، أي : بعد الصوم بالتحري (ش : ٣٩٦/٣)

(٦) أي : صومه . معني . (ش : ٣٩٦/٣)

(٧) وفي (أ) و (غ) : (إذا وقع) .

وَهُوَ قَصَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، فَلَوْ نَقَصَ وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًا . لَزِمَتْهُ يَوْمَ آخِرُ ، وَلَوْ غَلَطَ
بِالتَّقْدِيمِ وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ . لَزِمَتْهُ صَوْمُهُ ، وَإِلَّا . فَالْحَدِيدُ . وَجُوبُ الْقَصَاءِ .
وَلَوْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ عِدَّةٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمَهِهَا ، ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا . صَحَّ إِنْ نَمَّ

بِنَيْتِهِ الْأَدِيمُ ، لَعَدِرَ ، وَدَلَّتْ جَانِثُ ؛ كَعَكْسِهِ (وَهُوَ قَصَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ) لَوْ فُوعِيَ بِعَدِ
الْوَقْتِ ، أَوْ وَافَقَ^(١) رَمَضَانَ السَّيِّئَةَ الْقَابِلَةَ . وَقَعَّ عَنْهُ وَإِنْ تَوَيَّ بِهِ الْقَضَاءُ ، لَا مِنْ
الْمَاضِي ، أَوْ أَنَّهُ^(٢) كَانَ يَصُومُ اللَّيْلَ . لَزِمَتْهُ الْقَضَاءُ قِطْعًا .

(فَلَوْ نَقَصَ) الشَّهْرُ الَّذِي صَامَهُ بِالْاجْتِهَادِ (وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًا) لَزِمَتْهُ يَوْمَ
آخِرُ (بَاءٌ عَلَى أَنَّهُ قَصَاءٌ ، وَمِنْ عَكْسِ ذَلِكَ^(٣)) يُعْطَرُ الْيَوْمَ الْأَخِيرُ إِذَا عَرَفَ
الْحَالَ ؛ بَاءٌ عَلَى ذَلِكَ^(٤) أَبْصًا

وَلَوْ وَافَقَ صَوْمُهُ شَوَالًا . حُسِبَ لَهُ تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ إِنْ كَمَلَ ، وَإِلَّا فَخَمْسَةٌ
وَعَشْرُونَ ، أَوْ الْحِجَّةُ^(٥) . حُسِبَ لَهُ مِئَةٌ وَعَشْرُونَ إِنْ كَمَلَ ، وَإِلَّا فَخَمْسَةٌ
وَعَشْرُونَ .

(وَلَوْ غَلَطَ^(٦) بِالتَّقْدِيمِ ، وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ) لَزِمَتْهُ صَوْمُهُ (لَتَمَكُّبُهُ مِنْهُ فِي وَقْتِهِ
(وَإِلَّا) يُذَرِّكُهُ ؛ بَأَنَّ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فِي وَقْتِهِ (فَالْحَدِيدُ وَجُوبُ الْقَصَاءِ) لِأَنَّهُ
أَتَى بِالْعَادَةِ قَبْلَ الْوَقْتِ ، فَلَمْ تُجَرِّثْهُ ؛ كَالصَّلَاةِ
وَلَوْ لَمْ يَسِّرْ لَهُ الْحَالَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(وَلَوْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ عِدَّةٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمَهِهَا ، ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا) صَحَّ إِنْ نَمَّ

(١) قوله (أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ) وقوله (أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ السَّيِّئَةَ الْقَابِلَةَ) معطوفان على
قوله (وَافَقَ رَمَضَانَ) . هامش (ك) .

(٢) قوله (أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ اللَّيْلَ) معطوف على قوله (وَأَنَّهُ وَافَقَ رَمَضَانَ) . هامش (أ)

(٣) أي : بَأَنَّ كَانَ مَا صَامَهُ تَامًا وَرَمَضَانَ نَاقِصًا (ش : ٣٩٦ / ٣)

(٤) أي : أَنَّهُ قَصَاءٌ . (ش : ٣٩٦ / ٣) .

(٥) وفي (أ) (ذَالْحِجَّةِ)

(٦) أي : فِي اجْتِهَادِهِ وَصَوْمِهِ . (ش : ٣٩٧ / ٣) .

لها في الليل أكثر الخفيض ، وكذا قدر العادة في الأصح .

فصل

شُرط الصَّوْمِ الإِمْسَاكُ عَنِ الْجِمَاعِ ،

لها في الليل أكثر الخفيض (لحرمتها بأن عده كنه طهر
والتصوير بالانقطاع للمعالي ، وإلا . فقد عُلِمَ من كلامه في (الحبر) . أن
الرائد على أكثره دم فساد لا يؤثر في الصوم^(١)
(وكذا) إن تم لها (قدر العادة) التي لم تختلف وهي دون أكثره ، فيصح
صومها بتلك الية (في الأصح) لأن الظاهر استمرار عاداتها ، فكانت بيئها مبينة
على أصل صحيح ، بخلاف ما إذا لم يتيم لها ما ذكر^(٢) ، أو اختلفت عاداتها ،
لعدم ساء بيئها على أصل صحيح
والغاس كالحبر .

(فصل)

في بيان المفطرات

(شرط) صحة (الصوم) من حيث العمل^(٣) : (الإمساك عن الجماع)
إجماعاً ، فيمطره وإن لم يُرَلْ ، إن عُلِمَ وتعمد واختار .
ويشترط هنا^(٤) : كونه^(٥) واصحاً ، فلا يُفطر به حتى ، إلا إن وجت عليه
الغسل ؛ بأن تيقن كونه واطناً ، أو موطوءاً^(٦)

(١) في (٧٣٨/١) .

(٢) أي من أكثر الحبر ، أو قدر العادة الغير المحسنة (ش : ٣٩٧/٣)

(٣) فصل قوله (من حيث العمل) إما قال (من حيث العمل) لأن له شروطاً آخر من حيث

الفاعل والوقت ؛ كما يأتي . كروي .

(٤) أي : في الإنظار بالجماع . (ش : ٣٩٨/٣) .

(٥) أي : الصائم . (ش : ٣٩٨/٣) .

(٦) وفي بعض السح ما زيادة ، وهي (أو خرج المني من مجرىه ؛ كما يأتي)

وَالْإِسْتِقَاءُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَى خَوْفِهِ . . .

فَلَا أَتَرَى مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعُ^(١) لِإِبْلَاحِ زُجُلِي فِي قُبُلِهِ ، مَحَلَّابِ دُبُرِهِ ، وَلَا لِإِبْلَاحِ حَتَّى فِي قُبُلِ حَتَّى أَوْ دُبُرِهِ ، أَوْ فِي امْرَأَةٍ أَوْ رَحْلٍ وَالْمَرَادُ بِالضَّرْطِ . مَا لَا تُدْرِكُهُ^(٢) ، لَا الْإِصْطِلَاحِيَّ ، وَإِلَّا . لَمْ يَنْقُ لِلصَّوْمِ حَقِيقَةُ إِذْ هِيَ الْبَيَّةُ وَالْإِسْكَاءُ .

(وَالْإِسْتِقَاءُ) مِنْ عَامِدٍ عَالِمٍ^(٣) مُحْتَرٍ ، لِلْمَحَرِّ الصَّحِيحِ : مَنْ دَرَعَهُ الْقِيَّةُ . فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَصَاءٌ ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ . فَلْيَقْضِ^(٤) وَذَرَعَهُ بِالْمَعْمُومَةِ . عَنَّهُ .

أَمَّا نَاسٌ ، وَجَاهِلٌ هَذِرٌ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ ، أَوْ بُغْدِهِ عَنْ عَالِيهِ ذَلِكَ^(٥) . وَمَكْرَةٌ . فَلَا يُفْطِرُونَ بِذَلِكَ^(٦) ، وَكَذَا كُلُّ مَفْطَرٍ مِمَّا يَأْتِي . وَمِنْ الْإِسْتِقَاءِ . بَرَّعَهُ لِحَبِطِ ابْتِلَاعِهِ لَيْلًا ، وَمَرَّ فِي مَحَبِّ الْمُسْتَعَاةِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ^(٧) .

وَنَحْنُ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِهِ بَرَّعُ قُطْنَةٍ مِنْ بَاهِنٍ إِحْدِيلِهِ أَدْخَلَهَا لَيْلًا^(٨) (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَى خَوْفِهِ) بَأَنُ ثَقَاتًا مُنْكَسَ

(١) قوله (فلا أتر من حيث الجماعة) إنما قال ذلك ، لأن له أنرا من حيث وصول بعض من الجوف . كروي .

(٢) قوله (والمراد بالشرط ما لا يدركه) فمثل مركز أيضاً كروي

(٣) وفي (أ) و (خ) و (س) و (غ) : (عالم حامد) .

(٤) أخرجه ابن حريمة (١٩٦١) ، وابن حبان (٣٥١٨) ، والحاكم (٤٢٦ / ١ - ٤٢٧) ، وأبو داود (٢٣٨٠) ، والترمذي (٧٢٩) ، ولساني في الكبرى (٣٣٦٤) ، وابن ماجة (١٦٧٦) ، وأحمد (١٠٦٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أي حكم ما ذكره من الجماعة والاستفادة وإن لم يحسن غيره ع ش (ش ٣٩٨ / ٣)

(٦) أي بالاستفادة ، أو بما ذكره من الجماعة (ش ٣٩٨ / ٣)

(٧) في (١ / ٧٤٠) .

(٨) استند هذا البحث م و . (ش : ٣٩٩ / ٣) .

يُظَلُّ .

وَبِنْ عَلَيْهِ الْقِيءُ . فَلَا تَأْسَ ، وَكَذَا لَوْ اقْتَلَعَ نَحَامَةٌ وَلَعُظْهَا فِي الْأَصْحِ ، قَلَوُ
بَرَكْتُ مِنْ دِمَاعِهِ وَحَصَلَتْ فِي حَدِّ الطَّاهِرِ مِنَ الْقَمِ

(يظل) صومه ؛ بناءً على الأصح : أن الاستدانة مفطرة لنفسها^(١) ، لا يرجع
شيء إلى الجوف .

(وإن غلبه القيء . فلا تأس) للخبر^(٢)

(وكذا) لا يُفْطَرُ (لو اقتلع نحامة) من الدماغ أو البطن (ولعظها) أي
زبدتها (في الأصح) لأن الحاجة لذلك تنكّر ، فرخص فيه ، لكن يسر قضاء
يوم ؛ ككل ما في الفطر به خلاف بُرَاعَى ؛ كما هو ظاهر .
أما إذا لم يقتلها ؛ بأن بركت من محلها من البطن إليه^(٣) ، أو قلعتها بسعال
أو غيره فلعظها . فإنه لا يُفْطَرُ قطعاً

وأما لو ابتدأها مع قدرته على لعظها بعد وصولها لحَدِّ الطاهر . فإنه يُفْطَرُ قطعاً
(فلو بركت من دماغه وحصلت في حد الطاهر من القم) وهو : مخرج الحاء
المهملية ، فما بعده باطن .

تنبيه : ذكر (حد) غير محتاج إليه في عبارته وإن أتى به شيئاً في
محتصرها^(٤) ، بل هو موهوم ، إلا أن تجعل الإضافة يائية ، وإنما يحتاج إليه من
يُريد تحديده ، وذكر^(٥) الخلاف في الحد أهو المعجمة^(٦) - وعيه الراءعي^(٧)

(١) وفي (أ) و(خ) (لعيها) ، وفي (ع) (بعينها) ، وفي (ت) (لعيها)

(٢) أي استأزناً (ش ٢٩٩/٣) وفي «المهاج» المطروح (وبوعبه القيء)

(٣) أي : إلى البطن . (ش : ٢٩٩/٣) .

(٤) أي في مختصر عبارة «المهاج» . وهو «المهج» (ش ١٠٠/٣) وراجع «مهج

الطلاب» مع «فتح الرواب» (٩٥/٢) وفي (أ) و(خ) و(ع) (مختصره)

(٥) عطف على قوله (تحديده) (ش ١٠٠/٣)

(٦) أي : محرجه . (ش ١٠٠/٣)

(٧) الشرح الكبير (٢٠٢/٣) .

فَلْيَقْطَعْهَا مِنْ مَحَرِّهَا وَلْيَمْجُهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَوَصَلَتْ الْجُوفَ أَفْطَرُ فِي الْأَصَحِّ

وَعَنْ وَصُولِ الْعَيْنِ إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا ،

وغيره - أو المهملة ؟ وهو المعتمد ؛ كما نقرر^(١) ، فيدخل كل ما قبله^(٢) ، ومنه المعجمة

(فَلْيَقْطَعْهَا مِنْ مَحَرِّهَا وَلْيَمْجُهَا) إِنْ أَمَكَّةُ ؛ حَتَّى لَا يَصِلَ مِنْهَا شَيْءٌ لِلطَّيْرِ (فَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ) عَلَى لَمِطَتِهَا (فَوَصَلَتْ الْجُوفَ) يَنْفِي حَاوِرَتِ الْحَدِّ الْمَذْكُورَ (. . أَفْطَرُ فِي الْأَصَحِّ) لِتَفْصِيرِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَصِلْ لِلْقَدَمِ وَبِذَرِ عَلَى لَمِطَتِهَا ، وَمَا إِذَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَغَجِرَ عَنْ ذَلِكَ .

(و) الْإِمْسَاكُ (عَنْ وَصُولِ الْعَيْنِ) أَيَّ عَيْنٍ كَانَتْ وَإِنْ كَانَتْ أَقْلُ مَا يُذَرُّ ، مِنْ سَحَابٍ حَجَرٍ (إِلَى مَا يَسَمَّى جَوْفًا) لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى مَمْسُكًا ، بِخِلَافِ وَصُولِ الْأَثَرِ ؛ كَالطَّعْمِ ، وَكَالرَّيْحِ بِالشَّمِّ ، وَمِثْلُهُ وَصُولُ دَحَانٍ سَحَابٍ السَّحَابِ إِلَى الْجُوفِ .

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الدَّخَانَ عَيْنٌ . لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ : الْعَيْنُ هُنَا^(٣) .

وبخلاف الوصول لما لا يُسمى جَوْفًا ؛ كداحل مع السَّاقِ ، أو لحمه

بخلاف جوف آخر^(٤) ولو بأمره^(٥) لِحُصْنِ طَعْنِهِ بِهِ

(١) أي من قوله : (مخرج الحاء المهملة) .

(٢) أي من مخرج المهملة (ش . ٤٠٠ / ٣) وفي (أ) و (ح) (فيدخل فيه)

(٣) قوله (ليس المراد به العين ها) وهو ما يسمى عينا عرقاً كردي

(٤) قوله (بخلاف جوف آخر) كذا فيما رأينا من نسخ الشارح ، ولعله على حذف التعاطف من نكته ، بياض لمحتور (ما) الموصوف التي هي العين الواقعة على جزء الصائم (ش . ٤٠١ / ٣)

(٥) قوله (ولو بأمره) راجع إلى المس ، أي ولو كان وصول العين بأمره إلح منه يحب الإمساك عنه كردي

وَلَا يَصُرُّ سَكُونَهُ مَعَ تَمَكُّبِهِ مِنْ دَفْعِهِ ؛ إِذْ لَا فَعْلَ لَهُ

وَأَمَّا بَرَّلُوا تَمَكَّنَ الْمَحْرَمِ مِنَ الدَّفْعِ عَنِ الشَّعْرِ مِثْلَهُ فَعَلَهُ ؛ لِأَنَّهُ ^(١) فِي يَدِهِ أَمْدَةً ؛ فَمَرَمَهُ الدَّفْعُ عَنْهَا ، بِحِلَافٍ مَا هِيَ ^(٢)

مَعَهُ ؛ يُشْكِلُ عَلَيْهِ ^(٣) مَا بَأْنِي فِي (الْإِيمَانِ) . أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِأَكْثَرِ دِ الْعِلْمِ عَدَاً ، فَأَلْفَقَهُ مَنْ قَدَّرَ عَلَى انْتِزَاعِهِ مِنْهُ وَهُوَ سَاكِتٌ . حَيْثُ ^(٤) ، إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُلَاحَظَةَ ثُمَّ تَعْوِثُ الْبِرَّ بِاحْتِيَارِهِ وَسَكُونِهِ ^(٥) مَعَ قُدْرَتِهِ يُطْلَقُ عَلَيْهِ ^(٦) عَرَفَا أَنَّهُ مَوْثِقُهُ ، وَمَا نَعَاظِي مَعْطَرٍ ، وَهُوَ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عَرَفَا وَلَا شَرَعَا أَنَّهُ تَعَاذَى

وَمِنْ مَرٍّ فِيمَا إِذَا جَرَتْ السَّحَابَةُ بِفَيْسِهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى مَحْضِهَا ^(٧) ، إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ ثُمَّ فَاعِلًا يُحَالُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، فَلَمْ يُنْسَبْ لِلْسَّكَنِ شَيْءٌ ، بِحِلَافٍ نَزُولِ السَّحَابَةِ

وَأَيْضاً فَعِنْ شَأْنِ دَفْعِ الطَّاعِنِ : أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ هَلَاكٌ أَوْ نَحْوُهُ ؛ فَلَمْ يُكَلِّفْ سَمْعَ وَإِنْ قَدَّرَ ، بِحِلَافٍ مَا عَدَا ^(٨) ، فَيَسْمَعِي أَنْ تَكُونَ قُدْرَتُهُ عَلَى دَفْعِهِ كَمَعْبِهِ ؛ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ مَسْأَلَةُ السَّحَابَةِ ، وَتَقْيِيدُهُمْ ^(٩) عَدَمَ الْمَعْطَرِ بِفَعْلِ الْعَبِيرِ (الْمَكْرَه) وَكَالْعَبِيرِ رَيْفُهُ الْمُسْتَحْسَنُ بِنَحْوِ ذِمِّ لَيْتِهِ وَإِنْ صَمَا وَلَمْ يَنْقُ فِيهِ أَثَرٌ مُطْلَقاً ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا

(١) أَيِ : الشَّعْرِ .

(٢) هَذَا لِإِطْرَافِهِ مَوْطُوعاً يُسَبِّحُ فَعَلَهُ إِلَى الْعَائِدِ أَيْ الْمَطَالِبِ (٢٢/٣)

(٣) أَيِ عَلَى قَوْلِهِمْ . (وَلَا يَصُرُّ سَكُونَهُ مَعَ تَمَكُّبِهِ) . لِح (ش ٤٠١/٣)

(٤) فِي (٨٣/١٠) .

(٥) وَفِي (ب) وَهَامِش (ك) نَسَخَةٌ : (وَيَسْكُونُهُ) .

(٦) أَيِ : عَلَى تَعْوِثِ الْبِرِّ بِاحْتِيَارِهِ

(٧) وَفِي (أ) (و) (خ) (و) (س) (و) (غ) : (مَعَ الْقُدْرَةِ) . فِي (ص) (٦٢٤)

(٨) قَوْلُهُ (بِحِلَافٍ مَا عَدَا) أَيِ مَا عَدَا الطَّاعِنَ ، كَمَا إِذَا صَبَّ إِتْسَانُ مَاءٍ مِثْلًا فِي حَلْفِهِ وَهُوَ

سَاكِتٌ قَادِرٌ عَلَى دَفْعِهِ . كَرَمِي .

(٩) حَقَّقْتُ عَلَى : (مَسْأَلَةُ النُّخَامَةِ) . (ش ٤٠١/٣ - ٤٠٢)

وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ قُوَّةٌ تُحِيلُ الْمَدَاءَ وَالذَّوَاءَ .

فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ : بَاطِنُ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنِ وَالْأَمْعَاءِ وَالْمَثَانَةِ مُفْطَرٌّ بِالِاسْتِعَاظِ أَوْ
لِلْأَكْلِ أَوْ الْحَقْنَةِ ،

خُرُومُ ابْتِلَاغِهِ لِنَسْجَبِهِ ضَارَ مَعْرَلَةٍ غَيْرِ أَحَبِّيَّةٍ .

(وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا) الْمَذْكُورِ : مِنْ كَوْنِهِ يُسَمَّى جَوْفًا (أَنْ يَكُونَ فِيهِ)
قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغَدَاءَ (بِكَسْرِ عَيْنِهِ ، ثُمَّ مُنْجَمَةٍ (وَالذَّوَاءَ ^(٢)) لِأَنَّ مَا لَا تُحِيلُهُ ^(٣)
لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَدَنُ ، فَكَانَ الْوَاصِلُ إِلَيْهِ كَالوَاصِلِ لِعَبْرٍ جَوْفٍ ، وَرَدُّوهُ بِأَنَّ الْوَاصِلَ
لِلْحَقْنِ مُفْطَرٌّ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحِيلٍ ، فَالْحَقُّ بِهِ كُلُّ جَوْفٍ كَذَلِكَ ^(٤) .

(عَلَى الْوَجْهَيْنِ : بَاطِنُ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنِ وَالْأَمْعَاءِ) وَهِيَ : (الْمَصَارِيغُ ، جَمْعُ
مِمْ بَوْرٍ رِصًا) (وَالْمَثَانَةُ) بِالْمَثَلَةِ ، وَهِيَ : مُجْتَمَعُ السُّوْلِ (مُفْطَرٌّ بِالِاسْتِعَاظِ ^(٥) .
أَوْ الْأَكْلِ ، أَوْ الْحَقْنَةِ) أَيْ : (الْإِحْتِقَانِ ^(٦) ، لَفٌّ وَتَشْرُّ مَرْتَّتْ ^(٧)) ، إِذْ الْحَقْنَةُ -

(١) أَيْ : الْجَوْفُ . نَهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (١٦٦/٣) .

(٢) قَوْلُ الْمَنْ (وَالدَّوَاءُ) كَذَلِكَ فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَلِالْمَوْجُودِ فِي أَكْثَرِ مَحَالِّ الْمَنْ ، وَهِيَ سَبْعٌ
أَوْ ثَمَانَةٌ (أَوْ) وَهِيَ أَنْسَبُ فِيمَا يَظْهَرُ ، إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْعَائِلَ لَا يَشْرَعُ لِهَاتَا مَعْنَى
(بَصْرِي ١ : ٤٠٣) وَفِي (ح) (ر) (ع) (أَوْ الدَّوَاءُ)

(٣) أَيْ : مَا ذَكَرَ مِنَ الْعَدَاءِ وَالذَّوَاءِ ، وَيَحْوِرُ أَنَّ لِإِعْرَادِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ (الدَّوَاءَ) بِمَعْنَى (أَوْ) ،
(ش : ٤٠٢/٣) .

(٤) أَيْ : غَيْرُ مُحِيلٍ ، كَاتِبٌ . هَاشِئ (ك) .

(٥) فِي (أ) (ح) (و) (س) وَالْمَطْرُوعَةُ الْمَكْنِيَّةُ وَالدَّهْجُ الْمَطْرُوعُ (بِالِاسْتِعَاظِ) ، وَالِاسْتِعَاظُ
وَالِاسْتِعَاظُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ إِدْخَالُ الدَّوَاءِ فِي أَنْفِهِ رَاجِعٌ « الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ » (ص :
٤٤٨) .

(٦) تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَوَّلَى الْمَعْبُودَةَ (الْإِحْتِقَانُ) لِأَنَّ الْحَقْنَةَ هِيَ الْأَدْوِيَّةُ الَّتِي يَحْتَقِظُ بِهَا الْمَرِيضُ ،
وَالْفِعْلُ هُوَ الْإِحْتِقَانُ ، كَمَا قَالَ الْحَوْهَرِيُّ فِي مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (١٥٦/٢)

(٧) قَوْلُهُ (لَفٌّ وَتَشْرُّ) إِيجٌ ، أَيْ : قَوْلُهُ (بِالِاسْتِعَاظِ) رَاجِعٌ إِلَى الدِّمَاغِ ، وَقَوْلُهُ (أَوْ
الْأَكْلِ) رَاجِعٌ إِلَى الْبَطْنِ ، وَقَوْلُهُ (أَوْ الْحَقْنَةِ) رَاجِعٌ إِلَى الْأَمْعَاءِ وَالْمَثَانَةِ (بِهَذِهِ وَمَعْنَى
(ش : ٤٠٢/٣) .

أَوْ الْوُصُولِ مِنْ حَائِثَةٍ وَمَأْمُومَةٍ وَنَحْوِهِمَا
وَالْتَقَطِيرُ فِي تَاطُنِ الْأُذُنِ وَالْإِحْلِيلِ مُعْطَرٌ فِي الْأَصَحِّ .

وهي . أدوية معروفة - تُعَالَجُ بِهَا الْمَشَاةُ أَيْضاً ^(١) .

(أَوْ الْوُصُولِ مِنْ حَائِثَةٍ وَمَأْمُومَةٍ وَنَحْوِهِمَا) لَأَنَّهُ جَوْفٌ مُحِيلٌ .

وَكَانَ التَّقْيِيدَ بِالسَّاطِرِ لِأَنَّهُ ^(٢) الَّذِي يَأْتِي عَلَى الْوَحْهَيْنِ ، فَيَنْدَفِعُ مَا قَبِلَ .
فَضِيئُهُ أَنَّ وَصُولَ عَيْنٍ لَطَافِ الدِّمَاغِ أَوْ الْأَمْعَاءِ لَا يُفْطَرُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَوْ
كَانَ بِرَأْسِهِ مَأْمُومَةٌ مَوْضِعٌ عَلَيْهَا دَوَاءٌ مَوْضَلٌ خَرِيطَةُ الدِّمَاغِ أَفْطَرُ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ
بِاطِنَ الْخَرِيطَةِ .

وَبِهِ يُعْلَمُ . أَنَّ بَاطِنَ الدِّمَاغِ لَيْسَ بِشَرِيطٍ ، بَلْ وَلَا الدِّمَاغُ بَشَيْءٍ ، لِأَنَّهُ فِي بَاطِنِ
الْخَرِيطَةِ

وَكَمَا لَوْ كَانَ سَطِيحًا جَائِئَةً مَوْضِعٌ عَلَيْهَا دَوَاءٌ مَوْضَلٌ جَوْفُهُ . . أَفْطَرُ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ
بِاطِنَ الْأَمْعَاءِ . انْتَهَى

(وَالتَّقَطِيرُ فِي بَاطِنِ الْأُذُنِ وَالْإِحْلِيلِ) وَهُوَ . مُحَرَّخٌ بَوَلٍ وَلَبَنٍ ، وَدَنٍ
يُجَاوِرُ الْحَشَّةَ أَوْ الْحَلْمَةَ (. مُعْطَرٌ فِي الْأَصَحِّ) بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْجَوْفَ
لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُحِيلًا

وَكَمَا يُفْطَرُ بِإِدْحَالِ أَذَى جَرِيٍّ مِنْ إصْبَعِهِ فِي دُبُرِهِ أَوْ قَتْلِهَا ، بَأَنٍ يُجَاوِرُ مَا يَجِبُ
عَسَهُ فِي الْاسْتِحْجَاءِ .

نَعَمْ ، قَالَ السَّيْكِيُّ . قَوْلُ الْقَاضِي يُفْطَرُ بِوُصُولِ رَأْسِ أَتَمَلَّتْ إِلَى مَسْرِيَّتِهِ
مَحَلَّهُ ^(٣) إِنْ وَصَلَ لِلْمَجْجُوفِ مِنْهَا ^(٤) دُونَ أَوَّلِهَا الْمَطْبِقِ ، إِذْ لَا يُسَمَّى ^(٥) جَوْفًا

(١) أَي : كَالدَّبَرِ . (ش : ٤٠٢ / ٣)

(٢) أَي : بَاطِنُ مَا ذَكَرَ . (ش : ٤٠٢ / ٣) .

(٣) أَي : قَوْلُ الْقَاضِي .

(٤) أَي : الْمَسْرِيَّةُ .

(٥) أَي : أَوَّلُ الْمَسْرِيَّةِ الْمُنْطَلِقِ .

وَشَرَطُ الْوَاصِلِ . كَوْنُهُ فِي مَقَدِّ مَفْتُوحٍ ، فَلَا يَصُرُّ وَصُولُ الدَّهْنِ بِشَرْبِ
الْمَسَامِ ، وَلَا الْاِكْتِحَالِ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ يَحْلِقُهُ ،

وَأُلْحِقَ بِهِ . أَوَّلُ الْإِحْلِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ عِنْدَ تَحْرِيكِهِ ، بَلْ أَوَّلَى .

قَالَ وَلَدُهُ . وَقَوْلُ الْقَاصِي : الْاِحْتِبَاطُ أَنْ يَتَغَوَّطَ بِاللَّيْلِ . مَرَادُهُ أَنْ يُبَاعَهُ
فِيهِ خَيْرٌ مِنْهُ فِي النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِ مَشْرَبَتِهِ ، لَا أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِتَاجِيرِهِ
لِلَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدًا لَا يُؤْمَرُ بِمَعْضَرَةٍ فِي بَدَنِهِ .

(وَشَرَطُ الْوَاصِلِ كَوْنُهُ فِي مَقَدِّ) بِمَنْحِ أَوَّلِهِ وَثَالِثِهِ (مَفْتُوحٍ ، فَلَا يَصُرُّ
وَصُولُ الدَّهْنِ بِشَرْبِ الْمَسَامِ) جَمْعُ سَمٍّ بِتَثْنِيَةِ أَوَّلِهِ ، وَالْعَنْخُ أَصْحُ ، وَهِيَ
تَقَبُّ لَطِيفَةٌ جَدًّا لَا تُتْرَكُ ؛ كَمَا لَوْ طَغَى رَأْسُهُ أَوْ بَطَنُهُ بِهِ وَإِنْ وَجَدَ أَثَرَهُ سَاطِئِهِ ؛ كَمَا
لَوْ وَجَدَ أَثَرُ مَا اغْتَسَلَ بِهِ ^(١) .

(وَلَا الْاِكْتِحَالِ وَإِنْ وَجَدَ) لَوْنُهُ فِي نَحْوِ نَحَامَتِهِ ، وَ (طَعْمُهُ) أَيِ . الْكُحْلِ
(يَحْلِقُهُ) إِذْ لَا مَعْدَمَ مِنْ عَيْنِهِ ^(٢) لِحَلْقِهِ ، فَهُوَ كَالْوَاصِلِ مِنَ الْمَسَامِ .
وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَاكِمُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ وَهُوَ
صَانِمٌ ^(٣)

(١) وَمِنْ (ب) وَالْحَقَّةُ الْمَكِّيَّةُ وَهَامِشُ (ك) سَحَهُ (أَثَرُ مَا اغْتَسَلَ بِهِ)

(٢) قَوْلُهُ (إِذْ لَا مَعْدَمَ مِنْ عَيْنِهِ) أَيِ لَا مَعْدَمَ مَفْتُوحٍ مِنْهَا إِلَى حَلْقِهِ كَرْدِي

(٣) مَسْنَدُ الْبَيْهَقِيِّ (٨٣٣٨) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ - وَبِهِ بِالْقَوِيِّ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

وَلَمْ أَجِدْ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » وَلَمْ يَعْرِهْ إِلَى الْحَاكِمِ مَرَّجِعَ أُخْرَى ؛ كَمَا « الْمَجْمُوعُ »

(٣٦٣ / ٦) ، وَ« مَعْنَى الْمُحْتَجِّ » (١٥٦ / ٢) ، وَ« الْحَمُّ الْوُجَاهِ » (٢٩٨ / ٣) وَغَيْرُهُ ،

وَأَمَّا ذِكْرُهُ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ فَضَطَّ وَفَعَلَ الشَّارِحُ أَحَدَهُ مِنْ شَيْعَتِهِ فِي « أَسَى مُطَالِ »

(٧٢ / ٣) . هَبْهُ (لَمَّا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَاكِمُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ وَهُوَ صَانِمٌ)

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْظَرِ فِي « نَحْوِ الْمُحْتَجِّ إِلَى أَدَلَّةِ الْمَسْجِدِ » (٩٦٥) : « رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ مُحَمَّدٌ

هَذَا لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، وَثَبَّتَ الْحَاكِمُ » ١٦٥ / ٣ . مُعْتَمِدًا هَذَا وَأَخْرَجَ لَهُ فِي « مُسْتَدْرَكِهِ » فِي مَدَائِدِ

الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَقَالَ : إِنَّهُ نَقْدٌ ، وَصَفَقَهُ غَيْرُهُمَا (وَرَاجِعُ « الدَّرُ الْمَعْرِ » لَأَسَى مُطَالِ)

(١٤٩ / ٤) وَمِنْ الْاِكْتِحَالِ أَبْصَأَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اِكْتَحَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وَهُوَ صَانِمٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٦٧٨) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي « الْكَبِيرِ » (٨٣٣٩) وَهُوَ أَنْفَ .

وَكُونُهُ يَقْصِدُ ، فَلَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ ذُبَابٌ ، أَوْ بَعُوصَةٌ ، أَوْ عُثَارُ الطَّرِيقِ ، وَعَزِيلَةُ الدَّقِيقِ . لَمْ يُفْطَرَ .

لَكِنْ صَقَعَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ »^(١) ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ^(٢) : لَا يُكْرَهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، بِقُوَّةِ حَلَالِ مَا لَيْسَ فِي الْمَطْرِ بِهِ ، فَالْوَجْهُ . قَوْلُ « الْحَلِيلَةِ » أَنَّهُ حَلَالُ الْأَرْزَى ، وَفَدَّ يُخْتَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ « الْمَجْمُوعِ »^(٣) .

(وَكَوْنُهُ يَقْصِدُ ، فَلَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ ذُبَابٌ ، أَوْ بَعُوصَةٌ) لَمْ يُفْطَرَ .

لَكِنْ كَثِيرًا مَا يَسْقَى الْإِنْسَانُ^(٤) فِي إِخْرَاجِ ذُبَابَةٍ وَصَلَتْ لِحْدَ السَّاهِي ، وَهُوَ حَطَأٌ ، لِأَنَّهُ حَبْنَدٌ فِيهِ مَعِطَرٌ .

نَعَمْ ؛ إِنْ خَشِيَ مِنْهَا^(٥) ضَرَرًا يُبِيحُ التَّبَتُّمَ . لَمْ يَنْعُدْ جَوَازُ إِخْرَاجِهَا ، وَوَجُوبُ الْقَصَاءِ .

(أَوْ عُثَارُ الطَّرِيقِ ، وَغَرِيلَةُ الدَّقِيقِ . لَمْ يُفْطَرَ) لِأَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْهُ مِنْ شَأْيِهِ أَنْ يُغْسَرَ^(٦) ، فَحُفَّتْ فِيهِ كَدَمُ الْبَرَاغِيثِ .

وَقَضِيَّتُهُ . أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عُثَارِ الطَّرِيقِ وَالطَّاهِرِ وَالنَّجِسِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ لِحْدَ لَمْ يُغْسَرْ عَلَى الصَّائِمِ تَحْتَهُ^(٧) .

وَلَا بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ أَنَّهُ لَمْ يَتَغَمَّدْهُ

إِنْ تَعَمَّدَ ؛ بَلْ بَانَ فَتَحَ فَأُثِمَّ عَمْدًا حَتَّى دَخَلَ . لَمْ يُفْطَرَ إِنْ قُلَّ عَرَفًا^(٨) .

ضعيف ؛ كَمَا قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » (٣٦٢ / ٦) .

(١) الْمَجْمُوعُ (٣٦٢ / ٦) .

(٢) أَيِ مَعَ تَضَمُّنِ الْمَصِّ ذَلِكَ الْحَرَمِ فِي « الْمَجْمُوعِ » قَالَ عَنْهُ (ش ٢٠٣ / ٣)

(٣) أَيِ بَلْ يُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ الْمَنِيَّةِ - الْكَرَاهَةُ الشَّدِيدَةُ (ش ٢٠٣ / ٣)

(٤) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - (يَسْمَى النَّاسُ)

(٥) أَيِ مِنَ الدَّمَةِ الَّتِي وَصَلَتْ لِحْدَ السَّاهِي

(٦) وَفِي (أ) (أَنَّهُ يَمْسُرُ)

(٧) رَاجِعٌ إِلَى الْمَسْأَلَةِ (٥٤٣) .

(٨) رَاجِعٌ إِلَى الْمَسْأَلَةِ (٥٤٣) .

وقولي : (حتى دخل) هو عبارة « المجموع »^(١) ، وقصبتها : أنه لا فرق بين فتحه ليندخل أو لا^(٢) ، وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون ، فقالوا : لو صح أنه قصداً لذلك . لم يُعْطَر على الأصح ، مما اقتضاه كلام « الخادم » : من أنه معطرٌ يُخْمَلُ على الكثير .

ولو حُرِّجَتْ مقعدة مسورة . لم يُعْطَر بعودها ، وكذا إن أعادها ؛ كما قاله البهوتي والخوارزمي^(٣) ، واغتمدة جمع متأخرون ، بل جَرَمَ به غير واحد منهم ؛ لاضطراره إليه^(٤) .

وليس هذا^(٥) كالأكل جوعاً ، بل أخذ منه الأذرع قولاً : الأقرب إلى كلام النووي وغيره . المعطر وإن اضطرَّ إليه ؛ كالأكل جوعاً . انتهى ؛ لظهور الفرق بينهما ؛ فإن الصوم^(٦) شرع ليشتغل المكثف مشقة الجوع المؤدي إلى صدأ فيه ، فمرط جوع يضطرُّ المكثف معه إلى المعطر مع أكله آخر الليل . سدر غير دائم ؛ كالمرص ؛ فجار به المعطر ، ولزم القصاء .

وأما خروج المقعدة . فهو من الداء العضال^(٧) الذي إذا وقع . . دم . . فقتلت الضرورة العموم ، وأنه^(٨) لا يعطر بما يترتث عليه .

(١) المجموع (٦/٣٣٨) .

(٢) قوله : (لو لا) أي : أو متعه لا يدخل .

(٣) التهذيب (٣/١٦٢) .

(٤) أي : إلى الإعادة والرد . (ش : ٤٠٤/٣) .

(٥) قوله (وليس هذا) أشار به (هذا) إلى قوله (أعاد) أي : لس الإعادة كالأكل جوعاً وقوله (الذي) صفة الأكل جوعاً ، والتعبير في (إليه) يرجع إلى (أعاد) كقوي

(٦) وفي المطبوعات : (بأن الصوم) .

(٧) داء عضال شديداً أعيا الأطباء . مختار الصحاح (ص : ٣٠٤) .

(٨) قوله : (وأنه) عطف على (العموم) . (ش : ٤٠٤/٣) .

وَلَا يَفْطُرُ بِلَعْرِ رِيْقِهِ مِنْ مَعْدِنِهِ ، فَلَوْ

ومر في قلع السخامة أنه إنما رخص فيه لأن الحاجة تنكّر إلى (١) ، وهذه أولى بالحكم منها في ذلك (٢) ، فتأمل .

وعلى المسامحة بها فهل يجب غسلها عما عليها من القدر ؛ لأنه بخروجه معها صار أجنبياً بصره عوده معها للباطن ، أو لا ؛ كما لو أخرج لسانه وعليه ريق (الآتي) (٣) بعلته الجارية هنا ؛ لأن ما عليها لم يفارق معدنه ؟ كل محتمل ، والثاني أقرب (٤) .

والكلام - كما هو ظاهر - حيث لم يصره غسلها ؛ والأ تعين الشيء .
 قبل . جمع الدباب ، وأفرز الموصة ؛ تاسياً بلفظ القرآن : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا﴾ (٥) [الحج ٧٢] ﴿نُفُوسًا فَسَافِقُوهَا﴾ (المرء ٢٦) . انتهى
 ويرى بأن ذلك لحكمة لا تأتي هنا ، فالأولى : أن يُحاث بأن الدابة مشتركة بين ما لا يصح (٦) ما بعضه ؛ كيفية الدين (٧) ، ففيها إيهام (٨) ، بخلاف الدباب (٩) فإنه المعروف ، أو الحل ، أو غيرهما مما يصح كله ما .
 (ولا يفطر بلع ريقه من معدنه) إجماعاً ، وهو مبني تحت اللسان (فلو)

(١) في (ص : ٦٢٤) .

(٢) أي الترخص . وعدم الفطر بها ، (في) بمعنى (الاء) (ش ٤٠٤ / ٣)

(٣) وفي بعض النسخ : (الآتي قريباً تعليقه) .

(٤) قال المصري بعد أن أبطل قياسه على الريق (٤٠٤ / ١) (والمعاصل أن الذي يشبه في هذه المسألة . الجرم بوجوب الفسل حيث لا ضرر) .

(٥) وفي (أ) و (م) هنا زيادة : (وقال)

(٦) أي : بين معاني لا يصح . . . الخ . (ش ٤٠٥ / ٣)

(٧) الدباب : معروف ، والوحدة دابة . والثناء . البعة من الدين ونحوه . (الصحيح (ص ٣٦٨)

(٨) هذا الإيهام مدفع بذكر الوصول لجوفه . (سم : ٤٠٥ / ٣) .

(٩) أي : بصيغه الجمع

خَرَجَ عَنِ النَّفْسِ ثُمَّ رَدَّهَ وَانْتَلَعَهُ ، أَوْ بَلَّ حَيْطًا بِرِيقِهِ فَرَدَّهَ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَعُ ، أَوْ انْتَلَعَ رِيقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ أَوْ مُتَجَسِّمًا . أَفْطَرَ

انتلع ريق غيره . أفطر حرماً

وما جاء : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُمْصُ لِسَانَهُ حَائِثَةً وَهُوَ صَائِمٌ (١) ، وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ أَنَّهُ يُمْصُهُ ثُمَّ يَمُجُّهُ (٢) ، أَوْ يُمْصُهُ وَلَا يَرِيْقُ بِهِ .

أَوْ (خَرَجَ عَنِ النَّفْسِ) (٣) لَا عَلَى لِسَانِهِ وَلَوْ إِلَى ظَاهِرِ (٤) الشَّعَةِ (ثُمَّ رَدَّهَ) يَلْسَاهُ أَوْ غَيْرَهُ (وَانْتَلَعَهُ ، أَوْ بَلَّ حَيْطًا) (٥) أَوْ سَوَاكَأَ (بِرِيقِهِ) أَوْ سَمَاءَ (فَرَدَّهَ) (٦) إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَعُ (وَانْتَلَعَهَا) أَوْ ابْتَلَعَ رِيقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ (الظَّاهِرُ) كَصُغْرِ حَبِيطٍ فَلَهُ بَعْدَهُ (أَوْ) انْتَلَعَهُ (مُتَجَسِّمًا) بَدَمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ صَفَا (أَفْطَرَ) لِأَنَّهُ بِانْفِصَالِهِ وَاخْتِلَاطِهِ وَتَجَسُّبِهِ صَارَ كَعَيْنٍ أَحْيَاةٍ

وَيُظْهِرُ الْعَمَلُ عَنِ اتِّلَاقِ بَدَمٍ لَهُ ، بِحَيْثُ لَا يُنْكَهُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ ، قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي مَقْعَدَةِ الْمَسْجُورِ (٧) ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ نَحْنُهُ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأَدَلَّةٍ رَفَعَ الْحَرَجَ عَنِ الْأَمَةِ ، وَالْقِيَاسُ عَلَى الْعَمَلِ عَمَّا مَرَّ فِي (شُرُوطِ الصَّلَاةِ) (٨) ، ثُمَّ قَالَ فَتَنَى انْتَلَعَهُ مَعَ عَلَيْهِ بِهِ وَلَيْسَ لَهُ عَمَّا يُدَّ فُصُولُهُ صَحِيحٌ .

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٠٠٣) ، وأبو داود (٢٣٨٦) ، وأبيه في « السنن الكبير » (٨١٨٢)

عن عائشة رضي الله عنها ، قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٦٥٦/٤) (ورسده

ضعيف ، وهو صحيح فهو محمول على من لم يلع ريقه الذي حاله ريقها ، والله أعلم)

وقال الربيعي في « مصاب الراية » (١٥٠/٦) (وهو حديث ضعيف)

(٢) قوله (واقعة حال) فدخل تحت فاعله وفاعل الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كما

ثوب لإحتمال ، وسقط منها لاستدلال الحاج أمير علي هاشم (ش) .

(٣) وفي المطبوعات : (خرج من النفس) .

(٤) وفي (ب) و(ج) و(ح) و(ع) والمطبوعات (إلى ظهر)

(٥) كما يعتاد عند العرب بهبه المحتاج (١٧٠/٣)

(٦) وفي (أ) : (ورده) .

(٧) في (ص) : (٦٣٠) .

(٨) في (ص) : (١٨٨) وما بعدها

وَلَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فَاسْتَلْعَهُ . لَمْ يُفْطَرْ فِي الْأَصَحِّ .
وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمُضَةِ أَوْ الْاسْتِشْقَاقِ إِلَى جَوْفِهِ قَالِمَذْهَبٌ أَنَّهُ إِنْ نَافَعَ
أَفْطَرَ ، وَإِلَّا . . . فَلَا .

أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ وَهُوَ عَلَيْهِ ثُمَّ رَدَّهُ وَابْتَلَعَ مَا عَلَيْهِ . فَإِنَّهُ لَا يُفْطَرُ ، خِلَافاً
لِـ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ^(١) عَنِ الْمَمِّ ، إِذَا الدَّلْسَانُ كَدَاخِلِهِ .
(وَلَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فَابْتَلَعَهُ لَمْ يُفْطَرْ فِي الْأَصَحِّ) كَابْتِلَاعِهِ مَتَعَرِّقاً مِنْ مَعْدِنِهِ ،
أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ بِلَا مَعْلٍ . . . فَلَا يُضَرُّ قِطْعاً

(وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمُضَةِ أَوْ الْاسْتِشْقَاقِ إِلَى جَوْفِهِ) الشَّامِلِ لِدِمَاعِهِ أَوْ بَاطِلِهِ
(قَالِمَذْهَبٌ أَنَّهُ إِنْ مَالَعَ) مَعَ تَذْكِرِهِ لِلصَّوْمِ ، وَعَلَيْهِ بَعْدُ مَشْرُوعِيَّةٌ ذَلِكَ
(أَفْطَرَ) لِأَنَّ الصَّائِمَ مَسْهُيٌّ عَنِ الْمِبَالِغَةِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٢)

وَيُظْهَرُ صِبْطُهَا ؛ بِأَنَّنَا نَجْعَلُ بَقِيَّةَ^(٣) أَوْ أَنَّهُ مَاءٌ بَحِيثٌ يَنْسَبِقُ عَالِباً إِلَى الْجَوْفِ ،
وَمِثْلُ ذَلِكَ سَبَقُ الْمَاءِ فِي غَسْلِ تَبَرُّدٍ أَوْ تَطْلُبٍ ، وَكَذَا دُخُولُهُ جَوْفَ مَنْغِيَسٍ^(٤)
مِنْ نَحْوِ فِيهِ أَوْ أَنَّهُ ؛ لِكِرَاهَةِ الْعَمَسِ فِيهِ ؛ كَالْمِبَالِغَةِ .

وَمَحَلُّهُ^(٥) . إِنْ لَمْ يَتَعَدَّ أَنَّهُ يَنْسَبِقُ ، وَإِلَّا . أَيْمٌ وَأَفْطَرَ قِطْعاً

(وَإِلَّا) يُتَالَعُ (. . . فَلَا) يُفْطَرُ مَا لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْمَشْرُوعِ ؛ لَعَدِّهِ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا سَبَقَهُ مِنْ نَحْوٍ رَابِعَةٍ وَهُوَ دَاكِرٌ لِلصَّوْمِ ، عَالِمٌ بِبَعْدِ مَشْرُوعِيَّتِهَا ؛ لِلتَّهْيِ
عِهَا^(٦) ؛ كَالْمِبَالِغَةِ .

(١) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ) مَعْنَى لَا يَفْطَرُ (كَرْدِي

(٢) أَيِ : فِي (الرُّضْوَةِ) . وَمِثْلُ تَحْرِيجِهِ فِي (١/١٨٩)

(٣) وَفِي (ح) و (س) و (ع) وَهَامِش (١) سَحَاحٌ وَالْمَطْبُوعَاتُ (بِأَنَّهُ يَمْلَأُ فِيهِ أَوْ أَنَّهُ)

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ الرَّوْحِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ (وَكَذَا دُخُولُ جَوْفِ)

(٥) أَيِ مَحَلُّ قَوْلِهِ (وَكَذَا دُخُولُهُ) إِنْج (ش ٣٠/١٠٦)

(٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَنَّى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ
الرُّضْوَةِ ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ضَالًا ، ثُمَّ رَأَى أَنَّكَ كَسَاءٌ وَظَلَمَ ، أَوْ اخْتَلَى =

وَلَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رِيْقُهُ لَمْ يُفْطَرْ إِنْ عَجَرَ عَنْ تَمْيِيزِهِ
وَمُجِبِّهِ ، وَلَوْ أَوْجَرَ مُكْرَهًا لَمْ يُفْطَرْ ، فَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ . . أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ
قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : لَا يُفْطَرْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

نعم ؛ لو تَجَسَّسَ فَمُه فَتَلَعَ فِي غَسَلِهِ ، فَسَقَهُ لَجُوعِهِ لَمْ يُفْطَرْ ، لَوْ جُوبِ
الْمَالَعَةُ عَلَيْهِ ؛ لِيَتَعَبَّلَ كُلُّ مَا فِي حَدِّ الظُّهْرِ مِنَ الصَّوْمِ ، وَنَسْفِي أَنْ الْأَنْفَ كَذَلِكَ
(وَلَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رِيْقُهُ) بِطَبِيعِهِ لَا بِفَعْلِهِ (لَمْ يُفْطَرْ)
عَجَرَ (يَهْرَأُ وَإِنْ أَمْكَنَهُ لَيْلًا) عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمُجِبِّهِ (لَعَذِرَهُ ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يُفْطَرْ)
وَقِيلَ : إِنْ تَحَلَّلَ^(١) . . لَمْ يُفْطَرْ ، وَإِلَّا . أَفْطَرَ .
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ^(٢) : تَأَكَّدُ سَبَبِ التَّحَلُّلِ بَعْدَ الْأَكْلِ لَيْلًا ، خُرُوجًا مِنْ هَذَا
الْحِلَافِ .

وَخَرَجَ بِهِ (جَرَى) : ابْتِلَاغُهُ قَصْدًا ، فَإِنَّهُ مَعْطَرٌ جَرْمًا
(وَلَوْ أَوْجَرَ) طَعَامًا ؛ أَيِ : أَمْسَكَ فَمُه وَصُتَ فِيهِ (مُكْرَهًا) لَمْ يُفْطَرْ
لَا تَنَافُؤَ فَعْلِهِ

(فَإِنْ أَكْرَهَ) مِمَّا يَخْصُلُ بِهِ الْإِكْرَاهُ عَلَى الطَّلَاقِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (حَتَّى
أَكَلَ) أَوْ شَرِبَ (. . أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ دَفْعًا لَصَرِّ نَفْسِهِ ؛ كَمَا يُرَى
أَكَلَ لِدَفْعِ صَرِّ الْجُوعِ (قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : لَا يُفْطَرْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ ؛
كَمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ^(٣) ، فَضَارَ فَعْلُهُ كَلًّا فَعَلِي ، وَحِينَئِذٍ أَشْنَى النَّاسِي ،

• وَظَلَمَ : أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرِيمَةَ (١٧٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٥) ، وَالسَّائِي (١٤٠) ، وَابْنُ مَاجَةَ
(٤٢٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٤) وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي « مُجْمُوعٍ »
(٤٧٩/١)

(١) أَيِ : لَيْلًا ، (ش : ٤٠٨/٣) .

(٢) أَيِ : مِنْ هَذَا الْحِلَافِ ، (ش : ٤٠٨/٣) .

(٣) عَنْ ابْنِ عَسَاكٍ وَفِي اللَّهِ عَمَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ اللَّهُ تَخَاوَرَ عَنْ أَتَمِّهِ الْحَقَّ ،
وَالنَّاسِ ، وَمَا اشْتَكَّرُوا عَلَيْهِ » أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ (٧٢١٩) ، وَالْمَعْدِسِيُّ فِي « مَعْتَدَةٍ »

وَبَنُ أَكَلَ نَاسِيًا . لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا أَنْ يُكْثِرَ فِي الْأَصْح .

رويه ^(١) قَارِقٌ مَنْ أَكَلَ لِدَفْعِ الْجُوعِ .

قيل : لَمْ يُصَرِّحِ الرَّامِعِيُّ فِي كِتَابِهِ بِتَرْجِيحِ الْأَوَّلِ ^(٢) ، وَإِنَّمَا فَهَمَةُ الْمُصَنِّفِ مِنْ سِيَاقِهِ ^(٣) ، فَأُسَدُّهُ إِلَيْهِ بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ ^(٤)

وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِالْمَكْرِهِ مَنْ فَاجَأَهُ فُطْعٌ فَاشْتَلَعَ الذَّهَبُ خَوْفًا عَلَيْهِ ، وَالَّذِي يَنْجُوهُ : حِلَالُهُ .

وَشَرْطُ عَدَمِ فُطْرِ الْمَكْرِهِ : أَلَّا يَتَنَوَّنَ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ ، لِشَهْوَةِ نَفْسِهِ ، بَلْ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ لَا غَيْرَ ؛ أَحَدًا مَتَى يَأْتِي فِي (لِطَلَاقٍ) ^(٥)

(وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطِرْ) لِلْحَبْرِ الصَّحِيحِ : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ . . . فَلَيْسَ صَوْمُهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » ^(٦) .
وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةً ^(٧) .

(إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ فِي الْأَصْح) لِنُدْرَةِ السِّيَابِ حِينَئِذٍ ؛ وَمِنْ ثَمَّ أُنْظِلَ الْكَلَامُ

. (١٦٩) ، وَالْحَاكِمُ (١٩٨ / ٢) ، وَابْنُ حِبَالٍ (٢٠٤٥) ، وَالْبَهْمِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٢٠٠٣٨) .

(١) أي : بهذا التعليل ، (ش : ٤٠٨ / ٣) .

(٢) أي : الإسطار ، (ش : ٤٠٨ / ٣) .

(٣) المحرر (ص ١١١) ، وَصَارَتْهُ (وَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ مَعَهُ) فَالَّذِي رُجِعَ مِنَ الْمَوْلَى أَنَّهُ يَفْطِرُ (وَرَاجِعٌ : تَحْرِيرُ الْفَتَاوَى (١ / ٥٣٣ - ٥٣٤)

(٤) رَمَى (ت) (بِحَسَبِ فَهْمِهِ) ، وَفِي (أ) وَ(ح) وَ(س) وَ(ع) بَعْدَ مَوْلِهِ (بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ) رِيَادَةً ، وَفِي (وَلَا يَفْطِرُ أَيْضًا مَكْرَهُ عَلَى جَمَاعٍ) نَاءٌ عَلَى الْأَصْح . أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ الْإِكْرَاهُ عَلَيْهِ) .

(٥) فِي (٦٨ / ٨) .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٣٣) ، وَمُسْلِمٌ (١١٥٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ حُرَيْمٍ (١٩٩٠) ، وَابْنُ حِبَالٍ (٣٥٢١) ، وَالْحَاكِمُ (٤٣٠ / ١) ، وَالذَّارِقِيُّ (ص ٥٠١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَصَارَتْهُ أَنَّ السَّيِّدَ رحمته الله قَالَ : « مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ » .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ . لَا يُفْطِرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

الكثيرُ ناسياً الصلاة .
وَصَبَّطَ فِي : الْأَنْوَارِ ، الْكَثِيرِ ثَلَاثَ لُقَمٍ ^(١) ، وَلِيهِ نَظَرٌ ، فَقَدْ حَسَبُوا الْقَلِيلَ
ثُمَّ ^(٢) ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ وَارْبَعَ
(قُلْتُ : الْأَصَحُّ : لَا يُفْطِرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِعُمُومِ الْخَبَرِ ^(٣) ، وَفَارَقَ الْمَصْلِي
بِأَنَّهُ لَهُ حَالَةٌ تُذَكِّرُهُ ، فَكَانَ مُقْضِراً ، بِحَلَالِ الصَّائِمِ .
وَكَالَأَكْلِ فِيمَا ذَكَرَ . كُلُّ مَا فِي الصَّوْمِ مَعْلَةٌ نَاسِيًا لَهُ . . لَا يُفْطِرُ ، إِلَّا الرَّدَّةَ وَإِنْ
أَسْلَمَ فَوْرًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ ^(٤)
وَكَالنَّاسِي جَاهِلٌ بِحَرْمَةِ مَا تَعَاطَاهُ إِنْ عَلِيَ بِقُرْبِ إِسْلَامِهِ ، أَوْ يُغَيِّدُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ
بِذَلِكَ ^(٥) .

وَلَيْسَ مِنْ لَارِمٍ ذَلِكَ ^(٦) عَدَمُ صَحَّةِ بَيْتِهِ لِلصَّوْمِ : نَظَرًا ^(٧) إِلَى أَنَّ الْجَهْلَ بِحَرْمَةِ
الْأَكْلِ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ بِحَقِيقَةِ الصَّوْمِ ، وَمَا تُجْهَلُ حَقِيقَتُهُ لَا تَصِحُّ بَيْتُهُ ؛ لِأَنَّ
الْكَلَامَ ^(٨) يَمْنَحُ جَهْلَ حَرْمَةِ شَيْءٍ حَاصِلٍ مِنَ الْمُعْطَرَاتِ الْبَادِرَةِ .
وَمَنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ شَيْءٍ وَجْهَلُ كَوْنِهِ مُفْطَرًا . لَا يُعْذَرُ ، وَإِيهَامُ « الرُّوضَةِ »
وَأَصْلُهَا « عُدْرَةٌ » ^(٩) غَيْرُ مُرَادٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ ^(١٠) مِنْ حَقِّهِ إِذَا عَلِمَ الْحَرْمَةَ أَنْ يَمْتَنِعَ

(١) الْأَنْوَارُ لِأَهْلِ الْأَبْرَارِ (٢٣٤ / ١) .

(٢) أَيُ : فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ) .

(٣) أَيُ : الْمَارُ أَنْفًا . (ش : ٤٠٨ / ٣) .

(٤) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمِصْرِيَّةِ : (عَلَى الْوَجْهِ) .

(٥) أَيُ : بِحَرْمَةِ مَا تَعَاطَاهُ وَإِنْ سَمَّ بِحَسْوٍ غَيْرِهِ (ش : ٤٠٨ / ٣)

(٦) أَيُ : جَهْلٌ مَا ذَكَرَ . (ش : ٤٠٨ / ٣) .

(٧) حَلَّةٌ لِلزَّوْمِ . (ش : ٤٠٨ / ٣) .

(٨) حَلَّةٌ لِنَهْيِ الزَّوْمِ . (ش : ٤٠٨ / ٣) .

(٩) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٢٧ / ٣) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٠٣ / ٣) وَرَاجِعُ « تَحْرِيرِ الْفَتَاوَى »

(١٠ / ١) ٥٣٤ - ٥٣٥) فِيهِ بَيَانُ إِيهَامِ كِلَاهُمَا .

(١٠) حَلَّةٌ لِنَهْيِ الْعُدْرِ . (ش : ٤٠٩ / ٣) .

وَالْجَمَاعُ كَالْأَكْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَعَنِ الْاسْتِغْنَاءِ ، فَيُفْطَرُ بِهِ ، وَكَذَا خُرُوجُ الْمَيِّ تَلْمَسُ وَقْتَهُ وَمُصَاجَعُهُ ،

(والجماع كالأكْل) فيما مرّ فيه ؛ من السيّان ، والإكراه ، والجهل (على المذهب) فيأتي فيه ما تقرّر ؛ من أنّه لا يُفْطَرُ به مُكْرَهٌ ، بناءً على الأصحّ أنّه يَنْصَوِّرُ الإكْرَاهَ عَلَيْهِ ، وناسٍ وإن طَالَ ، وجاهلٍ عُدِرَ .

(و) شرطه أيضاً - الإمساك (عن الاستمءاء) وهو : استخراجُ المَيِّ بغيرِ جماع ، حراماً كَانَ كإخراجِهِ بيده^(١) ، أو مباحاً كإخراجِهِ بيدِ حَلِيَّتِهِ (فيفطر به) واضحٌ ، وكذا مُشْكِلٌ خَرَجَ مِنْ فَرْجِهِ ، إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَاخْتَارَ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ مَجْزِيَةِ الْإِبْلَاجِ .

ولو حَتَّ ذَكَرَهُ لِعَارِضِ سُودَاءِ^(٢) أَوْ حَكَّةٍ فَأُتْرِكَ . لَمْ يُفْطَرْ ، قَالَ الْأَدْرَعِيُّ .
إِلَّا إِذَا غَيِمَ أَنَّهُ إِذَا حَكَّةٌ يُتْرَكُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَمَكَّهُ الصَّبْرُ ، وَإِلَّا . . . فَلَا ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يُعْتَقَرُ لَهُ حَبْنٌ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ كَثُرَ^(٣) .

وَلَا يُفْطَرُ مُخْتَلِمٌ إجماعاً ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ .

(وكذا خروج المَيِّ) لا المدي ، خلافاً للمالكية (يلمس) ولو لِدَكْرٍ أَوْ فَرْجٍ فُطِعَ وَبَقِيَ اسْمُهُ (وقلة ومصاحفة) معها مباشرة شيء ناقص للوضوء من بدن من صَاحِبَةٍ ، فَخَرَجَ : مَسَّ تَذَنُّ أَمْرَدٌ .

نعم ؛ يَنْبَغِي^(٤) الْقَضَاءُ ؛ كَمَا يُتَذَنُّ الْوُضُوءُ مِنْ مَنِّهِ ؛ وَعِدَّةٌ لِمَوْجِبِهِ .

(١) ولو بمعاكل ؛ كما هو ظاهرٌ . (بصري : ٤٠٥/١) .

(٢) السوداء بضم السين داء يصب الإنسان وغيره حاشية الترمذي على المهجع القويم (٥٤١/٥) .

(٣) في (٢٣٧/٢)

(٤) فلا ينبغي (بمعنى يسن) . (بصري : ٤٠٦/١) .

لَا الْعَكْرَ وَالنَّظَرَ بِشَهْوَةٍ

وذلك^(١) لأنه أُرِلَ مباشرة ، بخلاف صَمَّ امرأة^(٢) مع حائلٍ أو ليلة^(٣)
 فَلَوْ بَاشَرَ وَأَعْرَضَ قُلَّ الْعَجْرُ ثُمَّ أَضَى عَقِبَهُ . لَمْ يُفْطَرْ
 وَلَوْ قَتَلَهَا صَانِئًا ، ثُمَّ فَارَقَهَا ، ثُمَّ أُرِلَ . أَفْطَرَ إِنْ كَانَتْ الشَّهْوَةُ مُسْتَصْحَاةً ،
 وَالذَّكْرُ قَائِمًا ، وَإِلَّا فَلَا
 (لا) حُرُوجُهُ بِحَوِيٍّ مِّنْ مَّرَجٍ بَهِيمَةٍ ، وَلَا بِحَوِيٍّ الْمُبَاشَرَةِ بِحَائِلٍ ، وَلَا بِحَوِيٍّ
 (الْعَكْرُ ، وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ) وَإِنْ كَرَّرَهُمَا وَاعْتَادَ الْإِرْثَالَ بِهِمَا ؛ لَا تَصَاءُ الْمُبَاشَرَةُ ،
 فَاشْتَبَاهُ الْإِحْتِلَامَ
 نعم ؛ تَحْتَ الْأَدْرَعِيِّ ؛ أَنَّهُ لَوْ أَخَسَّ بِاتِّقَالِ الْمَسِيٍّ وَتَهْيِئَتِهِ لِلْحُرُوجِ بِسَبَبِ
 اسْتِدَامَتِهِ بِالنَّظَرِ ، فَاسْتِدَامَهُ أَفْطَرَ قَطْعًا
 وكذا ، لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٤) ، بَلْ لَا يَصِحُّ مَعَ تَرْيِيمِهِمُ الْقَوْلُ^(٥)
 بَأَنَّهُ إِنْ اعْتَادَ الْإِرْثَالَ بِالنَّظَرِ ، أَفْطَرَ .
 وَقَدْ أَطْلَقُوا حِكَايَةَ الْإِحْمَاعِ بِأَنَّ الْإِرْثَالَ بِالْعَكْرِ لَا يُفْطَرُ^(٦)
 وَفِي « الْمَهْمَاتِ » عَنْ جَمِيعٍ وَاعْتِمَادُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ . تَحْرِيمُ تَكْرِيرِهَا^(٧) وَإِنْ لَمْ
 يُتْرَكْ^(٨) ، وَرَدَّةُ الرُّرُكْشِيِّ أَنَّ الَّذِي فِي كَلَامِهِمْ : أَنَّهُ لَا يَخْرُومُ إِلَّا إِنْ أُرِلَ^(٩) ،
 وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ « الْمَجْمُوعِ » عَنْ « الْحَاوِي » . وَإِذَا كَرَّرَ النَّظَرَ فَأُتِرَ

(١) راجع لما في المتن . (ش : ٤١٠ / ٣) .

(٢) أي : فلا يفطر به . (ش : ٤١٠ / ٣) .

(٣) عطف على قوله (مع حائل) . (ش : ٤١٠ / ٣) .

(٤) وفي (أ) و (ب) و (ج) و (خ) : (وفيهما نظر) .

(٥) وفي (ب) و (ب) و (س) والمطبوعة الواحدة (للبول)

(٦) راجع « السهل الصالح في اختلاف الأنساج » مسألة (٥٤٥) .

(٧) وفي (غ) و (ح) والمطبوعات (يحرم تكريرها) ، وفي (س) : (تحريم تكريرها)

(٨) المهمات (٧٦ / ٤) .

(٩) راجع « السهل الصالح في اختلاف الأنساج » مسألة (٥٤٤)

وَتَكْرَهُ الْقَبْلَةَ لِمَنْ حَرَكَتْ شَهْوَتُهُ ، وَالْأُولَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا
قُلْتُ : هِيَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

أَمَّ^(١) ، عَلَى أَنَّ فِي الْإِثْمِ مَعَ الْإِنزَالِ نَظَرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا مُقْتَضَى لَهُ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ
حَبْسٌ مُقَبَّلٌ لَارْتِكَابِ تَحْوِيلِ جَمَاعٍ مَعْبُورٍ^(٢) .

(وَتَكْرَهُ الْقَبْلَةَ) فِي الْعَمِّ وَغَيْرِهِ وَهِيَ مِثَالٌ ؛ إِذَا مِثْلُهَا كُلُّ لَمَسٍ لَشَيْءٍ مِنَ الْبَدَنِ
بِالْحَائِلِ (لِمَنْ حَرَكَتْ شَهْوَتُهُ) حَالًا ؛ كَمَا أَفَادَ^(٣) عَدُوُّهُ عَنْ قَوْلِ : أَصْلُهُ
(تَحَرَّكَ)^(٤) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ دُونَ الشَّاتِ ، وَعَلَّلَ
ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّيْخَ يَمْدُتُ إِزْنَهُ ، بِحِلَابِ الشَّاتِ^(٥)

فَأَفْهَمَ التَّعْلِيلُ : أَنَّ السَّهْيَ^(٦) دَانَرٌ مَعَ تَحْرِيكِ الشَّهْوَةِ^(٧) الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ الْإِمْتَاءُ
أَوِ الْجَمَاعُ ، وَعَدِيمُهُ^(٨) .

(وَالْأُولَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا) حَسْمًا لِلْبَابِ ، وَلِأَنَّهَا قَدْ تَحَرَّكَ ، وَلِأَنَّ الصَّائِمَ يُسْرُ
لَهُ تَرْكُ الشَّهَوَاتِ^(٩) وَلَمْ تَكْرَهُ لَصَعْفٍ أَدَانِهَا إِلَى الْإِنزَالِ

(قُلْتُ هِيَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ) إِنَّ تَكَانَ الصَّوْمِ فَرَصًا^(١٠) (فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ) لِأَنَّ فِيهَا تَعَرُّضًا قَوِيًّا لِإِفْسَادِ الْعَادَةِ .

(١) المجموع (٦ / ٣٣٢) .

(٢) قوله (معبر) غير موجود في المطبوعة الوهية والمصرية

(٣) أي : التقييد بالحال . (ش : ٤١٠ / ٣) .

(٤) المحرر (ص : ١١١) .

(٥) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ رَخَّصَ فِي الْقَبْلِ لِلشَّيْخِ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَهِيَ عِنْدَ الشَّاتِ ،

رَقَالَ : « الشَّيْخُ يُقَالُ لَهُ إِزْنٌ ، وَالشَّاتُ يُقْبَضُ صَوْمَةً » أخرج به البيهقي في « الكبير » (٨١٦٣)

(٦) أي : وجوداً وعدماً . (ش : ٤١١ / ٣) .

(٧) قوله (دَانَرٌ مَعَ تَحْرِيكِ الشَّهْوَةِ) معناه : إِنَّ وَحْدَ التَّحْرِيكِ ، وَجَدَ النِّهْيَ ، وَإِنْ عَدِمَ .

عَدِمَ . كَرَدِي .

(٨) أي : عدم تحريك الشهوة . (ش : ٤١١ / ٣)

(٩) مطلقاً مصي المحتاج (٢ / ١٦٠) .

(١٠) إذا نفل يجوز قطعه بما شاء . نهاية المحتاج (٣ / ١٧٤)

وَلَا يُمْطَرُ بِالْمُضْدِ وَالْمَحَامَةِ

وَالْأَخْيَاطُ إِلَّا بِأَكْلِ أَحْرِ النَّهَارِ إِلَّا بَيَقِينَ ،

رَبِيْعِي مِنَ الْمُعْطَرَاتِ . الرَّدَّةُ وَالْمَوْتُ ، وَكَذَا قَطْعُ النِّيَّةِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ ، لَكِنْ
الْأَصَحُّ عَنْهُمَا : خِلَافُهُ ^(١) .

(وَلَا يُمْطَرُ بِالْمُضْدِ) بِلَا خِلَافٍ (وَالْمَحَامَةُ) عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ؛ لِخَبَرِ
الْحَدِيثِيِّ عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ ، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَاخْتَجِمَ
وَهُوَ مُحَرَّمٌ ^(٢) ، وَهُوَ نَاسِخٌ لِلْخَيْرِ الْمُتَوَاتِرِ ، أَفْطَرَ الْخَاجِمُ وَالْمُخْتَجِمُ ^(٣) ،
لِتَأْخُذَهُ عَنْهُ ، كَمَا بَيَّنَّهُ الشَّافِعِيُّ ^(٤) ، وَصَيَّ اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٥) ، وَصَحَّ فِي خَبَرِ عَبْدِ
الدَّارِ قُطَيْبٍ ^(٦) مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ ^(٧) .

بَعْدَ : الْأَوَّلَى بَرَكُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يُضْعَفَانِ

(وَالْأَخْيَاطُ إِلَّا بِأَكْلِ أَحْرِ النَّهَارِ إِلَّا بَيَقِينَ) لَخَبَرِ : دَعَا مَا يَرِيكَ إِلَى قَالَا
يَرِيكَ ^(٨) .

(١) ، اِتِّحَاحُ الْكُفَرِ (١ / ٤٦٦-٤٦٥) ، رَوَاهُ الطَّالِبِيُّ (١ / ٣٣٣) ، الْمَجْمُوعُ (٦ / ٣٠٢)

(٢) ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٩٣٨) .

(٣) ، أَخْرَجَهُ أَبُو حَرِيْرَةَ (١٩٦٤) ، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥٣٥) ، وَابْنُ حَكَمٍ (١ / ٤٢٨) ، وَالتِّرْمِذِيُّ

(١١٤) ، عَنْ رَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَابْنُ حَرِيْرَةَ (١٩٦٣) ، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥٣٢) .

، ابْنُ حَكَمٍ (١ / ٤٢٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٦٧) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٢٣١٧) ،

وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٨٠) ، عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) ، الْإِسْلَامُ (١٠ / ١٩٢) .

(٥) ، وَلِي (١) : (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) .

(٦) ، عَنْ سَبْرِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ أَوْسَ بْنَ كُرَيْبٍ كَرِهَتْ الْحَمَامَةَ لِلصَّائِمِ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ أَبِي طَالِبٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْمَقَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَصَرَّهَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ : أَفْطَرَ هَذَا ، ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ

بَعْدَ فِي الْحَمَامَةِ لِلصَّائِمِ ، وَكَانَ أَبُو يَحْيَى وَهُوَ صَائِمٌ ، سَمِعَ الدَّارِ قُطَيْبِي (ص ٥٠٤)

(٧) ، أَيُّ : التَّأْخُرُ ، (ش : ٤١١ / ٣) .

(٨) ، أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٢٢) ، وَابْنُ حَكَمٍ (٢ / ١٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٨٧) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٥٧١١)

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَيَحِلُّ بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ
قُلْتُ : وَكَذَلِكَ شَكَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(ويحل) بسماع أذان عدل عارف ، وبإخباره بالغروب عن مشاهدة ، بغير
ما مر في أول رمضان^(١)

(و) بالاجتهاد (بورق ونحوه) (في الأصح) كوقت الصلاة ، وقول « البحر »
(لا يجوز بخبر العدل ؛ كهلal شوال) . زدوه بما صح : أنه صلى الله عليه
وسلم كان إذا كان صائماً أمر رجلاً ، فأوى على شيز ، فإذا قال : قد غابت
الشمس . أفطر^(٢) . وبأنه قياس ما قالوه في القسلة ، والوقت ، والأذان
ويُفرق به وبين هلال شوال ؛ بأن ذاك فيه رفع سب الصوم من أصله ؛
فحيط له ، بخلاف هذا .

(ويحور) الأكل (إذا ظن بقاء الليل) واجتهاد أو إخبار^(٣) (قلت) وكذا لو
شك (أي : تردد وإن لم يستو الطرفان ؛ كما هو ظاهر) (واقه أعلم) لأن
الأصل : بقاء الليل .

وخكى في « البحر » وجهين فيما لو أخبره عدل بطلوع الفجر هل يلزمه
الإسك ؟ بناء على قول الواحد في هلال رمضان ، ونقضه . ترجيح
اللزوم^(٤) . وهو متجه .

وقياس ما مر : أن ماسقاً طن صدقه . . كذلك^(٥) .

(١) في (ص : ٥٩٣) .

(٢) أخرجه ابن عزيمة (٢٠٦١) ، وابن حبان (٣٥١٠) ، والحاكم (٤٣٤/١) عن سهل بن سعد
رضي الله عنهما .

(٣) النشر المرتفع من الأرض ؛ أي ارتفع على راسق . النهاية في غريب الحديث (ص : ٩٠٢)
وفي بعض النسخ : (أو إخبار عدل) .

(٤) بحر المذهب (٣/٣١١) .

(٥) قوله (وقياس ما مر) أي في هلال رمضان ، مبتدأ ، وقوله (كذلك) أي : في لزوم
الإسك ، خبر (أن) ، والجملة خبر المبتدأ (ش ٣/١١٢)

ولو أكل باجتهاد أولاً أو أجراً فتان العَلَطُ نَظْلُ صَوْمَةٍ ، أو بلا ظنٍّ وسَمَّيْنِ
الحال . صَحَّحَ إِذْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ ، وَنَظَلَ فِي آخِرِهِ .

(ولو أكل) أو شرب (باجتهاد أولاً) أي : قَبْلَ الْمُحَرِّ فِي ظَنِّهِ ^(١) (أو أجراً)
أي : بَعْدَ الْغُرُوبِ كَذَلِكَ ^(٢) (و) بَعْدَ ذَلِكَ (بِنِ الْهَلَطِ) وَأَنَّهُ أَكَلَ نَهَاراً ^(٣)
نَظَلَ صَوْمَهُ (أي : بِنِ مَطْلَانِهِ) إِنْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيْنِ حَطُّوهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبْنِ
شَيْءٌ ^(٤) . . صَحَّحَ صَوْمَهُ .

(أو) أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا (بلا ظنٍّ) يُعْتَذَرُ بِهِ ، بِأَنَّهُ خَجِمَ أَوْ ظَنَّنَا مِنْ غَيْرِ
أَمَارَةٍ ، وَيَأْتِي آخِرًا ^(٥) لَا أَوَّلًا ، كَمَا عَلِمَ مَقَامَرَةً ^(٦) (وَلَمْ يَبْنِ الْحَالِ) صَحَّحَ إِذْ
وَقَعَ ^(٧) فِي أَوَّلِهِ ^(٨) ، وَنَظَلَ (فِي آخِرِهِ) ^(٩) عَمَلًا بِأَصْلِ بَقَاءِ كُلِّ مَعْنَى ،
وَإِنْ بَانَ الْهَلَطُ فِيهِمَا قَصَى ، أَوِ الصَّوَابُ فِيهِمَا . . فَلَا .

وَفَارَقَ الْيَمْلَةَ ^(١٠) إِذَا خَجِمَ فَأَصَابَتْهُ ، بَأَنَّهُ ثُمَّ شَاكَ فِي شَرْطِ ائْتِمَادِ الصَّلَاةِ ،
وَهَذَا فِي الْمُصْفَدِ ، وَالْأَصْلُ : عَدَمُهُمَا .

وَالْمَرَادُ بِ(نَظَلَ) وَ(صَحَّحَ) هُنَا الْحُكْمُ بِهِمَا ، وَإِلَّا . . فَالْمَدَارُ عَنِ مَا فِي
نَفْسِ الْأَمْرِ .

(١) قَوْلُهُ (فِي ظَنِّهِ) تَصْبِيرٌ مَرَادُ بِلَا جَهَادٍ (ش : ٤١٢/٣) وَمِنْ (أ) وَ(ب) وَ(ح)
(أي : قَبْلَ الْمُحَرِّ فِي ظَنِّهِ) .

(٢) أي : فِي ظَنِّهِ . (ش : ٤١٢/٣) .

(٣) أي : مِنْ لَحْظِ الْإِصَابَةِ (ش : ٤١٢/٣) .

(٤) أي : مِنْ يَحْجِمُ أَوْ يَنْظُلُ بِلا مَسَدٍ فِي آخِرِ النَّهَارِ دُونَ أَوَّلِهِ (ش : ٤١٢/٣)

(٥) أي : مِنْ قَوْلِ الْمُصَفِّدِ (وَجَعَلَ بِالْجَهَادِ فِي الْأَصَحِّ) مَعَ قَوْلِهِ (قُلْتُ) (لِح : ١٥)
(٤١٢/٣)

(٦) أي : الْأَكْلُ . (ش : ٤١٢/٣) .

(٧) يَعْنِي : آخِرَ اللَّيْلِ . نِهَاجَةُ الْمُحْتَاجِ (١٧٤/٣) .

(٨) أي : آخِرَ النَّهَارِ . نِهَاجَةُ الْمُحْتَاجِ (١٧٤/٣) .

(٩) أي : حَيْثُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ . (ش : ٤١٢/٣)

وَلَوْ طَلَعَ الْقَعْرُ وَفِي قَمِهِ طَعَامٌ فَلَعَطَهُ . . . صَحَّ صَوْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُخَافِعاً
مَرَعَ فِي الْحَدِّ ، فَإِنْ مَكَثَ . بَطَلَ .

(ولو طلع العجر) الصادق (وفي قمه طعام فلعظه) قل أن تبر من شيء
بحرقه بعد العجر ، أو بعد أن تزل منه لكن بعير احتيريه ، أو ابتلاه وبم يزل منه
شيء لحرقه بعد العجر ، ولا يُعَدُّ ههنا بالسبق ؛ لتقصيره بإمساكه ؛ كما لو وضعه
بعده بهاراً (صح صومه) لعدم المسامحة .

(وكذا لو كان مخافياً) عند ابتداء طلوع العجر (فزرع في الحال) أي . غيقت
طلوعه . . فلا يفطر وإن أنزل ؛ لأن الزرع ترك للجماع ؛ ومن ثم اشترط أن يقصد
به تركه ^(١) ، وإلا . . بطل ^(٢) ؛ كما قاله جمع متقدمون

وقيد الإمام ذلك ^(٣) بما إذا ظن عند ابتداء الجماع أنه بقي ^(٤) ما يستغفره ، وإن
ظن أنه لم يتبق ذلك . . أفطر وإن نزع مع العجر ؛ لتقصيره ^(٥)

وقد حكى الرافعي في جوازه إذا لم يتبق إلا ما يسع الإيلاج دون النزح
وجبهش ^(٦) .

ويشبهه ساء ما قاله الإمام على الوجه المحرم ، وهو الأحوط إذ صذر به
الرافعي .

(فإن مكث) بأن لم يترغ حالاً (بطل) يعني : لم يُعَفِّد ؛ كما صححه
في المجموع ^(٧) .

(١) أي يقصد برعه ترك الجماع لا التلذذ . نهاية . (ش : ٤١٢/٣) .

(٢) قوله (وإلا بطل) أي إن أنزل كردي لا التلذذ بهاية والذي يظهر أن المعنى

أي وإن لم يقصد برعه ترك الجماع ، خلافاً للكردية

(٣) أي عدم الإفطار عند إدراعه في الحال (ش : ٤١٣/٣) .

(٤) أي : من الليل .

(٥) نهاية المطلب (٢٥-٢٣/٤) .

(٦) الشرح الكبير (٣٠٦/٩) .

(٧) المجموع (٣٥١/٦) .

وعجبتُ اختيارُ السكِّي لظاهرِ الحثي^(١) مع قولِ الإمامِ إنه^(٢) خيالٌ ومحالٌ^(٣) ، والتدنيجي كشيجه أبي حامدٍ من قالَ به^(٤) لا يَعْرِفُ مذهبَ الشافعي .

ومع القولِ بالأوّلِ^(٥) تُلزِمُهُ الكفارة ؛ لأنه لَمَّا مُنِعَ الاعتقادُ بمكثِهِ . . كَانَ بِسِرَّةِ الْمُعْصِدِ لَهُ بِالْجَمْعِ

فَإِنْ قُلْتُ : يُدْخِلُ هَذَا عَدَمَ وَجوبِ الكفارةِ فيما لو أُخْرِمَ مجامعاً مع أنه مَنَعَ الاعتقادَ أيضاً . . قُلْتُ : يُفَرَّقُ بَيْنَ وَجوبِ الكفارةِ هَا أَقْوَى مِنْهَا^(٦) ثُمَّ ؛ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي الْبَابَيْنِ .

وأيضاً فَالتَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ لَمَّا أَثَرُ فِيهَا^(٧) التَّعْصُرُ^(٨) مع بقاءِ العبادةِ . . فَلَا يَزُولُ فِيهَا عَدَمُ الْإِعْتِقَادِ عَدَمُ^(٩) الْوَجوبِ^(١٠) مِنْ بَابِ أَوَّلَى .
أَمَّا لَوْ قَصَى رَمَضٌ بَعْدَ طُلُوعِهِ ، ثُمَّ غَلِمَ بِهِ ، ثُمَّ مَكَثَ . . فَلَا كُفَّارَةَ ؛ لِأَنَّهُ مَكَثٌ مُسَبِّقٌ بِطُلُوعِ الصَّوْمِ^(١١) .

(١) أي : من الصاد بعد الانقطاع . (ش : ٤١٣/٣) .

(٢) قوله (مع قول الإمام إنه) أي ظاهر المس (خيال) كردي

(٣) نهاية المطب (٢٤/٤) .

(٤) والصحير في (به) يرجع إلى ظاهر المس ، وهو أنه يعتقد ثم يفسد كردي

(٥) قوله (ومع القول بالأوّل) وهو (لم يعتقد) كردي

(٦) أي : من وجوب الكفارة ، فكان الأولى التذكير (ش : ٤١٣/٣)

(٧) أي : الكفارة .

(٨) قوله (لما أثر فيها التعص) أي : بأن لم يجب الدقة بل الشاة ؛ كما يأتي كردي

(٩) قوله (عدم الاعتقاد) فاعل (يؤثر) و (عدم الوجوب) مفعول به كردي

(١٠) أي : الكفارة .

(١١) حاصل هذا الكلام أن مدار الطلاق على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ، ومدار وجوب

الكفارة على المكث بعده مع العلم به . (سم : ٤١٣/٣) .

فصل

شُرْطُ الصَّوْمِ . الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّقَاءُ عَنِ الْخَيْضِ وَالنَّعَاسِ جَمِيعَ النَّهَارِ

وَلَا يُتَأَنَّى الْعِلْمَ بِأَوَّلِ طُلُوعِهِ تَقَدُّمُهُ ^(١) عَلَى عِلْمِهِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِذَلِكَ ، بَلْ يَبْدُو بِظَهَرٍ لَنَا .

(فصل)

في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت
وكثير من سننه ومكروهاته

(شرط) صَحَّةُ (الصوم) مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ . قَائِلِيَةُ الْوَقْتِ ^(٢) ، وَمِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ : (الْإِسْلَامُ) فَلَا يَصِحُّ صَوْمُ كَافِرٍ بِأَيِّ كُفْرٍ كَانَ ، إِجْمَاعاً (وَالْعَقْلُ) أَيْ التَّمْيِيزُ (وَالنَّقَاءُ عَنِ الْخَيْضِ وَالنَّعَاسِ ^(٣)) إِجْمَاعاً (جَمِيعَ النَّهَارِ) فَيُذْهِبُ فِي الْأَرْبَعَةِ

كُلُّ طَرَأٍ فِي لِحْظَةٍ مِنْهُ فَيُذْهِبُ وَاحِدٌ مِنْهَا . بَعْلُ صَوْمِهِ ؛ كَمَا لَوْ وَلَدَتْ وَهِيَ تَرْدُ دُمًا .

وَيُخْرَمُ ؛ كَمَا فِي « الْأَنْوَارِ » عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ الْإِمْسَاكُ ^(٤) ؛ أَيْ : بِسَبَبِ الصَّوْمِ ، فَلَا يَجِزُّ عَلَيْهِمَا تَعَاطِي مُقَطَّرٍ ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْعِيدِ ، حَلَالًا لِمَنْ أَوْجَنَّهُ بِهِ ^(٥) ؛ وَذَلِكَ ^(٦) اكْتِنَاءً بِعَدَمِ النِّيَّةِ .

(١) قوله (ولا يتأني العلم بأول) إلخ جواب عما يقال أول الطلوع الحقيقي لا يمكن أن يعدم فكيف يعلق الحكم به ؟ وضمير (تعلقه) يرجع إلى (طلوعه) كردي وراجع « نهاية المطلب في دراية المطلب » (٢٥ / ٤) .

(٢) أي . ويأتي في قول المصنف (ولا يصح صوم العيد) إلخ (ش : ٤١٣ / ٣٠)

(٣) وهي المطبوعة الوهية والمصرية : (وانعفاء من الحيض والنعاس)

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٢٩ / ١) .

(٥) أي : أوجب التعاطي في نحو يوم العيد . (ش : ٤١٤ / ٣) .

(٦) أي : عدم وجوب التعاطي . (ش : ٤١٤ / ٣) .

وَلَا يَصُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّحِيحِ
وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْإِعْمَاءَ لَا يَصُرُّ إِذَا آفَاقَ لَحْظَةً مِنْ نَهَارِهِ .

(ولا يضر النوم المستغرق (على الصحيح) لبقاء أهلية الخطاب به ، وبه ^(١) فارق المعنى عليه ، فإن استيقظ لحظة صبح إجماعاً)
(والأظهر ^(٢) أن الإعماء لا يصر إذا آفاق) يعني ، خلاعه ^(٣) وإن لم توجد إفاقة به ، كأن طلعت الشمس ولا إعماء به ، وتعد لحظة طرأ الإعماء واستمر إلى الغروب ، فهذا خلا لا آفاق ، والحكم واحد ، كما هو واضح (لحظة من نهاره) اكتماء بالية مع الإفاقة في جريه .
وكالإعماء الشكر ^(٤) .

وَقَوْلُ الْقَفَالِ - لَوْ تَوَيَّ ^(٥) لَيْلًا ثُمَّ اسْتَعْرِقَ مَكْرَهُ الْيَوْمَ صَحَّ ؛ لَأَنَّهُ
مَخَاطَبٌ ؛ إِذْ تَرَمُّهُ الْإِعَادَةُ ^(٦) ، بِحَلَابِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ^(٧) . صَعِيفٌ ، وَوَيْهَمُ مِنْ
رَغَمٍ حَمَلٍ كَلَامِهِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَعَذِّي ؛ لَأَنَّهُ مُصْرَحٌ بِأَنَّهُ فِي الْمُنْعَذِّي ^(٨) .
تَبِيَّةٌ : وَقَعَ هُنَا عَارَاتٌ مَسَافِيَةٌ يَمُضُ شَرِبَ دَوَاءَ لَيْلًا فَرَأَى تَمَيُّزَهُ نَهَارًا ، وَقَدْ
يَبَسُّهَا مَعَ مَا فِيهَا فِي « شَرْحِ الْعِيَابِ » ثُمَّ قُلْتُ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ شَرِبَ الدَّوَاءَ ^(٩)

(١) أي : بقاء أهلية الخطاب في المنام .

(٢) وفي (ت) : (والأصح) .

(٣) وفي (أ) (و) (خ) (و) (غ) : (خلاعه) .

(٤) فصل قوله (وكالإعماء الشكر) سواء تعذّي به أو لا ، لكن إن استغرق ، ولا يضره تعذّي به ليس كالإعماء ؛ كما يظهر مما يأتي . كردي .

(٥) أي : السكران . (ش : ٤١٤ / ٣) .

(٦) أي : يلزم الإعادة ؛ أصح القضاء دليل على أنه مخاطب ؛ كما أن وجوب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دليل على بقاء أهلية الخطاب به . وفي المطبوعة الوهية والمصرية (إذ لا يرمه الإعادة) ، وهو خطأ مطبعي .

(٧) أي : فإنه غير مخاطب ، فراجع « المحلي » من ها ، لكنه يلزمه القضاء هامش (ك)

(٨) قوله (لأنه مصروح) إلخ ؛ أي : بدليل تعليقه بقوله (لأنه مخاطب) كردي

(٩) قوله (أن شرب الدواء) أي : مع زوال التميز كردي

لحاجة أو غيرها ، والشُّكْرُ ليلاً^(١) ، والإغماء إن استغرق^(٢) النهار أنتم في
شكر والدواء لمعير حاجة ، وبطل الصوم ، ووجب القضاء في الكل
وإن وُجدَ واحدٌ منها^(٣) في بعض النهار ؛ فإن كان متعدداً به بطل الصوم
وأنتم ، أو غير متعد به . فلا أنتم ولا بطلان

وقول المتولي وغيره : المتداوي كالمجنون . معناه أنه مثله في عدم
الإثم ، لا في عدم القضاء ؛ لأن المجنون لا صبح له ، بخلاف المتداوي
وفي «المجموع» : روال العقل محرم بوجوب القضاء وإن ترك^(٤) ،
وبمرضي أو دواء لحاجة كالإغماء ؛ فيلزمه قضاء الصوم^(٥) دون صلاة ، ولا بأنتم
بالترك^(٦) . انتهى

وبه^(٧) يُقَلَّمُ أن التشية في قول الراعي . شرب الدواء لمتداوي كالمجنون ،
وسمها كالسكر^(٨) إنما هو في صحة الصوم في الثاني^(٩) إذا آفاق لحظة ،

(١) قوله (ليلاً) الأولى تأخيره عن (الإغماء) لظهور رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة
(ش ٤١٥/٣) .

(٢) أي روال التيسير بشرب الدواء ، والشُّكْرُ ، والإغماء (ش ٤١٥/٣)

(٣) أي روال التيسير بالدواء ، والإغماء والسكر (ش ٤١٥/٣) وفي بعض الصحاح (ووجد
واحداً منها)

(٤) قوله (وإن ترك) أي ترك الصوم بسبب روال العمل كركي وفي (١) (وأنتم
برك) ، وفي (غ) : (وأنتم بالترك)

(٥) أي يجب إذا استغرق الروال جميع النهار ؛ بدليل قوله : (كالإغماء) (إذا لم يرم القضاء به إلا
حيث لم يركي على باطل . (ش ٤١٦/٣) .

(٦) المجموع (٢٥٢/٦) .

(٧) والصحيح في (وبه) يرجع إلى (الحاصل) وهو في (وما هو) يرجع إلى (التشية)
كردي . وحجابه الشرواني (٤١٦/٣) : (قوله) أنه أي : بما مر عن «المجموع» .

(٨) الشرح الكبير (٣٩٢/١) ، و (٢٠٩/٣)

(٩) أي : فيمن شرب الدواء سقياً .

وَلَا يَصِيحُ صَوْمُ الْعَبْدِ ، وَكَذَا التَّشْرِيقُ فِي الْجَدِيدِ

وَالْأَمْرُ ، وَلَا ، وَتَرْمَةُ الْقِصَاءِ ، وَعَدَمُ صَحْتِهِ فِي الْأَوَّلِ^(١) إِنْ وَحِدَ فِي لِحْظَةٍ ،
وَلَا قِصَاءَ وَلَا إِيَّامًا^(٢) .

وعنى هذا يُخْتَلُ أيضاً حاصل ما في «المجموع» عن البغوي أن سبب
الدواء كالإغماء^(٣) ، أي إِنْ كَانَ لِحَاجَةً^(٤) .

(وَلَا) يَجُوزُ ، وَلَا (بَصَحَ) صَوْمٌ فِي رَمَضَانَ عَنْ غَيْرِهِ وَإِنْ أُبِيحَ لَهُ قِصَاءُ
لِحَافٍ سَمَرٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عِبْرَهُ بَوَاحٍ ، وَلَا (صَوْمُ الْعَبْدِ) الْعَطَرُ وَالْأَصْحَى
تَقْدَقًا ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ^(٥)

(وَكَا التَّشْرِيقُ) وَلَوْ لِلْمُتَمَتِّعِ (فِي الْجَدِيدِ) وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ يَوْمٍ حَرِّه
لِللَّهِ الصَّحِيحِ عَنْ صِيَامِيهَا^(٦) .

(١) أي : فِيمَنْ شَرِبَ الدَّوَاءَ لِلتَّداوِي .

(٢) قَوْلُهُ (وَلَا قِصَاءَ وَلَا إِيَّامًا) وَإِنَّمَا جَعَلَ التَّشْبِيهَ فِي قَوْلِهِ (كَالْجَمْعِ) خِلَافَ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِ
السَّيْلِيِّ وَإِنْ كَانَ مُحَالًا لِلْمُجْمُوعِ ، لَأَنَّ مَقَابِلَتَهُ لِسَمْعِهِ يَقْتَضِيهِ كَرْدِي

(٣) الْمَجْمُوعُ (٣٦٠/٦)

(٤) قَوْلُهُ (أَيَّ إِنْ كَانَ لِحَاجَةً) قِيَاسُ كَلَامِهِ الْمُتَعَدِّمِ أَنْ يَقُولَ (لَعِبْرَ حَاجَةٍ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ثُمَّ
رَاجَعْتُ أَصْلَهُ ، فَأَرَاهُ يَحْتَمِلُ وَحْدَهُ اللَّهُ : (لَعِبْرَ حَاجَةٍ) ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى (لَعِبْرَ) وَرَبَّيْتُ
(لَا) قَبْلَ (حَاجَةٍ) فَلَعَلَّ هَذَا مِنْ إِصْلَاحِ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (بَصْرِي ١٠٨/١) وَدَانَ
لَشِرْوَانِي اسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِ (٢١٧/٣) (قَوْلُهُ) قِيَاسُ كَلَامِهِ الْمُتَعَدِّمِ «إِلْحَ لَعْلَهُ أَرَادَهُ
الْحَاصِلُ الْمَازِ ، وَيُظْهِرُ أَنْ مَا حُدَّ الشَّارِحُ فِي هَذَا التَّصْغِيرِ مَا قَدَّمَهُ عَنْ «الْمَجْمُوعِ» ، وَظَاهِرُ
أَنْ قِيَاسَهُ إِسْمَاعِيلُ لَفْظُهُ «غَيْرُ»

(٥) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَضَرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : هَذَا يَوْمَانِ يَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِيهَا يَوْمٌ
يَطْرُقُ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْيَوْمُ الْآخَرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ سُبُكِكُمْ . صَحِيحُ الْيَحْيَاوِيِّ (١٩٩٠) ،
صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١١٣٧)

(٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فَوَحَّدَهُ
بِأَكْلِ ، قَالَ : فَعَدَّ عَنِّي فَقُلْتُ لَهُ : إِنِّي صَائِمٌ ، فَقَالَ لِي : هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي يَهَانُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
صِيَامِهِمْ وَأَمَرُوا بِعَطْرِهَا قَالَ مَا نَكَتُ هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٣٥/١) ، وَمَا نَكَتُ
فِي «الْمَوْحِطِ» (٨٦٩) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤١٨)

وَلَا يَجِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشُّكِّ بِلَا سَبَبٍ ، فَلَوْ صَامَهُ . ثُمَّ تَصَحَّ فِي الْأَصْح ، وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ
.....

(ولا يعجل) أي : ولا يجوز^(١) (التطوع يوم الشك بلا سبب) لما صح عن
عبد ربي الله عنه : (مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ غَضَى أبا القاسم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ)^(٢)

وَلَا تَخْتَصُّ الْحَرَمَةُ بِهِ^(٣) ، بَلْ يَحْرُمُ صَوْمُ مَا بَعْدَ نَصَبِ شَعْيَانٍ مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمَا
فَلَهُ ، أَوْ يَكُنْ لِسَبِّ مَتَا يَأْتِي^(٤) .

ولو أفطر بعد صومه المتصل بالتصنيف . امتنع عليه الصوم بهذه^(٥) بلا
سبب^(٦) متا ياتي ؛ لزوال الاتصال المجوز لصومه .

(فلو صامه .. لم يصح في الأصح) كيوم العيد بحامع التحريم للذات أو
لأرمها^(٧) .

(وله) من غير كراهية (صومه عن القضاء) ولو لنهي ؛ كأن شرع في فعل
فأفسده^(٨) .

(١) أي يحرم ولا يصح معي المحتج (١٦٣/٢) وفي (ب) (أي لا يجوز) بسماح
(الوافي) .

(٢) أخرجه ابن حبان (٣٥٨٥) ، ولباكم (٤٢٣/١ - ٤٢٤) ، وأبو داود (٢٣٣٤) ، والترمذي
(٦٩٤) ، والبيهقي (٢١٨٨) وابن ماجه (١٦٤٥) ، وأورده البحاري تعليقا على رقم (١٩٠٦)

(٣) أي يوم الشك .

(٤) أي في قوله : (وله صومه عن القضاء والنذر ...) .

(٥) لو صام الخامس عشر ونال به ، ثم أفطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر نهاية
المحتج (١١٧/٣) أي بشرط الجواز أن يصل الصوم إلى آخر الشهر ، فممن أفطر يوماً
من الصب الثاني . حرم عليه الصوم ، ولم يحق ما لم يوافق عادة له ؛ كما هو ظاهر (ع
ش : ١٧٧/٣) .

(٦) أي : يقتضي صومه . (ش : ٤١٧/٣) .

(٧) أي : لازم ذات الصوم ، وهو الإعراض به عن صلاة الله تعالى (ش : ٤١٧/٣)

(٨) أي : مثلاً ، والآ .. فتصويره لا ينحصر في ذلك ؛ إذ المسحوب المؤقت يُستحب مضاره =

وَالَّذِي ، وَكَدَا لَوْ وَافَقَ عَادَةَ نَطْوَعِهِ ، وَهُوَ : يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ
أَسْرُ

(والذير) كَأَن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ كَدَا ، وَوَافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ ، أَمَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ
الشُّكِّ فَلَا يَنْقُذُ^(١)

وَالْكَفَّارَةُ^(٢) : مَسَارَعَةُ لِرَاءَةِ ذَنْبِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَسَأْ ، فَجَارَ : كَسَطِيرِهِ مِنْ صَلَاةٍ
فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ : وَمِنْ ثَمَّ بَأْنِي فِي التَّحَرِّيِ هُنَا مَا مَرَّ ثَمَّ^(٣) .

(وكدا لو وافق عادة نطوعه) كَأَن اِغْتَدَا سِرَّةَ الصَّوْمِ ، أَوْ صَوْمَ حَوْلِ الْاَثْنِ ،
أَوْ صَوْمَ يَوْمٍ وَفَطَرَ يَوْمٍ ، وَوَافَقَ يَوْمُ الشُّكِّ يَوْمَ صَوْمِهِ : لِخَيْرِ « الصَّحِيحِينَ » ،
بِذَلِكَ^(٤) .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَتَثَبَّتْ الْعَادَةُ هَا بِمَرَّةٍ

(وهو) أَي يَوْمُ الشُّكِّ الَّذِي يَخْرُجُ صَوْمُهُ بِسَبْعِينَ^(٥) . كَوْنُهُ يَوْمَ شُكِّ ،
وَكَوْنُهُ بَعْدَ النِّصَبِ مِنْ شَعْبَانَ (يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ) أَيِ
جَمْعٍ مَسْهُمٍ : نَحْبِثُ يَتَوَلَّدُ مِنْ تَحَدُّثِهِمْ الشُّكُّ فِي الرُّؤْيَةِ فِيمَا يَظْهَرُ
وَأَمَّا قَوْلُ « الرُّوحِ » : الَّذِي يَتَحَدَّثُ فِيهِ بِالرُّؤْيَةِ مَنْ يُطْلَقُ صِدْقُهُ^(٦) .

مُطْلَقًا : كَصَوْمِ عَرَفَةَ وَهَاشُورَاءَ . (رَشِيدِي ١٧٨/٣) .

(١) أَي كَدَّرَ أَهْلُ الشَّرْبِ وَبَعْضُهُمْ : لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ بِهَايَةِ (ش ٤١٧/٣)

(٢) قَوْلُهُ (وَكَفَّارَةُ) مِنَ الْمَسْأَلَةِ (أ) وَ(ح)

(٣) قَالَ الْأَسَدِيُّ : هُوَ الْخَرُّ صَوْمًا لِيَوْمِهِ يَوْمَ الشُّكِّ قِيَاسَ كَلَامِهِمْ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَسْهُومَةِ
بِحَرِيمَةِ بِهَايَةِ الْمَحْجَاجِ (١٧٨/٣) وَفِي (أ) وَ(ب) وَ(ح) وَ(ع) (وَمِنْ ثَمَّ بَأْنِي هَا
فِي التَّحَرِّيِ مَا مَرَّ ثَمَّ) .

(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْقُذُ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ
يَوْمَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَجَلًا كَأَن يَصُومَ صَوْمَةً فَلْيَصُومْ ذَلِكَ الْيَوْمَ » صَحِيحُ الْحَدِيثِ
(١٩١٤) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢٥١٨)

(٥) وَفِي (أ) وَ(ب) وَ(ح) وَ(ع) : (لَيْسَ) .

(٦) دَوَّخُ الطَّالِبِ مَعَ أَسَى الْمَطْلَبِ (٣٠/٣) .

برای، اَوْشَهِدْ بِهَا صِحَّتَكَ، اَوْعَيْدُ، اَوْفَسَقَةُ.

مخالف لغارة أصله ، وعجبت كون شيجا لم يثبت على ذلك ، وهي (دَ وَقَعَ فِي الْأُتْسَنِ أَنَّهُ رُبِّيَ وَلَمْ يَقُلْ عَدْلٌ ، أَمْ رَأَيْتَهُ ، أَوْ قَالَ وَلَمْ يَقُلْ الْوَاحِدُ ، أَوْ قَالَ عَدَدٌ مِنَ النِّسَاءِ ، أَوْ الْعَبِيدِ ، أَوْ الْعَسَاقِ وَطُرٌّ صَدَقَهُمْ) (٢٦) انتهى

وَقَالَ الصَّدِيقُ إِنَّمَا اشْتَرَطَهُ فِي قَوْلِهِ عَيْرِ الْأَهْلِ ، لَا فِي الْحَدِثِ ، فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ظَنُّ صَدِيقٍ ، بَلْ تَوَلَّدَ شَكٌّ ، كَمَا ذَكَرْتُهُ .

(بروقتہ) ای : یَا اَہْلَ الْہِلَالِ رُبِّیْ لَیْلَتَہٗ وَاِنْ اَطْلُقَ الْعِیمُ عَلَی الْاَزْجِیِّ ، وَلَمْ یُعْلَمْ
مُرَاۃً

(او شہد) ای . أَخَرٌ : إِدْ لَا يُشْتَرَطُ دَكْرُ دَلِكْ^(۳) عَدَّ حَاكِمٌ ؛ وَمِنْ ثَمَّ عَثَرَ
اَصْلُهُ ؛ (قَالَ)^(۴) (بِهَا صَبِيَّانِ ، اَوْ عَبِيدَ ، اَوْ نَسَقَةَ) اَوْ سَاءَ وَظَنُّ صَدَقْتُهُمْ ،
اَوْ عَدَلُ وَرَدُ^(۵) .

وَيُخَيِّرُ اثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ عَلَى مَا أُجِزَ مِنْ كَلَامٍ : أَصْلُ الرُّوصَةِ ^(٦) :
وَأَشْرَطَ الْعَدُوُّ هُنَا ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي السِّبَةِ ^(٧) : اِحتِبَاطاً بَيْنَهُمَا ^(٨)

وَيُسْنِ إِطْلَاقَ الْغَيْمِ بِشَكِّ .

وَيُسْنِ تَعْجِيلَ الْفِطْرِ عَلَى تَعْرِ ، ...

.....

فإن فقد ذلك^(١) حرّم صومه ؛ لكونه بعد الصّيب ، لا لكونه يوم شك
ومرّ أول الباب^(٢) أن من اعتقد صدق من أخره من هؤلاء . لزمه الصوم
ونفع عن رمضان

وقد جمعوا بين ما أوقفه كلامه من التّأني ثم ، وفي السّنة ، وهنا أمور كثيرة^(٣)
ذكرتها مع ما فيها في « شرح العباب » ، ومن أحسنها . ما قدّمته في محبّ السّنة^(٤)
(وليس إطلاق الغيم بشك) لأنّا تعبدنا فيه^(٥) بإكمال العدد^(٦) ؛ كما مرّ^(٧) .
(ويسر تعجيل الفطر) إذا تيقّن الغروب^(٨) ، وتقديمه على الصلاة ؛ للحبر
الصّحيح « لا يزال النّاس يحثّون ما عجّلوا الفطر »^(٩) .

ويُسْنِ كونه وإن تأخر^(١٠) ، كما أفادته عبارة « أصله »^(١١) (على تعري)

(١) أي : سبب الشك .

(٢) قوله (ومرّ أول الباب) في شرح قول المصنف (وشرط الواحد صفة العلون)
كردي والكردى ما يصح النكاح

(٣) في الشارح فلا سمي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة انتهى ؛ أي لأن يوم الشك الذي
يحرم صومه هو على من لم يقن الصدق ، هذا موضع ، وأما من ظنّ أو اعتقد صحته
منه ، ووجب عليه الصوم ، وهذا موضعان معني المحتاج (١٦٤ / ٢)
(٤) في (ص: ٦١٥) وما بعدها .

(٥) قوله (لأنّ تعبدنا فيه) أي في الصوم كردي

(٦) أي فلا يكون هو يوم شك ، بل يكون من شعبان ؛ للحبر المار ، ولا أثر لطاؤيته لولا
استحباب العدة عن الشمس نهاية (ش ٤١٩ / ٣ - ٤٢٠)

(٧) قوله (كما مرّ) أي في شرح قوله ، (باستكمال شعبان) كردي

(٨) يعني من ذلك ولو عاراً بالطريق ، ولا تحرم المروءة به (غ ش ١٨٠ / ٣) .

(٩) أخرجه البخاري (١٩٥٧) ، ومسلم (١٠٩٨) عن سهل بن سعد رضي الله عنه .

(١٠) قوله (وإن تأخر) أي لا يعوق عليه السنة إن تأخر الفطر للتعر ؛ لكن التعجيل على غير
أولى . كردي .

(١١) المحرور (ص : ١١٣)

والأ . فَمَاءٌ

وأفضل منه رُطْبٌ وَجَدَ ؛ لِمَا ضَعَّ . كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفِطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رَطْبَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ . فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ . . . حَسَا حَسَوَاتٍ^(١) مِنْ مَاءٍ^(٢) .

وَقَصَبُهُ^(٣) . عَدَمُ حَصُولِ السَّيِّئِ بِالسَّرِّ^(٤) وَإِنْ تَمَّ صَلَاحُهُ ، وَبِالْأَوَّلَى مَا لَمْ يَتِمَّ صَلَاحُهُ ، وَلَوْ قِيلَ بِالْإِلْحَاقِ فِي الْأَوَّلِ . لَمْ يَنْعُدْ (وَالَا) يَنْبَسِرُ^(٥) لَهُ أَحَدُهُمَا^(٦) ؛ أَيِ حَالِ إِرَادَةِ الْمُفِطِرِ .

فَلَوْ تَعَارَصَ التَّعَجِيلُ عَلَى الْمَاءِ وَالتَّأَخِيرُ عَلَى التَّمْرِ . قَدَّمَ الْأَوَّلَ فِيمَا بَيَّنَّهُ ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ التَّعَجِيلِ فِيهَا حَصَّةٌ^(٧) تُعَوِّدُ عَلَى النَّاسِ أَشْيَرَ إِلَيْهَا فِي « لَا يَرَأَلِ النَّاسُ . . . »^(٨) إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا كَذَلِكَ التَّمْرُ ، وَفِي خَيْرِ سَنَدِهِ حَسَنٌ . أَخْبَرَنَا جَبَّارِي إِلَى أَضْجَلِهِمْ فِطْرًا^(٩) .

(. فَمَاءٌ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا . فَلْيُفِطِرْ عَلَى التَّمْرِ . رَأَى الشَّافِعِيُّ فِي رَوَايَتِهِ : « فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ » - فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّمْرَ فَعَلَى الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ »^(١٠) .

(١) قوله (حسوات) الحسوة التجرع ، أي شرب الماء شيئاً فشيئاً كرمي

(٢) أخرجه المقدسي في « المحاضرة » (١٥٨٥) ، والحاكم (٤٣٢/١) ، وأبو داود (٢٣٥٦) ، والترمذي (٧٠٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) أي : الحديث المذكور . (ش : ٤٢١/٣) .

(٤) التمر نمر البخل قبل أن يرطب ، والبسر انفض الطري من كل شيء . المعجم الوسيط (ص : ٥٦) .

(٥) وفي (س) و (ع) والمطوعة الرومية والمصرية (ينسر)

(٦) أي : الرطب والتمر . (ش : ٤٢١/٣) .

(٧) وفي بعض النسخ (فيها خصلة)

(٨) سبق تحريجه آنفاً

(٩) أخرجه ابن خزيمة (٢٠٦٢) ، وابن حبان (٣٥٠٧) ، والترمذي (٧٠٩) والبيهقي في

الكبير (٨٢٠٠) ، وأحمد (٧٣٦١) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(١٠) أخرجه ابن حبان (٣٥١٥) ، والحاكم (٤٣٢/١) ، وأبو داود (٢٣٥٥) عن سلمان بن عامر =

وأخذه^(١) ابن الملبس وغيره . وجوف المطر على التمر^(٢)
والثلث^(٣) . ندي أفده المص في التمر ، والحر في الكل^(٤) . شرط نكمل
اللة لا لأصلها ؛ كالترتيب المذكور^(٥) ، فيحصل أصلها بأي شيء وجد من
الثلاثة فيما يظهر^(٦)

ويظهر أيضاً في تمر قربت شهته ، وماء حفت ، أو عديمت شهته أن الماء
أصل ، لكن قد يعارضه حكم المجموع ؛ شذوذ قول القاضي . (الأولى في
رماب : المطر على ماء يأخذه بكفه من الهر ؛ ليكون أبعد عن الشبهة)^(٧) انتهى
إلا أن يُحاج بأن سب شذوذه ما يئيه غيره أن ماء النهر ؛ كالدجلة ليس أبعد
عن الشبهة ؛ لأن كثيرين من البلاد التي على حافتها يخفرون حفرًا لصيد
السمك ، فتشبه ماء ، ثم يندون عليه ، فإذا أخذوا السمك منه فتحو
السد ، فيخبط ماؤهم المملوك بغيره ، وهذه شبهة قوية فيه ؛ أي : ولا يُسأله^(٨)
قولهم الآتي في (الإحياء)^(٩) أنه لا يصير شريكاً بعوده للنهر اتفاقاً ؛ لأن سُلّم

رضي الله عنه ، ورواه « حاشية بركة » أخرجه الهامي في « معارف الس والاثار » (٢٥٠٦)
عن لشافعي به ، وكذا ابن حريصه (٢٠٦٧) ، والترمذي (٦٦٤) ، والشافعي في « الكبرى »
(٣٥٠٤)

- (١) أي : من الحر . (ش : ٤٢١ / ٣) .
- (٢) أي : إذا وجد . (ش : ٤٢١ / ٣) .
- (٣) قوله (والثلث) . (ل : ١) لأن أملاً ما يطلق عليه لفظ (التمر) ثلاث ؛ كما قال الحافظ إنه
جس سمع على استعمال الجمع ، والجموع كذلك كروي
- (٤) أي : الرطب والتمر والماء
- (٥) أي : في المتن والحر . (ش : ٤٢١ / ٣) .
- (٦) راجع « السهل الفصاح في اختلاف الأشاح » مسألة (٥٤٧)
- (٧) المجموع (٢٨٣ / ٦) .
- (٨) أي : الجواب المذكور . (ش : ٤٢٢ / ٣) .
- (٩) أي : في باب (إحياء الموات) . (ش : ٤٢٢ / ٣) .

دلت^(١) ، ومع ذلك^(٢) نقول : إنه باقٍ على ملكه وهو ملحطُ الشهية
ويفرض أن الشدود من غير ذلك الوجه قلعة^(٣) من حيث إيهامه تقديم الماء
مطلقاً .

وصريح كلامهم : كالخمرين^(٤) . مدب التمر قبل الماء حتى مكة .
وقول المحقق الطبري . (يُسنُّ له^(٥) على ماء زمزم ، ولو جمع بينه وبين
التمر محسن) . مردود بأن أوله فيه محالة للنصر المذكور^(٦) ، وآخره فيه
استدراك ريادة على السنة الواردة ، وهما^(٧) ممتنعان إلا بدليل
ويؤكد أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياماً من رمضان^(٨)
ولم يُنقل عنه في ذلك ما يُخالِفُ عادته المستفزة : من تقديم التمر ، مدل^(٩) على
عمله بها حيث ذكروا^(١٠) . . . لنقل .

(١) وفي بعض نسخ (لا لا سلم ذلك)

(٢) أي التسليم (ش ٤٢٢/٣) وفي بعض النسخ (ومع قوة ذلك)

(٣) أي . الشدود

(٤) أي المذنبين أنما (ش ٤٢٢/٣)

(٥) أي لمن مكة أو لمن وجد ماء زمزم ولو في خارج مكة (ش ٤٢٢/٣) وفي

المطبوعات (يسره العطر)

(٦) أي في قولهم : (وصريح كلامهم) إلح (ش ٤٢٢/٣)

(٧) أي محالة النص ، والاستدراك (ش ٤٢٢/٣)

(٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سافر رسول الله ﷺ في رمضان ، فصام حتى بلغ عسكان ،

ثم دعا بإناء من ماء فشرب بهاراً ، ليزيله الناس ، فأطعم حتى عدم مكة أحرجه البحاري

(٤٢٢٩) ، ومسلم (١١١٣) وفي البحاري - وهو موصول كما في « الفتح » - عن

عبيد الله ، أن ابن عباس رضي الله عنه قال : صام رسول الله ﷺ حتى إذا بلغ الكدبد . الماء الذي

بين مُدَيْد وعسكان - أطعم ، فلم يزل معطراً حتى أسلف الشهر (٤٢٧٥) ورجع فتح الباري

(٣١٤/٨) فيه بيان خلافه في رمي الخروج للسفر ، والدخول في مكة

(٩) أي : عدم نقل ذلك . (ش : ٤٢٢/٣) .

(١٠) أي : وإن خالفها . (ش : ٤٢٢/٣) .

وحكمته^(١) أنه لم يمتدأ ، مع إزالته لصعب الصبر الحاصل من الصوم ، لإحراجه فصالات المعدة إن كانت ، وإلا^(٢) . فعليه للأعضاء الرئيسة^(٣) .
وقول الأطباء^(٤) إنه يضيعه ، أي : عند المداومة عليه^(٥) ، والشيء قد ينفع قليله ويضر كثيره .
وصريحهما^(٦) أيضاً : أنه لا شيء بعد التمر غير الماء . فقول الروياني (إن فقد تمره فخلو آخره)^(٧) صعب ، والأذرعى : (الربيب أخو التمر) . وإما ذكره : لتيسره عاباً بالمدينة . كذلك^(٨) .
ويسر السحور كما به أصله^(٩) : لما صح : أنه من شئ المرسلين^(١٠) .
تنبيه : أجمعوا على أن الصوم ينقص ويضم بتمام العروب ، وعلى أنه يدخل فيه بضره أشبه

- (١) أي : إظهار التمر . (ش : ٤٢٢ / ٣) .
- (٢) أي : وإن لم يوجد في المعدة فصالات ، وكانت حابة فلعينه (ش : ٤٢٢ / ٣)
- (٣) قوله (للأعضاء الرئيسة) وهي القلب ، والدماغ ، والكبد ، والآنس كروي
- (٤) قوله (أطباء) : أي : إجماع . قوله (الأعضاء) : إن التمر يصعب الصبر هو ثبات عند المداومة ، فلا يكون دافعاً لما في الحكمة . كروي .
- (٥) قوله (أي عند المداومة) : أي : إجماع . (ش : ٤٢٢ / ٣)
- (٦) وصريح (صريحهما) يرجع إلى الخبرين . كروي .
- (٧) بحر المنه (١٧٥ / ١) .
- (٨) وقوله : (كذلك) يعني : صعب . كروي .
- (٩) المحرر (ص : ١١٣)
- (١٠) أخرجه من حديث (١٧٧٠) . والمقدسي في « المحار » (٤٧) ، والدارقطني (ص : ٢٣٧) ، واسهني في « الكبير » (٨٣٠٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « إنما مفشر الأنبياء أئزما أن يؤخر سحورنا ، ونعجل بظرفنا ، وأن نؤنسك بآيماننا على شمالك في صلاتنا » . وراجع « التنقيح الحبير » (٥٤٨ / ١) ولما أخرجه البخاري (١٩٢٣) ومسلم (١٠٩٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « تسحروا فإن في السحور بركة » .

وما يُقَالُ عن بعض السلف أنه^(١) بالإسفار ، أو طلوع الشمس . رُتَّةً
فَبِحَقِّهِ^(٢) ، على أن المصنَّف نازع في صحَّة الشَّيْءِ عن قائله^(٣)

قَالَ أَصْحَابُنَا : وَبِحَقِّ إِسْفَارِكَ حَزْرٌ مِنَ اللَّيْلِ بَعْدَ الْعُرُوبِ ، لِيَتَحَقَّقَ بِهِ
اسْتِكْمَالُ النَّهَارِ ؛ أَي : فَلَيْسَ بِصَوْمٍ شَرْعِيٍّ^(٤) .

وَيُعْتَرَّ كُلُّ مُحَلٍّ بِطُلُوعِ فَجْرِهِ وَعُرُوبِ شَمْسِهِ فِيمَا يَطْهَرُ لَهَا^(٥) ، لَا فِي تَقْصِ
الْأَمْرِ .

قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي حَبْرِ مُسْلِمٍ^(٦) : « إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهُنَا ، وَأَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ
هَهُنَا . فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ »^(٧) .

أَي : حَقِيقَةً . . إِنَّمَا ذَكَرَ^(٨) هَذَيْنِ^(٩) ، لِيُتَيَّنَ أَنَّ غُرُوبَهَا عَنْ الْعَيُونِ لَا يَكْفِي ؛

(١) أَي : الْمَحْوُولُ فِي الصَّوْمِ . (ش : ٤٢٢ / ٣) .

(٢) قَالَ - أَي : ابْنُ الْمَدِينِ - الْإِسْرَافُ - (رَوَى عَنْ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ
عَلَى صَلَاتِهِ الْعَصْرِ : أَلَا حِينَ نَبَسَ الْحَبِطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَبِطِ الْأَسْوَدِ . قَالَ وَرَوَى عَنْ حَدِيثِهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا طَمَعَ الْعَصْرُ تَسَخَّرَ لَمْ صَلَّى . قَالَ وَرَوَى عَنْهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ

وَذُنْ مَسْرُوقٍ لَمْ يَكُونُوا يَعْدُونَ الْمَجْرَ فَجَرَكُم ، إِنَّمَا كَانُوا يَعْدُونَ الْعَصْرَ الَّذِي يَمْلَأُ سَوْبَ
وَالطَّرْقِ . قَالَ وَكَانَ إِسْحَاقُ يَمْسِلُ إِلَى نَقُولِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْمَسَ عَلَى الْآخِرِينَ
قَالَ إِسْحَاقُ . وَلَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ أَكَلَ فِي الْبُرُقَةِ لَدَى دَالِهِ هَذَا .) هَذَا كَلَامُ ابْنِ الْمَدِينِ
رَاجِعَ كَلَامِهِ كَامِلًا فِي « الْمَجْمُوع » (٣١٠ / ٦) .

(٣) الْمَجْمُوعُ (٣١١ / ٦) وَهَبَارَتُهُ (رَحِمَكُمُ أَصْحَابُنَا عَنْ لَأَعْمَشَ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ أَنَّهُمَا
حَزَرَا الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَا أَطَمَ بِصَحِّهِمَا)

(٤) رَاجِعَ « الْمَجْمُوع » (٣١٠ / ٦) .

(٥) قَوْلُهُ (مَا يَطْهَرُ) : إِلْحَ نَزَعَ فِيهِ الطَّلُوعُ وَالْغُرُوبُ (ش : ٤٢٢ / ٣)

(٦) أَي : فِي شَرْحِهِ وَبَيَانِهِ . (ش : ٤٢٢ / ٣) .

(٧) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١١٠٠) عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٨) مَقُولُ : (قَالَ) - (ش : ٤٢٣ / ٣) .

(٩) لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي وَادٍ وَحَدٍّ بَحْثٌ لَا يَشْهَدُ غُرُوبُ الشَّمْسِ ، فَيَعْمَدُ إِقْبَالَ الظَّلَامِ وَوَسَارَ =

وَتَأْخِيرُ السَّحُورَ مَا لَمْ يَمُتْ فِي شَيْءٍ
لأنها قد تبيت ولا تكون غرث حقيقة^(١) ، فلا بُدَّ من إقبال الليل ؛ أي :
دخوله

(وتأخير السحور) لأن الأمانة لا يزالون بخير ما أخرؤهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢) .
وَيُسَمَّى كَوْنُهُ بِتَمِيرٍ ؛ لَخَيْرٍ فِيهِ^(٣) .
وهو يصم السمر الأكل في الشخير ، وفتحها : اسمٌ للمأكول حينئذٍ
ويحصل أصل سته ولو بحرعة ماء ، ويدخل وقتُه ينصب الليل
وحكمته التفوي ، أو مخالفة أهل الكتاب ، وجهان ، والذي يتجده . أنه
في حق من يتفوى به التفوي ، وفي حق غيره مخالفتهم ، وبه يؤد^(٤) قول جمع
متقدمين : بما يسرُّ لمن يزحوا بعه ، ولعلهم لم يزوا حديث . « تَسَحَّرُوا وَلَوْ
بِحُرْعَةِ مَاءٍ »^(٥)
فإن من الواضح أنه لم يذكر هذه العادة^(٦) للسمع ، بل لبيان أقل محروء ، يقع
أو لا^(٧)

(ما لم يقع في شك) وإلا ؛ كأن تردد في طلوع الصبح . فالأولى تركه ؛

- الضياء شرح صحيح مسلم (٢١٠ / ٧) .
(١) قوله (بما ذكره من) إلح ، أي مع أن كلا منهما يستلزم الآخر (من)
(٤٢٣ / ٣)
(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « لَا تَزَالُ أُمَّتِي يَخْتَرُونَ مَا خَبَلُوا الْإِنْفَارَ
وَأَخْرَوْا السَّحُورَ » . مستد أحمد (٢١٧٠٧) .
(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يَمُتُ سَحُورُ الْمُؤْمِنِ النَّمْرُ » . أخرجه ابن حبان
(٣٤٧٥) ، وأبو داود (٢٣٤٥) ، والبيهقي في الكبير (٨١٩٧) .
(٤) أي : بهذا الجمع . (ش : ٤٢٣ / ٣) .
(٥) أخرجه ابن حبان (٣٤٧٦) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما
(٦) قوله (هذه العادة) هي قوله (ولو بحرعة ماء) كرودي
(٧) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٥٤٨)

رَبُّنْ لِسَانَهُ عَنِ الْكُذِبِ وَالْعِيَةِ

لحبر . دَعَّ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ ^(١)

فَرَعَ . يَنْخَرُمُ عَلَيْهَا ، لَا عَلَيْهِ صَنَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الوصال بين صومتين شرعيتين
عمداً ، مع علم السهمي ^(٢) بلا عذر وإن لم يتوب به اشقرت .

فَإِنْ جَمَعَ مُتَعَدُّونَ : وَهُوَ أَنْ يَسْتَدِيمَ جَمِيعَ أَوْصَافِ الصَّائِمِينَ ، وَعَلَيْهِ فَيُرَوُّ
جَمَاعَ أَوْ بَحْوَهُ ، لَكِنْ فِي « الْمَجْمُوعِ » أَنَّهُ لَا يَنْتَعَهُ ^(٣) ، وَاسْتَظْهَرَهُ الْإِسْوَئِيُّ ^(٤) .

وَقَدْ يُقَالُ : إِنْ عَذَلْنَا بِالصَّعْفِ وَهُوَ مَا أَطْعَمُوا عَلَيْهِ . . . أَتَجَنَّبُ مَا فِي « الْمَجْمُوعِ »
وَلَا يُرَوُّ إِلَّا تَعَاظِي مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَوِّيَ : كَسَمْسِمَةٍ ^(٥) ، بِحِلَافِ بَحْوِ الْجَمَاعِ ،
أَرَادَ فِي صُورَةِ إِيقَاعِ عَادَةٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا . . أَثَرُ أَيِّ مَفْطَرٍ ، لَكِنْ كَلَامُ الْأَصْحَابِ
كَالصَّرِيحِ فِي الْأَوَّلِ ^(٦) .

(وَلَبِصْرٌ) بَدَأَ مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ ، فَلَا يُنَافِي وَجُوبَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى (لِسَانَهُ عَنِ
الْكُذِبِ وَالْعِيَةِ) حَتَّى الْمُبَاحِثِ ، بِحِلَافِ الْوَاجِبِينَ : كَكُذِبِ لَاتِقَادِ مَظْلُومٍ ، وَدُكْرِ
عَبٍّ بِحَوْ حَاطِبٍ ، وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ ^(٧) عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ : لِحَبْرِ السَّخَارِيِّ : « مَنْ لَمْ
يَدْعُ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ . . قَلْبَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدْعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » ^(٨)

(١) سبق تخريجه في (٢٧٩/١) .

(٢) عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لَا تُوَاصِلُوا » ، فَأَمَّا « إِنَّكَ تَوَاصَل » قَالَ
« لَنْتُ كَأَخِيذٍ بَيْنَكُمْ إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي » أَوْ « إِنِّي أَبَيْتُ أَطْعَمُ وَأَسْقِي » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
(١٩٦١) ، وَمُسْلِمٌ (١١٠٤) وَالْمُهَلِّظُ لِلأَوَّلِ

(٣) المجموع (٣٧٤/٦) .

(٤) المهمات (٩٧/٤) .

(٥) السُّمَمُ : بَنَاتٌ حَوْلِي دَرَاهِمٍ دَهْمٍ ، وَدَهْمٌ بَرْدٌ رَيْثُ الشَّيْخِ . وَاحِدَتُهُ : صَمَمَةٌ . (ج)

صَمَامٌ . الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص : ٤٤٨) .

(٦) أي التعليل بالصنف (ش ٤٢٣/٣) . راجع « المهمل الضاح في اختلاف الأشباح »

مسألة (٥٤٩) .

(٧) قوله (وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ امْتَنَى . (لِسَانَهُ) (سَم ٤٢٤/٣)

(٨) صحيح البخاري (١٩٠٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه

وَيَحْوِي الْعَمَلُ الْمَحْرَمَ يُنْظَلُ ثَوَابُ صَوْمِهِ ^(١) ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ ^(٢) ،
وَنَصَّرَ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ ، وَأَقْرَبُهُمْ فِي « الْمَجْمُوعِ » ^(٣) .
وَرَدَ ^(٤) يُرَدُّ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ حُصُولَهُ ^(٥) ، وَعَلَيْهِ إِثْمُ مَعْصِيَتِهِ ؛ أَيِ اخْتِلَافِهَا
قَدْرَ الْمُحَقِّقُونَ ^(٦) فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَعْصُوبِ .
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُنْظَلُ ^(٧) أَصْلُ صَوْمِهِ ، وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ فِي الصَّلَاةِ
فِي الْمَعْصُوبِ .

وَحَبْرٌ : « حَمْسٌ يُفْطِرُونَ الصَّائِمَ . الْعَيْبَةُ ، وَالسُّبْحَةُ ، وَالْكَذِبُ ، وَالْقُبْلَةُ ،
وَالْيَمِينُ الْعَاجِزَةُ » ^(٨) ، بَاطِلٌ ؛ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » ^(٩) .

(١) قوله (ويحوي العمل المحرم) إلح ، أي دون المباح من ذلك فلا يحط ثواب انصوم
وإن بدت بركة كتردي على بعض قوله (ينظر ثواب صومه) إلح ، ولو غاب ،
في مثلاً وبات سم يؤثر النوبة في العنصر الحاصل ، بل في رفع الإنم فقط فإنه
السبكي ، (ش : ٤٢٤ / ٣) .

(٢) منها ما أخرجه ابن حريجه (١٩٩٧) ، والحاكم (٤٣١ / ١) ، وابن عساح (١٦٩٠) ،
وأحمد (٨٩٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « رُبَّ صَائِمٍ حَقَّ مِنْ
صَيَّامِهِ الْجُوعُ وَالْعَطَشُ ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَقَّ مِنْ قِيَامِهِ الشَّوْهُ »
(٣) المجموع (٣٧٤ / ٦)

(٤) ي : ما ذكر من لأحد ولصوم (ش : ٤٢٤ / ٣)

(٥) أي : الثواب . (ش : ٤٢٤ / ٣) .

(٦) قوله (ما دلت عليه المحققون) هو حصول الثواب للمصلي في المعصوب ، لكن يأتي في
(الردة) ما يحال لهم ، والظاهر : أنه الحق . كتردي .

(٧) أي : ارتكاب الصائم محرماً . (ش : ٤٢٤ / ٣) .

(٨) ده لديلمي في « مفردوس مسانور الحطاب » (٢٩٧٩) عن أس بن مالك رضي الله عنه
قال لحظت العرائف (رواه الأردني في « الصنعاء » من رواية جابر عن أس رضي الله عنه
قال أبو حاتم (هذا كذاب) تحريج أحاديث الإحياء في هامش « الإحياء » (١١١ / ٢)
وقال ابن الجوزي في « الموضوعات » (٥٦١ - ٥٦٠ / ٢) . (هذا موضوع) ، وأقره السيوطي
في « اللآلئ » (٩٠ / ٢) ، وابن حجر في « اللسان » (١١١ / ٧) في ترجمة جابر
(٩) لمجموع (٣٧٣ / ٦)

وَنَفْسُهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ غَنِ الْجَنَابَةِ قَتْلَ الْمُعْجَرِ . .

قَالَ الماوردي - وبفرضي صحته - : فالعراذ : بطلان الثواب ، لا الصوم نفسه ^(١) . قَالَ السبكي : وَمِنْ هَذَا ^(٢) حَسُّ عَذَابِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ مِنْ أَدَبِ الصَّوْمِ وَإِنْ كَانَ ^(٣) رَاجِباً مُطْلَقاً ^(٤) . انتهى

وعن نحو الشتم ^(٥) ولو بحق ، فإن شتمه أحد . . فليُغْلَ ولو في حق (إني صائم) لخبر « الصحيحين » بذلك ^(٦) ، أي : بقوله في نفسه تذكيراً بها ، وبلسانه حيث لم يُغْلَ رياءً مرتين أو ثلاثاً ، زجراً لحصيه ، فإن اقتصر على أحدهما . . فالأولى بلسانه .

(و) لِيَصُنَّ نَدْباً أَيْضاً (نفسه عن الشهوات) المباحة من مسموع ، ومنظر ، ومشموم ، كطير ريحان أو مائه ، بل قَالَ المنولي بكراهة نظره ، وجرم غيره بكراهة شَمٍّ مَا يَصِلُ رِيحُهُ لِدِمَاعِهِ ، وملوس ^(٧) ، فإِنْ ذَلِكَ ^(٨) سُرَّ الصَّوْمِ وَمَقْصُودُهُ الْأَعْلَمُ ؛ لِيَقَرَّغَ لِلْعَادَةِ ^(٩) عَلَى وَجْهِهَا الْأَكْمَلِ ظَاهِراً وَمَاطِئاً .

(ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) والحيف والنعاس (قل المحر) لثلاث يصل

(١) الحادي الكبير (٢٣٤ / ٣) وعبارته (وهذا الخبر ورد على طريق لرجز ، ولعبط ، ومفرط الثواب) .

(٢) أي بطلان ثواب الصوم بسحو العبة (ش : ٤٢٤ / ٣)

(٣) أي : الاحتراز عن ذلك . (ش : ٤٢٤ / ٣٠)

(٤) أي : على الصائم وغيره . (ش : ٤٢٤ / ٣) .

(٥) عطب عن قول المن (عن الكذب) (ش : ٤٢٤ / ٣)

(٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَتَيْتُكُمْ . . فَلَا يَمُوتُ وَلَا يَشْتَبُ ، فَإِنْ سَأَلْتَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ . . فَلْيُغْلَ » إني امرؤ صائم . صحيح البخاري

(١٩٠٤) ، صحيح مسلم (١١٥١) .

(٧) وفي المطبوعة المصرية : (أو ملوس) .

(٨) أي : كف النفس عن تعاطي الشهوات .

(٩) أي : لشكر نفسه عن الهوى ، ونحوه على حقيقة القوى إيجاب وبهاية (٤٢٤ / ٣)

وَأَنْ يَحْتَرَزَ عَنِ الْحَمَامَةِ وَالْقُلَّةِ وَذَوَقِ الطَّعَامَ وَالْعَلَّكَ ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ
(اَللّٰهُمَّ : لَيْتَ صُمْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ) .

الماء إلى ما طهر نحو أدبه أو دبره

وقصيته أن وصوله بذلك مفطر ، وليس عمومته مراداً ؛ كما هو ظاهر ،
أحد من ماء أن سبق ماء نحو^(١) المضمضة المشروع ، أو غسل العم للنجس .
لا يفصر^(٢) ؛ لعدده ، فليحتمل هذا على مبالغة مهية عنها أو نحوها
ويكرهه دحول الحمام من غير حاجة ؛ لأنه قد يضره فيفطر^(٣) ؛ ومن ثم لم
اغتنده من غير تأذنه الله . لم يكرهه على ما ينحط الأذرع .

(و) يسر (أن يحترز عن الحمامة) والمضد ؛ لما مر فيهما^(٤)

(و) عن (القبلة) المكروهة ؛ لما مر فيها بتفصيلها^(٥) ، وأعادها هنا اعتناء

بشأنها ؛ لكثرة الابتلاء بها

(و) عن (ذوق الطعام) وغيره ، بل يكرهه خوفاً من وصوله إلى حلقه

(و) عن (العلك) بفتح العين ، بل يكرهه أيضاً ، لأنه يعطش ، ويفطر على
قوله ، أما بكسرهما . فهو المملوك ، ونصيح إرادته ، لكن بتقدير مضع .

والكلام في علك لم تنفصل منه عين ؛ بأن مضغ قل ذلك حتى دغبت
طوبته ، أو مضغ وفيه عين ، لكن لم يتلغ من ريقه المخلوط شيئاً

(و) يسر (أن يقول عند فطره) أي : عَقَبَهُ : (اَللّٰهُمَّ : لَيْتَ) قَدْ بَادَتْ

كمال الإخلاص ؛ أي . لا لعرض ولا لأحد غيرك (صمت ، وعلى رزقك)
ي : الواصل إلي من فضلك ، لا يخولي وقوتي (افطرت) (للاتباع ،

(وهي (ت) : (أن سبق نحو ماء)

(في (ص : ٦٦٣) .

(قوله (يفطر) (سبق الماء جوفه كردي
أي من أنهما يضعفانه (ش ٤٢٥ / ٣)

(قوله (لما مر) ؛ أي في الفصل المعتمد كردي

وَأَنْ يَكْثُرَ الصَّدَقَةُ وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ ،

لَا يَضُرُّ إِرْسَالُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْفَضَائِلِ ، عَلَى أَنَّهُ وَجِلٌ فِي رَوَايَةِ (١) .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ : « ذَهَبَ الظُّمَأُ - وَفِي « شَرْحِ الرُّوَصِ » « اللَّهُمَّ ؛ ذَهَبَ
الظُّمَأُ » (٢) ، وَلَمْ أَرَهَا فِي « أَبِي دَاوُدَ » - وَابْتَلَيْتُ الْمُرُوقَ ، وَنَسِيتُ الْأَخْرَاجَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى (٣) .

وغيره (٤) : « يَا وَاسِعَ الْمُضِلِّ ؛ اغْفِرْ لِي » (٥) .

(و) يُسْنُّ ؛ أَي . يَتَأَكَّدُ مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ ، وَإِلَّا . فَدَلَّكَ مَسْئَةً فِي كُلِّ رَمَضٍ .
أَنْ يَكْثُرَ الصَّدَقَةُ ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ (لَحْبِيزُ التِّرْمِذِيِّ - وَقَالَ . عَرَبِيٌّ - .
أَيُّ الصَّدَقَةِ أَصْلُ ؟ قَالَ . « صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ » (٦) . وَلِأَنَّ الْحَسَابَاتِ تُصَاغَفُ
هـ

وَلَحْبِيزُ « الصَّحِيحَيْنِ » : أَنَّ حَبْرِيْلَ كَانَ يَلْقَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ

(١) تَوَدَّ (ثَلَاثُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسَادٍ حَسَنٍ ، لَكِنَّهُ مَرْسَلٌ كُرْدِيٌّ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
(٢٣٥٨) ، وَابْيَهَنِي فِي « الْكَبِيرِ » (٨٢١٤) مَرْسَلًا عَنْ مَعَادِ بْنِ زُهْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (ص ٥١٦) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (١٠٠/١٢) مَرْفُوعًا عَنْ ابْنِ
عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَبِرِيَادَةَ « فَتَقَبَّلْتُ مِنِّْي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » قَدَّاسُ الْهَمَشِيِّ فِي
« مَجْمَعِ الرِّوَاثِ » (٤٩٥٤) (فِيهِ عَدُّ الْمَلِكِ بْنِ هَارُونَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)

(٢) رَوَاهُ الْمُطَالِبُ مَعَ « أَسَى الْمُطَالِبِ » (٤٠/٣)

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٢٢/١) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٧) ، وَالسَّائِي فِي « الْكَبِيرِ » (٣٥١٤) .
وَالْيَهَنِي فِي « الْكَبِيرِ » (٨٢١٣) عَنْ ابْنِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَمْ أَجِدْهُ بِرِيَادَةَ
« اللَّهُمَّ »

(٤) وَغَيْرُهُ (غَيْرُهُ) يَرْجِعُ إِلَى (أَبُو دَاوُدَ) . كُرْدِيٌّ .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي « الْحَلِيَّةِ » (٤١/٣) عَنْ ابْنِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظِ « أَنْ أَسِيَّ ﷺ كَانَ
يَقُولُ لِقَمِهِ هَال . « يَا وَاسِعَ الْمُضِلِّ اغْفِرْ لِي » وَأَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا عَلَى ابْنِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا الْيَهَنِيُّ فِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » (٣٦٢٠) وَأَخْرَجَهُ الْقَصَّاعِيُّ فِي « مُسْنَدِ الشَّهَابِ »
(١٠٣١) عَنْ الْحَدَاثِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرْسَلًا

(٦) مِنَ التِّرْمِذِيِّ (٦٦٨) ، وَأَخْرَجَهُ الْيَهَنِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٨٥٩٢) ، وَالْبَزَّازُ فِي « مُسْنَدِهِ »
(٦٨٩٠) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَأَنْ يَمْتَكِفَ لَا يَسْتَمِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْهُ .

سنة في رمضان حتى يستلغ ، فيعرض صلى الله عليه وسلم القرآن عليه^(١)

(وأن يمتكف) فيه^(٢) كثيراً ؛ لأنه أقرب لصوت النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بشديد الياء ، وقد تحققت ، ويجوز في الاسم بعدها الجر - وهو الأرجح - وقسمة^(٣) وهي^(٤) دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (في العشر الأواخر منه) فيؤكد له إكثار الثلاثة المذكورة ؛ للاتباع^(٥) ، ورجاء مصادفة ليلة القدر ؛ إذ هي منحصرة فيه عدداً^(٦) ؛ كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة الكثيرة^(٧) .

ومن ثم لو قال لروحه : أنت طالق ليلة القدر ؛ فإن كان قاله أول ليلة إحدى وعشرين ، أو قبلها طلق في الليلة الأخيرة من رمضان ، أو في يوم إحدى وعشرين مثلاً . لم تطلق إلا في ليلة إحدى وعشرين من السنة الآتية

نعم ؛ لو رآه في ليلة ثلاث وعشرين مثلاً من سنة التعليق . فهل يَحْتَسِبُ ؛ لأن كلامهم طالع^(٨) بأنها تذرك وتعلم ، فهو بظير ما مر فيمن انقرد برؤية

(١) صحيح البخاري (١٩٠٢) ، صحيح مسلم (٢٣٠٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أي : في رمضان . (ش : ٤٢٦ / ٣)

(٣) أي : ويجوز الرفع والنصب .

(٤) أي : (لا سيما)

(٥) أم الصدقة والتلاوة . للأحاديث السابعة فيها ، وأما الاحتكاف . . فلما أخرج البخاري (٢٠٢٦) ، ومسلم (١١٧٢) عن عائشة رضي الله عنها . أن النبي ﷺ كان يمتكف العشر

الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ، ثم اعتكف أرواحه من بعده

(٦) أي : باتفاق الشافعية كزدي على ما فصل (ش : ٤٢٧ / ٣)

(٧) منها ما أخرجه البخاري (٢٠١٨) ، ومسلم (١١٦٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . وقد أريدت عليه الليلة ثم أسبغها ، فاستقوها في العشر الأواخر ، واستقوها في كل

(٨) طلع الماء أو النهر أو الحوض وسحبه . امتلا حتى فاض من جوانبه . المعجم الوسيط (ص ٥٥٩)

فصل

شَرْطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ ، الْعَقْلُ ، وَالْبُلُوغُ ،

الهلال^(١) ، بل قياس ذلك . أنه لو أخبره من يُعْتَقَدُ صدقه بأنه رآها . حيث^(٢) ، أو لا^(٣) ؛ لأن علاماتها حفيّة جداً ومتعارضة ، فزوية بعضها أو كلها لا تقتضي البحث ؛ لأنه لا حيث بالشك ؟ كل محتمل ، والأول أقرب إن حصل عنه من العلامات ما يُعْلِتُ على الظن وجودها ، وقد أوقفوا الطلاق سطر ذلك في مسائل تُعرَفُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي بَابِهِ .

(فصل)

في شروط وجوب الصوم ومخصصاته

(شرط وجوب صوم رمضان العقل ، والبلوغ) فلا بحث على صبي ومجنون ؛ لرفع القلم عنهما ، وينجّب على السكران المعتدي ؛ كما عُلم من كلامه في الصلاة^(٤) .

والإسلام ولو فيما فصى بالسب لدمرت ، حتى يلزمه القضاء إذا عاذ للإسلام ، بخلاف الكافر الأصلي .

نعم ؛ يُعَاقَبُ عليه^(٥) في الآخرة ؛ نظير ما مرّ في (الصلاة)^(٦) وأخذ من تكليمه^(٧) به . حرمة إطعام المسلم له في شهر رمضان ؛ لأنه إعادة

(١) في (ص ٥٩٦)

(٢) قوله (حيث) خبر (أن) (ش ١٢٧/٣)

(٣) قوله (أو لا) عطف على قوله (بحث) وعبّر له (ش ١٢٧/٣)

(٤) في (١/٨٢٢) .

(٥) أي : يعاقب الكافر الأصلي على تركه .

(٦) في (١/٨٢٣)

(٧) أي : الكافر الأصلي . (ش ١٢٧/٣) .

وَإِطَاقَتُهُ

على معصية ، وفيه نظر ؛ لأنه ليس مكلفاً به بالنسبة للأحكام الدنيوية^(١) ؛ لأن
يُقرُّه على تركه ، ولا يُعاقبه بقضية كمره ، إلا أن يُجَابَ بأن معنى إقراره . عدم
التعرض له لا معاونة ؛ كما يُعَدُّ من يأتي في (البحرانية)^(٢)
(وإطاقته) حثاً وشرعاً ، فلا يلزم عاجراً بمرض^(٣) أو كثر ؛ إجماعاً ،
ولا حائضاً أو نفساء ؛ لأنهما لا يُطِيقانه شرعاً^(٤) ، ووجوب القضاء عليهما^(٥)
إنما هو بأمر جديد .

وقيل . وَجَبَ عليهما ثُمَّ سَقَطَ ، وعليهما^(٦) . يُتَوَيَّانِ القضاء ، لا الأداء على
الأول^(٧) ، خلافاً لابن الرفعة ؛ لأنه مقلٌ حارح وقته المقدَّر له شرعاً .
ألا ترى أن من استغرق يومه الوقت ينوي قضاءه وإن لم يُخاطَبْ بالأداء .
وبما تَقَرَّرَ^(٨) عَلِمَ : أن من عَثَرَ بوجوبه على نحو حائض ، ومعنى عليه ،
وسكران مراده . وجوب انعقاد سبب^(٩) ؛ لِيَتَرَتَّبَ عليهم القضاء ، لا وجوب
التكليف ؛ لعدم صلاحيتهم للحطاب .
ومر^(١٠) أن المرتدَّ مخاطَبٌ به خطات تكليف ؛ لصلاحيته لذلك ، ومن

(١) وفي بعض النسخ (لأنه ليس مكلفاً بالنسبة للأحكام الدنيوية)

(٢) في (٥٥٣/٩) وما بعدها .

(٣) قوله (بمرض) أي لا يرجى برؤه ، ويجب عليه بكل يوم مد ؛ كما سيأتي كردي
والكردي هنا يسم الكاف .

(٤) قوله (لا يطيقانه) التذكير هنا وفيما يأتي تأويل الشخص (ش ٤٢٨/٣)

(٥) أي على الحائض والنفساء ، وسكران ومعنى عليه ، والسافر والمريض

(٦) أي على كل من هذين الوجهين . (ش ٤٢٨/٣) .

(٧) الأولى أن يحرره عن قوله (خلافاً لابن الرفعة) (ش ٤٢٨/٣) .

(٨) أي بقوله (ولا حائضاً ولا نفساء ؛ لأنهما لا يطيقانه شرعاً) (إلح (ش
٤٢٨/٣)

(٩) وهو دخول الوقت (ش ٤٢٨/٣) وفي بعض النسخ (وجوب انعقاد السبب)

(١٠) أي آنفاً . (ش ٤٢٨/٣) .

وَيُؤْتَرُ بِهِ الصَّبِيُّ لَسَبْعٍ إِذَا أَطَاقَ .

الْحَقَّةُ^(١) بِأُولَئِكَ . فَمَرَّاهُ . أَنَّهُ بَوَصَفِ الرَّذَةِ لَا يُحَاطَبُ بِهِ أَصَالَةً ، بَلْ تَبَعاً ؛ لِمَحَاطَبَةِ الْإِسْلَامِ عَيْنًا الْمُسْتَلَزِمَ لِدَلِكِ^(٢) ، فَكَأَنَّ حِطَّانَهُ بِهِ مَعْرَلَةُ الْحِطَابِ بِالصُّومِ ؛ لِاتِّعَادِ السَّبَبِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ^(٣) .

وَلَا يَرِدُ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ ؛ لِأَنَّهُ - وَإِنْ خُوطِبَ بِالْإِسْلَامِ - يُكْفَى مِنْهُ بِدَلِ الْجَرِيَّةِ^(٤) فَلَمْ يَسْتَلَزِمِ^(٥) خُطَابَهُ بِالصُّومِ أَصَالَةً وَلَا تَبَعاً ؛ لِمَنْ نَحْنُ لَمْ يَلْمُوهُ قِصَافاً ؛ إِذْ لَمْ يُتَعَقَّدِ السَّبَبُ فِي حَقِّهِ .

(وَيُؤْمَرُ بِهِ الصَّبِيُّ) الشَّامِلُ لِلْأُنْثَى ؛ إِذْ هُوَ لِلْحَسِيِّ^(٦) ؛ أَيِ يَأْمُرُهُ بِهِ وَلَيْتَهُ وَجُوباً (لَسَبْعٍ إِذَا أَطَاقَ) وَمَيَّزَ ، وَيَضْرِبُهُ وَجُوباً عَلَى تَرْكِهُ لِعَشْرِ إِذَا أَطَاقَهُ ؛ بِصَبْرِ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ فِيهِمَا^(٧) .

وَالْتَنْظِيرُ بَأَنَّ الصَّرْبَ^(٨) عَقُوبَةٌ فَيَقْتَصِرُ فِيهَا عَلَى مَحَلٍّ وَرُودِهَا يُرَدُّ بِأَنَّ لَا نُسُومَ كَوْنَهُ عَقُوبَةً ، وَإِلَّا . لَتُقْبَدَ بِالتَّكْيِيفِ وَالْمَعْصِيَةِ ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ مُحَرِّدُ لِإِصْلَاحِ بِلُفِّ الْعِبَادَةِ ؛ لِيُنْشَأَ عَلَيْهِ

(١) الملحق بشارح المحلي (ش ٤٢٨/٣) راجع «كتر الراغبين» (١٦٢/١)

(٢) أي : المخاطبة بالصوم . (ش : ٤٢٨/٣) .

(٣) أي من حيث مخاطبة بالإسلام جأ . (ش ٤٢٨/٣) .

(٤) فيه بحث ظاهر ؛ لأن الاكتفاء به بدلت إنما هو من تعرض له بالأمر وسجوه ، وهذا لا يقتضي عدم مخاطبته مطلقاً حتى يصرح عليه عدم الاستلزام بذكره ، وكعب يصح في مخاطبته أصالة

وتبعاً مع عقابه في الآخرة على ذلك ؟ فتأمله (سم ٤٢٨/٣ - ٤٢٩)

(٥) أي : خطابه بالإسلام . (ش : ٤٢٩/٣) .

(٦) المراد به الحس الشامل للذكر والأنثى على رأي ابن حزم معني المحتاج (١٦٩/٢)

(٧) أي في الأمر والصرب في (١/٨٣٧ - ٨٣٨)

(٨) فصل قوله (والتنظير بأن الصرب) إلخ ؛ يعني ينظر بعضهم في قياس الصوم على الصلاة ؛ أي ورد الحديث في الصلاة لأمر الصبي وصربه ، ثم قاسوا الصوم عليها ، ثم نظر بأن إلخ كردي . وبحديث أخرجه بحاكم (١/١٩٧) ، وأبو داود (٤٩٥) .

والدارقطني (ص ١٩٣) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « تَزَوُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَتَمُّ أَتَاءَ سَبْعِينَ ، وَأَصْرَبُوهُمْ قَبْلِهَا وَهُمْ أَتَمُّ أَتَاءَ عَشْرِ »

وَيُتَاحُ تَرْكُهُ لِلْمَرِيضِ إِذَا وَخَذَ بِهِ صَرَرًا شَدِيدًا ، وَ

(وبإباحة تركه) أي : رمضان ، ومثله بالأولى كُلُّ صَوْمٍ وَاجِبٍ (للمريض)
 أي . يَجِبُ عَلَيْهِ ^(١) (إذا وَخَذَ بِهِ صَرَرًا شَدِيدًا) بِحَيْثُ يُبَيِّحُ التَّبَعُ ^(٢) ؛ لِلصَّ ^(٣)
 وَالْإِحْمَاعِ وَإِنْ تَعَذَّرَ سَبَبُهُ ^(٤) ، لِأَنَّهُ لَا يُنْتَسَبُ إِلَيْهِ ^(٥) ، ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَ مَرَضُهُ .
 مُوَاصِحٌ ^(٦) ، وَإِلَّا ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَرَضُ الْمُعْتَرِ قُبُلَ الْعَجْرِ . لَمْ تَلْزَمُهُ الْبَيْتَةُ ،
 وَإِلَّا . لَزِمَتْ ^(٧) ، وَإِذَا نَوَى وَعَادَ ^(٨) . . . أَفْطَرَ .
 وَلَوْ تَرَفَعَهُ الْفَطْرُ ^(٩) فَصَامَ صَحَّ ، لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ لَيْسَتْ لِدَائِبِ الصَّوْمِ .

(و) يُتَاحُ تَرْكُهُ لِحَوِّ خَصَادٍ ^(١٠) أَوْ بَنَاءٍ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ ؛ تَبَرَّعًا أَوْ بِأَحْرَقَةٍ - وَإِنْ
 لَمْ يَنْحَصِرِ الْأَمْرُ فِيهِ ^(١١) ، أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْمَرَضَةِ ^(١٢) - خَافَ عَلَى الْمَالِ إِنْ
 صَامَ ، وَتَعَذَّرَ الْعَمَلُ لَيْلًا ، أَوْ لَمْ يُعْنِهِ ، فَيُؤَدِّي لِتَلْفِهِ ، أَوْ تَقْصِيهِ نَقْصًا لَا يُتَعَاوَرُ

(١) قوله (أي يجب) إلخ لا ينافيه التعبير بالإباحة ؛ لأن المراد بها مطلق الحوار اشتمال
 للرجوع إلجاب (ش ١٢٩/٣) وراجع : المصطلح الفصاح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة
 (٥٥٠)

(٢) يعني أن مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً ،
 واحتاحوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدرُوا على القتال إلا به - جاز لهم ، بل قد يجب إن حفظوا
 نسلهم الكفار على المسلمين حيث لم يقانقوهم (ع ش ١٨٦/٣)

(٣) قال الله تعالى : ﴿ فَصَرَ كَاتِبٌ مِنْكُمْ شَرِيحًا أَوْ عَلَنَ سَفَرًا قَصِيدَةً مِنْ أَنْبَاءِ آخَرَةٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤]

(٤) بأن تعاضل ليلًا ما يُمرَّضُهُ بهارٌ قصداً . نهاية المحتاج (١٨٥/٣)

(٥) قوله (لأنه لا يجب) أي : المرض (إليه) أي : المريض . (ش : ٤٢٩/٣) .

(٦) أي : فله ترك البية بالليل . (ش : ٤٢٩/٣) .

(٧) وإن علم من عادته أنها ستعود له من قريب . نهاية المحتاج (١٨٥/٣)

(٨) أي : نوى الصوم وعاد المرض .

(٩) أي : فيما إذا حشي الهلاك .

(١٠) وأنتى الأذرعى بأنه يجب على الحصادين تبين البية في رمضان كل ليلة ، ثم من لحقه منهم

مشقه شديدة . أفطر ، وإلَّا فلا . نهاية المحتاج (١٨٥/٣)

(١١) أي : في نحو حصاد .

(١٢) ع (ص : ٦٨٤) .

لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُتَابِعًا

هـ ، هذا هو الظاهر من كلامهم .

وسَيَأْتِي^(١) في إيقاد المحترَم ما يُؤَيِّدُهُ ، خلافاً لمن أطلق في نحو الحَصَادِ المنع ، ولمن أطلق الجواز .

ولو تَوَقَّفَ كَسُّهُ لنحو قوته المضطرُّ إليه هو أو مُنَوَّنُهُ على فطره^(٢) . فظاهرٌ أن له العطر ، لكن بقدر الضرورة .

و(للمسافر سفرًا طويلاً مساحاً) للكتاب ، والسنة^(٣) ، والإجماع ، ويأتي هنا جميع ما مرَّ في القصر^(٤) ، فحيث جاز . جاز العطر ، وحيث لا . فلا .

نعم ؛ سَيُعْلَمُ من كلامه : أن شرط الفطر في أول أيام سفره : أن يفارق ما تُشترط مجاوزته للقصر قبل طلوع الفجر ، وإلا . . . لم يفطر ذلك اليوم ومَرَّ أنه إن تَصَرَّرَ بالصوم . . . ففطر أفضل ، وإلا . . . فالصوم أفضل^(٥) .

ولا يُتَابَعُ العطر حيث لم يُخْشَ مَيْحَ تَيْمَمٍ لمن قصدَ بسفره محصن الترخيص ؛ كَمَنْ سَلَّتْ الطَّرِيقَ الأبعد للقصر

ولا يُتَابَعُ قولهم : لو خَلَفَ لَبِطَّانٌ في نهار رمضان فطريقه أن يُسِيرَ ؛ لأن السمرَها لَيْسَ لمجرد الترخيص ، بَلْ للتخلص من الحَبْثِ

ولا لمن صَامَ قصاة^(٦) لِرَمَةِ العورِ فيه ، قَالَ السَّكْنِيُّ بحثاً : ولا لِمَنْ لَا يَزُجُّو

(١) في (ص : ٦٨٦) وما بعدها .

(٢) قوله : (على فطره) متعلق بقوله (توقف) (ش : ٤٣٠/٣)

(٣) من الكتاب قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة : ١٨٤] ومن السنة : ما أخرجه البخاري (١٩٤٤) ، ومسلم (١١١٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة في رمضان ، فصام حتى بلغ الكديد أظفر ، فافطر الناس

(٤) في (٢/٥٦٣)

(٥) أي : في (صلاة المسافر) في (٢/٥٩٨) .

(٦) قوله : (ولا لمن صام ماضاً) (إيج عطف على قوله (لمن قصد بسفره) (إيج ، و(من) واقعة على المسافر . (ش : ٤٣٠/٣)

وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِماً فَمَرَصَ . أَفْطَرَ ،

رماً بقصبي فيه ؛ لإدامته السفر أبداً ، وفيه نظرٌ ظاهرٌ ، فالأوجهُ : خلافه^(١)
ولو بدرَ صَوْمٍ شهرٍ معيّنٍ ؛ كرجبٍ ، أو قال . أَصُومُهُ مِنَ الْآنَ^(٢) جازله
المطرُ بعدد السفرِ عند الفاصي ؛ كرمضانَ ، بل أولى ، وخالصةٌ تلميذه العوفي ،
وَفَرَّقَ بَيْنَ الشَّارِعِ جَوَّزَ لَهُ الْمَطَرُ بِعَدْرِ السَّفَرِ ، وهذا لم يُخَوِّزْهُ حَيْثُ لَمْ يَنْشَيْهِ ،
وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ^(٣) ، ولا يحتاجُ لاستثناه ؛ لعدمِهِ مَتَا جَوَّزَ الشَّارِعُ بِالْأَوَّلِ^(٤) ، ثُمَّ
رَأَيْتُ^(٥) الْأَنْوَازَ ، حَرَمَ بِهِ مِنْ عِبَرِ عُرْوِهِ لِقَاصِي^(٦)

وَصَرِيحُ كَلَامِ الْأَدْرَعِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ : اِمْتَنَعَ الْمَطَرُ فِي سَفَرِ الرَّهَةِ عَلَى مَنْ بَدَرَ
صَوْمَ الدَّهْرِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَّ عَلَيْهِ الْقَصَاءُ ، بخلاف رمضان .

(وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِماً فَمَرَصَ . . أَفْطَرَ) بوجود سبب المطر قهراً عليه ، وَيُشْتَرَطُ
فِي حُلِّ الْمَطَرِ بِالْعَدْرِ : قَصْدُ التَّرْخِصِ^(٧) عَلَى الْأَوْجِهِ ؛ كَمَحْضَرٍ يُرِيدُ التَّحْلُلَ ،
وَلَيْتَمَيِّزُ^(٨) الْمَطَرُ الْمَبَاحَ مِنْ غَيْرِهِ

وَرَجَّحَ الْأَدْرَعِيُّ مَفْذَلَهُ^(٩) : كَتَحْلُلِ الصَّلَاةِ ، وفيه نظرٌ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ تَحْلُلِهَا
وَأَقَعَ مَعَ انْقِصَابِهَا وَلَيْسَ مَبْطَلًا لَهَا ، وَمَا هِيَ فِي أَثَرِ الْعِبَادَةِ وَمُنْظَلٌ لَهَا ، فَتَمِيزُ
إِلْحَاقَهُ بِتَحْلُلِ الْمَحْضَرِ

(١) راجع السهل الصباح في خلاف الأشباح مسألة (٥٥١)

(٢) كان المراد أنه قال له صم شهر أصومه من الآن (٢٣١ / ٣)

(٣) راجع السهل الصباح في اختلاف الأشباح مسألة (٥٥٢)

(٤) وفي المطرعة المصرية (بل بالأول) وكأنه خطأ مطبعي

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٣٧ / ١) .

(٦) قوله (ويشترط في حل المطر قصد الترخيص) أي بيوي الخروج من الصوم ؛ لأنها عادة
أصح الخروج منها من كمالها ؛ فوجبت بية الخروج كرودي وقال علي الشراطيني
(١٨٧ / ٣) (مفهومه) الإثم إذا لم يتوكل .

(٧) قوله (وليس) (يح عطف على قوله) (كمحضر) (إلح . (٢٣١ / ٣)

(٨) قوله (ورجح الأدرعي معاذته) أي مقابل لاشتراط ؛ أي قال لا يشترط به البتة ؛ كما
لا يشترط في تحلل الصلاة . كرودي .

وَكِدَا لِحَائِصُ ، وَالْمُفْطِرُ بِلَا عُذْرٍ ، وَتَارِكُ الْيَتَةِ
وَيَحِبُّ قِصَاءَ مَا فَاتَ بِالْإِعْمَاءِ وَالرَّدَّةِ دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ وَالصَّنَا وَالْجُورِ
وَلَوْ بَلَغَ بِالنَّهَارِ صَائِماً

(وكدا الحائص) والنساء : إجماعاً ، وذكرها^(١) : استيعاباً لأقسام من
يقضي وإن قَدَّمَهَا فِي (الْحَيْصِ) : لَأَنهَا^(٢) مِنْ أَحْكَامِهِ ، فَلَا تَكَرَّرُ .
(والمفطر بلا عذر) لَأَنَّهُ أَوَّلَى بِالْإِجَابِ مِنَ الْمَعْدُورِ : وَمِنْ ثَمَّ لِرِمْنَةِ الْكُفَّارَةِ
الْعَظْمَى^(٣) عِنْدَ كَثِيرِينَ .

(وتارك اليتة) الواجبة ولو سهواً : لَأَنَّهُ لَمْ يَصُمْ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْثِرْ الْأَكْلُ
بِاسِيّاً : لَأَنَّهُ مَسِيءٌ عَنْهُ ، وَالسِّيَانُ يُؤْثِرُ فِيهِ ، بِخِلَافِ الْيَتَةِ فَيُثَرِّفُهَا مَأْمُورٌ بِهَا ،
وَالنَّسْيَانُ لَا يُؤْثِرُ فِيهِ .

وَيُسْرُ تَتَابُعُ قِصَاءِ رَمَضَانَ ، وَلَا يَجِبُ فَوْزٌ فِي قِصَائِهِ ، إِلَّا إِنْ صَاقَ الْوَقْتُ ،
أَوْ تَعَذَّى بِالْمَطَرِ : كَمَا يَأْتِي^(٤)

(ويحب قضاء ما فات) مِنْ رَمَضَانَ (بِالْإِعْمَاءِ) لَأَنَّهُ نَوْعٌ مَرْصِيٌّ ، وَفَارَقَ
الصَّلَاةَ بِمَشَقَّةٍ تَكْرُرُهَا (وَالرَّدَّةِ) لَأَنَّهُ الثَّرَمُ الْوُجُوتِ بِالْإِسْلَامِ (دُونَ الْكُفْرِ
الْأَصْلِيِّ) إِجْمَاعاً ، وَتَرْعِيّاً فِي الْإِسْلَامِ (وَالصَّنَا وَالْجُنُونِ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمَا
نَعَمْ ؛ لَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ حُرٌّ . . قِصَى حَمِيعِ أَيَّامِ الْجُنُونِ ، أَوْ سَكِرَ ثُمَّ جُنَّ قِصَى
أَيَّامِ الشُّكْرِ فَقَطْ ؛ لِيَمَارُ فِي (الصَّلَاةِ)^(٥)

(ولو بلغ) الصَّبِيِّ (بِالنَّهَارِ) فِي حَالِ كَوْنِهِ (صَائِماً) بِأَنْ نَوَى بِلَا

(١) قوله : (وذكرها) أي : ذكر الحائص . كرمي .

(٢) وقوله (لأنها) أي : قدم لأن قضاءها من أحكام الحائص ، خاصته . ذكر
الحائص في كل محل لمائده أخرى ، فلا تكرر كرمي

(٣) وهي حق رقية . راجع : المجموع (٣٣٩ / ١) .

(٤) في (ص : ٦٧٢) .

(٥) في (١ / ٨٢٤) .

زَحَتْ إِنْقَامُهُ بِلَا قَضَاءٍ .

وَلَوْ بَتَعَ فِيهِ مُفْطِراً أَوْ آفَاقٍ أَوْ أَسْلَمَ . فَلَا قَضَاءَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُلْزَمُهُمْ
إِسْكَانُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُلْزَمُ مَنْ تَعَدَّى بِإِفْطَارٍ أَوْ نَسِيَ اللَّيْلَةَ ، لَا مُبَدِراً
وَقَرِيباً رَلَّ عُدْرَهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ ،

(وجب إنقائه بلا قضاء) لأنه صار من أهل الوجوب ؛ ومن ثم لو جامع بعد
البلوغ . لزمته الكفارة .

(ولو بلغ فيه) أي : النهار (مفطراً أو آفاق أو أسلم . . فلا قضاء في الأصح)
لعدم تمكنه من زمن يسع الأداء ، والتكميل عليه^(١) لا يمكن ، فهو كمن أدرك من
أول الوقت قدر ركعة ثم جُرَّ (ولا يلزمهم) أي : هؤلاء الثلاثة (إسكان بقية
النهار في الأصح) لأنهم أفطروا . لعذر^(٢) ، فأشبهوا المسافر والمريض

(ويلزم) الإسكان (من تعدى بالفطر) ولو شرعاً ؛ كآب ارتد ؛ عقوبة له (أو
سي الليلة) من الليل ؛ لأن سببانه يُشعِرُ بترك الاهتمام بأمر العادة ، فهو نوع
تقصير ، وكذا لو ظنَّ قضاء الليل فأكل ، ثم بان خلافه
(لا مسافراً ومريضاً) ومثلهما حائض ونفساء .

وَمَنْ أَفْطَرَ لِعَطَشٍ أَوْ جُوعٍ خَشِيَ مِنْهُ^(٣) سَبِيحَ تَبَعٍ ، فَقُلْ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ
شُرُوحُ « الْحَاوِي » : أَنَّهُ يُلْزَمُ الْإِسْكَانُ ، وَضَوْئُهُ . نَبِيْنُ^(٤) فِي مَحَلِّهِ ؛ لِأَنَّ
كَلَامَهُمْ - كَمَا تَرَى - مُضَرَّحٌ بِخِلَافِهِ بِجَمْعِ عَدَمِ التَّعَدِّيِّ بِالْفِطْرِ مَعَ عَدَمِ التَّخْصِيرِ .
(رال عُدْرَهُمَا بَعْدَ الْمَطْرِ) لِأَنَّ رَوَالَ الْعَدْرِ بَعْدَ التَّرْخُصِ لَا أَثَرُ لَهُ ؛ كَمَا لَوْ
أَقَامَ بَعْدَ الْقَصْرِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ .

(١) وفي (أ) و (ح) و (ع) (إدالكبير عليه)

(٢) نعم ؛ بسبب لحرمة الوقت . بهابه لمحتاج (١٨٨/٣)

(٣) وفي (ت) : (ومن أفطر لوجع أو عطش خشى منه) .

(٤) قوله (ليس) إلخ حبر (مع) إلخ (ش) (١٣٣/٣٠)

ولو زال قبل أن يأكلًا ولم يتوينا ليلاً . فكذا في المذهب .
والأظهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان

نعم ، نسئ لحرمية الوقت

ونسئ لهما أيضاً . إجماع العظماء حواف التهمة أو العقوبة ، ويؤخذ منه ^(١) أن
محله بمن يخشى عليه ذلك دون من ظهر سفره أو مرضه الراتل بحيث لا يخشى
عليه ذلك

(ولو زال) عذرهما (قبل أن يأكل) أي يتأولاً مفطراً (ولم يتوينا ليلاً
فكدا) لا يلزمهما إمساك (في المذهب) لأن تارك الية مفطر حقيقة ، فهو كمن
أكل أمّا إذا توينا ليلاً . فيلزمهما إتمام صومهما : كما مر ^(٢) .

(والأظهر أنه) أي : الإمساك (يلزم من) ترك الية ليلاً ^(٣) ، ومن (أكل
يوم الشك) فأولى من لم يأكل ، وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث فيه
برؤية : كما هو واضح .

(ثم ثبت كونه من رمضان) يشي وجوبه عليه ، وأنه إنما أكل لحمله به ،
وبه ^(٤) فارق ما مر ^(٥) في المسافر : لأنه يتخ له الأكل مع العلم بكونه من
رمضان ، وهنا يلزمه القضاء على الفور وإن تأخر فيه جمع : لأنهم مضطرون بعدم
الاطلاع على الهلال مع رؤية غيرهم له ، فهو كسبيهم تأسي الية لتعصير ، حتى
يلزمه القضاء ، بل أولى

وما ذكرته : من وجوب الفور مع عدم التحديث ^(٦) هو ما دل عليه كلام

(١) أي : من التعليل . (ش : ٤٣٣/٣)

(٢) أي في قول المصنف (علواهم وشيخ) (ش : ٤٣٣/٣)

(٣) مكرر مع قول المصنف (ويلزم من عدى بالعطر ، أو سبي الية) (ش : ٤٣٣/٣)

(٤) أي معونه (وأنه إنما أكل) (ش : ٤٣٣/٣)

(٥) أي انقاضي قول المصنف (لا مسافر) (ش : ٤٣٤/٣)

(٦) أي بالرؤية

وإِمْسَاكَ بَقِيَّةِ لَيْتٍ مِنْ حَوَاصِّ رَمَضَانَ ، بِخِلَافِ الذَّرِّ وَالْقَضَاءِ

فصل

مِنْ قَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَاتَ قَتْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ . . فَلَا تَذَارُكَ لَهُ وَلَا إِيَّاهُ ،

والمجموع (١) وغيره ، بل تعليل الأصحاب وجوب الفورية بوجوب الإمساك صريح فيه (٢).

وإنما خالفنا ذلك في ناسي البية (٣) ؛ لأنَّ عُذْرَهُ أَعْمُ وَأَظْهَرُ مِنْ سَبَبِهِ
للتقصير ، فكفى في عقوبته وجوب القضاء عليه فحسب
ويثبت مأموراً بالإمساك عليه (٤) وإن لم يكن في صوم شرعي
(وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف الذر والقضاء) لانتفاء
شرف الوقت عنهما ؛ ولذا لم تجب في إفسادهما كفارة

(فصل)

في بيان فدية الصوم الواجب وأنها تارة تجامع القضاء

وتارة تنفرد عنه (من قاته شيء من رمضان ، فمات قبل إمكان القضاء) بأن
مات في رمضان ، أو قتل عروب ثاني العيد ، أو استمرَّ به نحو جنين ، أو مرض
من قبيل عروبه أيضاً ، أو سفره المباح من قتل حجره إلى موته (فلا تدارك له)
أي : العائت (٥) فدية ولا قضاء ؛ لعدم تفصيله .
(ولا إثم) كما لو لم يتمكن من الحج إلى الموت ، هذا إن قات بعدد ،

(١) المجموع (٣٢٩/٦) .

(٢) قوله : (صريح فيه) أي : فيما ذكرته . كروي

(٣) قوله - (خالفنا) يريد به - منه والأصحاب ، وقوله (ذلك) إشارة إلى تعليل لأصحاب

كروي

(٤) أي : يثبت على الإمساك .

(٥) وفي (س) والمطبوعة المصرية : (لعائت) .

وَأَنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ . . . لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلَيْتَهُ فِي الْحَدِيدِ ، بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرَكَّتِهِ لِكُلِّ
يَوْمٍ مِثْلُ طَعَامٍ ،

وَالْأُ . أَتَمَّ ، وَتَذَارَكَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ بِمَدِيَّةٍ أَوْ صَوْمٍ .
(وإن مات) الحرُّ ، ومثله القلُّ في الإثم - كما هو ظاهر - لا التدارك ؛ لأنه
لا عُلْفَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَقَارِبِهِ حَتَّى يُتَوَبَّعُوا عَنْهُ
نعم ؛ لو قِيلَ فِي حَرْ مَاتَ وَلَهُ قَرِيبٌ رَقِيقٌ لَهُ الصَّوْمُ عَنْهُ . . . لَمْ يَتَعَذَّ ؛ لِأَنَّ
الْمَيِّتَ أَهْلٌ لِلْإِنَابَةِ عَنْهُ .
(بعد التمكن) وَقَدْ مَاتَ بَعْدَ أَوْ غَيْرِهِ . أَتَمَّ ؛ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمَتْنُ ، وَصَرَّحَ بِهِ
جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ .

وَأَخْرَجُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ عِدَّةٍ وَجَعَتْ قَضَائُهَا فَأَخَّرَهُ مَعَ التَّمَكُّنِ إِلَى أَنْ مَاتَ قُلُّ
الْعَمَلِ وَإِنْ طُلَّ السَّلَامَةُ ، فَيُغْضَى مِنْ أَخْرِ زَمَنِ الْإِمْكَانِ ؛ كَالْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ
يَعْلَمْ الْأَجَرَ كَانَ التَّأْخِيرُ لَهُ ^(١) مُشْرُوطاً بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ ، بِخِلَافِ الْمُؤَقَّتِ
الْمَعْلُومِ الطَّرْفَيْنِ ^(٢) لَا إِنْ تَمَّ فِيهِ التَّأْخِيرُ عَنْ زَمَنِ إِمْكَانِ أَدَائِهِ
و (لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلَيْتَهُ) فِي الْحَدِيدِ (لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ مَدِينَةٌ ، لَا تُقْلَى نَبَاةً فِي
الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ كَالصَّلَاةِ
وَيُخْرَجُ بِهِ (مَاتَ) . مَنْ عَجَزَ فِي حَيَاتِهِ بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْهُ
مَا دَامَ حَيًّا .
(بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرَكَّتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُ طَعَامٍ) مِمَّا يُجْزِيهِ عَطْرَةٌ ؛ لِخَبَرِهِ فِيهِ مَوْقُوفٍ
عَلَى ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(٣) .

- (١) فصل قوله (كان التأخير له) أي لَمَّا لَمْ يَصُمْ آخِرُهُ ؛ كَالْحَجِّ ، وَقَضَاءُ الْعِبَادَاتِ
كُرْدِي .
(٢) قوله . (بخلاف المؤقت المعلوم الطرفين) كالصلاة ، فإنه لو أَخَّرَهَا عَنْ زَمَنِ التَّمَكُّنِ وَمَاتَ فِي
الْوَقْتِ . . . لَمْ يَصُمْ ؛ كَمَا مَرَّ . كُرْدِي .
(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرٍ فَلْيُطْعِمْهُ

وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ .

وقضيه قوله : (من تركه) : أنه لا يجوز للأجنبي الإطعام عنه ، وهو نتيجة ؛ لأنه يدل عن بدني^(١) .

وبه يفرق بينه وبين الحج ، وكذا يُقَدَّرُ في الإطعام في الأنواع الآتية ومَرَّ : أنه لا يجوز^(٢) إخراج الفطرة بلا إذن^(٣) ، ويأتي ذلك^(٤) في (الكفارة)^(٥) ، فما هنا .. كذلك^(٦) .

ويؤخذ مما مرَّ في الفطرة : أن المراد هنا بالبدن التي يُعْتَبَرُ عالت قوتها .. المحل الذي هو فيه^(٧) عند أول محاطته بالقضاء .

(وكذا النذر والكفارة)^(٨) بأواعيها ؛ أي . صومُهما ، فإذا مات قل تمكُّبه من قصايته^(٩) .. فلا تدارك ، ولا إنَّم إنَّ فات بعدد ، أو بعده فات بعدد أم لا ..

عنه فكان كلُّ يومٍ بشكياً ، وقد انتمى (حديث ابن عمر لا يعرفه مطبوعة إلا من هذا الوجه ، والصحيح عن ابن عمر موقوف قوله) أخرجه ابن حريمة (٢٠٥٦) ، والنرمدي (٧٢٧) ، واس ماجه (١٧٥٧) . وللموقوف عليه أخرجه البيهقي في « الكبير » (٨٩٢٧) ، ومالك في « الموطأ » (٦٩١) .

(١) قوله (عن بدني) أي بدني محض حتى يظهر مدارفته لمصحح ؛ لأن للمحال فيه دفلاً ، كما يأتي . كردي .

(٢) أي : للأجنبي . (ش : ٤٣٦/٣) .

(٣) في (ص : ٥١٥) .

(٤) أي مثل ذلك (ش : ٤٣٦/٣) وفي المطبوعة لمكية والمصرية : (لماني)

(٥) في (ص : ٦٨١) .

(٦) أي فيجوز إطعام الأجنبي بإذن الولي لا باستقلال (ش : ٤٣٦/٣)

(٧) وفي المطبوعات : (هو به) .

(٨) قوله (وكذا النذر والكفارة) فمن مات وعليه صوم قضاء أو نذر أو كفارة بعد التمكن من

وجبت الفدية في تركه ، أما إذا مات قبل التمكن منه ، فإن مات عقب موجب القضاء والنذر

والكفارة ، أو استمر به العذر إلى موته فلا فدية ، كما في « شرح الروض » كردي وفي

(خ) : (والنذر أو الكفارة) .

(٩) قوله : (قضاء) أي : قضاء الصوم ، والمراد بالقضاء هنا : المسمى للموت ؛ ليشمل

قُلْتُ : الْقَدِيمُ هَذَا أَظْهَرَ ،

وَحَتَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةٌ يُخْرَجُ عَنْهَا

وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ لَا يَمَعْنُ لِإِطْعَامِ يَمِينٍ مَاتَ مُسْلِمًا^(١) ، بَلْ يَحْجُورُ لِلْوَلِيِّ أَيْضًا أَنْ يَصُومَ عَنْهُ ، بَلْ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » (أَنَّهُ يُسَرُّ)^(٢) لِلْحَبْرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ . « قَرَأَ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ »^(٣)

ثُمَّ إِنْ حَلَّتْ نَزَكَةٌ وَحَبَّ أَحَدُهُمَا ، وَلَا . . . يُدَبُّ^(٤) ، وَظَاهِرُ قَوْلِ « شَرْحِ مُسْلِمٍ » (يُسَرُّ) : أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِطْعَامِ ، وَهُوَ بَعِيدٌ ، كَيْفَ وَفِي جَرِّهِ الْخِلَافُ الْقَوِيُّ ، وَالْإِطْعَامُ لَا خِلَافَ فِيهِ ؟ فَالْوَجْهُ : أَنَّ الْإِطْعَامَ أَفْضَلُ مِنْهُ

(قُلْتُ : الْقَدِيمُ هَذَا أَظْهَرَ) وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ أَيْضًا ، فَقَالَ : إِنْ نَشَأَ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ^(٥) ، وَقَدْ نَشَأَ مِنْ غَيْرِ مُعَارَضٍ

وَبِهِ يَنْدَعِجُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَصْنُفِ^(٦) ، بَأَنَّهُ كَانَ يُسَمِّي لَهُ احْتِيَاظَهُ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ ، فَإِنَّ الْمَذْهَبَ هُوَ الْجَدِيدُ .

وَفِي « الرُّوْحَةِ » (الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ : تَصْحِيحُ الْجَدِيدِ ، وَدَعْبُ

• مَا لَا يَتَّصِرُ فِيهِ الْفَصَاءُ . كَرَدِّي .

(١) مِنْ أَرْتَدَّ وَمَاتَ . لَمْ يَصُمْ عَنْهُ ، وَيَنْعَثُ الْإِطْعَامُ مَقْلَعًا . نَهَاهُ الْمُحْتَاجُ (١٩٠ / ٣)

(٢) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٢٦٧ / ٤) . وَفِيهِ (يَسْحَبُ لَوْلَاهُ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ)

(٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٩٥٢) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١١٤٧) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٤) أَيُّ : أَحَدُهُمَا . (ش : ٤٣٦ / ٣)

(٥) قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي

« صَافِ الشَّافِعِيِّ وَادَّاهُ » (ص ٥١ - ٥٠) عِبَارَةً « بِدَايَةِ الْمُحْتَاجِ » (٥٨٠ / ١) وَبَعَثَ

الْبُزْجَنِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَنْهُ فِي « الْأَمَالِيِّ » أَيْضًا ، فَصَالَ : إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَلَبَّ بِهِ ،

وَالْأَمَالِيُّ « مِنْ كِتَابِهِ الْجَدِيدَةِ » .

(٦) قَوْلُهُ : (وَبِهِ يَنْدَعِجُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَصْنُفِ) لِحُجِّجِ الْإِعْتِرَاضِ حِكْمًا فِي « السُّبُورِيِّ »

وَتَقْوِيهِ بِهِ (الْأَظْهَرُ) يَقْتَضِي أَنَّهُ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ لِسَانِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ مِنْ جِهَةِ

الدَّلِيلِ ، وَلِذَلِكَ عَثَرَ فِي « تَصْحِيحِ » بِالْمُحْتَاجِ . أَمَّا الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ فَهُوَ الْجَدِيدُ

كَرَدِّي . وَرَاجِعُ « النِّجْمِ الْوَهَّاجِ » (٣٣٦ / ٣)

جماعة من مُحَقِّقِي أَصْحَابِنَا إِلَى تَصْحِيحِ الْقَدِيمِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، بَلْ يَنْبَغِي الْجَزْمُ بِهِ ، بِأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(١) ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حِجَّةٌ مِنَ السَّنَةِ ، وَالْخَيْرُ الْوَارِدُ بِالْإِطْعَامِ طَعِيفٌ^(٢) . انْتَهَى .

وَنُصِّرَ لَهُ^(٣) جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ الْقِيَاسُ ، وَبِهِ أَفْتَى الصَّحَابَةُ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ^(٥) ، فَتَعَيَّنَ^(٦) حَمْلُ الصَّيَامِ فِي الْخَيْرِ^(٧) عَلَى بَدَلِهِ ، وَهُوَ الْإِطْعَامُ ، كَمَا سُمِّيَ فِي الْحَبْرِ التَّرَاثُ وَضُوءًا^(٨) ؛ لَكُونَهُ^(٩) بَدَلَهُ .

وَيَدُلُّ لَهُ^(١٠) أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَائِلَةٌ بِالْإِطْعَامِ مَعَ كَرِهٍ

(١) السابق بعضها ، ومنها ما أخرجه البخاري (١٩٥٣) ، ومسلم (١١٤٨) واللفظ للثاني عن

ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل - وفي رواية امرأة - إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعندها صوم شهر ، فأصيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين أكتت قاصية عنها ؟ قال نعم ، قال : فدين الله أحرأ أن يقضى ؟

(٢) روضة الطالبين (٢ / ٢٤٧) ، وتمام عبارته (يميل المولى بالقديم ، ثم من حوز الصيام

حوز لإطعام ، والله أعلم) وقد سبق تحريج الحر الوارد بالإطعام في (ص ٦٧٦)

(٣) قوله (وانتصر له) أي للجديد ، وصحير (به) يرجع إلى الجديد أيضاً كردي

(٤) وفي (س) والمطوعة الوهية والمصرية (أصحابنا)

(٥) ممن أفتى بالإطعام من الصحابة ابن عمر رضي الله عنهما ، وقد سبق تحريج قوله في

(ص ٦٧٦) . وابن عباس رضي الله عنهما أخرجه السائي في « الكرى » (٣١٢٦) ،

والطحاوي في « شرح مشكل الآثار » (٢٣٩٩) (٧٦ / ٦) عن عطاء عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال (لا يصلي أحد من أحد ، ولا يصوم أحد من أحد ، ولكن يطعم عنه سكاك كل يوم

مداً من حظه)

(٦) قوله (فتعين) إلخ تعريج على تصحيح الجديد كردي

(٧) أي المأز عن « شرح مسلم » أيضاً (ش ٤٣٧ / ٣)

(٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَصَوَةُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى غُفْرٍ

سِينِينَ » أخرجه ابن حبان (١٣١١) ، والحاكم (١٧٦ / ١) ، وأبو داود (٢٣٢) ، والترمذي

(١٢٤) ، والسائي (٣٧٢) ، وأحمد (٢١٧٦٧) .

(٩) أي : الترتيب . (ش : ٤٣٧ / ٣) .

(١٠) أي : للمحمل المذكور . (ش : ٤٣٧ / ٣) .

وَالْوَلِيُّ . كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجَنِّي بِإِذْنِ الْوَلِيِّ . . . صَحَّ ، .

رَأَوْنَاهُ^(١) ، وَفِيهِ مَا فِيهِ^(٢) .

(وَالْوَلِيُّ^(٣) . كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ) لَخَيْرِ مُسْلِمٍ : « صُومِي هُنَّ أَثْنَتَانِ ، لَمْ تَقَالَتْ لَهُ : أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذِيرٌ^(٤) .

وَهُوَ يُبْطَلُ احْتِمَالُ أَنْ يُزَادَ بِهِ وَلِيُّ الْمَالِ ، أَوْ وَلِيُّ الْعَصُوبَةِ^(٥) .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرُ فَصَامَهَا أَقَارَنَهُ أَيَّ . أَوْ مَادُونُو الْمَيْتِ ، أَوْ قَرِيبِهِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . أَخْرَأَتْ^(٦) ، كَمَا بَيَّحَتْهُ فِي « الْمَجْمُوعِ »^(٧) ، وَقَاسَهُ عَيْرُهُ عَلَى مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَجٌّ إِسْلَامٍ ، وَحَجٌّ نَذِيرٌ ، وَحَجٌّ قَضَاءٌ فَاسْتَأْجَرَ^(٨) عَنْهُ ثَلَاثَةَ ، كُلُّ لَوْاحِدَةٍ فِي مَنَةٍ وَاحِدَةٍ .

(وَلَوْ صَامَ أَجَنِّي) عَلَى هَذَا (بِإِذْنِ) الْمَيْتِ ؛ بَأَن يَكُونُ أَوْصَاءُهُ ، أَوْ بِإِذْنِ (الْوَلِيِّ) وَلَوْ سَفِيهَا فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلْعَادَةِ (. . . صَحَّ) وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ؛

(١) أَي حَدِيثُ الصَّوْمِ (ش : ٤٣٧/٣) . وَالْحَدِيثُ سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي (ص : ٦٧٨)

وَيُوقَلُ عَائِشَةُ بِالْإِطْعَامِ أَسْرَجَهُ الطُّعْمَاوِيُّ فِي « الشَّرْحِ مُشْكِلِ الْأَنْدَالِ » (٢٣٩٩) (٦ : ١٧٨)

(١٧٩) عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقَالَتْ لَهَا : إِنْ أَتَيْتِ

نَوَيْتِ وَعَلَيْهَا رَمَضَانُ ، أَمْضِخُ أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا ؟ فَقَالَتْ (لَا ، وَلَكِنْ يَصْطَفِي عَنْهَا مَكَانَ كُلِّ

يَوْمٍ عَلَى مَسْكِينٍ ، حَيْزٌ مِنْ حَيَاتِهَا عَنْهَا) وَرَاجِعٌ « لِسَانُ الْكَبِيرِ » (٨ : ٥٨٩ - ٨٩٠) سَيَبْهِي

فِيهِ ذِكْرُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَقَالَ فِيمَا رَوَى عَنْهُمَا يَنْظُرُ

(٢) وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (رَمِي) يَرْجِعُ إِلَى (حَمَلِ الصَّيَامِ) كَرَدِي وَهِيَ الشَّرْوَانِي (قَوْلُهُ

« وَفِيهِ » أَيِ : فِي انْتِصَارِ الْجَنَاحِ بِمَا ذَكَرَ) .

(٣) أَيِ : الَّذِي يَصُومُ عَلَى الْقَدِيمِ . (ش : ٤٣٧/٣) .

(٤) صَحِيحٌ مُسْلِمٌ (١ : ١١٤٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٥) فَعَدَمُ اسْتِعْصَالِهِ عَنْ إِدْرَاقِهَا وَعِلْمِهِ بِدَلُّهُ عَلَى الْعُمُومِ بِهَيَاةِ الْمَحْتَضِ (٣ : ١٩١)

(٦) وَسَوَاءٌ فِي جَوَارِ فِعْلِ الصَّوْمِ أَكَانَ قَدْ وَجَبَ فِيهِ التَّابِعُ أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ التَّابِعَ إِنَّمَا وَجَبَ فِي حَقِّ الْمَيْتِ

لِمَنْ لَا يُوَحَّدُ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ بِهَيَاةِ الْمَحْتَضِ (٢ : ١٩١)

(٧) الْمَجْمُوعُ (٦ : ٣٩١) .

(٨) أَيِ : الْوَلِيُّ . (ش : ٤٣٨/٣) .

لَا مُسَخَّلًا فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ مَاتَ وَعَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ وَلَا مَدِينَةٌ ، وَفِي الْاِعْتِكَافِ قَوْلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كالحج (لا) إن صام عنه (مستقلاً)^(١) فلا يُجزيه (في الأصح) لأنه لم
يؤذ

وَفَارَقَ الْحَجَّ : يَأْتِي لِلْمَالِ فِيهِ ^(٢) دَحْلًا ، فَأُشْبِهَ قِصَاءَ الدَّيْنِ .

ولو امتنع الولي^(٣) من الإدين ، أو لم يتأقن ، لحد صبا . . لم يأذن الحاكم
على الأوجه^(٤) ، بل إن كانت تركة . . تعين الإطعام^(٥) ، والأ . . لم يجب
شيء^(٦) .

(ولومات وعليه صلاة أو اعتكاف . لم يفعل عنه ، ولا فدية) تُخْرِى: عنه ؛ لعدم ورود ذلك .

(ومى الاعتكاف قول) إِنْه يُعْمَلُ عَنْهُ كَالصَّوْمِ (والله أعلم).

وفي الصلاة قولاً أيضاً^(٧) : إِيَّاهَا تُصَلُّ عَنْهُ^(٨) ، أَوْصِي بِهَا أُمّ لَا ، حَكَهُ
لِعَبْدِي عَنِ الشَّاعِعِيِّ ، وَعَبْرُهُ عَنْ إِسْحَاقَ وَعِظَامٍ ؛ لَخَيْرِ فِيهِ^(٩) ، لَكِنَّهُ مَعْلُومٌ ،

(۱) ای : بلا رد . (مسم : ۱۳۸/۳) .

(٢) أي : في المصير .

(۳) آی ولم یصم ولم یطعم (م ۳۸/۳)

(٤) راجع: العهد الصباح في اختلاف لأشباح، مسألة (٥٥٣)

(٥) واجمع: المنهل، النضاج، في اختلاف، الأشياء: مسألة (٥٥٤)

(٦) أما إذا لم يتذكره فلا يلزم الميراث إصمًا ولا صرمًا، بل يسى به ذلك مهديه الصحاح (١٩٢/٢)

(٧) وفي المجلدات الحكمة والمصيرية : (أيضاً قول) .

(٨) أي حالة المولد، ولعله ياديه أن يبعثها عن بيت (ش ٤٣٩/٣) وعارءه فتح الجواد *

(١٥٢/١) (عبدالله بن محمد بن أبي نفيس عنه لخير البخاري وغيره) ومن ثم اختاره

جمعہ میں اٹھنا)

(٩) أوردته الحجة ع. يعلمنا قبا. رقم (٦٦٩٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنه لم ير امرأة جعلت أكلها

عليه تسليماً صلواته ، فقال : (صَلَّى عَلَيْهَا) ، وراجع أقوال العلماء فيه في " فتح الباري " .

(123/13)

وَالْأَظْهَرُ : وَخُوتُ الْعُدَّةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِلْكَثِيرِ .

بل نقل ابن برهان عن القديم : أَنَّهُ يَنْزِمُ الْوَلِيَّ - أَيِ (١) : إِنْ حَلَفَ تَرْكَةً - أَنْ يُصَلِّيَ
عَمَهُ ؛ كَالصَّوْمِ

وَوَجْهٌ (٢) عَلَيْهِ (٣) كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا : أَنَّهُ يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مَدَّةً ، وَخُتَرَ
جَمْعُ مَنْ مُحَقِّقِي الْمَتَأَخِّرِينَ الْأَوَّلَ (٤) ، وَقِيلَ بِهِ السَّبْكِيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ
وَبِمَا نَقَرَّزَ يُعْلَمُ : أَنَّ نَفْلَ جَمْعٍ شَافِعِيَّةٍ وَغَيْرِهِمُ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْمَعِ الْمُرَادِ
بِهِ : إِجْمَاعُ الْأَكْثَرِ .

وَقَدْ تَفَعَّلَ فِي ، وَالْاعْتِكَافُ عَنْ مَيْتٍ ؛ كَرَكْعَتَيِ الطَّوَابِ ، فَإِنَّهَا تَفَعَّلَ عَنْهُ
تَبَعًا لِلْحَجِّ ، وَكَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَغْتَبِكَ صَائِمًا فَمَاتَ . فَيَغْتَبِكَ الْوَلِيُّ ، أَوْ مَا دُونَهُ
عَنْهُ صَائِمًا .

(وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدَّةِ) - وَلَا فَصَاءَ (٥) - عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ بَدْرِهِ ،
أَوْ قَضَاءٍ أَوْ كِفَارَةٍ (عَلَى مَنْ أَنْطَرَ لِلْكَفْرِ) أَوْ الْمَرَضِ الَّذِي لَا يُزْجِي بِرُؤْيَاهُ ؛ بَأَنَّ
يَنْخَفُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لَا تُطَاقُ عَادَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ (٦) جَاءَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ (٧) .

(١) روي (س) (أنه يلزم أي الولي) ، وروي (ح) (واب) (و) (ح) كلمة (أي) شافعية
(٢) قوله (وجه) (يحب عطف على قوله) (قول) (إلح) أي وجه فاعل بأنه يجوز
للولي أن يطعم... إلخ . (ش : ٤٣٩/٣) .

(٣) [قوله (وجه عنه كثيرون)] أي أوجب عنه كثيرون كردي
قوله (وأوجب عنه) أي أوجب على الولي كثيرون كردي
(٤) قوله : (الأول) هو قوله (إنها تفعل عنه) وقوله (ومع) أي بالأول كردي
(٥) وإنما لم يلزم من ذكر قضاء إذا قلر بعد ذلك ؛ لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به ؛ كما هو
الأصح في المجموع ؛ من أن العديبة واجبة في حقه ابتداء لا بدلاً عن الصوم ؛ بهيه يحتاج
(٦٩٣/٣)

(٦) أي وجوب المدّة ، أو إخراجها بلا قضاء (ش : ٤٣٩/٣)
(٧) عن عكرمة عن بن عباس رضي الله عنهما قال : رخص للشيخ لكثير أن يطعم ويضع عن كل يوم
مسكاً ، ولا قضاء عليه أخرجه الحاكم (٤٤٠/١) ، والدارقطني (ص : ٥٣٣) .

وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ^(١) .

وَفَرَّقَ الْمَرِيضَ الْمَرْجُوَّ السَّرَّ ، وَالْمَسَافِرَ ، بِأَنَّهُمَا يَتَوَقَّعَانِ رَوَالَ عَدْرِهِمَا
أَمَّا مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ فِي زَمَنِ لِحْوِ بَرْدِهِ أَوْ قَصْرِه .. فَهُوَ كَمَرْجُوِّ الْبَرِّ .
وَحَرَجَ بِهِ (أَفْطَرَ) . مَا لَوْ تَكَلَّفَ وَصَامَ . فَلَا فِدْيَةَ ؛ كَمَا فِي « الْكَنْزِ » عَنْ
التَّبَذُّجِيِّ^(٢) .

وَأَعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنْ قِيَاسَ مَا صَحَّحُوهُ^(٣) - وَهُوَ : أَنَّهُ^(٤) مُحَاطَةٌ بِالْعَدِيَّةِ
إِتْدَاءً - عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِالصَّوْمِ^(٥) .

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَحَلَّ مُحَاطَتِهِ بِهَا إِتْدَاءٌ - مَا لَمْ يُرَدِّ الصَّوْمُ ، فَحِينَئِذٍ^(٦) يَكُونُ
هُوَ الْمُحَاطَّةُ بِهِ .

وَقَصَبَتْ كَلَامَ الْمُتَنِ وَغَيْرِهِ . وَجَوَّهَهَا^(٧) وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ ، فَتَشْتَبَهُ فِي دَعْوَتِهِ ، لَكِنَّهُ
شُخِّعَ فِي « الْمَجْمُوعِ » سَقُوطُهَا عَنْهُ ؛ كَالْمَطَرَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ حَالُ التَّكْيِيفِ بِهَا ،
وَبَيَّنَتْ فِي مَقَالَةٍ جَنَائِذَ وَنَحْوِهَا^(٨) .

وَبَيَّنَ فِي « الْكَبِيرِ » (٨٣٩٢) - عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَنْ أَدْرَكَ
الْكَبْرَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصُومَ رَمَضَانَ - فَلَهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةٌ مِنْ فَمَحٍ - أَسْرَحَهُ الدَّارِقُطِيُّ (ص ٥٢٥) ،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٨٣٩٣) .

(١) أَيِ مَكَانٍ إِبْجَاعاً سَكْرَتِيًّا (ش ٤٣٩/٣) وَمِنْ (أ) وَ (ح) وَ (ع) « لَهُمْ » فِي ذَلِكَ .

(٢) كَفَايَةُ النَّبِيِّ (٢٤٠/٦) .

(٣) أَيِ : قَصَبَتْ . (ش : ٤٤٠/٣) .

(٤) أَيِ : نَحَرَ الشَّيْخَ الْهَرَمَ . (ش : ٤٤٠/٣) .

(٥) الْمُهَمَّلَاتُ : (١٣٦/٤) .

(٦) أَيِ : حِينَ إِزْدَادِهِ الصَّوْمَ . (ش : ٤٤٠/٣) .

(٧) أَيِ : الْفِدْيَةُ .

(٨) الْمَجْمُوعُ (٢٥٧/٦) وَرَاجِعُ « السَّهْلِ النَّصَاحِ » فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مِثَالُهُ (٥٥٥) .

وَأَمَّا الْخَامِلُ وَالْمَرْصِعُ فَإِنْ أَفْطَرْتَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِيهِمَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُمْ : يُدْفَعُ^(١) قَوْلُهُمْ : حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى الْمَالِيُّ إِذَا عَجَرَ عَنِ الْعِدَّةِ وَقَتِ الْوَحُوبِ . نَتَّي فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى حِفْهِ الدَّلِيلِ إِذَا كَانَ مُسَبِّبًا لَهُ ، وَهُوَ هَا كَذَلِكَ ، إِذْ سَبَّهَ مَطْرَهُ .

قُلْتُ . كَوْنُ السَّبِّ مَطْرَهُ مَمْرُوعٌ ، وَإِلَّا . لَرِمَّتِ الْعِدَّةُ الْقَادِرُ^(٢) ، فَعَلِمْتُ أَنَّ السَّبَّ إِنَّمَا هُوَ عَجْزُهُ الْمُفْتَضِي لِمَطْرِهِ ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ ، فَأَنْصَحَ مَا فِي « الْمَجْمُوعِ » ، فَتَأَمَّلْهُ .

وَلَوْ قَدَّرَ بَعْدَ عَلَى الصَّوْمِ . لَمْ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ^(٣) ، كَمَا قَالَ الْأَكْثَرُونَ .

وَفَارَقَ نَظِيرُهُ الْآتِي فِي الْمَعْصُوبِ^(٤) ، بَأَنَّهُ هُنَا مُحَاطَتْ بِالْعِدَّةِ ابْتِدَاءً ، فَأُجْرَتْ عَنْهُ ، وَتَمَّ الْمَعْصُوبُ مُحَاطَتْ بِالْحَجِّ ، وَإِنَّمَا جَارَتْ لَهُ الْإِبَانَةُ لِلصَّرُورَةِ ، وَقَدْ بَانَ عَدَمُهَا .

(وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمَرْصِعُ) غَيْرُ الْمُتَحَيِّرَةِ وَتَيَسَّنَا فِي سَعَرٍ وَلَا مَرَضٍ (فَإِنْ أَفْطَرْنَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِيهِمَا)^(٥) أَنْ يَخْضَلَ لِهَمَا مِنَ الصَّوْمِ مَبِيحٌ نِيْئَمٌ^(٦) (وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ) كَالْمَرْبِصِ الْمَرْجُوِّ الْبَرِّ وَإِنْ انْضَمَّ لِذَلِكَ الْخَوْفُ عَلَى الْوَلَدِ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا ، وَلِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَانِعُ ، وَهُوَ الْحَوْفُ عَلَى النَّفْسِ - أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ خَوْفَ الْهَلَاكِ عَلَى نَفْسِهِ بِعَرِّ ذِكِّ^(٧) يَتَّي عَنْهُ الْمُدُّ - وَالْمُقْتَضِي^(٨) .

(١) أَيِ مَا عَصَمَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » (ش ١٤١/٣)

(٢) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمَكِّيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ (بِالنَّقْلِ)

(٣) أَيِ وَإِنْ كَانَتِ الْعِدَّةُ نَاقِيَةً فِي ذِمَّتِهِ (ع ش ١٩٣/٣)

(٤) فِي (١١/٤) .

(٥) وَالْأَوَّلَى أَنْفُسُهُمَا مَعْنَى الْمَحَاجِّ (١٧٤/٢) وَفِي الْوَحْيَةِ (أَنْفُسُهُمَا)

(٦) وَيَعْنِي فِي اعْتِمَادِ الْخَوْفِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ إِخَارِ طَبِيبٍ مُسَلِّمٍ عَدْلٍ وَلَوْ عَدَلَ رَوَايَةً ، أَخَذَ مَا قِيلَ فِي التَّيْمَمِ . (ع ش : ١٩٤/٣) .

(٧) يَعْنِي - بِدُونِ الْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ ، (ش : ١٤١/٣) .

(٨) قَوْلُهُ : (وَالْمُقْتَضِي) عَطَفَ عَلَى (الْمَانِعِ) ، كَرْدِي

أَوْ عَلَى الْوَلَدِ . . لَزِمَتْهُمَا الْقِدْيَةُ فِي الْأَطْهَرِ .

وهو : الحوفُ على الولدِ . غُلِبَ المانعُ .

(أو) خافَتَا (على الولد) وحده أن تُجْهِضَ^(١) ، أو يُقِلَّ اللبنُ ، فَيَتَصَرَّرَ
بمبيع نبيغ ولو مَنْ قَبَّرَتْ بِإَرْضَائِهِ ، أو اسْتَوْجِرَتْ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَتَّعِنْ ؛ بَأَنَّ
مَعْدَدَاتِ الْمَرَاصِعِ ثُمَّ ؛ كَمَا صَرَّخَ بِهِ فِي «المجموع»^(٢) . لزمتهما^(٣) العديّة في
الآظهر (لقول ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى . ﴿وَعَلَى الْيَدَيْنِ يَطْعُونَهُ
يَذِيئَةً﴾ [البقرة : ١٨١] . (إنها منسوخة^(٤) إِلَّا فِي حَقِّهِمَا)^(٥) .

وفي سُجْحِ . (لَزِمَتْهُمَا الْقِصَاءُ ، وَكَذَا الْعِدْيَةُ فِي الْأَطْهَرِ) . قَالَ الْأَذْرَعِيُّ .
وَأَحْسَنُهُ مِنْ إِصْلَاحِ ابْنِ جَعْوَانَ^(٦) .

والعديّة هنا^(٧) على الأجيرِ ، وَفَارَقَتْ كَوْنِ دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ؛ بَأَنَّ
مَعْلُ ثَلَاثَ^(٨) مِنْ تَبَيُّهُ إِصْلَاحِ الْمَنْعَةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، وَفَعَلَ هَذَا^(٩) مِنْ تَمَامِ الْحُجِّ
الوَاجِبِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ، وَأَيْضًا مَالْعَادَةُ مَا وَقَعَتْ لَهَا ، وَثُمَّ وَقَعَتْ لَهُ .
أَمَّا الْمَرْضِيعَةُ الْمُنْتَحَبَةُ . فَلَا عِدْيَةَ عَلَيْهَا ؛ لِثَلَاثَ^(١٠)

(١) أجهضت المرأة قلب ولدها لم ير نضام المحرم الوسيط (ص ١١٣)

(٢) المجموع (٢٦٨/٦) وراجع : المسهل النصح في اختلاف الأشباح : مسألة (٥٥٦)

(٣) وفي (ت) : (لزمهما)

(٤) والنسخ له قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة : ١٨٥] والقول بنسخه
قول أكثر العلماء . معني المحتاج (١٧٤/٢) .

(٥) أخرجه المصنف في «المحاربة» (٨١) ، وأبو داود (٢٣١٨) ، والدارقطني (ص
٥٢٣) ، وبيهقي في «السنن الكبير» (٨١٥٦) والطرقي في «تفسير» (٢٧٤٣) عن ابن
عباس رضي الله عنهما

(٦) الشيخ لإمام نقيب النحوي الشافعي ، تلميذ النووي ورواه عنه ديوان الإسلام (١٠٣/٢)

(٧) أي : في المستأجرة .

(٨) أي : وهو فطرها . (سم : ٤٤٢/٣) .

(٩) أي : الدم أسس ومغني . (ش : ٤٤٢/٣) .

(١٠) أي : في أيها حاضر أولاً معني (ش : ٤٤٢/٣)

وَالْأَصَحُّ . أَنَّهُ يُنْحَقُ بِالْمُرْضِعِ مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَادِ مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ . . .

وكذا إن كانا في سفر أو مرضي ، وترخصنا^(١) لأجله أو أظفنا ، بحلاب ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل^(٢)

(والأصح . أنه يلحق بالمرضع) فيما ذكر فيها من التفصيل^(٣) (من) أود قوله : (يلحق) أن المسقدة المتحيرة ، أو المسافرة ، أو المريضة فيهن هاتان ثم (افطر لإنقاد) آدمي محترم ، حر أو قن ، له أو لغيره (مشرف على هلاك)^(٤) بغير أو غيره ، ولم يتمكن تخليصه^(٥) إلا بالمطير^(٦) ، بجامع أن في كل إفترا سبب الغير .

تنبيه . ما ذكرته من أن الآدمي بأقسامه المذكورة^(٧) يخري فيه تفصيل المرضع . هو ما يصرح به إطلاق الفقهاء في الآدمي المحترم وجوب العدية ، لأنه يرتفع^(٨) بالفطر لأجله شخصان^(٩)

وإطلاق القاضي^(١٠) وجوبها في كل فطر مأدون فيه لأجل الغير ، وه الأتوار

(١) قوله (وترخصنا) أي افطرا بسبب السفر ومرض ، وقوله (أو أظفنا) أي افطرا بسبب كربي

(٢) راجع : السهل اصباح في خلاف الأشاح : مسألة (٥٥٧)

(٣) قوله (من التفصيل) وهو إن افطرت حوا على نفسها أو على الولد كربي

(٤) أو على إنلاف عضو أو سمعت . نهاية المحتاج (١٩٥ / ٣)

(٥) في بعض السبع (ولم يمكنه تخليصه) ، وفي المطبوعة لوهبيه والمصرية (ولم يتمكن من تخليصه) .

(٦) يعني وإن أمكن غيره شخصه فلا مطير (سم ٤٤٣ / ٣)

(٧) أي في قوله آدمي محترم إنح . (ش ٤٤٣ / ٣)

(٨) وفي المطبوعة المصرية : (يرفع) .

(٩) وهو حصول الفطر للمطر ، والخلاص بغيره . معني المحتاج (١٧٥ / ٢) .

(١٠) قوله (وإطلاق القاضي) عطف على (إطلاق الفقهاء) ، (وه الأتوار) عطف على

(القاضي) . كربي . وراجع : الأتوار (٢٤٠ / ١) .

وجوتها في الحيوان ، و" المجموع " (١) وجوتها في المشرف على الهلاك (٢)
ولا يُتَأَنَّى هذه الإطلاقات (٣) ما أفادته المتن . أن هذا (٤) يخري به التصليل
السابق فيما ألحق به (٥) ؛ لأن مراد المطلقين الوجوب هنا الوجوب في بعض
أحوال الملحق به (٦) ؛ كما هو واضح من نص المتن على حريته ذلك التصليل
هنا .

وخرج بالآدمي بأقسامه : الحيوان المحترم ، والمال المحترم الذي لا روح
فيه ، والذي (٧) أفاده قول القائل لو أظطر لتحلص ماله لم تلوثة عديته ؛ لأنه لم
يرتفع به إلا شخص واحد . أن كلاهما (٨) إن كان له فلا عديته ، أو لغيره . .
وعديته .

وكلام القاضي (٩) يفهم هذا أيضاً ، وهو مُتَّجِهٌ (١٠) في الجماد ؛ لأنه لما لم
يتصور فيه نصيب (١١) ارتفاق ثاني ائتمق فيه بين ما للعقد فلا عديته ؛ لما
ذكره (١٢) ، وما لغيره . . ففيه العديته ؛ لأنه ارتفق به شخصان . المالك والمقيد

(١) وكذا (٥ المجموع) صفت عليه كردي أي عطف على قوله (القاضي)

(٢) المجموع (٦/٣٤٠) .

(٣) أي : الأربعة . (ش : ٤٤٣/٣)

(٤) بيان لما أفاده المتن ، والمشار إليه من أظطر للإفاد (ش : ٤٤٣/٣)

(٥) أي في الموضع الذي ألحق به من أظطر للإفاد (ش : ٤٤٣/٣)

(٦) وهو أن يكون الإظهار لإفاد المشرف المحترم وحده (ش : ٤٤٣/٣)

(٧) قوله (والذي) مبتدأ خبره (أن كلا) إلخ كردي

(٨) أي من الحيوان والمال الجماد المحترمين . (ش : ٤٤٣/٣) .

(٩) أي : المتقدم آنفاً . (ش : ٤٤٣/٣)

(١٠) والذي اعتمده الأسي ، وه الهبة ، وه المعنى : لزوم العديته في الحيوان المحترم مطلقاً

أدنياً أولاً ، له أو لغيره ، وعدم لزومها في غيره مطلقاً ، له أو لغيره . (ش : ٤٤٣/٣)

(١١) تأكيد للتصغير المجزوء . (ش : ٤٤٣/٣)

(١٢) أي من أنه لم يرتفع به ، لا شخص واحد . إلخ (ش : ٤٤٣/٣)

وأما الحيوان . فالذي يتبعه فيه : أنه لا فرق بين ما له ولغيره ؛ لأنه في الأول ارتفع به ابن المنقذ والمنقذ ، وفي الثاني ارتفع به ثلاثة : هما ومالك والمنقذ

وإن إطلاق « المجموع » لروم المدينة مع تعبيره بـ (المشرف) الأعم من الحيوان والجماد ، له أو لغيره . فهو وإن وفق إطلاق المتن بعيد المذكر وكان شيعا في شرح المنهج ، رأى بُعد هذا المذكر ، فحصر الوجوب بالآدمي^(١) ، وقد علمت أن صريح كلام القاضي ، ومفهوم كلام القفال^(٢) . يُنارغ الشيخ في تعميمه بطريق المفهوم^(٣) أنه لا فدية في غير آدمي ، من حيوان وجماد ، له أو لغيره .

ومما يُنارغهُ أيضاً إطلاق « الأنوار » وحيوتها في الحيوان^(٤) ، وعدم وجوبها في غيره^(٥)

وإطلاق الأول موافق لما رجحناه^(٦) ، وكذا الثاني ، إلا في مال الغير ، والأوجه ما ذكرته^(٧) فيه ، كما تقرر .

(١) فتح البواب مع « حاشية الجمل على شرح المنهج » (٤٥٣/٣) .

(٢) أي : الثاني . (ش : ٤٤٤/٣) .

(٣) قوله (بطريق المفهوم) أي المفهوم المخالف لمطلوه كردي

(٤) أي بالمنطوق (ش : ٤٤٤/٣) راجع « الأنوار » (٢٤٠/١)

(٥) قوله (وعدم وجوبها) إصح أي بالمفهوم (ش : ٤٤٤/٣)

(٦) قوله (وإطلاق) أي إطلاق « الأنوار » الأول هو وجوبها في الحيوان (موافق لما رجحته) وهو ما ذكره بقوله (وهو متجه) إصح ، وقوله (فالذي يتبعه) إصح (وكذا الثاني) هو عدم وجوبها في غيره . كردي

(٧) قوله (والأوجه ما ذكرته) إشارة إلى قوله (يأتي تفرق فيه) إلى آخره كردي وعنه الشرواني (٤٤٤/٣) قوله « ما ذكرته » أي من أنه إن كان المنقذ فلا فدية ، أو لغيره صيه المدينة

لَا الْمُتَعَدِّي بِفَطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ .

وكان اختلاف هذه العبارات هو سبب اختلاف نسخ « شرح الروض »^(١) ، وقد عينت المصحف مما قررته^(٢) ، فاستفدته .

وأخذ بعضهم من ذلك^(٣) : أن لمس معه نقد حشبي عليه . أن يتسعة^(٤) ، وأنه لو ابتلعه ليلاً فخرخ منه ؛ أي : من فيه نهاراً . لم يفطر ، ولا يلحق إدخاله المؤذي إلى خروجه . . بالاستقاء .

ولعطر المتوقف عليه التخليص للحيوان المحتزم وجب ؛ كما أطلقوه ، وتقييد بعضهم له بما إذا تقيئ عليه . يرذة ما مر^(٥) في المرضعة العير المنعينة ، ورذة^(٦) السبكي بأنه يؤدي إلى التواكل

(لا المتعدي بفطر رمضان بعير جماع) فإنه لا يلحق بالمرضع في وجوب العدي في الأصح ؛ لأنه لم يرذ ، مع أن العدي لحكمة استأثر الله تعالى بها ؛ ومن ثم لم نجب في الرذة في رمضان مع أنها أفتش من الوطء نعم ؛ يقرر تعريراً شديداً لانقاً بعظيم جرمة وتهويرة^(٧) .

فلان قلت : لم خير تعمد ترك البعض سجود السهو ؛ كما مر^(٨) ، والفتن العمد بالكفارة مع أن ذلك لم يرذ أيضاً ؟ قلت : أما الأول . فلأن المجور به من جس المتروك ، والصلاة قد عهد فيها التدارك بحو ذلك ، بخلاف العدي هـ ،

(١) أسنى المطالب (٥٨/٣) .

(٢) قوله : (وقد عينت المصحف) أراد بالمصحف : ما ذكره من الاسماين كردي

(٣) أي من إطلاق « المجموع » (ش : ٤٤٤/٣) وفي (أ) و (ب) و (ع) (من هذا) ، وفي المطبوعة الوهية والمصرية (من ذلك)

(٤) أي : في النهار ، (ش : ٤٤٤/٣) .

(٥) في (ص : ٦٨٥) ، وفي المطبوعات (ما تقر)

(٦) أي التقييد المذكور . (ش : ٤٤٤/٣) .

(٧) تهوّر فلان . وقع في الأمر بعله مالا . المعجم الوسيط (ص : ٩٩٩)

(٨) في (٢/٢٦٧) .

وَمِنْ آخَرٍ قَصَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِمْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرَ . لِرَمَّةٍ مَعَ الْقَصَاءِ
لِكُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً ،

لِإِنِّهَا أَجِبَتْ بِكُلِّ وَجْهِ ، فَقُصِّرَتْ عَلَى الْوَادِعِ فَقَطْ . وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ خَرَفَ
أَدْمِيٌّ وَهُوَ يُخْتَلِطُ فِي التَّعْلِيلِ فِيهِ أَكْثَرُ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تُجِبْ فِي الرَّدِّ مَعَ أَنَّهَا أَعْلَظُ
مِنْهُ

(وَمِنْ آخَرِ قَصَاءِ رَمَضَانَ مَعَ إِمْكَانِهِ) بَأَنَّ خَلًّا عَنِ السَّعْرِ ^(١) وَالْمَرَضِ ^(٢) قَدَرٌ
مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ يَوْمِ عِيدِ الْمَطَرِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْحَجْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ (حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ
آخَرَ لِرَمَّةٍ ^(٣) مَعَ الْقَصَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً) لِأَنَّ سُنَّةَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَتَوْا
بِذَلِكَ ، وَلَا يُعْرِفُ لَهُمْ مُحَابَبَةٌ ^(٤) ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَخْلُ كَذَلِكَ . . . فَلَا قُدِيَّةٌ ، لِأَنَّ
تَأْخِيرَ الْأَدَاءِ بِذَلِكَ جَائِزٌ ، فَالْقَصَاءُ أَوْلَى .

نَعَمْ ؛ نَقْلًا عَنْ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنْ مَا تُعَذِّي بِفَطْرِهِ يَخْرُومُ تَأْخِيرُهُ بِعَدْرِ السَّعْرِ ^(٥) ،
وَإِذَا حُرِّمَ . كَانَ بِغَيْرِ عَدْرِ فَتَجِبُ الْعِدَّةُ ، وَخَالَفَ جَمْعٌ فَقَالُوا : لَا فَرْقَ بَيْنَ
الْمُعَذِّي بِهِ وَغَيْرِهِ ^(٦)

نَعَمْ ؛ قَالَ الْأَفْزَعِيُّ : لَوْ أَخَّرَهُ لِنَسْيَانٍ أَوْ جَهْلٍ ^(٧) . . . فَلَا قُدِيَّةٌ ؛ كَمَا أَفْهَمَهُ

(١) أي : ولم تكن المرأة حاملاً أو مرضعة (ع ش : ١٩٦/٣)

(٢) أي : وعن الإنقاذ . (ش : ٤٤٥/٣) .

(٣) ويأتي بهذا التأخير . مفتي المحتاج (١٧٥/٢) .

(٤) أخرج الدارقطني (ص ٥١٥ - ٥١٧) ، وإسهمي في الكبير (في باب الماطر يمكن أن
يصوم مفطر حتى جاء رمضان آخر) (٨٢٩٢ - ٨٢٩٥) عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله
عنهم ، وراجع فتح الباري (٧٠١/٤ - ٧٠٢) أي : فصار إجماعاً مسكوتاً (ش
: ٤٤٥/٣) .

(٥) روضة الطالبي (٢٥٢/٢) ، الشرح الكبير (٢٤٥/٣) وقال الشرواني (٤٤٥/٣)
(قوله : «يعذر السعير» أي : وتحوه» إيجاب) .

(٦) راجع «السهل الفصاح في اختلاف الأشباح» مسأله (٥٥٨) .

(٧) أي : بحريم التأخير سم ، وبأن في الشرح مشه ، وظهر ما مر عن «المفتي» حمله على
ظاهره ، وهو الجهل بحقوق القضاء ، (ش : ٤٤٥/٣) .

وَالْأَصَحُّ . تَكَرَّرُهُ بِتَكَرُّرِ السَّيِّئِ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ مَعَ إِتْكَابِهِ قَمَاتٌ . . أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَانٍ : مُدَّةٌ لِلْفَوَاتِ وَمُدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ .

كَلَامُهُمْ ^(١) ، وَمُرَادُهُ : الْجَهْلُ بِحَرَمَةِ التَّأْخِيرِ وَإِنْ كَانَ مُحَاطًا لِلْعُلَمَاءِ ؛ لِحَمَاهُ دَيْتٌ ، لَا بِالْعَدِيَّةِ ، فَلَا يُغْنِي عَنْهُ بِجَهْلِهِ بِهَا ؛ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ عَلِمَ حَرَمَةَ نَحْوِ التَّنَحُّنِ وَجَهْلُ الْبَطْلَانِ ^(٢) .

وَأَنَّهُمُ الْعَتَنُ : أَنَهَا ^(٣) هُنَا لِلتَّأْخِيرِ ، وَفِي الْكُتُبِ ^(٤) لِأَصْلِ الصُّومِ ، وَالْحَاجِلُ وَالْمَرْضُوعُ ؛ لِمُضِيلَةِ الْوَقْتِ .

(وَالْأَصَحُّ : تَكَرَّرَهُ) أَيِ . الْمُدَّةُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ (بِتَكَرُّرِ السَّيِّئِ) لِأَنَّ الْحَقَّوْقَ الْمَالِيَّةَ لَا تَنْتَدِي حُلًّا ، وَلَوْ أَخَّرَجَهَا عَقِبَ كُلِّ عَامٍ . تَكَرَّرَتْ قِطْعًا .

(و) الْأَصَحُّ : (أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ مَعَ إِمْكَانِهِ) حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ أَخْرَجَ قَمَاتٌ . أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَانٍ : مُدَّةٌ لِلْفَوَاتِ (إِنْ لَمْ يَضُمَّ عَنْهُ ، أَوْ عَلَى الْجَدِيدِ (وَمُدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَوْجِبٌ عَنِ الْإِنْفِرَادِ ، فَكَمَا عَدَّ لِاجْتِمَاعٍ .

وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْهِمِّ ^(٥) إِذَا لَمْ يُخْرِجِ الْعَدِيَّةَ أَعْوَامًا ، فَإِنَّهَا لَا تَتَكَرَّرُ ؛ بِأَنَّ لَمُدَّةً فِيهِ لِلْفَوَاتِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٦) ، وَهُوَ ^(٧) لَمْ يَتَكَرَّرْ ، وَهَذَا لِلتَّأْخِيرِ وَهُوَ غَيْرُ الْفَوَاتِ ، هَذَا بِأَنَّ أَخْرَجَ سَنَةً فَقَطْ ، وَإِلَّا . تَكَرَّرَ مُدَّةُ التَّأْخِيرِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٨) .

(١) راجع «المهمل» المصاح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٥٥٩)

(٢) في (٢١٧/٢) .

(٣) أي : القدية . (ش : ٤٤٥/٣) .

(٤) وسواءه مضي المحتاج (١٧٦/٢)

(٥) الهمم الشرح الكبير الثاني المعجم الوسيط (ص ٩٩٥)

(٦) أي : نعماً قيل قول المصنف (والأصح تكرره) إلخ (ش : ٤٤٦/٣)

(٧) أي : الفوات

(٨) أي : أعوامي المتى (ش : ٤٤٦/٣)

وَمَصْرُفُ الْعَدِيَةِ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسْكِينُ ، وَلَهُ صَرْفُ أَمْدَادٍ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ

(ومصرف العديّة الفقراء والمساكين) دون بقية الأصناف^(١) ؛ لقوله تعالى ﴿طَعَامٌ مِّسْكِينَ﴾ [المرء : ١٨٤] وهو شامل للفقير ، أو الفقير أسوأ حالاً منه^(٢) ، فيكون أولى^(٣) .

(وله صرف أمداد^(٤) إلى شخص واحد) بخلاف مَدٍّ واحدٍ لشخصين ، ومَدٍّ وبعض^(٥) مَدٍّ آخر لواحد ، فلا يجوز ؛ لأن كل مَدٍّ عديّة تامّة وقد أوجّه الله تعالى صرف العديّة لواحد فلا يُنقص^(٦) عنها ، وإنما جاز صرف فذيتين إليه ؛ كصرف زكائين إليه .

ويجوز بل يَحْتَ صَرْفُ صَاعِ الْعُطْرَةِ إِلَى اثْنَيْ وَعَشْرِينَ : ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ صَبَبٍ ، وَالْعَامِلُ ؛ لِأَنَّهُ^(٧) رَكْعَةٌ مُسْتَقْلَةٌ ، وَهِيَ بِالنَّصِّ يَجِبُ صَرْفُهَا لِهَؤُلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ لِأَطْمَاعِهَا أَشَدُّ

وإنما حارّ صرف حراء الصيد لمتعدّدين ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحِبُّ التَّعَدُّدُ فِيهَا^(٨) ابتداءً ؛ بَأَنَّ أَتَمَّ جَمْعٍ صَيْدًا

وأيضاً فهو محبّبٌ ، وهو يُتَمَحُّ فيه ما لا يُتَمَحُّ في المرتب .

وأيضاً فابّنه فيها جمعُ (الْمَسَاكِينِ) كَأَيَّةِ الرُّكَاةِ^(٩) ، بخلاف

(١) العديّة الآتية في (قسم الصدقات) . مقني المحتاج (١٧٦ / ٢) .

(٢) وهي المطرعة المكبة (والفقير أسوأ حالاً منه)

(٣) ولا يحب الجمع بينهما . نهاية المحتاج (١٩٨ / ٣)

(٤) أي من العديّة ، وله نقلها أبداً ، لأن حرمة النقل خاصة بالركاة بخلاف الكفارات ، والتعبير بذلك مشعر بأن حرمة لأشخاص متعدّدين أولى ، وهو كذلك ع ش (ش : ١٤٦ / ٣)

(٥) وهي (ت) و (خ) و (غ) ؛ (وعد وبعض آخر) .

(٦) وفي بعض نسخ (فلا ينقص)

(٧) أي صاع العطرة (ش : ١٤٦ / ٣)

(٨) أي حراء الصد ، والثابت تناوب العديّة (ش : ١٤٦ / ٣) .

(٩) أيّة الصّد قوله تعالى ﴿ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينَةٍ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، وآية الرُّكَاة قوله تعالى

وَجَسُّهَا . جَسَّ الْمَطَرَةُ .

فصل

تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَثَمَ بِهِ سَبَبُ الصَّوْمِ . . .

الآية^(١) ها .

(وجسها جنس المطرة) فَيَأْتِي فِيهَا مَا مَرَّ ثُمَّ^(٢) . قال العمال وَيُغْتَبَرُ
بصلها عما يُغْتَبَرُ ثُمَّ .

(فصل)

في بيان كفارة جماع رمضان

(تجب) على واطىء شهوة أو بكاح أو ربا (الكفارة بإفساد) أو مع انعقاد^(٣)
(صوم يوم من رمضان) على نفسه (بجماع) تَأْمَمَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ وَلَوْ لِهَيْمَةٍ^(٤) ،
ومع^(٥) وجود حرقه لَمَقَّهَا عَلَى ذَكَرِهِ (أَثَمَ بِهِ سَبَبُ الصَّوْمِ) المذكور وهو صوم
رمضان ، ولا شهوة له ، لخبر البخاري بذلك^(٦)

• ﴿ إِنَّمَا أَكْفَرْتُمُ الْمُفْرَةَ وَالْمُسْكِينَ ﴾ [التوبة ٦٠]

(١) وهي قوله تعالى ﴿ وَذَرِيَّةَ طَعَامٍ بَنِيكَ ﴾ [البقرة ١٨٤]

(٢) في (ص: ٥٠٦) .

(٣) فصل قوله (أو مع انعقاد صوم) وصورته ما لو طلع الصبر وهو صحيح
فاستدام . كردي .

(٤) أو ميت وإن لم يتزل . نهاية المحتاج (١٩٩/٣) .

(٥) وفي المطبوعة الوحيية والمصرية : (ولو مع) .

(٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذا جاءه رجل . فقال
يا رسول الله هلكت . فقال ما لك ؟ قال وقعت على امرأتي وأنا صائم . فقال
رسول الله ﷺ هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال لا . قال هل تستطيع أن تصوم شهرين
متتابعين ؟ قال لا . فقال هل تجد إطعام بسيرين بنكيا ؟ قال لا . قال
فمكث النبي ﷺ . بينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بمرءٍ فيه شرٌّ والعرق لمتكحل . قال
« أليس الشايل ؟ » فقال أن . قال « خلطها فتصدق به » . فقال الرجل « أعلني أعر مني »

وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَى نَاسٍ ، وَلَا مُفْسِدٌ غَيْرَ رَمَضَانَ ، أَوْ يَغْتَبِرَ جَمَاعٌ ، . . .

(ولا كفارة على) مَنْ فُقِدَ فِيهِ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ (نَاسٍ) وَمَكْرَهُ ، وَحَاجِلٍ غَيْرِ^(١) ؛ لانتفاء الإفساد ، بَلْ لَا كَفَّارَةَ وَإِنْ قُدِّرَ بِالْإِفْسَادِ ؛ لانتفاء إثمه به .
(ولا) على (مفسد) صوم (غير رمضان) مِنْ نَذِيرٍ أَوْ قَصَاءٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ؛ لِأَنَّ النَّصْرَ وَرَدَ فِي رَمَضَانَ^(٢) ، وَهُوَ لَا احْتِصَاصَ بِهِ بِمَضَائِلَ لَا يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ .
ولا على مفسد صوم غيره ؛ كَمَسَافِرٍ جَمَعَ حَلِيلَتَهُ فَأَفْسَدَ صَوْمَهَا .
(أو) مفسد صوم نفسه ، لَكِنْ (بغير جماع)^(٣) لِأَنَّ الْجَمَاعَ أَعْلَطُ ، فَلَمْ يُلْخَقْ بِهِ غَيْرُهُ .

ولا على مفسد صومه بجماع غير تام ، وهو^(٤) المرأة ؛ لِأَنَّهَا تُقَطِّرُ بِدُخُولِ رَأْسِ الذَّكَرِ^(٥) قَبْلَ تَمَامِ الْحَشَةِ^(٦) ، كَذَا قَدِّدًا بِالتَّمَامِ^(٧) ؛ احْتِرَارًا عَنْ هَذِهِ ، لَكِنَّهُ يُوْهِمُ^(٨) أَنَّهَا لَوْ جُوعِمَتْ وَهِيَ نَائِمَةٌ أَوْ مَكْرَهَةٌ أَوْ نَاسِيَةٌ ، ثُمَّ رَأَى نَحْوُ النَّوْمِ بَعْدَ تَمَامِ دُخُولِ الْحَشَةِ وَأَذِنَتْهُ احْتِيَارًا . أَنَّهُ يَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّ صَوْمَهَا

* يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَالِي لَا أَتَيْنِي - يُرِيدُ لِعَوْنِي - أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ، فَصَحَّحَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى نَدَّتْ آيَاتُهُ ، ثُمَّ قَالَ : « أَطِيعُوا أَمْرَكُمْ » صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٩٣٦) ، وَاحْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١١١) .

(١) أَيِ بَانَ مَرَبٌ إِسْلَامُهُ ، أَوْ شَأْنٌ مُبَادِيَةٌ بَعِيدَةٌ عَنْ الْعِلْمَاءِ - شَرْحُ بَاصِلٍ ، وَعَ شِ (شِ) (٤٤٧/٣)

(٢) وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّابِقُ أَيْضًا ، وَلِلْحَدِيثِ رَوَايَةٌ أُخْرَى عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٩٣٧) بِالنَّصْرِ ، وَهِيَ (وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ) .

(٣) كَالْأَكْلِ ، وَالشُّرْبِ ، وَالاسْتِمَاءِ بِالْيَدِ ، وَالْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْعَرَجِ الْمَقْصُوبِ إِلَى الْإِمْرَانِ مَعَهُ الْمَحْتَاجُ (١٧٨/٢) .

(٤) أَيِ : مُفْسِدٌ صَوْمَهُ بِجَمَاعٍ غَيْرِ تَامٍ .

(٥) أَيِ : سَبَبُ دُخُولِ شَيْءٍ مِنْ مَعْدٍ مَقْرُوحٍ ؛ يَمْنِي : لَا سَبَبَ الْجَمَاعِ

(٦) وَالتَّامُ بِحَصْلِ التَّمَامِ الْحَاسِي . نَهَاهُ الْمَحْتَاجُ (٢٠١/٣)

(٧) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٢٦/٣) ، رَوَاهُ الطَّائِبِيُّ (٢٣٨/٢) وَهِيَ (ت) وَ (س) وَ (ع) (كَذَا)

(٨) أَيِ : التَّغْيِيبُ بِالتَّمَامِ ، (شِ : ٤٤٨/٣) .

قَسَدٌ^(١) بجماع تام ، لكن المنقول^(٢) خلافه^(٣) ؛ لفص صومها^(٤) تعرضه كثيراً للمساد بحو الحيض^(٥) ، فلم يَقْوُ^(٦) على إيجاب كفارة ، وحسب فلا يُختلج لهذا القيد^(٧) ؛ ومن ثم حَذَفَاهُ هنا^(٨) وإن ذَكَرَاهُ في الروضة ، وأصلها .

نعم ؛ قد يُختلج إليه بالنسبة للموطوء^(٩) في دبره ، فإن الذي يَظْهَرُ^(١٠) أنه لو أُوخِ به دائماً - مثلاً - ثم استيقظ وأدام . . لرمته الكفارة ؛ لصدق الصراط به^(١١) ؛ كما أشار إليه الأذرعِي وإِنْ قِيلَ فيه بحث ؛ إذ قصبة^(١٢) تعليلهم بقص صوم المرأة . . أن الرجل ليس مثلها في ذلك^(١٣)

فقول ابن الرقعة : إنه مثلها^(١٤) . يُخْمَلُ على أنه مثلها في بطلان

(١) وفي (ب) و(خ) و(غ) : (أَلَيْدٌ)

(٢) وهو أنه لا تجب الكفارة على الموطوء مطلقاً (ش : ٤٤٨/٣)

(٣) قوله (لكن المنقول خلاف) أي خلاف ما يروى كروي

(٤) لفص صومها أي صومها بقص في مرض المساد بحيض وبحو كروي

(٥) أي ولأنه لم يأمر بها في الحر ، لا الرجل بجماع مع الحاجة إلى نيل بهاءه لمصحح

(٣٠١/٣)

(٦) قوله (فلم يقو) أي صومها على إيجاب كفارة ، والمراد به بكل صومها حتى تتعلّق به

الكفارة ، ولأن الكفارة حرم ما مني تتعلّق بالمصاح فمحتص بالرجل الواطئ ؛ كالمهر فلا تجب

على الموطوء ولا على الرجل موطوء ؛ كد في شرح الروض كروي

(٧) أي : بل بقصر ؛ لما مرّ من الإيهام . (ش : ٤٤٨/٣)

(٨) أي الرافعي في المحرر (ص : ١١٥) ، والمصنف في المسحاح

(٩) أي لإخراجه من الصراط (ش : ٤٤٨/٣)

(١٠) تعليل لصحة الإيهام سابق بالنسبة إليه (ش : ٤٤٨/٣)

(١١) راجع ؛ المهمل اصباح في اختلاف الأنبياء ؛ مسأله (٥٦٠)

(١٢) تعليل لما استظهره من بroom الكفارة على موطوء المذكور الذي أشار إليه الأذرعِي ، وشادة إلى

وجه رد القيل المذكور . (ش : ٤٤٨/٣)

(١٣) أي : في عدم وجوب الكفارة . (ش : ٤٤٨/٣)

(١٤) كناية إليه (٣٤٠/٦)

وَلَا مُسَافِرٍ جَامِعٍ نِيَّةِ التَّرْخُصِ ، وَكَذَا بَعِيرَهَا فِي الْأَصْحَ ، وَلَا عَلَى مِنْ ظُرِّ اللَّيْلِ
قَادَ نَهَاراً ،

صوميهما^(١) قَتَلَ مجاورة الحشفة إذا كانا عاليتين مختاريتين

(ولا) على مَنْ لَمْ يَأْتُمْ جَمَاعِهِ ؛ نَحْوُ (مسافر) أو مريض صائم (جامع نية
الترخص) لَأَنَّهُ يَجِلُّ لَهُ ذَلِكَ (وكذا) مَنْ أَتَمَّ بِهِ ، لَكِنْ لَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ^(٢) ؛
كَأَنَّ^(٣) جَامِعَ نَحْوِ الْمَسَافِرِ (بغيرها) أَي : مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ التَّرْخُصِ (فِي الْأَصْحَ)
لَأَنَّهُ وَإِنْ أَتَمَّ بَعْدَ نِيَّةِ التَّرْخُصِ ، لَكِنَّ الْإِطَارَ مَبَاحٌ لَهُ ، فَضَارَ شَبْهَةٌ فِي دَرَجَةِ
لِكَفَارَةٍ

وَبِمَا قَرَّرْتُهُ بِدَفْعِ قَوْلِ شَارِحٍ : قِيلَ : هَذَا مُحْتَرَرٌ قَوْلُهُ : (أَتَمَّ بِهِ) ، وَبِهِ
نَظَرٌ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَخَّصْ ، فَتَرُدُّ هَذِهِ عَلَى الصَّابِغِ

نَعَمْ ، يَصِحُّ أَنْ يُحْتَرَرَ عَنْ جَمَاعِ الصَّبِيِّ أَنْتَهَى

وَوَجْهٌ اتِّدْفَاعُهُ أَنَّ مَا قَتَلَ (كَذَا) مُحْتَرَرٌ (أَتَمَّ بِهِ) وَمَا بَعْدَهَا مُحْتَرَرٌ (نَسَبِ
الصَّوْمِ)^(٤)

وَمِنْ مُحْتَرَرٍ (أَتَمَّ بِهِ) : قَوْلُهُ أَيْضاً ، (وَلَا عَلَى مِنْ ظُرِّ اللَّيْلِ) أَي : بَقَاءُهُ
فَجَامِعٍ (فَيَنْبَاحُ نَهَاراً) وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظُرْ شَيْئاً ، لِمَا مَرَّ ، أَنَّهُ يَجُوزُ الْأَكْلُ مَعَ الشُّكِّ
أَجْرَ اللَّيْلِ^(٥) ، بَلْ لَا كَقَدَرَةِ هَذَا^(٦) وَإِنْ أَتَمَّ ؛ كَأَنَّ ظُرَّ الْعُرُوبِ بِلَا أَمَارَةٍ ، أَوْ شُكِّ

(١) قَوْلُهُ (فِي بَطْلَانِ صَوْمِهِمَا) الْأَوَّلَى إِعْرَادُ الصَّغِيرِ وَتَذَكِيرُهُ (ش : ٤٤٨/٣) وَفِي بَعْضِ
النُّسخ : (فِي بَطْلَانِ صَوْمِهَا)

(٢) أَي : وَحْدَهُ بِلِاحْلِهِ ، مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ التَّرْخُصِ ، شَرَحَ بِأَصْلِهِ ، وَشَبَّحَا (ش : ٤٤٨/٣)

(٣) وَفِي (أ) : (كَمَا لَوْ)

(٤) أَي : إِذَا الْمُسَادَرُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَحْدَهُ ، وَالْإِثْمُ هَا بِسَبَبِهِ مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ التَّرْخُصِ
(ش : ٤٤٩/٣) .

(٥) فِي (ص) : (٦٤١)

(٦) أَي : فِي الْجَمَاعِ ، (ش : ٤٤٩/٣) .

فيه فجامع قَبْلَ نهاراً ، لأنه لم يقصد الهتك ، والكفارة تُدْرَأُ بالشبهة^(١) ؛
كالحَدِّ ، فلا تَنْظُرُ لِأُتَيْهِ ؛ لِأَمْرٍ^(٢) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْرُ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بِجَهْدٍ^(٣)

وكذا لا كفارة - كما ذَكَرَهُ شارحٌ ، لكنْ نَظَرُ عِبْرَةٍ فِيهِ - لَوْ شَكَّ أَنْوَى أَمْ لَا ،
فَجَامَعَ ، ثُمَّ تَأَنَّى أَنَّهُ نَوَى وَإِنْ قَسَدَ صَوْمُهُ وَأَيْتَمَّ بِالْجَمَاعِ

وَهَاتَانِ^(٤) قَدْ تَرَدَّدَانِ عَلَى الصَّابِطِ ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَ فِيهِمَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ ، فَإِنْ رِيدَ
لِيهِ (وَلَا شِبْهَهُ) كَمَا قَدَّمْتَهُ^(٥) . . . لَمْ تَرَدَّا .

وَلَا عَلَى مَنْ نَوَى^(٦) يَوْمَ الشَّكِّ قِصَاءً مِثْلًا^(٧) ثُمَّ جَامَعَ ، ثُمَّ ثَبِتَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ
وَإِنْ صَدَّقَ عَلَيْهِ الصَّابِطُ ، لَوْلَا مَا بَيَّنَّتُ بِهِ مُرَادَ الْمُتَنَبِّئِ بِقَوْلِي الْمَذْكُورِ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ مَا
لَمْ يَأْتِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ ؛ لِجَهْدِهِ فِي حَالِ الْوُطْدِ ، بَلْ مِنْ حَيْثُ عِبْرَةٍ ،
وَهُوَ نَحْوُ الْقِصَاءِ فِي طَرَفِهِ

وَمَا قِيلَ . إِنْ هَذِهِ تُخْرُجُ^(٩) لَوْ قَالَ : هُوَ رَمَضَانٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ^(١٠) لَا عَنْهُ . . . غَيْرُ

(١) وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتد بأصل مراه النية . بهية المحتاج (٢٠٠ / ٣)
كان المراد بالشبهة هنا : احتمال دخول الليل . (سم : ٤٤٩ / ٣) .

(٢) تعليل للإثم . (ش : ٤٤٩ / ٣)

(٣) وفي (ب) و (خ) و (غ) . (بالاجتهاد) .

(٤) أي مسألة ظن العروب بلا أمانة أو شك ، ومسألة الشك هي الية (ش : ٤٤٩ / ٣)

(٥) قوله (كما قدمته) أي قيل (ولا كفارة) كروي أي في شرح الصابط (ش : ٤٤٩ / ٣)

(٦) عطف بالمعنى على قوله (لو شك أنوَى . . .) إلخ (ش : ٤٤٩ / ٣) .

(٧) أي أوسراً أو كفارة (ش : ٤٤٩ / ٣)

(٨) قوله (المذكور) أي بعد قوله : (بسبب الصوم) كروي ولعل قوله (بقولي) بدل
من قوله (به) ، وكان الواضح الأحصر أن يقال لولا ثبت مراد المتنبِّئ إلخ (ش : ٤٤٩ / ٣)

(٩) قوله (هذه) أي مسألة يوم الشك ، قوله . (تخرج) أي عن الصابط (ش : ٤٤٩ / ٣)

(١٠) قوله (لأنه) أي يوم الشك الذي يراه قضاء ، قوله (منه) إلخ أي رمضان
(ش : ٤٤٩ / ٣)

وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ نَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا وَطَرَّ أَنَّهُ أَفْطَرَهُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْحَحُ - بَطْلَانُ صَوْمِهِ ، وَلَا مِنْ ذَنْبٍ نَاسِيًا ،

صحيح : إِنْ الْفَصَاءُ^(١) عَنْهُ لَا مَعَهُ مَعَ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ

نعم : تَخْرُجُ بِإِسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَوْمِهِ أَصْلًا ، لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ غَيْرُهُ^(٢)

وَمَرَّ^(٣) وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فِيمَا لَوْ طَلَعَ الْمَجْرُ وَهُوَ مُخَامِعٌ ، فَقِيلَ وَاسْتَدَامَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُفَيْدْ تَرْبِيًا^(٤) لِمَعَ الْإِعْتِقَادُ مَرَّةَ الْإِسَادِ .

(وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ نَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ ، مَتَعَلَّقٌ^(٥) بِ(الْأَكْلِ) (وَطَرَّ أَنَّهُ أَفْطَرَهُ بِهِ) لِعِتْقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ (وَإِنْ كَانَ الْأَصْحَحُ - بَطْلَانُ صَوْمِهِ) يَهْدِي الْجَمَاعَ ؛ كَمَا لَوْ جَامَعَ ظَانًّا بِقَاءِ اللَّيْلِ . . . فَتَانَ خِلَافُهُ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَطَّرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ^(٦) ؛ إِذَا لَا حُدْرَ لَهُ بِوُجُوبِ .

وَهَذَا^(٧) إِنْ عَلِمَ وَجُوبَ الْإِسَادِ بَعْدَ الْفَطْرِ خَارِجٌ (بِسَبَبِ الصَّوْمِ)^(٨) . وَلَا يَأْتِيهِ^(٩)

(وَلَا) عَلَى (مَنْ ذَنْبٍ نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ ، وَصَرَّحَ

(١) أي : قضاء ومطْلان . (مس : ٤٤٩/٣)

(٢) قوله (السامر) إلخ ، أي : يستمر به به نهاية (ش : ٤٤٩/٣)

(٣) أي : في أواخر (فصل منقطرات) (ش : ٤٤٩/٣) .

(٤) هلْ لوجوب الكفارة (ش : ٤٤٩/٣)

(٥) أي : موله (ناسيًا) . (ش : ٤٤٩/٣)

(٦) جزءاً . مفتي المحتاج (١٧٩/٢)

(٧) أي : من جامع بعد الأكل إلخ (ش : ٤٤٩/٣)

(٨) أي : خارج بقول المر (سبب الصوم)

(٩) قوله (خارج سبب الصوم) . ولا يَأْتِيهِ

(ب) ، ههنا (خارج به سبب الصوم) ، والآية أتم به ، وهو الأنسب والموافق

لمادة بهاية الصحيح (٢٠٢/٣) ، وههناها : (يخرج بالقيء الأخير) وإن طلق الإباحة .

خرج بقوله (أتم به) ، والقيء الأخير هو قول المتن : (سبب الصوم)

وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالرَّيَا مُتْرَحَّصًا .

وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الرَّوْجِ عَنْهُ ، وَفِي قَوْلٍ : عَنْهُ وَعَنْهَا ، وَفِي قَوْلٍ عَنْهَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى .

وَتَلْزَمُ مِنَ انْفِرَادِ بَرُوقَةِ الْهَلَالِ وَجَامَعِ يَوْمِهِ

بهذا^(١) مع عليه من قوله السابق . (على ناسي) لأنه منا يخفى ، وبصح - كما فلاه - أَنْ يَكُونَ هَذَا مَفْرَعًا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ النَّاسِيَّ يَفْضِدُ صَوْمَهُ^(٢) ، وَحِينَئِذٍ لَا تَكَرَّرُ فِيهِ بُوجُهُ^(٣) .

(وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالرَّيَا مُتْرَحَّصًا) لِأَنَّهُ فَطَرَهُ حَائِثُ لَهُ ، وَإِنَّهُ يَلْزَمُ لَا لِلصَّوْمِ ، وَلِكُنْ التَّرَحُّصِ لِدَلَالَتِهِ^(٤) ، وَإِلَّا . فَهُوَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَّعَّظْ التَّرَحُّصَ ، بِغَيْرِ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ : (وَكَذَا بِغَيْرِهَا)^(٥) .

(وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الرَّوْجِ عَنْهُ) ذُوْهَا : لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَمُّ لَمْ يَأْتِ بِهَا رُوحَةُ الْمَجَامِعِ مَعَ مَشَارِكَتِهَا لَهُ فِي السَّبَبِ^(٦) ، وَلِأَنَّهُ صَوْمُهَا بَاقِصٌ ، كَمَا مَرَّ^(٧) .

(وَفِي قَوْلٍ) تَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، لَكُنْ تَكُونُ (عَنْهُ وَعَنْهَا) لِمَشَارِكَتِهَا لَهُ فِي السَّبَبِ ، وَلِهَذَا الْقَوْلُ تَفْرِيعٌ وَتَقْيِيدٌ لَيْسَ مِنْ عَرَصَاتِ دِكْرِهِ .

(وَفِي قَوْلٍ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى) قِيَاسًا عَلَى الرَّحْلِ

(وَتَلْزَمُ) الْكَفَّارَةُ (مِنْ انْفِرَادِ بَرُوقَةِ الْهَلَالِ وَجَامَعِ يَوْمِهِ) لَصَدَقِ الصَّابِقُ

(١) أي بعدم التوجع على من رمى ناسياً (ش ٢٤٩/٣ - ٢٥٠)

(٢) الشرح الكبير (٣/٢٢٦) ، روضة الطالبين (٢/٢٤٣)

(٣) أي لأن ما سبق مبني على أن الناسي لا يفسد صومه ، وهذا مبني على أنه يفسد صومه (سم : ٢٥٠/٣) .

(٤) أي لئله على أن إثمته للرما لا للصوم (ش ٢٥٠/٣)

(٥) في (ص : ٦٩٦) .

(٦) تقدم تخريج الحديث في أول الفصل .

(٧) قوله (كما مر) أي في شرح قوله (بغير جمع) كروي

وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ . لَرَمَهُ كَفَارَتَانِ .
وَحُدُوثُ السَّعْرِ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكُفَّارَةَ ، وَكَذَا الْفَرَضُ عَلَى لَمَذَمِ
وَيَجِبُ مَعَهَا قَضَاءُ يَوْمِ الْإِسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ

عليه باعتبار ما عدّه ، وَيُلْحَقُ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ : مَنْ أَخْبَرَهُ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ ، لَمْ يَرِ
أَنَّهُ يَلَرَمُهُ الصَّوْمُ ، كَالرَّائِي ^(١) .

(وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ لَرَمَهُ كَفَارَتَانِ) لِأَنَّهُ كُلُّ يَوْمٍ عَادَةٌ مُسْتَعْنَةٌ .
كَحُجَّتَيْنِ أَوْ حُجَّاتٍ جَامِعَةٍ فِي كُلِّ

أَمَّا جَمَاعٌ ثَانٍ ، أَوْ أَكْثَرُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . . . فَلَا شَيْءَ فِيهِ وَإِنْ اخْتَلَفَ
الْمَوْطُؤَاتُ ، لِأَنَّ الْإِسَادَ لَمْ يَتَكَرَّرْ .

(وَحُدُوثُ السَّعْرِ) وَالرَّدَّةُ (بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكُفَّارَةَ) لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ
الْوُجُوبِ خَالَ الْجَمَاعِ (وَكَذَا الْمَرَضُ) أَيُّ : حَدُوثُهُ بَعْدَهُ لَا يُسْقِطُهَا (عَلَى
الْمَذَمِّ) لَدَلُّكَ ، فَتَحَقَّقَ مَعَهُمَا هُنَا الْحَرَمَةُ ، بِحُلَافِ حَدُوثِ الْجَوْرِ
وَالْمَوْتِ ، لِأَنَّهُ يَتَّبَعُ بِهِمَا زَوَالُ أَهْلِيَةِ الْوُجُوبِ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ
الْوُجُوبِ حَالَةَ الْجَمَاعِ .

(وَيَجِبُ مَعَهَا) أَيُّ : الْكُفَّارَةُ (قَضَاءُ يَوْمٍ) أَوْ أَيَّامٍ (الْإِسَادُ عَلَى الصَّحِيحِ)
لِأَنَّهُ إِذَا لَزِمَ الْمَعْدُورُ غَيْرُهُ أَوَّلَى ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَرَ بِهِ ^(٢) الْمَجَامِعُ ^(٣) .

(١) لمي (ص : ٥٩٦) .

(٢) وفي المطبوعة المكية والمصرية : (أمر بها) .

(٣) وهو الحديث السابق في أول الفصل ، جاء فيه في رواية أبي داود (٢٣٩٣) أَنَّهُ ﷺ قَالَ
لِلْأَعْرَابِيِّ : « وَصُمْ يَوْمًا ، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ » وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَرِيبَةَ (١٩٥٤) ، وَالذَّارِقُطِيُّ
(ص ٥١٠) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٨١٤٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَاهُ
« النَّعِيشُ الْحَبِيرُ » (٤٥١/٢ - ٤٥٢) .

وَيَمِي : عِثْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ .
فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيًّا ، فَلَوْ عَجَرَ عَنِ الْجَمِيعِ . اسْتَقْرَتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَطْهَرِ ،
فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ . فَعَلَهَا

(وهي) أي . الكفارة^(١) (عِثْقُ رَقَبَةٍ^(٢)) ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . فصيام شهرين
متتابعين ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . فإطعام ستين مسكياً (كما في البحر السائق^(٣)) .
وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَشُرُوطُهَا ، وَصَعَتُهَا فِي (بَابِ الْكَفَّارَةِ)^(٤) .
(فَلَوْ عَجَرَ عَنِ الْجَمِيعِ . اسْتَقْرَتْ) مَرْتَّةً (فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَطْهَرِ) لِأَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ الْأَعْرَابِيَّ أَنْ يُكْفَرَ بِمَا ذَفَعَهُ إِلَيْهِ مَعَ إِخْبَارِهِ لَهُ بِعَجْزِهِ^(٥) .
فَدَلَّ^(٦) عَلَى ثُبُوتِهَا فِي الذِّمَّةِ حَيْثُ^(٧) ، وَعَدَمُ ذِكْرِهِ^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ^(٩)
إِنَّمَا لَفْهِمُهُ مِنْ كَلَامِهِ ، كَمَا تَقَرَّرَ ، أَوْ لِأَنَّهُ تَأَخَّرَ الْبَيَانُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ .
(فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ . فَعَلَهَا) فَوْرًا وَجَوْبًا ، لِأَنَّهُ كُلُّ كَفَّارَةٍ تَعْدَى

(١) قوله (أي الكفارة) غير موجود في (أ) و (ب) و (ج) و (د)

(٢) وفي (ب) و (س) والمطبوعات : (رَقَبَةٌ مَوْتَةٌ) .

(٣) أي : أوَّلُ المَصْل (ح : ٦٩٣) .

(٤) في (٨ / ٣٦١) وما بعدها .

(٥) قوله (أمر الأعرابي) وحكايته كما يأتي بيانه أن أعرابياً جامعاً ، ثم جاء إلى رسول الله ﷺ
وأخبر بعجزه ، فحماه رسول الله ﷺ بقدر الكفارة فأعطاه له أمره أن يكفر به ، ثم قال
الأعرابي : يا رسول الله ! ما أهل بيت أحوج بيتاً ، فقال رسول الله ﷺ : أُولَئِكَ أَهْلُكَ .
كردي . وتقدم تحريجه أوَّلُ الفصل (ح : ٦٩٣ - ٦٩٤)

(٦) أي : ذلك الأمر . (ش : ٤٥٢ / ٣) .

(٧) أي : حين المجز . (ش : ٤٥٢ / ٣) .

(٨) أي : الاستقراء . (ش : ٤٥٢ / ٣) .

(٩) وقوله (عدم ذكره له) إشارة إلى ردِّ دليل المقابل ، فإنه قال : تسقط الكفارة ، لأنه ﷺ لم
يذكر للأعرابي ثبوتها في الذمة مع جهله بالحكم ، فردَّ الشارح بقوله (وعدم ذكره ﷺ له ، ما
نفهمه) أي : فهم الأعرابي حكم ثبوتها في الذمة من كلامه ﷺ (كما تَقَرَّرَ) وهو قوله
(قد على ثبوتها في الذمة) ، (أو لأن) (إلخ ، ووقت الحاجة هذا وقت القدرة على
الكفارة . كردي .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ ؛ لِشِدَّةِ الْعِلْمَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَقْفِرِ
صَرْفُ كِفَارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ .

نسبها نَحْتٌ ، مَعْرُوفٌ فِيهَا

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ) إِلَى الْإِطْعَامِ (لِشِدَّةِ الْعِلْمَةِ) أَيِ :
الْحَاجَةِ إِلَى الْوُطْءِ ؛ لِئَلَّا يَقَعَ فِيهِ أَثْنَاءُ الصَّوْمِ ^(١) ، فَيَخْتَلِجَ لِمُتَنَافِهِ وَهُوَ حَرَجٌ
شَدِيدٌ .

وَرَدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَمَرَ الْمَكْفِرَ بِالصَّوْمِ . . قَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَهَلْ أَتَيْتُ إِلَّا بِسَ قَتْلِ ^(٢) الصَّوْمِ ؟ فَأَمَرَهُ بِالْإِطْعَامِ ^(٣) .

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَقْفِرِ) الْمَكْفِرُ (صَرْفُ كِفَارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ)

كَالْمَكَاةِ

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمَحَامِجِ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَهُ بِعَجْرِهِ ، فَجَاءَ لَهُ قَدْرُ
الْمَكْفَرَةِ فَأَغْطَاهُ لَهُ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا تَبِيتُ لِأَسْتَبِيهَا ^(٤) أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ
مَنْ . . أَطْعِمْنِي أَهْلَكَ ^(٥) . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ ^(٦) ، أَوْ مَلَكَهُ إِيَّاهُ لِيُكْفِّرَ

(١) لِأَنَّ حُرْمَةَ الصَّوْمِ ، وَشِدَّةَ عِلْمِهِ قَدْ يَفْصِلَانِهِ إِلَى الْوُقُوعِ وَلَوْ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنَ الشُّهُورِ ، وَذَلِكَ
مَقْصُودٌ لِمُتَنَافِهِمَا ، وَهُوَ حَرَجٌ شَدِيدٌ . مَهْدِيهِ السَّحَابِ (٢٠٥ / ٣)

(٢) قَوْلُهُ (قَتَلَ) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي (س) وَالْمَطْبُوعَاتِ وَ (ب)

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٨٠٧٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْمَحَامِجِ فِي رَمَضَانَ ، وَدِيهِ
(قَالَ : « قُصُّ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ » قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَهَلْ لَقِيتُ مَا لَقِيتُ إِلَّا فِي الصَّيَامِ) ،
وَحَدَّثَهُ فِي حَدِيثِ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرِيبَةَ (٢٣٧٨) ، وَالْحَاكِمُ (٢٠٣ / ٢) ، وَأَبُو دَاوُدَ
(٢٢١٣) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٨٤) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٦٢) ، وَأَحْمَدُ (٢٤١٩٠) عَنْ سُلَيْمَةَ بِنْتِ
صَحْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَدِيهِ قَالَ ﷺ : « قُصُّ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ » فَلْيَبْ . وَهَلْ أَصَابِي
مَا أَصَابِي إِلَّا فِي الصَّوْمِ ؟ وَلَعَلَّ مَوْلَى الشَّارِحِ هُوَ حَدِيثُ الْمَطْهَرِ ؛ كَمَا جَاءَ مَصْرُوحًا بِهِ فِي
« الْجَمْعِ الْوَهَّاجِ » (٣٥١ / ٣) .

(٤) قَوْلُهُ (مَا سَبِيتُهَا) سَبَاتْنِي بِعَرَفِ (الْإِبْتِس) فِي حَرَمِ الْعِدَّةِ فِي (الْحَجِّ) كُرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (أَطْعِمْنِي) بِحِجْ مَقُولٍ لِي (قَوْلُهُ ﷺ) كُرْدِي تَعْلَمُ بِحَرْبِهِ (ص ٦٩٤) .

(٦) قَوْلُهُ (يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمَحَامِجِ ؛ يَعْنِي لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَنْدَلُ

به (١) ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ بِعَقْرِه .. أَذِنَ لَهُ فِي صَرْفِهِ لِأَهْلِهِ ؛ إعلاماً بأن الكفارة إنما تحت
 بالعاصي عن الكفاية ، أو أنه نَطَوَّع بالتكفير عنه ، وسَوَّع له صرفها لأهله ؛ إعلاماً
 بأن المكفر المنطوَّع يَجُوزُ له صرفها للممَّوَّن المكفِّر عنه
 وبهذا أخذ أصحابنا فقلُّوا . يَجُوزُ للمنطوَّع بالتكفير عن الغير صرفها للممَّوَّن
 المكفِّر عنه .

واخترَزَ عنه (٢) المتن بقوله : (كفَّارته إلى عياله) .

* عن وقوع التمثيل ، وإنما أراد أن يمتنكه ليكفر ، فهذا أجود بحاله تعلق عليه ، قوله (أو
 أنه) أي أن النبي ﷺ تطوع بالتكفير عن المجامع ، وأجر للمجامع صرفها لأهله كرمي
 (١) وأمره بالتعلق به . مضي المحتاج (١٨١ / ٢) .
 (٢) أي عن المكفر المنطوَّع ؛ لأن الصرف فيه إنما هو لأهلي المكفر معي ونهايه (ش
 . (٤٥٣ / ٢)

25/3/1

11/11/11
11/11/11
11/11/11

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

(باب صوم التطوع)

وهو ما لم يُفَرِّضْ .

وللصوم من الفضائل والمثوبة ما لا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، وَمِنْ ثَمَّ أَضَافَهُ ^(١) تَعَالَى إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، فَقَالَ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصُّوْمَ ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ » ^(٢) .

وأيضاً فهو مع كونه من أعظم قواعد الإسلام ، بل أعظمها عند جماعة .. لَا بُدَّ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ ^(٣) مِنْ غَيْرِ إِنْخِبَارٍ عِزُّ اللَّهِ تَعَالَى

وَمَا قِيلَ ^(٤) : إِنَّ التَّجَاعِلَ ^(٥) لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ .. يَرْذُوه حَرُّ مُسْلِمٍ ^(٦) : أَنَّهُ ^(٧) يُؤْخَذُ مَعَ جَمَلَةِ الْأَعْمَالِ ^(٨) فِيهَا ^(٩) ، وَيَقِي فِيهِ سَبْعَةٌ وَارْبَعُونَ قَوْلًا ^(١٠)

(١) وَلِي (أ) وَ (ب) وَ (ج) : (أَضَافَهُ اللَّهُ تَعَالَى)

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٤) ، وَمُسْلِمٌ (١١٥١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) قَوْلُهُ (أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى فَضْلِهِ كَرْدِي

(٤) أَيِ فِي تَوْجِيهِهِ الْإِضَافَةُ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورَةِ (ش : ٤٥٣ / ٣)

(٥) وَ (التَّجَاعِلُ) هِيَ الْمَعَاصِي كَرْدِي وَهَبَرَةُ الشَّرَوَانِي (٤٥٣ / ٣) (أَيِ حَقِيقِ الْعِبَادِ) .

(٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَتَذَرُونَ مِنَ الْمُفْعِلِينَ ؟ » قَالُوا : الْمُسْكِرُ فِيمَا لَا دَرَجَةَ لَهُ وَلَا مَنَافِعَ ، فَقَالَ : « إِنَّ الْمُفْعِلِينَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ يَأْتِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ ، وَيَأْتِيهِمْ قَدْ شَتَمَ هَذَا ، وَقَذَفَ هَذَا ، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا ، وَشَرِبَ دَمَ هَذَا ، وَصَرَبَ هَذَا ، فَيَنْطَلِقُ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، فَإِنْ لَيْسَ حَسَنَاتُهُ قِيلَ أَنْ يُخْفَى مَا عَلَيْهِ أَجَلٌ مِنْ خَطِيئَاتِهِمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ » صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢٥٨١)

(٧) أَيِ : الصُّوْمُ . (ش : ٤٥٣ / ٣) .

(٨) أَيِ ، عَرَضَهَا وَسَتَهَا ، وَمَا عَرَضَهَا مِنْهَا . (ج ش : ٢٠٥ / ٣)

(٩) أَيِ التَّجَاعِلُ . (ش : ٤٥٣ / ٣) .

(١٠) وَاسْتَخْلَعُوا فِي مَعْنَاهُ عَلَى أَقْوَالٍ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ قَوْلًا مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (١٨٢ / ٢)

يُسَنُّ صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ ، وَالْخَمِيسِ ،

لَا تَحُلُّوْا عَنْ خَمَاءٍ وَتَعْتَمِبِهِ .
نعم ؛ قيل . إِنَّ التَّصْعِيفَ فِي الصَّوْمِ وَغَيْرِهِ لَا يُؤْخَذُ^(١) ؛ لِأَنَّهُ مُحَصَّنٌ
مَصْلُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤْخَذُ الْأَصْلُ ، وَهُوَ الْحَسَنَةُ الْأُولَى لَا عَيْرٌ . انْتَهَى
وَإِنَّمَا يَتَّبَعُهُ إِنْ ضَعَّ ذَلِكَ عَنِ الصَّادِقِ^(٢) ، وَالْآ... وَجَبَ الْأَخْذُ بِعَمُومِ مَا أَخْبَرَ
بِهِ ؛ مِنْ أَخْذِ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ تَبْقَ لَهُ حَسَنَةٌ... وَضِعَ عَلَيْهِ مِنْ مِثْلَاتِ
الْمُظْلُومِ^(٣) ، فَإِذَا وَضِعَ عَلَيْهِ مِثْلَانَهُ... فَأُولَى أَخْذُ جَمِيعِ حَسَنَاتِهِ الْأَصْلِي وَغَيْرِهِ ؛
لِأَنَّ الْكُلَّ صَدَرَ لَهُ ، وَمَحَصَّنُ الْفَعْلِ جَارٍ فِي الْأَصْلِ^(٤) أَيْضاً ؛ كَمَا هُوَ مُعْتَقَدُ أَهْلِ
السُّنَّةِ .

(يَسَنُّ صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ ، وَالْخَمِيسِ) لِلْحَبْرِ الْحَسَنِ . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَسْتَحَرِّي صَوْمَهُمَا^(٥) .

وَيَقُولُ . : إِنْهُمَا تُقَرَضُ فِيهِمَا الْأَفْعَالُ^(٦) ، فَأَجِبْتُ أَنْ يُقَرَضَ عَلَيَّ وَأَنَا
صَائِمٌ^(٧) . أَيِ : تُقَرَضُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى

وَكَذَا يُقَرَضُ عَلَيْهِ فِي لَيْلَةِ يَصْفٍ شَعْبَانَ^(٨) ، وَفِي لَيْلَةِ

(١) أَيِ مِنْ لَيْبَعَاتِ (ش ١٥٣/٣)

(٢) أَيِ لِشَارِعِ (ش ١٥٣/٣)

(٣) وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ مَعاً

(٤) قَوْلُهُ : (وَمَحَصَّنُ الْفَعْلِ جَارٍ فِي الْأَصْلِ) يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ أَيْضاً مُحَصَّنُ الْفَعْلِ كَرَدِي

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٦٤٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٥٥) ، وَالسَّائِي (٢٣٦٠) ، وَابْنُ عَاجَةَ

(١٧٣٩) ، وَأَحْمَدُ (٢٥١٤٧) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٦) وَلِي (أ) وَ (خ) وَ (لُح) : خَلِيلُ الْأَفْعَالِ (١)

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٦٥) دُونَ قَوْلِهِ : « فَأَجِبْتُ أَنْ يُقَرَضَ عَلَيَّ » إلخ . وَبِهِ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ

(٧٥٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حُرَيْمَةَ (٢١١٩) مُحْتَصِراً ، وَالْمَدَنِيُّ فِي

« الْمُحْتَارَةِ » (١٣٥٦) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٥٠٩) ، وَأَحْمَدُ (٢٢١٦٧) عَنْ

أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَطُولاً .

(٨) عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ لَمْ أَرَكْ تَصُومُ شَهْرًا مِنَ الشُّهُورِ =

القدر^(١) ، فالأول عرصٌ إجماليٌّ باعتبار الأسبوع ، والثاني باعتبار السنة ، وكذا الثالث

وفائدة تكرير ذلك إظهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلاً . فهو رفع^(٢) الملائكة لها بنيل مرة وبالمباركة^(٣) وعد الحليمي اعتياد صوميهما مكروهاً . شد وتسميتهما بذلك^(٤) يقتضي أن أول الأسبوع الأحد ، وتقله ابن عطاء عن الأكرين ، ونافضة السهيلي قتل عن العلماء إلا أن جرير أن أوله السبت^(٥) ، ويتأني سط ذلك في (الذير)^(٦)

(و) يُسْتَأْذَنُ ، بل يتأكد صوم نسيح الحجة : للحر الصحيح^(٧) فيها المفتصي

ما تصوم من شعبان ، قال : ذلك شهر ينقل الناس فيه من رجب ورمضان ، وهو شهر يُزْفَعُ فيه الأضال إلى رب العالمين ، فأحث أن يُرْفَعَ عني وأنا صائم . أخرجه المقدسي في المختارة (١٣١٩) ، والسنن (٢٣٥٧) ، وأحمد (٢٢١٦٧) ولم أحد في بعض النسخ بل فيه نصف شعبان شيئاً

- (١) لم أحد
- (٢) في (ب) و(ت) و(خ) والمطبوعة الومية . (رفع)
- (٣) عن أبي موسى رضي الله عنه قال : صام بـ رسول الله ﷺ أربعاً : إن الله لا ينام ، ولا ينبغي له أن ينام ، يرفع اليقظ ويخفضه ، ويضع إليه عمل النهار بالليل ، وعمل الليل بالنهار . أخرجه مسلم (١٧٩) ، وراجع صحيح البخاري (٥٥٥) ، وصحيح مسلم (٦٣٢)
- (٤) أي : بالاثني والخميس . (ش : ٤٥٤/٣) .
- (٥) وهو الأصح . نهاية المحتاج (٢٠٦/٣)
- (٦) في (١٠/١٦١-١٦٢) .
- (٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيره . قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : « ولا الجهاد » ، إلا رجل خرج يُعَابِظُ نَفْسَهُ وماله ، فلم يرجع بشيء . أخرجه البخاري (٩٦٩) ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ما من أيام أتت إلى الله أن يُعْتَدَ له فيها من عشر ذي الحجة ، يتبدل فيها كل يوم منها بصيام سيئة » أخرجه الرمذي (٧٦٨) ، وقال (حديث غريب) ، وابن ملحة (١٧٢٨) ، وراجع

غرفة ،

لأفضلها على عشر رمضان الأخير ، ولذا قيل به ، لكنه غير صحيح ، لأن المراد أفضلها على ما غذا رمضان ، بصحة الخبر بأنه سبب الشهور^(١) ، مع ما تميز به من مسائل أخرى .

وأيضاً فاختيار العرصي لهذه ، والنفل لتلك^(٢) أدل دليل على تميز هذه .
فرعم^(٣) أن هذه أفضل من حيث الليالي ، لأن فيها ليلة القدر ، وتلك أفضل من حيث الأيام ، لأن فيها يوم عرفة غير صحيح وإن أطقت قائله في الاستدلال له ، لأنه^(٤) بما لا يقع فيه^(٥) فصلاً عن صراحته .

وأكدتها : تاسعها ، وهو يوم (عرفة) لغير حاج ومساير ، لأنه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعدها ، كما في خبر مسلم^(٦)
وآخر الأولى^(٧) سلخ الحجة ، وأول الثانية أول المحرم الذي يلي ذلك ، حملاً لحطاب الشارع على عزفه^(٨) في السنة ، وهو ما ذكر .

١ - فتح الباري (١٣٧ / ٣) ، وشرح صحيح مسلم (٣١٢ ، ٤)

(١) الحر : رمضان سبب الشهور ، سبق تحريره في أوائل (الصيام)

(٢) قوله (لهذه) أي لعشر الأخير من رمضان ، وقوله (لتلك) أي لنع الحجة (ش : ١٥٤ / ٣) .

(٣) رمي (أ) و (ت) (ورعم) ، رمي (ع) (ومن رعم)

(٤) أي : ما استدلال به . (ش : ١٥٤ / ٣) .

(٥) أي لا بعيد النظر (ش : ١٥٤ / ٣) وفي (أ) (في الاستدلال له بما لا يقع فيه) ، وفي (ح) (في الاستدلال له ، لأنه مما لا يقع فيه) ، وفي (ب) : (في الاستدلال له ، لأنه مما لا يقع فيه) .

(٦) عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكثر الشئ الذي قلته » ، والشئ الذي قلته : صحيح مسلم (١١٦٢) .

(٧) قوله (وآخر الأولى) أي : التي هو فيها (سلخ الحجة) أي : آخرها (وأول الثانية) أي : التي بعدها ، و (ذلك) إشارة إلى سلخ الحجة كردي

(٨) وضمير (عزفه) يرجع إلى (الشارع) كردي

والمكفر الصغائر الواقعة في الستين ، فإن لم تكن له صغائر . رُفِعَتْ
درجته ، أو وُقِيَ اقترافها^(١) ، أو استكثرها .

وقول مجلي : (تخصيص الصغائر تحكماً) مردود^(٢) وإد سقته إلى نحوه^(٣)
ابن المنذر . بأنه^(٤) إجماع أهل السنة ، وكذا يُقال فيما ورد في الحج^(٥) وغيره ؛
بذلك المستند^(٦) ؛ لتصريح الأحاديث بذلك^(٧) في كثير من الأعمال المكفرة
بأنه^(٨) يشترط في تكفيرها اجتناب الكبائر^(٩) .

وحديث تكفير الحج للثغرات ضعيف عند الحفاظ ، بل أشار بعضهم إلى شدة
ضعفه^(١٠) .

(١) وضمير (اقترافها) يرجع إلى (الصغائر) كروي وقال الشرواني (٤٥٤/٣) (قوله
أزوني : إلح فيه بالسبة إلى السنة الماضية نظر) وراجع : السهل الصالح في اختلاف
الأنبياء : مسألة (٥٦١)

(٢) ولي (أ) (ب) (خ) (و) (س) (و) (خ) : (وقوه)

(٣) ولي (أ) (و) (خ) (و) (خ) : (إلى مثله)

(٤) أي : النصيب . (ش : ٤٥٤/٢) .

(٥) من أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : « من حجج طوافك يرفعت ، ولم
يتشأن رجع كيوم ولدته أمه » أخرجه البخاري (١٥٢١) ، ومسلم (١٣٥٠) . وفي رواية
الترمذي (٨٢٢) له : « . . . فخير لك ما تقدم من دينه »

(٦) بكسر الهمزة بعد لام اسم الإشارة الرجوع للإجماع (ش : ٤٥٤/٣)

(٧) قوله (بذلك) بحث للأحاديث ، والمشار إليه التكفير (ش : ٤٥٤/٣)

(٨) قوله (في كثير) إلح ، وقوله (بأنه) إلح متعلقان به (التصريح) ، ويحمل أن
المشار إليه النصيب ، وإن قوله (بأنه يشترط) إلح يدل من قوله (بذلك)
(ش : ٤٥٥/٣)

(٩) منها ما أخرجه مسلم (٢٣٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول
« الصلوات الخمس ، والعمرة إلى العمرة ، وقضائهما إلى وقضائهما مكفرتان ما يتشأن » ، وإذا
اجتنب الكبائر .

(١٠) عن أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله ينزل على أهل عرصات
يتأهبون يومئذ الملاكمة ، يقولون يا ملائكتي ، انظروا إلى عبيدي شعثاً غبراً ، أتبلوا بضرئون إلي من »

أما الحاج . . . فَيُسَنُّ لَهُ فِطْرُهُ وَإِنْ لَمْ يُضْعِفْهُ الصَّوْمُ عَنْ الدَّعَاءِ : تَأْسِيًا بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّهُ وَقَفَ مَعِطْرًا^(١) ، وَتَقَوَّيَا عَلَى الدَّعَاءِ ، فَصَوْمُهُ حَلَالٌ الْأَوَّلَى ، وَقِيلَ : مَكْرُوهٌ ، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي « نَكَيْتِ التَّيْبِ » ، وَهُوَ مَتَّعَةٌ ، لَصْنَهُ السَّيِّئِ عَمَهُ^(٢)

نعم : يُسَنُّ صَوْمُهُ لِمَنْ أَخَّرَ وَقُوفَهُ إِلَى اللَّيْلِ : أَيِ وَلَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا ، لَصْنِ الْإِمْلَاءِ ، عَلَى أَنَّهُ يُسَنُّ فِطْرُهُ لِلْمَسَافِرِ ، وَمِثْلُهُ الْمَرِيضُ ، لَكِنْ مُحَلَّةٌ^(٣) إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ : أَيِ : أَتَعَبَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْصَرِّزْ بِهِ ، فَدَنَ^(٤) الْأَذْرَعِي ، وَهُوَ أَوْسَى مِنْ حَمَلِ الرُّكْحَيْنِ لَهُ^(٥) عَلَى مَنْ يُضْعِفُهُ الصَّوْمُ وَيُسَنُّ صَوْمُ ثَامِسِ الْحَجَّةِ : احتياطًا لَهُ^(٦)

كُلُّ مِثْقَلٍ صَبِيحٍ ، فَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَجِثُ دُعَائَكُمْ ، وَشَعَثُ رَغَبَتَكُمْ ، وَزَعَمْتُ مُسَبِّحَهُمْ لَشُغْبِهِمْ ، وَأَغْطَيْتُ مُخْبِرَهُمْ جَمِيعَ مَا سَأَلُونِي فِيهِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يَبْتَغُونَ ، فَوَدَّ أَهْلَ الْقَوْمِ إِلَى جَمِيعٍ ، وَوَضَعُوا زُهَادُوا فِي الرِّجَّةِ وَالطَّلَبِ إِلَى اللَّهِ ، فَيَقُولُ يَا مُلَانِيكِي : جَنَادِي وَقَفُوا دَعَاؤُ فِي الرِّجَّةِ وَالطَّلَبِ ، فَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَجِثُ دُعَائَكُمْ وَشَعَثُ رَغَبَتَكُمْ ، وَزَعَمْتُ مُسَبِّحَهُمْ لَشُغْبِهِمْ ، وَأَغْطَيْتُ مُخْبِرَهُمْ جَمِيعَ مَا سَأَلْتَنِي ، وَكَمَعْتُ عَنْهُمْ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يَبْتَغُونَ ، أَخْرَجَهُ أَبُو يَمِينٍ فِي « مَدَّة » (٤٠٩٢) ، وَأَخْرَجَ سَعْدُ بْنُ دَاوُدَ (٥٢٣٤) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠١٣) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٩٥٥٧) ، وَاحْمَدُ (١٦٤٥٧) مِنْ عِبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسِ السَّلْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَتِي الْحَافِظُ السُّوَيْطِيُّ طَرَفَهُ فِي « اللَّائِلَى » الْمَصْرُوعَةِ (١٠٦/٢ - ١٠٥) ، مُرَاجَعَهُ (١) عَنْ أُمِّ الْمُضَلِّ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ نَاسًا نَادَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ ، فَأَرْسَلَتْ بِهِ بِقَدَحٍ لَبِي ، وَهُوَ وَاحِدٌ عَلَى مَعْبَرَةٍ مَعْرُوفَةٍ ، فَتَرَبَّهَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٨٨) ، وَمُسْلِمٌ (١١٢٣) (٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرِيمَةَ (٢١٠١) ، وَابْنُ حَكَمٍ (١٣٤/١) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٤٠) ، وَالسَّائِكِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٣٠٣٧) وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٣٢) ، وَرَوَّاجُ « الْبُلْدِ الْمَشْرِقِيِّ » (٢٠١/٤) .

(٣) أَيِ : لِلصَّ . (ش : ٤٥٥/٣) .

(٤) أَيِ مَوَدَّةٍ (لَكِنْ مُحَلَّةٌ إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ) (ش : ٤٥٥/٣)

(٥) أَيِ : لِلصَّ . (ش : ٤٥٥/٣)

(٦) وَأَنْتَ مِنْ مَطْلُوبٍ مِنْ جِهَةِ الْإِحْتِيَاظِ لَعَرَفَةِ ، وَمِنْ جِهَةِ تَحْوِيلِهِ فِي الْعَشْرِ غَيْرِ الْعِيدِ : كَمَا أَنَّ صَوْمَ

وَعَاشُورَاءَ ، وَتَاسُوعَاءَ ، وَأَيَّامَ الْبَيْضِ .

(وعاشوراء) بالمد ، وهو عاشور المحرم . وشذ من قال : إنه ناسع ، لأنه يكثر السنة الماضية . رواه مسلم ^(١) .

ولكون أجرياً ضعف أجر أهل لكتاب ^(٢) . . . كان ثواب ما خصصناه . وهو عرفة - ضعف ما شاركناهم فيه ، وهو هذا ^(٣) .

(وتاسوعاء) بالمد ، وهو ناسع ، لحبر مسلم : لَيْتَنِّي بَقِيتُ إِلَى قَائِلٍ . لأصومَنَّ التَّاسِعَ ^(٤) . فَمَاتَ فَلَهُ .

والحكمة فيه : مخالفة اليهود

وَيُسُّ صَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ أَيْضاً ^(٥) .

(وأيام) الليالي (البيض) وهي الثالث عشر وثلاثة عشر لصفحة الأمر بصومها ^(٦) .

- يوم عرفة مطلوب من جهتين . أسنى المطالب (٦٣ / ٣) .

(١) عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : سئل ﷺ عن صوم يوم عاشوراء ؟ قال : يَكْفُرُ السَّنَةَ الْبَاقِيَةَ . صحيح مسلم (١١٦٢) .

(٢) يعني أمة موسى صلى الله تعالى على نبيه وعلمه [ومسلم] (ش ٤٥٦ / ٣)

(٣) قوله (هذا) أي عاشوراء (ش ٤٥٦ / ٣) عن بن عباس رضي الله عنهما قال : صم

لَسَيِّدِ الْمَدِينَةِ ، فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : هذا يوم

صالح ، هذا يوم نشي لله نبي ، إسرائيل من عدوهم ، فصامه موسى . قال : فإنا أحق بموسى

بِنُكْمٍ ، فصامه ، وأمر بصامه . أخرجه البخاري (٢٠٠٤) ، ومسلم (١١٣٠)

(٤) صحيح مسلم (١١٣٤) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٥) عن بن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَخَالِفُوا فِيهِ

الْيَهُودَ : صُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَتَعَدُّهُ يَوْمًا . أخرجه أحمد (٢١٨٨)

قال محمد الرملي : للحصول الاحتياط به وإن صام التاسع ؛ إذ المصنف قد يكون بالتقديم

وبالتأخير . نهاية المحتاج (٢٠٧ / ٣) .

(٦) عن أبي ذر رضي الله عنه قال : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ عَشْرَةٍ ، وَارْبَعِ عَشْرَةٍ ، وَخَمْسِ

عَشْرَةٍ . أخرجه ابن حبان (٣٦٥٥) ، والترمذي (٧٧١) . والبيهقي (٢٤٢٢) وأخرج

بعضه النسائي (٢٤٣١) عن أبي المنهال رضي الله عنه .

والاحتياط صوم الثاني عشر معها^(١) .
 نعم ؛ الأوجه - خلافاً للجلال البلقيني - أنه^(٢) في الحجة^(٣) يصوم السادس عشر ، أو يوماً بعده بَدَلُ الثالث عشر^(٤) .
 وحكمة كونها ثلاثة - أن الحسنة بعشر أمثالها ، فصومها كصوم الشهر كله ، ولذلك حصل أصل السنة بصوم ثلاثة من أي أيام الشهر وحُصِّلَتْ هذه لتعميم ليليتها بالبور المناسب للعادة ، والشكر على ذلك^(٥) ، ويتعزَّرُ تعميمُ اليوم بعادة غير الصوم .
 ويُتْرَكُ صوم أيام السود^(٦) ، خوفاً ورهبةً من ظلمة الدوب ، وهي الساع أو الثامن والعشرون وناليتاء ، فإن بدأ بالثامن ونقص الشهر صام أول ناليتاء ، لاستغراق الظلمة لليلة أيضاً ، وحينئذ يقع صومه عن كونه أول الشهر أيضاً ، فإنه يُتْرَكُ صوم ثلاثة أول كل شهر^(٧) .

- (١) للحروح من خلاف من كان به أول الثلاثة معي المحتاج (١٨٤ / ٢)
 (٢) أي : مرید التطوع . (ش : ٤٥٦ / ٣) ،
 (٣) أي : في شهر ذي الحجة
 (٤) لأن صوم الثالث عشر من ذلك حرمُ نهاية المسامح (٢٠٨ / ٣)
 (٥) أي : إنها تقع شكر الله ، لا أنه يوي بها ذلك ؛ وليس لنا صوم يسمى بها بذلك الاسم ، كما أنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر . (ع ش : ٢٠٨ / ٣) .
 (٦) عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له - أو لآخر - : أَصُفْتُ مِنْ شُرَرِ شَعَارٍ ؟ قال : لا ، قال : فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ ، أخرجه البخاري (١٩٨٣) ،
 ومسلم (١٩٩ - ١١٦١) ، عن سعد بن أبي وقاص السدي ، (٧٥٤ / ٤) (قال أبو عبد ،
 والجمهور المراد بالشررها آخر الشهر ، سميت بذلك لاستمرار القمر فيها ، وهي ليلة ثمان وعشرين ، وتسع وعشرين ، وثلاثين) وفي (١) (السود : طلباً لردال سواد القلب)
 (٧) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يصوم من عزه كل شهر ثلاثة أيام أخرجه ابن حزم (٢١٢٩) ، وابن حبان (٣٦٤١) ، وأبو داود (٢٤٥٠) ، والترمذي (٧٥٢)

وَسِتَّةٌ مِنْ شَوَّالٍ ،
.....

نبيه : من الواضح أن مَنْ قَالَ : إِنَّ أَوَّلَهَا السَّابِعُ^(١) . يُشْعِي أَنْ يَقُولَ إِذَا نَمَّ
الشَّهْرُ . يُسَمَّى صَوْمُ الْآخِرِ^(٢) ؛ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ الثَّانِي ، وَمَنْ قَالَ : الثَّامِسُ
يُسَمَّى لَهُ صَوْمُ السَّابِعِ احتياطاً ، فَتَحَ^(٣) سَمَ صَوْمِ الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ إِذَا نَمَّ الشَّهْرُ
عَلَيْهَا^(٤) .

(وستة) في نسخة (ست) بلا تاء ؛ كما في الحديث^(٥) ، وعليها فسوخ
حذفها حذفُ المَعْدُودِ^(٦) (من شوال) لأنها مع صيام رمضان - أي جميعه ،
وَلَا . . . لَمْ يَخْصُلِ الْعَصْلُ الْآتِي^(٧) وَإِنْ أَفْطَرَ^(٨) لَعَلَّهِ - كَصِيَامِ الدَّهْرِ ، زَوَادُ
مَسْمُومٍ^(٩) ؛ أَي : لِأَنَّ الْحَسَنَةَ عَشْرَ أَثْنَيْهَا ؛ كَمَا جَاءَ مَعْتَرِئاً فِي رِوَايَةِ سَدُّهَا
حَسَنٌ ، وَلَعَطُهَا : « صِيَامُ رَمَضَانَ بِمَشْرَئَةِ أَشْهُرٍ ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ - أَي : مِنْ
شَوَّالٍ^(١٠) - بِشَهْرَيْنِ ؛ فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ^(١١) » أَي : مِثْلُ صِيَامِهَا بِلا

(١) أي والعشرون (ش ٤٥٦/٣) وفي (ت) و (ح) و (ع) والمطبوعات كلمة (إن)
غير موجودة .

(٢) قوله (صوم الآخر) أي آخر الشهر ، لقوله (من خلاف الثاني) أراد به الثاني في شكل
الكتابة ، وقوله (احتياطاً) أي يرفع الثلاث في الشهر كرودي

(٣) وفي بعض النسخ : (فتتح) .

(٤) وعصير (عليها) يرجع إلى الاحتياط ، والمعروح من الخلاف كرودي

(٥) أي : الآتي قريباً في خبر مسلم .

(٦) قوله (حذف المَعْدُود) أي كما يجوز حذف الميم - وهو (الأيام) كذلك يجوز حذف
(التاء) كما في تلك السحرة . كرودي .

(٧) أي ثواب صيام الدهر مريضاً بلا مضاعفة (ش ٤٥٦/٣)

(٨) وفي (أ) : (أفطر ورمضان) .

(٩) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِسِتَّةٍ
مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الْقَهْرِ » صحيح مسلم (١١٤٦)

(١٠) وفي (ب) و (خ) : (من شهر شوال) .

(١١) أخرجه ابن خزيمة (٢١١٥) ، والنسائي في الكبرى (٣٠٦٧) ، والبيهقي (١٩٠٧) ،
وأحمد (٢٢٨٤٧) عن ثوبان رضي الله عنه

مضاعفة^(١) ، نظير ما قالوه في حبر : **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ نَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ^(٢)** .
وأشباهه

والمراد ثواب انصراف ، وإلا لم يكن لحصوله ستة شوال معنى ، إذ
من صام مع رمضان ستة غيرها^(٣) . ينحصل له ثواب الدهر^(٤) ، لئنا نفرز ، فلا
تتميز تلك إلا بذلك

وحاصله أن من صامها مع رمضان كل سنة . تكون كصيام الدهر فرضاً بلا
مضاعفة ، ومن صام ستة غيرها كذلك^(٥) . تكون كصيامه بعلأ بلا مضاعفة ، كما
أن صوم ثلاثة من كل شهر تحصيله^(٦) أيضاً .

وقضية المنى . مدتها حتى لمن أفطر رمضان ، وهو كذلك إلا بمن تعدى
بمطره ، لأنه يلزمه القضاء فوراً ، بل قال جمع متقدمون بذكره لمن عليه قضاء
رمضان ، أي . من غير تعد^(٧) . تطوع بصوم

ولو فاته رمضان فصام عنه شوالاً . شئ له صوم ست من القعدة ؛ لأن من
فاته صوم راتب بئس له قضاؤه^(٨)

ومر في مبحث النية عن « المجموع » وغيره في اشتراط التعيين في هذه

(١) قوله : (بلا مضاعفة) أي : مضاعفة الدهر . كرمي .

(٢) أخرجه مسلم (٨١١) عن أبي القوام رضي الله عنه .

(٣) قوله (غيرها) ستة (ستة) والضمير لسته شوال (ش ٤٥٧ / ٢)

(٤) أي بعلأ . (ش : ٤٥٧ / ٣) .

(٥) قوله (ستة غيرها) أي غير ستة شوال ، وقوله (كذلك) أي مع رمضان كل سنة
(ش : ٤٥٧ / ٣) .

(٦) أي ثواب صوم الدهر بعلأ بلا مضاعفة . (ش ٤٥٧ / ٣)

(٧) أي أنما مع التعدى محرم ، لو حوت القضاء فوراً ، ولتطوع يديه ، أي استقلالاً
(سم ٤٥٧ / ٣) وراجع « المسهل الناصح في اختلاف الأشباح » مسألة (٥٦٤)

(٨) راجع « المسهل الناصح في اختلاف الأشباح » مسألة (٥٦٣)

وَتَتَابَعُهَا أَفْصَلُ

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ ،

الرواتب . ما ينبغي مراجعته^(١)

(وتتابعها) عَقِبَ الْعِيدِ (أَفْصَلُ) مبادرة للعادة ، وإيهام العامة^(٢) وجوبها مسوغ ، على أنه لا يؤثر^(٣) ، إذ اعتقاد لوجوب بالنسبة لا يفسده ، بل يؤكد .
(ويكره إفراد الجمعة) بالصوم ، لحبر^(٤) الصحيح^(٥) بالسهي عنه ، إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده^(٦) .

وعلمته . الضعف به عما تميز^(٧) به من العادات الكثيرة الفاصلة مع كونه يوم عيد .

ولننظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل عن النص : أنه^(٨) لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه ، لكن يردّه ما مرّ من بدب فطر عرفة ولو لمن لم يضعف به^(٩) ، ويؤجّه بأن من شأب الصوم يضعف .

وإنما رآلت الكراهة^(١٠) بضم غيره إليه ، كما صُحِّح به الخبر^(١١) ، وبصوبه إذا

(١) في (ص: ٦١١)

(٢) قوله (إيهام العامة) من إضافة المصدر إلى المفعول ، هذا جواب لمن قال التامع عقب العيد يومهم العامة وجوب السنة . كرمي .

(٣) يظهر أن مراد المخالف . أن اعتقاده المستدرك واجباً معطوفاً في حد ذاته وإن لم يؤثر في صحتها . (بصري : ١/ ٤٢٠) .

(٤) صحيح البخاري (١٩٨٥) ، وصحيح مسلم (١١٤٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) أي يوم الجمعة (ش ٤٥٨/٣) وفي (ب) والمطبوعات (يتمر)

(٦) قوله (أنه) غير موجود في (أ) و(ت) و(ج) و(د) والمطبوعة المكية والمصرية

(٧) في (ص: ٧٠٨)

(٨) أي إفراد كل يوم من الأيام الثلاثة بنهاية المحتاج (٣٠٩/٣) يعني : الجمعة والسبت والأحد .

(٩) أي : المتقدم آنفاً : « إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده »

وإفراد السبب ،

وَأَمَّا عَادَةُ^(١) أَوْ بَدَأَ أَوْ قَضَى ؛ كَمَا صَحَّ بِهِ الْحَبِيرُ فِي الْعَادَةِ هُنَا^(٢) ، وَفِي الْعَرَضِ فِي السَّبَبِ^(٣) ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الْمُصْعَمِ إِلَيْهِ ، وَفَصْلَ مَا يَقَعُ فِيهِ^(٤) يُجَبِّرُ مَا قَاتَ^(٥) مَعَهُ .

وَلَوْ أَرَادَ اعْتِكَافَهُ . شَرَّ صَوْمُهُ عَلَى أَحَدِ اِحْتِمَالَيْنِ خَكَاهُمَا الْمُصْنُفُ^(٦) ؛ خَرُوجاً مِنْ حِلَالٍ مَنْ أَنْظَلَ اعْتِكَافَ الْمُفْطِرِ^(٧) .

وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ : يُكْرَهُ تَحْصِيصُهُ بِالْاعْتِكَافِ ؛ كَالصَّوْمِ وَصَلَاةِ لَيْلَتِهِ تَسْلِيمِهِ^(٨) لَا يَرُدُّ ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي غَيْرِ التَّحْصِيصِ .

(وَإِفْرَادُ السَّبَبِ) بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ فِي الْجُمُعَةِ^(٩) ؛ لِلْحَبْرِ الْمَذْكُورِ^(١٠) .

(١) قوله (يَدُ وَاقِفٍ عَادَهُ) كَمَا إِذَا كَانَ بِصَوْمٍ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَوَأَقِفَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، أَوْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ . فَلَا يَكْرَهُ لَهُ الْإِفْرَادُ . كَرَفِي .

(٢) هُوَ سَمْعُ السَّابِقِ أَمَّا فِي « نَصَحَتِي » ، فَهُوَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى لِمُسْلِمٍ (١١٤٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا : « لَا تَحْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ سَبَبِ الْأَيَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ بِصَوْمِهِ أَحَدُكُمْ » .

(٣) أَيِ الشَّامِلِ لِلْقَصَاءِ وَالْدَّرِّ وَالْكَفَّارَةِ (ش ٤٥٨/٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ الثَّيْتِ إِلَّا بَيْنَا أَفْتَرَسَ هَلْيُكُمُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا عُودَ صَبِيٍّ ، أَوْ لَحَاءَ شَجَرَةٍ فَلْيَنْصَلِّهَا » أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ (٣٦١٥) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (١٧٩٦٢) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٢١٦٣) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (١٧٣٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢١) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٧٥٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ عَنْ أُخْتِهِ الصَّغَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) أَيِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؛ مِنْ نَحْوِ مُوَاضَاةِ الْعَادَةِ (ش ٤٥٨/٣)

(٥) وَفِي (ب) وَ (ت) : (فَاتَهُ) .

(٦) رَاجِعٌ « تَحْرِيرُ الْفَتَاوَى » (٥٥٥/١) .

(٧) وَلَا يَرَاعَى خِلَافٌ مِنْ مَعَ الْاعْتِكَافِ مَعَ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ رِعَايَةِ الْحِلَالِ أَلَّا يَقَعَ فِي مُحَالَةٍ مِنْهُ صَحِيحَةٌ ، بِهَيَاةِ الْمَحْتَاجِ (٢٠٩/٣) .

(٨) أَيِ : بِتَسْلِيمِ قَوْلِهِ .

(٩) أَيِ مَا وَاقِفَ عَادَتِهِ ، أَوْ سَمِعَ عَاشُورَاءَ ، أَوْ بَدَأَ ، أَوْ قَضَى ، أَوْ كَفَّارَةً . (ش ٤٥٨/٣)

(١٠) أَيِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ أَيْضًا (وَفِي الْعَرَضِ فِي السَّبَبِ) (ش ٤٥٨/٣)

وعنه : أن الصوم إمساك^(١) ، وتخصيصه بالإمساك - أي - عن الاشتغال^(٢) والكسب - من عادة اليهود ، أو تعظيم^(٣) ، فثبت تعظيم اليهود له ولو بالمطر .
ومن ثم كره^(٤) أفراد الأحد إلا لسبب أيضاً ؛ لأن النصارى تعظمه ، بحلاب ما لو جمعتهم ؛ لأن أحداً لم يقل بتعظيم المجموع^(٥) .
ومن ثم روى النسائي : أنه صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت ، والأحد ، وكان يقول : « إنهما يومنا عيد للمشركين ، فأحب أن أخالفهم »^(٦) .

قيل : ولا نظير لهذا في أنه إذا ضم مكروه لمكروه آخر ، ترؤف الكراهة^(٧) .
وفي « البحر » : (لا يُكره أفراد عيد من أعياد أهل الملل بالصوم ،

(١) أي : عن المفطرات . (ش : ٤٥٨/٣) .

(٢) وفي المطبوعة المصرية : (عن الأشغال) .

(٣) قوله (أو تعظيم) حطب على قوله (إمساك) كردي

(٤) وفي (س) و (ت) والمطبوعة الوهية والمصرية (كرهه)

(٥) بقي ما لو حرم على صوم الجمعة والسبت معاً ، أو السبت والأحد معاً ، ثم صام الأول وحره ترك يوم الثاني . فهو تنكي الكراهة أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ؛ لأنه لا يشترط لكرهه الإفراد قصد قبل الصوم ، وإنما المسمى أنه إذا صام السبت كره لاعتصافه عليه ، سواء قصد أولاً أو لا . (ع ش : ٢٠٩/٣) .

وهذا مخالف لما في « الإيعاب » من « المجموع » عبارة قال في « المجموع » ويحي أن الحرم على وصله بما بعده يدفع كراهه إفراده إذا طرأ له عدم صوم ما بعده وبولعبه غير ، وإلا فم المحكم بكرهه العمل بما انفصاته ؛ لانتفادها حال التمس به ما دام عازماً على صوم ما بعده ، وهو بعيد . انتهى . (ش : ٤٥٨/٣) .

(٦) « السالك الكبير » (٢٩٨٤) ، وأخرجه ابن خزيمة (٢١٦٧) ، والمحاكم (٤٣٦/١) ، والبيهقي في « الكبير » (٨٥٧٢) ، وأحمد (٢٧٣٩٢) عن أم سلمة رضي الله عنها

(٧) قد يقال المكروه هو الإفراد لا نفس صومه ، ومع الضم لا إفراد ، فليس فيه ضم مكروه لمكروه (بصري ٤٢٠/١) وقال الشرواني (٤٥٩/٣) (ولعل لهذا ذكره الشارح بصيغة التثنية) .

وَصَوْمُ الدَّهْرِ غَيْرُ الْعِيدِ وَالشَّرِيقِ . . مَكْرُوهٌ لِمَنْ خَافَ بِهِ صَرَرًا أَوْ قَوَتْ حَقٌّ ،
وَمُتَّحَتْ لِفَيْرِهِ .

كالبيروز^(١) انتهى ، وكان المرق . أن هذه لم تشتهر ؛ فلا يُتَوَهَّمُ فيها تشبه .
(وصوم الدهر غير العيد والشريق . . مكروه لمن خاف به ضرراً^(٢) ، أو قوت
حق) ولو مندوباً ؛ كما رجَّحه الإسوي ؛ أحداً من كراهة قيام كل الليل^(٣) لهذا
المعنى^(٤) .

وذلك لخبر الصحيحين ؛ « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ »^(٥) .
(ومنع لغيره) لخبرهما ؛ « مَنْ صَامَ يَوْماً فِي سَبِيلِ اللَّهِ . بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ
عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفاً »^(٦) . وصح ؛ « مَنْ صَامَ الدَّهْرَ . ضُبِقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ
هَكَذَا »^(٧) .

وعقد نسج^(٨) ؛ أي . عنه^(٩) ، فلم يدخلها^(١٠) ، أو لا يكون له فيها
محل .

(١) بحر المذهب (٢٨٤ / ٣) .

(٢) ظاهره . ولو مباحاً للتيسر ، وفيه نظر ؛ لأنه يحرم صوم رمضان مع ذلك ؛ كما مر ، فلعل المراد
بالضرورة : ما دون ذلك . فراجع . (قلوب : ١١٨ / ٢) .

(٣) الأذلي إمام كبير (الل) . أوجمه (ش ٢٥٩ / ٣)

(٤) المهمات (١٥٤ / ٤) .

(٥) صحيح البخاري (١٩٧٧) . صحيح مسلم (١٨٦ / ١١٥٩) عن عبد الله بن عمرو رضي الله
عنها .

(٦) صحيح البخاري (٢٨٤٠) . صحيح مسلم (١١٥٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٧) أخرجه ابن حزيمة (٢١٥٤) . وابن حبان (٣٥٨٤) . والبيهقي في « الكبير » (٨٥٥٣) ،
وأحمد (٢٠٠٢٨) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

(٨) قال الحلي . هو أن يرفع الإبهام ويجعل السبابة داخلة تحته مطبوعة جداً . (ع ش
٢١٠ / ٣)

(٩) قوله : (أي : عنه) تفسير لقوله : (عليه) . كردي .

(١٠) وفي بعض النسخ : (فلا يدخلها) .

وَمَنْ تَلَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ . فَلَهُ قَطْعُهُمَا وَلَا قَضَاءَ .

والحبر الأول محمول على الحالة الأولى

وصوم يوم وفطر يوم أفضل منه ؛ لخيرهما ؛ . أفضل الصيام صِيَامُ دَاوُدَ ، كَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَيُفْطِرُ يَوْمًا ^(١) .

وظاهر كلامهم . أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَوَاقَى فِطْرَهُ يَوْمًا يُسَرُّ صَوْمُهُ - كَالْأَثَرِ ، وَالْحَمِيرِ ، وَالْبَيْصِ - يَكُونُ فِطْرُهُ فِيهِ أَفْضَلُ ؛ لِئِنَّهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ ، لَكِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ صَوْمَهُ لَهُ أَفْضَلُ ^(٢) .

(وَمَنْ تَلَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ) أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ التَّطَوُّعَاتِ إِلَّا الْكَفَّ ^(٣) وَذُكِّرَ ^(٤) لِيَعْلَمَ غَيْرُهُمَا مِنْهُمَا بِالْأَوَّلَى (فَلَهُ قَطْعُهُمَا) لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ : « الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ ، إِنْ شَاءَ . . صَامَ ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ » ^(٥) .
وَقِيَاسَ بِهِ الصَّلَاةَ وَغَيْرُهَا .

فَقَوْلُهُ تَعَالَى . « وَلَا تُطْلُقُوا أَعْنَكَكُمْ » [مجاد ٣٣] مُحَلَّهُ . فِي الْمَرَضِ ، ثُمَّ إِنْ قَطَعَ لَعِيرٍ عَذِرَ . كُرَّةً ، وَإِلَّا ؛ كَأَنَّ شَقَّ عَنِ الضَّيْفِ أَوْ الْمَصِيبِ صَوْمُهُ . . لَمْ يُكْرَهْ ^(٦) ، بَلْ يُسَرُّ وَيُنَاقِشُ عَلَى مَا نَضَى ؛ كَكُلِّ قَطْعٍ لِمَرَضٍ أَوْ بَعْلِ بَعْدِ (وَلَا قَضَاءَ) لِمَا قَطَعَهُ ؛ أَيِ : لَا يُلْزَمُهُ ، وَإِلَّا . . لَخَرْمِ الْحُرُوجِ

(١) صحيح البخاري (١٩٧٦) ، صحيح مسلم (١١٥٩ / ١٩٢) من عند الله من عمرو رضي الله
صهما .

(٢) راجع : المهل النسخ في اختلاف لأشباح مسألة (٥٦٢)

(٣) أما لتطوع بالحج أو العمرة فيحرم قطعه ؛ كما يأتي في باب : لمخالفة غيره في لزوم الإنعام
والكفارة بالجماع . معني المحتاج (١٨٦ / ٢)

(٤) أي : شخص تطوع الصوم ، وتطوع الصلاة بالذكر (من ١٦٠ / ٣)

(٥) أخرجه الحاكم (٤٣٩ / ١) ، والترمذي (٧١١) ، والبيهقي في الكبير (٨٤٢١) ، وأحمد

(٢٧٥٣٤) عن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها .

(٦) أما إذا لم يضر على أحدهما إتمام الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه ؛ كما في
« المجموع » . معني المحتاج (١٨٦ / ٢) .

وَمَنْ تَلَّسَ بِقِصَاءٍ . حُرْمٌ عَلَيْهِ قِطْعَةُ إِنْ كَانَ عَلَى الْعَوْرِ ، وَهُوَ صَوْمٌ مَنْ تَعْدَى بِالْعَطْرِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَوْرِ فِي الْأَصَحِّ ، بَأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعْدَى بِالْعَطْرِ .

بمعنى : يُسَرُّ حُرُوجاً مِنْ حِلَابٍ مِنْ أَوْحَةٍ .

وروى أبو داود : أَنَّ أُمَّ هَانِئٍ كَانَتْ صَائِمَةً صَوْمَ تَطَوُّعٍ ، فَخَبَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنْ تَغْطِرَ بِمَا قِصَاءٌ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ تَتِمُّ صَوْمُهَا^(١) .

(وَمَنْ تَلَّسَ بِقِصَاءٍ) لَوَاجِبُ (حُرْمٌ عَلَيْهِ قِطْعُهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْعَوْرِ) وَهُوَ صَوْمٌ مَنْ تَعْدَى بِالْعَطْرِ (أَوْ أَنْظَرُ يَوْمَ الشُّكِّ) كَمَا مَرَّ^(٢) ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ وَلَوْ بَعْدَ كَسْرِ ، تَدَارَكَ الْيَوْمَ لَوَاحِدَةٍ الْإِثْمِ ، أَوْ التَّخْصِيرِ^(٣) الَّذِي أَوْثَقَهُ .

(وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَوْرِ عَلَى الْأَصَحِّ^(٤)) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعْدَى بِالْعَطْرِ (لِأَنَّهُ قَدْ تَلَّسَ بِانْفِرَافٍ) كَمَا شَرَعَ فِي آدَاءِ مَرَضٍ أَوَّلَ وَقْتِهِ .

بمعنى : مَرَّ^(٥) أَنَّهُ مَتَى صَافَ الْوَقْتُ ، بَأَنْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ شُعْبَانٍ إِلَّا مَا يَسْنَعُ الْمَرَضُ وَحَتَّ الْعَوْرَ وَإِنْ فَاتَ بَعْدُ .

وَأَمَّا لَمْ يَخْبِرْ هُنَا^(٦) نَظِيرُ وَجَدَ فِي الصَّلَاةِ : أَنَّهُ يَجِبُ الْعَوْرُ فِي قِصَائِهَا مُطْلَقاً^(٧) ، لِأَنَّ قِصَاءَ الصَّوْمِ يَنْتَهِي إِلَى حَالَةٍ يَنْتَضِقُ فِيهَا ، وَيَجِبُ فَعْلُهُ فِيهَا مَوْراً ،

(١) عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : مَا كَانَ يَوْمَ الصَّحْرِ فَتَحَّ مَكَةَ ، جَاءَتْ عَاطِمَةُ فَحَلَسَتْ عَنْ يَدَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَأُمُّ هَانِئٍ عَنْ يَمِينِهِ ، قَالَ : جَاءَتْ الْوَلِيدَةُ بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ فَأَوَلَتْهُ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهَا أُمُّ هَانِئٍ : فَشَرِبَ مِنْهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ أَفْطَرْتُ وَكُنْتُ صَائِمَةً ، فَقَالَ لَهَا : « أَكُنْتُ تَقْضِي شَيْئاً » قَالَ : لَا ، قَالَ : « فَلَا يَصْرُوكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعاً » .
مسند أبي داود (٢١٥٦) ، وأخرجه الترمذي أيضاً (٧٤٠) . وراجع « البشر العتير » (١٩٣/١ - ١٩٤) .

(٢) قوله : (كَمَا مَرَّ) أي : قيل : (مِنْ مَتَى شَيْءٌ) كَرْدِي

(٣) قوله : (أَوْ التَّخْصِيرُ) . إلخ راجع ليوم الشُّكِّ (ش ٤٦٠/٣)

(٤) وفي (ب) والمطوعة الوحيية والمصرية (في الأصح)

(٥) قوله (بمعنى مَرَّ) أي : قيل قوله (ويجب قضاء ما فات بالإجماع) . كَرْدِي

(٦) أي : في الصوم (ش ٤٦٠/٣)

(٧) أي : تعدي موعدها أولاً (ش ٤٦٠/٣)

كما تقرر^(١) ، فصارَ مؤقتاً كالأداء ، بخلافِ قضاءِ الصلاة ، فإنه لا أقدمه .
وأيضاً الصلاة لا ينقطع فعلها أداءً بعدِ نحوِ مرضٍ وسفرٍ ، بخلافِ الصوم ،
يُصَيِّقُ في فضايلها ما لم يُصَيِّقْ في قضايلها .

وكالقضاء في حرمة القطعِ كلُّ فرضٍ غيبي يُبطلُهُ القطعُ ، أو يموتُ وحوبه
موردي^(٢) ، بخلافِ نحوِ قراءةِ (الفاتحة) في الصلاة .

وكذا فرضُ كفاية^(٣) هو : جهدٌ ، أو نسكٌ ، أو صلاةٌ جازيةٌ .

وحرّمُ جمعُ قطعه^(٤) مطلقاً ، إلا الاشتغال بالعلم ؛ لأنَّ كلَّ مسألةٍ مستقلةٍ
برأيسها^(٥) ، وصلاة الجماعة ؛ لأنها وقعت صفةً ناعيةً ، وهو ضعيف^(٦) وإن
أُطلَّ الناجُ السكّي في الانتصارِ له ، وإلا . لرم حرمة قطع الحرب والصائغ
ولا قائل به .

ويُحرّمُ على الروحية أن تصومَ تطوعاً ، أو قضاءً موسعاً ودونها حاصراً إلا
بإديه أو علمِ رصاه ؛ كما يأتي^(٧) .

• • •

(١) أي بقوله (مع ١ مز) إلخ (ش : ٤٦٠ / ٣)

(٢) أي كاعتكاف مذكور في رسم معني (ش : ٤٦٠ / ٣)

(٣) أي : يحرم قطعه . (ش : ٤٦٠ / ٣) .

(٤) قوله (وحرّم جمع قطعه) أي فرض الكفاية ، (مطلقاً) يعني الثلاثة المذكورة وغيرها
كرومي .

(٥) ومنه يعلم حرمة قطع المسألة الواحدة (فليوبي : ١٢٠ / ٣)

(٦) أي : ما جرى عليه الجمع . (ش : ٤٦١ / ٣)

(٧) في (٦١٤ / ٨) .

كتاب الاعتكاف

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

هُوَ مُسْتَحَبُّ كُلِّ وَقْتٍ ، وَفِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ أَفْضَلُ لِطَلْبِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ،

(كتاب الاعتكاف)

هو لغة . لرؤم الشيء ولو شراً^(١) ، وشرها . مكث مخصوص على وجه يأتي .

والأصل فيه . الكتاب^(٢) ، والسنة^(٣) ، وإجماع الأمة ، وهو من الشرائع القديمة .

وأركانه أربعة : مُعْتَكِفٌ ، وَمُعْتَكَفٌ بِهِ ، وَلَيْثٌ ، وَبَيْتٌ .

(هو مستحب كل وقت) إجماعاً (و) هو (في العشر الأواخر من رمضان الفضل) منه في غيرها ولو بنية رمضان ؛ لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَاوَمَ عَلَيْهِ إِلَى وَفَاتِهِ^(٤) .

قَالُوا^(٥) . وَحُكْمُهُ^(٦) : أَنَّهُ (لَطَلِبُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) أَيِ الْحَكْمِ^(٧)

(١) كتاب الاعتكاف . قوله (لرؤم الشيء) أي حبس النفس على الشيء خيراً كان أو شراً كرتي

(٢) وهو قوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا هَمَزَ الْأَشْرَارِ عَنِكَفُونَ فِي النَّسِيجِ ﴾ [البقرة ١٨٧]

(٣) منها ما أخرجه البخاري (٢٠٢٥) ، ومسلم (١١٧١) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان

(٤) أي ثم اعتكف أرواحه من بعده نهاية المحتاج (٢١٣/٣) والمحدث أخرجه ليخاري (٢٠٢٦) ، ومسلم (٥/١١٧٢) عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) أي : العلماء . (ش : ٤٦٢/٣) .

(٦) أي حكمة أفضلية الاعتكاف في العشر المذكور معي ونهاية (ش : ٤٦٢/٣)

(٧) قوله (أي الحكم) وهو لقضاء ؛ لأن فيها قضاء الأرواح والأحوال وغيرها كرتي

والفصل^(١) ، أو الشرف^(٢) ، المحتصة^(٣) به عدداً وعدة أكثر العلماء ، والتي^(٤) هي خيرٌ من ألف شهر ، أي : العمل فيها خيرٌ من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر^(٥) ، فهي أفضل ليالي السنة ، ومن ثمَّ صحَّح : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا - أي : تصديقاً بها - واحتساباً - أي : لشاؤها عند الله تعالى - غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »^(٦) . وفي رواية : « وَمَا تَأَخَّرَ »^(٧) .

وروى البيهقي حبر : « مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى يَنْقُضِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ . فَقَدْ أَخَذَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحُطٍّ وَافِرٍ »^(٨) . وحبر : « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ . فَقَدْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ »^(٩) .
وقدَّم هذا^(١٠) في سني الصوم ، ليثبت ثمَّ مدته للصوم ، وهذا مذنب^(١١) في نفسه

(١) قوله (والفصل) عطف تعبير (ش ٤٦٢/٣) وفي (أ) (ح) (ع) والمطبوعة
روحية : (والفصل) بالضاد المعجمة .

(٢) وقوله (أو الشرف) عطف على (الحكم) وأشار به إلى وجه آخر لتسميتها بـ (القدر) بمعنى
سميت بـ (القدر) لأنها ليلة الحكم والفصل ، أو تعظم قدرها وشرفها كقري

(٣) وقوله (المحتصة) صفة الفقه ، وخبر (هـ) راجع إلى (القدر) فالإضافة للاختصاص :
أي : ليلة المسيرة من بين سائر الليالي بالقدر بمعنى الشرف كقري وعبارة الشرواني
(٤٦٢/٣) : (قوله : « به » أي : بالعشر الأخير . مغني) .

(٤) وقوله (والتي) إلح عطف على (ليلة القدر) أي : كما سميت بذلك الاسم تصعب بهذا
الوصف ، وكذا التي تأتي كقري وقال الشرواني (٤٦٢/٣) (قوله : « والتي » إلح
عطف على (المحتصة) .

(٥) وفي المطبوعة الروحية والمصرية : (ليلة قدر) .
(٦) أخرجه البخاري (١٩٠١) ، ومسلم (٧٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه
(٧) أخرجه المقدسي في (المختارة) (٣٤٢) ، وأحمد (٢٣١٥٣) عن عبادة بن الصامت
رضي الله عنه .

(٨) شعب الإيمان (٣٤٣٣) عن أس بن مالك رضي الله عنه
(٩) شعب الإيمان (٣٤٣٢) ، وأخرجه ابن خزيمة (٢١٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه
(١٠) قوله (وقدَّم هذا) أي : الاعتكاف في العشر الأخير كقري
(١١) قوله (وهذا مذنب) إلح أي : وذكرها مدته إلح ، فلا تكرر (ش ٤٦٢/٣)

وَتَبْلُ الشَّعْبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ

وَلَا أَنْفَرُ لِعُذْرٍ^(١) .

والمذهب : أنها^(٢) تُلْزَمُ لَيْلَةُ^(٣) بَعْضِهَا مِنْ لَيَالِي الْعَشْرِ ، وَأَرْجَاهُ الْأَوْتَارُ
(وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) إِلَى أَنَّهَا) أَي . تِلْكَ اللَّيْلَةُ الْمَعْنَى (لَيْلَةُ
الْحَادِي) وَالْعِشْرِينَ (أَوْ) لَيْلَةُ (الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ)^(٥) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَرَبَهَا^(٦) فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ فِي لَيْلَةٍ وَتَرَمَاهُ ، وَأَنَّهُ يَسْجُدُ^(٧) حَتَّى يَخْبُثَ فِي مَدَى
وَطِيٍّ ، فَكَانَ ذَلِكَ لَيْلَةَ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ ؛ كَمَا فِي « الصَّحِيحَيْنِ »^(٨) وَلَيْلَةَ
الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ ؛ كَمَا فِي « مُسْلِمٍ »^(٩)

وَإِخْتَارَ جَمْعُ أَنَّهَا لَا تُلْزَمُ لَيْلَةُ بَعْضِهَا مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ بَلْ تَسْتَقِلُّ فِي لَيَالِيهِ ؛
عَاماً أَوْ أَعْوَاماً تَكُونُ وَثَرًا ؛ إِحْدَى أَوْ ثَلَاثًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، وَعَاماً أَوْ أَعْوَاماً تَكُونُ
شَفْعًا ؛ ثِنْتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا أَوْ غَيْرَهُمَا .

قَالُوا : وَلَا تَجْتَمِعُ الْأَحَادِيثُ الْمُتَعَارِضَةُ فِيهَا إِلَّا بِذَلِكَ ، وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ يَقْتَضِيهِ .

وَيُسَرُّ لِرَأْيِهَا كَتْمُهَا^(١٠) ، وَلَا يَسْأَلُ فَضْلَهَا . أَي . كَمَالَهُ . إِلَّا مَنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ .

(١) وَمِنْ بَعْضِ السَّحْ (وَإِنْ أَنْفَرُ بِمَدْر)

(٢) أَي . بَيْتُهُ أَنْفَرُ هَامِش (١)

(٣) قَوْلُهُ : (تُلْزَمُ لَيْلَةُ) أَي : لَا تَنْتَقِلُ عَنْهَا . كُرْدِي .

(٤) وَفِي « السَّهَاجِ » الْمَطْبُوعِ : (وَحَمَهُ اللَّهُ) .

(٥) مُحْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ (عَم : ٩٠) .

(٦) قَوْلُهُ : (أَرَبَهَا) أَي : رَأَاهَا فِي الْمَنَامِ . كُرْدِي .

(٧) وَقَوْلُهُ (وَأَنَّهُ يَسْجُدُ) أَي . وَرَأَى أَيْضًا فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يَسْجُدُ . نَحْج كُرْدِي وَمِنْ (س)

وَالْمَطْبُوعَاتِ : (سَجَدَ) .

(٨) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٢٠١٨) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١١٦٧) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٩) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١١٦٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١٠) أَي . لِأَنَّهَا كَالْكَرَامَةِ ، وَمِنْ يَسْتَحَبُّ كَتْمُهَا (ع ش . ٢١٤ / ٣)

وإِنَّمَا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ ،

وحكمة إلهامها في العشر : إحياء جميع لياليه
وهي من حصائصنا ، وباقيته إلى يوم القيامة^(١) ، والتي^(٢) يُفَرَّقُ فيها كلُّ أمرٍ
حكيم . وشذَّ وأغرَّت من رَغَمَها ليلة الصَّفِّ من شعبان^(٣) .
وعلاقتها أنها معتدلة^(٤) ، وأنَّ الشمسَ تَطْلُعُ ضَبِيعَتَها وليس لها كثير^(٥)
شعاع ؛ لعظم أنوار^(٦) الملائكة الصاعدين والبارئين فيها
وفائدة ذلك : معرفة يومها ؛ إذ يُسْرُّ الاجتهاد فيه كنيلتها^(٧) .

(وإنما يصح الاعتكاف)^(٨) ليس هو ، أو ما اعتمد عليه فقط من بدته (في
المسجد) إن كانت أرضه غير محتكرة^(٩) ؛ لأنه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصحابه
حتى نساءه لم يَتَكَبَّرُوا إِلَّا فِيهِ^(١٠) ، سواء سلطه ورؤسنته وإن كان كُله في هواء

(١) إجماعاً ، ونرى حقيقة ، بإئذ طوبها والاجتهاد في إدراكها كل عام ، وإحياء قلبها كله بالعبادة
والدعاء . والمراد برفعها في خير ؛ فَرَفَعَتْ رُوحِي أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ . ومع علم غيرها ،
والألم يؤمر به بالنماسة نهاية المحتج (٢١٤/٣) والبحر أحرجه البحاري (٢٠٢٣)
عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٢) وفي (أ) و (خ) : (وهي التي) .

(٣) ومن قال أنها ليلة الصَّفِّ من شعبان عكرمة رضي الله عنه أخرج عنه الطبري في « تفسيره »
(٣٠٨٧٤)

(٤) أي لا حارة ولا باردة (سم ٤٦٣/٣)

(٥) وفي (أ) و (خ) (كبير)

(٦) وفي المطبوعات (لعظيم)

(٧) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر يست فيها صبيحة يوم قدر قياساً على الليلة ؟
ظاهر التشبيه أنه كذلك إلا أنه يتوقف على نقل صريح ، فليراجع (ع ش ٢١٥/٣)

(٨) ولا يعتبر شيء من العبادات إلى مسجد إلا التلبية ، ولاعتكاف ، والطواف معني المحتج
(١٩٠/٢)

(٩) قوله (غير محتكرة) أي غير محبوسة بسحو وحارة ، قال في « القاموس المحيط » [ص
٢٠/٢] : احتكر ؛ أي : احتبس انتظاراً لفلاحة . كردي .

(١٠) قال الحافظ في « التلخيص الحبير » (٤٧٥/١) (حديث) أن ساء رسول الله ﷺ كن
يعتكف في المسجد لم أره هكذا وإنما في المتن عليه [صحيح البحاري (٢٠٤١) ، ومسلم]

وَالْجَامِعُ أَوَّلَى .

شارع مثلاً^(١) ، ورحته المعدودة منه وإن حُصِرَ بطائفة ليس^(٢) منهم ؛ لأن إثمته^(٣) إن فُرِضَ لأمرٍ خارج .

أما ما أرضه محتكرة .. فلا يصح فيه ، إلا إن نُسِيَ فيه مسطبة^(٤) ، أو ناعلة ووقفت ذلك مسجداً ؛ لقولهم . يصح وقف السفل^(٥) دون الغلو وعكسه ، وهذا منه .

وما وقفت بعضه مسجداً شائعاً يُغْرَمُ المُكْتَبُ فيه على الحبس ، ولا يصح لا عتكف فيه على الأوجه ؛ احتياطاً فيهما

(والجامع^(٦) أولى) لكثرة جماعته غالباً ، ولاستعماله^(٧) عن الخروج للجمعة ، وخروجاً من خلاف من اشترطه .

وبه^(٨) يُعلم : أنه أولى وإن قلت جماعته^(٩) ، ولم يتخنع للخروج لجمعة ؛

(١١٧٣) من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يعتكف على الفجر ، لم يدخل معتكفه ، وأنها استأذنته ، مضرب بها خياله . . . وقال في « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » (٩٧ / ٢) : (قوله روي أنه ﷺ لم يكن له مأوى إلا في المسجد يعني في الاعتكاف لم أجده هكذا ، وكأنه مستغنى عن الأخبار)

(١) رجع « المسهل الصباح في اختلاف الأشياخ » مسألة (٥٦٨)

(٢) أي : المعتكف . هامش (١) .

(٣) أي : إثم وقوفه في المسجد الحاصر بطائفة . هامش (١)

(٤) قوله (إلا إن نُسِيَ فيه مسطبة) أي : دكة (أو بلطه) أي : وضع الأحجار والأجر فيه

(ووقفت ذلك) أي : ما ينش فيه . كردي .

(٥) قوله : (وقف السفل) أي : وقفه مسجداً . كردي

(٦) هو ما تقام فيه الجمعة . (ش : ٤٦٥ / ٣) .

(٧) وفي المطبوعة الوهية والمصرية : (والاستعماله)

(٨) قوله : (وبه) أي : بالخروج من الخلاف يعلم . الخ . وخبر (أنه) يرجع إلى الخروج .

كردي .

(٩) خرج به . ما لو انتعت الجماعة منه بالمرة ؛ كأن هجر ؛ فيسعي أن يكون غيره أولى . (ع ش

(٢١٧ / ٣)

والحديث أنه لا يصح اغتياف المرأة في مسجد بيتها ، وهو المعتبر انتهى
للصلاة

لكنها لا تحب عليه ، أو تقصر مدة اعتكافه

وَيَحِبُّ^(١) إِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ مَذَّةٍ مُتَابِعَةٍ تَحَلَّلَهَا جُمُعَةٌ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَمْ يَشْرُطِ الْحُرُوحَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَهَا^(٢) بِلاَ شَرْطٍ يَنْقُطُ النَّاسِعُ ؛ أَي . بِتَنْصِيرِهِ بَعْدَ شَرْطِهِ الْحُرُوحَ لَهَا مَعَ عَلَيْهِ بِمَحِينَتِهَا ، وَاعْتِكَافِهِ فِي غَيْرِ الْحَامِ

وهو^(٣) فارق ما يأتي في الخروج لنحو شهادة تمثيت عليه ، أو لإكراه

وحينئذ اُدْفَعْ مَا يُقَالُ . الإكراه الشرعي كالْحِسْي ، وَاشْجَهْ (١٢) بَحْثُ
الْأَذْرَعِي أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ تَقَامُ فِي عِبَرِ جَامِعٍ ، أَوْ أُخِذَ الْجَامِعُ بَعْدَ عَتَايِهِ لَمْ
يَصْرُ الْخُرُوجُ لَهَا ؛ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ .

وَأَدَّ حَرْجُ لَهَا^(٥). تَغْيِينُ أَقْرَبُ جَامِعٌ إِلَيْهِ إِنْ اتَّحَدَ وَقْتُ صَلَاةِ الْجَمِيعِينَ
وَالْأَخَرِ. جَزَا الزَّهَابُ لِلْأَسْبَقِ وَلَوْ أَنْعَدَ أَيُّ لَأَن سَبَقَهُ مَرْجِعٌ لَهُ
وَيُلْخِذُ مِنْهُ : أَنْ مِثْلَهُ - بِالْأَوَّلَى - مَا تَيَقَّرَ حُلُّ مَالٍ بِإِيَّاهِ وَأَرْصَهُ دُونَ صَدِّهِ

(والحديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بينها^(٦) ، وهو المعتزل
المهيأ للصلاة) فيه ؛ لحلّ تعبيره ، والمكث فيه للجيب ، وقصاء الحاجة ،
والجماع فيه ، ولأنه لو أغنى عن المسجد.. لَمَا اضْطَرَّ أَتَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا
بِهِ^(٧) ، لَأنه أَسْرُ من المسجد .

(١) أي: للجامع نهاية ومغنى (ش ١٦٥/٣)

(٢) أي خروجها للصحة (ش ٢٦٥/٣)

(٣) أي بقوله (لنصبره) (إلح) (خس : ١٦٥).

(١) عطف على (الرفع...) إلخ. (ش: ١٦٥/٣)

(٥) أي الجمعة

(٦) والقديم يصح ، لأنه مكان صلاتها ، كما أن المسجد مكان صلاة الرجل . ففي المحتاج (١٩٠/٢) .

(۷) ای : مسجد بیتها .

وَلَزَّ عَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي نَذْرِهِ الْإِعْتِكَافَ . . تَعَيَّنَ ، وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ

وَالخَتَّى كَالرَّجُلِ .

وَحَيْثُ كُرَّةٌ لَهَا الْحَرُوحُ إِلَيْهِ^(١) لِلْجَمَاعَةِ - وَمَرُّ نَقْصِيلِهِ^(٢) - كُرَّةُ الْإِعْتِكَافِ

بِهِ

(ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولم يَقم غيره مقدمه ؛
بريادة فصله والمصاعفة فيه ؛ إذ الصلاة فيه مئة ألف ألف - ثلاثاً - فيما سوي
لمسجدَيْنِ الْآتِيَيْنِ ؛ كما أخذته من الأحاديث ، ونسبته في حاشية الإيضاح^(٣) .
وسأني الإشارة إليه^(٤) .

والمراءى به : الكعبة والمسجد حولها ، ولو غيبتها^(٥) . أخرجا عنها بقية
المسجد^(٦) ؛ لما تقرر من شمول المصاعفة للكل ، وقال كثيرون : تعين هي ؛
لأنها أفضل .

(وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجده صلى الله عليه وسلم ، دون
ما ريد به ؛ كما صححه المصنف ، واغترض عليه ما هو مردود ؛ كما هو
مبسط في الحاشية^(٧) .

والعرق أنه في الخبر أشار^(٨) فقال : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا »^(٩) . فلم

(١) أي : المسجد . (ش : ٤٦٦/٣) .

(٢) قوله (ومر نقصيله) أي في (باب الجماعة) كروي

(٣) حاشية الإيضاح (ص : ٤٩٨) .

(٤) قوله (وسأني) أي في شرح (ولا عكس) ، وقوله (إليه) أي الأخذ (ش

(٤٦٦/٣

(٥) أي : الكعبة . (ش : ٤٦٦/٣) .

(٦) أي : المسجد الحرام .

(٧) حاشية الإيضاح (ص : ٥٨٦) .

(٨) قوله (في الخبر أشار) أي - أشار ﷺ إلى المسجد بقوله : « هَذَا » كروي

(٩) أخرجه البخاري (١١٩٠) ، ومسلم (١٣٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وتسام الحديث .

وَالْأَقْصَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا وَلَا عَكْسَ ، وَيَقُومُ مَسْجِدُ
الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى وَلَا عَكْسَ .

يَسْأَلُ مَا حَدَّثَ بِهَا ، وَفِي الْأَوَّلِ غَيْرُ بَيْتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^(١) ، وَالرِّيَادَةُ تُسَمَّى
بِذَلِكَ .

(وَالْأَقْصَى فِي الْأَظْهَرِ) لَأَنَّهُمَا تَشَدُّ إِلَيْهِمَا الرِّجَالُ ، كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ،
وَلَا يَتَعَيَّنُ غَيْرُ الثَّلَاثَةِ بِالتَّعْيِينَ ، لَكِنْ الْمَعْيَنُ أَوَّلِي .

وَبُحِثَ تَعَيَّنَ مَسْجِدَ قِبَاءٍ ، لِأَن رَكْعَتَيْنِ فِيهِ كَعَمْرَةٍ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ ^(٢)

(وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا) لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُمَا (وَلَا عَكْسَ) لِذَلِكَ ^(٣)

(وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى) لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ (وَلَا عَكْسَ) لِذَلِكَ ، إِذِ
الصَّلَاةُ فِيهِ ^(٤) بِخَمْسِ مِائَةٍ فِي رَوَايَةٍ ^(٥) ، وَبِالْبَيْتِ فِي أُخْرَى ^(٦) فِيمَا سِوَى الثَّلَاثَةِ ،
وَفِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِالْبَيْتِ فِي الْأَقْصَى ، وَفِي مَسْجِدِ مَكَّةَ بِمِائَةِ الْبَيْتِ فِي مَسْجِدِ

غَيْرِ مِائَةِ الْبَيْتِ فِي مَسْجِدِ قِبَاءٍ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ .

(١) عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ بَيْتَةِ الْكُوفَةِ صَلَاةً
فِيمَا سِوَاهُ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٠٦) ، وَاحْمَدُ (١٢٩٢٠) .

(٢) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ طَهْرِ بْنِ أَسَاةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ قِبَاءٍ كَعَمْرَةٍ ،
أَخْرَجَهُ الْمُقَدِّسِيُّ فِي : الْمُخْتَارَةِ (١٤٧٢) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٤١١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٨٧/١) ، وَالثِّرَمَذِيُّ (٣٢٤) ،
وَابْنُ مَاجَةَ (١٤١١) .

(٣) لِأَنَّهُمَا دَوْرَةٌ فِي الْفَضْلِ مَعَهَا الْمَحْتَاجُ (١٩١/٢)

(٤) قَوْلُهُ (إِذِ الصَّلَاةُ فِيهِ) أَيِ فِي الْأَقْصَى (بِخَمْسِ مِائَةٍ) أَيِ فِيمَا سِوَى الثَّلَاثَةِ كَرَدِي .

(٥) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى
غَيْرِهِ مِائَةُ صَلَاةٍ ، وَفِي مَسْجِدِي أَلْفَ صَلَاةٍ ، وَفِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ خَمْسُ مِائَةِ صَلَاةٍ ،
أَخْرَجَهُ الْبُرْقَانِيُّ (٤١٤٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٨٤٥) .

(٦) عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْهَا حَوْلَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ : قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَيْسَ فِي
بَيْتِ الْمُقَدَّسِ ، قَالَ : أَزْهَرُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، أَثْوَى فَضْلًا فِيهِ ، فَإِنَّ صَلَاةً فِيهِ كَأَلْفِ
صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ ، أَخْرَجَهَا ابْنُ مَاجَةَ (١٤٠٧) ، وَاحْمَدُ (٢٨٢٧٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٧)
مُحْتَصَرًا

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْاِعْتِكَافِ لُتُّ قَلْبٍ يُسَمَّى عُكُوفًا ، وَقِيلَ : يَكْفِي الْمُرُورُ بِلا لَيْتٍ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مَكْتُ نَحْوِ يَوْمٍ وَيَبْتَطِلُ بِالْجَمَاعِ ،

المدينة ، فَحَصَلَ مَا مَرَّ^(١) عَلَى رَوَايَةِ الْأَلْبِ فِي الْأَقْصَى^(٢)

وَيَتَعَيَّنُ رَمْنُ الْاِعْتِكَافِ إِنْ عَيَّنَ لَهُ زَمَانًا ، فَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهِ . . . لَمْ يُحْسَبْ ، وَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ . . . كَانَ قِضَاءً ، وَأَيْمٌ إِنْ تَعَمَّدَ .

(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْاِعْتِكَافِ لَيْتٌ قَدَرٍ يَسْمَى عُكُوفًا) لِأَنَّ مَادَّةَ لَعِبِ (الْاِعْتِكَافِ) تَقْتَضِيهِ ؛ بَأَن يَزِيدَ عَلَى أَقْلٍ طَمَائِيَةِ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَكْفِي قَدَرُهَا ، وَيَكْفِي عَنْهُ التَّرَدُّدُ .

(وَقِيلَ يَكْفِي الْحُرُورُ مَلَا لَيْتَ) كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، قَالَ الْمَصْنُفُ وَيُسْرُ سَمَارِيَّةُ الْاِعْتِكَافِ ؛ تَحْصِيلًا لَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ^(٣) . انتهى

وَأَمَّا يَتَّبِعُهُ إِنْ قُلِدَ قَاتِلُهُ ، وَقُلِدَ سَحْلُ تَقْلِيدِ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ^(٤) ، وَالْاِ^(٥) كَانَ مُتَلَبًّا بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ ، وَهُوَ حَرَامٌ

(وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مَكْتُ نَحْوِ يَوْمٍ) أَيِ قَرِيبٍ مِنْهُ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مَكْتُ يَوْمٌ .

(وَيَبْتَطِلُ بِالْجَمَاعِ) مِنْ عَامِدٍ عَالِمٍ مُحْتَارٍ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ ؛ كَانَ كَانَ فِي هَرِيقِ^(٦) أَوْ مُحَلِّ قِضَاءِ الْحَاجَةِ ، لَكِنَّ فِيهِ^(٧) وَلَوْ فِي هَوَاتِهِ يَخْرُجُ

(١) قوله (ما مر) أي مر به قوله (بمائة ألف ألف ألف) كروي

(٢) راجع إلى المجلد الخامس في اختلاف الأشياخ ، مسأله (٥٧١)

(٣) وفي (١) و (ب) (على هذا القول) ، وفي (س) و (خ) و (ت) و (ج) (على هذا انتهى)

(٤) قوله (تقليد أصحاب الوجوه) وبيان في أبواب القضاء جوار تقليدهم لعمل كروي

(٥) أي إذا لم يخلقه ، أو لم يقل بصحة التقليد . (ش : ٤٦٧ / ٣) .

(٦) بلا تنوين . (ش : ٤٦٨ / ٣) .

(٧) أي . لكن الجماعة في المسجد . هامش (١)

وأظهر الأقوال أن المباشرة شهوة - كلمس وقلة - نطلة إن أنزل ، وإلا فلا

ولو جامع مائياً فهو كجماع الصائم
ولا يضر التطيب والتزين وانعطر ، بل يصح اعتكاف الليل وحده

مطعماً^(١) ، وحارجه لا يخرم إلا إن كان^(٢) مدوراً ، ولا ينطل ما مضى ، إلا إن بدر التاج .

وفي « الأنوار » ينطل ثوانه^(٣) شتم أو عيب أو أكل حرام^(٤)

(وأظهر الأقوال أن المباشرة شهوة - كلمس وقلة - نطلة إن أنزل ، وإلا فلا) كالصوم ، فيأتي هنا جميع ما مرَّ ثم^(٥) (و) من ثم (لو جامع مائياً فهو كجماع الصائم) ولا ينطل

(ولا يضر التطيب والتزين) سائر وجوه الريبة^(٦) ، وله أن يترؤخ ويترؤخ

(و) لا يضر (المطر) بل يصح اعتكاف الليل^(٧) وحده (للحبر الصحيح . ليس على المعتكف صيام ، إلا أن يخفله على نفسه^(٨))

(١) أي : سواء كان معتكفاً أو لا بهيمة . (ش : ٤٦٨/٣)

(٢) أي : الاعتكاف

(٣) أي : لا تقه . (سم : ٤٦٨/٣) .

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٤٣/١) .

(٥) في (ص : ١٣٧) .

(٦) أي : لمسح المطر (كجماع) من (فهو كجماع) وفي (و) (هـ) هو (كجماع الصائم) ، أي : قوله (هو) ليس من المتن .

(٧) ناعان ، وقص شارب ، وليس نبات حسنة ، وهو ذلك من دواعي الجماع . معني المحتاج (١٩٢ : ٢)

(٨) اعتكاف العيد والتزين معني المحتاج (١٩٣/٢)

(٩) أحرجه لحاكم (٤٣٩/١) ، والدارقطني (ص ٥١٨) ، والبيهقي في الكبير (٨٦٦١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ لَرَمَاهُ .

وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَغْتِكَفَ صَائِماً أَوْ يَصُومَ مُعْتَكِفاً لَرَمَاهُ .

(ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم) بأن قال علي أن اعتكف يوماً ، أنا فيه صائم ، أو : أنا فيه صائم بلا (و) ، أو : أكون فيه صائماً (لرمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم ؛ لأنه أفضل ، فإذا التزمه بالبدن . لرمه كالتابع ، فليس له إفراد أحدهما ^(١)

وَيَجُوزُ كَوْنُ الْيَوْمِ عَنْ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ ^(٢) ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ صَوماً ، بَلْ اعْتِكَافاً بَصِفةً وَقَدْ وَجَدَتْ .

(ولو نذر أن يعتكف صائماً) أو بصوم ^(٣) (أو بصوم معتكفاً) أو باعتكاف (. لزماء) أي : الاعتكاف والصوم ؛ لَأَنَّهُ اتَّزَمَ كِلَا عَلَى حَدِيثِهِ ، فَلَا يَكْتَفِي أَنْ يَغْتِكَفَ وَهُوَ صَائِمٌ عَنْ رَمَضَانَ ، أَوْ نَذَرَ آخَرَ مِثْلاً ، وَلَا أَنْ يَصُومَ فِي يَوْمٍ اعْتِكَافاً ^(٤) عَنْ نَذَرٍ آخَرَ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ

وَفَارَقَتْ هَذِهِ مَا قَبِلَهَا ^(٥) مَعَ أَنَّ الْحَالَ وَصِفَتْ فِي الْمَعْنَى ؛ بَأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ ، لَكُنْهَا تَمَيَّزَتْ عَنْ مَطْلُوقِ الصِّفَةِ ، جَمْلَةً كَانَتْ ^(٦) كَمَا مَرَّ ، أَوْ مَعْرُوداً ؛ بَأَنَّهَا قَبْلُ فِي عَامِلِهَا أَوْ مِثْلُ ^(٧) لِهَيْئَةِ صَاحِبِهَا ، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ التَّرَامُهَا مَعَ التَّرَامِ عَامِلِهَا ؛

(١) يعني : إفراد الاعتكاف . (ش : ٤٦٩ / ٢) .

(٢) ولو نذراً . نهاية المحتاج : (٢٢١ / ٣) .

(٣) قوله (أو بصوم) غير موجود في (ت) و (خ) و (غ)

(٤) وفي بعض النسخ (اعتكف به)

(٥) قوله (وفارقت هذه ما قبلها) لا يقال من بعض صوره كونه حالاً وهو (وأنا فيه صائم) فكيف يفارق هذه في تلك الصورة بمجرد الحال ؟ لأن يقول ، أراد عبر تلك الصورة بقرينة ذكر وجه معارفتها في التبع الآتي كردي .

(٦) أي الصفة (ش : ٤٦٩)

(٧) وفي نسخة (ومبيية) بلا الواو . (بصري ٤٣٤ / ١) وفي (ب) والمطبوعة المصرية . (ومبيية)

فوخنا ، بخلاف الصفة فإنها لتحصيل موصوفها عن غيره كما ها أو توصيفه
والتحصيل يُخَصَّلُ مع كون اليوم موصوفاً بوقوع صوم فيه ، وهذا لا يقتضي
التزام ذلك الصوم ، لما نقرر أنه ذكرٌ لمجرد التحصيل .

ووجه ذلك ^(١) توجهت آرائي في عاية الشئد والحروج ^(٢) عن القواعد ، إلا
أن يُريدَ قائلهما ما نقرر

أحدهما ^(٣) : أن قوله (أَعْتَكَفْتُ يوماً) التزام صحيح ، وقوله : (أنا فيه
صائماً) إخبار عن حالة يكون عليها في المستقبل ، والإخبار عن الحالة المستقبلية
لا يصح تعلقها ^(٤) بالذات ، لكونها حاصلة ^(٥) ، وتحصيل الحاصل محالٌ

وأيضاً هو جملة ، وهي لا تكون معمونة للمصدر ، بخلاف (صائماً) أو
(يصوم ^(٦)) فإنه ليس إخباراً عن حالة مستقبلية ، فهو إنشاء محض ، تقديره : أن
أَعْتَكَفْتُ يوماً وأن أصوم فيه ، وهذا يطرِد ^(٧) في أن أصلي صائماً ، أو حاشماً ،
وأن أحج رايكاً

ثانيهما - أن (أنا فيه صائماً) حالٌ من (يوماً) وهو مفعولٌ ، فتقديره : يوماً
مصوماً ^(٨) ، و(مصوماً) إخبارٌ ، ليس بصفة التزام ^(٩) ، و(صائماً) حالٌ من

(١) أي التفرقة بين هذه المسألة وما قبلها (ش : ٤٦٩/٣)

(٢) قوله (والحروج) (إلخ مطبوع تفسير عن) (اليعد) (ش : ٤٦٩/٣)

(٣) أي : التوجيهين - (ش : ٤٦٩/٣) .

(٤) وفي (أ) : (لا يصح تعلقه) .

(٥) على هامش (ك) نسخة : (لكونه حاصلاً) .

(٦) وفي (ت) (والمطبوعة الوهية : (يصوم) .

(٧) أي ما ذكره في أن أَعْتَكَفْتُ صائماً أو يصوم ، من يوم مضمون العامل والمفعول معاً
(ش : ٤٧٠/٣) .

(٨) قوله (يوماً مصوماً) أي مصوماً فيه كردي

(٩) قوله : (بصفة التزام) (الإضافة لبيان) (ش : ٤٧٠/٣)

الفاعل ، والحال مقيدة لمعلل الفاعل الذي هو الاعتكاف ، فكان معناه : (أن أنشئ اعتكافاً وصوماً) .

تنبيه : ما ذكر في (وأنا صائم)^(١) هو ما جرى عليه غير واحد ، ولا يشك عليه ما مر في (صائماً) وإن كان الحال مفادها واحد^(٢) مفردة أو جملة ؛ لما بينته^(٣) في « شرح الإرشاد » . أن المفردة غير مستغنية ، فدللت على الترام إنشاء صوم ، بخلاف الجملة .

وأيضاً فتلك قيد للاعتكاف ؛ فدللت على إنشاء صوم بقيد^(٤) ، وهذه^(٥) قيد لليوم الطريف ، لا للاعتكاف المطروف فيه ، وتقيد اليوم بضيق بإيقاع اعتكاف فيه وهو مضموم عن نحو رمضان^(٦) . انتهى

ويُفرق أيضاً^(٧) ؛ بأن المصرّخ به في كلام أئمة النحو ؛ أن تبين الهيئة المفيدة لتقييد العامل وقع بالمفردة^(٨) قصداً ، لا صمماً ، بخلاف الوصف في رأيت رجلاً راكباً ، فإنه إما قصد به تقييد المفعول لا تقييد العامل ، لكنه يستلزم ؛ إذ يلزم من نعته بالركوب بيان هيئة حال الرؤية له ، والحال الجملة^(٩) العاثر

(١) قوله (ما ذكر في « وأنا فيه صائم ») أي من عدم وجوب الصوم فيه ، بل الاعتكاف صمد

كردي وفي (أ) (ما ذكر في « وأنا فيه صائم ») وفي (ع) (ما ذكر في « الصائم »)

(٢) قوله (مفادها واحد) الجملة خبر (كان) ، وبوصف (واحد) لكان أحسن (ش)
(١٧٠ / ٣)

(٣) متعلق بنفي الإشكال وحلّه . (ش ١٧٠ / ٣)

(٤) وفي المطبوعة المصرية : (تقييد) .

(٥) أي : الحال الجملة . (ش : ١٧٠ / ٣) .

(٦) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١ / ١٦٣) .

(٧) أي بين الحال المفردة والحال الجملة (ش ١٧٠ / ٣)

(٨) في المطبوعات (و) (خ) : (بالمفرد) .

(٩) قوله (والحال الجملة) إنح لعله حال من (الوصف) في قوله (بخلاف الوصف)
إنح . ويحتمل أنه معطوف على قوله (المصرّخ به) (إنح (ش ١٧٠ / ٣)

والأصحُّ وَخُوفُ جَمْعِهِمَا
وَيُسْتَرْطَبُ بِهِ الْاِعْتِكَافُ ،

فيها^(١) مشابهة الوصف بدليل اشتراط كونها حرية ، قالوا لأنها بحث في المعنى
ومن ثمَّ قُدِّرَ في الصَّلَوةِ حالاً ما يُعَذَّرُ فيها صفة من القول
وإذ قد تقرر ذلك^(٢) اتضح الفرق بين الحالين ، لأنه لا معنى لكون التقييد
في المردة هو المقصود إلا الترائف ، بخلافه في الحملية ، فإنه غير مقصود ،
فكان غير مترم ، فأخيراً اعتكاف مقارن لصوم لم يُلَبِّرْهُ ، فتأملهُ
(والأصحُّ وجوب جمعهما) لما بينهما من الصاسية ؛ إذ كلُّ كَفٍّ ، وبه^(٣)
فَارَقَ (أن أصلي صائماً)^(٤) أو (أغتِيفَ مُصَلِّياً) فهو شرع في الاعتكاف
صائماً ثُمَّ أَطَرَّ . لَزَمَهُ استئنافهما ، ولو قال : أن أغتِيفَ يوم العيد صائماً ،
وحب اعتكافه ، ولما قوله . (صائماً)
وتبحث الإسوي . أنه يكفي^(٥) يوم الصوم اعتكاف^(٦) لحظة فيه ، ولا يلزمهُ
استغراقه بالاعتكاف^(٧) ، لإمكان تعصبه ، واللفظ صادق بالقليل والكثير ،
بخلاف الصوم .

(ويشرط) في ابتداء الاعتكاف لا دوامه إنما يأتي في مسألة الخروج مع عزم
العود^(٨) (بية الاعتكاف) لأنه عادة

- (١) وفي (ت) : (فيها الغالب) .
- (٢) وفي (خ) و (غ) : (وإذا تقرر ذلك) .
- (٣) أي : التعليل ، (ش : ٤٧٠ / ٣) .
- (٤) قوله (وبه فارق) أن أصلي صائماً ، أي فلا يجب الجمع بينهما . كروى
- (٥) أي فيما لو بدر أن يعتكف صائماً إلح (ع ش : ٢٢٢ / ٣)
- (٦) وفي (س) و (ح) والمطبوعة المصرية (اعتكافه)
- (٧) نعم ليس استغراقه ؛ خروجاً من خلاف من جعل اليوم شرطاً لصحة الاعتكاف نهاية المحتاج
(٢٢٢ / ٣)
- (٨) في (ص : ٧٣٩) .

وَيَتَوَيَّرُ فِي النَّدْرِ الْقَرْضِيَّةِ ، وَإِذَا أُطْلِقَ . . كَفَعَتْهُ بَيْنَهُ وَإِنْ طَالَ مُكْنَتُهُ ، لَيْكُنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ احْتِاجَ إِلَى الْاِسْتِثْنَاءِ .

وَأَرَادَ بِالشَّرْطِ : مَا لَا يُدْمِنُهُ ؛ إِذْ هِيَ رَكْنٌ فِيهِ ؛ كَمَا مَرَّ^(١) .

(وَيَتَوَيَّرُ) وَجُوباً (هِيَ) الْاِعْتِكَافُ أَوْ غَيْرُهُ^(٢) (النَّدْرُ) أَيِ الْعُدُودِ
النَّدْرُ^(٣) ، أَوْ (الْمَرْضِيَّةِ) يُتَمَيَّزُ عَنِ التَّطَوُّعِ

وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُعَيَّنَ^(٤) سَبَبُهَا وَهُوَ النَّدْرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَّا بِهِ ، بِحِلَالِ الصُّومِ
وَالصَّلَاةِ .

(وَإِذَا أُطْلِقَ) الْاِعْتِكَافُ^(٥) ؛ بِأَنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَدَّةٌ (كَفَعَتْهُ بَيْنَهُ) أَيِ
لَاِعْتِكَافٍ^(٦) (وَإِنْ طَالَ مُكْنَتُهُ) لَشُمُولِ الْيَمِّهِ الْمَطْلُفَةِ لَدَلَّتْ (لَكِنْ لَوْ خَرَجَ) عَنِ
عَادِمٍ عَلَى الْعُودِ (وَعَادَ) احْتِاجَ إِلَى الْاِسْتِثْنَاءِ (لِلْيَمِّهِ حَتَّى يَصِيرَ مُعْتَبَراً بِعَدِّ
عُودِهِ ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى عَادَةً ، فَانْتَهَتْ بِالْخُرُوجِ وَتَوَلَّى لِقِصَاءِ الْحَاجَةِ

أَمَّا إِذَا خَرَجَ عَادِماً عَلَى الْعُودِ^(٧) . . فَلَا يَخْتِاجُ - وَإِنْ طَالَ زَمَنُ خُرُوجِهِ ؛ كَمَا
اِقْتِصَاءُ إِطْلَاقِهِمْ - لِنَيَّْةِ^(٨) عَدِّ الْعُودِ ؛ لِقِيَامِ هَذَا الْعَرْمِ مَقَامَهَا ؛ لِأَنَّ بَيْتَ الرِّيَادَةِ
وُجِدَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ ؛ فَكَانَتْ كَيْفِيَّةَ الْمَدْتِنِيِّ مَعاً ؛ كَمَا قَالُوهُ يَمِينُ بَرِي فِي الْمَثَلِ
لِلْمَطْلُوقِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ نَوَى قِلَ السَّلَامِ رَكْعَتَيْنِ

(١) قوله (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ كَرْدِي

(٢) قوله (أَوْ غَيْرُهُ) رِيَادَةُ هَذَا لَا يَنَالُ السَّيَاقَ وَنَصَحَ الْحَكَمُ (سَم : ١٧١ / ٣)

(٣) قوله (النَّدْرُ) . . إِلَيْهِ مَعْمُولٌ (يَتَوَيَّرُ) (ش : ١٧١ / ٣)

(٤) هَذَا لِإِعْلَاقِ لَا يَنَالُ قَوْلُهُ (أَوْ غَيْرُهُ) . (سَم : ١٧١ / ٣)

(٥) رَمِي (أ) وَ(ح) وَ(خ) : (أَيِ : الْاِعْتِكَافُ)

(٦) أَيِ : مَطْلُوقِ الْاِعْتِكَافِ . (ش : ١٧١ / ٣)

(٧) أَيِ : مِنْ أَجْلِ الْاِعْتِكَافِ . نَهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (٢٢٣ / ٣)

(٨) وَلَمَّا (ب) وَ(ت) وَ(خ) وَ(ح) : (لِيَتَمَ) .

وَلَوْ بَوَى مُدَّةً فَخَرَجَ بِهَا وَعَادَ ؛ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَصَاءِ الْحَاجَةِ . لَزِمَهُ
الاسْتِثْنَاءُ ، أَرْبَعًا : فَلَا ، وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ . اسْتِثْنَاءٌ ، وَقِيلَ :
لَا يَسْتَأْنِفُ مُطْلَقًا

وَنُؤَذِرُ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً ، فَخَرَجَ لِغَيْرِ لَاقِطِ النَّاسِ . لَمْ يَجِبِ اسْتِثْنَاءٌ . . .

(ولو بوى) في اعتكاف تطوع أو نذر (مدة) مطلقة^(١) أو معينة ، ولم يشترط
تتابعاً واعتكاف لوفاء نذره في صورته^(٢) (فخرج فيها وعاد ؛ فإن خرج لغير قصاء
الحاجة) لزمه الاستثناء (للاعتكاف في الصورة الثانية^(٣) ؛ لأن خروج
المذكور قطعة .

(أو) خرج (لها) أي : للحاجة ، وهي البول والعائط ، ولا يتعد أن يلحق
بهما الريح ؛ لشدة قبحه في المسجد . لكن ظاهر كلامهم : خلافه ، وكان
المعتكف شامخاً به للضرورة (فلا) بزمه ذلك^(٤) ؛ لأنه لا يند منه ، فهو
كالمستثنى عند الية .

(وقيل) إن طالت مدة خروجه (ولو للحاجة ؛ كما آداة^(٥) سياقه ؛ لأنه إذا
صُرَّ لها فدعيها أولى (استأنف) لتعذر الساء
(وقيل لا يستأنف مطلقاً) أي : لأن عودته ينصرف لما نواه .

(ولو نذر مدة متتابعة ، فخرج لعذر لا يقطع التسامح) وإن كان منه نذر ؛
كالأكل^(٦) ، وقصاء الحاجة ، والحبيص ، والخروج ناسياً . لم يجب استثناء

(١) أي : كبرم أو شهر (ش : ٤٧٢/٣)

(٢) أي : النذر ، (ش : ٤٧٣/٣)

(٣) قوله (في الصورة الثانية) وهي قوله (أو معينة) كردي

(٤) أي : لاستثناء للاعتكاف

(٥) ولي (ب) : (أفهمه) .

(٦) قوله مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج له على الصحيح ؛ لأنه قد يستحي منه ويشق عليه فيه ،
بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع إمكانه في الأصح ، فإنه لا يستحيا منه في المسجد
معنى المحتاج (١٩٥/٢) .

الْبَيْتِ، وَقِيلَ : إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ الْحَاجَةِ وَغُسِلَ الْجَنَابَةُ . وَجَتْ
وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ : الْإِسْلَامُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالْحَبَابَةِ

لِأَيِّ (عِنْدَ الْعُودِ ؛ لشمولها جميع المدة ، وَتَجِبُ الْمَبَادَرَةُ لِلْعُودِ عَقِبَ رَوَالٍ
لَعْدٍ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَالِماً دَاكِرًا مُحْتَارًا . . انْقَطَعَ التَّابِعُ ، وَتَعَذَّرَ الْبَاءُ .

(وَقِيلَ . إِنْ خَرَجَ لِعِبَرِ الْحَاجَةِ وَغُسِلَ الْجَنَابَةُ) وَحَوَّهَا (وَحَب)
اِسْتِثْنَاءُ الْبَيْتِ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْعَادَةِ بِمَا مِنْهُ نُدٌّ ، بِحَلَالٍ مَا لَا تُذَمُّهُ .
أَمَّا مَا يَقْطَعُهُ . . فَيَجِبُ اسْتِنَافُهَا جَزْمًا

(وَشَرَطَ الْمُعْتَكِفَ الْإِسْلَامَ ، وَالْعَقْلَ) فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ ، وَمَجْنُونٍ ،
وَسُكْرَانَ وَمَغْمَى عَلَيْهِ وَحَوَّهْمَا ؛ إِذْ لَا بَيْتَ لَهُمَا ، وَلَوْ طَرَأَ نَحْوُ إِعْمَاءٍ عَلَى
مُعْتَكِفٍ . هَسْبَانِي^(١)

(وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ) وَالنَّفَاسِ (وَالْجَنَابَةِ) لِحَرَمَةِ الْمَكْتَبِ بِالمَسْجِدِ حَيْثُ
وَأَحَدُ مَا . أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ بِهِ نَحْوُ قُرُوحٍ تَلَوُّثُ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يُنْكِي التَّحَرُّزُ
عَهَا^(٢) ، قَالَ الْأَدْرَعِيُّ . وَهَذَا مَوْصِعُ بَطْرِ اِسْتِثْنَاءِ أَيِّ لَأَنَّ الْحَرَمَةَ هِيَ
لِعَارِضٍ ، لَا لِلدَّائِمِ اللَّثْبِ^(٣) ، بِحَلَالِهَا ثُمَّ فَلَا قَبْسَ^(٤) ، وَمِنْ ثُمَّ^(٥) صَحَّ اعْتِكَافُ
رُوحِيَّةٍ وَقُرْبَلَا إِدْنِ رُوحٍ وَسَيِّدٍ مَعَ الْإِثْمِ .

وَمَرَّةً^(٦) : أَنَّ مَنْ اعْتَكَفَ فِيمَا وَقَفَ عَلَى عَيْبِهِ . . صَحَّ ، وَلَا تُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ
فِي نَحْوِ الْحَائِضِ ، حَلَالًا لِمَنْ رَعَعَهُ ؛ لِأَنَّ حَرَمَةَ الْمَكْتَبِ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ
مُكْتَنًا ، وَعَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ ، وَالْأَوَّلُ دَائِمٌ ، وَالثَّانِي عَارِضٌ

(١) فِي (ص ٧٤٢)

(٢) رَاجِعُ « السَّهْلِ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ » مَسْأَلَةُ (٥٦٥)

(٣) وَفِي بَعْضِ النُّسخ : (لَا لِلدَّائِمِ اللَّثْبِ مَعْرُوجٌ) .

(٤) وَفِي (ب) وَ (ت) : (فَلَا قَبْسَ) .

(٥) أَيِّ مِنْ أَحْلَ عَدَمِ نَاسِثِ الْحَرَمَةِ لِعَارِضٍ (ش : ١٧١ / ٣) .

(٦) أَيِّ : فِي شَرْحِ : « فِي الْمَسْجِدِ » . (ش : ١٧١ / ٣) .

ولو ارتدَّ المُعْتَكِفُ أو سَكَرَ ، بَطَلَ ، والمَذْبُوحُ - بَطْلَانُ مَا مَضَى مِنْ
اعْتِكَافِهِمَا الْمُتَتَابِعِ

وَلَوْ طَرَأَ حُجُورٌ أَوْ إِغْمَاءٌ لَمْ يَنْظُلْ مَا مَضَى إِنْ لَمْ يَخْرُجْ ،

وبُظَيْرُهُ^(١) الْحِفْتُ الْمُعْصُوثُ ، وَحِفْتُ الْمُخْرِمِ ، الْحَرَمَةُ فِي الْأَوَّلِ لِمَطْلَقِ
الِاسْتِعْمَالِ^(٢) ، وَفِي الثَّانِي لِحَصْرِ النَّاسِ ، فَأَجْرُ مَسْجِدٍ دَاكٍ ، لَا هَذَا .

(وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكَرَ) سَكَرًا تَعَذَّى بِهِ (بَطَلَ) اعْتِكَافُهُ زَمَنَ الرَّدَّةِ
وَالسَّكَرِ ، لَا تَمَاءَ أَهْلِيَّتِهِ (وَالمَذْبُوحُ بَطْلَانُ مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهِمَا الْمُتَتَابِعِ)
فَبَحَثُ اسْتِنَافُهُ ، لِأَنَّهُ ذَلِكَ أَقْبَحُ مِنْ مَجَرَّدِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ .

ومنه^(٣) يُؤْخَذُ ، أَنَّ الْمُرَادَ بِبَطْلَانِ الْعَاصِي . عَدَمُ وَقُوعِهِ عَنِ التَّابِعِ ، لَا عَدَمُ
ثَوَابِهِ إِذَا أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ ، لَكِنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ فِي « الْأَمِّ » : بَطْلَانُ ثَوَابِ جَمِيعِ
أَعْمَالِهِ^(٤) وَإِنْ أَسْلَمَ ، كَمَا بَيَّنَّاهُ قَرِيبًا^(٥) ، وَكَذَا يُقَالُ فِي التَّابِعِ حَيْثُ بَطَلَ

وَتَبَّى الضَّمِيرُ مَعَ الْعَطْفِ بِـ (أَوْ) فِي غَيْرِ الصَّدِّيقِ ، تَرْيِلًا لِهَذَا مَرَلَتُهُمَا ،
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ ، إِذِ الْعَطْفُ بِـ (أَوْ) فِي الْفِعْلِ لَا الدَّاعِلِ ، فَلَمْ
يَزَاجِعِ الضَّمِيرُ عَلَى مَعْطُوفٍ بِـ (أَوْ)^(٦) .

(وَلَوْ طَرَأَ جُورٌ أَوْ إِغْمَاءٌ) عَلَى الْمُعْتَكِفِ (لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى) مِنْ
اعْتِكَافِهِ (إِنْ لَمْ يَخْرُجْ) بِصَمِّ أَوَّلِهِ ، وَكَذَا ، إِنْ أَخْرَجَ ، شَقُّ حِفْظِهِ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ
لَا ، كَمَا يُضْرَحُ بِهِ كَلَامُ « الْمَجْمُوعِ »^(٧) لَعَدْرِهِ ، كَالْمَكْرَهِ

(١) أَيِ مَا ذَكَرَ ، مِنْ صَحَةِ الْاعْتِكَافِ لِلثَّانِي ، وَعَدَمِهَا لِلأَوَّلِ ، مَا ذَكَرَ (ش : ٤٧٤ / ٣)

(٢) أَيِ : لِحَقِّ الْعَبْرِ . (ش : ٤٧٤ / ٣) .

(٣) أَيِ : مِنَ التَّعْلِيلِ . (ش : ٤٧٥ / ٣) .

(٤) لَأَمِّ (١٥٥ / ٢)

(٥) قَوْلُهُ (كَمَا بَيَّنَّاهُ) أَيِ أَوَّلِ (الْحَقِّ) عِنْدَ قَوْلِهِ (الْإِسْلَامُ) . كَرْدِي

(٦) أَيِ بَلْ عَلَى الْعَرْتِدِ وَالسَّكَرِ الْمَعْنُومِينَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ . نِهَاجِةٍ وَمَعْنَى (ش : ٤٧٥ / ٣)

(٧) الْمَجْمُوعُ (٥٠٥ / ٦) .

وَيُخَسَّبُ رَمَسُ الإِعْمَاءِ مِنَ الْاِعْتِكَافِ دُونَ الْجُحُورِ ، أَوْ الْحَيْضِ . وَجَبَ
الْخُرُوجُ ، وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِنْ تَعَذَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ ،

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ ^(١) أَنْ مَحَلَّهُ ^(٢) حَيْثُ خَارَتْ إِدَامَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْأ كَانَ
إِحْرَاجُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ كإِحْرَاجِ الْمَكْرَهِ ^(٣) بِحَقِّ ، وَعَلَى هَذَا يُخَمَّلُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ
الرُّوسِيَّةِ ، وَهُوَ أَصْلُهَا ^(٤) أَنَّهُ يَصْرُ إِحْرَاجُهُ إِذَا شَقَّ حِفْظُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، أَيْ
بأنْ حَرَّمَ إِبْقَاؤُهُ فِيهِ .

وَأَحَدُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيِّ مِنَ التَّعْلِيلِ بِالْعَدْرِ . أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ سَحَابُ الْجُحُورِ
بِسَبَبِهِ انْقَطَعَ بِإِحْرَاجِهِ مَطْلَقًا ^(٥) .

(وَيَحْسَبُ زَمَنُ الإِعْمَاءِ مِنَ الْاِعْتِكَافِ دُونَ الْجُحُورِ) كَمَا فِي الصُّومِ بَيْنَهُمَا
(أَوْ) طَرَأَ (الْحَيْضُ) أَوْ النَّفَاسُ ، أَوْ نَحَسَّ غَيْرُهُمَا لَا يُنْكِرُ مَعَهُ الْمَكْتُ
بِالْمَسْجِدِ (وَجِبَ الْخُرُوجُ) لِتَحْرِيمِ مَكْتَبِهِمْ (وَكَذَا الْحَلَاةُ) إِذَا طَرَأَتْ سَحَابُ
اِحْتِلَامٍ ^(٦) يَجِبُ الْخُرُوجُ لِلْعَمَلِ (إِنْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ فِي الْمَسْجِدِ) لِنَصْرُوَّةِ
إِلَيْهِ .

وَلَوْ كَانَ يَتِيمٌ وَأَمْكَنَةُ التَّيْمِمْ ^(٧) بِعَمِيرِ تَرَابِهِ وَهُوَ مَارٌّ فِيهِ ^(٨) لَمْ يَخْرُ لَهُ

(١) أَيْ : مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَكْرَهِ ، (ش : ٤٧٥ / ٣)

(٢) أَيْ : عِلْمُ ضَرُورَةِ الْإِحْرَاجِ . (ش : ٤٧٥ / ٣) .

(٣) قَوْلُهُ (كإِحْرَاجِ الْمَكْرَهِ) أَيْ : مِثْلُهُ مَا مَضَى مِنَ الْاِعْتِكَافِ كَرَدِي

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٧٦ / ٣) ، رُوسِيَّةُ بَطَالِي (٢٧٣ / ٢)

(٥) كَفَايَةُ إِلَيْهِ (٤٧٣ / ٦)

(٦) أَيْ : مَا لَا يَظَلُّ الْاِعْتِكَافُ ، كإِرْثَالِ بِلَا مَبَشْرَةٍ وَجَمَاعِ نَاسٍ أَوْ جَلْعَلٍ أَوْ مَكْرَهٍ (ش :

٤٧٦ / ٣) .

(٧) أَيْ : وَالْأ وَجِبَ الْخُرُوجُ لِأَجْلِ التَّيْمِمْ (ش : ٤٧٦ / ٣)

(٨) أَيْ : مِنْ غَيْرِ مَكْتُ وَلَا رَدِّ بِهِ وَبَعِي (ش : ٤٧٦ / ٣)

فَرَعَ (لَا يَكْرَهُ) لِلْمَكْتَبِ (مَصَانِعِ) فِي الْمَسْجِدِ (كَالْحَبَاةِ) وَالْكَتَابَةِ (مَا لَمْ يَكُنْ)
مَعَهَا ، فَإِنْ أَكْثَرَ مَعَهَا كَرِهَتْ ، لِحَرَمَةِ لَا كِتَابَةَ الْعَمَلِ فَلَا يَكْرَهُ الْإِكْتَارَ مَعَهَا ، لِأَنَّهَا طَعْدَةُ
كَتَلِيمِ الْعِلْمِ ، (وَلَهُ أَنْ يَرْجُلَ شَعْرَهُ) ، أَيْ : يَسْرَحَهُ ، (ر) أَنْ (يَنْطَبِ ، وَ) أَنْ (يَنْسَ) .

فلو أمكن جاز الخروج ، ولا يلزم ،

الخروج مما يظهر ؛ إذ لا ضرورة إليه حيث

(لو أمكن) العسل فيه (جاز الخروج) لأنه أقرب للمروءة وصيانة المسجد ، وتلزمه المادرة به (ولا يلزم) به ، بل له العسل في المسجد ؛ رعاية للتابع

واشتغال^(١) بأن نضح المسجد بالماء المستعمل حرام ، ويؤكد بأن هذا^(٢) لا نضح فيه ؛ إذ هو^(٣) أن يرش به ، وأما هذا^(٤) فهو كالوصوء فيه ، وقد اتفقوا على جوازه^(٥) .

نعم ؛ محل حوازه فيه - كما قاله السبكي - : حيث لا مكث فيه ؛ بأن كان فيه بهر يخرصه وهو خارج ، وإلا . وجب الخروج .

قال الأذرعي وكذا لو كان مستجراً ؛ لحرمة إزالة الجاسة في المسجد ؛ أي وإن لم يخكم بحاسة العسالة ، أو يخلص^(٦) بعسالته ضرراً للمسجد أو المصلين .

= كتاب الحبة ، (و) أن (يروج ويخرج) ، ويأمر بإصلاح معاشه ، وتعهده خبائه ، (و) يأكل ويشرب ، (ويعسل يديه) ، لأن الأصل الإباحة ولم يرد ما يحالعه (في المسجد) معلق بالجميع (والأولى) أن يأكل (في سفره) أن يعسل يديه في (طه) فيكون أنظف للمسجد وأصوب . (ويحور يصحه) ، أي المسجد (يستعمل) كما يجوز بالمطبخ ؛ لأن العسل إنما تعاف بشره ، وقد اتفقوا على حوازه الوضوء فيه وإسقاط مائه في أرضه مع أنه مستعمل ، ولأنه أنظف من عسالته الحاصلة بعسلها فيه . هذا ما في « الروض » وشرحه كروني وفي (ح) (وهو ما مر فيه) كما في نسخ الكزدي يدل (وهو ما مر فيه) .

(١) أي : قول المصنف ، (ولا يلزمه) . (ش : ٤٧٦/٣) .

(٢) أي : العسل . (ش : ٤٧٦/٣) .

(٣) أي : النضح . (ش : ٤٧٦/٣) .

(٤) أي : العسل في المسجد . (ش : ٤٧٦/٣) .

(٥) أي : الوضوء في المسجد . (ش : ٤٧٦/٣) .

(٦) قوله (أو يحصل) إلح عطف على قوله (مستجراً) إلح (ش : ٤٧٦/٣)

وَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الْحَيْصِ وَلَا الْجَنَابَةِ

فصل

إِذَا نَذَرَ مُدَّةً مُتَابِعَةً . لِرِمَّةٍ

وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّنَائُعُ بِلاَ شَرْطٍ

(ولا يحسب زمن الحيض ^(١) ولا الجنابة) من الاعتكاف إذا أتى المكث مع أحدهما في المسجد لمدير أو غيره ؛ لأنه حرام ، وإنما أبيح للصورة وسبأني حكم الناء ^(٢) في الحيض ^(٣)

(فصل)

في الاعتكاف المنذور المتتابع

(إذا نذر مدة متتابعة لزمه) التتابع ؛ لأنه وصف مقصود ؛ لما فيه من المبادرة بالعبادة والمشقة على النفس (والصحيح أنه) أي الشاء (لا يجب التتابع بلا شرط) وإن نواه ؛ لأن مطلق الزمن كأسبوع ، أو عشرة أيام صادق بالمتفرق أيضاً ، وإنما لم تؤثر الية فيه ؛ كما لا تؤثر ^(٤) في أصل الدبر وإن تورع فيه .

وإنما تميئ التوالي هي ^(٥) : لا أكلّمه شهراً ؛ لأن الفصد من اليسير الهجر ، ولا يتحقق بذو التتابع ولو شرط التفريق . أجزأ عنه التتابع ؛ لأنه أفضل منه مع كونه من جسيه ،

(١) أي : والمغاس . (ش : ٤٧٦/٣) .

(٢) أي على ما مضى من اعتكافها معي وسهبة (ش : ٤٧٦/٣)

(٣) في (ص : ٧٥٢) .

(٤) أي : قياساً عليه . (ش : ٤٧٧/٣) .

(٥) قوله : (وإنما تميئ ..) إلخ ردّ للدليل المقابل . (ش : ٤٧٧/٣) .

وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا . لَمْ يَخْرُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ مُدَّةً كَأَسْبُوعٍ وَتَعَرَّضَ
لِلتَّائِبِ وَفَاتَتْهُ . لَرَمَهُ التَّائِبُ فِي الْقَصَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ . لَمْ يَلْزِمُهُ فِي
الْقَصَاءِ

وَفَارِقَ نَذَرَ التَّفْرِيقِ فِي الصَّوْمِ بِمَا يَأْتِي فِيهِ^(١)

(و) الصحيح ، وفي « بروضة » الأصح^(٢) ، وقد مر^(٣) . أن مثل هذا
مشوؤه اختلاف الاجتهاد في الأرححية ، فعند التعارض^(٤) يُزَخَّعُ إِلَى تَأْمُلِ الْمَذْرُوكِ
(أنه لو نذر يوماً . لم يخر تفریق ساعاته) من أيام ، بل يَلْزِمُهُ الدَّخُولُ قُلِّ
الصَّحْرِ ؛ أَيِ . مَحِثُّ يُقَارَنُ بِهِ أَوَّلُ نَفْحِرٍ ، وَيُخْرَجُ مِنْهُ بَعْدَ الْعُرُوبِ ؛ أَيِ :
عَقَبُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ لَمِظَ (يَوْم) هُوَ الْإِنْتِصَالُ

فَلَوْ دَخَلَ الظَّهْرَ وَمَكَثَ إِلَى الظُّهْرِ وَلَمْ يَخْرُجْ لَيْلًا . لَمْ يُخْرِئْهُ ؛ كَمَا رَجَّحَاهُ
وَأِنْ تَوَرَّعَ فِيهِ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ يَوْمٌ مَتَوَصِّلُ السَّاعَاتِ ، وَاللَّيْلَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْيَوْمِ .
هَذَا قَدْ بَهَارًا . مَذْرُوعُهُ مِنَ الْآنَ . لَرَمَهُ مِنْهُ إِلَى مِثْلِهِ ، وَدَخَلَتْ اللَّيْلَةُ نَبْعًا .
قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » (وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ ، فَأَعْتَكَفَ لَيْلَةً أَوْ عَكْسَهُ ؛ فَإِنْ
عَيَّنَ رَمًا وَقَاتَهُ كَمَى)^(٦) إِنْ كَانَ مَا أَتَى بِهِ قَدْرَهُ أَوْ أَرِيدَ ، وَإِلَّا . . . فَلَا^(٧) .

(و) الصحيح (أنه لو عين مدة ؛ كَأَسْبُوعٍ) معيَّن ؛ ك . هذا الأسبوع
(وتعرض للتائب وفاتته) تلك المدة (لَرَمَهُ التَّائِبُ فِي الْقَصَاءِ) لتصريحه به ،
مَضَارٍ مَقْصُودًا لِدَائِهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ . لَمْ يَلْزِمُهُ فِي الْقَصَاءِ) لِأَنَّهُ

(١) أي من أن الصوم يجب فيه تعريض في حالة ، وهي صوم السبع فكان مطلوباً فيه التعريض ،
بخلاف الاعتكاف لم يُطْلَقَ فِيهِ التَّعْرِيفُ أَصْلًا . معني وبهذه (ش ٣ / ٢٧٧) .

(٢) روضة الطالبين (٢ / ٢٦٦) .

(٣) فصل قوله (ومذمر) أي في الحديث عند قوله (وإلا . فالشهور .) كروي

(٤) أي : تعارض الاجتهاد . (ش ٣ / ٢٧٧) .

(٥) الشرح الكبير (٣ / ٢٦٥) ، روضة الطالبين (٢ / ٢٦٦)

(٦) المجموع (٦ / ٤٨٥) .

(٧) أي : محتاج إلى مكث ما سم به مقدار اليوم (ع ش ٣ / ٢٢٨)

وَإِذَا ذَكَرَ التَّابِعَ ، وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ . صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ ،

حَيْثُ^(١) مِنْ صَرُورَةِ الْوَقْتِ^(٢) ، فَلَيْسَ مَقْصُوداً لِدَائِهِ

(وَإِذَا ذَكَرَ) الْبَاقِ (التَّابِعَ ، وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ)^(٣) مَبَاحٍ مَقْصُودٍ لَا يُبَاقِي الْعَتَكُفَ (صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَ بِالتَّرَاوِيحِ ، فَوُجِدَتْ أَنْ يَكُونَ بِخَسِيهِ .

فَوْنٌ عَيْنٌ شَيْئاً^(٤) . . . لَمْ يَتَخَوَّزْ^(٥) ، وَالْأَخْرَجَ لِكُلِّ عَرَضٍ وَلَوْ دِيُونِيّاً مَبَاحاً^(٦) ؛ كَلْقَاءِ أَمِيرٍ^(٧) ، لَا لِحَوْبَرَةٍ^(٨) .

وَيُوجَّهُ بِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى غَرَضاً مَقْصُوداً فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَرَضاً ، فَلَا يُبَاقِي مَا مَرَّ فِي السَّفَرِ أَنَّهَا غَرَضٌ مَقْصُودٌ^(٩) .

أَمَّا لَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِمَحْرَمٍ ؛ كَشَرَبِ حَمْرٍ ، أَوْ لِمَا فِي^(١٠) ؛ كَجَمَاعٍ . فَيَبْطُلُ نَذْرُهُ .

نَعَمْ ؛ لَوْ كَانَ الْمَتَّبِعُ لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ ؛ كَحَبِصٍ لَا تَحْلُو عَنْهُ مَذَّةُ الْعَتَكُفِ .

(١) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ) أَيِ التَّابِعِ (حَيْثُ) أَيِ حِينَ عَدَمِ تَعَرُّضِ التَّابِعِ (ش ٤٧٨/٣)

(٢) لِأَنَّ التَّابِعَ فِيهِ نَمَ يَقَعُ مَقْصُوداً ، مِنْ مِمَّ صَرُورَةِ بَعِيْنِ الْوَقْتِ ، فَاشْتَدَّ التَّابِعُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (١٩٨/٢) .

(٣) وَخَرَجَ بِمَا شَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ (مَا لَوْ شَرَطَ قَطَعَ الْعَتَكُفَ لَهُ) لِأَنَّهُ - وَإِنْ صَحَّ - لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعُودُ عِنْدَ رَوَالِ الْعَارِضِ ، مُخَالَفَ مَا لَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِلْعَارِضِ - يَجِبُ عُرُودُهُ بِنَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ (٢٢٨/٣) .

(٤) أَيِ بَوَاحٍ أَوْ مَرَدّاً ؛ كَصَادَةِ الْمَرَضِيِّ ، أَوْ رِيْدَ (ش ٤٧٩/٣)

(٥) أَيِ خَرَجَ لَهُ دُونَ عِيْرِهِ وَإِنْ كَانَ عِيْرُهُ أَهْمَ مِمَّ بِنَهَايَةِ وَمَعْنَى (ش ٤٧٩/٣)

(٦) أَيِ لَا مَكْرُوهاً ؛ كَمَا يَمْنَعُهُ قَوْلُهُ (لَا لِحَوْبَرَةٍ) (ش ٤٧٩/٣)

(٧) وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ : (الْأَمِيرُ) .

(٨) قَوْلُهُ (لَا لِحَوْبَرَةٍ) الْمُرَادُ لُغَةً الْعَدُّ عَنْ سَعْوِ الْمَبَاءِ ، ثُمَّ غَلَبَ فِي حَرْفِ الْعَامَةِ عَلَى سَعْدِ إِلَيْهَا وَإِلَى الرِّيَاضِ . كَرْدِي .

(٩) فِي (٥٨٢/٢) .

(١٠) أَيِ أَوْ لَعَبٍ مَقْصُودٍ ؛ كَنَزْحِهِ . فَلَا يَمْنَعُهُ بِنَهَايَةِ وَمَعْنَى (ش ٤٧٩/٣٠)

وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةُ ؛ كَهَذَا الشَّهْرِ ، وَإِلَّا .
فَيَجِبُ

غالباً . صَحَّ شَرْطُ^(١) الْخُرُوجِ لَهُ .

وَأَمَّا لَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لَا لِعَارِضٍ ؛ كَأَنْ قَالَ : إِلَّا أَنْ يَنْدُو لِي^(٢) . فَهُوَ
بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ عُلُقَةٌ^(٣) ، وَهَلْ يَنْطَلُ بِهْ بَدْرُهُ ؟ وَجِهَانٍ ؛ وَجَعٌ فِي الشَّرْحِ
الصَّغِيرِ ؛ السُّطْلَانُ ، وَهُوَ الْأَوْجَعُ ، وَرَجَعَ عَيْرُهُ عَدَمُهُ .

وَلَوْ نَدَرَ بِحَوِ صَلَاةٍ ، أَوْ صَوْمٍ ، أَوْ حَجٍّ ، وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ . فَكَمَا
تَقَرَّرُ^(٤) ، وَيَأْتِي فِي (الدَّرِ) مَا بِهِ تَعَلُّقُ بَذَلَتْ^(٥) ، بِخِلَافِ بِحَوِ الْوَقْفِ^(٦)
لَا يَخْوَرُ فِيهِ شَرْطُ احْتِيَاجٍ مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصِي الْإِمْكَانَ عَنْ احْتِنَاصِ الْأَدَمِيِّ بِهِ ،
فَلَمْ يُقْلَ ذَلِكَ الشَّرْطُ ؛ كَالْعَتَقِ .

(وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ) أَيِ : ذَلِكَ الْعَارِضِ (لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ
الْمُدَّةُ ؛ كَهَذَا الشَّهْرِ) لِأَنَّ زَمَانَ الْمَدُورِ مِنَ الشَّهْرِ إِنَّمَا هُوَ اعْتِكَافٌ مَا عَدَا الْعَارِضَ
(وَإِلَّا) يُعَيَّنُ مُدَّةٌ ؛ كَشَهْرٍ (فَيَجِبُ) تَدَارُكُهُ ؛ لِتَنَمُّ الْمُدَّةِ الْمَعْتَرِمَةِ ، وَتَكُونُ

(١) وَفِي (١) وَ(لِغ) : (بِشَرْطِ) .

(٢) قَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ يَنْدُو) أَيِ يَبْدُو الْخُرُوجَ لِي كُرْدِي

(٣) قَوْلُهُ (لَأَنَّهُ عُلُقَةٌ) أَيِ عَقْدَةٌ بِمَجَرَّدِ الْحَبَرِ ، وَذَلِكَ بِنَهْيِ الْإِثْرَامِ كُرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (فَكَمَا تَقَرَّرُ) هَذَا شَرْطُ الْخُرُوجِ فِي بَدْرِ الْمَذْكُورَاتِ ، وَحَرَجَ مِنْهَا مَعَدُّ التَّلَبُّسِ بِهَا
لِعَارِضٍ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَعِينَةً ؛ كَرَكْعَتَيْنِ فِي رَمَضٍ كَدَا ، وَكَصُومٍ يَوْمَ كَدَا ، أَوْ حَجٍّ عَامَ كَدَا ، وَلَمْ
يَقِفِ الْوَقْفَ الْمَعْتَرِفَ بَعْدَ عَرَاجِ الْعَارِضِ لَمْ يَدَارِكْ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعِينَةٍ ؛ كَعَلَقَةٍ صَلَاةٍ
وَرَكْعَتَيْنِ ، أَوْ صَوْمٍ يَوْمٍ ، أَوْ حَجٍّ ، أَوْ مَعِينَةٍ وَهِيَ الْوَقْفُ ؛ كَأَنْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ أَوْ
مَعِي مِنْ ذَلِكَ الْعَامِ مَا يُمْكِنُ فِي الْحَجِّ لَمْ يَتَدَارَكَ ؛ إِذَا شَرَطَ مَا بِنَهْيِ الْإِثْرَامِ ؛ كَقَوْلِهِ
عَلَيَّ صَوْمٌ كَدَا إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي ، وَحَوِ بَطُلٌ ؛ بِمَعْنَاةِ الْإِثْرَامِ مِنْ كُلِّ وَحِيٍّ كَدَا يَأْتِي فِي
(لِدْرِ) كُرْدِي

(٥) فِي (١٧٣/١٠-١٧٤)

(٦) قَوْلُهُ (بِخِلَافِ بِحَوِ الْوَقْفِ) أَيِ بَدْرِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْوَرُ مِنْ شَرْطِ احْتِيَاجٍ ؛ بِأَنْ يَقُولَ بَدْرْتُ
وَقِفْ هَذَا بِشَرْطِ أَنْ أَحْتَجَ . فَهُوَ لِي ، لِأَنَّ هَذَا بِشَرْطِ يَنْطَلُ الدَّرِ ، وَيُؤَدِّهِ مَا مَرَّ قَبْلَ قَوْلِ
الْمَصْنُفِ (وَالْجَامِعُ أَوَّلِي) . كُرْدِي

وَيَنْقَطِعُ التَّائِعُ بِالْخُرُوجِ بِلاَ عُدْرٍ

وَلَا يَصْرُ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ ، وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ،

فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التائع لا ينقطع به

(وينقطع التائع) بأشياء أخر زيادة على ما مر (بالخروج بلا عذر) مما يأتي وإن قلّ زمنه ، لمنافاته للبث .

(ولا يصر إخراج بعض الأعضاء) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يُخرج راسه الشريف وهو معتكف إلى عائشة فتسرحه . رواه الشيخان^(١) .

نعم ، إن أخرج رجلاً - أي : مثلاً - واغتمد عليها فقط ، بحيث لو رالت سقط . . صر ، بخلاف ما لو اغتمد عليهما على ما اقتضاء كلام البقوي^(٢) ، واستظهره غيره ، وقال شيخنا : الأقرب : أنه يصر ، ويؤيده ما مر فيما لو رقت جزءاً شائعاً مسجداً^(٣) . انتهى ، ويؤيده أيضاً : أن المانع مقدم على المقتضي^(٤) .

(ولا الخروج لقضاء الحاجة)^(٥) إجماعاً ؛ لأنه ضروري ، ولا يشترط شدتها ، ولا يكلف المشي على غير سجيته ، فإن تأني^(٦) أكثر منها^(٧) . صر^(٨) ومثلها غسل جنابة ، وإزالة نجس^(٩) ، واكل ، لأنه يستحب منه^(١٠) في

(١) صحيح البخاري (٢٠٢٩) ، صحيح مسلم (٢٩٧) من عائشة رضي الله عنها

(٢) التهذيب (٢٢٩ / ٣) .

(٣) أسنى المطالب (٩٠ / ٣) .

(٤) راجع : المسهل النضاج في اختلاف الأشباح ، ص ٥٦٦

(٥) وإن أكثر خروجه لذلك لعدم نهاية المحتاج (٢٢٩ / ٣) .

(٦) وفي (ت) : والمطبوعة الوعية والمصرية (فإن تأني) .

(٧) أي : أكثر من سجيته . هاشم (أ) .

(٨) أي : ويرجع في ذلك إليه ؛ لأنه أسنى على عادته (ع ش ٢٢٩ / ٣)

(٩) قوله (ومثلها غسل جنابة ، وإزالة نجس) لأن الخروج لأجلها واجب كروي

(١٠) قوله (لأنه يستحب منه) علة للأكل ، والضمير يرجع إليه كروي .

وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ ، وَلَا يَصْرُ بُعْدُهَا إِلَّا أَنْ يَفْحَشَ فَيَصْرُ فِي الْأَصَحِّ .
وَلَوْ عَادَ مَرِيضاً فِي طَرِيقِهِ . لَمْ يَصْرَ مَا لَمْ يَطُلْ وَقُوفُهُ

المسجد ، وأخذ منه (١) أن المهجور (٢) الذي يندُر طارقه (٣) يأكل فيه
وشرب (٤) إذا لم يجذ ماء فيه ، ولا من يأتيه به ؛ لأنه لا يستخني منه فيه
وله الرصوء بعد قضاء الحاجة تبعاً ؛ إذ لا يحور الخروج له قصداً إلا إذا تعذر
في المسجد ، ولا لعسل مسوٍ ولا لوم .
(ولا يجب فعلها في غير داره) كسقية المسجد ، ودار صديقه بحسب
المسجد ؛ للحياة مع المية في الثانية ، وأخذ منه : أن من لا يستخني من السقاية
يُكَلِّفُهَا (٥) .

(ولا يصر بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها ، أو (يفحش) البعد (فيصر
في الأصح) لأنه قد يفتاح في عودته أبصاً إلى البول ، فينصبي يومه في التردد
نعم ؛ لو لم يجذ غيرها ، أو وجد غير لائق به لم يصر
ويؤخذ من التعليق : أن ضابط العفش . أن يذهب أكثر الوقت المنذور في
التردد ، وبه صرح البغوي (٦) .

(ولو عاد مريضاً) أو زار قادماً (في طريقه) لسحر قضاء الحاجة (٧) (لم
يصر ما لم يطل وقوفه) (٨) من طال ، بأن رآه على قدر صلاة الجارية ؛ أي . أقل

(١) قوله (أن المهجور) صفة للمسجد المحذوف ، أي أن المسجد المهجور كردي

(٢) وفي المطبوعات : (طارقه) .

(٣) قوله (وشرب) عطف على (أكل) كردي ، وفي (أ) (شرب) ، وفي (ت)
(ح) . (يشرب) .

(٤) ومثل ذلك ما إذا كتب السقية المعصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان ،
كما بحثه بعض المتأخرين . نهاية المحتاج (٢٢٩ / ٣)

(٥) التهذيب (٢٢٩ / ٣) .

(٦) أي : كعسل الجنابة . (ش ٤٨١ / ٣) .

(٧) بأن لم يقف أصلاً أو وقف وقتة يسيرة ، كان انصر عن سلام والزال معني المحتاج (٢٠١ / ٢)

أَوْ يَغْدِلُ عَنْ طَرِيقِهِ .

مجرى؛ منها فيما يظهر^(١) . ضَرْ^(٢) ، أَمَا قَدْرُهَا . فَيَحْتَمِلُ لَجَمِيعِ الْأَعْرَاضِ

(أَوْ) لَمْ (يَغْدِلْ عَنْ طَرِيقِهِ)^(٣) ، إِنْ عَدَلَ . . . ضَرْ وَإِنْ قَصُرَ الرَّمْسُ ؛ لِحَبْرِ أَبِي دَاوُدَ ؛ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْزُ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، فَيَمْزُ كَمَا هُوَ^(٤) يَسْأَلُ عَنْهُ وَلَا يُعْرِجُ^(٥) .

وَلَهُ صَلَاةٌ عَلَى جَارَةٍ إِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ وَلَا عَرَّجَ إِلَيْهَا^(٦) .

وَهَلْ لَهُ تَكْرِيرٌ هَذِهِ ؛ كَالْعِبَادَةِ عَلَى مَوْتَى أَوْ مَرَضَى مَرَّةً بِهَمٍّ هِيَ طَرِيقُهُ بِالْشَرْطَيْنِ^(٧) الْمَذْكُورَيْنِ ؛ أَخْذًا مِنْ جَعْلِهِمْ قَدْرَ صَلَاةِ الْجَارَةِ مَعْفُوًّا عَنْهُ لِكُلِّ غَرَضٍ فِي حَقِّ مَنْ خَرَجَ لِقِصَاءِ الْحَاجَةِ ، أَوْ لَا يَفْعَلُ إِلَّا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُمْ عَمِلُوا فَعَلَهُ لِحَبْرِ صَلَاةِ الْجَارَةِ ؛ بِأَنَّهُ يَسِيرُ ، وَزَفَعَ تَابِعًا لَا مَقْصُودًا ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ

وَكَذَا يُقَالُ فِي الْجَمْعِ^(٨) يَسَّ سَحْوِ الْعِبَادَةِ ، وَصَلَاةِ الْجَارَةِ ، وَرِبَادَةِ الْقَادِمِ ، وَالَّذِي يَنْجُو : أَنْ لَهُ ذَلِكَ^(٩) .

(١) راجع ؛ المَهْلُ الضَّاحِكُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْبَاحِ ؛ مَسْأَلَةٌ (٥٦٧)

(٢) قَوْلُهُ : (أَوْ لَمْ يَغْدِلْ . . .) إِنْ يَظْهَرُ أَنَّ (أَوْ) بِمَعْنَى : (أَوْ) وَإِنْ لَمْ أَوْ مِنْ نَبْهِ عَلَيْهِ مِنْ الشَّرَاحِ . (بَصْرِي : ٤٢٦ / ١) .

(٣) قَوْلُهُ (يَمَزُ كَمَا هُوَ) أَيُّ لَا يَمُتْ وَلَا يَقْعُدُ ، بَلْ فِي حَالِ السَّرِّ يَسْأَلُ عَنْهُ وَاسْتَعْرِجَ الْمَبْلُ مِنَ الطَّرِيقِ . كُرْدِي .

(٤) مَسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ (٢٤٧٢) ، وَأَحْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٨٦٦٩) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِرُويِهِ عَبْدُ اللَّهِ الْمِصْلِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ الْعَبْدِيُّ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمَزُ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، فَيَمْزُ كَمَا هُوَ وَلَا يَعْزِجُ يَسْأَلُ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ عِيسَى حَدَّثَ عَنْ كَانَ لِي بِسَيِّدِي يَمُودُ الْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي « فَتْحِ الْإِلَهِ » (٦٩ / ٧) لَكِنْ فِيهِ مَنْ أَحْسَنُوا فِي تَوْثِيقِهِ ، وَيَتَقَدَّرُ ضَعْفُهُ هُوَ مُخْبَرٌ بِمَا فِي مَسْنَدِ (٢٩٧ / ٧) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ ابْنَتَ لِحَاجَةٍ ، وَفِيهِ الْمَرِيضُ ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ)

(٥) وَفِي (أَوْ) (وَخ) : (وَلَا عَرَّجَ لَهَا) .

(٦) وَهَذَا عَدَمُ طَوْلِ الرُّقُوفِ ، وَعَدَمُ الْمَدُولِ (ش : ٤٨١ / ٣)

(٧) قَوْلُهُ (وَكَذَا يُقَالُ فِي الْجَمْعِ . . .) إِنْجَ ؛ يَمَعِي كُلُّ مَنْ الْجَمْعُ وَعَدَمُهُ مُحْتَمَلٌ كُرْدِي

(٨) قَوْلُهُ : (أَنْ لَهُ ذَلِكَ) أَيُّ : التَّكْرِيرُ وَالْجَمْعُ . كُرْدِي

وَلَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِمَرَضٍ يُخْرِجُ إِلَى الْخُرُوجِ ، وَبِخَيْصٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ
الْاِعْتِكَافِ

وَمَعْنَى التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ كَلًّا عَلَى جِدَّتِهِ تَابِعٌ وَرَمَتْهُ يَسِيرٌ ، فَلَا نَظَرَ لَصَمِّهِ
إِلَى عِبَرِهِ الْمُفْتَصِّلِي لَطَوِيلِ الرَّمْسِ

وَيُظَاهِرُهُ مَا مَرَّ بِيَمِينٍ عَلَى يَدَيْهِ دَمٌ قَلِيلٌ مَعْفُورٌ عَنْهُ ، وَتَكَرَّرَ بِحَيْثُ لَوْ جُمِعَ
لَكَثُرَ^(١) ، فَهَلْ يُقَدَّرُ الْإِحْتِمَاعُ حَتَّى يَبْصُرَ ، أَوْ لَا حَتَّى يَنْشِيرَ الْعَقُورُ ؟ فِيهِ خِلَافٌ لَا
يَنْقُذُ مَجِيئَهُ هَذَا مِنْ أَمْنِكَ الْمَرْقُ بِأَنَّهُ يُخْطِئُ لِلصَّلَاةِ بِالسَّجَاةِ مَا لَا يُخْطِئُ هَذَا ،
وَأَيْضًا مِمَّا هُوَ فِي التَّابِعِ ، وَهُوَ يُعْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْمَقْصُودِ

(وَلَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِمَرَضٍ) وَمِنْهُ جَوْنٌ أَوْ إِعْمَاءٌ (بِخُرُوجٍ إِلَى الْخُرُوجِ) بِأَنَّهُ
خَيْصٌ تَجَسُّسُ الْمَسْجِدِ ، أَوْ اخْتِنَاحٌ إِلَى فَرْشٍ وَحَادِمٍ^(٢) .

وَمِنْهُ^(٣) حَوْفٌ حَرِيقٍ وَمَسَارِفٍ ، بِخِلَافِ حَوْفٍ صَدَاعٍ ، وَخُفَى خَفِيفَةٍ^(٤) ،
فَإِنْ أُخْرِجَ^(٥) لِأَجْلِ ذَلِكَ فَقَدْ مَرَّ^(٦) بِمَا فِيهِ^(٧)

(وَ) لَا يَنْقَطِعُ بِالْحُرُوجِ لَشَهَادَةِ تَعَيُّنِهِ ، أَوْ لِحُدُوثِهَا بِالْبَيِّنَةِ ، أَوْ (بِخَيْصٍ إِنْ
طَالَتْ مُدَّةُ الْاِعْتِكَافِ) بِأَنَّهُ كَانَتْ لَا تَخْلُو عَنْ الْحَيْصِ غَالِبًا^(٨) ، فَتَشِي عَلَى
مَا سَبَقَ إِذَا طَهَّرَتْ ، لِأَنَّهُ بَغِيرُ اخْتِيَارِهَا ، وَمِثْلُهَا^(٩) فِي « الْمَجْمُوعِ » بِأَنَّهُ تَزِيدُ

(١) فِي (٢/٢٠٢) .

(٢) وَتَرَدَّدَ طَبِيبٌ . مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٢/٢٠٦) .

(٣) أَيِ : الْمَرَضِ الْمَذْكُورِ . (ش : ٤٨١/٣)

(٤) قَوْلُهُ (بِخِلَافِ حَوْفٍ صَدَاعٍ ، وَخُفَى خَفِيفَةٍ) فَإِنَّ التَّابِعَ يَنْقَطِعُ بِالْحُرُوجِ سَبَبُهُ (وَ) فِي

(ذَلِكَ) بِإِسَارَةِ إِلَى الْمَرَضِ كَرَدِي وَمَالَ الشُّرَوَانِي (٣/٤٨١) (قَوْلُهُ « خَفِيفَةٍ » رَاجِعٌ

لِحَوْفٍ صَدَاعٍ أَيْضًا)

(٥) وَفِي بَعْضِ السَّحْرِ (فَإِنْ خَرَجَ)

(٦) قَوْلُهُ (تَعَدَّى) يَعْنِي فِيلَ الْعَصَلِ كَرَدِي

(٧) يَنْقَطِعُ تَابِعُ بِالْحُرُوجِ فِي نَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ (٣/٢٣٠)

(٨) كَشَّهَرٌ ، كَمَا مِثْلُهُ الرُّوْيَانِي مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٢/٢٠١)

(٩) أَيِ الْمُدَّةِ الَّتِي لَا يَخْلُو عَنْ الْحَيْصِ غَالِبًا (ش : ٤٨٢/٣)

فَإِنْ كَانَتْ يَحِثُّ تَخْلُو عَنْهُ . انْقَطَعَ فِي الْأَطْهَرِ ، وَلَا بِالْحُرُوجِ نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا بِحُرُوجِ الْمُؤَدِّي الرَّائِبِ إِلَى مَسَارَةِ مُتَفَصِّلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ .

على خمسة عشر يوماً^(١) ، واستشكَّله الإسوي^(٢) ؛ بأن الثلاثة والعشرين تَخْلُو عَنْهُ عَالِيًا ؛ إِذْ عَالِيَهُ : سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَبَقِيَّةُ الشَّهْرِ طَهَرٌ ؛ إِذْ هُوَ عَالِيًا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا حَيْضٌ وَاحِدٌ وَطَهَرٌ وَاحِدٌ .
والنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ^(٣) .

(فَإِنْ كَانَتْ يَحِثُّ تَخْلُو عَنْهُ . . انْقَطَعَ فِي الْأَطْهَرِ) لِإِمْكَانِ الْمَوَالَةِ بِشُرُوعِهَا عَقِبَ الطَّهْرِ

(وَلَا بِالْحُرُوجِ) مَكْرَهًا بِعَمْرٍ حَقٌّ ، أَوْ (نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ) كَمَا لَا يَنْظُرُ الصَّوْمُ بِالْأَكْلِ نَاسِيًا ، وَلَا يُسَلِّمُ أَنْ لَهُ هَيْئَةٌ تُدَكِّرُهُ ، بِحُلَاكِ الصَّائِمِ ، وَمِثْلُهُ جَاهِلٌ يُغْدِرُ بِجَهْلِهِ .

(وَلَا بِحُرُوجِ الْمُؤَدِّي الرَّائِبِ إِلَى مَسَارَةِ مُتَفَصِّلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ) لَكُنْهَا قَرِيبَةٌ مِنْهُ مَسْنِيَّةٌ لَهُ (لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا مَسْنِيَّةٌ لِإِقَامَةِ شَعَائِرِ الْمَسْجِدِ ، مَعْدُودَةٌ مِنْ تَوَابِعِهِ ، وَقَدْ أَلْفَ النَّاسُ صَوْتَهُ قَعِيرًا وَجَعَلَ رَمْسُ أَذْيِهِ كَمُسْتَشْنَى مِنَ الْاِعْتِكَافِ .
وَيَمَّا تَقَرَّرَ فِي الْمَنَارَةِ فَارَقَتْ الْحُلُوفَ الْحَارِجَةَ عَنِ الْمَسْجِدِ الَّتِي بَاطِنُهَا فِيهِ ، فَيَنْقَطِعُ بِدَحْوَلِهَا قَطْعًا .

أَمَّا عَيْرُ رَاتِبٍ فَيَضُرُّ صَعُودَهُ لِمُتَفَصِّلَةٍ ؛ لِانْتِمَائِهِ مَا دُكِّرَ فِي الرَّائِبِ .
وَأَمَّا بَعِيدَةٌ مِنَ الْمَسْجِدِ^(٣) ؛ أَيٌ : بِحَيْثُ لَا تُنْتَبِهُ إِلَيْهِ عَرَفًا لِيَمَّا يَنْظَهُرُ ، ثُمَّ

(١) المجموع (٥٠٧/٦) .

(٢) وَلَا تَخْرُجُ لِاسْتِحَاةٍ ، بَلْ يَحْتَرِزُ عَنِ تَلَوِيثِ الْمَسْجِدِ ، وَيُسَمَّى أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا سَهَلَ احْتِرَازُهَا ، وَإِلَّا خَرَجَتْ وَلَا انْقَطَعَ بِهَايَةِ الْمَحْتَاجِ (٣٣١/٣)

(٣) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْوَهْبِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ . (هُنَا الْمَسْجِدُ) .

وَيَجِبُ قِصَاءُ أَوْقَاتِ الْحُرُوحِ بِالْأَعْدَارِ إِلَّا أَوْقَاتَ قِصَاءِ الْحَاجَةِ .

رَأَيْتُ مِنْ صِطَّةٍ مَا نَ تَكُونُ حَارِجَةً عَنْ جَوَارِ الْمَسْجِدِ ، وَحَارُهُ أَرْغُورٌ دَاراً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، وَبَعْضُهُمْ صِطَّةٌ : بِمَا جَاوَزَ حَرِيمَ الْمَسْجِدِ .

أَوْ مَسِيَّةٌ لَعِيرِهِ الَّذِي لَيْسَ مُتَصِلاً بِهِ . فَيَصُرُ صَعُودُهَا ^(١) مُطْلَعاً ^(٢) ، بِخِلَافِ لِمُتَصِلٍ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ الْمُتَلَاصِقَةَ حَكَمَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ .

وَأَمَّا مُتَصِلَةٌ ، مَا نَ يَكُونُ بَالِئاً فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ رَحِيْبَةً . فَلَا يَصُرُ صَعُودُهَا مُطْلَقاً ^(٣) .

(وَيَجِبُ قِصَاءُ أَوْقَاتِ الْحُرُوحِ ^(٤) بِالْأَعْدَارِ) السَّابِقَةُ ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَكَبٍ فِيهَا (إِلَّا أَوْقَاتَ قِصَاءِ الْحَاجَةِ) لِأَنَّ حُكْمَ لَاعْتِكَافٍ مُنْجَبٌ عَلَيْهَا ؛ وَلِهَذَا لَوْ جُمِعَ فِي زَمَانِهَا مِنْ غَيْرِ مُكْتَبٍ . . . يَطْلَى .

وَبَرَعَ جَمْعٌ فِي هَذَا لِحَصْرِ ، وَالْحَقُّوْا بِهِ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ حُرُوحٌ مُؤَدَّنٌ لِأَدَانٍ ، وَخُتِبَ لَاعْتِسَالٍ ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّا يُطْلَبُ الْحُرُوحُ لَهُ وَيَقْلُ رَمَهُ عِدَّةٌ ، بِخِلَافِ مَا يَطُولُ رَمَهُ ، كَحَيْضٍ ، وَعِدَّةٍ ، وَمَرْضَى ^(٦) .

فَرَعَ سَوْرًا ^(٧) يَبَيِّنُ إِدَامَةَ الْإِعْتِكَافِ ، وَنَحْوَ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ^(٨) ، وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ؛ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَنِكُ بَعْلًا ، وَلَا يَخْرُجُ لَذَلِكَ ^(٩) .

(١) قوله (يصير صعوده) راجع إلى قوله (وأما بعيدة) . كردي

(٢) أي ولو كانت قرية والمؤذن راتباً . (ش : ٤٨٣/٣) .

(٣) أي ولو لم يلب الأذان (ش : ٤٨٣/٣)

(٤) أي من المسجد من مدار اعتكاف متابع (ش : ٤٨٣/٣)

(٥) أي انقأ

(٦) راجع إلى المنهل المتنازع في الاختلاف الأشياخ ، مسألة (٥٦٩) .

(٧) قوله (سورا) أي : سوراً في الفضل . كردي

(٨) قوله (ونحو عيادة المريض) أي معناه وقطع الاعتكاف لحو عيادة المريض كردي

(٩) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت . نسي على المعتكف ألا يعود مريضاً ولا حارة

إبج أخرجه أبو داود (٢٤٧٣) وكذا دارقطني (ص ٥١٩) ، والبيهقي في الكبير .

وَبَحَثَ التُّلُقَيْنِيُّ : أَنَّ الْحُرُوجَ لِمَيَادِنِ نَحْوِ رَجْمٍ ، وَجَارٍ ، وَصَدِيقٍ أَفْصَلُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١) .



- (٨٦٦٨) مطولاً قال البيهقي (قد ذهب كثير من الحفاظ - ومهم الدارقطني - إلى أن هذا الكلام من هو من دون عائشة ، وأن من أخرجه في الحديث وهم فيه) ثم ذكر ذلك عن عروة وهي ابن المسيب .

قال الخطابي في معالم السيرة (٦٤ / ٢) (قلت قولها : السنة ، إن كانت أرادت بدو إصافه هذه الأمور إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً فهي موصوف من لا يجوز خلافها وإن كانت أرادت به الغيا على معاني ما عملت من السنة فقد خالفها بعض الصحابة في بعض هذه الأمور ، والصحابة إذا اختلفوا في مسألة كان سبيلها النظر ، على أن أب داود قد ذكر عن إثر هذا الحديث أن عمر عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيها إنها فائتة ، إنه « الله » يدل ذلك على احتمال أن يكون ما قاله فتوى منها وليس برواية عن النبي ﷺ ، ويشبه أن تكون أرادت بقولها : لا يعود مريضاً ، أي لا يخرج من معبكه فاصداً عياده ، وأنه لا يفتق عليه أن يمر به فإله عبر معرج عنه ، كذا ذكرته عن النبي ﷺ في حديث العاصم بن محمد) وحديث العاصم بن مريجه قبل هذا .

(١) راجع « السهل النضاح في اختلاف الأشباح » مسألة (٥٧٠)

محتوى المجلد الثالث

٥	باب كيفية صلاة الخوف
٢٥	فصل في اللباس
٤٥	فائدة مهمة في العمامة وغيرها
٦٧	باب صلاة العيدين وما يتعلق بها
٨٦	فصل في نواحي لما سبق
٩٥	باب صلاة الكوفين
١١١	باب صلاة الاستسقاء
١٣٧	باب في حكم تارك الصلاة
١٤٥	كتاب الجوائز
١٧٦	فصل في تكبير الميت وحمله وتوابعها
١٩٩	فصل في الصلاة عليه
٢٣٠	مرع في ترتيب من يصلي على الميت
٢٥٣	فصل في الدفن وما يتبعه
٣٢٩	كتاب الزكاة
٣٣٣	باب زكاة الحيوان
٣٥٥	فصل في بيان كيفية الإخراج لعامراً وبعض شروط الزكاة
٣٨٣	باب زكاة النوات
٣٩٠	تسبيه: هل أرض مصر خراجية أم لا ؟
٤٢٩	باب زكاة النقد

٧٥٧	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٤٥٣	فصل: في زكاة التجارة
٤٦٦	تبيه: لا زكاة على صيرفي
٤٦٩	باب زكاة الفطر
٤٨٣	باب من تلزمه الزكاة
٥١٩	فصل: في أداء الزكاة
٥٤٣	فصل: في التعجيل وتوابعه
٥٥٧	كتاب الصيام
٥٨٧	فصل: في الية وتوابعها
٦٠٥	فصل: في بيان المفطرات
٦٢١	فصل: في شروط الصوم من حيث افعال والوقت وكثير من سبه ومكروهاته
٦٤٥	فرع: يحرم الوصال
٦٥٩	فصل: في شروط وجوب الصوم ومرخصاته
٦٦٥	فصل: في بيان فدية الصوم الواجب وأنها تارة تجامع القضاء
٦٧٥	فصل: في بيان كفارة جماع رمضان
٦٩٣	باب صوم التطوع
٧٠٥	كتاب الاعتكاف
٧٢٥	فصل: في الاعتكاف المنذور المتابع
٧٤٥	محتوى المجلد الثالث
٧٥٦	

المَدِخَلُ إِلَى أَصُولِ الْفِقْهِ

تأليف
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم
ابن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
ابن عبد الحكم

تأليف

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم
ابن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
ابن عبد الحكم

دار الكتب
العلمية
بدمشق

دار الأضالة
بدمشق

الْإِسْتِزَادَةُ لِلْبُلُوغِ إِلَى الْفَقْهِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ

تأليف

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم
ابن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
ابن عبد الحكم

دار الكتب
العلمية
بدمشق

دار الأضالة
بدمشق

بُشَيْرَى الْكَلِمَةِ شَرْحُ مَسَائِلِ التَّغْلِيغِ

تأليف
سعيد بن محمد بن علي بن يحيى
(ت ١١٢٠ هـ)

تأليف
و مصنفين بن سعيد بن شبيب

تأليف
و مصنفين بن سعيد بن شبيب

دار الكتب
العلمية
بدمشق

دار الأضالة
بدمشق

بُشَيْرَى الْكَلِمَةِ شَرْحُ مَسَائِلِ التَّغْلِيغِ

تأليف
سعيد بن محمد بن علي بن يحيى
(ت ١١٢٠ هـ)

تأليف
و مصنفين بن سعيد بن شبيب

تأليف
و مصنفين بن سعيد بن شبيب

دار الكتب
العلمية
بدمشق

دار الأضالة
بدمشق

فتیح الورد

بشر الصغیر بحکم رافعی الشیخ

تألیف

محمد بن محمد الحارثی مولای الشیخ

(۱۲۵۹ - ۱۲۶۶)

رسم و قلم

أ. د. أمین وید البشیر

بمصر بمطبعة محمد أمين البشير طرابلس

مصحح و راجع

د. الطبع اللطيف المصنف

دار الضیاء

قلم و قلم

طبعة

خاتمة التفریب

إلى خاتمة « التفریب »

تألیف

محمد بن محمد الحارثی مولای الشیخ

وید البشیر بمطبعة محمد أمين البشير طرابلس

أ. د. أمین وید البشیر

(۱۲۵۹ - ۱۲۶۶)

مصحح

محمد بن محمد الحارثی مولای الشیخ

بمصر بمطبعة محمد أمين البشير طرابلس

أ. د. أمین وید البشیر

دار الضیاء

قلم و قلم

طبعة

دار الضیاء

قلم و قلم

طبعة

شرح الورقات

في أصول الفقه

تألیف

محمد بن محمد الحارثی

بمصر بمطبعة محمد أمين البشير طرابلس

أ. د. أمین وید البشیر

(۱۲۵۹ - ۱۲۶۶)

مصحح

محمد بن محمد الحارثی

دار الضیاء

قلم و قلم

طبعة

العوائد الدينية

تلخیص العوائد الدينية

تألیف

محمد بن محمد الحارثی مولای الشیخ

(۱۲۵۹ - ۱۲۶۶)

مصحح

محمد بن محمد الحارثی مولای الشیخ

(۱۲۵۹ - ۱۲۶۶)

مصحح

محمد بن محمد الحارثی مولای الشیخ

بمصر بمطبعة محمد أمين البشير طرابلس

أ. د. أمین وید البشیر

دار الضیاء

قلم و قلم

طبعة

نَشْرُ الْبُنُودِ

عَلَى مَرَاقِي السُّعُودِ

تأليفه

سيدى عبد الله بن الحاج إبراهيم العنوي

(١٨٩٣٣)

تقديمه

د. الشيخ لقيط بن أحمد

د. الشاه بن محمد بن أحمد

الجزء الثاني

دار النشر
الرياض

نَشْرُ الْبُنُودِ

عَلَى مَرَاقِي السُّعُودِ

تأليفه

سيدى عبد الله بن الحاج إبراهيم العنوي

(١٨٩٣٤)

تقديمه

د. الشيخ لقيط بن أحمد

د. الشاه بن محمد بن أحمد

الجزء الأول

دار النشر
الرياض

خَلِيقَةُ اللَّيْلِ الْبُصُورُ

بشرح

المؤلف المكنون

في علوم معاني والبيان والتبيين

تأليفه

أحمد بن عبد الرحمن المشهور

(١٨٩٤٥)

تقديمه

د. أبو بكر الصغري

د. أحمد بن محمد الصغري

دار النشر
الرياض

دار النشر
الرياض

شَرْحُ غَرِيبِ الْفَصِيحِ

تأليفه

إلى النيس لمحمد بن عبد الله المشهور

(١٨٩٥٥)

تقديمه

د. أحمد بن محمد بن أحمد

د. أحمد بن محمد بن أحمد

دار النشر
الرياض





